

جامعة سعد دحلب البلدية

كلية الحقوق

قسم القانون العام

## أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

منظمة الأغذية و الزراعة  
و دورها في حماية حقوق الإنسان

تخصص: الحقوق

من طرف

الحسين عمروش

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا  
مشرفا و مقرا  
عضوا مناقشا  
عضوا مناقشا

أستاذ التعليم العالي ، جامعة سعد دحلب البلدية  
أستاذ التعليم العالي ، جامعة سعد دحلب البلدية  
أستاذ التعليم العالي ، جامعة الجزائر  
أستاذ محاضر أ، جامعة الدكتور يحي فارس المدية

أ.د. سعيد يوسف  
أ.د. بلقاسم أحمد  
أ.د. البقيرات عبد القادر  
د. ولد خسال سليمان

البلدية، جانفي 2013

## الملخص

يتلخص موضوع هذه الأطروحة و المعنونة بمنظمة الأغذية و الزراعة و دورها في حماية حقوق الإنسان، في تحديد الدور المتزايد لهذه الوكالة كإحدى التنظيمات الدولية التي تعمل على الارتقاء بالحقوق الإنسانية، و هذا في إطار آلياتها التفاعلية، و التشاركية، و الميدانية المتجددة، تواجه مختلف التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي العالمي لشعوب الدول الأعضاء، بوضع أفضل الممارسات لتحقيق الأهداف المشتركة.

حيث شملت الدراسة ثلاثة أبواب رئيسية، حاولت من خلالها الإلمام بكل جوانب الموضوع، لاحتلال منظمة الفاو المركز الفعال و الدور الاستراتيجي في تكريس السلام الاجتماعي العالمي، و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

شملت دراسة الباب الأول المعنون بماهية منظمة الفاو، تحت أربعة فصول و الذي ركزت من خلاله على تحديد مفهوم المنظمة، و نظامها القانوني، و تحديد هيكلها التنظيمي، ونطاق عملها المتخصص، حيث ركزت دراسة الفصل الأول على تحديد مفهوم منظمة الفاو من خلال عناصر جوهرية شملت خصائص منظمة الفاو باعتبارها منظمة دولية، و عالمية، و وكالة متخصصة، تستهدف تحرير الإنسانية من الجوع و الفقر و الأمراض، و تكريس السلام الاجتماعي العالمي.

كما شملت الدراسة نشأة الفاو ، باعتبار أن لها امتداد زمني طويل، حيث ترجع المحاولات الأولى لتنظيم التعاون الدولي لمعالجة مشكلة الأغذية و الزراعة ل1905، كما زاد الاهتمام بهذا المجال في عهد العصبة، و أصبح حاجة ملحة خلال الحرب العالمية الثانية.

تم الحديث كذلك عن مبادئ منظمة الفاو التي تلزم بموجبها الأمم المقرة بدستورها، توطيد الرفاهية العالمية المشتركة لخلق اقتصاد عالمي موسع، و كفالة بيئة متكاملة لاستئصال الفقر، و رفع مستويات معيشة الشعوب، و تحسين كفاءة إنتاج و توزيع المنتجات الغذائية، و النهوض و الارتقاء بحالة أهل الريف، بالإضافة لتحديد أهداف المنظمة بوصفها من منظمات المعارف، التي تضمن بناء القدرات، و المشاركة المتكافئة، و الصحة المستدامة، و تنسيق الشواغل المشتركة.

ركزت في دراسة الفصل الثاني على النظام القانوني لمنظمة الفاو، من خلال تحديد القيمة القانونية للميثاق التأسيسي لمنظمة الفاو، باعتباره معاهدة دولية جماعية، ترتب حقوقا و التزامات قانونية بين أطرافه، كما أنه من حيث المضمون يشكل جزءا من النظام الدستوري للمجتمع الدولي، كما تم الحديث على الشخصية القانونية الدولية للفاو، التي تجعلها قادرة على المساهمة في الحياة القانونية الدولية، بتحديد شروط تمتع المنظمة بالشخصية القانونية الدولية، و نتائج الاعتراف بها.

تم التركيز في الجزء المخصص بنظام العضوية في منظمة الفاو، باعتبارها منظمة عالمية، بمعنى أنها تفتح المجال لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فهي تجمع بين صفة عضو ( الدول، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، إقليم أو مجموعة من الأقاليم)، و صفة مراقب(للدول، و حركات التحرر، و منظمات دولية حكومية، و منظمات غير الحكومية).

شملت دراسة الفصل الثالث على الهيكل التنظيمي لمنظمة الفاو ، حسب ما هو محدد في دستورها على مجموعة من الأجهزة، التي تجمع الاختصاص القانوني، و الإداري، و التنسيقي و الوظيفي، من خلال المؤتمر العام، الذي يعد جهاز تشريعي، يشرف على تخطيط سياسة الفاو، ثم دراسة مجلس منظمة الفاو، باعتباره جهاز تنفيذي يجسد القرارات التي تحافظ على الأمن الغذائي في المجتمع الدولي، و شملت الدراسة أيضا منصب المدير العام للفاو، الذي يباشر مجموعة من الصلاحيات التي تجمع بين تنظيم شؤون الموظفين في المنظمة، و تنظيم شؤون المالية و الميزانية، و تنظيم أعمال المنظمة، كما تم التطرق للجان الرئيسية التي تنشأها الفاو وفقا لمعايير محددة، لتساهم في مهام الوكالة ك لجنة البرنامج، لجنة المالية و لجنة الشؤون الدستورية و القانونية.

و شملت دراسة الفصل الرابع نطاق اختصاص الفاو في قيادة الجهود الدولية، للحد من الجوع و سوء التغذية، و تقليص التعداد المتزايد للذين يعانون من نقص التغذية في العالم، و تتمثل ولايتها الأولى، بضمان الحق في الغذاء، باعتباره حقا مركبا و معقدا، و هو من مؤشرات الأمن الاقتصادي البشري، و يتمثل الموضوع الثاني في تنظيم الموارد الاقتصادية، و التي يقصد بها المنافع التي تشكل المحصلة النهائية، للتفاعل بين الموارد الطبيعية، الغذائية، البشرية و الخدماتية، أما الموضوع الثالث فهي التحديات الكبرى، التي تواجهها منظمة الفاو، من خلال نشاطاتها ضمن نظام اقتصادي عالمي دائم التطور، و في ظل تطور تكنولوجي و تقني حديث، حيث تواجه أعضاء المنظمة أربعة تحديات أساسية، تتمثل في الوقود الحيوي، الأغذية المعدلة وراثيا، العولمة الغذائية و الزراعة العضوية.

شملت دراسة الباب الثاني المعنون بآليات منظمة الفاو، على منهج حماية حقوق الإنسان في نطاق المنظمة، على مجموعة من الآليات المتكاملة فيما بينها، و موائمتها مع الأولويات المحلية و القطرية و العالمية، في مجال الأمن الغذائي لصالح شعوب العالم دون تمييز، من خلال أربعة فصول. تناولت دراسة الفصل الأول الآليات القانونية في منظمة الفاو باعتبارها توفر الوضع المثالي، و المنتدى العالمي كمصدر للمعايير الدولية من خلال دراسة الإعلانات، التي تتضمن وضع إستراتيجيات، و سياسات إنمائية تتفق مع حقوق الإنسان، و حرياته الأساسية، دون الأخذ بعين الاعتبار القيم الدينية، و العرقية، و الخلفيات الثقافية، و المعتقدات الفلسفية، للأفراد، ثم دراسة المدونات، التي تعد مجموعة من القواعد التوجيهية الطوعية، يستند مضمونها على قواعد دولية عالمية، موجهة للأعضاء و غير الأعضاء في منظمة الفاو.

كما تشتمل المعايير القانونية أحكام المعاهدات الدولية، التي تعنى بتنظيم مسائل محددة، بمجالات الأغذية والزراعة، ومصايد الأسماك، و تربية الأحياء المائية، والغابات، و تربية الحيوانات، و مواجهة حالات الطوارئ ، أما عن الاتفاقيات الدولية، فهي تستهدف إنشاء مؤسسات دولية خاصة بالمسائل المتعلقة بالأغذية و الزراعة، و التي سترتب التزامات للأطراف المتعاقدة، تتعدى تلك المرتبط بها بمقتضى دستور الفاو.

كما تم التطرق لمؤتمرات منظمة الفاو، التي تجمع بين مؤتمرات القمة العالمية للأغذية، التي تستهدف تجديد الالتزام الدولي من أجل الحد من الجوع، بالإضافة للمؤتمرات العامة لمنظمة الفاو التي تركز على الاستعراض العالمي لحالة الأغذية و الزراعة، أما عن المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الفاو، فهي تعقد لدراسة المشاكل الخاصة بكل إقليم ومجالات الأولوية، في إعداد برنامج العمل الخاص بكل منطقة كالقارة الإفريقية، الشرق الأدنى، أميركا اللاتينية و بحر الكرايب، أوروبا، آسيا و المحيط الهادئ.

ارتكزت دراسة الفصل الثاني على الآليات التنفيذية لمنظمة الفاو القائمة على ترجمة عملية، و تطبيق ميداني ، للالتزامات والاهتمامات المحددة في مختلف الإعلانات، و المدونات التوجيهية و الاتفاقات الدولية، و المعاهدات، و المؤتمرات بصورة كاملة من خلال آليات تنفيذية.

تشكل إدارات منظمة الفاو، الهيكل التقني في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال إدارة الزراعة و حماية المستهلك، إدارة تنمية الغابات، إدارة مصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية، إدارة الموارد الطبيعية و البيئية و إدارة جماعة العمل الحكومية، كما تتكون منظمة الفاو من مجموعة من اللجان المتخصصة، كلجنة مشكلات السلع، و لجنة مصايد الأسماك، و لجنة الغابات، و لجنة الزراعة، و التي تساهم في تفعيل المعايير العالمية لتحسين جودة الغذاء، بكل مراحلها، تكريسا لإستراتيجية الأمن الغذائي العالمي.

تساهم فرق الخبراء المتخصصة في الفاو، في تقديم الخبرات الفنية، و التقنية حول العديد من المسائل الحساسة، حيث تم دراسة فرق استشارية معنية بمبادئ الأخلاق في الأغذية و الزراعة، و مكافحة التريبانوزوما الحيوانية في إفريقيا، و المعنية بالموارد الوراثية الحرجية، و الفريق المعني بمخلفات المبيدات في الأغذية و البيئية، و المعني بمواصفات المبيدات و تسجيلها و الموافقة عن علم مسبق، و فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي و التغذية.

و أنشأت منظمة الفاو كذلك أنظمة عالمية للحالات الطارئة، لمواجهة الحالات التي تهدد الأمن الغذائي العالمي، و بالتالي تجعل مصير الشعوب في خطر، بسبب تهديدها لمصادر الغذاء الأساسية، و الموارد الطبيعية، من خلال النظام العالمي للإعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة، و النظام العالمي لمكافحة أنفلونزا الطيور، و نظام الوقاية من طوارئ الآفات و الأمراض الحيوانية و النباتية العابرة للحدود.

أما عن الفصل الثالث فأشتمل على الآليات البرامجية للفاو، و هي مجموع البرامج الفنية و الاقتصادية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الدولية و الإقليمية و الوطنية، و من واضعي السياسات في الوزارات المختصة، و المستشارين المتخصصين بالجانب الغذائي و الزراعي، و الغابات، و مصادم الأسماك، و تربية الأحياء المائية، و في الفصل الرابع تناولت آليات العمل اللامركزي، في سياق المكاتب الإقليمية لمنظمة الفاو، و هذا لجعل الفاو قريبة قدر الإمكان من أعضائها، و تطلب إعادة التنظيم اللامركزي، بنقل قدر أكبر من الصلاحيات، لتشجيع الإبداع و المبادرة، من خلال تعزيز موقع الفاو كمركز للخبرات الرفيعة، و كمرجع عالمي يتمتع بمسؤوليات بالنسبة للأنشطة العالمية الإقليمية و القطرية المحددة.

أما دراسة الباب الثالث و المعنون بشراكات منظمة الفاو مع التنظيمات الأخرى، الذي ركزت من خلاله على الطابع العالمي لمنظمة الفاو، و تخصصها الإستراتيجي لتحقيق السلام الاجتماعي، و المرتكز على التعاون التشاركي، العمل متعدد الأقطاب، شراكات لامركزية لضمان التكامل، و بناء علاقات فعالة مع الشركاء، لتحقيق الهدف المشترك، و هو الارتقاء بالحقوق الإنسانية و ضمان تكاملها، و استدامتها، من خلال أربعة فصول .

شملت دراسة الفصل الأول تحت عنوان شراكة الفاو و منظمة الأمم المتحدة ، باعتبار الفاو عضو في أسرة الأمم المتحدة، و شراكاتها ناجمة عن هذا الوضع، القائم على الحاجة إلى التوسع و الدعم، و تعزيز الصلات و إمكانيات التآزر مع الأجهزة الرئيسية الأممية، و البرامج المتخصصة، للارتقاء بالتنمية الغذائية، و لا تزال شريكا نشطا في العمل المشترك على الصعيد الدولي ضمن إطار النظام المنسق للأمم المتحدة لتفعيل الأهداف الإنمائية للألفية.

تم دراسة لجنة الأمن الغذائي العالمي، من اللجان الرئيسية للفاو، و هي تعمل كمنتدى عالمي في الأمم المتحدة ، و الذي يعنى بحوكمة الأمن الغذائي العالمي، و التي تستهدف وضع أهداف و مؤشرات مشتركة، قابلة للتحقق بشأن الأمن الغذائي القطري و العالمي، كما تم استعراض تعاون الجمعية العامة مع منظمة الفاو، حول الشواغل المشتركة، و بالخصوص السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي ، من

خلال برنامج الغذاء العالمي، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، البرنامج الأممي المعنى بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة، الشبكة الأممية الخاصة بالتنمية الريفية و الأمن الغذائي، برنامج الأممي الإنمائي، البرنامج الأممي للطفولة و برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

كما تم التطرق لدور الأمانة العامة الأممية، في تنظيم العلاقات الداخلية لأجهزة الأمم المتحدة، و تقييم خيارات مواجهة التحديات العالمية، من خلال شعبة النهوض بالمرأة، و شعبة التنمية المستدامة، و شعبة السياسات و التنمية الاجتماعية، و فرقة العمل بشأن أزمة الغذاء العالمي، و المنتدى الأممي المعني بالغابات.

شملت دراسة التعاون كذلك، علاقة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، باعتباره الجهاز المفوض لإدارة العلاقة التأسيسية الأممية مع وكالة الفاو، من خلال لجنة التنمية الاجتماعية ، و لجنة مركز المرأة، و لجنة التنمية المستدامة، بالإضافة لتعاون مجلس الأمن الدولي مع الفاو، بتكريس السلام في المجتمع الدولي، و إعادة تصحيح الأوضاع و تسييرها بعد الصراعات و الاضطرابات، من خلال القرارات الخاصة، و إرسال بعثات المراقبة، و تقييم العمليات الميدانية.

شملت دراسة الفصل الثاني المعنون بشراكة منظمة الفاو و الوكالات المتخصصة الأخرى في التعاون المشترك ارتكز التعاون بين منظمة الفاو و نظيراتها من الوكالات ذات الطابع الفني، في:

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ضمن دعائم التعاون النووي تعزيز السلامة والأمن الغذائي، البيئة والزراعة و مكافحة الفقر، و ضمان صحة الأغذية، و نشر الطرق الزراعية المحافظة على البيئة، من خلال الشعبة المشتركة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية و الزراعة، و فرقة العمل الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الفاو المعنية بالأغذية المشتقة من التكنولوجيا الحيوية .
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، التي تضمن رصد و تقييم جودة الهواء، و المناخ، و أوضاع المحيطات، و الدورة العالمية للمياه، و المخاطر الجوية و التنبؤ بها، من خلال لجنة الأرصاد الجوية الزراعية، و لجنة علم المناخ ، و من خلال برامج متخصصة كبرامج الأرصاد الجوية و الموارد الطبيعية، و برامج الحالات المناخية الطارئة.

يرتكز التعاون بين منظمة الفاو و نظيراتها من الوكالات ذات الطابع الاجتماعي في:

- منظمة العمل الدولية، التي تضمن الكرامة الإنسانية بتحسين ظروف العمل، باعتباره مصدرا لتحسين الظروف المعيشية بتعاون وثيق مع الفاو، من خلال لجان مشتركة بشأن العمل اللائق في الزراعة، و عمالة الأطفال الزراعيين، و السلامة و الصحة في العمل، و سلامة الصيادين و سفن

الصيد، و من خلال برامج خاصة بالسلامة المهنية، و البيئة المأمونة في الزراعة، و صيد الأسماك، و سوق العمل، و عمالة المرأة.

- منظمة الصحة العالمية، التي تضمن بالتعاون مع الفاو تعزيز النظم الصحية كأحد إستراتيجيات الحد من الفقر، من خلال قسم سلامة الأغذية المشترك بين المنظمتين، لضمان سلامة الأغذية على طول السلسلة الغذائية، و مراقبة الأغذية المتكاملة، و المواد الكيميائية في الأغذية، و إدارة الأزمات و الأمراض الحيوانية، و مراقبة صارمة من الإنتاج إلى الاستهلاك الغذائي.

يرتكز التعاون بين منظمة الفاو و نظيراتها من الوكالات ذات الطابع الاقتصادي في:

- منظمة التجارة العالمية حيث أنها تعد محورا للنظام التجاري العالمي، تساهم في ضمان تمتع المستهلك والمنتج بالإمداد المستمر بالسلع، و النتيجة المحققة هي إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام، من خلال مجلس التجارة في السلع الذي يتيح نظاما تجاريا متعدد من المزايا والفوائد، و مركز التجارة الدولي الذي يركز على تطوير القدرة التنافسية، و الإمكانيات التجارية، و تنمية التجارة والخدمات لمساعدة الدول على خلق وظائف أفضل، و زيادة الدخل، وكفالة الاستدامة البيئية لشعوبها.

- البنك الدولي، الذي يلعب دورا فعالا كمهندس للسياسات الاقتصادية، وتعزيز التنمية المؤسسية لقطاعات الإنتاجية الزراعية، و مصائد الأسماك ، و الموارد المائية، لمساعدة الدول النامية على الحد من الفقر، و تحسين ظروف المعيشة، من خلال الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية، و برنامج تركيز القطاع الريفي لتجسيد الإقراض النوعي دعما للمشروعات الريفية، و التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية، و البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء.

كما شملت دراسة الفصل الثالث على أسس الشراكة بين منظمة الفاو و المنظمات الإقليمية و الارتقاء بالمجالات المشتركة للتعاون المنشود عن طريق المكاتب الإقليمية المختصة لمنظمة الفاو، حيث تتعاون جامعة الدول العربية مع الفاو، تحقيقا للأمن الغذائي العربي من خلال سياسة مشتركة، و تنظيمات متخصصة لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي، برفع مستويات معيشة الشعوب، والنهوض بحالة أهل الريف، و المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، و الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي باعتبارهما مؤسستان ماليتان تستهدفان تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري.

يعد الإتحاد الأوروبي المنظمة الإقليمية الوحيدة العضو في الفاو، و الذي يضمن سياسة الغذاء السليم في أوروبا، من خلال قواعد مشددة لضمان موارد غذائية آمنة، و تقليص المخاطر الغذائية على المستهلك الأوروبي التي تأتي من داخل أو خارج الإتحاد، و جعل التجارة العالمية في الموارد الزراعية أكثر إنصافاً، من خلال إستراتيجيات تشمل الزراعة الأوروبية، تغير المناخ ، سوق زراعية أوروبية، أما عن الفصل الرابع الذي شمل دراسة الشراكة بين منظمة الفاو و منظمات المجتمع المدني، التي لها ولاية محددة في الأمن الغذائي و التغذية، على رفع مستويات معيشة الشعوب الواقعة تحت نطاق اختصاصها ، تأمين كفاءة إنتاج، توزيع المنتجات الغذائية و الزراعية، تحسين ظروف سكان الريف، المساهمة في الاقتصاد العالمي بمشاركة المجتمع ككل.

حيث تم التطرق للرابطات المهنية الدولية التي تتعاون مع الفاو، لإقامة تعاون حقيقي بين مختلف منظمات المنتجين الفلاحين المنضوية تحت لوائه، قصد تحسين الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للمزارعين، كالإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، و حركة المزارعين الدولية " طريق الريف"، و الشبكة النسائية من أجل التغيير في الزراعة و إدارة الموارد الطبيعية.

تم دراسة تعاون منظمة الفاو مع المنظمات غير الحكومية، كالإتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، و الذي يركز على حماية ضحايا النزاعات المسلحة، و العمل الإنساني في أوقات النزاعات المسلحة والكوارث، و تحسين حياة الضعفاء، بالإضافة لمنظمة السلام الأخضر التي تعتمد على مبدأ المواجهة السلمية، لكشف أسباب المشاكل البيئية، و المساعدة من أجل مستقبل يعمه السلام، في سبيل حماية التنوع البيولوجي بكافة أشكاله.

كذلك تم التطرق لعلاقة الفاو مع العديد من المعاهد و مراكز البحوث و الدراسات، و التي تعزز العمل المشترك، لتحرير الإنسانية من الجوع، لتوفير حلول للتحديات التي تواجه صناعات القرار في القطاع الغذائي، و تم دراسة على سبيل المثال معهد الموارد العالمية، و المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية، و المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية و شبه الجافة، و المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية و شبه الجافة، و المركز الدولي لتطوير الأسمدة.



من خلال ما تقدم ، نصل إلى أن الطابع العالمي لمنظمة الفاو، و تخصصها الإستراتيجي الهادف لتحقيق السلام الاجتماعي للبشرية، يرتكز على تعاون تشاركي، و شراكات لامركزية، من أجل ضمان التكامل، و بناء علاقات فعالة مع الشركاء على أساس المزايا و الإيجابيات التي يقدمها كل طرف لتحقيق الهدف المشترك، و هو الارتقاء بحقوق الإنسان من خلال التركيز على :

- 1- تحقيق مفاهيم السلام الاجتماعي العالمي، بربط الأمن الغذائي بالأمن التغذوي، و الأمن البشري بالأمن الاقتصادي، بتعاون منظمة الفاو مع المنظمة الأممية و أجهزتها و برامجها المتخصصة، لإعمال حق كل إنسان دون تمييز بأي شكل من الأشكال في الحصول على غذاء دائم و آمن، و حق الإنسان في التحرر من الجوع، لأنه يشكل انتهاك للكرامة الإنسانية.
- 2- ضرورة حصول جميع الناس و في جميع الأوقات على أغذية كافية و سليمة و مغذية، و تلبية احتياجاتهم التغذوية ، و تناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة نشطة و صحية، و هذا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإضافة لتجسيد المساواة الجنسانية، من خلال القضاء على التمييز ضد المرأة لضمان حصولها على موارد الدخل و الأرض و المياه.
- 3- تجسيد الحق في التنمية عبر تدعيم قطاعات الزراعة، مصائد الأسماك، التربية الحيوانية، الأحياء المائية، الغابات، و المنتجات المعدلة وراثيا، بالإضافة لتطوير مصادر النمو، و تحسين مستويات معيشة الأفراد و الجماعات، و بالخصوص في المناطق الريفية.
- 4- الارتقاء بالحق في العمل كعامل من مهم للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا بتعاون الفاو مع منظمة العمل الدولية، عبر تطوير سوق العمل في كل ميادين التنمية، و هذا لتنويع مصادر الدخل، و تأمين سبل الرزق، و تطوير الاقتصاد الريفي.
- 5- تفعيل الحق في بيئة سليمة، بالحد من تأثيرات النشاطات الزراعية، و قطع الأشجار، و التغيرات المناخية عبر التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالإضافة لتعزيز الحق في المياه عبر تطوير خدمات الري و السدود، و الاستثمارات الخاصة بتخزين، و جني المياه، و تجديد المشاريع القائمة، و توسيع المشاريع الصغيرة.
- 6- تطوير الحق في التعليم باعتباره أكثر الأصول قيمة، و بالخصوص لسكان الريف الراغبين في العثور على الفرص التشغيلية، و الارتقاء بمستوى النساء الريفيات، و تدعيم العمل المهني و المتخصص في مجالات الزراعة و تربية المائيات و الإنتاج الحيواني، عبر دعم المؤسسات التجارية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

- 7- تدعيم الحق في الصحة حيث تعمل منظمة الفاو بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية على ضمان الأمن التغذوي، و منع انتشار الأمراض العابرة للحدود، و التي يكون مصدرها من الغذاء، أو تسبب أضرارا بالمنتجات الغذائية، بالإضافة لمواجهة الأزمات الصحية التي تهدد اليد العاملة، و بالتالي تؤثر سلبا على الإنتاجية الغذائية و تدمر سبل الرزق.
- 8- التركيز على الحق في الاستثمار من خلال تعزيز فرص الحصول على موارد الإنتاجية الأساسية في التنمية الريفية كأمر جوهري للحد من الفقر لا سيما في الدول النامية، حيث أن استهداف المناطق الريفية يعد هدف مركزي للتحديات المتزايدة التي تواجه المنتجين الفقراء، صغار المزارعين، مجتمعات الصيد و المؤسسات المحلية.
- 9- تعزز منظمة الفاو أنماط التعاون الدولي من خلال تحديد مصادر إضافية لتمويل مكافحة الجوع و الفقر، من خلال المؤسسات المالية الدولية، و الوكالات الدولية المتخصصة و صناديقها، بالإضافة للارتقاء بالتعاون الدولي لا سيما بالحد من الكوارث، الأمراض و الآفات، النزاعات المسلحة بالتنسيق مع المنظمات الحكومية و غير الحكومية، و هذا لضمان الأمن المستدام.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و فوق كل ذي علم عليم

صدق الله العظيم

سورة يوسف/ الآية: 76

الحمد لله حمدا كثيرا، و الشكر له سبحانه شكرا جزيلا، يليق بنعمه التي لا تحصى، و في مقدمتها أنه ارتضى لنا الإسلام ديناً، و أكرمنا بأن بعث لنا رسولا كريما، محمد بن عبد الله الذي نصلي و نسلم عليه صلاة و سلاما دائمين إلى يوم الدين.

الحمد لله رب العالمين لتوفيقه لي لإتمام هذا العمل المتواضع، و اللهم اجعله ذخرا لأخرتي و نورا لمستقبلي، كما أرجوا أن تكون هذه الدراسة فاتحة لدراسات أخرى ، في مجال تطوير و الارتقاء بالبحث العلمي، و الله أسأل التوفيق.

## شكر

خالص شكري و امتناني الكبيرين للأستاذ الدكتور المشرف أحمد بلقاسم على دعمه المتواصل، و توجيهاته، و نصائحه القيمة طيلة مشواري الجامعي، و طيلة مراحل التحضير لأطروحة الدكتوراه، لسيادته مني أسى عبارات الاحترام و التقدير .

كما أقدم شكري الكبير لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور سعيد يوسف من جامعة سعد دحلب البليدة ، و الأستاذ الدكتور عبد القادر البقيرات من جامعة الجزائر، و الدكتور سليمان ولد خسال من جامعة الدكتور يحي فارس المدية .

## إهداء

إلى أبي رمز التضحية و العطاء علي .  
إلى أمي رمز الحب و الحنان حسيبة تركي .  
إلى إخوتي الذين ساندوني أحسن، مريم، عبد النور.  
إلى صديقي العزيزين حمزة سلام، عامر صادق.  
إلى الدكتور أحمد لكحل.

## قائمة مختصرات و رموز المنظمات

منظمة للأغذية و الزراعة . منظمة لآغذية و الزراعة .  
Food And Agriculture Organization Of The United Nations(FAO)



منظمة الأمم المتحدة . (UN)  
United Nations Organization



المنظمة العالمية للأرصاد الجوية .  
World Météo Organization (WMO)



برنامج الغذاء العالمي .  
World Food Programme(WFP)



صندوق الأمم المتحدة للطفولة .  
United States (Unicef)



الوكالة الدولية للطاقة الذرية .  
International Atomic Energy Agency(IAEA)



International Atomic Energy Agency

منظمة العمل الدولية .  
International Labour Organisation (ILO)



منظمة الصحة العالمية .  
World Health Organisation (WHO)



World Health Organization

الاتحاد الأوروبي . (EU)  
European Union



شبكة التنمية الريفية و الأمن الغذائي ،  
Network On Rural Development And Food  
Sécurité (NRDFS)



برنامج الأمم المتحدة للبيئة .  
United Nations environment programme (UNEP)



البنك الدولي . (WB)  
World Bank



منظمة التجارة العالمية .  
World Trade Organization (WTO)



شعبة النهوض بالمرأة .  
Division For The Advancement Of Women ( DAW)



شعبة السياسات و التنمية الاجتماعية (DSPD).  
Division for Social Policy And Development



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (UNFF).  
United Nations Forum On Forets (UNFF)



شعبة التنمية المستدامة ( DSD).  
Division For Sustainable Development ( DSD)



المفوض السامي لحقوق الإنسان.  
Office Of The High Commissioner For Human Rights.  
( OHCHR)



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.  
United Nations Development Programme (UNDP)



منظمة السلام الأخضر.  
Green Peace (GP)



جامعة الدول العربية.(LAS)  
League Of Arab States (LAS)



الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية.  
Consultative Groupe On International  
Agricultural Research (CGIAR)



المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (icarda).  
International Center Agrculture . (icarda)  
Research



مركز البحوث الحرجية الدولية. (CIFOR)  
The Center For International Forestry Research(CIFOR)



معهد بحوث الأرز الدولي.(IRRI).  
International Rice Research Institute (IRRI)



المعهد الدولي لإدارة المياه.  
International Water Management Institute(IWMI)



برنامج الأمم المتحدة للتعاون بشأن انبعاث الناتج عن إزالة الغابات و تدهورها في البلدان النامية.  
The  
United Nations Collaborative Programme On Reducing Emissions From Deforestation  
And Forest Degradation In Developing Countries(UN-REDDP)





محكمة العدل الدولية. international court of justice (ICJ)



المحكمة الجنائية الدولية. The international criminal court (ICC)



نظام المعلومات حول الفيتامينات و المعادن و التغذية.  
vitamin and mineral nutrition information system (SINMV)



International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies  
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر. (IFRCRCS)  
international federation of red cross and red crescent societies



النظام الدولي لرصد الدورة الهيدرولوجية . (HWSOCY)  
World Hydrological Cycle Observing System



البرنامج الدولي للتكنولوجيا و البحوث في مجال الري و الصرف (iptrid)  
international programme for technology and research in irrigation and drainage



الشبكة النسائية من أجل التغيير في الزراعة و إدارة الموارد الطبيعية (wocan)

Women Organizing For Change In Agriculture And Natural Resource Management



مجلس حقوق الإنسان . (HRC) Human Rights Council



لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS)  
Committee On World Food Security



النظام العالمي للمعلومات و الإنذار السريع حول الأغذية و الزراعة  
Système Mondial D'information et D'alerte Rapide Sur L'alimentation Et L'agriculture



World Agriculture Informations Centre. المركز العالمي للمعلومات الزراعية



شبكة العمل للخبرات في الأنفلونزا الحيوانية . Network Of Expertise On Animal Influenza



وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين  
.United nations Relief And Works Agency For Palestine Refugees



## الفهرس

الملخص

الشكر

الإهداء

قائمة المختصرات و رموز المنظمات

الفهرس

24.....	المقدمة
33.....	1. ماهية منظمة الأغذية و الزراعة
34.....	1.1 مفهوم منظمة الأغذية و الزراعة
34.....	1.1.1 نشأة منظمة الأغذية و الزراعة
34.....	1.1.1.1 قبل ظهور عصبة الأمم
35.....	1.1.1.2 بعد ظهور عصبة الأمم
35.....	1.1.1.3 أثناء الحرب العالمية الثانية
35.....	1.1.1.4 بعد الحرب العالمية الثانية
36.....	1.1.2 خصائص منظمة الأغذية و الزراعة
36.....	1.2.1.1 منظمة دولية
44.....	2.2.1.1 منظمة عالمية
47.....	3.2.1.1 وكالة متخصصة
50.....	3.1.1 مبادئ منظمة الأغذية و الزراعة
51.....	3.1.1.1 بيئة متكاملة لإستئصال الفقر
52.....	3.1.1.2 رفع مستويات معيشة الشعوب
54.....	3.1.1.3 تحسين المنتجات الغذائية
57.....	3.1.1.4 الإرتقاء بحالة أهل الريف
59.....	4.1.1 أهداف منظمة الأغذية و الزراعة
59.....	4.1.1.1 دعم الإحتياجات الأساسية
61.....	4.1.1.2 المشاركة المتكافئة و الصحة المستدامة
62.....	4.1.1.3 تنسيق الشواغل المشتركة

64.....	1. 2. النظام القانوني لمنظمة الأغذية و الزراعة
64.....	1. 2. 1. القيمة القانونية للميثاق التأسيسي
65.....	1. 2. 1. 1. مضمون الميثاق التأسيسي
67.....	1. 2. 1. 2. الطبيعة القانونية للميثاق التأسيسي
70.....	1. 2. 2. الشخصية القانونية الدولية
71.....	1. 2. 2. 1. مؤشرات التمتع بالشخصية القانونية الدولية
73.....	1. 2. 2. 2. نتائج الاعتراف بالشخصية القانونية
85.....	1. 2. 3. نظام العضوية
86.....	1. 3. 2. 1. صفة عضو
89.....	1. 3. 2. 2. صفة مراقب
93.....	1. 3. الهيكل التنظيمي لمنظمة الأغذية و الزراعة
94.....	1. 3. 1. المؤتمر العام
94.....	1. 3. 1. 1. تكوين المؤتمر العام
99.....	1. 3. 1. 2. سير أعمال المؤتمر العام
106.....	1. 3. 1. 3. اختصاصات المؤتمر العام
108.....	1. 3. 2. المجلس
109.....	1. 3. 2. 1. تكوين المجلس
112.....	1. 3. 2. 2. سير أعمال المجلس
117.....	1. 3. 2. 3. اختصاصات المجلس
120.....	1. 3. 3. المدير العام
120.....	1. 3. 3. 1. إجراءات تعيين المدير العام
121.....	1. 3. 3. 2. مكاتب المدير العام
122.....	1. 3. 3. 3. وظائف المدير العام
125.....	1. 3. 4. اللجان الرئيسية
126.....	1. 3. 4. 1. لجنة البرنامج
129.....	1. 3. 4. 2. لجنة المالية
132.....	1. 3. 4. 3. لجنة الشؤون الدستورية و القانونية
134.....	1. 4. نطاق اختصاص منظمة الأغذية و الزراعة
134.....	1. 4. 1. الحق في الغذاء

135.....	1. 4. 1. 1. الأمن الغذائي
138.....	1. 4. 1. 2. الأمن التغذوي
151.....	1. 4. 1. 3. الاستدامة الغذائية
152.....	1. 4. 1. 4. الاكتفاء الذاتي
153.....	1. 4. 2. الموارد الاقتصادية
153.....	1. 4. 2. 1. الموارد الطبيعية
171.....	1. 4. 2. 2. الموارد الغذائية
177.....	1. 4. 2. 3. الموارد البشرية
181.....	1. 4. 2. 4. الموارد الخدمائية
189.....	1. 4. 3. التحديات الكبرى
190.....	1. 4. 3. 1. الوقود الحيوي
195.....	1. 4. 3. 2. الأغذية المعدلة وراثيا
201.....	1. 4. 3. 3. العولمة الغذائية
214.....	1. 4. 3. 4. الزراعة العضوية
<b>219.....</b>	<b>2- آليات منظمة الأغذية والزراعة</b>
<b>220.....</b>	<b>1. 2. الآليات القانونية</b>
220.....	1. 2. 1. 1. الإعلانات و المدونات
221.....	1. 2. 1. 1. 1. الإعلانات
227.....	1. 2. 1. 1. 2. المدونات
237.....	1. 2. 1. 2. المعاهدات و الاتفاقيات
237.....	1. 2. 1. 2. 1. المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة في نطاق منظمة الأغذية و الزراعة
249.....	1. 2. 2. 1. 2. المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة خارج نطاق منظمة الأغذية و الزراعة
261.....	1. 2. 3. 1. 2. المؤتمرات الدولية
261.....	1. 2. 3. 1. 2. 1. مؤتمرات القمة العالمية للأغذية
264.....	1. 2. 3. 1. 2. 2. المؤتمرات العامة لمنظمة الأغذية و الزراعة
279.....	1. 2. 4. 1. 2. المؤتمرات الإقليمية
280.....	1. 2. 4. 1. 2. 1. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بالقارة الإفريقية
290.....	1. 2. 4. 1. 2. 2. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بالشرق الأدنى
299.....	1. 2. 4. 3. 1. 2. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بأميركا اللاتينية و بحر الكرايب

- 307.....المؤتمرات الإقليمية الخاصة بأوروبا.....4. 4. 1. 2
- 313.....المؤتمرات الإقليمية الخاصة بآسيا و المحيط الهادئ.....5. 4. 1. 2
- 319..... الآليات التنفيذية**
- 319..... إدارات منظمة الأغذية و الزراعة.....1. 2. 2
- 320..... إدارة الزراعة و حماية المستهلك.....1. 1. 2. 2
- 330..... إدارة الغابات.....2. 1. 2. 2
- 333..... إدارة مصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية.....3. 1. 2. 2
- 341..... إدارة الموارد الطبيعية و البيئية.....4. 1. 2. 2
- 344..... إدارة جماعة العمل الحكومية الدولية.....5. 1. 2. 2
- 347..... اللجان التقنية لمنظمة الأغذية و الزراعة.....2. 2. 2
- 348..... لجنة مشكلات السلع.....1. 2. 2. 2
- 353..... لجنة مصايد الأسماك.....2. 2. 2. 2
- 355..... لجنة الغابات.....3. 2. 2. 2
- 358..... لجنة الزراعة.....4. 2. 2. 2
- 361..... فرق الخبراء المتخصصة.....3. 2. 2
- 361..... فريق الخبراء المعنى بمبادئ الأخلاق في الأغذية و الزراعة.....1. 3. 2. 2
- 362..... فريق الخبراء الإستشاريين لمكافحة التريبانوزوما الحيوانية في إفريقيا.....2. 3. 2. 2
- 362..... فريق الخبراء المعنية بالموارد الوراثية الحرجية.....3. 3. 2. 2
- 363..... فريق الخبراء المعنية بمخلفات المبيدات في الأغذية و البيئة.....4. 3. 2. 2
- 363..... فريق الخبراء المعني بمواصفات المبيدات و تسجيلها و الموافقة عن علم مسبق.....5. 3. 2. 2
- 364..... فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي و التغذية.....6. 3. 2. 2
- 364..... الأنظمة العالمية للحالات الطارئة.....4. 2. 2
- 365..... النظام العالمي للإعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة.....1. 4. 2. 2
- 370..... النظام العالمي لمكافحة أنفلونزا الطيور.....2. 4. 2. 2
- 372..... نظام الوقاية من طوارئ الآفات و الأمراض الحيوانية و النباتية العابرة للحدود.....3. 4. 2. 2
- 377..... الآليات البرمجية**
- 377..... البرامج الخاصة بالتنمية الزراعية.....1. 3. 2
- 378..... البرنامج الخاص بالإنتاج الزراعي و نظم الدعم.....1. 1. 3. 2

- 382.....2. 3. 1. 2. البرنامج الخاص بالسياسات التنموية الغذائية و الزراعية.
- 383.....2. 3. 2. البرامج الخاصة بتنمية مصائد الأسماك والغابات.
- 384.....2. 3. 2. 1. البرنامج الخاص بمصائد الأسماك.
- 386.....2. 3. 2. 2. البرنامج الخاص بالغابات.
- 387.....2. 3. 3. البرامج الخاصة بالدعم المستدام.
- 387.....2. 3. 3. 1. البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة.
- 389.....2. 3. 3. 2. البرنامج الخاص بالطاقة الحيوية.
- 391.....2. 3. 4. برامج الخدمات الميدانية.
- 391.....2. 3. 4. 1. برنامج التعاون الفني الميداني.
- 395.....2. 3. 4. 2. برنامج التعاون بين المنظمة و الحكومات.
- 398.....2. 4. المكاتب الإقليمية.
- 399.....2. 4. 1. المكتب الإقليمي لإفريقيا.
- 400.....2. 4. 1. 1. وحدات دعم التنمية الزراعية.
- 402.....2. 4. 1. 2. وحدات إدارة الموارد الزراعية.
- 404.....2. 4. 2. المكتب الإقليمي لآسيا و المحيط الهادئ.
- 405.....2. 4. 2. 1. اللجان المتخصصة.
- 408.....2. 4. 2. 2. البرامج الميدانية.
- 411.....2. 4. 3. المكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى.
- 411.....2. 4. 3. 1. البحوث الزراعية و التكنولوجيا الحيوية.
- 412.....2. 4. 3. 2. إدارة المعلومات و المعارف الزراعية.
- 412.....2. 4. 3. 3. تنمية المشاريع الزراعية.
- 413.....2. 4. 4. المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية و بحر الكارييب.
- 413.....2. 4. 4. 1. شبكة التعاون التقني لإدارة مستجمعات المياه.
- 414.....2. 4. 4. 2. شبكة التعاون التقني للحدائق الوطنية و المناطق المحمية.
- 415.....2. 4. 4. 3. شبكة التعاون التقني لنظم مراقبة الأغذية و التغذية.
- 415.....2. 4. 4. 4. شبكة التعاون التقني للتكنولوجيا الحيوية النباتية.

- 416.....المكتب الإقليمي للشرق الأدنى. 5. 4. 2
- 417..... 1. لجنة الأنظمة الاقتصادية الغذائية. 5. 4. 2
- 417..... 2. مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. 5. 4. 2
- 418..... 3. مصلحة الموارد السمكية. 5. 4. 2
- 419..... 4. مصلحة الغابات. 5. 4. 2
- 419..... 5. مصلحة الصناعات الزراعية و التكنولوجيا. 5. 4. 2
- 420..... 6. مصلحة الإرشاد الزراعي و التعليم و الاتصالات. 5. 4. 2
- 423..... 3. شراكات منظمة الأغذية و الزراعة مع التنظيمات الأخرى.**
- 424..... 1-3- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة الأمم المتحدة.**
- 425..... 1-1-3- لجنة الأمن الغذائي العالمي.
- 426..... 1-1-1-3- عضوية اللجنة
- 426..... 2-1-1-3- دورات اللجنة
- 427..... 1-1-3- 3- جدول أعمال اللجنة
- 427..... 4-1-1-3- اختصاصات اللجنة
- 429..... 2-1-3- الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- 430..... 1-2-1-3- برنامج الغذاء العالمي.
- 440..... 2-2-1-3- 2- مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.
- 444..... 3-2-1-3- مجلس حقوق الإنسان.
- 449..... 4-2-1-3- 4- برنامج الأمم المتحدة المعني بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة.
- 451..... 5-2-1-3- 5- شبكة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية الريفية و الأمن الغذائي.
- 458..... 6-2-1-3- 6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 462..... 7-2-1-3- 7- برنامج الأمم المتحدة للطفولة.
- 467..... 8-2-1-3- 8- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- 473..... 3-1-3- 3- الأمانة العامة للامم المتحدة
- 473..... 1-3-1-3- 1- شعبة النهوض بالمرأة
- 474..... 2-3-1-3- 2- شعبة التنمية المستدامة.
- 474..... 3-3-1-3- 3- شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية.
- 475..... 4-3-1-3- 4- فرقة العمل رفيعة المستوى بشأن أزمة الغذاء العالمي.

- 3-1-3-5- منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.....475
- 3-1-3-4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.....476
- 3-1-3-4-1- لجنة التنمية الاجتماعية .....476
- 3-1-3-4-2- لجنة مركز المرأة.....477
- 3-1-3-4-3- لجنة التنمية المستدامة.....477
- 3-1-3-5- مجلس الأمن الدولي.....478
- 3-1-3-5-1- القرارات الخاصة بالأوضاع الإقليمية.....479
- 3-1-3-5-2- بعثات مجلس الأمن.....480
- 3-1-3-5-3- برنامج النفط مقابل الغذاء.....482
- 3-2-2- شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالات الدولية المتخصصة.....485**
- 3-2-3-1- الشراكة مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الفنية.....486
- 3-2-3-1-1- شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.....486
- 3-2-3-1-2- شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة العالمية للأرصاد الجوية.....494
- 3-2-3-2- الشراكة مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الاجتماعية.....507
- 3-2-3-1-2- شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة العمل الدولية.....507
- 3-2-3-2-2- شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية.....515
- 3-2-3-3- الشراكة مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية.....530**
- 3-2-3-1-3- شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة التجارة العالمية.....530
- 3-2-3-2-3- شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع البنك الدولي.....335
- 3-3-3- شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع المنظمات الإقليمية.....556
- 3-3-3-1- شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع جامعة الدول العربية.....557
- 3-3-3-1-1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.....557
- 3-3-3-2-1- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.....565
- 3-3-3-1-3- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.....567
- 3-3-3-4-1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.....570
- 3-3-3-2- شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع الاتحاد الأوروبي.....572
- 3-3-3-2-1- الإستراتيجية الأوروبية الزراعية المشتركة.....573

- 579.....الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة تغير المناخ. 2-2-3-3
- 580.....إستراتيجية سوق زراعية أوروبية مشتركة. 3-2-3-3
- 582.....الإستراتيجية الأوروبية للمارسات الزراعية المحافظة على البيئة. 4-2-3-3
- 586.....إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لاستدامة الغابات. 5-2-3-3
- 588.....شراكة منظمة الأغذية و الزراعة و منظمات المجتمع المدني. 4-3**
- 589.....طبيعة شراكة الفاو و منظمات المجتمع المدني. 1-4-3-1
- 589.....1-4-3-1 مضمون الشراكة
- 591.....2-1-4-3 مبادئ الشراكة
- 592.....3-1-4-3 إستراتيجيات وألويات الشراكة
- 595.....2-4-3 العمل مع منظمات المجتمع المدني
- 595.....1-2-4-3 الرابطات المهنية الدولية
- 605.....2-2-4-3 المنظمات الدولية غير الحكومية
- 618.....3-2-4-3 معاهد و مراكز البحوث و الدراسات
- 626.....الخاتمة
- 667-644.....قائمة المراجع



## مقدمة

تلازمت دراستي للموضوع المعنون بمنظمة الأغذية و الزراعة و دورها في حماية حقوق الإنسان في وقت يشهد فيه العالم أزمة اقتصادية حادة، أثرت بشكل سلبي على غالبية الدول ، فباتت تعاني من تباطؤ اقتصادي حاد، و تراجع تنموي كبير، و كالمعتاد فأكثر المتضررين من هذا الوضع هي أشد الدول فقرا، في عالم يعاني فيه أكثر من مليار فرد (سدس البشرية جمعاء) من الجوع و نقص الغذاء.

و بهذا الخصوص أكدت المنظمة الأممية على ضرورة إنماء العلاقات الودية بين الأمم، على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، و تعزيز السلام العالمي، و حل المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية، و احترام حقوق الإنسان، و إرساء تعاون دولي لامركزي، بالتنسيق مع الوكالات الدولية المتخصصة، التي تعمل على النهوض بعوامل التنمية، و تحقيق مستوى أعلى للمعيشة لصالح البشرية جمعاء.

و تتمثل الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع في الدور الكبير لمنظمة (FAO) التي تجسد إرادة شعوب الدول الأعضاء في تفعيل الأمن و الاستقرار الدوليين ، في إطار التوجه السياسي و الالتزام الجماعي، لتحقيق المصالح الإنسانية المشتركة، من خلال التعاون المتبادل، والتنسيق المتكامل، و المناهج التفاعلية، و الأنظمة العملية لأعضاء المجتمع الدولي، و هذا لبذل الجهود المتواصلة ، و تذليل الصعوبات، لإيجاد حلول واقعية لمختلف المشاكل العالمية متمشية مع خصوصية كل إقليم، و مواجهة التحديات الكبرى التي تقف عائقا أمام التنمية المستدامة، و من هذه التحديات تحقيق الأمن الغذائي باعتباره حاجة عالمية معقدة، و تجسيده يتطلب عملا مركبا، و جهدا تعاونيا و تشاركيا.

و على هذا الأساس تصنف منظمة (FAO) ضمن فئة الوكالات الدولية المتخصصة في الجانب الاجتماعي و التنموي، و أساس عملها هو الإنسان كمحور للحقوق و التنمية الإنسانية، باعتبار أن كل منهما يعتمد على الآخر، و تجسيد هذه الحقوق بموضوعية، و في إطار العدالة الاجتماعية، و التضامن و التعاون الدوليين، سيكرس مزايا اجتماعية و اقتصادية للإنسانية جمعاء. و تجمع آليات منظمة الفاو بين مسارات متنوعة، تقود لتحقيق هدف مشترك، هو توفير البيئة المناسبة، و المواتية لتفعيل السلم، و الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي ، و ضمان استقرار المجتمعات المحلية و الإقليمية و العالمية، و تحقيق السلام الاجتماعي العالمي، كما تعد من منظمات المعارف التي تزخر بخبرات و معلومات تقنية كبيرة، بالإضافة أنه تجمعها علاقات متشعبة، و تعاون متعدد الأقطاب، مع المنظمات الأخرى.

و من أهم الأسباب أيضا هي مساهمة منظمة (FAO) في تجسيد أهم حق من حقوق الإنسان الأساسية، و هو الحق في الغذاء، بضمان حصول البشر كافة، و في جميع الأوقات على أغذية كافية و سليمة تلبي حاجاتهم التغذوية، و تناسب أذواقهم ، ليعيشوا حياة موفورة النشاط و الصحة.

كما تساهم منظمة (FAO) في ضمان استقرار الأمن الغذائي لشعوب الدول الأعضاء ، و تعزيز الديمقراطية، و المشاركة المتكافئة للرجال و النساء، و حماية الموارد الاقتصادية، و استغلالها بشكل متوازن و مستدام، مما يؤدي عمليا للاستئصال التدريجي للفقر، بتحسين فرص الحصول على الأغذية لمن يعانون من نقص الغذاء، و سوء التغذية، و إتاحة فرص كافية للإنتاج الغذائي، بالإضافة لإيجاد حلول مبتكرة لمواجهة حالة الطوارئ الغذائية العالمية، بسبب النزاعات ، و الكوارث الطبيعية، و التغيرات الايكولوجية، و انحصار المخزون الغذائي الطبيعي، و تناقص الموارد الوراثية النباتية و الحيوانية ، و الاستنزاف المتزايد للطاقة الإنتاجية للأرض.

كما تلعب منظمة (FAO) دورا مركزيا في معالجة المشاكل المرتبطة بالتنمية، من خلال الحد من تسارع الهجرة، و تذبذب الإمدادات الغذائية المحلية، و تغير أنماط الإنتاج و الاستهلاك التي لا تخدم الأمن القومي ، بالإضافة لتحقيق التوازن بين زيادة إنتاج الغذاء عالميا، و الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، و دعم الاحتياطات الإنتاجية، و تعزيز المبادلات التجارية المتكافئة.

تم اختيار هذا الموضوع أيضا لمساهمة منظمة (FAO) في معالجة مختلف أوجه التفاوت الإقليمية، و توظيف الاستثمارات طويلة المدى في تصنيف الموارد و صيانتها، و متابعة الطابع متعدد الأبعاد لمؤتمر القمة العالمي للأغذية، باتخاذ التدابير القطرية، و الحكومية، و غير الحكومية لتحقيق أهداف التنمية للألفية، و بالخصوص توفير الغذاء للجميع و في كل الأوقات.

يمثل موضوع منظمة الأغذية و الزراعة و دورها في حماية حقوق الإنسان أهمية كبيرة، لاحتلال هذه المنظمة مركز الريادة العالمية ، و باعتبارها من الوكالات الدولية المتخصصة المؤثرة في تكريس السلام الاجتماعي، الذي ينعكس على السلام العالمي، حيث تمارس أعمالها في مناخ عالمي جد متقلب .

فالنمو المطرد في عدد سكان العالم، و الذي يتوقع أن يصل عددهم في 2020 إلى ما يقارب 7.4 مليار نسمة ، كما يتوقع وصول نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى 600 مليون شخص بحلول 2015 أضفى أهمية كبيرة لمنظمة الفاو، من أجل توفير الموارد الغذائية لإشباع حاجاتهم المتزايدة، و الحد من سوء التغذية، بإتباع سياسات حازمة، تدابير فعالة و معايير صارمة، لضمان رفاه المجتمعات .

بالإضافة لدور منظمة (FAO) في تقديم المساعدة لدول العجز الكبير، و التي تتعرض لأزمات متكررة بسبب الارتفاع الدائم لأسعار المواد الغذائية أهمية كبيرة، و هذه الدول إما أن تعاني عجزا كبيرا في حسابها الجاري بسبب اختلال التوازن بين مجموع وارداتها و صادراتها ، أو بسبب انخفاض مستويات الاحتياط الأجنبي.

و وردت شواهد تشير لتغيرات ملموسة في المناخ العالمي، مما زاد من أهمية دور الفاو في إدارة الأحداث الحادة، و المخاطر المتطرفة، و الطوارئ المفاجئة في أنماط المناخ، و التي تهدد استدامة الأمن الغذائي للمناطق، و الاقتصاديات، و المجتمعات، و المستوطنات و النظم الايكولوجية الساحلية، و المخزونات السمكية.

كما أن تلازم الأزميتين الغذائية و الاقتصادية، دفع بمنظمة الفاو لمواجهة تحدي كبير جدا، و هو الحد من اتساع خريطة الفقر و الجوع عالميا، بضمان الغذاء للبشرية، و التخفيف من أسعار الموارد الغذائية الأساسية في الأسواق الدولية، و إنعاش دخل الأسر، و ضمان وسائل الحصول بصورة منتظمة على أغذية مغذية .

أصبحت منظمة (FAO) مساهما فعالا في تنمية اقتصاديات الدول النامية الأكثر حساسية، لضمان اندماجها المحتوم في الاقتصاد العالمي من الناحيتين المالية و التجارية، تقاديا للصدمة الاقتصادية، و تراجع عائدات صادراتها للأسواق الدولية، و حجوم الاستثمارات الأجنبية، و نسب المعونات الإنمائية و التحويلات المالية.

كما يحتل موضوع منظمة (FAO) أهمية كبيرة، و بالخصوص في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، و التي تضطر الأسر لإيجاد سبل للتأقلم معها، و تنطوي آليات التأقلم على تنازلات غير مرغوبة كالأضرار لبيع أصول الإنتاج الأساسية للأسر المنتجة، و التغيير الاضطراري في أنماط الاستهلاك، و خفض الإنفاق على الرعاية الصحية و التعليمية للأطفال مما يهدد مستقبل التنمية البشرية المستدامة.

و تعمل منظمة (FAO) بالتعاون مع مختلف الشركاء الفاعلين عالميا، و في سياق المسار المستدام، و النهج التشاركي على الارتفاع بمستويات الأمن الغذائي، بتهيئة البيئة التي يسودها الاستقرار كركيزة أساسية، لتعزيز تنمية القطاعات الغذائية، و معالجة الجوع الحاد في الأجل القصيرة، و الناجم عن الصدمات الغذائية و الاقتصادية، و معالجة أسباب الجوع المزمن على المدى الطويل، و الذي يكون ناجما عن الفقر المدقع.

كما تتجسد أهمية منظمة (FAO) في مساعدة الجياع في العالم، بسلسلة من التدابير والإجراءات التكاملية، كتطوير الأدوات السياسية و الاقتصادية اللازمة لدعم قطاع الزراعة في الدول النامية، و تقوية نظم الزراعية، و آليات فعالة لترشيد الأمن الغذائي ، تحسين شبكات الأمان و برامج الحماية الاجتماعية للفئات الأشد احتياجا، و تنشيط الاقتصاد المحلي.

تركز منظمة (FAO) على الزراعة كقطاع استراتيجي، ممول للموارد الغذائية، لذا تولي أهمية كبيرة لكل جوانب التنمية الزراعية كأساس للتنمية الغذائية، من خلال اعتبار الزراعة قوة حامية للاقتصاد الكلي للدول، و لاقتصاد الأسر، و باعتبارها كذلك شبكة أمان للعاطلين عن العمل، و العمال المسرحين لأسباب اقتصادية، و دورها في التخفيف من وطأة الفقر و الحد من الجوع بين الفئات الضعيفة.

ترتكز أهمية منظمة (FAO) أيضا في النشاطات الهيكلية، و التكاملية المعقدة التي تجسدها، لإيجاد الحلول العملية للمشاكل التي تهدد الأمن الاجتماعي العالمي، من خلال تعاون تكاملي مع الشركاء الفاعلين في مجالات مختلفة، كانعكاس للأزمة الغذائية الناجمة عن تفاقم أزمات هيكلية، و تراكم مشاكل وطنية و إقليمية، و التي انعكست سلبا على حقوق الأفراد، و بالخصوص حقهم في الوصول ثم الحصول ثم استهلاك الغذاء الكافي، ليمارسوا حياة موفورة النشاط و الصحة.

كما تضطلع منظمة (FAO) بدور بارز في حماية الحق في الغذاء، باعتباره حق أساسي، مكرس في القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني، مما يزيد من أهمية المنظمة لترشيد الأمن الغذائي، بسياسة إستراتيجية قائمة على التحليل، و العمل، و المساواة، في إطار متكامل يعالج مجموعة واسعة من مسائل الغذاء الكافي، الغذاء الصحي، الغذاء المستدام، نقص الغذاء، و سوء التغذية... الخ.

و تتمثل الأهداف الأساسية و التقنية المتوخاة من دراسة موضوع منظمة الأغذية و الزراعة و دورها في حماية حقوق الإنسان، في تحديد المفاهيم الأساسية لتخصص الوكالة في تكريس السلام الاجتماعي، من خلال:

- تحديد الطابع المعقد للحق في الغذاء و علاقته بأبعاد الشراكة العالمية للفاو لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، الذي يضمن لمجموعة واسعة من الفئات صوتا في المجتمع، و يرسى مبادئ تحكم عمليات صنع القرارات و تنفيذها، فالحق في الغذاء ليس مجرد أفكار بل هي مبادئ للكرامة الإنسانية، تعتمد على توفير الغذاء المتنوع، و المقبول ثقافيا، و ضمان أنظمة قاعدية لإنتاج مستدام، و أنشطة اقتصادية مكملة، بالإضافة لتحسين مستويات معيشة الأسر.

- تحديد الأبعاد العملية للالتزام بالحق في الغذاء، من خلال مجموعة من الحقوق و الالتزامات القانونية، و يتطلب ضرورة مراقبة تطبيقها و الوفاء بها، لصالح أصحاب الحق الذي يتميز بالعمومية و عدم القابلية للتحويل أو التنازل عنه، و عدم القابلية للتجزئة باعتباره مركبا و معقدا، كما يتميز بفكرة المساواة و عدم التمييز، و المشاركة و الاندماج في تجسيد هذا الحق بمختلف الآليات، التي تجسد المساواة و حكم القانون، في حال انتهاكه، لأنه انتهاك للكرامة الإنسانية.

- تحديد المفهوم المعقد للأمن الغذائي، فهو دال على الإنتاج و الوصول إلى الأسواق، و كذا على البيئة التي أوجدت مؤسسات سياسية و اجتماعية و اقتصادية، و على جميع المستويات القطرية و الإقليمية و العالمية، التي تسهل وصول و حصول الناس، دون تمييز على أصول العيش الرئيسية.

- تحديد مفاهيم صيانة الأمن الغذائي، من خلال ضمان تمتع البشر كافة دون استثناء، و في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية و الاقتصادية، على أغذية كافية (الوفرة)، و سليمة (مأمونة)، و مغذية (الاحتياجات التغذوية)، مع حل المشاكل التي تهدد الأمن الغذائي كاستئصال الفقر، و اللااستقرار السياسي، و التقسيم غير العادل للثروات، و انعدام الحكم الراشد، و غياب سيادة القانون، و الكوارث، و الفجوة التكنولوجية بين الدول.

- تحديد الإطار متعدد الجوانب، و متفاعل الآليات، و متكامل المواضيع الذي يوفره منظور الحق في الغذاء من خلال تشخيص مشكلة انعدام الأمن الغذائي، و أثارها على تنمية الإنسان، مع تصميم، تنفيذ، رصد مبادرات الاستجابة للآزمات الغذائية، توفير الخطوط التوجيهية و ترجمة الالتزامات السياسية وفقا للأنظمة المعيارية الدولية، و خصوصيات المجتمعات، مع مشاركة المجتمع المدني في عمليات وضع السياسات القطرية و الإقليمية و العالمية.

- تحديد مختلف النشاطات التي ترتكز عليها منظمة الفاو، من خلال حماية الموارد الطبيعية، بكل أشكالها، من خلال بيئة طبيعية سليمة، و بيئة على صعيد قطاع الأعمال لتشجيع الاستثمار العام و الخاص، و بيئة تحترم سيادة القانون، و تضمن الاستغلال المستدام لهذه الموارد، و بيئة تضمن صيانة الأرصدة الوراثية للمحاصيل الزراعية و النباتية و الغابية، الثروة الحيوانية و السمكية.

و فيما يتعلق بمصادر الدراسة، يمكن القول بأنني اعتمدت على مختلف الكتب التي تحدثت على المنظمة بشكل مباشر و غير مباشر، بالإضافة للتقارير الإحصائية، و برامج العمل المتخصصة، و قرارات مؤتمرات الفاو العامة و الإقليمية، و الصكوك الصادرة عن منظمة الفاو التي تناولت حالات الأغذية و الأمن الغذائي عالميا و إقليميا، و المعايير العالمية لحماية الموارد الطبيعية، أسعار المواد الغذائية، إنتاجية الزراعة، تربية الحيوانات، مصائد الأسماك و تربية الأحياء المائية.

كما اعتمدت على مختلف الأطر الإستراتيجية لتعاون منظمة الفاو مع المنظمات الحكومية و غير الحكومية، و تقارير أجهزة المنظمة الأممية، و برامجها المتخصصة في مجال الفاو من لجنة الأمن الغذائي العالمي، و برنامج الغذاء العالمي، و مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، و المذكرات التطبيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و البرنامج الأممي لحماية الطفولة، و البرنامج الأممي للبيئة.

بالإضافة لتقارير مختلف شعب الأمانة العامة الأممية، كشعبة النهوض بالمرأة، و التنمية المستدامة، الفرقة التابعة للأمين العام بشأن أزمة الغذاء العالمي، و المنتدى الأممي المعني بالغابات، بالإضافة لتقارير بعثات مجلس الأمن الدولي، و قراراته الخاصة بالأوضاع الإقليمية.

كما شملت المصادر المعتمد عليها، مختلف التقارير الصادرة عن الوكالات المتخصصة المتعاونة مع الفاو في نفس مجال التخصص، كمنظمة العمل الدولية، و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة، و الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، و منظمة الصحة العالمية، و منظمة التجارة العالمية، و البنك الدولي، بالإضافة لاعتمادنا على مختلف المواقع الإلكترونية الرسمية للمنظمات الدولية للحصول على آخر المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة.

تقوم هذه الدراسة على عدة مناهج ارتأيت الاستعانة بها، تشمل المنهج الموضوعي، و الوصفي التحليلي، نتيجة الطابع المتشعب للموضوع، و الأهمية التي يركز عليها، لارتباطه بحاجة إنسانية، و عالمية مشتركة، لا يمكن الاستغناء عنها، ألا و هي الأمن الغذائي بمختلف جوانبه المعقدة.

حيث تركز الدراسة على المنهج الموضوعي القائم على دراسة موضوعات معينة يمثل كل منها أساس تخصص منظمة الفاو ، من حيث تحديد مفاهيم خاصة بالوكالة، من حيث خصائصها، و مبادئها و أهدافها، و نظامها القانوني، و شخصيتها القانونية الدولية، و نظام العضوية فيها، و تنظيمها الهيكلي، مع تحديد مختلف التحديات التي تواجه شعوب الدول الأعضاء.

كما تركز الدراسة على مختلف الآليات القانونية، التنفيذية، البرمجية و الإقليمية لتحقيق الأمن الغذائي، و تحسين معيشة الشعوب، و حماية الموارد الطبيعية، على أساس التعاون المتبادل مع مختلف الشركاء الفاعلين، من المنظمات الحكومية، الوكالات المتخصصة، المنظمات الإقليمية و منظمات المجتمع المدني، لتجسيد الدور الوظيفي و الإستراتيجي، تحقيقا للتفاعل ضمن المنظومة العالمية للسلام الاجتماعي.

كما تم تحديد مختلف المراحل التاريخية التي مر بها ظهور الوكالة، و التغيرات التي طرأت عليها في كل مرحلة، ابتداء من ظهورها في عهد العصبة، و مروراً بالحرب العالمية الثانية، و انتهاء بمرحلة ما بعد الحرب، بالإضافة لتسليط الضوء على تطور مفاهيم الحق في الغذاء، و التحرر من الجوع، و الأمن الغذائي بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، و بالخصوص بعد 1980، مع تحديد مختلف التطورات التي طرأت على تخصص منظمة الفاو، و أهم التعديلات التي مست هيكلها التنظيمي، و بالخصوص على مستوى لجنتها الخاصة بالأمن الغذائي العالمي.

و تركز الدراسة أيضاً على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته مع الموضوع المقترح، تحقيقاً لأهداف الدراسة، و المعتمد من خلال استعمال وسائل القياس المختلفة، من نسب مئوية، و علاقات ارتباط، و نسب توزيع، و معدلات النمو السكاني، و الحاجات الغذائية، و قياس مؤشرات الفقر و الجوع.

يتمثل الهدف من هذه الدراسة، تحديد الدور الاستراتيجي لمنظمة الفاو في ضمان الأمن الغذائي العالمي لشعوب الدول الأعضاء، الذي يركز على فهم الحق في الغذاء بكل توابعه، و تحسين التنمية الريفية، و صيانة الموارد الطبيعية.

يرتكز دور منظمة الأغذية و الزراعة في حمايتها لحقوق الإنسان، على آليات متكاملة قائمة على العمل التشاركي المحلي، الإقليمي، العالمي، و مع مختلف الجهات الفاعلة الحكومية و غير الحكومية لتحقيق المصالح الإنسانية المشتركة، و الارتقاء بأنماط حقوق الإنسان، باعتبارها مترابطة و غير قابلة للتجزئة، و تتلخص إشكالية هذه الدراسة في:

ما مدى مساهمة منظمة الفاو في تحقيق مفاهيم السلام الاجتماعي العالمي؟ و تحقيق الأهداف الإنمائية؟ و فيما تتمثل أهم مظاهر التعاون الدولي و العمل التشاركي القائم بين منظمة الأغذية و الزراعة و التنظيمات الأخرى للارتقاء بالحقوق الإنسانية؟ بعدما تم الاقتناع من أن العالم يواجه انتشاراً واسعاً لانعدام الأمن الغذائي، و مختلف التحديات التي تواجه إرادة المجموعة الدولية.

و للإجابة على هذه الإشكالية، كان لا بد من طرح التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل مظاهر مساهمة الفاو في تعزيز الأمن الغذائي العالمي، و تحسين مستويات معيشة شعوب الدول الأعضاء؟ خاصة مع ما يعرفه العالم من تطورات في ظل ارتفاع الكثافة السكانية، و الاحتياجات الغذائية، و تأثير العولمة، و الثورة التكنولوجية، و اقتصاد المعرفة، و الصناعة الغذائية المكثفة، و تغير أنماط الاستهلاك.

- ما مدى نطاق اختصاص منظمة الفاو؟ و إلى أي حد استطاعت تنظيم مختلف المواضيع الإستراتيجية كالحق في الغذاء، و تسيير الموارد الاقتصادية، و خصوصا التكيف مع التحديات الكبرى التي تواجه مسارات عمل الوكالة؟

- ما مفهوم الحق في الغذاء؟ و ما هي صعوبات تحقيقه، في إطار صعوبة تحقيق تكامل مفاهيم الأمن الغذائي، و الأمن التغذوي، و الاستدامة الغذائية، و الاكتفاء الذاتي؟ و ما مدى علاقتها بالموارد الطبيعية؟ و الموارد الغذائية؟ و الموارد الخدمائية؟ و الموارد البشرية؟

- ما هي الأدوار الميدانية التي تجسدها منظمة الفاو من خلال مكاتبها الإقليمية؟ و تعاونها المتبادل؟ و مستويات عملها التشاركي؟ و ما هي صور العمل متعدد الشراكات بين المنظمة الأممية، و الوكالات المتخصصة الأخرى، و التنظيمات الإقليمية، و تنظيمات المجتمع المدني؟

يشمل الطابع متعدد الأبعاد لتخصص منظمة الفاو، و اتساع نطاق شراكاتها في تحقيق المفهوم المعقد و المترابط لحقوق الإنسان، إلى ضرورة إتباع خطة للإجابة عن الإشكالية المقدمة سلفا، و مجموع التساؤلات من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أبواب رئيسية، و كل باب إلى أربع فصول أساسية.

تناولت في الباب الأول ماهية منظمة الفاو، من خلال أربع فصول، تعلق الفصل الأول بتحديد مفهوم الفاو، ببيان خصائصها، و نشأتها، و أهم مبادئها و أهدافها، و تعلق الفصل الثاني بالنظام القانوني للمنظمة، من خلال القيمة القانونية لميثاقها التأسيسي، و شخصيتها القانونية، و نظام العضوية فيها، أما الفصل الثالث فشمّل الهيكل التنظيمي للمنظمة، من مؤتمرها العام، و مجلسها، و مديرها العام، و لجانها الرئيسية، فيما اشتمل الفصل الرابع نطاق اختصاص الفاو، بترجمة الحق في الغذاء عمليا، و صيانة الموارد الاقتصادية، و مواجهة التحديات الكبرى .

خصّصت الباب الثاني، لآليات منظمة الفاو، من خلال أربع فصول، حيث ركزت في الفصل الأول على الآليات القانونية، من الإعلانات، و المدونات، و المعاهدات، و الاتفاقات، و المؤتمرات، أما الفصل الثاني فدرست فيه الآليات التنفيذية، من الإدارات، و اللجان، و فرق الخبراء، و الأنظمة العالمية للحالات الطارئة، فيما اشتمل الفصل الثالث الآليات البرمجية الخاصة بالتنمية الزراعية، و مصائد الأسماك، و الغابات، و الخدمات الميدانية، أما الفصل الرابع تناولت فيه المكاتب الإقليمية، لإفريقيا، و آسيا و المحيط الهادئ، و أوروبا و آسيا الوسطى، و أمريكا اللاتينية و بحر الكرايب، و الشرق الأدنى .



شملت دراستي للباب الثالث، شركات منظمة الفاو لتفعيل التعاون من أجل ضمان حقوق الإنسان، من خلال أربع فصول، و وفقا للفصل الأول درست الشراكة مع المنظمة الأممية، من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي، و الجمعية العامة، و الأمانة العامة، و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و مجلس الأمن الدولي، في حين اشتمل الفصل الثاني الشراكة مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجالات التنمية الفنية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، أما الفصل الثالث ركز على الشراكة مع المنظمات الإقليمية، و أخذت على سبيل المثال جامعة الدول العربية، و الإتحاد الأوروبي، و من خلال الفصل الرابع تمت دراسة الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، عبر تحديد طبيعة الشراكة، و صور العمل الميداني معها.

## الفصل: 1

### ماهية منظمة الأغذية و الزراعة

تعد منظمة الأغذية و الزراعة من أهم الوكالات المتخصصة الفريدة من نوعها، في نطاق العلاقات الدولية، باعتبارها عنصرا مركزيا من عناصر الحوار الإجماعي العالمي، و التعاون المتبادل بين أعضاء المجتمع الدولي تحقيقا للمصالح الانسانية المشتركة.

حيث يعتبر تكريس الأمن الغذائي العالمي، و الحد من الجوع، و تقليص نسب الفقراء في العالم أساس اختصاص الفاو، من خلال دعم عناصر النظام البيئي الطبيعي، و النظام الغذائي بكل مصادره، و نظام الخدمات في سياق التنسيق المتكامل بين مختلف الشركاء في نفس مجال التخصص.

كما أن تحديد ماهية هذه الوكالة مرحلة جوهرية لمعرفة عناصرها المميزة، من حيث مفهومها، و طبيعة نظامها القانوني، و هيكلها التنظيمي و الوظيفي، و المجالات التي تمارس من خلالها منظمة الفاو نشاطاتها الهادفة لتكريس السلام الاجتماعي.

1.1 مفهوم منظمة الأغذية و الزراعة.

1.2 النظام القانوني لمنظمة الأغذية و الزراعة.

1.3 الهيكل التنظيمي لمنظمة الأغذية و الزراعة.

1.4 نطاق عمل لمنظمة الأغذية و الزراعة.

## 1.1. مفهوم منظمة الأغذية و الزراعة

يرتكز هذا الفصل على تحديد مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بمنظمة الفاو، من خلال تحديد أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المنظمة، و أهم التطورات التي مست أعمالها و هيكلها التنظيمية ، و اختصاصتها، و بالخصوص الانتقال التدريجي لمفهوم التعاون التشاركي اللامركزي، مع تحديد مجموع الخصائص التي تميزها، و جعلها منظمة متخصصة لكون أعمالها مرتبطة بعدة مجالات عمل، و تعاونها يرتكز على عدة شراكات.

بالإضافة كما تم التركيز على أهم المبادئ التي يرتكز عليها عملها المتخصص، و مجمل الأهداف التي إجتمعت إرادة الدول الأعضاء على تحقيقها.

### 1.1.1. نشأة منظمة الأغذية و الزراعة.

#### 1.1.1.2. خصائص منظمة الأغذية و الزراعة.

#### 1.1.1.3. مبادئ منظمة الأغذية و الزراعة.

#### 1.1.1.4. أهداف منظمة الأغذية و الزراعة.

## 1.1.1.1. نشأة منظمة الأغذية و الزراعة

تعد منظمة الفاو من أهم الوكالات الدولية المتخصصة التي كان لها إمتداد زمني طويل، حيث ترجع المحاولات الأولى لتنظيم التعاون الدولي لمعالجة مشكلة الأغذية و الزراعة لعام 1905، كما زاد الإهتمام بهذا المجال في عهد العصبة، و أصبح حاجة ملحة خلال الحرب العالمية الثانية.

### 1.1.1.1.1. قبل ظهور عصبة الأمم.

### 1.1.1.1.2. بعد ظهور عصبة الأمم.

### 1.1.1.1.3. أثناء الحرب العالمية الثانية.

### 1.1.1.1.4. بعد الحرب العالمية الثانية.

## 1.1.1.1.1. قبل ظهور عصبة الأمم

أخذت إيطاليا المبادرة منذ 1905، نحو إنشاء منظمة الأغذية و الزراعة من أجل الإهتمام بشئون الزراعة، و الإنتاج الزراعي بوجه عام، حيث أنشأ معهد دولي زراعي في روما [21] ص 208 ، عهد له مهمة جمع و تبادل المعلومات بين الدول حول تطوير أساليب الإنتاج الزراعي و الحيواني ،

و وسائل مكافحة أمراض النبات و الحيوان [ 12 ] ص443، و تحديد وسائل اختيار أنواع جديدة للإنتاج الزراعي، و تقديم الإنتاج الزراعي في جميع الميادين [ 22 ] ص213.

### 2.1.1.1. بعد ظهور عصابة الأمم

بعد ظهور منظمة عصابة الأمم كمنظمة دولية بتوقيع أعضائها على ميثاق العصابة و الذي دخل حيز التنفيذ في 1920/01/10 و هذا من أجل إنماء التعاون و تحقيق السلام و الأمن بين الدول، و إقامة علاقات صريحة أساسها العدل و الشرف.

لذلك أبرمت عصابة الأمم في إطار نطاق المسائل الاجتماعية و الإنسانية، و مقاومة الفقر و البؤس ، و تفعيل مشاريع عديدة متعلقة بالنشاط الزراعي [ 22 ] ص443، اتفاقا مع المؤسسة الدولية للأغذية و الزراعة ليصبح جهازا إستشاريا لها مختصا في شؤون الزراعة [ 12 ] ص 455.

### 3.1.1.1. أثناء الحرب العالمية الثانية

فكرت دول الحلفاء، قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1943 في الدعوة للمؤتمر الدولي الخاص بالأغذية و الزراعة، حيث إجتمعت حوالي 44 حكومة في هوت سبرينغز (Hot Springs) / فرجينيا) منطقة الينابيع الحارة بالولايات المتحدة الأمريكية) ، و ألزمت نفسها بإنشاء منظمة دائمة للأغذية و الزراعة في ماي 1943، و في الأخير تم الإتفاق على إنشاء لجنة مؤقتة للأمم المتحدة تختص بشؤون الغذاء و الزراعة إنتقالية لغاية 1945 [ 12 ] ص444.

### 4.1.1.1. بعد الحرب العالمية الثانية

بناء على دعوة اللجنة المؤقتة للأمم المتحدة المختصة بشؤون الغذاء و الزراعة إجتمع ممثلو الدول في كيبك سيتي بكندا في 16 أكتوبر 1945 في الدورة الأولى لمؤتمر منظمة الأغذية و الزراعة من أجل التوقيع على دستورها، و الإعلان عن إنشاء وكالة دولية متخصصة بالأغذية و الزراعة [ 23 ] ص4.

و حلت منظمة الأغذية و الزراعة محل المؤسسة الدولية للأغذية و الزراعة في روما في أكتوبر 1950 [ 12 ] ص 456، و إنتقل المقر الدائم لمنظمة الأغذية الزراعة من واشنطن إلى روما (إيطاليا) في 1951، كما آلت إليها كافة أموال و ممتلكات المؤسسة [ 22 ] ص444.

و في نفس السياق إرتبطت منظمة الفاو بالأمم المتحدة كوكالة متخصصة، عندما وافقت الجمعية العامة الأممية على الإتفاق المعقود بين المنظمتين بالقرار 50(د-1) في 14 ديسمبر 1946، و الذي سلفت الموافقة عليه من قبل مؤتمر منظمة الفاو في 13 سبتمبر 1946 [24] ص583.

### 2.1.1. خصائص منظمة الأغذية و الزراعة

تعد منظمة الأغذية و الزراعة من أهم التنظيمات الدولية، التي ساهمت و ما زالت تساهم في عملية بناء المنظومة الإجتماعية للمجتمع الدولي، من خلال السعي لتحرير الإنسانية من الجوع و الفقر و الأمراض، و تكريس السلام الاجتماعي العالمي.

و من هذا المنظور، فمعرفة الخصائص المميزة لها، و التي تجعلها متفردة عن باقي التنظيمات الدولية الأخرى، تفيد في تحديد طبيعة التنظيم كأداة دولية تستهدف غايات إنسانية مشتركة، من خلال منظومة تفاعلية، و آليات تعاونية.

و في هذا السياق سأركز على أهم الخصائص العملية، و التي جعلتها تصنف من أهم آليات التعاون الدولي بإعتبارها وكالة دولية متخصصة في مجال تحقيق السلام الاجتماعي و الاستقرار الغذائي، و التي لا تعتبر غاية سهلة التحقيق، بل تستند لعمل تشاركي دائم و منسق، و معقد، و متجدد للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه شعوب الدول الأعضاء في المنظمة.

1.2.1.1. منظمة دولية.

2. 2.1.1. منظمة عالمية.

3. 2.1.1. وكالة متخصصة .

### 1.2.1.1. منظمة دولية

تعد منظمة الفاو منظمة دولية بالمفهوم التقليدي، بمعنى هي التنظيم الذي يضم أشخاص دولية، و تواجدها في كيان دولي، قائم على تحقيق فكرة المصلحة التي جعلت من الضروري التعاون لتحقيق غايات مشتركة.

و كما هو معلوم بأن تعريف المنظمة الدولية يركز على أربعة عناصر أساسية، فهي تشكل كيانا دائما و متجددا في نفس الوقت، كما أن انشاءها يكون بإرادة الدول، و بموجب صك دولي، و تستهدف المنظمة ممارسة إختصاصات ذاتية عن طريق أجهزة مختصة، تحقيقا للمصالح المشتركة.

1.1.2.1.1. كيان دائم و متجدد.

1.2.1.1. 2. الميثاق المنشئ للمنظمة الدولية.

1.2.1.1. 3. الإختصاصات الدولية .

1.2.1.1. 4. المصالح الإنسانية المشتركة.

### 1.1.2.1.1. كيان دائم و متجدد

تعد منظمة الفاو كيان دائم ، يتكون من أجهزة مختصة و متخصصة، و يكون لعملها امتدادا زمنيا غير محدود، و لأجهزتها تواجد مادي و معنوي و قانوني، مع قدرة هذه الأجهزة على مباشرة الصلاحيات المقررة لها بصفة منتظمة.

كما أنها تمارس اختصاصاتها بشكل مستقل عن الدول المكونة لها [1] ص19، و في أمور متعددة، من خلال جهاز تشريعي أو شبه تشريعي يمثل سائر الدول الأعضاء على قدم المساواة، و تتحقق به الديمقراطية داخل المنظمة، و جهاز تنفيذي يمثله عدد محدود من الدول، و تتخذ من خلاله الإجراءات الضرورية، لتنفيذ اختصاصات محدودة، بالإضافة لجهاز إداري يتولى تصريف أعمال المنظمة من خلال موظفين إداريين و فنيين يباشرون مهامهم من مقر المنظمة أو خارجها.

و يعني عنصر الدوام في المنظمة، الإستمرار في ممارسة الإختصاصات المحددة لأجهزتها كوحدة قانونية ، لكي تستمر المنظمة في المجال الذي أنشئت من أجله، و لتحقيق المصالح المشتركة التي تراعيها المنظمة الدولية و هي مصالح مستمرة.

لكن من الناحية الفعلية فعنصر الدوام لا يعني بقاء التنظيم جامدا من حيث أجهزته و نشاطاته و عضويته، بل يتطور و يتجدد حسب متطلبات العلاقات الدولية، و حسب الطبيعة المتغيرة للمجتمع الدولي، بالإضافة للإرادة المشتركة للدول الأعضاء، قصد الارتقاء بعمل هذا التنظيم [2] ص110.

فمنظمة الفاو منظمة دولية دائمة، و جدت من أجل حماية البشرية من الجوع و تحقيق التنمية الغذائية، لكل شعوب الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، دون تمييز من حيث اللون، الجنس، اللغة، الدين، الإلتناء السياسي و الإيديولوجي، من خلال تشجيع التنمية الزراعية، و تحسين التغذية و الأمن الغذائي، و هذا بتوحيد السياسة الزراعية الدولية.

ومما لا شك فيه أن منظمة الفاو، باعتبارها واحدة من أقدم الوكالات المتخصصة، يتعين عليها أن تستجيب وبعزم إزاء الأوضاع المستجدة فهي بحاجة إلى الإسراع في ردود فعلها ، وتجنب الإزدواجية، والتخلي عن أنشطة باستطاعة الآخرين القيام بها، وتعزيز أعمالها في المناطق التي تتمتع بمزايا خاصة ومؤكدة ومتباينة [3] ص1.

بدأت منظمة الفاو إصلاحات واسعة النطاق منذ عام 1994 بدعم العمليات الميدانية لمواجهة أوجه الضعف، و تقييم الخدمات بفعالية أكبر، و تم تفعيل هذه الإصلاحات بتنفيذ خطة عمل فورية تركز على الإصلاح و التجديد المصحوب بالنمو لعام 2008 بموجب قرار منظمة الفاو رقم 2008/1، و هذا بعد تكليف الأجهزة الرئاسية للفاو فريق من المستشارين رفيعي المستوى في نهاية 2005 بإجراء تقييم خارجي مستقل و شامل ، حيث أصدر التقييم رسالة مركزية تنادي بالإصلاح المصحوب بالنمو، و قد نظر مؤتمر المنظمة في نوفمبر 2007 في هذا التقييم، و أطلقت عملية تحليل و بحث حكومي دولي، و في 2008 تم تفعيل هذه الخطة خلال 3 سنوات من 2009-2011.

#### 1.1.1.2.1.1 الهيكل التنظيمي للمنظمة

##### 1.1.1.2.1.1.2 السياسة العامة للأجهزة الرئاسية

##### 1.1.1.2.1.1.3 برنامج الخدمات

##### 1.1.1.2.1.1.4 سياسة التخطيط و التقييم

##### 1.1.1.2.1.1.5 برامج المراجعة و التفتيش

##### 1.1.1.2.1.1.6 التنسيق المتكامل

##### 1.1.1.2.1.1.7 تحديث المسؤوليات

#### 1.1.1.2.1.1 الهيكل التنظيمي للمنظمة

يشتمل تجديد الهيكل التنظيمي لمنظمة الفاو، من خلال الزيادة المستمرة في عدد الأعضاء، حيث أنشئت المنظمة عام 1945 و كانت تضم 42 دولة، و الآن أصبحت تضم أكثر من 189 دولة، و منظمة واحدة عضوا هي المجموعة الأوروبية.

كما تم إعادة تنظيم هيكل المنظمة، بإنشاء مصلحة جديدة للتعاون الفني لدعم العمليات الميدانية، و مكتب تنسيق النشاطات المعيارية و التنفيذية اللامركزية، و مكتب خاص بالمساواة بين الجنسين، بالإضافة لخفض عدد الموظفين، من خلال تقليص عدد طبقات الإدارة، و عدد الوظائف في الدرجات العليا و زيادة نسبة الموظفين في الدرجات الدنيا، من الموظفين الفنيين و الميدانيين الشباب [4] ص3.

كما تم تجديد التمثيل العادل للدول الأعضاء و المساواة بين الجنسين، على اساس التوزيع الجغرافي العادل للارتقاء بتمثيل الدول الأعضاء في المنظمة (المزيد من التفصيل في العضوية) [ 4 ] ص 4 ، بالاضافة لتبسيط متوسط الرتب في الفئات الفنية، من خلال الإستعانة بترتيبات إدارية أكثر مرونة تساهم في تحقيق المزيد من الفعالية الميدانية، و اللامركزية الإقليمية [ 4 ] ص 5.

### 2.1.1.2.1.1. السياسة العامة للأجهزة الرئاسية

تجسدت مظاهر تجديد السياسة العامة للأجهزة الرئاسية تنظيم دورات المؤتمر و المجلس و التنسيق المشترك من أجل ضمان إدارة المنظمة وفقا لمعايير رفيعة و وفقا للقواعد المقررة في دستور المنظمة، بالاضافة لتطوير المراسلات الرسمية لضمان إجراء جميع الاتصالات الموجهة إلى الدول الأعضاء لتكون على درجة عالية من الدقة و في الوقت المطلوب.

كما تم ضمان الإتصال مع التنظيمات المشتركة و الدول لتفعيل التعاون و التشاور حول السياسات التي تضعها المنظمة [ 5 ] ص 1- 4، بالاضافة لتوضيح مسؤوليات الأجهزة الرئاسية، و جعل المؤتمرات الإقليمية جزءا من الهيكل الرئاسي، مع زيادة فاعلية التقييم و التدقيق الحسابي [ 6 ] ص 1.

### 3.1.1.2.1.1. برنامج الخدمات

تم تجديد برنامج الخدمات على مستوى المؤتمر بإتباع نهج متكامل، في تنسيق مرافق الإجتماعات، و تطبيق التقانات الجديدة ببرمجة الاجتماعات في المقر الرئيسي، لضمان إتخاذ قرارات أمثل، و الإشراف على الإجتماعات، مع ضمان تقليل الموارد المطلوبة لتغطية خدمات هذه الإجتماعات.

كما تم تجديد تقديم الخدمات اللغوية المطلوبة و الإشراف عليها، من خلال ترجمة وثائق الإجتماعات، و تقنية الترجمة الفورية للإجتماعات وفقا لأعلى مستويات الجودة [ 5 ] ص 5، 6 ، بالاضافة لتجديد برنامج خدمات المراسم، بتطوير أنشطة الاتصال مع الأعضاء و مع البلد المضيف، على أساس تدفق الإتصالات بصورة نشيطة مع الممثلين الدائمين، و ضمان ترتيبات المراسم للزيارة الرسمية.

تضمنت سياسة التجديد أيضا الوثائق الإدارية لموظفي المنظمة، و تقنيات إذاعة المعلومات للممثلين الدائمين للمجموعات الإقليمية لمعالجة القضايا المشتركة، و ضمان تحقيق الإتصال الوثيق مع البلد المضيف بما يشمل الدعم الإداري، و الحصانات، و الإمتيازات لموظفي المنظمة، و للبعثات المستقلة المعتمدة لدى المنظمة [ 5 ] ص 7.



#### 1.1.2.1.1.4. سياسة التخطيط و التقويم

شملت خطة التجديد التي مست سياسة التخطيط و التقويم، أنظمة التخطيط البرامجي، بإعداد تقارير التنفيذ و التقييم لرفع مستوى الإجراءات و نظم المعلومات وفقا لمعايير المنظمة، و تقوية الصلة بين الإطار الاستراتيجي و الخطط متوسطة الأجل، بالإضافة لإعداد الميزانية المبرمجة، بتطوير أعمال المنظمة إستراتيجيا و تشغيليا، بصفة شفافة لتفعيل مجموعة متناسقة من وثائق التخطيط الطويلة و المتوسطة و القصيرة.

كما تم دعم تنفيذ البرامج و رصدها، بزيادة صلاحيات المدير العام للمنظمة في إدارة مخصصات الميزانية لضمان توفير الأموال الكافية لمواجهة المصروفات خلال الفترات المالية، مع تقييم دائم لأعمال المنظمة أمام أعضائها حول إستخدام الموارد التي توضع تحت تصرفها إستخداما فعالا، لزيادة الثقة بين الدول الأعضاء في المساءلة الموضوعية للمنظمة.

تم تعزيز دور الأجهزة الرئاسية لإتخاذ قرارات فعالة [5] ص8- 11 ، مع تفعيل وظيفة منظمة الفاو في الإستخدام المكثف للبيانات و المسح الغذائي العالمي، لتطوير السياسة الغذائية الدولية، و توجيهه و تنسيق التدابير لتحرير البشرية من الجوع [7] ص29.

#### 1.1.2.1.1.5. برامج المراجعة و التفتيش

تجسدت صور التجديد، في تنفيذ المراجعة الداخلية، و التفتيش، و رصد النظام الداخلي للمنظمة، الهادف إلى مراجعة الحسابات، مع التحقيق في حالات سوء التصرف و غيرها من الأنشطة المنحرفة التي تمس أصول المنظمة [5] ص13، 14، و ضمان أداء أنشطة المنظمة على أساس قانوني و دستوري سليم، متفق مع النصوص الأساسية.

كما تم تطوير المشورة القانونية المطلوبة داخل المنظمة، سواء للأجهزة الرئاسية، و للمدير العام و للمصالح الفنية و الإدارية، و للحكومة المضيفة، و مع سائر الحكومات و المنظمات الدولية، و تكثيف إعداد و متابعة الإتفاقات الدولية على المستويين العالمي و الإقليمي [5] ص15.

و تم التركيز من جانب آخر على العناية بمردودية التكاليف لضمان ثبات و قوة استخدام الأموال بصورة كفوة، من خلال إزالة طبقات الإدارة، و تنفيذ الأعمال بتكاليف أقل، و تقصير مدة الإجتماعات، و نشر المعلومات بشكل الكتروني، و إدخال صيغ ابتكارية لاستخدام موظفين متعاقدين أو خبراء محليين من الدول التي تجرى تنفيذ المشروعات فيها [6] ص2.

### 1.1.2.1.1.6. التنسيق المتكامل

جسدت خطة الإصلاح و التجديد، من خلال تنسيق العمليات بالاستجابة الفعالة على جودة تنفيذ البرامج، و التنسيق بين المقر الرئيسي للمنظمة و مكاتبها الميدانية، و بين الجوانب المعيارية و التشغيلية للمنظمة [5] ص16، بالإضافة لتطوير وحدة الاتصال الخارجي، بتفعيل التعاون بين مكتب البرنامج و الميزانية و التقييم، و بين وحدة التفتيش المشتركة في منظمة الأمم المتحدة [5] ص12، 13.

كما تم تعزيز اللامركزية في عمل المنظمة، بجعل العمليات قريبة من مواقع الحاجة الماسة إليها بإنشاء مكاتب إقليمية فرعية جديدة، تقدم المشاورات لمجموعة من الدول ذات السمات المشتركة، و التي تحتاج للمعونة التقنية و الفنية.

و شمل التجديد أيضا تطوير التنسيق الخارجي و الاتصال، و بالخصوص مع حكومة البلد المضيف، و دعم المشورة الإستراتيجية في سياسات التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، لضمان استمرارية العلاقات مع الشركاء الخارجيين، و تعزيز تأثيرات عمل المنظمة كشريك نشط، يساهم في التحليلات المتعددة لقضايا السياسات الرئيسية أمام منظمة الأمم المتحدة [5] ص16-18.

### 1.1.2.1.1.7. تحديث المسؤوليات

عملت منظمة الفاو من خلال خطة التجديد على تحديث المسؤوليات بتفويض سلطات أكبر للمكاتب الإقليمية، و الإقليمية الفرعية، لترشيد مكاتبها القطرية و جعلها أكثر تأثيرا و فعالية، مع تحديث آليات العمل الفني، باستخدام التقانة المعلوماتية، توحيد مواصفات الأجهزة و البرمجيات، و تطوير قاعدة بيانات المركز العالمي للمعلومات الزراعية [4] ص6 .

كما شمل التحديث تعزيز قدرات الفاو بجعلها محفلا محايدا، يمثل مجالا حيويا جديرا للتفاوض بشأن الاتفاقيات الزراعية، و تطبيق المعايير الغذائية الصحية، و تنمية التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، بالإضافة للإصلاح الذي طال دور لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2009، من خلال شموليتها و روابطها الميدانية المتينة لضمان استناد العملية إلى الواقع المعاش، و مرونة التنفيذ، لتستطيع اللجنة الاستجابة للبيئة الخارجية المتغيرة و لاحتياجات الأعضاء [8] ص2 .

و شمل التجديد أيضا تحديث وسائل تنسيق الاستجابة الدولية الفعالة للحالات الطارئة، بسبب موجات الجفاف و الفيضانات الفصلية و الأعاصير و موجات المد العالي الضخم تسونامي، و الآفات النباتية و الحيوانية، بإستراتيجيات قطرية بهدف إعادة تأهيل القدرات الإنتاجية التي من شأنها أن تُعيد فرص العمل و المدخولات [3] ص2.

## 1.2.1.1.2. الميثاق المنشئ للمنظمة الدولية

نشأت منظمة الأغذية و الزراعة بموجب إرادة عدد من الدول ذات السيادة، فكان لها حق العضوية فيها بمجرد الموافقة على مبادئ و أهداف هذه المنظمة ، و الإلتزام بالواجبات المقررة على أعضائها بموجب الإتفاق المؤسس للمنظمة.

### 1.2.1.1.1. الأساس الدولي للمنظمة

#### 1.2.1.1.1.2. قيمة الصك المنشئ للمنظمة

### 1.2.1.1.1. الأساس الدولي للمنظمة

تقتصر العضوية في المنظمة كأصل عام على الدول، و هو ما يكرس الأساس الدولي للمنظمة ، بإعتبار أن هذه الأخيرة تنشئها الدول بواسطة اتفاق فيما بينها، على أساس تنازل الدول الأعضاء لهذا الكيان الجديد ببعض الصلاحيات التشريعية، و التنفيذية، و القضائية لتنظيم المصالح المشتركة لهذه الدول في المجتمع الدولي.

تفرغ إرادة الدول الاختيارية في قالب رسمي (صك دولي)، و الذي عرفته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 بأنها اتفاق مكتوب يعقد بين أشخاص القانون الدولي، يؤدي إلى إحداث نتائج قانونية بين أشخاص القانون الدولي، سواء تم تدوينه في وثيقة واحدة أو أكثر من وثيقة، و أيا كانت التسمية التي تطلق عليه [2]ص 42 .

### 1.2.1.1.2. قيمة الصك المنشأ للمنظمة

يصنف الصك القانوني المعلن عن إرادة الدول الصريحة، على أنه دستور أساسي للمنظمة، و الذي يتضمن مبادئها و أهدافها، و بيان إختصاصاتها، و سلطاتها، و كيفية ممارستها، بالإضافة أنه وثيقة مؤسسة، تخضع لجميع القواعد الخاصة بإبرام المعاهدات في الشكل و الموضوع، و تؤدي لإنشاء شخص قانوني دولي جديد.

و تمنح الوثيقة المؤسسة للمنظمة شخصية قانونية مستقلة عن الشخصية القانونية للدول الأعضاء فيها، و يكرس لها إرادة ذاتية متميزة عن إرادة الدول الأعضاء [9] ص 53، 54 ، كما تسري هذه الإتفاقية في مواجهة كل الدول الأعضاء في المنظمة، لتمتعها بأولوية في التطبيق في حالة تعارضها مع أحكام معاهدة أخرى تكون دولة عضوا فيها [9]ص 78، 79 .

### 3.1.2.1.1 الإختصاصات الدولية

يمثل إنشاء منظمة دولية وسيلة تهدف لمنح هذا الكيان القانوني مجموعة من الوظائف و الصلاحيات الكفيلة بوضع غايات المنظمة، و أهدافها موضع التنفيذ العملي دولياً، فالوظيفة الأساسية لأي نظام قانوني تتمثل في تحديد و توزيع اختصاصات الشخص القانوني الدولي [10] ص 167.

#### 3.1.2.1.1.1 شكل الإختصاصات

#### 3.1.2.1.1.2 طبيعة الإختصاصات

#### 3.1.2.1.1.3 الأجهزة المختصة

### 3.1.2.1.1 شكل الإختصاصات

تمارس المنظمة الدولية مجموع الإختصاصات التي أوكلت لأجهزتها، و موظفيها، و أساسها سلطان إرادة الدول المفرغة في اتفاق قانوني تأسيسي للمنظمة، و يتوزع شكل ممارسة الإختصاصات داخل منظمة الفاو بين الأعمال القانونية، المتمثلة في إصدار القرارات، التوصيات، اللوائح، إبرام الإتفاقات، عقد المؤتمرات و تقديم التوجيهات... الخ.

كما تشمل الإختصاصات مجموع الأعمال الدستورية، المتمثلة في تعديل الميثاق التأسيسي، تفسير الميثاق، إنشاء فروع و وضع أنظمة داخلية، كما تشكل الأعمال التنفيذية أساس عمل الفاو من خلال إنماء التعاون الدولي و تشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي من خلال برامج متخصصة بميادين الزراعة و الغذاء، و الحفاظ عليه، و ضمان إستدامته، و صحته للبشرية جمعاء، مع تبادل الخبراء و المعلومات [10] ص 168، 169.

### 3.1.2.1.1.2 طبيعة الإختصاصات

تتحدد طبيعة إختصاصات منظمة الفاو في إتجاه كيانات قانونية متعددة، تشمل ممارسات مختلفة كالإختصاص الشخصي، و المبني على أساس إختصاص تنظيمي إتجاه الدول الأعضاء المتمتعين بعضوية المنظمة، فتمنح لهم إمتيازات لممارسة الإختصاصات المحددة في الميثاق التأسيسي. بالإضافة للإختصاص الموضوعي، من خلال مقر المنظمة الدولية، فكل منظمة بحاجة لمقر تمارس فيه إختصاصاتها و أوجه نشاطاتها، حيث تتمركز في المقر الرئيسي للمنظمة كافة الإدارات و المكاتب التابعة لها ، بالإضافة لإرتباطها مع المقرات الفرعية و الإقليمية.

حيث يحدد إتفاق المقر المبرم بين الفاو و الدولة المضيفة، حق المنظمة في إصدار لوائح تنفيذية داخل مقرها لتوفير كافة الشروط اللازمة لممارسة نشاطاتها ممارسة كاملة، و أن قوانين دولة المقر لا تطبق داخل مقر المنظمة إلا بالقدر الذي تكون فيه متعارضة مع اللوائح التي يحق للمنظمة إصدارها [10] ص 170، 171.

### 1.2.1.1.3. الأجهزة المختصة

تمارس منظمة الأغذية و الزراعة كغيرها من المنظمات الدولية صلاحياتها عبر أجهزة مختصة، و التي تحدد بموجب الإتفاق المؤسس للمنظمة، و تشمل هذه الاجهزة اجمالاً على المؤتمر العام، و هو السلطة العليا للمنظمة، و الذي يختص بوضع السياسة العامة للمنظمة.

كما تشتمل الأجهزة على مجلس المنظمة، و هو الجهاز التنفيذي، الذي يختص بتنفيذ السياسة العامة للمنظمة و تتفرع منه العديد من الكيانات المساعدة، بالإضافة للجهاز الإداري المتمثل في الأمانة العامة، و هي الجهاز الإداري للمنظمة، هدفه تسيير نشاطات المنظمة العامة و الخاصة، الإقليمية و الدولية [11] ص ص 126، 127 .

### 1.2.1.1.4. المصالح الإنسانية المشتركة

تمثلت الفكرة التي سادت بعد ظهور منظمة الفاو ، أن الزراعة بمفهومها الواسع، و الذي يشمل زراعة الأرض، و استثمار الغابات، و استغلال خيرات البحار و الأنهار و المحيطات صناعة مهمة عالمياً، و قضية التغذية العامل الإنساني المشترك بين المجتمعات البشرية، و الشغل الشاغل للسياسات، و الأنظمة الوطنية، و الإقليمية و الدولية.

فالتزايد المستمر لعدد السكان ، و نقص الموارد الغذائية، و سوء توزيعها، و حدوث أزمات بيئية و إقتصادية تهدد إستمرارية البشرية بالأزمات الطبيعية، و تهدد التنمية الغذائية المستمرة، لذلك فالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء، هي الحفاظ على حق جميع الشعوب في الغذاء و حسن توزيعه العادل، و المساهمة في النهوض بالشؤون الاقتصادية في العالم، مهما اختلفت الإنتماءات، و الأصول الجغرافية، و الدينية، و الثقافية [11] ص 583 .

### 2.2.1.1.2. منظمة عالمية

يقصد بالمنظمة العالمية هي التي يمكن أن تضم في عضويتها كافة دول المجتمع الدولي، من حيث القابلية للعضوية، و تتمثل بعض الدول الأعضاء في منظمة الفاو، الولايات المتحدة الأمريكية،

فرنسا، الصين، المملكة المتحدة، العراق، غواتيمالا، فنزويلا في 16 أكتوبر 1945، و الجزائر 19 نوفمبر 1963، و إسرائيل 23 نوفمبر 1949، و موناكو 2 نوفمبر 2001، و فالو 3 ديسمبر 2003، ميكرونيزيا 29 نوفمبر 2003، تيمور- ليشتي 29 نوفمبر 2003، بيلاروس 19 نوفمبر 2005، و الاتحاد الروسي 11 أبريل 2006.

لكن السؤال المطروح عما إذا كانت المنظمة العالمية تسمح باكتساب كافة الدول لصفة العضوية لمجرد تحقق وصف الدولة فيها؟ حيث قال الأستاذ الدكتور. بطرس غالي على وجود فرق بين العالمية المطلقة التي تعني فتح أبواب التنظيم أمام جميع دول العالم بمجرد تكوينه، فتصبح كل دولة في العالم عضو فيه بمجرد وجوده، أما العالمية النسبية تعني أن الدول لا تصبح عضوا في التنظيم إلا إذا تقدمت بطلب للانضمام و له بعد ذلك أن يقبلها أو يردّها و عليه لا يشمل التنظيم كل دول العالم.

1.2.1.1. 1. طبيعة عالمية العضوية.

1.2.1.1. 2. شروط العضوية.

1.2.1.1. 3. الأشخاص الأعضاء.

### 1.2.1.1. 1. طبيعة عالمية العضوية

تعد عالمية العضوية في التنظيم الدولي حقيقة ليس على إطلاقها، بل تعد عضوية نسبية، من خلال أن التنظيم العالمي لا يفتح أبوابه أمام جميع دول العالم بمجرد تكوينه، بل أن الدول لا تصبح عضوا في التنظيم إلا إذا تقدمت بطلب الانضمام للمنظمة بشكل رسمي، و للتنظيم أن يقبلها أو أن يرفضها.

لا يشمل التنظيم العالمي كل دول العالم، لكن عالمية العضوية في معناها الحقيقي، هي قابلية التنظيم لعضوية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي المكونة للمجتمع الدولي، لكن القابلية مشروطة بمواصفات عامة و خاصة، قانونية و سياسية.

فالإشكالية إذن ليست مشكلة انضمام بل مشكلة قبول في التنظيم، لذلك حل أسلوب القبول ، محل أسلوب الانضمام للمعاهدة المنشأة للمنظمة، حيث أثّرت هذه الخصيصة في مناقشات لجنة القانون الدولي حول قانون المعاهدات، حيث أقرت أن المعاهدات المنشأة للمنظمة الدولية من حيث المبدأ معاهدة مغلقة، و عليه فمشكلة الدول ليست في الانضمام بل في قبول عضويتها .

## 2.1.1.2. شروط العضوية

تكون العضوية في المنظمة بطلب من الدولة الراغبة في اكتساب العضوية، و بقرار قبول صادر من المنظمة، و عليه فهو إجراء تنظيمي يرتكز على الإنضمام اللاحق للدول الذي يتم بمقتضى عملية ذات طبيعة اتفاقية محضة [12] ص 176-177.

و بإعتبار أن منظمة الفاو تعمل تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة المرتبطة معها بإتفاق وصل، كأهم الوكالات المتخصصة العاملة في مجال تكريس السلام الاجتماعي حسب المادة 2 فقرة 4 من دستور الفاو [13] ، فشروط العضوية العامة هي نفسها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة حسب المادة 4 [14] ص 7، و المتمثلة في وجوب أن تكون الدولة ذات سيادة، و محبة للسلام .

كما يجب أن توافق الدولة على الالتزامات التي يتضمنها الميثاق الذي حدد غاية حفظ السلم، و الأمن الدوليين، و إتخاذ التدابير الجماعية لمنع الأسباب التي تهدد السلم و الأمن الدوليين، و إزالتها، مع تهيئة الأسباب لمنع الإضطرابات، و المنازعات الدولية التي تهدد السلام الإجتماعي، و مصادر العيش، فهذه الأخيرة إن لم تعالج تهدد الأمن الدولي، حسب المادتين 4 و 1 فقرة 1 من الميثاق الأممي [14] ص 5، 7.

كما أن تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق، أساس العضوية، لتطوير أنظمتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، بتعزيز احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية بدون تفرقة بسبب الجنس، أو اللون، أو الدين، أو اللغة، أو الإنتماء السياسي، و من حقوق الإنسان الرئيسية الأصلية، و المتجددة الحق في الغذاء، و حماية مصادره الأساسية، حسب المادة 2 فقرة 2 ، 3 من دستور الفاو [13] .

كما يجب أن تكون هذه قادرة على الوفاء بالتزاماتها بأن تقدم طلبا للعضوية مصحوبا بوثيقة رسمية تعلن فيها قبولها للالتزامات الدستور السارية حسب المادة 57 من الميثاق الأممي [14] ص 22 ، و المادة 13 من دستور الفاو [13] ، و تكون راغبة في تنفيذ الالتزامات، مع جعل الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق جهودها و توجيهها لخدمة الغايات الدولية المشتركة [15] ص 172، و بتوافر هذه الشروط يقدم طلب الإنضمام، أو الإنتساب لمؤتمر الفاو، و يكون التصويت بأغلبية ثلثي الأعضاء، و بشرط حضور غالبية الأعضاء في المنظمة.

### 1.1.2.3. الأشخاص الأعضاء

يشمل مفهوم عالمية العضوية على الكيانات التي تحمل وصف الدولة، و لكن مفهومه يتعدى ذلك، بل توسع لكيانات اخرى يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف منظمة الفاو، حيث يتضمن الدول الأعضاء أو حتى الدول غير الأعضاء التي تأخذ صفة مراقب، بالإضافة للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، أو في إحدى الوكالات الدولية المتخصصة.

كما تشمل المنظمات الأعضاء، المنظمات الدولية الحكومية من خلال التشاور و التنسيق، و المساعدة المتبادلة، في الميادين ذات الأهمية المشتركة، لتحقيق أهداف الفاو، بموجب اتفاقات رسمية بإقتراح مواضيع معينة، و تبادل التمثيل و التشاور في جميع مراحل التخطيط للبرامج.

بالإضافة للمنظمات الدولية الإقليمية، التي تساعد الفاو على تحقيق اللامركزية الميدانية، كالإتحاد الأوروبي الذي يعتبر منظمة عضو، مع التركيز على الدور الميداني الكبير للمنظمات غير الحكومية التي تقيم علاقة مع الفاو، بمنحها الصفة الإستشارية، و الصفة الإستشارية المتخصصة، و الإتصال [ 16 ]

### 1.1.2.3. وكالة متخصصة

تعد منظمة الفاو من أقدم و أهم الوكالات الناشطة في ميدان التنمية الإجتماعية، و الهادف لتحرير البشرية من الجوع، و الإرتقاء بالفرد دون تمييز، و لقد إهتم ميثاق الأمم المتحدة بالمنظمات المتخصصة من حيث تعريفها، إنشائها، العلاقة معها، و إستخدامها لتحقيق التطبيق الفعلي لقرارات المنظمة.

1.1.2.3.1. إنشاء الوكالة الدولية المتخصصة

1.1.2.3.2. التطبيق الفعلي للقرارات الأممية

1.1.2.3.3. العلاقة مع المنظمة الأممية

1.1.2.3.4. إتفاق الوصل

### 1.1.2.3.1. إنشاء الوكالة الدولية المتخصصة

تنشأ الوكالات الدولية المختلفة بموجب اتفاق بين الحكومات، و التي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الإقتصاد، و الإجتماع، و الثقافة، و الصحة، و ما يتصل بذلك من



الشؤون، و الميادين المترابطة، و تسمى هذه الوكالات التي يوصل بينها، و بين الأمم المتحدة بالوكالات المتخصصة حسب المادة 57 من الميثاق الأممي [14] ص 22 .

تدعوا منظمة الأمم المتحدة عند الضرورة لإجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد إنشاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق أعلى مستوى للمعيشة الكاملة، و حل المشكلات الاقتصادية، الإجتماعية، الصحية و الثقافية، مع الإحترام العالمي لحقوق الإنسان و حرياته الأساسية، و لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة حسب المادة 59 من الميثاق الأممي [14] ص 23 .

### 2.1.1.2.3. التطبيق الفعلي للقرارات الأممية

تكرس منظمة الفاو منهاجا للتعاون الدولي الإقتصادي و الإجتماعي، من خلال تجسيد السياسة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، برفع مستوى المعيشة، و توفير الإستخدام الكامل للفرد، و تحقيق شروط الإزدهار و التنمية، مع حل المشاكل الدولية و ما يتصل بها، و إشاعة الإحترام العالمي، و الفعلي لحقوق الإنسان، و حرياته الأساسية دون تمييز بسبب العرق، الجنس، اللغة و الدين... إلخ حسب المادة 55 من الميثاق الأممي [14] ص 22 .

### 2.1.1.3.3. العلاقة مع المنظمة الأممية

تجسد العلاقة المتبادلة بين منظمة الفاو و منظمة الأمم المتحدة بواسطة اتفاق الوصل الذي يعقد بالتنسيق مع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق لجنة للمفاوضة، و هذا الاتفاق يحدد الشروط التي بمقتضاها يوصل بين الوكالة المتخصصة و منظمة الأمم المتحدة، و يعرض اتفاق الوصل على الجمعية العامة للموافقة عليه، و له أن ينسق نشاط الوكالة بطريق التشاور معها، و بتقديم توصياته إليها، و إلى الجمعية العامة، حسب المادة 58 من الميثاق الأممي [14] ص 22 .

يصنف إتفاق الوصل المبرم بين الفاو بإعتبارها وكالة متخصصة و الأمم المتحدة، ضمن نطاق الإتفاقات المسماة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في مادته 63 [14] ص 25 ، و يعد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الجهاز المسئول أمميا عن ربط الوكالة المتخصصة مع الأمم المتحدة [17] ص 209 ، من خلال أنه يوجه توصياته للوكالة المتخصصة بشأن عملها، و يشرف على أنظمة الوكالة الخاصة بتنفيذ توصياته، و توصيات الجمعية العامة في المواضيع التي تدخل ضمن إختصاصاته. و تقدم الإتفاقات و المعاهدات من المدير العام لمنظمة الفاو إلى المؤتمر أو المجلس، و تتضمن أحكام بشأن الدول التي يجوز أن تصبح طرفا فيها ممن تكون أعضاء في الأمم المتحدة بشرط أن تنتقل الدول الأعضاء كامل إختصاصاتها فيما يتعلق بالمسائل التي تقع في نطاق المعاهدة لتختص بها منظمة

الأغذية و الزراعة حسب المادة 14 من دستورها [ 13]ص15، و تودع إحدى هاتين النسختين في محفوظات منظمة الفاو، ثم ترسل النسخة الأخرى للأمين العام للأمم المتحدة للتسجيل، بمجرد أن تصبح المعاهدة سارية حسب المادة 6/ 14، 7 من دستور الفاو [ 13] ص17.

ثم تسجل الاتفاقات لدى الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بحيث أن كل معاهدة أو إتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، بعد العمل بهذا الميثاق يجب بأسرع وقت تسجيله لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، و ينشر بواسطتها، و ليس لأي طرف في معاهدة أو أي إتفاق دولي لم يسجل أن تتمسك به أمام أي جهاز من أجهزة المنظمة حسب المادة 1/ 102، 2 من الميثاق الأممي [ 14] ص37.

كما تقوم لجنة التنسيق الإدارية من خلال الأمين العام للأمم المتحدة، بضمان التنسيق اللازم بين منظمة الفاو، و إلى الإقرار لدى النظر في رئاسة أي آليات تابعة للجنة التنسيق الإدارية يناط بها الدور الرئيسي الذي تؤديه منظمة الفاو ضمن إختصاصاتها في ميدان الأمن الغذائي، إستنادا للمهام الواضحة بهذه الوكالة، و تتعاون الوكالة المتخصصة مع مجلس الأمن الدولي لتنفيذ العقوبات الإقتصادية و الإجتماعية التي يقررها في حال الإخلال بالأمن الدولي، مع ضمان إلتزام الفاو بتقديم تقارير دورية للمجلس الإقتصادي و الإجتماعي بشأن نشاطاتها، و الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات، بالإضافة لتقديم ميزانيتها للجمعية العامة لدراستها، و إبداء الملاحظات فيها [ 18] ص568، 569.

### 1.1.2.3.4. إتفاق الوصل

تم الربط بين منظمة الفاو و الأمم المتحدة باتفاق وصل بموافقة الجمعية العامة الأممية، بموجب قرارها رقم 250 في ديسمبر 1946 [ 19] ص221، لتحقيق التعاون الوثيق ذات المسؤولية المشتركة، حيث توزع المسؤوليات و تحدد طرق التعاون، و تتخذ التدابير المشتركة فيما يتعلق بتوظيف العاملين و تدريبهم، و شروط خدمتهم و تبادلهم حسب المادتين 12 و 13 من دستور الفاو [ 13] ص14. كما يشمل الإتفاق كذلك، على تبادل الممثلين و ذلك حسب المبادئ التوجيهية بشأن الاتفاقات الخاصة بإقامة العلاقات بين منظمة الفاو و المنظمات الدولية الحكومية، من خلال المشاركة المتبادلة في الاجتماعات [ 17] ص215، بالإضافة لتصريح الأمم المتحدة للوكالة المتخصصة لطلب فتوى، أو رأي إستشاري من محكمة العدل الدولية بخصوص مسائل قانونية تدخل في نطاق إختصاصاتها [ 19] ص222.

كما تقدم المنظمة الأممية توصيات لمنظمة الفاو، و تعمل على تحقيق التنسيق فيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالموظفين، و ترتيبات الميزانية، و مساعدة الدول بناء على طلبها على إستعراض وصياغة خطط عمل قطرية بما في ذلك الأهداف، و الغايات، و الجداول الزمنية لتحقيق الأمن الغذائي، و تسهيل المتابعة المنسقة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية على المستوى الميداني، بالتشاور مع الحكومات وبالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية.

و يجسد اتفاق الوصل كفيات تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء لتيسير تنفيذ برامج الأمن الغذائي من أجل بلوغ الأهداف الحكومية، و المساعدة في ترتيب الشراكة في مجال التعاون الاقتصادي والفني فيما بين الدول حول البعد العالمي لقضايا الأمن الغذائي [20] ص 2، إضافة للحصول على التقارير الدورية من الفاو عن أعمالها، و عن مختلف التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات المجلس الإقتصادي و الإجتماعي [17] ص 213.

### 3.1.1. مبادئ منظمة الأغذية و الزراعة

حددت منظمة الأغذية و الزراعة مجموعة من المبادئ، و التي تلزم بموجبها الأمم المقرة بدستورها، من أجل توطيد الرفاهية العالمية المشتركة، بدعم العمل الفردي و الجماعي لخلق إقتصاد عالمي موسع، و ضمان تحرير البشرية من الجوع، و لضمان التطبيق الصحيح، و الكامل لهذه المبادئ، يلتزم أعضاء منظمة الفاو باتخاذ التدابير اللازمة لتجسيدها في الواقع الدولي، من خلال مجموع المبادئ التنفيذية.

و تمثل المبادئ القواعد التي يجب على المنظمة، و أعضائها مراعاتها و إحترامها، لتوفير المناخ اللازم في سبيل تحقيق الغايات و الأهداف المشتركة، و تتميز هذه الأهداف بالعمومية و التوفيقية، كمحاولة للتوفيق بين كل إتجاهات الدول الأعضاء و الإستجابة لها.

3.1.1.1. بيئة متكاملة لإستئصال الفقر.

3.1.1.2. رفع مستويات معيشة الشعوب .

3.1.1.3. تحسين المنتجات الغذائية.

3.1.1.4. الإرتقاء بحالة أهل الريف .

### 1.1.3.1. بيئة متكاملة لإستئصال الفقر

يستدعي النمو الكبير في عدد سكان العالم، و الحاجة الملحة لإستئصال الجوع وسوء التغذية، إتباع سياسات حازمة لضمان بيئة سياسية، و إجتماعية، و إقتصادية، و دولية فعالة لتكريس الأمن الغذائي ، من خلال ضمان الأمن الغذائي المستدام للجميع .

1.1.3.1.1. بيئة سياسية مستقرة .

1.1.3.1.2. بيئة إجتماعية مستقرة.

1.1.3.1.3. بيئة إقتصادية مستقرة .

1.1.3.1.4. بيئة دولية مستقرة.

### 1.1.3.1.1. بيئة سياسية مستقرة

يتطلب تفادى الصراعات وحلها سلمياً، من خلال إحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والديمقراطية، وتوفير إطار قانوني واضح وفعال، و إنتهاج إدارة واضحة للمساءلة في جميع المؤسسات القطرية والدولية العامة والخاصة، مع ضمان مشاركة فعالة لجميع الناس، على كل المستويات، في اتخاذ القرارات التي تؤثر على أمنهم الغذائي [ 20 ] ص7.

### 1.1.3.1.2. بيئة إجتماعية مستقرة

يتطلب تعزيز فرص جميع الناس، ولاسيما الفقراء، وأفراد الفئات الحساسة والفئات المحرومة في الحصول على التعليم الأساسي وعلى الرعاية الصحية الأولية، بهدف تدعيم قدرتهم على الإعتماد على الذات، و الانتفاع بالمياه النقية ومرافق الصحة العامة، وعلى الأخص في المناطق الريفية.

كما أن توفير التوعية للجمهور في مجالات التغذية والصحة العامة، وتشجيع التكنولوجيات والبرامج التدريبية المتصلة بالتغذية، والإقتصاد المنزلي، وحماية البيئة والإمدادات الغذائية، والصحة تحسن من بينتهم الإجتماعية [ 20 ] ص4.

### 1.1.3.1.3. بيئة إقتصادية مستقرة

تستوجب هذه البيئة تنفيذ إستراتيجيات إنمائية، تشجع كل الطاقات الكامنة، الفردية منها والجماعية، بغية تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، والمنصفة التي تراعي أيضا الشواغل

السكانية والبيئية، كما يستوجب تحسين الفرص الاقتصادية للناس كافة في الحصول، على أغذية كافية وسليمة ووافية تغذويا يستفاد منها إستفادة فعالة [ 20 ] ص 12.

### 4.1.3.1.1. بيئة دولية مستقرة

تتطلب البيئة الدولية المستقرة الإستعانة بالآليات الدولية، والإقليمية، والقطرية المناسبة في درء الحروب والصراعات المدنية، التي تخلق حالات طوارئ، و التي تزيد المعونة الغذائية، مع تشجيع المباحثات والتعاون على الصعيد الدولي بشأن جميع التأثيرات على الأمن الغذائي للشعوب، كما أن وضع السياسات، و العمليات التشريعية، و التنفيذية القائمة على تعزيز الديمقراطية، و الشفافية و المشاركة، و ضمان المساواة بين الجنسين، و تعزيز التسامح، و اللاعنف، و إحترام تعدد الرؤى، كفيل بتحسين الوضعية الإجتماعية و الاقتصادية للدول [ 20 ] ص 4 .

### 2.3.1.1. رفع مستويات معيشة الشعوب

يتطلب رفع مستويات المعيشة لشعوب الدول الأعضاء في منظمة الفاو تحقيق مجموعة من التدابير التي تضمن لهم الحصول دون تمييز، و في جميع الأوقات على أغذية كافية و سليمة و وافية تغذويا يستفاد منها إستفادة فعالة، من خلال ضمان :

1.1.3.1.1. فرص الحصول على الأغذية .

1.1.3.2.2. إستئصال الفقر.

1.1.3.3.2.3. سد إحتياجات ضحايا الجوع .

1.1.3.4.2. سلامة الإمدادات الغذائية.

### 1.1.3.2.1. فرص الحصول على الأغذية

يتطلب توفير أغذية وافية تغذويا وسليمة لضمان تمتع الأفراد بمستوى معيشي كريم ، بالإضافة للتجاوب مع النمو السكاني السريع، و تحسين ظروف سكان الريف للحد من الهجرة المفرطة صوب المناطق الحضرية، التي نجمت عنها آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية وتغذوية سلبية خطيرة، وما لم تبذل جهود غير عادية، فإن نسبة كبيرة على نحو غير مقبول من سكان العالم، وخاصة في الدول النامية، قد يظلون مصابين بنقص التغذية المزمن، وهو أمر يقتضي إتباع نظام غذائي سليم، و ضمان سلامة المياه من الناحية الصحية، وتوفير الخدمات الصحية، والتوعية الصحية [ 20 ] ص 12.

### 1.1.3.2.2.3.1.1. إبتئصال الفقر

يتطلب إبتئصال الفقر في المدن والأرياف سياسات قطرية فعالة بتوفير فرص العمل السليمة والمجزية، وفرص الحصول المنصف والمتكافئ على الموارد الإنتاجية (الأراضي والمياه والقروض)، التي تسهم في تعظيم دخول الفقراء، و تنمية المهارات والقدرات البشرية من خلال التعليم الأساسي، والتدريب قبل العمل وأثناءه، كما أن إتباع السياسات التي تخلق ظروفًا تشجع على إستقرار العمالة وخاصة في المناطق الريفية، و إتباع السياسات الإقتصادية والزراعية والسكنية، و الإصلاح الزراعي السليمة التي تسمح للمزارعين والصيادين والحرجيين وغيرهم من منتجي الأغذية، و تعزيز فرص المزارعين والمجتمعات الزراعية في الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة [20] ص10.

### 1.1.3.2.3.1.1. سد إحتياجات ضحايا الجوع

يتطلب سد إحتياجات ضحايا الجوع (الغذائية و التغذوية) ، تفعيل نظام قطري للمعلومات والخرائط المحددة للإختلالات الغذائية، و المناطق والفئات السكانية التي تعاني من الجوع وسوء التغذية، بالإضافة لإنشاء نظم الإنذار المبكر من المجاعة، و نظم الإغاثة الإنسانية الدولية [25] ص27، كما يجب الإستفادة من نظم البيانات والمعلومات، و تنفيذ برامج تتسم بالجدوى الإقتصادية لصالح ضحايا البطالة، أو البطالة الجزئية، في المناطق التي تفتقر إلى الأمن الغذائي، و إقامة شبكات أمان في مجالي التغذية، والرعاية الإجتماعية، مع ضرورة توخي الدقة في إختيار المستفيدين لتلبية إحتياجات المفقرين، و خاصة المعوزين، و الأطفال، والمعوقين [20] ص11.

### 1.1.3.2.4.1.1. سلامة الإمدادات الغذائية

تتطلب سلامة الإمدادات الغذائية ملاءمتها وكفايتها لتلبية إحتياجات السكان من الطاقة والعناصر الغذائية، و هذا من خلال رصد مدى توافر الإمدادات الغذائية و المخزونات الإحتياطية وكفايتها من الناحية التغذوية، و تحديد المناطق التي تواجه إحتمالا كبيرا لأن تتعرض لانعدام الأمن الغذائي بسبب التقلبات الموسمية و تأثيرات التغذية المهمة .

و تستوجب سلامة الإمدادات الغذائية أيضا تطبيق تدابير الصحة النباتية التي تضمن سلامة الإمدادات الغذائية وجودتها، برصد الأنشطة التقنينية والرقابية في مجالات صحة النبات والحيوان، و دعم تدابير إنتاج واستخدام المحاصيل الغذائية المناسبة ثقافيا، بما تشمله من حبوب، وبذور زيتية،

وبقول، وفاكهة، وخضر، وتشجيع الحدائق الأسرية، وكذلك الحدائق المدرسية والزراعة الحضرية، مع ضرورة الإستعانة بتكنولوجيات الإستغلال المستدام للموارد الغذائية [ 20 ] ص12.

### 3.3.1.1 تحسين المنتجات الغذائية

يتطلب تحسين المنتجات الغذائية من الإنتاج إلى الإستهلاك، تحقيق التنمية الغذائية والسلمية والحرجية والريفية، من خلال سياسات وممارسات مستدامة، قائمة على المشاركة التي تعد جوهرية لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية، القطرية، الإقليمية والعالمية.

1.3.3.1.1 كفاءة الإنتاج الغذائي .

2.3.3.1.1 التكنولوجيا الغذائية .

3.3.3.1.1 التجارة الغذائية .

4.3.3.1.1 تحديات التجارة الدولية .

5.3.3.1.1 الواردات الغذائية الأساسية .

6.3.3.1.1 الإستثمارات العامة والخاصة .

7.3.3.1.1 الإحتياجات الغذائية الطارئة.

### 3.3.1.1 كفاءة الإنتاج الغذائي

يتطلب السعي إلى إنتاج غذائي مستدام ومكثف ومتنوع ينهض بالإنتاجية والكفاءة والسلامة ويكافح الآفات ويحد من الإهدار والخسائر، من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية الزراعية و الحيوانية و السلمية، و صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه بطريقة مستدامة.

كما يتم تعزيز السياسات التي تشجع التكنولوجيات الزراعية الملائمة، والأساليب الزراعية السلمية، و دعم مراحل تصنيع وتسويق المنتجات الغذائية الفرعية، التي تمد المستهلكين بالنظم الغذائية المتوازنة، بالإضافة لتعزيز إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية، و استخدام البذور والسلالات المحسنة، و التحسين المستديم لخصوبة التربة، و تنمية الاستزراع السمكي السليم بيئياً [ 20 ] ص13.

### 3.3.1.1 التكنولوجيا الغذائية

تتخذ منظمة الفاو التدابير اللازمة بإتباع سياسات وبرامج لنقل و إستخدام التكنولوجيا، من خلال تنمية المهارات والتدريب المتناسب مع احتياجات الدول النامية في مجال الأمن الغذائي، و تنمية أساليب

التنمية المستدامة، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق المحرومة، التي تعود بمنافع إقتصادية و إيكولوجية [ 20] ص15

كما أن تعزيز نظم التعليم والإرشاد و البحث العلمي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، من خلال التعاون على محور الشمال والجنوب، ومحور جنوب جنوب، لزيادة الإمكانيات الإنتاجية و المحافظة على الموارد الطبيعية [ 20] ص20، و تطوير أساليب ما بعد الحصاد، و معلومات الأرصاد الجوية [ 20] ص21.

### 1.1.3.3. التجارة الغذائية

تعد التجارة عنصرا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، و هذا من خلال تعزيز دور التجارة في تحقيق الإستخدام الفعال للموارد الغذائية، التي تنشط النمو الإقتصادي، و تسمح بإستهلاك الأغذية، كما تساهم التجارة في الحد من تقلبات الإنتاج والاستهلاك وتخفيف أعباء الاحتفاظ بالمخزونات.

و تحقق السياسات التجارية السليمة الأمن الغذائي، من خلال نظام تجارى عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق [ 20] ص23، كما تتيح للدول المتقدمة والنامية فرص الإستفادة من سياسات تجارية سليمة، ومن استراتيجيات تستند إلى الاعتماد على الذات، عبر منح الدول مصادر خارجية للحصول على إمدادات كافية من المواد الغذائية الأساسية بشروط معقولة [ 26] ص21.

### 1.1.3.4. تحديات التجارة الدولية

تتطلب مواجهة تحديات التجارة الدولية، و بالخصوص مسألة تداول المنتجات الغذائية، في نطاق السياسات الاقتصادية المتجددة، المتسمة بالمعايير الصارمة، و التدابير الصحية المعقدة، إنشاء نظم قطرية إقليمية وعالمية فعالة للتسويق والنقل، لتنويع المنتجات الزراعية والسلمكية و الحرجية في الأسواق الدولية.

و تشمل مواجهة تحديات التجارة الدولية كذلك، مساعدة الدول على مواهمة مؤسساتها، ومعاييرها مع إشتراطات الأمان، والصحة المطلوب توافرها في الأغذية، بغية زيادة فرص الإطار التجاري الدولي [ 20] ص24، و تقديم المساعدة الفنية لمراعاة التكامل المستدام بين السياسات التجارية



والسياسات البيئية من جهة، و من جهة أخرى ضمان ألا تؤثر التدابير البيئية بصورة غير عادلة على وصول الصادرات الغذائية من الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

### 1.1.3.3.5. الإحتياجات الغذائية الأساسية

تتطلب تلبية الإحتياجات الأساسية من الواردات الغذائية في جميع الدول، و خصوصا لدى الدول النامية مراعاة تقلبات أسعار الإمدادات العالمية و مستويات استهلاكها، مع دراسة تأثيرات تقلب الأسعار العالمية، وخيارات صون قدرة دول العجز الغذائي المستوردة، لشراء الإمدادات الغذائية الأساسية من المصادر الخارجية بشروط معقولة [20] ص25.

و ينبغي كذلك للدول المصدرة للأغذية أن تتصرف بوصفها مصادر يعول عليها، لتزويد المتاجرين معها بالإمدادات الغذائية، ضمانا للأمن الغذائي للدول المستوردة، من خلال إدارة السياسات التجارية المتصلة بالتصدير إدارة مسئولة، لتلافي اختلالات الواردات والصادرات الغذائية عالميا، و تعزيز برامج الأمن الغذائي الإقليمي للدول النامية، لإيجاد حلول فعالة تحسن فرص وصولها للأسواق و تحقيق أمنها الغذائي المستدام [20] ص26.

### 1.1.3.3.6. الإستثمارات العامة والخاصة

يتطلب تعزيز النظم الغذائية، والزراعية، و السمكية، و الحرجية المستدامة، و التنمية الريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة، و المناطق ذات الإمكانيات المنخفضة، تشجيع القطاعين العام والخاص من أجل الإستثمار بالشكل الأمثل في التنمية المنصفة على النطاق اللازم للإسهام في الأمن الغذائي [20] ص31.

بالإضافة لتشجيع التدابير الرامية لزيادة تدفق الإستثمارات الموظفة لتحقيق الأمن الغذائي، و إيلاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية، و تقوية المؤسسات العامة، خاصة في دول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، مع تزويد دول العجز الغذائي بالمعدات، و تدريب موظفيها تعزيزا لدورها في زيادة الإستثمار في مجال الأمن الغذائي [20] ص20.

### 1.1.3.3.7. الإحتياجات الغذائية الطارئة

يشكل تحسين الآليات الدولية والإقليمية والقطرية ذات الكفاءة والفعالية، من أجل تنسيق مساعدات الطوارئ الدولية بشكل ملائم، ضروري لتوفير المواد الغذائية الضرورية لضحايا الأزمات

و الصراعات، و هذا من خلال الإشراف على عمليات الطوارئ، وإشراك المجتمعات المحلية، و هياكل الإغاثة الشعبية، بتحديد المجموعات السكانية والمناطق الأشد تعرضا للأخطار، مع إشراك المرأة بصورة كاملة في تقدير الاحتياجات وإدارة عمليات الإغاثة وتقييمها [20] ص 29 .

بالإضافة لتشجيع عمليات المعونة الغذائية بحماية المدنيين، و العاملين في مجال المعونة الإنسانية، في أوقات الصراعات، و حماية فرص الحصول على الأغذية في حالات الطوارئ، مع الإهتمام بالأسر التي تعولها النساء [20] ص 28، كما أن تعزيز الصلة بين عمليات الإغاثة وبرامج التنمية، وكفالة ارتباطهما مع أنشطة إزالة الألغام، أساسي للانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية ثم إلى مرحلة الإحياء، من خلال الإستعراض الدائم للمعايير الخاصة بالكفاية التغذوية للمساعدات الغذائية المقدمة لضحايا الكوارث ، و ضمان استعادة المجتمعات قدرتها على سد إحتياجاتها الأساسية، و إعادة بناء طاقاتها الإنتاجية، و الإرتقاء بتنميتها الإقتصادية وتقدمها الإجتماعي [20] ص 29.

### 1.1.3.4. الإرتقاء بحالة أهل الريف

يعد مبدأ الإرتقاء بحالة أهل الأرياف مسألة بالغة الحساسية، باعتبارها عصب الأمن الغذائي على مستوى القاعدة، لأن سكان الريف (المورد البشري)، و الأراضي الزراعية و تربية الحيوانات (المورد الغذائي)، المصدر الأساسي للغذاء لأن تحسين مستوى سكان الأرياف [13] ص أ ، تحسين تبقي للأمن الغذائي القومي ثم الإقليمي ثم العالمي .

#### 1.1.3.4.1. تعبئة الموارد الفنية والمالية

#### 1.1.3.4.2. إستراتيجيات متكاملة للتنمية الريفية

#### 1.1.3.4.3. تطوير البنى الريفية الأساسية

### 1.1.3.4.1. تعبئة الموارد الفنية والمالية

تساهم تعبئة الموارد لصالح أهل الريف في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال التمويل الكاف والمستقر من المصادر الخاصة والعامة، المحلية والأجنبية لتحقيق الأمن الغذائي والمحافظة عليه، و إنشاء البنى الأساسية لتيسير إدارة موارد المياه بطريقة مستدامة، بالإضافة لدعم الاستثمارات التي تسهم في صيانة الموارد الطبيعية واستخدامها وإدارتها بطريقة مستدامة، بما في ذلك الأراضي ومستجمعات المياه ومصايد الأسماك والغابات [20] ص 32.

و تتطلب تعبئة الموارد ضرورة التخفيف من أعباء الديون، في زيادة الاستثمارات الموظفة في الأنشطة المستدامة في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات في الدول النامية، و توجيه المساعدات الإنمائية الرسمية نحو الدول، لاسيما بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وزيادة قدرتها على استخدام هذه المساعدات إستخداما فعالا.

كما تتطلب كذلك تعبئة الموارد المالية، عبر خفض النفقات العسكرية، والإستثمارات الموظفة في إنتاج الأسلحة وحيازتها، مع مراعاة مقتضيات الأمن الوطني، مع ضرورة تعبئة المدخرات المحلية بما في ذلك المدخرات الريفية، و توظيف الإستثمارات التي تعود بالنفع على صغار المنتجين، و تكثيف البحث عن الحلول العملية لمشكلة ديون الدول النامية [20] ص33.

### 1.1.3.4.2. إستراتيجيات متكاملة للتنمية الريفية

تهدف صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المنخفضة و المرتفعة، تعزيز البنى الأساسية للخدمات الريفية دعما للأمن الغذائي الريفي و الأسرى، و تدعيم الطاقات الإنتاجية المحلية للمزارعين، الصيادين و الحرجيين في قطاع الأغذية.

كما أن إدراج برامج قطرية للتنمية الإجتماعية والإقتصادية، تدعم إنعاش الفئات المحرومة (النساء والسكان الأصليين) [20] ص21، و تشجع الاستثمار والعمالة بتعزيز اللامركزية السياسية و الإقتصادية والإدارية، و التي تؤدي لتقوية مؤسسات الحكم المحلي في المناطق الريفية، وتزويدها بالموارد، وسلطات اتخاذ القرارات، وآليات المشاركة على مستوى القاعدة.

يساهم تشجيع منظمات المزارعين والصيادين و الحرجيين، وتأهيل الهياكل المؤسسية التي تكفل تحديد مسؤولياتهم وحماية حقوقهم وحقوق المستهلكين، بتنوع الأسواق الريفية، و تطوير مرافق التصنيع، التخزين، التوزيع، نقل الأغذية [20] ص22، لينعكس على حماية صغار المزارعين، و أصحاب الحيازات الصغيرة من المشاكل البيئية التي تهدد أمنهم الغذائي [25] ص28.

### 1.1.3.4.3. تطوير البنى الريفية الأساسية

يتجسد تطوير البنى الأساسية في المناطق الريفية على تطوير النظم المصرفية، والإئتمانية، و الإدخارية، بما يشمل ذلك من تكافؤ فرص الرجال والنساء في الحصول على القروض، وتوفير القروض الصغيرة للقراء، و إتاحة آليات التأمين، و توفير ظروف مستقرة ومربحة ، تجمع بين الإنتاج

الزراعي والسمكي و الحرجى، والأنشطة التصنيعية والتسويقية والصناعات المنزلية، وخاصة المناطق شبه الحضرية [20] ص21 .

بالإضافة لضرورة إشراك سكان الريف بصورة فعالة في صنع و تطبيق برامج التنمية الريفية ، و الإعتراف بمنظمات المزارعين، والصيادين، و الحرجيين ، والعمال الريفيين، والمستهلكين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتشجيع الشراكة مع حكومات دولها لضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية [20] ص22، و تعزيز التعاون، وتبادل الخبرات بين المزارعين، الصيادين، الحرجيين و المنظمات التي تمثلهم ، داخل الدول النامية و الصناعية، و الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية [20] ص35.

#### 4.1.1. أهداف منظمة الأغذية و الزراعة

ترتكز الأهداف الإنمائية لمنظمة الفاو بوصفها من منظمات المعارف، فهي تضمن أن تكون المعارف المتصلة بالأغذية، الزراعة، التنمية، إستخدام الموارد المائية، تنمية الغابات و مصائد الأسماك ، الصناعات الغذائية، في متناول الدول الأعضاء لمساعدتها على بلوغ الأهداف الإنمائية . و تشكل الأهداف الإنمائية مجموع الغايات النهائية التي تسعى الفاو لتحقيقها، و في نفس السياق تتميز هذه الاهداف بالعمومية و التوفيقية، كمحاولة للتوفيق بين كل إتجاهات، و مذاهب الدول الأعضاء، و الإستجابة لها، لتكريس السلام الإجتماعي.

4.1.1.1. 1. دعم الإحتياجات الأساسية.

4.1.1.2. المشاركة المتكافئة و الصحة المستدامة.

4.1.1.3. تنسيق الشواغل المشتركة.

#### 4.1.1.1. دعم الإحتياجات الأساسية

تركز منظمة الفاو من أجل بناء القدرات على تلبية الإحتياجات الأساسية لشعوب الدول الأعضاء فيها، من خلال التركيز على عاملين أساسيين، و هو الحد من الفقر و الجوع ، و تعميم التعليم الإبتدائي.

4.1.1.1.1. الحد من الفقر و الجوع.

4.1.1.1.2. تعميم التعليم الإبتدائي.

## 1.1.4.1 الحد من الفقر و الجوع

تعتمد منظمة الفاو على نهج متعدد المعالم من أجل الحد من الفقر و الجوع ، بإعتبارهما عائقين للتنمية البشرية، و هذا بتوضيح مضمون الحق في الغذاء الكافي، كما نصت عليها الصكوك الدولية، و الإقليمية ذات الصلة، و إيلاء عناية خاصة لتنفيذ هذا الحق وإعماله بصورة كاملة بوصفه وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي للجميع [20] ص38.

بالإضافة لتحسين الإنتاجية الزراعية، و تشجيع الممارسات التغذوية على كافة المستويات، و تهيئة بيئة إقتصادية وسياسية تضمن الأمن الغذائي للمواطنين، يشاركها لبلوغ هذا المقصد جميع أطراف المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الفاو والوكالات والأجهزة الأخرى، كل بحسب إختصاصاتها [20] ص3.

كما أن تحسين برامج الحصول الفوري و المباشر على الغذاء، من أهم الآليات التي تدعم هذا الحق، و بالخصوص من جانب أشد الناس حاجة، بالإضافة لتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، و تخفيض عدد السكان الذين يعانون من الجوع، و التركيز على العمالة الزراعية الريفية، و دعم صغار المزارعين.

بالإضافة لدعم عمليات الإغاثة و التعمير في حالة الطوارئ، لتخفيض تعرض المتضررين بالكوارث الطبيعية لنقص الغذاء، و ضمان حصول فقراء الريف على أفضل المهارات و الخدمات و الحقوق التي تساعدهم على إحداث تحسينات دائمة في إنتاجهم الزراعي [27] ص1، و النهوض بعمليات تصنيع المنتجات الغذائية، و الزراعية، و تسويقها، و توزيعها حسب المادة 1 الفقرة 2/ د من دستور الفاو [13] ص4 .

## 1.1.4.2.1 تعميم التعليم الابتدائي

يرتكز تعميم التعليم الابتدائي على خفض عدد العائلات الفقيرة التي تحمل عبء إرسال أطفالها إلى المدارس، و تشجيع برامج التغذية المدرسية التي تحد من سوء التغذية للأطفال، كما تشجع على الانتظام في الدراسة، مما يضمن كفاءة تمكن كل الأطفال بدون تمييز من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي [27] ص2 ، و النهوض بالتعليم و نشر المعارف العامة من علوم التغذية و الزراعة و أساليبها حسب نص المادة 1 الفقرة 2/ ب من دستور الفاو [13] ص4 .

## 1.1.4.2. المشاركة المتكافئة و الصحة المستدامة

تعد التنمية الإقتصادية و الإجتماعية شرطا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي للجميع، و بالخصوص التركيز على الفئات الحساسة في المجتمعات، و هذا للوصول لتحقيق المشاركة المتكافئة القائمة على أساس المساواة الجنسانية من جهة، و من جهة أخرى ضمان الصحة المستدامة للأمهات و الأطفال، من خلال:

1.1.4.2.1. تعزيز المساواة بين الجنسين.

1.1.4.2.2. تدعيم صحة الأمهات و الأطفال.

## 1.1.4.2.1. تعزيز المساواة بين الجنسين

تكرس منظمة الفاو البعد الجنساني في تحقيق أهدافها، بإعتبار أن النساء يشكلن نسبة كبيرة في النشاط الإقتصادي، و أن المساواة بين الجنسين من أهم المبادئ الأساسية في مجال حقوق المرأة من خلال إزالة التفاوت الجنساني، في كافة أطوار التعليم الإبتدائي، و الثانوي، و الجامعي، بالإضافة لإزالة السياسات المتحيزة ضد المرأة و تحسين وصولها للأراضي، و الخدمات المالية و المهارات.

يتم تعزيز المساواة بين الجنسين بضمن المشاركة المتكافئة للرجال و النساء، بإعتباره سبيلا يقود لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، و تمكين المرأة من الحصول و التحكم المضمون على الموارد الإنتاجية ( القروض والأراضي والمياه) ، و دعم التعليم والتدريب في مجال إنتاج الأغذية، تصنيعها وتسويقها [28] ص2، 3.

كما يتم تعزيز التضامن القطري لمكافحة التمييز، وإتاحة فرص متكافئة أمام الجميع، من خلال تطويع الخدمات الفنية لتتناسب النساء المنتجات، مع تحسين جمع ونشر و إستعمال البيانات المصنفة، حسب كل جنس من الجنسين في قطاعات الزراعة [20] ص8، ومصايد الأسماك، و الغابات، و التنمية الريفية، و جمع المعلومات عن المهارات التقليدية لدى النساء لإدارة مستدامة للموارد الطبيعية [20] ص9.

## 1.1.4.2.2. تدعيم صحة الأمهات و الأطفال

تركز منظمة الفاو في تعزيزها للبرامج الصحية، بإتخاذ التدابير الفعالة بتخفيض معدلات وفيات الأطفال، و تحسين الصحة النفسانية للأمهات الحوامل من أجل تحسين الأمن الغذائي للأسر،

و تحسين معلوماتها التغذوية تزيد من فرص الأطفال للوصول لسن الرشد، بالإضافة لتفادي آثار الكوارث الطبيعية، و الصراعات التي تزيد من عدد الأطفال الضحايا، و حجم المجاعات.

كما أن تشجيع عمليات الإحياء والتنمية ، والتي تحول دون تكرار حالات الطوارئ الغذائية، و حصر تأثيراتها السلبية ضمن أضيق الحدود [20] ص10، يدعم صحة الأمهات و الأطفال، و يساهم في تحسين الوعي الغذائي، بإرساء أنماط إنتاجية مستدامة، مع مراعاة الاحتياجات الحاضرة و المستقبلية للسكان، وكذا إمكانات الموارد الطبيعية وحدودها، لضمان خطط ، و ممارسات قطرية متعلقة بالموارد الزراعية، السمكية ، الحرجية، وتنفيذها بمنهج متكامل.

### 1.1.4.3. تنسيق الشواغل المشتركة

يرتكز عمل منظمة الأغذية و الزراعة في تنسيق الشواغل المشتركة من خلال تشجيع التضامن القطري و الإقليمي و العالمي، و على كل المستويات لتحقيق الأمن الغذائي لكفالة الإستدامة البيئية و المشاريع التنموية، من خلال كفالة بيئة مستدامة، و دعم صور الشراكات العالمية لتنسيق الشواغل المشتركة.

1.1.4.3.1. كفالة الإستدامة البيئية.

1.1.4.3.2. شراكة تنموية عالمية.

### 1.1.4.3.1. كفالة الإستدامة البيئية

تتطلب الإستدامة البيئية مجموعة من التدابير العملية ، عن طريق إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج الإقليمية، و العمل على تقليص أزمة فقدان الموارد البيئية، بعناصرها المتعددة من خلال الإدارة المستدامة لموارد الأسماك، الغابات، الأحياء البرية و حماية التنوع البيولوجي بمنع تدهور الموارد الوراثية النباتية الغذائية.

كما تركز الإستدامة البيئية على إنعاش المجتمعات المائية، و منع إستنزافها، و إستغلالها المفرط، لضمان زيادة الإنتاج [ 20] ص18، و الإعتراف بالدور الحيوي لقطاعات الزراعة و مصايد الأسماك و الغابات، بتعزيز طاقاتها الإنتاجية و تحسين أساليب استدامتها و زيادة الكثافة المحصولية [ 20] ص19.

بالإضافة لضمان إدارة و صيانة متوازنة للتشكيلة المتنوعة من السلع و الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية كالمياه النظيفة، و التربة الخصبة، و المساحات الخضراء، و التنوع البيولوجي حسب المادة 1 الفقرة 2/ ج من دستور الفاو [ 13 ] ص4، و العمل على إدارتها بشكل مستدام، مع إقتسام منافعها بطريقة عادلة ومنصفة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر للموارد المادية، الفنية، والتعليمية [ 27 ] ص7.

### 1.1. 4. 3. 2. شراكة تنموية عالمية

تسعى المنظمة إلى تعزيز الشراكات القائمة و بناء شراكات جديدة، تركز على الأهداف المشتركة و الملموسة، بالإضافة لنشاطات تنسيق العلاقات مع منظمات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية المعنية بالزراعة، و التنمية الريفية ، و الأمن الغذائي، و الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، و هذا من خلال العمل على إقامة تحالفات و شراكات إستراتيجية مع الجهات المانحة لتفعيل التنمية الغذائية.

بالإضافة للعمل على توجيه برنامج الأهداف الإنمائية لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الغايات القطرية الإنمائية، و وضع مؤشرات لقياس مدى التقدم المتخصص في معالجة القضايا الإنمائية حسب المادة 1 الفقرة 2/ هـ من دستور الفاو [ 13 ] ص4 ، و إقامة نظام تجاري و مالي يتسم بالانفتاح و التقيد بالقواعد البيئية، و الحكم الرشيد، و التنمية الوطنية و العالمية [ 29 ] ص2. و تساهم منظمة الفاو في معالجة الاحتياجات الخاصة للدول النامية و الدول الجزرية، بإلغاء التعريفات الجمركية على صادراتها، و الاستفادة من برامج خفض أعباء الديون، و تعبئة الموارد الاستثمارية، و هذا بتوفير بيئة سليمة تتيح لهذه الإستثمارات المتصلة بالأغذية أن تحقق كل ما تنطوي عليه من إمكانيات.

كما تقوم الشراكة أيضا على التزام الدول بتوفير إطار اقتصادي وقانوني يعزز كفاءة الأسواق التي تشجع القطاع الخاص على تعبئة المدخرات، و توظيف الاستثمارات، و تعزيز كفاءة و فعالية هيكلها اللامركزية [ 27 ] ص7، و تنظيم بعثات بالتعاون مع الحكومات المعنية اللازمة لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها المترتبة على قبولها توصيات منظمة الفاو، مع دعمها بالمساعدات الفنية اللازمة حسب نص المادة 1 الفقرة 3/ أ. ب من دستور الفاو [ 13 ] ص4.

ركزت دراسة الفصل الأول على تحديد مفهوم منظمة الفاو من خلال عناصر جوهرية شملت خصائص منظمة الفاو باعتبارها منظمة دولية، و عالمية، و وكالة متخصصة، تستهدف تحرير الإنسانية من الجوع و الفقر و الأمراض، و تكريس السلام الاجتماعي العالمي، بالإضافة لدراسة نشأة الفاو ، باعتبار لها امتداد زمني طويل، حيث ترجع المحاولات الأولى لتنظيم التعاون الدولي لمعالجة



مشكلة الأغذية و الزراعة ل1905، كما زاد الاهتمام بهذا المجال في عهد العصبة، و أصبح حاجة ملحة خلال الحرب العالمية الثانية.

تم الحديث كذلك عن مبادئ منظمة الفاو التي تلزم بموجبها الأمم المقرة بدستورها، توطيد الرفاهية العالمية المشتركة لخلق إقتصاد عالمي موسع، و كفالة بيئة متكاملة لإستئصال الفقر، و رفع مستويات معيشة الشعوب، و تحسين كفاءة إنتاج و توزيع المنتجات الغذائية، و النهوض و الإرتقاء بحالة أهل الريف، بالإضافة لتحديد أهداف المنظمة بوصفها من منظمات المعارف، التي تضمن بناء القدرات، و المشاركة المتكافئة و الصحة المستدامة، و تنسيق الشواغل المشتركة.

## 2.1. النظام القانوني لمنظمة الأغذية و الزراعة

تتناول دراسة النظام القانوني لمنظمة الفاو، التركيز على أنها تشكل إطارا للتعامل الدولي، مهمته الأساسية إجراء الحوار بين الدول الأعضاء، مما يتيح ذلك من إيجاد الظروف الملائمة التي تساعد على أعمال مجموعة الإختصاصات الممنوحة للفاو كمنظمة، كما تركز الدراسة على بيان القيمة القانونية للميثاق التأسيسي للفاو، و تحديد طبيعة شخصيتها القانونية الدولية، و مختلف جوانبها الإجرائية، و مجموع الآثار التي تترتب عن مباشرة نشاطاتها لصالح شعوب الدول الاعضاء.

بالإضافة للتركيز على نظام العضوية في نطاق المنظمة، و الذي يمنحها طابعا متميزا بالمقارنة مع المنظمات الأخرى، و بالخصوص مدى مساهمتها في رسم السياسات الدولية الانمائية، و تحديد الإستراتيجيات المستقبلية، لمواجهة التحديات العملية المرتبطة بمجال تخصصها.

1.2.1. القيمة القانونية للميثاق التأسيسي .

1.2.2. الشخصية القانونية الدولية .

1.2.3. نظام العضوية .

## 1.2.1. القيمة القانونية للميثاق التأسيسي

لكل منظمة ميثاق منشئ، أو ميثاق تأسيسي، و أيا كانت تسميته، فهو لا يخرج عن كونه معاهدة، تعد بالنسبة للمنظمة الدولية المصدر الأساسي للقانون الذي يحكمها و يسيرها، و ينظم أعمالها، سواء تعلق الأمر بتكوينها العضوي، أو تعلق بممارساتها من وظائف و اختصاصات.

و يعد الميثاق التأسيسي لمنظمة الفاو من الناحية الشكلية معاهدة دولية جماعية، ترتب حقوقا و إلتزامات قانونية بين أطرافه، كما أنه من حيث المضمون ذا طبيعة دستورية [ 19 ] ص 24 ، و هو جزء من النظام الدستوري للمجتمع الدولي.

1. 2. 1. 1. مضمون الميثاق التأسيسي

1. 2. 1. 2. الطبيعة القانونية للميثاق التأسيسي

### 1. 2. 1. 1. مضمون الميثاق التأسيسي

يحتوي الميثاق التأسيسي لمنظمة الفاو على كثير من القواعد و المبادئ التي تمثل عاملا مهما في تطور العلاقات الدولية، و العمل على حماية حقوق الإنسان الأساسية، و أهمها حق الإنسان في الغذاء و توابعه و حماية مصادره، بإضافة للحقوق التي تتفرع عنه. يعد الميثاق التأسيسي وثيقة أساسية ذات قيمة قانونية تحدد ما اتفقت عليه الأمم المقرة له، و عقدها العزم على توطيد الرفاهية المشتركة بدعم العمل الفردي و الجماعي، و يقسم الميثاق التأسيسي لمنظمة الأغذية و الزراعة لثلاث أجزاء أساسية .

1. 2. 1. 1. 1. دستور منظمة الفاو.

1. 2. 1. 1. 2. اللوائح الفرعية لمنظمة الفاو.

1. 2. 1. 1. 3. وسائل التعاون المتبادل.

### 1. 2. 1. 1. 1. دستور منظمة الفاو

يتضمن دستور الفاو مجموعة من العناصر الأساسية، لهيكل المنظمة من خلال ديباجة الدستور، و التي حددت أهدافها المتمثلة في رفع مستويات التغذية و معيشة الشعوب الخاضعة لولاية كل دولة، و تحسين كفاءة المنتجات الغذائية و توزيعها، مع خلق اقتصاد عالمي و تحرير البشرية من الجوع، كما تضمن الدستور كذلك تحديد وظائف منظمة الفاو، و التي تتوزع بين جمع المعلومات الخاصة بالغذاء و الزراعة، و دعم العمل الوطني و القطري و الدولي، و تطوير التكنولوجيا حسب المادة 1 من دستور الفاو [ 13 ] ص 4 ، بالإضافة لتحديد العضوية في المنظمة، و التي توزعت بين العضوية الأصلية و المنتسبة حسب نص المادة 2 فقرة 1- فقرة 13 من دستور الفاو [ 13 ] ص 5-6.

و حدد الدستور كذلك أجهزة منظمة الفاو ، و التي توزعت بين المؤتمر العام من حيث تكوينه وعضويته، و وظيفته حسب المادة 3، 4 من دستور الفاو [ 13 ] ص7- 8 ، و مجلس الفاو من حيث تكوينه، اختصاصه و وظيفته حسب المادة 5 من دستور الفاو [ 13 ] ص8 ، و اللجان و أفرقة العمل حسب نص المادة 6 من دستور منظمة الفاو [ 13 ] ص9 ، ثم منصب المدير العام من حيث تعيينه و اختصاصاته حسب نص المواد 7، 8، 10، 11 من دستور الفاو [ 13 ] ص11- 13 ، و تحديد العلاقة بين الفاو و الأمم المتحدة، و التعاون مع المنظمات و الأشخاص حسب المواد 12، 13 من دستور الفاو [ 13 ] ص14 ، أم عن الأحكام النهائية للدستور شملت المسائل القانونية المرتبطة بالتفسير، و التعديل، و سريان الدستور حسب مادتين 17، 20 من دستور الفاو [ 13 ] ص18.

## 1.2.1.1. اللوائح الفرعية لمنظمة الفاو

يتضمن الميثاق التأسيسي للمنظمة الفاو مجموعة من اللوائح الأساسية، و المتمثلة في مجموع القواعد التنظيمية لعمل العديد من اللجان، من خلال اللائحة العامة لمنظمة الفاو، التي حددت القواعد التنظيمية للعمل من خلال الأجهزة الرئيسية، من المؤتمر العام من حيث دوراته، جدول أعماله، جلساته، التصويت و تعيين اللجان الرئيسية و الفرعية والمؤقتة حسب المادة 21 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ 30 ] ص47 ، و مجلس الفاو من حيث عضويته، وظائفه، جلساته، دورات انعقاده و لجانه الخاصة و أفرقة عمله حسب المواد 22-35 من اللائحة العامة للمنظمة الفاو [ 30 ] ص49- 82 ، بالإضافة للمدير العام للفاو، من حيث تعيينه و وظائفه حسب المواد 36-39 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ 30 ] ص83- 87 .

كما يتضمن الميثاق اللائحة المالية للمنظمة، من حيث تحديد مضمون ميزانيتها، و ربط الإعتمادات، و تدبير الأموال، و إيداع و استثمار الأموال، مع ضمان المراقبة الداخلية، و المراجعة الخارجية للحسابات، أما عن اللائحة الداخلية لمجلس المنظمة، شملت تكوين مكتب المجلس، و دوراته، و جدول أعماله، و التصويت، محاضر و تقارير المجلس، و إختصاصاته، حسب نص المواد 1- 8 من اللائحة الداخلية لمجلس منظمة الفاو/ د [ 31 ] ص115-118 .

شمل الميثاق كذلك لوائح داخلية أخرى، تمثلت في اللائحة الداخلية للجنة البرنامج حسب المواد من 1- 7 من اللائحة الداخلية للجنة برنامج منظمة الفاو/ ه [ 32 ] ص119- 123 ، و لجنة المالية حسب المواد من 1- 7 من اللائحة الداخلية للجنة المالية لمنظمة الفاو/ ج [ 33 ] ص93-104، و لجنة مشكلات السلع حسب المواد 1- 9 من اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع لمنظمة الفاو/ ز [ 34 ] ص129- 134 ،

و لجنة مصايد الأسماك المواد من 1- 9 من اللائحة الداخلية للجنة مصايد الأسماك لمنظمة الفاو/ح [ 35] ص135-139 .

كما إشتهل على اللائحة الداخلية للجنة الغابات حسب المواد من 1- 9 من اللائحة الداخلية للجنة الغابات لمنظمة الفاو/ ط [ 36] ص141-145 ، و لجنة الزراعة حسب المواد من 1- 9 من اللائحة الداخلية للجنة الزراعة لمنظمة الفاو/ ي [ 37] ص147-151، و لجنة الأمن الغذائي العالمي حسب المواد من 1- 7 من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي لمنظمة الفاو/ ك [ 38] ص153-155، من حيث هيئة مكاتبها، دوراتها، جدول أعمالها، التصويت، المحاضر، و الاختصاصات الموكلة لها.

### 1.2.1.1.3 وسائل التعاون المتبادل

يتضمن هذا الجزء الجانب التقني لصلاحيات و علاقات منظمة الفاو، و وسائل التعاون المتبادل، من خلال منح صفة المراقب للدول من خلال مبادئ خاصة تتعلق بالأعضاء الأصليين، و الأعضاء المنتسبين، و الدول غير الأعضاء، و وضع المراقبين، و التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، كما شملت وسائل التعاون المتبادل مجموع الاتفاقيات الخاصة بإقامة العلاقات بين منظمة الفاو و المنظمات الدولية الحكومية، بالإضافة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية المؤهلة للصفة الاستشارية، و صفة الإتصال، و صفة التخصص.

### 1.2.1.2.1 الطبيعة القانونية للميثاق التأسيسي

يعد الميثاق التأسيسي لمنظمة الفاو دستور منشئ، فهو معاهدة ذو طبيعة مزدوجة، بمعنى أنه يعتبر معاهدة دولية ذات طابع تعاقدية بإعتباره عمل رضائي بين الدول، بالإضافة لإعتباره ذات صفة دستورية، فهو يحدد هياكل، و أجهزة، و إختصاصات المنظمة، و على هذا الأساس فالميثاق التأسيسي لمنظمة الفاو معاهدة دولية، بمعنى أن الصفة التعاقدية للمعاهدة الدولية المحددة لميثاق منظمة الفاو، تتحدد في أنها أعمال قانونية يتم التفاوض عليها، و يمكن أن تصبح الدول أطرافا فيها بشروط خاصة منصوص عليها، و تنشئ على عاتق الدول الأطراف التزامات و تمنحهم حقوقا، بالإضافة لوجوب تسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة [10] ص 140.

و تمر المعاهدة الدولية بمجموعة من المراحل القانونية، حيث عرفت المعاهدة بأنها إتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة و يخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر، و أيا كانت التسمية المطبقة عليه حسب المادة 2 فقرة 1 من اتفاقية فيينا للمعاهدات [ 39] ص بمعنى تبرم المعاهدة بين أشخاص القانون الدولي العام (الدول، و المنظمات الدولية)، و تكون بصيغة مكتوبة لتجسيد قوتها الإلزامية، و المراحل تتلخص في ما يلي :

1. 2. 1. 2. 1. المفاوضات.

1. 2. 1. 2. 2. تحرير المعاهدة و التوقيع عليها.

1. 2. 1. 2. 3. التصديق.

1. 2. 1. 2. 4. التسجيل و النشر.

1. 2. 1. 2. 5. أثر المعاهدة.

## 1. 2. 1. 2. 1. المفاوضات

تجرى المفاوضات بين أشخاص يطلق عليهم (المندوبين، أو الممثلين، أو المفاوضين) مزودين بوثائق صادرة من السلطة المختصة في الدولة، و التي تعين شخصا أو أشخاصا لتمثيل الدولة من أجل التفاوض أو لقبول نص معاهدة أو في إضفاء الصيغة الرسمية عليه، أو في التعبير عن إرتضاؤها معاهدة، أو القيام بعمل آخر يتعلق بالمعاهدة حسب المادة 2 / أ.ج من اتفاقية فيينا للمعاهدات [ 39].

كما يجب التوضيح على أن ممثلي الدولة تفترض فيهم الصفة التمثيلية دون الحاجة لإبراز أوراق التفاوض لإثبات التصرف باسم دولتهم و لحسابها حسب المادة 7 / فقرة 2 من اتفاقية فيينا للمعاهدات [ 39] ، حيث ينتهي التفاوض بإقرار المفاوضين مشروع المفاوضات (مشروع المعاهدة المقترحة) بعد دعوة الدول للتفاوض و تبادل وجهات النظر فيما بينها.

## 1. 2. 1. 2. 2. تحرير المعاهدة و التوقيع عليها

تثير هذه المسألة ضرورة الاتفاق على النص الكامل و النهائي، بصياغة المعاهدة في نطاق ديباجة تتضمن الإطار العام و المحدد لإرادة أطرافها، صلب المعاهدة الذي يحتوي على المسائل المتفق عليها في مواد مقسمة لفقرات، و في الختام تحمل المعاهدة توقيع المندوبين الذين إشتراكوا في توقيعها، و تتضمن المعاهدة مصحوبة بملاحق في نهايتها تكون تفسيرية لبعض المواد و النصوص توضح بعض مواقف الدول.

و يكون توقيع المندوبين على المعاهدة بأحرف الأسماء الأولى عندما يكون لممثل الدولة بعض التحفظات حيث يستأذن من دولته حول صيغة المعاهدة قبل التوقيع النهائي، و يكون تحرير المعاهدة بلغات محددة حسب الاتفاق، و بالنسبة لدستور منظمة الفاو فالنصوص المعتمدة هي الإنكليزية، الفرنسية ، العربية، الصينية و الإسبانية حسب المادة 22 من دستور منظمة الفاو[ 13 ] ص21، و كلها متساوية في الحجية حسب المادة 47 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ 30 ] ص90 .

### 1.2.1.3. التصديق

يعد التصديق إجراء دبلوماسي من رئيس الدولة، ليؤكد توقيع مندوبه على المعاهدة، و ليقر أن التوقيع نال موافقة العضو المسؤول و قبول المعاهدة بصورة رسمية من السلطة و يتم التصديق وفقا لما هو محدد في دستور كل دولة، و تلتزم الدولة المصدقة عليه تنفيذه ما لم تبدي أية تحفظات. و يشكل التصديق صورة خطاب يتضمن نص الاتفاق الدولي، و التعهد بتنفيذه و إحترامه و تطبيق نصوصه، مع تبادل التصديقات بالنسبة للدول أو يعهد لهيئة دولية مهمة تلقي التصديقات كالأمانة العامة للأمم المتحدة حسب المادة 82 من اتفاقية فيينا للمعاهدات [ 39].

و حسب دستور منظمة الفاو الذي حدد أن الدستور طرح للقبول من قبل الدول الأعضاء عضوية أصلية و مؤسسة للمنظمة حسب المادة2 من دستور الفاو [13] ص4، و أرسلت التصديقات بالقبول للمجلس المؤقت لمنظمة الفاو، ثم بلغت هذه الدول بتسلمها التصديقات ،و بمجرد تسلمها عشرين إشعار بالقبول قام المجلس بترتيب إجراءات التوقيع على نسخة الدستور بمعرفة الممثل الدبلوماسي المفوض بعد موافقة الدول.

حيث أصبح هذا الدستور ساري المفعول فور التوقيع عليه نيابة عما لا يقل عن عشرين دولة من الدول الأعضاء عضوية مؤسسة حسب المادة21 فقرة 3 من دستور الفاو [ 13 ] ص21 ، و عن الدول المنتسبة لاحقا تصبح إشعارات القبول التي ترد بعد سريان الدستور نافذة المفعول من تاريخ تسلم المجلس المؤقت لها حسب المادة21 فقرة 4 من دستور الفاو [ 13 ] ص21 .

### 1.2.1.4. التسجيل و النشر

يسجل كل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بميثاقها، لدى الأمانة العامة، حيث تقوم بنشره بأسرع ما يمكن، و ليس لأي طرف في المعاهدة، أو الإتفاق الدولي لم يسجله قانونا أن يتمسك بتلك المعاهدة أمام أي فرع من فروع الأمم المتحدة حسب المادة 102 من الميثاق الأممي [ 14 ] ص37 .

و يتم التسجيل بوضع المعاهدة و كتابتها في سجل خاص يحرر باللغات الخمس للأمم المتحدة، و يحدد اسم المعاهدة، و أسماء أطرافها، و تواريخ التوقيعات و التصديقات، و تبادل التصديقات، و الانضمام، و تاريخ بدء التنفيذ، حيث تنشر بشكل دوري في سلسلة الأمم المتحدة للمعاهدات.

### 1.2.1.5. أثر المعاهدة

تكون كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها المتعاقدة، و عليهم تنفيذها بحسن نية حسب المادة 26 من اتفاقية فيينا للمعاهدات [39] ص ، و يتجسد هذا من خلال أثر المعاهدة على السلطة التنفيذية للدولة المتعاقدة، بإعتبارها مصدرا للقانون الداخلي الوطني، و هذا بعد تصديقها على المعاهدة، و نشرها في الجريدة الرسمية الوطنية.

و يتجسد أثرها على السلطة التشريعية للدولة المتعاقدة، و التي عليها مراعاة الإلتزامات الدولية التي ترتبط بها دوليا في نطاق القوانين التي تشرعها، بمعنى عليها مراعاة عدم تشريع أي قانون وطني يتعارض مع أهداف المعاهدة المنشأة، و من جهة أخرى عليها أن تصدر قوانين تضمن تنفيذ الإلتزامات الدولية التعاقدية دوليا، كما أنه لا يجوز لطرف في المعاهدة أن يتمسك بقانونه الداخلي كسبب لعدم إحترامه تنفيذ المعاهدات حسب المادة 27 من اتفاقية فيينا للمعاهدات [39] .

### 1.2.2. الشخصية القانونية الدولية

يلزم لوجود المنظمة الدولية منحها إرادة ذاتية، إذ أن ما تقوم به أجهزة المنظمة من تصرفات، و ما يصدر عنها من أعمال قانونية مختلفة، لا تنصرف آثارها إلى الدول الأعضاء، كل على حدة، بل إلى المنظمة ذاتها، كما أن هذه الشخصية محدودة بممارسة المنظمة للوظائف الموكلة لها، و على الرغم من إرتباط منظمة الفاو بمنظمة الأمم المتحدة، و وجود علاقة تعاون و تنسيق بينهما، بالإضافة لدور هذه الوكالة في تجسيد مجالات التعاون في تنمية الميادين الإقتصادية و الاجتماعية لأعضاء الأمم المتحدة، فإن هذه الوكالة لها إرادة ذاتية مستقلة عن إرادة أعضائها.

كما أن تمتع منظمة الفاو بالشخصية القانونية الدولية يحدد وضعها القانوني على الصعيد الدولي، كما تسمح بالمحافظة على وحدة الفاو، و ذاتيتها القانونية التي تجعلها قادرة على المساهمة في الحياة القانونية الدولية [40] ص 24

1.2.2.1. مؤشرات التمتع بالشخصية القانونية الدولية.

1.2.2.2. نتائج الإعتراف بالشخصية القانونية .

## 1.2.2.1. مؤشرات التمتع بالشخصية القانونية الدولية

تعد الشخصية الدولية لمنظمة الفاو بإعتبارها وكالة دولية متخصصة عنصرا مهما من عناصر تعريفها، و هذا وارد صراحة في العديد من الوثائق القانونية الدولية التي تركز شخصية الوكالة القانونية المستقلة عن شخصية أعضائها.

1.2.2.1.1. دستور منظمة الأغذية و الزراعة.

1.2.2.1.2. إتفاقية مزايا و حصانات منظمة الأمم المتحدة.

1.2.2.1.3. إتفاقية مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة.

1.2.2.1.4. فتوى محكمة العدل الدولية .

## 1.2.2.1. دستور منظمة الأغذية و الزراعة

أقر دستور منظمة الفاو لعام 1945، بأن يكون للمنظمة الشخصية القانونية التي تكفل لها الإضطلاع بأي عمل قانوني يتفق و أغراضها، بما لا يخرج عن نطاق السلطات الممنوحة لها بموجب دستورها، كما تسمح كل دولة عضو و عضو منتسب (لاحقا) بالقدر الذي تسمح به إجراءاتها الدستورية، بأن تمنح المنظمة جميع الحصانات و التسهيلات التي تمنحها للبعثات الدبلوماسية، بما في ذلك حرمة الأماكن و المحفوظات و الحصانة القضائية و الإعفاء من الضرائب حسب المادة 16 فقرة 1، 2 من دستور الفاو [13] ص18.

و تتعهد كل دولة عضو و عضو منتسب، بقدر ما تسمح به إجراءاتها الدستورية، بأن تمنح المدير العام للمنظمة و كبار العاملين، مزايا و حصانات دبلوماسية، و أن تمنح للعالمين الآخرين جميع التسهيلات و الحصانات التي تمنحها للعاملين غير الدبلوماسيين الملحقين بالبعثات الدبلوماسية، أو تمنحهم الحصانات و التسهيلات التي تمنحها لنظرائهم العاملين بالمنظمات الدولية العامة الأخرى حسب المادة 08 فقرة 4 من دستور الفاو [13] ص12.

## 1.2.2.1.2. إتفاقية مزايا و حصانات منظمة الأمم المتحدة

نصت الإتفاقية الخاصة بمزايا و حصانات منظمة الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة في 13 فبراير 1945، بأن منظمة الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية المستقلة عن شخصية أعضائها، لتمكينها من أداء وظيفتها المحددة في المجتمع الدولي.



### 1.2.2.1. إتفاقية مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة

نصت الإتفاقية الخاصة بمزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 179(2) في 21 نوفمبر 1947، على الإعتراف بالشخصية القانونية الدولية للوكالات الدولية المتخصصة، حيث حدد مفهوم الوكالة الدولية المتخصصة في هذه الإتفاقية بمجموع الهيئات و من بينها هيئة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة حسب القسم الأول من الفصل الأول للاتفاقية الخاصة بمزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41] ، و التي تتمتع بأهلية التعاقد و تملك الأموال الثابتة و المنقولة و التصرف فيها، و حق التقاضي، حسب القسم الثالث من الفصل الثاني من الإتفاقية الخاصة بمزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41] .

و عن الإجراءات التي تتبعها الدول، عند الإنضمام إلى الإتفاقية الخاصة بمزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة 1947، تتمثل في إيداع وثيقة الإنضمام لدى السكرتارية العامة للأمم المتحدة أو لدى الرئيس التنفيذي لمنظمة الفاو، و ينفذ الإنضمام من تاريخ إيداع الوثيقة، حيث تبلغ الدول الأطراف كتابيا الأمين العام للأمم المتحدة، و الرئيس التنفيذي لمنظمة الفاو بتعهداتها الكامل بتطبيق أحكام هذه الإتفاقية.

و يخطر الرئيس التنفيذي لمنظمة الفاو السكرتير العام للأمم المتحدة، و جميع الدول الأعضاء في الوكالة المعنية بكل وثيقة انضمام تودع لديه، و يجوز لكل دولة من هذه الإتفاقية منع منظمة الفاو من الانتفاع بهذه المزايا و الحصانات بمجرد انقطاع صلتها بالأمم المتحدة، كما يمكن أن يدعو الأمين العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر تقييمي لتعديل هذه الإتفاقية إذا تقدم إليه طلب بذلك من ثلث الدول الأطراف فيها، حسب الأقسام (41) (42) (43) (45) (47) (48) من الفصل الحادي عشر من الإتفاقية الخاصة بمزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41].

### 1.2.2.1. فتوى محكمة العدل الدولية

حدد الرأي الإستشاري الصادر من محكمة العدل الدولية في 11 / 04 / 1949، و المتعلق بمسألة التعويض لصالح موظفي الأمم المتحدة عما يلحقهم من أضرار أثناء أداء وظيفتهم باسم المنظمة، حيث بدا جليا التطور الجديد للقانون الدولي و الفقه الدولي الذي أكدا الشخصية الدولية للمنظمات الدولية.

و أكد الرأي الإستشاري أن منظمة الأمم المتحدة كانت معدة لممارسة وظائف، و التمتع بحقوق لا يمكن أن تتم إلا إذا امتلكت المنظمة قسطا و افرا من الشخصية الدولية [40] ص25 ، و القدرة على العمل على الصعيد الدولي، و لا يمكنها أن تلبي رغبات مؤسسيها إذا كانت مجردة من الشخصية الدولية.

و على هذا الاساس عندما عهد الاعضاء إليها ببعض الوظائف، مع الواجبات و التبعات المترتبة عليها، فقد منحوها الصلاحيات اللازمة التي تسمح لها بإنجاز هذه الوظائف فعلا [ 11 ] ص139، 140 ، كما تتمتع المنظمة بحقوق و تلتزم بواجبات دولية، و أهلية للعمل دوليا، و ممارسة الحماية العملية لوكلائها، حسب فتوى محكمة العدل الدولية الخاصة بالتعويض عن الاضرار المتكبدة في خدمة الامم المتحدة [ 42 ] ص9 .

و وفقا لما تقدم، نستنتج أن منظمة الفاو بإعتبارها وكالة دولية متخصصة تتمتع بمجموعة من المقومات الرئيسية لشخصيتها القانونية الدولية، و التي تتمثل في الإتفاق و الإعراف الدولي بين أعضاء المنظمة بشخصيتها القانونية الدولية، و الكيان الدائم و المتميز للمنظمة، و التمتع بإختصاصات معينة، مع إرادتها الذاتية المستقلة عن إرادة أعضائها.

## 1. 2. 2. 2. نتائج الإعراف بالشخصية القانونية

بعد تطرقنا للشروط الأساسية لتمتع منظمة الفاو بالشخصية القانونية الدولية و التي تميزها عن شخصية أعضائها، و التي تسهل لها مباشرة إختصاصاتها المحددة لها، سنتطرق في هذا المطلب لآثار الإعراف بهذه الشخصية الدولية لصالح منظمة الفاو.

### 1. 2. 2. 2. 1. الأهلية القانونية الدولية .

### 1. 2. 2. 2. 1. الإمتيازات و الحصانات.

## 1. 2. 2. 2. 1. الأهلية القانونية الدولية

تعد مسألة الأهلية القانونية الدولية، من أهم آثار الإعراف بالشخصية القانونية لمنظمة الفاو، و هي صلاحيتها لإجراء التصرفات القانونية [43] ص264 ، لما لها من أهمية في تسيير أعمال، و أجهزة و موظفي المنظمة، و قدرة على التصرف، و التمتع بالحقوق و الإلتزام بالواجبات التي تنسجم و الأهداف المحددة [ 1 ] ص73 لها في الدستور المنشأ للمنظمة تفعيلاً للمصالح المشتركة لأعضائها.

و يقر دستور منظمة الفاو بهذه الأهلية القانونية، كما حددتها الإتفاقية الخاصة بمزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة 1947، و على هذا الأساس فالتمتع بالأهلية القانونية يسفر عنه عدة نتائج تمنح للوكالة خصوصيتها على الصعيد الدولي.

### 1. 2. 2. 2. 1. أهلية التعاقد .

### 1. 2. 2. 2. 1. أهلية اللجوء للقضاء

## 1.1.2.2.1. أهلية التعاقد

تتمتع منظمة الفاو بالقدرة القانونية لمباشرة إجراءات إبرام العقود و الإتفاقات الدولية المتعددة، بين المنظمة و الدول الأعضاء فيها، أو بينها و بين الدول الأجنبية، أو مع الهيئات و الشركات التابعة للحكومات، أو حتى مع الأفراد العاديين، حيث يرتبط مباشرة هذا الإختصاص بشرط عدم تجاوز الغرض الأساسي للمنظمة، بمعنى موضوع المعاهدة يكون قاصرا على القدر اللازم لتحقيق أهداف المنظمة، و مباشرة إختصاصاتها، و تتوزع الإتفاقات التي تبرمها منظمة الفاو بين نوعين من الإتفاقيات.

### 1.1.2.2.1.1. الإتفاقات المسماة

### 1.1.2.2.1.2. الإتفاقات غير المسماة

## 1.1.2.2.1.1. الإتفاقات المسماة

تشمل الإتفاقات التي سميت في نطاق الدستور المنشئ لمنظمة الأغذية و الزراعة، فهذه الإتفاقات مكملة لأحكام الدستور، و مكملة لنشاطات المنظمة، و تقسم إلى ثلاث إتفاقيات رئيسية.

### 1.1.2.2.1.1.1. إتفاق المقر.

### 1.1.2.2.1.1.2. إتفاقية مزايا و حصانات الوكالة.

### 1.1.2.2.1.1.3. إتفاق الوصل.

## 1.1.2.2.1.1.1. إتفاق المقر

يعد اتفاقا منعقدا بين منظمة الفاو من جانب، و الدولة المستضيفة ( حكومة إيطاليا ) التي يوجد على إقليمها مقر المنظمة من جانب آخر، و تتناول الاتفاقية التي أبرمت في 1950 نطاق العلاقة بين المنظمة و السلطات المحلية للدولة المستضيفة لمقر المنظمة [ 44 ] ص 40 و [ 43 ] ص 248 .

## 1.1.2.2.1.1.2. إتفاقية مزايا و حصانات الوكالة

تتعقد هذه الاتفاقية بين أعضائها كافة لوضع قواعد ثابتة لتحديد مركزها القانوني في إقليم الدول الأعضاء فيها، و لبيان المزايا و الحصانات التي تتمتع بها ككيان مستقل بأجهزته و صلاحياته، و المزايا الذي يتمتع بها موظفو هذه المنظمة.

و هي بالخصوص الإتفاقية الخاصة بمزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة 1947،  
و هي نفسها الاتفاقية الخاصة بمزايا و حصانات منظمة الأمم المتحدة 1946 بعد توحيد أحكام  
الاتفاقيتين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 179(2) لعام 1947 .

### 1.2.2.2.1.3. إتفاق الوصل

يعد إتفاق الوصل المبرم بين منظمة الأمم المتحدة، عبر مجلسها الإقتصادي و الإجتماعي  
و منظمة الفاو، و الذي تم الموافقة عليه من الجمعية العامة الأممية، الرابط الرئيسي الذي يجسد التنسيق  
المتبادل بين المنظمتين من أجل تفعيل منهاج تعاون فعال، و تحقيق فعلي لمقاصد الأمم المتحدة،  
و المجلس الإقتصادي و الإجتماعي من جهة، و مقاصد منظمة الفاو من جهة أخرى.

كما يعتبر المجلس الإقتصادي و الإجتماعي حلقة الوصل بين منظمة الفاو ، و منظمة الأمم  
المتحدة لذلك فكما هو معلوم فمنظمة الفاو لا تعتبر فرعا من فروع الأمم المتحدة، بل وكالة مستقلة  
ارتبطت بالمنظمة الأممية لتحقيق التعاون في ميدان تخصص الوكالة، و يتم التحضير لهذه لإتفاقية  
الوصل، و التفاوض عليها، عبر لجنة خاصة في المجلس الإقتصادي و الإجتماعي ( اللجنة الإجرائية)  
المختصة بالمسائل القانونية .

و إرتبطت منظمة الفاو رسميا بمنظمة الأمم المتحدة عبر اتفاق الوصل بموجب قرار الجمعية  
العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 14 كانون الأول 1946، و الإتفاق قبل سلفا من مؤتمر منظمة الفاو  
في 13 أيلول 1946.

### 1.2.2.2.1.2.1.3. الإتفاقات غير المسماة

تشمل الاتفاقات غير المسماة، الإتفاقات التي لم تذكر في دستور منظمة الفاو، و التي يتم  
الإتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء، و تتميز بأنها اتفاقات تقنية و متخصصة و تتوزع بين:

1.2.2.2.1.1.2.1.3. الإتفاقات المنعقدة بين الفاو و الدول الأعضاء فيها.

1.2.2.2.1.1.2.2.1.3. الإتفاقات المنعقدة بين الفاو و المنظمات الحكومية الدولية.



اجتماعات مؤتمر منظمة الفاو بصفة مراقب، حسب تقرير مؤتمر منظمة الفاو في دورته (29) عام 1997 [45] ص17.

### 1. 2. 2. 1. أهلية اللجوء للقضاء

يحق لمنظمة الفاو تسوية نزاعاتها الدولية مع اعضائها، و غير الأعضاء، و المنظمات الدولية بالطرق السلمية، أو اللجوء للقضاء حسب طبيعة النزاع المطروح و الحالات المعروضة.

1. 2. 2. 1. 1. إساءة استعمال حصانات منظمة الفاو.
1. 2. 2. 1. 2. نزاع بين الفاو و أحد موظفيها.
1. 2. 2. 1. 3. طلب رأي استشاري.
1. 2. 2. 1. 4. الحماية العملية لوكلاء المنظمة.
1. 2. 2. 1. 5. إنتهاك أحكام القانون الدولي الإنساني.

### 1. 2. 2. 1. إساءة استعمال حصانات منظمة الفاو

تحال مسألة إساءة استعمال الحصانات الممنوحة لمنظمة الفاو، على محكمة العدل الدولية طبقاً للمادة 32 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لطلب رأي استشاري، بعد فشل كل محاولات التشاور بين الدولة المتضررة(دولة المقر) من إساءة استعمال المزاي و بين منظمة الفاو ، و بعد التأكد من وقوع تلك الإساءة من المنظمة أو موظفيها، كان للدولة الطرف في الاتفاقية، و التي مستها الإساءة أن تحرم الوكالة بعد إخطارها من الحصانات حسب القسم الرابع و العشرون، الفصل السابع من اتفاقية بشأن مزاي و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41].

### 1. 2. 2. 1. نزاع بين الفاو و أحد موظفيها

يتم اللجوء للمحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية، في حالة وقوع نزاع بين الفاو و أحد موظفيها، و هذا يقتصر فقط على المنظمات التي اعترفت بالولاية القضائية للمحكمة، و تعد منظمة الفاو من هذه المنظمات [46] .

و تختص المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بالنظر في شكاوى النزاعات التي تثار بسبب عدم التقيد من حيث الشكل و المضمون بشروط تعيين الموظفين و أحكام العلاقات الداخلية ، حيث تكون لقرارات إدارة المنظمة عواقب قانونية على الموظف كالعزل التعسفي، و سوء السلوك المهني، و عدم

مراعاة لوائح المعاشات التعاقدية، و عدم تجديد عقد العمل، و عدم إحترام حقوق الدفاع، و الأضرار المهنية، و الفصل دون إنذار مبكر... الخ، حسب المادة 2 من النظام الأساسي للمحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية [47] .

و أثرت العديد من القضايا على مستوى المحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية و كانت منظمة الفاو طرفا فيها، و أصدرت المحكمة العديد من الأحكام نذكر منها الحكم رقم 121 في 15 /10 /1968، و الحكم رقم 2773 في 04/02/2009، و الحكم رقم 2849 في 08/07/2009، و الحكم رقم 2860 في 08/07/2009، و الحكم رقم 2904 في 02/03/2010 [46] .

### 1.2.2.2.1. طلب رأي استشاري

يمكن لمنظمة الفاو أن تطلب من محكمة العدل الدولية بإذن من الجمعية العامة، و في أي وقت افتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق عملها، حيث قدمت الجمعية ترخيصا لمنظمة الفاو عام 1946 [17] ص 207، و تقدم محكمة العدل الدولية فتوى في مسألة قانونية بناء على طلب أي هيئة (منظمة الفاو) رخص لها للإستفتاء، و الموضوعات التي يطلب من المحكمة الفتوى فيها تعرض عليها في طلب كتابي يتضمن بيانا دقيقا للمسألة المستوفى فيها، و تكون مرفقة بكل المستندات، حسب المادة 65 / 1، 2 من الفصل الرابع من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية [48].

### 1.2.2.2.1. الحماية العملية لوكلاء المنظمة

في حال التعدي على أحد موظفي منظمة الفاو أثناء تأديته وظيفته بإعتباره ممثلا للمنظمة، فهذا الاعتداء يكيف على أنه مساس بالشخصية القانونية للمنظمة ككل، لأن الاعتداء على الموظف الدولي هو إعتداء على صفته كمثل و مفوض من المنظمة، و ليس اعتداء على شخصه، لذا تحل المنظمة محله على أساس الحماية الوظيفية، للمطالبة بالتعويض الكامل و الكافي لموظفها من المحاكم الوطنية لجنسية المعتدي.

كما أن للمنظمة الأهلية القانونية لرفع دعوى دولية سواء كانت الدولة المسؤولة عضوا في الأمم المتحدة أم لا، باعتبار أن للمنظمة حقوق و التزامات دولية، و أهلية للعمل دوليا، و ممارسة الحماية العملية لوكلائها، حسب فتوى محكمة العدل الدولية حول التعويض عن الاضرار المتكبدة في خدمة الأمم المتحدة [42] ص10.

## 1. 2. 2. 1. 2. 5. إنتهاك أحكام القانون الدولي الإنساني

بسبب مخالفة أحكام القانون الدولي الإنساني، الذي يتعامل مع الحق في الغذاء من خلال الأحكام الواردة في اتفايات جنيف الأربعة لعام 1949، و بروتوكالاتها الإختيارية، فهذا القانون لا يحمي الحق في الغذاء بذاته، بل يركز على وظيفة وقائية، بتحديد قواعد لحماية فرص الحصول على الغذاء من خلال حظر التشريد الذي يسهم في المجاعة حسب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب [ 49 ] ، و حماية الأعيان التي لا غنى عنها ببقاء السكان المدنيين بمنع أساليب الحرب التي تعتمد على التجويع، حسب المادة 54 من البروتوكول الإضافي الاول المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية [ 50 ] ، و المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية [ 51 ] ، و الالتزام بقواعد تقديم المساعدات الانسانية لصالح المدنيين، و ضمان الغذاء لسكان الأراضي المحتلة، حسب المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949 بشأن حماية الاشخاص المدنيين [ 49 ] .

و يحق بهذا الخصوص لمنظمة الفاو بناء على تقاريرها الدورية، و تقارير التنظيمات غير الحكومية العاملة في مجال تخصص الفاو، أن تبين انتهاك الحق في الغذاء وفقا لما تقرر في اتفاقيات جنيف الأربعة، مما يشكل مساسا بالسلم و الأمن الدوليين، و انتهاكا للكرامة الانسانية. و تحال هذه التقارير لمجلس الأمن الدولي ليكيف الوقائع على أنها تهديد و مساس بالالتزامات الدولية، و على هذا الأساس يحيل القضية متصرفا بموجب الفصل(7)إلى المدعي العام على مستوى المحكمة الجنائية الدولية حسب المادة 13 / ب من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية [ 52 ] ، يبدوا أن جريمة او أكثر منها ارتكبت تدخل ضمن اختصاصها، حسب المادة 5 بعنوان الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998 [ 52 ] .

و تدخل في هذا المجال جريمة ابادة جماعية قصد اهلاك جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية اهلاكا كليا أو جزئيا، من خلال اخضاع الجماعة لأحوال معيشية صعبة قصد إهلاكها الفعلي، حسب المادة 6 / ج حول الأبادة الجماعية من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998 [ 52 ] ، بالإضافة لهجوم واسع النطاق أو ممنهج، موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، تشمل فرض أحوال معيشية كالحرمان من الحصول على الطعام قصد إهلاك الجماعة، حسب المادة 7 حول الجرائم ضد الأنسانية، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998 [ 52 ] .



بالإضافة لجرائم الحرب المرتكبة في إطار خطة أو سياسة عامة واسعة النطاق، تشمل مخالفة لإتفاقيات جنيف الأربعة 1949 بسبب أفعال تمس أشخاص أو ممتلكات دون ضرورة عسكرية، كتجويد المدنيين كأسلوب حربي [53] ص 13 ، بالحرمان من المواد الأساسية، و عرقلة الإمدادات الغذائية، و توجيه القصف للأماكن المخصصة للأغراض الخيرية حسب المادة 8 / ب / 25 حول جرائم الحرب، من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998 [52].

## 1.2.2.2. الإمتيازات و الحصانات

تعد الإمتيازات و الحصانات الممنوحة لمنظمة الفاو، وسيلة فنية قانونية أصيلة مرتبطة بالنظام القانوني للوكالة من جهة، و بنشاطها الذي يجسد مصلحة الجماعة الدولية المشتركة و الموحدة من جهة أخرى، بالإضافة أن منح الامتيازات يكرس المصلحة الوظيفية للوكالة، باعتبار أن مصدر هذه الحصانة الممنوحة لها يكون أساسا بإرادة الدول الأعضاء فيها، و عبر إرادة الدولة المستضيفة لمقر المنظمة باعتبارها المكلفة بحمايتها و بمنحها الحصانة اللازمة.

و تتوزع الإمتيازات و الحصانات الممنوحة لمنظمة الفاو بين تمتع المنظمة ككيان بالحصانة، و تمتع موظفيها و ممثلي الدول الأعضاء المعتمدين لديها بالحصانة.

1.2.2.2.1. إمتيازات و حصانات منظمة الفاو ككيان.

1.2.2.2.2.1. إمتيازات و حصانات موظفي منظمة الفاو.

1.2.2.2.3. إمتيازات و حصانات ممثلي الدول الأعضاء.

## 1.2.2.2.1. إمتيازات و حصانات منظمة الفاو ككيان

تتمتع منظمة الفاو ككيان بمجموعة من الامتيازات التي تجسد استقلاليتها عن الدول الأعضاء فيها، و التي تساهم في تطوير عملها الوظيفي المتخصص، و ضمان تطبيقه الناجع و الفعال وفقا لما تسمح به النصوص الدستورية الداخلية للمنظمة .

1.2.2.2.1.1. الأملاك و الأصول و الأموال.

1.2.2.2.2.1. التسهيلات الخاصة بوسائل الاتصال.

## 1.2.2.2.1. الأملاك و الأصول و الأموال

تتمتع ممتلكات منظمة الفاو و أصولها بمجموعة من الحصانات تشمل الحصانة القضائية، التي تساهم في تسيير العمل الوظيفي للمنظمة، و حماية المنظمة من الدعاوى الكيدية التي يرفعها ضدها الأفراد العاديون حسب القسم الرابع من الفصل الثالث بعنوان الأملاك و الأموال و الأصول ، اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [ 41 ] ، بالإضافة لعدم جواز انتهاك حرمة مقر المنظمة، كما تعفى أموالها و ممتلكاتها أينما كانت و مهما كان حائزا عليها من المراقبة و التفتيش، و الإستيلاء و المصادرة، و من نزع الملكية والإكراه التنفيذي أو الإداري ، و القضائي و التشريعي حسب القسم الخامس من الفصل الثالث بعنوان الأملاك و الأموال و الأصول ، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [ 41 ].

و تشمل الحصانة أيضا محفوظات المنظمة، حيث لا يجوز انتهاك أرشيفها و جميع وثائقها أينما كانت، حسب القسم السادس من الفصل الثالث بعنوان الأملاك و الأموال و الأصول ، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [ 41 ] ، بالإضافة لحرية تصرف المنظمة في أموالها فلها الحق في حيازة الأموال، مهما كانت طبيعتها ذهبيا أو عملة من أي نوع، كما يمكن لها فتح حسابات من أي نوع، و نقل أموالها دون قيد داخل الدولة، أو من دولة لأخرى، كما لها حرية تحويل أموالها من عملة لأخرى، حسب القسم السادس.أ.ب من الفصل الثالث بعنوان الأملاك و الأموال و الأصول ، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [ 41 ].

يمكن لمدير منظمة الفاو أن يستثمر الأموال للإحتياجات المباشرة، بعد أخذ رأي اللجنة الإستشارية المعنية بالإستثمارات و المالية، مع تقديم دوري لكشوف الإستثمارات سنويا للجنة المالية، و تودع عائدات الإستثمارات في الصندوق الذي أخذت منه الأموال المستثمرة، حسب المادة 9 فقرة 1. 2. 3 من اللائحة المالية /ج لمنظمة الأغذية و الزراعة [ 33 ] ص105، كما تعفى أموال و إيرادات، و أملاك، و مطبوعات الفاو من جميع الضرائب المباشرة، و الرسوم الجمركية، حسب القسم التاسع.أ. ب. ج من الفصل الثالث بعنوان الأملاك و الأموال و الأصول ، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [ 41 ].

## 1.2.2.2.1. التسهيلات الخاصة بوسائل الاتصال

تتمتع منظمة الفاو بحصانة فيما يتعلق بآليات اتصالاتها العادية و الإلكترونية الرسمية، فهي تتمتع بمعاملة لا تقل عن أي معاملة تمنحها الدولة المضيفة لأي حكومة، من حيث رسوم البريد و الرسائل البرقية من و إلى البلد المستضيف لمقر المنظمة، و سواء كانت الاتصالات سلكية أو لاسلكية،

و المخابرات التليفونية، و الرسائل المرسلة بالراديو، كما يحق للمنظمة استعمال الرموز الدبلوماسية، حسب القسم الحادي عشر من الفصل الرابع بعنوان التسهيلات الخاصة بوسائل الاتصال ، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41].

كما تتمتع الحقيبة الدبلوماسية وحاملها بنفس الحماية الخاصة للحقائب الدبلوماسية للحكومات و بدون تجاهل الإجراءات الأمنية الشكلية المتفق عليها سابقا، بإعتبار أنها تتضمن وثائق خاصة و لا يجوز بأي حال من الأحوال المساس بسرية هذه الوثائق، حسب القسم الثاني عشر و الثالث عشر من الفصل الرابع بعنوان التسهيلات الخاصة بوسائل الاتصال ، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41].

## 1.2.2.2.2.2. إمتيازات و حصانات موظفي منظمة الفاو

تجسيدا للإستقلالية الكاملة للمنظمة عن الدول الأعضاء فيها، عملت على تمديد الإمتيازات لصالح موظفيها العاملين لديها في الأجهزة الرئيسية للمنظمة، و في أجهزتها الفرعية، كما حددت منظمة الفاو طوائف الموظفين الذين تسري عليهم هذه الإمتيازات، و إبلاغها للسكرتير العام للمنظمة الأممية و الحكومات الأعضاء، و للمنظمة الحق في مراجعتها أو رفعها عن كل حالة ترى فيها أن هذه الحصانة تم التعسف في استعمالها، أو أنها تعيق سير العدالة [10] ص341.

### 1.2.2.2.2.1. الحصانات القانونية.

#### 1.2.2.2.2.1. الحصانات المادية.

## 1.2.2.2.2.1. الحصانات القانونية

يتمتع الموظفون بالحصانة القضائية في جميع ما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية من أعمال أو أقوال أو بيانات مكتوبة حسب القسم التاسع عشر.أ من الفصل السادس بعنوان الموظفون ، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41] ، كما يتمتع الموظفون و عائلاتهم في حالة الأزمات الدولية أو الإقليمية بنفس الإمتيازات الخاصة التي يتمتع بها أعضاء البعثات الدبلوماسية من ذوي الرتب المماثلة من حيث تمكينهم للعودة لأوطانهم، حسب القسم التاسع عشر.ه من الفصل السادس ، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41].

يعفى موظفو منظمة الفاو من جميع التزامات الخدمة الوطنية على أن يقتصر هذا الإعفاء بالنسبة للدول التي هم من رعاياها، كما يمكن تأجيل تنفيذ أمر الاستدعاء لأداء الخدمة الوطنية لبعض الموظفين بصفة مؤقتة إذا كان ذلك ضروريا لتجنب الإخلال بسير الأعمال الأساسية للوكالة ، حسب القسم العشرين من الفصل السادس، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41].

وفي حالة إساءة موظفي منظمة الفاو لميزة الإقامة، بأن أتوا في هذه الدولة أعمالا تخرج عن نطاق وظائفهم الرسمية، كان لحكومة هذه الدولة أن تطلب منهم مغادرة أراضيها بشرط موافقة مسبقة لوزير خارجية تلك الدولة، و بعد إستشارة الوكالة ذات الشأن، حسب القسم الخامس والعشرون/ب، الفصل السابع، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41].

## 1.2.2.2.2.2. الحصانات المادية

يتمتع الموظفون بإعفاءات ضريبية لكل مرتباتهم، و مكافآتهم المادية التي يتقاضونها بنفس الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة و بالشروط نفسها، حسب القسم التاسع عشر ب من الفصل السادس، من اتفاقية بشأن مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41] ، كما يتمتع الموظفون و عائلاتهم بمزايا إعفائهم من قيود الهجرة الخاصة و إجراءات قيد الأجانب، حسب القسم التاسع عشر ج من الفصل السادس من نفس الاتفاقية [41].

كما يتمتع الموظفون بمزية تحويل العملات كأعضاء البعثات الدبلوماسية من ذوي الرتب المماثلة، حسب القسم التاسع عشر د من الفصل السادس من الاتفاقية [41] ، و إعفاء أثاثهم و أمتعتهم التي يستوردونها عند توليهم وظائفهم لأول مرة إلى الدولة ذات الشأن من الرسوم الجمركية، حسب القسم التاسع عشر و من الفصل السادس من الاتفاقية [41] ، و لموظفي الفاو استعمال تذاكر المرور الأممية، و تقديم التسهيلات الخاصة في طلبات التأشير عليها، و تسهيلات السفر السريع، حسب الإتفاقات الإدارية التي يعقدها السكرتير العام الأممي مع السلطات المختصة في الوكالة المتخصصة، و التي قد يعهد لها سلطات خاصة لإصدار تذاكر المرور، مع إبلاغ مسبق لكل دولة طرف بهذه الإجراءات، حسب القسم 26، 27، 28، من الفصل الثامن من الاتفاقية [41].

بالإضافة لتمتع الرئيس التنفيذي لمنظمة الفاو، و زوجته و أولاده القصر، أو من ينوب عنه أثناء غيابهم بالمزايا و الحصانات و التسهيلات الممنوحة للمبعوثين الدبلوماسيين طبقا للقانون الدولي، حسب القسم 21 من الفصل السادس من الاتفاقية [41] ، كما يتمتع الرؤساء التنفيذيون، و الرؤساء التنفيذيون المساعدون، و رؤساء الإدارات و غيرهم من الموظفين ، و الذين يسافرون لعمل خاص حاملين تذاكر مرور الأمم المتحدة كل تسهيلات السفر ذاتها التي يتمتع بها نظراؤهم في المرتبة من

أعضاء البعثات الدبلوماسية، حسب القسم الثلاثين من الفصل الثامن، من اتفاقية مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41].

### 1.2.2.2.3. إمتيازات و حصانات ممثلي الدول الأعضاء

يتمتع ممثلو الدول الأعضاء لدى منظمة الفاو، سواء كانوا مدرجين ضمن البعثة الدائمة للدولة العضو أو ضمن الوفود المرسله إلى جهاز من أجهزة المنظمة أو المؤتمر العام للمنظمة ، بالعديد من الإمتيازات التي تمنح لهم لا لمنفعتهم الشخصية بل لتأمين إستقلالهم في ممارساتهم لوظائفهم و علاقة دولتهم بالمنظمة.

1.2.2.2.1. إستقلالية الوظيفة.

1.2.2.2.2.1. المزايا المادية.

### 1.2.2.2.1. إستقلالية الوظيفة

يتمتع ممثلو الدول الأعضاء لدى المنظمة في الإجتماعات التي تدعو إليها إبان بدئهم في مباشرة مهامهم بالحريه التامة في القول و الإستقلال التام في الفعل فيتمتع هؤلاء بالحصانة القضائية فيما يتعلق بأقوالهم، و كتاباتهم، و تصرفاتهم التي تصدر عنهم أثناء تأديتهم لمهامهم، حسب القسم الرابع عشرة، الفصل الخامس، من اتفاقية مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41].

كما يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في الفاو، أثناء سفرهم إلى مقر الإجتماع و عودتهم منه، بالحصانة من القبض عليهم أو حجزهم، أو حجز أمتعتهم الشخصية، كما تتمتع جميع الوثائق المرتبطة بمهامهم الرسمية بالحرمة، من خلال إعفائها من أية مراقبة أو تفتيش أو إنتهاك، كما يحق لهم إستعمال الترميز في رسائلهم، و تسليم مكنتباتهم و وثائقهم برسول خاص، أو حتى إستعمال حقائب مختومة تأخذ نفس حصانة الحقائق الدبلوماسية الحكومية.

### 1.2.2.2.2.1. المزايا المادية

يتمتع ممثلو الدول الاعضاء بمجموعة من الميزات المادية، و هي نفس التسهيلات الممنوحة لممثلي الحكومات الأجنبية المنتدبين في مهامهم الرسمية كإعفائهم و زوجاتهم من كافة قيود الهجرة، و إجراءات قيد الأجانب، و إلتزامات الخدمة الوطنية في الدول التي يزورونها أو يمرون بها أثناء تأدية

مهامهم، و حماية أمتعتهم الشخصية و بتداول العملات و قيود الصرف، حسب القسم الثالث عشرة، الفصل الخامس من نفس الإتفاقية [41].

و يلتزم الأشخاص المتمتعين بالحصانات و الامتيازات، باللوائح المطبقة في دولة المقر، حماية للدولة المضيفة، و عدم التدخل في شؤونها الداخلية، و في حالة المخالفة الخطيرة للتشريعات الوطنية لدولة المقر، و بعد فشل كل محاولات التشاور، يمكن لدولة المقر إحالة مسألة الإساءة على محكمة العدل الدولية لطلب رأي إستشاري، و على هذا الأساس جاز للدولة الطرف في الاتفاقية و التي مستها الإساءة أن تحرم الوكالة بعد إخطارها من الحصانات، حسب القسم الرابع و العشرون، من الفصل السابع من الاتفاقية [41].

و يمكن لحكومة الدولة المستضيفة، في حالة إساءة ممثلي الدول الأعضاء، لدى منظمة الفاو ميزة الإقامة، أن تطلب منهم مغادرة أراضيها لإتيانهم أعمالاً تخرج عن نطاق وظائفهم الرسمية، بشرط أن تكون المغادرة وفقاً للإجراءات الدبلوماسية التي تتبع مع المبعوثين الدبلوماسيين المعتمدين لدى هذه الدولة، حسب القسم الخامس و العشرون/ أ، الفصل السابع، من اتفاقية مزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة [41].

### 1.2.3. نظام العضوية

تعد منظمة الفاو وكالة متخصصة من حيث الإختصاص، لكنها منظمة عالمية من حيث العضوية، بمعنى أنها تفتح مجال العضوية لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، و كمبدأ عام يحق للدول وحدها إكتساب العضوية في منظمة الفاو، بإعتبارها أصل و مصدر الإرادة المشتركة، لتكوين هذا الكيان الدولي.

و يتطلب توحيد سياسات الأغذية و الزراعة الوطنية، و تجسيد أهداف الفاو، تطبيق سياسة تنموية تشاركية، لذا لم تقتصر العضوية على الدول، بل تعداه لكيانات أخرى، و هي المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية و منظمات التكامل الإقتصادي الإقليمية.

1.2.3.1. صفة عضو.

1.2.3.2. صفة مراقب.

## 1.2.3.1. صفة عضو

تعد منظمة الفاو منظمة مفتوحة بإعتبارها عالمية العضوية، و كما أسلفنا ذكره أن العضوية مقيدة، و مشروطة بموافقة المنظمة ذاتها، على أساس الإلتزام المسبق لمبادئها و أهدافها.

1.2.3.1.1. عضوية الدول .

1.2.3.1.2. عضوية منظمات التكامل الإقتصادي الإقليمية.

1.2.3.1.3. عضوية إقليم أو مجموعة من الأقاليم.

## 1.2.3.1.1. عضوية الدول

يكون الوضع القانوني للدولة كعضو في منظمة الفاو معتمدا على إلتزامها في حدود ما قبلته بدخولها عضوا في المنظمة، و في حدود الشروط المنصوص عليها في الميثاق التأسيسي، على أن كل دولة عضو بدخولها للمنظمة يجب أن لا تقتصر على مجرد الدفاع على مصالحها الوطنية، و لكن مصالح المنظمة أيضا و توفر لها المناخ الملائم لتحقيق أهدافها و القيام بوظائفها .

و تؤثر منظمة الفاو على الدول الأعضاء فيها بصيغة إيجابية فهي تساهم في تضاعف الشبكة التقليدية للدبلوماسية الدولية في مجال تخصصها، بالإضافة لتجسيد الإلتزام المشترك للدول الأعضاء لمبادئ و أهداف المنظمة العامة و الخاصة.

و يجب أن تملك الدولة العضو القدرة على التكيف و التعايش المشترك في كل مراحل و مستويات أعمال المنظمة من الاتصالات و المشاورات المتعددة، ثم الموافقة على الأعمال القانونية وفقا لجدول الأعمال المتفق عليه، ثم تحقيق نوع من الفعالية و النفاذ لتلك الأعمال لأن الطبيعة القانونية و الإلزامية لأعمال المنظمة تؤثر في سلوك الدول الأعضاء فيها ، و تتوزع عضوية الدول في منظمة الأغذية و الزراعة من خلال ثلاثة أقسام أساسية.

1.2.3.1.1.1. العضوية الأصلية.

1.2.3.1.1.2. العضوية بالانضمام.

1.2.3.1.1.3. الإنتساب .

## 1.1.3.2.1. العضوية الأصلية

تكتسب العضوية الأصلية للدولة في منظمة الفاو بمجرد نشأتها و تعود للدول التي إشتراك في مناقشة الإتفاقية المنشئة للمنظمة، و إنضموا إليها قبل نفاذها [43] ص257 ، و تنص هذه الإتفاقية عادة على شروط موضوعية، و على إجراءات معينة لإكتساب العضوية ، و حددت الفاو الدول الأعضاء عضوية أصلية، و من هذه الدول نذكر أستراليا، بوليفيا، البرازيل ، كندا، الصين، الدانمارك، جمهورية الدومنيك، أكوادور، فرنسا، اليونان، غواتيمالا، أسلاندا، الهند، العراق، ليبيريا، لوكسونبورغ، المكسيك، بنما، الفلبين و أمريكا ، و التي قبلت دستورها طبقا لأحكام خاصة و محددة .

و طرحت منظمة الفاو دستورها للقبول، من الدول المحددة و المرشحة للعضوية الأصلية، و أرسلت الحكومات المعنية وثائق للقبول إلى المجلس المؤقت للأغذية و الزراعة التابع للأمم المتحدة بواسطة ممثلها الدبلوماسي ، و بمجرد تسلم 20 إشعارا بالقبول إتخذ المجلس المؤقت للأغذية و الزراعة الترتيبات اللازمة للتوقيع على نسخة واحدة من الدستور لمعرفة الممثلين الدبلوماسيين المفوضين لهذا من قبل الدول التي تكون قد أبلغت موافقتها، و أصبح هذا الدستور ساري المفعول، بمجرد أن وقعت عليه نيابة عما لا يقل عن 20 دولة من الدول المرشحة للعضوية الأصلية حسب المادة 21 فقرة 1. 2. 3 من دستور منظمة الفاو [ 13] ص20. 21.

و بعد دخول دستور الفاو حيز التنفيذ، كان لباقي الدول التي وافقت على شروط الإنضمام للمنظمة، إرسال وثائق قبولها الدستور للمجلس المؤقت للأغذية و الزراعة التابع للأمم المتحدة ، و أصبحت إشعارات القبول بعد سريان الدستور نافذة المفعول من تاريخ تسلم المجلس المؤقت لها حسب المادة 21 فقرة 4 من دستور منظمة الفاو [ 13] ص21 .

## 1.1.3.2.1. العضوية بالإنضمام

تعد منظمة الفاو عالمية، حيث يتضمن ميثاقها جواز إكتساب العضوية عن طريق الإنضمام، و هذا بعد دخول المعاهدة المؤسسة لها حيز التنفيذ، و هذا بأن تقدم الدول التي تريد الإنضمام للمنظمة سواء إشتراك في مناقشة معاهدة الإنشاء أم لا [ 43] ص257، طلبا للعضوية مصحوبا بوثيقة رسمية تعلن فيها قبولها لإلتزامات الدستور السارية وقت الإنضمام، فيحال طلبها للمؤتمر للموافقة عليه بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة، و بشرط حضور غالبية الدول الأعضاء في المنظمة، حسب المادة 2 فقرة 2 من دستور الفاو [13] ص5 .



## 1.3.2.1. الإنتساب

تقبل منظمة الفاو أعضاء بالانتساب، و لكن وضعهم القانوني أقل من حيث المزايا و الإمتيازات التي يتمتع بها العضو العادي، فإذا كان العضو المنتسب له أن يقترح إدراج البنود، أو المشاركة في جلسات المنظمة، أو تلقي التقارير و الوثائق و المحاضر، و الإشتراك في إجراء الدعوة لعقد الدورات الإستثنائية، و تقويم الإقتراحات، إلا أنه في الغالب ليس له الحق في الترشح، و لا العضوية ، و لا التصويت في الأجهزة الرئيسية في منظمة الفاو.

## 1.3.2.1.2.1. عضوية منظمات التكامل الإقتصادي الإقليمية

تصبح منظمات التكامل الإقتصادي الإقليمية مؤهلة لطلب عضوية الفاو، بمقتضى إجراءات القانون، مع التأكيد بأن مركزها القانوني كعضو يختلف كثيرا عن مركز القانوني للدول الأعضاء، حيث تقدم منظمة التكامل الإقتصادي الإقليمية، و التي تريد الإنتساب للفاو، طلبا رسميا تعلن رغبتها للانتساب، مع شرط تشكل المنظمة من دول ذات سيادة، و تكون الدول الأعضاء في المنظمة المرشحة قد نقلت إليها اختصاصات حسب المادة2 فقرة 4 من دستور الفاو [13] ص 5 ، و فوضت سلطة اتخاذ القرارات الملزمة فيما يتعلق بالمسائل التي تقع ضمن نطاق عمل المنظمة المراد الانتساب لها حسب المادة2 فقرة 5 من دستور الفاو [13] ص5.

و يحال طلب منظمة التكامل الإقتصادي على مؤتمر منظمة الفاو للموافقة عليه بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة، و بشرط حضور غالبية الدول الأعضاء في المنظمة، و تصبح العضوية سارية اعتبارا من تاريخ موافقة المؤتمر حسب المادة2 فقرة 3 من دستور الفاو [13] ص 5 .

إن إنتساب منظمة التكامل الإقتصادي الإقليمية لمنظمة الفاو لا يعطيها عضوية كاملة، بل عضوية خاصة و بشروط خاصة، حيث تكون هذه المنظمة قد حددت في الإعلان المقدم لمنظمة الفاو أثناء طلب الإنتساب إليها جميع المسائل التي نقلت الدول الأعضاء فيها إختصاصاتها إليها، و يفترض إحتفاظ الدول الأعضاء في المنظمة العضو بالإختصاصات في جميع المسائل التي لم يعلن بشكل محدد عن نقل الإختصاصات بشأنها أو لم تبلغ بها منظمة الفاو.

كما تمارس منظمة التكامل الإقتصادي الإقليمية حقوق العضوية، على أساس المناوبة مع دولها الأعضاء في منظمة الفاو، و في المجالات التي تقع ضمن إختصاصات كل منها و وفقا للقواعد التي يحددها المؤتمر، كما يحق للمنظمة المنتسبة المشاركة ضمن إختصاصاتها في أي اجتماع تعقده الفاو، مع التأكيد على عدم تمكن المنظمة المنتسبة المشاركة في الأجهزة مقيدة العضوية.



## 1.2.3.2.1. الدول

حددت منظمة الفاو شروط منح صفة المراقب للدول والمتمثلة في ضرورة تحديد فئات الدول (الأعضاء، غير الأعضاء) التي يجوز أن تدعى لإيفاد مراقبين لاجتماعات المنظمة، و تحديد صفة هؤلاء المراقبين، و صفة الدول التي يجوز لها إيفاد مراقبين لاجتماعات المنظمة ، حيث لا يجوز للدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة في مؤتمر، أو مجلس، أو هيئات و لجان منظمة الفاو حضور أي دورة من دورات هذه الأخيرة بصفة مراقب [ 54 ] ص 163.

و يجوز لأي دولة عضو في الفاو، غير ممثلة في مجلسها بحضور الجلسات الخاصة للمجلس بصفة مراقبين حسب المادة 25 فقرة 9(ج) من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ 30 ] ص 163، و لأي دولة عضو أو عضو منتسب، أن تشترك بناء على طلبها بصفة مراقب في أي اجتماع للأجهزة الرئاسية أو الفرعية لمنظمة الفاو، أو أي اجتماع، بتفويض من المجلس، مع ضرورة إخطار المدير العام قبل انعقاد الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل [ 54 ] ص 163.

يجوز للدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة في المنظمة، غير الأعضاء في اللجان المؤلفة من عدد محدود من الدول و المشكلة بمعرفة المؤتمر أو المجلس، و بعد ترخيص منهم، الحضور بصفة مراقبين [ 54 ] ص 164، كما يجوز للدولة المتبوعة أو السلطة المسئولة عن إدارة إقليم المشاركة بصفة مراقب في اجتماع فني أو إقليمي، له أهمية بالنسبة لإقليم معين من الأقاليم غير المستقلة أو الخاضعة للوصاية [ 54 ] ص 164.

و لايجوز للدول غيرالأعضاء أو أعضاء منتسبة في منظمة الفاو، و لا أعضاء في الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة إيفاد مراقبين لأي إجتماع من إجتماعات المنظمة، كما أن الدول التي انسحبت من المنظمة و عليها اشتراكات متأخرة لا يجوز لها إيفاد مراقبين عنها لأي إجتماع إلا بعد تسديدها لجميع متأخراتها أو موافقة المؤتمر ترتيب مسؤولياتها.

و يجوز للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة، و لم تكن أعضاء في منظمة الفاو، أن تمثل بمراقب في دورات المؤتمر أو المجلس أو الإجتماعات الإقليمية أو الفنية للمنظمة بناء على طلبها، كما يجوز للدول التي قدمت طلبا للعضوية في الفاو، فالمجلس أن يدعوا السلطة المتقدمة بالطلب للإشتراك بصفة مراقب في الاجتماعات الفنية إلى أن يصدر قرار من المؤتمر بشأن طلب العضوية [ 54 ] ص 164.

تتمثل الصلاحيات و السلطات الممنوحة لمراقبي الدول التي تحضر اجتماعات الفاو في الإدلاء ببيانات رسمية فقط في الجلسات العامة للمؤتمر و المجلس، بشرط موافقة اللجنة العامة للمؤتمر و المجلس، و إمكانية الإشتراك في مناقشات اللجان الرئيسية، و الاجتماعات الفنية، بشرط موافقة رئيس الاجتماع المعني و بدون الحق في التصويت، كما تتلقى وثائق الاجتماع فيما عدا الوثائق ذات التوزيع المحدود، بالإضافة لإمكانية تقديم بيانات مكتوبة عن بنود معينة واردة في جدول الأعمال [ 54 ] ص 164.

### 1. 2. 3. 2. حركات التحرر

يمكن أن تدعى حركة تحرر للحضور بصفة مراقب لاجتماعات المؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة ، و هذا بناء على اقتراح من مجلس المنظمة، و المؤكد من مديرها العام مثل منظمة التحرير الفلسطينية.

### 1. 2. 3. 2. المنظمات الدولية الحكومية

تم الإقرار بإمكانية دعوة منظمات دولية حكومية، و التي لا يربطها اتفاق بمنظمة الفاو، لإيفاد مراقبين إلى دورات المؤتمر و المجلس بناء على طلبها، و بموافقة المدير العام لمنظمة الفاو، و الذي يرى أسبابا عملية تبرر دعوة المنظمة الدولية الحكومية لمساهمتها في تعزيز نشاط الوكالة [ 55 ] ص 187.

توفد المنظمة الدولية الحكومية مراقبين لدورات مؤتمر و مجلس منظمة الفاو، و لهم أن يتلقوا من مديرها العام قبل الدورة، جميع الوثائق المتعلقة بالمسائل السياسية و الفنية، كما تقدم المنظمة الدولية الحكومية بواسطة مراقبيها و جهات النظر كتابة، دون حق التصويت.

و يحق لمراقبي المنظمة الدولية الحكومية الإشتراك في المناقشات، بشرط طلب مسبق من رئيس الجلسة، كما لهم حق التحدث أمام المؤتمر بموافقة اللجنة العامة للمؤتمر و المدير العام، و إمكانية الإشتراك في إجتماعات الخبراء و المؤتمرات الفنية التي تتناول موضوعات في نطاق ميادين إهتمامها، كما يتلقى وفد المنظمة الدولية الحكومية بصفة مراقب الوثائق و المعلومات غير السرية الخاصة بالإجتماعات المقرر عقدها لبحث موضوعات خاصة [ 55 ] ص 188.

## 1.2.3.2.4. المنظمات غير الحكومية

يساهم التعاون الفعال بين الفاو والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع الفني و العملي ، في مساندة و معاونة الفاو، و تتجسد من خلال العلاقة الرسمية، تبعا للصفة الدولية في تكوين و نشاط المنظمة غير الحكومية، التي تشمل جانبا جوهريا من نشاط و أهداف منظمة الفاو، و يكون لها جهاز دائم و ممثلون مفوضون، و هذا حسب فئاتها.

و تمنح منظمة الفاو الصفة الإستشارية، أو الإستشارية المتخصصة، أو صفة الاتصال للمنظمات غير الحكومية، بشكل غير دائم، فللمؤتمر العام للفاو حق مراجعة قائمة المنظمات غير الحكومية، في كل دورة من دوراتها، كما ينهى العمل مع المنظمات غير الحكومية في ضوء تغير البرنامج، أو عدم حضورها أي اجتماع خلال عامين، و هذا يبرر عدم استمرارية تمتعها بهذه الصفة [ 56 ] ص184.

تقدم المنظمة غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية [ 56 ] ص178، أو الاستشارية المتخصصة [ 56 ] ص180 ، أو ذات طابع الاتصال، طلبا للمدير العام للمنظمة الفاو، يتضمن طبيعة التعاون المحتمل بينهما، ثم إحالة الطلب لمجلس المنظمة، ثم تقديمه في شكل مقترحات على المؤتمر العام، و بعد التأكد من الشروط الواجب توافرها في المنظمة غير الحكومية المؤهلة للصفة المحددة سابقا، يتخذ قرارا بمنح المنظمة الصفة اللازمة [ 56 ] ص179 كعضو مراقب في الوكالة.

و تتمثل الصلاحيات الممنوحة للمنظمات غير الحكومية، داخل الفاو و مهما كانت طبيعتها الاستشارية [ 57 ] ، و الاستشارية المتخصصة [ 58 ] ، و الاتصال [ 59 ] ، في إيفاد مراقبين و مستشارين إلى دورات مؤتمر و مجلس منظمة الفاو دون التمتع بحق التصويت، كما يتلقى ممثلي المنظمة غير الحكومية الوثائق المتعلقة بمسائل السياسة الداخلية و المسائل الفنية، بالإضافة لمشاركة مراقبي المنظمة غير الحكومية أمام المؤتمر، و في اجتماعات الخبراء التي تتناول موضوعات في نطاق ميادين إهتمامها، و تقدم آرائها مكتوبة .

و يتلقى وفد المنظمة غير الحكومية بصفة مراقب، الوثائق غير السرية الخاصة بالاجتماعات المقرر عقدها لبحث موضوعات خاصة [ 56 ] ص181، 182، كما تلتزم المنظمة غير الحكومية بالتعاون مع الإدارات المتخصصة في الفاو لتجسيد أهدافها، مع ضرورة التنسيق لتجنب الازدواج و التداخل في المهام [ 56 ] ص183، 184.

كما تدعو المنظمة غير الحكومية المدير العام للفاو لحضور اجتماعات أجهزتها الرئاسية و جمعياتها العامة و الاجتماعات الفنية، و ترسل لمنظمة الأغذية و الزراعة تقاريرها و مطبوعاتها على أساس التبادل [ 56 ] ص182، 183.

ركزت دراسة الفصل الثاني على النظام القانوني لمنظمة الفاو، من خلال تحديد القيمة القانونية للميثاق التأسيسي لمنظمة الفاو، باعتباره معاهدة دولية جماعية، ترتب حقوقاً و التزامات قانونية بين أطرافه، كما أنه من حيث المضمون يشكل جزءاً من النظام الدستوري للمجتمع الدولي.

كما تم الحديث على الشخصية القانونية الدولية للفاو، التي تحدد وضعها القانوني دولياً، كما تسمح بالمحافظة على وحدة الفاو، و ذاتيتها القانونية التي تجعلها قادرة على المساهمة في الحياة القانونية الدولية، بتحديد شروط تمتع المنظمة بالشخصية القانونية الدولية، و نتائج الاعتراف بها.

و تم التركيز في الجزء المخصص لنظام العضوية في منظمة الفاو، بإعتبارها منظمة عالمية، بمعنى أنها تفتح المجال لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فهي تجمع بين صفة عضو(الدول، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، إقليم أو مجموعة من الأقاليم)، و صفة مراقب(الدول، حركات التحرر، منظمات دولية حكومية، منظمات غير الحكومية).

### 1.3 . الهيكل التنظيمي لمنظمة الأغذية و الزراعة

تعد منظمة الفاو وكالة متخصصة دائمة، تعمل على الارتقاء بمسألة الأمن الغذائي العالمي متعدد المعالم، و تحرير الإنسانية من الجوع و الفقر و الأمراض، و من الطبيعي أن يكون لها أجهزة دائمة تهتم و تضطلع بهذه المهمة، و تختلف حسب إختلاف الأهداف [ 1 ] ص41.

و تتوزع الأجهزة المكونة للمنظمة الدولية بين الأجهزة الرئاسية، و الأجهزة الفرعية ، بالإضافة لتسييرها من موظفين و عاملين متخصصين في مجال عملها، و لا بد من توافر موارد مالية اللازمة لتسيير أعمال الوكالة في المقر الرئيسي للمنظمة، و في أجهزتها الإقليمية.

حيث يتوزع اختصاص منظمة الأغذية و الزراعة حسب ما هو محدد في الدستور و النظام الداخلي، بين الاختصاص القانوني، الإداري، التنسيقي و الوظيفي، بالإضافة لوجود جهاز عام يتخذ القرارات العامة للمنظمة، و جهاز خاص محدود العضوية يهدف لتطبيق القرارات المتخذة، و أجهزة فرعية غير دائمة تنشئها الدول أو الأجهزة الرئيسية لتوسيع نشاطات الوكالة .

1.3.1 . المؤتمر العام .

1.3.2 . المجلس .

1.3.3 . المدير العام .

1.3.4 . اللجان الرئيسية.

### 1.3.1. المؤتمر العام

أنشئ المؤتمر العام لمنظمة الفاو، بناء على دعوة الهيئة المؤقتة المعنية بالأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة عام 1945 للتوقيع على دستور الوكالة، و الذي ينص على أنه للمنظمة مؤتمر يمثل فيه كل دولة عضو و كل عضو منتسب بمندوب واحد، و بذلك يمثل المؤتمر العام الجهاز الرئاسي ذو السيادة للمنظمة.

و يمثل مؤتمر منظمة الفاو الجهاز العام، و هو الجهاز الأعلى الذي يشرف على تخطيط سياسة الفاو [21] ص210 ، و يحظى بأهمية كبيرة من حيث مدى تعبيرها عن رأي الجماعة الدولية، على قدم المساواة [19] ص91 ، و يباشر المؤتمر كل الإختصاصات التي ينص عليها دستورها، و عليه تلتزم كل الأجهزة الأخرى برفع سنويا أو كلما إستدعت الحاجة تقارير عن نشاطها، كما أنه من يملك الإختصاص الأصيل يملك حق تفويض بعض إختصاصاته إلى جهاز أو أكثر من أجهزة الوكالة.

1.3.1.1. تكوين المؤتمر العام.

1.3.1.2. سير أعمال المؤتمر العام .

1.3.1.3. إختصاصات المؤتمر العام.

### 1.3.1.1. تكوين المؤتمر العام

يعد المؤتمر العام أعلى سلطة في المنظمة، و هو جهاز تمثل فيه كل الدول الأعضاء في المنظمة [60] ص405 ، حيث تناقش من خلاله كل الأمور المرتبطة بمصالح شعوب الدول الأعضاء الخاصة بتكريس الأمن الغذائي، و هذا من خلال مجموعة من القواعد التي تحكم تكوين المؤتمر العام للفاو.

1.3.1.1.1. عضوية المؤتمر العام.

1.3.1.1.2. لجنة أوراق التفويض.

1.3.1.1.3. اللجنة العامة للمؤتمر العام.

1.3.1.1.4. أمانة المؤتمر العام.

1.3.1.1.5. رئيس المؤتمر العام .

### 1.3.1.1.1. عضوية المؤتمر العام

تشتمل العضوية في نطاق المؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة، من ممثلي أشخاص القانون الدولي، الذين يتمتعون بالشخصية القانونية الدولية، من الدول و المنظمات الدولية.

#### 1.3.1.1.1.1. الدول الأعضاء.

#### 1.3.1.1.1.2. المنظمات الدولية المشتركة.

### 1.3.1.1.1.1. الدول الأعضاء

يتشكل المؤتمر العام لمنظمة الفاو من كل دولة عضو، و عضو منتسب بمندوب واحد، و يكون للأعضاء المنتسبة حق الاشتراك في مداوات المؤتمر دون شغل أي منصب أو التمتع بحق التصويت حسب المادة 3 فقرة 1، 2 من دستور الفاو [ 13 ] ص 7 ، كما يحق لمندوبي الدول تعيين مناوبين و مساعدين و مستشارين وفقا للشروط التي يحددها المؤتمر في اشتراكهم في المداوات، و لا يحق لهؤلاء المناوبين التصويت إلا إذا حل محل مندوب الدولة.

### 1.3.1.1.1.2. المنظمات الدولية المشتركة

يمكن لممثل منظمة الأمم المتحدة أو ممثل وكالة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، حضور إجتماعات الجلسات العامة للمؤتمر و جلسات اللجان الرئيسية و الفرعية ، برفقة مستشارين و مساعدين، و يجوز لهؤلاء الممثلين أخذ الكلمة، و الاشتراك في المناقشات و توزيع وجهات نظر المنظمات التي يمثلونها على المؤتمر بنصوصها الكاملة دون أن يكون لهم حق التصويت.

كما لمراقبي أي منظمة دولية حكومية، تكون منظمة الفاو قد أبرمت معها اتفاقية بشأن تبادل التمثيل، حضور الجلسات العامة للمؤتمر، و جلسات لجانه الرئيسية و الفرعية و اللجان الفنية ، و يجوز لهؤلاء المراقبين أخذ الكلمة و الاشتراك في المناقشات، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، و يجوز لهم توزيع وجهات نظر المنظمات التي يمثلونها بنصوصها الكاملة.

لمراقبي أي منظمة دولية غير حكومية ذات الطابع الإستشاري، تكون منظمة الفاو قد أبرمت معها إتفاقية بشأن تبادل التمثيل حضور الجلسات العامة للمؤتمر، و اللجان الرئيسية و الفرعية و اللجان الفنية، و يجوز للمراقبين الإشتراك في المناقشات، دون الحق في التصويت، كما يجوز لهم توزيع وجهات نظر المنظمات التي يمثلونها بنصوصها الكاملة، و على هذا الأساس يحدد المدير العام



بصفة مؤقتة، المنظمات الدولية التي تدعى لدورات المؤتمر و يقدم للمؤتمر قائمة بهذه المنظمات، حسب المادة 17 فقرة 1. 2. 3 من اللائحة العامة لمنظمة الأغذية و الزراعة [ 30 ] ص 45، 46.

### 1.3.1.1.2. لجنة أوراق التفويض

تعين كل دولة عضوا أو عضوا منتسبا وفدا لحضور دورة من دورات المؤتمر و يتكون الوفد من المندوبين و المناوبين و المساعدين و المستشارين، و ممثلي المنظمة المشتركة في الدورة و تودع أوراق التفويض الصادرة من سلطات الدولة المعنية (رئيس الدولة، رئيس الحكومة، وزير الخارجية، الوزير المختص، أو من يحل محلهم) لدى المدير العام قبل الموعد المحدد لافتتاح دورة المؤتمر بخمسة عشر يوما على الأقل.

حيث تحال أوراق التفويض المودعة لدى المدير العام لمنظمة الفاو إلى المؤتمر الذي يحيلها بدوره على لجنة لأوراق التفويض المكونة من تسعة دول، و بعد دراستها تقدم تقريرا للمؤتمر الذي يفصل في أي مسألة قد تنشأ بصددھا و التي تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات المعطاة و لا يكون لأي عضو أكثر من صوت واحد.

و في حالة إعتراض أي دولة عضو على أي وفد أو ممثل لدورة من دورات المؤتمر، له أن يحضر بصفة مؤقتة، حيث يتمتع بنفس الحقوق التي للوفود و الممثلين الآخرين إلى أن تقدم لجنة أوراق التفويض تقريرها و يصدر المؤتمر قراره بشأنه، و هذا حسب المادة 3 فقرة 1. 2. 3. 4. 5. 6 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ 30 ] ص 27، 28 ، و للمؤتمر كذلك أن يعين مقررا أو أكثر من بين وفود المؤتمر للقيام بدراسة مبدئية عن بند معين، و تقديم الاقتراحات اللازمة، مع إمكانية تقديم نتائج الدراسات للمؤتمر، حسب المادة 16 فقرة 1 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ 30 ] ص 45 .

### 1.3.1.1.3. اللجنة العامة للمؤتمر العام

يشكل المؤتمر العام لجنته العامة من رئيس المؤتمر و نواب الرئيس و سبع دول أعضاء ينتخبها المؤتمر، و يرأس اللجنة رئيس المؤتمر و له صلاحيات تسيير جلسات اللجنة نفسها لتسيير جلسات المؤتمر، و في حالة تغيب الرئيس في إحدى الجلسات يتولى الرئاسة أحد نواب الرئيس. تتخذ اللجنة العامة للمؤتمر قراراتها بأغلبية الأصوات المعطاة، و ليس للعضو أكثر من صوت واحد، حسب المادة 10 فقرة 1، من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ 30 ] ص 30، حيث تباشر اللجنة العامة للمؤتمر بالتشاور مع المدير العام لمنظمة الفاو مجموعة من الصلاحيات الخاصة بتحديد موعد و مكان

الجلسات العامة للمؤتمر، و اللجان الرئيسية و الفنية الأخرى، و موعد فضها، و تحديد جدول أعمالها اليومي في الدورة، بالإضافة لتوزيع المواضيع المدرجة في جدول الأعمال على اللجان الرئيسية و اللجان الفنية للمؤتمر و ترشيح نواب رؤساء اللجان الرئيسية.

كما تقدم اللجنة العامة للمؤتمر اقتراحات، عن إضافات يمكن إدخالها على جدول الأعمال في أثناء الدورة، كما تقدم تقريراً للمؤتمر عن أي طلب تقدمه إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة للكلام في جلسات عامة من الدورة، و عن طلبات الإنضمام للعضوية الكاملة أو المنتسبة في المنظمة.

تقدم اللجنة العامة للمؤتمر كذلك التوصيات بشأن إنتخاب أعضاء المجلس، و تحديد موعد إنتخاب رئيس المجلس و المدير العام مع تحديد شروط تعيينهما، كما تعمل على إقتراح التوصيات اللازمة بشأن المسائل الإجرائية الخاصة بتقرير الدورة النهائي، و توزيع التقارير حسب المادة 10 فقرة 2/ أ. ب. ج. د. ه. و. ز. ح. ط من اللائحة العامة للفاو [30] ص 31، كما تقبل طلبات الدول الأعضاء في المنظمة و غير الممثلة في اللجنة العامة، بإدراج موضوع في جدول أعمال المؤتمر، مع إمكانية حضورها لاجتماع اللجنة دون الحق في التصويت، حسب المادة 10 فقرة 4 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص 32.

### 1.3.1.1.4. أمانة المؤتمر العام

تعد الأمانة العامة للمؤتمر الجهاز الإداري الذي يسير أعماله، و يباشر الصلاحيات الموكلة إليه، و يتكون من موظفين متخصصين يعينهم المدير العام للمنظمة، بمراعاة التخصص الفني و الكفاءة، و توسيع التمثيل الجغرافي العادل.

و يتمتع الموظفون بالصفة الدولية البحتة بمعنى أنهم مسئولون فقط أمام المدير العام للمنظمة و يتلقون تعليمات عملهم منه أو من رئيس المؤتمر، و لا يجوز لهم تلقي تعليمات من أي سلطة خارج المنظمة، مع التزام الدول التي ينتمي إليها هؤلاء الموظفون بالطابع الدولي لمسؤوليات العاملين احتراماً تاماً و لا تسعى للتأثير على أي من مواطنيها، بالإضافة لتمتع هؤلاء الموظفين بالامتيازات و الحصانات المكرسة قانوناً حسب المادة 8 من دستور الفاو [13] ص 12.

تختص أمانة المؤتمر العام بمجموعة من الصلاحيات الإدارية، و التي تسير النظام الداخلي و الهيكلي و البشري للمؤتمر، حيث تتسلم أمانة المؤتمر الوثائق و التقارير الدورية، و القرارات الصادرة من المؤتمر، كما تتسلم كل الوثائق الصادرة من اللجان الرئيسية و الفرعية للمؤتمر، و تتولى ترجمة كل الوثائق، و توزيعها على الوفود الرسمية، و إعداد مضابط مداورات دورات و جلسات المؤتمر العادية و الخاصة، حسب المادة 4 فقرة 2 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص 28.

### 1.3.1.1.5. رئيس المؤتمر العام

يتولى رئاسة المؤتمر العام عند افتتاح كل دورة المدير العام للمنظمة لحين إنتخاب رئيس المؤتمر، و هذا الأخير يرشح من المجلس وفقا للنصوص المعمول بها، و هذا من أجل مباشرة إختصاصاته لرئاسة الجلسات العامة ، و إتخاذ القرارات اللازمة، بناء على السلطات المنوطة به .

1.3.1.1.5.1. تعيين رئيس المؤتمر العام.

1.3.1.1.5.2. سلطات رئيس المؤتمر.

### 1.3.1.1.5.1. تعيين رئيس المؤتمر العام

يرشح مجلس منظمة الفاو بموجب تقريره، من بين وفود الدول الأعضاء في المؤتمر مرشحا لرئاسة المؤتمر، و بعدها يتم انتخابه، حسب المادة 7 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ 30 ] ص 29، و في حالة غياب رئيس المؤتمر عن أي جلسة عامة، أو جانب منها يتولى أحد نوابه الرئاسة و تكون له نفس الصلاحيات الممنوحة للرئيس، و بهذا الخصوص فليس للرئيس أو نائبه القائم بعمله، حق التصويت و مع ذلك فله الحق في أن يعين مناوبا أو مساعدا أو مستشارا من وفد التصويت بدلا عنه.

### 1.3.1.1.5.2. سلطات رئيس المؤتمر

يعلن رئيس المؤتمر افتتاح كل جلسة عامة في الدورة و انتهائها، كما يعمل على تسيير المناقشات في الجلسات العامة، و يكفل الالتزام بنظامها الداخلي، بالاضافة لإلقاء الكلمة الافتتاحية و الختامية، ثم يطرح المسائل للتصويت، و يعلن القرارات اللازمة.

و يتمتع رئيس المؤتمر بسلطة الإشراف الكامل على مداولات الجلسات، و له أثناء مناقشة أي موضوع إقتراح تحديد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين و عدد المرات المسموح بها لكل وفد بالكلام في الموضوع محل المناقشة، كما يفصل في النقاط النظامية، كما له حق إيقاف الجلسة أو تأجيلها، أو يرجى المناقشة أو إيقافها بشأن أي موضوع محل البحث.

## 1.3.1. سير أعمال المؤتمر العام

يمارس المؤتمر العام اختصاصاته في اطار تكريس التزام الجماعة الدولية لتفعيل مبادئ و أهداف منظمة الاغذية و الزراعة، من خلال مجموعة من القواعد التي تحكم سير أعمالها، من خلال دورات و جلسات المؤتمر، و المحاضر و التقارير و طبيعة التصويت.

1.3.1. 1.2.1. دورات و جلسات المؤتمر العام.

1.3.1. 2.2.1. محاضر و تقارير المؤتمر العام .

1.3.1. 3.2.1. التصويت في المؤتمر العام .

## 1.3.1.1. دورات و جلسات المؤتمر العام

تعقد الجلسات العامة لمؤتمر المنظمة بصفة مفتوحة لجميع الوفود و ممثلي المنظمات الدولية المشاركة و كذلك الموظفين الذين يعينهم المدير العام، و تكون هذه الجلسات علنية ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك، كما يتخذ المدير العام الترتيبات الخاصة بحضور الجمهور و ممثلي الصحافة و غيرها من أجهزة الإعلام الجلسات العامة للمؤتمر، حسب المادة 5 فقرة 1. 2. 3 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص 28 ، و تعقد دورات المؤتمر العام لمنظمة الفاو بصيغتين تتوزع بين الدورة العادية، و الدورة الخاصة .

1.3.1. 1.2.1. 1.1. دورة المؤتمر العادية .

1.3.1. 2.1.2.1. دورة المؤتمر الخاصة .

1.3.1. 3.1.2.1. المسائل المثارة في جلسات المؤتمر.

## 1.3.1.1. دورة المؤتمر العادية

تعقد الدورة العادية للمؤتمر العام بمقر المنظمة مرة واحدة كل سنتين، حسب المادة 3 فقرة 6 من دستور الفاو [ 13 ] ص 7 في شهر أكتوبر أو نوفمبر، و يبدأ حساب فترة السنتين من 1 يناير التالي للتاريخ الذي تعقد فيه عادة الدورة العادية للمؤتمر، كما يجوز أن تعقد في مكان آخر، وفقا لقرار من المؤتمر في دورة سابقة أو بقرار من المجلس في الظروف الطارئة.

يرسل المدير العام للفاو إلى الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة، و للمنظمات الدولية المشاركة، الممثلة في المؤتمر، و قبل الموعد المحدد لافتتاح الدورة العادية بتسعين يوما على الأقل، إخطارات لعقد الدورة العادية للمؤتمر، حسب المادة 1 فقرة 3 من اللائحة العامة للمنظمة /ب [ 30 ] ص 23 ، و لا يبدأ المؤتمر مناقشة أي موضوع في جدول الأعمال إلا بعد مرور 72 ساعة على الأقل من تزويد الوفود بالوثائق، حسب المادة 3 فقرة 10 من اللائحة العامة للمنظمة /ب [ 30 ] ص 27.

و يعد المدير العام لمنظمة الفاو جدول أعمال مؤقتا لكل دورة عادية للمؤتمر، و يرسله للدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة و المنظمات الدولية المشاركة قبل الموعد المحدد لافتتاح الدورة العادية بتسعين يوما على الأقل، مع إمكانية تقديم الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة للمدير العام مقترحاتها بشأن جدول الأعمال، مع دعمها بوثائق أساسية و بذكرات تفسيرية، حسب المادة 2 فقرة 7 من اللائحة العامة للمنظمة /ب [ 30 ] ص 26 .

يعرض على المؤتمر للموافقة، و في كل دورة و في أسرع وقت ممكن، بعد افتتاحها جدول الأعمال المؤقت و الموضوعات المدرجة في القائمة التكميلية، و بعد الموافقة عليه يصبح هو جدول الأعمال المؤقت، حسب المادة 3 فقرة 11 من اللائحة العامة للمنظمة /ب [ 30 ] ص 27 .

و يتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية للمؤتمر، جميع المواضيع التي يكون المؤتمر قد قرر إدراجها في دورته السابقة، بالإضافة لجميع المواضيع التي يوافق المجلس عليها بعد التشاور مع المدير العام للمنظمة، و هذا من خلال إستعراض عالمي لحالة الأغذية و الزراعة، و الأمن الغذائي، و تحرير البشرية من الجوع و الفقر.

يستعرض جدول الأعمال كذلك، برامج الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة على ضوء تقارير المجلس و المدير العام، و التي تبرز المسائل المتعلقة بالسياسات التي تتطلب دراسة من المؤتمر أو التي يمكن أن تكون موضوعا لتوصية رسمية منه، كما يتم إستعراض برنامج العمل المقدم من المدير العام و إقتراحاته الخاصة بالميزانية للفترة المالية التالية، مشفوعة بتقرير المجلس عن حسابات المنظمة الختامية المراجعة عن الفترة المالية السابقة.

كما يتم إستعراض أعمال منظمة الفاو التي تنفذ بموجب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة لطلبات إنضمام الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة الجدد للمنظمة طبقا للمادة 19 من اللائحة العامة للمنظمة، و انتخاب أعضاء المجلس و تعيين رئيس المجلس طبقا لأحكام المادتين 22، و 23 من اللائحة العامة للمنظمة.

كما يتم النظر في أي تعديلات للدستور إن وجدت طبقاً لأحكام المادة 20 من الدستور، و النظر في أي موضوع تطلب إدراجه منظمة الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة، و يكون المجلس قد وافق على إدراجه بعد التشاور مع المدير العام.

### 1.3.1.2.1.2.1. دورة المؤتمر الخاصة

يجوز لمؤتمر منظمة الفاو، أن يجتمع في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام في غضون ستة أشهر، من هذا الطلب في الوقت و المكان الذين يحددهما المجلس، حسب المادة 1 فقرة 3 من اللائحة العامة للمنظمة /ب [ 30 ] ص 23 ، و هذا إذا قرر المؤتمر في أي دورة عادية بأغلبية الأصوات المعطاة الإجتماع في السنة التالية، أو إذا أصدر المجلس تعليمات بذلك للمؤتمر العام، أو إذا طلب ذلك ثلث الدول الأعضاء على الأقل.

يعد المدير العام لمنظمة الفاو جدول الأعمال المؤقت لكل دورة خاصة، و يرسله إلى الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة و المنظمات الدولية المشاركة قبل الموعد المحدد لإفتتاح الدورة بثلاثين يوماً على الأقل، و لا يبدأ المؤتمر مناقشة أي موضوع في جدول الأعمال إلا بعد مرور 72 ساعة على الأقل من تزويد الوفود بالوثائق، حسب المادة 3 فقرة 10 من اللائحة العامة للمنظمة /ب [ 30 ] ص 27. و يعرض جدول الأعمال على المؤتمر للموافقة في كل دورة و في أسرع وقت ممكن بعد ، إفتتاحها جدول الأعمال المؤقت و الموضوعات المدرجة في القائمة التكميلية، و بعد الموافقة عليه يصبح هو جدول الأعمال المؤتمر، حسب المادة 3 فقرة 11 من اللائحة العامة للمنظمة /ب [ 30 ] ص 27.

يتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الخاصة جميع المواضيع التي يكون المؤتمر قد قرر في دورة سابقة إدراجها في جدول أعمال الدورة الخاصة، و المواضيع التي يوافق عليها المجلس بعد التشاور مع المدير العام، و المواضيع التي يقترح ثلث الدول الأعضاء بحثها في طلب عقد الدورة الخاصة، و شغل أي مقاعد بالمجلس، بالإضافة للنظر في طلبات إنضمام الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة الجدد للمنظمة إن وجدت، و هذا حسب المادة 2 فقرة 4 من اللائحة العامة للفاو /ب [30] ص 25 يمكن لأي دولة عضو أو عضو منتسب، و قبل انعقاد دورات المؤتمر، أن تطلب من المدير العام إدراج موضوعات معينة في جدول الأعمال قبل الموعد المحدد لإفتتاح الدورة بثلاثين يوماً على الأقل، و تدرج هذه المواضيع في قائمة تكميلية ترسل إلى الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة قبل الموعد المحدد لإفتتاح الدورة بعشرين يوماً على الأقل .

### 1.3.1.2.1.3. المسائل المثارة في جلسات المؤتمر

يمكن لأي مندوب أو ممثل في المؤتمر، و أثناء مناقشة أي مسألة أثناء انعقاد الدورة العادية أو الخاصة، إدراج مواضيع إضافية للمؤتمر، و بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة، بعد صدور تقرير من المدير العام عن تبعاته الفنية و الإدارية و المالية، حسب المادة 2 فقرة 6. 7. 8 من اللائحة العامة للمنظمة /ب [ 30 ] ص 26 .

كما يمكن إثارة نقطة نظام يفصل الرئيس فيها فوراً، و يمكن الطعن في قرار الرئيس، ثم يطرح الطعن للتصويت بأغلبية الأصوات المعطاة، و إلا يسري قرار الرئيس، كما يتم اقتراح وقف الجلسة أو تأجيلها، و يطرح للتصويت في الحال دون مناقشة.

يمكن تأجيل المناقشة في الموضوع محل البحث، مع إمكانية تحدث اثنان من المندوبين أو الممثلين المؤيدين للاقتراح، و اثنان في معارضته ثم يطرح الاقتراح للتصويت، كما يتم إقفال المناقشة في الموضوع محل البحث، و يسمح بالكلام عن هذا الإقتراح اثنان فقط ممن يعارضون الاقتراح، ثم يطرح الإقتراح للتصويت فوراً، مع تأييد المؤتمر يعلن الرئيس قفل المناقشة ، حسب المادة 12 فقرة 21. 22. 23. 24 من اللائحة العامة للمنظمة [ 30 ] ص 41.

### 1.3.1.2.2. محاضر و تقارير المؤتمر العام

بعد إستكمال دورات و جلسات المؤتمر العام لمنظمة الفاو و انتهاء مناقشات الوفود الممثلة للدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة و المنظمات المشتركة، تبدأ مرحلة مهمة لتدوين ما تضمنته دورات المؤتمر، عن طريق تحرير محاضر رسمية و حرفية لجميع الجلسات العامة للمؤتمر و لجانه الرئيسية. و توزع المحاضر الحرفية و التقارير على الوفود التي إشتراك في المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة لتمكين أعضاء الوفود الذين اشتركوا في الجلسة المعنية من مراجعة صحة إثبات تدخلاتهم في المناقشات.

كما يرسل المدير العام لمنظمة الأغذية و الزراعة لجميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة نسخاً من جميع المحاضر، و تقريراً يضم جميع القرارات، التوصيات، المعاهدات، الإتفاقيات و المقررات الرسمية الأخرى، التي أتخذت أو أعتمدت من جانب المؤتمر، و ذلك في أسرع وقت بعد نهاية كل دورة للمؤتمر، حسب المادة 18 فقرة 1. 2. 3 من اللائحة العامة للمنظمة /ب [ 30 ] ص 46 .

### 1.3.1.2.3. التصويت في المؤتمر العام

يعد التصويت أهم الملامح الرئيسية للقواعد الإجرائية، داخل أجهزة المنظمات الدولية، بإعتباره شرطاً مهماً لصحة الأعمال القانونية الصادرة عنها، فهو المرحلة النهائية لكافة الإجراءات المنصوص عليها في القواعد التي تحكم أنشطة المنظمات الدولية و فروعها. و تقتضي صحة أي تصرف قانوني، أن يكون الفرع المختص احترام القواعد المتعلقة بالتصويت، فالتصويت لا يعتبر فقط مسألة للتقييم العددي، أو الملاءمة الفنية، و إنما هو تعبير عن المفهوم السياسي الذي تستند عليه المنظمة، بإعتباره المرحلة النهائية التي تقيد سلطات الدول الأعضاء في المنظمة من جهة، و من جهة أخرى يلعب دوراً مهماً في تكوين إرادة المنظمة الدولية.

1.3.1.2.3.1. نصاب التصويت .

1.3.1.2.3.2. إجراءات التصويت .

### 1.3.1.2.3.1. نصاب التصويت

تتخذ جميع قرارات مؤتمر الفاو كقاعدة عامة، بنصاب معين و هو أغلبية أصوات الدول الأعضاء المعطاة، ما لم ينص على غير ذلك صراحة في دستورها أو فيما يضعه المؤتمر من قواعد حسب المادة 3 فقرة 8 من دستور منظمة الفاو ، و المادة 12 فقرة 2 من اللائحة العامة للفاو [ 30 ] ص7. [ 30 ] ص33، حيث تتخذ إجراءات الانتخاب لشغل منصب إنتخابي واحد بأغلبية لازمة تساوي أكثر من نصف عدد الأصوات المعطاة إلا إذا نص على خلاف ذلك في الدستور أو في اللائحة العامة، حسب المادة 12 فقرة 3/1 من اللائحة العامة للفاو [ 30 ] ص33 .

في حين تتخذ إجراءات انتخاب لشغل أكثر من منصب إنتخابي في آن واحد، تكون الأغلبية المطلوبة هي أصغر عدد من مجموع الأصوات اللازمة لإجراء مرشحين لا يزيد عددهم على عدد مقاعد المطلوب شغلها إلا إذا نص على خلاف ذلك و تحسب الأغلبية المطلوبة بتقسيم عدد الأصوات المعطاة + 1 على عدد المقاعد + 1 ، حسب المادة 12 فقرة 3/ب من اللائحة العامة للفاو [ 30 ] ص33 أما عن الحالات التي تتطلب أغلبية ثلثي الأصوات المعطاة، فتتمثل في إستصدار قرار من المؤتمر حول قبول دول أعضاء و أعضاء منتسبة جدد، و الموافقة على المعاهدات و الإتفاقات المنعقدة في نطاق المنظمة، و الاتفاقات المبرمة بين المنظمة و الحكومات، و حجم الميزانية، و إدراج مواضيع جديدة في جدول الأعمال المؤتمر، و تعديل اللائحة العامة للمنظمة أو وقف العمل بها.



## 1.3.1.2.3. إجراءات التصويت

يعين المدير العام للفاو من بين موظفي الأمانة، مسئولاً للانتخابات لكل دورة من دورات المؤتمر يتولى بمساعدة نائب أو أكثر مسؤولية التأكد من صحة تنفيذ أحكام الدستور و اللائحة العامة للمنظمة فيما يتعلق بإجراءات الانتخابات و التصويت، و تولي الترتيبات الخاصة بها، و إسداء المشورة لرئيس المؤتمر و الإشراف على إعداد أوراق الاقتراع و العمل على سلامتها، حسب المادة 12 فقرة 17 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 40 .

و يبلغ مسئول الانتخاب رئيس المؤتمر بتوفر النصاب قبل إجراء أي تصويت، ثم يعلن رئيس المؤتمر عدد المندوبين أو الممثلين الحاضرين، و إذا كان عددهم أقل من العدد اللازم لبلوغ النصاب، لا يجري التصويت أو الانتخاب.

كما تتولى حكومة الدولة العضو أو مندوبها أو ممثلها في حالة إجراء إنتخاب لشغل منصب إنتخابي بتسمية المرشح لهذا المنصب يجري شغله بمعرفة المؤتمر كما يحدد الجهاز الذي يقوم بالتعيين إجراءات الترشيح، و يجري التصويت في المؤتمر العام .

1.3.1.2.3.1. التصويت برفع الأيدي و النداء بالإسم .

1.3.1.2.3.2. التصويت بالإقتراع السري.

## 1.3.1.2.3.1. التصويت برفع الأيدي و النداء بالإسم

يكون التصويت برفع الأيدي و النداء بالاسم بناء على طلب مندوب أو ممثل، أو عندما تلزم أغلبية الثلثين بموجب الدستور أو اللائحة العامة للمنظمة، و يجري التصويت بندا أسماء جميع الدول الأعضاء التي لها حق التصويت حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي.

و يحدد الرئيس اسم أول دولة ينادي عليها عن طريق القرعة، و يجيب مندوب أو ممثل كل دولة عضو ب"نعم" أو "لا" أو "امتناع"، و في نهاية أي تصويت نداء بالاسم ينادي من جديد على اسم الدولة العضو التي لم يجب مندوبها أو ممثلها، و يسجل صوت كل دولة عضو مشاركة في التصويت بندا بالاسم في مضبطة الجلسة، و بعده يتم إحصاء الأصوات و تسجل في حالي التصويت برفع الأيدي أو النداء بالاسم بواسطة و بإشراف الموظف المسئول عن الانتخاب في المؤتمر، حسب المادة 12 فقرة 4/ ج.1.2، من اللائحة العامة للمنظمة [30] ص 34 .

و عندما يجري المؤتمر التصويت بالوسائل الإلكترونية يحل التصويت بدون تسجيل الأسماء محل التصويت برفع الأيدي، و يحل الصوت الاسمي محل النداء بالاسم، و يدرج صوت كل دولة من الدول الأعضاء المشاركة في التصويت الإسمي في مضبطة الجلسة حسب المادة 12 فقرة 8 اللائحة العامة للمنظمة [ 30] ص36 ، و لأي مندوب أو ممثل أن يطعن في نتيجة التصويت أو الانتخاب الذي تم برفع الأيدي أو النداء بالاسم عقب إعلان النتيجة مباشرة، و على رئيس المؤتمر أن يسرع بإجراء تصويت ثان فوراً، حسب المادة 12 فقرة 16/ب. ج من اللائحة العامة للفاو [ 30] ص 40.

### 1.3.1. 2.3.2. 2.2.3. التصويت بالإقتراع السري

يكون التصويت بالإقتراع السري لشغل منصب انتخابي واحد، أو لشغل أكثر من منصب إنتخابي في عملية إنتخاب واحدة، و أيضاً من أجل تعيين رئيس المجلس و المدير العام، و قبول الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة الجدد، و تكون إجراءاته بداية، بأن يقوم رئيس المؤتمر بتعيين اثنين من حاسبي الأصوات من بين المندوبين أو الممثلين أو مناوبيهم، ممن لا تكون لهم مصلحة مباشرة في الإنتخاب، و يكون من واجب هؤلاء الإشراف على إجراءات الاقتراع و عد الأوراق، و الفصل في صلاحية ورقة الاقتراع في حالة الشك، و اعتماد نتيجة كل اقتراع.

و ينسق الإقتراع السري، عن طريق الموظف المرخص له بالإنتخابات من أجل ضمان تنفيذ إجراء التوقيع على أوراق الإقتراع بالأحرف الأولى من إسمه، حيث تقام مقصورة أو أكثر للإقتراع، و يمنح كل وفد له الحق في التصويت ورقة اقتراع بيضاء واحدة، كما يجوز منح المندوب في حالة خطأ في الورقة البيضاء قبل مغادرة دائرة مقصورة الإقتراع ورقة بيضاء جديدة يسلمها له الموظف المختص مقابل تسليمه ورقة الإقتراع البيضاء و تبقى الورقة الملغاة في حيازة الموظف المختص بالإنتخاب، حسب المادة 12 فقرة 10/أ. ب. ج من اللائحة العامة للمنظمة [ 30] ص36 .

و تبدأ عملية حساب الأصوات بحضور المرشحين أو المراقبين المعينين من قبلهم دون الإشتراك فيها، و لا يجوز لهؤلاء إنشاء معلومات من شأنها أن تخل بسرية النتائج، كما أن المدير العام مسئول عن حفظ جميع أوراق الإقتراع في مكان آمن للمدة الأطول إما 3 أشهر من تاريخ الاقتراع، أو من تاريخ شغل المرشح المنتخب لمنصبه، حسب المادة 12 فقرة 10/ز. ح من اللائحة العامة للمنظمة [ 30] ص 37.

و تجرى إقتراعات متتالية في أي انتخاب لشغل منصب انتخابي واحد، عدا منصب المدير العام ، و ذلك في حال اخفاق مرشح في الحصول على أغلبية الأصوات المعطاة في أول إقتراع، و هذا في المواعد التي يحددها المؤتمر إلى أن يحصل المرشح على الأغلبية المطلوبة ، حسب المادة 12 فقرة 11 من اللائحة العامة للمنظمة [ 30] ص 37 .

و في حال الانتخاب الذي يجريه المؤتمر لشغل أكثر من منصب انتخابي واحد، فأى مرشح يحصل على الأغلبية من الأصوات المعطاة يعلن إنتخابه، و في حالة عدم إسفار الاقتراع الأول إلا عن شغل بعض المناصب الانتخابية، تجرى إنتخابات لشغل المناصب المتبقية، و في حالة عدم الحصول على الأغلبية المطلوبة، يستبعد المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأصوات، و يجرى اقتراع آخر بين البقية لغاية استبعاد واحد منهم، و في حالة حصول نفس المرشحين جميعا على أقل عدد من الأصوات في إقتراعين متتالين منفصلين يستبعد واحد منهم بالقرعة ، حسب المادة 12 فقرة 12/ب. ج. ه. و من اللائحة العامة للفاو [ 30 ] ص 38 .

يجوز الطعن في التصويت بالاقتراع السري في أي وقت في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ إجراء الاقتراع أو لحين تسلم المرشح المنتخب منصبه أيهما أطول، فيعمل المدير العام على إعادة فحص أوراق الاقتراع و جميع السجلات ذات الصلة، و يوزع نتيجة الفحص و معها الشكوى الأصلية على جميع الدول الأعضاء في المنظمة ، حسب المادة 12 فقرة 16/د. ه من اللائحة العامة للفاو [ 30 ] ص 40 .

### 1.3.1.3 إختصاصات المؤتمر العام

تتمثل الإختصاصات التي تدرج في أعمال المؤتمر العام، في أداء مهام رئيسية بشكل متناسق، في إطار تحقيق أهداف المنظمة ، و هذا بوضع السياسة العامة للفاو، من خلال:

- 1.3.1.3.1 تعديل دستور المنظمة.
- 1.3.1.3.1.2 المعاهدات و الاتفاقيات.
- 1.3.1.3.1.3 الميزانية و الشؤون المالية.
- 1.3.1.3.1.4 الهيئات و اللجان و فرق العمل.

### 1.3.1.3.1 تعديل دستور المنظمة

يجوز أن تقدم اقتراحات لتعديل دستور منظمة الفاو بناء على طلب من المجلس أو من دولة عضو في رسالة إلى المدير العام، و يبلغ المدير العام جميع الدول الأعضاء ، و الأعضاء المنتسبة فورا بجميع الإقتراحات الخاصة بالتعديلات، و هذا خلال مدة 120 يوما على الأقل قبل افتتاح دورة المؤتمر، حيث يدرج تعديل دستور المنظمة في جدول أعمال المؤتمر، و لهذا الأخير أن يعدل الدستور بأغلبية الأصوات المعطاة، بشرط أن تزيد هذه الأغلبية على نصف الدول الأعضاء في المنظمة، و يسري هذا

التعديل فوراً إذا لم ينطو على التزامات جديدة للدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة ما لم ينص القرار الذي قضى به على غير ذلك.

أما التعديلات التي تنطوي على التزامات جديدة فتسري بالنسبة لكل دولة عضو أو عضو منتسب تقبل التعديل بمجرد الموافقة عليها من ثلثي الدول الأعضاء، و بالنسبة لما تبقى بعد ذلك من الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة تسري التعديلات بمجرد قبول كل منها للتعديل، حسب المادة 20 فقرة 1. 2. 3. 4 من دستور الفاو [ 13 ] ص 20 .

### 1.3.1.2. المعاهدات و الاتفاقيات

يوافق المؤتمر بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة، و طبقاً للقواعد التي يحددها ، على المعاهدات و الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة و يقدمها للدول الأعضاء، حسب المادة 14 فقرة 1 من دستور الفاو [ 13 ] ص 15، و يرخص المؤتمر للمدير العام للمنظمة الدخول في اتفاقيات مع الدول الأعضاء لإنشاء مؤسسات دولية تختص بالمسائل المتعلقة بالأغذية و الزراعة، و يشترط لتوقيع المدير العام على هذه الاتفاقيات أن يكون المؤتمر قد وافق عليها مسبقاً بأغلبية ثلثي أعضائه، كما أن للمؤتمر في حالات خاصة أن يفوض المجلس سلطة الموافقة عليها بشرط أن تكون الموافقة بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، حسب المادة 15 فقرة 1. 2. 3 من دستور الفاو [ 13 ] ص 17 .

### 1.3.1.3. الميزانية و الشؤون المالية

يقوم مؤتمر منظمة الفاو بالإجراءات اللازمة لفحص، و اعتماد ميزانية الفترة المالية القادمة، و اعتماد الحسابات الختامية للمنظمة عن الفترة المالية المنصرمة، بعد دراسة تقرير المجلس، بالإضافة للنظر في تقرير المدير العام عن الإشتراكات المدفوعة من الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة منذ الدورة السابقة.

و يبحث مؤتمر منظمة الفاو جدول اشتراكات الدول الأعضاء بناء على توصية المجلس، أو بناء على طلب من إحدى الدول الأعضاء إلى المدير العام قبل افتتاح الدورة بمائة و عشرين يوماً على الأقل، حسب المادة 20 فقرة أ. ب. ج. د من اللائحة العامة للفاو [ 30 ] ص 47 ، حيث تتعهد كل دولة عضو و عضو منتسب لدى الموافقة على طلب إنضمامها، بدفع اشتراكها الأول، كما تدفع سنوياً للمنظمة حصتها من الميزانية التي يحددها المؤتمر لتغطية التكاليف الإدارية الناشئة عن عضويتها في المنظمة ، حسب المادة 18 فقرة 2. 3. 6 من دستور الفاو [ 13 ] ص 19 .

كما ينشئ المؤتمر حسابات احتياطية، إما حساب متجدد تودع فيه عائدات بيع المواد الإعلامية، من الجهات الراعية لها، و يستعمل هذا الحساب لمواجهة التكاليف المباشرة لمواصلة إنتاج، بيع، تسويق المنتجات، و تحقيق المزيد منها، حسب المادة 6 فقرة 10/أ. ب من اللائحة المالية لمنظمة الفاو/ ج [33] ص102، 103 .

### 1.3.1.4. الهيئات و اللجان و فرق العمل

ينشئ المؤتمر العام هيئات تكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة أو الهيئات الإقليمية، و ذلك لتقديم المشورة بشأن السياسات و تنفيذها و تنسيق عملية تنفيذها، حسب المادة 6 فقرة 1 من دستور الفاو [13] ص9 .

يمكن للمؤتمر كذلك أن ينشئ في كل دورة اللجان الرئيسية التي يرى موجبا لتشكيلها، و أن يحيل عليها الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، كما يمكن له أن يشكل لجانا مؤقتة أو خاصة هناك ضرورة لتشكيلها حسب المادة 13 فقرة 1 ، و المادة 15 فقرة 1 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص43، 44 ، بالإضافة لإمكانية إنشائه لفرق عمل لدراسة الموضوعات المتصلة بأغراض المنظمة، و وضع التقارير عنها، و تؤلف اللجان و لفرق العمل من مجموعة مختارة من الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة، أو أفراد معينين بصفتهم الشخصية الفنية المتخصصة، حسب المادة 6 فقرة 2 من دستور الفاو [13] ص 10 .

### 1.3.2. المجلس

أنشئ مجلس منظمة الفاو بواسطة المؤتمر في دورته الثانية لعام 1947، ليحل محل اللجنة التنفيذية للمنظمة الأصلية، بمقتضى توصية الهيئة التحضيرية المعنية بمقترحات الغذاء العالمي، و يتمتع مجلس المنظمة بأهمية خاصة مقارنة بباقي أجهزة المنظمة، على الرغم من أنه جهاز محدود العضوية [19] ص127، لأنه جهاز تنفيذي عهدت له مهمة المحافظة على إستقرار المنظمة، و تجسيد القرارات التي تحافظ على الأمن الغذائي في المجتمع الدولي .

و يتولى مجلس منظمة الفاو تنفيذ البرامج و التوصيات التي يضعها المؤتمر، و يتبع المجلس العديد من اللجان الدائمة المتخصصة، كلجنة المالية، و لجنة المنتجات، و لجنة المصائد، و لجنة الزراعة، و لجنة القضايا الدستورية و القانونية [60] ص405.

1. 2. 3. 1. تكوين المجلس

1. 2. 3. 1. سير أعمال المجلس

1. 2. 3. 1. إختصاصات المجلس

1. 2. 3. 1. تكوين المجلس

يمارس مجلس منظمة الفاو إختصاصاته في اطار مجموعة من القواعد التي تدير أعماله، من حيث تحديد شروط العضوية فيه، و إجراءات إنتخاب أعضائه، و تكوين مكتب المجلس، و تعيين رئيسيه.

1. 1. 2. 3. 1. شروط عضوية المجلس.

1. 1. 2. 3. 1. إجراءات انتخاب أعضاء المجلس.

1. 1. 2. 3. 1. مكتب المجلس.

1. 1. 2. 3. 1. رئيس المجلس.

1. 1. 2. 3. 1. شروط عضوية المجلس

ينتخب المؤتمر مجلسا للمنظمة يتألف من تسع و أربعين دولة من الدول الأعضاء، و لكل دولة عضو في المجلس ممثل و صوت واحد فقط، و يجوز لكل دولة عضو في المجلس أن تعين لمندوبيها مناوبين و مساعدين، كما يعين المجلس الشروط التي تنظم اشتراكهم في المداولات، و لا يحق للمناوب أو المساعد المشترك في المداولات التصويت إلا إذا حل محل المندوب، و تخضع مدة العضوية في المجلس و غيرها من الشروط للقواعد التي يحددها المؤتمر، حسب المادة 5 فقرة 1 من دستور الفاو [13] ص8.

ينتخب المؤتمر أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات، و يراعى في اختيارهم مجموعة من الشروط الرئيسية و المتمثلة في التمثيل الجغرافي المتوازن للدول المعنية بإنتاج الأغذية و المنتجات الزراعية، و توزيعها، و استهلاكها، بالإضافة أن تشترك في عمل المجلس الدول الأعضاء التي يمكن أن تساهم بأكبر قدر في نجاح المنظمة.

كما يجب أن تتاح الفرصة لأكثر عدد ممكن من الدول الأعضاء للانضمام إلى عضوية المجلس عن طريق تناوب العضوية، حسب المادة 22 فقرة 3 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 50 ، كما لا يجوز أن تنتخب أي دولة عضوا في المجلس إذا كانت اشتراكاتها المالية المتأخرة عليها للمنظمة تعادل أو تجاوز الاشتراكات المستحقة عليها عن السنتين التقييميتين السابقتين.

### 1.3.2.1. إجراءات انتخاب أعضاء المجلس

بعد افتتاح دورة المؤتمر، و قبل نهاية اليوم الثالث للدورة على الأكثر يحدد المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة، بناء على توصية اللجنة العامة، تاريخ الإنتخاب و آخر موعد لتقديم الترشيح لإنتخاب المجلس.

و يكون الترشيح لإقليم معين من الأقاليم التي يحددها المؤتمر، على أن توضح فيه مدة العضوية التي تنطبق عليه، و لا يقدم ترشيح عن مدة تشمل فترة تكون الدولة العضو المعنية ما زالت متمتعة فيها بالعضوية بالفعل، مع العلم أن كل ترشيح يجب تزكيته كتابة، من مندوبي دولتين عضويتين لدى المؤتمر، و ترفق بالترشيح موافقة رسمية كتابية بقبول الترشيح من مندوب الدولة العضو المرشحة، و يعد باطلا الترشيح الذي يصل إلى الأمين العام للمؤتمر و المجلس، بعد التاريخ و الوقت المحددين من المؤتمر لتقديم الترشيحات.

و تخطر اللجنة العامة المؤتمر، و قبل الموعد المحدد للانتخاب بثلاثة أيام عمل على الأقل، بالترشيحات الصحيحة المقدمة عن كل إقليم، مرتبة حسب الترتيب الأبجدي للغة الانجليزية مع بيان مدة العضوية لكل منها، و هذا بعد التحقق من إستيفاء شروط الصلاحية، و لا تبلغ اللجنة العامة المؤتمر بأسماء الدول الأعضاء المزكية للترشيحات.

و يجرى انتخاب أعضاء المجلس في آن واحد، لشغل جميع المقاعد الشاغرة بكل إقليم ، خلال كل سنة من السنوات التقييمية، و إذا كان عدد الدول الأعضاء المرشحة للانتخاب عن إقليم معين مساويا لمجموع المقاعد الشاغرة في كلتا السنتين التقييميتين، يجرى انتخاب واحد لشغل جميع هذه المقاعد في آن واحد، أم عن المرشحين الذين أخفقوا في الانتخاب لشغل المقعد أو المقاعد الشاغرة في السنة التقييمية يمكن إدراجهم ضمن المرشحين في الانتخاب لشغل المقعد أو المقاعد الشاغرة في السنة التقييمية الثانية ما لم ينسحبوا بمحض إرادتهم، حسب المادة 22 فقرة 10 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص 51 .

حيث ينتخب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات، بإستثناء مدة عضوية العضو الذي ينتخب بدلا من العضو المستقيل أو المنسحب من المجلس قبل انتهاء مدة عضويته، فتكون مدة عضويته المدة الباقية للعضو الذي حل محله، حسب المادة 22 فقرة 9 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص 51 ، و تنتهي

مدة عضوية جميع الأعضاء في أي مجموعة في آن واحد، إما بنهاية الدورة العادية للمؤتمر في السنة التي تعقد فيها الدورة، أو في 31 ديسمبر في السنوات الأخرى.

يقوم المؤتمر في كل دورة عادية، و بعد النظر في توصيات اللجنة العامة، بشغل مقاعد المجلس التي تخلو بانتهاء مدة عضوية الأعضاء، في نهاية تلك الدورة أو التي ستخلو في نهاية السنة التالية ، حسب المادة 22 فقرة 2 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ 30 ] ص50.

### 1.3.2.3.1 مكتب المجلس

ينتخب المجلس في بداية كل دورة من دوراته، ثلاثة نواب للرئيس و يبقى هؤلاء في مناصبهم لغاية انتخاب نواب جدد للرئيس في الدورة الثانية للمجلس، حيث يتولى الرئيس رئاسة إجتماعات المجلس، و في حالة غيابه يتولاها أحد نوابه، و يضطلع هذا الأخير بالمهام التي تدخل في إختصاص الرئيس، و في حال غياب نائبه عن أي إجتماع، يعين المجلس أحد أعضائه لتولي الرئاسة، حسب المادة 1 فقرة 1. 2. 4 من اللائحة الداخلية لمجلس منظمة الفاو / د [31] ص115.

### 1.3.2.4.1 رئيس المجلس

يعين المؤتمر رئيسا مستقلا للمجلس لمدة عامين، تجدد لمدة مماثلة أخرى غير قابلة للتجديد، و ذلك بأن يحدد المؤتمر شروط تعيين رئيس المجلس، و الرؤساء الذين تقلدوا رئاسة المجلس منذ 1945 إلى 2007 هم André Mayer 1945-1947 (الجمهورية الفرنسية)، 1947 - 1951 Josue De Castro ( استراليا ) ، 1951-1955 Viscount Bruce Of Milbourne ( البرازيل ) ، 1955 a. Hasnie ( جمهورية باكستان ) ، 1959 Louis Maire ، 1959 - 1963 Georges Haraoui (الجمهورية اللبنانية) ، 1963 (الاتحاد السويسري) ، 1963 - 1964 Georges Haraoui (الجمهورية اللبنانية) ، 1963 - 1965 Maurice Gemayel ( الجمهورية اللبنانية ) ، 1965 - 1969 Michel Cépède ، 1969 - 1973 Gonzalo Bula Hoyos ( جمهورية كولومبيا ) ، 1973 (الجمهورية الفرنسية) ، 1973 - 1977 Bukar Shaib (جمهورية نيجيريا الاتحادية) ، 1977 - 1981 M. S. Swaminthan ، 1981 - 1985 Lassad Ben Osman ( جمهورية الهند ) ، 1985 ( جمهورية تونس ) ، 1985 - 1989 Amtonie Saintraint ( بلجيكا ) ، 1989 - 1993 Jose Ramon Lopez portillo ، 1993 - 1997 Sjarifudin Balrajdi ( اندونيسيا ) ، 1997 - 2001 Aziz Makouar ( المغرب ) ، 2001 - 2005 Mohamed Saaid Noori-naaini ( جمهورية إيران الإسلامية ) .



حيث يحدد المؤتمر المكافآت المخصصة للمنصب في كل مرة يتم فيها التعيين، حيث يدرج موضوع تعيين رئيس المجلس في جدول أعمال كل دورة عادية للمؤتمر، و تبلغ الترشيحات الصحيحة للأمين العام للمؤتمر و المجلس في الموعد الذي يحدده المجلس.

كما يرسل الأمين العام للمؤتمر و المجلس هذه الترشيحات لجميع الحكومات الأعضاء و الأعضاء المنتسبة، في الموعد الذي يحدده المجلس، و بعدها تحدد اللجنة العامة موعد الانتخاب، و تعلنه في أقرب فرصة ممكنة بعد افتتاح دورة المؤتمر، و في هذا السياق لا يكون لرئيس المجلس حق التصويت.

و يتولى رئيس لجنة البرنامج مهام رئيس المجلس تلقائياً، في المدة المتبقية له، إذا إستحال عليه ممارسة مهامه حتى إنتهاء مدة تعيينه، بسبب المرض، أو العجز، أو الإستقالة، أو الوفاة، أو لأي أسباب أخرى، و يبلغ المدير العام بذلك جميع الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة، و بهذا الخصوص يتقاضى رئيس لجنة البرنامج عن الفترة التي يعمل فيها كرئيس للمجلس، نفس المكافآت التي يقررها المؤتمر عند تحديد شروط تعيين رئيس المجلس الذي سبقه، حسب المادة 23 فقرة 1. 2. 3. 4 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص52، 53 .

### 1. 2. 3. 2. سير أعمال المجلس

تسير أعمال مجلس منظمة الفاو من خلال مجموعة من القواعد التي تحكم سير دوراته، و تحديد جدول أعماله، و طبيعة التصويت على مستواه، و طبيعة التعامل مع المحاضر و التقارير الصادرة عنه.

1. 2. 3. 1. دورات المجلس .
1. 2. 3. 2. 2. جدول أعمال المجلس .
1. 2. 3. 2. 3. التصويت في المجلس.
1. 2. 3. 2. 4. المحاضر و التقارير.

### 1. 2. 3. 2. 1. دورات المجلس

يعقد المجلس أربعة دورات على الأقل بين كل دورتين عاديتين للمؤتمر في مقر المنظمة، إلا إذا وقع الاختيار على مكان آخر بناء على قرار سابق من المجلس أو طلب من أغلبية أعضائه، حسب المادة 2 فقرة 3 من اللائحة الداخلية لمجلس الفاو [31] ص116، حيث تعقد دورة المجلس عقب الدورة العادية

للمؤتمر مباشرة، و من خلالها يعمل المجلس على انتخاب رئيسي كل من لجنة البرنامج و اللجنة المالية و أعضاءهم، و كذلك أعضاء لجنة الشؤون الدستورية و القانونية.

و تعقد الدورة في السنة الأولى من الفترة المالية التي تكون في منتصف المدة بين الدورتين العاديتين للمؤتمر، حيث يستعرض فيها حالة الأغذية و الزراعة عالميا، نيابة عن المؤتمر، كما تعقد دورة في السنة الثانية من الفترة المالية و قبل إنعقاد الدورة العادية للمؤتمر بمائة و عشرين يوما على الأقل، و من خلالها يضع جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر، و التقديرات الإضافية للفترة المالية، و إقتراح المرشحين لمنصب رئيس المؤتمر، و أعضاء لجنة التفويض و أعضاء اللجنة العامة.

و يعقد المجلس كذلك دورة كلما كان ذلك ضروريا، أو بناء على دعوة من رئيسه، أو من المدير العام، أو بناء على طلب كتابي تقدمه للمدير العام خمس دول أو أكثر من الدول الأعضاء، حسب المادة 25 فقرة 1، 2، 3 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 58.

### 1.3.2.2.2. جدول أعمال المجلس

يرسل الإخطار الخاص بموعد كل دورة لجميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة في المنظمة قبل الدورة بشهرين على الأقل، و يجوز في حالة الضرورة العاجلة تقصير مدة الإخطار إلى أسبوعين. و يتضمن البند الأول لجدول الأعمال لأي دورة، التصديق على جدول الأعمال المؤقت، و يرسل إلى جميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة في المنظمة، و إلى منظمة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة التي أبرمت معها اتفاقات رسمية، و المنظمات الدولية غير الحكومية و غيرها من المنظمات الدولية التي يقرر المجلس من وقت لآخر دعوتها للحضور دوراته، حسب المادة 3 فقرة 1. 2 من اللائحة الداخلية لمجلس الفاو [31] ص 116 .

و يطلب لكل عضو في المجلس، من المدير العام إدراج موضوع في جدول الأعمال المؤقت، لأي دورة قبل الموعد المقترح لعقدها بثلاثين يوما على الأقل، ثم يقوم المدير العام بتوزيع جدول الأعمال المعدل على أعضاء المجلس حسب المادة 25 فقرة 7 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 59 ، كما يمكن للمجلس أثناء أي دورة، و بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل، أن يضيف إلى جدول الأعمال، أي موضوع يقترحه عضو من أعضاء المجلس.

يمكن لكل دولة عضو غير ممثلة في المجلس، أن تقدم مذكرات لأي موضوع مدرج في جدول أعمال المجلس، و أن يشترك بدون تصويت في أي مناقشة تجري في جلسة علنية أو خاصة، كما يمكن للمجلس أن يبادر بدعوة مراقبي هذه الدول للمناقشات التي تجرى بصدد بنود من جدول أعماله.

و يجوز للمدير العام للفاو، و بعد التشاور مع رئيس المجلس، أو بعد تبليغه إذا طرأت بين دورتين من دورات المجلس موضوعات عاجلة بصفة استثنائية، تتطلب اتخاذ المجلس إجراء بشأنها، أن يتصل بالدول الأعضاء في المجلس على وجه السرعة للحصول على رأيها، مع تبليغ جميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة في المنظمة و رئيس المجلس.

و حالما يتلقى المدير العام بالبريد، موافقة أغلبية الدول الأعضاء في المجلس، في الحالات التي تتطلب فيها الأغلبية، أو موافقة ثلثي أعضاء المجلس في الحالات التي تتطلب أغلبية خاص، يبلغ المدير العام للمنظمة فوراً جميع الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة في المنظمة، و رئيس المجلس بهذا الإجراء، حسب المادة 25 فقرة 14 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 60 .

### 1.3.2.3. التصويت في المجلس

يجرى التصويت في مجلس منظمة الفاو طبقاً لللائحة العامة للمنظمة بأغلبية أعضاء المجلس، و قبل الشروع في التصويت يعلن رئيس المجلس عدد مندوبيين أو الممثلين الحاضرين للتأكد من النصاب القانوني، ثم تتولى حكومة الدولة العضو أو مندوبها تسمية أي مرشح لمنصب انتخابي يجرى شغله في المجلس.

1.3.2.2.1. إجراءات التصويت.

1.3.2.2.2. تقنيات التصويت.

### 1.3.2.2.1. إجراءات التصويت

يعين المدير العام للفاو من بين موظفي الأمانة، مسئولاً للانتخابات لكل دورة من دورات المجلس للتأكد من صحة تنفيذ أحكام الدستور و اللائحة العامة للمنظمة فيما يتعلق بإجراءات الانتخابات و التصويت، و إسداء المشورة لرئيس المجلس، و الإشراف على إعداد أوراق الاقتراع، و العمل على سلامتها، حسب المادة 12 فقرة 17 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 40 .

و يبلغ مسئول الانتخاب رئيس المجلس بتوفر النصاب قبل إجراء أي تصويت، ثم يعلن رئيس المجلس عدد المندوبيين أو الممثلين الحاضرين، و إذا كان عددهم أقل من العدد اللازم لبلوغ النصاب، لا يجري التصويت أو الانتخاب.

## 1.3.2.2.3.2. تقنيات التصويت

تختلف تقنيات التصويت ، حسب الإجراءات المعمول بها داخيا، و حسب طبيعة المسائل و المواضيع المراد الفصل فيها، و في مسائل أخرى حسب رأي المجلس، بين التصويت برفع الأيدي و النداء بالاسم، أو التصويت بالاقتراع السري.

1.3.2.2.3.1. التصويت برفع الأيدي و النداء بالاسم.

1.3.2.2.3.1. التصويت بالاقتراع السري.

## 1.3.2.2.3.1. التصويت برفع الأيدي و النداء بالاسم

يجري التصويت بناء على طلب مندوب أو ممثل، أو عندما تلزم أغلبية الثلثين بموجب الدستور أو اللائحة العامة للمنظمة، و هذا بندا أسماء جميع الدول الأعضاء التي لها حق التصويت حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي، فيحدد الرئيس إسم أول دولة ينادي عليها عن طريق القرعة، و يجيب مندوب أو ممثل كل دولة عضو ب"نعم" أو "لا" أو "امتناع" و في نهاية أي تصويت نداء بالاسم ينادي من جديد على إسم الدولة العضو التي لم يجب مندوبها أو ممثلها و يسجل صوت كل دولة عضو مشاركة في التصويت بندا بالاسم في مضبطة الجلسة .

حيث تحصى الأصوات و تسجل في حالتها التصويت برفع الأيدي أو النداء بالاسم بواسطة و بإشراف الموظف المسئول عن الانتخاب في المؤتمر، حسب المادة 12 فقرة 4/ ج.1.2، من اللائحة العامة للفاو [30] ص34، و عندما يجري المجلس التصويت بالوسائل الإلكترونية يحل التصويت بدون تسجيل الأسماء محل التصويت برفع الأيدي، و يحل الصوت الاسمي محل النداء بالاسم، و يدرج صوت كل دولة من الدول الأعضاء المشاركة في التصويت الاسمي في مضبطة الجلسة، حسب المادة 12 فقرة 8 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 36 .

## 1.3.2.2.3.2. التصويت بالاقتراع السري

يعين رئيس المجلس حاسبي الأصوات من بين المندوبين، ممن لا تكون لهم مصلحة مباشرة، للإشراف على إجراءات الإقتراع و عد الأوراق، و الفصل في صلاحية ورقة الإقتراع في حالة الشك، و اعتماد نتيجة كل إقتراع .

و تقام مقصورة أو أكثر للاقتراع، يشرف عليها بطريقة تضمن السرية التامة للإقتراع، و يمنح كل وفد له الحق في التصويت ورقة إقتراع بيضاء واحدة، كما يجوز منح المندوب في حالة خطأ في الورقة البيضاء قبل مغادرة دائرة مقصورة الإقتراع ورقة بيضاء جديدة يسلمها له الموظف المختص مقابل تسليمه ورقة الاقتراع البيضاء و تبقى الورقة الملغاة في حيازة الموظف المختص بالانتخاب، حسب المادة 12 فقرة 10/أ. ب. ج من اللائحة العامة للفاو [30] ص 36 .

و تبدأ عملية حساب الأصوات بحضور المرشحين أو المراقبين المعينين من قبلهم دون الإشتراك فيها، و لا يجوز لهؤلاء إفتشاء معلومات من شأنها أن تخل بسرية النتائج، كما أن المدير العام مسئول عن حفظ جميع أوراق الإقتراع في مكان آمن للمدة الأطول إما ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتراع، أو من تاريخ شغل المرشح المنتخب لمنصبه، حسب المادة 12 فقرة 10/ز. ح من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص 37 .

تجرى إقتراعات متتالية، في أي انتخاب لشغل منصب انتخابي واحد، عدا منصب المدير العام، إذا أخفق مرشح في الحصول على أغلبية الأصوات المعطاة في أول إقتراع، و هذا في الموعد أو المواعيد التي يحددها المؤتمر إلى أن يحصل المرشح على الأغلبية المطلوبة، حسب المادة 12 فقرة 13 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 39 .

يتكون النصاب في حال الإنتخاب الذي يجريه المجلس، لشغل أكثر من منصب انتخابي واحد في أن واحد، من ثلثي أعضاء المجلس و تتكون الأغلبية من أكثر من نصف أعضاء المجلس الذين يدلون بأصوات صحيحة، حيث يدلي كل ناخب ما لم يمتنع عن التصويت بصوت واحد لكل منصب انتخابي يراد شغله و أي ورقة لا تنطبق عليها الشروط تعتبر ملغاة .

و يجرى اقتراع ثان لشغل المناصب المتبقية، في حالة عدم إسفار الاقتراع الأول إلا عن شغل بعض المناصب الانتخابية، و في حالة عدم حصول المرشحين على الأغلبية المطلوبة يستبعد المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأصوات في ذلك الاقتراع و يجرى اقتراع آخر بين البقية لغاية إستبعاد واحد منهم، حسب المادة 12 فقرة 13/ب. ج. د من اللائحة العامة للفاو [30] ص 39 .

كما يجوز الطعن في التصويت بالاقتراع السري في أي وقت في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ إجراء الاقتراع أو لحين تسلم المرشح المنتخب منصبه أيهما أطول، فيعمل المدير العام على إعادة فحص أوراق الاقتراع و جميع السجلات ذات الصلة، و يوزع نتيجة الفحص و معها الشكوى الأصلية على جميع الدول الأعضاء في المجلس، حسب المادة 12 فقرة 16/د. ه من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص 40 .

## 1.3.2.2.4. المحاضر و التقارير

تحفظ محاضر حرفية لجميع الجلسات العامة للمجلس، ثم توزع المحاضر الحرفية المؤقتة على جميع الأعضاء الذين إشتراكوا في الدورة حتى تتاح لهم فرصة مراجعة صحة تدخلاتهم في المناقشات، ثم ترسل المحاضر الحرفية النهائية لجميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة في المنظمة في أسرع وقت ممكن بعد إقفال الدورة.

يرسل المدير العام في أقرب فرصة ممكنة، و بعد إنتهاء كل دورة عادية لجميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة في المنظمة و إلى الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة و المنظمات الدولية غير الحكومية التي أنشأت المنظمة معها علاقات تقريراً يتضمن نص جميع القرارات، و التوصيات، و المعاهدات، أو الإتفاقيات التكميلية، و غيرها من القرارات الرسمية التي يتخذها المجلس أو يوافق عليها، حسب المادة 5 فقرة 1. 2 من اللائحة العامة لمجلس الفاو [31] ص 117.

## 1.3.2.3. إختصاصات المجلس

يعد مجلس منظمة الفاو بمثابة جهاز تنفيذي للمؤتمر، حيث أنه يحتل أهمية كبيرة، للإختصاصات الهامة و الفعالة التي يملكها، بإعتباره يتخذ القرارات بالنسبة للموضوعات التي لا تتطلب العرض على المؤتمر، و خصوصاً إمكانية التصدي لكل ما من شأنه تعريض السلام الإجتماعي للخطر، و من أهم صلاحياته :

1.3.2.3.1. أوضاع الأغذية و الزراعة عالمياً.

1.3.2.3.2. برنامج عمل المنظمة.

1.3.2.3.3. المسائل الإدارية و المالية.

1.3.2.3.4. المسائل الدستورية .

1.3.2.3.5. المسائل الفنية .

## 1.3.2.3.1. أوضاع الأغذية و الزراعة عالمياً

يعمل المجلس باستعراض حالة الأغذية و الزراعة عالمياً، و دراسة برامج الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة، و هذا لتقديم المشورة الفنية لحكومات الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة، و وضع جدول الأعمال المؤقت لإستعراض المواضيع التي يحددها المؤتمر عن حالة الغذاء.

و يبحث المجلس عن التطورات الجارية في مجال الترتيبات الحكومية الدولية المقترحة و القائمة بشأن السلع الزراعية، و التطورات التي تؤثر على كفاية الإمداد الغذائي، و إستخدام احتياطات الأغذية و الإغاثة من المجاعات، كما يدعم التناسق و التكامل بين السياسات القطرية و الدولية للسلع الزراعية من حيث الأغراض العامة للمنظمة، و العلاقات القائمة بين الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك، و العلاقة القائمة بين السلع الزراعية.

و يقدم المجلس المشورة بشأن إجراءات الطوارئ، و خاصة فيما يتعلق بتصدير الأغذية و المواد أو المعدات اللازمة للإنتاج الزراعي و استيرادها، لتسهيل البرامج القطرية، مع إمكانية دعوة المدير العام عند الاقتضاء لتقديم هذه المشورة للدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبة، حسب المادة 24 فقرة 1 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 53 .

### 1.3.2.2. برنامج عمل المنظمة

يدرس المجلس المسائل المتعلقة بالسياسات العامة، و تقديم توصيات بشأنها للمؤتمر من أجل تقديم مشروع موجز لبرنامج العمل و الميزانية و التقديرات الإضافية المقدمة من المدير العام للفترة المالية التالية، مع تنظيم أنشطة المنظمة المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة لاتخاذ التدابير اللازمة في نطاق برنامج العمل و الميزانية المعتمدين بشأن الأنشطة الفنية للمنظمة، و تقديم تقرير للمؤتمر، حسب المادة 24 فقرة 2 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص 55 .

### 1.3.2.3. المسائل الإدارية و المالية

يختص المجلس بممارسة الرقابة على الإدارة المالية للمنظمة، كما يقدم تقريراً للمؤتمر عن المركز المالي للمنظمة، و حساباتها الختامية، و من خلال ذلك يعمل على إسداء المشورة للمدير العام في مسائل السياسات التي تؤثر في الإدارة.

و يرخص المجلس بسحب الإعتمادات من صندوق رأس المال العامل، لتقديم قروض واجبة السداد، أو لمواجهة مصروفات طارئة، بناء على اقتراحات المدير العام، مع دراسة مستوى صندوق رأس المال العامل و إنشاء الإحتياطيات، كما يدرس اقتراحات المدير العام بشأن قبول الإشتراكات الطوعية، و إنشاء حسابات الأمانة، و الحسابات الخاصة، التي تترتب عليها إلتزامات مالية إضافية على عاتق الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة و تقديم توصيات عنها للمؤتمر.

يعمل على دراسة و إعتقاد توصيات لجنة المالية، أو لجنة الخدمة المدنية الدولية، فيما يتعلق بجدول المرتبات و شروط تعيين العاملين، و التنظيم العام للإدارات الفنية للمنظمة، و فحص القرارات التي يتخذها المدير العام بشأن الوظائف الجديدة، بالإضافة لتعيين مراجع الحسابات الخارجي، و تفويض لجنة المالية في تأدية مهام معينة تتعلق بالشؤون المالية أو الإدارية للمنظمة، حسب المادة 24 فقرة 3 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص55، 56 .

#### 1.3.2.3.4. المسائل الدستورية

ينشئ المجلس الهيئات و اللجان و فرق العمل، و يعقد المؤتمرات العامة و الإقليمية و الفنية، و يرخص للمدير العام في تشكيل فرق العمل، و في عقد المؤتمرات العامة و الإقليمية و الفنية، و يدرس المجلس المعاهدات أو الاتفاقيات أو الاتفاقيات التكميلية، و أن يقر عرضها على الدول الأعضاء.

و يبرم المجلس اتفاقيات مع المنظمات الدولية بشرط التصديق عليها من المؤتمر، و يقدم المجلس توصيات بشأن العلاقة بين منظمة الفاو، و بين المنظمات الدولية غير الحكومية طبقاً للإجراءات التي يحددها المؤتمر، كما يدرس المجلس التعديلات التي تدخل على اللائحة المالية للمنظمة و يقدم للمؤتمر توصيات بشأنها، حسب المادة 24 فقرة 4 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 56، 57.

#### 1.3.2.3.5. المسائل الفنية

يعمل المجلس على انتخاب رئيسي لجنة البرنامج و اللجنة المالية و أعضاءهما، و كذلك أعضاء لجنة الشؤون الدستورية و القانونية، كما يقترح المرشحين لمنصب رئيس المؤتمر، و رؤساء اللجان الرئيسية للمؤتمر، و نواب رئيس المؤتمر الثلاثة، و أعضاء لجنة أوراق التفويض، و الأعضاء المنتخبين للجنة العامة.

كما يقدم المجلس التوصيات بعد التشاور مع المدير العام بإدراج الموضوعات التي تحتاج إلى البحث من جانب المؤتمر، في جدول أعمال أي دورة من دوراته، و تنسيق جميع الأعمال التحضيرية لهذه الدورات، و الإشراف عليها، بالإضافة لتقديم المشورة للمدير العام و ممارسة الإشراف العام لمعاونة المنظمة على أداء أعمالها على الوجه الفعال، حسب المادة 24 فقرة 5 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 57 .



### 1.3.3. المدير العام

يكون لمنظمة الأغذية و الزراعة مديرا عاما يعينه المؤتمر لمدة ست سنوات، و يجوز تجديد تعيينه لمرة واحدة فقط مدتها أربع سنوات، و يعين المدير العام وفقا للشروط التي يحددها المؤتمر، كما يحدد الوظائف الموكلة له.

حيث كان أول الشخصيات السير. جون بويد أور أول مدير عام للمنظمة - 1948/1945، ثم تلاه العديد من الشخصيات أهمها السيد. جاك ضيوف- ثلاثة ولايات 2000-1994 / 2006-2000 / 2012-2006 ، و أخيرهم السيد خوزيه غرازيانو دا سيلفا من البرازيل في 2012.

1.3.3.1. إجراءات تعيين المدير العام.

1.3.3.1. مكاتب المدير العام.

1.3.3.1. وظائف المدير العام.

### 1.3.3.1. إجراءات تعيين المدير العام

يدرج موضوع تعيين المدير العام الجديد، عند إقتراب إنتهاء مدة المدير العام، في جدول أعمال الدورة العادية للمؤتمر، السابقة على انتهاء مدة خدمته، و عند خلو منصب المدير العام لأي سبب قبل انتهاء فترة شغله، يدرج موضوع تعيين المدير العام الجديد في جدول أعمال الدورة التالية للمؤتمر التي تفتح بعد تسعين يوما على الأقل من خلو المنصب أو من الأخطار بخلوه.

و تبلغ الترشيحات الجديدة للأمين العام للمؤتمر و المجلس، في الموعد الذي يحدده المجلس، ثم يوزع الأمين العام للمؤتمر و المجلس هذه الترشيحات، على جميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة في الموعد المحدد من المجلس، و في حالة إجراء الانتخاب في دورة عادية من دورات المؤتمر ينبغي ألا تقل المدة التي يحددها المجلس لهذا الغرض عن 30 يوما قبل إنعقاد دورة المجلس.

و تبادر اللجنة العامة عقب افتتاح دورة المؤتمر العادية، على تحديد تاريخ الإنتخاب و إعلانه في أقرب فرصة ممكنة، مع مراعاة البدء في انتخاب المدير العام الجديد خلال ثلاثة أيام الأولى لإفتتاح الدورة العادية، و يكون إنتخاب المدير العام بأغلبية الأصوات المعطاة من خلال إقتراعات متتالية لاستبعاد المرشحين الأقل عدد من الأصوات، لغاية تبقي ثلاثة مرشحين فقط، و بعدها يجرى اقتراع أخير بين المرشحين المتبقين إلى أن يحصل احدهما على الأغلبية المطلوبة، حسب المادة 36 فقرة 1/ أ.ب.ج من اللائحة العامة للفاو [ 30 ] ص 83 ، و يساعد المدير العام في أداء مهامه نائبه، الذي يحل

محله إذا تعذر عليه القيام بعمله أو في حالة خلو منصبه، حسب المادة 36 فقرة 2 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص 84 .

و عين المدير العام الجديد للفاو السيد خوزيه غرازيانو دا سيلفا من البرازيل، من قبل المؤتمر العام خلال دورته 37 المنعقدة في روما من 25 يونيو إلى 02 يوليو 2011 ، و هذا بعدما فتحت فترة الترشيحات من 01 فبراير 2010- 31 يناير 2011، و قدمت الدول ترشيحاتها النمسا- فرانز فيشغر ، البرازيل- خوزي غرازيانو دا سيلفا و الذي تحصل على 92 صوتا من مجموع 180 صوت، أندونيسيا- إندرويونو سويوسيلو ، إيران- محمد سعيد نوري نايبيني ، العراق- عبد اللطيف رشيد، إسبانيا- ميغال أنخيل مواتينوس كويوبي تحصل على 88 صوت .

### 1.3.3.2. مكاتب المدير العام

تعمل تحت رعاية المدير العام لمنظمة الفاو مجموعة من المكاتب الفنية المتخصصة، بشأن تدعيم الهياكل المؤسسية، و الإمتثال للقانون الدولي، و تعزيز أنظمة الفاو ، في إطار تطوير استراتيجيات التخطيط و إدارة الموارد.

1.3.3.1. مكتب الخدمات الإستشارية القانونية.

1.3.3.2. مكتب تقييم الخدمات.

1.3.3.3. مكتب المفتش العام.

### 1.3.3.1. مكتب الخدمات الإستشارية القانونية

يعمل المكتب تحت رعاية المدير العام لمنظمة الفاو، حيث يوفر الخدمات الإستشارية و القانونية للحكومات، بشأن توفير المعلومات التقنية بشأن الأراضي و المياه، و مصائد الأسماك، و الحيوانات، و الأغذية، و الغابات، و الحياة البرية، و الحدائق الوطنية و البيئة، و التنوع البيولوجي. و يساعد المكتب الحكومات على اعداد القوانين، و الأنظمة، و الإتفاقات عبر النصوص القانونية، كما يعمل على بناء القدرات من خلال المشاركة و تدريب الموظفين الوطنيين، و الخبراء الإستشاريين [61].

### 1.3.3.2. مكتب تقييم الخدمات

يلعب المكتب دورا حساسا في تعزيز أنظمة الفاو، و مواومة مناهج و معايير التقييم للخدمات المقدمة، من خلال تقييم البرامج التحليلية، و تقديم المشورة و وضع المعايير للمنظمة و المكاتب الإقليمية، كما يعمل على تقييم المشروعات الميدانية من قبل بعثات مستقلة وفقا لمراقبة الفاو. و يعمل المكتب كذلك على صيانة بنك البيانات الشاملة عن المشاريع الميدانية، و نشر نتائجها، و تقديم التقارير للأجهزة الرئاسية، و يوفر الموارد التقنية للبلدان الأعضاء، على رصد البرامج و المشاريع و تقييمها [ 62].

### 1.3.3.3. مكتب المفتش العام

يعمل المكتب بشكل شبه مستقل، فهو يمد المدير العام، و من خلاله الأجهزة الرئيسية بتقييم مهني لنتائج أعمال المنظمة، من خلال تقييم فاعلية الرقابة و إدارتها من خلال التدقيق الداخلي، كأداة لتحسين عملية الفاو، كل سنتين، و يعمل المدققون و المراجعون من خلال خطة لتقدير المخاطر المصحوبة بتوجيهات مؤسسية، و يلبون الاحتياجات الطارئة، وفقا لمنهج منظم لمراقبة عمليات الحكم. كما يجسد مكتب التفتيش، من خلال مراقبة الإدارة المالية لأجهزة الفاو، و التحقق من سوء التصرف المخالف لقواعد العمل حول الإدارة المالية، و إعداد الميزانية، و قوائم المشتريات، ثم يعمل على التحقيق بعد تلقي الشكاوى، عن وجود مخالفات أو عند ظهور إشارات عن إمكانية وجود مخالفة، أو مراجعة الادعاءات بسوء التصرف، و بموجب ذلك يتخذ قسم التحقيق القرار المناسب، و يحدد التوصيات المناسبة للحيلولة دون تكرار إساءة التصرف من موظفي المنظمة [ 63].

### 1.3.3.3. وظائف المدير العام

يتمتع المدير العام كامل التفويض و السلطة في إدارة أعمال منظمة الفاو، مع مراعاة حق المؤتمر أو المجلس في الإشراف عليها، و يعتبر المدير العام من أكبر موظفي المنظمة، و بهذه الصفة يخدم المؤتمر و المجلس، و ينفذ قراراتهما و يمثل المنظمة في جميع معاملاتها .

1.3.3.3.1. تنظيم شؤون الموظفين .

1.3.3.3.2. تنظيم الشؤون المالية و الميزانية.

1.3.3.3.3. تنظيم أعمال المنظمة.

### 1.3.3.3.1. تنظيم شؤون الموظفين

يشرف المدير العام على توجيه الإدارة الداخلية للمنظمة، بالإضافة لتعيين الموظفين من خلال إختيارهم و تحديد رواتبهم بغض النظر عن جنسيتهم، و عقيدتهم، و جنسهم، مع تحديد مدة التعيين و شروطه في عقد يبرم بين المدير العام و كل موظف، حيث تكون للمدير العام الصلاحية المطلقة لنقل الموظفين و ترفيتهم و الذي لا يتقيد في ذلك بقبول المشورة أو الطلب من أي جهة أخرى.

كما يقدم المدير العام المقترحات إلى لجنة المالية، بشأن جداول المرتبات و شروط خدمة و تعيين العاملين، و يبلغ اللجنة المالية و المجلس بأي قرارات أو توصيات للجنة الدولية للخدمة المدنية، ثم يصدر المدير العام و بعد موافقة المجلس النظام الأساسي لشؤون العاملين .

و يتولى المدير العام كذلك ممارسة السلطة التأديبية تجاه العاملين، بما في ذلك سلطة الفصل إلا في حالة نائب المدير العام ، حيث يتعين الحصول على موافقة المجلس على قرار الفصل، و على هذا الاساس يتولى المدير العام اتخاذ المشاورات اللازمة بين منظمة الفاو و الأمم المتحدة، بغرض إنشاء جهاز مشترك لتسوية المنازعات التي لا يتم حلها عن طريق التصالح الداخلي، حسب المادة 39 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ 30 ] ص 87، 88.

### 1.3.3.3.2. تنظيم الشؤون المالية و الميزانية

يعمل المدير العام للفاو على إعداد موجز لبرنامج العمل و الميزانية، لدراسته بمعرفة لجنة البرنامج، و لجنة المالية، و الأجهزة المختصة، و المجلس، و ذلك على ضوء التوجيهات الصادرة عن المؤتمر، و المجلس في الدورات السابقة، و عن المؤتمرات الإقليمية و المؤتمرات الفنية، و اللجان الرئيسية و الفرعية، ثم إعداد مشروع العمل و الميزانية على ضوء الملاحظات التي تبديها اللجان و الأجهزة السابقة لتقديمه للمؤتمر.

و يعمل المدير العام كذلك على إعداد تقديرات الميزانية التي تشمل الإيرادات و المصروفات للفترة المالية ( سنتين تقويميتين) وفقا للبرنامج، حسب المادة 3 فقرة 1. 2. 3 من اللائحة المالية للفاو [ 33 ] ص 93 ، كما يجوز للمدير العام طلب إعتمادات إضافية لمواجهة مصروفات طارئة، و الإلتزامات الإدارية الضرورية لمواصلة أعمال المنظمة بصورة فعالة و مستمرة حيث تدرس من المجلس و تقدم للمؤتمر، حسب المادة 3 فقرة 8 من اللائحة المالية للفاو [ 33 ] ص 94.

و يجري المدير العام عمليات نقل الإعتمادات المالية داخل أبواب الميزانية، و يقدم تقريراً بذلك الى اللجنة المالية، أو المجلس، حسب المادة 4 فقرة 5 من اللائحة المالية لمنظمة الفاو [ 33 ] ص 94 ، كما يقوم بنقل أي وفورات تتحقق أثناء الفترة المالية السابقة إلى باب المصروفات غير المنظورة بعد موافقة لجنة المالية أو المجلس، حسب المادة 4 فقرة 5 / ج. 2 من اللائحة المالية للفاو [ 33 ] ص 96 ، و للمدير العام أن يقبل التبرعات سواء نقدية أو غيرها، و له أن يفتح حسابات لأموال الأمانة و حسابات خاصة بشرط أن يكون الهدف من هذه التبرعات يتماشى مع أنشطة المنظمة، حسب المادة 6 فقرة 7 من اللائحة المالية للفاو [ 33 ] ص 101.

يطالب المدير العام للفاو بمطالبة الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة بدفع الإشتراكات و تحصيلها و تقديم تقرير بذلك، كما يمكن له أن يدخل في اتفاقات مع الحكومات و الجهات المانحة ترمي لتقديم مساعدات فنية في إطار مشاريع التنمية التي تنفذها الحكومات، حسب المادة 6 فقرة 8 من اللائحة المالية للفاو [ 33 ] ص 101.

و يعين المدير العام للمنظمة المصارف التي تودع فيها أموال المنظمة، كما يجوز له إستثمار الأموال غير المطلوبة للاحتياجات المباشرة و تقديم بيانات عن كشوف الاستثمارات الجارية للجنة المالية، حسب المادة 9 فقرة 1. 2 من اللائحة المالية للفاو [ 33 ] ص 105، كما يحدد القواعد و الإجراءات المالية التفصيلية لتجسيد مراقبة الإدارة المالية و أصول المنظمة، و مراجعة حساباتها الختامية للفترة المالية، حسب المادة 10 فقرة 1 من اللائحة المالية للفاو [ 33 ] ص 106.

### 1.3.3.3. تنظيم أعمال المنظمة

يعمل المدير العام على نشر دراسة مفصلة، عن حالة الأغذية و الزراعة في العالم سنوياً، و توزيعها على الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة، كما يقوم بالدعوة لعقد دورات المؤتمر العادية و الخاصة، و دورات المجلس، حسب المادة 1 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [ ] ص 23 ، و إعداد جدول الأعمال المؤقت لكل دورة عادية أو خاصة للمؤتمر و إرسالها للدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة خلال ميعاد محدد.

يقدم المدير العام تقارير عن عمل المنظمة، إلى المؤتمر في كل دورة من دوراته العادية، كما يتلقى طلبات الانضمام لعضوية المنظمة، و يقوم بإعداد تقارير عن حالة الغذاء و الزراعة لتقديمه للمؤتمر في دوراته العادية، حسب المادة 2 فقرة 2/ج. 1 من اللائحة العامة للفاو [ 30 ] ص 24.

كما يدعو المدير العام لإنشاء هيئات، و لجان، و فرق العمل أو اجتماعات الخبراء، كما يعقد مؤتمرات عامة، و إقليمية، و فنية أو مشاورات بين الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة، بناء على تفويض من المؤتمر أو المجلس أو من تلقاء نفسه، إذا رأى ضرورة لاتخاذ تدابير عاجلة.

و يتعين على المدير العام للمنظمة أن يستوثق من استعداد الحكومة المضيفة لمنح جميع المندوبين و الممثلين و الخبراء و المراقبين و أعضاء أمانة المنظمة الذين يحضرون هذا الاجتماع، الحصانات اللازمة لممارسة مهامهم المتعلقة بالاجتماع في استقلال تام، و للمدير العام أن ينشئ مكاتب إقليمية و مكاتب إقليمية فرعية بموافقة المؤتمر، كما يعين موظفين للاتصال بالدول و المناطق مع الاتفاق المسبق بين المنظمة و الدول المعنية، حسب المادة 10 فقرة 1. 2 من دستور الفاو [13] ص 13.

### 1. 3. 4. اللجان الرئيسية

حددت منظمة الفاو معايير أساسية لإنشاء لجان تساهم في مهام الوكالة، و هذا من خلال مؤتمرها في دورته (29) لعام 1997، حيث أقرت بأن الأجهزة الفرعية للمنظمة يجب أن تكون في صلب مهام المنظمة و أولوياتها الحالية حسبما أعربت عنها الدول الأعضاء في المنظمة، بالإضافة للوضوح في تحديد المهمة، مع التأثير الإيجابي لعمل الجهاز على مستوى كل الدول الأعضاء.

و يتمتع الجهاز بمزايا تجعله متميز عن باقي الفروع الأخرى، مع الاهتمام بنسبة الدول الأعضاء في الجهاز و التي لها قدرات اقتصادية أقل ( الدول النامية و الدول الجزرية )، و الأهم استعداد الدول الأعضاء في اللجان على المساهمة فيها ماليا و غير ماليا .

1. 3. 4. 1. لجنة البرنامج.

1. 3. 4. 2. لجنة المالية.

1. 3. 4. 3. لجنة الشؤون الدستورية و القانونية.

### 1.3.4.1. لجنة البرنامج

أنشئت لجنة البرنامج بواسطة المؤتمر في دورته الثالثة عام 1947 ، وفقا للقواعد التي حددتها المادة 5 من دستور منظمة الفاو، و عدلت اللجنة عدة مرات، حيث كانت اللجنة تسمى بلجنة التنسيق ، و أعيد تشكيلها عدة مرات في دورة المؤتمر(6) سنة 1951 بموجب قرار(51 /84)، و تغير اسمها إلى لجنة البرنامج في دورة المؤتمر(9) بموجب قرار (57/37) لسنة 1957، و تم تعديل حجمها و هيكلتها بواسطة المؤتمر في دورته(19) سنة 1977 بموجب قرار(77 /15)، و تهدف اللجنة إجمالاً في الإطلاع بواجباتها الخاصة بالتنمية و تنفيذ الأنشطة البرمجية للمنظمة.

1.3.4.1.1. عضوية لجنة البرنامج .

1.3.4.1.2. هيئة مكتب لجنة البرنامج.

1.3.4.1.3. دورات لجنة البرنامج.

1.3.4.1.4. جدول أعمال الدورة.

1.3.4.1.5. إختصاص لجنة البرنامج.

### 1.3.4.1.1. عضوية لجنة البرنامج

تتألف لجنة البرنامج من ممثلين عن إحدى عشرة دولة عضو في منظمة الفاو، و ينتخب أعضاؤها بواسطة المجلس وفقا للإجراءات التي يحددها المؤتمر، و يعين أعضاء اللجنة ممثلين لهم من بين الأفراد الذين أبدوا إهتماما مستمرا بأهداف المنظمة و أنشطتها، و ممن شاركوا في دورات المؤتمر أو المجلس، و لهم كفاءة و خبرة خاصة بالمسائل الإدارية و المالية.

و ينتخب أعضاء اللجنة لمدة سنتين في دورة المجلس التي تلي الدورة العادية للمؤتمر مباشرة، كما يجوز إعادة تعيينهم في هذا المنصب، حسب المادة 26 فقرة 1 من اللائحة العامة للفاو [ 30 ] ص60، و تتمثل الإجراءات الخاصة لانتخاب أعضاء اللجنة في ضرورة إخطار الدولة العضو في المنظمة و التي ترغب في أن تنتخب عضوا في اللجنة، الأمين العام للمؤتمر و المجلس بأقرب فرصة و قبل افتتاح دورة المجلس التي سيجرى فيها الانتخاب بعشرة أيام على الأقل بإسم الممثل الذي ترغب في تعيينه مع تفاصيل مؤهلاته و خبراته.

يبلغ الأمين العام للمؤتمر هذه المعلومات لأعضاء المجلس قبل إنعقاد دورته، التي ستجرى فيها عملية الانتخاب، حيث ينتخب المجلس رئيسا للجنة من بين الممثلين المعينين من الدول التي ستصبح أعضاء في اللجنة.

و تبدأ عملية انتخاب سائر أعضاء اللجنة على مرحلتين، الأولى تركز على انتخاب سبعة أعضاء من الأقاليم التالية ( إفريقيا، آسيا، المحيط الهادي، الشرق الأدنى، أمريكا اللاتينية و البحر الكرايبب)، ثم انتخاب أربعة أعضاء من ( أوروبا، أمريكا الشمالية، جنوب غرب المحيط الهادي) ، و يجرى اقتراع واحد لملء جميع المقاعد الشاغرة في كل مجموعة أقاليم محددة، و تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات المعطاة، حسب المادة 26 فقرة 2. 3 /أ. ب. ج من اللائحة العامة للفاو [ 30] ص61، و تكون أحكام التصويت المقررة في المجلس بأغلبية الأصوات الأعضاء.

### 1. 3. 4. 1. 2. هيئة مكتب لجنة البرنامج

تنتخب هيئة مكتب اللجنة في أول دورة تعقدها في كل سنة تقويمية، من بين ممثلي أعضائها نائبا للرئيس يبقى في منصبه إلى أن ينتخب نائب جديد للرئيس في أول دورة من السنة التقويمية التالية، و تنتهي مدة النائب بنهاية مدة اللجنة، و إذا تعذر عليه الإستمرار في أداء مهمته خلال المدة الباقية له، بسبب الإستقالة، المرض أو العجز، تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها، نائبا جديدا للرئيس للمدة الباقية لنائب الرئيس.

و يترأس الرئيس لجنة البرنامج، و في حالة غيابه يتولاها نائبه، و في حالة غياب الرئيس و نائبه تعين اللجنة أحد أعضائها لتولي الرئاسة، و إذا تعذر على الرئيس الإستمرار في أداء مهمته خلال المدة الباقية له بسبب الاستقالة أو المرض أو العجز، يتولى نائبه مهمة الرئاسة في المدة الباقية للرئيس، و تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها نائبا جديدا للرئيس للمدة الباقية لنائب الرئيس، حسب المادة 1 من اللائحة الداخلية للجنة البرنامج/ ه [ 32] ص119.

### 1. 3. 4. 1. 3. دورات لجنة البرنامج

تعقد لجنة البرنامج دوراتها بناء على دعوة من رئيسها أو من المدير العام للمنظمة، و تعقد دورة واحدة سنويا على الأقل، و يكتمل النصاب في اللجنة بحضور ممثلي ستة أعضاء، حسب المادة 2 من اللائحة الداخلية للجنة البرنامج/ ه [ 32] ص121، و لكل ممثل عضو في اللجنة بما في ذلك الرئيس صوت واحد، أما عن المواضيع التي تقوم اللجنة بدراستها فتختلف حسب الدورة التي تعقدها في السنة الأولى و السنة الثانية من الفترة المالية .



### 1.3.4.1. جدول أعمال الدورة

يعد المدير العام بالتشاور مع رئيس اللجنة جدول أعمال مؤقت لكل دورة من دورات اللجنة، و تبذل الجهود كي يتم توزيع جدول الأعمال و الوثائق اللازمة على جميع الدول الأعضاء في اللجنة و على ممثليهم المعينين قبل انعقاد الدورة في الموعد المحدد.

حيث يكون أول بند في جدول الأعمال المؤقت بعد انتخاب نائب الرئيس، اعتماد جدول الأعمال، حيث يكون لأي عضو في اللجنة إقتراح موضوع في جدول الأعمال المؤقت يقدمه للمدير العام، و يقوم هذا الأخير بتوزيع الموضوع المقترح على جميع أعضاء اللجنة، كما يحق للجنة أثناء نشاطها تعديل جدول الأعمال بالحذف أو الإضافة أو التنقيح بشرط عدم استبعاد أي موضوع أحيل إليها من المجلس أو بناء على طلب من المؤتمر، حسب المادة 3 من اللائحة الداخلية للجنة البرنامج/ ه [ 32 ] ص121.

توافق اللجنة في كل دورة على تقرير يتضمن أرائها و توصياتها و قراراتها، كما يمكنه تقديم بيانات بأراء الأقلية، و تقدم نسخ من المحاضر للدول الأعضاء، و تتخذ عند الإقتضاء الترتيبات المناسبة لتأمين سرية الوثائق التي تستخدمها اللجنة، حسب المادة 5 من اللائحة الداخلية للجنة البرنامج/ ه [ 32 ] ص122.

### 1.3.4.5. إختصاص لجنة البرنامج

تختص لجنة البرنامج بمجموعة من المهام الموكلة لها و المتمثلة في دراسة الأنشطة الجارية لمنظمة الأغذية و الزراعة، و دراسة مدى تنسيق العمل بين مختلف الإدارات الفنية بالمنظمة، و بين المنظمة و المنظمات الدولية الأخرى، كما تعمل على دراسة مشروع برنامج العمل و الميزانية للفترة المالية من خلال محتوياته، مع مراعاة المدى المقترح لتوسيع الأنشطة الجارية و تحديد نطاقها.

و تعمل لجنة البرنامج كذلك على دراسة النواحي التي تهم الفاو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و إسداء المشورة للمجلس بشأن الأهداف طويلة الأجل لبرنامج المنظمة، حسب المادة 26 فقرة 7 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو/ ه [ 30 ] ص 62، و إقرار لائحتها الداخلية و تعديلها بشروط أن تكون متسقة مع دستور المنظمة و لائحتها العامة.

و تنظر لجنة البرنامج في المسائل المشتركة بين لجنة البرنامج و المالية بخصوص الأعباء المالية المترتبة على الجوانب الفنية، و التبعات المترتبة على تطبيقه بالنسبة لحجم الميزانية، و الأعباء المالية للأنشطة المدرجة بالنسبة للسنوات المقبلة، و ينتهي برفع تقرير موحد إلى المجلس عن الجوانب ذات الأهمية المشتركة في مشروع برنامج العمل و الميزانية ، حسب المادة 28 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو/ ه [ 30 ] ص 67، 68.

### 1.3.4.2. لجنة المالية

أنشأت لجنة المالية وفقا للمادة 5 من دستور منظمة الفاو، و بقرار من المؤتمر في دورته الثانية لعام 1946، باعتبارها لجنة فرعية معنية بمراقبة الجانب المالي لمنظمة الفاو، حيث كانت اللجنة في بدايتها تسمى اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون المالية لمساعدة اللجنة التنفيذية للمنظمة، و أعاد المؤتمر تشكيلها في الدورة الثالثة لعام 1947 و تغير اسمها للجنة الرقابة المالية، ثم أطلق عليها المؤتمر في دورته التاسعة اسم لجنة المالية بموجب قرار ( 57/37 ) لعام 1957، و تم تغيير هيكلها و بنائها بموجب قرار (77/15) لعام 1977.

1.3.4.1. عضوية لجنة المالية.

1.3.4.2. هيئة مكتب لجنة المالية.

1.3.4.3. دورات لجنة المالية.

1.3.4.4. جدول أعمال الدورة .

1.3.4.5. إختصاص لجنة المالية.

### 1.3.4.1. عضوية لجنة المالية

تتألف لجنة المالية من ممثلي تسع دول أعضاء في منظمة الأغذية و الزراعة، و ينتخب المجلس هذه الدول وفقا للإجراءات المحددة من المؤتمر، و ينتخب أعضاء اللجنة لمدة سنتين في دورة المجلس، التي تلي الدورة العادية للمؤتمر مباشرة، من بين الأفراد الذين أبدوا اهتماما مستمرا بأهداف المنظمة و أنشطتها، و ممن شاركوا في دورات المؤتمر أو المجلس و لهم كفاءة و خبرة خاصة بالمسائل الإدارية و المالية، كما يجوز إعادة تعيينهم في هذا المنصب.

و تبلغ الدولة العضو في المنظمة و التي ترغب في أن تنتخب عضوا في اللجنة الأمين العام للمؤتمر و المجلس بأقرب فرصة و قبل افتتاح دورة المجلس التي سيجرى فيها الانتخاب بعشرة أيام على الأقل باسم الممثل الذي ترغب في تعيينه مع تفاصيل مؤهلاته و خبراته.

و يبلغ الأمين العام للمؤتمر و المجلس هذه المعلومات، لأعضاء المجلس قبل انعقاد دورته التي ستجرى فيها عملية الانتخاب، حيث ينتخب المجلس أولاً رئيساً للجنة من بين الممثلين المعيّنين من الدول التي ستصبح أعضاء في اللجنة، و بعد انتخاب الرئيس، تبدأ عملية انتخاب سائر أعضاء اللجنة ، و يجرى اقتراع واحد لملء جميع المقاعد الشاغرة في كل مجموعة أقاليم محددة، و تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات المعطاة، حسب المادة 27 فقرة 2. 3 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 63، 64.

### 1. 3. 4. 2. هيئة مكتب لجنة المالية

تنتخب هيئة مكتب اللجنة في أول دورة تعقدها في كل سنة تقويمية، من بين ممثلي أعضائها، نائباً للرئيس يبقى في منصبه إلى أن ينتخب نائب جديد للرئيس في أول دورة من السنة التقويمية التالية، و تنتهي مدة النائب بنهاية مدة اللجنة، و إذا تعذر عليه الاستمرار في مهمته بسبب الاستقالة أو المرض تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها نائباً جديداً للرئيس للمدة الباقية لنائب الرئيس. و يترأس الرئيس لجنة البرنامج، و في حالة غيابه يتولاها نائبه، و في حالة غياب الرئيس و نائبه تعين اللجنة ممثل أحد أعضائها لتولي الرئاسة، و إذا تعذر على الرئيس الاستمرار في أداء مهمته خلال المدة الباقية له، بسبب الإقالة، أو المرض، أو العجز، يتولى نائبه مهمة الرئاسة في المدة الباقية للرئيس و تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها نائباً جديداً للرئيس للمدة الباقية لنائب الرئيس، حسب المادة 1 من اللائحة الداخلية للجنة المالية/ و [33] ص 125.

### 1. 3. 4. 3. دورات لجنة المالية

تعقد لجنة المالية دورة واحدة سنوياً على الأقل، كما يجوز لها عقد دورات إضافية لإتاحة التشاور بشأن المسائل المالية مع اللجان المختصة في المؤتمر، و تعقد لجنة المالية جلساتها بدعوة من رئيسها من تلقاء نفسه، أو بناء على قرار من اللجنة، أو بطلب كتابي يقدم للرئيس من ثلاثة من أعضائها، كما تعقد اللجنة دوراتها بدعوة من المدير العام من تلقاء نفسه، أو بناء على طلب كتابي يقدم إليه من خمسة أو أكثر من الدول الأعضاء، حسب المادة 27 فقرة 8/أ. ب من اللائحة العامة للفاو [30] ص 67. و يرسل الإخطار الخاص بموعد كل دورة و مكان انعقاده (في مقر المنظمة أو أي مكان آخر طبقاً لقرار المجلس) إلى جميع الأعضاء في اللجنة و إلى ممثليهم المعيّنين قبل انعقاد الدورة بأطول فترة ممكنة، حسب المادة 2 فقرة 1. 2 من اللائحة الداخلية للجنة المالية/ و [33] ص 125، 126، حيث يكتمل النصاب في جلسات اللجنة بحضور ممثلي خمسة أعضاء، و يجوز للجنة عقد عدة جلسات خلال كل دورة.

و يجب أن يبلغ المدير العام و رئيس اللجنة، إذا كان من المتوقع ألا يستطيع ممثل أحد أعضاء اللجنة حضور دورة بأكملها، أو إذا لم يتمكن بسبب العجز، أو الوفاة، أو لأي سبب آخر من أداء مهامه خلال المدة الباقية أمام العضو الذي يمثله، فعلى هذا العضو أن بذلك في أقرب فرصة ممكنة و له أن يعين ممثلاً تكون له مؤهلات و الخبرات اللازمة، حسب المادة 2 فقرة 6 من اللائحة الداخلية للجنة المالية/ و [33] ص126.

#### 1.3.4.2.4. جدول أعمال الدورة

يعد المدير العام بالتشاور مع رئيس اللجنة جدول أعمال مؤقت لكل دورة من دورات اللجنة، و تبذل الجهود كي يتم توزيع جدول الأعمال و الوثائق اللازمة على جميع الدول الأعضاء في اللجنة و على ممثليهم المعيّنين قبل انعقاد الدورة في الموعد المحدد. و يكون أول بند في جدول الأعمال المؤقت بعد انتخاب نائب الرئيس هو اعتماد جدول الأعمال، فيمكن لأي عضو في اللجنة اقتراح موضوع في جدول الأعمال المؤقت يقدمه للمدير العام، و يقوم هذا الأخير بتوزيع الموضوع المقترح على جميع أعضاء اللجنة، كما يحق للجنة أثناء نشاطها تعديل جدول الأعمال بالحذف أو الإضافة أو التنقيح بشرط عدم استبعاد أي موضوع أحيل إليها من المجلس أو بناء على طلب من المؤتمر، حسب المادة 3 من اللائحة الداخلية للجنة المالية/ و [33] ص127.

و تتخذ قرارات لجنة المالية بأغلبية الأصوات المعطاة، و يكون لكل ممثل دولة عضو في اللجنة بما في ذلك الرئيس صوت واحد، و يكون التصويت إما ببناء الاسم و يسجل صوت كل ممثل في مضبطة، أو بالإقتراع السري عندما تقرر اللجنة ذلك، حسب المادة 4 من اللائحة الداخلية للجنة المالية/ و [33] ص127، حيث توافق لجنة المالية في كل دورة على تقرير يتضمن آراءها و توصياتها و قراراتها، و يورد عند الطلب بياناً بأراء الأقلية، كما يجوز الاحتفاظ بالطابع السري لبعض الوثائق، حسب المادة 5 فقرة 1. 2 من اللائحة الداخلية للجنة المالية/ و [33] ص128.

#### 1.3.4.2.5. إختصاص لجنة المالية

تساهم هذه اللجنة في الرقابة المالية للمنظمة، من خلال دراسة التبعات المالية لمقترحات المدير العام بشأن الميزانية، و الإعتمادات الإضافية، و وضع توصيات بشأنها إلى المجلس، بالإضافة لقبول الإشتراكات الطوعية التي تترتب عليها إلتزامات مالية إضافية على الدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبة و تقديم توصيات إلى المجلس بذلك.

توافق لجنة المالية على مقترحات المدير العام، بشأن نقل الإعتمادات المالية بين أبواب الميزانية، و تقديم توصيات بذلك للمجلس، و إبلاغ لجنة البرنامج بذلك، و النظر في مقترحات المدير العام بسحب مبالغ من صندوق رأس المال العامل، لمواجهة مصروفات طارئة، أو لسداد قروض مستحقة الدفع، بالإضافة لإنشاء الإحتياطيات المالية، و حسابات الأمانة، و الحسابات الخاصة و تقديم توصيات بذلك للمجلس .

بالإضافة لقيام لجنة المالية بالنظر في التقارير التي يقدمها المدير العام للفاو، حول سياسة الإستثمار للمنظمة، كما تداوم على إستعراض جدول الإشتراكات، و تقديم مقترحات للمجلس لشان أي تعديل لهذه الجداول، بالإضافة للنظر في تقارير المدير العام عن الإكراميات المدفوعة.

كما تتفحص لجنة المالية حسابات المراجعة نيابة عن المجلس، و تتشاور مع المدير العام في التقارير الخاصة بالمركز المالي الجاري، و التي يقدمها المدير العام، و تقدم تقريراً بذلك للمجلس، كما تقدم اللجنة توصيات للمجلس بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي، و تحديد نطاق هذه المراجعة، و النظر في مقترحات المدير العام و توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن جداول المرتبات و شروط تعيين العاملين، و الإقتراحات بشأن الهيكل التنظيمي العام للإدارات الفنية للمنظمة.

### 1.3.4.3. لجنة الشؤون الدستورية و القانونية

أنشئت لجنة الشؤون الدستورية و القانونية بواسطة المؤتمر في دورته(9) عام 1957 ، و هدفها تنسيق و تنظيم و إدارة المسائل ذات الطابع الدستوري و القانوني في المنظمة، و إعداد برامج أنشطة المنظمة و تنفيذها.

1.3.4.3.1. عضوية اللجنة .

1.3.4.3.1. دورات اللجنة .

1.3.4.3.1. إختصاصات اللجنة.

### 1.3.4.3.1. عضوية اللجنة

تتألف لجنة الشؤون الدستورية و القانونية من عدد لا يزيد على سبع، من الدول الأعضاء ينتخبها المجلس لمدة سنتين، في دورته التي تلي الدورة العادية للمؤتمر مباشرة، و يقدم الترشيح لانتخاب أي عضو في هذه اللجنة كتابية، من دولة أو أكثر من الدول الأعضاء إلى الأمين العام للمؤتمر و المجلس، قبل انتهاء الأجل الذي يحدده رئيس المجلس، بحيث يمكن توزيع الترشيح في اليوم المحدد للانتخاب،

و على الدول المرشحة أن تعلن استعدادها للعمل في اللجنة إذا تم إنتخابها، حسب المادة 34 فقرة 1. 2 من اللائحة العامة للفاو [30] ص80.

### 1.3.4.2. دورات اللجنة

تعقد اللجنة دورتين كل سنة - عقدت الدورة الأولى للجنة الشؤون الدستورية و القانونية في فبراير 1958 - و تنتخب اللجنة في دورتها الأولى رئيسا، و نائبا للرئيس من بين أعضاءها، و تكون جلسات اللجنة خاصة مقصورة على أعضائها السبعة، ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك، حسب المادة 34 فقرة 6. 7 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 81.

### 1.3.4.3. إختصاصات اللجنة

تعقد اللجنة دوراتها للنظر فيما يحيله إليها المجلس أو المدير العام من موضوعات محددة خاصة، حيث تقر اللجنة لائحتها الداخلية، و تعدلها وفقا للمواعيد المحددة في الدستور، كما تعمل على تطبيق أو تفسير الدستور أو اللائحة المالية، أو التعديلات التي تدخل على أي من هذه النصوص.

و تضع اللجنة المعاهدات و الإتفاقيات متعددة الأطراف، و تقرها و تنفذها و تفسرها، تشكل الهيئات و اللجان بما في ذلك و عضويتها و إختصاصاتها و إجراءات رفع تقاريرها، و ملاءمة طلب الآراء الإستشارية من محكمة العدل الدولية طبقا لدستورها، أو طبقا للنظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

تعمل اللجنة كذلك على دراسة السياسات الخاصة بالإمتيازات و الحصانات التي تطلب من الحكومات المضيفة لمقر المنظمة، و المكاتب الإقليمية، و المكاتب القطرية، و المؤتمرات و الإجتماعات، مع دراسة المشكلات المتعلقة بالإنتخابات و إجراءات الترشيح، و المسائل الخاصة بالسياسات مع المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، و المؤسسات القومية و الأفراد، حسب المادة 34 فقرة 3، 8 من اللائحة العامة للفاو [30] ص 80، 81.

شملت دراسة الفصل الثالث على الهيكل التنظيمي لمنظمة الفاو ، حسب ما هو محدد في دستورها على مجموعة من الأجهزة، التي تجمع الاختصاص القانوني، و الإداري، و التنسيقي و الوظيفي، من خلال المؤتمر العام، الذي يعتبر جهازا تشريعيا، يشرف على تخطيط سياسة الفاو و التعبير عن رأي الجماعة الدولية، من خلال مجموعة من القواعد التي تحكم تكوين المؤتمر العام، و سير أعماله و مجموع الاختصاصات التي يباشرها.

تمت دراسة مجلس منظمة الفاو، باعتباره جهازا تنفيذيا عهدت له مهمة، تجسيد القرارات التي تحافظ على الأمن الغذائي في المجتمع الدولي، من خلال مجموعة من القواعد التي تحكم تكوين المجلس، وسير أعماله و مجموع الاختصاصات التي يباشرها.

و شملت الدراسة أيضا منصب المدير العام للفاو، الذي يباشر مجموعة من الصلاحيات التي تجمع بين تنظيم شؤون الموظفين في المنظمة، و تنظيم شؤون المالية و الميزانية، و تنظيم أعمال المنظمة، كما تم التطرق للجان الرئيسية التي تنشئها الفاو وفقا لمعايير محددة، لتساهم في مهام الوكالة ك لجنة البرنامج، و لجنة المالية، و لجنة الشؤون الدستورية و القانونية.

#### 1.4. نطاق إختصاص منظمة الأغذية و الزراعة

تقود منظمة الفاو الجهود الدولية للحد من الجوع و سوء التغذية، و تقليص التعداد المتزايد للذين يعانون من نقص التغذية في العالم، و تتمثل ولايتها الأولى في تحسين مستويات التغذية من حيث الوفرة، و التنوع، و الجودة، و الإستدامة، و تساهم منظمة الفاو كذلك في تحسين سبل معيشة سكان الأرياف، و صيانة و حماية الموارد الغذائية، و ضمان إستدامتها، من الزراعة، الغابات، الأبحاث، مصادم الأسماك، تربية الأحياء المائية و الثروة الحيوانية .

1.4.1. الحق في الغذاء.

1.4.2. الموارد الإقتصادية.

1.4.3. التحديات الكبرى.

#### 1.4.1. الحق في الغذاء

يعني هذا الحق الحصول على غذاء كاف و مستدام، متناسب مع ثقافة كل شعب، يضمن حياة جسدية و عقلية سليمة، يضمن سلامة الأفراد و الجماعات من التهديدات المزممة (الجوع، المرض، الفقر ، الظلم الإجماعي)، بوصفها عقبة رئيسية تعترض التنمية الإجماعية و الإقتصادية، و تحسين نوعية الحياة [ 64 ] ص31.

و يعد الحق في الغذاء الكافي عنصرا أساسيا من عناصر الحل المستدام لأزمة الأمن الغذائي العالمي ، من خلال الحق في الحصول المستمر على الموارد اللازمة لإنتاج ما يكفي من غذاء أو اكتسابه أو شرائه ليس فقط للوقاية من الجوع بل لضمان الصحة و الرفاه [ 65 ] ص44، و يوفر

منظور الحق في الغذاء إطار لتشخيص مشكلة الأمن الغذائي، و تصميم، و تنفيذ، و رصد مواجهة الأزمة الغذائية [65] ص45.

يشتمل التعريف التقني للحق في الغذاء، بأنه من حقوق الإنسان الأساسية، و من مؤشرات الأمن الإقتصادي البشري، و هو حق جامع بين ضمان الأمن الغذائي، و التغذوي، و المستدام، و المكتفى ذاتيا، و تحقيقه قائم على العمل التشاركي، و بتفصيل هذا التعريف نجد أن هذا الحق يشتمل على قدرة المجتمع على توفير إحتياجات التغذية الأساسية، من خلال ضمان الحد الأدنى من الإحتياجات الغذائية الأساسية بانتظام، و يتم توفيرها إما بإنتاجها محليا (كليا أو جزئيا)، أو بإنتاج جزء منها و إستيفاء الباقي من خلال عائد الصادرات، و يطلق عليه الأمن الغذائي .

يشمل الحق في الغذاء كذلك ، ضمان الأمن التغذوي أو الأمان الغذائي، بتجسيد المعايير الصارمة خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء ، لضمان أن يكون آمنا، وصحيا، وملائما للإستهلاك الأدمي، و هذا إرتقاء بالإنتاج الكلي للأغذية النباتية والحيوانية.

بالإضافة لضمان الإستدامة الغذائية، من خلال إدارة الموارد الطبيعية المنتجة و المتواصلة، بشكل طويل المدى من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية المتغيرة، و ضمان الأمن الغذائي للأجيال الحالية و المستقبلية، و ضمان قدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس و الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية الأساسية محليا، دون أي مخاطر خارجية، بإعتباره هدف قومي، تحقيقا للإكتفاء الذاتي.

1. 4. 1. 1. الأمن الغذائي .

1. 4. 1. 2. الأمن التغذوي .

1. 4. 1. 3. الإستدامة الغذائية .

1. 4. 1. 4. الإكتفاء الذاتي.

1. 4. 1. 1. الأمن الغذائي

يقصد بالأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير إحتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، و ضمان الحد الأدنى من تلك الإحتياجات بانتظام [66] ص162، بمعنى أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولى لضمان الأمن الغذائي لشعوبها ، و يتجاوز ذلك في حالة الأمن الغذائي لشعوب العالم ، ليتحول لمسؤولية مشتركة للبشرية جمعاء [67] ص28.



وطبقا لهذا المفهوم فإن الأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على إنتاج كل الإحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محليا، بل ينطوي أساسا على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الإحتياجات، بتصدير منتجات أخرى تتمتع في إنتاجها الدول نسبية على الدول الأخرى [68] ص75.

يشتمل مفهوم الأمن الغذائي على قدر أكبر من المرونة، في استخدام الموارد، وفي الإعتماد المتبادل مع الآخرين، على أنه الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين، بإعتباره يتضمن وفرة السلع الغذائية، وهذا يتحقق أساسا من خلال زيادة الإنتاج المحلي أو نسبة الإكتفاء الذاتي، بالإضافة لضمان الإستقرار في عرض السلع الغذائية، وهذا يستلزم نظاما متكاملًا للتسويق لتحقيق التوزيع العادل للغذاء، و أنظمة اقتصادية تضمن إستقرار الأسعار و الحجوم عبر المواسم [69] ص422.

كما يركز مفهوم الأمن الغذائي على تعزيز القدرة الإقتصادية لأفراد المجتمع، لتمكينهم من الحصول في جميع الأوقات على الغذاء، أو على إمكانيات شرائه، لضمان الحق في الغذاء الكافي [66] ص164، و إدارة المورد المائي، لمساهمته في زيادة الإنتاج الغذائي نتيجة التوسع الزراعي، بري مساحات واسعة من المحاصيل، و في شرب الحيوانات، و في الصناعات الغذائية بأنواعها [66] ص112.

وهكذا تطرح عدة بدائل للوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان، إما بإنتاجه أو تعزيز القدرة الشرائية، و بالتالي فالفشل في توفير هذه المتطلبات يؤدي للمجاعات [25] ص27، وفي نفس الوقت يستوجب حسن إستثمار الموارد المحلية المتاحة لمصلحة الجيل الحالي، دون تعريض مصلحة الأجيال القادمة للخطر [68] ص76.

أصبحت السياسات الغذائية مرتبطة بالمتطلبات الدولية، أكثر من إرتباطها بالمتطلبات الوطنية، و أصبحت تهتم بكفاءة إنتاج الغذاء و استهلاكه، مع تصحيح اللاتوازن بين توفر الغذاء ثم قدرة الشعوب المختلفة للوصول إليه [69] ص421 ، و بالخصوص الدول النامية يجب أن تلجأ إلى :

1. 1. 1. 4. 1 الإنتاج الغذائي الذاتي.

1. 1. 1. 4. 1 شراء الإمدادات الغذائية.

1. 1. 1. 4. 1 المساعدات الغذائية.

#### 1.4.1.1. الإنتاج الغذائي الذاتي

لم يصبح القطاع الزراعي في الدول النامية قطاعا يساهم في دخلها القومي، كما كان عليه قديما، وذلك لعدة أسباب، تتمثل في زيادة نسبة السكان و احتياجاتهم الغذائية، و الانتقال من الزراعة المعيشية إلى الزراعة الصناعية، و نقص التكنولوجيا الحيوية في الزراعة، و ضعف الهياكل الأساسية عند الإنتاج الزراعي، و التخزين، و النقل، و التوزيع، أما بالنسبة للدول الصناعية المتطورة، استطاعت أن تحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، على أسس الزراعة الصناعية، و الزراعة المعدلة وراثيا، و توفير وسائل تكنولوجية ضخمة لتخزين و مراقبة، و تسويق الغذاء.

#### 1.4.1.1.2. شراء الإمدادات الغذائية

تلجأ الدول النامية العاجزة على الإنتاج الذاتي للغذاء، أو العاجزة على مواكبة إستغلال التكنولوجيا الزراعية، إلى شراء الغذاء بالعملة الصعبة من السوق الدولية، و بأسعار مرتفعة. و على هذا الأساس فسوق تجارة المحاصيل الزراعية الأساسية تركز على قانون العرض و الطلب العالمي، الذي يقوم على الطلب المتزايد للغذاء نتيجة نمو عدد السكان، و العجز عن الإنتاج المحلي، و العرض المتحكم فيه من قبل شركات صناعة الغذاء العالمية العابرة للقارات، و التي تحاول من خلال بورصة الأغذية العالمية لرفع أسعارها في السوق الدولية تحقيقا لأرباح ضخمة.

#### 1.4.1.1.3. المساعدات الغذائية

تعد المساعدات الغذائية أهم تقنيات السياسات الغذائية للدول، و التي تستهدف تحقيق العرض الغذائي، لصالح التجمعات البشرية و الأفراد، و هذه المساعدات مصدر بديل للإنتاج الذاتي [ 69 ] ص 422، و يزيد الإعتماد أكثر على المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ أو اللاجئين ، بأن تقدم لهم بالتنسيق بين منظمة الفاو و برنامج الغذاء العالمي، سلة الغذاء التي تحتوي على الأغذية الأساسية، و الأطعمة المخلوطة، و مزيج من المقويات و الأغذية التكميلية، و بالخصوص للطفولة و الأمومة، التي تساعد على الحد من أشكال سوء التغذية [ 70 ] ص 1 .

## 1.4.1.2. الأمن التغذوي

ساهمت العولمة في زيادة حجوم التجارة في السلع الزراعية، و الغذائية، مما جعل مهمة إبقائها آمنة أكثر تعقيدا، فسلامة الأغذية تهم كل إنسان ، بما في ذلك المزارعين، و المجهزين، و بائعي التجزئة، و المستهلكين، و الحكومات، من خلال معايير دولية على طول السلسلة الغذائية [71] ص1. و أكدت منظمة الفاو في تقاريرها عن دور "أمان الغذاء " في الصحة والتنمية، أنه لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية، بل يجب أن يشتمل على محتوى غذائي واف لإحتياجات الجسم ، و أن ألا يعرض صحة المستهلك للضرر من خلال العدوى أو التسمم.

عرفت منظمة الصحة العالمية "أمان الغذاء" بأنه جميع الظروف و المعايير الضرورية، خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وملائما للاستهلاك الأدمي، و هذا للارتقاء بالإنتاج الكلي للأغذية النباتية والحيوانية [68] ص 82، يعد الحصول على إمدادات غذائية سليمة أساسي للنمو الطبيعي، كما أن مراقبة الأمراض التي تنقلها الأغذية أداة مهمة لسلامتها، و تحديد أولويات الصحة العامة، و تقييم برامج و تقدير التكاليف النسبية لمكافحتها، والاستجابة العاجلة لحالات تفشيها، مما تشكل مصدراً رئيسياً للمعلومات اللازمة لتحليل المخاطر .

1.4.1.2.1. سوء التغذية.

1.4.1.2.2. تلوث الغذاء .

## 1.4.1.2.1. سوء التغذية

أكدت منظمة الفاو أن سوء التغذية من نتائج الظلم الاجتماعي [64] ص28 ، و من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى الإصابة بالأمراض، و تكون نتيجة الافتقار إلى الجودة أكثر تأثيرا من الكمية، في حالة إفتقار الغذاء إلى المكونات الأساسية مثل الفيتامينات والمعادن اللازمة لتحقيق المتطلبات الغذائية [73] ص6142 ، بالإضافة لتلوث المياه المستعملة في إعداد الطعام، مما يجعل الغذاء غير آمن.

و يعد كل شكل من أشكال سوء التغذية الناجم عن نقص أو عدم التوازن في حجم المكونات الغذائية الأساسية، إضافة لعمر الشخص، و ما يزيد من تفاقم سوء التغذية هو فقدان الإمكانيات المالية و المعرفية لشراء الغذاء الكافي، و ذا القيمة الغذائية اللازمة للحد من الأمراض الحادة و المزمنة [64] ص72.

1. 4. 1. 2. 1. 1. أسباب سوء التغذية

1. 4. 1. 2. 1. 2. الأمراض الناجمة عن سوء التغذية

1. 4. 1. 2. 1. 1. أسباب سوء التغذية

تتمثل أسباب سوء التغذية في افتقار المنتجات الغذائية للعناصر الأساسية و الضرورية لنمو جسم الإنسان، و تشمل البروتينات، و الفيتامينات و العناصر المعدنية، كما تتمثل أسباب سوء التغذية في الإفراط في التغذية.

1. 4. 1. 2. 1. 1. 1. نقص البروتينات

1. 4. 1. 2. 1. 1. 2. نقص الفيتامينات والعناصر المعدنية

1. 4. 1. 2. 1. 1. 3. الإفراط في التغذية

1. 4. 1. 2. 1. 1. 1. نقص البروتينات

تهتم منظمة الفاو بزيادة البروتين في العالم ، و بالخصوص في الدول النامية، عن طريق تشجيع تكنولوجيا إنتاج المركبات البروتينية سواء كان مصدرها نباتي أو حيواني ، لضمان إستكمال المواد الغذائية التي تعد ضعيفة المحتوى من البروتين [73] ص277.

و يشكل نقص البروتين من أكثر الأنواع شيوعا، حيث إنها تنتج بسبب الوجبات الغذائية التي تفتقر إلى البروتينات و المواد الكربوهيدراتية والدهون، و يتسبب غياب البروتينات والطاقة إلى الإصابة بمرض نقص السكريات و بمرض ضمور العضلات الشوكي، و ضعف مناعة الجسم ضد الجراثيم و الطفيليات، تخرب الأنسجة و الخلايا، و التخرب المستمر للكريات الحمراء [64] ص73، و يؤدي نقص البروتين كذلك لإنخفاض درجة نشاط جسم الإنسان، بسبب تعطل نمو و إنتاج الأجسام المضادة التي تقويه من العدوى بالأمراض، و تضعف مقاومته [74] ص38.



و تشهد معظم الدول النامية ، تحولات في أنظمتها الغذائية باتجاه نظام غذائي عصري ، غنى بالطاقة الحرارية، لكنها بعيدة عن الغذاء الصحي و المتوازن، رغم معاناة أقاليم الجنوب من المجاعة و الفقر نتيجة نقص الغذاء، و هذا دليل على عدم التوزيع العادل للثروات [76] ص 3187.

#### 1.4.1.2.1.2. الأمراض الناجمة عن سوء التغذية

يترتب عن سوء التغذية عدة أمراض، أما أن تكون ناتجة عن الظلم الإجتماعي، و ضعف مستوى المعيشة، و الفقر الذي يؤدي إلى انتشار العديد من الأمراض في أوساط الفقراء، و يعيق الحياة الاقتصادية الريفية، و يضعف التنمية الزراعية، و اما يكون نتيجة الافراط في تناول الغذاء فوق الحاجة الطبيعية لجسم الانسان.

1.4.1.2.1.2.1. مرض السل .

1.4.1.2.1.2.2. مرض الجذام.

1.4.1.2.1.2.3. مرض البلهارسيا.

1.4.1.2.1.2.4. مرض المالاريا.

1.4.1.2.1.2.5. السمنة.

#### 1.4.1.2.1.2.1. مرض السل

يعد مرض السل واسع الإنتشار في الدول النامية، و التي يعاني سكانها من سوء التغذية، و هي تصيب الفئات العمرية الفتية كالأطفال دون سن الثالثة، و سبب هذا المرض جرثومة تتوضع في أنسجة الرئة و العظام، و المفاصل، و الكلى، و الأمعاء، و الغدد اللمفاوية، و إنتشاره راجع خصوصا لنقص الغذاء و عدم نظافته، و فقدان نظافة المياه [64] ص 102.

#### 1.4.1.2.1.2.2. مرض الجذام

يعد مرض الجذام مرض مزمن، و معد يصيب أنسجة الجلد، و الأغشية المخاطية، و العيون، و الأعصاب الطرفية، و العضلات، و يؤدي لشللها، و سببه جرثومة خطيرة، و تصيب بنسب كبيرة الفئات العمرية الصغيرة، و الأوضاع الإجتماعية المزرية كالفقر هي أهم عوامل إنتشاره ، و علاجه يدوم سنوات طويلة ، أما المضاعفات و الشلل و فقدان بعض الأطراف فلا علاج لها [64] ص 109، 110.

### 1.4.1.2.1.3. مرض البلهارسيا

ينهك هذا المرض المزمّن جسم المصاب، يسببه طفيلي ينتقل بالماء، و يصيب جهاز الهضم(الأمعاء) و جهاز البول، و يكثر في المناطق الزراعية التي تتوسع فيها أعمال الري غير الصحية، و ينتشر أكثر في المناطق الإفريقية و الآسيوية، حيث يؤدي إلى ضعف فيزيولوجية الجسم، و انتشاره بين الطبقة العاملة الزراعية سيؤدي حتما لضعف الإنتاج الزراعي، و تدهور الزراعة المعيشية للأسر الريفية [64] ص113.

### 1.4.1.2.1.4. مرض المالاريا

يسبب المرض طفيلي يغزو كريات الدم الحمراء، و ينتقل بواسطة نوع معين من البعوض (أنوفيليس)، و هو من أوسع الأمراض انتشارا في آسيا و إفريقيا، يؤدي لفقر الدم و تضخم الطحال و الكبد، و تأثيره يكون خطيرا على الأطفال نتيجة ضعف مناعتهم. و يزداد عدد المصابين بالمرض في المناطق الريفية حيث تكثر عمليات الري ، نتيجة عدم معالجة المياه، و تكاثر البعوض الناقل للمرض كله يؤدي لانتشاره بين سكان الأرياف المعتمدين [64] ص116.

### 1.4.1.2.1.5. السمنة

تنتشر السمنة بسبب سوء التغذية الناتج عن الإفراط في الغذاء، من ناحيتي الكم و النوع، و هو أكثر شيوعا في الدول ذات الدخل المرتفع، و متوسط الشبوع في الدول ذات الدخل المتوسط، مما أدى لظهور عدة أمراض (فوق الأشباع)، و كانت سببا في ارتفاع عدد الوفيات، و يرتبط هذا النوع من سوء التغذية بتغير العادات الغذائية في هذه الدول، التي كان نظامها الغذائي التقليدي قائما على استهلاك الحبوب و القمح، فأصبح غنى بالطاقة الحرارية [76] ص3187. و بسبب التغيرات التي طرأت على أسلوب حياة شعوب الدول، و التي نجم عنها إيثار للراحة على الحركة، يشهد العالم انتشارا سريعا لزيادة الوزن المفرط، بين البالغين و الأطفال على حد سواء، و يصاحب ذلك ارتفاع نسب انتشار الأمراض المزمنة ذات العلاقة بالطعام من أمراض القلب و الشرايين، إلى أمراض السكر، و بعض أنواع السرطان [77] .

## 1.4.1.2.2. ثلوث الغذاء

يعد الحق في سلامة الغذاء من أهم حقوق الإنسان يكتسبها بمجرد ولادته، باعتبار الغذاء حاجة أساسية لكل بني البشر، فالغذاء يوفر لجسم الإنسان ما يلزمه من عناصر للقيام بوظائفه الحيوية، فيوفر للجسم الطاقة، يجدد الخلايا و يضمن الوقاية من الأمراض [78] ص23.

و يقصد بالثلوث الغذائي، فساد الأغذية و تلفها، بسبب احتوائها على مواد غريبة (جراثيم، فيروسات، و مواد كيميائية أو إشعاعية)، بسبب تأثير التلوث على نوعية الموارد (الماء، الهواء، الأرض) [79] ص157، و عدم ملاءمتها و فقدان خواصها، مما يؤدي لإصابة المواد الغذائية التي بها قوام حياة و بدن الإنسان، بمادة ضارة تؤدي لإفسادها أو تسممها أو التأثير على سلامته [80] ص18.

يعد التلوث عملية تغيير سلبي لسلامة وظائف الكائنات الحية، وعاملا لفقدان الاتزان البيئي [81] ص214 ، الذي يعد مصدرا للغذاء الضروري [82] ص455، و تختلف درجة التلوث حسب مصدره.

1.4.1.2.2.1. سلامة الغذاء من الميكروبات المرضية.

1.4.1.2.2.2. سلامة الغذاء من التلوث الكيماوي.

1.4.1.2.2.3. سلامة الغذاء من التلوث بالمعادن الثقيلة.

1.4.1.2.2.4. سلامة الغذاء من التلوث الإشعاعي.

## 1.4.1.2.2.1. سلامة الغذاء من الميكروبات المرضية

تساهم الميكروبات و الجراثيم في تلويث الغذاء، مما يؤدي لانتشار العديد من الأمراض المعدية عن طريق الطعام غير الصحي، و هذ الحالة تهدد أمان الإمدادات الغذائية.

1.4.1.2.2.1.1. السالمونيللوزيس .

1.4.1.2.2.1.2. الشيجيللوزيس .

1.4.1.2.2.1.3. الفيبريوزيس .

1.4.1.2.2.1.4. الكوليرا .

1.4.1.2.2.1.5. التريكينوزيس.



#### 1. 4. 1. 2. 2. 1. 1. السالمونيلا لوزيس

يحدث مرض السالمونيلا لوزيس (Salmonellosis)، بسبب تلوث الطعام ببكتيريا (Salmonella)، مما يرتب العديد من الآثار الخطيرة على صحة الإنسان، و لتفادي هذا المرض يجب اتباع طرق صحية جيدة في مصانع انتاج الغذاء، و حسن تخزينه، و توزيعه، بالإضافة للمحافظة عليه في المطاعم و المنازل [83] ص1528، حيث يجب حفظ الغذاء في درجة حرارة 40° ف (44°م) أو أقل، و تتمثل أعراض هذا المرض في آلام البطن، الإسهال، و الشعور بالقشعريرة [83] ص1527.

#### 1. 4. 1. 2. 2. 1. 2. الشيجيللوزيس

يسبب مرض الشيجيللوزيس (Shigellasis)، بكتيريا من جنس (Shigella)، و تنتقل عن طريق الماء و اللبن، و الأغذية الرطبة، و يؤدي هذا المرض إلى الإسهال و البراز الدموي، و مغص في البطن و الحمى [83] ص1529.

#### 1. 4. 1. 2. 2. 1. 3. الفيبريوزيس

يسبب مرض الفيبريوزيس (Vibriosis)، ميكروب من جنس (Vibrio Parabaemolyticus)، و تعتبر الأسماك و الرخويات من الاغذية ذات المسؤولية الكبرى في نقل المرض، و تتمثل أعراضه في آلام البطن، الغثيان و القيء و الاسهال بالدم، و إرتفاع درجة الحرارة [83] ص1528.

#### 1. 4. 1. 2. 2. 1. 4. الكوليرا

تتمثل أعراض مرض الكوليرا (Cholera) في الإسهال، غزارة البراز المائي، القيء و الأعياء، و الميكروب المتسبب فيه من جنس (Vibrio Comma) و الذي ينتقل عن طريق شرب المياه الملوثة، أو الاغذية المغسولة بالماء الملوثة.

#### 1. 4. 1. 2. 2. 1. 5. التريكينوزيس

يعد مرض التريكينوزيس (Trichinosis) مرضا ببكتيريا، تسببه يرقات شعرية ميكروسكوبية (Trichinella Spiralis)، بسبب تناول لحم الخنزير كغذاء، أو بعض لحوم الصيد البرية، و أعراضه الغثيان، القيء، الإسهال و الديدان الشعرية [83] ص1530.

## 1.4.1.2.2.2. سلامة الغذاء من التلوث الكيماوي

يؤدي الإستعمال المتنوع للمواد الكيماوية في المجالين الزراعي و الصناعي، لتأثيرات تسببها المبيدات الحشرية، و الأسمدة الزراعية، و المعدان الثقيلة على الموارد الغذائية.

1.4.1.2.2.1. التلوث بالمبيدات الحشرية.

1.4.1.2.2.2. التلوث بالأسمدة الصناعية.

## 1.4.1.2.2.1. التلوث بالمبيدات الحشرية

تساهم المبيدات الحشرية حسب منظمة الفاو في زيادة المحاصيل الزراعية، و القضاء على الأمراض النباتية، و الحد من تأثيرات الحشرات الضارة الناقلة للأوبئة الزراعية، و القضاء على الفطريات و الأعشاب الضارة، كما تساهم في حماية النبات من التدهور أثناء التخزين و النقل . و تعد المبيدات مركبات سمية للأفات المستهدفة، و للإنسان و الحيوان ، و هي مركبات تراكمية في التربة تنتقل للنبات ثم الإنسان و الحيوان، مما يؤدي الغذاء، كما أن الإكثار منها في التربة يضعفها و يجعلها غير صالحة للإنبات، و يؤثر سلبا على سلامة الكائنات الحية فيه [ 78 ] ص51. كما تعد المبيدات الفسفورية المضادة للحشرات من أخطرها، حيث تصيب الإنسان بتشنجات عصبية، فقدان الشهية، تقلص العضلات، ضعف البصر، الإغماء و قد تصل للوفاة [84] ص172، 173، كما تعمل على قتل الأحياء الدقيقة المفيدة للنبات، و تلويث المنابع الجوفية لمياه الري [ 85 ] ص2035، و تسميم المحاصيل النباتية لإمتصاصها الكيماويات من التربة الزراعية الملوثة، و تسميم الموارد الحيوانية المستهلكة لهذه النباتات [ 78 ] ص 52.

## 1.4.1.2.2.2. التلوث بالأسمدة الصناعية

تعد الأسمدة الزراعية الصناعية عاملا مهما لخصوبة التربة، لأنها مصدر للعناصر الرئيسية لنمو النبات، لكنها يمكن أن تؤدي لمشاكل متعلقة بصحة الغذاء، لإستخدامها المفرط، مما يؤدي لزيادة قاعدية التربة و عدم صلاحيتها و ضعف إنتاجها [ 85 ] ص102. يؤدي تلوث الغذاء بالأسمدة الأزوتية، التي تتميز بخطورة مركباتها نتيجة اختزالها لمادة النتريت الخطيرة على الإنسان و الحيوان ، فتسبب نفوق الحيوانات بسبب تغلغل هذه المادة في الدم و إتحادها مع هيموغلوبين الدم فتقلل من قدرته على حمل الأوكسجين [ 78 ] ص67.

و يؤدي التلوث الغذائي بالأسمدة الفوسفاتية، بإعتبارها مركبات كيميائية ثابتة زمنا طويلا في التربة، بإرتفاع نسبتها في البحيرات و الأنهار مما يؤدي لقتل الكائنات الحية و الأسماك، نتيجة تحولها لمكان خال من الأوكسجين، بسبب النمو الكبير للطحالب التي تنافس هذه الكائنات على الوسط البيئي [78] ص68.

### 1.4.1.2.3. سلامة الغذاء من التلوث بالمعادن الثقيلة

تعد المعادن الثقيلة من المخلفات الصناعية، لها قدرة تراكمية كبيرة في الأنسجة الحية [86] ص87، و تلويث الموارد الطبيعية، و تتوزع بين ( الزئبق، الرصاص،الزرنيخ، الكروم، المنغنيز، البروم)، و هذه المعادن تستعمل كمواد أولية لصناعة المبيدات الفطرية و الحشرية، فتنقل للإنسان عبر المحاصيل الزراعية التي رشت عليها، و المستهلكة دون إحترام قواعد النظافة، كما تتسرب هذه المواد عبر مخلفات المصانع إلى التربة و المياه الجوفية [84] ص170.

و تحتوي هذه المعادن على مصادر مشعة تختلف تأثيراتها المرضية على الإنسان و الحيوان في حال عدم إحترام القواعد الرئيسية لأمن الإستهلاك:

1.4.1.2.3.1. التسمم الزئبقي.

1.4.1.2.3.2. التسمم الرصاصي.

1.4.1.2.3.3. التسمم الزرنيخي.

1.4.1.2.3.4. التسمم الكرومي.

1.4.1.2.3.5. التسمم البرومي.

### 1.4.1.2.3.1. التسمم الزئبقي

يعد الزئبق من أكثر المواد سمية، تستعمل مركباته لصناعة المبيدات الفطرية و الحشرية، لذا سيتمركز في السلسلة الغذائية من بدايتها لنهائيتها ، بسبب معالجة المحاصيل الزراعية [84] ص156. و يؤدي تسرب الزئبق في المياه يؤدي بارتباطه بالجسيمات و العوالق التي تتغذى عليها الأسماك، فيتخزن الزئبق في أجسامها على هيئة مركب عضوي يعرف بإسم فنيل الزئبق الذي يرتبط ببروتينات الأسماك، و تصبح هذه الأسماك التي تعيش في المجاري المائية سامة لا تصلح للإستهلاك البشري [83] ص1299، 1300، فتواجد الزئبق و لو بكميات ضئيلة في جسم الإنسان يؤدي للتسمم الزئبقي (مرض

الميناماتا) و تتمثل أعراضه في التشنج العصبي، الإلتهابات الجلدية، فقدان البصر، تلف المخ، الشلل، الغيبوبة، تغيرات جينية ثم للموت [ 82 ] ص 341.

#### 1. 4. 1. 2. 2. 3. 2. التسمم الرصاصي

يعد معدن الرصاص مركبا شديد السمية، ومن أهم مكونات صناعة البنزين، لذا إستعماله سيؤدي لحجب الضوء الشمس الضروري للتركيب الضوئي النباتي بسبب تلويث الغلاف الجوي، و تلويث الموارد المائية الضرورية لعيش الكائنات الحية الحيوانية و النباتية [ 87 ] ص 154. و تزداد خطورة الوضع بقدرة الكائنات الحية النباتية (منتجة)، الكائنات الحيوانية (مستهلكة) و الإنسان(المستهلك)، على امتصاص الرصاص في أجسامها، لذا فالتعرض المستمر لهذا المركب و بكميات صغيرة من خلال الغذاء نهايتها تراكمات كبيرة، و تسبب تلوث النبات و الحيوان و الإنسان [ 85 ] ص 50، 51.

#### 1. 4. 1. 2. 2. 3. التسمم الزرنيخي

تستعمل مادة الزرنيخ في صناعة المبيدات الحشرية، و السموم لرش أنواع الفاكهة لقتل اليرقات، لذا فهذه المادة تتسرب في التربة الزراعية، و تؤدي لتهيج الجلد، و الأورام السرطانية، و فقر الدم، و الصداع [ 84 ] ص 164، 165.

#### 1. 4. 1. 2. 2. 4. التسمم الكرومي

يعد هذا المعدن مهم في صناعة الصلب و السبائك المقاومة للتآكل، و مواد التنظيف، و بنزين الطائرات، لذا فتسرب هذه المادة في أعماق التربة الزراعية، و المياه الجوفية بسبب ضعف أمن المصانع و عدم معالجتها لمخلفاتها، يسبب الإلتهابات الجلدية، الاحتقان الدموي و تآكل الجلد [ 84 ] ص 233، 234.

#### 1. 4. 1. 2. 2. 5. التسمم البرومي

تستخدم هذه المادة صناعيا لإنتاج المبيدات الحشرية، مما يؤدي لتلويث المواد الغذائية و المحاصيل الزراعية، و المياه الجوفية، مما يصيب الإنسان بالعديد من الأعراض المرضية مثل التهابات المسالك التنفسية، و اضطراب الأجهزة العصبية، و فقدان الذاكرة، و الغيبوبة [ 84 ] ص 251، 252 .

## 1.4.1.2.4. سلامة الغذاء من التلوث الإشعاعي

يشكل تلوث الغذاء بالعناصر الإشعاعية خطرا كبيرا على النظام الإيكولوجي، و البيئة الطبيعية نظرا لتشوه الصفات الوراثية للكائنات الحيوانية، و النباتية التي تعتبر موردا غذائيا للإنسان [ 87 ] ص 124، و يتخذ التلوث الإشعاعي أشكالا متعددة، تتمثل في :

1.4.1.2.1. التجارب النووية.

1.4.1.2.2. الحروب العسكرية.

1.4.1.2.3. الحوادث الإشعاعية.

1.4.1.2.4. المخلفات الخطرة.

## 1.4.1.2.1. التجارب النووية

تؤثر التجارب النووية في الموارد الطبيعية ( الأرض، البحار، المحيطات)، لأن الغبار الذري الصادر من مواقع التفجيرات تحتوي على مجموعة من النظائر المشعة (أشعة ألفا، بيتا، جاما، اليود المشع131) [ 83 ] ص1587 التي تؤثر سلبا على دورة الغذاء النباتية و الحيوانية [ 85 ] ص108، 109، كما تؤثر الأنشطة الإشعاعية للغبار الذري على الهواء، الماء، التربة الزراعية، و يسبب سقوط الأمطار الحمضية المسممة للموارد الغذائية [ 78 ] ص96.

كما تؤثر الأنشطة الإشعاعية بشكل خطير على الكائنات الحية النباتية و الحيوانية و الإنسان، لأن الإشعاع يؤثر على بروتين الخلايا ، فيغير من تركيب غشائها الخلوي، و إحتياجاتها للهرمونات المنظمة للتفاعلات الكيموحيوية ، و لتكوين الأجسام المضادة ضد الميكروبات [ 88 ] ص74، كما يثبط الإشعاع عمل الأنزيمات، و يدمر روابط الهيدروجين للأحماض النووية (ADN-ARN) [ 88 ] ص75.

## 1.4.1.2.2. الحروب العسكرية

تؤثر النزاعات العسكرية على المصادر الغذائية للسكان نتيجة الأسلحة المحرمة التي تستخدمها القوات المتنازعة بشكل غير مشروع، ضد أهداف غير عسكرية متجاوزة التقيد بالهدف العسكري في هجماتها، مما يرتب آثارا سلبية ، و كوارث إنسانية بسبب تلويث الغذاء إشعاعيا.

و تخلف الحروب وراءها كوارث بيئية، بسبب استعمال أسلحة محرمة دوليا، تشمل مكوناتها مواد تهدد سلامة البيئة و الإنسان و الحيوان، فاليورانيوم المخصب العنصر الأساسي في الأسلحة الحديثة يحوي على 90- 95% من إشعاعية اليورانيوم الطبيعي، و بقائها في الجسم مدة طويلة يؤدي لأمراض مثل سرطان الدم، الغدد اللمفاوية، الكلى و العظام.

كما يلوث اليورانيوم التربة الزراعية، المياه السطحية، المياه الجوفية، و يحدث طفرات مرضية للنبات و الحيوان مما تهدد أمنه الغذائي [89] ص68، فحادثة التفجير النووي الأمريكي لهيروشيما و ناكازاكي المدينتين اليابانيتين عام 1945 مع نهاية الحرب العالمية الثانية، و مدى الأثار التدميرية و التخريبية الإشعاعية التي تلت عملية التفجير على الحيوان و النبات [78] ص 97.

### 1. 4. 1. 2. 2. 3. الحوادث الإشعاعية

يمكن أن تحدث كوارث بيئية نتيجة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الأمر الذي زاد من إمكانية حصول حوادث تترتب عنها أثار إشعاعية [90] ص2038، مثل حادثة انفجار الوحدة الرابعة لمفاعل تشيرنوبل بولاية أوكرانيا بالاتحاد السوفيتي في 26/04/1986 [84] ص172، 203 و تسرب الجسيمات الثقيلة (البلوتونيوم، السترونشيوم) [83] ص1590 الذي أصاب المنتجات الزراعية و الحيوانية و مشتقاتها بالمنطقة، بالإضافة لانتشار البخار المحمل بالمواد الأنشطارية السامة [88] ص124، و تساقط الأمطار المحملة بالإشعاع [78] ص98.

و ما زاد من تعقد المشكلة البيئية، و تلويث المصادر الغذائية، هو عدم تأثيرها على مركز الانفجار فقط، بل تعداه للأقاليم الأوروبية المجاورة، حيث وصل تأثير الحادث لأقاليم للسويد، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، تركيا [85] ص110، بالإضافة لدول غرب إفريقيا، و شمال آسيا بسبب تلوث صادرات الأغذية، اللحوم و الأسماك من دول غرب أوروبا [87] ص90، كما سبب الزلزال الذي ضرب اليابان في 2011، و أمواج التسونامي التي تبعته إلى انفجار مفاعل فوكوشيما دايتشي النووي للطاقة الكهربائية، مما أدى لتسرب إشعاعي كبير يهدد البيئة المحيطة و المحاصيل في المنطقة، مما دفع بالسلطات اليابانية لإعلان حالة الطوارئ لإحتواء الأزمة.

كما أن أثار الحوادث الأشعاعية تتعدى تلويث المواد الغذائية لتطال الإقتصاد العالمي، فكما هو معلوم أن انقسام العالم لمنتج و آخر مستهلك، و الدول النامية من الدول المستوردة للأغذية و المنتجات من الأقاليم الأوروبية المتأثرة مباشرة أو بطريق غير مباشر لتلوث أراضيها الزراعية و ثروتها الحيوانية و النباتية التي تصرف في الدول النامية [91] ص164.

## 1.4.1.2.4. المخلّفات الخطرة

تتخذ بعض الدول إجراءات خطيرة جدا على المدى المتوسط و البعيد، و هذا بـدفن نفاياتها النووية الناجمة عن المواد الأشعاعية (أمريكيوم/أكتينيوم)، أو منتجات الإنشطار النووي(السترونسيوم90/ السيزيوم137/ كربيون85) [ 90 ] ص1583، 1584، أو الناجمة عن استخدام اليورانسيوم كوقود نووي، و هذا لتتفادى أثارها السلبية [ 85 ] ص 170، إما بمدافن أرضية أو بحرية.

و تعتمد المدافن الأرضية على إنشاء خزانات عملاقة تصل لعمق أكثر من 25 مترا، و تتكون من قاعات إسمنتية منفصلة، تستهدف حفظها لغاية فقدانها لعناصرها الإشعاعية بمرور الوقت [ 85 ] ص 171، و تهدد هذه المدافن تحت الأرضية، بتلويث التربة، ما يجعل من المستحيل استغلالها زراعيًا، مع تسميمها للمياه الجوفية المستغلة للري، كما أن عملية تنظيفها من الإشعاع و نقلها و حفظها يتطلب أموالا طائلة [ 78 ] ص99.

كما تؤدي الأمطار الحمضية الناجمة عن ذوبان الغازات المتصاعدة من مداخن المصانع إلى الغلاف الجوي، إلى تلوث الأراضي و المحاصيل الزراعية [ 87 ] ص149، و المسطحات المائية و الحيوانات البحرية، بالإضافة لتكوين الضباب، الندى و الجليد الحمضي، المدمرة للنباتات و الغابات [ 78 ] ص83، 84.

تعتمد المدافن البحرية على استغلال أبار البترول المستنزفة في قاع البحر، على أساس أنها حفظت البترول لملايين السنين، فيمكنها حفظ النفايات النووية لسنين أخرى [ 85 ] ص173، حيث تهدد المخلّفات الخطرة سلامة البيئة البحرية، و بالأساس السلسلة الغذائية في مراحلها الأولى، حيث تعتمد المملكة الحيوانية البحرية في غذائها على أحياء دقيقة (طحالب أحادية الخلية - Diatoma) المتواجدة على سطح مياه البحار و المحيطات، و التي تشكل أكثر من 99% من مجموع الأحياء البحرية، و 60% من مجموع الكائنات البحرية، و هي وحدها تستطيع إمتصاص العناصر المعدنية من البحر، و الطاقة من الشمس، وتخزينها في صورة مركبات عضوية تتغذى وتعيش عليها الكائنات البحرية [ 74 ] ص232 .

كما تعمل المخلّفات الزيتية للسفن، و التسربات الصناعية و العمرانية في البحار، و تلوث البحار بالنفط، و التجارب النووية في الجزر، و دفن النفايات النووية في أعماق البحر إلى تهديد حياة وتكاثر الدياتومات، نتيجة تلويث العناصر الغذائية في الماء، بالإضافة إلى أن هذه التسربات تشكل طبقات ملوثة على سطح مياه البحر و المحيطات حيث تتواجد الدياتومات ، مما يؤدي لحبس الضوء الضروري لعملية التركيب الضوئي [ 87 ] ص153.

### 1.4.1.3. الإستدامة الغذائية

تعني الاستدامة الغذائية حسب منظمة الأغذية و الزراعة في إستمرارية الأمن الغذائي ، من خلال معالجة التحديات التي تواجه إحتياجات الحاضر دون الإجحاف بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أمنها الغذائي و مواجهة إحتياجاتهم الخاصة، بالإعتماد على قاعدة موارد طبيعية منتجة ومتواصلة . تشمل الاستدامة الغذائية، الإدارة طويلة المدى، و الناجحة لموارد الزراعة، من أجل الوفاء بالإحتياجات الإنسانية المتغيرة، مع المحافظة على نوعية البيئة، و تحسينها، وصيانة الموارد الطبيعية، و بهذا تشتمل الاستدامة الغذائية على ثلاثة مكونات أساسية:

1.4.1.3.1. إدارة الموارد الزراعية

1.4.1.3.2. ضمان الإحتياجات الإنسانية

1.4.1.3.3. صيانة الموارد الطبيعية

### 1.4.1.3.1. إدارة الموارد الزراعية

تشمل القرارات السياسية التي تؤثر في الزراعة، والتي تتخذ على جميع المستويات، بدءا من مستوى الحكومة وحتى الأفراد المنتجة، من أجل إدارة قاعدة الموارد الطبيعية ، وتوجيه التغير التكنولوجي، و المؤسسي لضمان إشباع مستمر للإحتياجات الإنسانية الحاضرة و المستقبلية [ 68 ] ص133، كما تشمل إدارة المكونات المصنعة التي تأتي من خارج القطاع الزراعي، كالكيماويات، و البحوث الزراعية.

### 1.4.1.3.2. ضمان الإحتياجات الإنسانية

تعتمد الإحتياجات الإنسانية على زيادة الإنتاجية الضرورية ، لمعظم دول العالم النامي التي تستشعر حاجة شديدة إلى زيادة الإنتاج الزراعي، و يتم تحقيقها أساسا من خلال تطوير النظام الإنتاجي، و الذي سيولد دخلا كافيا، من خلال حسن إختيار الأساليب الإنتاجية المناسبة فنيا، والقابلة للتطبيق اقتصاديا، والمقبولة اجتماعيا، و التي لا تسبب تدهورا بيئيا، بتأمين مصادر الرزق، والاستقرار الاجتماعي، و تحقيق العدالة في فرص الوصول للإنتاج وفي توزيعه .



### 1.4.3.3.1.3. صيانة الموارد الطبيعية

تعتمد استدامة الغذاء على ضمان المستقبل، من منطلق الاستمرارية أو العدالة للأجيال القادمة، بتفادي تآكل الموارد الطبيعية والبيئة ( الأرض، الماء، الهواء، المناخ ، المورد الوراثي النباتي و الحيواني)، لأن انعدام المساواة في توزيع القوة الاقتصادية و التكنولوجيا سبب لندهور الأنظمة البيئية [92] ص1025 .

و يفترض أن التغييرات في البيئة، أو توافر الموارد الطبيعية، لا ينبغي أن تهدد القدرة على الوفاء، أو مقابلة الإحتياجات المتغيرة، وأن إحتياجات الإنتاج يجب مقابلتها أو الوفاء بها دون تعريض البيئات الطبيعية للخطر، بمعنى ضمان الإستخدام الأمثل للموارد من خلال مكافحة الآفات النباتية والحيوانية، مع الاستخدام الدائم للتكنولوجيا الزراعية، و مواجهة متطلبات أمان الغذاء [68] ص 132، 134. و بهذا الخصوص يجب أن تؤسس الزراعة المتواصلة على نظم مزرعية، تتصف بإستمرارية إنتاجيتها، وعلى فائدتها للمجتمع إلى ما لانهاية، وأن هذه النظم على المدى الطويل يجب أن تكون منتجة ومربحة، و متواصلة إقتصاديا و بيئيا، تواجه تحديات فنية تشمل الإنتاج، والبيئة، والإقتصاد، و الإدارة. [68] ص134 .

### 1.4.1.4.1. الإكتفاء الذاتي

يقصد بالإكتفاء الذاتي، قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس و الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية الأساسية محليا ، ومن ثم فهو يعني الأمن الغذائي الذاتي دون ما حاجة إلى الآخرين، كما يقوم على تجنب الإعتدال غير المناسب على أسواق الغذاء العالمية غير المستقرة [69] ص435، لتفادي المخاطر الخارجية، باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية ، فلا تعمد لإنفاق أموال في الخارج هي بحاجة إليها في الداخل [68] ص72 .

و يجب أن يرتبط الإكتفاء الذاتي بالمستوى الاقتصادي و المعيشي للسكان، فلا يكفي أن نقول إن دولة ما حققت إكتفاء ذاتيا، بل ينبغي أن يقرن هذا الإكتفاء بالمستوى الغذائي الذي يتحقق للمجتمع، من خلال مدى تحقيق الحد الأدنى للإحتياجات الغذائية، أو عند تحقيق مستويات غذائية أفضل .

كما أن إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي ترتبط - في حالة أن يتقرر كهدف قومي واجب التنفيذ- بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بإحتياجات كم الإنتاج المطلوب، و بإحتياجات الإستهلاك وإمكانية السيطرة عليها [68] ص74، بالإضافة لجدوى تبني سياسة للإكتفاء الذاتي الكامل المرتبط بمواجهة تحدي محدودية الموارد الطبيعية الزراعية في جميع الدول، والتحسب لإحتياجات الأجيال القادمة فضلا عن الظروف المناخية التي قد لا تلائم إنتاج محاصيل معينة مطلوبة.

و يوفر الإنفتاح التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية، مناخا أفضل للمنافسة مع الإعتماد المتبادل على السلع الغذائية، من خلال حسن إستثمار الموارد الطبيعية، مما يمكن كل دولة على إنتاج سلع لديها ميزة التصدير، محققة عائدا إقتصاديا، كما يساهم التقدم التكنولوجي في وسائل حفظ، وتصنيع، ونقل المنتجات الغذائية، ومن ثم إمكانية تبادلها على نطاق واسع، وعبر مسافات كبيرة، تلبية لإتساع مدى متطلبات السكان من أنواع الغذاء [68] ص75، بالإضافة لإرتباط الإكتفاء الذاتي بالزراعة المستدامة من خلال ضمان الإنتاجية والكفاءة، و الإشراف البيئي، و رفاهية المجتمع [93] ص428 .

## 1. 4. 2. الموارد الإقتصادية

يقصد بالموارد الإقتصادية المنافع التي تشكل المحصلة النهائية، للتفاعل بين الموارد الطبيعية، و الغذائية، و البشرية و الخدماتية، التي تستهدف إشباع حاجات الإنسان، لأنه أساس العملية الإقتصادية بإعتباره عنصرا من عناصر الإنتاج (العمل)، البحث، الإستغلال و الإستهلاك .

و يركز نشاط منظمة الفاو على الإرتقاء بالإستغلال الأمثل لهذه الموارد و تخصيصها نحو الإستخدامات الممكنة في عملية الإنتاج [75] ص142، حيث تمثل كل من الموارد الطبيعية، و الغذائية موردا رئيسيا لحياة الإنسان، و هذا الأخير أكثر أهمية في سعيه الدءوب لإستغلالها من خلال التفاعل بين البيئة الطبيعية و البشرية بأنشطة خدماتية لضمان الأمن البشري.

1. 4. 2. 1. الموارد الطبيعية.

1. 4. 2. 2. الموارد الغذائية.

1. 4. 2. 3. الموارد البشرية.

1. 4. 2. 4. الموارد الخدماتية.

## 1. 4. 2. 1. الموارد الطبيعية

تشكل الموارد الطبيعية المنافع الناجمة عن محصلة التفاعل بين الموارد المناخية، و المائية، و الأرضية، من خلال إستغلالها بشكل متوازن، مستدام و متكامل، لضمان إستقرار النظام البيئي كبير الحجم و كثير التعقيد، متنوع المكونات، محكم العلاقات، تجري عناصره في إنسياق و سلاسل محبوكة الحلقات [94] ص95 .

و يترتب عن الإستغلال و الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية ، تحقيق رصيد إقتصادي و تحسين مستويات معيشة للأجيال الحاضرة و القادمة [ 95 ] ص15، و يضمن استدامة النظام البيئي الذي يتألف من النباتات و الحيوانات و الكائنات الدقيقة و المواد غير العضوية[96] ص5، من خلال:

1. 1. 2. 4. 1. الموارد المناخية.

1. 1. 2. 4. 1. الموارد المائية.

1. 1. 2. 4. 1. الموارد الأرضية.

### 1. 1. 2. 4. 1. الموارد المناخية

تعالج منظمة الفاو موضوع مهم، له دور فعال في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، إذ أن العلاقة الوطيدة التي تربط بين الشروط المناخية (حرارة، أمطار، رياح، رطوبة) [ 86 ] ص34 لمنطقة ما على سطح الكرة الأرضية، و بين كثافة الغطاء الزراعي، و تنوع النظم البيئية الزراعية، و كثرة المنتجات الزراعية و الغذائية و استدامتها ينعكس على نشاط الإنسان عامة، و الزراعي خاصة. و يؤثر عنصر المناخ على إنتاج الغذاء، و بالتالي التنمية الزراعية المستدامة على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية، و بشكل أساسي لكل المجتمعات مهما اختلفت مناطقها الجغرافية، إذ يساهم التباين الجغرافي في تغيرات العوامل المناخية، و إختلاف شروط زراعة المحاصيل من إقليم لآخر، و تحدد المنتجات الزراعية الأساسية التي تميز كل منطقة حسب نوعية المناخ الذي يميزها.

1. 1. 1. 2. 4. 1. تأثير الأقاليم المناخية على الأقاليم الزراعية.

1. 1. 1. 2. 4. 1. تأثير التغيرات المناخية على الموارد الغذائية.

1. 1. 1. 2. 4. 1. تأثير الزراعة على التغيرات المناخية.

## 1.2.4.1. تأثير الأقاليم المناخية على الأقاليم الزراعية

تؤثر الأقاليم المناخية على الأقاليم الزراعية و النباتية، من خلال علاقة المناخ بالشمس و الأرض و الغلاف الجوي و الرياح و الأمطار [66] ص91، فالزراعة هي نشاط يتركز على الإنتقاص من طاقة البيئة، و خاصة الطاقة الشمسية لتحويلها إلى غذاء [76] ص3194، فكل إقليم خصائص تؤدي لإختلاف النظم الزراعية بين إقليم المنطقة الحارة، المعتدلة الدافئة، المعتدلة الباردة و المنطقة القطبية.

1.2.4.1.1. أقاليم المنطقة الحارة.

1.2.4.1.1. أقاليم المنطقة المعتدلة الدافئة.

1.2.4.1.3. أقاليم المنطقة المعتدلة الباردة.

1.2.4.1.4. إقليم المنطقة القطبية.

## 1.2.4.1. أقاليم المنطقة الحارة

تقسم أقاليم المنطقة الحارة إلى عدة مستويات، تنعكس من خلالها الأقاليم الزراعية إلى الإقليم الإستوائي، يمتد هذا الإقليم بين درجتي عرض 8 شمالا و 5 جنوبا لخط الاستواء، و حرارته المرتفعة تتجاوز المعدل السنوي 26 درجة مئوية، و رطوبة عالية تقدر ب 80 %، و الذي يتميز بحرارته المرتفعة، رطوبة عالية، أمطار يومية، و زراعة المحاصيل التجارية كالموز و جوز الهند و قصب السكر، أما عن الإقليم المداري فيمتد على جانبي الإقليم الاستوائي حتى خط عرض 18 شمالا و جنوبا - أمريكا الوسطى و وسط إفريقيا و الهند و شمال أستراليا- و يتم الإقليم بحرارة مرتفعة طوال العام تصل 30 درجة مئوية، و الذي يتميز بحرارة مرتفعة، قلة منسوب الأمطار، تنتشر مزارع الحبوب الزيتية، قصب السكر، الشاي، و تنتشر تربية الحيوانات لانتشار المناطق العشبية.

و يشكل الإقليم الموسمي أحد أهم أقاليم المنطقة الحارة، و يمتد شرق القارات و يوجد بشكل رئيسي في شرق آسيا و شرق إفريقيا و أمريكا الوسطى و الذي يتميز بفصل بارد جاف، فصل حار ماطر، تنتشر زراعة قصب السكر و الذرة، أما عن الإقليم الصحراوي فيمتد الإقليم الصحراوي بين درجتي عرض 18 و 30 شمالا و جنوبا و في غرب القارات- صحراء العرب، الصحراء الكبرى، صحراء كالا هاري، صحراء أريزونا، و الهضبة الغربية الأسترالية- يتواجد في مهب التيارات الهوائية و الرياح التجارية، و الذي يتميز بحرارة مرتفعة طول العام، و تنتشر فيها زراعة الواحات حيثما تتوفر المياه إضافة لنظم رعي الحيوانات من أغنام و إبل و ماعز [97] ص92.

## 1.2.4.1.1.1.2. أقاليم المنطقة المعتدلة الدافئة

تقسم أقاليم المنطقة المعتدلة الدافئة إلى عدة مستويات، تنعكس من خلالها الأقاليم الزراعية، فالإقليم المتوسطي، يمتد في غربي القارات بين درجتي عرض 30 و 40 شمالا و جنوبا ، و يسود في حوض البحر الأبيض المتوسط، و جنوب غرب أمريكا الشمالية (كاليفورنيا)، و أمريكا الجنوبية (وسط التشيلي)، و الجزء الغربي من إفريقيا و جنوب شرق أستراليا، و يقع الإقليم المتوسطي في مهب الرياح التجارية، و المنخفضات الجوية، و الذي يتميز بصيف حار جاف، و شتاء معتدل رطب، تتركز أمطاره في فصل الشتاء، و يتميز القطاع الزراعي بتحملة لفصل الجفاف الطويل مثل البلوط، الأرز، النباتات الطبية، مزارع الحبوب [97] ص93، و الثروة الحيوانية العاشبة كالغزلان و الأغنام و الماعز [98] ص210 .

و يتميز الإقليم الصيني و الذي يسود الإقليم الصيني شرق الصين و في أمريكا الشمالية (فلوريدا)، و في أمريكا الجنوبية (شرق البرازيل)، و جنوب شرق إفريقيا، و جنوب شرق أستراليا، و يتميز بالأعاصير المدارية، و يمتد هذا الإقليم في شرق القارات، بصيف حار، شتاء معتدل، تسقط أمطاره معظم شهور السنة، و يتميز بتنوع نباتاته و غاباته من الصنوبريات، و يتميز بالحقول الزراعية للأرز و الشاي و الفواكه، بالإضافة لنظم رعي الأغنام و الخيول، بالإضافة للإقليم القاري الدافئ، و الذي يمتد وسط القارات بين درجتي عرض 20 و 40 شمالا و جنوبا بين الإقليم المتوسطي غربا و الصيني شرقا، و يسود وسط آسيا، و وسط أمريكا الجنوبية، و في جنوب إفريقيا، و يتميز بحرارة مرتفعة تزيد عن 30 درجة مئوية لبعده عن البحر، و يتصف بصيف حار، و شتاء بارد، و أمطار صيفية، و تنتشر فيه نظم زراعة القمح، و الذرة ، و قصب السكر [97] ص94 .

## 1.2.4.1.1.1.3. أقاليم المنطقة المعتدلة الباردة

تقسم أقاليم المنطقة المعتدلة الباردة إلى عدة مستويات، تنعكس من خلالها الأقاليم الزراعية، فالإقليم المحيطي، يمتد غرب القارات بين درجتي عرض 40 و 60 شمالا و جنوبا في غرب القارات، و ينتشر غرب أوروبا و غرب أمريكا الشمالية و جنوب الشيلي، حرارة صيفه معتدلة تصل إلى 16 درجة مئوية و شتاء دافئ 5 درجة مئوية، و أمطاره غزيرة . يتميز بحرارة معتدلة صيفا، و شتاء دافئ، و يتميز بثروة نباتية و غابية عالية من البلوط و الكستناء، كما تنتشر فيه حقول زراعة الحبوب، و البطاطا، و النباتات العلفية.

و يعد الإقليم اللورنسي من أهم أقاليم المنطقة المعتدلة الباردة، و المرتكز في شرق قارتي آسيا و أمريكا الشمالية، و يمتد هذا الإقليم بين درجتي عرض 40 و 60 شمالا و جنوبا في شرق قارتي آسيا و أمريكا الشمالية، يتميز بصيف معتدل 16 درجة مئوية و أمطار لا تتجاوز 1000 ملم مكعب، و يتميز بصيف معتدل، و شتاء قارص ، و يزرع في هذا الإقليم عدة محاصيل من القمح و الشعير و الشوفان، بالإضافة لإقليم المراعي المعتدلة و الذي يمتد بين درجتي عرض 40 و 60 شمالا و جنوبا و في وسط القارات بين الإقليمي المحيطي في الغرب و اللورنسي في الشرق ، و صيفه حار ب(18 درجة مئوية)، و شتائه بارد متجمد ب(-13 درجة مئوية)، و الذي يتميز بصيف حار، و شتاء بارد متجمد، و تنتشر فيه زراعة الحبوب قبل حلول فصل الشتاء، كما تتوزع تربية الحيوانات كالأغنام و الخيول [97] ص 95 .

#### 1. 2. 4. 1. 1. 1. 4. إقليم المنطقة القطبية

يتسم إقليم المنطقة القطبية بصيف قصير و شتاء طويل تهب عليه الرياح القطبية الشمالية الشرقية، حيث يمتد هذا الإقليم شمال درجة عرض 60 شمالا و جنوبا، و ينتشر شمال آسيا و أمريكا الشمالية يتسم بصيف قصير لا تتعدى حرارته (0 مئوية) و بشتاء بارد طويل و لا يتجاوز هطل الأمطار فيه (250 ملم مكعب) على شكل ثلوج، و يتميز بغطاء نباتي عشبي، و غذاء السكان يرتكز على الرنة و الفقمة و الأسماك [97] ص 96 .

#### 1. 2. 4. 1. 1. 2. تأثير التغيرات المناخية على الموارد الغذائية

يتغير مناخ الأرض بسرعة كبيرة، مما يؤثر على استدامة إنتاج الغذاء بكميات محددة في عالم يزداد حرارة حيث إرتفعت حرارة الكوكب لما بين 1.4 - 5.8 درجة مئوية، و إستمرار إرتفاع الحرارة سيؤدي لحدوث ظواهر مناخية متطرفة على البيئة الغذائية (الزراعية و الرعوية):

1. 2. 4. 1. 1. 1. 2. 1. 1. 2. 4. 1. التطرف الحراري.

1. 2. 4. 1. 1. 1. 2. 2. 2. الجفاف.

1. 2. 4. 1. 1. 1. 2. 3. التصحر.

## 1.2.4.1.1.2.1.1. التظرف الحراري

يقصد بالتظرف الحراري بلوغ درجات حرارة كوكب الأرض معدلات قياسية، لا تتلاءم مع حياة الإنسان و الحيوان و النبات، و إرتفاع درجات الإحترار العالمي يؤدي تدريجيا لحالة من التسخين الكوني، مما ينعكس سلبا على الموارد الطبيعية و النظم الايكولوجية الضرورية لتبقى الحياة صالحة. فزيادة حجم و نوعية التغيرات المناخية المتطرفة بسبب زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، و الميثان، و أكسيد النترات التي تحبس الحرارة حول الأرض، مما تقلص حجم المسطحات المائية، و تجفيف المياه الجوفية[99] ص56، و تقلص من مساحة المناطق الايكولوجية الزراعية[92] ص1025. و يهدد التظرف الحراري الإنتاج النباتي و الحيواني، بفعل الحرائق، التي تقلص مساحة الأراضي الزراعية و الرعوية، كما أن زيادة فترات المناخ القاسية، تهدد نظم إنتاج الأسماك الطبيعية و تربية الأحياء المائية، التي تحتاج لشروط بيئية خاصة، مما يمس باقتصاديات الأسر البسيطة [100] ص2، و تقلص فعالية النشاطات المرتبطة بالزراعة، كخفض كميات الأعلاف الخاصة بالمواشي، و بالتالي تناقص كميات إنتاج مصادر الغذاء الأساسية للإنسان(الحليب، اللحوم...الخ) [97] ص101 .

## 1.2.4.1.1.2.1.2. الجفاف

يعد الجفاف الحالة الناجمة عن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية، و ضعف البنية التكنولوجية في دول النامية، و انخفاض حجم سقوط الأمطار و تذبذبها [97] ص99، و زيادة مستويات التظرف الحراري الذي يزيد من تبخر المياه [101] ص15 للتأثير على الزراعة و تربية الحيوان . و يؤدي الجفاف لتجريد الأراضي الزراعية من الغطاء النباتي، و نقص المنتج المحصولي ، و نفوق الحيوانات، و يؤدي كذلك لتعرية التربة و إفقادها للعناصر الضرورية للزراعة، كما يؤدي لتدهور نوعية الحليب الخام خلال إنتاجها و تخزينها وتسليمها إلى المستهلك النهائي [102] ص20، و في الأخير يتسبب الجفاف لمجاعة واسعة، و هجرة بشرية كبيرة بسبب المجاعة [101] ص40 .

## 1.2.4.1.1.2.1.3. التصحر

يقصد بالتصحر زحف الصحراء نحو المناطق الزراعية، بسبب التأثيرات المتركمة لعملية إزالة الغابات التي تؤثر على التوازن العالمي لCO<sub>2</sub> [92] ص1034 مما يؤدي لتعرية التربة، فالارتفاع الحاد لدرجات الحرارة، و نقص الأمطار، و انخفاض مستوى المياه السطحية، و القضاء على الغطاء

النباتي، و انجراف التربة، يجعل الأراضي جافة، غير ملائمة للإنتاج الزراعي و لا الرعي الحيواني [ 101 ] ص 17 .

و يزيد التصحر رقعة الصحراء على الرقعة الزراعية [ 98 ] ص 401، كما يساهم في تناقص خصوبة التربة بسبب تعرضها للتعرية المائية و الهوائية، مما ينعكس على مساحة الأراضي الزراعية و الرعوية ، و التي تتناقص بسبب نقص الغطاء النباتي الحامي للتربة [ 103 ] ص 86، و نقص مساحة الغابات التي تحقق التوازن الإيكولوجي بسبب زحف الرمال، و يؤدي في النهاية لتناقص الإنتاجية الزراعية لفقدان التربة لإمكاناتها، و زيادة آفات المحاصيل الزراعية [ 101 ] ص 40 .

يمكن للتغيرات المناخية أن تقدم بواعث إضافية، لتطوير النظام المحصولي السائد في إقليم من الأقاليم [ 103 ] ص 93، حيث يجب ألا تقتصر إستراتيجيات الدول على دراسة مدى الآثار السلبية التي تهدد إنتاج المحاصيل الزراعية و تنقص كمياتها، بل يجب أن تتماشى التطبيقات الزراعية المستحدثة مع إدارة مخاطر التقلبات المناخية لضمان زراعة مستدامة.

### 1. 2. 4. 1. 3. تأثير الزراعة على التغيرات المناخية

يمكن أن تساهم الزراعة في حل بعض مشاكل التغير المناخي، من خلال إتباع إستراتيجية تخزين كميات كافية من الكربون في التربة، و الأشجار، و النباتات، للحد من الاحتباس الحراري [ 104 ] ص 191 ، و تساهم زيادة المساحات المزروعة من القطاع الغابي، و الذي يساهم في تلطيف الأجواء و إمتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون من الجو، باعتباره المتسبب الأول في ارتفاع حرارة الأرض، و هذا سيساهم في تخزينه في التربة مما ينعكس إيجابا على تحسين غلال الأراضي الزراعية عبر زيادة خصوبة التربة و منع انجرافها [ 97 ] ص 103 .

تساهم الزراعة كذلك في زيادة خصوبة الأراضي الزراعية، بسبب تثبيت الكربون، مما يزيد الإنتاجية من أعلاف الحيوانات، و هذا ينعكس إيجابيا على نوعية الحليب و اللحم المنتجين منها [ 97 ] ص 104 .

### 1. 2. 4. 1. 2. الموارد المائية

يعد المورد المائي من أهم أنظمة البيئة الطبيعية التي تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الغذائية المستدامة [ 79 ] ص 227، كما يعتبر الماء من أكثر الموارد تميزا، فالزراعة تستهلك الجزء الأكبر منه



بحوالي 73 % من مجمل مياه الأرض [ 83 ] ص340، و بدون الأمن المائي لا يمكن توفير الحياة للإنسان، لذا يلعب هذا المورد دورا لا غنى عنه لاستمرار الحياة على سطح كوكب الأرض.

و تتواجد المياه بشكل كبير على المستوى العالمي، و لكنها نادرة على المستويات الإقليمية و المحلية، إذ تقدر كمية المياه على كوكب الأرض ب1320 مليون كم<sup>3</sup>، منها 97 %توجد في المحيطات، أما المياه العذبة العالمية فتقدر ب 27 مليون كم<sup>3</sup>، منها 75% بشكل جبال و أنهار جليدية، كما أنه هناك 8 ملايين كم<sup>3</sup> مياه عذبة جوفية، و 200.000 كم<sup>3</sup> بشكل بحيرات و أنهار، بالإضافة للمياه العذبة المتجددة التي تؤمن من الهطولات المطرية السنوية ب 110.000 كم<sup>3</sup> جزء كبير منها لا يستغل [ 97 ] ص129 .

و تعمل منظمة الفاو على تفعيل دور الموارد المائية في عمليات التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، من حيث تحسين استعمالات المياه العالمية و توزيعها بين الأقاليم من جهة و بين الدول من جهة ثانية، و معالجة مشكلة ندرة عرض المياه، و مشكلة الحالات الطارئة بسبب نقص المياه. و يحتل موضوع الأمن المائي أهمية قصوى في تجسيد الأمن الغذائي، نتيجة محدودية هذا المورد و زيادة الطلب عليه من جهة، و من جهة أخرى تدهور نوعية المياه نتيجة الإفراط في استغلالها، لذا يعتبر ضمان استدامة الأمن المائي من صميم عمل منظمة الفاو من خلال:

1. 4. 2. 1. 2. 1. الإدارة العالمية لتحديات المياه.
1. 4. 2. 1. 2. 2. الإدارة العالمية لعرض المياه.
1. 4. 2. 1. 2. 3. الإدارة العالمية لطلب المياه .

#### 1. 4. 2. 1. 2. 1. الإدارة العالمية لتحديات المياه

تضع تحديات المياه على المستويات العالمية و الإقليمية و الوطنية تحديات كبيرة و قاسية أمام الحكومات الوطنية لهذه الدول و أمام الهيئات و المنظمات الإقليمية، من أجل تحقيق الأمن الغذائي العالمي من خلال معالجة العديد من المشاكل:

1. 4. 2. 1. 2. 1. ارتفاع تكاليف المياه الجديدة.
1. 4. 2. 1. 2. 1. استخدام المياه المهدورة .
1. 4. 2. 1. 2. 3. التلوث المائي.
1. 4. 2. 1. 2. 4. تدهور نوعية المياه.

## 1.2.4.1.1. ارتفاع تكاليف المياه الجديدة

يتطلب تأمين مصادر جديدة للمياه تكاليف استثمارية مرتفعة، و بالخصوص في الدول النامية، أو الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، و بالتبعية لارتفاع تكاليف و تجهيزات نظم الري الحديثة، و هذا يؤدي لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في كل من الدول الآسيوية و الإفريقية [ 97 ] ص 132 . و تتمثل مسببات محدودية المياه تذبذب أنماط الهطول المطري، و نقص معدلات سقوطه [ 66 ] ص 114، و نضوب المياه الجوفية، و ضعف معدلات الضخ المناسبة للإنتاج الزراعي، حيث كلما إنخفضت كمية المياه الجوفية زادت تكاليف تأمينها، و بالخصوص مع تراجع مستوياتها غير المتجددة [ 97 ] ص 135 .

## 1.2.4.1.2. استخدام المياه المهدورة

تشكل مسألة تحسين كفاءة إستغلال المياه، و بالخصوص المهدورة منها بسبب إنسيابها في مصبات الأنهار و البحيرات، أم بسبب ري الأراضي، أم في مجالات الصناعة، أو في مجال الاستهلاكات المنزلية، لذا فتحسين كفاءة مياه الري له دور في المحافظة على نمو إنتاجية المحاصيل الزراعية [ 97 ] ص 134.

## 1.2.4.1.3. التلوث المائي

يعد التلوث المائي بكل عناصره، مشكلة كبيرة تؤثر على استدامة الموارد المائية بسبب المخلفات الصناعية السائلة و الصلبة [ 66 ] ص 120، و المخلفات السكانية، و التي باتت تشكل خطرا حقيقيا على الموارد الزراعية المروية و الثروة الحيوانية و الأحياء المائية، و التي تحفز لظهور أفات و أمراض مستعصية [ 97 ] ص 135، و خلل في النظام الإيكولوجي [ 87 ] ص 148. فتلوث مياه البحيرات التي تشكل مخزونا هائلا من المياه، بسبب تلوث منابع الأنهار، و الجداول، و المجاري المائية، بسبب المواد السامة المترسبة على ضفافها، و في القاع و التي بسببها تنعدم فيها الحياة المائية [ 89 ] ص 40 .

## 1.2.4.1.4. تدهور نوعية المياه

يؤدي الإفراط في استغلال المياه إلى التدهور التدريجي لها، و نضوبها لغاية تناقص كمياتها و هبوط مستوياتها، بالإضافة لنقص المياه الجوفية و زيادة نسب ملوحتها، بسبب اختلاطها مع مياه

الصرف الصحي، و بسبب الانفجارات النووية، و غازات المصانع [ 89 ] ص39، و مخلفات الأسمدة و المبيدات، بالإضافة لضعف صيانة السدود و خزانات المياه و القنوات المائية [ 66 ] ص 120.

#### 1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. الإدارة العالمية لعرض المياه

تعمل منظمة الفاو على تجسيد إستراتيجية الإدارة العالمية لعرض المياه، و التي تعتمد على نشاطات البحث عن موارد مائية جديدة على المستويات المحلية للدول و العمل على تنميتها، من خلال سياسة إصلاحية مائية شاملة بهدف الاستعمال الأفضل للعروض المائية الحالية، لضمان زيادة قيمة المياه و فعالية توزيعها بالتركيز على :

1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. أنظمة الري و بناء السدود.

1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. إستخدام المياه الجوفية.

1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. 3. تحلية المياه .

1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. 4. الحصاد المائي.

#### 1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. أنظمة الري و بناء السدود

تعد أنظمة الري المتطورة أساس إدارة المياه الحالية، و حسن تخزين المياه المستقبلية [ 75 ] ص66، و هذا وفقا لمشاريع ري كبيرة خصوصا في الدول النامية، و لا يكون إلا ببناء سدود تعمل على حبس المياه و الاقتصاد فيها، لزيادة و تنوع المحاصيل الزراعية، و تنمية المشاريع الريفية الصغيرة، و تثبيت المزارعين في أراضيهم، مع إعادة توزيع السكان الريفيين، و تعويض العادل، في حال تأثرهم بهذا المشروع [ 97 ] ص 139، 140 .

كما يسهم بناء السدود في إنتاج الطاقة الهيدروليكية الناتجة عن المياه الساقطة، و إنتاج هذه الطاقة له دور كبير في تطوير المجتمعات الريفية المجاورة للسد، و تطوير منتجاتها الزراعية، و تحسين نظام الخدمات للمشاريع الاستثمارية.

#### 1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. 2. 2. 1. إستخدام المياه الجوفية

تقدم المياه الجوفية موردا مهما، و فرصا اقتصادية كبيرة للتنمية المستدامة لكثير من الدول النامية، و هذا دليل على احتياط القوة الكامنة للأراضي الزراعية بالمياه الجوفية غير المستغلة، فالتوسع

في الري من خلال استغلال هذه المياه ناجع لتنمية الري، من خلال أنابيب الآبار و وفقا لتقنيات  
تكنولوجية مستحدثة [97] ص 143 .

و يساهم الإستمرار في إستعمال المياه الجوفية، في تعظيم غلة المحاصيل المروية، و أن الاستخدام  
المتكامل لأنابيب الضخ، و قنوات الري يعزز كميات المياه السطحية و الجوفية، و يحسن من نسب  
التخزين السطحي للمياه التي يمكن استخدامها أيضا في تربية الثروة الحيوانية [97] ص144.

### 1. 2. 4. 1. 2. 2. 3. 2. 1. 2. 4. 1. 3. 2. 1. 2. 4. 1.

تعد عملية تحلية مياه البحر من أهم البرامج التي باتت تحوز اهتمام الدول، إذ لا يوجد حدود  
لعرض الماء العذب الناجم عن عمليات التحلية، في حال توافر الأموال و الإمكانيات التكنولوجية اللازمة  
، و تجهيزات نقل هذه المياه، لأن تضاعف طاقة تحلية مياه البحر سيعمل على تضاعف كميات المياه  
العذبة الصالحة للاستهلاك البشري، و للإنتاج الزراعي و الحيواني [97] ص148.

### 1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. 2. 2. 4. 1. 4. 2. 2. 1. 2. 4. 1.

يقصد بعملية الحصاد المائي، البحث و الرصد الدائم للهطول المطري و تحويله من مياه  
فيضان إلى ري محاصيل الحقول، و تعتمد على نظام متشابه من القنوات و الحزم الناقلة للمياه سطحيا  
أو في باطن الأرض مصممة بشكل قناة رئيسية و قنوات فرعية لتخزين مياه الأمطار و استعمالها عند  
الحاجة في المنتجات الزراعية.  
و ينتشر هذا النظام في المناطق الجافة، أو التي تتميز منطقتها بهطول الأمطار الموسمية،  
و تعمل عملية الحصاد المائي على إحداث تحسينات في الطاقة الكامنة للأراضي الزراعية، من خلال  
زيادة خصوبة التربة ، و التنوع الحيوي [97] ص149، 150 .

### 1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. 2. 2. 3. 2. 1. 2. 4. 1.

تعمل منظمة الأغذية و الزراعة على تجسيد إستراتيجية الإدارة العالمية لطلب المياه، و التي  
تعتمد على نظام الحوافز و الآليات التي تراقب و تشجع استغلال الموارد المائية بشكل فعال و مستدام.

1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. 2. 2. 3. 2. 1. 2. 4. 1. 1. إدارة طلب المياه السطحية.

1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. 2. 2. 3. 2. 1. 2. 4. 1. 2. إدارة طلب المياه الجوفية .

1. 2. 4. 1. 2. 2. 1. 2. 2. 3. 2. 1. 2. 4. 1. 3. الإدارة التقنية لحفظ المياه.

## 1. 2. 4. 1. 2. 1. 3. 1. إدارة طلب المياه السطحية

يمكن حفظ المياه السطحية بتحسين إدارة المؤسسات المائية المختلفة، من خلال مجموعة من الإجراءات الإدارية و الاقتصادية، و التي تتمثل في تعديل طرق توزيع المياه، من التدفق المستمر إلى التدفق العفلافي في التوزيع، و إصلاح المؤسسات المتخصصة في أنظمة الري.

و تركز أيضا على تبني مبدأ الحوافز في توزيع المياه، و استعمالها، من قبل المزارعين من خلال الحد من كميات المياه المهدورة، و المستخدمة للمحصول المزروع، و تبني تقنيات ري تزيد الإنتاجية الزراعية، و تجسيد نظام تجاري لحقوق المياه، يقدم حوافز لمستعملي المياه داخليا، كما يفرض ضرائب على استخدام المياه من قبل المستثمرين، بهدف خفض الضغط على تدهور هذا المورد [ 97 ] ص 156 .

## 1. 2. 4. 1. 2. 1. 3. 2. إدارة طلب المياه الجوفية

تتمثل المشكلة الحقيقية في المياه الجوفية في ضخ، و سحب كميات من المياه، اللازمة لكل المزارعين، بالإضافة لنقص هذه الكميات على المدى البعيد من خلال مراقبة كميات المياه المسحوبة من الآبار بمعدلات سليمة، تتماشى مع الخصوصيات البيئية.

كما تتم إدارة طلب المياه الجوفية، من خلال فرض الرسوم على ملاك المضخات لتنظيم معدلات الضخ، و تنظيمها لتحقيق عدالة الاستفادة، بالإضافة لتشجيع المعرفة الكاملة بحقوق ملكية المياه الجوفية و المتاجرة بها، و ضبط عملية ضخ هذه المياه، نقلها و تقاسمها لخفض تكاليفها [97] ص 158 .

## 1. 2. 4. 1. 2. 1. 3. 3. الإدارة التقنية لحفظ المياه

تتمثل تقنيات إدارة حفظ المياه بتوفير الحوافز و العناصر التقنية الملائمة لحفظ المياه، و تعزيز قيمة استعمالاتها، من خلال الري بالتنقيط، و التي تركز على استغلال المياه الفعلي بحيث توجه المياه مباشرة إلى جذور النباتات، و بالتالي تخفض كمية المياه المتبخرة من الحقل، و تحد من الأمراض التي تسببها الرطوبة، كما يتم الاعتماد على الأنابيب البلاستيكية ذات الكلفة المنخفضة، الري بالريذاذ، أنظمة التحكم الكمبيوترية، و هذه التقنيات تمكن من خفض كمية المياه المستخدمة في الحقل، و تقليص نسب ضياعها، بالإضافة لتخزين المتبقي منها [ 97 ] ص 162 .

## 1. 2. 4. 1. 3. الموارد الأرضية

تلعب الموارد الأرضية دورا مهما في توفير المنتجات الغذائية، و خاصة إذا توفرت الموارد المائية، فكلما ارتفعت نسب المياه كلما زادت محاصيل غلال الأراضي المروية و هذا يؤدي لاستدامة التنمية الزراعية و الغذاء.

و تعد الأرض مورد متجدد، أساسي لتأمين الغذاء للبشر، و أخذ هذا المورد إهتماما كبير في الآونة الأخيرة، نتيجة تقلص و عدم قدرة الأرض الزراعية المتوفرة حاليا، على توفير الغذاء الكافي لزيادة السكان المرتفعة [87] ص159، لذا تعمل الفاو على مراقبة طاقة الأرض الإنتاجية، بجمع البيانات و تحصيل المعلومات حول مساحة الأراضي الزراعية عالميا، و مدى إستغلالها للإنتاج الزراعي المستدام، من خلال ثلاثة آليات عملية.

1. 2. 4. 1. 3. 1. زيادة عرض الأراضي الزراعية.

1. 2. 4. 1. 3. 2. صيانة الأنظمة البيئية المائية.

1. 2. 4. 1. 3. 3. حماية موارد الأراضي الزراعية.

## 1. 2. 4. 1. 3. 1. زيادة عرض الأراضي الزراعية

تعمل منظمة الفاو على تشجيع الدول الأعضاء على إتخاذ التدابير التشريعية اللازمة التي تشجع على زيادة عرض عنصر الأرض و مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، و هذا بطريقتين أساسيتين، إما بزيادة العرض الكمي للأراضي الزراعية، أو بزيادة عرضها النوعي.

1. 2. 4. 1. 3. 1. 1. العرض الكمي للأراضي الزراعية.

1. 2. 4. 1. 3. 1. 2. العرض النوعي للأراضي الزراعية.

## 1. 2. 4. 1. 3. 1. 1. العرض الكمي للأراضي الزراعية

تعتمد الفاو على إستراتيجية دعم زيادة العرض الكمي للأراضي الزراعية، حيث قدرت مساحة مورد الأرض السنوي المخصص للإنتاج الزراعي ب 14.1 ملايين هكتار، و من خلال زيادة عدد الهكتارات المخصصة للزراعة، تعتمد على زيادة القوة الكامنة للأراضي الزراعية، بتقوية قدرتها الإنتاجية و إستغلالها إستغلالا كاملا، و بالخصوص في الدول النامية حيث ترتفع قيمة الأراضي ذات

القوة الكامنة العالية، و غير المستغلة، و تنتشر خصوصا في إفريقيا الصحراوية، و أمريكا اللاتينية [97] ص 181 .

و تعتمد كذلك على زيادة التكاليف الاقتصادية و البيئية، و التي تترتب عن تحويل مساحات واسعة من المراعي و الغابات و المناطق الرطبة و تجفيف البحيرات التي تلعب دورا إيكولوجيا حاسما، إلى أراضي تزرع بالمحاصيل الدائمة، تماشيا مع إحتياجات السكان في الدول النامية [97] ص 182 .

ترتكز زيادة العرض الكمي للأراضي الزراعية، على التضحية بالأنظمة الإيكولوجية التي تعتبر مستودعا لثروة جينية نباتية و حيوانية [76] ص 3215، و سيظهر صراع جديد بين متطلبات السكان المتزايدة من الغذاء، و متطلبات الثروة الحيوانية التي تتطلب منتجات الغابات و المراعي [97] ص 182، و ستفقد الزراعة ايجابيات الغابات و المراعي و المناطق الرطبة كمصدر للمياه النظيفة، و التيارات الهوائية، و التنوع الجيني النباتي و الحيواني [97] ص 184 .

كما تتركز على زيادة تكاليف البنية التحتية نتيجة تحسين طرق الاتصال بالأسواق المحلية و الخارجية، و توفير وسائل النقل المناسبة، بإعتبارها عامل حاسم لفتح و تسهيل إستثمار أراضي جديدة للإنتاج الزراعي [97] ص 183 .

### 1. 2. 4. 1. 3. 1. 2. العرض النوعي للأراضي الزراعية

يقصد بزيادة العرض النوعي للأراضي الزراعية جميع التدابير التي تحسن نوعية هذا المورد، من خلال زيادة عرض العناصر الغذائية للأرض ضمانا لاستدامة الأمن الغذائي العالمي، بالارتقاء بإنتاجية وحدة المساحة من الأرض، و ليس من خلال زيادة المساحة المزروعة، لعدم تجاوز الحدود الاستيعابية لكوكب الأرض [68] ص 20، 21 .

و تتركز زيادة العرض النوعي للأراضي الزراعية بتقليص معدلات تدهور الأراضي الزراعية، من خلال دراسة تغيرات خصائص التربة و التي تقود لانخفاض في طاقة إنتاجية الأرض [97] ص 202، و تتمثل أشكال تدهور التربة للأراضي المروية التي تنتشر فيها ظاهرة التملح و إنجراف التربة، و في الأراضي المطرية ينتشر الإنجراف المائي، و في الأراضي الغابوية ينتشر تدهور الغطاء النباتي [94] ص 106 .





## 1.2.4.1. المحددات الاقتصادية

تتطلب صيانة الأراضي الزراعية صيانة أنظمة الري و تطويرها، لضمان نمو عرض المحاصيل الزراعية المتناسب مع الطلب عليها، و هذا يحقق التوازن في أسعار المحاصيل الزراعية الأساسية، لأن انخفاض تكاليف الري عامل إقتصادي يؤدي حتما لإنخفاض أسعار المحاصيل الزراعية.

و تعمل منظمة الفاو على تعزيز إدخار المياه [76] ص3226، بتحسين قيمة و كمية المحاصيل الزراعية بكميات مياه أقل، بإستخدام تقنيات تكنولوجية متطورة من السقي بالتنقيط، و إستغلال المياه الجوفية، و تقليص الدورة الزراعية للمحاصيل [97] ص197 .

## 1.2.4.1. المحددات الإدارية

تشتمل المحددات الإدارية على تحقيق التوازن بين توزيع المياه على المحاصيل الزراعية، و على الإحتياجات السكانية، من خلال إدارة أنظمة الري الزراعي، و بالخصوص في الدول النامية، التي تعاني من نقص نسب المياه، أو ضعف تقنيات الإستغلال الجيد و الفعال للموارد المائية، و تصحيح هذه المعوقات سيحسن نسب المساحات الزراعية المروية، و سيزيد غلال المحاصيل [97] ص198 .

## 1.2.4.1. المحددات البيئية

يترتب عن صيانة الأنظمة البيئية المائية المرتبطة بالإنتاج الزراعي، حل العديد من المشاكل البيئية الناجمة مثل الانجراف المائي، الملوحة، و الآفات المرافقة لعمليات الري كالملاز، و الفيضانات بسبب تهدم السدود، أو فيضان البحيرات، و التي تؤثر على نسبة المحاصيل الزراعية. كما أن الحفاظ على إستقرار الأنظمة البيئية المائية، سيققق توازنا بين المتطلبات الخاصة بالإنتاج الزراعي، و متطلبات الحاجات الإنسانية للمياه، و بين متطلبات الخدمات البيئية الخاصة بتربية المائيات [97] ص200.



و تعتمد العملية كذلك على تشخيص المناطق شديدة التدهور (البقع الساخنة)، لفهم الحالات الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية المتدهورة، و تصميم الأدوات المحسنة لخصوبة التربة، و مقاومة الآفات المرضية و الحشرية، و مقاومة تفتت التربة و ملوحتها، بالإضافة لإجراء بحوث ضمن المفهوم المتكامل للبيئة الزراعية، و إستراتيجيات التكاليف المنخفضة التي تقدم إنتاجا زراعيًا وفيرًا، دون إغفال التنوع الحيوي الريفي [97] ص 216 .

### 1.4.2.1.3.3.3. أنظمة الاستثمارات الزراعية

تتطلب حماية الموارد الأرضية الزراعية إستثمارات وافية، لإصلاح الأراضي المتدهورة، لضمان الإستعمال الأكثر تكثيفًا، حيث يجب أن يكون الإستثمار في زراعة الأشجار المثمرة، و الأشجار السياجية، و إنشاء أنظمة الري، و تطوير مصدات الرياح، و بناء المادة العضوية في التربة. و يشمل الإستثمار كذلك تحسين التعاون مع المزارعين، و تطوير كفاءة العمالة الزراعية، و إستخدام المواد الأولية المحلية، و الإستثمار في آليات منح القروض الضرورية للمزارعين، و الإستثمار في البحوث العلمية لخفض تكاليف الإنتاج، ضمانًا لنظم الإدارة الزراعية الحديثة [97] ص 217 .

كما تركز أنظمة الإستثمار على تعديل حقوق ملكية الأراضي الزراعية، و المراعي، و الغابات لتشجيع الإستثمارات طويلة الأمد، لصالح المزارعين و سكان الريف، فهي تجعلهم في وضعية إنتاجية مستقرة، و أكثر قدرة على التداول في تنمية خطط الإدارة المركزية، و أكثر سرعة في حل الأزمات الطبيعية [97] ص 218 .

و يركز الإستثمار أيضا على ضرورة تحسين الخدمات الصحية، التعليمية و التخطيط العائلي للمزارعين الريفيين لمعالجة المشاكل التي تواجههم من أجل تثبيتهم في أراضيهم، و تطوير درجة وعيهم بطرق الإستخدام المستدام لمواردهم الطبيعية، دون الإضرار بالبيئة [97] ص 223 .

### 1.4.2.1.3.3.4. أنظمة البنية التسويقية

تعد التنمية الضعيفة، و الأسواق الراكدة، من أكبر موانع تحسين قيمة الأراضي الزراعية، لذا يجب اتخاذ تدابير لتنمية البنية التسويقية للمحاصيل الزراعية من خلال تطوير أنظمة الطرقات، و وسائل النقل المختلفة، لضمان تموين الأسواق بالمنتجات الزراعية، و الحيوانية بشكل متواصل، مع تطوير أنظمة تسويق المدخلات الزراعية، و التي تساعد في تحسين الموارد المتدهورة، كتوريد الأسمدة الضرورية لتعويض فقد العناصر الضرورية للتربة.

## 1.4.2.1.3.5. الأنظمة الريفية المحلية

من المعروف أنه كلما زاد عدد المساهمين، في مشاريع حماية الأراضي من التدهور، أمكن معالجة العديد من الأزمات و المشاكل، بإدارة الموارد الطبيعية من قبل المنظمات الريفية المحلية، لضمان تطوير و تنويع الدخل الريفي، الأمر الذي يساعد في الحد من تدهور الأراضي. و يؤدي تنويع الدخل الريفي كذلك لنمو أسواق المنتجات المتنوعة، و الملائمة للحالات البيئية، كما يؤدي للتكامل بين النظم الزراعية النباتية، و الحيوانية [ 97 ] ص 222، بالإضافة لتحسين الأنظمة الريفية المحلية المخففة من حدة الفقر الريفي، و بالتبعية لخفض الضغط على المدن، بسبب تقليص هجرة العمالة الريفية العاطلة عن العمل [ 103 ] ص 87 .

## 1.4.2.2. الموارد الغذائية

تشكل الموارد الغذائية بشقيها النباتي و الحيواني، من عناصر الطبيعة المتبادلة و المتفاعلة مع بعضها البعض، و تتضافر لتسيير عملية النظام البيئي، لدعم المحصلة النهائية للعوامل المؤثرة فيه، حيث يتكون من الأنتاج الزراعي، الحيواني، السمكي.

### 1.4.2.2.1. الزراعة.

### 1.4.2.2.2. تربية الحيوانات .

### 1.4.2.2.3. الثروة السمكية.

## 1.4.2.1. الزراعة

تعد الزراعة أول و أهم مصادر الغذاء التي تجنب الفقر و تحقق الأمن الغذائي، و تستجيب الزراعة للتنوع الحيوي بجميع عناصره، بشكل مستدام لتحقيق التنمية الكاملة للأجيال الحالية و المستقبلية، من خلال سياسات زراعية متطورة ، تتطلب تحقيق التوازن بين الزيادة الدائمة في الطلب الزراعي، و زيادة النمو السكاني، و زيادة المشكلات البيئية المقرونة بالزراعة الحديثة [ 97 ] ص 57 .

### 1.4.2.2.1. أهمية الزراعة.

### 1.4.2.2.1. متطلبات التنمية الزراعية.

## 1.1.2.4.1. أهمية الزراعة

يقصد بالزراعة من الناحية التقنية تقوية وظائف الأعضاء النباتية، للحصول على متحصلات جيدة و وافرة، و هذا من خلال معرفة علم النبات ( التشريح الفسيولوجي للنبات)، و علم الزراعة ( إستصلاح الأرض، غراسة الأشجار، معالجة الآفات، نوع و وقت الزراعة، معرفة طبيعة المياه)، بالإضافة لعلم الأرض ( مكونات التربة الزراعية من مواد نباتية و حيوانية) [106] ص2 .

و يترتب عن ضمان التنمية الزراعية المستدامة، زيادة الآثار الايجابية على كل المستويات الإقتصادية، و الإجتماعية، و البيئية، و المتمثلة في زيادة حجم المنتجات الزراعية الضرورية في الحرب ضد اللأمن الغذائي [86] ص10، بالإضافة لخفض أسعار الغذاء، و زيادة دخول المزارعين، و حماية الإقتصاد و الأسرة.

و تعد الزراعة شبكة أمان للعمال، من خلال أن تكثيف العمالة الزراعية، و تحسين مستوياتها التقنية و المعرفية المتخصصة، يحسن مستويات من يتم تسريحهم أثناء الأزمات الإقتصادية [65] ص27، كما تساهم في تطوير الصناعات الغذائية، و الأسواق الوطنية، و الإقليمية، و العالمية، بالإضافة لتعزيز التنوع الاقتصادي في المناطق الريفية، و تحسين مستوى معيشة المزارعين [97] ص58.

## 1.1.2.4.1. متطلبات التنمية الزراعية

تتطلب التنمية الزراعية تعزيز قاعدة الإنتاج الزراعي، بتطوير دور المزارع الصغيرة و المتوسطة، و العائلات الزراعية في التنمية، فلها الأولوية و الأفضلية بالنسبة للتمويل الحكومي للعمليات الزراعية، و المتعلقة بالبحث، و الإرشاد، و التسويق، و التمويل، و توفير المدخلات الزراعية، من خلال تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة التي تساهم في زيادة عامل الغلة، مع المحافظة على مورد الأرض و إستدامته، كما تلعب هذه التقنيات دورا مهما في تجديد نظم الإنتاج الزراعي.

كما تركز المتطلبات على تعزيز الإستثمار الخاص في القطاع الزراعي من خلال شق الطرق، و تعزيز الإتصال لدمج المناطق الخصبة و زيادة ربحيتها [65] ص40، و تعزيز التعليم الريفي، و تحسين الجانب الصحي، و تنظيم الأسرة الزراعية، و دعم البرامج الغذائية و الإنتاجية لفقراء الريف، و زيادة فرص تشغيلهم [97] ص58 .

بالإضافة لتعزيز الزراعة المستدامة من حيث ممارسات زراعية تشمل المحافظة على التربة و المياه، و تناوب المحاصيل، و المحاصيل المتنوعة و تربية المواشي، و الإدارة المتكاملة للآفات، و الإستخدام المحدود لمبيدات الأعشاب الإصطناعية، و المبيدات الحشرية، و الأسمدة [93] ص428 .



## 1.4.2.2.2. الأغانم

تعد الأغانم من أهم عناصر الإنتاج الحيواني في العالم، و تحتل الأغانم مرتبة متقدمة من الإنتاج لمواءمتها للأوضاع الزراعية، و كفاءتها العالية في تحقيق الأمن الغذائي، حيث تساهم تربية الأغانم في تعزيز سياسات الحد من الفقر، سواء على مستوى الأسرة (الإقتصاد الريفي)، أو على مستوى المجتمع (الصناعة الغذائية)، كما تعزز أنظمة الحماية الصحية، باعتبارها مصدرا غنيا للحم ( البروتين الحيواني) و اللبن و الصوف.

## 1.4.2.2.3. الدواجن

تمثل تربية الدواجن(دجاج، بط، اوز، دجاج حبشي)، مساهمة كبيرة في معيشة الأسر الريفية الأكثر عرضة للمصاعب في الدول النامية، حيث تعزز من دخل الأسرة، و تساعد على الوفاء بالتزاماتها الأسرية و الإجتماعية.

كما يعد البيض أهم مادة غذائية تنتجها الدواجن ، و هو ذو قيمة عالية، يحتوي على عناصر متوازنة من (البروتين، الليبيدات، العناصر المعدنية و الفيتامينات)، و على هذا الأساس فهي تساهم في الحد من الجوع، و تعزيز معيشة الفقراء.

و تقدم منظمة الفاو الدعم الكامل للإنتاج الأسري، في سياق تفعيل الأمن الحيوي في صناعة الدواجن، التي تشهد نموا كبيرا في الحجم، ضمن مشاريع زراعية متكاملة، و أسواق محلية [ 107 ] ص1، 2 ، حيث أقرت دراسة للفاو أنه يمكن للدجاجة الواحدة بعد 5 سنوات انتاج 120 كغ من اللحم، و 195 بيضة في إطار نظام إستثماري جيد.

## 1.4.2.3. الثروة السمكية

تعد الثروة السمكية واحدة من المصادر الغذائية الأساسية [ 75 ] ص91، التي إستغلها الإنسان و مازال يستغلها، حيث يحتل هذا المصدر المراتب الأولى عالميا من حيث الصيد، الإستثمار و الإستغلال، لإحتوائه على البروتين الحيواني الصحي، و لدوره في تحقيق الأمن الغذائي، و بإعتباره مصدرا للدخل القومي و الإقتصادي.

1.4.2.3.1. أهمية الثروة السمكية.

1.4.2.3.2. أنواع الثروة السمكية.

1.4.2.3.3. مشاكل إستغلال الثروة السمكية.

## 1. 4. 2. 2. 3. 1. أهمية الثروة السمكية

تحظى الثروة السمكية في الوقت الحاضر، بأهمية كبيرة لإستئصال الجوع وسوء التغذية، وتحقيق الأمن الغذائي والنمو الإقتصادي، حيث تعتبر الأسماك غذاء صحيا، و مكمل قيم لنظم غذائية متنوعة و مغذية، حيث توفر بروتين عالي القيمة، حيث توفر ما يتراوح 20 و 30 كيلو سعر حراري للشخص [ 108 ] ص60 ، علاوة على ما تحتويه من معادن، و فيتامينات، و أحماض دهنية [ 109 ] ص3.

و تعد الأسماك من الموارد الطبيعية، التي لا تنضب مقدرتها على التكاثر بسرعة، وبكميات كبيرة إذا ما أستغلت إستغلالا مناسباً، أما إذا تعرضت الأسماك إلى الصيد الجائر، فإنها تقل سنة بعد الأخرى، ولهذا وضعت الفاو الضوابط التي من شأنها أن تنظم عملية الصيد.

و كما تعد الأسماك من المصادر الهامة التي يعتمد عليها في إنتاج علف الحيوان، والذي بواسطته يصنع دقيق السمك، ولا شك في أن إستعمال مسحوق السمك في تغذية الحيوانات، والدواجن يؤدي إلى زيادة الإنتاج نظرا لإرتفاع قيمته الغذائية [ 108 ] ص 32 ، كما تساهم عمليات الصيد و تربية الأحياء المائية، في الإمدادات العالمية من الأسماك، القشريات، الرخويات، المحاريات و الزعنفيات ، حيث تعد الصين أكبر منتج و مساهم في هذا القطاع ب66.7 % عالميا.

تسهم تربية الأحياء المائية في التنمية من خلال تحسين الدخل، وتوفير فرص العمل وزيادة العائدات من استخدام الموارد، كما تسهم في الناتج الإجمالي الوطني للبلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، فوفقا لأرقام منظمة الفاو، وفرت تربية الأحياء المائية بصورة مباشرة 13 مليون فرصة عمل [ 109 ] ص4 .

و تعزز تربية الأحياء المائية من دخل الأسر، وقدرتها الشرائية، بما توفره للمزارعين من عائدات يتم الحصول عليها من بيع منتجاتهم، فإمكانية شراء الأغذية تعتبر جانبا رئيسيا للحصول على الأغذية [ 109 ] ص5 ، كما أن تطور تكنولوجيا زراعة الأسماك، وأقلمة أصناف جديدة، أدى إلى زيادة طاقة الوحدة المساحية المائية، ورفع إنتاجية الأسماك محليا [ 110 ] ص154، مما يؤدي لخفض أسعارها لصالح المستهلكين، وزيادة فرص حصولهم عليها [ 109 ] ص5 .

## 1. 4. 2. 2. 3. 2. أنواع الثروة السمكية

تعد الأسماك أهم السلع الأساسية في التجارة الدولية، حيث تركز على الأنواع عالية القيمة، و التي يجري إستزراعها بكميات و أصناف متعددة، لكن هناك أنواع أخرى تنتج بكميات كبيرة لكنها منخفضة القيمة.



و نتيجة لإرتفاع قابلية الأسماك و منتجاتها للتلف، فأكثر من 90% من كمية التجارة العالمية للأسماك تعالج ، لأن الأسماك الحية الطازجة قيمة، لكن يصعب الاتجار بها و نقلها، كما تخضع للوائح الصحية، و معايير الجودة الصارمة، و الملاحظ أن طبيعة الأسماك جعلت التجارة العالمية بها في شكل الغالب تكون مجمدة أو مقددة [ 108 ] ص 54 .

يعد الربيان، من أكبر السلع المتفردة من حيث القيمة، حيث تمثل 17 % من مجموع قيمة منتجات مصائد الأسماك لعام 2006، و من الدول المصدرة لها الصين، الفيتنام، تايلندا، كما زادت حصة السلمون في التجارة العالمية ب11% بسبب زيادة إستزراعها في شمال أوروبا، و أمريكا الشمالية و الجنوبية.

كما تمثل الأسماك القاعية 10% من مجموع صادرات الأسماك عام 2006، و من الدول المصدرة لها الصين و الفيتنام، و من الأسماك شرائح البلوق، القد، السلور و البرش النيلي [ 108 ] ص 55 ، أما أسماك التونة إرتفعت أسعارها دوليا، بسبب إرتفاع أسعار الوقود، و إرتفاع التعريفات الجمركية، و الذي جعل رحلات الصيد مكلفة اقتصاديا.

و بلغت حصة رأسيات الأرجل من مجموع صادرات الأسماك عالميا 4.2%، و تعتبر تايلاند أكبر مصدر لها (الخباز)، ثم المغرب و موريتانيا (الأخطبوط) [ 108 ] ص 56 ، كما يعتبر مسحوق السمك أساسي كعلف تستهلكه تربية الأحياء المائية بنسبة 60%، بالإضافة أنه علف في صناعة الدواجن، أما زيت السمك الذي إرتفعت نسبة إنتاجه في 2007، بسبب إرتفاع محتوى الدهون السمكية، يعتبر من أهم المواد ذات الإستخدام البشري المباشر [ 108 ] ص 57، 58 .

### 1. 2. 2. 3. 3. 4. 1. مشاكل إستغلال الثروة السمكية

تعرض الإنسان في إستغلاله للثروة السمكية، عقبات كثيرة تهدد الإستغلال المستدام للمحاصيل السمكية، و الأمن الغذائي البشري، حيث يعتبر مشكل الإستنزاف أمرا خطيرا ، بسبب صيد كميات هائلة، دون ترك كميات كافية من الأسماك للتكاثر، و الذي سيعقبه نقص الكمية المتاحة للصيد في السنوات القادمة و هذا سيؤدي لحالة التصحر البحري [ 74 ] ص 228 ، بسبب عدم قدرة الرصيد السمكي من تجديد نفسه، و إسترجاع الموارد المائية لأسماكها بشكل طبيعي بالتكاثر بمعدلات كافية [ 74 ] ص 237 .

يشكل إستنزاف موارد السلسلة الغذائية البحرية، بإعتبارها مصدر إقتصادي هام لصناعة المنتجات الغذائية [ 111 ] ص 212، يهدد الثروة السمكية، فأصبح جني العوالق البحرية كغذاء غني جدا، لزيادة إسهام البحار و المحيطات في تغذية الإنسان بسبب غناها بالبروتينات و الفيتامينات، مع العلم أن العوالق البحرية قاعدة الهرم الغذائي البحري، و الذي تعيش عليه الكائنات البحرية [ 76 ] ص 3261 .

كما زادت نسب الصيد الجائر بسبب تطور تقنيات الصيد، التي تعتمد على خرائط دقيقة لحركة التيارات البحرية، و مكان تواجد تجمعات الأسماك، و معرفة أسلوب معيشتها (سلوكها وتكاثرها وغذائها وهجرتها)، كما طورت وسائل جذب أسراب الأسماك بالإشارات الإلكترونية المناسبة ودفعها لفوهات أنابيب الشفط المتصلة بالسفينة دون ما حاجة إلى شباك وروافع [74] ص 236 .

و ساهم تطور صناعة الأسماك لتهديد الثروة السمكية، لإعتمادها على سفن الصيد المتخصصة، ذات السرعة العالية والمجهزة بتكنولوجيا كشف، و مطاردة تجمعات الأسماك، و سفن المصانع العائمة التي تفرز وتنظف ثم تعبئ وتجمد فيها الأسماك، وهناك سفن تجميع ونقل المصيد ونقله للوطن الأم دون حاجة سفن الصيد أو التصنيع لتبارح موقع الصيد [74] ص 237 .

كما شكل التدمير التراكمي للمستقرات البحرية، مشكلة خطيرة على الثروة السمكية، بسبب التلوث الذي يشكل خطرا جسيما على الثروة السمكية [92] ص 1035، وهو أشد في المناطق الساحلية والجرف القاري، ويعتقد بعض الباحثين أنه بعد أن يصل الإنسان إلى إستنفاد كميات الأسماك المتاحة سوف يضطر إلى سد إحتياجاته الغذائية، إلى التحرك خطوات متتالية إلى أسفل السلم في سلسلة الغذاء، من السمك الكبير إلى السمك الصغير [74] ص 238 .

### 1.4.2.3. الموارد البشرية

أصبحت ثروة الأمم لا تقاس بحجم أو قيمة ما تملكه من موارد طبيعية فقط، بل تقاس بنوعية مواردها البشرية، لدورها الكبير في تنمية الموارد الطبيعية بشكل مستدام [113] ص 171، فالإنسان هو المنتج و الموزع و المستهلك، وتتأثر هذه الموارد بمستوى الدخل و التعليم و الخصائص الديموغرافية، و كما هو معلوم أن الزيادة السكانية في ارتفاع مستمر، لذا تعمل منظمة الفاو بتنظيم هذه النقطة الحساسة.

بالإضافة لحرص المنظمة على تنظيم مسألة العمالة الزراعية التي تلعب دورا مهما في زيادة كمية المحاصيل الزراعية، دون إغفال دور المرأة الريفية في تحقيق التنمية الغذائية في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

1.4.2.3.1. الكثافة السكانية.

1.4.2.3.2. العمالة الزراعية.

1.4.2.3.3. النساء الريفيات.

## 1.4.2.3.1 الكثافة السكانية

تعد مشكلة الانفجار السكاني أهم مشكلة تحاول منظمة الفاو تنظيمها، في محاولة شاملة لتقييم إحتياجات سكان العالم من الغذاء والتجارة والتنمية [75] ص63، و هذا لتجنب التفاوت بين النمو السكاني و إنتاج الغذاء [114] ص236 ، لارتباطها بأهم سلوك إنساني و هو الإستهلاك، فكلما زادت الكثافة السكانية زادت نسب إستهلاك الموارد الغذائية، مما يستدعي إتخاذ إجراءات لازمة لمواجهة هذه المشكلة [68] ص13 .

و تفيد دراسات توقعية في الأمم المتحدة و البنك الدولي، أن سكان العالم سوف يستمرون في الإزدياد، حيث يتوقع أن يصبح قرابة 7.4 مليار فرد عام 2020 [97] ص213، لذا فالعالم حاليا يعاني من أزمة مستحكمة في الغذاء، كما أكدت منظمة الفاو أن ما يثير القلق عالميا ليس مجرد الزيادة السكانية، و لكن تغيرات التركيبة السكانية التي تلعب دورا هاما في الطلب النوعي على الغذاء [104] ص199 ، بالإضافة للإتجاه المتسارع لهذه الزيادة، الذي يؤثر على إستنزاف الموارد الطبيعية [86] ص92 .

سيواصل الإنتاج العالمي للغذاء تفوقه على النمو السكاني، وبالنسبة للزراعة فإن الزيادة في عدد السكان تعني ببساطة الحاجة إلى المزيد من الغذاء و الماء، للوفاء بإحتياجات السكان، و هي أعباء تقع مباشرة على عاتق الزراعة، كما أن هجرة الريفيين للمناطق الحضرية يزيد من أعباء الزراعة بسبب نقص العمالة الزراعية، و تغير نمط الغذاء المطلوب فضلا عن كميته [115] ص469 .

تساهم العلوم و التكنولوجيا في إيجاد حلول أفضل، لمشكلة عدم حصول أغلبية السكان على الحد الأدنى اللازم للحياة الكريمة، و هذا بإستزراع المناطق الصحراوية، و الإستثمار الصناعي، و تكثيف غلال الأراضي، و إستخلاص مواد ذات قيمة غذائية عالية من الطحالب البحرية [72] ص6043 .

و تشكل زيادة السكان ضغطا شديدا الأثر على مورد الوعاء الوراثي [68] ص14، لذا يعتمد نشاط الفاو على تحقيق التوازن بين تلبية الإحتياجات الغذائية الإضافية الناجمة عن النمو السكاني، و تلبية الطلب على المنتجات الغذائية الجديدة نتيجة لإرتفاع مستويات المعيشة، و تغير الأنماط الإستهلاكية، لتفادي الأعباء المفرطة على المزارع [20] ص7، عبر إستثمار الخصائص الديموغرافية لصالح النشاط الإقتصادي، حسب الظروف المحيطة بحجم السكان و تطور نموهم، و توزيعهم الجغرافي، و كثافتهم [66] ص22 و تركيبهم النوعي و العمري و الثقافي [66] ص23 .

كما أن تحسين مستوى سكان الريف، المعتمدين بشكل رئيسي على الزراعة، أمر ضروري لتحسين أحوالهم المعيشية، و تعزيز النمو الزراعي في المناطق الريفية وإعطاء سكانها الفرصة للاستفادة من الأرض، و المياه، و القروض، و الصحة، و التعليم بشكل أمرا جوهريا للتخفيف من حدة الفقر والجوع [116] ص 1 .

و تساهم العولمة في تحسين مستويات الشعوب التي سيصل عددها إلى 8.3 مليار سنة 2030، و سيحسن من قدرات تمتعها بقدر أفضل من الناحية الغذائية، حيث يتوقع أن يتراجع حجم الطلب على المنتجات الزراعية، بسبب الإعتماد على المنتجات الحيوانية، نتيجة تشابه أنماط الإستهلاك الغذائي عالميا، و سيتحول الإستهلاك بإتجاه الأغذية الأجود نوعية، و الأكثر كلفة كاللحوم ومنتجات الألبان [116] ص 2 .

كما تؤدي زيادة الكثافة السكانية حتما لزيادة طلبات الإنسان لإستهلاك المياه لإستعمالات متعددة منها الزراعة، و هناك كميات كافية من المياه، غير أن بعض الأقاليم ستواجه نقصا خطيرا في إمداداته، إذ من المتوقع أن تعاني واحدة من كل خمسة دول نامية من شحة المياه، كما أن مستويات المياه الجوفية ستتخفض تدريجيا، مع العلم أن الزراعة تستهلك حوالي 70 % من إجمالي كميات المياه العذبة المستخرجة للإستهلاك البشري [116] ص 3 .

و بهذا الخصوص فالحد من الأنشطة البشرية التي تؤدي لإفتقار النظم الإجتماعية البيئية، من خلال إتلاف الموارد كمييا و نوعيا، و تدهور نوعية المستوطنات البشرية [83] ص 1045، أمرا واجب التفعيل لتفادي المجاعة التي تزيد من التحركات السكانية، بسبب المخاطر البيئية، أو الحروب الأهلية، و سواء كان هذا التحرك نزوحا داخليا، أو هجرة نحو حدود الدولة، مما يؤدي لإنعدام الأمن الغذائي [101] ص 59، 60، و صراع حاد على الغذاء و المياه، و إرتفاع معدلات الوفيات لدى الفئات الضعيفة كالنساء، و الأطفال، و الشيوخ [101] ص 61-63 .

## 1. 2. 3. 2. 4. العمالة الزراعية

تعد العمالة الزراعية، أحد أهم عناصر الإنتاج الزراعي الذي مصدره من الأرض، و التي بدونها لا يكون إنتاج، و مفهوم العمالة لا ينحصر في العدد الكلي للعمال الذين يمارسون النشاطات الزراعية، بل الأهم نوعية العمال المتخصصين، لأن الزراعة لم تعد حرفة، و لا مهنة، في الوقت الحالي بل أصبحت علما و فن [110] ص 26، بمعنى أن العامل الزراعي هو رأس مال فكري، يجمع بين الكائن الإجتماعي الذي يسعى لتحقيق ذاته بالعمل، و الكائن الاقتصادي الرشيد الساعي لتنظيم عائدته المادي [117] ص 16، 30، 36 .

كما تعد العمالة في مجال إستزراع الأسماك ذات أهمية بالغة في توفير الإمدادات الغذائية، بشكل مباشر أو غير مباشر، لمساهمتها في كسب عيش ملايين البشر ففي عام 2006 كان نحو 43.5 مليون شخص يعملون في الإنتاج الأولي للسمك(صيد/ تربية الأحياء المائية)، و هذا وفر مصدرا هاما لكسب عيش الفقراء [ 108 ] ص 24 .

### 1.4.2.3. النساء الريفيات

حددت الفاو عدة مجالات تحظى بالأولوية لتكون هدفا لجهودها الخاصة بمراعاة المساواة بين الجنسين، بتكريس حق النساء الريفيات في تفعيل التنمية الزراعية المستدامة، باعتبارهن تضطلعن بمسؤولية رئيسية في الأسرة، من خلال تحسين الأمن الغذائي الأسري الذي يرتبط في الدول النامية بعمل النساء الريفيات، اللواتي يضطلعن برعاية الأطفال، و زراعة المحاصيل الغذائية و إعداد الطعام، و تربية الدواجن، و جمع الحطب و الماء [ 118 ] ص1، حيث تفيد إحصاءات منظمة الفاو أن نصف العمالة العاملة في إنتاج الغذاء المستهلك في الدول عائد للنساء الريفيات، حيث تساهم المرأة الريفية في إنتاج الغذاء كمزارعة ، خدمات زراعية، الحصاد و التسويق، بنسب تتراوح بين 70- 80 % في إفريقيا، و 65 آسيا، و 45 أمريكا اللاتينية و الكاريبي بحسب خبراء معهد البحوث سياسات الغذاء العالمي.

كما أن تحسين تدابير حصول النساء الريفيات على الدخل، لأثره الإيجابي على الأسرة حيث تضمن الغذاء لها و لأسرتها ذات الدخل المنخفض (الوارد على الرجال) حيث تصرف المرأة جزءا كبيرا من دخلها على الغذاء و الرعاية الصحية للأطفال و على السلع الإستهلاكية المنزلية [ 97 ] ص496.

و يتمثل دعم حاجات النساء خلال فترات الإنجاب، خاصة التغذية السابقة للحمل، و الوزن المتزايد خلال عملية الحمل و التغذية الجيدة خلال فترة الإرضاع ، و توفير الحليب الرضاعة بالكميات الملائمة، إضافة للتغذية الجيدة للأمهات تؤدي لولادات مرتفعة و لأطفال جيدي التغذية و التربية [ 97 ] ص500 .

كما أن تحسين فرص النساء في إستغلال الموارد الطبيعية، يكون بتقوية قاعدة الأصول الطبيعية، و إدارة شبكات الري، و إستغلال الموارد الوراثية النباتية، بتوفير الأطر القانونية و المؤسسية و المالية لضمان تحكمهن بهذه الموارد [ 118 ] ص8 ، بالإضافة لخلق فرص عمل متوازنة لإمتلاك، و، تنمية الأصول الحيوانية ذات القيمة الاقتصادية، و الإستفادة من برامج الإرشاد الزراعي، و التكنولوجيا و التدريب كالرجل ، لتحقيق الإدماج بين المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية [ 118 ] ص5 .

يرتكز حق المرأة في تملك الأراضي الزراعية، على إستقلالها في اختيار طبيعية الإنتاج الزراعي، لتكون إنتاجية الأرض كبيرة و غير مرتبطة بقرارات الرجل، حيث أن مساهمة المرأة في الأنتاج المحصولي كبيرة، فهي توفر 90 % من اليد العاملة في أفريقيا، و جنوب شرق آسيا و جنوب الصحراء، و تنتج 80 % من المواد الغذائية الأساسية المعيشية للأسرة [ 118 ] ص 4 .

و يكون تعزيز دور النساء في قطاع مصائد الأسماك، من خلال إمتلاكهن معرفة متعمقة بالبيئة الطبيعية، و هذا بإدماج المساواة الجنسانية بتحسين التدريب و البحوث لمصائد الأسماك لصالح النساء [ 118 ] ص 6، إذا علمنا أن ملايين النساء عالميا قبل المصيد و أثناءه و بعده ، في المصائد الحرفية و التجارية، في إصلاح الشبكات و السلاسل و الخطاطيف الطعم، و جمع ذوات الصدفتين و الرخويات و الأعشاب البحرية، إطعام الأسماك و حصادها، و في تجهيز الأسماك [ 108 ] ص 26 .

بالإضافة لتشكيل مجموعة متوازنة من الجنسين، لإدارة الآفات من خلال المشاركة الميدانية، لحماية المناطق المهمشة التي تسكنها أسر زراعية، تتوافر لها موارد طبيعية قليلة، أو في أوضاع ما بعد النزاعات، أو مناطق ريفية ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية، مع دعم برامج تنمية المزارع الأسرية، لتحسين ظروف النساء الريفيات و تحقيق رفاههن المادي [ 103 ] ص 87 .

كما يتم تعزيز حق المرأة الريفية في الحصول على خدمات الإرشاد الزراعي، بالترويج للتعليم عن بعد، و تحسين الفرص المتاحة في المناطق الريفية للاستماع إلى الإذاعات الريفية والحصول على تقنيات المعلومات والإتصالات، و البحث على الوسائل الكفيلة بتعزيز إدماج المرأة في إطار أجهزة صنع القرارات المشتركة في برمجة البحوث وإدارتها على المستوى المحلي إلى المستويات القطرية.

#### 1. 4. 2. 4. الموارد الخدمائية

تجمع الأنظمة الخدمائية بين النظامين الإقتصادي و الإجتماعي، و لها دور كبير في حياة السكان، حيث تسهم في تعزيز قيمة الناتج المحلي الإجمالي، و التخفيف من الفقر، و دعم البنية التحتية، و يقدم المستلزمات الضرورية لقطاع الزراعة، و تربية الدواجن، و الحيوانات، و الصناعة الغذائية، و إعداد المتخصصين، و تنمية الموارد البشرية.

#### 1. 4. 2. 4. 1. البحوث الزراعية.

#### 1. 4. 2. 4. 1. الأسمدة و المبيدات الكيماوية .

#### 1. 4. 2. 4. 1. التجارة العالمية.

## 1.4.2.4.1. البحوث الزراعية

تتطلب التنمية الزراعية المستدامة إنتاج غذائي متناسب مع كثافة السكان، و هذا لا يتأتى إلا من خلال زيادة غلال محاصيل مساحات الأراضي الزراعية، الذي لا يتم إلا بإستغلال فوائد البحوث الزراعية، و تختلف طبيعة البحوث الزراعية حسب قيمة المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية التي تحدد حجم هذه البحوث.

1.4.2.4.1. المجالات الرئيسية للبحوث الزراعية .

1.4.2.4.1. عائدات البحوث الزراعية.

## 1.4.2.4.1. المجالات الرئيسية للبحوث الزراعية

أكدت الفاو أن نظام البحوث الزراعية العالمية، يستهدف معالجة المشكلات التي تواجه الإنتاج الزراعي، من خلال الشبكات البحثية التي تساهم في زيادة غلال المحاصيل الزراعية، لتحقيق الأمن الغذائي من خلال مجالات متنوعة من البحوث، كبحوث الإنتاج النباتي، التي تشمل مجال محاصيل السلع الغذائية الأساسية، حيث تساهم في تطوير التقنيات الجينية المحسنة، و التكاثر اللاجنسي، و استنباط الأصناف عالية الغلة، و تقليص استخدام الكيماويات، و مقاومة الأمراض و الفيروسات بعمليات التهجين [ 97 ] ص 398 ، و معالجة الإجهاد الإحيائي [ 97 ] ص 400 .

و تشمل بحوث الإنتاج الحيواني، نظم التربية و الصحة الحيوانية، و تغذية الحيوان، و تقنيات الوراثة الحيوانية، و الموارد العلفية، و إدارة الموارد الطبيعية، و تحليل سياسات الثروة الحيوانية، أم عن بحوث الغابات، التي تركز على كفاءات الإدارة الإيكولوجية و المستدامة للموارد الغابية، و صيانة المناظر الطبيعية، و النظم الحراجية الإيكولوجية، مع الحفاظ على التنوع الحيوي.

كما تشمل بحوث المناهج المتكاملة، المواد العضوية في التربة، و تآكل التربة، و إدارة مياه الري، و إدارة خصوبة التربة، و حركة العناصر المغذية، و التغيرات المناخية و مدى تأثيرها على تنوع الغلال الزراعية، أما عن بحوث الاحتياجات التقنية و المؤسسية الجديدة، التي تركز على تغيرات النظام الزراعي، و تقييم الخصائص التكنولوجية، و دعم ميزانية البحث من أجل التحول في الزراعة [ 104 ] ص 195 .

## 1.4.2.4.2. عائدات البحوث الزراعية

تستهدف البحوث الزراعية تحقيق نتائج متجددة لتحسين الإنتاج و الأمن الغذائي، و ضمان إستدامة التنمية الزراعية عالميا، و هذا من خلال تحقيق عدة عائدات، تتمثل في زيادة إنتاج المحاصيل التنافسية في الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ساهمت البحوث في عملية إنتقاء التركيبات الجينية المتنوعة [ 97 ] ص404 ، و الحصول على إنتاج أكثر من نفس المساحة (تكثيف الزراعة)، و توسيم المحاصيل المقاومة للآفات، و مقاومة العوامل المناخية المتطرفة [ 97 ] ص405 .

كما تساهم البحوث في المحافظة على القدرات الإنتاجية للأراضي الزراعية، بدراسة بنية الأراضي و إدخال تحسينات عليها بإدارة مواردها الطبيعية بشكل حيوي، و تحسين خصوبة التربة للوصول لرفع سقف الغلال مستقبلا [ 97 ] ص320 ، مع تطوير التقنيات الحيوية و التكنولوجية لزيادة إنتاجية المزارع ، و إختيار الأسواق الأفضل، و خفض المخاطر الإنتاجية، و مراقبة إستغلال التقنيات الحيوية الزراعية لصالح كل المزارعين كعامل مهم لنجاح السياسة الزراعية المتكاملة [ 97 ] ص415.

و تطور البحوث الزراعية عمليات الإستثمار الزراعي ، من خلال ضخ مبالغ مالية كبيرة لتطوير عمليات الإنتاج و تكثيفها ، ضمنا لمتطلبات الأسواق المحلية و الدولية من المحاصيل الزراعية، كما أن الإدارة المتكاملة لاستثمارات البحوث الزراعية تحسن من عمليات وصول السلع الغذائية للدول ذات الدخول المنخفضة، و معالجة المنتجات الزراعية بعد عمليات الجني و الحصاد و تصنيعها إلى أغذية لصالح الفقراء [ 97 ] ص420.

## 1.4.2.4.2. الأسمدة و المبيدات الكيميائية

تمتلك الأرض القدرة على أن تمد النبات بإحتياجاته من الماء و العناصر الغذائية ، هذا ما أدى للحد من خصوبة التربة بسبب استخدامها الدائم، و بسبب استعمال المحاصيل ذات الانتاجية العالية [ 72 ] ص5897 ، لذا تساهم الأسمدة و المبيدات الكيماوية في تكثيف الإنتاج الزراعي ، بتوفير حاجات التربة من العناصر الغذائية و المقاومة [ 103 ] ص83.

1.4.2.4.1. الأسمدة .

1.4.2.4.2. المبيدات الكيميائية.



## 1. 2. 4. 2. 4. 1. الأسمدة

تصنف الأسمدة كرافعة للإنتاج و كملوث [ 83 ] ص 1294، تساهم كمصدر أساسي لنمو النباتات، من خلال إضافة كميات مناسبة من العناصر الغذائية التكميلية (الأسمدة الأزوتية، البوتاسية، الفوسفاتية) للغلال النباتية لتكثيف الزراعة و تحسين غلال المحاصيل، و بذلك أصبح استخدامها ضروريا في العديد من الدول [ 97 ] ص 302، 303 .

### 1. 2. 4. 2. 4. 1. دور الأسمدة .

### 1. 2. 4. 2. 4. 1. مقاييس استعمال الأسمدة.

## 1. 2. 4. 2. 4. 1. دور الأسمدة

أدت زيادة طلبات تأمين الغذاء عالميا، و محدودية إمكانات التوسع في إستغلال الأراضي المزروعة في الدول النامية، مع التدهور التدريجي للموارد الطبيعية بسبب المخاطر البيئية، لضرورة مساهمة استخدامات الأسمدة في تعزيز الإنتاجية الزراعية .

و يستطيع السماد تزويد الأراضي بمعظم العناصر الغذائية، و بالتالي إلى زيادة إنتاج المحاصيل و الغلال الزراعية [ 86 ] ص 20، كما أن زيادة استخدامات السماد يعني زيادة المحاصيل المزروعة في وحدة المساحة، مما يدفع لإمكانية زراعة الأرض عدة مرات في السنة، كما تساهم الأسمدة في حفظ التربة لرتوبتها، و الحد من انجرافها.

كما يفقد استعمال الأسمدة في المناطق ذات القدرة الإنتاجية الكامنة العالية إلى إنتاج غذائي وفير، و بالتالي يؤدي ذلك لخفض المساحات الغابوية المحولة إلى أراض زراعية، كما تساهم الأسمدة في دعم عملية تثبيت الأزوت بيولوجيا، إذ تقوم المحاصيل البقولية بتثبيت الأزوت عبر العقد البكتيرية من الجو مباشرة [ 110 ] ص 87 .

## 1. 2. 4. 2. 4. 1. مقاييس استعمال الأسمدة

يعد استعمال الأسمدة مكونا أساسيا للإستراتيجيات المستقبلية لضمان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، و بالتالي الأمن الغذائي و حماية الموارد الطبيعية، و لتحقيق هذا الدور يجب إستخدامها مستقبلا بشكل منظم متماشيا مع الجهود التقنية و التنظيمية و البيئية.

كما أن كفاءة إستعمال الأسمدة ضروري لتحسين نسب الغلال الزراعية، من خلال عدة تقنيات مرتبطة باستعمالها حسب الطبيعة الفيزيولوجية للبيئات الزراعية، و حسب اختلاف طبيعة المحاصيل الزراعية، بتقديم العناصر السماوية في الأوقات المناسبة و بشكلها العلمي الصحيح [97] ص334 .

كما أن ضمان الإصلاحات التنظيمية لقطاع الأسمدة، من خلال تقاسم الأعباء بين الحكومات و القطاع الخاص، بالإلغاء التدريجي للدعم الحكومي للأسمدة لخفض التكاليف الحكومية لإنتاج الأسمدة، الذي يؤدي لتحسين استخدامها بفعالية، و هذا لا يعني انسحاب القطاع الحكومي عن مراقبة الاستيراد و التسويق و التوزيع للأسمدة من القطاع الخاص [97] ص336 .

و يشكل ضمان حماية البيئة من الآثار السلبية للاستعمالات السماوية، نظرا لإرتفاع مستويات إستخدامه في الدول النامية، لذا يجب دعم المعرفة بتعليم المزارعين كفاءات، و حدود استعمال الأسمدة بكفاءة، و وضع حوافز لدعم التطبيقات الزراعية البيئية [97] ص337، مع الاستعمال العقلاني لها، و معالجة المتبقى منها، تفاديا لتسربها في طبقات الأراضي، و المياه الجوفية، مما يؤدي لتدمير التنوع البيولوجي، ويعزز نمو الأنواع الضارة.

كما تساهم الفاو في عقلنة إستهلاك الأسمدة من قبل الدول المتقدمة، لأنه سيزيد من أسعارها دوليا، مما يؤثر على مصالح الدول النامية، فإسراف الولايات المتحدة و المملكة المتحدة في إستهلاك الأسمدة، في ملاعب الجولف، و المروج الخضراء، و المتنزهات العامة، و التي كان بالإمكان توفيرها لأغراض الزراعية في الدول النامية على شكل مساعدات ومنح [110] ص39 .

## 1. 4. 2. 4. 2. المبيدات الكيماوية

تعد المبيدات مركبات كيماوية تحوي عناصر تساهم في حماية المحاصيل و مكافحة الآفات و الحشرات للمحافظة على الإنتاج الزراعي [86] ص81 ، و زيادته، و بالتالي تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث من المتوقع أن يرتفع عرض الغذاء في الدول النامية بنسبة 70% بحلول عام 2020، [97] ص259 .

1. 4. 2. 4. 2. 1. إيجابيات المبيدات الكيماوية .

1. 4. 2. 4. 2. 2. سلبيات المبيدات الكيماوية .

1. 4. 2. 4. 2. 3. الإستخدام العلمي للمبيدات الكيماوية.

## 1. 2. 4. 2. 4. 1. إيجابيات المبيدات الكيماوية

تساهم المبيدات الكيماوية في معالجة مشكلة فقد المحاصيل الناتج عن الآفات الحيوانية والجرثومية و الحشرية و العشبية الضارة و الفطرية، و ما يزيد من صعوبة المشكلة هو توسع التجارة العالمية في المواد الغذائية و النباتية و التي أدت لزيادة تأثير هذه الآفات، بالإضافة للتغيرات في التقنيات الزراعية (التكثيف الزراعي، خفض الدورات الزراعية) مما تؤدي لنشاط هذه الآفات [ 97 ] ص 261

كما أن نجاح معالجة الآفات التي تصيب الإنتاج الزراعي مرتبط بحسن اختيار المبيد المرتبط بالآفة المراد معالجتها، حيث تصنف المبيدات عادة حسب الكائنات الحية المستهدفة، و حسب الغاية المراد إستعمالها، كمبيدات منظمة لنمو النبات، و نازعات الأوراق، و المبيدات المجففة... إلخ.

## 1. 2. 4. 2. 2. 2. 4. 2. 2. 2. 4. 1. سلبيات المبيدات الكيماوية

هناك تسليم بأن المبيدات الكيماوية ضارة بصحة الإنسان و البيئة، إذ يجب معرفة الآثار بعيدة المدى على مستخدميها من المزارعين، ثم على مستهلكي المنتجات الزراعية، فالمبيدات الكيماوية تسمم القوى العاملة الزراعية( العامل المجهز لخط المبيد، و المزارعون العاملون بتعبئة صهاريج طائرات الرش، و المزارعون المتعرضون للسموم المتبقية على النباتات)، إذ تحوي على مركبات سامة يظهر تأثيرها على جسم الإنسان خلال عمليات التنفس و البلع [ 86 ] ص 81، و التماس المباشر خلال عملية الرش أو أكل المحاصيل الحاوية على مخلفات المبيدات الكيماوية [ 97 ] ص 266 .

تؤدي المبيدات الكيماوية لتسميم مستهلكي المنتجات الزراعية، نتيجة استهلاكهم الغذاء الذي يحوي على مخلفات المبيدات، مما يهدد بظهور أمراض السرطانات، تشوهات الأجنة، العقم الذكري، الطفرات الوراثية السلبية، و تحدث تأثيرات في أعضاء الجسم (الكبد، الجهاز العصبي، الكلية)، بالإضافة لتأثيره الكبير على النظام الهرموني للكائنات البشرية و الحيوانية [ 97 ] ص 267 .

و يحدث إستخدام المبيدات الكيماوية أضرارا على البيئة، فوجودها المستمر في التربة و المياه و الهواء، يعمل على تلويث الموارد الطبيعية و الأنظمة المائية، كما أن بقايا المواد الكيماوية المصروفة في الأنهار، و الجداول، و البحيرات، تسمم و تقتل الأحياء المائية، التي تعتبر غذاء رئيسيا للأسماك، كما تؤدي لتسميم المياه السطحية و تحميص المياه الجوفية [ 104 ] ص 194 ، اللتين تعتبران أساسيتين لري المحاصيل الزراعية مما ينقص من طاقتها الإنتاجية [ 97 ] ص 267 .

كما تقتل المبيدات الكائنات الدقيقة الموجودة في التربة و المياه التي لها دور كبير في التوازن الطبيعي، و تنقية المياه [ 83 ] ص1288، كما تحدث أضراراً على الكائنات الحية النافعة التي تؤثر تأثيراً إيجابياً في إنتاج المحاصيل الزراعية من الحيوانات البرية، المواشي، الطيور والحشرات (دودة القز، الخنافس، النحل...الخ) [ 80 ] ص 14 .

### 1. 4. 2. 4. 2. 3. الاستخدام العلمي للمبيدات الكيماوية

يتطلب ضمان تطور السلسلة الغذائية، و إستدامة الأمن الغذائي تجسيد سياسة وطنية و إقليمية و عالمية للاستعمال الصحيح، و المتوازن لمبيدات الآفات، و هذا لمعالجة مشكلتين أساسيتين، و هي متبقيات المبيدات، التي تعتبر مصدراً لتلوث المياه الجوفية، بالإضافة لمشكلة مقاومة الآفات للمبيدات نفسها، لذا يجب تفعيل نظم إستخدام المبيدات و مشتقاتها ، بمعالجة مستوى الضرر الإقتصادي الذي يهدد مصادر الغذاء، مما يهدد قدرة الأراضي الزراعية على تقديم محاصيل زراعية صحية.

و يتم تحقيق التوازن بين الضرر الطبيعي و الضرر الاقتصادي، بمعالجة مستوى الإضرار العام لإستعمال المبيدات، و ربط كمية الضرر الطبيعي بالكثافات المختلفة من الإصابات بالآفات، و بوسائل مكافحتها، و القيمة النقدية لوسائل المكافحة، بالإضافة لتنظيم مستوى التشريعات المحددة لطرق استعمال المبيدات الكيماوية و إجراءات فحصها، و التأكد من صلاحياتها، تداولها، تصنيعها، مراقبتها، تخزينها، تجهيزها و تسويقها.

كما أن تنظيم مستوى المختبرات الخاصة بتحليل المبيدات الكيماوية، يضمن تنفيذ مضمون التشريعات المتعلقة بهذه المبيدات، و مطابقتها لمواصفات الإستعمال، و قياس كمية المتبقيات في الأوساط البيئية [ 97 ] ص292، بالإضافة لمستوى البرامج المتخصصة بالمعرفة الدقيقة بالآفات، و حياتها، و أماكن وجودها و حصر الأعداء الطبيعية لها، و معرفة العوامل المناخية المؤثرة فيها و في أعدائها، للحفاظ على التوازن الطبيعي القائم بين الآفات و أعدائها الطبيعيين [ 83 ] ص 1290 .

و تسهم البرامج المتخصصة في تكثيف المحاصيل الزراعية ذات الطابع التجاري، و هذا للتقليل من أعداد الآفات كونه خط الدفاع الأول في مكافحة الآفات [ 97 ] ص 297 ، و مستوى زيادة وعي المنتجين الزراعيين باستعمال مبيدات الآفات، من خلال تدريبهم على أساس تقني، لضمان خفض كلفة الإنتاج وزيادة ربح المزارعين [ 97 ] ص 300 ، و زيادة وعي المستهلكين بمتبقيات المبيدات في المنتجات الغذائية، و جعل تنظيمات حماية المستهلك قوة ضغط، لصالح المكافحة المتكاملة عبر وسائل الإعلام المختلفة [ 97 ] ص 301 .

## 1.4.2.3. التجارة العالمية

تلعب التجارة العالمية دورا مهما في كل من الإنتاج و الاستهلاك العالميين للغذاء، فتحاول الدول الزراعية زيادة انتاجها الزراعي لتحسين الامن الغذائي ، و رفع معيشة سكانها و إيجاد فائض من هذا الإنتاج لتصدره و تتمكن من الإستيراد [ 72 ] ص 6075 .

1.4.2.4.1. فوائد التجارة العالمية .

1.4.2.4.2. قواعد التجارة العالمية.

## 1.4.2.4.1. فوائد التجارة العالمية

أكدت منظمة الفاو على وجود علاقة تبعية بين ارتفاع نسب إنتاج المحاصيل الزراعية على الأمن الغذائي، فكلما زادت كمية إنتاج المحاصيل استطاعت الدول أن تضمن أمنها الغذائي نتيجة تطوير الاستهلاك العالمي، لذا نجد أن التجارة لها دور إيجابي على الإنتاج و على الاستهلاك، كما تتأثر سياسة عرض و طلب السلع بالبيئة، فقد أثر حجم التجارة على مدى مساهمة البيئة في إنتاج و استهلاك منتجات الزراعة، الغابات، الأسماك، اللحوم، الحبوب، الزيوت، الحمضيات و منتجات الحليب [ 97 ] ص 444.

و تعمل منظمة الفاو من خلال المجموعات الحكومية المتخصصة بكل سلعة، على دراسة أثر إنتاج و معالجة السلع على البيئة، و ما قد تسببه من تلوث الموارد الطبيعية، لذا ترتبط قيمة و حجم و أسعار السلع الغذائية التي يتم تداولها في الأسواق العالمية [ 93 ] ص 427 ، بمدى المحافظة على البيئة الطبيعية، فكلما تدهورت البيئة كلما إرتفعت أسعار المواد الغذائية، نتيجة حساب تكاليف التدهور البيئي، ضمن تكلفة السلعة المنتجة بسبب التدابير التي تلتزم الشركات الإقتصادية بإتخاذها لإستدامة الموارد الطبيعية [ 97 ] ص 445 .

## 1.4.2.4.2. قواعد التجارة العالمية

إعتبرت الفاو أن توفير السلع الغذائية الأساسية لكل الأفراد، بما فيهم الريفيين من الأولويات التي يجب على حكومات الدول الأعضاء في المنظمة، تفعيلها و الإرتقاء بها، من خلال تجسيد قواعد عملية، والتي بإنعدامها ستؤثر سلبا على النمو الإقتصادي و الأمن الغذائي، و هذا من خلال تفعيل السلام الداخلي، و بالخصوص في دول العالم الثالث، لأن الاستقرار الأمني يتبعه استقرار غذائي.

و يجب كذلك تعزيز حكم القانون، بتوفير قاعدة قانونية قوية، من خلال إدارات تشجع الإستثمارات الخاصة في مشاريع إستغلال الثروات الطبيعية، و في البنية التحتية الريفية، و التي تزيد من فرص بقاء سكان الأرياف في مناطقهم، و تمسكهم بأراضيهم، و تحسين إنتاج الأغذية [97] ص 448 .

يساهم الدعم الحكومي للبحوث الزراعية و الحيوانية، في تطوير تقنيات، و أساليب الإنتاج الكمي و النوعي، كما يزيد من دخول المزارعين، و يحسن معيشتهم، و يزيد من تداول المنتجات في الأسواق المحلية و العالمية، بالإضافة لمساهمة المساعدات الخارجية في تغطية العجز الحكومي، بتعزيز الإستثمارات الأجنبية القاعدية داخل الدول الفقيرة، كما تساهم مؤسسات التمويل الدولي بالدعم الإقراضي لإصلاح السياسات الحكومية لصالح المجتمعات الريفية [97] ص 450 .

### 1.4.3. التحديات الكبرى

تجسد منظمة الفاو إرادة شعوب الدول الاعضاء فيها، على حماية حقوق الانسان، في سياق تحقيق الأهداف الانمائية لللفية، و التي تتوزع بين الحد من الجوع و تحرير الانسانية من الفقر، و تعزيز المساواة بين الجنسين، و الحد من الأمراض، و هذا مرتبط بتفعيل مبادئ و أهداف الفاو لتكريس السلام الإجتماعي العالمي، على أساس حماية، و صيانة، و الإرتقاء بالأمن الغذائي للشعوب.

و تمارس منظمة الفاو نشاطاتها ضمن نظام إقتصادي عالمي دائم التطور، و في سياق إضطرابات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية متزايدة، و في ظل تطور تكنولوجي و تقني حديث، و في اطار تحولات جذرية في حاجات المجتمعات المحلية و الاقليمية، التي أصبحت أكثر إتصالا بالأسواق العالمية، و أكثر تأثرا بالأزمات المالية.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه منظمة الفاو، في محاولة التوفيق بين الثنائيات المتضاربة للحاجات الانسانية ، بين تحقيق أمنها الغذائي و الطاقوي معا، و هذا ما طرح قضية الوقود الحيوي الذي يعتمد على انتاج الغذاء لإستخدامات طاقوية و ليس للإستهلاك البشري.

يجمع التحدي الثاني بين الحد من الجوع و تحقيق الأمن التغذوي، و هذا ما طرح فكرة انتاج المنتجات الغذائية المعدلة وراثيا، التي ستساهم ان استغلت بايجابية في تقليص خريطة الجوع عالميا، أو ستؤدي لأمراض سنلوث من خلالها الثروة الجينية النباتية و الحيوانية، و تهدد حياة الانسان.

و يتمثل التحدي الثالث في تحقيق الأمن الغذائي للإنسانية جمعاء في اطار تساوي الفرص، و العدالة، او اخضاع الأمن الغذائي لقواعد و استراتيجيات الاقتصاد العالمي القائم على سياسات الشركات العابرة للقارات، و احتكار الموارد الطبيعية و الغذائية لصالح الأقلية، و هذا في سياق العولمة الغذائية، التي ستهدد بانفجار اجتماعي عالمي.

أما التحدي الرابع فيرتكز على فكرة زيادة العرض الكمي للمنتجات الغذائية ليتناسب مع الكثافة السكانية المتزايدة، أو زيادة العرض النوعي للمنتجات الغذائية القائمة على الجودة الطبيعية و الاستدامة البيئية في اطار الزراعة العضوية.

1. 4. 3. 1. الوقود الحيوي

1. 4. 3. 2. الأغذية المعدلة وراثيا.

1. 4. 3. 3. العولمة الغذائية.

1. 4. 3. 4. الزراعة العضوية.

1. 4. 3. 1. الوقود الحيوي

يتكون الوقود الحيوي أساسا من مركبات بترولية مدمجة بنسب معينة مع مواد أولية نباتية، و يطلق عليها عدة تسميات مثل الوقود الحيوي، الوقود النباتي ، الوقود الإحيائي أو الوقود الأخضر [119] ص7، و لا يعتبر هذا الوقود صديقا للبيئة، بل مجرد بديل للوقود الاحفوري الذي يهدد النشاط الزراعي [ 103] ص99 ، لذا فالسبيل الأول للحد من أثاره السلبية يتمثل في التقليل من استخدامه للحد من نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو [ 120] ص2 .

و تتمثل المشكلة الحالية للغذاء في الوصول إلى الطعام، وليست في زيادة عدد السكان، أو قلة الإنتاج، لأن العالم ينتج ما يكفي من المواد الغذائية تكفي لنحو 12 مليار شخص، أي ضعف سكان الأرض الحاليين، حسب تقديرات الفاو، و من المنتجات الزراعية المعتمدة كأساس لإنتاج الذهب الأخضر نذكر قصب السكر في البرازيل، و حقول اللفت في فرنسا، و الذرة الأمريكية، و غابات النخيل في ماليزيا ، و غيرها من المنتجات الزراعية.

حيث لا تقتصر مصادر الطاقة الحيوية على محاصيل الطاقة او الوقود الأحيائي مثل قصب السكر، وبنجر السكر، و الذرة الرفيعة السكرية، و زيت النخيل، بذر اللفت الزيتي، باعتبار هذه الأخيرة محل الاهتمام التصنيع الدولي الحالي، لكن الأمر يتجاوز ذلك إلى مصادر الطاقة الزراعية الأخرى و هي المنتجات الثانوية للزراعة و الماشية (مثل القش، الأوراق، السيقان، القشور، الأصداف، الزبل،

الروث، عمليات الذبح)، والأنواع المختلفة من الأعشاب النجيلية، مثل عشب الفيل وعشب وحشيشة الفالارس القصبية، و مصادر الطاقة الحيوية المتمثلة في حطب الوقود، والفحم النباتي، والمخلفات الحرجية، والسائل الأسود وأي نوع آخر من أنواع الطاقة مستمدة من الأشجار.

1. 4. 3. 1. 1. مزايا الوقود الحيوي.

1. 4. 3. 1. 2. سلبيات الوقود الحيوي.

1. 4. 3. 1. 1. مزايا الوقود الحيوي

أثر إنتاج الوقود الحيوي عالميا على التمتع الكامل بحق الانسان في الغذاء الكافي، و حقه في التحرر من الجوع، كما أثر سلبا على فرص الحصول على الموارد الطبيعية الأساسية، و رغم ذلك فهذا النوع من الوقود يتمتع بميزات كثيرة.

1. 4. 3. 1. 1. 1. مورد متجدد .

1. 4. 3. 1. 1. 2. الإيجابيات التجارية.

1. 4. 3. 1. 1. 3. الإيجابيات البيئية.

1. 4. 3. 1. 1. 4. التناسب مع التكلفة الإنتاجية.

1. 4. 3. 1. 1. 1. 1. مورد متجدد

يقصد بالوقود الحيوي تحويل الكتلة الحيوية إلى طاقة، بما فيها الطاقة الخشبية المشتقة من الأشجار، والطاقة الزراعية المشتقة من المحاصيل الزراعية، و تساهم هذه الطاقة في تنويع الأنشطة الزراعية و الحرجية، وتحسين الأمن الغذائي، بدمج أنشطة الطاقة الحيوية ضمن النظم الزراعية . فالوقود الحيوي محايد إزاء ثاني أكسيد الكربون، كما أنه مورد متجدد، بالمقارنة مع الوقود الأحفوري الذي سيستمر لمدة 40 أو 50 سنة أخرى، مع العلم أن مشكلة التحول المناخي ستؤدي لبلوغ الانبعاثات ذروتها في السنوات العشرين القادمة لكن آثارها ستستمر فترة أطول من ذلك [121] ص 5 .



## 1.3.4.1. الإيجابيات التجارية

يعد الوقود الحيوي وقوداً مطواعاً في المعاملات التجارية، يمكن من خلاله إنتاج طائفة متنوعة من المنتجات (غاز للحرق، سائل لملء الخزانات، البيع في المحطات، مادة الفحم النباتي الذي يعبأ في أكياس)، وبالنسبة لكل من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فإن لهما بعض القيود فيما يتصل بنوع الطاقة المنتجة، أي الكهرباء أو الطاقة الميكانيكية أو الحرارة.

كما أن زيادة استخدام الكتلة الحيوية يقود إلى تنمية اقتصادية مُحسَّنة وإلى الحدّ من الفقر، خاصةً في المناطق الريفية، لأنّه يعمل على جذب الاستثمارات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالات إنتاج أنواع الوقود الحيوي، إعداده، نقله، المتاجرة به و إستعماله، وهو ما يؤدي إلى توليد الدخل ( فرص عمل) للناس الذين يعيشون في هذه المناطق وحولها [ 121] ص 5 .

## 1.3.4.1. الإيجابيات البيئية

يحتوي الوقود الحيوي على كتلة حيوية تمتص ثاني أكسيد الكربون من الجو ثم تطلقه بعد احتراقه، مما تقلل من انبعاث غازات الاحتباس الحراري [ 121] ص6، ومن وجهة نظر المنظمة فإن أبرز مزايا هذا الوقود أنه يخلق الكثير من الوظائف، باعتباره أحد السبل المتاحة لإقامة البنى الأساسية القروية، وأنه يتيح فرصاً جديدة، لتمتعه بإمكانية إحياء الأراضي المتدهورة، و إعطاء قيمة إضافية لاستصلاح الأراضي التي جعلها عملية مجدية اقتصادياً [ 122] ص 8 .

و يستخرج الوقود الحيوي من النباتات لذا يساهم في التقليل من التلوث، و الحد من انبعاث غازات الدفيئة، ويتخذ هياطين الأولى هي الايثانول المستخرج من السكر أو الحبوب ويمكن إضافته إلى البنزين، والثانية هي الديزل الحيوي المستخرج من الحبوب الزيتية أو زيت النخيل .

يساعد إنتاج الوقود الحيوي في استخدام المخلفات غير المستغلة، وإقامة مزارع الطاقة ومحاصيل الطاقة في معالجة الشواغل البيئية، بمنع إنجراف التربة، و إفساح المجال لتتنوع المحاصيل، و إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة كمزارع لإنتاج الطاقة الحيوية، و مكافحة التصحر [ 121] ص 4 .

## 1.3.4.1. التناسب مع التكلفة الإنتاجية

يتناسب الوقود الحيوي مع تكلفة الدورة الإنتاجية بأكملها، و يجعل سعره النهائي متناسب رغم أنه أعلى بقليل من سعر الوقود الأحفوري(النفط)، في حين سعر هذا الأخير منخفض جداً ، و هذه الأسعار لا تساعد على حماية البيئة، و تحقيق التوازن المناخي.

كما لا تأخذ أسعار النفط الحالية في إعتبارها تكلفة الدورة الإنتاجية للوقود الأحفوري، بأكملها (الإستكشاف، الإستخلاص، التكرير، النقل، الضرر البيئي)، لذلك فتكلفة تنظيف البيئة من آثار الوقود الأحفوري أعلى بكثير من تكاليف مساعدة الوقود الحيوي على إقتحام الأسواق.

### 1.4.3.1. سلبيات الوقود الحيوي

أشار التقرير الصادر عن كل من منظمة الفاو (FAO) و منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD الخاص بالآفاق الزراعية للفترة 2007-2016، أن الإعتداد المتزايد على الوقود الحيوي المستخرج من النباتات، يسبب استنزافا للأراضي الزراعية و في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والحيوانية ومشتقاتها في الأسواق العالمية.

1.4.3.1. تذبذب الأسواق الدولية للمواد الغذائية .

1.4.3.1. التأثيرات السلبية على الموارد البيئية .

1.4.3.1. تحول نمط الأزمات الاقتصادية العالمية.

### 1.4.3.1. تذبذب الأسواق الدولية للمواد الغذائية

أصبحت أسواق المواد الغذائية أكثر تذبذبا، بسبب الاعتماد على المنتجات الغذائية مثل الحبوب، والسكر، والبذور الزيتية، والزيوت النباتية لإنتاج بدائل الوقود الأحفوري، و الذي ساهم في رفع أسعار المحاصيل الزراعية بسبب تنافس قطاع الغذاء و قطاع الطاقة عليها [ 123 ] ص2، كما ساهم الوقود الحيوي بشكل غير مباشر في رفع أسعار الأعلاف، و أسعار المنتجات الحيوانية، مما يؤثر على البلدان التي تعتمد على استيراد حاجاتها الغذائية [ 123 ] ص3 .

و يؤثر إرتفاع الطلب على الوقود الحيوي على قطاع الصناعات الغذائية، حيث سيشهد المستهلكون إرتفاعا إضافيا في فواتير مشترياتهم من المواد الغذائية والحيوانية، بسبب بيع المحاصيل بالجملة لإستخدامها في إنتاج وقود الإيثانول، فمثلا في البرازيل كان أحد عوامل ارتفاع سعر الخبز المكسيكي المصنوع من الذرة، الذي يعد عنصرا رئيسيا في الوجبات المكسيكية، هو استخدام الذرة في إنتاج الوقود البيولوجي في الولايات المتحدة، التي تعد أكبر دولة مصدرة للذرة [ 124 ] ص2 .

## 1.4.3.1.2.2. التأثيرات السلبية على الموارد البيئية

يؤثر ارتفاع الطلب على الوقود الحيوي على التوازن البيئي، لأنه يتطلب مساحة ضخمة من الأراضي، و استقطاع الغابات المطرية، و اعتماد تقنية زراعة محصول واحد [124] ص3 سيؤثر سلبا على خصوبة الأرض، و هذا ما يحصل في غابات البرازيل واندونيسيا وماليزيا لزراعة محاصيل الطاقة ( فول الصويا و قصب السكر البرازيلي، الذرة، الشمندر السكري لإنتاج الإيثانول، وزيت النخيل والزان الهندي (البونجاميا) ، و بذور اللفت في اندونيسيا وماليزيا و الاتحاد الأوروبي لإنتاج زيت الديزل الحيوي، بلغ الإنتاج العالمي من الإيثانول كوقود عام 2006 حوالي 40 بليون لتر، وقد أنتج حوالي 90 % من هذه الكمية في البرازيل والولايات المتحدة ، كما أنتج حوالي 6.5 بليون لتر من زيت الديزل الحيوي عام 2006، أنتجت نسبة 75 % منها في دول الاتحاد الأوروبي، كما يهدد على المدى المتوسط و الطويل على فقدان التنوع البيولوجي النباتي [ 122 ] ص8 .

كما أدى إنتاج الوقود الحيوي إلى رفع أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاجه، فمثلا الذرة، التي ارتفع سعرها بأكثر من 60 % بين عامي 2005 و 2007، إلى حد كبير بسبب البرنامج الأمريكي لإنتاج الإيثانول إلى جانب انخفاض مخزونات الذرة في الدول المصدرة الرئيسية [125] ص1.

يتطلب إنتاج الطاقة الحيوية اقتصاديات حجم كبيرة، وتكاملا متسقا ، بسبب تعقيد عملية الإنتاج في معامل التقطير، و إلزامية الوفاء بمعايير نوعية صارمة لا يمكن أن تتحقق إلا بإنتاج واسع النطاق، مما يجعل الاستثمارات الضخمة تحطم تدريجيا ملاك الأراضي الصغيرة [122] ص9، و تهدد بالتبعية الاقتصاديات صغيرة الحجم و تقلص من استغلال المحلي للأراضي لصالح الزراعة المعيشية [ 122 ] ص2 .

## 1.4.3.1.2.3. تحول نمط الأزمات الاقتصادية العالمية

حوّل إنتاج الطاقة الحيوية "الذهب الأخضر" الأزمات من خفض أزمات ارتفاع أسعار النفط، إلى تفاقم أزمات الارتفاع الحاد لأسعار الموارد الغذائية، و هذا سيفجر أزمة غذاء عالمية، تصحبها ثورات شعبية عالمية، نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي المتلاحق.

سيؤدي إنتاج الوقود الحيوي بشكل يتجاهل مصالح الدول الفقيرة إلى ثورة للجياع، و الذي حسب تقارير البنك الدولي سوف تزيد نسبة الفقراء بأكثر من بليون نسمة بسبب أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا، و يؤدي لتدنى مستوى المعيشة، بسبب تحويل محاصيل المزارعين إلى أسواق البورصة لتدخل سياسة المضاربة و تكون مادة أولية لإنتاج الوقود الحيوي [ 122 ] ص3 .

و ينعكس تحويل المزروعات مثل الذرة والقمح والسكر إلى وقود على أسعار المواد الغذائية وتكلفة الأرض والمياه، كما أن إستمرار إزدياد الأسعار سيعيق الدول الفقيرة من استيراد الطعام الكافي لشعوبها، وهذا يمثل "جريمة ضد الإنسانية" بحق الفقراء وسيؤثر سلباً على تحقيق هدف الحق في الغذاء للجميع.

حيث اقر زيغلر المقرر الخاص بالأمم المتحدة حول الحق في الغذاء ، أمام الجمعية العامة لهيئة الدفاع عن حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، إن تحويل الأرض الزراعية الخصبة إلى أرض تنتج مواد غذائية تحرق لإنتاج الوقود جريمة ضد الإنسانية، و يجب على الدول أن تطور آليات إنتاج الوقود من البقايا الزراعية والغذائية وليس من المنتجات مباشرة، لأن هذه الوضعية ستزيد من الجوع في العالم حيث يعاني 854 مليون شخص من الآفة، ويلقى 100.000 شخص حتفهم سنويا بسبب الجوع أو أمراض ناتجة عنه.

و نجد في الأخير، أن منظمة الفاو تملك خبرةً تتجاوز 20 عاماً في مجال تطوير مختلف أوجه الطاقة الحيوية، من خلال تزويد العديد من البلدان الأعضاء بالمساعدة التقنية لتصميم وتطبيق سياسات الطاقة الحيوية واستراتيجياتها، و المساعدة في استنباط و نشر البيانات المستجدة عن توليد و الاتجار بالطاقة الحيوية.

و ينعكس تدعيم الدور المتنامي للطاقة الحيوية على أسعار السلع و إستدامة مراكز الإنتاج، و تحقيق الأمن الغذائي، مع تقاسم الخبرات حول مدى تأثير إنتاج الطاقة الحيوية على الزراعة ومصايد الأسماك والغابات لتيسير تفاعل التعاون الدولي في هذا القطاع، و إيلاء مزيد من التركيز والشفافية في إنتاج الطاقة الحيوية، مع تعاون الجهات التقنية والمؤسسية لتحقيق هذه الغايات.

### 1. 4. 3. 2. الأغذية المعدلة وراثيا

تعد الأغذية المعدلة وراثيا من المواضيع التي أحدثت جدلاً واسعاً في الساحة الدولية، بين معارض ومؤيد، رغم أن ثورة البيوتكنولوجي تحمل إمكانات هائلة لمصلحة الإنسانية، لكنها سرعان ما ستقع في أيدي من يحاولون توجيهها لمصالحهم الذاتية، و هذا ما يثير التوجس من عواقب الهندسة الوراثية على الأمن الغذائي [68] ص192.

تشتمل الأغذية المعدلة وراثياً منتجات يتم تحويلها، وتعديلها، و إنتاجها للاستهلاك الأدمي والحيواني، باستخدام تقنيات علم الأحياء والهندسة الجينية، و هذا للارتقاء بالخواص المرغوبة من حيث الجودة، القيمة الغذائية والمذاق، المقاومة للعوامل البيئية، مقاومة الأمراض والآفات الحشرية، والحرص على حماية البيئة [126] ص1.

و حددت منظمة الفاو بأن هذه التقنية تستخدم كائناً حياً لصنع منتج أو تعديله [86] ص110 وإدخال تحسينات على النبات والحيوان و تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة. و تركز هذه التقنية على الاستخدام المتكامل للعلوم الطبيعية(البيولوجي والكيمياء والفيزياء) والعلوم الهندسية (مثل الإلكترونيات) [68] ص158، بواسطة تطبيقات لنظم حيوية (خلايا ذات أصل ميكروبي أو نباتي أو حيواني) في الصناعات الحيوية بغرض إمداد المجتمع بالمنتجات [68] ص 159 و خدمات مرغوبة .

و يعد جوهر التقنية الحيوية الحديثة في المادة الوراثية " DNA " و هي تمثل مجموعة التعليمات التي توجه الخلايا لعمل وتكوين البروتين الذي يعد أساس الحياة، من خلال عملية زراعة جينات جديدة أكثر عملية ، من أجل تحسين خاصية بقاء وتخزين الغذاء النباتي و الحيواني لمدة أطول مع الاحتفاظ بنضارته، و تحسين القيمة الغذائية للبذور الزيتية، مع الإقلال من كميات الدهون المشبعة في محتواها، وبهذا يتم الوصول لأغذية أفضل غذائياً وصحياً .

1. 4. 3. 2. 1. مزايا التقنية الحيوية.

1. 4. 3. 2. 2. سلبيات التقنية الحيوية.

### 1. 4. 3. 2. 1. مزايا التقنية الحيوية

تعد مشكلة تزايد النمو السكاني معضلة صعبة، تتسبب في إنهاك مصادر الكرة الأرضية، لان المعلوم حسب تقديرات البنك الدولي هو تضاعف سكان الكرة الأرضية، الذي يتوقع أن يصل عددهم إلى 10 مليارات نسمة خلال الخمسين عاماً القادمة ، وستكون للتقنية الحيوية الدور الايجابي في توسيع الإنتاج الزراعي و بالخصوص لمواجهة تحدي الزيادة السكانية والتي تشكل 95% منها في البلدان النامية الفقيرة و للحد من المجاعة ومشكلات سوء التغذية.

و أكد الخبراء أن الاحتمالات التطبيقية للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ستعمل على زيادة الإنتاج دون الحاجة إلى أراضٍ زراعية إضافية، ومع الحفاظ على الثروة المائية القيّمة، والغابات، وأماكن وحقول تربية الحيوانات، من خلال:

1. 4. 3. 2. 1. 1. تحسين المحاصيل النباتية .

1. 4. 3. 2. 1. 2. تحسين الإنتاج الحيواني.

1. 4. 3. 2. 1. 3. مكافحة الأمراض الحيوانية.

### 1. 4. 3. 2. 1. تحسين المحاصيل النباتية

تشتمل إمكانيات تحسين المحاصيل النباتية على أربعة مداخل رئيسية، يشتمل المدخل الأول استخدام الأجسام المضادة الأحادية في التشخيص النوعي، والتقدير الكمي للكائنات الدقيقة المسببة لأمراض النباتات، والكيماويات المتبقية في الغذاء، و المنتجات النباتية مثل مبيدات الآفات، و هو يساعد كثيرا في دراسات الأوبئة لتحديد مدى انتشارها والضرر الناتج عنها [68] ص 167.

و يشتمل المدخل الثاني ، هندسة الوراثة للأنواع النباتية لإنتاج أصناف جديدة تتلاءم مع الظروف المستقبلية، و ذات صفات مرغوبة مثل مقاومة المرض، مقاومة الإصابة بالحشرات، تحمل الظروف القاسية ( الحرارة العالية، الملوحة، الجفاف... الخ )، بالإضافة للأصناف التي تتحمل مبيدات الحشائش.

كما تعد زراعة الأنسجة بإستعمال التكاثر اللاجنسي لإنتاج الموز ،و الموالح، والعنب، ونخيل البلح، ونخيل الزيت، والبطاطس، والكثير من نباتات الزينة [68] ص170، من خلال إنتاج البذور الصناعية وهي مرحلة متقدمة من زراعة الأنسجة و التي ينتج عنها منتج نهائي متجانس وراثيا يمكن تداوله بسهولة ، أما المدخل الرابع ، فيتم استخدام الخلايا المهجنة لتشخيص الأمراض ، حيث تنتج من الخلايا البلغمية بسرعة مذهلة، و لا تنتج منها إلا الأجسام المضادة، لمكافحة آفات المحاصيل [72] ص6130 .

### 1. 4. 3. 2. 1. تحسين الإنتاج الحيواني

تحمل التكنولوجيا الحيوية الحديثة إمكانيات كبيرة لتحسين الإنتاج الحيواني [68] ص171، رغم صعوبة تقدير الفترة الزمنية المستقبلية، اللازمة لتحقيق الإنجازات المتوقعة، وحجم هذه الإنجازات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، حيث ستكون منجزات التكنولوجيا الحيوية الحديثة

أكثر فائدة للمنتجين الذين يستعملون بالفعل تكنولوجيا متقدمة باستخدام هورمونات متخصصة من خلال نقل المورثات الأجنة وتعديلها وراثياً.

و تعمل التكنولوجيا الحيوية على تحسين الحصول على الأجنة وتخزينها وإعادة زراعتها ، كما أصبح في الإمكان اختيار ذكور متميزة ، و حث الأبقار على التبويض الزائد و إمكانية إنتاج عجول أكثر من البقرة الواحدة على ( متوسط الإنتاج نحو أربعة عجول طوال حياة البقرة، وبتكنولوجيا زراعة الأجنة بزيادة العدد إلى ما لا يقل عن خمسة وعشرين عجلاً) [68] ص172. 173.

تزيد التكنولوجيا الحيوية معدلات ولادة التوائم، من خلال زراعة الأجنة، والتوسع في التراكيب الوراثية النادرة( تربية سلالة جديدة ، تخفيض تكاليف نقل الأجنة، وتلافي احتمالات الصدمة البيئية التي قد تتعرض لها بعض التراكيب الوراثية المستوردة عندما تولد في البيئة المحلية الجديدة.

و تحقق التكنولوجيا الحيوية فوائد إضافية، بتحديد جنس الأجنة من خلال إجراء عمليات إنتخاب المورثات، لتحقيق تخصص أكبر في وظائف إنتاج قطعان مزدوجة الغرض( أبقار اللحم واللبن) ، أو الإخصاب في أنابيب الاختبار الذي يخفض تكاليف نقل الأجنة و إنتاج أفراد متطابقة ، او إجراء التضاعف اللانجسي للأجنة لإنتاج عدة نسخ من الجنين الواحد، لإنتاج قطعان متميزة عالية الإنتاجية [68] ص174 .

### 1. 4. 3. 2. 1. 3. مكافحة الأمراض الحيوانية

يتشكل أي مجهود متكامل لمكافحة أمراض الحيوان، في تشخيص الأمراض الحيوانية، و تحديد العلاج المناسب، و الحيلولة دون تكرار حدوث المرض، ثم استئصاله من مجتمع الحيوانات، وفي كل من هذه المكونات الأربعة يمكن تطبيقات التكنولوجيا الحيوية، التي تساهم في تحسين الإنتاج الحيواني ، و الحد من الأمراض المعدية، و التي تعتبر عاملاً معوقاً للتنمية، وذلك من خلال تكنولوجيات إنتاج الأجسام المضادة الأحادية، و اللقاحات، و تعديل تركيب الحامض النووي [68] ص175 .

و يمكن للتقنية الحيوية أن تقلل من الاعتماد على المبيدات الحشرية التي تسهم في تدمير البيئة، من خلال تقوية خصائص المقاومة للنبات، فمثلاً تمكّن المختصون في الوراثة النباتية من عزل المورثة المسؤولة عن مقاومة الظروف المناخية (الجفاف، البرد، الصقيع) و الأمراض النباتية و الحيوانية، وإدخاله في نباتات أخرى، وبهذا ستكتسب النباتات الجديدة المعدلة أيضاً خاصية المقاومة لكل المتغيرات الخارجية السلبية .

و هناك أكثر من ثلاثة عشر بلداً بدأت بزراعة محاصيل معدلة بالهندسة الوراثية نذكر منها (الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بإنتاج حوالي 69% من المحاصيل المعدلة وراثياً على مستوى العالم، ثم الأرجنتين، وكندا، والصين، وأستراليا، وبلغاريا، وفرنسا، وألمانيا، والمكسيك، ورومانيا،

وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، و الأرجواي، و يعد فول الصويا والذرة أكثر محصولين ويمثلان 82% من مجموع المحاصيل التي يتم حصادها وجمعها ، ويأتي بعدهما القطن وبذور اللفت والبطاطس بنسبة 74% من المحاصيل المعدلة وراثياً، وقد تم تحويل ما نسبته 20% منها لمقاومة الآفات الحشرية ونسبة 9% تم تحويلها لتقاوم الأعشاب الضارة والآفات الحشرية.

كما تتضمن المحاصيل المعدلة وراثيا على جينات مقاومة للأمراض الفيروسية والتلف المتأخر للثمار، كما تساهم في إنتاج محاصيل تحوى على نسب عالية من البروتين، بالإضافة لإنتاج حبوب خالية من الكافيين، و ثمار بطاطس تمتص كمية قليلة من الزيت عند القلي، وكذا إنتاج طماطم تساعد على خفض نسبة الكولسترول في الدم.

#### 1. 4. 3. 2. 2. سلبيات التقنية الحيوية

يتمحور القلق الحاصل بين أعضاء المجتمع الدولي، من خلال اعتماد تكنولوجيا التقنية الحيوية في إنتاج الغذاء النباتي و الحيواني، نتيجة أثارها السلبية على صحة المستهلك، و على نظافة المنتجات الغذائية، و هذا بسبب:

1. 4. 3. 2. 2. 1. التخوف من سلامة المصادر الغذائية.

1. 4. 3. 2. 2. 2. تعقيد أجهزة المراقبة التسويقية.

1. 4. 3. 2. 2. 3. سياسة الشركات العملاقة .

#### 1. 4. 3. 2. 1. التخوف من سلامة المصادر الغذائية

تظهر مخاوف إنتاج و إستهلاك الغذاء المعدل وراثيا، على وجه الخصوص نتيجة عدم اعتماد المبادئ العلمية السليمة في الأنظمة المقننة للتقنية الحيوية، حيث زاد قلق المستهلك الأوروبي وعدم ثقته في قدرة حكومته على التأكد من سلامة المصادر الغذائية على إثر الذعر الذي سببته لهم قضية مرض جنون البقر، وما تم اكتشافه حديثاً من تلوث الأغذية بشوائب مادة " ديوكسين "، وهي مادة هيدروكاربونية سامة مسببة للسرطان موجودة في المبيد العشبي.



## 1. 4. 3. 2. 2. 2. تعقيد أجهزة المراقبة التسويقية

يتطلب إستهلاك المنتجات المعدلة وراثيا أجهزة معقدة لمراقبة تسويق منتجات الهندسة الوراثية في السوق المحلية والعالمية، لتفادي عدم شفافية الإجراءات في ما يخص مخاطر الآثار التراكمية للمواد الكيماوية المسببة لتطفر الخلايا [ 126 ] ص 2 .

و ترتبط العملية التنظيمية القانونية لإستهلاك هذه المنتجات، داخل الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أكبر دولة منتجة للغذاء المعدل وراثيا، بوكالات حكومية لها سلطة شرعية على الأغذية المعدلة، وهي وكالة حماية البيئة الأمريكية التي تقوم بتقييم سلامة النباتات المعدلة على البيئة، ووكالة الزراعة التي تقوم بتقييم سلامة النبات للزراعة، ثم وكالة الأغذية والأدوية التي تقوم بتقييم صلاحية الغذاء المعدل للأكل، و هذا منعدم في باقي الدول [ 127 ] ص 1 .

## 1. 4. 3. 2. 3. سياسة الشركات العملاقة

هناك تشكيك دائم من طرف المنظمات غير الحكومية، بتبرير الشركات عبر الوطنية المتخصصة بإنتاج الغذاء المعدل وراثيا، نتيجة إستهدافها تحقيق مكاسب أكبر من الدول الفقيرة، و التي تصارع المجاعة أكثر من محاربة الجوع، بالإضافة لعدم ضمان سلامة الغذاء و إستدامته على المدى الطويل، لأن المزارعين الذين يقبلون البذور المعدلة وراثيا يضطرون لمواصلة شرائها إلى الأبد من الشركات الكبرى، و سيتعرضون لمتابعات جزائية في حال إستعمال هذه البذور دون ترخيص [ 127 ] ص 2 .

تعنى معظم تجارب المحاصيل المعدلة وراثيا، بزيادة مقدرة النباتات على تحمل مييدات الأعشاب الضارة، ومقاومة الآفات الزراعية، أكثر من الاهتمام بزيادة المحاصيل، و هذا ما أكده معهد الأمم المتحدة للتقنيات الجديدة و الاتحاد الأوروبي، إذا علمنا أن تحسين الإنتاج هو السبيل الوحيد إلى إطعام العالم حاليا [ 127 ] ص 3

و يتضح أن التقنيات الحديثة للهندسة الوراثية حتمية علمية مستقبلية لا يمكن تجاهلها، لأنها تهتم في الأساس بتحسين نوعية و مقاومة و سلامة النباتات، و الحقيقة أن الأغذية المعدلة وراثياً انتشرت بشكل غير مسبوق لتحل محل الأغذية الطبيعية في الأسواق والمطاعم والمتاجر، دون وجود قوانين تفرض على المُنْتِج تعريف المستهلك بوجود تلك المواد من خلال الكتابة على العبوات، ومن يقوم بإنتاجها خشية إحجامه عن إستهلاك تلك الأطعمة.

كما لا يخضع استيراد وتصدير المنتجات المعدلة وراثياً لضوابط صارمة، فضلاً عن أن هذه الأغذية لم تخضع بعد لدراسات وتجارب كافية، تبين أثرها على صحة الإنسان و البيئة على المدى البعيد، الأمر الذي أدى إلى تباين وجهات نظر العلماء بشأنها، لذا ستساهم البحوث العلمية مستقبلاً في جعل هذه الأغذية أكثر سلامة و تداول لصالح الإنسانية جمعاء من خلال وضع إطار قانوني لتقييم مختلف الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية المعدلة وراثياً ومستواها الغذائي.

و يساهم دعم و تكثيف برامج الأبحاث العلمية حيال الأغذية المعدلة وراثياً، في وضع إستراتيجية لتقنين كيفية التعامل مع المنتجات المعدلة وراثياً، و معايير سلامتها، ومدى السماح لها بدخول الدول، و الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة ، والإستعانة بتعليمات وإرشادات منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الفاو، ومنظمة التجارة الدولية.

يساهم إجراء اختبارات علمية صحية على عينات من الأغذية المعدلة، في تشخيص المخاطر المتجددة، لا سيما ما يتعلق بالمغذيات الدقيقة فضلاً عن المركبات الكامنة ذات العلاقة بالحساسية [128] ص1، بالإضافة للتأكد من بطاقة الصنف، لكل منتج التي توضح العناصر الإضافية والمواد الملونة في الغذاء، وتشديد الرقابة على الأغذية المحتوية على عناصر معدلة وراثياً.

كما أن مراجعة القوانين، والإجراءات المطبقة على المبيدات الحشرية والمبيدات العشبية والسموم الأخرى ومخاطرها، في تقديم التراخيص، والتأكد من تطبيق التعليمات بالتفتيش والرقابة وإجراء الفحوص الدورية [128] ص2 ، وتفعيل إختبارات لتقييم سلامة المنتج المعدل وراثياً وفقاً لمعايير مرتبطة بمقارنته مع أصوله التقليدية لمعرفة قيمته الغذائية، مع فحص درجة ثبات المورثة المعدلة حرارياً و هضمياً .

### 1. 4. 3. العولمة الغذائية

تعد العولمة من أهم مظاهر النظام الدولي الجديد، و هي شكل من أشكال الاستعمار الإقتصادي للدول، بأن تخرق سيادتها من خلال الشركات عبر الوطنية حيث يكون أصل الشركة في الدول الصناعية، و فروعها في الدول النامية، و إرتباط هذه الشركات بالدول يكرس فعلياً التبعية الإقتصادية [129] ص28 .

و تجسد العولمة نطاقا عالميا تتوحد من خلاله الأنماط السياسية، و الإقتصادية، و الإجتماعية و الثقافية و الدينية، لخدمة المصالح الإنسانية المشتركة- دون تجاهل تأثير القوى السياسية الكبرى و للعولمة بعض النتائج الإيجابية، منها توحيد التجارة الزراعية الدولية، و تنمية الأسواق الدولية و الحد من الفقر.

ساهمت العولمة في التخفيف من حدة الفقر برفع الإنتاج الزراعي الأساسي و النوعي، و الإتحار به عبر الشركات عبر الوطنية العاملة في قطاع الغذاء، و المسيطرة على الأسواق الدولية، بوضعها معايير خاصة لمساعدة الدول النامية - من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات- من خلال شرائه من السوق الدولية بأثمان باهظة، أو تقديم الإعانات الغذائية في حالات الاضطرابات الإقليمية أو الدولية، أو في حالة الأزمات الطبيعية.

و لتوضيح مظاهر العولمة الغذائية، و مدى تأثيراتها السلبية على الدول النامية، و التي أصبح هدفها الوحيد توفير الغذاء بشكل دائم لشعوبها، نقاديا لأية اضطرابات إجتماعية أو سياسية دون تبني سياسة إستراتيجية طويلة المدى لإنشاء بنية إنتاجية حقيقية، و هذا من خلال النقاط التالية:

1. 4. 3. 3. 1. الشركات عبر الوطنية.

1. 4. 3. 2. الصناعة الغذائية.

### 1. 4. 3. 1. الشركات عبر الوطنية

تعد العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الاجتماع ، و يكون الانتماء فيه للعالم عبر الحدود الوطنية، و تعتمد العولمة على التكنولوجيا و المعلومات المكثفة في المنافسة الاقتصادية والمالية، في نطاق سوق عالمية واحدة، من قبل كيانات ضخمة تعمل وفقا للمصالح العالمية لأصحابها، مما يؤدي لفرض التحول من الممارسات و المعايير المحلية إلى العالمية.

1. 4. 3. 1. 1. الرأسمالية العالمية.

1. 4. 3. 2. 1. اللبرالية الجديدة.

1. 4. 3. 3. 1. 3. عدم التقيد بالمتطلبات الاجتماعية.

1. 4. 3. 4. 1. 4. التأقلم مع الأزمات الاقتصادية.

1. 4. 3. 5. 1. سياسة إستنزاف الموارد.

1. 4. 3. 6. 1. سلاح الغذاء.

## 1.1.3.3.4.1. الرأسمالية العالمية

ترتكز أعمال الشركات عبر الوطنية على رأس المال العملاق الموجود بيد الرأسمالية الزراعية، من خلال خلق مصادر جديدة للمواد الأولية، لتمويل اقتصاديات الدول الصناعية، وفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج، بمعنى جعل العالم سوقا للسلع الرأسمالية.

و تقوم سياسة الشركات عبر الوطنية على حرية التبادل التجاري و الإستثمار و تدفق رؤوس الأموال و زيادة القدرة التنافسية الدولية على الإقتصاد العالمي، لذا فالاقتصاديات الزراعية ستتأثر بعاملين أساسيين، الأول زيادة أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها، إثر إلغاء القيود على الإستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية، و ثانيا انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي المحلي بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج [130] ص 1 .

كما تقوم سياسة الشركات عبر الوطنية على تحقيق أرباح كبيرة، من خلال تجاهل الشواغل الإجتماعية و البيئية للشعوب، كإزالة الغابات، و القضاء على الأنواع النباتية و الحيوانية، وتسريب موارد المياه، و إستنزاف التربة و المياه الجوفية [105] ص 39، كما تسعى وراء الخامات (الغذائية)، و الموارد الطبيعية (السمكية، الزراعية، الحرجية، الماشية.. الخ)، بالإضافة للأسواق لتصريف السلع ، و الإستثمار في الخارج لإشباع حاجات العالم بأسره [129] ص 45 .

تقوم سياسة الشركات عبر الوطنية على تجسيد مشاريع لا تصل لإنتاج المنتج النهائي، و من ثم لا تحقق الدورة الإنتاجية في بلد واحد، لكي تبقى الدول النامية في مصيدة التبعية الاقتصادية [129] ص 45، 46، و لا ترتبط أعمال هذه الشركات مع السياسة الوطنية للدول النامية بل بالسياسات العامة للشركات، فمثلا أولوية شركات الكيماويات الزراعية العالمية ترى من المبكر تربية نباتات مقاومة لمبيدات الآفات، رغم أنه مطلب حيوي للكثير من الدول النامية لتخفيض تكاليف إستخدام المبيدات الكيماوية، و هذا يعني في النهاية زيادة إستخدام المبيدات الكيماوية وليس تقليلها [68] ص 194.

تسيطر هذه الشركات على تجارة المواد الغذائية، فُيلاحظ أن هناك 15 شركة عبر وطنية تسيطر على أكثر من 60% من إنتاج المواد الغذائية عالميا ، و ما نسبته 90 % من الصادرات العالمية للأناناس، وعلى نسبة تتراوح ما بين 85 و 90 % من الصادرات العالمية للبن، وعلى 80 % بالنسبة للشاي وعلى 85 % بالنسبة للكاكاو، ونسبة تتراوح بين 75 و 80 % للموز، وعلى 60 % من الصادرات العالمية للسكر، ففي حالة القطن تتراوح هذه النسبة بين 85 و 90 %، وبالنسبة للمنتجات الخشبية 90 %.

وتوضح هذه النسب مدى سيطرة تلك الشركات على التجارة العالمية للسلع، إضافة إلى سيطرتها على تجارة الخدمات، كالنقل، والتأمين، والبنوك في مختلف أنحاء العالم الرأسمالي بحثاً عن أعلى معدلات للفائدة والاستثمار [130] ص 3 .

و تعتمد الشركات عبر الوطنية على الدبلوماسية التجارية، من خلال سيطرتها على مراكز صنع القرار السياسي، و مسار الاقتصاديات المحلية و الإقليمية من خلال التخطيط لتكوين مناخ استثماري مستقطب لهذه الشركات كمحاولة للوصول إلى حصص الأسواق العالمية [81] ص 175 .  
تعمل هذه الشركات على البلورة المستمرة للإقتصاد العالمي، و إفراز مرحلة تغيير جوهري في هيكل التركيبة البنوية للدول، لتصبح أكثر مرونة للمنافسة الاقتصادية، في عالمية الحركة نتيجة اتساع درجة التشابك الاقتصادي العالمي، و عالمية التوجه نتيجة تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول [81] ص 182، كما تعتمد هذه الشركات على منع الديمقراطية الاقتصادية، بنقل القوة من الدول إلى الشركات العملاقة، التي تعتمد على توجيه السياسات الإنتاجية و الصناعية الغذائية، لبناء بيروقراطية عالمية تنعدم فيها المحاسبة و المراقبة .

تنقل الشركات عبر الوطنية للدول النامية تكنولوجيا قررت الإستغناء عنها ، كما تعتمد على تجريب تكنولوجيات جديدة مقابل أثمان باهظة لما تقدمه من معرفة فنية، ولا تهتم عادة بمدى ملاءمة ما تبيعه من تكنولوجيا مع ظروف الاقتصاد والمجتمع وقيمه الحضارية، و من هذه التكنولوجيات الأغذية النباتية و الحيوانية المعدلة وراثيا التي مازالت محلا للتجريب لمعرفة مدى أثارها على شعوب الدول النامية المكان الأمثل للتجريب.

و أظهرت الشركات عبر الوطنية اهتمامها التجاري بالتكنولوجيا الغذائية عندما اتضح أنها تتيح فرصا تسويقية مربحة، باعتبارها ميدانا واعداء جدا، و ما يزيد من المخاوف من سيطرة هذه الشركات [68] ص 193 هو تحكمها في تحديد الأولويات نتيجة تركيزها على الاستثمار لتحقيق الربح.

و تملك الشركات عبر الوطنية، القدرة على الإنسجام الإقتصادي، و مواجهة الظروف المتغيرة، فهذه الشركات تعمل على إستنزاف ثروات الشعوب النامية، بإسم الإستثمارات الإقتصادية، مقابل السماح لهذه الدول أن تكون لها حصص إقتصادية عالمية، و في الوقت ذاته تعمل الشركات بفك الارتباط مع هذه الدول لخفض التكاليف، و تحقيق هامش أكبر من الأرباح، بإنتاج بدائل للمحاصيل التصديرية للدول النامية [68] ص 195 مثل السكر والكاكاو والفانيليا... إلخ ، مثل هذا التقدم سيؤدي إلى حرمان الدول النامية من محاصيل تصديرية تعتمد عليها في تجارتها الخارجية .

تعتمد الشركات عبر الوطنية على أسس علمية، من خلال الإعتماد على بنوك المعلومات النباتية، و الحيوانية (الجينات و البذور)، و التركيز على براءة الإختراع للإستفادة من عائدات استغلال المنتجات

الجديدة بترخيص منها، بالإضافة للإعتماد على البث المعلوماتي و الشبكي للخرائط الزراعية و الحيوانية [ 115 ] ص 261 .

و يرتكز عمل الشركات عبر الوطنية، على زيادة أرباح الشركات العابرة للقارات من خلال فرض نظام عالمي لإعادة توزيع الموارد كونيا، تحت غطاء تحقيق التكامل الاقتصادي، التعايش السلمي، المساهمة في السوق الدولية و الحصول على حصص تجارية عالمية، للوصول لتغيير النمط المعيشي العالمي [ 115 ] ص 262 .

### 1. 4. 3. 3. 1. 2. الليبرالية الجديدة

يعتمد عمل الشركات عبر الوطنية على تمركز معظم الثروات بيد الأقلية في العالم الصناعي من خلال عملية التملك و التحالف [ 115 ] ص 260 ، و إستنزاف حقوق الشعوب، و تظهر عوالم سيطرة الليبرالية الجديدة في القضاء على رفاه الدول، و تغذية معاني اللامساواة، و تجسيد فوضى السوق، لأن خدمة الأقلية الرأسمالية.

و تركز الليبرالية على تحطيم آليات الدول الإقتصادية، و بالخصوص العمل على السيطرة على آليات السوق، لأن رفاه الدول تهديد لمستقبل هذه الشركات، كما تعتمد أدبيات هذه الشركات على ضرورة تحمل أفراد الطبقات الفقيرة المسؤولية و التضحية خدمة للأقلية الرأسمالية، كما تعتمد الشركات عبر الوطنية على الحروب التجارية، من خلال سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الموارد الطبيعية (النباتية و الحيوانية)، الموارد البشرية المتخصصة، التحكم التكنولوجي، والأسواق الخارجية، بفرض شروط تعجيزية على الدول لإرغامها على إستيراد منتجاتها و عدم التمسك بمنتجاتها الوطنية [ 81 ] ص 189 .

### 1. 4. 3. 3. 1. 3. عدم التقيد بالمتطلبات الاجتماعية

يقصد به التركيز على آليات السوق العالمية(العرض و الطلب)، متجاهلين المتطلبات الاجتماعية للشعوب، فمن خلال التكتلات الإقتصادية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و منظمة التجارة العالمية) تفرض شروط صارمة على الدول التي تمنح لها قروضا، بموجب إتفاقات تسمح لهذه الشركات بإمكانات كبيرة لإختراق سيادة الدول دون أعباء، و دون تحمل المخاطر.

كما تعتمد هذه الشركات على حرية رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدول، مع العلم أن رأس المال الأجنبي هدفه الربح بأقل التكاليف مما يزيد الوضعية الاجتماعية لشعوب الدول تدهورا، بالإضافة لخفض الإنفاق العام، و الدعم الموجه من الدولة للطبقات الفقيرة و بالخصوص الدعم الزراعي،

و المساعدات الغذائية، و القروض التحفيزية، و المساعدات الإنسانية، كمرحلة لإدماج أسواقها المحلية في الأسواق الدولية، مما يهدد بإلغاء الطبقة المتوسطة، و زيادة حجم الطبقة الفقيرة.

و تجسد هذه الشركات فلسفة إنسحاب الدولة من عملية الإنتاج و التوزيع بخصخصة مشروعات الدولة، التي كانت توفر المواد الغذائية المصنعة، كما أن إغلاق المصانع و طرد العمال يمس مساسا خطيرا بوضعيتهم المعيشية و يزيد من نسب الفقر و الجوع، بإلغاء أهم حق و هو الحق في الأجر، مع تشجيع دعم القطاع الخاص، و توفير مناخ ملائم للإستثمار، و إزالة الحواجز الجمركية و دعم المنافسة الحرة، كلها امتيازات ستتحوّل لأعباء تقع على عاتق الفئات الضعيفة [131] ص 16 .

و تمثل الشركات عبر الوطنية أيد خفية في الأسواق الإقتصادية التنافسية، و هي التي تهدف لتعظيم أرباح المساهمين فيها ، وبالتأكيد ليس لضمان الأمن الغذائي، بمعنى تنفيذ سياسات الشركة كجزء من الإستجابة لخصوصية الاقتصاد، و الذي يزداد إنفتاحا في تنظيم سلاسل الإنتاج، والتجهيز، وتوزيع المنتجات الزراعية والغذائية [105] ص 43 .

#### 1. 3. 4. 3. 1. 4. التأقلم مع الأزمات الاقتصادية

تملك الشركات عبر الوطنية القدرة على العمل في محيط إقتصادي متذبذب، مع تركيز سياساتها على تحطيم المنتجات الوطنية، و الإحتكار العالمي، و التلاعب في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في أسواق البورصة، لتصبح إقتصاديات الدول النامية أكثر حساسية لأي أزمة دولية، كما تستطيع هذه الشركات التأقلم في حالات الركود الاقتصادي، رغم الأزمات التي تحدث داخل مجتمع الدولة.

كما تتجسد قدرة الشركات العملاقة على التأقلم مع هذا المناخ الملائم لإبتزاز الدولة، فتصبح هذه الأخيرة مجبرة لمطالبة هذه الشركات بالبقاء، و الإستثمار مقابل المزيد من المزايا، بتقنيات مختلفة تتوزع بين خفض الضرائب، خفض تكلفة العمل، و إجبار الدولة على بيع شركاتها الوطنية بأثمان بخسة، أو شراء أكثر من 50% من أسهم الشركات الوطنية، أو دفع أكثر من 50% من حجم الإستثمار و الباقي تحصل عليه كإعانة من الدولة، و بطبيعة الحال كل هذه الإمتيازات المطلقة و الدعم غير المحدود المقدم للشركات العالمية سيتحملة الفقراء من خلال توزيع الأعباء عليهم [131] ص 17 .

#### 1. 3. 4. 3. 1. 5. سياسة إستنزاف الموارد

يقصد بسياسة إستنزاف الموارد، السيطرة المتكاملة على كل مراحل الإنتاج الغذائي، فمثلا يوقع المنتجون الصغار للحوم البيضاء في الدول الكبرى، على عقد مع الشركة العملاقة، يوافقون فيه مثلا

على شراء مستلزمات الكتاكيت، من شراء الكتاكيت المعدلة وراثيا من الشركة، و طعامها والأدوية الخاصة بها.

و تقدم للكتاكيت أغذية منتجة من الشركة نفسها، أما الحبوب التي ينتجها الفلاحون في أراضيهم ، لا يسمح لهم بإطعام دواجنهم بها، بل يشترط العقد على الفلاحين بيع الحبوب التي تنتجها أراضيهم لمصنع الأعلاف المملوك لنفس الشركة التي تمتلك أيضا المجزرة، و المفرخة الكتاكيت، و وسائل النقل، و التخزين و التبريد، و مؤسسات التسويق.

و يصبح بذلك الدجاج المنتج من الجنس غير الطبيعي، فهو نوع جديد مسجل لصالح الشركة، لذلك لا يستطيع المنتج بيع إنتاجه، سوى لنفس الشركة، حماية لعوائد استخدام مبتكراتها، و عليه يتحمل المنتجين الصغار لوحدهم المخاطر، حيث يعملون لصالح الشركة المتعاقد معها دون ساعات محددة، دون إجازات رسمية، دون إجازات أسبوعية، دون تأمينات ولا معاشات، كما يتحمل المنتجين الخسارة نتيجة انتشار أمراض الدواجن، تكلفة الأدوية اللازمة والمضادات الحيوية، و تكاليف العمال.

### 1. 3. 3. 4. 6. سلاح الغذاء

تعتمد الشركات عبر الوطنية على سياسة إقتصادية مرنة، ترتبط من خلالها مع الدول الكبرى في المجتمع الدولي، من أجل تجسيد سياسة تبعية الدول النامية للأسواق الدولية غذائيا، عبر آليات عملية، حيث لم يعد ينظر للغذاء من الناحية الإقتصادية الصرفة، فالمسألة لا ترتبط بالعجز الناجم عن تفوق كمية، وقيمة الواردات على الصادرات، لأن بعض الدول تستطيع دفع فاتورة مستورداتها من المواد الغذائية، فالمشكلة في الدرجة الأولى مشكلة إنتاج الغذاء أكثر من كونها أزمة غذاء .

و يعد الغذاء سلعة لا يمكن الإستغناء عنها، كما أن الطلب عليها يزداد عالميا، و هذا الطلب يتفوق على العرض، وبخاصة في الأقطار النامية، و هذا يشكل خطورة كبيرة على الأمن الإقتصادي والسياسي و الاجتماعي على الأحوال الأمنية وبخاصة بعد أن صارت كثير من الدول تتدخل في تصدير السلع [110] ص 216 .

كما يعد الغذاء سلاحا بيد الدول المنتجة و المصدرة، تستعمله لتحقيق أغراض خاصة، فالمواد الغذائية الأساسية لعبت دورا مهما كوسيلة ضاغطة أثناء الحروب بتجويع الأماكن المحاصرة، و وضع اليد على المحاصيل، و منع مد الجيوش بالمؤن، و إجبار الشعوب على الإستسلام. و تتجسد آليات إستخدام الغذاء كسلاح، من خلال إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها تمتلك أكبر إحتياط زراعي وغذائي عالمي، على سياسة الإنتقائية و المصلحية في تقديم المساعدات الغذائية، من خلال سياسة التصرف في فوائض إنتاجها من السلع، و سياسة المعايير المعتمدة لتقديم المساعدات لصالح الدول المحبة للسلام، و التي لا تهدد الأمن القومي الأمريكي.



يعد الغذاء سلاحا خطيرا يعزز من دائرة النفوذ الأمريكي، في إمكانية إستعماله بفاعلية، فكما قال رئيس الولايات المتحدة السابق " هنري فورد " بأن الترسانة الأمريكية تضم سلاحا سياسيا ذا فعالية خاصة، و هو الغذاء ، و لذلك فان الولايات المتحدة ليست مضطرة لإستخدام الأسلحة الحربية في المستقبل طالما أصبح الغذاء سلاحا [ 110 ] ص 218 .

كما يعد الغذاء كذلك سلاحا إستخباراتيا خطيرا، فوكالة المخابرات المركزية ( CIA )، و وزارة الدفاع الأمريكية تتجسسان بواسطة الأقمار الصناعية، لمعرفة الإحتياجات الغذائية للعدو و الحليف لأنها لا تقل أهمية عن معرفة المعدات الحربية، و يتم تقديم تقارير تحدد وضعية الغذاء عالميا و إقليميا و محليا، لتعزيز سلطة شركات الغذاء العالمية من التفوق الاقتصادي والسياسي [ 110 ] ص 219 .

و من هذا المنظور، فلا يمكن للدول التي لا تنتج غذاء كافيا، أو التي تعتمد على معظم حاجاتها الغذائية من الخارج، المجازفة بمعارضة الشركات متعددة الجنسيات أو الدول الكبرى ، شأنها شأن التي تستورد سلاحها من الخارج وهذا يجعلها تحت رحمة الشروط المفروضة، والتي تمس بسيادتها الاقتصادية وإستقلالها السياسي.

## 1. 4. 3. 2. الصناعة الغذائية

تساهم الصناعة الغذائية في الحد من الفقر، على أساس توفير مناخ أفضل للإستثمار في المشاريع الصغيرة و المتوسطة، مما يؤدي لتوفير المنتجات الأساسية للسكان، و تحسن من القدرة التنافسية ، و بالتالي تفعيل دور الشركات في تعزيز مسؤوليتها الإجتماعية من أجل التنمية.

1. 4. 3. 3. 2. 1. الصناعة الزراعية.

1. 4. 3. 3. 2. 2. الصناعة الحيوانية.

1. 4. 3. 3. 2. 3. صناعة زراعة الأسماك.

## 1. 4. 3. 1. الصناعة الزراعية

أثرت العولمة في الزراعة بشكل إيجابي بتأمين الأمن الغذائي العالمي القائم على (الحرية في التجارة الزراعية، ارتفاع نسب المواد الغذائية المحورة و المعدلة وراثيا، الحد من المجاعة...الخ)، لكن سلبياتها ستكون أكثر من إيجابياتها بالخصوص على الدول النامية و ذلك من خلال:

1. 4. 3. 3. 2. 1. 1. سياسة الزراعة النقدية.

1. 4. 3. 3. 2. 1. 2. سياسة التكتيف الزراعي.

## 1. 4. 3. 2. 1. سياسة الزراعة النقدية

نقلت العولمة الزراعة من المحلية إلى العالمية، فأصبحت الزراعة صناعة تعتمد على مقاييس صارمة [86] ص 10 ليس لتحقيق الإكتفاء الذاتي المحلي فقط، بل لتصريف الفائض الزراعي عالمياً، على أسس قواعد التجارة، و المنافسة الدولية تحقيقاً لأرباح الشركات العالمية [68] ص 104، مما أدى إلى خلل بين مصالح الدول النامية، التي تحاول التأقلم مع متغيرات العولمة لتحقيق أمنها الغذائي، و بين مصالح الدول الكبرى التي حققت آليات أمنها الغذائي، و تحاول تحقيق أرباحا من صناعتها الزراعية [132] ص 2 .

و أدت العولمة لزيادة أسعار المنتجات الزراعية عالمياً، بسبب تحرير التجارة الزراعية، فالطلب العالمي على الغذاء أثر على أسعاره، سواء تعلق الأمر بمحاولة الدول الإنتاج الزراعي الذاتي، أو في حالة شراء الإمدادات الغذائية من السوق العالمية .

تعتمد الزراعة على الابتكارات التكنولوجية التي تسيطر عليها الشركات عبر الوطنية، فالوصول على تكنولوجيتها الوراثية لا يكون بالمجان، لاعتماد الشركات على صناعة غذائية متكاملة الهياكل من تخطيط و إنتاج و مراكز للبحث الدائم عن تقنيات متجددة لتحسين الغذاء ( كميأ، صحياً، نوعياً)، و نتائج بحوثها بمثابة براءات إختراع .

كما تركز الزراعة في عصر العولمة على السمعة التجارية، من خلال معايير الجودة، المواصفات البيئية، و الشروط الفنية و الصحية التي تحددها الأسواق الغربية [113] ص 175، بغض النظر عن تكاليفها المرتفعة، على عكس الأسواق النامية التي تميز الغذاء حسب تكلفته بغض النظر عن نوعيته المتدنية، و هذا ما يجعل صعوبة تكيف هذه الدول مع المتطلبات العالمية [132] ص 3، كما تعتمد الزراعة في عصر العولمة على سياسة تركز على نظام غذائي عالمي مبني على البروتينات الحيوانية على حساب البروتينات النباتية، بمعنى إهتمام الدول الصناعية بتهيئة ملايين الهكتارات لزراعة الحبوب المعدة لإستهلاك الماشية في دولها، و توفير الغذاء للحيوان في الدول الصناعية وبأسعار متدنية، يكون بإنتاج الغذاء المعد للحيوان في الدول الفقيرة، حيث تكلفة الإنتاج أقل منها في الدول الصناعية .

## 1. 4. 3. 2. 1. سياسة التكتيف الزراعي

تعتمد سياسة زيادة الإنتاج الزراعي، للوفاء بإحتياجات السكان المتزايدة، على إستصلاح وإستزراع المزيد من الأراضي، مع الإرتقاء بإدارة الجودة الشاملة للموارد الطبيعية المتاحة [113] ص 241، و يطلق عليها تقنية تكتيف العائد، من إستخدام الموارد والذي أصبح في الوقت الحالي المدخل الرئيسي لزيادة إنتاج الغذاء على الصعيد العالمي [68] ص 98، و ينصب التكتيف الزراعي على التكتيف

المحصولي المزروع في نفس المساحة في السنة ، أو زراعة أكثر من محصول في نفس المساحة و على التوازي [ 133 ] ص 330 ، كما ينصب التكثيف الزراعي على تعظيم إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من الماء لوحدة الزمن [68] ص 99، بالتركيز على تراكيب وراثية جديدة، مع توفير أفضل ظروف إنتاج لها بحيث تحقق ما تتيحه لها طاقاتها الوراثية. و ينصب التكثيف الزراعي كذلك على التحسين الوراثي للأصناف النباتية، وزيادة قدرتها الإنتاجية، و قدرتها على تحمل الظروف البيئية غير المواتية مثل الجفاف، أمراض نباتية، آفات حشرية، بالإضافة لتركيز التكثيف الزراعي على تطوير أساليب الإنتاج من إعداد الأرض في الموعد الأنسب، التسميد ، الري، مكافحة الآفات، تحسين خصوبة التربة ، توفير مدخلات الإنتاج ، تكثيف جهود الإرشاد الزراعي [ 68 ] ص 100 ، و تطبيق المعارف التكنولوجية الجديدة لزيادة إنتاج وحدة المساحة من الأرض [ 113 ] ص 306 .

كما يمثل التحول بالزراعة إلى مرحلة صناعة الزراعة، درجة متقدمة من تكثيف استخدام الموارد الطبيعية، الذي أدى لتحقيق زيادات كبيرة في كمية وقيمة الناتج الزراعي (النباتي و الحيواني)، و يؤدي لزيادة مداخل الدول من مجموع الإستثمارات، وجميع هذه المداخل يجب إستغلالها لتوفير الأمن الغذائي من خلال إستراتيجيات وسياسات سليمة تتبناها الدولة لتحقيق الأهداف الوطنية.

## 1. 4. 3. 2. 2. الصناعة الحيوانية

يقصد بصناعة الإنتاج الحيواني التحسين الدائم لظروف معيشة الحيوانات و تكثيف إنتاجيتها، حيث تربي في مصانع مغلقة، لسد حاجة الإنسان من الغذاء البروتيني الحيواني من خلال برنامج تربية متكامل، و من خلال وحدات إنتاجية ضخمة لتربية الدواجن والأبقار [74] ص 225، لكن التقنيات المستعملة في الصناعة الحيوانية الحديثة تزيد من مصائب البشر، و تدمر البيئية و التنوع البيولوجي :

1. 4. 3. 2. 2. 1. مصانع البيض.

1. 4. 3. 2. 2. 2. معسكرات إنتاج اللحوم البيضاء.

1. 4. 3. 2. 2. 3. وحدات لتربية الأبقار الحلوب.

1. 4. 3. 2. 2. 4. مصانع العلف الحيواني.

## 1. 4. 3. 2. 1. مصانع البيض

تعد مصانع البيض بمثابة وحدات لتربية الدجاج البياض، يربي في كل وحدة مليون دجاجة وتنتج يوميا ما يربو على مليون ونصف المليون بيضة، ولا تحتاج هذه الوحدات إلى مساحة كبيرة من

الأرض وتتم تربية الدجاج وتغذيته ورعايته وجمع البيض بصورة أوتوماتيكية، فيوضع الدجاج في أقفاص بأعداد قليلة وترتب الأقفاص في بطاريات في طوابق الواحد فوق الآخر بارتفاع قد يصل عشرين طابقاً وتُدور الأقفاص حول محورها العمودي ببطء [86] ص 68 .

و يعرض الدجاج لفترات من الضوء والظلام بالتبادل ، بحيث يتاح للدجاج فترات للشرب و للأكل ، وذلك كل أربع وعشرين ساعة، و الماء المقدم للدجاج معقم والغذاء يحوي عناصر غذائية متوازنة، والبيض ينقل من الأقفاص آلياً إلى مخازن مبردة، أما مخلفات الدجاج تجمع ميكانيكياً لتحول إلى سماد يعاد خلطه في الأرض [74] ص 229 .

### 1. 4. 3. 3. 2. 2. معسكرات إنتاج اللحوم البيضاء

يربى الدجاج في وحدات لإنتاج اللحوم البيضاء، و في كل وحدة أربعة عشر مليون دجاجة، وتتم دورة حياتها بشكل مكثف، من الفقس، وتغذية الكتاكيت، وتسمينها إلى الحجم المناسب، ثم ذبحها في فترة ستة أسابيع، لتصبح جاهزة للاستهلاك، باعتبارها مصدراً للبروتين الحيواني.

و يقدم للدجاج غذاء مكثف، و بحصص متوازنة علمياً، من الحبوب وفول الصويا ، و مسحوق الأسماك، و بودرة الألبان، كما تستخدم العقاقير و المستحضرات الصيدلانية، سواء الوقائية، أو العلاجية ، أو منشطات النمو لتحسين فعالية الغذائية [83] ص 1551، وهذا ما يضع الدواجن في تنافس مع الإنسان، حيث يقدم لها الطعام الذي ينتجه الإنسان لنفسه، بدل أن تتغذى على الحشرات، والديدان، والحشائش، ومخلفات المحاصيل [74] ص 230 .

### 1. 4. 3. 3. 2. 3. وحدات لتربية الأبقار الحلوب

يعد الحليب مادة غذائية أساسية، لاحتوائها على مواد غذائية أساسية (دسم، بروتين و السكريات)، و على عناصر معدنية (كالسيوم و الفسفور) الضرورية للحياة الصحية و الجسدية للإنسان [86] ص 48 .

تعتمد تربية الأبقار على الإنتاج الكثيف وفقاً لنظام صارم [104] ص 201، حيث تربي الأبقار في منشآت ضخمة، تسع الواحدة منها خمسة آلاف بقرة، في خمسة أو ستة أبراج في كل منها 1000 بقرة ، حيث يتم رعاية الأبقار وتغذيتها و سحب مخلفاتها أوتوماتيكياً، وفي جدول زمني على مدى الأربع والعشرين ساعة، تدخل الأبقار في مجموعات إلى خط الحلب، المجموعة تلو الأخرى ،وقبل الحلب تغسل الضرو، والحواضر، والأقدام أوتوماتيكياً، أما الحليب فيجمع، و ينقل في أنابيب إلى خزانات مبردة، ثم إلى مصنع التعبئة أو التصنيع [74] ص 230 .

و تستعمل تقنيات تكنولوجية متطورة لتحسين سلالات الأبقار، و تحسين كفاءتها الإنتاجية عبر أسلوب التلقيح الصناعي لتحسين سلالات الماشية بنقل الصفات الممتازة من خلال الأب فقط ، و بأسلوب الأبقار الحاضنة بنقل الصفات الممتازة للأم.

يرتكز مفهوم الإستدامة في صناعة الألبان، على تحديد الصفات التي تتسق مع الإقتصاد الإيكولوجي والاجتماعي، بمعنى يعكس فكرة أن المزارعين يجب أن يكونوا قادرين على تأمين لقمة العيش، فضلا عن توفير ما يكفي من الغذاء للأعداد المتزايدة من سكان العالم، لتحقيق الربحية والكفاءة، و ضمان إستدامة التنمية الزراعية، و تحقيق الرفاه الإجتماعي [93] ص430 .

#### 1.4.3.2.4. مصانع العلف الحيواني

ينصب التكثيف الزراعي على تبني نظم إنتاج متكاملة من خلال مساهمة التربية الحيوانية المختلفة من دواجن في تجسيد نظام غذائي عالمي، مبني على البروتينات الحيوانية على حساب البروتينات النباتية، لذا تهيئ الدول الصناعية ملايين الهكتارات لزراعة الحبوب المعدة لاستهلاك الماشية في دولها.

كما يتم الإعتماد على إنتاج الغذاء المعد للحيوان في البلدان الفقيرة، حيث تكلفة الإنتاج أقل منها في الدول الصناعية [68] ص102، 105، أو بتربية الحيوانات في بلدان العالم الثالث و إستيرادها من طرف الدول الصناعية في شكل لحوم، و في كلتا الحالتين لا بد من تخصيص جزء من مساحة الأراضي الزراعية في دول الجنوب لصالح الدول الصناعية .

و في الأخير، يجب أن تتواءم الصناعة الحيوانية مع الإحتياجات الحقيقية لكل مجتمع ، و ضرورة توافر رؤوس الأموال والقدرة على إنتاج أو شراء التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة للتأقلم مع ظروف السوق، و توفير كل متطلباتها الأساسية من تغذية سليمة، ورعاية بيطرية ومناخ ملائم ، كي لا يزيد حجم مشكلة العالم القائمة على دول نامية توفر المواد الأولية بثمان رخيص، و دول صناعية تبيع نفس المواد مصنعة بأثمان باهظة لنفس الدول النامية.

#### 1.4.3.3.2. صناعة زراعة الأسماك

إزدهر قطاع الأسماك عالميا، فلم يعد ينحصر في عمليات صيد الرصيد السمكي الطبيعي من البحيرات و البحار و المحيطات، بل تحول إلى مهنة تربية الأحياء المائية، و بالخصوص مع التطورات التكنولوجية التي عززت تدابير الأمن الحيوي لمتطلبات المنتجات السليمة وذات النوعية الرفيعة [109] ص7 .

و يعد قطاع مصائد الأسماك مصدرا هاما للدخل التي لها دور مؤثر في الإقتصاد القومي، فعلاوة لصيادي الأسماك و مستزري الأسماك، هناك أنشطة ثانوية كتجهيز الشباك، إنتاج الثلج والإمداد به، بناء القوارب و صيانتها، و معالجة الأسماك، التعبئة، التسويق، النقل، التوزيع ، البحث العلمي و الإدارة [ 108 ] ص 26 .

و تختلف تقنيات زراعة الأسماك حسب نوعيتها و مناطقها الطبيعية، فمنها الذي يربى في المياه العذبة الباردة، و الذي يربى في المياه العذبة الدافئة، ومنها ما يربى في مياه متوسطة الملوحة ومنها ما يعيش في المياه المالحة، ومنها ما تقضي حياتها في البحار ثم تصعد في مجاري الأنهار لوضع البيض والتفريخ، و لكل نوع تكنولوجيا خاصة لتربيته ليحقق الغرض المطلوب كغذاء بروتيني للإنسان بأكثر كمية ممكنة و أقل تكاليف [ 74 ] ص 241 .

1. 4. 3. 3. 2. 3. 1. مراحل زراعة الأسماك.

1. 4. 3. 3. 2. 3. 2. أنواع المزارع السمكية .

### 1. 4. 3. 3. 2. 3. 1. مراحل زراعة الأسماك

تمر عملية زراعة الأسماك بعدة مراحل، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية، وهي التفريخ، الذي يستهدف الحصول على بيض الأسماك و تفريخها صناعيا، حيث تربي الأسماك إلى مرحلة النضج الجنسي في أحواض مناسبة، و بعد التزاوج و وضع البيض، ينقل البيض المخصب إلى مفرخات يتدفق بها الماء صناعيا، بحيث تماثل ظروف البحر الطبيعية.

و تتمثل المرحلة الثانية في مرحلة التفقس، و تكون بعد حوالي 21 - 23 يوما، بعده تنتقل الذريعة الصغيرة إلى صواني مناسبة ويتم تغذيتها لمدة 3- 5 أسابيع تصل بعدها إلى الحجم المناسب، أو الذريعة لمزارع الحضانة [74] ص 242، ثم الحضانة، وهي تربية الذريعة إلى أسماك صغيرة الحجم لتصبح أكبر من الذريعة كثيرا ولكن أقل من الحجم المناسب للتسويق وذلك في أحواض مناسبة، ثم مرحلة التسمين، لإيصال الأسماك إلى الأحجام المناسبة للتسويق [ 74 ] ص 244 .

### 1. 4. 3. 3. 2. 3. 2. أنواع المزارع السمكية

تتنوع المزارع السمكية تبعا لنوع المياه اللازمة للأسماك التي تجرى تربيتها، وهي مزارع المياه العذبة ( مياه الأنهار و خزانات الأنهار والبحيرات العذبة وحقول الأرز و الآبار)، و مزارع المياه المالحة (شواطئ البحار أو البحيرات المالحة)، أو المزارع المتنقلة [ 74 ] ص 243 .

و تقسم طرق تربية الأسماك في مزارع المياه العذبة، بين التربية في أحواض مياه الأنهار المتدفق، و أحواض الماء الساكن ، و أقفاص أو شباك تدلى في مياه البحيرات، أو التربية في حقول الأرز، حيث يعتمد في تغذية الأسماك على الحشائش، والطحالب النامية بالحقل، والقمح المغلي، وكريات الغذاء المحتوية على 50 % من وزنها غذاء سمكيا [ 74 ] ص 245 .

و تقسم طرق تربية الأسماك في مزارع المياه المالحة، بين طريقة المساحات المحصورة طبيعيا (الخلجان الطبيعية) ، و طريقة المساحة المحصورة صناعيا( الخليج الصناعي) ، أو عن طريقة الشباك أو الأقفاص، و هي أكثر الطرق تكثيفا في وحدة المساحة الشبكية [ 74 ] ص 246 .

كما إستحوذت المزارع المتنقلة (طريقة رعي البحار) على الإهتمام، حيث يجرى تفريغ أنواع الأسماك في نقاط معينة على الساحل البحري ، و تنطلق على سجيبتها لتنمو وتكبر، ثم تحت تأثير الغريزة تعود ثانية إلى الموقع الأصلي الذي أطلقت منه لوضع البيض، وهنا يتم صيدها، و حققت زراعة الأسماك طفرة هائلة بسبب التكنولوجيا التي يحقق نسبة من الإنتاج يستطيع أن يوفر جانبا هاما من الغذاء البروتيني والتحرر من الاعتماد على الغير، وهذا يستدعي بالضرورة قدرا أكبر من التعاون بين الأقطار لتبادل المعارف، و المعلومات، وتنسيق التمويل، والإنتاج والتصنيع، والتسويق [ 74 ] ص 247 .

#### 1. 4. 3. 4. الزراعة العضوية

ترتكز الزراعة العضوية على نظام إنتاجي يتفادى إلى حد كبير إستخدام المركبات الكيماوية و المبيدات الحشرية و منشطات النمو، وتعتمد نظم الزراعة العضوية - إلى أقصى حد - على الدورات الزراعية الطبيعية (تعاقب المحاصيل)، ومخلفات المحاصيل و السماد الحيواني ، وعلى أساليب مكافحة الآفات البيولوجية، للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية، ولتوفير العناصر الغذائية للنبات.

و مما سبق ذكره، نجد أن هذا النوع من الزراعة، يثير مشكلة كبيرة في عالمنا المعاصر، لأنه قد لا يتلاءم مع سياسة زيادة العرض الكمي للمنتجات الزراعية و المواد الغذائية، الضروري لسد احتياجات الكثافة السكانية المتزايدة، و لأن تقنية الزراعة العضوية تعتمد أكثر على تحقيق العرض النوعي للمنتجات الزراعية، المرتكزة على ضمان الأمن الصحي و البيئي [86] ص 24.

و لفهم مدى تأثير تقنية الزراعة العضوية على السياسة الغذائية الدولية، يجب أن ندرك التكامل الجوهري بين عناصر الطبيعة ( التربة الزراعية، النبات، الحيوان، الإنسان)، و هذا يعنى الإقرار بالتكامل بين الزراعة و الطبيعة، لذا يجب معرفة عناصر الزراعة العضوية، و ما أهم تأثيراتها.

1. 4. 3. 4. 1. عناصر الزراعة العضوية .

1. 4. 3. 4. 1. تأثيرات الزراعة العضوية.

## 1.4.3.4.1 عناصر الزراعة العضوية

تجسد الزراعة العضوية العودة للمستقبل، لاعتمادها على تطبيق مقاييس و مناهج شاملة في الزراعة، قائمة على الإنتاج المستدام، و موارد متجددة، و إدارة العمليات الحيوية، لضمان التوازن البيئي .

1.4.3.4.1.1 العمل السلبي.

1.4.3.4.1.2 العمل الإيجابي.

1.4.3.4.1.3 النظام الزراعي المتكامل.

### 1.4.3.4.1 العمل السلبي

يتمثل العمل السلبي للزراعة العضوية، في إمتناع المزارعين إلى أقصى حد، و بشكل تدريجي عن الإستعمال الروتيني للكيمياويات المركبة صناعيا، و الجاهزة للذوبان في الماء [ 86 ] ص 84 ، مع تفادي الإفراط في إحلال الأسمدة العضوية محل الأسمدة الكيماوية، لأنه لا يستبعد أن يكون للسماد العضوي نفس التأثير السلبي على النبات، وفي قابليته للإصابة بالأمراض وفي التلوث البيئي. و تتفادى الزراعة العضوية إختلال الدورات البيولوجية الطبيعية، في التربة إذا ما أسئى إستخدامها بزيادة الكمية أو التوقيت، كما تتفادي الإعتماد على الموارد غير المتجددة، وتآكل التربة ، وإستنفاد طبقة الأوزون، و الحد من التنوع البيولوجي، و إنعدام الكفاءة الإقتصادية [ 93 ] ص 428 .

### 1.4.3.4.1 العمل الإيجابي

يتمثل العمل الإيجابي للزراعة العضوية، في تحفيز إتباع الدورات الزراعية [ 86 ] ص 20 البيولوجية داخل النظام الزراعي، مع تتيح التقنية الغذاء ذات القيمة الغذائية العالية وبكمية كافية، و أن تتيح للمنتج الزراعي عائدا كافيا ورضا من عملهم مع بيئة عمل آمنة [ 68 ] ص 93 .

و يعتمد العمل الإيجابي بالمشاركة الإيجابية للمزرعة، وللمجتمع الريفي، من خلال نظم الإنتاج الزراعي المستقبلية، التي تحقق تصاميمها استفادة أكبر من موارد الإنتاج الموجودة، مع تكامل الاختيار المناسب للمحاصيل مع تربية الحيوان التي تؤدي إلى بناء نظام متفوق وأعلى كفاءة [ 86 ] ص 21 .



### 1.4.3.4.1. النظام الزراعي المتكامل

تركز الزراعة العضوية على إعتبار التربة الزراعية نظاما حيا، يجب على المزارعين المحافظة عليه وتنميته، من خلال العمل مع النظم الطبيعية، لا السيادة عليها، كما تستعمل إلى أقصى حد الموارد المتجددة، و توفر النظم الزراعية المتكاملة للثروة الحيوانية، كل ظروف الحياة التي يمكنها من أداء جميع مظاهر سلوكياتها الفطرية، كما أنها تحافظ على التنوع الوراثي، للنظام الزراعي ومحيطه، شاملة حماية بيئة الحياة البرية [68] ص 90 .

### 1.4.3.4.2. تأثيرات الزراعة العضوية

يعتمد نجاح أو فشل أسلوب الزراعة العضوية، والإقبال عليه، تبعا للأهمية التي يوليها الأفراد والمجتمع لهذه التقنية الطبيعية، ومجمل الظروف الناتجة عن تأثيراتها .

#### 1.4.3.4.1. التأثير على الإنتاجية.

#### 1.4.3.4.2. التأثير على القيمة الغذائية .

#### 1.4.3.4.3. التأثير على النظم البيئية.

### 1.4.3.4.1. التأثير على الإنتاجية

تعنى الزراعة العضوية نقص الإنتاجية، وهو نقص يختلف في مداه من محصول إلى آخر ، كما يختلف تبعا لظروف الطبيعة، فلو كانت زراعة المحاصيل في الأصل معتمدة بدرجة كبيرة على التسميد الصناعي، أو تشتد فيها الإصابة بالآفات الحشرية، فإن النقص في الإنتاجية عند تطبيق الزراعة العضوية لابد أن يكون كبيرا.

كما تكون له عواقب تتمثل في إرتفاع سعر المنتج بالنسبة للمستهلك، نتيجة نقص العرض الكمي للمنتج من جهة، و من جهة أخرى زيادة الطلب عليه في الأسواق المحلية، مما يؤدي في النهاية لنقص الإنتاج الكلي عالميا [68] ص 94 .

## 1.4.3.2.4. التأثير على القيمة الغذائية

يهتم المستهلك غالبا بالجوانب السلبية في الغذاء، مثل الخلو من بقايا المبيدات، والمواد المضافة للأغذية بمعنى المخاطر الكامنة في الغذاء، أكثر من اهتمامه بالجوانب الإيجابية مثل محتوى الغذاء من البروتينات والفيتامينات والعناصر المعدنية .

و في هذا السياق فإن منتجات الزراعة العضوية سوف تكون دون شك أقل إحتواء على بقايا المبيدات الحيوية و المواد المضافة، مما يجعلها مستقبلا المصدر الرئيسي للإستهلاك ، و بالخصوص في الدول الصناعية التي تركز كثيرا على مسألة النوعية ، بغض النظر عن التكلفة، و بالخصوص تركيز سياسات هذه الدول على الرجوع إلى المصادر الطبيعية النقية.

## 1.4.3.2.4. التأثير على النظم البيئية

تتمثل أهم إيجابيات الزراعة العضوية في قدرتها على خفض، أو استبعاد العديد من الآثار الضارة وخاصة تلوث البيئة بالمبيدات الحشرية، وهذا منطقي نتيجة عدم إستخدام الكيماويات المركبة صناعيا، ولو أن الإفراط في إستخدام الأسمدة العضوية، أو الخلل في توقيتات إضافتها، قد يترتب عليه قدر من التلوث للموارد بالنترات والفسفور.

و تتفادى الزراعة العضوية الإستهلاك الزائد للموارد غير المتجددة [ 86 ] ص24، كما تحافظ الزراعة العضوية على الحياة البرية، فهي تتسجم و تتكامل مع عناصر الطبيعة، لأنها تحاكي إلى حد كبير النظم الطبيعية من خلال دمج الأنشطة الإنتاجية النباتية والحيوانية، و المحافظة على الدورات الطبيعية، و الحفاظ على التنوع الوراثي الطبيعي النباتي و الحيواني [ 68 ] ص95 .

كما تركز الزراعة العضوية على مكافحة البيولوجية للأفات الحشرية، بإستعمال مفرسي الحشرات الضارة (فرس النبي، الدعسوقة، الدبور، العسافير...الخ)، و الإعتدال على مكافحة الجرثومية، و كذا إستعمال الهرمونات التي تفرزها إناث الحشرات فتكون كطعم ، و حتى تطوير نباتات مقاومة للحشرات لها ميزات وراثية متفوقة [ 72 ] ص5899 .

من خلال ما تقدم ، نصل أن نطاق إختصاص منظمة الفاو يشتمل على قيادة الجهود الدولية، للحد من الجوع و سوء التغذية، و تقليص التعداد المتزايد للذين يعانون من نقص التغذية في العالم، و تتمثل ولايتها الأولى، بضمان الحق في الغذاء، بإعتباره حقا مركبا و معقدا، و هو من مؤشرات الأمن الاقتصادي البشري، جامع بين ضمان الأمن الغذائي، التغذوي، المستدام و المكتفى ذاتيا، و تحقيقه قائم على العمل التشاركي.

و يتمثل الموضوع الثاني، و الذي تسعى منظمة الفاو لتنظيم الموارد الاقتصادية، و التي يقصد بها المنافع التي تشكل المحصلة النهائية، للتفاعل بين الموارد الطبيعية، والغذائية، والبشرية، و الخدماتية، التي تستهدف إشباع حاجات الإنسان، لأنه أساس العملية الاقتصادية باعتباره عنصرا من عناصر الإنتاج (العمل)، البحث، الاستغلال، الاستهلاك.

و يتمثل الموضوع الثالث في التحديات الكبرى، التي تواجهها منظمة الفاو، من خلال نشاطاتها ضمن نظام اقتصادي عالمي دائم التطور، و في ظل تطور تكنولوجي و تقني حديث، حيث تواجه أعضاء المنظمة أربعة تحديات أساسية الوقود الحيوي، و الأغذية المعدلة وراثيا، و العولمة الغذائية، و الزراعة العضوية.

## الفصل: 2

### آليات منظمة الأغذية والزراعة

يرتكز منهج حماية حقوق الإنسان في نطاق منظمة الفاو، على مجموعة من الآليات المتكاملة فيما بينها، و مواءمتها مع الأولويات المحلية و القطرية و العالمية، في مجال الأمن الغذائي و التغذية، لصالح شعوب العالم دون تمييز.

و تساهم آليات منظمة الفاو في إعداد خطط قطرية لمكافحة الجوع، و المساعدة على رصد و تقييم الإجراءات و التدابير المطبقة، و النتائج الهادفة لمحاربة الجوع و انعدام الأمن الغذائي، للوصول لتحقيق نجاح التحديات.

تجمع آليات حماية حقوق الإنسان على مستوى منظمة الفاو بين الآليات القانونية القائمة على وضع المعايير الدولية الخاصة بمجالات الأغذية والزراعة، مصائد الأسماك ، تربية الأحياء المائية ، الغابات و تربية الحيوانات، و الآليات التنفيذية لتجسيد إستراتيجية المنظمة، و الآليات البرامجية لتكريس التطبيق الميداني البناء و الفعال مع الشركاء، بالتنسيق اللامركزي مع المكاتب الإقليمية للمنظمة.

2. 1. الآليات القانونية.

2. 2. الآليات التنفيذية.

2. 3. الآليات البرامجية.

2. 4. المكاتب الإقليمية.

## 2.1. الآليات القانونية

توفر منظمة الفاو الوضع المثالي، و المنتدى العالمي ، كمصدر للمعايير الدولية الخاصة بسياسات الأغذية والزراعة، مصايد الأسماك ، الغابات و تربية الحيوانات، من خلال الإعتماد على مجموعة واسعة من الخبرات القانونية و التقنية، إقرار الإعلانات الدولية، الإتفاقات الدولية، مدونات السلوك و التعهدات بشأن المسائل التي تدخل ضمن ولايتها.

كما توفر منظمة الفاو منتدى محايدا للتعاون الدولي في مجال التفاوض، ومواءمة السياسات لحماية النباتات، و الحيوانات، والمنتجات النباتية، و الحيوانية من الآفات، عبر عقد المؤتمرات الدولية و الإقليمية، لتجسيد إرادة الدول الأعضاء في تحقيق الأمن الغذائي و السلام الاجتماعي.

2.1.1. الإعلانات و المدونات.

2.1.2. المعاهدات و الإتفاقات.

2.1.3. المؤتمرات الدولية .

2.1.4. المؤتمرات الإقليمية.

## 2.1.1. الإعلانات و المدونات

جسدت منظمة الفاو آليات قانونية، في مجال الحماية المقررة لحقوق الإنسان، و من حيث الإعتراف الدولي بها، من خلال تفعيل الأنظمة المعيارية التي تتضمن الإرادة الدولية لشعوب الدول الأعضاء في إطار تحقيق المثل العليا المشتركة، كأساس للتعامل الدولي من خلال الإعلانات و المدونات، و تستهدف الإعلانات و المدونات، وضع إستراتيجيات وسياسات إنمائية، تتفق مع ضمان حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، و تتضمن الاعتراف العالمي بالقواعد الأساسية، التي تتفق عليها شعوب الدول الأعضاء في منظمة الفاو، تحقيقا للأهداف الإنسانية المشتركة.

2.1.1.1. الإعلانات.

2.1.1.2. المدونات.

## 2.1.1.1. الإعلانات

تحدد إعلانات منظمة الفاو الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، و تتضمن وضع استراتيجيات وسياسات إنمائية تتفق مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دون الأخذ بعين الاعتبار القيم الدينية والعرقية والخلفيات الثقافية والمعتقدات الفلسفية للأفراد ومجتمعاتهم. و تركز الإعلانات التزام الجماعة الدولية بالتعامل الدولي، و الاعتراف العالمي بالقواعد الأساسية التي تتفق عليها شعوب الدول الأعضاء في منظمة الفاو، و لمواجهة أي انتهاك للالتزامات الصريحة الواجب الامتثال بها [134] ص78 ، تحقيقا للسلام الاجتماعي العالمي، و ضمان تمتع الناس كافة بحقوقهم الإنسانية تمتعا كاملا من أجل بلوغ الهدف المتمثل في توفير الأمن الغذائي للجميع.

2.1.1.1. الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية.

2.1.1.1. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي.

2.1.1.1. إعلان روما بشأن الصيد الرشيد .

2.1.1.1. الإعلان الخاص بالصيد الرشيد في النظام الأيكولوجي البحري.

2.1.1.1. إعلان روما بشأن التحالف الدولي ضد الجوع.

## 2.1.1.1. الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية

اتفقت الأطراف المجتمعمة بمقتضى مؤتمر الأغذية العالمي المنعقد في 17 ديسمبر 1973 على اعتماد الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية 1974، ثم أقرته الجمعية العامة في قرارها 3348 (د-29) المؤرخ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1974، و هذا لمواجهة الأزمة الغذائية الخطيرة التي مست شعوب الدول النامية، حيث يعيش معظم الجياع وسيئي التغذية، و هذا من خلال معالجة أسباب الجوع، وسوء التغذية، من عدم المساواة الإجتماعية، و السيطرة الأجنبية، و الإحتلال الأجنبي، و التمييز العنصري ، و الفصل العنصري، و الإستعمار الجديد بكافة أشكاله.

كما ركز الاعلان على إقامة اقتصاد دولي أساسه الإنصاف والعدالة، و هذا لمعالجة الأزمات الاقتصادية، و تردي النظام النقدي الدولي، و ثقل أعباء الديون الخارجية على ميزان مدفوعات الدول النامية، و مواجهة تزايد الطلب على الأغذية، و الضغط الديموغرافي، و المضاربة.

حدد الإعلان ضرورة تجسيد مبدأ المساواة، لجميع الدول في وضع القرارات المتعلقة بمشكلة الأغذية، وإقامة نظام عالمي يؤمن القدر الكافي من الأغذية، بأسعار معقولة، في جميع الأوقات، بصرف النظر عن التقلبات المناخية المفاجئة، وبمناى عن الضغوط السياسية والاقتصادية، لتيسير عملية إنماء الدول النامية.

تعمل الدول معاً لزيادة إنتاج الأغذية، وتوزيعها بإنصاف وفعالية، مع ضرورة معالجة الأمراض المزمنة الناتجة عن سوء ونقص التغذية لدى الفئات المستضعفة و منخفضة الدخل، وأن ترسم سياسات غذائية مناسبة في إطار الخطط العامة للإنماء على أساس المعرفة السليمة.

كما تلتزم الدول بإصلاح سياساتها الزراعية والضريبية والإستثمارية، وإعادة تنظيم الهياكل الريفية بإصلاح شروط الملكية، وتشجيع التعاونيات الإنتاجية والإستهلاكية، وحشد طاقات الموارد البشرية، وإشراك المزارعين الصغار، وصيادي السمك، لتحقيق أهداف الإنتاج الغذائي.

يتعين على الدول المتقدمة، تزويد الدول النامية بالمساعدات التقنية والمالية، على أساس ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف، ويجب أن تخلو هذه المساعدات من أية شروط تتنافى مع سيادة هذه الدول، بالإضافة للحفاظ المناسب على الموارد الطبيعية لإنتاج الأغذية، و ضمان التعاون، من أجل تيسير الحفاظ على البيئة البحرية، والمائية اللازمة للإنتاج الغذائي، و ضمان زيادة توفير المدخلات الزراعية كالأسمدة و المواد الكيميائية والبذور العالية النوعية بتكاليف منصفة.

ركز الإعلان كذلك على ضرورة الإعتراف بالرابطة المتبادلة، بين مشكلة الغذاء العالمية، والتجارة الدولية، وعلى الدول المتقدمة أن تضع في إعتبارها مصلحة الدول النامية المصدرة للأغذية، لتجنب الإضرار بصادراتها، وتحسين وصولها إلى الأسواق بإزالة الحواجز الجمركية إزاء المنتجات التي تهم الدول النامية.

## 2.1.1.1.2. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي

تعهد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996، بإتخاذ تدابير عملية بشأن تحقيق الأمن الغذائي على المستويات الفردية، والأسرية، والقطرية، والإقليمية، والعالمية من خلال مواجهة النقص المزمن للأغذية، نتيجة عدم إستقرار العرض والطلب، فضلاً عن الكوارث الطبيعية أو البشرية، التي تحول دون تلبية الإحتياجات الغذائية الأساسية.

حدد الإعلان ضرورة، ضمان حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة، و مغذية، و كافية للتحرر من الجوع، بالإضافة للالتزام الجماعي على تحقيق الأمن الغذائي، وبذل جهد متواصل لاستئصال الفقر، و خفض عدد من يعانون من نقص التغذية، و الحد من إجهاد الموارد الطبيعية.

يعد الفقر سببا رئيسيا لإنعدام الأمن الغذائي، لذلك يجب ضمان زيادة إنتاج الأغذية الأساسية من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والقضاء على أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تتجاهل مقتضيات الاستدامة، مع ضرورة تفعيل دور النساء في تحقيق الأمن الغذائي الريفي، و هذا لتوطيد الاستقرار الاجتماعي، والمساعدة على مواجهة المعدلات المفرطة للهجرة من الريف إلى المدن.

حيث أكد الإعلان على ضرورة تفاذي استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، مع ضرورة التضامن الدولي لمنع تعرض الأمن الغذائي للخطر، و الاهتمام بالفئات الضعيفة كضحايا الحروب، النزاعات الأهلية، الكوارث الطبيعية و التغيرات الايكولوجية .

كما أكد الإعلان على ضرورة تبني سياسات تيسر الإستثمار في مجالات تنمية الموارد البشرية، والبحوث، والبنية الأساسية، و توفير فرص العمل والدخل، و تطوير التجارة كأساس لتحقيق الأمن الغذائي، و تفعيل التنمية الزراعية، السمكية، الغابية و الريفية المستدامة، و تفعيل دور المزارعين والصيادين والسكان الأصليين ومجتمعاتهم بقطاع الأغذية لتحقيق الأمن الغذائي .

بالإضافة لتعبئة الموارد المالية والفنية، و تخفيف عبء الديون الخارجية للدول النامية، من أجل تعزيز الأعمال القطرية الرامية لتنفيذ سياسات الأمن الغذائي المستدام ، و تلافى حالات الطوارئ ، و التأهب لمواجهة، بطرق تشجع عمليات الإنتعاش، الإحياء، التنمية و بناء القدرات على تلبية الإحتياجات في المستقبل.

كما أن تعزيز الإستقرار في كل دولة، شرط أساسي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، بتهيئة بيئة تتيح للمبادرات الخاصة والجماعية أن تركز مهاراتها، و جهودها ومواردها، مع توظيف إستثمارات طويلة الأجل في إجراء بحوث عن تصنيف وصيانة الموارد الوراثية، ويجب ضمان الصلة بين توفير الإمدادات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي الأسرى .



## 2.1.1.1. إعلان روما بشأن الصيد الرشيد

اتفق الوزراء المسؤولين عن مصايد الأسماك في روما يومي 10 و 11 مارس 1999 لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد 1995 بحضور 126 دولة ومنظمة عضو، بناء على دعوة من المدير العام كدليل على ارتباطهم بتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي أقرها مؤتمر المنظمة في دورته الثامنة والعشرين في أكتوبر 1995، وفي هذا الصدد، أعرب المجتمعون عن تقديرهم لدور المنظمة في التشجيع على تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وتزايد تنفيذ هذه المدونة من جانب الدول والمنظمات المعنية.

وقد حضر الاجتماع 126 دولة ومنظمة عضو هي: ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بهاما، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بيليز، بنان، البرازيل، بلغاريا، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، إثيوبيا، المجموعة الأوروبية، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هايتي، المجر، هندوراس، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، العراق، أيرلندا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، جمهورية كوريا، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، مواز مبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، عمان، باكستان، باناما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سرى لانكا، السودان، السويد، سورية، تنزانيا، تايلاند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغاه، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، اليمن وزامبيا.

كما حضر الاجتماع الوزاري جزر مارشال، الاتحاد الروسي، دولة الفاتيكان، مجلس أوروبا، منظمة أمريكا اللاتينية لتنمية مصايد الأسماك، منظمة السلام الأخضر الدولية، التحالف التعاوني الدولي، مجلس المرأة العالمي، من أجل تفعيل دور منظمة الفاو وأجهزتها في إدارة المصايد الدولية، و الإقليمية، و مناقشة السياسات والقضايا الفنية المتعلقة بالمصايد، باعتبارها مصدرا للإمدادات السمكية المخصصة للإستهلاك البشري، و ضمان الأمن الغذائي، وزيادة الدخل والتنمية الريفية.

حيث ركز الإعلان الأهمية البالغة لتحقيق الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك الطبيعية، وتربية الأحياء المائية للأمن الغذائي العالمي، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القطرية، وزيادة رفاهية الأفراد والأسر العاملة في قطاع مصايد الأسماك ورفع مستوى معيشتهم.

كما أكد على ضرورة حفظ وإدارة الأرصد السمكية، من خلال الحد من تنامي حجم أنشطة الصيد غير القانونية وغير المبلغ عنها، و ضرورة إمتثال سفن الصيد لتدابير الصيانة الدولية، ووضع مناهج نظم إيكولوجية ملائمة لتنمية مصايد الأسماك وإدارتها، وتطوير تربية الأحياء المائية، مع الأخذ بعين الإعتبار ظروف الدول النامية وإحتياجاتها الخاصة.

## 2.1.1.1.4. الإعلان الخاص بالصيد الرشيد في النظام الايكولوجي البحري

أقرّ إعلان ريكيفيك بشأن الصيد الرشيد في النظام الإيكولوجي البحري الذي عقد من 1 إلى 2001/10/4 ، على ضرورة إدراج الإعتبارات الإيكولوجية في إدارة المصايد، للمساهمة في الأمن الغذائي على المدى البعيد، وفي التنمية البشرية وضمان الصيانة الفعالة للنظم الايكولوجية ومواردها واستخدامها المستدام، واستعراض أفضل المعلومات المتوافرة عن القضايا المتصلة بالنظام الأيكولوجي البحري، وتحديد سبل دمج الاعتبارات الخاصة بالنظام الأيكولوجي في إدارة المصايد الطبيعية وتحديد تحديات واستراتيجيات المستقبل. وحضر المؤتمر علماء مرموقون من كافة أنحاء العالم قاموا بتحليل القضايا العالمية المتعلقة بمختلف جوانب إدارة مصايد الأسماك المرتكزة على النظم الأيكولوجية وشارك في المؤتمر وفود من 60 بلداً ، وممثلون عن 21 منظمة حكومية دولية و11 منظمة غير حكومية، بالإضافة إلى أكثر من 200 عالم.

كما ركز الإعلان على زيادة فعالية صيانة النظام الإيكولوجي، و إستخدامه المستدام، مثل العلاقة بين المفترس والفريسة، بين أرصدة سمكية وأنواع مختلفة من الموارد البحرية الحية، كما تقوم على فهم تأثير الأنشطة البشرية على النظام الإيكولوجي، و أهم الإختلالات المحتملة في النظام الإيكولوجي .

أكد الإعلان كذلك على ضرورة مساعدة الدول النامية، على وضع مواصفات لتشجيع و لتسيير الصيد الرشيد، و الحد من استغلال الموارد السمكية و إستنفادها، و الاعتناء بالمحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية، بالاعتماد على نهج النظم الايكولوجية في إدارة الموارد الطبيعية، و المحافظة على التنوع الحيوي.

بالإضافة لضرورة الإبقاء على الأرصدة السمكية عند المستويات التي من شأنها إنتاج الحد الأقصى المستدام من الغلّة، أو في حال الأرصدة التي إستنزفت، إعادتها إلى تلك المستويات وهذا لدعم العلاقة القائمة بين المحافظة على أداء وظائف النظام الإيكولوجي، و إسترجاع الموارد السمكية.

## 2.1.1.1. إعلان روما بشأن التحالف الدولي ضد الجوع

إعتمد مؤتمر القمة العالمي للأغذية 10-13 يونيو / حزيران 2002 بالإجماع إعلاناً يناشد فيه المجتمع الدولي، بالوفاء بتعهداته السابقة بخفض عدد الجياع بنحو 400 مليون جائع بحلول عام 2015 من خلال إلتزام المجتمع الدولي باستئصال الجوع كخطوة حيوية للحد من الفقر وعدم المساواة، بتفعيل حق كل فرد في الحصول على أغذية مأمونة ومغذية.

ركز الإعلان على تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لحماية الأمن الغذائي، و عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والإقتصادي، و تذليل الصعوبات التي تواجه الدول النامية، و دول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، والدول الجزرية النامية الصغيرة، و الدول المتضررة من النزاعات العنيفة، أو الحروب الأهلية، أو الألغام الأرضية، أو تلك المعرضة للأزمات الطبيعية.

أوصى الإعلان على مساعدة الدول المثقلة بالديون، للحد من التأثيرات السلبية على مواردها اللازمة للأمن الغذائي، مع ضرورة إدماج المنظور الجنساني في كل جوانب الأمن الغذائي، بتشجيع المساواة في حصول الرجال والنساء على الأغذية والمياه والأراضي والقروض والتكنولوجيا، لتوليد دخل الفقراء.

كما أوصى الإعلان على تعزيز الحق في التنمية، و الديمقراطية، و حكم القانون، و الحكم الرشيد، و المساواة في الحقوق، و إيجاد حلول سلمية للصراعات، مع إلتزام القانون الدولي الإنساني، و حل المشكلات الإنسانية من خلال توفير أغذية مأمونة، ذات جودة عالية، وتوفير مياه الشرب، والرعاية الصحية، و التعليم.

حث الإعلان كذلك الدول تفعيل الإدارة المستدامة للغابات، ومصايد الأسماك، و الإستخدام المستدام لموارد الأحياء المائية، وصيانتها للتخفيف من حدة الفقر، كما حث الدول المتقدمة على بذل جهود واقعية، بتخصيص 0.15% إلى 0.20% من ناتجها القومي الإجمالي، كمساعدات إنمائية رسمية للدول النامية لبلوغ أهداف التنمية.

## 2.1.1.2. المدونات

تعد المدونة كأصل عام مجموعة المبادئ و المعايير، و القواعد التوجيهية الطوعية، يستند مضمونها على قواعد ذات صلة بالقانون الدولي، و توفر المدونة معلومات مفيدة بشأن تفسير و تفعيل جوانب معينة من الحق في الغذاء الكافي [135] ص 8 .

تكون المدونة عالمية في نطاقها، وموجهة للأعضاء وغير الأعضاء في منظمة الفاو، والى المنظمات شبه الإقليمية والإقليمية والعالمية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، حيث ترصد الفاو تطبيق وتنفيذ هذه المدونات، و رفع تقارير إلى اللجنة المتخصصة لديها لمراعاة التطورات الحادثة في مجال تنظيم و تطبيق المدونات.

كما تعد المدونات من الآليات المعيارية التي تضعها منظمة الفاو، و التي تستهدف التأكد من سلامة الأغذية و جودتها، و تيسير التجارة، و الحفاظ على صحة النباتات و الحيوانات، و العمل لصون الموارد الطبيعية الثمينة، من خلال هذه المدونات المختارة .

### 2.1.1.2.1. مدونة الغذاء العالمية.

2.1.1.2.2. المدونة الخاصة بقواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد.

2.1.1.2.3. مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها.

2.1.1.2.4. مدونة المبادئ التوجيهية لتوفير البذور العالية في الاستجابة للأغذية.

2.1.1.2.5. مدونة التفتيش على واردات الأغذية و صادراتها.

2.1.1.2.6. مدونة تحديد مستويات الإشعاع في الأغذية أعقاب التلوث النووي العارض.

2.1.1.2.7. مدونة تقييم وإدارة سلامة الأغذية البحرية وجودتها .

2.1.1.2.8. المدونة الخاصة باستعمال الأسمدة.

### 2.1.1.2.1. مدونة الغذاء العالمية

تعد مدونة الغذاء العالمية بمثابة دستور عالمي يتضمن وعيا عالميا و قطريا أكبر حول قضايا خاصة بنوعية الأغذية و سلامتها عن طريق إتباع أسلوب إنتقائي بالنسبة لما يستهلكه الناس من غذاء للحد من المخاطر الصحية ، و حماية أكبر للمستهلكين .

أكدت المدونة على إلتزام الدول الأعضاء بسن تشريعات غذائية وطنية، و تعزيز أجهزة الرقابة لرصد الامتثال بمختلف اللوائح الغذائية [ 135 ] ص 3، 4 ، في مجال جودة الغذاء، و سلامته بإعتباره عنصرا رئيسيا لحياة المستهلك، و توفير أغذية مأمونة، و جيدة النوعية، وصالحة للإستهلاك، لتفادي مختلف الأمراض المنتشرة بسبب الغذاء غير الصحي، مما يهدد التجارة و السياحة و تفشي البطالة [ 136 ] ص 14.

تكرس المدونة العالمية للغذاء ضرورة وضع، مواصفات دولية لسلامة الأغذية، لضمان تيسير التجارة الدولية للغذاء، و تنسيق البحوث و الإستقصاءات العلمية المتصلة بالأغذية، و تبادلها بين الدول [ 137 ] ص 1، 2، مع تطوير التعاون في مجالات الكيمياء، تكنولوجيا الأغذية، علوم الميكروبيولوجيا، علم الفطريات، مخلفات المبيدات و العقاقير البيطرية عن طريق دراسات تبادلية بين المعاهد المتخصصة.

و في نفس السياق، تقوم هيئة الدستور الغذائي بإعداد مواصفات الأغذية، و نشرها في المدونة الغذائية، عن طريق إجراءات عملية تتمثل في إقتراح مواصفات موضوعة من قبل لجنة فرعية تابعة لهيئة الدستور الغذائي، ثم مناقشتها، و بعدها تعمل اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بوضع معايير تحديد الأولويات، ثم إعداد مسودة المواصفات المقترحة من طرف أمانة الهيئة و توزيعها على حكومات الأعضاء لإبداء التعليقات [ 136 ] ص 15.

## 2. 1. 1. 2. المدونة الخاصة بقواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد

إعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة عام 1995 مدونة لقواعد السلوك الخاصة بالصيد الرشيد، من أجل ضمان فعالية حفظ وإدارة وتنمية الموارد المائية الحية، و إستدامة النظام الايكولوجي، و الأخذ في الإعتبار الخصائص البيولوجية للموارد وبيئتها ومصالح المستهلكين.

تبين المدونة الدولية الأساليب الرشيدة لضمان صيانة الموارد المائية الحية، وإدارتها وتنميتها، مع إحترام النظام الإيكولوجي، والتنوع الاحيائي، وتعترف المدونة بالأهمية التغذوية ، والإقتصادية، والإجتماعية، و الثقافية لمصايد الأسماك، و بمصالح كل المعنيين بقطاع مصايد الأسماك.

تعد المدونة طوعية و عالمية، تستند للقانون الدولي كإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر 1982، و إتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية لعام 1993 ، فهي موجهة إلى الأعضاء و غير الأعضاء في منظمة الفاو، وإلى المنظمات شبه الإقليمية، والإقليمية والعالمية (حكومية أو غير حكومية)، حيث أنها تتضمن معايير

لصيانة مصايد الأسماك، وإدارتها، وتنمية منتجاتها، وتجهيزها والإتجار فيها، وتنظيم عمليات الصيد، وتربية الأحياء المائية، وبحوث مصايد الأسماك، وإدماج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية، حسب المادة 1 فقرة 1 / 2 / 3 من المدونة الدولية الخاصة بالصيد الرشيد 1995 .

تشجع المدونة على إرساء مبادئ الصيد الرشيد، بمراعاة الجوانب البيولوجية، والتكنولوجية، والبيئية والتجارية للسياسات الوطنية، لصيانة الموارد السمكية، ومصايد الأسماك، وإدارتها، وتنميتها بطريقة رشيدة، مع مساعدة الدول على تحسين الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لصيانة الموارد السمكية، و حماية الموارد المائية الحية، و تشجيع التجارة في المنتجات السمكية، و كذا وضع معايير سلوك لجميع المشتغلين بقطاع مصايد الأسماك، حسب المادة 2 فقرة 1 / 2 / 3 من المدونة الدولية الخاصة بالصيد الرشيد 1995.

كما تشجع الدول على المحافظة على جودة الموارد السمكية، وتنوعها بكميات كافية للأجيال الحاضرة والمقبلة، مع منع الإفراط في الصيد، لئلا تناسب جهود الصيد مع الطاقة الإنتاجية للموارد السمكية، و لضمان تجدد المخزونات السمكية، حسب المادة 6 من الفقرة 1 - 13 من المدونة الدولية الخاصة بالصيد الرشيد 1995، و تفعيل النظم الإيكولوجية المائية التي تتخطى الحدود، حسب المادة 12 فقرة 1، 2 من المدونة الدولية الخاصة بالصيد الرشيد 1995 .

ينبغي حماية النظام الإيكولوجي البحري، أو في المياه العذبة مثل الأراضي الرطبة، والشعب المرجانية، والبحيرات الساحلية، ومناطق النضج والفسس، مع رفع وعي العاملين بالصيد، من خلال التثقيف والتدريب، لإشراكهم في صياغة السياسات وتنفيذها، و توفير ظروف معيشية مأمونة وصحية ومنصفة.

بالإضافة لوجوب تعاون الدول لضمان صيانة، وإدارة الأرصد السمكية المشتركة، و المتداخلة، في المناطق السمكية كثيرة الإرتحال، والأرصد السمكية في أعالي البحار، بآليات و مؤسسات محلية، و دولية فعالة لمصائد الأسماك، والإشراف عليها، ورقابتها لضمان إستدامة مواردها، حسب المادة 7 من الفقرة 1 - 4 من المدونة ، كما يتم معالجة مشكلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ و دون تنظيم، بإعتباره جريمة بيئية، تستهدف تهديد الأنواع ذات القيمة العالمية، و المساس بإستدامة النظم الإيكولوجية، كما يهدد إقتصاديات الدول النامية، و حرمان الصيادين من العائد المادي [108] ص71.

كما أكدت المدونة على ضرورة تجنب طاقات الصيد الفائضة، وحماية الأنواع المهددة بالإنقراض، و السماح للموارد المستنزفة بالانتعاش، و إحصاء دوري للأرصدة السمكية، ، مع إنشاء نظم لرصد عمليات الصيد المرخصة، في المياه التي تقع خارج الولاية الوطنية للدول، و تفعيل أحكام تسمح برفض أو سحب أو وقف التراخيص الممنوحة لربابنة السفن و الضباط المتهمين بارتكاب مخالفة تتصل بإدارة سفن الصيد لهم بالعمل كربابنة أو كضباط في سفينة الصيد، حسب المادة 8 فقرة 1 من المدونة الدولية الخاصة بالصيد الرشيد 1995، بالإضافة لتفعيل صيانة النظام الإيكولوجي السمكي، عبر تحقيق التوازن بين الأهداف الإجتماعية المتباينة، و العناصر الإحيائية و البشرية، و تحقيق الرفاه البشري و الايكولوجي، مع ضرورة أن تكون صيانة الموارد السمكية مقبولة و عادلة اجتماعيا، و فعالة من زاوية التنوع البيولوجي [108] ص37.

و أكدت المدونة على ضرورة الإلتزام بتنظيم حركة المرور البحرية، وحماية البيئة البحرية، حسب المادة 8 فقرة 4 ، 5 من المدونة، و حظر استخدام المتفجرات و السموم في عمليات الصيد، و الترويج لممارسات الصيد الرشيد، حسب المادة 11 فقرة 1، 2 من المدونة الدولية الخاصة بالصيد الرشيد 1995 ، كما ينبغي للدول أن تطبق المعايير الخاصة بالحد من المواد الخطرة، حسب المادة 8 فقرة 8 من المدونة، التي تؤدي إلى إستنزاف طبقة الأوزون، و ينبغي أن تضمن دول العلم الامتثال لمتطلبات السلامة الواجبة لسفن الصيد و الصيادين، و تشجيع مالكي سفن الصيد ومستأجريها الحصول على تغطية تأمينية لحماية أطقمها، حسب المادة 8 فقرة 2 من المدونة الدولية الخاصة بالصيد الرشيد 1995 .

### 2.1.1.2.3. مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها

تتمثل أهداف مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات وإستعمالها 2001 ، في وضع قواعد سلوك طوعية، لجميع الهيئات العامة والخاصة العاملة بتوزيع المبيدات وإستعمالها، خصوصا إذا لم يكن هناك تشريع قطري، أو غير كافي ينظم المبيدات، حيث تحدد المدونة المسؤولية المشتركة للعديد من قطاعات المجتمع، للعمل معا على تحقيق منافع إستعمال المبيدات بشكل مقبول، لتفادي الآثار الضارة على السكان والبيئة.

و حددت المدونة مسؤولية الحكومات في تنظيم توزيع المبيدات واستعمالها، من خلال إتباع ممارسات تجارية رشيدة، بوضع ضوابط لمراقبة نوعية المبيدات، ومدى ملاءمتها للإستعمال الحكيم،

لتحسين الإنتاج الزراعي، و حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، من خلال إدارة المبيدات و إختبارها لتقليل مخاطرها الصحية والبيئية.

تلتزم الدول بوجوب تقييد صناعة المبيدات بأحكام المدونة، كمعيار لصنع المبيدات، وتوزيعها، والإعلان عنها، في الدول التي تفتقر إلى التشريعا، والخدمات الإستشارية الملائمة، كما تلتزم حكومة الدول المصدرة للمبيدات على تقديم المعونة الفنية لتقييم البيانات، و إتباع الأساليب التجارية السليمة في تصديرها، حسب المادة 3 فقرة 1، 2 من المدونة [ 139 ] ص2، بمراعاة تركيبها، و طريقة عرضها وتعبئتها، وكتابة البيانات عليها لتقليل المخاطر على مستعملها، و التأثيرات المعاكسة على البيئة.

كما تتخذ الدول التدابير الوقائية عند إستعمال المبيدات (ملابس واقية، معدات خاصة) لاسيما من جانب صغار المستعملين، مع تنسيق الجهود لنشر التوعية بين مستعملي المبيدات والمزارعين، منظمات المزارعين، العمال الزراعيين، الإتحادات و الأطراف المعنية الأخرى.

يتعين على الدول كذلك دعم المنظمات الدولية والإقليمية، للترويج للبحوث التي تضع بدائل المكافحة البيولوجية وتقنياتها، والمبيدات غير الكيماوية التي تستهدف قدر الإمكان، أنواعا معينة وتنحل إلى أجزاء غير ضارة، ولا تشكل مخاطر كبيرة على الإنسان أو البيئة، بالإضافة لتدريب العاملين في تصميم التجارب، و تحليل المخاطر و المنافع، و توفير أكبر قدر من البيانات وإستخدامها، حسب المادة 4 فقرة 1- 5 من المدونة [ 139 ] ص3 .

بالإضافة لإستعراض دوري للمبيدات المسوقة، وإستخداماتها المقبولة، بدعم برامج الرقابة الصحية للمعرضين مهنيًا، و التحري عن حالات التسمم، و تقديم الإرشادات العاجلة، والعلاج الطبي في جميع الأوقات.

تتعاون الدول على توفير الخدمات الإستشارية لمنظمات المزارعين، حول الإستراتيجيات، والمناهج العملية المعتمدة للإدارة المتكاملة للآفات، و الترويج لإستخدام معدات الوقاية الشخصية، حسب المادة 6 فقرة 1- 7 [ 139 ] ص7- 9، و وضع ترتيبات لتخزين المبيدات في مخازن على مستوى المزرعة، و خدمات جمع و التخلص من الكميات المتبقية بصورة آمنة حسب المادة 10 فقرة 1- 5 [ 139 ] ص11، بالإضافة لتطبيق المعايير الهندسية، والأساليب التشغيلية الملائمة لطبيعة العمليات التصنيعية، و ضمان الجودة للتأكد من معايير الأداء والأمان، حسب المادة 5 فقرة 1- 5 [ 139 ] ص5.



## 2.1.1.4. مدونة المبادئ التوجيهية لتوفير البذور العالية في الاستجابة للأغذية

إعتبرت مدونة المبادئ التوجيهية لتوفير البذور العالية في الإستجابة للأغذية لعام 2003، أن البذور من أهم المدخلات الأساسية في الزراعة، بإعتبارها أساسية لإنتاج المحاصيل، مما يتطلب تطوير صفات البذور و جودتها، لكي تنعكس على زيادة الإنتاج الزراعي.

أكدت المدونة على ضرورة تحسين البذور الآمنة، للإستجابة لإرتفاع أسعار المواد الغذائية، بالتنسيق بين الدول، والمنظمات غير الحكومية، و بالخصوص في أنشطة الطوارئ، كما يتم توفير البذور على أساس إجراء تقييم مناسب، لمتطلبات السوق المحلية و العالمية لتقييم أمن البذور.

كما يتم تطوير آليات إنتاج البذور، من خلال حماية البذور و توزيعها، و تنوع الإختيارات للمزارعين من خلال معارض البذور، و دعم إنتاج البذور المحلية، و تقديم الدعم لتجار الحبوب المحلية، و وضع أفضل الأصناف لتطوير معايير جودة البذور، من خلال نقائها، بإنتاج النباتات التي تظهر خصائص متأقلمة مع الظروف الميدانية كالرطوبة، التهوية ودرجة الحرارة مع ضرورة التأكد من عدم تدهورها قبل وصولها إلى المزارعين، و منع تقديم البذور المتدنية للبلدان النامية، من قبل شركات البذور العالمية.

كما يتم العمل على وسم البذور، بوضع المعلومات الخاصة بطريقة إستعمالها باللغة المحلية بالإشارة عليها في الملصق، و التأكد من نوعية البذور و جودتها من خلال المختبرات المتخصصة قبل تسليمها للمزارعين، و إحترام تدابير التعبئة والتغليف بالحجم الصحيح، و المناسب لكمية البذور التي يجري تقديمها للمزارع، بالإضافة لتوفير البذور للأسر الضعيفة، و دعم أنشطة الإغاثة بنظام البذور المحلية، و تقييم الدروس المستفادة بشأن التدخل في حالات الطوارئ لضمان الأمن الغذائي .

## 2.1.1.5. مدونة التفقيش على واردات الأغذية و صادراتها

تشكل سلامة الأغذية عنصراً رئيسياً في ميدان الصحة العامة، كما تمثل عاملاً مؤثراً في تجارة الأغذية، وشارك فيها عدد من أصحاب الشأن من المنتجين الأوليين، والقائمين على مناولة الأغذية، وتجهيزها، والمتاجرين بها، في السلسلة الغذائية بكاملها، والإدارات الرسمية لمراقبة الأغذية والمستهلكين، حيث أكدت مدونة التفقيش على واردات الأغذية و صادراتها لعام 2004 ، ضرورة إقامة نظام فعال لسلامة الأغذية.

و ركزت المدونة على ضرورة تعزيز الإدارات الرسمية، المعنية بمراقبة سلامة الأغذية للإستهلاك البشري، ضمن إطار وطني، و تعزيز القوانين، والقواعد التنظيمية في مجال الأغذية، لإرساء نهج وقائية في السلسلة الغذائية بكاملها، مع ضرورة تكييف المعلومات والمفاهيم والمتطلبات المتاحة ضمن السياق الوطني لتلبية الاحتياجات الوطنية، والواجبات الدولية [140] ص2.

بالإضافة لضرورة إدارة مراقبة الأغذية بشكل فعال، في إطار إستراتيجية قطرية متكاملة لمراقبة الأغذية، و وضعها موضع التنفيذ، مع ضمان توزيع الموارد و الأموال، و وضع إجراءات لتحليل المخاطر إستجابة لحالات الطوارئ.

أكدت المدونة على ضرورة تعزيز دور الإدارات الرسمية، المسؤولة عن تحسين دور مفتشي الأغذية بإتصالهم اليومي بصناعة الأغذية والمتاجرين بها و بالجمهور [141] ص10، كما تشمل مسؤوليات الإدارة الرسمية لمراقبة الأغذية، بفحص الأغذية والمعينة وإصدار شهادات إتماد الأغذية لمراقبة إستيرادها وتصديرها، بالإضافة لتعزيز دور مختبرات رصد الأغذية، وجمع البيانات المتعلقة بالأوبئة، كأساس تنبني عليه قرارات إدارات مراقبة الأغذية، و إستخدام النتائج التحليلية، كأدلة في المحاكم، أو في حالات النزاعات بين الدول المصدرة والمستوردة [140] ص3.

حددت المدونة كذلك ضرورة تقديم المشورة لأصحاب الشأن، حول المعلومات الوقائية للمستهلكين، و البرامج التعليمية للعاملين في صناعة الأغذية، و تدريب المدربين، و تقديم وثائق مرجعية للمرشدين في القطاعين الزراعي والصحي، مع مراقبة الأغذية الأساسية من منتجات اللحوم، الأسماك، الفاكهة، الخضر، مراقبة الأوزان، المقاييس، الوقاية من خسائر الأغذية وصيانة الموارد الطبيعية [140] ص4.

كما تم التأكيد على إلزامية تفعيل إدارة مخاطر سلامة الأغذية، بتحديد مواصفاتها و صلاحيتها [141] ص8 ، و التي تشمل مكوناتها و قيمتها التغذوية، و المواد المضافة، و الأغذية العضوية، و علامات الجودة، و البيان الجغرافي المحمي، بالإضافة لمراقبة الأمراض الحيوانية التي تصيب الإنسان، و مراقبة العلف والأدوية البيطرية [141] ص6، مع تعزيز النظام المتكامل في السلسلة المتصلة من المزرعة إلى المائدة، من خلال شفافية القرارات والمساءلة لدى التنفيذ، و مراجعة الإستراتيجية القطرية، و تقديم المشورة للمسؤولين في الوزارات ذات الصلة [141] ص5.

كما يتم دعم الدول النامية بالموارد الكافية لمراقبة الأغذية، و حماية صحة المستهلكين، ودعم تصدير الأغذية، و دعم البنية الأساسية لسلامة الأغذية، بتوفير المياه السليمة، والكهرباء، ومرافق التخزين، ومرافق النقل.

تنظيم ظاهرة الأغذية المباعة في الشوارع، والتي تتضمن الأطعمة الجاهزة، والمشروبات في الأماكن العامة، و التي تحيط بأماكن العمل، والمدارس، والمستشفيات، ومحطات السكك الحديدية، ومحطات الحافلات، فضلاً عن مواجهة الإزدواجية بين سوق الصادرات والسوق المحلي [141] ص7.

كما يتم العمل على مراقبة ، ورصد المواد الكيميائية، والميكروبيولوجية الملوثة للأغذية، كعنصر أساسي لحماية الصحة العامة، و ضمان عدم تعرض المستهلكين لمستويات غير مقبولة من الملوثات الكيميائية أو الكائنات الدقيقة ضمن الأغذية [141] ص13.

## 2. 1. 1. 2. 6. مدونة تحديد مستويات الإشعاع في الأغذية أعقاب التلوث النووي

### العارض

حددت مدونة تحديد مستويات النويدات المشعة في الأغذية أعقاب التلوث النووي العارض لعام 2004، مجموعة التدابير المتخذة عند نشوء حالة طارئة، تهدد سلامة الغذاء، للحد ما أمكن من التأثيرات العكسية المحتملة على الصحة العمومية،و العمل على تعميم مشكلة السلامة الغذائية ومداهها، لكل الأطراف المعنية، قصد توضيح موقف السلطة المختصة، و الإجراءات العاجلة، من خلال تبادل المعلومات في المواقف الطارئة التي تهدد السلامة الغذائية .

تم تحديد المبادئ التي تكون فيها السلطات المختصة ،في أي من الدول المستوردة أو المصدرة، على دراية بالموقف الطارئ للسلامة الغذائية، و تعميم المعلومات عن المخاطر المحيطة بالطارئة، بالإضافة لتحديد عوامل تهديد السلامة الغذائية، مثل العامل الميكروبيولوجي، الكيميائي، الإشعاعي و الفيزيائي لتحديد الرابط بين إستهلاك الأغذية وظهور تأثيرات صحية خطيرة.

كما تم تحديد المبادئ التوجيهية، على طوارئ السلامة الغذائية، المصاحبة للأغذية المستوردة، أو المصدرة، أو الأغذية التي يحتمل إستيرادها أو تصديرها، وتبادل المعلومات حول الظروف الخاصة بحالة الطوارئ، و يقع على عاتق البلد الذي كشف الحالة الطارئة بواسطة السلطات المختصة الرسمية و بدون تأخير،الإخطار و فى الوقت المناسب، لتمكين الدول المتأثرة و المحتمل تأثرها من إتخاذ قرارات، للتقييم المستمر وتطوير الاستجابة للطارئة حسب الفقرة 11 و 13 من المدونة [142] ص3.

يتضمن تبادل المعلومات حول طبيعة طارئة السلامة الغذائية، من حيث أساسها العلمي و وصفها الواضح، و على السلطة المختصة توفير أي ارتباط واضح بين إستهلاك الأغذية، وظهور تأثيرات عكسية خطيرة على الصحة العمومية، حسب الفقرتين 5 و 6 من المدونة [142] ص2 ، مع

تعميم الوسائل اللازمة، من وسائل الإتصالات ( الهاتف، البريد الإلكتروني، الفاكس) لضمان تلقي السلطات المختصة للرسالة بأسرع طريقة ممكنة، و تبادل المعلومات المبدئية المتوفرة .

يجب أن تتضمن المعلومات المتبادلة تحديد طارئة السلامة الغذائية من حيث طبيعة طارئة السلامة الغذائية، ومخاطرها المحددة، و علامات المنتج، ومعلومات الشهادة، و المجموعات السكانية المتأثرة، و معلومات الشحن، و إسم المصدر، و المستورد، و المرسل إليه، والشاحنين.

كما يجب الإتصال بالسلطات المختصة، في الدول المتأثرة، أو المحتمل تأثرها، والتشاور معها بشأن طارئة السلامة الغذائية، و هذا بتنسيق إستجابة الدول المستقبلية للأغذية المتأثرة بأخر الإجراءات المتخذة حول قرارات تقييم المخاطر، إدارة المخاطر و تعميم المخاطر، حسب الفقرة 12 من المدونة [ 142 ] ص6.

## 2.1.1.2. مدونة تقييم وإدارة سلامة الأغذية البحرية وجودتها

تساهم مدونة تقييم وإدارة سلامة الأغذية البحرية وجودتها لعام 2007، في تقييم إنتاج الأغذية البحرية و إستهلاكها عالميا، و من خلال إدارة المحصول السمكي في كل مراحل الإنتاج، النقل، التوزيع و الإستهلاك، لحماية عناصر السلسلة الغذائية.

تركز المدونة على تطورات السلامة الغذائية، و نظم جودة المحاصيل السمكية، من خلال عدة تدابير يتوجب على السلطات المختصة، في الدول إتخاذها لتحسين المردود الغذائي، من خلال تفعيل المراقبة التقليدية لجودة المنتجات السمكية، من مصدرها ( المنتج)، و هذا بأخذ العينات، و دراستها، و تحليلها لمعرفة مدى صلاحيتها للإستهلاك البشري، تقاديا لإحتمال وقوع مشاكل تهدد السلامة البيئية.

كما تحفز الدول على تفعيل الطرائق والنظم الحديثة، الخاصة بضمان السلامة والجودة، و هذا بتحليل المخاطر عن طريق التحليل الكيميائي لمحاصيل الأسماك، و بيئة الأسماك، و غذاء الأسماك الطبيعي، و غذاء الأسماك الصناعي، و غذاء الأسماك المعدل وراثيا [ 143 ] ص 1 ، مع تقييم المخاطر التي تهدد الأغذية البحرية، من خلال دراسة الإحصائيات بالموارد السمكية عالميا، بالإضافة للتركيز على النظم الصارمة، لإحتجاز ورفض الأغذية البحرية في التجارة الدولية.

بالإضافة لتجسيد الإلتزام بإدارة سلامة الأغذية البحرية، وجودتها بدراسة خواص المخاطر من المخاطر البيولوجية، البكتيريا الممرضة، الفيروسات، الطفيليات، السموم البيولوجية المائية، الأخطار الكيميائية، الملوثات الصناعية و العقاقير البيطرية [ 143 ] ص2، و تطوير نظام رقابي يضمن سلامة

الأسماك بتعاون الفاو، و منظمة التجارة العالمية، و منظمة الصحة العالمية، بشأن تطبيق تدابير الصحة العامة للمنتجات السمكية، و الإلتزام بمعايير الصيد الرشيد لإستدامة المورد السمكي .

كما يتم تطوير أنظمة تحليل مصادر الخطر، بتحسين مصانع تجهيز الأسماك ( المباني، الشكل الخارجي، أماكن التخزين، المرافق، الأدوات، المعدات)، و تحسين الشروط التشغيلية (النظافة الجيدة، سلامة المياه، الثلوج)، مع ضرورة إدارة النفايات و معالجتها.

بالإضافة لتطوير نقاط الرقابة الحرجة لمصادر الخطر في الصناعة السمكية من المواد السمكية الخام، الأسماك الخام المستهلكة نيئة، الأسماك و القشريات الطازجة أو المجمدة، المنتجات السمكية المعالجة حرارياً، المنتجات السمكية المعقمة والمعبأة، الأسماك المجففة، المجففة بالتدخين والمملحة [ 143 ] ص4.

## 2.1.1.2. المدونة الخاصة بإستعمال الأسمدة

وضعت منظمة الفاو المدونة الخاصة بإستعمال الأسمدة، عن طريق فريق الخبراء البارزين المعنى بمبادئ الأخلاق في الأغذية و الزراعة، تتضمن سلسلة من المبادئ الخاصة بالإستعمال الرشيد للأسمدة، و تحسين إستخدامها في العمليات على المستوى العالمي.

حيث أكدت المدونة على ضرورة إلتزام جميع الأعضاء من خلال القيادة، والإدارة في ما يخص السلامة، والأمن والقضايا الصحية، والبيئية في إنتاج الأسمدة، وتوزيعها، وبيعها، بالإضافة لمعالجة الأثر البيئي السلبي لإستعمال الأسمدة، مع الحفاظ على صحة جميع العاملين والموظفين في مجال رش الأسمدة.

بالإضافة لتأمين الموارد المالية، والبشرية للتحسين المستمر للسلامة، والأمن، والصحة، والبيئة، بتبني القوانين، وأفضل الممارسات لإستعمال الأسمدة، مع ضمان تقديم تقارير الأداء السنوي، و مؤشرات الأداء الرئيسية، والمساءلة في النظام العالمي لصناعة الأسمدة بإحترام ضوابط السلامة والأمن والصحة، لجميع العاملين و الموظفين المتعاقدين، لضمان الإستعمال السليم للأسمدة على الإنسان و البيئة.

## 2.1.2. المعاهدات و الاتفاقات

تعد المعاهدات و الاتفاقات من صور الأعمال القانونية الصادرة عن منظمة الأغذية و الزراعة، و هي اتفاق مكتوب بين أشخاص القانون الدولي ( أعمال تعاقدية) و وفقا لقواعد القانون الدولي (مصدر القانون الدولي)، و تستهدف إحداث أثر قانوني في ميدان تخصصها، لتمييزها بطبيعة مزدوجة بين الأفكار القانونية و الحقائق العلمية، من خلال تنظيمها لمواضيع الأنظمة الإيكولوجية، الموارد الطبيعية، التكنولوجيا، الإنسان... إلخ [79] ص 37، 49.

إعتبرت منظمة الفاو المعاهدات الدولية ذات النطاق العالمي، المنعقدة بموجب المادة 14 من دستورها، بعد إبلاغ المدير العام الدول الأعضاء بأي اقتراح عن تلك المعاهدات حسب المادة 21 من دستور الفاو [13] ، و تقسم لقسمين أساسيين، الأولى اتفاقيات منعقدة بين الدول الأعضاء جميعا، تتطلب موافقة المؤتمر العام بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة، و الثانية الاتفاقيات التكميلية و التنفيذية لدول من مناطق جغرافية محددة و تطبيقها مقصور عليها، بموافقة المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل، و طبقا لقواعد المؤتمر، حسب المادة 14 فقرة 1، 2/ أ.ب من دستور الفاو [13] ص 15.

كما حددت منظمة الفاو المقصود بالاتفاقيات الدولية، و هي التي تستهدف إنشاء مؤسسات دولية خاصة بالمسائل المتعلقة بالأغذية و الزراعة، بترخيص من المؤتمر العام لمدير منظمة الفاو الدخول في هذه الإتفاقيات مع الدول الأعضاء، و يوافق عليها المؤتمر بأغلبية ثلثي أعضائه، ثم يوقع عليها المدير العام لمنظمة الفاو، حسب المادة 15 من دستور الفاو [13] ص 17.

2.1.2.1. المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة في نطاق منظمة الأغذية و الزراعة

2.2.1.2. المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة خارج نطاق منظمة الأغذية و الزراعة

## 2.1.2.1. المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة في نطاق منظمة الأغذية و الزراعة

تعد المعاهدات و الاتفاقيات متعددة الأطراف تحت رعاية منظمة الفاو، و التي تعقد بين الدول وفقا لمبادئ القانون الدولي العام، و هذا لإيجاد التزامات تعاقدية، تتعهد بموجبها الأطراف المتعاقدة بأن تقوم أو تمتنع عن القيام بأمور معينة حسب الفقرتين 3 و 5 من وثيقة تكميلية لدستور الفاو [144] ص 189.

كما أن عقد هذه الاتفاقيات سيترتب عنها التزامات بالنسبة للأطراف المتعاقدة، تتعدى تلك المرتبط بها بمقتضى دستور المنظمة، تجنباً للتناقض و القصور في نصوص المعاهدات، و هذه الاتفاقيات تتعلق بمسائل الأغذية و الزراعة، أو مرتبطة بمصالح خاصة للدول الأعضاء في مناطق جغرافية محددة حسب المادة 14 فقرة 2/ أ من دستور الفاو [13] ص15.

تتمثل الإجراءات المعمول بها في نطاق منظمة الأغذية و الزراعة، في موافقة المؤتمر على المعاهدات و الاتفاقيات بأغلبية ثلثي الأصوات، و للمجلس بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل أن يقر هذه النصوص التعاقدية و يقدمها للدول الأعضاء حسب المادة 14 فقرة 1، 2 من دستور الفاو [13] ص15.

2. 1. 2. 1. 1. المعاهدات و الإتفاقيات بشأن مصايد الأسماك.

2. 1. 2. 1. 2. المعاهدات و الإتفاقيات بشأن حماية النباتات.

2. 1. 2. 1. 2. المعاهدات و الإتفاقيات بشأن مكافحة الجراد الصحراوي .

## 2. 1. 2. 1. 1. إتفاقيات بشأن مصايد الأسماك

من أهم المواضيع التي تركز عليها منظمة الأغذية و الزراعة موضوع الإنتاج السمكي، من خلال تنظيم هذا القطاع بإعتباره أساسيا في تكريس الأمن الغذائي العالمي، عبر الإستغلال الرشيد لهذا المورد.

2. 1. 2. 1. 1. 1. اتفاقية إنشاء لجنة مصايد الأسماك لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

2. 1. 2. 1. 1. 2. اتفاقية إنشاء اللجنة العامة لمصائد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط.

2. 1. 2. 1. 1. 2. 3. معاهدة تعزيز الامتثال الدولي بتدابير حفظ وإدارة سفن الصيد في أعالي البحار.

2. 1. 2. 1. 1. 4. اتفاقية إنشاء لجنة اسماك التونة في المحيط الهندي.

## 2. 1. 2. 1. 1. 1. اتفاقية إنشاء لجنة مصايد الأسماك لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

عقدت إتفاقية إنشاء لجنة مصايد الأسماك لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ 1948 بين الحكومات ذات الاهتمام المشترك في باغيو ، الفلبين ، 26 فبراير 1948، و عدل الاتفاق من قبل اللجنة في دورتها السابعة والعشرين عام 1976 ، والرابعة والعشرين عام 1993، والخامسة والعشرين عام 1996 والتي أقرها مجلس المنظمة في دورته الثانية والسبعين عام 1977، والدورة مائة و سبعة عام

1994 والدورة مائة و اثني عشر في عام 1997، و يستهدف الإتفاق مجال تطوير إستخدام الموارد المائية الحية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي ترغب في تحقيق أهداف التعاون الدولي .

و يمثل كل عضو في دورات اللجنة مندوب واحد، و مرافقة إستشارية، ويكون لكل عضو صوت واحد، و قرارات اللجنة تتخذ بأغلبية الأصوات، و تعقد الدورة العادية للجنة بنشاور رئيس اللجنة مع المدير العام للمنظمة على الأقل مرة كل سنتين حسب المادة 2 الفقرة 1، 2، 3 من الاتفاق [ 145 ] ص1، و تحيل اللجنة بعد كل دورة للمدير العام لمنظمة الأغذية و الزراعة تقريراً يتضمن آراءها و توصياتها و قراراتها حسب المادة 5 من الاتفاق [145] ص2.

يتمثل الغرض من اللجنة، التعزيز الكامل، و الإستخدام السليم للموارد المائية الحية، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال تطوير إدارة عمليات الصيد، التصنيع و التسويق، و تنفيذ برامج حفظ، و زيادة الكفاءة، و الإنتاجية المستدامة لمصائد الأسماك، و حمايتها من التلوث، مع تحسين ظروف معيشة الصيادين، و العاملين في الصناعات السمكية الساحلية، و ضمان التدريب، الإرشاد، تجميع و نشر المعلومات في جميع جوانب مصائد الأسماك، حسب المادة 4 الفقرة 1، 2، 3 ، 4 و المادة 6 من الاتفاق [ 145 ] ص2.

## 2.1.1.2.1.2. اتفاقية إنشاء اللجنة العامة لمصائد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط.

تتضمن إتفاقية إنشاء اللجنة العامة لمصائد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط 24 سبتمبر 1949 ، إتفاق الأطراف المتعاقدة، في إطار منظمة الفاو ،على حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية، و إستدامة الأرصدة السمكية في البحر الأبيض المتوسط حسب المادة 1 الفقرة 1 من الاتفاقية [ 146 ] ص2.

حيث عدل الاتفاق من قبل المجلس العام لمصائد الأسماك البحر الأبيض المتوسط في دورته الاستثنائية الأولى مايو 1963، في دورته الثالثة عشرة يوليو 1976، وفي دورته الثانية والعشرين أكتوبر 1997، و وافق عليها مؤتمر المنظمة في دورته الثانية عشرة ديسمبر 1963 ومجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته السبعين ديسمبر 1976، وفي دورته مائة و ثلاثة وخمسين نوفمبر 1997.



و يمثل كل عضو في دورات اللجنة بمندوب واحد ، يجوز أن يرافقه مناب و خبراء ومستشارين، و يكون لكل عضو صوت واحد، و تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات حسب المادة 2 الفقرة 1 من الاتفاقية [ 146 ] ص1، و تعقد اللجنة عادة دورة عادية في كل عام في التاريخ الذي تقرره اللجنة بالتشاور مع المدير العام للمنظمة.

و يتمثل الغرض من اللجنة في تعزيز التنمية، والإدارة الرشيدة للموارد البحرية الحية، و إتخاذ التدابير المناسبة لتنظيم طرق، ومعدات الصيد حماية للرصيد السمكي، بالإضافة لتحديد مواسم الصيد المفتوحة، والمغلقة، و تنظيم كمية المصيد القانوني، مع ضرورة لتجميع، ونشر المعلومات المتعلقة بإستغلال الموارد البحرية الحية ، حسب المادة 3 الفقرة 1 من الاتفاقية [146] ص2.

## 2.1.2.1.3. معاهدة تعزيز الامتثال الدولي بتدابير حفظ وإدارة سفن الصيد في

### أعالي البحار

أكدت معاهدة تعزيز الإمتثال الدولي بتدابير حفظ وإدارة سفن الصيد في أعالي البحار لعام 1993، على خضوع الصيد في أعالي البحار لقواعد القانون الدولي، و الإعراف بأن من حق مواطني جميع الدول الصيد في أعالي البحار على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، و من واجب جميع الدول أن تتخذ مع الدول الأخرى، التدابير للمحافظة على الموارد الحية.

حيث تلتزم الدول بضمان تطوير قطاع صيد الأسماك، وفقا لسياساتها الوطنية، و تعزيز التعاون مع الدول النامية لتعزيز قدراتها على الوفاء بالتزاماتها، مع وجوب تحديد مسؤولية دولة العلم، على أن تتخذ ما يلزم من تدابير لضمان أن لا تقوم بأي نشاط يقوض فعالية الإدارة الدولية لأعالي البحار.

كما تلتزم دول العلم بعدم السماح لسفن الصيد التي ترفع علمها للصيد في أعالي البحار، ما لم تكن قد أذن بذلك وفقا لشروط الترخيص، كما تلتزم الدول بالإحتفاظ بسجل لسفن الصيد التي يحق لها رفع علمها والمأذون بها لإستخدامها في الصيد في أعالي البحار، حسب المادة 3 ، 4 من المعاهدة [ 153 ] ص1.

و تتعاون الدول على تبادل المعلومات، فيما يتعلق بأنشطة سفن الصيد ، من أجل مساعدة دول العلم في التعرف على سفن الصيد، و ضرورة إبلاغها عن السفن المستخدمة لنشاط يقوض فعالية تدابير الحفظ والإدارة الدولية، و في إطار المساعدة المتبادلة عالميا وإقليميا يتم تسهيل حصول منظمة الفاو

على المعلومات الخاصة بسفن الصيد كإسم سفينة الصيد، رقم التسجيل، ميناء تسجيلها، العلم السابق، إسم وعنوان المالك، نوع السفينة، أسلوب الصيد و الحمولة .

تسهر منظمة الفاو على تعميم المعلومات على جميع الأطراف ، وبناء على طلبها ، إلى أي طرف على حدة ، كما يتم تبادل المعلومات مع التنظيمات العالمية والإقليمية لمصائد الأسماك، حسب المادة 5 ، 6 [ 153 ] ص2، كما يتعاون الأطراف على المستويين العالمي والإقليمي بدعم من منظمة الفاو وغيرها من المنظمات الدولية أو الإقليمية، لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول النامية للوفاء بالتزاماتها، حسب المادة 7 [ 153 ] ص3 .

## 2.1.2.1.1.4. اتفاقية إنشاء لجنة أسماك التونة في المحيط الهندي

إنفقت الأطراف المتعاقدة في إطار منظمة الفاو، بموجب اتفاقية إنشاء لجنة أسماك التونة في المحيط الهندي لعام 1993، على تعزيز الاستخدامات السلمية و الفعالة و المنصفة للبحار والمحيطات، مع ضرورة صون مواردها الحية، مع مراعاة مصالح و إحتياجات الدول النامية، ورغبة في التعاون من أجل المحافظة على سمك التونة في المحيط الهندي، وتشجيع الاستخدام الأمثل لها ، وتحقيق التنمية المستدامة للمصايد الأسماك.

يكون هذا التعاون في نطاق لجنة تكون عضويتها مفتوحة أمام الأعضاء، في منظمة الفاو، و هي من الدول الساحلية، و الدول التي تقوم سفنها بالصيد في المنطقة، و تتمثل أهداف ومهام اللجنة في تعزيز التعاون بين أعضائها لضمان إدارة، و حفظ، و الإستخدام الأمثل لمخزون مصائد الأسماك. كما يتم العمل على جمع، تحليل و نشر المعلومات العلمية، والجهود المبذولة في الصيد لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية، و تنسيق أنشطة البحث، والتطوير فيما يتعلق بأرصدة مصائد الأسماك، و تبادل التكنولوجيا، والتدريب وخاصة لضمان إحتياجات الدول النامية، حسب المادة 5 من الاتفاقية [ 154 ] ص1، و تلتزم الدول الأعضاء في اللجنة توفير المعلومات الإحصائية، و البيانات التي تحتاجها اللجنة لأغراض مراقبة صيد الأسماك، حسب المادة 11 [ 154 ] ص5 ، كما تتعاون اللجنة، وفقا للترتيبات المناسبة مع المنظمات، والمؤسسات الحكومية الدولية العاملة في قطاع صيد أسماك التونة ، للمساهمة في مزيد من العمل لتحقيق أهداف اللجنة، حسب المادة 15 من الاتفاقية [ 154 ] ص7.

## 2.1.2.1.2. إتفاقيات بشأن حماية النباتات

نظمت وكالة الاغذية و الزراعة موضوع النباتات بإعتبارها أهم الموارد الطبيعية، التي تحاول الوكالة تنظيمها عبر التعاون المتبادل، و هذا مع مختلف الفعاليات على المستوى الأقليمي ، بالإضافة لتنظيم مسالة الصحة الحيوانية التي تنعكس على مستويات الإنتاج الحيواني.

2.1.2.1.2.1. المعاهدة الدولية لحماية النباتات.

2.1.2.1.2.2. اتفاقية لجنة حماية النباتات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

2.1.2.1.2.3. المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

2.1.2.1.2.4. اتفاقية إنشاء لجنة الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية لآسيا والمحيط الهادئ .

## 2.1.2.1.2. المعاهدة الدولية لحماية النباتات

أبرمت الأطراف المتعاقدة المعاهدة الدولية لحماية النباتات لعام 1951 و التي عدلت بموجب مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته العشرين في نوفمبر 1979، و في دورته التاسعة والعشرين في نوفمبر 1997، من أجل تعزيز التعاون الدولي الوثيق، بتوفير إطار عمل لتطبيق تدابير الصحة النباتية، و وضع المعايير الدولية التي تنظم حماية النباتات، و صحة الإنسان والحيوان ، والبيئة حسب المادة 1 فقرة 1، 2، 3 [ 147 ] ص1.

يتخذ كل طرف متعاقد، التدابير الوطنية، والرسمية لحماية النباتات، بإصدار شهادات بشأن لوائح الصحة النباتية، المستوردة من الطرف المتعاقد لشحنات من النباتات والمنتجات النباتية، و مراقبة زراعة النباتات ( المزارع ، الحدائق، الدفيئات الزراعية، المختبرات)، التخزين ، النقل و التفتيش على شحنات النباتات دوليا حسب المادة 5 من الاتفاقية [ 147 ] ص2.

كما تتعاون الأطراف المتعاقدة على إنشاء المنظمات الإقليمية لحماية النبات، و تعزيز استخدام المعايير الدولية للصحة النباتية، حسب المادة 9 من الاتفاقية [ 147 ] ص5، و العمل على حماية المناطق المعرضة للخطر، و توزيع المعلومات حول الآفات، وسبل الوقاية منها ومكافحتها، و البحث والتحقيق في مجال حماية النباتات، حسب المادة 4 فقرة 1، 2، 3، و المادة 6 من الاتفاقية [ 147 ] ص2، 3، مع ضرورة التعاون في مجال الإبلاغ عن تفشي الآفات، بتوفير المعلومات التقنية والبيولوجية اللازمة لتحليل مخاطر الآفات، حسب المادة 8 من الاتفاقية [ 147 ] ص4.

## 2.1.2.1.2. اتفاقية لجنة حماية النباتات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

أنشئت اللجنة بموجب إتفاقية لجنة حماية النباتات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 1955، و لكل دولة ممثلة في اللجنة صوت واحد، و تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات، و تعقد اللجنة دورة عادية مرة واحدة على الأقل كل سنتين، بالتشاور بين المدير العام للمنظمة و رئيس اللجنة ، أو بطلب من ثلث الحكومات المتعاقدة، حسب المادة الثانية فقرة 1، 2، 3. [ 148 ] ص1.

وتشمل مهام اللجنة في تحديد الإجراءات اللازمة، لتنفيذ التقارير المقدمة من الحكومات المتعاقدة، مع إتخاذ تدابير وطنية، ورسمية لحماية النباتات بإصدار شهادات بشأن لوائح الصحة النباتية، و مراقبة شحنات النباتات، والمنتجات النباتية، و المشاركة في حملات حماية المحاصيل الزراعية، و تبادل المعلومات بشأن الآفات النباتية، وخاصة الإبلاغ عن تفشي الآفات.

## 2.1.2.1.2.3. المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

إتفقت الأطراف المتعاقدة، بموجب المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لعام 2001، على ضرورة تنظيم مسألة الموارد الوراثية النباتية، بإعتبارها موضع إهتمام مشترك، لإستكشاف، وجمع، وتوصيف، وتقييم، وتوثيق الموارد الوراثية النباتية الأساسية تحقيقاً لأهداف الأمن الغذائي العالمي، و التنمية الزراعية المستدامة للأجيال المقبلة.

إعتبرت المعاهدة، أن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، مواد خام لا غنى عنها لتحسين الصفات الوراثية للمحاصيل، سواء بواسطة المزارعين، وتربية النباتات التقليدية، أو التكنولوجيا الحيوية الحديثة، وتعتبر أساسية في التكيف مع التغيرات البيئية والتنبؤ بها في المستقبل الاحتياجات الإنسانية، و يتضمن تنظيم إستغلال الموارد الوراثية النباتية ضرورة تشجيع حفظ الأقارب البرية للمحاصيل، والنباتات لإنتاج الأغذية ، و حماية المناطق المحمية، ودعم جهود المجتمعات الأصلية والمحلية، و تطوير، ونقل التكنولوجيات الملائمة بغية التوصل لتحسين الإستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة .

تم التأكيد على ضرورة إتباع سياسات زراعية عادلة، تحافظ على سلامة، ودرجة تباين الموارد الوراثية النباتية، حسب المادة 5 من المعاهدة [ 156 ] ص2، وصيانة النظم الزراعية المتنوعة، و التنوع البيولوجي الزراعي، مع تعزيز البحوث الخاصة بحفظ التنوع البيولوجي، وتطبيق المبادئ البيئية في الحفاظ على خصوبة التربة ومكافحة الأمراض، والأعشاب الضارة الآفات .

كما يتم تعزيز القدرة على تطوير أصناف نباتية، تتكيف مع الظروف الإجتماعية والإقتصادية والإيكولوجية، و توسيع القاعدة الوراثية للمحاصيل، وخلق روابط قوية لتربية النباتات، من أجل الحد من ضعف المحاصيل والتآكل الجيني ، و تشجيع زيادة الإنتاج العالمي للأغذية تتفق مع التنمية المستدامة، حسب المادة 6 من المعاهدة [ 156 ] ص3.

بالإضافة لإتفاق الأطراف المتعاقدة على تعزيز قدرات الدول النامية و الدول التي تمر إقتصادياتها بمرحلة إنتقالية، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات الدولية، حسب المادة 8 من المعاهدة [ 156 ] ص4، فيما يتعلق بالحفظ، الإستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية، تربية النبات ، تكاثر البذور و توفير سبل الحصول على المعلومات وتبادلها، حسب المادة 7 من المعاهدة [ 156 ] ص4، و حماية المعارف التقليدية للمزارعين، و التقاسم العادل للمنافع الناشئة عن إستخدامها، و المشاركة في إتخاذ القرارات الوطنية، حسب المادة 9 من المعاهدة [ 156 ] ص4.

كما يتم تبادل المعلومات التي تشمل نتائج البحث التقني والعلمي، و توصيف وتقييم الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، و الحصول على التكنولوجيا ونقلها لتحسين المواد الجينية، مع إحترام حقوق الملكية للتطبيق والوصول للقوانين وفقا للقدرات الوطنية، إستجابة لتقاسم المنافع النقدية و التجارية في مجال البحث وتطوير التكنولوجيا حسب المادة 13 [ 156 ] ص6 .

## 2.1.2.1.4. اتفاقية إنشاء لجنة الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية لآسيا

### والمحيط الهادئ

تكون عضوية اللجنة المنشأة بموجب إتفاقية إنشاء لجنة الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية لآسيا والمحيط الهادئ لعام 1973، و الذي عدل في دورتها الثانية 1977 و وافق عليها مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته الرابعة والسبعين في 27 نوفمبر - 7 ديسمبر 1978، وعدلت كذلك في الدورة الرابعة للجنة في 1979 و وافق عليها مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته السادسة والسبعين في 6-8 نوفمبر 1979، وعدلت كذلك في الدورة الحادية عشرة للجنة في 1986 و وافق عليها مجلس منظمة الفاو في دورته التسعون 17-28 نوفمبر 1986.

و تكون العضوية مفتوحة أمام الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين للمنظمة، و لكل عضو في اللجنة ممثل في دوراتها، ويكون لكل عضو صوت واحد، و تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات المدلى بها حسب المادة 08 من الاتفاقية [ 152 ] ص4.

تلتزم الأطراف المتعاقدة من خلال سياسات الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية، حسب المادة 4 من الاتفاقية [152] ص2 ، على توفير آلية لتبادل المعلومات، والخبرات لتعزيز، وتنمية الثروة الحيوانية وطنيا ودوليا، و تشجيع إنتاج الثروة الحيوانية والصناعة، باعتبارهما جزءا من نظام الزراعة، مع العمل على رفع مستوى التغذية، ومستوى المعيشة لصغار المزارعين، والمجتمعات الريفية، من خلال الإستغلال الأمثل لموارد الثروة الحيوانية، حسب المادة 2 من الاتفاقية [152] ص1.

تعمل الدول على تطوير البحوث في مجال الإنتاج الحيواني(تربية الماشية والصحة)، مع تعزيز نمو الصناعات الحيوانية، و تشجيع التدريب والدراسات الإستقصائية لتحسين إنتاج الثروة الحيوانية، ومكافحة الأمراض من خلال توفير اللقاحات والعقاقير والمعدات، حسب المادة 7 من الاتفاقية [152] ص4.

كما يتم مباشرة مهام السيطرة على تفشي الأمراض الحيوانية، في حالات الطوارئ ، و وضع، وتعديل المعايير، والممارسات الإقليمية للإنتاج الحيواني، و اتخاذ إجراءات المساعدة في شراء، وتوزيع السائل المنوي المجمد، وذات الجودة عالية من المخزون الجيني الحيواني .

## 2.1.2.1.3. إتفاقيات بشأن مكافحة الجراد الصحراوي

يعد الجراد الصحراوي من أهم المخاطر التي تواجه سياسات الأمن الغذائي في الدول التي تعاني عجزا في الموارد، فهذا الجراد يؤدي إلى المساس الخطير بالمواد النباتية و الزراعية، لذا تم التأكيد على ضرورة تفعيل آليات للتنسيق لمواجهة هذا الخطر.

2.1.2.1.3.1. اتفاقية إنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في جنوب غرب آسيا.

2.1.2.1.3.2. اتفاقية إنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى .

2.1.2.1.3.3. اتفاقية إنشاء هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في شمال غرب إفريقيا .

2.1.2.1.3.4. اتفاقية إنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية.

## 2.1.2.1.3.1. اتفاقية إنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في جنوب غرب آسيا

تتضمن أحكام الاتفاقية الخاصة بإنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي، في جنوب غرب آسيا لعام 1963، تعاقد الحكومات لمنع وقوع خسائر في الزراعة، من جراء الجراد الصحراوي في جنوب غرب آسيا، و التي تتكون من أراضي أفغانستان، والهند، وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان.

حيث عدلت الاتفاقية مرتين الأولى في الدورة الثانية عشرة للجنة في مارس 1977 ، و الثانية في دورته الثانية والعشرين في سبتمبر 2000، و تضمنت إلتزامات الدول الأعضاء، بشأن السياسات الوطنية، والدولية للتعاون من أجل مكافحة الجراد الصحراوي، و تنفيذ تدابير وقائية للسيطرة على الجراد الصحراوي ، والحد من الضرر عن طريق إعتقاد إجراءات خدمة المعلومات والتقارير، و توفير المعدات، والمبيدات الحشرية، و تشجيع ودعم التدريب، و تطوير محطة أبحاث وطنية لدراسة الجراد الصحراوي حسب المادة 02 من الإتفاقية [ 149 ] ص1.

تساعد اللجنة الدول الأعضاء على تخطيط، وتنفيذ العمل المشترك لمراقبة الجراد الصحراوي في المنطقة، ومساعدتها، وتشجيعها وطنيا أو إقليميا أو دوليا، و تحدد بالتشاور معها طبيعة، ومدى المساعدة التي تحتاجها تلك الدول الأعضاء لتنفيذ برامجها في حالات الطوارئ.

كما تساعد اللجنة بالتنسيق، و تقديم المعلومات لضمان تقديم الخبرات المكتسبة، والبحوث التي أجريت والبرامج المعتمدة ، في إطار مراقبة الجراد الصحراوي ، و الدخول في إتفاقات، من خلال المدير العام للمنظمة، مع دول المنطقة التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة، للعمل المشترك في إطار المسح والسيطرة على الجراد في المنطقة، و لكل عضو في اللجنة مندوب يجوز أن يرافقه مناب و خبراء ومستشارين، ويكون لكل عضو صوت واحد، و تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات المدلى بها، و بالتشاور بين المدير العام للمنظمة و رئيس اللجنة يتم عقد الدورة العادية مرة واحدة على الأقل كل سنتين، ومرة في السنة على الأقل خلال حدوث أزمة الجراد الصحراوي، ويجوز عقد دورات استثنائية، حسب المادة 05 من الإتفاقية [ 149 ] ص1.

## 2.1.2.1.2.3.2. اتفاقية إنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى

اتفقت الحكومات المتعاقدة ( البحرين، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، الجمهورية العربية السورية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن)، بموجب إتفاقية إنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى لعام 1965، و الذي عدل من قبل اللجنة في دورتها العشرين في 18-20 أكتوبر 1994، ووافق عليها مجلس المنظمة في دورته مائة وثمانية (5-14 يونيو 1995) و عدل أيضا في دورة اللجنة الرابعة والعشرين 17-21 أبريل 2004 و ووافق عليها مجلس المنظمة في الدورة الثامنة والعشرون 20-24 يونيو 2005، على ضرورة منع وقوع خسائر على الزراعة، في بعض الدول في الشرق الأدنى التي يهددها الجراد الصحراوي، حسب المادة 01 [150] ص1.

و تم التأكيد على تفعيل العمل المشترك، من خلال تعزيز مسح، ومراقبة الجراد الصحراوي في المنطقة، و ترتيب الموارد، و تقديم المساعدة التي تحتاجها الدول الأعضاء، لتنفيذ برامجها الوطنية والإقليمية، وتوفير المعدات والمبيدات الحشرية، وغيرها من اللوازم لإستخدامها في حالات الطوارئ .

بالإضافة لتوفير المعلومات، والتنسيق من خلال ضمان توفير المعلومات، في مجال غزو الجراد الصحراوي، وجمعها، ونشرها لتكوين الخبرات المكتسبة، وتبادل البحوث، والبرامج المعتمدة على الصعيد الوطني، والإقليمي، والدولي، و تنظيم زيارات للبحث، والاستقصاء لمراقبة الجراد الصحراوي، حسب المادة 2، فقرة أ. ب. ج من الإتفاقية [ 150 ] ص1، وتبادل المعلومات بشأن المشاكل المتعلقة الجراد، حسب المادة 4، فقرة 1، 2، 3، 4 من الإتفاقية [ 150 ] ص1.

يكون لكل عضو في اللجنة، صوت واحد، و تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات المدلى بها ، و بالتشاور بين المدير العام للفاو، و رئيس اللجنة، يتم عقد الدورة العادية مرة واحدة على الأقل كل سنتين، كما يجوز عقد دورات إستثنائية، حسب المادة 5، فقرة 1، 2، 3، 4 من الإتفاقية [ 150 ] ص2.

## 2.1.2.1.2.3.3. اتفاقية إنشاء هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في شمال غرب إفريقيا

اتفقت الأطراف المتعاقدة، بموجب إتفاقية إنشاء هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في شمال غرب أفريقيا لعام 1970، و الذي عدل من قبل الهيئة في دورتها السادسة في 4-6 أبريل 1977، و وافق عليها مجلس منظمة الفاو في دورتها الثانية والسبعين في 8-10 نوفمبر 1977، على منع وقوع خسائر على الزراعة في دول شمال غرب أفريقيا التي يسببها الجراد الصحراوي من أراضي الجزائر وليبيا



والمغرب وتونس، والدول المجاورة لهذا الاتفاق بالتزامات الدول الأعضاء بشأن السياسات الوطنية، والتعاون الدولي من أجل مكافحة الجراد الصحراوي.

حددت الإتفاقية ضرورة العمل المشترك، والمساعدة لمراقبة الجراد الصحراوي ، و ترتيب الموارد الوطنية، أو الإقليمية، أو الدولية، المتعلقة بمراقبة أو مسح الجراد الصحراوي، وتحديد طبيعة ومدى المساعدة التي تحتاجها الدول الأعضاء لتنفيذ برامجها الوطنية والإقليمية، حسب المادة 4 [151] ص2.

لكل عضو في اللجنة ممثل في دوراتها للمشاركة في أعمالها، ويكون لكل عضو صوت واحد، و تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات المدلى بها، و بالتشاور بين المدير العام للمنظمة و رئيس اللجنة يتم عقد الدورة العادية للجنة مرة كل سنة على الأقل، ويجوز عقد دورات إستثنائية حسب المادة 05 من الإتفاقية [151] ص2 ، كما يجوز حضور منظمات و جمعيات دولية في أعمال اللجنة بموافقتها على الأحكام المتعلقة بمنح صفة المراقب للدول التي إعتدها مؤتمر منظمة الفاو إلى حضور دورات اللجنة بصفة مراقب حسب المادة 06 من الإتفاقية [151] ص3.

تقوم اللجنة التنفيذية، بتقديم مقترحات إلى الهيئة فيما يخص السياسة العامة، و تقديم مشاريع برامج العمل والميزانية والحسابات السنوية للجنة حقوق الإنسان، و ضمان تنفيذ السياسات والبرامج، و إعداد مشروع التقرير السنوي عن أنشطة الهيئة، وذلك لإحالته إلى المدير العام لمنظمة الفاو، حسب المادة 09 من الإتفاقية [151] ص5.

## 2.1.1.2.3.4. اتفاقية إنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية

إتفقت الأطراف المتعاقدة (الجزائر ، تشاد ، ليبيا ، مالي ، المغرب ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال تونس)، بموجب اتفاقية إنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية لعام 2000، على الحاجة الملحة لمنع الضرر الذي يسببه الجراد الصحراوي على الزراعة، في دول غرب وشمال غرب إفريقيا ، بالإضافة للإضطرابات الإجتماعية، الإقتصادية و البيئية التي يمكن أن تنجم عن الأضرار الناجمة عن الجراد الصحراوي، و تتمثل مهام اللجنة في تفعيل مساعدة الدول الأعضاء، على تنفيذ إستراتيجية وقائية للتصدي لآفة الجراد الصحراوي، داخل أراضيها لتجنب الأضرار الزراعية.

أكدت الإتفاقية على ضرورة إنشاء هيئة وطنية مكلفة برصد، ومراقبة الجراد الصحراوي، و صياغة، وتحديث الموارد الخاصة، لدعم خطط الطوارئ المتوقعة للجراد، و رصد تحركات الجراد

الصحراوي داخل حدود الدول، و دعم الوحدات الخاصة، و شراء المعدات واللوازم لتنفيذ خطط العمل وطنية و الإقليمية لدراسة الجراد الصحراوي .

كما تلتزم الدول الأعضاء في اللجنة، بتقديم تقارير دورية، عن التدابير التي اتخذتها للوفاء بالالتزامات القانونية، حسب المادة 5، 6 من الاتفاقية [155] ص3، و مساعدة الدول الأعضاء على تحديث المعلومات عن وضعية الجراد، وإجراء البحوث، وتداول النتائج المتحصل عليها والبرامج المنفذة وطنيا وإقليميا ودوليا، مع الدخول في اتفاقات مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية في إطار المسح، والبحث، والسيطرة على الجراد في المنطقة، حسب المادة 7 [155] ص4.

## 2.2.1.2. المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة خارج نطاق منظمة الأغذية و الزراعة

تعد المعاهدات و الإتفاقيات المبرمة خارج إطار منظمة الفاو، و من قبل الدول الأعضاء فيها أساسية و مهمة لنشاطاتها، و بالخصوص إن تضمنت مسائل متصلة بالأغذية و الزراعة، و رغم ذلك فإنها تودع لدى المدير العام للفاو، لأن طبيعة الموضوع الذي تنظمه الاتفاقية يدخل في اختصاصاتها.

و يعد المدير العام لمنظمة الفاو الوديع لهذه المعاهدات و الإتفاقيات، حيث يقوم بإرسال نسخا مصدقة من الاتفاقية إلى حكومات الدول الأعضاء، و على أي حكومة أخرى والتي تطلب ذلك، كما يتخذ الترتيبات اللازمة لتسجيل الاتفاقية، عند دخوله حيز النفاذ، لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقا للمادة 102 من الميثاق الأممي، و أن يبلغ الدول المعنية.

2.2.1.2.1. المعاهدات و الاتفاقيات بشأن صيد الأسماك.

2.2.2.1.2. المعاهدات و الاتفاقيات بشأن التنمية الريفية .

2.2.2.1.2.3. المعاهدات و الاتفاقيات بشأن تسويق المعلومات والخدمات الاستشارية.

## 2.1.2.1.2. المعاهدات و الاتفاقيات بشأن صيد الأسماك

يعد صيد الأسماك من أهم القطاعات التي تولي منظمة الأغذية و الزراعة إهتماما بها ، من خلال تنظيم هذا القطاع بإعتباره أساسيا في تكريس الأمن الغذائي العالمي، عبر الإستغلال الرشيد لهذا المورد و الحد من الإستغلال الجائر لها.

2.1.2.1.2.1. المعاهدة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي.

2.1.2.1.2.2. اتفاقية إنشاء منظمة مصائد أسماك بحيرة فيكتوريا.

2.1.2.1.2.3. اتفاقية إنشاء المنظمة الدولية للتنمية مصائد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى.

2.1.2.1.2.4. معاهدة حفظ وإدارة الموارد السمكية في جنوب شرق المحيط الأطلسي .

2.1.2.1.2.5. اتفاق صيد الأسماك في جنوب المحيط الهندي .

## 2.1.2.1.2. المعاهدة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي

شملت الدول المتعاقدة في ريو دي جانيرو ، البرازيل ، 2-14 مايو ، 1966، و تضمن حكومات دول الأرجنتين ، البرازيل ، كندا ، كوبا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، فرنسا ، اليابان ، البرتغال ، جمهورية كوريا جمهورية جنوب إفريقيا ، السنغال ، اسبانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، بالإضافة لحكومات الدول كمراقبين لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، إيطاليا و بولندا.

و بموجب المعاهدة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي لعام 1966 بصيغتها المعدلة بموجب البروتوكول المعتمد في باريس في 10 يوليو 1984 ، والبروتوكول الذي اعتمد في مدريد يوم 5 يونيو 1992 أكدت على التعاون للمحافظة على أسماك التونة، في مستويات من شأنها أن تسمح بالصيد المستدام، و رغم عدم إبرامها في نطاق منظمة الفاو، فإنها أودعت لدى المدير العام للفاو، لأن طبيعة الموضوع يدخل في اختصاصاتها، و تكون هناك علاقة عمل بين لجنة الإتفاقية ومنظمة الفاو، و وفقا للمادة الثالثة عشرة من دستورالفاو، ينبغي أن ينص هذا الإتفاق، تعيين الممثل الذي يشارك في جميع اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية ، ولكن دون حق التصويت، حسب المادة الحادية عشرة [157] ص5.

حددت أهداف المعاهدة بدراسة أنواع أسماك التونة من حيث الوفرة، وايكولوجيا للأسماك ، و الأوقيانوغرافيا، والآثار المترتبة على العوامل الطبيعية والبشرية، و الإستفادة من الخدمات الفنية والعلمية، مع ضرورة جمع وتحليل المعلومات الإحصائية، في الظروف الحالية، واتجاهات الموارد

السلمكية، و دراسة وتقييم المعلومات المتعلقة بتدابير الحفاظ على موارد السكان من أسماك التونة، حسب المادة 4 من الاتفاقية [157] ص2 .

## 2.1.2.2.1.2. اتفاقية إنشاء منظمة مصائد أسماك بحيرة فيكتوريا

اتفقت الدول الأعضاء بموجب إتفاقية إنشاء منظمة مصائد أسماك بحيرة فيكتوريا في كيسومو ، كينيا ، 30 يونيو 1994 ، بصيغته المعدلة من قبل مجلس الوزراء في دورته الثانية ، 12 نوفمبر 1998 ، على أن كمية وقيمة مصايد الأسماك في بحيرة فيكتوريا، كبيرة جدا، وأن هناك حاجة لضمان إستدامة غلتها، مع التسليم بالتنوع البيولوجي للبحيرة ، و هذا استجابة لطلب تقدمت به CIFA اللجنة الفرعية لتنمية وإدارة مصائد الأسماك في بحيرة فيكتوريا والذي أكده الاجتماع الإقليمي لإدارة بحيرة فكتوريا ، وخلق للجنة الثروة السلمكية في بحيرة فيكتوريا التي عقدت في دار السلام في الفترة من 20 إلى 24 أكتوبر 1992 ، وبعد توصية قدمتها اللجنة القانونية والتقنية والتشاور لإنشاء منظمة مصائد أسماك بحيرة فكتوريا كما عقد في دار السلام في الفترة من 21 إلى 25 مارس 1994 ، مؤتمر المفوضين على المستوى الوزاري للنظر ، وذلك بهدف اعتماد مشروع اتفاقية لإنشاء منظمة مصائد أسماك بحيرة فيكتوريا.

حيث يتم العمل على زيادة الفهم العلمي لبحيرة فيكتوريا، و مواردها الحية، ونظمها الإيكولوجية ، والآثار المترتبة على تلك الموارد، مع الإعتماد على تدابير حفظ وإدارة الموارد الحية، وإجراء البحوث بشأن المياه، و دعم الموارد الحية للبحيرة، و حمايتها من التلوث، وغيرها من أشكال التدهور البيئي، مع تشجيع أنشطة التدريب، والإرشاد في جميع جوانب مصايد الأسماك، بالإضافة لجعل الفاو مركزا لتبادل المعلومات، والبيانات المصرفية للحصول على معلومات عن مصايد الأسماك في بحيرة فيكتوريا، حسب المادة 2 من الاتفاق [165] ص1.

بالإضافة لتحديد المشاكل الناشئة في مصائد الأسماك ( الإفراط في الحصاد ،صحة النظام الإيكولوجي)، و إستعراض و تقييم مخزون البحيرة، مع تحديد الإحتياجات اللازمة لتطبيق البحوث المبتكرة في إدارة الموارد الحية في بحيرة فيكتوريا ( البيولوجيا، علم الأحياء، علم النبات، الإحصائيات، الطب البيطري، تلوث المياه، علم السموم).

كما تم الإتفاق على تطوير الأساليب الإحصائية البيولوجية، والإجتماعية، والإقتصادية، والبيانات البيئية حسب المادة9 من الاتفاقية [165] ص6، من خلال التعاون مع مختلف الإدارات،

و المؤسسات المسؤولة عن مصائد الأسماك ، البحث العلمي، البيئة ، الزراعة، الغابات، نوعية المياه، التخطيط ، الصناعة، التنمية، السياحة و المالية العامة لتفعيل برامج المنظمة.

بالإضافة لإلتزام الأطراف المتعاقدة كينيا ، تنزانيا ، أوغندا ، و المنظمات والوكالات الحكومية الدولية بمراقب كبنك التنمية لشرق أفريقيا ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، و ممثل المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بموجب هذا الاتفاق على اتخاذ جميع التدابير التشريعية، عند الاقتضاء، وفقا لإجراءاتها الدستورية والقوانين الوطنية لتنفيذ قرارات المنظمة حسب المادة 13 من الاتفاقية [165] ص 9 .

## 2.1.2.3. اتفاقية إنشاء المنظمة الدولية للتنمية مصائد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى

إتفقت الدول الأوروبية المتعاقدة في مؤتمر للمفوضين في كوبنهاغن (الدانمرك )، في مركز الأمم المتحدة ، في 23 مايو 2000 بناء على دعوة منظمة الفاو، و حضور حكومات الدول الممثلة في المنظمة الدولية للتنمية مصائد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى ألبانيا ، البوسنة والهرسك ، بلغاريا ، كرواتيا ، الدانمارك ، استونيا ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، النرويج ، بولندا ، رومانيا ، سلوفينيا وتركيا، و حكومات الدول الممثلة بمراقبين النمسا ، فنلندا ، ألمانيا ، ايطاليا ، هولندا ، روسيا ، سلوفاكيا ، السويد و منظمة الفاو ممثلة بقسم الصناعات السمكية و إدارة مصائد الأسماك.على إنشاء المنظمة الدولية للتنمية مصائد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى (EUROFISH) لعام 2000، على الإهتمام بمصائد الأسماك، باعتبارها عنصرا أساسيا في قطاع التنمية الوطنية، ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، لمعظم دول أوروبا الشرقية والوسطى، و من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التوازن في إمدادات الأسواق ، وتشجيع الإستخدام الأفضل للموارد السمكية.

و تشكل منظمة EUROFISH منتدى للدول الأوروبية لتطوير مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فضلا عن الأنشطة المشتركة في ميادين الإستثمار والتنمية ، والتجارة ، وتعزيز السوق، و المساهمة في تقديم معلومات عن تسويق الموارد السمكية أوروبيا، لدعم تنمية الثروة السمكية في أوروبا، لتحقيق التوازن بين طلبات السوق و إمكانات مصايد الأسماك .

تشجع المنظمة إستثمارات القطاع الخاص، و تدعم الشراكة في مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، و توفر المساعدة التقنية، وتنمي القدرات البشرية، و تمويل الإستثمار في قطاع الأحياء المائية، كما تنسق مبادرات الجهات المانحة في المنطقة الأوروبية .

تساهم المنظمة في تحديث مصائد الأسماك، للمساهمة في دعم إمدادات المنتجات السمكية في المنطقة، و تحقيق الإستفادة القصوى من الفرص التصديرية داخل المنطقة وخارجها حسب المادة 3 من الاتفاقية [ 166 ] ص3، كما تقيم آفاق العرض داخل و خارج المنطقة، و تقدم المشورة للدول عن التطورات التكنولوجية، ومواصفات المنتجات ومعايير الجودة، وتنفيذ برامج وطنية للبحوث، و تدريب العاملين في مؤسسات وحكومات الدول الأعضاء، في مجال التسويق والتنمية حسب المادة 4 من الإتفاقية [ 166 ] ص4.

تقيم منظمة (EUROFISH) علاقة عمل مع منظمة الأغذية والزراعة من خلال اتفاق للمشاركة في اجتماعاتها ، ولكن دون حق التصويت، بالإضافة للتعاون مع منظمات دولية و إقليمية تهتم بمصائد الأسماك للمساهمة في تعزيز أهدافها، حسب المادة 13 من الإتفاقية [ 166 ] ص7.

## 2.1.2.1.2.4. معاهدة حفظ وإدارة الموارد السمكية في جنوب شرق المحيط الأطلسي

أدركت الأطراف المتعاقدة من الدول الساحلية، وسائر الدول والمنظمات التي لها مصلحة حقيقية في الموارد السمكية، في جنوب شرق المحيط الأطلسي، بضرورة التعاون لضمان تدابير حفظ وإدارة النظم الايكولوجية البحرية والبيئة من خلال معاهدة حفظ وإدارة الموارد السمكية في جنوب شرق المحيط الأطلسي لعام 2006 .

أكدت المعاهدة إلتزام الدول المتعاقدة على ضمان الإستخدام المستدام للموارد السمكية، في المنطقة على المدى الطويل، مع مراعاة تأثير عمليات الصيد، على الأنواع المترابطة بيئيا، مثل الطيور البحرية، والحيتان، والفقمة، والسلاحف البحرية، مع كفاءة ممارسات الصيد القانوني الذي يقلل من الآثار الضارة على الموارد البحرية الحية، و يحمي التنوع البيولوجي في البيئة البحرية، حسب المادة 2 من الإتفاقية [ 167 ] ص 3، كما تم تحديد إحتياجات حفظ، وإدارة الموارد السمكية، من خلال تحديد كميات الصيد المسموح بها ، مع تحديد الأنواع غير المستهدفة، و تحليل الآثار المباشرة، وغير المباشرة للأنشطة البشرية على الموارد السمكية، حسب المادة 10 من الإتفاقية [ 167 ] ص9، كما تم الإتفاق على إنشاء آليات التعاون المناسبة للعمل الفعال لرصد، و مراقبة الأنواع التي يمكن صيدها، مناطق الصيد، حجم ونوع الجنس، معدات الصيد و التكنولوجيا التي يمكن إستخدامها، و تدابير تنظيم مصائد الأسماك .

كما إلتزمت دول العلم بإتخاذ ما يلزم من تدابير، لضمان أن السفن التي ترفع علمها، تمتثل لحفظ، وإدارة، ومراقبة التدابير التي إعتدتها الإتفاقية، و أنها لا تشارك في أي أنشطة تقوض فعالية هذه التدابير، مع ضرورة إنشاء سجل وطني لسفن الصيد المرخص لها بالصيد في المنطقة حسب المادة 14

[ 167 ] ص 11، مع إتزام سلطات دول الميناء بمعاينة وثائق، ومعدات الصيد، وكمية الصيد الموجودة على متنها عندما تكون تلك السفن موجودة طوعا في موانئها، أو في محطاتها البحرية حسب المادة 15 من الإتفاقية [ 167 ] ص 12.

## 2. 1. 2. 2. 1. 5. اتفاق صيد الأسماك في جنوب المحيط الهندي

إتفقت الأطراف المتعاقدة في إتفاق صيد الأسماك في جنوب المحيط الهندي لعام 2006 (أستراليا ، جزر القمر ، الجماعة الأوروبية ، فرنسا ، اليابان ، كينيا ، مدغشقر ، موزمبيق ، ناميبيا ، نيوزيلندا ، الاتحاد الروسي ، سيشيل ، اليمن، جزر كوك بصفة مراقب) على الإتزام بالحفظ، والإستعمال المستدام للموارد السمكية، في أعالي البحار في جنوب المحيط الهندي ، حيث تم الإتفاق على جمع البيانات المتعلقة بأنشطة الصيد، التي تشارك فيها المنظمات، في أعالي البحار في جنوب المحيط الهندي، و وضع المعايير المتعلقة بالسفن المرخص لها بالصيد في منطقة جنوب المحيط الهندي.

كما أكد الإتفاق على ضرورة تيسير عمليات التقييم العلمي للموارد السمكية، وتأثير الصيد على البيئة البحرية، و تقييم الجهود، ومستويات مخزون الموارد السمكية، مع تطوير التدابير الإحصائية للموارد السمكية من حيث مجموع المصيد حسب الأنواع والوزن، عدد السفن التي تقوم بالصيد في المنطقة، تفاصيل هوية السفينة و تحديد الأنواع .

## 2. 1. 2. 2. 2. 2. المعاهدات و الإتفاقيات بشأن التنمية الريفية

تم إعتبار التنمية الريفية من أهم الأهداف التي تحاول منظمة الأغذية و الزراعة الإرتقاء بها، من خلال الإصلاح و التطوير الدائمين لسياسات الدول في هذا المجال، حيث تم تنظيم هذا الموضوع من خلال العديد من الصكوك.

2. 1. 2. 2. 2. 1. اتفاق إنشاء مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ.

2. 1. 2. 2. 2. 2. اتفاق إنشاء مركز التنمية الريفية المتكاملة لأفريقيا.

2. 1. 2. 2. 2. 3. اتفاق إنشاء مركز إقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية

و الكاريبي.

2. 1. 2. 2. 2. 4. اتفاق إنشاء منظمة لحماية النباتات في الشرق الأدنى.

## 2.1.2.2.1.2. اتفاق إنشاء مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ

إتفقت الأطراف المتعاقدة لدول آسيا والمحيط الهادئ في كوالالمبور ، ماليزيا ، في 29 يوليو 1978، بحضور حكومات الدول الثلاث عشرة التالية ممثلة : بنغلاديش ، الهند ، اندونيسيا ، كوريا ، لاوس ، ماليزيا ، نيبال ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، سريلانكا ، تايلاند ، فيتنام، و حكومات الدول الأربع التالية ممثلة بمراقبين لاستراليا ، بوتان، نيوزيلندا و الولايات المتحدة الأمريكية، على إنشاء مركز التنمية الريفية المتكاملة عام 1978، لتفعيل برامج التنمية الريفية و اعتماد نهج متكامل لتخطيط وتنفيذ تلك البرامج ، و يهدف مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ الذي يعتبر منظمة حكومية دولية مستقلة تحقق عدة أهداف .

يقدم المركز المساعدة في العمل الوطني، وتعزيز التعاون الإقليمي، فيما يتعلق بالتنمية الريفية المتكاملة، من خلال شبكة من المؤسسات الوطنية، في الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، و هذا لتحسين الإنتاج، والدخل، والظروف المعيشية للمزارعين، وغيرهم من الفئات المحتاجة في المناطق الريفية ، وتشجيع مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والإقتصادية .

بالإضافة لتعزيز تبادل الأفكار، والخبرات، وتشجيع الأنشطة التعاونية المشتركة، بشأن الجوانب المختلفة للتنمية الريفية المتكاملة، بالإضافة لعقد المؤتمرات الإستشارية و الإجتماعات التي تمكن متخذي القرارات الوطنية، و المخططين، والتنفيذيين، لتبادل الخبرات حول التنمية الريفية المتكاملة، من أجل المنفعة المتبادلة للدول الأعضاء .

كما تنظم الأطراف دورات تدريبية في تنفيذ، وتقييم برامج التنمية الريفية المتكاملة، ومساعدة المراكز الوطنية في إجراء دورات تدريبية، مع تقديم الدعم التقني، حسب المادة 1 من اتفاق [158] ص1 ، بالإضافة للتعاون مع المنظمات الحكومية ،وغير الحكومية، وتقديم أي ترتيبات ضرورية لضمان التعاون الفعال [158] ص5.

## 2.1.2.2.2. اتفاق إنشاء مركز التنمية الريفية المتكاملة لأفريقيا

إتفقت الأطراف المتعاقدة لدول إفريقيا في الاجتماع العاشر للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا (أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، سبتمبر 1978) من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لاتفاق لإنشاء مركز التنمية الريفية المتكاملة لأفريقيا، و تضمن حكومات الدول الأعضاء التالية ممثلة في بنين ، بوتسوانا ، بوروندي ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى الامبراطورية ، تشاد ،



الكونغو ، مصر ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، كينيا ، ليبيريا ، مدغشقر ، ملاوي ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، رواندا ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، سوازيلاند ، تنزانيا ، توغو ، أوغندا ، فولتا العليا زائير و زامبيا على تفعيل برامج التنمية الريفية، و إعتقاد نهج متكامل لتخطيط وتنفيذ تلك البرامج، من خلال إتفاق إنشاء مركز التنمية الريفية المتكاملة لإفريقيا لعام 1979 و الذي عدل من قبل مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية التي عقدت في 3 مايو 1985، من أجل تعزيز التعاون الوطني، و الإقليمي فيما يتعلق بالتنمية الريفية المتكاملة، من خلال شبكة من المؤسسات الوطنية في إفريقيا، و تحسين الإنتاج، والدخل، والظروف المعيشية للمزارعين، وغيرهم من الفئات المحتاجة في المناطق الريفية .

كما تم تعزيز تبادل الأفكار، والخبرات وتشجيع الأنشطة التعاونية المشتركة بشأن الجوانب المختلفة للتنمية الريفية المتكاملة ، كما يتم عقد المؤتمرات الإستشارية، التي تمكن متخذي القرارات، و المخططين والتنفيذيين لتبادل الأفكار، والخبرات حول التنمية الريفية المتكاملة للدول الأعضاء .

بالإضافة لإتفاق الأطراف المتعاقدة على تنظيم دورات تدريبية في تخطيط، وتنفيذ، وتقييم برامج التنمية الريفية المتكاملة، ومساعدة المراكز الوطنية في إجراء دورات تدريبية، مع تقديم الدعم التقني حسب المادة 01 من الاتفاقية [159] ص2، و التعاون الفعال، حسب المادة 11 [159] ص5.

## 2.1.2.2.3. إتفاق إنشاء مركز إقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في

### أمريكا اللاتينية و الكاريبي

إتفقت الدول التسع عشرة (بوليفيا ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، جمهورية الدومينيكان ، إكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت لوسيا فنزويلا)، بموجب إتفاق إنشاء مركز إقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية و الكاريبي براكاس ، فنزويلا ، 8-11 سبتمبر 1981، و المعدل ببيروتوكول بنما يومي 16 و 17 يوليو 1985، على تعزيز التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالتنمية الريفية المتكاملة، من خلال شبكة من المؤسسات الوطنية في الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

و ركز الإتفاق على ضرورة تحسين الإنتاج، والدخل، والظروف المعيشية للمزارعين، وغيرهم من الفئات المحتاجة في المناطق الريفية، وتشجيع مشاركتهم في الحياة الإجتماعية والإقتصادية، مع تعزيز تبادل الأفكار والخبرات، وتشجيع الأنشطة التعاونية المشتركة بشأن الجوانب المختلفة للتنمية الريفية المتكاملة .

بالإضافة لعقد المؤتمرات الإستشارية، و الإجتماعات التي تمكن متخذي القرارات الوطنية ، و المخططين والتنفيذيين لتبادل الأفكار، والخبرات حول التنمية الريفية المتكاملة من أجل المنفعة المتبادلة للدول الأعضاء ، مع تنظيم دورات تدريبية للمزارعين، و الكوادر، والمهنيين في مجال تخطيط وتنفيذ برامج الدعم التقني المتكامل، حسب المادة 1 [ 160 ] ص2، مع التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والوكالات التي تمارس نفس الأنشطة، وتقديم أي ترتيبات ضرورية لضمان التعاون الفعال، حسب المادة 14 [ 160 ] ص6.

## 2.1.2.2.4. اتفاق إنشاء منظمة لحماية النباتات في الشرق الأدنى

بناء على دعوة حكومة المغرب، ومؤتمر المفوضين المعني بإنشاء منظمة لحماية نباتات الشرق الأدنى (NEPPO)، حيث عقد في الرباط من 16 - 18 فبراير 1993، اجتماع بين حكومات الدول المعنية الجزائر ، مصر ، إيران ، العراق ، الأردن ، الكويت ، ليبيا ، مالطا ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، باكستان ، السودان ، سوريا ، تونس ، تركيا و اليمن، و حضور حكومات كل من فرنسا وألمانيا ممثلة بمراقب، و كانت المنظمات الحكومية الدولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وجامعة الدول العربية ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ممثلة بمراقب، و إعتبرت الأطراف المتعاقدة على فائدة التعاون الدولي، للسيطرة على آفات المنتجات النباتية ، ومنع إنتشارها عبر الحدود الوطنية، و ضمان التنسيق الوثيق من خلال الهيئات الإقليمية، و المنظمات غير الحكومية، التي تكون قادرة على تقديم المساعدة المالية أو الدعم التقني .

تتمثل أهداف المنظمة أساسا في تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية النباتات بهدف منع إنتشار آفات النباتات، والمنتجات النباتية، من خلال تنسيق العمل عبر الحدود الوطنية لمنع دخول وإنتشار آفات ، حسب المادة 03 من الاتفاق [ 162 ] ص2، و تعاون الحكومات حول تفشي وانتشار آفات النباتات والمنتجات النباتية، مع تطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بالصحة النباتية، و غيرها من التدابير الوقائية.

بالإضافة لتنسيق تدابير الحجر الصحي، و مبادئ الصحة النباتية، وإجراءات تقييم المخاطر، و تسهيل التعاون في مجال البحث عن مصادر الآفات النباتية، وطرق مراقبة، وتبادل المعلومات العلمية ، حسب المادة 04 من الاتفاق [ 162 ] ص3، و التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، لضمان التعاون الفعال، و اتخاذ أي ترتيبات رسمية مع هذه المنظمات والمؤسسات التي تخضع لموافقة مجلس إدارة المنظمة حسب المادة 18 من الاتفاق [ 162 ] ص9.

## 2.1.2.2.3. المعاهدات و الاتفاقيات بشأن تسويق المعلومات والخدمات الاستشارية

تم الإشارة سابقا على أن منظمة الأغذية و الزراعة من منظمات المعارف، التي تساهم في البحث و ترقية العلوم و جمع المعلومات الخاصة بالمواد الغذائية و تبادلها مع الدول الأعضاء و التنظيمات ذات الشراكة، لذا تم عقد إتفاقيات في هذا المجال.

2.1.2.2.3.1. اتفاق إنشاء المنظمة الدولية لتسويق الخدمات الإعلامية و المشورة التقنية للمنتجات السمكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

2.1.2.2.3.2. اتفاق إنشاء مركز معلومات التسويق والخدمات الإستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية.

2.1.2.2.3.3. اتفاق مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

## 2.1.2.2.3.1. اتفاق إنشاء المنظمة الدولية لتسويق الخدمات الإعلامية و المشورة التقنية للمنتجات السمكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

يعد إتفاق إنشاء المنظمة الدولية لتسويق الخدمات الإعلامية و المشورة التقنية للمنتجات السمكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، كوالالمبور ( ماليزيا ) 9-13 كانون الأول / ديسمبر 1985، و المعدل من قبل مجلس إدارة منظمة INFOFISH في دورته العاشرة التي عقدت في كوالالمبور ، ماليزيا في الفترة من 12 إلى 15 ديسمبر 1995، خطوة ملموسة نحو تنفيذ الإستراتيجيات، وبرامج العمل التي إعتمدها المؤتمر العالمي لإدارة و تنمية مصائد الأسماك الذي عقدته منظمة الفاو في روما في الفترة من 27 يونيو إلى 6 يوليو 1984، في شؤون التسويق والمعلومات والخدمات الاستشارية عن المنتجات السمكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لصالح حكومات كل من استراليا ، بنغلاديش ، وجمهورية كوريا ، فرنسا ، الهند ، اندونيسيا ، كوريا (جمهورية) ، ماليزيا ، ملديف ، نيوزيلندا ، جزر سليمان، سري لانكا ، تايلند و تونغنا، و تعد حكومة النرويج ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة مراقب.

و إتفقت الأطراف المتعاقدة على أهمية مصائد الأسماك، بإعتبارها عنصرا أساسيا في قطاع التنمية الوطنية، و بالخصوص في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي ستستفيد كثيرا من تنمية مواردها السمكية، و الذي سيؤدي لمزيد من توازن الإمدادات في الأسواق ، وتعزيز المزيد من النمط العادي للأسعار ، وتشجيع الاستخدام الأفضل للموارد السمكية.

بالإضافة لتمكين الدول الأعضاء من الإستفادة الكاملة من موارد مصايد الأسماك، و المساهمة في تطوير وتحديث الثروة السمكية في المنطقة، و في إحداث توازن في إمدادات المنتجات السمكية في المنطقة، و تعزيز التعاون التقني والإقتصادي بين أعضائها في هذا القطاع، حسب المادة 03 [161] ص2.

بالإضافة لتعاون الأطراف على في تطوير منتجات جديدة ، وفرص التسويق للموارد السمكية، بالإضافة لتخطيط وتنفيذ برامج وطنية لسوق السمك، و تدريب موظفي الحكومات في مجال التسويق والتنمية وتعزيز المؤسسات الوطنية، حسب المادة 04 من الاتفاقية [161] ص2.

## 2.1.2.2.3.2. اتفاق إنشاء مركز معلومات التسويق والخدمات الإستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية.

بناء على دعوة من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، بوصفها الدولة المضيف للمؤسسة والجمعية التأسيسية لمركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (INFOSAMAK)، عقد في المنامة 23 و 24 يونيو 1993، إجتماع لتأسيس مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية، و المعدل في 1995، بحضور حكومات دولة البحرين ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، سوريا ، تونس، اليمن، و بحضور المؤسسات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ممثلة في الدورة و هي الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك ، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المنظمة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية، بالإضافة لمؤسسات و شركات بصفة مراقب نذكر العربية لمصائد الأسماك (المملكة العربية السعودية) ، و اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية) ، و معهد الكويت للأبحاث العلمية (الكويت) ، و الشركة الوطنية لصيد الأسماك (الكويت) ، و الجمعية الموريتانية لتسويق دي دو بواسون (SMCP) (موريتانيا) ، و منظمة الفاو ممثلة بمكتبها الإقليمي للشرق الأدنى لمصائد الأسماك.

أدركت الأطراف المتعاقدة الأهمية الكبيرة لصيد الأسماك في التنمية العربية، و أن إنشاء سوق دولية لخدمات المعلومات والمنتجات السمكية يؤدي لمزيد من التوازن في إمدادات الأسواق ، و تحسين الأسعار و التشجيع على الإستخدام الأفضل للموارد السمكية .

و أكد الإتفاق على تمكين الدول العربية من تطوير الإستفادة الكاملة من الإمكانيات، التي توفرها موارد مصايد الأسماك، والمساهمة في إحداث توازن في إمدادات المنتجات السمكية، و تحقيق الإستفادة القصوى من الفرص التصديرية، من خلال التعاون الإقتصادي والتقني بين الدول الأعضاء في القطاع

السلمي ، لتطوير فرص التسويق وعرض المنتجات السمكية داخل المنطقة وخارجها، حسب المادة 2 من الاتفاق [163] ص2.

كما يتم العمل على تبادل المشورة بشأن مواصفات المنتجات، وتجهيزها، وأساليب، ومعايير الجودة، وفقا لمتطلبات السوق، لمساعدة الدول الأعضاء لتسويق الموارد السمكية، التي لم تستغل بالكامل للإستهلاك البشري، بالإضافة للمساعدة في تخطيط، و تنفيذ برامج وطنية، وأنشطة البحث، و تدريب موظفي الحكومات، المؤسسات و الصناعات في مجال التسويق و التنمية ، حسب المادة 3 من الاتفاق [163] ص2.

يعقد مركز معلومات التسويق والخدمات الإستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية، إتفاقات مع الدول والمنظمات الدولية، و بالخصوص مع منظمة الفاو، و للمدير العام لمنظمة الفاو أن يعين ممثل للمشاركة في إجتماعات المركز، ولكن دون حق التصويت [163] ص7.

## 2. 1. 2. 2. 3. 3. اتفاق مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في أمريكا اللاتينية والكاريبى.

إتفقت الأطراف المتعاقدة في الجمعية التأسيسية بسان خوسيه ، كوستاريكا ، في 17 و 18 فبراير 1994 بناء على دعوة من حكومة كوستاريكا، و بحضور حكومات بيليز،كوستاريكا ، جواتيمالا ، هندوراس ،المكسيك ،نيكاراغوا ،بيرو ، ترينيداد ،توباغو ،أوروغواي و فنزويلا، و حكومات الدول ممثلة بمراقبين الأرجنتين وشيلي وكولومبيا، و منظمة الفاو ممثلة في السيد كونستانتينو تابياس ، ممثل الفاو في كوستاريكا، على انشاء مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في أمريكا اللاتينية والكاريبى (INFOPESCA) لعام 1994، على أهمية مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتنمية دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وستستفيد هذه الدول بشكل كبير من تنمية مواردها السمكية، و هذا يتوقف على إقامة مركز للمعلومات وخدمات إستشارية بشأن صيد الأسماك في السوق الدولية .

و إتفتت الدول كذلك على توفير المعلومات، والخدمات الإستشارية بشأن تسويق المنتجات السمكية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، مع تقديم المساعدة في التجهيز، ومراقبة الجودة ، وفقا لإحتياجات السوق، وتعزيز جودة المنتجات، و إحترام مواصفات المنتجات، وفقا لمتطلبات السوق .

بالإضافة لتعزيز تبادل الخبرات بين دول المنطقة، ودول من خارج المنطقة على التقدم التكنولوجي والتسويق، و تطوير فرص الأسواق الجديدة في إستغلال الأنواع والمنتجات السمكية، بالإضافة للمساعدة في التخطيط و التنفيذ الوطني و الإقليمي للبحوث والمعلومات [164] ص2.

كما يتم تحقيق التعاون مع المنظمات الدولية، أو معاهد للبحوث المتخصصة في صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، أو تنظيم إقليمي أو مؤسسة مالية تتدخل بفعالية، لتمويل البرامج المتعلقة بمصادر الأسماك، أو أي منظمة إقليمية تشارك في البحوث السمكية وتربية الأحياء المائية، مع التعاون مع منظمة الفاو، من خلال مشاركة ممثلها في كل إجتماعات المركز، و دون حق التصويت [164] ص4.

## 2.1.3. المؤتمرات الدولية

ترتكز المؤتمرات التي تعقدها منظمة الفاو على تجديد الالتزام الدولي بالقضاء على الجوع، و إرساء تحالف عالمي، للتعجيل بوتيرة الجهود المبذولة، لتحقيق الأهداف الإنسانية المشتركة، في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، و فتح المجال لمندوبين، و المشاركين الذين تربطهم مصالح مشتركة، لتبادل المعارف الجديدة المبذولة حاليا، لتحقيق الأمن الغذائي الدولي.

2.1.3.1. مؤتمرات القمة العالمية للأغذية.

2.1.3.2. المؤتمرات العامة لمنظمة الأغذية و الزراعة.

## 2.1.3.1. مؤتمرات القمة العالمية للأغذية

ترتكز مؤتمرات القمة العالمية للأغذية على تجسيد إرادة المجتمع الدولي على زيادة المساعدات المقدمة للدول النامية، لا سيما الدول الأقل نموا، و الأكثر تضررا من الأزمات، أو الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية كي تتوسع في قطاعها الزراعي و انتاجها الغذائي.

كما يركز دور هذا النوع من المؤتمرات للفت إنتباه المشتركين للتهديدات التي تطال الأمن الغذائي، و التي سيكون لها تداعيات خطيرة على الإستقرار الإجتماعي العالمي، و على هذا الأساس توفر هذه المؤتمرات مجالاً لتعزيز دور المؤسسات المانحة و المالية لمشاركتها في تحسين الحالة المالية للدول، و مراجعة خدمات الديون، و تفعيل مرونة النظم الغذائية العالمية.

2.1.3.1. مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996.

2.1.3.1. مؤتمر القمة العالمي للأغذية 2002.

2.1.3.1. مؤتمر القمة العالمي للأغذية 2009.

## 2.1.3.1. مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996

إنعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في الفترة 13 - 17/11/1996، بهدف تجديد الالتزام العالمي بمحاربة الجوع، وقد دعت الفاو لعقد هذا المؤتمر، لمواجهة إنتشار ظاهرة نقص التغذية، وتنامي المخاوف إزاء تضائل مقدرة قطاع الزراعة على تلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل

أكد المؤتمرون على ضرورة تجاوز حالة سوء التغذية، بإستئصال الجوع ، وإنعدام الأمن الغذائي خلال 10 سنوات، حيث أشارت تقديرات منظمة الفاو إلى أنه إذا لم يحدث تعجيل في النمو، فمن المحتمل أن يبلغ عدد السكان الذين يعانون من الجوع في 2010 نحو 680 مليون نسمة، من بينهم أكثر من 250 مليون نسمة يعيشون في أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى).

استغرق مؤتمر القمة العالمي للأغذية خمسة أيام من الاجتماعات على أرفع المستويات بحضور ممثلين عن 185 بلداً والمجموعة الأوروبية. ولقد أتاح هذا الحدث التاريخي، الذي عقد في المقر الرئيسي للمنظمة بروما فرصة لالتقاء ما يقارب 10.000 مشارك في المؤتمر، ووفر منتدى لمناقشة قضية من أهم القضايا التي يجابهها قادة العالم في الألفية الجديدة، ألا وهي استئصال الجوع.

حيث جدد المؤتمر الإلتزام العالمي على أعلى المستويات السياسية، بتحقيق الأمن الغذائي المستدام لجميع الناس، و تطوير مستوى الإدراك العالمي، لزيادة الوعي بين صناعات القرارات في القطاعين العام والخاص، ولدى وسائل الإعلام، وفي أوساط المجتمع المدني، على وضع أساس سياسي، وفني للجهود المبذولة لإستئصال الجوع من جميع الدول .

## 2.1.3.1.2. مؤتمر القمة العالمي للأغذية 2002

دعا مؤتمر القمة العالمي (خمس سنوات بعد الانعقاد)، روما 27 أغسطس 2002 إلى إرساء تحالف دولي للتعجيل بوتيرة الجهود المبذولة للحد من الجوع في العالم، بعد خمس سنوات من المؤتمر السابق، لتفعيل العزيمة السياسية، والموارد، والتكنولوجيا، وشروط الإنصاف التجاري، حيث شاركت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد وفود من 179 بلداً إلى جانب المفوضية الأوروبية، وكان 73 وفداً من تلك الوفود بقيادة رؤساء الدول أو الحكومات أو من يمثلهم.

و دعى المؤتمر على ضرورة تشكيل جماعة عمل حكومية دولية، لوضع خطوط توجيهية طوعية، لإعمال حق الحصول على الغذاء تدريجياً، وإتاحة منتدى لكل الجهات المعنية بالكفاح ضد الجوع، التي تشمل المسؤولين الحكوميين، والمجتمعات المحلية التي تكسب رزقها من الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية، والشباب، وجماعات السكان الأصليين.

كما عزز المؤتمر العزيمة السياسية لمعالجة العوائق التي تعرقل الحد من الجوع من قلة إمدادات المياه، والإفتقار إلى القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا، وضعف الإستثمارات، وإستنزاف الموارد الطبيعية، مع ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في تطوير الزراعة والصناعة الزراعية في أقل البلدان نمواً شريطة أن تعمل الشركات الخاصة بالتناسق مع القطاع العام والمنظمات الدولية.

و أكد المؤتمر أيضاً على دور الحكم الرشيد، وإنهاء النزاعات كعناصر أساسية، في الكفاح ضد الجوع، بالإضافة لتعزيز دور الإستراتيجيات الإقليمية في تحقيق الأمن الغذائي، إزاء قضايا تيسير التجارة الزراعية، و تدابير سلامة الأغذية، و التخفيف من وطأة الجوع والفقر في المناطق الريفية، و دور المرأة الريفية للوصول إلى أدوات الإنتاج الغذائي، كما تم التركيز على منع إنتشار الأمراض النباتية، والحيوانية عبر الحدود، و إحياء الإنتاج الغذائي بعد حالات الطوارئ.

## 2.1.3.1.3. مؤتمر القمة العالمي للأغذية 2009

إعتمد زعماء العالم المجتمعون بمقرّ منظمة الفاو "FAO"، في أعمال مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي 16- 18 نوفمبر 2009، بالإجماع إعلان حول تجديد الالتزام الدولي من أجل القضاء المُستدام على الجوع من وجه الأرض في أقرب وقتٍ ممكن.



حيث تم التأكيد على ضرورة النهوض بحوكمة القضايا العالمية المرتبطة بالغذاء في شراكة مع القطاعين العام والخاص، وإقرار المواجهة الإستباقية الفعّالة، لتحديات تغيّر المناخ، إزاء الأمن الغذائي، حيث أكد المدير العام لمنظمة الفاو السابق جاك ضيوف في كلمته ضمن فعاليات المؤتمر أنه يوجد ما يتجاوز المليار جائع في عالم اليوم، و هذا إنجازاً مأساوي في العصر الحديث، مما يستدعي توفير الأدوات الإنمائية و السياسية للنهوض بالقدرة الإنتاجية للدول النامية في مجال الزراعة.

بالإضافة لتعزيز الإستثمارات الزراعية لدورها الكبير في التغلب على الجوع والفقر، و لأنها تشكل أساس النمو الإقتصادي الشامل في معظم الدول الفقيرة، مع تعزيز المشاريع التنموية، لأنها توفر بصورة مباشرة، أو غير مباشرة موارد الرزق لنحو 70 % من الفقراء في العالم.

كما يتم إرساء نظام متماسك لضمان إنتاج غذائي كاف لإطعام سكان العالم المتزايد، حيث سيزيد عدد سكان العالم بنسبة 50 % ليصل إلى قرابة 9 مليارات نسمة في 2050، لذا سيتم ضمان الوسائل الكفيلة، لتمتع البشر بفرص الحصول على الغذاء، ليعيشوا حياة موفورة النشاط، والصحة، مع ضمان تمتع الدول النامية، بفرص عادلة للمنافسة في أسواق السلع العالمية، و تفعيل الآليات الإستجابة السريعة للأزمات الغذائية الطارئة، التي تعصف بأكثر من 30 دولة حالياً، لكي لا تكون عائقاً للتنمية المستدامة لشعوبها.

## 2.1.3.2. المؤتمرات العامة لمنظمة الأغذية و الزراعة

تعقد الدورة العادية للمؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة كل سنتين، و هذا لاستعراض حالة الأغذية و الزراعة عالمياً، و برامج الأعضاء على ضوء تقارير المجلس و المدير العام التي تبرز المسائل المتعلقة بالسياسات التي تتطلب دراسة من المؤتمر.

- 2.1.3.1.2. المؤتمر العام (29) لمنظمة الأغذية و الزراعة .
- 2.1.3.2.2. المؤتمر العام (30) لمنظمة الأغذية و الزراعة .
- 2.1.3.3.2. المؤتمر العام (31) لمنظمة الأغذية و الزراعة .
- 2.1.3.4.2. المؤتمر العام (32) لمنظمة الأغذية و الزراعة .
- 2.1.3.5.2. المؤتمر العام (33) لمنظمة الأغذية و الزراعة .
- 2.1.3.6.2. المؤتمر العام (34) لمنظمة الأغذية و الزراعة .
- 2.1.3.7.2. المؤتمر العام (36) لمنظمة الأغذية و الزراعة .

## 2.1.3.1.2. المؤتمر العام (29) لمنظمة الأغذية و الزراعة

ركز المشاركون في المؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة، الدورة (29) ، روما 7-1997/11/18، على دراسة ثلاث مواضيع رئيسية، لها دور مهم في صيانة الأمن الغذائي ، و إستدامة الإستغلال المستدام للموارد الطبيعية، و هذا من خلال:

2.1.3.1.2. صيانة الموارد الوراثية و إستخدامها المستدام .

2.1.3.1.2. دعم الحق في الغذاء .

2.1.3.1.2. مكافحة الجراد الصحراوي.

## 2.1.3.1.2. صيانة الموارد الوراثية و إستخدامها المستدام

إلتزمت حكومات الدول المشاركة، على العمل لتعزيز صيانة، واستخدام الموارد البيولوجية، وغير البيولوجية في التنمية الزراعية المستدامة في العالم، و هذا لضمان تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة، و إلتزمت حكومات الدول كذلك، على دعم المؤسسات الدولية، لتشجيع صيانة التنوع البيولوجي وإستخدامه المستدام ، و مساعدة الدول النامية في صيانة مواردها الوراثية الزراعية، و إستخدامها المتوازن، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة [168]

## 2.1.3.1.2. دعم الحق في الغذاء

إلتزمت الدول الأعضاء، بمضمون الحق في الغذاء الكافي لكل إنسان، و التحرر من الجوع، كما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، و الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي للجميع، وتحرر كل فرد من الجوع.

كما ركزت الدول على ضرورة الحد من ظاهرة نقص التغذية المزمن، لاسيما بين النساء، والأطفال في الدول النامية، الذين لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم التغذوية الأساسية، مع التزام الدول الأعضاء بدعم المبادرات لمساعدة الدول في متابعة تنفيذ أهداف الألفية الخاصة بالزراعة والأمن الغذائي، و تعبئة الموارد الإستثمارية، و التعاون بين الجنوب والجنوب، في نقل التكنولوجيا التي تساعد على مضاعفة غلة الحبوب.

## 2.1.3.1.2. مكافحة الجراد الصحراوي

إلتزمت الدول المتضررة بسبب الجراد، بتسخير الموارد المتبرع بها، على مستوى عال من اليقظة، في غرب، وشمال غرب إفريقيا، و دول البحر الأحمر، و جنوب غرب آسيا، بتعزيز إجراء مسح للجراد، ومكافحته بإعتبارها العنصر الأساسي في أي مكافحة وقائية ناجحة.

ركزت الدول على تحسين قدرات الإنذار، والإستجابة المبكرة للتقليل من إحتتمالات نشوء وباء الجراد في الإقليم إلى أدنى حد، مع إلتزام الدول المتضررة بتقييم هياكلها الإقليمية الحالية، و تحقيق توزيع جغرافي مناسب، وفعال مع مراعاة فعالية هذه الهياكل، وتحديد اعتمادات مالية واقعية، تساعد الدول المتضررة من الجراد على إتخاذ إجراء مشترك.

كما تم الاتفاق على تطوير برامج البحوث في مناطق غزو الجراد، والإهتمام بإستخدام المنتجات البديلة للمبيدات الكيماوية، بما في ذلك المكافحة البيولوجية، التي تقلل من الأثار السلبية، التي تتعرض لها البيئة نتيجة لمكافحة الجراد، و الإهتمام بنظام الطوارئ للوقاية لمكافحة الجراد.

## 2.1.3.2. المؤتمر العام (30) لمنظمة الأغذية و الزراعة

تطرق المشاركون في الدورة (30) للمؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة روما، 12-1999/11/23، لعدة مواضيع ذات أهمية كبرى في مجالات الموارد الوراثية، و تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، و حماية السلامة الحيوية.

2.1.3.2.1. التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية.

2.1.3.2.2. إدماج المرأة تنمويا .

2.1.3.2.3. السلامة الحيوية.

## 2.1.3.1.2. التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية

إلتزمت الدول المشاركة على ضمان إستكشاف، و صيانة الموارد الوراثية النباتية ذات الأهمية الإقتصادية، و الإجتماعية، لاسيما ذات الأهمية الزراعية، وتوفيرها لصناعة تربية النباتات والأغراض العلمية، مع ضرورة إيجاد توازن بين المنتجات الجديدة للتكنولوجيا البيولوجية كالأنواع التجارية، وسلالات المربين من ناحية، وأنواع المزارعين، والمواد البرية من ناحية أخرى بالإضافة لمصالح الدول المتقدمة و النامية .

بالإضافة لضمان حق المزارع في الوصول للمنافع الكاملة، وإتاحة الفرصة للمشاركة بصورة تامة في المنافع المستمدة من إستخدام الموارد الوراثية النباتية والزراعية، مع تفعيل حق الدول في السيادة على مواردها الوراثية [169]، مع ضرورة تعديل التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية، بما يتفق مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل النظر في مسألة الحصول بشروط متفق عليها، على الموارد الوراثية النباتية، بما فيها المجموعات الموجودة خارج مواقعها الطبيعية، ومسألة تنفيذ حقوق المزارعين

## 2. 1. 2. 3. 2. 2. إدماج المرأة تنمويا

تتمثل مظاهر إدماج المرأة تنمويا من خلال تفعيل قضايا المساواة بين الجنسين، ضمن برامج الفاو لتحقيق العدالة، و تقليص ظاهرة الفقر في الريف، و تحقيق الأمن الغذائي، بتوفير فرص كافية و متساوية للحصول على موارد إنتاجية .

بالإضافة لتطبيق المنهجيات، و الأدوات، و الأنشطة التدريبية، لدعم جهود المختصين بشؤون التنمية، و إدماج قضايا الجنسين ضمن مناهج التنمية الزراعية و الريفية، مع معالجة مشكل الإفتقار للبيانات، و المعلومات المتاحة عن دور المرأة في مجال البحوث الزراعية، و تعزيز المعارف المتاحة بشأن الإحتياجات التكنولوجية [170] ص4.

كما يتم تعزيز مهارات نساء الأرياف، و قدراتهن بهدف زيادة الفرص المتاحة لهن، من أجل المشاركة في الأنشطة المولدة للدخل [170] ص 2، مع إزالة المعوقات التشريعية، الإدارية، الإجتماعية، الإقتصادية و السلوكية التي تحول دون حصول المرأة الريفية على الموارد الإنتاجية [170] ص3.

## 2. 1. 2. 3. 2. 3. السلامة الحيوية

ركزت الدول على مسائل تعزيز إستخدامات الكائنات المحورة وراثيا، في معايير الأغذية و الصحة النباتية، و الحيوانية، و إستكشاف إمكانية معالجة السلامة الحيوية الحيوانية، و في مصادن الأسماك للحد من الأوبئة [171] ص2، مع ضرورة تقديم المشورة للحكومات بشأن التنسيق على المستويين الإقليمي و شبه الإقليمي، و إنشاء الرقابة اللازمة، و بناء القدرات على تقييم المخاطر [171] ص3.

## 2. 1. 3. 2. 3. المؤتمر العام (31) لمنظمة الأغذية و الزراعة

ركز المشاركون في فعاليات الدورة (31) للمؤتمر العام لمنظمة الفاو في روما، من 2-2001/11/13، على أثر الأزمة المالية الدولية، التي بدأت في آسيا عام 1997 و التي أثرت على الجانب الإقتصادي والإجتماعي، و وصلت تداعياتها للإنتاج الزراعي، والتجارة في السلع الزراعية، لأشد الدول فقرا، و للإقتصاديات الأسرع نموا في العالم، و تم التطرق إلى مواضيع مختلفة .

2. 1. 3. 2. 3. 1. حجم المعونة الغذائية.

2. 1. 3. 2. 3. 2. المساعدة الإنمائية الزراعية.

2. 1. 3. 2. 3. 3. المساواة بين الجنسين والتنمية .

## 2. 1. 3. 2. 3. 1. حجم المعونة الغذائية

أكد المؤتمر على إرتفاع عدد الدول، التي تواجه حالات طوارئ غذائية، إلى أكثر من 37 دولة، حيث تردت توقعات الأغذية في شرق إفريقيا، من جراء المناخ المعاكس، إما من نقص الأمطار، و إنتشار الجفاف، و الآفات الحشرية، و الطفيلية، أو نتيجة الحروب الأهلية في كل من الصومال، أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، السودان، رواندا و بورندي.

ففي الصومال، فشل الموسم الرئيسي لمحصول "غو" بسبب الأمطار المتقطعة والضئيلة، وتفشى دودة الحشد والارتفاع غير العادي في درجات الحرارة، و أثيوبيا تضرر محصول "البلح" لعام 1999 بسبب نقص الأمطار، أما أوغندا، تسبب الجفاف المزمن في الأجزاء الغربية في فشل كامل تقريبا للمحاصيل وأضر بشكل بالغ بالحيوانات.

و عن تنزانيا فشل محلى خطير في المحاصيل في منطقة شينيانغا مردها إلى الأمطار المتقطعة وتفشى دودة الحشد، و كينيا، انخفاض كبير في الإنتاج المحصولي في كل من المحافظة الشرقية والوسطى ومحافظة الجرف الكبير، بسبب الجفاف، و إريتريا، نقص شديد في الأغذية التي يحتاجها النازحون من مناطق الصراع مع أثيوبيا المجاورة.

و عن السودان، عشرات الألوف من النازحين بسبب السيول في حاجة للمساعدات الغذائية و بسبب طول أمد الصراع المدني الذي يعيق توزيع مساعدات الإغاثة انعدام الأمن والألغام المزروعة ورداءة أحوال الطرق، و رواندا وبوروندي نقص الأمطار على محاصيل الموسم وعلى الأخص

محاصيل الحبوب والبقول، في حين تظل أنشطة الإنتاج الغذائي في أجزاء من البلدين متوقفة بسبب نزوح السكان نتيجة انعدام الأمن

أصبحت الإمدادات الغذائية في غرب و وسط أفريقيا غير كافية، في كل من سيراليون و ليبيريا، من جراء استمرار إنعدام الأمن، و عدم الإستقرار السياسي، كما أن تصاعد الإضطرابات الأهلية، في الكونغو أوقف الأنشطة الزراعية والتسويقية، أما في جنوب إفريقيا، فتصاعد الحرب الأهلية منذ ديسمبر 1999، و نزوح سكان الريف في أنغولا أدى لهجرة الأسر الزراعية لمزارعها ومساكنها، مما هدد الإمدادات الغذائية في كل من ليسوتو، بوتسوانا، ناميبيا وزمبابوى .

أما عن آسيا ، فجمهورية كوريا الديمقراطية، أشد الدول تأثراً بصعوبات الإمدادات الغذائية المزمنا، بسبب الكوارث الطبيعية، ومشكلات توريد المدخلات الزراعية الأساسية ، و عن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تأثرت محاصيل الحبوب والفاصوليا في 2000/1999 بخسائر بسبب الاعصاران "جورج" و "ميتش" في أواخر 1998، حيث تلقت كل من الهندوراس ونيكاراغوا و هايتى مساعدات غذائية، وفي كوبا أثر الجفاف بصورة خطيرة على المحاصيل الغذائية والفاكهة والمراعى.

و تفاقمت مشكلات الإمدادات الغذائية في الاتحاد الروسي في 1998، حيث تأثرت كل من أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، طاجيكستان والمناطق النائية من الاتحاد الروسي، مما أدى لتقديم شحنات المعونة الغذائية للاتحاد الروسي لتخفيف وطأة نقص إمدادات الحبوب، أما عن أوروبا، قدمت المساعدات الغذائية للسكان الأشد حاجة، و بالأخص السكان المتضررين من الحروب

## 2. 1. 3. 2. 3. 2. المساعدة الإنمائية الزراعية

تشير التقديرات الحديثة للمساعدة الإنمائية الرسمية، المقدمة لقطاع الزراعة إلى مجموعة من المؤشرات، الناجمة عن استمرار انخفاض المساعدات، حيث زادت شحنات المعونة الغذائية من الحبوب في إطار البرامج والمشروعات، ففي حالات الطوارئ خلال 1999 /1998 حوالي 9.5 مليون طن، أي زاد بأكثر من 3 ملايين طن أو بنسبة 53 % عن نظيره في 1998/1997، مسجلا بذلك أعلى مستوى للمعونات الغذائية من الحبوب منذ 1994/1993.

كما زادت شحنات الولايات المتحدة بأكثر من الضعف لتصل إلى 5.6 مليون طن، كما زادت شحنات الإتحاد الأوروبي، بدورها بنسبة تزيد عن 30 % لتصل إلى 2.4 مليون طن.

و وجهت معظم شحنات المعونات الغذائية، إلى الاتحاد الروسي على شكل حبوب، حيث إرتفعت من 42 000 طن في 1997/1998، و إلى ما يزيد على 1.3 مليون طن في 1998/1999، كما زادت الشحنات الموجهة إلى بنغلاديش على نحو يقارب 1.6 مليون طن، كما تجاوز حجم المعونات الغذائية من الحبوب المقدمة إلى اندونيسيا 700 000 طن، كما وجهت شحنات كبيرة إلى كل من الدول المتضررة، بسبب الأعاصير في أمريكا الوسطى، ولاسيما هندوراس، غواتيمالا و نيكاراغوا.

## 2. 1. 3. 2. 3. المساواة بين الجنسين والتنمية

حدد المؤتمر ثلاثة أهداف مترابطة، تعكف المنظمة على مساعدة الدول الأعضاء على تحقيقها، تركز على تدعيم مساهمة التنمية الزراعية، والريفية المستدامة، في التقدم الاقتصادي والإجتماعي، ورفع مستوى معيشة الجميع، مع المحافظة على الموارد الطبيعية للأغذية، والزراعة وتحسينها، وإستخدامها المستدام، و ركزت الدول على الإعتراف بالمشاركة الكاملة، والمتساوية للنساء، والرجال في التنمية الزراعية، والريفية، وتمتعهم الكامل بمنافعها، كأساس للحد من إنعدام الأمن الغذائي في الريف، مع تحقيق المساواة بين الجنسين، في الحصول على الأغذية الكافية، والأمنة، والمغذية، و الحصول على خدمات الدعم الزراعي، والتحكم فيها وإدارتها، بالإضافة لوضع السياسات، وإتخاذ القرارات.

## 2. 1. 3. 4. المؤتمر العام (32) لمنظمة الأغذية و الزراعة

عمل المشاركون في فعاليات الدورة (32)، للمؤتمر العام لمنظمة الفاو لعام 2003، روما، من 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2003، على تفعيل عملي لمختلف التوجهات، و الخطط الميدانية التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي لشعوب الدول الأعضاء، من خلال خطط عمل متخصصة .

2. 1. 3. 4. 1. المساواة بين الجنسين والتنمية.

2. 1. 3. 4. 2. إستئصال ذبابة التسي تسي ومرض المتقيبات من إفريقيا.

2. 1. 3. 4. 3. منع الصيد غير القانوني.

## 2. 1. 3. 4. 1. المساواة بين الجنسين والتنمية

ركز المؤتمر على ضرورة بذل مزيد من الجهود، لمعالجة الإهتمامات المرتكزة على المنظور الجنساني، من خلال مواجهة أثر الوباء المتوطن لفيروس المناعة البشرية في المناطق الريفية، وتشجيع أعضاء المنظمة، على مواصلة العمل، لتمكين الريفيات من خلال التدريب، وتنمية المهارات.

كما تم الإتفاق على تعزيز مجالات الإنتاج، والتصنيع لما بعد الحصاد، والعمالة خارج المزرعة، والحصول على الائتمان، الأراضي، التقانة، تجارة البضائع، التسويق و إدارة الموارد الطبيعية، من خلال الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز القانونية المهمشة للمرأة، مع تكوين المهارات، وبناء القدرات في الدول الأعضاء، وداخل المنظمة نفسها حول وضع المنظور الجنساني [172] ص31، 32.

## 2.1.2.3.2. إستئصال ذبابة التسي تسي ومرض المثقبيات من إفريقيا

ركز المؤتمر على خطة العمل الخاصة، بإستئصال ذبابة التسي تسي، ومرض المثقبيات (التريبانوزوما)، من الدول الإفريقية، عن طريق الإقرار بمسؤولية المرضين في الفقر الريفي، وانعدام الأمن الغذائي، وإعاقة التنمية الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

كما أكد المؤتمر على ضرورة الإستمرار في تنفيذ خطة العمل الخاصة، و المتعلقة بحملة القضاء على ذبابة التسي تسي، والتريبانوزوما في أفريقيا، مع ضرورة الإشارة بوضوح لمشكلة ذبابة التسي تسي والتريبانوزوما، ضمن وثائق الإستراتيجيات القطرية للحد من الفقر، ليتسنى حشد الالتزامات المالية الضرورية القطرية والدولية [173] ص2، 3.

## 2.1.2.3.2.3. منع الصيد غير القانوني

إعتبر المؤتمر مسألة الصيد غير القانوني دون إبلاغ، ودون تنظيم، داخل قطاع مصايد الأسماك، سببا لإستمرار المعدلات العالية لاستنزاف الرصيد السمكي، والافتقار إلى تنفيذ فعال لخطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، لها عواقب معاكسة بعيدة الأثر على الإدارة المستدامة للموارد السمكية ولسبل معيشة صغار الصيادين [174] ص1، 3.

و إعتد المؤتمر القرار رقم (2003/6) بناء على إعلان روما بشأن تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، في 11 مارس 1999، في الاجتماع الوزاري المعني بمصايد الأسماك الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة، و خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، في دورته العشرين بعد المائة في 23 يونيو 2001 و خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدت في 4 سبتمبر 2002 من قبل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والتي حثت الدول على تنفيذ خطة العمل الدولية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه بحلول عام 2004، و القرارين (19/L.58A/،



18/L.58A/ بشأن المحيطات وقانون البحار، اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 نوفمبر 2003.

كما طالبوا باتخاذ تدابير لمكافحة الصيد غير القانوني، بما في ذلك الرقابة الأفضل من جانب دول الميناء ودول الأعلام، والإعتراف بمبدأ "الرابطة الحقيقية"، فيما يتعلق بواجب الدول في ممارسة الرقابة الفعالة، على السفن التي ترفع أعلامها، وتعزيز الرصد، والإشراف، ونظم مراقبة السفن، وتقوية المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وتعزيز الأطر القانونية، والترتيبات المؤسسية.

حث المؤتمر الدول على قبول الإنضمام لإتفاقية الإمتثال لدى منظمة الفاو لعام 1993، وإتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية 1995، و مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الفاو 1995، وخطط العمل الدولية التوجيهية، لإدارة مصايد الأسماك التي اتخذت في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

كما شجع المؤتمر الدول، و المنظمات الإقليمية على إدارة مصايد الأسماك، من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل قطرية، و إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ، ودون تنظيم في موعد لا يتجاوز 2004، مع إلتزام دول الميناء أن تتخذ التدابير، وفقا للقانون الدولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وردعه والقضاء عليه.

كما حث الدول على إتخاذ الخطوات اللازمة، بما يتسق مع القانون الدولي لمنع الاتجار في أراضيها بالأسماك، التي تصيدها السفن، و التي حددتها منظمات إدارة مصايد الأسماك المعنية بأنها شاركت في أعمال الصيد غير القانوني دون إبلاغ، أو استيراد الأسماك، مع تشجيع الدول و منظمة الفاو، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، على التعاون في وضع تدابير لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك تبادل المعلومات.

## 2.1.3.2.5. المؤتمر العام (33) لمنظمة الأغذية و الزراعة

ركز المشاركون في أعمال الدورة (33) من المؤتمر العام لمنظمة الفاو، في روما، 19 - 26 نوفمبر 2005، على تعزيز التعاون المتبادل بين الدول من أجل الحد من آثار مختلف المخاطر التي تهدد إستدامة الأمن الغذائي .

2.1.3.2.5.1. دور منظمة الفاو في الحد من مخاطر أنفلونزا الطيور.

2.1.3.2.5.2. الخطوط الطوعية لدعم الأمن الغذائي القطري.

## 2.1.3.2.5.1 دور منظمة الفاو في الحد من مخاطر أنفلونزا الطيور

كان فيروس أنفلونزا الطيور H5N1 (AI) موجودا منذ عام 1996، و لكن الأزمة الحقيقية في آسيا بدأت عام 2004 حيث رصدت 122 من الحالات البشرية، مات منهم 62 شخصا، إضافة إلى أكثر من 140 مليوناً من الطيور التي نفقت أو أهلكت، ويقدر أن الخسائر الاقتصادية التي لحقت بقطاع الدواجن في آسيا لا تقل عن عشرة مليارات من الدولارات الأمريكية، و كان رد فعل منظمة الفاو فورياً .

حيث عقدت مشاوره طوارئ دولية في روما في فبراير 2004، شاركت فيها المنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الصحة العالمية، وسفراء الدول، والعلماء، والمتخصصين البيطريين، كما رُصد أكثر من 7.5 مليون دولار، لدعم مشروعات الطوارئ، وأنشئت شبكات إقليمية للمراقبة، والتشخيص في جنوب شرق وشرق آسيا عام 2004، وفي جنوب آسيا وجنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا عام 2005.

و تشكّل كذلك فريق مهام فني معني بأنفلونزا الطيور عام 2004 ، يعمل على جمع وتحليل المعلومات، وإعداد مقترحات للمشروعات القطرية، والإقليمية، والدولية، وتنفيذها، كما أصدرت الفاو المبادئ التوجيهية بشأن تشخيص أنفلونزا الطيور، ومراقبتها، وتوصيات للوقاية من أنفلونزا الطيور في آسيا ومكافحتها واستئصالها، و الإستراتيجية المشتركة بين الفاو والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن المكافحة المطردة لأنفلونزا الطيور.

كما شاركت الفاو والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، في إجتماعات، ومؤتمرات دولية لمكافحة أنفلونزا الطيور كمشارورة الخبراء الطارئة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والمعنية بمكافحة أنفلونزا الطيور – روما، 3-2004/2/4 ، و الاجتماع الإقليمي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان عن مكافحة أنفلونزا الطيور في الحيوانات في آسيا – بانكوك، 26-2004/2/28 ، و اتحاد بحوث أنفلونزا الطيور (منظمة الأغذية والزراعة، المنظمة العالمية لصحة الحيوان، منظمة الصحة العالمية و CSIRO/AAHL في استراليا)، ملبورن، 20-2004/10/22 .

بالإضافة للاجتماع الإقليمي الثاني المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان عن مكافحة أنفلونزا الطيور في آسيا، مدينة هوشي منه، 23-25/2/2005، و فعاليات المؤتمر العلمي الدولي المشترك بين المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعني بأنفلونزا الطيور، باريس، 7-8/4/2005 ، و المشاورة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية عن أنفلونزا الطيور وصحة الإنسان حول تدابير تقليل المخاطر في إنتاج وتسويق الحيوانات والعيش معها في آسيا، كوالا لمبور، 4-6/7/2005 .

كما تعاونت الفاو المفوضية الأوروبية/البنك الدولي – اجتماع المناقشات الفنية والتنسيق بشأن أنفلونزا الطيور – الأنشطة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، واشنطن، 3/8/2005 ، و الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية عن أنفلونزا الطيور ووباء الأنفلونزا البشرية، جنيف، 7-9/11/2005.

كما تعززت تسهيلات التنسيق الدولي في المنظمة بإنشاء مركز الطوارئ للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وشكّل فريق مهام متعدد التخصصات لدعم تصميم وتنفيذ عمليات مكافحة أنفلونزا الطيور بالتعاون مع الاتحاد المخصص لعلم الأوبئة (استراليا، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية ، نيوزيلندا) بغية تعبئة أحدث المعارف الدولية لدعم جهود مكافحة.

## 2.1.3.2. الخطوط الطوعية لدعم الأمن الغذائي القطري

يعد إعمال الحق في الغذاء واجبا قانونيا، و دوليا لمعظم الدول، و تعاونت منظمة الفاو مع الحكومات، والأطراف الفاعلة، لإتباع نهج للحد من الفقر، كاف في سياق الأمن الغذائي القطري، من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية.

إتسم إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بمشاركة عالية لنحو 200 مندوب من 90 دولة عضوا في اجتماعات جماعة العمل الحكومية الدولية، وشمل ذلك مشاركة مندوبين من 160 دولة و11 من أصحاب الشأن و30 من ممثلي المنظمات غير الحكومية، حيث وقام الرؤساء الإقليميون بدور نشط، في تدعيم المواقف الإقليمية، لتسهيل المفاوضات، و محاولة تفسير حق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير بالتالي صكا إضافيا لمكافحة الجوع والفقر، وللإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بزيادة مسؤوليات كل من الدول و الشعوب، للتركيز على أفضل الممارسات لتحقيق الأمن الغذائي .

كما يتم دمج حقوق الإنسان، في عمل الوكالات المعنية بالأغذية والزراعة، و تفعيل الحق في الغذاء، بتحديد الأهداف ومسؤوليات المساءلة، لتعزيز جهود تحسين الأمن الغذائي مع الوقت، ولضمان رصد فاعل للتقدم المحرز.

## 2.1.3.2.6. المؤتمر العام (34) لمنظمة الأغذية و الزراعة

ركز المؤتمر في دورته (34) روما، 17-24 نوفمبر 2007، على موضوعين في غاية الأهمية على الساحة الاقتصادية الدولية، و خصوصا على مستوى اختصاص منظمة الأغذية و الزراعة بضرورة تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

2.1.3.2.6.1. الغابات و الطاقة.

2.1.3.2.6.2. تربية الأحياء المائية.

## 2.1.3.2.6.1. الغابات و الطاقة

دفعت الحاجة إلى إمدادات مضمونة من الطاقة، إلى الاهتمام بالطاقة المتجددة، و خصوصا الطاقة التي توفرها الكتلة الحيوية، فالغابات توفر الوقود الخشبي (حطب الوقود، الفحم النباتي)، كما يمكن استخدامها في زراعة المحاصيل التي تستخدم لإنتاج الوقود الإحيائي السائل.

أقر المؤتمر أن الغابات ومخلفاتها موضع طلب أعلى، من أجل التحويل المباشر إلى وقود إحيائي سائل بتكنولوجيات "الجيل الثاني" صالحة اقتصاديا، باعتبار الخشب مصدرا رئيسيا للوقود الإحيائي مستقبلا ليحل محل المحاصيل والمتخلفات الزراعية [175] ص1، و في هذا السياق تعمل منظمة الفاو على تنمية قدرات أعضائها على تحسين مفاهيم الإدارة المستدامة للغابات، بتنمية قطاع الطاقة الإحيائية .

كما أكدوا على أن تحسين مفاهيم الإدارة البيئية للغابات، يكون بضمان الحد من انبعاث غازات الدفيئة، و التخفيف من حدة تغير المناخ، مع ضمان إستدامته باستغلاله بشكل غير مفرط ، تباديا لإزالة الغابات [175] ص5 ، مع تضمين سياسات الطاقة الخشبية في إستراتيجيات الحد من الفقر، و ركز المؤتمر على ضرورة نقل المعرفة الفنية ، وبناء قدرات نظم الطاقة الخشبية المستدامة، والصحية، و تدعيم القدرات على التقييم، والرصد، والإبلاغ عن المعلومات المتصلة بالغابات، والطاقة الخشبية ، مع ضمان التكامل بين سياسات الطاقة، الزراعة، الغابات و إستخدام الأرض [175] ص6.

## 2.1.3.2.6.2. تربية الأحياء المائية

تعد تربية الأحياء المائية نظاما تجاريا و صناعيا، يسهم في الإمدادات العالمية من الأسماك (الأسماك والقشريات والمحار والحيوانات البرمائية)المخصصة للاستهلاك البشري، حيث تشكل تربية الأحياء المائية نصف الأسماك الغذائية المتداولة في العالم على المستويين الوطني والدولي [176] ص 1.

و تساهم منظمة الفاو في مساعدة أعضائها في تجسيد دور تربية الأحياء المائية، في التنمية المستدامة من خلال تكثيف إنتاج الأحياء المائية، بتنوع استخدام الأنواع (الشبوطيات، السلور، السلمونيات، الروبيان)، و مواصلة تنوع نظم الإنتاج وممارساته، و تحسين إدارة قطاع تربية الأحياء المائية، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق داخل كل إقليم ، و تطبيق برامج مبتكرة لتحسين قدرات نظم تكنولوجية جديدة [176] ص9.

## 2.1.3.7. المؤتمر العام (36) لمنظمة الأغذية و الزراعة

ركز المؤتمر في دورته (36) في روما، 18-23 نوفمبر 2009، على مواضيع في غاية الأهمية على الساحة الإقتصادية الدولية، و خصوصا على مستوى إختصاص الفاو، بضرورة تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

2.1.3.7.1. التأهب لحالات الطوارئ الغذائية والزراعية.

2.1.3.7.2. خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية.

2.1.3.7.3. الإحصاءات الزراعية والريفية.

## 2.1.3.7.1. التأهب لحالات الطوارئ الغذائية والزراعية

أكد المؤتمر على ضرورة زيادة القدرة على التأهب، للتهديدات، وحالات الطوارئ الغذائية، والزراعية، والتصدي لها على نحو فعال، لمساعدة الدول الأعضاء على الإستعداد والتصدي على نحو أفضل للطوارئ، و إعادة التأهيل، و التنمية طويلة الأجل.

يقوم الهدف الإستراتيجي على عناصر رئيسية لإدارة أخطار الكوارث، من حيث علاقتها بالزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك من خلال الإنذار المبكر، والتخطيط للطوارئ، و وضع أطر مشتركة بين القطاعات لإدارة أخطار الكوارث، والحد من أخطار الكوارث (التأهب، الوقاية،

التخفيف)، و تقدير الاحتياجات، ودعم الانتقال من التصدي للطوارئ إلى أنشطة إعادة التأهيل، وبرامج التنمية [177] ص1.

تم تحديد نهج متكامل لزيادة القدرة على التأهب، والتصدي على نحو فعال، ودعم الانتقال إلى التنمية، إستناد إلى الركائز الرئيسية وهي توقع الكوارث، وإدارتها، والحد من أخطارها:

- مرحلة ما قبل الكارثة، يوجه دعم المنظمة للأعضاء إلى تعزيز سبل المعيشة وزيادة صمود الأسر والمجتمعات، بتفادي الآثار العكسية للأخطار(الوقاية) أو الحد منها (التخفيف)، وتشجيع ممارسات إدارة الزراعة والصيد والموارد الطبيعية الأكثر صموداً للمخاطر، وتقديم المشورة في مجال السياسات.

- مرحلة التصدي، ينصب دعم المنظمة للبلدان الأعضاء على الاستعادة السريعة لسبل المعيشة القائمة على الزراعة بتقديم الدعم للمجتمعات والحكومات في الفترات الحرجة، لتشمل السكان المتضررين من الرجال والنساء، اللاجئين والمشردين داخلياً، المجتمعات التي تستضيف المشردين داخلياً أو العائدين.

- مرحلة ما بعد انتهاء الكارثة، بإعادة التأهيل والإنعاش الطويل الأجل، بزيادة الصمود في المستقبل عن طريق تدخلات تسهل الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، مع تفعيل دور المؤسسات المالية الدولية في عمليات التأهب، الوقاية، التخفيف من الأخطار، التصدي للطوارئ، الإنعاش وإعادة التأهيل [177] ص3.

و تمارس منظمة أربع مهام في مواجهة التهديدات، وحالات الطوارئ الغذائية، والزراعية و حالات الطوارئ الحيوانية، والنباتية، من خلال درايتها التقنية للمساعدة في صياغة السياسات، التعزيز المؤسسي، نظم الإنذار المبكر و الممارسات الزراعية الجيدة.

و في نفس السياق تعزز الفاو قدرتها التشغيلية على تنفيذ برامج إعادة التأهيل، والتنمية بعد حالات الطوارئ، و تحقيق انتقال فعال من تدخلات الطوارئ إلى التنمية، إدراج الحد من أخطار الكوارث في السياسات الوطنية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي عن طريق مكاتبها الميدانية، التي تعمل بالتعاون مع نظراء حكوميين وطنيين، ومع الأمم المتحدة وشركاء من المجتمع المدني [177] ص6.

## 2.1.3.2. خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية

تتضمن خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية، مجال الأولوية الإستراتيجية التي تشمل التوصيف والحصر ورصد الاتجاهات و المخاطر، مع الإستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها، و صونها، مع ضرورة تعزيز السياسات، المؤسسات و بناء القدرات.

و ترصد خطة العمل الإتجاهات والمخاطر، من خلال الشُعبة المشتركة بين الفاو والوكالة الدولية للطاقة الذرية لإستخدام التكنولوجيات النووية في الأغذية والزراعة [ 178 ] ص1، حيث تتلقى الهيئة بصورة دورية من الدول تقارير عن الحالة، من أجل إستعراض التقدم المحرز ومواصلة إقامة نظم قطرية للإنذار المبكر، و تحديد الأسباب الكامنة للتآكل الوراثي الحيواني، وترفع تقارير بشأنها [178] ص 2.

كما يتم الإستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية، التي تشمل إستراتيجيات الإدارة المستدامة ، و دعم المشروعات الإقليمية، و الوطنية للتعاون التقني بشأن الإستخدام المستدام للسلاسل المحلية والتحسين الوراثي للماشية المدرة للألبان، في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وإستخدام أدوات دعم القرار، لصون التنوع الوراثي لدى الحيوانات المحلية، و البرية .

بالإضافة للعمل على صون الموارد الوراثية الحيوانية، بأن تسدي المنظمة المشورة الفنية، مثلا لصون الحيوانات المجترة، المتوطنة في غرب أفريقيا في مواقعها الطبيعية، و خطة تدريبية بشأن الصون بالتبريد في بنك الجينات الوطني [178] ص4.

كما أكد المؤتمر على ضرورة تجسيد السياسات، والمؤسسات، وبناء القدرات، و تعزيز قاعدة تكنولوجية لتربية حيوانات المزرعة، التابعة للمفوضية الأوروبية، بشأن دعم بحوث إدارة الموارد الوراثية الحيوانية في أوروبا، كجزء من التفاعل مع القطاع الخاص، و قد عقد إجتماع مشترك مع المنتدى الأوروبي لمربي حيوانات المزرعة [ 178 ] ص5.

## 2.1.3.2. الإحصاءات الزراعية والريفية

يتمثل الغرض من الإستراتيجية العالمية، لتحسين الإحصاءات الزراعية، تقديم رؤية للنظم الإحصائية الوطنية، والدولية لإعطاء المعلومات الإحصائية الأساسية، دعما للسياسات، وصنع القرار، من حيث علاقتها بالقطاع الزراعي، والمطلوبة للقرن الحادي والعشرين.

و تتفق الدول على مجموعة دنيا، من البيانات الزراعية الأساسية (المساحات، أعداد الحيوانات الزراعية، الغلال، إستخدام المياه) التي تتعهد بتقديمها كل عام، لتلبية الإحتياجات الحالية والناشئة للسياسات، صنع القرار، الأسواق ، التجارة والاستثمار.

كما يتم إدماج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية، للوفاء بتوقعات مقرري السياسات، ومستخدمي البيانات الآخرين بأن تكون البيانات قابلة للمقارنة، على نطاق الدول، مع وضع نظم منهجية مبتكرة، وحلول لإقامة البنية التحتية الإحصائية الوطنية [ 179 ] ص2 لتسهيل عملية التكامل كإطار رئيسي لأخذ العينات، وإطار متكامل للإستقصاء، وقاعدة بيانات متكاملة.

بالإضافة لتقدير دقيق لإحتياجات المستخدمين، و الإحصاءات المتاحة، وتشمل الإحتياجات الناشئة للبيانات قضايا ترتبط بالفقر والجوع، وتغير المناخ، وإستخدامات الأراضي والمياه، والإستخدام المتزايد للسلع الغذائية، والأعلاف من أجل إنتاج الوقود الحيوي، مع جمع البيانات الإحصائية الزراعية لكل دولة، و إطار متكامل للإستقصاءات بصورة متسقة، لتسهيل إقامة مستودع للبيانات و الإحصاءات الرسمية الغذائية والزراعية [ 179 ] ص3.

## 2.1.4. المؤتمرات الإقليمية

تتعقد المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الفاو كل سنتين، و في السنوات التي لا ينعقد فيها المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة في دوراته العادية، و يعقد المؤتمر عادة على مستوى وزراء الزراعة للدول الأعضاء، و يدعى إليه مراقبون من خارج الإقليم و من منظمات دولية، إقليمية، ومنظمات غير حكومية.

و تتمثل المهام الرئيسية للمؤتمرات الإقليمية في إجراء مشاورات على مستوى عال، لدراسة المشاكل الخاصة بكل إقليم، ومجالات الأولوية التي يجب الإهتمام بها، في إعداد برنامج العمل الخاص بكل منطقة، و الميزانية للفترة المالية، كما يتم إستعراض حالة الأغذية و الزراعة، بهدف الوصول إلى منهج تعديلي، للإرتقاء بمستوى الأمن الغذائي، و التنمية المستدامة على الصعيد القومي، الشبه إقليمي و الإقليمي، و إستعراض المبادرات القطرية و الإقليمية الهادفة لتأمين الأمن الغذائي، و تشجيع التقارب، و تقادي الإزدواجية بين المبادرات [ 180 ] ص6.



يصدر المؤتمر الإقليمي توصيات فيما يتعلق بالمواضيع ذات الأولوية، و بالمعونات الفنية في المجال الزراعي و التنمية الريفية للدول الأعضاء بالإقليم، و للمؤتمر ، المجلس، المكتب الإقليمي لمنظمة الفاو ، بالإضافة إلى الإدارات المتخصصة بالمنظمة، و تتوزع هذه المؤتمرات إلى خمسة أقسام أساسية.

2. 1. 4. 1. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بالقارة الإفريقية.

2. 1. 4. 2. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بالشرق الأدنى.

2. 1. 4. 3. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بأميركا اللاتينية و بحر الكرايب.

2. 1. 4. 4. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بأوروبا .

2. 1. 4. 5. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بآسيا و المحيط الهادئ.

2. 1. 4. 1. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بالقارة الإفريقية

ينعقد المؤتمر الإقليمي الخاص بالأغذية و الزراعة في القارة الإفريقية، لتحسين تبادل المعلومات بشأن سياسات و برامج الأمن الغذائي، بين أصحاب الشأن الأفارقة و استعراضها بشكل دوري.

2. 1. 4. 1. 1. المؤتمر الإقليمي(22) لإفريقيا.

2. 1. 4. 1. 2. المؤتمر الإقليمي (23) لإفريقيا.

2. 1. 4. 1. 3. المؤتمر الإقليمي (24) لأفريقيا.

2. 1. 4. 1. 4. المؤتمر الإقليمي (25) لإفريقيا.

2. 1. 4. 1. 5. المؤتمر الإقليمي (26) لإفريقيا.

2. 1. 4. 1. 1. المؤتمر الإقليمي(22) لإفريقيا

ركز المشاركون في فعاليات الدورة (22) للمؤتمر الإقليمي لإفريقيا في 4- 8 فبراير

2002 (القاهرة- مصر) على ثلاثة مواضيع رئيسية، من أجل دعم مفاهيم الأمن الغذائي.

2. 1. 4. 1. 1. 1. مصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

2. 1. 4. 1. 1. 2. المساواة بين الجنسين.

2. 1. 4. 1. 1. 3. مكافحة التريبانوزوما الأفريقية.

## 2.1.4.1.1.1.1. مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

تواجه إفريقيا بتحديات ملحوظة، في جهودها لتعزيز إنتاجية مواردها من الأحياء المائية مع حماية السلامة البيولوجية والاجتماعية والثقافية فيها، وهذه التحديات هي ثمرة تغييرات الظروف الاقتصادية، التي تلغي المستويات العالية المستمرة من الدعم العام لقطاع مصايد الأسماك الفرعي.

حيث تم التأكيد على وجوب إنترام الدول أن تتبادل المعارف، والمعلومات من خلال المستحدثات التكنولوجية، التي تساهم في تحليل ومقارنة البيانات، و ربطها بسرعة بمجموعة من العوامل لتيسر التطبيق الدقيق، و رصد عملية التنمية، مع تعبئة السكان النشطين بإعتبارهم أكبر رصيد لتحسين إدارة الموارد المائية، من خلال مجموعات المنتجين والمستهلكين [181] ص2.

كما تم الإتفاق على التدعيم الميداني لمصايد الأسماك، من خلال البرامج الإقليمية لتحسين سبل المعيشة المستدامة، ونشاطات ما بعد الصيد، ومراقبة الجودة، و إدارة المصائد، حيث للفاو تدخلات حديثة ذات صلة بمصايد الأسماك في السنغال، غامبيا، غينيا، سيراليون، كوت ديفوار، غابون، الكونغو، نيجيريا، النيجر، مالي، بوركينا فاسو، تشاد، أنغولا، ناميبيا، مدغشقر، زامبيا، زمبابوي، ملاوي، أوغندا، موزامبيق و الكاميرون [181] ص3.

## 2.1.4.1.2. المساواة بين الجنسين

يعد مبدأ المساواة بين الجنسين في إطار الدول الأفريقية أمر ضروري، لتعزيز الأمن الغذائي داخل القارة من خلال الإلتزام بالمساواة بين الجنسين، في الأغذية والتغذية، بضمان الوصول و الحصول على الأغذية في كل زمان، و مكان دون تمييز بين الرجال و النساء، مع ضرورة التركيز على الأمن الغذائي، و الأمن التغذي.

كما أتفق على تجسيد المساواة بين الجنسين في إستغلال الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية، و الموارد المائية، و الموارد الحيوانية [182] ص4، و الإستفادة من نظم الدعم الزراعي الأساسية، لتوفير الغذاء مختلف المصادر(الزراعة، و الغابات، و الأسماك، و الحليب، و اللحوم)، و الإستفادة من الخدمات التقنية ، و تعزيز دور النساء في تحقيق الأمن الاقتصادي الأسري [182] ص5.

## 2.1.4.1.3. مكافحة التريبانوزوما الأفريقية

حدد المؤتمر مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الحكومات، و لمنظمة الفاو، و المتمثلة في إلزام الدول الموبوءة بذبابة التسي تسي في أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى) إعادة النظر في تأثير التسي تسي والتريبانوزوما على الصحة البشرية والإنتاج الزراعي.

و ينبغي أن تضمن تدخلات مكافحة التسي تسي، والتريبانوزوما، حيثما يكون ملائماً، في خطط التنمية الزراعية بإعتبارها أولوية في تحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف وطأة الفقر [183] ص4، و أن تضطلع الحكومات بدور القيادة في الصياغة النهائية للبرامج القطرية لتدخلات مكافحة التسي تسي و التريبانوزوما، و إستئصالها، بالإضافة لتعزيز الوعي بمشكلة التسي تسي والتريبانوزوما، من خلال القنوات، و التغطيات الإعلامية، و إشراك المجتمع المحلي، و المنظمات غير الحكومية، و القطاع الخاص، والإدارات العامة المحلية، في تخطيط و تنفيذ برامج التدخلات المتكاملة، و ضمان إستمراريتها.

كما تم التأكيد على تعزيز التعاون بين الفاو و منظمة الصحة العالمية، و الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمكتب الأفريقي للموارد الحيوانية التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية [183] ص3، مع تعزيز دور منظمة الفاو كمركز مثالي لصياغة المبادئ المعيارية والخطوط التوجيهية للتخطيط الاستراتيجي لتدخلات مكافحة في كامل المنطقة [183] ص5.

## 2.1.4.2. المؤتمر الإقليمي (23) لإفريقيا

ركز المؤتمر في الدورة (23) للمؤتمر الإقليمي لإفريقيا 1-5 مارس 2004- جوهانسبورغ- جنوب إفريقيا، على موضوعين رئيسيين مرتبطان بخصوصية الأمن الغذائي الإفريقي:

2.1.4.1.1. نظم إقليمية لإحتياطات الأمن الغذائي.

2.1.4.2.1. سد الفجوة الرقمية الريفية.

## 2.1.4.1.2. نظم إقليمية لإحتياطات الأمن الغذائي

حددت سياسات بشأن إنشاء نظم قطرية، وإقليمية للإحتياطات الغذائية في أفريقيا من خلال تطبيق نهج نظام متكامل لإحتياطات الأمن الغذائي، بالجمع بين آليات تعزز بصورة تبادلية،

الإحتياطيات المادية، وآليات السوق، و ربطها بشبكات الأمان في حالات الطوارئ، لضمان فعالية إحتياطيات الأمان الغذائي مستقبلا في أفريقيا [ 184 ] ص4.

و حث المؤتمر على دعم الإحتياطيات القطرية من الأغذية في القارة، من خلال إجراءات تكميلية لتعزيز نمو التجارة الخاصة، وتحسين تكامل الأسواق الإقليمية للأغذية [ 184 ] ص6 ، مع تحسين عمل الأسواق المالية الإقليمية، التي تسمح لنظم الإحتياطيات القطرية، أن تعتمد على بعضها البعض في أوقات الضرورة، و تطوير التخزين، التصنيع و التجارة، التي من شأنها أن تسهم في تيسير مهام النظم القطرية للإحتياطيات الغذائية.

بالإضافة لتعزيز الإستفادة من إمكانات التجارة الطبيعية، عبر الحدود التي توجد في مناطق عديدة من القارة، و التي تهدف لتطوير إمكانات الفرد الواحد، في الإنتاج الزراعي، و أداء الإنتاج، و الوصول للأسواق ومرافق النقل، التي يمكن إستغلالها لترويج الإنتاج المحلي [ 184 ] ص63.

كما اتفقت الحكومات على إزالة القيود على التجارة عابرة الحدود، وتنفيذ السياسات التجارية الحرة، و الاستثمار في المرافق الأساسية، و دعم خطط التسليف للمزارعين، و تطبيق خطط رائدة لضمان المحاصيل، والثروة الحيوانية، وإنشاء أسواق للمستلزمات الزراعية.

و أكد المؤتمر على تعظيم الإعتماد على الإنتاج المحلي، لتزويد الأسواق المحلية، وبرامج شبكات الأمان، لضمان إستراتيجيات الأمان الغذائي، لدى البلدان الإفريقية، سواء كمصدر للدخل الريفي، أو كمصدر لإمداد الأسواق الغذائية الإفريقية، ضمانا لتحرير شعوبها من الفقر وسوء التغذية [ 184 ] ص65.

## 2. 1. 4. 1. 2. سد الفجوة الرقمية الريفية

حدد المؤتمر بعض مجالات التدخل لسد الفجوة الرقمية الريفية، و تعزيز التنمية الريفية المستدامة، من خلال تمكين الدول من حشد الموارد الهائلة من المعلومات، والمعارف في مجالات الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، والمجالات المتاحة في المجتمع الدولي في شكل رقمي، والوصول إلى هذه الموارد و إستخدامها.

و أكدت الدول على تعزيز آليات تقاسم المعلومات الرقمية بين الدول، و المجموعات شبه القطرية، و إدخال التحسينات على قاعدة البيانات الإحصائية، و النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر، لزيادة فائدتها للأعضاء، وإستحداث آليات ذات كفاءة لإستخلاص ردود فعلهم [ 185 ] ص12، مع

إستحداث البرامج التدريبية، لدعم الموارد البشرية، و إدارة المعلومات الزراعية، و نظم الإتصالات الريفية، و تطوير التعلم الالكتروني، دعما لتبادل المعارف بين المنظمات، في مجال التنمية الزراعية والريفية.

بالإضافة لتطوير محتوى قاعدة المعارف العالمية الرقمية، المرتبط بالتنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي، وتبادلته من جانب الحكومات ومقدمي الخدمات الريفية والمجتمعات المحلية، و بين الاتحادات الرسمية وغير الرسمية بتطبيق الأدوات والعمليات المعيارية [185] ص13.

## 2.1.4.1.3. المؤتمر الإقليمي (24) لأفريقيا

ركز المؤتمر من خلال فعاليات الدورة (24) للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا، باماكو، مالي، من 30 يناير إلى 3 فبراير 2006 ، على عدة مواضيع مهمة للقارة الإفريقية .

2.1.4.1.3.1. تعزيز القدرة التنافسية للزراعة الأفريقية.

2.1.4.1.3.2. تطوير البذور في إفريقيا.

2.1.4.1.3.3. سياسات التكنولوجيا الحيوية .

2.1.4.1.3.4. مواجهة الحرائق .

2.1.4.1.3.5. الإصلاح الزراعي .

## 2.1.4.1.3.1. تعزيز القدرة التنافسية للزراعة الأفريقية

حدد المؤتمر مجموعة توصيات موجهة للحكومات، ومنظمات البحوث، والمؤسسات المالية الدولية، و للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، و لمنظمة الفاو تكييف التكنولوجيات بما يلاءم الظروف المحلية، و تعزيز البحوث من خلال تنمية الموارد البشرية، و تطوير تكنولوجيا الري، و جمع المياه صغيرة النطاق، قليلة التكلفة في المناطق شبه القاحلة.

أكد المؤتمر على تطوير البنية الأساسية التي تشمل الري، والتسويق، والتصنيع الزراعي، وشبكات الكهرباء، و الطرق الفرعية، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل المائي في الدول الافريقية، وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، في البحوث، وتطوير التكنولوجيا، ونشرها، حسب الفقرتين 71، 77 من التقرير الخاص بتعزيز القدرة التنافسية للزراعة وإدارة الموارد الطبيعية في ظل العولمة

والتحرير لتدعيم النمو الاقتصادي 2006 [ 186]، و تكييفها بما يلائم إحتياجات الدول، و تعزيز قدراتها التنافسية في قطاع الصناعات الزراعية حسب الفقرات 78، 83 ، 84 من نفس التقرير [ 186 ]

بالإضافة لتعزيز القدرة التنافسية لزراعة المحاصيل، و الثروة الحيوانية، و الحراجة، و مصايد الأسماك، كأمر حاسم للنمو والتنمية الإقتصادييين في إفريقيا، و بناء المهارات المتعلقة بالموصفات التجارية الدولية، و تكثيف انتاج السلع التي تتمتع بميزات تنافسية، حسب الفقرة 79، 81 / 2. 1. 3 من التقرير الخاص بتعزيز القدرة التنافسية للزراعة وإدارة الموارد الطبيعية في ظل العولمة والتحرير لتدعيم النمو الاقتصادي 2006 [ 186 ]

## 2. 1. 4. 1. 2. تطوير البذور في إفريقيا

وجهت توصيات إلى الدول و منظمة الفاو، حيث إعتبرت البذور، أحد أهم العناصر في سبل معيشة المجتمعات المحلية الزراعية، لذا يجب على المنظمة ودولها الأعضاء، وضع خطة عمل تشمل مؤشرات واضحة وفق أطر زمنية، ومسؤوليات محددة للترويج للبذور المحسنة حسب الفقرة 1/85. 2 من تقرير الخاص بتطوير البذور في أفريقيا ، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، مالي، من 30 يناير إلى 3 فبراير / 2006. [ 187 ]

حدد المؤتمر الترتيبات المؤسسية، بالتركيز على الخبرة الأفريقية، و مراعاة المبادرات الحالية على كل من الصعيد القطري، وشبه الإقليمي، والإقليمي، ببدء إنتاج البذور للمحاصيل الرئيسية، بما فيها الأعلاف الخضراء، والمنتجات الحرجية، و وضع الترتيبات القانونية في مجال سياسات الموارد الوراثية النباتية ، و مراقبة جودة البذور و الصحة النباتية، حسب الفقرة 1/86. 2 من تقرير الخاص بتطوير البذور في أفريقيا ، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، مالي من 30 يناير إلى 3 فبراير 2006 [ 187 ] .

## 2. 1. 4. 3. سياسات التكنولوجيا الحيوية

حددت مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الحكومات، والتجمعات الإقتصادية الإقليمية، ومنظمات البحوث حول ضرورة إتخاذ مبادرات قطرية، وشبه إقليمية، وإقليمية ترمي إلى تعزيز القدرات في مجال صياغة الأطر التنظيمية، و تعزيز القدرات البشرية للجان الوطنية للسلامة الحيوية من حيث الحجم و التقنية و الخبرة، لتشخيص الكائنات المحورة وراثيا، و فهم مزاياها ومخاطرها، و خياراتها كالإنتخاب بالواسم الجزيئي، و الإكثار الدقيق، و زراعة الأنسجة، و الاستنساخ، و نقل

الأجنة، والهندسة الوراثية، و أن يستخدم كل خيار وفقا لخصائصه النوعية، حسب الفقرات 88، 89، 90 من تقرير سياسات التكنولوجيا الحيوية في إنتاج الأغذية، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، مالي، من 30 يناير إلى 3 فبراير / 2006. [188] .

## 2.1.4.3.4. مواجهة الحرائق

حددت مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة الفاو، وشركائها للحاجة لتوعية السكان المحليين، وتعزيز قدراتهم للوقاية من الحرائق، ومكافحتها، وإدارتها، من خلال التعاون مع الشركاء المعنيين، بمواصلة الجهود لإعداد أدلة لمكافحة الحرائق، وتدريب فرق إطفاء الحرائق، وتجهيزها على مستوى القرى، مع تحقيق الاستفادة المثلى من بيانات الإستشعار عن بعد، للوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها على مختلف المستويات، حسب الفقرات 91، 92، 94 من التقرير الخاص بالحرائق في نقطة الالتقاء بين الزراعة والحراجة، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، مالي، من 30 يناير إلى 3 فبراير / 2006 [189] .

## 2.1.4.3.5. الإصلاح الزراعي

يستهدف الإصلاح الزراعي، تسهيل إجراءات التسجيل لضمان الاعتراف بالحيازة العرفية، والجماعية للأراضي، وغيرهما من أشكال الحيازات القائمة، مع حث الدول الأعضاء على تطبيق سياسات، وبرامج مساندة لصغار المزارعين، و توسيع أنشطة الأعمال الزراعية، بما في ذلك الزراعة التعاقدية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

تم الإتفاق على تجسيد نظام لتصنيف الوظائف الحكومية، كما أعدتها مبادرة النيباد من أجل إستخدامها في نظام تعقب الإنفاق الزراعي، و جعل قطاعات المحاصيل، و الثروة الحيوانية، و مصيد الأسماك، والغابات من القطاعات الحساسة، لدورها الكبير في تنمية المناطق الريفية.

بالإضافة لحماية الحقوق العقارية، للمنتجين الزراعيين بواسطة الأدوات المناسبة، بما فيها السجل العقاري، والتخطيط لإستخدام الأراضي الريفية، ومراقبة ملكية الأراضي، و وضع وتنفيذ سياسات، وتشريعات عقارية، بإتباع الأسلوب التشاركي، حسب الفقرة 98 من تقرير الإصلاح الزراعي وسياسات الأراضي والأهداف الإنمائية للألفية، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، مالي، من 30 يناير إلى 3 فبراير / 2006 [190]، مع تأمين حيازة الأراضي بالتساوي، وخصوصاً المجموعات الضعيفة كالنساء، الشباب، المهاجرين و المجموعات الإجتماعية المهمشة.

كما تم تعزيز قدرة منظمات المزارعين، على حماية حقوقها العقارية، بدعم برامج الإعلام، التدريب، تبادل الخبرات و إعداد برنامج فعال لإقامة شراكة متعددة الأطراف لمكافحة الجوع، و مشاركة المجتمع المدني، والمؤسسات العامة، والخاصة بطريقة فاعلة في أن تصبح مكافحة الجوع شاغلاً يومياً، وعملاً مدنياً، لتعزيز مركزها التفاوضي، لوضع السياسات الإقليمية و شبه الإقليمية، حسب الفقرتين 99، 114 من تقرير الإصلاح الزراعي وسياسات الأراضي والأهداف الإنمائية للألفية، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، مالي، من 30 يناير إلى 3 فبراير 2006 [ 190 ] .

## 2. 1. 4. 1. 4. المؤتمر الإقليمي (25) لإفريقيا

أقر المؤتمر في الدورة (25) للمؤتمر الإقليمي لإفريقيا، (نيروبي/ كينيا)، 16- 20 يونيو 2008، على ضرورة تعزيز الأمن الغذائي بين الدول النامية كحل لازم لمشكلة الفقر و الجوع، و هذا بإتباع إستراتيجية إفريقية متكاملة تشمل مواجهة الحالات الطارئة، و تعزيز إدارة الموارد المائية.

2. 1. 4. 1. 4. التجارة و الحد من الفقر.

2. 1. 4. 1. 4. قضايا الطوارئ.

2. 1. 4. 1. 4. إدارة مياه الزراعة.

## 2. 1. 4. 1. 4. التجارة و الحد من الفقر

أقر المؤتمر على ضرورة تعزيز التجارة بين الدول النامية، كحل لمشكلة إنعدام الأمن الغذائي، و هذا بإتباع إستراتيجية تجارية إفريقية، متكاملة تستند على التكامل الإقليمي للأسواق الزراعية، و الغذائية الإفريقية المتناثرة، بكفالة استثمارات ضخمة، و ربحية أكبر في كل مراحل السلسلة الإنتاجية.

و أتفق كذلك على سد الثغرة الموجودة بين الإنتاج المحلي و الإقليمي، و بين الأسواق الداخلية التي تتميز بزيادة كبيرة في متطلبات الإستهلاك الغذائي [ 191 ] ص2، مع مساعدة الدول على التصدي للصعوبات التجارية، و زيادة الإستثمارات التي من شأنها أن تزيد من الإنتاج، والإنتاجية الزراعيين في إفريقيا [ 192 ] ص8، و حماية منتجات الأرز، الخضر، الحبوب، الذرة، القطن، زيت النخيل، اللحم البقري، منتجات الألبان، الدواجن و الأسماك باعتبارها سلع إستراتيجية للقارة الإفريقية [ 191 ] ص3.



كما إلتزمت الدول الإفريقية على تطوير التجارة، النقل، التسويق و تخزين الإنتاج الغذائي في إفريقيا، كأساس للحد من الفقر و الجوع، و تحسين الأمن الغذائي [ 191 ] ص5، و بالتقليل من تكاليف الإستثمارات التجارية لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر لقطاع الزراعة، و الصناعة الغذائية [ 191 ] ص21.

## 2.1.4.1.2. قضايا الطوارئ

اتفقت الدول من خلال أشغال المؤتمر على معالجة مشكلة أنفلونزا الطيور، و غيرها من الأمراض العابرة للحدود، و التي باتت تهدد مصادر الغذاء، بوضع نهج عالمي لإحتوائها [ 193 ] ص2 و تقادي الصدمات، التي تهدد إستقرار الأسواق، و المستوى المعيشي للأفراد [ 193 ] ص3، مع التركيز على معالجة مشكلة الجراد الصحراوي، الذي أصبح يهدد الأمن الغذائي الإفريقي، بوضع إستراتيجيات للمكافحة الوقائية [ 193 ] ص5، و التأهب لحالات الطوارئ [ 193 ] ص6.

بالإضافة لمعالجة حالات الطوارئ، المتعلقة بالطقس، و المناخ، بحماية للمحاصيل الزراعية، و الرؤوس الحيوانية، من الأضرار التي تسببها الصدمات الطبيعية [ 193 ] ص8، مع مساعدة الدول في تحديد أولويات، واضحة للتدخلات في مجال تغيّر المناخ [ 192 ] ص9، و الترويج للمحاصيل المتكيفة مع الإجهاد المناخي [ 193 ] ص12.

و ركزت الدول كذلك على ضرورة الحد من مشاكل النزاعات المسلحة، و الحروب الأهلية، المؤثرة في الأنشطة الإنتاجية، و تدمير البنية الأساسية، و تقوض الأمن الغذائي، خصوصا في الصومال، السودان و الكونغو الديمقراطية [ 193 ] ص8، و التي تساهم في إستفحال الأمراض البشرية المعدية، و بالخصوص نقص المناعة البشرية، و إنحلال التنوع البيولوجي النباتي و الحيواني [ 193 ] ص9.

## 2.1.4.1.3. إدارة مياه الزراعة

أقر المؤتمرين بضرورة، تحسين البنية الأساسية للإنتاج الزراعي، الذي يركز على عنصر مهم جدا، و المتمثل في توفير المتطلبات المائية، الضرورية لتوسيع المساحات الزراعية، و هذا من أجل تحسين إدارة مياه الزراعة، بتطوير نظم الري، و جمع حصاد المياه لمتطلبات الإنتاج الغذائي [ 194 ] ص10، من خلال إتباع نهج كلي في إدارة المياه، بما في ذلك استراتيجيات لاستخدام المياه على مستوى الحوض حتى يمكن تلبية كل الاحتياجات المتنافسة [ 192 ] ص8.

كما تم الإتفاق على تعزيز الإستثمارات في تنمية المياه لزيادة الإنتاجية الزراعية، و الاستثمار في البحوث الخاصة لقطاع المياه لكل من القطاعين العام و الخاص [ 194 ] ص20، و تفادي حالة ندرة المياه [194] ص15، و تنمية شبكات المياه، و البنى الأساسية الزراعية، للنفاذ للأسواق الغذائية، و تحقيق مكاسب كبيرة لإدارة المزارع ، و الغلال المحصولية [ 194 ] ص16.

## 2. 1. 4. 1. 5. المؤتمر الإقليمي (26) لإفريقيا

حدد المؤتمر خلال الدورة (26) للمؤتمر الاقليمي لأفريقيا في لواندا- أنغولا، 7/3 مايو 2010، أهم المشاكل التي تواجه القارة الأفريقية، و بالخصوص تغيرات المناخ و أثارها على الأمن الغذائي، بالإضافة لمواجهة تحدي إنتاج الوقود البيولوجي في الدول الإفريقية، من خلال إقتراح مجموعة من التدابير، لحماية الموارد الإفريقية، و تعزيز الأمن الغذائي.

2. 1. 4. 1. 5. 1. التغير المناخي و إدارة الموارد الطبيعية.

2. 1. 4. 1. 5. 2. أزمة الوقود البيولوجي .

## 2. 1. 4. 1. 5. 1. التغير المناخي و إدارة الموارد الطبيعية

إقتراح المؤتمر سياسة متكاملة لمساعدة الدول الإفريقية، على مواجهة التغيرات المناخية، و التكيف معها، من خلال حماية النظم الإيكولوجية الهشة، بمواجهة حالات الجفاف المتطرفة، و السنوات المطيرة في الأجل القصير، و خصوصا في جنوب الصحراء لتفادي تحول المناطق شبه الجافة لمناطق جافة [ 195 ] ص2.

تم التأكيد على ضرورة مواجهة التغيرات المناخية المتطرفة، لتسببها في تهديد الأمن الغذائي، للمجتمعات المحلية، كالإحترار في إفريقيا، و حالات الجفاف المتكرر، و انخفاض مخزونات المياه، مما أدى لمشكل الهجرة، بسبب مواسم الجفاف، الحرائق، التوتر بين المزارعين و الرعاة على آبار المياه [195] ص6 ، كما إنعكس على المخزونات السمكية، بسبب ارتفاع درجات حرارة سطح البحر، مما دمر الشعب المرجانية، و أصبح يهدد الثروة السمكية [ 195 ] ص3.

بالإضافة لتعزيز دور النساء الريفيات في إدارة الموارد الطبيعية، بدعم حصولهن على الأصول الإنتاجية الأساسية، الخدمات ، الأراضي، العمالة، المياه، التكنولوجيا، المعارف و الإرشاد الزراعي،

للحد من التمييز بين الجنسين [ 195 ] ص4، و التأقلم مع تغيرات المناخ، لدوره في التنمية المستدامة، و صيانة الموارد الطبيعية، و إنتعاش الحالة الصحية للمجتمعات المحلية [ 195 ] ص11.

## 2. 1. 4. 1. 2. أزمة الوقود البيولوجي

يعد التغلب على ندرة الطاقة، من أهم التحديات التي تواجه إفريقيا، و بالخصوص إذا علمنا أن نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة، أقل بكثير من المتوسط العالمي، و تقدر أعلى قيمة تدرها الطاقة البيولوجية للإقتصاد الريفي، من الكتلة الحيوية الصلبة (الوقود الخشبي)، المستخدم للطهي و التدفئة في مساحة تصل ل603 ملايين متر مكعب في 2007 [ 196 ] ص2، لذا نتج سياسات الدول الأفريقية لإنتاج الوقود الزراعي لدوره في تنشيط الزراعة، و الأمن الغذائي، و تلبية للحاجات الدولية .

و ركز المؤتمرون على ضرورة إقامة أنظمة وقود زراعي صناعي، من خلال تكثيف الإستثمارات، الحوافز الحكومية، دعم البيئة التشغيلية، توفير مساحات أراضي كبيرة و ضمان الإمدادات و الجودة كضرورة للوصول للأسواق الدولية [ 196 ] ص6.

كما اتفق على وضع سياسات واضحة، و طويلة الأجل، لتشجيع تنمية الطاقة البيولوجية المستدامة، مع ربط أهداف، و سياسات الطاقة، بتطوير قطاعات أخرى كالتجارة، و الإقتصاد، و الزراعة ، و تعزيز العمل التشاركي، من خلال اللجان و فرق العمل، بتحديد متطلبات أمن الطاقة، و تطبيق نماذج إقتصادية، و ممارسات مستدامة تلائم ظروف إفريقيا [ 196 ] ص24، 25.

## 2. 1. 4. 2. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بالشرق الأدنى

تستهدف المؤتمرات الإقليمية الخاصة بالأغذية و الزراعة في الشرق الأدنى إستعراض المبادرات القطرية و الإقليمية الهادفة للإرتقاء بالأمن الغذائي و تحسين مستوى المعيشة ، و مواجهة التحديات للحد من الجوع و سوء التغذية.

2. 1. 4. 1. 2. المؤتمر الإقليمي(25) للشرق الأدنى .

2. 1. 4. 2. 2. المؤتمر الإقليمي(26) للشرق الأدنى.

2. 1. 4. 3. 2. المؤتمر الإقليمي(27) للشرق الأدنى.

2. 1. 4. 4. 2. المؤتمر الإقليمي (29) للشرق الأدنى.

## 2.1.4.1.2. المؤتمر الإقليمي (25) للشرق الأدنى

حدد المؤتمر في فعاليات الدورة (25) للمؤتمر الإقليمي (25) للشرق الأدنى، بيروت، لبنان، 2000/3/24-20، عدة توصيات موجهة للدول الأعضاء، في منظمة الفاو، و توصيات موجهة للمنظمة بحد ذاتها، خاصة بضرورة إتخاذ تدابير لأزمة من أجل ضمان الأمن الغذائي لدول المنطقة.

2.1.4.1.2. إصلاح السياسات والمؤسسات الغذائية.

2.1.4.1.2. تعزيز التعاون متعدد الأطراف.

## 2.1.4.1.2. إصلاح السياسات والمؤسسات الغذائية

تضمنت التوصيات المقدمة، ضمان تهيئة بيئة مواتية لزيادة الإنتاج الزراعي، والإنتاجية والقدرة التنافسية، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تشجيع التوزيع العادل للدخل وخاصة بين الفئات الإجتماعية الهامشية والفقيرة.

و تركزت التوصيات كذلك، على توجيه مشروعات التنمية الزراعية، بصورة أدق نحو تجمعات فقراء الريف، وإشراكها في جميع مراحل إعداد، وتنفيذ هذه المشروعات مع الأخذ بعين الاعتبار تعزيز دور المرأة، و مواصلة تقديم المشورة، والتوجيه، والتدريب في مجال سياسات الدول الأعضاء، وفي تقييم إنعكاسات إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية على قطاعاتها الزراعية.

## 2.1.4.1.2. تعزيز التعاون متعدد الأطراف

ركزت التوصيات على زيادة الدعم للقطاع الزراعي الفلسطيني، نظراً للمعاناة، و الظروف الصعبة التي يواجهها المزارع الفلسطيني نتيجة الإحتلال، و كذلك إتخاذ الإجراءات اللازمة لشمول فلسطين، بالأنشطة، و البرامج التي تقدمها الفاو للدول الأعضاء، و متابعة التقدم المحرز لخطة مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وإعداد التقارير الدورية المطلوبة مع الإتصال بالوكالات المانحة، لأجل الحصول على تمويل إضافي، في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي.

بالإضافة لتعزيز تبادل الخبرات، المتعلقة ببرنامج الأمن الغذائي، و مواصلة الإستجابة بشكل إيجابي للطلبات الحكومية، بالمشاركة في برنامج الأمن الغذائي، من خلال مبادرة التعاون فيما بين دول الجنوب، مع وضع إطار إستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة، في إقليم الشرق الأدنى بتصميم،

إستناد إلى الظروف، والأولويات المحددة لكل بلد عضو، بغية توفير البيئة الملائمة لتعزيز دور القطاع الخاص.

كما تم التأكيد على تشجيع العمل الجماعي الإقليمي، و شبه الإقليمي، لمواجهة الأخطار البيئية، وأمراض النبات، والحيوان العابرة للحدود، والأخطار الأخرى المماثلة التي تتخطى الحدود، مع تنشيط التجارة البيئية، بالإضافة إلى جدوى الآليات البديلة للشراء، والتسويق المشتركين، والمساومة الجماعية مع الشركاء التجاريين الأجانب.

إشتملت التوصيات كذلك على دعم البحوث التطبيقية الزراعية، لمساعدة الدول الأعضاء على إستنباط أصناف تتحمل الجفاف، والملوحة، والحرارة، وإنتاج تقنيات لتعبئة التمور، ومكافحة التصحر، وإستخدام موارد المياه غير التقليدية، وترشيد إستهلاك المياه بالمنطقة، ومتطلبات التصدير للأسواق العالمية، مع دعم المشاورة الإقليمية بين الفاو ومنظمات المجتمع المدني في الشرق الأدنى.

## 2.1.4.2. المؤتمر الإقليمي (26) للشرق الأدنى

تطرق المؤتمر في أشغال المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، بجمهورية إيران الإسلامية في دورته (26)، الفترة 2002/3/13-9، لعدة مواضيع إستراتيجية، تهدف لتحقيق الأمن الغذائي، لصالح دول المنطقة، من خلال معالجة مواضيع تعزيز الأمن الغذائي للمنطقة .

حيث عقد المؤتمر في قاعة المؤتمرات بفندق جراند آزادي في طهران بجمهورية إيران الإسلامية ، بدعوة كريمة من حكومة جمهورية إيران الإسلامية، و شارك في الدورة الفئات التالية ممثلو الدول الاثنان والثلاثون الأعضاء في إقليم الشرق الأدنى لمنظمة الفاو، عادةً على المستويان الوزاري و كبار المسؤولين، ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي ليست أعضاء في اللجنة، بصفة مراقب، ومنظمات الأمم المتحدة.

2.1.4.2.1. مرض جنون البقر.

2.1.4.2.2. مرض الحمى القلاعية.

2.1.4.2.3. التكنولوجيا الحيوية.

2.1.4.2.4. الجفاف.

2.1.4.2.5. تحرير التجارة الغذائية.

## 2.1.2.4.1. مرض جنون البقر

أقر المؤتمر بضرورة إتخاذ إجراءات صارمة، للحد من مرض جنون البقر، من خلال إتزام الدول بإتخاذ إجراءات قطرية وإقليمية، خاصة بمراقبة تجارة مساحيق اللحم، والعظام، والأبقار الحية، و حظر إستخدام أنسجة الحيوانات المجترة، كعلف للحيوانات المجترة، و نشر المعاملات الزراعية الجيدة، في الإنتاج الحيواني، و في حقول المزارعين [ 197 ] ص2.

و إتزمت جميع الدول على إقامة نُظم رقابة مستمرة لمرض جنون البقر، وأن تضع إجراءات إجبارية للتبليغ عن الإصابات، لمنع دخول أي مُنتَج حيواني ظهرت عليه علامات إصابة، على أن تضمن هذه الدول ذبح هذه الحيوانات، والتخلص من جميع أجزائها ومنتجاتها، كي لا يدخل المرض بطريق العدوى في السلسلة الغذائية، كما ينبغي أن تراجع الدول إجراءات إبادتها، للتأكد من أنها تؤدي بالفعل إلى إبطال مفعول العوامل المسببة للمرض.

كما التزمت الدول على إجراء دراسات خاصة، بمخاطر تطوير عملية الإبلاغ الدقيق، عن مخاطر الإصابة بطرق التشخيص السريع، وتوصيف العوامل المسببة للمرض، والصفات الوبائية، ومراقبة الصناعة لمسئوليتها عن نوعية وسلامة الأغذية، والأعلاف التي تنتجها، و مواصفات الجودة، والسلامة التي يجب على الصناعة التقيد بها [ 197 ] ص3.

## 2.1.2.4.2. مرض الحمى القلاعية

ظهرت عدة أنواع لمرض الحمى القلاعية في الشرق الأدنى، فمنذ سنة 1999، انتشرت العديد من أنواع الفيروس المسبب للمرض وبعد أن كان المرض يظهر في بقع متباعدة، و كان دورياً في طبيعته، أصبح الآن متوطناً في معظم الدول، في سنة 2000 حدثت 151 حالة لتفشي المرض في سلطنة عُمان، و 25 حالة في قطر، و 8 حالات في مصر ، وكان الوضع في إيران أكثر تعقيداً، حيث حدثت 334 حالة لتفشي المرض ، 22 حالة تفشي للمرض في الكويت، وفي سنة 2001، ازداد تدهور الوضع الصحي فيما يتعلق بمرض الحمى القلاعية بانتشاره في تركيا، والمملكة العربية السعودية، و قطر و الكويت.

و مرض الحمى القلاعية من الأمراض الفيروسية شديدة العدوى، تتعرض له جميع الحيوانات مشقوقة الظلف، بما في ذلك الحيوانات المزرعية المستأنسة والحيوانات البرية ذات الحوافر، وأهم ما يميز هذا المرض ارتفاع مستوى الإصابة وانخفاض مستوى النفوق، كما أنه غالباً ما تكون العلامات

الإكلينيكية الدالة على الإصابة في الأغنام والماعز غير حادة، وعلامات الإصابة الرئيسية هي: ارتفاع درجة حرارة الحيوان المصاب يليها ظهور بثور في الفم، وعلى الشريط التاجي وفيما بين الظلفين، ويمكن أن تكون نسبة النفوق بين الحيوانات الصغيرة والرضيعة عالية نظراً لتعرضها للموت جوعاً عندما تمنعها الالتهابات التي تظهر في الفم من الرضاعة، كما ترفض الإناث إرضاع الحيوانات الرضيعة لوجود التهابات مؤلمة في الضرع، ويمكن أن تكون الخسائر المالية التي يتعرض لها المزارعون من جراء مرض الحمى القلاعية عالية، بسبب انخفاض الإنتاج، وعدم قدرة حيوانات الجر على العمل في الحقول وفرض قيود على تجارة الحيوانات.

و تتمثل أسباب تطور مرض الحمى القلاعية في المنطقة، في عدم تطبيق تدابير الحجر الصحي، قبل الاستيراد وبعده، بالإضافة لحركة الحيوانات دون ضابط عبر الحدود، و حدد المؤتمر توصيات وفق برنامج استراتيجي مشترك للحد من تفشي مرض الحمى القلاعية بإقليم الشرق الأدنى مستقبلاً ، كما تلتزم الدول بإجراء تقييم تفصيلي للمخاطر، و وضع إستراتيجية مناسبة للمكافحة في كل دولة، مع العمل على إقامة شبكة مراقبة، قادرة على إعطاء إنذار مبكر، وتعزيز تدابير المكافحة الفورية، و جمع وتبادل المعلومات بشأن الأوضاع الوبائية للمرض في الإقليم [197] ص4.

و تقوم الدول كذلك بإجراء دراسة الجوانب الوبائية للمرض في الإقليم، و وضع إستراتيجيات للمكافحة، التي تستهدف مناطق معينة على المستوى الإقليمي، مع تنسيق خطط الطوارئ، بما يسمح برد الفعل السريع على المستويين القطري والإقليمي، بالإضافة لمراجعة التشريعات، و القوانين القطرية لمكافحة مرض الحمى القلاعية [197] ص5.

## 2.1.2.4.3. التكنولوجيا الحيوية

تتيح التكنولوجيا الحيوية، الفرص لتلافي ضعف الأمن الغذائي والتدهور البيئي، و بالخصوص في الزراعة، نتيجة المعدلات العالية للنمو السكاني، حيث قرابة 70 % من المناطق الزراعية في الإقليم من المناطق الجافة أو شبه الجافة، و الأمطار قليلة ومتقطعة، حيث باتت دول الشرق الأدنى، معتمدة بدرجات متفاوتة على الواردات الغذائية.

و تم الإتفاق على تدعيم البحوث المتعلقة بالمحاصيل الزراعية، بتوفير أصول لأشتال غراس خالية من الفيروس وأصناف مقاومة للإجهاد الحيوي، إدخال الأصناف ذات الإنتاجية العالية، تتميز بكفاءة أكبر، نوعية غذائية و قيمة ربحية للمحصول.

بالإضافة لتدعيم البحوث المتعلقة بالإنتاج الحيواني، من خلال تكنولوجيات الإكثار وإنتاج حيوانات التحول الوراثي المحسنة، ومن شأن التشخيص الجزيئي أن ييسر تحديد الآفات، و تحسين علف وتغذية الحيوانات و تحسين سلالات الحيوانات التقليدية [ 198 ] ص7.

كما تم الاتفاق على دعم البحوث المتعلقة بالغابات، من حيث تجميد وتخزين البزاعم و البذور في الأنابيب الزجاجية، واستخدام الواسمات الجزيئية في التربية والصيانة الوراثية، إضافة إلى البحوث المتعلقة بخصائص نوعية الأخشاب.

بالإضافة لضرورة تدعيم البحوث والتنمية المتعلقة بالواسم الجزيئي في بيولوجيا المصايد، كأداة هامة لوراثيات التجمعات السمكية والمعلومات عن انتشار الآفات، و وضع برامج الانتخاب وتكوين مصادر سمكية متعددة و مطلوبة من زاويتي الإنتاج أو البيئة، مع الحفاظ على منظور متوازن إزاء التكنولوجيا الحيوية، بإنشاء الأطر التنظيمية الملائمة في مجال السلامة الحيوية، و سلامة الأغذية، و حقوق الملكية الفكرية [ 198 ] ص8.

## 2.1.2.4.2. الجفاف

أقر المؤتمر خطر الجفاف على الأمن الغذائي لدول المنطقة، لذا تم تفعيل إستراتيجية متكاملة تتضمن توصيات من أجل إدارة مخاطر الجفاف، بوضع سياسات خاصة تشمل مقاومته، و تفعيل الرقابة، ونظم الإنذار المبكر، و تخطيط تدابير الطوارئ، و الإغاثة، و إعادة التأهيل للتخفيف من آثار الجفاف.

و تتخذ الدول التدابير الضرورية لصياغة خطط عمل قطرية، لتنمية المجتمعات المحلية في المناطق المعرضة للجفاف [ 199 ] ص9، و تنسيق، رصد و تنفيذ خطط قطرية لإنشاء نظام لمراقبة الجفاف للحصول على معلومات مسبقة، والإستعداد في الوقت المناسب، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في إعداد، وتنفيذ البرامج، و التوعية، و التثقيف، لتقديم المعونة الفنية، والدعم الاستشاري للدول في صياغة خطط قطرية طويلة الأجل، بهدف تخفيف آثار الجفاف [ 199 ] ص10.

## 2.1.2.4.5. تحرير التجارة الغذائية

حدد المؤتمر مجموعة من التوصيات، التي تستهدف بناء القدرات الوطنية، والإقليمية للأعضاء في مجال السياسات التجارية، وخصوصاً في مجالات تنمية قدرة المؤسسات، وتقويتها لتلبية



المواصفات الدولية، بشأن سلامة الأغذية وجودتها، وتنشيط الصادرات، وتحسين البنية الأساسية للنقل وتخفيض التكاليف، وزيادة التدفقات التجارية.

و تم الإتفاق على تقوية قدرات الدول على تبادل، و الوصول إلى المعلومات، وذلك بإجراء دراسات خاصة بكل دولة، وفهم مواقف القوى الرئيسية في الأسواق العالمية، و رفع الوعي بعملية المفاوضات التجارية [200] ص11، و تقديم الدعم للزراعة من أجل ضمان مرونة كافية، عند تصميم السياسات المحلية الغذائية والزراعية المستدامة والفعالة ضمن سياق اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

كما تلتزم الدول على دعم المختبرات، التي تعمل في مجال سلامة الأغذية، لمواجهة التهديدات الناشئة عن الأخطار، ذات المنشأ الكيميائي، الميكروبي، الفيزيائي و أخطار التلوث صيانة للثروة الوراثية النباتية و الحيوانية [200] ص12.

## 2.1.4.3. المؤتمر الإقليمي (27) للشرق الأدنى

حدد المؤتمرين في فعاليات الدورة (27) للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى(الدوحة، قطر) في 13-17 مارس 2004 ، مجموعة من التوصيات اللازمة من أجل اتخاذ الدول التدابير اللازمة لتنمية القطاع الغابي، و تعزيز الثقافة الغذائية.

2.1.4.3. الغابات و تحقيق الأمن الغذائي .

2.1.4.3. ترويج الثقافة الغذائية .

## 2.1.4.3. الغابات و تحقيق الأمن الغذائي

تلتزم الدول على تعميق الوعي الوطني، والسياسي لدعم الإدارة المستدامة للغابات الجبلية، و الموارد المائية، و مساعدة الدول الأعضاء لاسيما المناطق ذات الغطاء الحرجي الضئيل، لإدارة الغابات، والأشجار، ومستجمعات المياه داخل وخارج المدن .

و تعمل الدول على تحقيق التعاون مع الفاو من أجل حماية الغابات، كسبيل لتخفيف الفقر، وإستدامة الأمن الغذائي، و توافر مستجمعات المياه، و تقديم المعونات الفنية، وإعداد الخرائط المتعلقة بالموارد الحرجية، والشجرية الموجودة في الإقليم ، و إدارة الأحواض والأنهار والمياه الجوفية [201] ص2.

و تلتزم الدول الأعضاء كذلك على تشجيع التشجير، بتوفير الحوافز الملائمة، و تعميق الوعي بالمنافع التي توفرها مستجمعات المياه، ودورها في توفير مياه الشرب، خصوصا في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، مع ضرورة إدارة مستجمعات المياه، التي تتجاوز الحدود السياسية كنهج متكامل في فهم، وحل النزاعات ما بين الدول الموجودة في الأقسام العليا، والسفلى من هذه المستجمعات [201] ص3.

## 2. 1. 2. 4. 2. 3. 2. ترويج الثقافة الغذائية

يشمل إلتزام الدول، والجهات المانحة بمضاعفة جهودها، لتعزيز البحوث الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، والإستخدام المستدام للموارد الطبيعية، من خلال تكييف نظم البحوث الزراعية القطرية مع التغيرات، وأن توفر الأموال الكافية لها، سواء من القطاعين العام أو الخاص.

إلتزمت الدول على تطبيق سياسات بحثية قطرية، تهتم بوجه خاص بتطورات التقنيات الزراعية، و تبادل الخبرات، و إستحداث تقنيات محسنة، تلائم الظروف السائدة في العديد من دول الإقليم [202] ص3، مع جمع وتوصيف التقنيات الملائمة للإقليم، و تطوير القدرات المستدامة سواء في مجالات الإرشاد في مختلف الجوانب المناخية الزراعية، وفي وضع النماذج المحصولية.

كما إتفقت على تطبيق مناهج، وأساليب المشاركة لإيجاد بيئة تعليمية تفاعلية، و وضع برامج تدريبية جديدة ، و تنفيذ إستراتيجيات تشجع القطاع الخاص، بهدف تعزيز دوره، وإسهامه في تطوير الإرشاد، و إشراك النساء المزارعات بفعالية في أنشطة البحوث والإرشاد [202] ص5، 6.

## 2. 1. 2. 4. 2. 4. المؤتمر الإقليمي (29) للشرق الأدنى

حدد المؤتمرين في فعاليات الدورة (29) من المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، القاهرة (مصر) من 1- 5 مارس 2008، مجموعة من التوصيات اللازمة من أجل الارتقاء بالمجالات المشتركة لدول الشرق الأدنى .

2. 1. 2. 4. 2. 4. 1. توقعات و تحديات الزراعة .

2. 1. 2. 4. 2. 4. 2. إدارة مبيدات الآفات .

2. 1. 2. 4. 2. 4. 3. تأثيرات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

## 2.1.4.2.1. توقعات و تحديات الزراعة

حدد المؤتمر السياق العالمي للأغذية و الزراعة في الشرق الأدنى في 2050، و التي تتعرض دوله للعديد من الأوضاع الإنمائية التي تتراوح بين إنخفاض الدخل، و الإعتماد على الواردات الغذائية، و ضئالة الموارد الزراعية، و إستمرار النمو المتزايد للسكان، و إنتشار الفقر [ 203 ] ص3.

و إستدعت هذه الحالة تطبيق مجموعة من التدابير، التي تشمل توفير المعلومات التقنية اللازمة، من أجل تطوير أفاق القطاعات الزراعية في المنطقة، و تنظيم مشاورات الخبراء الإقليميين، بشأن السياسات البيولوجية، و الغذائية، و الزراعية، و الحيوانية، مع مراقبة معدلات إنتاج المحاصيل، و نمو الإستهلاك، و إستخدام الموارد بشكل مستدام [ 203 ] ص9.

## 2.1.4.2.2. إدارة مبيدات الآفات

تتطلب تلبية الاحتياجات الغذائية لبلدان العالم الذي يتزايد عددهم باستمرار، زيادة الإنتاج الزراعي، لكن تناقص الأراضي الزراعية، أستدعى ضرورة تكثيف الأراضي المستغلة بالفعل، و يرتبط هذا بزيادة الاستثمار في البنية الأساسية، و تمثل إدارة مخاطر المبيدات عنصر مهم لضمان استدامة الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأدنى [ 204 ] ص1، 2.

و تم الإتفاق على تقليل مبيدات الآفات في نظم الإنتاج، تفاديا للتأثيرات الإيكولوجية السلبية، و التخلص التدريجي من إستعمال المبيدات الخطيرة، على صحة الإنسان، و البيئة، و خصوصا في الدول التي تفتقر للمعرفة الضرورية، للإستعمال الصحي، و الحد من مخاطرها للمستويات المقبولة [ 204 ] ص4.

كما تم تجسيد الإستخدام التدريجي للمنتجات البديلة، و حماية للمحاصيل من خلال، برامج لبناء القدرات في مجال مكافحة المتكاملة، مع زيادة مراقبة جودة المبيدات، على المستويين المحلي، و الدولي، و بالخصوص مخلفات المبيدات، و إستبعاد مخزونات المبيدات فاقدة الصلاحية [ 204 ] ص10.

بالإضافة لإلتزام الحكومات بتنظيم قطاع المبيدات، و توزيعها، و استعمالها، من خلال إنفاذ اللوائح، و القوانين المعمول بها، و تعديلها [ 204 ] ص5، مع مراقبة نتائج تطبيق مدونة السلوك الخاصة بمبيدات الآفات في دول الشرق الأدنى، فيما يتعلق بإدارة و إختبار المبيدات، الصناعة، الإتجار، التوزيع، التعبئة، التخزين و التخلص من المبيدات [ 204 ] ص8.

## 2.1.4.2.3. تأثيرات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود

أثرت الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، على الإنتاج الحيواني، و على توفير إمدادات غذائية دائمة، لنسبة السكان المتزايدة، فتأثيراتها السلبية تجمع بين العائدات المهذرة، و التكاليف الإضافية للمكافحة، لذا أجمع المؤتمر على ضرورة مواجهة الآثار السلبية لهذه الأمراض.

و تؤدي هذه الأمراض لإنخفاض الأسعار بعد تدني الإستهلاك، يصاحبه إرتفاع أسعار التجزئة، نتيجة نقص كبير في إمدادات اللحوم البيضاء [ 205 ] ص8، و إرتفاع حاد في بدائل الدواجن كالأسمك و اللحوم الحمراء.

كما تؤدي الأمراض إلى تدهور معيشة المزارعين، و المنتجين نتيجة إنخفاض دخولهم، و عجز الأسر الفقيرة التعويض بمصادر بروتين معادلة من الأسماك و اللحوم [ 205 ] ص10، كما تؤدي لإرتفاع تكاليف الخدمات البيطرية، للتخلص و معالجة آثار الأمراض المعدية [ 205 ] ص16، كما تم التأكيد على أن الدول تلتزم بإستعراض دور الخدمات البيطرية، في تجارة الحيوانات، و تعزيز نظام الخرائط العالمية، من أجل رصد انتشار الحيوانات، و مقياس نوعية مكافحتها [ 205 ] ص17.

## 2.1.4.3. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بأميركا اللاتينية و بحر الكرايب

تتضمن المؤتمرات الإقليمية الخاصة بالأغذية و الزراعة، تعزيز الأمن الغذائي، و تكريس التنمية المستدامة لدول أمريكا اللاتينية، من الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، الاكوادور، كويانا، البراغواي، البيرو، الأوروغواي و فينيزويلا.

أما دول الكرايب فتشمل أنتيغوا، بربودا، بهاماس، كوبا، هايتي، جمايكا، جمهورية الدومنيكان، سانت كيتس و نوفيس، سانت لوسي، سانت فنسيت، سورينام، ترينيتي و توباغو.

2.1.4.3.1. المؤتمر الإقليمي (27) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

2.1.4.3.2. المؤتمر الإقليمي(28) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

2.1.4.3.3. المؤتمر الإقليمي (30) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

2.1.4.3.4. المؤتمر الأقليمي (31) لأمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي.

## 2.1.4.3.1. المؤتمر الإقليمي (27) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أقر المؤتمر في فعاليات الدورة (27) للمؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، بهافانا، كوبا، في 22-26 أبريل 2002، بضرورة حماية الأمن الغذائي في المنطقة، و هذا بتفعيل آليات عملية، تستند لمجموعة من التفاعلات التنظيمية و التشريعية.

### 2.1.4.3.1.1. دراسة نقص التغذية.

### 2.1.4.3.1.2. دعم مشاريع توليد الدخل.

### 2.1.4.3.1.3. دعم الخبرات و التدريب.

### 2.1.4.3.1.2. دراسة نقص التغذية

تحديد إتجاهات، وتحديات الزراعة، الغابات و مصايد الأسماك في أمريكا اللاتينية والكاريبي، عبر تشخيص علاقة الزراعة، و الأنشطة الريفية مع الفقر، ونقص التغذية، وعدم المساواة في المنطقة، بالإضافة لدعم الجهود المبذولة، لتطوير نظم المعلومات، التي توفر لمحات عن أوضاع الأمن الغذائي، في جميع أنحاء المنطقة .

### 2.1.4.3.1.2. دعم مشاريع توليد الدخل

ساعدت منظمة الفاو في إطار إستراتيجياتها و برامجها الإقليمية للأمن الغذائي، في مشاريع التعاون التقني من أجل الأمن الغذائي، والتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، من خلال تقديم خدمات إستشارية و إشرافية لدعم السياسات الزراعية، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي، و تنفيذ مشاريع لتحسين إمكانية الحصول على الأراضي لفقرى الريف، و تعزيز اللامركزية في تنفيذ السياسات العامة، وإدارة الإنفاق العام بالتعاون مع المجلس الإقليمي للتعاون الزراعي في أمريكا الوسطى، المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى، السوق الجنوبية المشتركة ، ومنتدى الكاريبي ، الجماعة الكاريبية، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، حيث ساعدت منظمة الأغذية و الزراعة كل من دول الانديز، البرازيل، الهندوراس، كوستاريكا، الشيلي، وجمهورية الدومينيك ونيكاراغوا والبيرو، الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، كولومبيا ، السلفادور وغواتيمالا .

بالإضافة لمباشرة المشاريع نحو الأسرة كوحدة إقتصادية، و إنتاجية ، لدعم التنمية القائمة على المشاركة، والتركيز على سبل العيش المستدامة، مع دعم التعليم لسكان الريف، بالتعاون مع وزارة

التربية ، وزارة الصحة، لتقليص الفجوة التعليمية بين الريف، وسكان الحضر، و بالخصوص حول المعلومات الزراعية، لتحسين زراعة البطاطس باستخدام تكنولوجيا المعلومات، في مختلف الدول، و دعم الزراعة المدرسية، و إختيار الغذاء المناسب.

كما عملت على وضع برامج تستهدف المرأة الريفية، والشباب لزيادة الأمن الغذائي، و الرفاه للسكان الريف ، مع نهج المساواة بين الجنسين، ودعم شباب الريف، و إدماج المرأة والشباب في الإنتاج، و يوفر للأجيال الخلافة للمنتجين الزراعيين.

## 2.1.4.3.1. دعم الخبرات و التدريب

يتم تحقيق هذا الهدف، عبر تطوير نظم المعلومات الزراعية، الخاصة ببنوك المعلومات عن المشاريع الزراعية، و براءات الإختراع، وسياسات الأمن البيولوجي، و المهنيين و المؤسسات المرتبطة بتكنولوجيا الزراعة الحيوية، في دول المنطقة، مع تحسين سلامة، وجودة الفواكه و الخضروات الطازجة .

بالإضافة لإجراء أنشطة تدريبية من أجل التكامل ، تقييم المشاريع، تحسين أدوات ومنهجيات سياسات التنمية الزراعية، تقديم المساعدة التقنية والتدريب في مجال الأمن البيولوجي و حقوق الملكية الفكرية، إدارة الموارد الوراثية النباتية الأصلية، علم الاقتصاد، السياسة الزراعية والتنمية الريفية و إدارة الإنفاق العام .

مع تفعيل التركيز على تجميع الخبرات، في قاعدة البيانات لتحسين تصميم المشاريع الجديدة المستدامة، من أجل توفير معلومات من شأنها أن تساعد على تحديد السياسات، و تنفيذ المشاريع الإقليمية التي تستخدم التعاون بين البلدان وحفز الإبداع من القدرات الوطنية.

## 2.1.4.3.2. المؤتمر الإقليمي(28) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أقر المؤتمرين في فعاليات الدورة (28) من المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، غواتيمالا سيتي ، غواتيمالا ، 26-30 ابريل 2004 على تعزيز التعاون لتجسيد السياسات المشتركة في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

2.1.4.3.1. تكثيف التعاون بين دول الجنوب.

2.1.4.3.2. إستراتيجية متكاملة للتعاون.

## 2.1.4.3.2.1. تكثيف التعاون بين دول الجنوب

يرتكز التعاون على تعزيز العمل المشترك، في مجال نشر المعلومات على تطوير الإقتصاد الريفي، و تحديد النهج الجديد للتنمية الريفية، و تنفيذ مشاريع مشتركة للتدريب، مع دعم الإستراتيجية العالمية لإدارة الموارد الجينية، لحيوانات المزارع [ 206 ] ص2.

كما يشتمل على تقديم الدعم لإنشاء أطر قانونية، وتنظيمية لإستدامة الموارد الطبيعية، و إستعراض الإطار القانوني، والسياسي لأراضي دول منظمة دول شرق البحر الكاريبي، و سياسات جديدة لتسريع برنامج التنوع الزراعي ، و دعم قطاع مصائد الأسماك، و تطوير نظم المعلومات، و وضع منهجية لجمع المعلومات على الموارد الطبيعية لدعم لخطط التنمية الزراعية المستدامة.

بالإضافة لتفعيل الشراكات من أجل الأمن الغذائي والتنمية الريفية، بمساعدة دول المنطقة على تطوير سلاسل الإنتاج، الأعمال التجارية، فرص الإستثمار، المنافسة، الإنتاج الريفي، و تجميع صغار المنتجين الزراعيين، في إطار نظم سلعية محددة، لزيادة دخلهم، وتعزيز أمنهم الغذائي [ 206 ] ص4.

## 2.1.4.3.2. إستراتيجية متكاملة للتعاون

أتفق في هذا السياق على تطوير القدرات التقنية، لمعالجة المتطلبات الصحية لتجارة الأغذية، و دعم التعاون بين الدول لمكافحة الأمراض العابرة للحدود، كخطة للقضاء على حمى الخنازير، ومرض التلف الدماغى للأبقار، و مرض الدودة الحلزونية ، في منطقة البحر الكاريبي.

بالإضافة لتحديث النظم الوطنية الزراعية ، والتنمية الريفية والأمن الغذائي، و إجراء دراسات عن تحرير السوق، وأثره على الأمن الغذائي للدول النامية، كتنفيذ تدابير الصحة النباتية ومعايير الجودة [ 207 ] ص4 ، و المشاركة اللامركزية للتجارة في الدول والمجموعات لتحقيق التكامل، و التنمية الريفية بين مجموعة دول الأنديز التي تشمل بوليفيا ، كولومبيا، اكوادور، بيرو و فنزويلا، و السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية تشمل كل من الأرجنتين ، البرازيل ، باراغواي ، اوروغواي و شيلي ، و منظمة التعاون في آسيا الوسطى تتضمن كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا و هندوراس ونيكاراغوا و بليز ، وبنما، و الجماعة الكاريبية (كاريكوم) التي تشمل كل من أنتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ، دومينيكا ، وغرينادا ، غيانا ، جامايكا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وغرينادين ، سورينام ، ترينيداد و توباغو، و دول منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالفرنسية الت تشمل كوبا ، جمهورية الدومينيكا و هايتي .

## 2.1.4.3. المؤتمر الإقليمي (30) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

حدد المشاركون في الدورة (30) للمؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية و الكاريبي - برازيليا/ البرازيل، 14- 2008/04/18، مجموعة من التدابير الميدانية، لتحسين قدرات الدول المشاركة في تقوية سياساتها التنموية، و تعزيز قدراتها الوطنية.

2.1.4.3.1. الأمن الصحي للغذاء.

2.1.4.3.2. الأمراض العابرة للحدود.

2.1.4.3.3. الوقود الحيوي.

## 2.1.4.3.1. الأمن الصحي للغذاء

إتفق المؤتمر على ضرورة التركيز على مسألة الالتزام بتطبيق أحكام المدونة الغذائية العالمي، لحماية صحة المستهلك، و ضمان تطبيقات قانونية للتجارة بالمواد الغذائية من خلال تعزيز التعاون بين الدول أمريكا اللاتينية و الكاريبي، حول حماية المواد الغذائية من العناصر المعدية ، و مختلف الآفات المرضية [208] ص2.

كما تم الإتفاق على ضرورة تحليل المشاركات الحكومية للدول الأعضاء، في الإجتماعات الإقليمية للجان الدستور الغذائي، لتعزيز التعاون، و تبادل الخبرات اللازمة لضمان الإلتزام بمواصفات الأغذية [208] ص4، و بالمعايير الدولية الصارمة لإنتاج، و تخزين، و تسويق، و توزيع الأغذية على المستوى الإقليمي، لتنمية الإستهلاك الإقليمي، و مستوى معيشة لشعوب المنطقة [208] ص6.

## 2.1.4.3.2. الأمراض العابرة للحدود

إعتبر المؤتمر أن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، من المخاطر التي تهدد الإنتاج الحيواني على مستوى دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي، و حددت مجموعة من التدابير المتعلقة بتعزيز برامج مراقبة تربية الحيوانات، لمساهمتها الكبيرة في توفير المواد الغذائية (اللحوم) [209] ص3.

و تكون مواجهة إنفلونزا الطيور بإستراتيجية رئيسية، بتعزيز نظام المعلومات الصحية، و المراقبة التقنية، و الصحة البيطرية، و ضمان صحة مصدر تربية الدواجن، و الإرشادات الصحية [209] ص4، مع تطوير و تحسين الأنظمة الوطنية للصحة الحيوانية، و دعم السياسات الوطنية العامة،



المرتبطة بالتنمية المستدامة [209] ص5، و تقوية القدرات الصناعية ، و الموارد البشرية في قطاع الإنتاج الحيواني [209] ص6.

## 2.1.4.3.3. الوقود الحيوي

إتفق المؤتمر على ضرورة الإعتماد على سياسات تنموية مستدامة، تركز من خلالها إستراتيجيات الدول الأعضاء، في منظمة الفاو على الوقود الحيوي ، و هذا من خلال الإعتماد على إستراتيجية طويلة المدى، لإنتاج، و إستعمال الطاقة الحيوية، لتحقيق الأهداف الإنمائية، و تعزيز علاقات الشركاء لتكريس مستقبل يضمن طاقة مستدامة [210] ص1.

بالإضافة لتنسيق التعاون بين دول أمريكا اللاتينية، و الكرايب في نطاق برامج تقنية، تكاملية لرفع مستوى إستخدامات الوقود الحيوي، لتحسين العلاقة بين الأمن الغذائي، و الإستدامة البيئية [210] ص2، مع تبني سياسات تعتمد على معرفة مسبقة، لإيجابيات، و سلبيات الوقود الحيوي، وبالخصوص من الدول التي تقتصر للتكنولوجيات اللازمة تفاديا لإستنزاف الموارد الزراعية [210] ص6. كما يتم الإعتماد على سياسات تكنولوجية، تعتمد على دراسة المواد الأولية، التي تتمتع بها منطقة أمريكا اللاتينية و الكرايب، و مصدر الطاقة الحيوية، مع تطوير وحدات الزراعة و الصناعة لضمان الاستهلاك النهائي [210] ص7.

## 2.1.4.3.4. المؤتمر الإقليمي (31) لأمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي

إجتمع المؤتمر خلال فعاليات المؤتمر الإقليمي (31) لأمريكا اللاتينية و بحر الكرايب في بنما سيتي- بنما من 26-30 أبريل 2010 من أجل تدارس أهم المشاكل التي تواجه المنطقة، و محاولة تقريب وجهات النظر حول السياسات المشتركة لضمان الأمن الغذائي .

2.1.4.3.4.1. تعزيز الأمن الغذائي.

2.1.4.3.4.2. مواجهة التغيرات المناخية .

2.1.4.3.4.3. الإستجابة للحالات الطارئة.

2.1.4.3.4.4. إعادة إعمار هايتي.

## 2.1.4.3.4.1. تعزيز الأمن الغذائي

يعد الأمن الغذائي في منطقة أمريكا اللاتينية و بحر الكارييب، من أهم التحديات المراد تجسيدها، وبالخصوص مع ارتفاع أسعار الموارد الغذائية الأساسية و الأزمة الاقتصادية التي أثرت على الوضعية المعيشية لدولها.

حيث يتم مواجهة التذبذب و الإرتفاع الكبير لأسعار السلع الغذائية الأساسية، التي أصبحت تهدد بإنعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية، و تزيد من مستويات الفقر و الجوع، بالحد من عبء الإستهلاك الغذائي، و التحفيز على الإنتاج الذاتي، بتوزيع البذور و الآلات [ 211 ] ص3، 6.

كما تتم مواجهة الإرتفاع الكبير لمعدلات البطالة، التي تهدد الدورة الإقتصادية للحصول على الغذاء ، و المساس بدخل الأسر، و تعزيز نظم الحماية الإجتماعية بزيادة إنتاجية صغار المنتجين، مع ضرورة الإدارة الحكومية للسوق الزراعي، لتوسيع قدرة تدخل القطاع العام في عمليات العرض، و تكوين الأسعار، و الشراء الداخلي، و الخارجي، لتشكيل إحتياجات الحبوب الإستراتيجي، كأداة لتنظيم الأسعار المحلية، و تنويع مصادر التوريد [ 211 ] ص7.

## 2.1.4.3.4.2. مواجهة التغيرات المناخية

أقر المجتمعون بمدى تأثير التقلبات المناخية، و المتطرفة منها على الزراعة ، و على الإنتاج الزراعي بالضرورة، و بالتالي يمكن أن تهدد هذه الحالة مع سوء الإستعداد لها، الأمن الغذائي، بالإضافة لتأثير الزراعة على المناخ من خلال الممارسات غير المتلائمة، مع الإستدامة البيئية، و في كلتا الحالتين .

حيث تم الإتفاق على إدارة المخاطر المناخية، من خلال مراقبة نوعية المعلومات، و إستخدامها الفوري، مع إعتداد أفضل الممارسات، لتعزيز مرونة النظم ، و تصميم حلول تكنولوجية لصالح صغار المنتجين، و المزارعين الأكثر عرضة لظواهر تغير المناخ [ 212 ] ص6، مع العمل على تطبيق الممارسات المستدامة، بالحد من إنبعاث غازات الإحتباس الحراري من الزراعة، الصناعة الغذائية، تربية الحيوانات و تربية الأحياء المائية، كما يتم تعزيز نظم الانذار المبكر بتحديد الحالات الحرجة لتفادي الكوارث، مع تعزيز إنتاجية المياه لأدارة المزارع و مواجهة تغيرات المناخ المتطرف كالجفاف لضمان إمدادات الغذاء، لأن ندرة المياه يهدد استقرار الانتاج الزراعي [ 212 ] ص6.

## 2. 1. 4. 3. 4. 3. الإستجابة للحالات الطارئة

أدت العولمة لمجموعة من الآثار السلبية، على نظم الإنتاج الزراعي و الحيواني ، بسبب ظهور الأمراض العابرة للحدود، التي أثرت على الصحة الحيوانية، و بالتالي على الصحة العامة، بسبب تلوث تجارة المنتجات، كما أدى الجفاف و الفيضانات و إزالة الغابات إلى تآكل الموارد الوراثية القيمة لإنتاج اللحوم و الألبان و البيض [ 213 ] ص4، لذا أوصى المؤتمر بإتخاذ تدابير لإدارة المخاطر الطارئة، من خلال تعزيز السياسات و الإستراتيجيات الإقليمية و دون الإقليمية، لتحليل المخاطر و الوقاية من الأمراض ذات المخاطر العالية على الصحة العامة، بالإضافة للتكيف مع التغيرات المناخية، و وضع برامج تقنية لصغار المزارعين، و المنتجين، و الصناعيين، في المناطق الأكثر تدهورا.

بالإضافة لتعزيز الإنتاج المستدام، و البيئي وفق أنظمة زراعية ، و حيوانية متكاملة، بتعاون الحكومات مع المعاهد الوطنية، للبحوث لنشر الفوائد العلمية، و إعادة تأهيل المناطق المتدهورة [213] ص5، تعزيز التكنولوجيا، دعم التقنية، تبادل المعارف لإدارة الثروة الزراعية و الحيوانية، إستدامة الغابات و التكيف مع المناخ [ 213 ] ص7.

## 2. 1. 4. 3. 4. 4. إعادة إعمار هايتي

خلف زلزال هايتي في 12 جانفي 2010 ، أكثر من 200.000 قتيل، و 1.7 مليون شخص بلا مأوى، و نزوح أكثر من 600.000 للمناطق الريفية، حيث أصبح 60 من السكان يعانون من الجوع، لذا تمت الإستجابة الفورية لضمان حماية الأمن الغذائي خلال 12 شهرا لتقييم الإحتياجات [ 214 ] ص2، و إدارة المخاطر .

تم التركيز على تحسين فرص الحصول على الغذاء، و حماية الأمن الغذائي الأسري، مع تحسين القدرة الشرائية للسكان [ 214 ] ص3، مع توفير الإنتاج الغذائي بكل مصادره، من تربية الماشية، صيد الأسماك، تربية الأحياء المائية، التجارة و المدخلات الزراعية.

بالإضافة لتطوير البنية التحتية، و التنمية المحلية في المناطق الريفية كإدارة مستجمعات المياه، التشجير، الري، الطرق و حيازة الأراضي، مع تحسين الخدمات الزراعية، كبحوث الإرشاد، الإنتمان و التعزيز المؤسسي [ 214 ] ص5.

## 2.1.4.4. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بأوروبا

تستهدف المؤتمرات الإقليمية الخاصة بالأغذية و الزراعة في أوروبا، بإستعراض المبادرات القطرية، و الإقليمية الهادفة للإرتقاء بالأمن الغذائي، و تحسين مستوى المعيشة، و مواجهة التحديات للحد من الجوع، و سوء التغذية، مع التركيز على سلامة الغذاء على طول السلسلة الغذائية، بتجسيد معايير صارمة في قطاعات الإنتاج، التخزين، التسويق و الإستهلاك.

2.1.4.4.1. مؤتمر الفاو الإقليمي (24) لأوروبا .

2.1.4.4.2. مؤتمر الفاو الإقليمي (25) لأوروبا .

2.1.4.4.3. مؤتمر الفاو الإقليمي (26) لأوروبا .

2.1.4.4.4. المؤتمر الأقليمي (27) لأوروبا .

## 2.1.4.4.1. مؤتمر الفاو الإقليمي (24) لأوروبا

ناقش مؤتمر منظمة الأغذية و الزراعة الإقليمي لأوروبا في دورته (24) ، في مونبلييه بفرنسا ، 5-7 مايو 2004، عدة مواضيع تمثلت في تعزيز سياسة الإنتاج الغذائي و جودته، و دعم العوامل المساعدة في الاستدامة الغذائية، من المشاريع البحثية و التكنولوجية .

2.1.4.4.1.1. الزراعة و السياسة

2.1.4.4.1.2. سلامة الأغذية وجودتها

2.1.4.4.1.3. البحوث الزراعية

2.1.4.4.1.4. سد الفجوة الرقمية الريفية

## 2.1.4.4.1.1. الزراعة و السياسة

تم تكريس مستويات تطوير الزراعة بوصفها محرك النمو الاقتصادي، و مكونا أساسيا للحد من الفقر و تقليص نسب الجوعى من خلال المحافظة على تماسك السياسة، و الحكم الرشيد ، وتعزيز قدرة الحكومات، والإدارات لمنع نشوب الصراعات، كعوامل أساسية في تحقيق الأمن الغذائي، و تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الزراعية و غير الزراعية، لزيادة الدخل في الريف، و تخفيف حدة الفقر [215] ص2.

كما تم تدعيم أنظمة متخصصة للحد من أثار فيروس نقص المناعة البشرية ( الايدز)، على الأمن الغذائي، و دعم التعليم الفعال الذي يمكن أن يساعد في تحسين نوعية الغذاء، الأمر الذي يعني ضمناً مشاركة نشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة من المنتجين إلى المستهلكين [ 215] ص3.

## 2.1.4.4.1.2. سلامة الأغذية وجودتها

أكد المؤتمر أن سلامة الأغذية هو حق عالمي غير قابل للتفاوض ، مع ضرورة تطبيق التوصيات التي أقرتها منظمة الأغذية والزراعة، و منظمة الصحة العالمية، و مؤتمر عموم أوروبا بشأن سلامة الأغذية وجودتها بودابست 2002.

حيث تم الاتفاق على تحسين نوعية الغذاء و سلامته، كعنصر مهم في السياسات التنموية، مع إمكانية للمنتجات التقليدية أن تساعد على الحفاظ على فرص العمل في المناطق الريفية، مع تطوير نظم المراقبة، وإجراء تحليل للمخاطر، و تقديم المساعدة التقنية في بناء القدرات، في مجال سلامة الأغذية، من أجل الإمتثال للمعايير الدولية للأغذية، كنهج يمكن أن يساعد على تحسين سلامة الأغذية [ 216] ص2.

## 2.1.4.4.1.2. البحوث الزراعية

يعد التركيز على الزراعة المستدامة، والتنمية الريفية بشكل أساسي لضمان احتياجات المجتمعات الريفية في مختلف أدوار الزراعة، من خلال توسيع نطاق البحوث الزراعية لتشمل وسائط التنمية الريفية، و المساعدات الإنمائية للحد من الفقر والجوع [ 217] ص3، و تدعيم منظمة الفاو لإستدامة شبكات البحوث الأوروبية، لإقامة روابط تعاونية دولية، في مجال البحوث الزراعية، و إعادة هيكلة دور مؤسسات البحوث الخاصة، كما دعمت أنشطة منظمة الفاو المنطقة الأوروبية، لمساعدة دولها على مواجهة تحديات التنمية الزراعية والريفية، الموارد الوراثية النباتية، إدارة الأراضي، الموارد الطبيعية، مصائد الأسماك والغابات، إستغلال التكنولوجيا الحيوية و السلامة الإحيائية [ 217] ص4.

## 2.1.4.4.1.2. سد الفجوة الرقمية الريفية

تساهم تكنولوجيا المعلومات، والإتصالات كأداة قوية لإستخدامها من أجل الحد من الفقر، و زيادة الأمن الغذائي، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع تعزيز الديمقراطية المحلية، والشفافية

والمساءلة، و درجة عالية من الشراكة بين مختلف أصحاب المصلحة، بالإضافة لدمج أنشطة الفاو مع الإستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، ضمن البرامج الوطنية للحد من الفقر [ 218 ] ص2.

## 2. 4. 4. 1. 2. المؤتمر الإقليمي (25) لأوروبا

أكد المؤتمر في فعاليات الدورة (25) للمؤتمر الإقليمي لأوروبا، ريغا- لتوانيا/8-2006/5/9، على ضرورة مواجهة تحديات المجتمعات الحالية، و بالخصوص لتحقيق الأهداف الإنمائية للدول الأعضاء.

2. 4. 4. 1. 2. المنفعة الجماعية.

2. 4. 4. 1. 2. فيروس أنفلونزا الطيور.

## 2. 4. 4. 1. 2. المنفعة الجماعية

تساهم منظمة الفاو بتجسيد المنفعة الجماعية، الضرورية للنهوض بالمعارف العلمية، و النشاطات البشرية الزراعية، و الغذائية من خلال الحفاظ على التراث الطبيعي العالمي، مثل الهواء، التنوع الحيوي، تثبيت الكربون، التغيرات المناخية و الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية [ 219 ] ص3.

كما جسدت الفاو الإلتزام بالمعايير العالمية للحق في الغذاء، من حيث تطوير المعارف، القدرات الزراعية، البحث العلمي، جمع و تحليل المعطيات، تبادل الخبرات و تقديم الإرشاد التقني في مجال الغذاء [ 219 ] ص4.

بالإضافة لتفعيل مراقبة الوضعية العالمية، من حيث السلم و الصحة، و إستئصال الفقر و الجوع، و تقديم المساعدة التقنية على مستوى السياسة العامة، و التقليل من نسبة الفقراء، و تحقيق الأمن الصحي و النوعي للغذاء، و تقوية القدرات و الهيئات، لتحقيق هدفين رئيسيين للألفية، و هما الحد من الفقر و الجوع، و حماية البيئة [ 219 ] ص5.

## 2. 4. 4. 1. 2. فيروس أنفلونزا الطيور

أقر المؤتمر بخطورة الإنتقال السريع لفيروس أنفلونزا الطيور (H5N1)، على المنطقة الأوروبية، بعد تفشيه في القارة الآسيوية، و ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة من أجل دراسة كيفية نشأة الفيروس، و إنتقاله، و الإستراتيجيات العملية لمنع تفشيه في أوروبا [ 220 ] ص1.

بالإضافة لتعبئة الجهود الأوروبية، بالتعاون مع الدول المتضررة على تقوية الوقاية (البيطرية/ الطبية) على مناطق الحدود [220] ص4 ، بالإضافة لتعزيز التعاون بين الدول، من خلال إبرام بروتوكولات لتقييم المخاطر، تشخيص المرض، تقوية الأنظمة البيطرية، و تدابير الوقاية من تداعيات المرض على صحة الحيوان و الإنسان [220] ص5.

## 2. 1. 4. 3. المؤتمر الإقليمي (26) لأوروبا

أكد المؤتمر في فعاليات المؤتمر الإقليمي (26) لأوروبا في أنسبروغ بالنمسا من 26-27/2008/05، على ضرورة تعزيز الأمن الغذائي في القارة الأوروبية .

2. 1. 4. 3. 1. حالة الطوارئ العالمية و الإقليمية.

2. 1. 4. 3. 2. التنمية الريفية المستدامة.

2. 1. 4. 3. 3. التغيرات المناخية.

## 2. 1. 4. 3. 1. حالة الطوارئ العالمية و الإقليمية

يستهدف المؤتمر معالجة المسائل المتعلقة بالزراعة، و الأمن الغذائي، في سياق حالة الطوارئ، بمعالجة تأثيراتها على المجتمعات الريفية الفقيرة، و تتمثل الإجراءات المتخذة من خلال تفعيل نظام الإنذار المبكر القائم على تحسين تبادل المعلومات، و إدارة المعارف الخاصة بالمواد الغذائية، بالتعاون مع المركز العالمي للمعلومات الزراعية (WAICENT)، و نظام المعلومات والخرائط الخاص بإنعدام الأمن الغذائي (SICIAV)، والنظام العالمي للمعلومات و الإنذار السريع الخاص بالغذاء و الزراعة (SMIAR) [221] ص1.

بالإضافة لمتابعة تطور إستهلاك و الإتجار بالمنتجات الغذائية، و تحليل حالة المخزونات الغذائية، في كل دول العالم، لتفادي مخاطر الأزمات الغذائية، و توفير شروط الإستقرار الغذائي المحلي و العالمي [221] ص2، مع تفعيل تدابير للحكومات المصدرة، و المستوردة لمحاصيل الحبوب، التي ستتأثر بحالة الطوارئ، من خلال دعم الإجراءات التحليلية و التحسينية في ميدان السياسات التجارية الغذائية [221] ص11.

كما تم العمل على مساعدة الدول، على تحسين وسائل الإدارة المالية، و إدارة المخاطر، و التأمين في الجانب الزراعي، لضمان استراتيجيات للزراعة المستدامة [221] ص13، و إتباع نهج

عملي بدرجة أكبر، لتصميم البرنامج الميداني، ودعم دول مختارة، في إطار المبادرة المتعلقة بالإرتفاع الحاد في أسعار الأغذية [ 192 ] ص10.

## 2. 1. 4. 4. 3. 2. التنمية الريفية المستدامة

طالب المؤتمرون بضرورة الإهتمام بالتنمية الريفية، و هذا من خلال التركيز على مجموعة من العناصر المرتبطة بإستدامة الأمن الغذائي الريفي، بالمحافظة على المواد الغذائية التقليدية، و التي تطورت تاريخياً، و التي تشكل إنعكاس علاقة الإنسان و بيئته الطبيعية، و هذا لمنع إضمحلال تنوع، و خصوصية المعارف التقليدية الغذائية [ 222 ] ص1.

حيث تم التركيز على المعارف التقليدية الغذائية، بكل عناصرها في التنمية المستدامة، المساواة بين الجنسين، و حماية البيئة، و الاتجار بالمواد الزراعية و الغذائية و السمكية و الغابية [ 222 ] ص17، مع مساعدة الدول الأعضاء على الإدارة المستدامة للمعارف الغذائية الطبيعية، و دمج المعارف الخاصة بالغذاء التقليدي في البرامج التعليمية لدراسة مدى تأثيراتها على صحة المستهلك [ 222 ] ص18.

## 2. 1. 4. 4. 3. 3. التغيرات المناخية

أقر المؤتمرون بالعلاقة الموجودة، بين مختلف قطاعات الأغذية (زراعة، و الغابات، و الصيد)، و التأثيرات المناخية على سياسات الزراعة، الغابات و تربية الأحياء المائية، تحقيقاً للأمن الغذائي الوطني و الإقليمي.

حيث ساهمت الفاو و شركائها على تقييم الإحتياجات، و الإمكانيات لمكافحة الفقر، في مجال التغيرات المناخية، مع مساعدة حكومات الدول الأعضاء على مراقبة المناخ، و إستعمال الطاقة المتجددة تفادياً لأي تأثيرات تهدد الأمن الغذائي [ 223 ] ص1.

كما تم التركيز على مراقبة مخزونات، و تسربات غاز الكربون، و تأثيرها على الزراعة الريفية، مع الدعوة لإستعمال الموارد الطبيعية بشكل متوازن [ 223 ] ص2، مع المحافظة على رصيد الأنواع النباتية و الحيوانية لصالح الأجيال المستقبلية [ 223 ] ص13، و الترويج لزيادة الإستثمارات في الزراعة، و البنية الأساسية الريفية، و تبادل المعارف، و مساعدة الحكومات، في بناء القدرة على إعداد مشروعات إستثمارية في قطاع الزراعة، و التنمية الريفية، وفقاً للمعايير الدولية [ 192 ] ص 12.



## 2.1.4.4.4. المؤتمر الأقليمي (27) لأوروبا

عقدت فعاليات المؤتمر الأقليمي (27) لمنظمة الفاو الخاص بأوروبا في يريفان- أرمينيا من 13-14 مايو 2010، و هذا لتدارس مختلف التحديات التي تواجه المنطقة الأوروبية، في إطار التعاون مع الشركاء الفاعلين.

2.1.4.4.4.1. تحديات الزراعة و التنمية الريفية.

2.1.4.4.4.2. مجالات الأولوية الأوروبية .

## 2.1.4.4.4.1. تحديات الزراعة و التنمية الريفية

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية لمشاكل عديدة في أوروبا الوسطى و الشرقية حيث تسببت في كساد اقتصادي كبير ، و أضعفت القدرة الشرائية للأوروبيين و أثرت على أسعار المواد الغذائية [224] ص3، مما دفع بالاتحاد الأوروبي على تفعيل الدعم، و التحفيز في إطار خطة إنعاش إستعجالية للدول الأوروبية المتضررة، عن طريق توظيف الهندسة المالية، لتقديم أشكال من القروض [224] ص4. كما تم تعزيز التدابير الحمائية للتخفيف من الفقر، و الجوع الناتج عن الصدمة الاقتصادية، و هذا بإصلاح القطاع المالي في دول أرمينيا، البوسنة، الهرسك، كرواتيا، رومانيا و صربيا، مع تحقيق التفاعل بين الزراعة، و الإقتصاديات الريفية لدورها الفعال في التخفيف من الأزمات، و تفعيل النمو [224] ص7.

## 2.1.4.4.4.2. مجالات الأولوية الأوروبية

ترتكز مجالات الأولوية الأوروبية 2012-2013 على التكثيف المستدام لإنتاج المحاصيل، و زيادة نوعيتها، و جودتها إستنادا للعلوم و التكنولوجيا، و وفقا لمعايير صارمة، و هذا لزيادة العرض المحلي ذي الجودة العالية، و تنويع مصادر الدخل، و زيادة قدرات صغار المزارعين [225] ص6.

كما تم التركيز على زيادة حجم الإنتاج المستدام للمواشي، لمساهمتها في تنويع الدخل على أساس، كفاءة إستخدام الموارد الحيوانية، و إعتماد التكنولوجيا و الخدمات البيطرية، الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك و تربية الأحياء المائية لدورها الكبير في التغذية البشرية، و مكافحة الجوع، و هذا بالحفاظ على التنوع البيولوجي المائي، و صحة الأنظمة الإيكولوجية، و إعادة تأهيل المخزونات السمكية، من الأنواع المهددة بالانقراض [225] ص7.

بالإضافة لتحسين جودة، و نوعية الأغذية في كل مراحل السلسلة الغذائية، من الإنتاج إلى الإستهلاك، بإنشاء نظم مؤسسية فعالة، و تطبيق نهج وقائية متكاملة لسلامة الأغذية [225] ص8، مع دعم الإدارة المستدامة للغابات، الأراضي و الموارد الجينية، التي تساهم في الارتقاء بالإنتاجية الغذائية [225] ص9.

## 2.1.4.5. المؤتمرات الإقليمية الخاصة بآسيا و المحيط الهادئ

تواجه منطقة آسيا و المحيط الهادئ، عدة تحديات تهدد أمنها الغذائي، الذي أصبح يشكل هاجسا لهذه الدول، الأكثر منها تصنف ضمن الدول النامية و منها اليابان، مقاطعة تايوان، جمهورية الصين الشعبية، الهند، ماليزيا، باكستان، الفلبين، تايلاند، بانغلاديش، أندونيسا، ايران، منغوليا، سيريلانكا، الفيتنام، افغانستان، كمبوديا و ميانمار.

2.1.4.5.1. المؤتمر الإقليمي (25) لآسيا و المحيط الهادئ .

2.1.4.5.2. المؤتمر الأقليمي (27) لآسيا و المحيط الهادئ.

2.1.4.5.3. المؤتمر الإقليمي (29) لآسيا و المحيط الهادئ .

## 2.1.4.5.1. المؤتمر الإقليمي(25) لآسيا و المحيط الهادئ

أقر المؤتمرين في فعاليات الدورة (25) للمؤتمر الإقليمي(25) لآسيا و المحيط الهادئ، يوكوهاما (اليابان) في 28 آب إلى 1 سبتمبر 2000 ،بضرورة حماية الأمن الغذائي، في لإقليم آسيا و المحيط الهادئ، و هذا من خلال مجموعة من الآليات العملية.

2.1.4.5.1.1. التنمية الزراعية المستدامة.

2.1.4.5.1.2. تطوير التكنولوجيا الحيوية.

## 2.1.4.5.1.1. التنمية الزراعية المستدامة

حدد المؤتمرين مجموعة من التوصيات، الموجهة للحكومات من جهة، و لمنظمة الفاو لتفعيل التعاون، المتكامل لدول المنطقة لتطوير التنمية الزراعية من خلال إلتزام الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المانحة، لزيادة التمويل المخصص للبحوث الزراعية، لدعم صغار المزارعين، و تنفيذ إصلاحات تشجع القطاع الخاص و العام .

شجع المؤتمر الحكومات على معالجة حالات فشل السوق، وضمان القدرة التنافسية، وجودة الخدمات، وحماية البيئة، وموارد الملكية المشتركة، وتعزيز التنمية المتوازنة للمنطقة، مع مساعدة دول العجز الغذائي، وفقا لخطط عمل وطنية، و دعم الإصلاحات والإجتماعية والإقتصادية.

كما تم حث الدول على جعل الوقاية من الكوارث، وتخفيف آثارها، جزءا لا يتجزأ من الزراعة المستدامة، والتنمية الريفية، مع الإدارة المتكاملة للأفات، وفعالية إستخدام المياه والأسمدة ، والنظم المتكاملة لتغذية النباتات ، ما قبل وما بعد الحصاد، مع إدارة الموارد البحرية، و حماية الغابات بإحترام النظام الإيكولوجي .

## 2.1.5.4.1.2. تطوير التكنولوجيا الحيوية

إلتزم المانحون الدوليون، بتقديم الدعم المالي اللازم لمنظمة الفاو، للمساعدة في إنشاء آليات لتقييم، وإدارة المخاطر البيئية، المحتملة المرتبطة الكائنات المعدلة وراثيا، مع تعزيز برامج المشورة المتعلقة بالسياسات، تبادل المعلومات، والمساعدة التقنية المتصلة بمزايا التكنولوجيا الإحيائية، و الإستخدام الحكيم للموارد الجينية للتخفيف من الفقر وإنعدام الأمن الغذائي.

## 2.1.5.4.1.2. المؤتمر الأقليمي (27) لآسيا و المحيط الهادئ

حدد المؤتمر مجموعة من الإجراءات العملية، لمواجهة تحدي إرتفاع معدلات النمو السكاني، و زيادة البطالة، و التوزيع غير المتكافئ للثروة، و مواجهة الكوارث الطبيعية، و الأفات التي تهدد الأمن الغذائي في المنطقة، على خلفية أشغال المؤتمر الإقليمي (27) لآسيا و المحيط الهادئ، بكين (الصين) 17-21 مايو 2004.

2.1.5.4.1.2. بناء مؤسسات الإرشاد الزراعي.

2.1.5.4.1.2. الأرز و التنمية الريفية المستدامة.

2.1.5.4.1.2. الزراعة و التغيرات المناخية.

## 2.1.5.4.1.2. بناء مؤسسات الإرشاد الزراعي

أقر المؤتمر أن نسبة 60% من سكان منطقة آسيا و المحيط الهادئ، تشارك في الزراعة، حيث تساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي، بنسبة 43%، و على هذا الأساس، فهناك ضرورة لتطوير البحث العلمي الزراعي ، و خدمات الإرشاد الزراعي.

حيث تم الاتفاق على توفير روابط في مجال المعلومات، و نقل التكنولوجيا للمزارعين، و المجتمعات الزراعية، وتنشيط الإستثمار في الإرشاد الزراعي لتلبية الإحتياجات التي تواجه الزراعة [226] ص2، مع إيلاء الإهتمام الخاص بتغير الواقع الديموغرافي للمناطق الريفية، و حماية الفئات الضعيفة كالنساء، كبار السن، الأسر التي ترأسها المرأة، الأيتام و المصابين بالايذز [226] ص3.

## 2.1.2.4.5.2. الأرز و التنمية الريفية المستدامة

يعد الأرز الغذاء الرئيسي في هذه الدول، حيث يزرع في 26 دولة ، من دول آسيا و المحيط الهادئ، و يوفر ثلث مجموع الطاقة الغذائية، والبروتين لنصف سكان العالم، لكنها تواجه العديد من التحديات كتدهور الأراضي، و الكوارث الطبيعية، و نقص المياه، لذا أقر المؤتمر على إعادة هيكلة التنمية الزراعية، و الريفية في إطار بيئة مواتية على أساس الإلتزام السياسي، و الحكم القائم على المشاركة، و تفعيل إستقرار الإقتصاد الكلي، بالإضافة لرفع مستوى التكنولوجيا، و التقنيات لخلق فرص عمل، و الدخل، و تعزيز إستدامة الموارد الطبيعية ، وبالخصوص تطوير البحث العلمي للحد من ندرة المياه، و محاربة الأفات و الأمراض، و الحد من التلوث و تغير المناخ [227] ص3.

كما تم الاتفاق على إدارة حديثة للمزرعة لزيادة الإنتاجية الإجمالية للمصانع، و إستدامة الأنظمة الإيكولوجية، و بناء أصول المزرعة، مع الحفاظ على الموارد، و حماية البيئة، بتطبيق خطة عمل لمعالجة تدهور الأراضي، و ندرة المياه، و حماية التنوع البيولوجي [227] ص5.

## 2.1.2.4.5.3. الزراعة و التغيرات المناخية

يسبب تغير المناخ في زيادة تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض، مما يهدد الأمن الغذائي، و من خلال مجموعة من البرامج المتفاعلة مع التغيرات المناخية، تشجع الحكومات على إتخاذ المواقف الحازمة لمواجهة التحولات التي تهدد المناطق الإيكولوجية.

كما تم الاتفاق على حماية الأنواع المهددة بالإنقراض، و الحد من إختفاء المواقع الدائمة المجمدة، في منغوليا، و شمال شرق الصين، مع مواجهة تأثيرات المناخ على تدهور الأراضي الزراعية المستدامة في آسيا بحلول 2010، و هذا يهدد بإنكماش نصيب الفرد من الأراضي في البلدان النامية الأسيوية من 0.8 هكتار الى 0.3 هكتار [228] ص1.

بالإضافة لمواجهة التغيرات المناخية المتطرفة كالفيضانات، و الجفاف، و الأعاصير الشائعة في آسيا الأستوائية، و حالات إنخفاض مستويات هطول الأمطار، التي تهدد بنضوب المياه الجوفية، و إنحسار المياه الداخلية، و الغابات، و النشاط الصناعي [ 228 ] ص3.

و كذا العمل على مواجهة ارتفاع مستويات سطح البحر و الملوحة التي تهدد الجزر الصغيرة المنخفضة، و الساحلية فضلا عن مناطق الدالتا و بالخصوص دلتا Mekhna في البنغلاديش، و دلتا نهر Mikong في الفيتنام [ 228 ] ص4.

## 2. 1. 4. 5. 3. المؤتمر الإقليمي (29) لآسيا و المحيط الهادئ

حدد المؤتمر مجموعة من الإجراءات العملية لمواجهة العوائق التي تهدد الأمن الغذائي في المنطقة، على خلفية أشغال المؤتمر الإقليمي (29) لآسيا و المحيط الهادئ، بانكوك(تايلاند) 26-31 مارس 2009.

2. 1. 4. 5. 3. 1. إستراتيجية مواجهة ندرة المياه.

2. 1. 4. 5. 3. 2. التنافسية و حرية التبادل التجاري.

2. 1. 4. 5. 3. 3. التكيف مع تغيُّر المناخ.

## 2. 1. 4. 5. 3. 1. إستراتيجية مواجهة ندرة المياه

أقر المؤتمر على أهمية عنصر المياه، في أسس التنمية الزراعية، و الغذائية وفق إستراتيجية متكاملة تتمثل في وضع إستراتيجيات شاملة، و أكثر فعالية، لتطوير قطاع المياه ، بتشجيع الإستثمار في مشاريع توفير المياه [ 229 ] ص1 لجعله موردا يمكن تصديره للدول التي تعاني عجزا في المياه، مقابل العملة الصعبة، و الممكن إستخدامها للإرتقاء بقطاع المياه [ 229 ] ص3، من الناحية القانونية، الإقتصادية و التقنية [ 229 ] ص2.

كما تبني المؤتمر إستراتيجيات للإستثمار الأكثر فعالية لإدارة المياه، و تطوير أنظمة السقي للإستعمال الزراعي، و تقوية التعاون الإقليمي [ 229 ] ص3، مع دعم إنشاء شبكات خبراء إقليمية معنية بإدارة المياه و تُهَجُّ التآقلم مع ندرة المياه [ 192 ] ص14.

## 2.1.4.5.3.2. التنافسية و حرية التبادل التجاري

أكدت الدول المشاركة في المؤتمر على أولوياتها البرمجية، من خلال رفع حجم إستثماراتها في قطاع الزراعة الغذائية، و المنتجات الغذائية الصناعية [230] ص1، مع تبادل الخبرات بين الهيئات، و المصالح المتخصصة بالزراعة، بالتركيز على تحويل، و نقل المنتجات الغذائية [230] ص2 ، بالإضافة لتحقيق التعاون بين المؤسسات الصغيرة و الكبيرة، و نقل المنتجات الغذائية النهائية [230] ص3.

كما تم تعزيز القدرات القانونية، و التنظيمية بإدارة الموارد الطبيعية، و التعاون بين القطاعين العام و الخاص، للحفاظ على التوازن بين أهداف القضاء على الفقر، و تجسيد الأمن الغذائي، و ضمان إستدامة الموارد الطبيعية، في ظل التنافس العالمي [230] ص5 ، و تحليل مختلف التأثيرات الوطنية، الإقليمية و العالمية، و تشخيص المشاكل، و وصف الحلول الممكنة لتعزيز الأمن الغذائي [230] ص12.

بالإضافة للاتفاق على ترويج الصناعات الزراعية، التي تحقق منافع للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، وللمؤسسات الزراعية الصغيرة، بمساعدة الدول الأعضاء، على تحسين الخدمات المقدمة للصناعات الزراعية، والترويج للممارسات التي تضيف قيمة لصغار المزارعين، ومساعدتهم على الاستجابة لتغير الأسواق ومتطلبات المستهلكين [192] ص14.

## 2.1.4.5.3. التكيف مع تغير المناخ

حدد المؤتمر ضرورة تحسين القدرة على التصدي لتغير المناخ، وتأثيراته على الزراعة، والأغذية، والأمن التغذوي، بإعتباره أحد مجالات الأولوية الخمسة في إطار الأولويات الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي، بمساعدة الدول الأعضاء، في صياغة، وتنفيذ إستراتيجيات عملية، للتكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من آثاره، بما في ذلك ترويج، وتبادل المعلومات عن الممارسات الزراعية الملائمة، وقوائم المزارع التشاركية، وأعمال البحث والتطوير [192] ص12.

حيث تم الاتفاق على دعم الدول الأعضاء، في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك التدابير ذات الصلة بالتخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه، من خلال تسريع زرع الأشجار، والمساعدة في التجدد الطبيعي [192] ص13، و تنوع المحاصيل التي تتحمل الأملاح، وتقاوم الجفاف، والفيضان، و تصدي لمختلف التغيرات المناخية المتوقعة و غير المتوقعة.

مما سبق التطرق له، نجد أن منظمة الفاو، توفر الوضع المثالي، و المنتدى العالمي كمصدر للمعايير الدولية، الخاصة بالمسائل التي تدخل ضمن ولايتها.

تشتمل هذه المعايير الإعلانات، التي تتضمن وضع إستراتيجيات، وسياسات إنمائية تتفق مع حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، دون الأخذ بعين الاعتبار القيم الدينية، والعرقية، والخلفيات الثقافية، والمعتقدات الفلسفية، للأفراد ومجتمعاتهم، و الإعراف العالمي بالقواعد الأساسية، التي تتفق عليها الدول الأعضاء في منظمة الفاو، و لمواجهة أي انتهاك للالتزامات الصريحة الواجب الإمتثال بها.

تشمل هذه المعايير كذلك المدونات، التي تعتبر مجموعة المبادئ، و المعايير، و القواعد التوجيهية الطوعية، يستند مضمونها على قواعد دولية عالمية، موجهة للأعضاء وغير الأعضاء في منظمة الفاو.

كما تشتمل المعايير القانونية أحكام المعاهدات الدولية، التي تعنى بتنظيم مسائل محددة، بمجالات الأغذية والزراعة، و مصايد الأسماك، و تربية الأحياء المائية، والغابات، و تربية الحيوانات، و مواجهة حالات الطوارئ، أما عن الإتفاقيات الدولية، فهي تستهدف إنشاء مؤسسات دولية خاصة بالمسائل المتعلقة بالأغذية و الزراعة، و التي سترتب إلتزامات للأطراف المتعاقدة، تتعدى تلك المرتبط بها بمقتضى دستور الفاو.

كما تم التطرق لمؤتمرات منظمة الفاو، التي تجمع بين مؤتمرات القمة العالمية للأغذية، التي تستهدف تجديد الإلتزام الدولي من أجل القضاء المُستدام على الجوع، بالإضافة للمؤتمرات العامة لمنظمة الفاو التي تركز على الإستعراض العالمي لحالة الأغذية و الزراعة.

أما عن المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الفاو، فهي تعقد لدراسة المشاكل الخاصة بكل إقليم ومجالات الأولوية، في إعداد برنامج العمل الخاص بكل منطقة كالقارة الإفريقية، الشرق الأدنى، أميركا اللاتينية و بحر الكرايب، أوروبا و آسيا و المحيط الهادئ.

## 2.2. الآليات التنفيذية

تشمل الآليات التنفيذية لمنظمة الفاو، وضع المعايير الدولية الخاصة بمجالات الأغذية، الزراعة، مصايد الأسماك، تربية الأحياء المائية، الغابات و تربية الحيوانات، موضع التنفيذ الميداني، بالإضافة لمواجهة حالات الطوارئ كالأفات الحشرية و الحيوانية، الكوارث الطبيعية، الحروب، النزاعات الأهلية و الدولية، أساسية لتطوير الآلية القانونية لمنظمة الفاو .

تصنف منظمة الفاو ضمن المنظمات الميدانية المتخصصة، التي تستهدف تنمية شعوب الدول الأعضاء في المنظمة، و تحسين ظروف معيشتها، و الإرتقاء بأمنها الغذائي، و مواجهة التحديات و حل المشاكل التي تعترض المسارات التنموية للدول، و على هذا الأساس، تنعكس الإحتياجات و الإهتمامات المحددة للأغذية والزراعة، بصورة كافية في الصكوك الدولية و في المحافل الدولية، و ترجمتها عمليا لا يكون إلا من خلال آليات تنفيذية.

2.2.1. إدارات منظمة الأغذية و الزراعة.

2.2.2. اللجان التقنية لمنظمة الأغذية و الزراعة.

2.2.3. فرق الخبراء المتخصصة.

2.2.4. الأنظمة العالمية للحالات الطارئة.

## 2.2.1. إدارات منظمة الأغذية و الزراعة

يتكون الهيكل التنظيمي التقني للفاو، من عدة إدارات متخصصة، في مجالات معينة، من الأعمال، فهناك تخصصات إدارية، تتواجد في كل إدارة، كمكتب المدير العام الذي يتكون من مكتب التنسيق مع الأمم المتحدة ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية ، مكتب المفتش العام، مكتب الشؤون القانونية ، مكتب التنسيق واللامركزية، مكتب البرنامج والميزانية والتقييم ، و إدارة المعارف و الإتصالات التي تتكون من شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم ، شعبة تبادل المعارف وبناء القدرات، شعبة الاتصالات، شعبة نظم وتكنولوجيا المعلومات ، و إدارة التعاون التقني التي تتكون من شعبة المساعدة في مجال السياسات وتعبئة الموارد، شعبة عمليات الطوارئ والإحياء، شعبة مركز الاستثمار، شعبة العمليات الميدانية، و برنامج التعاون الفني ، و إدارة الموارد البشرية و المالية و المادية التي تتكون من شعبة الشؤون المالية، شعبة إدارة الموارد البشرية و شعبة الخدمات الإدارية.



كما تتواجد إدارات أخرى أكثر تخصصاً، في مجال الزراعة، حماية المستهلك، تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، تنمية الغابات، الإدارة السليمة لمصايد الأسماك، تربية الأحياء المائية و إدارة الموارد الطبيعية، و سنركز على خمس إدارات متخصصة.

2.2.1.1. إدارة الزراعة و حماية المستهلك.

2.2.1.2. إدارة الغابات.

2.2.1.3. إدارة مصائد الأسماك و تربية الأحياء المائية.

2.2.1.4. إدارة الموارد الطبيعية و البيئية.

2.2.1.5. إدارة جماعة العمل الحكومية الدولية.

## 2.2.1.1. إدارة الزراعة و حماية المستهلك

تتكون إدارة الزراعة و حماية المستهلك لدى منظمة الفاو من عدة شعب متخصصة، في مجالات مختلفة، تستهدف من خلالها صون و تطوير أساليب الإستغلال المستدام للموارد الغذائية .

2.2.1.1.1. شعبة الإنتاج الحيواني و صحة الحيوان.

2.2.1.1.2. شعبة التقنيات النووية في الأغذية و الزراعة.

2.2.1.1.3. شعبة التغذية و حماية المستهلك.

2.2.1.1.4. شعبة الإنتاج النباتي و وقاية النباتات.

2.2.1.1.5. شعبة نظم الدعم الزراعي.

## 2.2.1.1.1. شعبة الإنتاج الحيواني و صحة الحيوان

تعد الثروة الحيوانية دعامة أساسية للغذاء، في كل دول العالم، و بالخصوص في العالم النامي ، لذلك فالأمراض التي تصيب الماشية، يمكن أن يكون لها أثر مدمر، على الحيوانات و الإنتاج ، و التجارة في المنتجات الحيوانية، و على صحة الإنسان ، وبالتالي على مجمل عملية التنمية الاقتصادية.

و نتيجة للعولمة، و تغير المناخ في العالم، زادت نسب ظهور الأمراض الحيوانية المعدية للإنسان، و كان من المستوجب تحسين إدارة نظم الصحة الحيوانية، في كل من القطاعين العام و الخاص، هو الأكثر فعالية، و إستجابة لهذه الحالة المقلقة، مما أدى لضرورة قيام المجتمع الدولي لتطبيق التدابير



كما تقوم لجنة الإنتاج الحيواني، والصحة الحيوانية لآسيا والمحيط الهادئ 1975، بدور حيوي في المحافظة على الثروة الحيوانية في آسيا، وقدرتها على زيادة مستويات الدخل، وفرص العمل في الريف، و مستويات المعيشة، بالنسبة للملايين من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

بالإضافة لمساهمة لجنة الموارد الجينية للأغذية والزراعة (CGRFA) المنشأة عام 1983، كمنتدى للتفاوض، ومناقشة المسائل ذات الصلة بالإستعمال المستدام للموارد الجينية للأغذية والزراعة، والتفاسم العادل، والمنصف للمنافع الناشئة عن إستعمالها لأجيال الحاضر، والمستقبل [232]

## 2.2.1.1.2.2. شعبة التقنيات النووية في الأغذية و الزراعة

تعد شعبة التقنيات النووية في الأغذية و الزراعة، شعبة مشتركة بين الفاو و الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و تساهم في جعل الطاقة الذرية مصدرا من مصادر التنمية الغذائية، و تحقيق الأمن الغذائي .

2.2.1.1.2.2. إنتاج الماشية .

2.2.1.1.2.2. مكافحة الأمراض الحيوانية.

2.2.1.1.2.2. تحسين الإنجاب وتربية الحيوانات .

2.2.1.1.2.2. تحسين تغذية الحيوان .

2.2.1.1.2.2. مكافحة الآفات والحشرات.

## 2.2.1.1.2.2. إنتاج الماشية

تدعم الشعبة إستخدامات التكنولوجيا النووية في مجالات البحث، كتقنية النظائر المشعة لقياس القيمة الغذائية، و كمية المواد الغذائية، و رصد الإنجاب، و خصوبة الجسم الحيواني، و تشخيص الأمراض الحيوانية.

و تساهم هذه التكنولوجيا في تقييم الحالة الغذائية للحيوانات، تحديدا لنوعية الأعلاف، و تعزيزا للكفاءة التناسلية للحيوانات، و تقديرا لنفقات الطاقة، من حيوانات الرعي، وإنتاج الحليب، و لتخفيف إنبعاث الميثان من تربية الماشية، و صياغة نظام غذائي متوازن، لتحقيق كفاءة الإنتاج [233] .

## 2.2.1.1.2.2. مكافحة الأمراض الحيوانية

تعزيز الأمن الغذائي المستدام يكون من خلال دعم نظم الإنتاج الحيواني، في الدول النامية، من خلال البحوث التطبيقية لنقل التكنولوجيا، وبناء قدرات معاهد البحوث الزراعية الوطنية، و تقديم الدعم والمشورة في صياغة، وتنفيذ الأنشطة الوطنية، والإقليمية، والعالمية لتنمية الثروة الحيوانية.

كما تساهم التكنولوجيات النووية في أعمال التشخيص، و الإختبارات، و المتابعة المبكرة للحيوانات المريضة، و تقنيات المراقبة البيطرية، و إستعمال العقاقير والأمصال، التي تحد من الخسائر الناجمة عن الأمراض العابرة للحدود، و التي تعالج بالطاقة النووية كإلتهاب الرئوي البقري ، و الحمى القلاعية يصيب المواشي والخنزير، و حمى الوادي المتصدع مصدره فيروس من البعوض يصيب الأغنام والماعز، و الحمى المالطية يصيب الحيوانات المجترة من جميع أنحاء العالم و يؤثر على صحة الإنسان ، و داء نيوكاسيل مرض يؤثر على الطيور والدواجن.

## 2.2.1.1.2.2. تحسين الإنجاب وتربية الحيوانات

تشكل كفاءة الإنجاب، والتربية، الأساس لتحسين إستدامة الإنتاجية الحيوانية، و التي تؤثر على الإستقرار الإقتصادي للمزارعين، و إنخفاض الخصوبة كثيرا ما أعتبرت من العقبات الرئيسية، التي تعوق كفاءة نظم الإنتاج الحيواني في الدول النامية، كما أن إنخفاض معدلات الإنجاب، يسهم في تعريض رؤوس الماشية للخطر، و يهدد التنوع الوراثي للحيوانات، لذا تهدف الأنشطة النووية على إعتناء نهج متكامل لتحسين الإنجاب، والتناسل بإستخدام تكنولوجيات التلقيح الإصطناعي، و رسم خرائط الإشعاع الجيني الحيواني .

كما تهدف لرصد دورات الإنجاب، و تحسين خصوبة الإناث، و إستخدام النظائر المشعة في قياس تركيز العينات البيولوجية، و الإستنساخ، و تحديد الحمض النووي، أو قياس كميته لتحديد العينات البيولوجية، وتأكيد الخصائص الوراثية للسلاسل الجينية [234] .

## 2.2.1.1.2.2. تحسين تغذية الحيوان

يتمثل العائق الرئيسي لتنمية الثروة الحيوانية في الدول النامية، في ندرة وتقلب نوعية، وكميات أعلاف الحيوان، و زيادة عدد السكان بسرعة، ونقص الأراضي الصالحة للزراعة، و تدهور التربة، نتيجة التحضر والتصنيع، أدى لضرورة التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية، من خلال تأمين إمدادات كافية، لا تتنافس مع الأغذية البشرية .

و تساهم التقنية النووية في دعم أنظمة الزراعة الحيوية، و إستدامتها و تطبيق أنظمة وطنية منسقة، من أجل الصحة العامة، والصحة النباتية، و تطبيق اللوائح المتعلقة بمستويات الإشعاع في الأغذية، و الممارسات المختبرية، و الإجراءات التحليلية للأغذية، والملوثات. والمخلفات.

كما أن تعزيز إستدامة الإنتاج الحيواني، لا يكون إلا بإتباع نهج متكامل، فالسماد الناجم عن إنتاج الثروة الحيوانية إذا ما استخدم بالشكل الصحيح، كمصدر للمغذيات النباتية من شأنه أن يعزز نوعية، وكمية الأعلاف، والمحاصيل النباتية، ويضمن الإستخدام الحكيم للموارد النباتية والحيوانية.

## 2.2.1.1.5. مكافحة الآفات والحشرات

تساهم التقنيات النووية في القضاء على الآفات الحشرية، و تقلل من إستخدام مبيدات الكيماوية، و تحد آثارها السلبية على الأغذية والبيئة، و تحافظ على التنوع البيولوجي، و تساهم في تكريس نظم الزراعة المستدامة، و تسهيل مكافحة البيولوجية للآفات الحشرية، من خلال تطبيق البيولوجيا الجزيئية، بتطوير سلالات حشرية معدلة، و مقاومة لمكافحة الآفات [235]

## 2.2.1.1.3. شعبة التغذية وحماية المستهلك

تساهم شعبة التغذية وحماية المستهلك (AGN) ، في تعزيز المعرفة، لتقييم كامل للإمدادات الغذائية، وتمكين الحكومات من رصد برامج التغذية، و خطط التنمية العامة، لأن تقييم الإحتياجات من السرعات الحرارية، والمغذيات للبشر بدقة، هو ركيزة أساسية لمنظمة الفاو، ففي عام 1948 أقرت منظمة الفاو في لجنتها الاستشارية الدائمة إلى مشكلة التقييم و اعتبرت توفير هذه المرحلة الحاسمة من المعلومات جزءا هاما من عمل المنظمة .

حيث تساهم الشعبة في تعزيز و وضع إستراتيجيات مبتكرة للتغذية، والمواد المرجعية، لإستخدامها في المدارس ، بما فيها التعليم المرتكز على الحدائق، ومساعدة الدول على تطوير شامل، على مستوى المدرسة للتغذية والتعليم، والمواد التعليمية، و وضع معايير تهدف إلى توفير الأغذية الآمنة، والمغذية في المدارس، بما فيها الأغذية المحلية، وأغذية السكان الأصليين.

كما تستهدف خلق مواقف إيجابية، و تشجيع السلوكيات الصحية، على مستوى المدرسة لتشمل أنشطة الحدائق المدرسية، تجهيز الأغذية ، زيارات إلى المتاجر والأسواق ، ضمان سلامة الأغذية، النظافة و إعداد الطعام [236]

## 2.2.1.1.4. شعبة الإنتاج النباتي و وقاية النباتات

تساعد شعبة الإنتاج و وقاية النباتات (AGP) الدول الأعضاء في منظمة الفاو، على تحقيق زيادات في الإنتاج الغذائي، الضروري لتكريس المفاهيم المتكاملة للأمن الغذائي .

2.2.1.1.4.1. دائرة المحاصيل والأراضي العشبية .

2.2.1.1.4.2. دائرة حماية النباتات.

2.2.1.1.4.3. دائرة البذور والموارد الوراثية النباتية.

## 2.2.1.1.4.1. دائرة المحاصيل والأراضي العشبية

يتجسد تحقيق زيادات في إنتاج المحاصيل، من خلال تحسين النباتات، وتطبيق التكنولوجيا الحيوية النباتية، والإدارة الرشيدة للأراضي العشبية، كأمر ضروري لدعم الأمن الغذائي من خلال خدمة المحاصيل الغذائية الميدانية، لتحقيق الزيادات المستدامة في إنتاج المحاصيل كالأرز، والذرة والقمح، والخضروات لتخفيف وطأة الفقر، عن طريق تحسين تقنيات الإنتاج، وتشجيع السياسات التي تساعد المزارعين، وتبني التكنولوجيات الجديدة، وتقديم الخدمات الإرشادية.

و يساهم تنوع المحاصيل البستانية كالفاكهة، والخضر، والجذور، والفطر من خلال زيادة توافر الجودة العالية، بتحسين الممارسات الإدارية المستدامة، والسليمة بيئيا لنظم الإنتاج، و تنوع الخيارات وفقا للمصلحة الاقتصادية، أو القيمة الغذائية، والإستفادة لأقصى حد من التنوع البيولوجي المتميز داخل المناطق الزراعية ، فخدمة المحاصيل البستانية تركز الأمن الغذائي لإشتمالها للأسر الريفية وتهدف إلى تعزيز البستنة والإقامة على أساس الإنتاج الموجه نحو نظم الأمن الغذائي للأسر الريفية وتحسين التغذية، و تشمل المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي تنطوي على تكثيف نظم الإنتاج لضمان الإمدادات على مدار السنة من المنتجات الطازجة للسكان، كما تشمل أيضا البستنة المدرسية التي تساعد على تحسين التغذية والتعليم في المدارس والمراكز الصحية، و الحدائق الصغيرة التي تخفف من سوء التغذية و وطأة الفقر .

كما يتم تدعيم خدمة المحاصيل الصناعية، كالبذور الزيتية، و المحليات، و المشروبات، و المواد المضافة للأغذية، و الألياف، و النباتات الطبية والعطرية، و السمسم، من خلال نشر المعلومات عن المحاصيل الصناعية الجديدة، وتكنولوجيا إنتاجها، وصيانة شبكاتها الوطنية، والإختبار التجريبي لأصناف المحاصيل المبتكرة.

بالإضافة لحماية الأراضي العشبية والمراعي، و ضمان استدامتها ، لمساهمتها في توفير الكربون، و تخزين المياه من شبكات الأنهار الرئيسية، و تحافظ على الموارد الجينية، كما تعتبر المراعي مورد لتربية الماشية حيث توفر أكثر من 90 ٪ اللبن، 70 ٪ لحوم الأغنام والماعز، و 35 ٪ لحوم البقر، كما تساهم في إعادة تدوير المغذيات وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، حيث تغطي الأراضي العشبية والمراعي 25% من سطح العالم ، و توفر معيشة أكثر من 800 مليون شخص، بينهم العديد من صغار المزارعين الفقراء .

كما يتم تدعيم خدمة المحاصيل البديلة، التي تعزز سبل العيش والتنوع البيولوجي ، بإدخال منتجات الفواكه، والخضراوات، والأعشاب، والتوابل، والنباتات الطبية، مع توفير المعلومات عن الإنتاج، والتجهيز، والتسويق، والتكنولوجيا، والتغذية كأساس لبرامج الأمن الغذائي، و تساهم الدائرة كذلك في تعزيز الزراعة العضوية المعتمدة على إستبعاد المبيدات الحشرية، والأسمدة الإصطناعية، و دعم الزراعة المحافظة، من خلال التكنولوجيات المحافظة على التربة ، تخفيض تكاليف الإنتاج ، زيادة الغلال و تنوعها و إنخفاض متطلبات العمل [237].

## 2.2.1.1.2. دائرة حماية النباتات

تساهم هذه الدائرة في حماية النباتات، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، والوطنية لحماية النباتات، ويتناول البرنامج الحجر النباتي في حال الآفات، وإدارة مبيدات الآفات، وإدارة مكافحة الأعشاب الضارة، من خلال الإدارة المتكاملة للآفات النباتية، من خلال مكافحة الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية، و إستخدام أصناف مقاومة للآفات ، لتحسين الإستقرار الإجتماعي على مستوى المجتمع الزراعي، والحكومة المحلية.

كما تساهم في إدارة الأعشاب الضارة، بتعزيز القدرات الوطنية، والإقليمية في العالم النامي في أنشطة إدارة الأعشاب الضارة، بالإضافة لتسيير الطوارئ النباتية، والحيوانية العابرة للحدود، كالحد من خطر الجراد الصحراوي الذي يعد آفة زراعية، تهدد محاصيل الدول النامية، لذا فنظام الإنذار المبكر يعتمد على مسح تحرك الجراد الصحراوي، والتنبؤ بمساره، و إتخاذ إجراءات سريعة تعتمد على كفاءة تبادل المعلومات ، وتكنولوجيا الإتصالات الحديثة لمساعدة الدول المتضررة و التي لها حدود البحر الأحمر وخليج عدن والتي تاريخيا كانت مصدرا للكثير من أوبئة تفشي الجراد الصحراوي جيبوتي ، مصر ، إريتريا ، إثيوبيا ، عمان ، المملكة العربية السعودية ، الصومال ،السودان و اليمن .

بالإضافة لإدارة مبيدات الآفات، لضمان بيئة سليمة، وممارسات زراعية تقلل المخاطر الصحية، من خلال تطبيق إستراتيجيات مكافحة متكاملة للآفات، من خلال تبادل المعلومات عن الإجراءات الوطنية المتخذة، لتحليل بقايا المبيدات الكيماوية، وتحديد معايير المنتجات، و أساليب تحليلها، و منع تراكم مخزونات مبيدات الآفات، و ضرورة التخلص منها بسرعة.

## 2.2.1.1.3. دائرة البذور والموارد الوراثية النباتية

تقدم دائرة البذور والموارد الوراثية النباتية (agps) المشورة التقنية، إلى الدول الأعضاء في المنظمة عن البذور، والمواد الزراعية، وتحسين الإنتاج ، بما فيها من أمن البذور، تجهيزها ، مراقبة جودتها ، تخزينها و إستخدامها، و يتم مساعدة الدول الأعضاء على صياغة برامج وطنية ، وإنشاء نظام معلومات البذور لتقديم الدعم العالمي للمعلومات، والإنذار المبكر بشأن الموارد الوراثية النباتية، مع نقل التكنولوجيات الجديدة إلى الدول النامية حول مراقبة جودة البذور وتجهيزها، تخزينها، وتوزيعها وإستخدامها، كما تساعد الدائرة الدول الأعضاء في الفاو على حفظ وإستخدام الموارد الجينية للأغذية والزراعة، و وضع إجراءات لمراقبة جودة البذور، وتبادلها على المستوى الوطني، والإقليمي، بالإضافة لعقد دورات تدريبية إقليمية، بشأن أمن البذور، على أساس الرصد، والتنبؤ، والتخطيط المسبق، لإستعادة إمدادات البذور بعد الكوارث.

## 2.2.1.1.5. شعبة نظم الدعم الزراعي

تعمل منظمة الفاو من خلال شعبة نظم الدعم الزراعي، على تطوير المنتجات الزراعية من خلال عدة تدابير تقنية، و إجراءات عملية في إطار الخدمات الميدانية، و المتمثلة في التسويق الزراعي، تفعيل التدريب، إحصاء و توزيع البيانات، بالإضافة لإدارة البحوث الزراعية .

2.2.1.1.5.1. التسويق الزراعي.

2.2.1.1.5.2. إدارة المزرعة.

2.2.1.1.5.3. التدريب على الإدارة الزراعية.

2.2.1.1.5.4. البيانات ونظم المعلومات.

2.2.1.1.5.5. المحاسبة البيئية والإقتصادية.

2.2.1.1.5.6. تنويع سبل التنمية الريفية

2.2.1.1.5.7. إدارة البحوث الزراعية



## 2.2.1.1.5.1. التسويق الزراعي

يتم تحسين نظم تسويق المنتجات الزراعية، بتطوير مدخلات قطاع خاص قوي مدعوم، بسياسة عامة وأطر تشريعية فعالة، لدعم مجموعة من الخدمات، و التي تشمل توفير البنية الأساسية للسوق، و توفير المعلومات عن الأسواق، و الإرشاد الزراعي للمزارعين، و التدريب في مجال التسويق، لدعم الروابط بين المزارع، الأسواق، التدريب و البنية الأساسية [238]

## 2.2.1.1.5.2. إدارة المزرعة

أدت التغيرات الهائلة التي تجري في الزراعة نتيجة للعولمة، لضرورة تكثيف أنماط الإنتاج وتنوع المشاريع الزراعية، ليكون المزارعين قادرين على المنافسة، والإستفادة من الفرص الجديدة، التي تساهم في تحسين إدارة المزرعة لصالح المزارعين .

حيث يتم زيادة دخل المزارعين بالإستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق، مع تحسين مهارات الأعمال التجارية الزراعية، والمعرفة الغذائية، التي تساعد المزارعين على جعل الحق في الإختيار بين المحاصيل، وفقاً للمستويات المالية، والعمل، والأراضي على مستوى المخاطر الممكنة.

كما تم الاتفاق على ضرورة التكيف مع التغيرات في السوق إلى الأعمال التجارية، وتحسين الكفاءة، والربحية والإيرادات، مع توفير التوجيه الاستراتيجي لصانعي السياسات الزراعية، و تحسين مهارات العاملين في مجال الإرشاد، و تطوير خدمات البنية الأساسية في المناطق الريفية والصناعات الزراعية .

## 2.2.1.1.5.3. التدريب على الإدارة الزراعية

يعد التدريب جزء لا يتجزأ من إدارة المزارع، وأعمال الإرشاد على المدى الطويل، ولدعم التنمية والإستدامة الغذائية، فالتدريب هو المحفز لتوفير خط الجبهة للعاملين في مجال الإرشاد الزراعي، ليكون للمزارعين المهارات اللازمة لتعزيز الربحية، و القدرة على المنافسة.

بالإضافة للتركيز على بناء القدرات التقنية لموظفي الإرشاد الزراعي والمزارعين في إدارة الأعمال، مع الأخذ بعين الإعتبار إحتياجات المزارعين، و خصوصيات الزراعة العالمية، والإقليمية .

كما يتم توفير الإرشاد الزراعي، و أساليب تحليل أداء المزارع، والمشاريع الزراعية، و تطوير المهارات في مجال التخطيط، و الإدارة الزراعية لمساعدة المزارعين على الإستجابة لفرص الأسواق الجديدة ففي دول جزر المحيط الهادئ تعزز سبل معيشة صغار المزارعين لتمكينهم

من الاستفادة من فهم الزراعة كرجال أعمال لتحسين معيشتهم على أساس تطبيق أساليب الزراعة المستدامة ، وإدارة المزارع السليمة ، والتخطيط الجيد والتسويق، و في دول الكاريب يتم تنظيم الحيازات الزراعية التي تهيم على المنطقة من المزارع العائلية الصغيرة و المزارع بضرورة وجود نهج موجه نحو السوق على الزراعة وتنمية المهارات الإدارية لتعزيز قدرتها على المنافسة سواء في الأسواق المحلية والعالمية .

## 2.2.1.1.4. البيانات ونظم المعلومات

تقوم الإدارة الجيدة للمزارع على معلومات جيدة ، لإتخاذ القرارات السليمة ، ويحتاج المزارعون إلى المعلومات الواردة من مصادر مختلفة، و في الوقت المناسب، والمعلومات المناسبة مهمة في كل مرحلة من مراحل إدارة المزارع، لتشخيص المرض في المزرعة ، ومراقبة أنشطة المزارع ، وإلى زيادة كفاءة إستخدام مواردها المحدودة.

فتصميم ورصد التدخلات في المزارع الصغيرة، يدعم التنمية، ويحقق الأمن الغذائي، و يحدد الأولويات، و يضمن بناء القدرات لضمان إحتياجات الأمن الغذائي، والتنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الناجمة عن عولمة الأسواق.

كما تساهم البيانات و نظم المعلومات في تطوير المجتمع المحلي، بإستخدام المعلومات، والبرامج، والسياسات الزراعية، لفهم أفضل لكيفية تحسين السياسات الزراعية، وتحليلها بإستخدام برنامج معلوماتي لتشخيص المشاكل وتقييم البدائل، و تحسين إمدادات المفيدة بين المزارع، والأسر، والمجتمعات الريفية، وتعزيز الترتيبات المؤسسية.

## 2.2.1.1.5. المحاسبة البيئية والاقتصادية

يساهم تحديد الأصول الطبيعية والمزارع، و تسجيل الإستهلاك، و حالات تدهور الموارد الطبيعية، و تحديد الحسابات المالية، في تحديد تكاليف الكفاءة، والإنتاجية، والأنشطة الزراعية، من خلال صياغة التوصيات التقنية التي تدمج العوامل الاقتصادية، والبيئية لإستخدامها من قبل صانعي القرار، والمزارعين، مع تقديم التوصيات للمزارعين، حول تحسين، و المحافظة على توافر الموارد والقدرة ، مما يجعل مصادر رزقهم مستدامة.

بالإضافة لمراقبة تغيرات نوعية، وخصوبة التربة، والأراضي الزراعية، و حساب أرصدة المغذيات المستدامة، ومصادر الدخل للمزارعين، بالإضافة لتنظيم، و الإدارة الإجتماعية والاقتصادية والبيولوجية للبيانات المادية اللازمة لإقامة الحسابات الاقتصادية و البيئية [ 238 ]

## 2.2.1.1.5.6. تنويع سبل التنمية الريفية

يؤثر تحرير التجارة بشكل كبير، على سبل المعيشة في المناطق الريفية، كما يمكن أن تفيد صغار المزارعين، وسكان الأرياف في تنويع إنتاجيتهم، وفي أنشطتهم المدرة للدخل، والمشاركة في إقتصاد السوق، لضمان بقاء المجتمعات الريفية على قيد الحياة، كما تشتمل المشاركة الفعالة في السوق، على نحو يعزز النمو المستدام، والعدال في البيئة المحلية الريفية، على دعم إستراتيجيات الإقتصاد المحلي الريفي، و على خلق فرص العمل، والدخل لسكان الريف، كما يعزز التماسك الإجتماعي عن طريق الحد من هجرة اليد العاملة، إلى المراكز الحضرية [239].

## 2.2.1.1.5.7. إدارة البحوث الزراعية

تساهم البحوث الزراعية في العديد من مجالات التنمية الزراعية، لإنتاج الغذاء، و زيادته، و تحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات العالمية، الإقليمية و المحلية، و على هذا الأساس نجد أن الناتج العلمي يسهم في تطوير العديد من جوانب التنمية.

حيث تساهم إدارة هذه البحوث في تقديم توصيات للمزارعين حول تعديل السياسة الزراعية، والتخطيط الزراعي وتخطيط المشاريع وتقييمها، ورصد وتقييم المشاريع والتنمية الريفية، مع المساهمة في إدارة المزرعة، من نتائج البحوث لتوفير المعلومات الدائمة و المتجددة، للحكومات، والمزارعين، و التنظيمات الزراعية، التي من شأنها إدارة الكفاءات والمهارات، و صياغة السياسات، والتخطيط للتنمية الزراعية المستدامة [97] ص392.

## 2.2.1.2. إدارة الغابات

تقوم منظمة الفاو عدة خدمات في مجال إدارة الغابات، فالغابات تغطي 15% من مساحة العالم [89] ص29، باعتبارها وحدات حيوية من مجاميع نباتية و حيوانية [98] ص201، و من العناصر الأساسية في النظم الايكولوجية [89] ص31، تلعب دورا حساسا في إحداث التوازن البيئي [99] ص188، فالغابات من أكثر الكائنات مساهمة في الأمن الغذائي، من خلال حماية التربة الزراعية، مصادر المياه، توليد الدخل [195] ص1 و الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية و الحيوانية.

2.2.1.1.2.1. شعبة الإدارة المستدامة للغابات والأراضي الحرجية.

2.2.1.2.2. شعبة مكافحة حرائق الغابات.

## 2.2.1.2.1. شعبة الإدارة المستدامة للغابات والأراضي الحرجية

تهدف الإدارة المستدامة للغابات، على ضمان أن السلع، والخدمات المستمدة من الغابات تُلبي وتؤمن إحتياجات التنمية طويلة الأجل، في أوسع معانيها، و إيجاد توازن بين الإعتبارات الإجتماعية، و البيئية، و بين إحتياجات تجارة منتجات الغابات، بالإضافة لجعل الغابات و التجمعات الشجرية، محورا للاهتمام الدولي .

كما تدعم الشعبة إجراءات حماية النظم الإيكولوجية للغابات، و الأنواع ذات القيمة العالية من الأنواع المحسنة لإنتاج السلع والخدمات، لا سيما في المناطق الإستوائية، والمناطق شبه الإستوائية، مع دعم الدول النامية بالتمويل و الموارد البشرية، لإعداد و تنفيذ، و رصد خطط إدارة الغابات، و ضمان آليات لمشاركة أصحاب المصلحة في تخطيط الغابات وتنميتها

بالإضافة لدعم الدول من أجل ملاءمة تشريعاتها المتعلقة بالغابات، مع الحوافز المقدمة لتشجيع ممارسات الإدارة المستدامة، وفقا للتشريعات الدولية، لتطوير الدور البيئي لمجامع الأشجار كمستنقع كربوني، تنقي الجو من ثاني أكسيد الكربون، تمد الجو بالأكسجين، تقاوم التصحر، تصون التنوع البيولوجي و تحمي مصايد الأسماك لمواجهة مشكلة العالم بتوفير الغذاء [98]ص198.

تعد منظمة الفاو المركز العالمي للمعلومات المتصلة بالغابات، و الموارد الحرجية، و هذا يساعد في تنمية قدرات الدول المحلية، لتقديم بياناتها الخاصة بغاباتها القطرية، كما تساعد الدول على جمع، وتحليل، ونشر المعلومات، وتطبيق المبادئ التوجيهية .

كما تدعم الشعبة الإدارة المستدامة لموارد الغابات، وهذا يشمل خرائط تبين التوزيع الجغرافي، والتربة، وأنواع الغابات والأنظمة الإيكولوجية، و قوائم الجرد التي تعدد الغابات [240]ص208، 209، مع تنفيذ مشاريع ميدانية، في جميع أنواع الغابات الطبيعية، و مواجهة حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية، أو الآثار السلبية للأنشطة البشرية، لضمان الإدارة المستدامة للغابات و رصد التقدم المحرز على الصعيد الميداني لتجسيد للغابات النموذجية .

بالإضافة لتعزيز وحدات إدارية حكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، في إطار تكتل للمساهمة في حماية مورد الغابات الإقتصادي، من خلال إدارة الغابات والأشجار، و الحفاظ على التنوع البيولوجي [240]ص153، وغيرها من أشكال إستغلال الغابات، و الإعتماد على نواتجها، على طول سلسلة الإنتاج في مجال الصناعة التحويلية، والتجارة الخارجية [240]ص150.

## 2.2.1.2.2. شعبة مكافحة حرائق الغابات

تسبب حرائق الغابات خسائر كبيرة و هي تشمل حرائق أرضية، و التي تمس الطبقة العضوية من الأرض الغابية (بقايا الأوراق و الأغصان المتفسخة)، و حرائق سطحية، تمس المخلفات الشجرية و الأعشاب الجافة، و حرائق تاجية، هي أخطرها تمس تيجان الأشجار و الأغصان و الفروع، و تدمر مساكن الحشرات، و الحيوانات و الطيور. و تتلف ملايين الهكتارات، و تهدد الاقتصاديات الريفية، و المجتمعات الأصلية، و تقضي على الثروة الحيوانية، و إنجراف التربة، و التأثير على المياه الجوفية [98] ص214، لذا فالحفاظ على النظم الايكولوجية للغابات من الحرائق أمر مهم لمساهمتها في تكريس اقتصاد الغذاء.

تلعب الغابات دورا كبيرا في الحد من الحرائق، من خلال مساهمتها في عملية التكيف مع التغيرات المناخية الطارئة (الجفاف)، الذي له دور كبير في إندلاع الحرائق، و زيادة مجال توسعها، فالغابات في حال الفيضانات، تحجز المياه، ثم تطلقها بشكل مرحلي من خلال الجداول و الأنهار، و تسهم بذلك في ترطيب الأجواء، و الحد من عوامل إندلاع الحرائق [195] ص9.

و يعد العنصر البشري السبب المباشر في معظم حرائق الغابات، نتيجة لإساءة إستعمال النار، قصد تحويل الغابات إلى أراض زراعية ، أو إستخراج منتجات الغابات غير الخشبية ، و الصيد ، و تطهير الأرض مقابل التعدين ، و التنمية الصناعية، أو إعادة التوطين على حساب الغابة، مع إضرار النار لنظرة تقليدية تحضيرا للتربة ، كما ينشأ عن الصراعات الشخصية والإهمال .

تحمى الشعبة الغابات من الحرائق، بالتعاون بين منظمة الفاو، و مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، و برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي ينسق حالات الطوارئ، و الجهات المانحة خلال الأزمات، و المنظمات الحكومية و غير الحكومية، و من أهم تلك التنظيمات المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ، و المركز العالمي لرصد الحرائق (GFMC) ، و الاتحاد الدولي لمنظمات بحوث الغابات (IUFRO) ، و مركز البحوث الدولية للغابات ، و اتحاد حفظ الطبيعة ، و الصندوق العالمي للطبيعة، و المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة البحر الأبيض المتوسط (CIHEAM)، بتقديم المساعدة التقنية في مجال إدارة حرائق الغابات، و جمع البيانات ونشرها، و إدخال نهج يركز على المجتمعات المحلية .

كما تسعى لتقديم المشورة المباشرة إلى الدول الأعضاء، و تركز إستراتيجية منظمة الفاو، لتعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة الحرائق على أربعة أركان تتمثل في تقييم الحرائق، و إستعراض، و تقييم التعاون الدولي، وبرنامج العمل التنفيذي لتلك المبادئ التوجيهية.

بالإضافة لتقديم المساعدات التقنية للحد من إنهيار النظام الغابي بسبب الحرائق، من خلال تقليص الأضرار التي تمس الأشجار الناضجة، و تغيير من صفات التربة الفيزيائية، و الكيماوية نتيجة حرق المادة العضوية، و قتل الكائنات الدقيقة، و حماية الأعشاب الصالحة للرعي، لأهميتها للثروة الحيوانية، و حماية قدرة التربة الغابية على تخزين المياه الجوفية [98] ص219.

تباشر الشعبة كذلك عمليات تقييم العمل بالإتفاقات الدولية الخاصة بحرائق الغابات، و جمعها وتحديثها، بشكل منتظم ، وإعداد قوائم مرجعية توجيهية لتطوير إتفاقات دولية جديدة، و المشاركة في جمع البيانات وتحليلها، من خلال شبكة من البحوث في مجال حماية الغابات حيث تتعاون منظمة الفاو لدعم تنمية البحوث في مجال إدارة الغابات مع العديد من الجهات الفاعلة، كاللجنة الاقتصادية لأوروبا ، لجنة البحر الأبيض المتوسط للغابات، اللجنة الإفريقية للغابات والحياة البرية، اللجنة الأوروبية للغابات ، لجنة غابات الشرق الأدنى، مركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية الاستخدام الأفضل لسوائل الإستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لتقييم مدى الإصابة وحرائق الغابات .

كما تدعم النهج القائم على المشاركة في إدارة الغابات، بإشراك السكان المحليين، في تخطيط، وتنفيذ برامج في مجال منع وكشف ومكافحة حرائق الغابات، وفي مجال الإدارة السليمة للإستخدامات النار، و تقدم منظمة الفاو كذلك الدعم التقني لبرنامج الأمم المتحدة من خلال الفريق الإستشاري لحرائق البراري ، الذي يعمل مع سلسلة من الشبكات الإقليمية لحرائق البراري، و تعزز هذه الشبكات قدرات إدارة الغابات في الدول المشاركة، ودعم تبادل المعلومات ونشرها، و تحديد الثغرات في التشريعات، السياسات و التخطيط [241]

و تسعى منظمة الفاو لتقديم الدعم التقني، لحماية المراعي بإعتبارها موارد متجددة، و لدورها الإقتصادي الكبير من حيث تكلفتها كمصدر للأعلاف الزراعية لإنتاج الحيواني، و توفير الغذاء، و الملجأ للحياة الفطرية، و دورها في حماية التربة، و تجديد المياه الجوفية [99] ص175.

## 2.2.1.3. إدارة مصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية

تعد الأسماك مصدرا ممتازا للبروتين الحيواني، و لمجموعة واسعة من المغذيات الأساسية، مما يجعلها تسهم في الأمن الغذائي، وتمثل ما يقرب 50% من أغذية العالم، حيث تساهم منظمة الفاو بإدارة تقنيات و موارد تربية الأحياء المائية على الصعيد الدولي، الإقليمي و الوطني ، و برامج فعالة للإدارة الصحية لتنمية تربية الأحياء المائية، لتعزيز الممارسات الجيدة في مجال التربية.

و في السنوات الأخيرة، أصبحت المصايد العالمية من قطاعات صناعة الأغذية، القائمة على عوامل السوق ، مما حدا بالدول الساحلية على العمل للاستفادة من فرص الإستثمار في أساطيل الصيد الحديثة، ومصانع التجهيز، إستجابة للطلب العالمي المتزايد على الأسماك، والمنتجات السمكية [242]

و مع الإستغلال المفرط للموارد السمكية، أصبحت هناك حاجة ملحة لإتباع مناهج جديدة، لإدارة المصايد تجمع بين الصيانة، والإعتبارات البيئية، و مراقبة المصايد غير الشرعية، والتي تنطوي في بعض الأحيان على الأنواع السمكية المتداخلة، والأنواع كثيرة الإرتحال التي تحدث داخل وخارج المناطق الاقتصادية الخالصة.

2.2.1.3.1.2.2. شعبة إدارة مصائد الأسماك و سياسات تربية الأحياء المائية .

2.2.1.3.1.2.2. شعبة إدارة مصائد الأسماك و تنمية تربية الأحياء المائية .

2.2.1.3.1.2.2. شعبة إقتصاديات إدارة مصائد الأسماك.

## 2.2.1.3.1.2.2. شعبة إدارة مصائد الأسماك و سياسات تربية الأحياء المائية

تعمل الشعبة على تحقيق تفاعلات متعددة بين مصايد الأسماك والزراعة، من خلال الإستخدام المشترك لموارد الأراضي، والمياه لدعم الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية، والمناطق الحضرية من خلال ادارة متكاملة و متناسقة المعالم لمصائد الاسماك و قطاع تربية المائيات.

2.2.1.3.1.2.2. الإدارة التقنية لتربية الأحياء المائية .

2.2.1.3.1.2.2. الإدارة الصحية في تربية الأحياء المائية.

2.2.1.3.1.2.2. إدارة الرصد والمراقبة والإشراف .

2.2.1.3.1.2.2. إدارة موارد تربية الأحياء المائية.

## 2.2.1.3.1.2.2. الإدارة التقنية لتربية الأحياء المائية

يساهم دمج مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية في جهود التنمية الزراعية، و في تحقيق تفاعلات بين الزراعة وإنتاج الأسماك، والتي إستمدت أساسا من إعادة تدوير المواد المغذية، التي تنشأ في سياق الزراعة، والثروة الحيوانية في عمليات إنتاج الأسماك.

كما يتم ضمان تربية الأسماك في نظم الري، كشكل من أشكال الثقافة الإجتماعية، على نطاق واسع في المناطق الإستوائية و شبه الإستوائية ، لا سيما في حقول الأرز، يحسن إدارة المحاصيل

البرية، و حمايتها من الآفات، مع إستخدام نظم الري في إنتاج، و تخزين، و تحويل المياه في تربية الأسماك داخل قنوات الري، والحقول المروية، و البرك المائية، و المسطحات المائية التي تساهم في تقديم الإمدادات السمكية طول السنة.

كما يتم تعزيز الجدوى الإقتصادية لإستخدام الأسماك، عبر تربية الأصناف عالية الغلة من نوعية جيدة، مع ضمان المحافظة على المزايا الإيكولوجية والإجتماعية، بالإضافة لتعزيز نظم الزراعة العضوية في تربية الأسماك، كعنصر هام لنظام إنتاج غذائي مستدام، لضمان الإستهلاك المحلى والتصدير، باعتباره تشجيعا للتنوع البيولوجي من خلال معايير محددة ودقيقة للإنتاج، مثل زراعة المحار والأسماك الصدفية [242]

## 2.2.1.3.1.2. الإدارة الصحية في تربية الأحياء المائية

أصبحت تربية الأحياء المائية، الأسرع نموا في قطاع إنتاج الأغذية في العالم، فأصبح القطاع ذا فائدة إقتصادية كبيرة، و يعد المرض عائقا رئيسيا لنمو تربية الأحياء المائية، لذا فمعالجة المسائل الصحية ضروري لإستمرار نمو الحيوانات المائية، و الإنتاج الغذائي .

يساهم مراقبة تحركات الحيوانات، والمنتجات الحيوانية كالأرصدة الحاضنة، والفاقسة والبذور، والأعلاف، و الحد من الإستخدم غير المسئول، و المتزايد للمطهرات الكيميائية، والمضادات الحيوية، و من كثافة الممارسات الزراعية غير الخاضعة لرقابة جيدة، و التي لعبت دورا محوريا في إنتشار المرض إلى نظم تربية الأحياء المائية.

كما يتم ضمان الإلتزام السياسي بتمويل المشاريع التي تطور تربية الأحياء المائية، كأهم قطاع يساهم في توفير الغذاء، و تحقيق الأمن الأسري للمجتمعات، التي تعتمد على هذا النشاط كأساس لإقتصادها المعيشي.

## 2.2.1.3.1.3. إدارة الرصد والمراقبة والإشراف

يشكل كل من المراقبة والإشراف، عنصرا أساسيان في عملية إدارة مصائد الأسماك، لضمان زيادة الأرصدة السمكية، و أنشطة صيد الأسماك والمنتجات البحرية، تفاديا لأنشطة الصيد غير المشروع ، الذي يهدد النظم الإيكولوجية البحرية، والمجتمعات المحلية التي تعتمد عليها، مع زيادة التعاون بين الدول لمنع، و ردع، الصيد غير المنظم .



حيث يتم تطوير أساليب جمع ، رصد، قياس و تحليل نشاط صيد الأسماك، وتكوين الأنواع ، وإدارة المصيد المرتجع ، ومنطقة العمليات ، و البيانات الأولية للصيد، مع مراقبة المواصفات، الواردة في التشريعات الوطنية لمصائد الأسماك على الصعيد دون الإقليمي و الإقليمي .

بالإضافة لتفعيل الخطوط التوجيهية، بإصدار شهادات خاصة بتربية الأحياء المائية، تضمن صحتها ، و جودتها، من خلال طمأنة المنتجين، و المشترين، و المستهلكين، و المجتمع المدني لدعم التربية الرشيدة، و المستدامة للأحياء المائية [ 108 ] ص22، 23، و تشجيع الامتثال الطوعي بدعم استراتيجيات الإدارة، و النهج للردعي (التفتيش والتحقيق)، لضمان إمتثال الصيادين المقاومين للنظام الرقابي.

كما يتم تفعيل العناصر المكانية للرصد، والمراقبة، والإشراف التي تشمل على التوالي البر، البحر، الجو، كقاعدة للعمليات، و تنسيق أنشطة الرصد في المناطق البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة، و مناطق أعالي البحار، و تشمل التكنولوجيا من رادار، و سونار السفينة، كما يشمل الطائرات، والأقمار الصناعية لضمان المرونة والسرعة .

كما تشتمل الإدارة تفعيل أدوات الرصد ، المراقبة و الإشراف، و الذي يشمل نظم الإتصالات الساتلية، والتكميلية لتطوير النظام العالمي لتحديد المواقع ، و قوارب دورية عاملة في البحر مع أساطيل الصيد ، و طائرات متاحة للانتشار السريع لمناطق واسعة في البحث بكفاءة، من أجل دعم الرصد المتكامل لمصائد الأسماك ، و ضمان الأمن العالمي في البيئة البحرية.

## 2.2. 1. 3. 1. 4. إدارة موارد تربية الأحياء المائية

تضم تربية الأحياء المائية التربية في النظم الزراعية، والمناطق الساحلية والبحرية، وإستخدام ، وإنتاج مجموعة واسعة من الأنواع الحيوانية والنباتية، و تكون تربية الأحياء المائية مثمرة للغاية في إستخدام الموارد ، مع كمية الأغذية المنتجة للهكتار الواحد أعلى بكثير، مما كان في الزراعة أو تربية المائحية.

تتقدم إدارة الموارد بإدخال الأنواع في مجال تربية الأحياء المائية، من أجل تحسين الإنتاجية الإقتصادية ، مع ضرورة ضمان إستقرار النظم الإيكولوجية المائية، التي يمكن أن تتأثر من خلال إدخال أنواع الإفتراس ، والمنافسة ، وخطب الجينات الغريبة ، وإدخال المسببة للأمراض، و التغيير في أنماط الصيد .

كما يتم ضمان التحسين الجيني في تربية الأحياء المائية كأساس لتطوير الأنواع، و رفع أسهم السلالات، مع تحسين معارف الإنجاب الإصطناعي، و بيولوجيا الإنجاب، و علم الوراثة الأساسية لإنشاء بنوك تضمن أرصدة الموارد الجينية للأسماك، و أهم الأسماك المستزرعة سلمون قوس قزح ، السلمون في المحيط الأطلسي والنرويج ، السلور في الولايات المتحدة الأمريكية ، اسماك البلطي في آسيا ، الشبوط، الروبيان، الجمبري، وتشمل تطبيقات التحسين الوراثي للأسماك المستزرعة مع الأسماك جعلها أكثر فعاليه من حيث التكلفة لتحسين السلالات من خلال عدة أنماط من التكنولوجيات كتهجين الكروموزوم لتطوير الجنس و تحسين الأجيال، و زيادة معدلات النمو و مقاومة الأمراض، و تقنية التناسل الانتقائي على المدى الطويل لتحسين المكاسب الصغيرة المتراكمة على مر الأجيال.

## 2.2.1.3.2. شعبة إدارة مصائد الأسماك و تنمية الأحياء المائية

تعتمد إدارة مصائد الأسماك على القواعد المستخدمة في تنظيم و إدارة المؤسسات ، و الإدارة الوطنية لمصائد الأسماك، يمكن أن تتخذ عددا من الأشكال ، مثل التشريعات الوطنية، واللوائح المحلية، أو الترتيبات العرفية، و التنمية المؤسسية التي تشمل إنشاء تعاونيات الصيادين ، الجمعيات المهنية ، المنظمات غير الحكومية و المنظمات البيئية .

2.2.1.3.2. إدارة مصائد الأسماك.

2.2.1.3.2. تنمية تربية الأحياء المائية.

## 2.2.1.3.2. إدارة مصائد الأسماك

في إطار التفاعل والتعاون الدولي لشؤون مصائد الأسماك، و ضرورة تنظيم إستغلال الثروة السمكية، وإدارتها، وإتخاذ القرارات بشأن كميات الصيد المسموح بها ، و على حصص صيد الأسماك من قبل الدول، والإدارة التقنية لتحديد مواسم صيد الأسماك ، وتبادل المعلومات والتحليل العلمي، لدمج الرفاه البشري و الإيكولوجي بالتوفيق بين إستغلال المصائد و صونها [108]ص58.

تشتمل إدارة مصائد الأسماك في المنطقة الإقتصادية الخالصة، و هي المنطقة المتاخمة للدولة الساحلية، الخاضعة للولاية القضائية الوطنية، من خلال حق الدولة الساحلية في إستكشاف وإستغلال ، ومسؤولية حفظ وإدارة ، الموارد الحية و غير الحية والذي يشمل جميع المياه بين الحدود في اتجاه البحر من تلك الدولة، و التي خط على كل نقطة هي 200 ميل بحري (370،40 كلم) من خط الأساس الذي عرض البحر الإقليمي للدولة الساحلية، و الحدود البحرية المتفق عليها بين تلك الدولة وبين الدول

المجاورة ، بالإضافة لإدارة، وتقاسم الدول الساحلية المجاورة للأرصدة المشتركة، في حال تجاوز حدود المناطق الاقتصادية الخالصة للدول المجاورة، لضمان منع نضوب وإهدار الأرصدة السمكية ، وإعادة تأهيلها .

كما تشتمل إدارة مصائد الأسماك في منطقة أعالي البحار، بإعتبارها مياه واقعة خارج الولاية الوطنية، السماح للدول بإستغلال، حفظ، إدارة الموارد السمكية كثيرة الإرتحال، أو الأرصدة السمكية متداخلة المناطق، بالإضافة لجمع إحصاءات مصائد الأسماك، تقييم حالتها، تحليل الخيارات و تقديم المشورة العلمية لإدارة قرارات الإدارة.

## 2.2.3.1.2.2. تنمية تربية الأحياء المائية

ترتكز تنمية الأحياء المائية ، في تحقيق الإستغلال المستدام، و الرشيد لمصائد الأسماك ، التي تلعب دورا مركزيا في تحقيق البرامج التنموية الوطنية و الإقليمية و العالمية، باعتبار أن هذا القطاع أصبح مصدرا للغذاء في السوق الدولية.

حيث يتم تعزيز التنمية الرشيدة لمصايد الأسماك، الخاضعة للولاية الوطنية، بوضع إطار قانوني وإداري ، و إستراتيجيات تشجع التنمية، والإدارة الرشيدتين لتربية الأحياء المائية، حفاظا على التنوع الوراثي، وعلى وحدة النظم الإيكولوجية.

كما يتم تعزيز إدارة الموارد الحية البحرية، و في المياه العذبة ، بما في ذلك النباتات البحرية ، وهذا يشمل الأخطار الناجمة عن الإفراط في حصاد النباتات البحرية ( الطحالب)، و التي تعتبر كمصدر للمواد العضوية ، و ركيزة هامة لأنواع الأسماك القاعية [111] ص213، مع تشجيع ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة، و الإختيار الرشيد للأصناف، و تعزيز قواعد البيانات، وشبكات المعلومات، لتيسير عملية التخطيط على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

بالإضافة أن التنمية الرشيدة للموارد الوراثية المائية، والنظم الإيكولوجية من خلال الإدارة الملائمة، و الممارسات المناسبة، للحد من التأثيرات الضارة، لإدخال الأصناف غير المحلية، أو الأصناف المحورة وراثيا، و إستحداث تقنيات لتربية الأصناف المعرضة للإنقراض حماية لأرصدها ، تجديدها و زيادتها.

كما أن تشجيع التنمية الرشيدة لإنتاجية الأحياء المائية، من خلال دعم إختيار الأعلاف الملائمة، والإضافات العلفية، والأسمدة العضوية، و دعم إستعمال اللقاحات، و الهرمونات، والعقاقير، والمضادات الحيوية لضمان صحة الأحياء المائية، و الحفاظ على نوعية المنتجات وزيادة قيمتها.

تساهم شعبة إدارة مصائد الأسماك و تنمية الأحياء المائية في قياس حجم مخزونات الأعشاب البحرية ، التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار إحصائياً، من خلال القيام بمسح هذه الموارد ومحاصيلهم ، لتقديم المعلومات اللازمة، لتركيب نماذج للإدارة الرشيدة لمصائد الأسماك ، و إستدامة الكائنات البحرية كسرطان البحر، الأسماك القاعية، قنفاذ البحر، المحار و جراد البحر... إلخ [ 111 ] ص 214.

## 2.2.1.3.3. شعبة اقتصاديات إدارة مصائد الأسماك

ترتكز عملية إدارة مصائد الأسماك، و تربية الأحياء المائية على عوامل إقتصادية، بإعتبار ممارسة هذا النوع من النشاط يستوجب أن ينتج موارد إستثمارية تعود بالفائدة الإقتصادية، على العاملين في هذا النشاط، و على الدول التي تمول، و تمارس الإستثمار لتحقيق الأمن الغذائي ، و الإدارة الإقتصادية لموارد الأسماك معناه الإستخدام الرشيد، و الإتجار و تطوير الموارد السمكية.

2.2.1.3.3.1. الإستخدام الرشيد للموارد السمكية .

2.2.1.3.3.2. التجارة الدولية لموارد الأسماك .

2.2.1.3.3.3. بحوث إدارة الموارد السمكية.

## 2.2.1.3.3.1. الإستخدام الرشيد للموارد السمكية

يرتكز الإستخدام الرشيد للموارد السمكية، على مجموعة من التدابير الميدانية، التي تلتزم بها سلطات الدول الأعضاء في المنظمة من خلال إتخاذ التدابير المناسبة لضمان حق المستهلكين، في الحصول على المنتجات السمكية سليمة، و أن تنشئ نظم قطرية لضمان السلامة ومنع الغش التجاري.

حيث تلتزم الدول بوضع معايير دنيا للسلامة، وضمان الجودة، و أن تعزز عملية تطبيقها في إطار هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الفاو، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، لصون موارد المصائد السمكية كضرورة إيكولوجية، بإعتبارها مسؤولة عن حصة كبيرة من الإمدادات الغذائية، بالإضافة للحفاظ على الأنواع المنتجة من خلال تنظيم تجارة الأنواع المهددة بالإنقراض، و إنشاء محميات مغلقة أمام المصايد [ 108 ] ص 36.

كما ينبغي للدول أن تشجع العاملين في مجال تصنيع الأسماك، وتوزيعها، وتسويقها على الحد من الخسائر، والهدر بعد الصيد، و استخدام الموارد وخاصة الماء، والطاقة وعلى وجه التحديد الأخشاب، بصورة سليمة بيئياً.

## 2.2.1.3.2. التجارة الدولية لموارد الأسماك

ينبغي ألا تضر التجارة الدولية للمنتجات السمكية بالتنمية المستدامة لمصايد الأسماك، مع الإستخدام الرشيد للموارد المائية الحية، و من الأسماك العشر المهددة بالانقراض، بسبب استغلالها المفرط نذكر أنشوجة بيرو (Engraulis Ringens) في جنوب شرق المحيط الهادئ، و بلوق الأسكا (Theragra Chalcogramma) في المحيط الهادئ، و القد الأزرق ( Micronesistius Pontasson) في شمال شرق الأطلسي، و رنجة الأطلسي (Clupea Harengus) ، و الأنشوجة اليابانية (Engraulis Japonicus) في شمال شرق المحيط الهادئ، و مكاريل شيلي الوثاب (Traghurus Muphyi) في جنوب شرق المحيط الهادئ، و تونة صفراء الزعانف ( Thunnus Albacares) في المحيطين الأطلسي و الهادئ، و تونة الوثابة (Katsuwonus Pelarnis) في المحيط الهادئ و الهندي، و مكاريل شوب (Scomber Japonicus) شرق محيط الهادئ، و السمك الشعري الذنب و كبير الرأس (Trichiurus Lepturus) في شمال غرب المحيط الهادئ.

و لهذا السبب يتم الاعتماد على التدابير المتعلقة بالتجارة الدولية بالشفافية و لحقائق علمية، كي لا تؤدي الممارسات المرتبطة بالترويج للتجارة الدولية بالأسماك، لتدهور البيئة أو تؤثر على نحو معاكس على إحتياجات السكان الذين تعتبر الأسماك غذاء أساسيا لصحتهم.

بالإضافة لوجوب تحقيق التوازن في الإستغلال التجاري للموارد السمكية، بين الإستهلاك البشري، و إنتاج الأعلاف الحيوانية، و الصناعات الصيدلانية، و مواد التجميل، و الكيماويات الزراعية، و المنتجات الطبية (صدف السلطعون، الأربيان، الأسفنجيات، اللواسع البحرية) [108] ص61.

## 2.2.1.3.3. بحوث إدارة الموارد السمكية

ينبغي للدول أن تقر بأن الصيد الرشيد، يستلزم توافر قاعدة علمية سليمة، لمساعدة مديري المصايد ، على إتخاذ القرارات على جميع الجوانب المتعلقة بمصايد الأسماك، بما في ذلك البيولوجيا، الإيكولوجيا، التكنولوجيا، علوم البيئة، الإقتصاد، العلوم الاجتماعية و علم التغذية.

كما ينبغي للدول أن تنشئ إطار تنظيميا ملائما لتحديد البحوث التطبيقية اللازمة، و إستخدامها على النحو السليم، و أن تكفل تحليل نتائج البحوث، ونشرها، وتوزيعها في الوقت المناسب، وبطريقة سهلة على الفهم، لتوفير أفضل الأدلة العلمية، لصيانة مصايد الأسماك، إدارتها و تنميتها.

و لتطوير البحوث التطبيقية ينبغي أن تكون الدول قادرة على تقييم، ومتابعة حالة الأرصدة الخاضعة لولايتها، بما فى ذلك تأثير التلوث، و تغير المناخ على الأرصدة السمكية للحد من الخسائر الفيزيائية و التغذوية [108] ص58،بالإضافة لتقديم الدعم، و تعزيز قدرات البحوث القطرية، لتمكينها من إستيفاء المعايير العلمية، لضمان الإستخدام الأمثل للموارد السمكية، بالإضافة لوجوب إجراء الدول دراسات لإنتقاء معدات الصيد، و هذا مرتبط بالأصناف المستهدفة إزاء مثل هذه المعدات، كأداة تعين على إتخاذ قرارات الإدارة، بغرض التقليل من المصيد غير المستخدم، إلى أدنى حد ممكن، و حماية التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية.

## 2.2.1.4. إدارة الموارد الطبيعية و البيئية

تعد مسألة إدارة الموارد الطبيعية و البيئية، بشكل مستدام، هامة في مجال ضمان الأمن الغذائي لسكان العالم ، فبدون إستمرار هذه الموارد يجعل الأمن الغذائي في خطر دائم، نتيجة النقص الدائم في هذه الموارد .

2.2.1.4.1. شعبة البيئة والطاقة الحيوية.

2.2.1.4.2. شعبة البيئة و تغير المناخ.

## 2.2.1.4. شعبة البيئة والطاقة الحيوية

تعد الطاقة الحيوية المصدر الرئيسي بالنسبة لمعظم سكان العالم، و بالخصوص لمن يعيشون في فقر مدقع، و إستخدام هذه الطاقة بصفة رئيسية في الطهي، نتيجة محدودية فرص الحصول على أشكال الطاقة، مثل الكهرباء أو الوقود السائل.

و كما هو معلوم فالطاقة الحيوية جزء من حل مشكلة تغير المناخ ، بوصفه مصدر للطاقة المتجددة ، فضلا عن توفير الدخل، وفرص العمل في المناطق الريفية ، والتنمية، والحفاظ على البيئة.

2.2.1.4.1. أصناف الطاقة الحيوية .

2.2.1.4.2. إمتياز الطاقة الحيوية.

## 2.2.1.4.1.1. أصناف الطاقة الحيوية

يتطلب الإستخدام المستدام للطاقة الحيوية، تحقيق التوازن بين عوامل كثيرة ، بما في ذلك إمكانية المنافسة بين الأمن الغذائي، والأمن في مجال الطاقة ، والإستخدامات المتنافسة للموارد المائية والآثار على التنمية الريفية، والأسواق الزراعية، وأسعار المواد الغذائية، و التأثيرات على البيئة ، والتنوع البيولوجي.

حددت منظمة الفاو منهاج دولي للطاقة الحيوية لضمان الأمن الغذائي، و أمن الطاقة والتنمية الريفية والتخفيف من تغير المناخ، و من أهم أصناف الطاقة الحيوية المستمدة من الموارد الطبيعية، نذكر الغاز الحيوي ، و هو إنتاج الغاز من الكتلة الإحيائية عن طريق الهضم اللاهوائي ، والكيمياء الحيوية، حيث يتم تحويل المواد العضوية إلى غاز الميثان (4ch) و هذا من خلال ثلاثة أنواع من البكتريا (methanogenic و acetogenic ، fermentative) تساهم في عملية الكيمياء الحيوية من ثاني أكسيد الكربون لإنتاج غاز الميثان ، وهو عادة ما يكون في درجات الحرارة بين 35 و 55 درجة مئوية في فترات تتراوح بين 10 إلى 20 يوما.

و يعد البيوايثانول كذلك صنفا من أصناف الطاقة الحيوية، المستمد من التخمير أساسا من السكر، والنشاء والمحاصيل النباتية، و من المواد السليلوزية حسب الزراعة الإيكولوجية والسياق الاجتماعي والاقتصادي ( قصب السكر والذرة الحلوة هي الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر من المحاصيل السكرية ، الذرة والبطاطس والحبوب والنشويات ) .

كما يستخدم الديزل الحيوي، بشكل بحت أو المخلوط مع وقود الديزل التقليدي، و يستخرج الديزل الحيوي من جميع الزيوت النباتية و بالخصوص من الكانولا (بذور اللفت)، أو النخيل وفول الصويا والزيوت الحيوانية والدهون والزيوت النباتية والنفايات ، أو الطحالب الدقيقة .

هناك أيضا السائل السليلوزي، و هو الجيل الثاني من الوقود الحيوي يستخرج من المواد الأولية للكتلة الإحيائية، و لديه القدرة على توسيع قاعدة الموارد لإنتاج الوقود الاحيائي مستقبلا، و تكاليف السائل السليلوزي ما زالت مرتفعة، و هو غير قادر حاليا على منافسة أنواع الوقود المشتقة من البترول.

## 2.2.1.4.2. إمتياز الطاقة الحيوية

تشكل الطاقة الحيوية محركا للتنمية الريفية، و الأمن الغذائي، والبيئي و التوسع السريع، في صناعة الطاقة الحيوية، والتي تجعلها قوة ايجابية من اجل التنمية الريفية من خلال تفعيل الدور الرئيسي للحكومات في مجال الأمن الغذائي، و أمن الطاقة الحيوية بضرورة تحقيق التوازن بينهما، مع التركيز على عدم الإضرار بالموارد الطبيعية، و الحفاظ على إستدامتها.

يمكن أن يعود إنتاج الوقود البيولوجي بالفائدة على البيئة، وزيادة الأمن الغذائي سواء لأصحاب الحيازات الصغيرة، كمصدر للطاقة لأنفسهم ومجتمعاتهم المحلية، أو أسهم في الإنتاج التجاري للأسواق وطنية أو دولية، و تقديم لخدمات النظام الإيكولوجي .

كما أن تطوير أدوات تحليل الأمن الغذائي، والآثار البيئية لإنتاج الطاقة الحيوية، وكذلك لتعزيز البيانات، والمعلومات التي تحتاج إليها الدول لتقييم ما لديها من إمكانات الطاقة الحيوية، لتحديد عوامل التنافس بين الأمن الغذائي و الطاقة الحيوية في المحاصيل، الأراضي والمياه لإنتاج الأغذية.

## 2.2.1.4.2.2. شعبة البيئة و تغير المناخ

يستدعي تقلب المناخ بسبب القوى الطبيعية، والأنشطة البشرية إلى وضع إستراتيجيات للتكيف، و بناء قدرة المجتمعات المحلية والزراعة ، ومصائد الأسماك لإدماج قضايا تغير المناخ، الناجمة عن الزراعة، و الحراجة، و مصائد الأسماك، في برامج التنمية الوطنية .

و يركز التعاون المشترك من أجل التخفيف من آثار الكوارث، والتأهب لها، على تطوير أدوات وآليات رصد وتحليل آثار تغير المناخ على الزراعة، بالإضافة لإدراج قضايا تغير المناخ وتقلبه في برامج بناء القدرات، و تزويد الدول بالأدوات والمعلومات لتكييف الزراعة ، ومصايد الأسماك، والغابات، وممارسات لتغيير المناخ، و تحسين قدرات المزارعين للحد من المخاطر أو تحقيق الإستفادة المثلى من تقلب المناخ.

كما يتم الإعتماد على بيانات الأرصاد الجوية الزراعية، والأدوات اللازمة لتقييم أثر التطرف الجوي و التكيف معه، وتحسين إدارة المشورة للمزارعين، على أساس رصد أحوال الطقس الحالية (التخطيط للطوارئ)، مع تقييم أدوات التوجيه بشأن تنمية سبل العيش في المناطق الريفية، ذات الصلة لصنع القرار من جانب المزارعين، والرعاة، والصيادين، وتعزيز النهج المتكامل بين التكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث.



و يساهم تخفيف إنبعاث غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون ، الميثان ، أكسيد النيتروز) في تحسين المناخ، لأن هذه الغازات تؤدي لزيادة إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، و حرق الكتلة الحيوية فوق الأرض، و إستنزاف التربة الخصبة، و الإحترار العالمي، و تؤدي للفقر في المناطق الريفية التي تستند لزراعة الكفاف.

يشمل تخفيف من حدة تغير المناخ في قطاع الزراعة، تدابير الحؤول دون إنبعاث غازات الدفيئة مثل خفض الطلب على الطاقة، وإستخدام الكتلة الحيوية، و تدابير لزيادة تخزين الكربون عن طريق الحد من إزالة الغابات، وتحسين التربة ، والمحاصيل، وإدارة الأراضي المخصصة للرعي، و تعويض غرس الأشجار لإلتقاط ثاني أكسيد الكربون.

كما يؤدي تغير المناخ لمخاطر مكانية، و زمنية، و بيولوجية، و فيزيائية، و إجتماعية و بيئية كإنحصار الغطاء النباتي، و تذبذب هطول الأمطار، و هجرة الأنواع الحيوانية، و خسائر التنوع البيولوجي، و تدهور المناطق القاحلة وشبه القاحلة، والجبلية، والنظم الايكولوجية الساحلية، والجزر الصغيرة النامية.

## 2.2.1.5. إدارة جماعة العمل الحكومية الدولية

أنشئت جماعة العمل الحكومية الدولية عام 2002 بموجب قرار مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته 123 (28/10-1/11/2002) ، ثم فوضت لأمانة الجماعة العمل بمهمة إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية لعمله، و هي تشكل أداة عملية تساعد على الإيفاء بالواجبات القانونية، القائمة بشأن الحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري ، و على تحديد التدابير والبرامج القانونية والمتعلقة بالسياسات و الإستراتيجيات القطرية، والمبادئ العامة لصياغة السياسات مع التركيز على الإجراءات، التنفيذ و المتابعة.

و تقدم جماعة العمل التوجيهات حرصاً على الشفافية، و المحاسبة، واللامركزية، والمشاركة في السياسات، وعمليات التدخل الخاصة بالأغذية، وللمساعدة على تنسيق عمل الحكومات على اختلاف مستوياتها ومؤسساتها، على صقل العلاقات بين الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه، مثل التجارة الدولية، المساعدة الغذائية والمالية و حقوق الملكية الفكرية.

كما تسهم بالمكاسب المحتمل أن تحققها التجارة الدولية لتقليص الفقر، وكذلك الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأسرة الدولية للجهود القطرية لتطبيق المناهج الخاصة بالحق في الغذاء الكافي.

2.2.1.5.1. الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء الكافي.

2.2.1.5.2. تدابير إحترام الحق في الغذاء الكافي.

2.2.1.5.3. تدابير حماية الحق في الغذاء الكافي.

2.2.1.5.4. تدابير تأمين الحق في الغذاء الكافي .

## 2.2.1.5.1. الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء الكافي

ترتكز المبادئ على ضرورة الإتساق مع القانون الدولي، و الإستراتيجيات الإجتماعية و الاقتصادية، والبيئية المستدامة، و القانون الإقتصادي الدولي، و مع الواجبات المتعلقة بالحق في الغذاء الكافي، مع التشديد على الدور المحوري للتعاون الدولي لمفاهيم الشفافية، المحاسبة، القدرات التشريعية، الإستقلالية القضائية و تحسين الإتصالات مع أصحاب الشأن والإصغاء إليهم .

كما ترتكز المبادئ على عدم التمييز بإعتباره عائقا أساسيا، للتمتع بالحق في الغذاء الكافي أو ممارسته على نفس قدم المساواة أو إعاقته [243] ص1، مع إتباع مناهج كليّة، ومتعددة القطاعات لإعمال الحق في الغذاء الكافي، ضمن سياسات التنمية الريفية، مع اتخاذ تدابير موازية في قطاعات الصحة، مياه الشرب، الصرف الصحي، التعليم ، العمل و الحماية الإجتماعية .

## 2.2.1.5.2. تدابير إحترام الحق في الغذاء الكافي

ترتكز جهود تنفيذ الحق في الغذاء الكافي، بالدرجة الأولى إلى خلق مناخ مواتٍ، أو المحافظة عليه، بما يمكّن معظم الناس من الحصول على الأغذية، و إتخاذ تدابير مسبقة لتيسير، أو تأمين الأغذية، لمن يتعذر عليهم الحصول على الأغذية بأنفسهم، حيث يتم دعم الإستراتيجيات القطرية، لمعالجة كافة جوانب إعمال الحق في الغذاء الكافي، الملازم للنظام الغذائي من الإنتاج، و التجهيز، و التوزيع، و التجارة، و التسويق والإستهلاك، مع دعم آليات رصد المؤشرات والحلول، والعمليات الشفافة، والقابلة للمحاسبة، لضمان السياسة القطرية لحالات الطوارئ، التي تتضمن ترتيبات مؤسسية، وموارد تضمن وجود إمدادات كافية من الأغذية.

كما تحدد و تصاغ سياسات، وبرامج خاصة بالمجموعات المهمشة، وتحدد أسباب حالتهم وإيجاد حل لها، مع السعي إلى تكثيف مستدام لإنتاج الأغذية، من أجل تلبية إحتياجات الجيل الحالي، من دون المساس بقدرة الأجيال الأخرى في المستقبل على تلبية إحتياجاتها [243] ص2.

بالإضافة لتجسيد إحترام سيادة القانون، الديمقراطية، الحريات الأساسية والمشاركة العامة في إتخاذ القرارات، على إعتبارها حجر الأساس للحكم ، مما تمكّن الأفراد، والجماعات من مطالبة حكوماتهم بإعتماد سياسات تعالج أسباب إنعدام الأمن الغذائي، و تعزيز جهود المجتمع المحلي للإعتماد على ذاته، بتعزيز الإتصال بين المجتمع المدني وحكومات الدول الأعضاء [243] ص3.

## 2.2.1.3. تدابير حماية الحق في الغذاء الكافي

تتضمن إستراتيجيات حماية الحق في الغذاء الكافي بتجسيده، و حمايته في حالة السلم و الإستقرار الإجتماعي، و في حالات عدم الإستقرار الذي يهدد حق الأفراد، و الجماعات في الوصول لمصدر الرزق و الغذاء بشكل مستدام، كما تتضمن حماية الحق في الغذاء الكافي في حالة السلم، الترويج والتوعية لوسائل الإعلام، والزعماء الدينيين، والمجتمع المدني عامة، من خلال أفضل الممارسات في الزراعة، و مصايد الأسماك، و الثروة الحيوانية ، و المياه و فرص الحصول على الأراضي، البذور والمعرفة [243] ص4.

في حين تشتمل حماية الحق في الغذاء الكافي في حالة الحرب، تفعيل القواعد الحمائية في النزاعات المسلحة ، لا سيما الرامية لتأمين فرص الحصول على الأغذية، و التأكيد على واجب الدول بقبول المساعدات الإنسانية(الغذائية) على إعتبارها محايدة ومستقلة، مع عدم جواز إستخدام الغذاء كأداة لممارسة ضغط سياسي، أو اقتصادي، وأنّ القانون الدولي يحظر تجويع الأشخاص المحميين، أما التعاون الدولي فيرتكز، على مساعدة الدول النامية في مجالات الوقاية من النزاعات، بتحقيق الديمقراطية، و الحكم السديد، و تحديد الفرص المتاحة في الأسواق الدولية، فضلاً عن إحترام معايير سلامة الأغذية، ومواصفات الصحة، والصحة النباتية [243] ص7.

كما يركز التعاون الدولي كذلك على تفعيل التضامن في حالات الطوارئ ، من أجل الحصول على المساعدات الغذائية الدولية، بهدف توفير خدمات الإغاثة الغذائية في الوقت اللازم.

## 2.2.1.5.4. تدابير تأمين الحق في الغذاء الكافي

تدعم هذه الخطوات التي يتعين على الدول إتخاذها مجموعة من التدابير الرامية لتأمين الحق في الغذاء الكافي، من خلال تحسين فرص الحصول على الأغذية، تيسيرا لتوليد المداخيل، و إعطاء فرص متساوية للحصول على رأس المال الطبيعي، وعلى موارد إنتاج الأغذية، التعليم ، التقانة، الخدمات وفرص العمل، كما تشمل تدابير تأمين الحق في الغذاء الكافي تعزيز شبكات الأمان، الواجب إرساؤها لحماية ضحايا الكوارث، والمصابين بفيروس المناعة البشرية، المعوقين، الأيتام ، المسنين، الأقليات أو السكان الأصليين، النساء ربّات المنازل و الوقاية من النزاعات وحلّها.

بالإضافة لتجسيد آليات الرصد والتقييم الفعالة، عبر إجراءات تمكّن الأفراد، والجماعات من إثارة قضايا خاصة بتنفيذ الحق في الغذاء الكافي، من خلال اعتماد حلول قضائية، أو شبه قضائية عند خرق الحق في الغذاء الكافي [243] ص5، و هذا عبر نقاط مرجعية لجمع البيانات عن إنعدام الأمن الغذائي، ورسم الخرائط ذات الصلة، مع إمكانية التعويض لضحايا خرق الحق في الغذاء الكافي.

كما يتم تعزيز قدرة التجارة على تقليص الفقر، لضمان الحد من الأثر السلبي لنظام التجارة العالمي الحالي على الأغذية، كعدم تكافؤ الفرص، و دعم الصادرات، و إنخفاض أسعار السلع الأولية، وعدم توافر فرص للدخول إلى أسواق الدول المتقدمة، و إصلاح قواعد التجارة الدولية لصالح صغار المنتجين، و أن تقتصر حقوق الملكية الفكرية على حماية التنوع الوراثي [243] ص8.

## 2.2.2. اللجان التقنية لمنظمة الأغذية و الزراعة

تنشئ منظمة الفاو، و وفقا لما تتطلبه أهدافها و أغراضها، و عن طريق تفويض المؤتمر، أو المجلس، أو المدير العام، لجان مكونة من مجموعة مختارة من الدول الأعضاء، أو الأعضاء المنتسبة، لدراسة بعض المسائل المتصلة بأهداف المنظمة و تقديم تقرير عنها [244] ص206، كما تحدد إختصاصاتها، و إجراءات رفع التقارير الخاصة بها، و أساليب التشاور مع كبار الفنيين، في مختلف أنشطة المنظمة.

2.2.2.1. لجنة مشكلات السلع.

2.2.2.2. لجنة مصايد الأسماك.

2.2.2.3. لجنة الغابات.

2.2.2.4. لجنة الزراعة.

## 2.2.2.1. لجنة مشكلات السلع

أنشئت لجنة مشكلات السلع وفقا للمادة 5 من دستور منظمة الفاو، و بواسطة مؤتمرها في دورته الخامسة لعام 1949 لكي تعمل تحت إشراف المجلس، و بقرار من المؤتمر في دورته التاسعة لعام 1957 أصبحت إحدى لجان المجلس.

2.2.2.1.1. عضوية اللجنة.

2.2.2.1.2. دورات اللجنة .

2.2.2.1.3. جدول أعمال اللجنة .

2.2.2.1.4. الأجهزة الفرعية للجنة.

2.2.2.1.5. إختصاصات اللجنة .

## 2.2.2.1.1. عضوية اللجنة

تكون عضوية لجنة مشكلات السلع مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، و تكون العضوية وفقا لإجراءات معينة، حيث تبلغ الدول المدير العام كتابة، برغبتها في الإنضمام لعضوية لجنة مشكلات السلع، و تكون مدة العضوية في اللجنة لفترة عامين، و يوزع المدير العام في بداية كل دورة من دورات اللجنة وثيقة تتضمن قائمة بأعضاء اللجنة.

تنتخب اللجنة في أول دورة تعدها، و من بين أعضائها رئيسا، و نائبا أول، و نائبا ثانيا للرئيس، و يبقون في مناصبهم إلى أن يتم إنتخاب رئيس و نائبين جدد ، حسب المادة 29 فقرة 1. 2. 3 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص68، و المادة 1 فقرة 1 من اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع/ز [34] ص129، و يمكن أن تشترك الدول الأعضاء في المنظمة و غير الأعضاء في اللجنة، في عمل اللجنة بصفة مراقب فيحق لها حضور جلسات اللجنة بصفة مراقب، كما تقدم مذكرات، و تشترك في أية مناقشات تجرى في جلسة علنية أو خاصة للجنة، دون أن يكون لها حق التصويت.

## 2.2.2.1.2. دورات اللجنة

تعقد لجنة مشكلات السلع دورتين خلال كل فترة مالية، و تكون عادة في مقر المنظمة أو أي مكان آخر، طبقا لقرار اللجنة بالتشاور مع المدير العام، أو بناء على طلب كتابي يقدم للمدير العام من أغلبية أعضاء اللجنة، و يدعو لعدها المدير العام بالتشاور مع رئيس اللجنة، و للجنة أن تعقد عدد من

الجلسات أثناء كل دورة، و تعقد إحدى هاتين الدورتين قبل دورة المجلس، حسب المادة 2 فقرة من اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع/ز [34] ص129، و المادة 29 فقرة4 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص69.

يرسل الإخطار الخاص بموعد كل دورة، و مكان إنعقادها، و جدول الأعمال المؤقت لجميع الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة، و الدول غير الأعضاء، و المنظمات الدولية قبل موعد إنعقادها بشهرين على الأقل في الأحوال العادية، كما يجوز للدول الأعضاء في الفاو أن تطلب من المدير العام، قبل الموعد المحدد للدورة بثلاثين يوما على الأقل، إدراج موضوع ما في جدول الأعمال المؤقت.

أما عن النصاب اللازم لإتخاذ أي إجراء رسمي من جانب اللجنة، فيكتمل بحضور ممثلي أغلبية أعضاء اللجنة، و لكل عضو في اللجنة أن يعين مناوبين، و مستشارين للتمثيل في اللجنة، حسب المادة 6/2، 7 من اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع/ز [34] ص130، و تكون الجلسات علنية، ما لم تقرر اللجنة عقد جلسات خاصة، لمناقشة أي موضوع في جدول أعمالها، و لكل عضو في اللجنة صوت واحد، حسب المادة 1/5 من اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع/ز [34] ص131.

### 2.2.2.3. جدول أعمال اللجنة

يعد جدول الأعمال بالتشاور و التعاون بين المدير العام للمنظمة، و رئيس اللجنة بصفة مؤقتة، و يوزع عادة قبل موعد الدورة بشهرين على الأقل، على جميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة، كما يحق للدول الأعضاء في المنظمة و الأعضاء المنتسبة طلب إلى المدير العام للمنظمة قبل الموعد المحدد للدورة بثلاثين يوما على الأقل إدراج موضوع في جدول الأعمال المؤقت، و أول بند في جدول الأعمال المؤقت هو اعتماد جدول الأعمال، حسب المادة 1/4، 2، 3 من اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع [34] ص131 .

توافق اللجنة على المحاضر و التقارير في كل دورة، و تقدمها للمجلس، و يتضمن أرائها و توصياتها المؤثرة في برنامج المنظمة، و توزع تقارير الدورات على جميع الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة، و الدول غير الأعضاء المدعوة لحضور الدورة و كذا المنظمات الدولية، حسب المادة 1/6، 2 من اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع [34] ص132.

## 2.2.2.1.4. الأجهزة الفرعية للجنة

يجوز عند الإقتضاء إنشاء لجان فرعية، و جماعات حكومية دولية متخصصة تابعة للجنة مشكلات السلع، طبقاً لأحكام المادة 29 / 10 من اللائحة العامة للمنظمة، بشرط توافر الإعتمادات المالية، و تضم هذه اللجان ممثلي الدول الأعضاء، و المنتسبة، و المنظمات، كما تحدد إختصاصات هذه الأجهزة الفرعية، و ترفع تقاريرها إلى لجنة مشكلات السلع، و تبلغ هذه التقارير للأعضاء الأجهزة الفرعية المعنية و الدول الأعضاء و المنتسبة و المنظمات، حسب المادة 1/7، 2، 3 من اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع [34] ص133، و من هذه الأجهزة:

- اللجنة الفرعية الإستشارية لتصريف الفائض 1954، و التي أنشأت في الدورة (23) للجنة مشكلات السلع بقرار 1954 ، و يحتم عقد اجتماعاتها في العاصمة الأمريكية واشنطن، و تعقد اللجنة 10 دورات كل سنة تقريباً، و الغرض منها استعراض التطورات الحاصلة في مجال تصريف الفائض الزراعي، و الإخطارات الخاصة بالمعونات الغذائية و احتياجات التسويق العادية [245]
- الجماعة الحكومية الدولية للأرز 1955، و التي أنشأت في دورة لجنة مشكلات السلع (26) لعام 1955، و كانت تدعى اللجنة الفرعية الاستشارية المعنية بالجوانب الاقتصادية للأرز، ثم سميت فريق الدراسة المعني بالأرز، و عقدت الجماعة الحكومية الدولية للأرز دورتها الأولى سنة نوفمبر 1956، و غرضها الأساسي توفير منتدى عالمي للأرز، للتشاور حول إنتاج الأرز و استهلاكه و التجارة فيه، و مخزونات و أسعاره، و جوانب العمل القطري لحمايته.
- الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب 1957، و التي أنشأت في دورتها (28) سنة 1957، و تعقد الجماعة دورة واحدة كل سنتين في الأحوال العادية، حيث عقدت الجماعة الحكومية الدولية للحبوب دورتها الأولى سنة مايو 1957، و يتمثل غرضها الأساسي في إستعراض سياسة الحبوب القطرية، و أثارها الدولية و استهلاكها و التجارة فيها، بالإضافة لمشاكل الحبوب الخشنة و المستخدمة كعلف للحيوان و مشكلات الدول النامية، بالإضافة لتقديم إعانات للدول بواسطة الصندوق المشترك للسلع الأساسية .
- الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحمضيات 1959، و التي أنشأت في دورتها (32) سنة 1959، حيث أنشأت الجماعة لفترة سنتين ابتداء من 1959 ثم مددت عملها لفترة غير محدودة، و عقدت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحمضيات دورتها الأولى في مايو 1960، و يتمثل الغرض منها دراسة المشكلات التي تؤثر على التوازن طويل الأجل بين إنتاج الحمضيات و استهلاكها، و الجوانب الاقتصادية للمشكلات الناجمة لطبيعة الحمضيات القابلة للفساد.

- الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت و التيل و الألياف المماثلة 1963، و التي أنشأت في دورتها (36) سنة 1963، و عضوية الجماعة مفتوحة للدول الأعضاء و المنتسبة و للوكالات الدولية المتخصصة المهمة بإنتاج الجوت و التيل و الألياف المماثلة و التجارة فيه ، و تعقد الجماعة دورة واحدة كل سنتين ، و كانت دورات الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت و التيل و الألياف المماثلة منذ 1963 نصف سنوية حتى عام 1976، ثم أصبحت سنوية حتى عام 1995، ثم مرة واحد كل سنتين، و عقدت الجماعة دورتها الأولى في سبتمبر 1964، و غرض هذه الجماعة توفير منتدى عالمي للمشاورات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية لإنتاج و تسويق و استهلاك الجوت و التيل و الألياف المماثلة و أساليب تسويقها و تخزينها، بالإضافة للتركيز على دعم زراعة و إنتاج الألياف الطبيعية تحقيقاً للأمن الغذائي الأسري .

- الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية و الزيوت و الدهون 1965، و التي أنشأت في دورتها (38) سنة 1965، و عضوية الجماعة مفتوحة للدول الأعضاء و المنتسبة المهمة بإنتاج جوز الهند و استهلاكه و التجارة فيه، و تسويق المواد الزيتية و حتى بالنسبة للوكالات الدولية المتخصصة، و تعقد الجماعة دورة واحدة كل سنتين، و سمي هذا الجهاز سابقاً الجماعة المختصة بجوز الهند و منتجات جوز الهند، حيث عقدت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية و الزيوت و الدهون دورتها الأولى في سبتمبر 1966، و يتمثل غرضها توفير منتدى للمشاورات الخاصة بالجانب الاقتصادي و لإنتاج و زراعة و تسويق و تجارة المواد الزيتية و الدهون المستخرجة من جوز الهند، و دراسة مشكلات الدول النامية و تقديم الحلول متوسطة و طويلة الأجل، و صياغة و تنفيذ مشروعات للتنمية السليمة و التعاون الدولي في قطاع البذور .

- الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة 1966، و التي أنشأت في دورتها (40) سنة 1966، و هي مفتوحة لكل الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة، المهمة بدرجة كبيرة بإنتاج الألياف الصلبة أو استهلاكها و تسويقها و يجوز لمجلس المنظمة أن يضم الوكالات الدولية المتخصصة الأخرى، و عقدت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة دورتها الأولى في سبتمبر 1966، و تختص هذه الجماعة بتوفير منتدى للمشاورات و الدراسات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية لإنتاج الألباكا و السيزال و القنب و الألياف الصلبة و تجهيزها محلياً و استهلاكها و دراسة أساليب تسويقها و تحسينها، و بحث أسباب اختلال فيما بين الإنتاج و الاستهلاك، و المنافسة مع الألياف الصناعية.

- الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي 1969، و التي أنشأت في دورتها (44) سنة 1969، و عقدت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي دورتها الأولى في ديسمبر 1969، و توفر منتدى للمشاورات و الدراسات التي تتناول كافة المشكلات المتعلقة بالشاي، و استعراض التطورات قصيرة و طويلة الأجل في إنتاج الشاي و استهلاكه و الاتجار به، و تحديد أسعاره، و توفير



استجابة تسويقية ملائمة لتشجيع الإستثمارات، مع الترويج العالمي لاستهلاك الشاي الصحي، و تقييم إمكانات السوق الدولية على تحقيق التجارة النزيهة بالشاي .

- الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم 1970، و التي أنشأت في دورتها (45) سنة 1970، و عضوية الجماعة مفتوحة للدول الأعضاء و الدول المنتسبة المهمة بإنتاج اللحوم و استهلاكها و التجارة فيها و تسويقها ، و كانت التسمية الأصلية للجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم جماعة الدراسات المختصة باللحوم، و تعقد الجماعة دورة واحدة كل سنتين في الأحوال العادية، حيث عقدت الجماعة دورتها الأولى في يونيو 1971، و توفر منتدى للدراسات الخاصة بالتجارة الدولية في اللحوم، و تنمية الثروة الحيوانية و تسويق اللحوم، و تحليل توقعات الإنتاج و الإستهلاك، كما يساهم في تبادل أحدث الأساليب الإنتاج الصحي في قطاع الثروة الحيوانية في الدول النامية.

- الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز و الفاكهة الاستوائية 1999 ، حيث أنشأت في دورتها (62) سنة 1999، و عضوية الجماعة مفتوحة للدول الأعضاء و الدول المنتسبة المهمة بإنتاج الفواكه الاستوائية و استهلاكها و التجارة فيها، كما يجوز لمجلس المنظمة قبول انضمام الدول المهمة غير الأعضاء في المنظمة و الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، أو وكالاتها المتخصصة، أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث عقدت الجماعة دورتها الأولى في مايو 1999، و حلت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز و الفاكهة الاستوائية محل الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز، و تساهم هذه الجماعة بتوفير منتدى للتشاور، الدراسات الإقتصادية و الفنية لإنتاج الموز و الفاكهة الإستوائية ، تسويقها، إستهلاكها و تحسين الخدمات الإحصائية لقياس الإستهلاك العالمي، بالإضافة لدراسة مشكلات تصنيع، نقل، توزيع الفواكه الإستوائية و تطوير مناعتها عن طريق التقانة الحيوية تفاديا للأمراض.

## 2.2.2. 1. 5. إختصاصات اللجنة

تختص لجنة مشكلات السلع بمهام عديدة، تتمثل حسب طبيعة المواضيع التي تدخل في مجال تنظيمها، من السلع الغذائية في دراسة مشكلات السلع ذات الصبغة الدولية، و التي تؤثر في الإنتاج ، و التجارة، و التوزيع، و الإستهلاك، و ما يتصل بذلك من مسائل إقتصادية.

كما تختص اللجنة بإعداد دراسة واقعية، و تفسيرية عن الحالة العالمية للسلع، مع جواز إرسالها للدول الأعضاء مباشرة، مع تقديم تقرير للمجلس عن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، مشفوعة بالإقتراحات التي توزع كما توزع على الدول الأعضاء، حسب المادة 29 فقرة 6 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص 69.

## 2.2.2.2. لجنة مصايد الأسماك

أنشئت لجنة مصايد الأسماك، من خلال المؤتمر في دورته (13) بموجب قراره رقم ( 13/65) عام 1965، من أجل دراسة موضوعات محددة بمصايد الأسماك، و مختلف التحديات التي تواجه هذا القطاع الحساس جداً، لأهميته الإستراتيجية في مواجهة اللأمن الغذائي.

2.2.2.2.1. عضوية اللجنة .

2.2.2.2.2. دورات اللجنة .

2.2.2.2.3. جدول أعمال اللجنة .

2.2.2.2.4. محاضر و تقارير اللجنة .

2.2.2.2.5. اختصاصات اللجنة .

## 2.2.2.2.1. عضوية اللجنة

تكون عضوية اللجنة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، و التي تبلغ المدير العام لمنظمة الأغذية و الزراعة كتابة برغبتها في الانضمام لعضوية اللجنة، و عزمها على المشاركة في أعمالها، و لكل دولة عضو أن تعين أعضاء مندوبين و مستشارين لتمثيلها في اللجنة.

أما عن مدة العضوية في اللجنة، فهي عامين تحسب مدتها منذ تقديم التبليغ بالعضوية للمدير العام، حسب المادة 30 فقرة 1. 2 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30]ص70، و تشارك الدول غير الأعضاء، و المنظمات الدولية بصفة مراقب، فيحق لها حضور الجلسات، و تقديم المذكرات دون أن يكون لها التصويت، حسب المادة 3 فقرة 1. 2 من اللائحة الداخلية للجنة مصايد الأسماك [35] ص136، و لكل عضو في اللجنة صوت واحد.

## 2.2.2.2.2. دورات اللجنة

تعقد اللجنة في الأحوال العادية دورتين خلال كل فترة مالية بدعوة من المدير العام بالتشاور مع رئيس اللجنة، مع مراعاة أي اقتراحات تقدمها اللجنة و تعقد إحدى هاتين الدورتين قبل انعقاد دورة المجلس بوقت كاف حتى يتسنى توزيع تقرير اللجنة على أعضاء المجلس، حيث عقدت الدورة الأولى للجنة مصايد الأسماك في يونيو 1966 .

يجوز كذلك للجنة، أن تعقد دورات إضافية عند الإقتضاء، بدعوة من رئيسها، أو من المدير العام، أو بناء على طلب كتابي تقدمه أغلبية أعضاء اللجنة للمدير العام، حسب المادة 30 فقرة 4. 5 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص71، و يرسل الإخطار الخاص بموعد كل دورة و مكانها- مقر المنظمة أو أي مكان آخر طبقا لقرار من اللجنة بالتشاور مع المدير العام- لجميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة، و للدول غير الأعضاء، و المنظمات الدولية التي تدعى للحضور الدورة قبل موعد إنعقادها بشهرين على الأقل في الأحوال العادية.

يكتمل النصاب اللازم لإتخاذ أي إجراء رسمي، من جانب اللجنة بحضور ممثلي أغلبية أعضاء اللجنة، و تكون جلسات اللجنة علنية، ما لم تقرر اللجنة عقد جلسات خاصة، لمناقشة أي موضوع في جدول أعمالها، كما يجوز للجنة عقد أي عدد من الجلسات أثناء كل دورة.

### 2.2.2.3. جدول أعمال اللجنة

يعد المدير العام لمنظمة الفاو، و بالتشاور مع رئيس اللجنة، جدولاً للأعمال المؤقت يوزعه قبل موعد إنعقاد الدورة بشهرين على الأقل، على جميع الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة في المنظمة، و جميع الدول غير الأعضاء، و المنظمات الدولية المدعوة للحضور.

و يجوز لجميع الدول الأعضاء في الفاو، و الأعضاء المنتسبة، أن تطلب من المدير العام قبل الموعد المحدد للدورة بثلاثين يوماً على الأقل، إقتراح موضوع في جدول الأعمال المؤقت، و يوزع المدير العام عندئذ الموضوع المقترح على جميع الأعضاء مع الوثائق المطلوبة.

يكون أول بند في جدول الأعمال إعتقاد جدول الأعمال، كما يجوز للجنة إدخال أي تعديلات، أو حذف، أو تنقيحات، أو إضافات على جدول الأعمال، بشرط ألا يستبعد أي موضوع أحيل إليها من المجلس، أو بناء على طلب المؤتمر، حسب المادة 4 من اللائحة الداخلية للجنة مصايد الأسماك/ح [35] ص137.

كما تنتخب اللجنة في أول دورة لها، رئيساً و نائباً أول، و أربعة نواب آخرين للرئيس من بين ممثلي أعضائها، و يتولى الرئيس أو نائبه الأول في حالة غيابه، رئاسة إجتماعات اللجنة، و يضطلع بالمهام اللازمة لتسهيل عمل اللجنة، حسب المادة 1 من اللائحة الداخلية للجنة مصايد الأسماك/ح [35] ص135.

## 2.2.2.2.4. محاضر و تقارير اللجنة

توافق اللجنة في كل دورة على تقرير، يقدم للمجلس يتضمن آراءها، و توصياته متضمنة بآراء الأقلية، و يبلغها المجلس بأية توصيات خاصة، كما توزع تقارير الدورات على جميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة في المنظمة و الدول غير الأعضاء في اللجنة و المنظمات الدولية المعنية التي لها حق التمثيل في الدورة ، حسب المادة 6 من اللائحة الداخلية للجنة مصايد الأسماك/ح [35] ص138.

## 2.2.2.2.5. اختصاصات اللجنة

تباشر لجنة مصايد الأسماك عدة إختصاصات، تتمثل في دراسة برامج عمل منظمة الفاو في ميدان مصايد الأسماك، و تنفيذها، و إجراء دراسات دورية عامة عن مشكلات مصايد الأسماك ذات الطابع الدولي، مع تقييم هذه المشكلات و حلولها الممكنة بغرض اتخاذ التدابير المنسقة من جانب الدول و منظمة الفاو .

و تدرس اللجنة مواضيع تحال عليها من المجلس، أو من المدير العام، أو تدرجها اللجنة في جدول أعمالها بناء على طلب من الدولة العضو، كما تقوم بدراسة مدى ملاءمة إعداد المعاهدات الدولية، و عرضها على الدول الأعضاء لضمان التعاون الدولي الفعال، و التشاور العالمي، حسب المادة 30فقرة 6 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص71.

كما تشكل اللجنة فرق عمل، أو جمعيات للدراسة، بشرط توافر الإعتمادات الضرورية، و دراسة الأعباء الإدارية المالية المترتبة على القرار، على ضوء تقرير من المدير العام، و هذا لمباشرة أعمالها، حسب المادة 30فقرة 10 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص72.

## 2.2.2.3. لجنة الغابات

أنشأ مؤتمر منظمة الفاو لجنة الغابات، في دورته (16) بموجب قرار رقم (10 /71) عام 1971، بإعتبارها من لجان المجلس المتخصصة، في مجال تنسيق تدويل مسائل الغابات.

2.2.2.3.1. عضوية اللجنة .

2.2.2.3.2. دورات اللجنة .

2.2.2.3.3. جدول أعمال اللجنة .

2.2.2.3.4. محاضر و تقارير اللجنة .

2.2.2.3.5. اختصاصات اللجنة.

## 2.2.2.3.1. عضوية اللجنة

تتميز العضوية في اللجنة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الفاو، و التي تبلغ المدير العام لمنظمة الفاو، كتابة برغبتها في الإنضمام لعضوية اللجنة، و عزمها على المشاركة في أعمالها، و لكل دولة عضو في اللجنة صوت واحد .

و تكون مدة العضوية في اللجنة عامين، تحسب مدتها منذ تقديم التبليغ بالعضوية للمدير العام، حسب المادة 31 فقرة 1. 2 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص72، و تشارك الدول غير الأعضاء، و المنظمات الدولية في لجنة الغابات بصفة مراقب، فيحق لها حضور الجلسات و تقديم المذكرات دون أن يكون لها التصويت، حسب المادة 3 فقرة 1. 2 من اللائحة الداخلية للجنة الغابات [36] ص142.

## 2.2.2.3.2. دورات اللجنة

تعقد اللجنة في الأحوال العادية دورة واحدة، خلال كل فترة مالية بدعوة من المدير العام بالتشاور مع رئيس اللجنة، مع مراعاة أي إقتراحات تقدمها اللجنة، و تعقد إحدى هاتين الدورتين قبل إنعقاد دورة المجلس بوقت كاف، حتى يتسنى توزيع تقرير اللجنة على أعضاء المجلس. كما يجوز للجنة عقد دورات إضافية عند الإقتضاء بدعوة من رئيسها، أو من المدير العام، أو بناء على طلب كتابي تقدمه أغلبية أعضاء اللجنة للمدير العام، حسب المادة 31 فقرة 4. 5 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص73، و المادة 2 فقرة 2 من اللائحة الداخلية للجنة الغابات/ ط [36] ص141، و يرسل الإخطار الخاص بموعد كل دورة و مكانها- مقر المنظمة أو أي مكان آخر طبقا لقرار من اللجنة بالتشاور مع المدير العام- لجميع الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة، و للدول غير الأعضاء، و المنظمات الدولية التي تدعى لحضور الدورة قبل موعد إنعقادها بشهرين على الأقل في الأحوال العادية.

و يكتمل النصاب اللازم لإتخاذ أي إجراء رسمي من جانب اللجنة بحضور ممثلي أغلبية أعضاء اللجنة، حسب المادة 2 فقرة 3. 4. 5 من اللائحة الداخلية للجنة الغابات [36] ص142، و تكون جلسات اللجنة علنية، ما لم تقرر اللجنة عقد جلسات خاصة لمناقشة أي موضوع في جدول أعمالها، كما

يجوز للجنة عقد أي عدد من الجلسات أثناء كل دورة، حسب المادة 3 فقرة 3 من اللائحة الداخلية للجنة الغابات/ ط [36] ص142.

## 2.2.3.3.2.2.3. جدول أعمال اللجنة

يعد المدير العام لمنظمة الفاو، و بالتشاور مع رئيس اللجنة جدولاً للأعمال مؤقت، يوزعه قبل موعد انعقاد الدورة بشهرين على الأقل، على جميع الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة في المنظمة، و جميع الدول غير الأعضاء، و المنظمات الدولية المدعوة للحضور.

و يجوز لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، و الأعضاء المنتسبة كل في حدود وضعها، أن تطلب من المدير العام، قبل الموعد المحدد للدورة بثلاثين يوماً على الأقل في الأحوال العادية، إقتراح موضوع في جدول الأعمال المؤقت، و يوزع المدير العام عندئذ الموضوع المقترح على جميع أعضاء اللجنة مع الوثائق المطلوبة.

يكون أول بند في جدول الأعمال إعتقاد جدول الأعمال، كما يجوز للجنة إدخال أي تعديلات، أو حذف، أو تنقيحات، أو إضافات على جدول الأعمال، بشرط ألا يستبعد أي موضوع أحيل إليها من المجلس أو بناء على طلب المؤتمر، حسب المادة 4 من اللائحة الداخلية للجنة الغابات/ ط [36] ص143.

و تنتخب اللجنة في أول دورة لها رئيساً، و نائباً أول، و أربعة نواب آخرين للرئيس من بين ممثلي أعضائها، و يتولى الرئيس، أو نائبه الأول في حالة غيابه رئاسة إجتماعات اللجنة، و يضطلع بالمهام اللازمة لتسهيل عمل اللجنة، حسب المادة 1 من اللائحة الداخلية للجنة الغابات/ ط [36] ص141.

## 2.2.3.2.2.4. محاضر و تقارير اللجنة

توافق اللجنة في كل دورة على تقرير، يقدم للمجلس يتضمن آراءها و توصياتها متضمنة بآراء الأقلية، و يبلغها المجلس بأية توصيات خاصة، و توزع تقارير الدورات على جميع الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة في المنظمة، و الدول غير الأعضاء في اللجنة، و المنظمات الدولية المعنية التي لها حق التمثيل في الدورة، حسب المادة 6 من اللائحة الداخلية للجنة الغابات / ط [36] ص144.

## 2.2.2.3.5. اختصاصات اللجنة

تختص لجنة الغابات بإجراء إستعراض دوري، ذي طابع دولي عن الغابات، و تقييم مشكلاتها بهدف إتخاذ تدابير منسقة من جانب الدول الأعضاء، و المنظمة لحلها، بالإضافة لإستعراض برامج عمل الفاو في مجال الغابات، و إبداء المشورة للمدير العام بشأن برامج العمل المستقبلية.

و تختص اللجنة كذلك بإستعراض مسائل محددة بشأن الغابات، يحيلها إليها المجلس، أو المدير العام ، كما تقدم اللجنة تقارير للمجلس، بصدد المسائل التي تبحثها عند الإقتضاء، حسب المادة 31 فقرة 6 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص73، و لها أن تشكل لجانا فرعية، و فرق عمل، بشرط توافر الإعتمادات الضرورية، و دراسة الأعباء الإدارية المالية المترتبة على القرار في ضوء تقرير من المدير العام و هذا لمباشرة أعمالها ، حسب المادة 31 فقرة 10 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو، و المادة 7 فقرة 1. 2 من اللائحة الداخلية للجنة الغابات [36] ص144، 145.

بالإضافة لتفعيل برامج تقنية عملية لحماية قطاع الغابات، لتفادي حالات تدهور الأنظمة البيئية، و ما يترتب عنها من تدهور الأمن الغذائي، كإزدياد تعرية التربة، و إنخفاض خصوبتها، و إزدياد الترسيب و التملح، مما يخفض من مستويات الري، السماد الطبيعي، إنخفاض الثروة السمكية و تدهور مياه الشرب [99] ص201.

## 2.2.2.4. لجنة الزراعة

أنشئت لجنة الزراعة من قبل مؤتمر منظمة الفاو ، في دورته (16) بموجب قرار رقم (71/11) عام 1971، بإعتبارها من لجان المجلس، التي تهدف لتنظيم المسائل الخاصة بالزراعة، و ما يرتبط بها من تحقيق الأمن الغذائي.

2.2.2.4.1. عضوية اللجنة.

2.2.2.4.2. دورات اللجنة .

2.2.2.4.3. جدول أعمال اللجنة.

2.2.2.4.4. محاضر و تقارير اللجنة.

2.2.2.4.5. إختصاصات اللجنة .

## 2.2.2.4.1. عضوية اللجنة

تتميز عضوية اللجنة بأنها تكون مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الفاو، و التي تبلغ المدير العام كتابة برغبتها في الإنضمام لعضوية اللجنة، و عزمها على المشاركة في أعمالها، و لكل دولة عضو في اللجنة أن تعين أعضاء مندوبين و مستشارين لممثلها في اللجنة.

و تكون مدة العضوية في اللجنة عامين تحسب مدتها منذ تقديم التبليغ بالعضوية للمدير العام، حسب المادة 32 فقرة 1. 2 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص74، و يمكن أن تشارك الدول غير الأعضاء و المنظمات الدولية بصفة مراقب، فيحق لها حضور الجلسات و تقديم المذكرات دون أن يكون لها التصويت، حسب المادة 3 فقرة 1. 2 من اللائحة الداخلية للجنة للزراعة/ ي [37] ص148.

## 2.2.2.4.2. دورات اللجنة

تعقد اللجنة في الأحوال العادية دورة واحدة، خلال كل فترة مالية بدعوة من المدير العام بالتشاور مع رئيس اللجنة، مع مراعاة أي اقتراحات تقدمها اللجنة، و تعقد إحدى هاتين الدورتين قبل إنعقاد دورة المجلس بوقت كاف، حتى يتسنى توزيع تقرير اللجنة على أعضاء المجلس.

كما يجوز للجنة عقد دورات إضافية عند الإقتضاء بدعوة من رئيسها، أو من المدير العام، أو بناء على طلب كتابي تقدمه أغلبية أعضاء اللجنة للمدير العام ، حسب المادة 32 فقرة 3. 4. 5 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص75 ، و المادة 2 فقرة 2. 3. 4 من اللائحة الداخلية للجنة الزراعة/ ي [37] ص147، و يرسل الإخطار الخاص بموعد كل دورة، و مكانها لجميع الأعضاء، قبل موعد إنعقادها بشهرين على الأقل في الأحوال العادية.

و يكتمل النصاب اللازم لإتخاذ أي إجراء رسمي من جانب اللجنة، بحضور ممثلي أغلبية أعضاء اللجنة، حسب المادة 2 فقرة 3. 4. 5 من اللائحة الداخلية للجنة الزراعة/ ي [37] ص148، و تكون جلسات اللجنة علنية، ما لم تقرر اللجنة عقد جلسات خاصة لمناقشة أي موضوع في جدول أعمالها، كما يجوز للجنة عقد أي عدد من الجلسات أثناء كل دورة، حسب المادة 3 فقرة 3 من اللائحة الداخلية للجنة الزراعة/ ي [37] ص148.



## 2.2.2.3. جدول أعمال اللجنة

يعد المدير العام لمنظمة الفاو بالتشاور مع رئيس اللجنة، جدولاً للأعمال مؤقت يوزعه قبل موعد انعقاد الدورة بشهرين على الأقل، على جميع الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة في الفاو، و جميع الدول غير الأعضاء، و المنظمات الدولية المدعوة للحضور.

و يجوز لجميع الدول الأعضاء في المنظمة و الأعضاء المنتسبة كل في حدود وضعها أن تطلب من المدير العام قبل الموعد المحدد للدورة بثلاثين يوماً على الأقل في الأحوال العادية اقتراح موضوع في جدول الأعمال المؤقت، و يوزع المدير العام عندئذ الموضوع المقترح على جميع أعضاء اللجنة مع الوثائق المطلوبة.

أما عن أول بند في جدول الأعمال، فيكون بإعتماد جدول الأعمال، كما يجوز للجنة إدخال أي تعديلات، أو حذف، أو تنقيحات، أو إضافات على جدول الأعمال، بشرط ألا يستبعد أي موضوع أحيل إليها من المجلس، أو بناء على طلب المؤتمر، حسب المادة 4 من اللائحة الداخلية للجنة الزراعة/ي [37] ص149، و على هذا الأساس تنتخب اللجنة في أول دورة لها رئيساً، و نائباً أول، و أربعة نواب آخرين للرئيس، من بين ممثلي أعضائها، و يتولى الرئيس أو نائبه الأول في حالة غيابه رئاسة إجتماعات اللجنة، و يضطلع بالمهام اللازمة لتسهيل عمل اللجنة، حسب المادة 1 من اللائحة الداخلية للجنة الزراعة/ي [37] ص147.

## 2.2.2.4. محاضر و تقارير اللجنة

توافق اللجنة في كل دورة على تقرير يقدم للمجلس يتضمن آرائها، و توصياته متضمنة بآراء الأقلية، و يبلغها المجلس بأية توصيات خاصة، و توزع تقارير الدورات على جميع الدول الأعضاء و الأعضاء المنتسبة في المنظمة و الدول غير الأعضاء في اللجنة، و المنظمات الدولية المعنية التي لها حق التمثيل في الدورة، حسب المادة 6 من اللائحة الداخلية للجنة الزراعة/ي [37] ص150.

## 2.2.2.5. إختصاصات اللجنة

تختص لجنة الزراعة بإستعراض دوري لمشكلات الغابات، و تقييمها بهدف إتخاذ تدابير منسقة من جانب الدول الأعضاء و المنظمة لحلها، وفقاً لبرامج عمل متخصصة، مع إسداء المشورة للمدير العام، بشأن برامج العمل في مجال الزراعة و تنفيذها مستقبلاً، و تعمل اللجنة على إستعراض مسائل محددة بشأن الزراعة، يحيلها إليها المجلس، أو المدير العام، كما تقدم اللجنة تقارير للمجلس بصدد

المسائل التي تبحثها عند الإقتضاء، حسب المادة 32 فقرة 6 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص75، و للجنة كذلك أن تشكل أفرقة عمل، أو جمعيات للدراسة بشرط توافر الإعتمادات الضرورية، و دراسة الأعباء الإدارية المالية المترتبة على القرار في ضوء تقرير من المدير العام و هذا لمباشرة أعمالها حسب المادة 32 فقرة 12 من اللائحة العامة لمنظمة الفاو [30] ص76، و المادة 7 فقرة 1. 2 من اللائحة الداخلية للجنة الزراعة/ ي [37] ص150.

## 2. 2. 3. فرق الخبراء المتخصصة

تقوم منظمة الفاو بإنشاء فرق من الخبراء المتخصصين، لأغراض محددة، و لفترات زمنية معلومة لأداء مهمتها الرئيسية، حتى لا تتحول لأجهزة دائمة، حيث تتكون هذه الفرق من مجموعة من الخبراء، المختارين بصفاتهم الشخصية، و على أساس معارفهم الخاصة، مهاراتهم التقنية، خبراتهم الميدانية و تنشأ بناء على ترخيص من المؤتمر أو المجلس [244] ص206.

2. 2. 3. 1. فريق الخبراء المعنى بمبادئ الأخلاق في الأغذية و الزراعة.
2. 2. 3. 2. فريق الخبراء الإستشاريين بمكافحة التريبانوزوما الحيوانية في إفريقيا.
2. 2. 3. 3. فريق الخبراء المعنية بالموارد الوراثية الحرجية.
2. 2. 3. 4. فريق الخبراء المعنية بمخلفات المبيدات في الأغذية و البيئة.
2. 2. 3. 5. فريق الخبراء المعنى بمواصفات المبيدات و تسجيلها و الموافقة عن علم مسبق.
2. 2. 3. 6. فريق الخبراء رفيع المستوى المعنى بالأمن الغذائي و التغذية.

## 2. 2. 3. 1. فريق الخبراء المعنى بمبادئ الأخلاق في الأغذية و الزراعة

أنشأ الفريق المعنى بمبادئ الأخلاق في الأغذية و الزراعة في الأول من جانفي عام 2000 لمدة أربع سنوات، و هذا لوضع تقارير عن أبرز المخاوف الأخلاقية، في المسائل الأغذية و الزراعة، و التقانة الحيوية بما في ذلك الكائنات المحورة وراثيا، حيث عقدت الدورة الأولى للفريق في 26-28 /09 /2000، و الدورة الثانية في 18-20 /03 /2002.

و تتمثل إختصاصات الفريق في ترويج القضايا الأخلاقية، و إمعان الفكر، لأساليب إنتاج الأغذية، و إستهلاكها و التنمية الزراعية، بما في ذلك الغابات، و مصايد الأسماك في إطار الأمن الغذائي، و التنمية المستدامة ضمن مناخ التغيرات العالمية السريعة، مع تقديم المشورة للمدير العام، بدور المنظمة و سياساتها المحتملة.

كما تشتمل على دراسة القضايا الأخلاقية ذات الصلة بمصالح الأجيال الحالية و المستقبلية بشأن الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية، و حماية التنوع البيولوجي، و التركيبة المتوازنة للطبيعة، مع السعي لزيادة الوعي لدى الدول، و المنظمات الحكومية، و المجتمع المدني، و الرأي العالمي لتعزيز التفاهم الدولي، و تقديم المشورة بشأن التدابير الدولية، و الإقليمية، و الوطنية لتوفير أفضل إستجابة للقضايا الأخلاقية عن ممارسات الغذاء بالتوازن بين إحتياجات المجتمعات الأخرى.

## 2.2.3.2. فريق الخبراء الإستشاريين بمكافحة التريبانوزوما الحيوانية في إفريقيا

أنشئ هذا الفريق بموجب قرار مؤتمر منظمة الفاو رقم 97 / 05 عام 1997، و هذا في مجال تنمية الإنتاج الحيواني، و الصحة الحيوانية، و حلت مجموعة المنسقين الاستشاريين التابعين لمجموعة الخبراء المعنية بمكافحة التريبانوزوما الحيوانية في إفريقيا محل مجموعة الخبراء المعنية بالجوانب الإيكولوجية و الفنية و التنمية في برامج مكافحة التريبانوزوما الحيوانية في إفريقيا و التنمية ذات الصلة، و تضم المجموعة 19 خبيراً من الدول الأعضاء في المنظمة.

و تتمثل إختصاصات الفريق في توفير الخبرة و المشورة الفنية للشركاء في البرنامج، في جميع الجوانب الفنية و العلمية و زيادة روح المشاركة بين الشركاء، مع جمع، تصنيف و نشر المعلومات الفنية، عن جميع النشاطات التي تنفذ تحت إشراف المجموعة.

بالإضافة للمشاركة في القدرات الإستشارية لمكافحة التريبانوزوما الحيوانية، و إعداد و تطبيق خطة إستراتيجية لمراقبة ذبابة تسي تسي على نطاق الإقليم الإفريقي، و حزام القطن في إفريقيا الغربية في مالي، و بوركينافاسو، و أحواض النهر في إثيوبيا.

## 2.2.3.3. فريق الخبراء المعنية بالموارد الوراثية الحرجية

يعمل فريق الخبراء المعنية بالموارد الوراثية الحرجية، على تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء في منظمة الفاو، من خلال المساعدة في تخطيط، و تنسيق جهود المنظمة لإكتشاف و إستخدام، و صيانة الموارد الوراثية للأشجار الحرجية للدول الأعضاء.

كما يهتم الفريق بدعم المعاهد القطرية، في إعداد برامج خاصة بالموارد الوراثية الحرجية، و تنفيذها، و دعم الإستراتيجيات الإقليمية، و شبه الإقليمية، مع الإستخدام المستدام للإحتياجات الإجتماعية، و الإقتصادية، و البيئية، و الإهتمام بالأخشاب المعمرة، المستخدمة في نظم الزراعة الهادفة لتلطيف الجو، و مكافحة التصحر.

بالإضافة لتنسيق تبادل التقانة، و مواد الإكثار الحرجي المستخدمة لأغراض التقييم، و الصيانة، و تقاسم قواعد السلامة الحيوية، مع مواصلة التوعية على المنافع الإقتصادية، و الإجتماعية، و البيئية للمواد الحرجية، و ترشيد مساهماتها المباشرة، و غير المباشرة في التنمية القطرية، و إدارة إستخدام الموارد الحرجية، لتلبية إحتياجات الحاضر و المستقبل.

## 2.2.3.4. فريق الخبراء المعنية بمخلفات المبيدات في الأغذية و البيئة

أنشئ الفريق عام 1963، بوصفه مجموعة عمل متخصصة بمخلفات المبيدات، حيث تعقد إجتماعها بالتنسيق مع مجموعة التقييم السمي الأساسي، بشأن مخلفات المبيدات التابعة لمنظمة الصحة العالمية، في الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر من كل سنة، بالتناوب بين مقر منظمة الفاو، و بين مقر منظمة الصحة العالمي.

و تتمثل الإختصاصات الرئيسية لفريق الخبراء المعني بمخلفات المبيدات في الأغذية و البيئة، في إستعراض و تصنيف مجموعة من المبيدات الخطيرة، التي تشكل تهديدا للأغذية و الزراعة و تقييمها، و تحديد الآليات التقنية و البيئية للتخلص من هذه المخلفات، و بأقل التكاليف حماية للمحيط البيئي.

## 2.2.3.5. فريق الخبراء المعني بمواصفات المبيدات و تسجيلها و الموافقة عن علم

### مسبق

أنشئ الفريق عام 1963، و تم تطويره في أفريل 1975، بوصفه مجموعة عمل من الخبراء، المعنية بالسيطرة الرسمية، على المبيدات و حيث أنها تتألف من 23 خبيراً من الدول الأعضاء في المنظمة، و يتولى المدير العام، تعيين الخبراء المتخصصين.

و تتمثل اختصاصات الفريق الرئيسية في تقديم المشورة للمدير العام للفاو بشأن إدارة المبيدات الناشئة عن مدونة السلوك، و توزيع المبيدات و إستعمالها لدعم التنمية الزراعية، و الحماية من المخاطر المحتملة، مع وضع المواصفات الخاصة بإدارة المبيدات، و دعم إنتاج الخطوط التوجيهية لإدارة المبيدات بغرض تنفيذ أحكام المدونة، و وضع مذكرة تفاهم بين منظمة الفاو، و الصحة العالمية تتضمن مواصفات للمبيدات، و أطر استخدامها بصفة صحية و بيئية.

## 2.2.3.6. فريق الخبراء رفيع المستوى المعنى بالأمن الغذائي و التغذية

أنشئ فريق الخبراء رفيع المستوى، بإعتباره مصدرا للخبرة الفنية البنيوية، ذات الصلة بالأمن الغذائي و التغذية [256] ص11، وفقا للقواعد و الإجراءات المتفق عليها، لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي في 27 يناير 2010، القائمة على خلق التكامل بين المعرفة العلمية الأكاديمية الرفيعة، و الخبرة الميدانية، و المعارف المكتسبة، و يتألف الفريق من لجنة توجيهية تضم خبراء مرموقين في مجالات الأمن الغذائي و التغذية ما لا يقل عن 10، و ما لا يزيد عن 15 خبير دولي مرموقين في مجالات الأمن الغذائي، و يكون الخبراء من المشهود لهم دوليا في اختصاصات المرتبطة بالأمن الغذائي و التغذية و الخبرة الوافية، و القدرة العالية على التواصل، بالإضافة للمهارات القيادية، و تكون مشاركتهم بصفتهم الشخصية و ليس كممثلين للحكومات، و فرق مسؤولة عن المشاريع و إدارتها.

و تساهم أمانة فريق الخبراء على المساعدة في إعداد ميزانية العمل، و إنشاء صناديق إستثنائية، و إعداد فرق الخبراء، و نشر التحليل و التقارير، حيث يساهم فريق رفيع المستوى المعنى بالأمن الغذائي و التغذية، و بالإشتراك مع لجنة الأمن الغذائي العالمي على تقييم و تحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي، و الأسباب الكامنة وراءه.

كما يتيح الفريق التحليلات، و المشورة العلمية لبحوث، و دراسات التقنية عالية الجودة، و تحديد المصادر، و المضامين الفنية، و تحديد القضايا المستجدة، و مساعدة الأعضاء على وضع سلم بالأولويات للإجراءات في المستقبل و التركيز عليها.

## 2.2.4. الأنظمة العالمية للحالات الطارئة

تنشأ حالات الطوارئ عن مجموعة من الأسباب الطبيعية، كالأعاصير، الفيضانات و الزلازل، كما يمكن أن تحدثها العوامل البشرية، من خلال الصراعات و الحروب، و تكون المجتمعات الريفية في الدول النامية من أكثر المجتمعات تعرضا لهذه الحالات، و تعد خبرة منظمة الفاو في مجال الزراعة، الثروة الحيوانية، مصادد الأسماك و الغابات، عنصرا حاسما في جهود الإستجابة، و إعادة التأهيل [246] ص1.

و يرتكز عمل منظمة الفاو على قواعد محددة، تتجاوز فكرة توفير الإمدادات الغذائية، بل تضمن أمن السلسلة الغذائية، حيث بدأت تنتشر عدة مخاطر تهدد غذاء البشر، و باتت التجارة العالمية، تزيد من مخاطر وصول الأغذية غير الآمنة للمستهلكين، و تهدد حياتهم، و سبل معيشتهم، و إستقرار الأسواق العالمية.

و يؤدي تفاقم التهديدات، وحالات الطوارئ الغذائية، والزراعية، في بيئة تتسم فعلا بالتحدي، وتتأثر بحالات الطوارئ المتعلقة بالسلسلة الغذائية، وإنعدام الأمن الغذائي والتغذوي، و صدمات الأسواق، والنزاعات المدنية، وزيادة تواتر وكثافة الظواهر المناخية المتطرفة [247] ص5، مما دفع بمنظمة الفاو لإنشاء مركز إدارة أزمات السلسلة الغذائية، من خلال عدة أنظمة.

2. 2. 4. 1. النظام العالمي للإعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة.

2. 2. 4. 2. النظام العالمي لمكافحة أنفلونزا الطيور.

2. 2. 4. 3. نظام الوقاية من طوارئ الآفات و الأمراض الحيوانية و النباتية العابرة للحدود.

## 2. 2. 4. 1. النظام العالمي للإعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة

أنشئ هذا النظام في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية، في منتصف السبعينات 1975، بإعتباره المصدر الرائد للمعلومات المتعلقة بالانتاج الغذائي و الأمن التغذوي، في كل دول العالم سواء كانت عضوا في منظمة الفاو أم لا، و بإعتباره شبكة عالمية تضم 116 حكومة و 61 منظمة غير حكومية و العديد من التنظيمات البحثية و الإعلامية و التجاري تزود صانعي السياسات بمختلف المعلومات حول التوقعات الغذائية.

و تتلخص مهمة النظام العالمي، في المراجعة المستمرة لمختلف التقارير الدورية لحالة الغذاء في العالم، لمواجهة حالات الطوارئ النباتية [247] ص3، و الإصدار المنتظم للتقارير، و تقييم الإنذارات المبكرة للأزمات الغذائية الوشيكة في الدول المختلفة، من خلال عدة آليات.

2. 2. 4. 1. 1. توقعات الأغذية عالميا.

2. 2. 4. 1. 2. أوضاع السلع و الإمدادات الغذائية.

2. 2. 4. 1. 3. تقارير و إنذارات العجز الغذائي.

## 2.2.4.1.1 توقعات الأغذية عالميا

يصدر النظام العالمي للإعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة، تقارير شاملة و عالمية عن إنتاج، و مخزون السلع الغذائية الأساسية، بتحليل الإتجاهات و التوقعات، و الإحصاءات حول تطورات الأسواق العالمية، و أسعار التصدير، و تكاليف النقل البحري، و سنركز على :

2.2.4.1.1.1 توقعات الأغذية 2005 /2004.

2.2.4.1.1.2 توقعات الأغذية 2006 /2005.

## 2.2.4.1.1.1 توقعات الأغذية 2005 /2004

توقع النظام العالمي زيادة في الإستخدام العالمي للحبوب، بنسبة 2.4 %، و تكون زيادة أكبر في إستخدام الحبوب كعلف، بالإضافة لزيادة مخزونات الحبوب العالمية ب441 مليون طن في نهاية 2005، كما إستقرت أسعار اللحوم عالميا، بعد رفع الحظر على الواردات من المناطق التي كانت تنتشر فيها الأمراض الوبائية [248]ص2.

كما توقع النظام زيادة الأسعار الدولية لمنتجات الألبان خلال عام 2004، نتيجة نمو الطلب الدولي على اللبن المجفف كامل الدسم من الدول النامية، كما توقع إستقرار أسعار السكر في الأسواق الدولية، بسبب إستمرار نمو الإستهلاك العالمي للسكر قياسا على الإنتاج [248]ص4.

## 2.2.4.1.1.2 توقعات الأغذية 2006 /2005

توقع النظام العالمي تأثير النينيو، و النينيا على الغذاء و الزراعة، بالإضافة لإستقرار أسواق اللحوم، و الحليب، و السكر، و الزيوت، و الدهون، و مختلف المؤشرات العالمية لتوفير المساعدات الغذائية، و الشحنات الطارئة حول العالم.

و حدد النظام العالمي مؤشرات مخزونات، و إستخدامات الحبوب عالميا، و إرتباطها بحجم التجارة، و إنعكاساتها على الدول المصدرة، بالإضافة لأسعارها في السوق الدولية فمثلا حددت توقعات النظام العالمي للفترة 2006 /2005 زيادة إستهلاك الأغذية، و بالخصوص إستهلاك الفرد في الدول النامية [248]ص12.

كما حدد النظام مؤشرات مخزونات، و إستخدامات الألبان، و البذور الزيتية، فمثلا إرتفعت إنتاجية الألبان عالميا في 2005 [248] ص37، و إنخفاض الأسعار الدولية للبذور الزيتية، كما توقع النظام تأثيرات فيروس أفلونزا الطيور على تجارة اللحوم البيضاء عالميا، فمثلا أدى هذا المرض لخفض إنتاجية عالمية لدى دول الإتحاد الأوروبي [248] ص40.

## 2.2.4.1.2. أوضاع السلع و الإمدادات الغذائية

يصدر النظام العالمي للإعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة، نشرات خاصة منتظمة عن الإنتاج المحصولي في الأسواق العالمية، بالإضافة للتقارير عن المستويات الإقليمية لكل دولة .

حيث حدد مقدار ما ينتجه العالم من الغذاء، و ما هي أهم تطورات الأسعار العالمية للأغذية، مع تحديد تبعات الحروب الأهلية، و الأزمات الإقتصادية، أو الكوارث الأخرى من صنع الإنسان على الأمن الغذائي، و تحديد الدول الأكثر عرضة لإنعدام الأمن الغذائي ، و التي تكون بحاجة للتدخلات الغذائية.

كما تم تحديد المناطق التي تتوافر على فوائض الحبوب، لتلبية إحتياجات المشتريات المحلية، أو المعاملات الإقليمية، بالإضافة للتنبيه عن الأزمات الغذائية وشبكة الوقوع حتى يتم التخطيط للتدخلات في الوقت المناسب من أجل تلافي معاناة الشعوب [249] ص2.

بالإضافة لتجميع المعلومات، و تحليلها عن الإنتاج العالمي، و المخزونات الخاصة بالمحاصيل الزراعية الأساسية ، مع إرسال البعثات التقييمية السريعة للدول المتضررة، و تدعيمها بنشرات الإنذار الخاصة للحد من الآثار السلبية على الدول الضعيفة، و تزويد المجتمع الدولي بمعلومات مستكملة، من خلال المطبوعات، و التقارير الخاصة حول أساليب التقييم، و تكنولوجيات نظم الإنذار المبكر، و التعاون مع أنظمة الإنذار القطري و الإقليمي [249] ص4.



## 2.2.4.1.3. تقارير و إنذارات العجز الغذائي

يصدر النظام العالمي للإعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة مجموعة من التقارير التي تصف الإمدادات الغذائية، و حالة الزراعة في الدول النامية، و الدول التي تمر بمراحل إنتقالية، و الدول التي تعاني أزمة اقتصادية، و دول العجز الغذائي، و الدول الجزرية الصغيرة، من أجل إنذار المجتمع الدولي، و الإعلام بالإجراءات الواجب إتخاذها، تبعاً لنتائج مهمات التقييم السريعة .

### 2.2.4.1.3.1. الأزمات الغذائية .

2.2.4.1.3.2. توقعات المواسم غير المواتية.

2.2.4.1.3.3. إرتفاع أسعار الحبوب الدولية.

2.2.4.1.3.4. إستنزاف التنوع البيولوجي.

## 2.2.4.1.3. الأزمات الغذائية

حددت النظام العالمي للإعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة هذه الدول، من أجل التخطيط لتحديد طبيعة الأزمات الغذائية ذات الصلة، بسبب محدودية فرص الحصول على الغذاء و تقسم الدول لثلاثة أقسام، و يشكل القسم الأول مجموع الدول العاجزة على إنتاج الأغذية الإجمالية و لوازمها، بسبب فشل المحاصيل، و الكوارث الطبيعية، و الأزمة الاقتصادية، و توقف الإستيراد ، و محدودية فرص الحصول على المدخلات اللازمة لزراعة المحاصيل الشتوية ، و منها العراق.

و أكد تقرير البعثة المتخصصة لمجلس الأمن الخاص بأوضاع الإقليم العراقي لعام 2003 ، حول أوضاع الأغذية للسكان العراقيين بتأثير الإضطرابات العسكرية، و السياسية في العراق على محاصيل الحبوب الشتوية، و عرقلة بذر المحاصيل الحبوب الصيفية، و المحاصيل الصناعية كالقطن، و خفضت قدرة الدولة على إنتاج الأسمدة [250]ص1.

كما أقر التقرير ضرورة تقديم مساعدات للعراقيين، من أجل إعادة بناء المنشآت الأساسية الزراعية، كشبكات الري، النقل، البذور، الأسمدة و المخصبات الكيماوية.. إلخ [250] ص3، و توزيع الحصص الإنسانية [250] ص4، و الإهتمام بالمجموعات السكانية المنهارة، و اللاجئين، العائدين، و النازحين داخليا لوضع حد لمعاناة العراقيين [250] ص5.

و يتمثل القسم الثاني من الدول التي تعاني من أزمات، و تحتاج إلى مساعدة خارجية، الدول التي يعاني سكانها عجزا في الحصول، أو شراء الغذاء، و هذا من الأسواق المحلية نظرا للدخول المنخفضة جدا ، و إنتشار المشردين داخليا ، والقيود الإقتصادية، وإرتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة إستثنائية ، و من هذه الدول إريتريا، ليبيريا، موريتانيا، سيراليون ، الصومال و أفغانستان...إلخ.

أما عن القسم الثالث فيشتمل على الدول التي تعاني من أزمات، و تحتاج إلى مساعدة خارجية، و الدول التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي، نظرا لتدفق اللاجئين ، وتركيز المشردين داخليا في حال الحرب الأهلية، وفشل المحاصيل المحلية، والأعاصير، وأنفلونزا الطيور ، وضعف فرص الوصول إلى الأسواق و فقر مدقع منها بوروندي، إثيوبيا، السودان، البنغلاديش و نيكاراغوا...إلخ.

## 2.2.4.1.3.2. توقعات المواسم غير المواتية

تشكل الدول التي تكون فيها إحتتمالات تشير إلى وجود نقص في الإنتاج، نتيجة لتخفيض المساحة المزروعة، أو سوء الأحوال الجوية ، أو إنتشار الآفات النباتية، مما يستدعي رصد دقيق لمحاصيل الفترة المتبقية من الموسم الزراعي و منها إثيوبيا ، كينيا، الصومال و زيمبابوي.

## 2.2.4.1.3.2. إرتفاع أسعار الحبوب الدولية

يساهم النظام العالمي للإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، على مساعدة الدول على التحكم في أسعار الحبوب عالميا، نتيجة إستمرارها في الزيادة، و إتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير سياسية، رامية إلى الحد من إنتقال إرتفاع الأسعار الدولية إلى الأسواق المحلية، ودعم إستهلاك الأغذية لحماية الفئات الضعيفة من السكان، فالإرتفاع الحالي في أسعار المواد الغذائية، أدى لزيادة نسب الفقراء والجوع ، لا سيما في المناطق الحضرية، والريفية في الدول منخفضة الدخل، بالإضافة لوجوب أن تكون المعونة الإنسانية على وجه السرعة لمواجهة هذه الحالة المأساوية [251] .

## 2.2.4.1.3.2. إستنزاف التنوع البيولوجي

تعترف منظمة الفاو بأهمية التنوع البيولوجي في تحقيق الأمن الغذائي ، حيث فقد نحو ثلاثة أرباع من التنوع الجيني في المحاصيل الزراعية على مدى القرن الماضي ، و الباقي مهدد بالإنقراض، لذا يركز النظام على الحفاظ على التنوع الجيني، والإبتكار اللازم لتعزيز الزراعة للحد من إرتفاع أسعار المواد الغذائية.

## 2.2.4.2. النظام العالمي لمكافحة أنفلونزا الطيور

يعد أنفلونزا (H5N1) فيروس معد جدا بين الطيور البرية والداجنة، حيث ظهر لأول مرة عام 1996 في إوز مقاطعة غوانغدونغ في جنوب الصين، ومن ثم تسبب هذا المرض في منطقة هونغ كونغ لدى الدواجن عام 1997، وبحلول ذلك الوقت وعدوى مورثات فيروس أنفلونزا الطيور موجودة في قوس يمتد من هانوي إلى شنغهاي، واعتبارا من عام 2003 انتشر المرض على نطاق واسع في شرق وجنوب شرق آسيا في 2003 ثم إلى منغوليا، و جنوب روسيا، والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا في 2005، مما أسفر عن أكثر من 240 حالات من الأمراض البشرية، و 141 وفاة منذ نهاية عام 2003، و هذا بسبب الطيور المهاجرة التي تلعب دورا كبيرا في نشره. و انتشار المرض قد أثار شواغل كبرى حول الصحة الحيوانية والصحة العامة للإنسان عالميا، و برنامج منظمة الفاو يتضمن إستراتيجية للوقاية والمكافحة، التي تضمن التوازن بين تعزيز الأمن البيولوجي، والمخاطر المرتبطة بزيادة عدد السكان و متطلباتهم الغذائية، وضرورة توفير الغذاء بأسعار معقولة للمستهلكين، و حماية سبل عيش الفقراء، و صغار المزارعين القرويين .

حيث تسبب المرض بالنسبة للدول التي لديها عدد كبير من منتجي الدواجن، خسائر إقتصادية كبيرة، خصوصا لصغار المنتجين، الذين يعتمدون على هذه التربية، و علاوة على ذلك فلحوم الدواجن والبيض من المصادر الهامة للمغذيات الدقيقة الأساسية للفقراء والأطفال والنساء.

و يؤدي هذا المرض إلى فقدان التنوع الوراثي الحيواني، لأن تربية الدواجن تلعب دورا حاسما في التنمية الريفية، و يزيد من دخول صغار الملاك، و يزيد من توسع عدد الدواجن، مما يعزز الأمن البيولوجي، بالإضافة لتطوير صناعة الدواجن في جميع أنحاء العالم.

2.2.4.2. أهداف نظام مكافحة أنفلونزا الطيور.

2.2.4.2. هياكل نظام مكافحة أنفلونزا الطيور .

2.2.4.2. خدمات نظام مكافحة أنفلونزا الطيور.

## 2.2.4.2.1. أهداف نظام مكافحة أنفلونزا الطيور

يتمثل الهدف الرئيسي من عمليات نظام مكافحة أنفلونزا الطيور، في تعزيز الإستخبارات من المرض، و التأهب لحالات الطوارئ، مع دراسة دور الطيور المهاجرة في إنتشار المرض، و دعم حملات التوعية، و يقدم النظام التحليل و المشورة بشأن الآثار الإجتماعية، و الإقتصادية المترتبة عن

المرض ومكافحته، و تعزيز الرقابة الميدانية، المختبرية، القدرات التقنية و الرقابة العالمية لأنفلونزا الطيور وقدرات الإنذار المبكر.

بالإضافة لإنشاء أنظمة دعم وطنية، و إقليمية، وعالمية لمكافحة أنفلونزا الطيور، تستهدف تحسين نظم إنتاج للثروة الحيوانية، و حماية النظام البيئي، و تطوير ثقافة الإستهلاك، مع ضمان الأمن البيولوجي، لأن أنفلونزا الطيور لا يزال يشكل خطرا على للبشر و الحيوانات، و تقديم المشورة بشأن أفضل السبل لإحتواء المرض على مستوى الحيوانات، ومنع تكرارها، وإجراء البحوث لتحديد سبل القضاء على هذا المرض، حيث حصل جدال حول مصدر أنفلونزا الطيور فالمجموعة الأولى تقول انه بسبب تكثيف الصناعة و النتاج الحيواني و الزراعي ، والثانية أن أنفلونزا الطيور مرض ناجم عن عدم ملائمة المعايير التنظيمية و الصحية داخل الحيازات الصغيرة لتربية الدواجن.

## 2.2.4.2. هياكل نظام مكافحة أنفلونزا الطيور

تمكنت منظمة الفاو من السيطرة على أنفلونزا الطيور، من خلال نظام حماية متكامل، في شكل خدمات، و دعم أكثر من 95 دولة، بواسطة ثلاثة هياكل متخصصة في مجال إحتواء المرض ميدانيا، عبر مركز طوارئ الأمراض الحيوانية العابرة للحدود (ectad)، الذي أنشأته منظمة الفاو عام 2004، بمنهاج متكامل لحماية الثروة الحيوانية، ذات الصلة بأزمات الصحة الحيوانية مثل أنفلونزا الطيور.

كما تعد شعبة إعادة التأهيل وبناء القدرات في حالات الطوارئ (tceo)، من أهم هياكل نظام مكافحة أنفلونزا الطيور، فهو يوفر الخبرة العملية والفنية، و البيطرية لتصميم، وتنفيذ برامج حالات الطوارئ على المدى القريب، والمتوسط، و الطويل، وإستعراض القدرات البشرية والبنية التحتية والسياسية لمراقبة أنفلونزا الطيور ، وكشفها ومكافحتها.

أما شبكة منظمة الأغذية و الزراعة لأنفلونزا الطيور (offlu) فتساهم كذلك في تنسيق البحوث، وتوفير التشخيص، ودعم الدول من خلال توفير الخبراء لتحليل سلالات الفيروس، وتقييم العواقب الإجتماعية، والإقتصادية للأزمات ، وكذلك التكاليف المترتبة على تدابير الرقابة، و إعادة تأهيل قطاع الدواجن.

## 2.2.4.3. خدمات نظام مكافحة أنفلونزا الطيور

تعمل منظمة الفاو على معالجة المشكلة من المصدر (الحيوانات)، لأنها مصدر المرض الحقيقي، لذا تركز منظمة الفاو على إسداء المشورة إلى الحكومات الأعضاء، بشأن كيفية مكافحة أنفلونزا الطيور من مصدره الحيواني، من خلال تطبيق التدابير الإحترازية للتربية الجيدة للدواجن.

كما تساهم في تقوية الخدمات البيطرية الوطنية، و عزل الدواجن المريضة، و إعدام الناقلات منها بشكل صحي، لتفادي إنتشار مسببات المرض، مع ضرورة تحسين القدرات التنظيمية على مستوى الأسواق، و تحسين التدابير الصحية في الحقول و المزارع.

## 2.2.4.3. نظام الوقاية من طوارئ الآفات و الأمراض الحيوانية و النباتية العابرة

### للحدود

تنتقل الأوبئة و الأمراض النباتية و الحيوانية بسرعة، و تجتاح الحدود بين الدول، و تتسبب في خسائر فادحة قد تؤدي إلى وقوع المجاعات، و إلى عرقلة التبادل التجاري بين الدول، و في الغالب ما تعجز الدول السائرة في طريق النمو عن الرد بالسرعة الكافية للتصدي لمثل هذه الحالات.

فيصبح التدخل السريع و المكثف، و التعاون الدولي أمرا حتميا ، و رغم تواجد الوسائل الوقائية الناجعة لمقاومة هذه الآفات، يبقى التعامل مع حالات الطوارئ صعبا، نظرا لأنها تتطلب الكثير من الوقت، و إرتفاع نسبة التكلفة، و عدم التمكن من التغلب على المشكلة في أطوارها الأولى، هذا ما دفع منظمة الفاو عام 1994 من وضع و تنفيذ نظام الطوارئ للوقاية من الأمراض، و الآفات الحيوانية العابرة للحدود(أمبرس).

2.2.4.3.1. عناصر نظام الطوارئ .

2.2.4.3.2. أهداف نظام الطوارئ .

2.2.4.3.3. مضمون نظام الطوارئ .

## 2.2.4.3.1. عناصر نظام الطوارئ

يعتمد نظام الطوارئ للوقاية من الأمراض و الآفات الحيوانية العابرة للحدود، على أربعة عناصر رئيسية يركز العنصر الأول على الإنذار المبكر، بتحديد قواعد المراقبة الوبائية، لتحسين الوعي و المعرفة حول توزع المرض أو الإصابة والتي قد تسمح بالتنبؤ بمنبع المرض، و بعد هذه المرحلة يتم

الانتقال لعنصر رد الفعل المبكر، بإتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لإحتواء تفشي الأمراض، ومن ثم منعه من أن يتحول إلى وباء خطير، عبر التخطيط للطوارئ، والتأهب لها.

أما العنصر الثالث فيعتمد على التنسيق العالمي، من أجل القضاء على الأمراض الحيوانية، من خلال البرامج العالمية لإستئصال الأمراض، أو تشجيع المبادرات الإقليمية للقضاء على الأمراض العابرة للحدود، و من ثم تأتي المرحلة الأخيرة بتمكين البحث، بالتأكيد على التعاون بين منظمة الفاو ومراكز الإمتياز العلمية في توجيه الجهود البحثية نحو حل المشكلة [252]

## 2.2. 4. 3. 2. أهداف نظام الطوارئ

تتمثل أهداف نظام الطوارئ، في الحد من مخاطر الأمراض الآفات الحيوانية و العابرة للحدود التي تسبب في إرتفاع معدلات الاعتلال والوفيات في قطعان الحيوانات، وتشكل تهديدا مستمرا لسبل معيشة المزارعين وفي ثروتهم الحيوانية، و على الاقتصاديات الوطنية.

و تتمثل أهداف النظام كذلك، في الحد من تهديد الأمن الغذائي الناجم عن الخسائر الفادحة للبروتين الحيواني، أو فقدان طاقة الجر الحيوانية المستعملة في زراعة المحاصيل، و تهديد المحاصيل في الدول النامية، مما يجعل النظام يساهم مساهمة كبيرة في الحد من زيادة مستويات الفقر، وخاصة في المجتمعات الفقيرة، التي تعاني من إرتفاع نسبة الإعتدال على تربية الماشية للحصول على القوت، و التي تعتمد على الزراعة المعيشية.

بالإضافة للحد من الخسائر التي تمس المنتجات الحيوانية مثل اللحوم، و الحليب، و منتجات الألبان، و الألياف، والجلود، مما يقلل من دخل المزارعين، و هذا يحد من الفرص المتاحة لرفع مستوى إمكانات إنتاج الثروة الحيوانية المحلية، و الدولية، مما يسبب خسائر في إيرادات الصادرات الوطنية في الدول المنتجة للتربية الماشية، و كذا التي تعاني من ضعف إمكانات مقاومة هجرة الجراد الصحراوي المدمر للثروة النباتية.

و يساهم النظام كذلك في الحد من التكاليف المالية الباهظة، في تكلفة الإنتاج الحيواني من خلال ضرورة تطبيق تدابير مكافحة الأمراض المكلفة للثروة الحيوانية المريضة، مع الحد من مشكلة الصحة العامة التي يمكن أن تهدد الإنسان من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

## 2.2. 4.3. 3. مضمون نظام الطوارئ

لا تعتمد مكافحة الجوع على إنتاج المزيد من الغذاء فقط، بل تعني أيضا حماية الثروة الحيوانية، و النباتية من الأمراض الوبائية شديدة العدوى، والآفات الحيوانية العابرة للحدود، و التي تسبب أثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة على الصحة العامة، لذا فالتقليل من حالات الطوارئ يكون من خلال معالجة موضوعين أساسيين.

2.2. 4.3. 3. 1. الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

2.2. 4.3. 3. 2. الجراد الصحراوي المهاجر .

## 2.2. 4.3. 3. 1. الأمراض الحيوانية العابرة للحدود

تعد أمراض وبائية شديدة العدوى أو المنقولة والتي تتميز بالانتشار السريع ، بغض النظر عن الحدود الوطنية ، و تسبب أثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة على الصحة العامة و على الثروة الحيوانية، ومنها:

- حمى الخنازير الإفريقية (ASF)، شديدة العدوى، تصيب الخنازير بسبب فيروس IRIDOVIRUS يعمل على تعطيل الوظائف الفيزيائية والكيميائية لخلايا الحيوان، و تبقى الفيروسات لفترات طويلة في الدم، والأنسجة، و يعتمد النظام على سياسة صارمة للحجر الصحي للخنازير المريضة، و تعزيز الخدمات البيطرية، و حاليا يقتصر هذا المرض على القارة الإفريقية ، و أهم الدول التي ينتشر فيها مرض حمى الخنازير الإفريقية الكونغو - برازافيل ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا، انغولا ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وزامبيا وملاوي وموزامبيق، السنغال وغامبيا والكاميرون وغينيا بيساو ، كوت ديفوار، البنين وتوغو ونيجيريا وغانا.

- أنفلونزا الطيور، و هو وباء خطير يشكل أزمة عالمية تهدد مجالات الزراعة و الغذاء [ 89]ص72، يصيب الطيور الداجنة، يسببه فيروس يصيب الطيور المائية، و عادة لا تتأثر هذه الأخيرة بهذا المرض وتكون ناقلة للعدوى إلى الدواجن المنزلية، و يتطور هذا المرض بشكل خطير خصوصا بوجود طفرات جينية تكون سلالات شرسة مقاومة، و هذا المرض وقع بالخصوص في ايطاليا عام 1997 ، هونغ كونغ 1997-1998 و 2003 و تشيلي عام 2002 وهولندا عام 2003.

- جنون البقر المعدي، و هو مرض رئوي يصيب الماشية، يتجلى في فقدان الشهية والحمى والسعال المزمن، و فطريات و تقرحات بين شحوم الأذن، و انتشر في جميع أنحاء الرعوية لإفريقيا والشرق الأوسط و آسيا، و في شبه الجزيرة الأيبيرية من جنوب أوروبا .

- مرض الحمى القلاعية، و هو مرض فيروسي متوطن شديد العدوى ، فتاك للحيوانات ، يصيب الارانب و الحمام، بسببه تتردي الدورة الغذائية [89] ص70، 71، يسبب خسائر في الإنتاج و يشكل قيذا رئيسيا على التجارة الدولية في المنتجات الحيوانية، و يؤدي لوفيات حادة في الحملان ، و ينتشر بنسب عالية في الكثير من البلدان الإفريقية والشرق الأوسط و آسيا و موجود أيضا في أجزاء من أمريكا الجنوبية، و في أوروبا و أمريكا الشمالية والوسطى .

- حمى الوادي المتصدع ، و هو من أخطر الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، يسببه فيروس ينتقل بسبب البعوض يؤدي لوباء شديد ، و يشمل أساسا الحيوانات المجترة (الأغنام، الأبقار، الماعز)، كما يمكن أن ينتقل للإنسان و يسبب المرض المميت، و يشكل قيذا رئيسيا على التجارة الدولية والثروة الحيوانية كما يهدد الصحة العامة.

- الطاعون البقري، و هو من الأمراض الفيروسية شديدة العدوى، و التي تصيب الحيوانات المجترة البرية، و الداجنة، والخنازير، و أعراضه الحمى المباغثة، و التهاب الفم ، مما يؤدي للوفاة بنسبة كبيرة جدا .

## 2.2. 3. 3. 4. 2. الجراد الصحراوي المهاجر

يعد هجوم الجراد الصحراوي المهاجر، آفة جسيمة تؤثر على الإنتاج الزراعي بأفريقيا، والشرق الأدنى، و جنوب غرب آسيا، و غالباً ما تتطلب مكافحة عمليات واسعة، لأنه يشكل وضعاً كارثياً على المناطق التي يجتاحها، و يتطلب مراقبة دقيقة لسكان تلك المناطق، و بالخصوص مع إنتشاره الواسع في منطقة القرن الإفريقي، وشبه الجزيرة العربية، و جنوب غرب آسيا.

إن ضعف السياسات الوطنية الزراعية، القائمة على مكافحة الآفات الحشرية في الوقت المناسب، و بالخصوص في فصل تكاثر الجراد و إياضته، و بالخصوص عند سقوط الأمطار الموسمية، يعني تكوين مجموعات كبيرة من الجراد النهاش و الخطير على كل المحاصيل الزراعية، و الشجرية في كل المناطق التي تمر عليها أسراب الجراد المهاجر [253] ص1 .

تعمل منظمة الفاو من خلال مساعدة الدول التي تواجه غزوات الجراد الصحراوي، بالتنسيق مع مركز طوارئ المنظمة لعمليات مكافحة الجراد (eclo) [254] ، الذي يتكون من خبراء تقنيين في الإنتاج النباتي، و إعادة تأهيل المناطق المتضررة [255]، و العمل لتعزيز قدرة السلطات الوطنية على



إدارة حملات مكافحة الجراد، و يساهم نظام الطوارئ من خلال عدة تدابير في تكثيف الرصد المستمر لحالة الإنتشار الجغرافي، لأسراب الجراد الصحراوي، مع وضع نظام إنذار مبكر لهجمات الجراد الصحراوي، من خلال الإستعانة بصور الساتل، و الأقمار الصناعية لمراقبة حركة الجراد، و إتخاذ الإجراءات السريعة.

كما يساهم في تنسيق المساعدات المقدمة للدول المتأثرة بالجراد الصحراوي، وإجراء حوار منتظم مع مجتمع المانحين الدوليين، لدعم تنفيذ مشاريع لمكافحة الجراد الصحراوي، مع ضرورة إنشاء وحدات معلوماتية لتقديم الخدمات الدورية، و المعلومات حول عمليات المسح عن ظروف تكاثر الجراد، و توقعات هجومه لمكافحته، و حماية القطاع النباتي، بالاضافة لتطوير نظام الحصول على التقارير الفورية، الواردة من الممثلين القطريين لمنظمة الفاو، و التنظيمات الزراعية المحلية الوطنية للدول الأعضاء، لإتخاذ التدابير الإحتياطية اللازمة، و المشورة من الخبراء الإستشاريين في هذا المجال، و هذا لضمان توفير ميزانية خاصة لتوفير مبيدات الآفات الكيماوية، و البيولوجية، ومعدات الرصد البيئي، والمشورة الفنية [256]، مع رصد المساعدة الثنائية، و الإقليمية، و العالمية للدول المتأثرة من مخاطر الجراد الصحراوي.

من خلال دراسة الآليات التنفيذية لمنظمة الفاو، و التي تركز على الترجمة العملية، و التطبيق الميداني ، للإلتزامات والإهتمامات المحددة في مختلف الإعلانات، و المدونات التوجيهية، و الإتفاقات، و المعاهدات، و المؤتمرات ، و تشكل إدارات منظمة الفاو، الهيكل التقني في مجال تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، من خلال إدارة الزراعة و حماية المستهلك، و إدارة تنمية الغابات، و إدارة مصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية، و إدارة الموارد الطبيعية و البيئية، و إدارة جماعة العمل الحكومية.

كما تتكون منظمة الاغذية و الزراعة من مجموعة من اللجان المتخصصة، كلجنة مشكلات السلع، لجنة مصايد الأسماك، لجنة الغابات و لجنة الزراعة، و التي تساهم في تفعيل المعايير العالمية لتحسين جودة الغذاء، بكل مراحلها، تكريسا لإستراتيجية الأمن الغذائي العالمي.

و تساهم فرق الخبراء المتخصصة، في منظمة الفاو ، في تقديم الخبرات الفنية و التقنية حول العديد من المسائل الحساسة في مجال إختصاص الفاو ، من خلال فرق خبراء إستشارية معنية بمبادئ الأخلاق في الأغذية و الزراعة، و مكافحة التريبانوزوما الحيوانية في إفريقيا، و المعنية بالموارد الوراثية الحرجية، و الفريق المعني بمخلفات المبيدات في الأغذية و البيئة، و المعني بمواصفات

المبيدات و تسجيلها و الموافقة عن علم مسبق، و فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي و التغذية.

كما أنشأت منظمة الفاو كذلك مجموعة من الأنظمة العالمية للحالات الطارئة، و هي تساهم في مواجهة الحالات التي يمكن أن تهدد الأمن الغذائي العالمي، و بالتالي تجعل مصير الشعوب في خطر، بسبب تهديد مصادر الغذاء الأساسية، و الموارد الطبيعية، لذا يتم مواجهة هذه الحالات ن خلال النظام العالمي للإعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة، و النظام العالمي لمكافحة أنفلونزا الطيور، و نظام الوقاية من طوارئ الآفات و الأمراض الحيوانية و النباتية العابرة للحدود.

### 2.3. الآليات البرامجية

وضعت منظمة الفاو مجموعة من البرامج الفنية، و الإقتصادية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الدولية، الإقليمية، الوطنية، واضعي السياسات في الوزارات المختصة، المستشارين المتخصصين، المؤسسات الدولية، معاهد البحث، فنيو الإرشاد الزراعي، رابطات المزارعين، المنظمات الحكومية و غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص المختصة بالجانب الزراعي.

2.3.1. البرامج الخاصة بالتنمية الزراعية.

2.3.2. البرامج الخاصة بتنمية مصائد الأسماك والغابات.

2.3.3. البرامج الخاصة بالدعم المستدام .

2.3.4. برامج الخدمات الميدانية.

### 2.3.1. البرامج الخاصة بالتنمية الزراعية

ترتكز البرامج الخاصة بالتنمية الزراعية على مستوى منظمة الفاو، تجسيد الدور الفعال لقطاع الزراعة كأقوى القطاعات المساهمة في توفير الأمدادات الغذائية، و تخصيص برامج محددة لتطويره من أولويات سياسات الدول الأعضاء في المنظمة.

2.3.1.1. البرنامج الخاص بالإنتاج الزراعي و نظم الدعم.

2.3.1.2. البرنامج الخاص بالسياسات التنموية الغذائية و الزراعية.

## 2.3.1.1 البرنامج الخاص بالإنتاج الزراعي و نظم الدعم

يسعى هذا البرنامج لمعالجة التحديات الناشئة أمام الزراعة ، مع التأكيد على ضرورة دعم الصلة بين الأنشطة المعيارية، الأنشطة الميدانية، تقديم المساعدة، المشورة الفنية و بناء القدرات الدول الأعضاء في مجالات عدة.

2.3.1.1.1 دعم الزراعة.

2.3.1.1.2 الموارد الطبيعية.

2.3.1.1.3 المحاصيل الزراعية.

2.3.1.1.4 الثروة الحيوانية.

2.3.1.1.5 نظم الدعم الزراعي.

2.3.1.1.6 تطبيقات التقانة الحيوية.

## 2.3.1.1 دعم الزراعة

تعد الزراعة المساهم الرئيسي في الأمن الغذائي، و التنمية المستدامة، و من الضروري أن يكون القطاع الزراعي كفوًا، و متجاوبًا لبلوغ أهداف التنمية في الألفية الثالثة، من حيث تخفيف وطأة الفقر و الجوع، و تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتم دعم عمليات وضع السياسات الزراعية السليمة، و المساعدة على تطبيقها إقليميًا ، و دوليًا، و دعم إنتاج المزيد من الأغذية، و تجهيزها، و تسليمها، و إشباع الطلب المتزايد، و المتنوع على الأغذية ، مع ضرورة ضمان جودة الأغذية، و صحتها.

بالإضافة لتفعيل نظم التكثيف المستدام لنظم الإنتاج الزراعي، من خلال الترويج للزراعة المحافظة على الموارد الطبيعية، و مساعدة الدول على تقييم، و تقليل أثار التدهور البيئي، المتصل بالزراعة، مع بناء قدرات البنية الأساسية الوطنية، و الدولية للتعامل مع حالات الطوارئ في القطاع الزراعي، ضمانًا لزيادة منتجات زراعية مأمونة، و جيدة و داعمة للعيش الريفي، و محافظة على قاعدة الموارد الطبيعية [257] ص3، 4.

## 2.3.1.1 الموارد الطبيعية

يعزز هذا البرنامج صيانة موارد الأراضي، و المياه، و المدخلات من مغذيات النباتات مع تحسين إستخدامها من خلال تحسين كفاءة إنتاجية الأراضي، و المياه بصورة مستدامة، مع الإدارة

المتكاملة للأراضي، المياه، تغذية النبات، إذاعة الممارسات، السياسات المناسبة للإدارة المستدامة لموارد الأراضي و المياه.

كما يدعم الممارسات التي تضمن كفاءة استخدام المياه، و صيانتها مع الإهتمام بالأقاليم التي تواجه ندرة خطيرة في المياه، من خلال دعم الشبكات التي تعالج تقانات ضبط المياه على مستوى المزرعة، و إدارة المياه العابرة للحدود، و التي تحمي النظام الإيكولوجي [257] ص6، 7.

### 2.3.1.1.3. المحاصيل الزراعية

يعزز هذا البرنامج صيانة المحاصيل الزراعية، بكل أنواعها من خلال مجموعة من التدابير العملية القائمة على تعزيز إستدامة زراعة المحاصيل و الأصناف البديلة لتنويع المنتج الزراعي، و هذا بمساعدة صغار الحائزين، و المنتجين الزراعيين، في المناطق الحضرية، شبه الحضرية، و مجتمعات الريف بشأن الأساليب المستدامة و المربحة، و تحسين سبل العيش في الريف، مع ضمان عدم تدهور الموارد الطبيعية.

بالإضافة لضمان حماية المحاصيل من الآفات النباتية العابرة للحدود الوطنية، و الذي يهدد سبل عيش سكان الريف، من خلال دعم نظم الإنذار المبكر، و المواجهة المبكرة، و الإستخدام الفعلي للتطبيقات المحسنة، و المبيدات الحيوية الصديقة للبيئة، التي ستستفيد منها مجتمعات المزارعين لتقليل مخاطر الآفات النباتية.

كما يتم صون الموارد الوراثية النباتية، و إستخدامها المستدام، بزيادة تقوية القدرات الوطنية على تربية النباتات لتنمية قطاع البذور، و تحسين الإنتاج البستاني بفضل تنوعه، و تكيفه مع إحتياجات المنتجين، و المستهلكين كقطاع متزايد الأهمية في التنمية الزراعية مستقبلاً، بالإضافة إلى أن زيادة الاستهلاك اليومي من الخضر و الفواكه، كجزء من الغذاء المتوازن أمر تدعو له منظمة الفاو.

كما يتم إدخال تحسينات على كفاءة سلاسل توريد الخضر و الفواكه، بأسلوب يضمن توافر محاصيل مأمونة طوال السنة، و بأسعار معقولة، بالإضافة للإمكانيات التي تتيحها المحاصيل البستانية عالية القيمة، لتحسين دخل المزارعين، مما يمكن من دعم تقديم منتجات بيئية.

مع ضرورة تسهيل إتخاذ قرارات الإنتاج النباتي، من خلال تقديم معارف تشغيلية، متجهة نحو تلبية الطلب حول المعلومات الفنية عن إنتاج المحاصيل و تربية النباتات، لتتلاءم مع السياق الإيكولوجي و تنويع المحاصيل [257] ص8-10.

## 2.3.1.1.4. الثروة الحيوانية

يهدف البرنامج لتسيير القطاع الحيواني لجعله يخفف من وطأة الفقر، و تحسين الأمن الغذائي، و سلامة الأغذية، بمعالجة التجارة المأمونة بالحيوانات، و المشتقات الحيوانية إلى جانب حماية الإستدامة البيئية، و التنوع الحيوي للموارد الحيوانية من خلال وضع إستراتيجية عالمية لإدارة الموارد الوراثية، لحيوانات المزارع، فإنتاج الثروة الحيوانية تجاوز أي نشاط زراعي آخر، نتيجة زيادة التوجه للأسواق العالمية، و التغيرات الجغرافية، و التكثيف و التصنيع، و تغير أنماط الإستهلاك البشري .

بالإضافة لضمان إدارة الصحة البيطرية العامة، و سلامة الأغذية، و الأعلاف، نتيجة تغير نظم تكثيف الإنتاج الحيواني في التجارة العالمية، و زيادة المشتقات الحيوانية أدى إلى زيادة الأخطار التي يتعرض لها الإنسان، و التي تنقلها الحيوانات، فدم نظم البيطرية ستعود بالفائدة على المستهلكين، و المنتجين، و ستحسن إنتاجية القطاع الحيواني.

كما تم دعم نظم الوقاية من طوارئ الآفات، و الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، التي تؤثر على إنتاج الثروة الحيوانية، و الحياة البرية، و التنوع الوراثي، و الوقاية من هذه الأمراض يعتمد على نظم الإنذار المبكر، و التدخلات السريعة، لمساعدة الدول على تحسين أنظمتها للوقاية من هذه الآفات، و مكافحتها محليا، إقليميا و عالميا [257] ص14-20.

## 2.3.1.1.5. نظم الدعم الزراعي

تعتمد نظم الدعم الزراعي على تحسين دخول صغار المزارعين، و سبل المعيشة عن طريق تحسين الإستراتيجيات، و المهارات الزراعية الموجهة نحو السوق، و توفير إمدادات المكننة، و دعم الإستثمار، و خدمات التسويق على المستوى التجاري المستدام، مع تعزيز جودة الأغذية، و سلامتها عن طريق تحسين المناولة، التصنيع و التسويق على إمتداد السلسلة الغذائية.

حيث يتم تقديم النصح في السياسات من أجل خدمات زراعية مستدامة، و هذا من أجل تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي مع تحرر الأسواق، مع ضرورة مشاركة القطاع الخاص في عمليات الدعم الزراعي الفعال كالتسويق، و التمويل، و المكننة، لتحقيق النفاذ الفعلي للأسواق، و تقوية قدرة المخططون لوضع إستراتيجيات متناسقة، تمكن المزارعين من الحصول على خدمات مرتفعة الجودة و الفعالية، و إزالة العوائق التي تحد من قدرة المصدرين، على النفاذ للأسواق الخارجية [257] ص21-24.

كما يتم تعزيز الروابط بين المزارعين و الأسواق، و زيادة تركيز شبكات تجهيز الأغذية، و توزيعها، من خلال إستراتيجية و برامج لدعم المنتجين، و تقوية قدرات دوائر الأعمال الزراعية على تقديم خدمات تعزز القدرة التنافسية للصناعات الزراعية، لتقليل إنتشار الفقر، و تحقيق عوائد إقتصادية من الإنتاج الزراعي، لتحسين التجاوب مع طلبات المستهلكين و مع الأطر التنظيمية. بالإضافة لتقوية التصنيع الزراعي، بتوفير التقانات، و مهارات الإدارة و الابتكار، من أجل تحسين التنافسية في القطاع الزراعي، و تعزيز قدرة المؤسسات البحثية، و الرابطات التجارية، و المنظمات غير الحكومية، على صياغة، و تنفيذ، و تقييم سياسات دعم التنافسية في قطاع التصنيع الزراعي [257] ص25-27.

## 2.3.1.1.6. تطبيقات التقانة الحيوية

يسعى البرنامج لتقوية قدرات الدول، على الإستفادة من الإمكانيات التي توفرها التقانة النووية، و التقانة الحيوية لتحسين، و تنويع نظم إنتاج المحاصيل، و الإنتاج الحيواني، و تعزيز جودة الغذاء و سلامته من خلال دعم التكثيف المستدام لنظم الإنتاج الغذائي من خلال تحسين جودة الأغذية و سلامتها.

بالإضافة لتحديد مؤشرات لتدهور الأراضي و معالجتها، و تحسين إنتاجية المحاصيل في الزراعة بالري، و توصيف الموارد الوراثية النباتية، و مواجهة الإجهاد بسبب الجفاف و الملوحة، و مكافحة الآفات الحشرية، و تنمية الثروة الحيوانية، و التعرف على خيارات إستعمال المبيدات و العقاقير البيطرية المأمونة و الفعالة في إنتاج الفواكه، الخضر و منتجات الألبان.

مع ضرورة تقوية الإمتثال للمواصفات الدولية لسلامة الأغذية، بإستخدام الممارسات الزراعية الجيدة، من خلال تقوية قدرات مختبرات الرقابة على الأغذية، و المبيدات لتحليل الملوثات، و المخلفات التي تشملها معايير سلامة الأغذية، على أساس إستراتيجيات وطنية، تحمي مصدر السلاسل الغذائية، و مساعدة الدول بإجراءات التأهب للطوارئ، لتقليل الخطر على إنتاجية الأغذية، و أمنها ضد الحوادث النووية [257] ص28-30.

## 2.3.1.2. البرنامج الخاص بالسياسات التنموية الغذائية و الزراعية

يساعد البرنامج بدور كبير، في ضمان زيادة مساهمة الدول النامية، في صياغة نظام يستند إلى القواعد التجارية للمنتجات الغذائية و الزراعية، و المساهمة في تحقيق تحسين نوعية، و سلامة الأغذية للمستهلكين، و المساهمة في تضيق الفجوة الرقمية، التي تعاني منها المناطق الريفية بالتصدي للفجوة التي تعزل الفقراء، و الجيع في المناطق الريفية عن المعلومات المتقدمة .

2.3.1.2.1. الأمن الغذائي في إقتصاد متغير.

2.3.1.2.2. جودة الأغذية و سلامتها.

2.3.1.2.3. رصد و تقييم الأغذية و الزراعة.

## 2.3.1.2.1. الأمن الغذائي في إقتصاد المتغير

يعتمد الأمن الغذائي على ضرورة التكيف مع متغيرات الإقتصاد، من خلال تطوير المعلومات الخاصة بإنعدام الأمن الغذائي، و التعرض لنقص الأغذية، و رسم الخرائط ذات الصلة، بتعزيز قدرة الحكومات، و القطاع الخاص، و وكالات التنمية على الحصول على إحصاءات مستحدثة ، لتحسين عمليات التخطيط، و الرصد القطاعي.

كما يتم تفعيل العلاقة بين التغيير الديموغرافي، و إتساع نطاق المناطق الحضرية، و تغير أماكنهم الجغرافية، و تأثير ذلك على طلب الأغذية، و أنماط الإستهلاك، مع ضمان إدارة الإقتصاد الغذائي المتغير، ببناء قدرات الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول، في مجال التغذية، و نشر البيانات التي تحدد المخاطر المتزايدة لإنتشار الأمراض المعدية، بإقامة نظم غذائية صحية، و إعداد و نشر المواد الإعلامية لتقوية برامج التوعية الغذائية.

بالإضافة لتطوير سلسلة الغذاء، و تأثيرها على الأسواق، و التجارة و الأمن الغذائي، و توزيع المنافع بين المنتجين، و المصدرين، و المؤسسات الدولية المعنية بالتجارة، و التصنيع، و تجارة التجزئة، من أجل زيادة كفاءة الأسواق، و تحسين عملية إتخاذ القرارات الوطنية و الدولية.

كما يعتمد على تحليل تأثير الهيكل المتغير لإقتصاد الأغذية من خلال دراسة إتساع المناطق الحضرية ، و التغيرات في توزيع الأغذية، و بيعها بالتجزئة، و متاجر السوبرماركت، و هذا يؤثر على الفقراء من جراء النظم الغذائية المتغيرة [257] ص30-37.

## 2.3.1.2. جودة الأغذية و سلامتها

تعتمد جودة الاغذية على ضمان تحسين التغذية لتحقيق التنمية المستدامة، بتشجيع جميع السكان على الحصول على أغذية كافية، و سليمة تلبي إحتياجاتهم الغذائية، مع دعم التدابير المجتمعية، للنهوض بالأمن الغذائي على مستوى الأسرة بالتوعية الغذائية، و حماية المستهلك [257] ص38-39.

## 2.3.1.3. رصد و تقييم الأغذية و الزراعة

يتم رصد و تقييم الأغذية و الزراعة، من خلال دراسة أوضاع العرض، و الطلب على الأغذية، و توقعات السلع الزراعية الأساسية في الأسواق، و تأثيراتها على الأمن الغذائي، مع تقديرات أسواق السلع العالمية، و إيفاد بعثات ميدانية للإستجابة للطلبات المتزايدة من الدول، و كذا من الجهات المانحة من أجل إجراء تقييمات للآزمات الغذائية، التي يجب على المنظمة الإستجابة لها.

كما يتم إجراء تحليلات على الأمن الغذائي الناتج عن عوامل تؤثر على توافر الغذاء، و القدرة على الحصول عليه و إستقراره، في عالم يتجه بخطى سريعة نحو العولمة، للوصول لأساس فعال يستهدف الحد من إنعدام الأمن الغذائي، و التعرض لنقص الأغذية [257] ص45-46.

## 2.3.2. البرامج الخاصة بتنمية مصائد الأسماك و الغابات

يعد البرنامج الخاص بتنمية مصائد الأسماك و الغابات، من أهم البرامج المتخصصة لدى منظمة الفاو، لما يحتله من أهمية كبيرة، بإعتبار الثروة السمكية و الغابية، من أهم الموارد الطبيعية، و من مصادر الغذاء الأساسية، التي باتت تشكل أهم تحدي إتفقت من خلاله الدول الأعضاء على ضرورة حمايته، تنميته و إستغلاله بشكل مستدام، لأنه من أهم القطاعات التي تجسد الأمن الغذائي العالمي.

2.3.2.1. البرنامج الخاص بمصايد الأسماك.

2.3.2.2. البرنامج الخاص بالغابات.



## 2.3.2. البرنامج الخاص بمصائد الأسماك

يدعم البرنامج سياسات التنمية الرشيدة، و المستدامة لمصايد الأسماك، و تربية الأحياء المائية، و مجالات إدارتها، تنميتها و تسويقها في إطار الشراكة، مع أجهزة المصايد الإقليمية، و المراكز القطرية .

2.3.2.1.1. معلومات عن مصائد الأسماك.

2.3.2.1.2. إستغلال الموارد السمكية.

2.3.2.1.3. الرصد و مراقبة مصائد الأسماك.

2.3.2.1.4. تنمية قدرات المصائد الصغيرة.

2.3.2.1.5. تحسين الإستهلاك البشري للأسماك.

2.3.2.1.6. التجارة الدولية السمكية.

## 2.3.2.1.1. معلومات عن مصائد الأسماك

يقدم هذا البرنامج خدمات تقنية، و مهمة لمصائد الأسماك، و العاملين فيها، و للدول الأعضاء في منظمة الفاو على أساس دعم إستراتيجية تحسين المعلومات، عن أوضاع مصايد الطبيعة، و إتجاهاتها، من خلال نظام رصد الموارد السمكية، على أساس المعلومات المستحدثة دورياً، لتحسين ممارسات الصيد.

كما توضع معايير لتبادل المعلومات، و إقامة شراكات لضمان إستفادة كل من الجهات العاملة بالإنتاج، و التصنيع، و التجارة، و الإستهلاك، و الصناعات الداعمة، بوضع سياسات فعالة لإدارة مصائد الأسماك، لضمان الإنتفاع المستدام بالموارد السمكية [257] ص51-53، و تنمية البيانات الإحيائية، و رصد التغيرات البيئية و الإيكولوجية، و العمل على تكثيف عمليات تربية الأحياء المائية، و بالخصوص في دول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض [257] ص54-55.

## 2.3.2.1.2. إستغلال الموارد السمكية

يرتكز البرنامج على دعم الدول الأعضاء، على إنتاج الأسماك، و الإتجار بها، و خصوصاً التقانات، و الممارسات المناسبة في عمليات الصيد، و التجهيز، و التوزيع للمنتجات السمكية، من خلال زيادة الإنتاج من موارد الأحياء المائية، غير المستغلة بالقدر الكافي.

كما يتم الحد من المصيد المرتجع، و مراقبة تأثيرات الصيد على البيئة، كفقد التنوع البيولوجي، و الإضرار بالمستوطنات السمكية، و تحسين ممارسات الإدارة السمكية، ستؤدي لإستدامة إنتاج الأسماك [257] ص55-58.

## 2.3.2. 3.1. الرصد و مراقبة مصائد الأسماك

يساهم البرنامج في عملية مساعدة الأعضاء، في الحد من عمليات الصيد غير القانوني دون إبلاغ، و دون تنظيم، من خلال تطوير أساليب، و معدات المراقبة من طائرات، و سفن المراقبة، و نظم الإتصالات الخاصة بعمليات الرصد، و الإشراف، تفاديا للإضرار بالعائد الإقتصادي لمصايد الأسماك. كما يتم تحسين عمليات المراقبة الذي سيعود بالفائدة على الإدارات القطرية، المعنية بمصايد الأسماك، و خصوصا في الدول النامية، و لصالح صغار الصيادين، بالإضافة لتحسين حالة المخزونات السمكية و إستدامتها.

## 2.3.2. 4.1. تنمية قدرات المصائد الصغيرة

يرتكز عمل البرنامج على تنمية قدرات المصايد الصغيرة، و التي كثيرا ما تصنف مجتمعات صغار الصيادين، من بين أفقر فئات المجتمع، و هم يواجهون الكثير من المشاكل من النمو السكاني السريع، و الهجرة، و زحف التنمية الصناعية و السياحية، الكوارث الطبيعية و إرتفاع مستوى المخاطر المرتبط بعملية الصيد.

و يعمل البرنامج على تقوية قدرات مجتمعات صغار الصيادين، على القيام بعمليات صيد مأمونة، و مجدية من حيث التكلفة، و تحقيق التنمية الإجتماعية، و الإقتصادية، مع ضرورة معالجة مشكلة الإفراط في إستغلال الموارد السمكية، و دعم تدابير السلامة في عرض البحر، و الإستعداد لمواجهة الكوارث البحرية [257] ص59.

## 2.3.2. 5.1. تحسين الإستهلاك البشري للأسماك

يساهم البرنامج في تحسين الإستهلاك البشري للأسماك، لضمان الإستفادة من الأسماك منخفضة القيمة، و التقليل من خسائر ما بعد الصيد، و تحسين التوزيع، و التسويق الداخلي للمنتجات السمكية لتحسين الأمن الغذائي، بالإضافة لتحسين تداول الأسماك، و حفظها، و تصنيعها، و تسويقها، بزيادة قدرات التفتيش على الأسماك و ضمان جودتها [257] ص60، و تحسين قدرة الدول النامية على تلبية الإشتراطات الدولية، الخاصة بسلامة، و جودة المنتجات السمكية، و تقليل خسائر ما بعد الصيد، و الحد

من إحتجاز أو رفض المنتجات السمكية التي تصدرها الدول النامية، و زيادة حصتها من الأسواق العالمية.

## 2.3.2.1.6. التجارة الدولية السمكية

يمكن أن تسهم الصادرات السمكية بدرجة كبيرة، في إقتصاديات كثير من الدول النامية بإعتبارها مصدرا رئيسيا، لحصيلة النقد الأجنبي، و فرص العمل، و تحتاج هذه الدول للمساعدة للمحافظة على نصيبها في الأسواق، بطريقة تتفق مع حماية البيئة .

حيث يتم تكريس مساعدة الدول النامية على المشاركة الفعالة في تجارة الأسماك الدولية، بتحسين وصولها لمعلومات التسويق، و الإتجار بالمنتجات السمكية، و زيادة قدرات السياسيين، و الإداريين في الدول النامية، على تحديد الفرص التجارية و إغتنامها.

بالإضافة لتحليل الإتجاهات الإجتماعية، و الإقتصادية في تربية الأحياء المائية، و المصائد الطبيعية، مع مساعدة الدول النامية، في وضع إستراتيجية، و بناء القدرات لإدارة مصائد الأسماك الرشيدة، وفقا لمنهج النظام الإيكولوجي [257] ص61-64.

## 2.3.2.2. البرنامج الخاص بالغابات

يساعد هذا البرنامج الدول الأعضاء، على تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، بدعم الوظائف البيئية للغابات (الموارد الحرجية)، و دعم الوظائف الإقتصادية للغابات (المنتجات الحرجية و إقتصادياتها)، و دعم الوظائف الإجتماعية للغابات من خلال تطوير السياسات، و المؤسسات الحرجية.

2.3.2.2.1. دعم الموارد الحرجية.

2.3.2.2.2. دعم المنتجات الحرجية .

## 2.3.2.1. دعم الموارد الحرجية

يشمل دعم الموارد الحرجية ، ضمان الإدارة المستدامة للغابات الطبيعية و الأحراج، بصيانة النظم الإيكولوجية الهشة، و المزارع الحرجية، و الأشجار لدورها في توفير الأخشاب، و الدخل لسكان الريف الفقراء، و تعد المنتجات الخشبية، و غير الخشبية من المصادر المتجددة، كما يتم تقدير موارد الغابات و الأحراج و رصدها، و تعزيز علاقتها بتغير المناخ ، لدور الغابات في توفير المياه النقية، تنظيم المناخ، الحد من التصحر و ضمان التنمية المستدامة [257] ص65.

## 2.3.2.2. دعم المنتجات الحرجية

يرتكز دعم المنتجات الحرجية، على دراسات حول الجانب الإقتصادي للغابات من خلال نشر أفضل الممارسات، في مجال توليد، و إستخدام الطاقة، و تصنيع الأخشاب، و تجارتها ، كما يتم ضمان الإستعمال المناسب للمنتجات الحرجية، من خلال تعزيز عمليات الحصاد، و التصنيع، و الإستخدام المستدام للمنتجات الحرجية، لتساهم في تقوية الإقتصاديات القطرية، و الحد من الفقر على المستوى المحلي [ 257 ] ص68، بتطوير القدرات المؤسسية للسياسات الحرجية ، لزيادة الدور الحيوي للغابات للحد من الفقر، و تحقيق الأمن الغذائي، و تلبية حاجة الفقراء إلى المياه النظيفة [257] ص69.

## 2.3.3. البرامج الخاصة بالدعم المستدام

يساهم هذه البرنامج في تمكين الدول الأعضاء من الإستفادة من الخطوات و التقنيات المتجددة، و التي ستساهم في الإرتقاء بمفاهيم الأمن الغذائي ، من خلال مجموعة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة بكل أشكالها، في إطار سياسات توازن بين الإحتياجات المتضاربة.

### 2.3.3.1. البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة.

### 2.3.3.2. البرنامج الخاص بالطاقة الحيوية.

## 2.3.3.1. البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة

يساهم البرنامج في التعامل مع حتمية التنمية المستدامة، في سياق العولمة السريعة، و إستمرار الفقر، و عدم المساواة الإجتماعية و تغير أنماط الإنتاج، و الإستهلاك، و التغيرات المناخية، و البيئية، حيث يعمل على تجسيد التنمية الريفية و الزراعية المستدامة، تطوير الأرصاد الجوية الزراعية، التنوع البيولوجي، مكافحة التصحر و دعم الطاقة الحيوية، من خلال عدة آليات.

### 2.3.3.1.1. تقوية القدرات البحثية و التكنولوجية.

### 2.3.3.1.2. سياسات المساواة بين الجنسين.

### 2.3.3.1.3. التنمية الريفية المستدامة.

### 2.3.3.1.4. دعم دول العجز الغذائي.

## 2.3.3.1.1. تقوية القدرات البحثية و التكنولوجية

يركز هذا البرنامج على البحوث العامة، و الإرشاد ، و التدريب حول التنمية المستدامة من خلال إقامة شراكات لتحسين إستخدام التقانة الحيوية في الزراعة، مع ضرورة الإستخدام المتكامل للمعلومات لأغراض التنمية المستدامة، و دعم العملية المتكاملة لتوزيع المعارف، و التقانة الزراعية لأغراض الأمن الغذائي، و التنمية المستدامة.

كما يجسد البرنامج تعليم سكان الريف، حيث ترتبط الأمية بالفقر، و الجوع، و هي ظاهرة ريفية تعوق التنمية الريفية، و تهدد الإنتاجية و الصحة، و تحد من فرص تحسين الظروف المعيشية، لذلك فزيادة حصول سكان الريف على الخدمات التعليمية الأساسية، سيساهم في تحسين الأمن الغذائي ، بالإضافة لتقوية نظم البحوث، و تطبيقات التقانة الحيوية، بجعلها أكثر قدرة على الإستجابة للتغيرات الخارجية، و تدعيم سياسات التنمية الزراعية، حيث يقدم هذا البرنامج مساعدات فنية لتقوية قدرات الدول النامية، في مجالات توليد التقانات، و الحصول عليها، تطويعها و نشرها [257]ص72-76.

## 2.3.3.2.1. سياسات المساواة بين الجنسين

يركز هذا البرنامج على تقديم المشورة التقنية، في مجال السياسات، و أدوات دعم القرار، و المساعدات التقنية، و بناء القدرات في مجال المساواة بين الجنسين، لتجسيد تمتع كل الناس بحقوق و فرص، و مكافآت متساوية، بغض النظر عما إذا كانوا ذكورا و إناثا، لتجسيد العدالة الجنسانية [118] ص2.

و تركز سياسات المساواة بين الجنسين، بإدماج المرأة في صلب النشاطات الزراعية، و بالخصوص في تولي رئاسة البرامج ، و المشروعات المتصلة بتحقيق التنمية الريفية المستدامة، كما يتم تحليل و تخفيف آثار مرض الإيدز على الأمن الغذائي، و التنمية الريفية المستدامة [257]ص77، مع زيادة التركيز الجنساني في مجال التكوين المستدام للإنتاج المحصولي و تنويعه في المناطق الريفية و الحضرية، و تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج الحيواني ، إدارة مصائد الأسماك، و تربية الأحياء المائية [118]ص4، 5.

## 2.3.3.1.3. التنمية الريفية المستدامة

ترتكز التنمية الريفية على تحسين دور المؤسسات و الخدمات الريفية، للنهوض بالزراعة المستدامة، و التنمية الريفية، و تطوير نظم غير مكلفة للحصول على الأراضي، و غيرها من الموارد الطبيعية و بالخصوص فقراء الريف، و تأمين حيازتهم لها، تحسين سبل معيشتهم.

بالإضافة لتعزيز دور المؤسسات الريفية، و الإرشاد لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، من خلال معالجة السلبيات التي تعوق التنمية، و تقديم الخدمات العامة لمؤسسات المنتجين، و تعزيز فعالية برامج الاستثمار الزراعي، و تبني التقانات الحديثة في الزراعة، لتمكين المزارعين من فرصة الوصول للأسواق [257] ص 79-82.

## 2.3.3.1.4. دعم دول العجز الغذائي

يركز هذا البرنامج على دعم السياسات الخاصة بالتنمية الزراعية و الريفية في هذه الدول، و تقوية نظم الإرشاد الزراعي لصالح المؤسسات العامة، و مؤسسات المنتجين، و القطاع الخاص.

بالإضافة لتشجيع قيام ترابط بين قطاع البحوث، و الإرشاد، و القطاع العام، و الخاص، و مؤسسات المزارعين في هذه الدول، مع تنفيذ برامج خاصة بالأمن الغذائي من أجل تجسيد استئصال الفقر و الجوع في دول ذات الدخل المنخفض [257] ص 83.

## 2.3.3.2. البرنامج الخاص بالطاقة الحيوية

تتمتع منظمة الفاو بخبرة تفوق العشرين عاماً، بولاية تخولها تطوير حقول الطاقة الحيوية، عبر أنشطة تركّزت غالباً على أشكال الطاقة الخشبية، و مصادر الطاقة الزراعية، بما يشمل تقديم المساعدة لعدد من الدول، وفقاً لأربع عناصر عمل رئيسية .

2.3.3.2.1. وضع نُظْم معلومات محسّنة .

2.3.3.2.2. الدعم الفني للدول الأعضاء .

2.3.3.2.3. تعزيز قدرات الطاقة الحيوية .

2.3.3.2.4. الجوانب التقنية لإستعمال الوقود الحيوي.

## 2.3.3.1. وضع نُظْم معلومات محسّنة

يركز البرنامج على وضع نظام معلومات خاص، بالطاقة المستمّدة من الموارد الزراعية، يتضمن مصطلحات موحّدة، و مستخدّمة في إحصائيات الغابات والطاقة، والعمليات التجارية وموازن مصادر الطاقة الحيوية، و وضع دليل مُسوحات للوقود الحيوي، بهدف مراجعة وتجميع وتصنيف وتحليل المعلومات حول إنتاجه من كل المصادر، والإتجار به، وإستهلاكه في منطقة جغرافية معيّنة .

و وضعت كذلك خريطة عامة لتكامل العرض والطلب، في مجال الوقود الحيوي، كأداة للتخطيط وفقاً لنظام معلومات حاسوبي، لتقدير حاجات الطاقة المستقبلية، مع ضمان تدريب المُرشدين الزراعيين، والحرجيين في مجال الغاز الحيوي، والطاقة الكهروضوئية الشمسية، لترشيد الطاقة المتجدّدة، و وضع دراسات قائمة على منظور عالمي، و طويلة الأجل حول القدرة الإنتاجية للطاقة الحيوية، وأثار الإنتاج المتزايد للطاقة الحيوية على المصادر الطبيعية، و على الأمن الغذائي [258] ص7.

## 2.3.3.2. الدعم الفني للدول الأعضاء

يقوم البرنامج بصياغة مشاريع، وتقديم خدمات إرشادية للدول، على المستويين القطري، والمحلي، بتصميم و تطبيق سياسات ، إستراتيجيات ، برامج و مشاريع الطاقة الحيوية التي تتعلّق بالصناعات الزراعية و الطاقة الريفية.

و يتضمن الدور الفني تطوير البيانات حول كميّة، ونوعية، وقدرة مصادر الطاقة، وتقنيات تحويلها، مع فهم الآليات الكفيلة بجني الفوائد الإقتصادية، من الآثار البيئية الإيجابية المستخلّصة من الطاقة الحيوية، و تطوير التشريعات التنظيمية، الكفيلة بإنتاج أنواع الوقود الحيوي، والمتاجرة بها، وإستعمالها وفقاً للخطوط التوجيهية، والمعايير الملائمة [258] ص8.

## 2.3.3.3. تعزيز قدرات الطاقة الحيوية

يتم تعزيز قدرات الطاقة الحيوية، من خلال دعم قنوات الإتّصال بين أصحاب الشأن العامّين والخاصّين ، و تعزيز الموارد البشرية المدرّبة، في مجال الطاقة الحيوية، مع ضرورة الإهتمام بالطاقة الخشبية، والطاقة الزراعية في المناهج الدراسية الخاصّة بالأحراج، والزراعة، والطاقة والهندسة، كما يتم تعزيز الأدوات، والأساليب، والنماذج لتطوير المشاريع، وتقييمها، والرقابة عليها، لا سيّما فيما

يخصّ إمدادات الطاقة الحيوية، و تطوير المعلومات، والبيانات الإحصائية حول مصادر الكتلة الحيوية، وإنتاجها، والمتاجرة بها، وإستهلاكها لأغراض الطاقة [258] ص9.

## 2.3.3.4. الجوانب التقنية لإستعمال الوقود الحيوي

تشتمل الجوانب التقنية لإستعمال الوقود الحيوي تحليل المنافسة بين الموادّ الأولية للأغذية، وأنواع الوقود، مع تحليل التكلفة، والفائدة (مردودية التكاليف) للأشكال المختلفة لإنتاج الطاقة الحيوية، من منظور المنتجين، والمنظور الشامل للمجتمع.

كما يتم دراسة الآثار المحتملة على أسعار الأغذية ووفرتها، والتي ترتبط بالإستخدام المتزايد للأرض والمياه، وغيرها من المصادر الزراعية لإنتاج الطاقة الحيوية، خاصةً بالنسبة للدول الفقيرة والمستوردة للأغذية والطاقة [258] ص10.

## 2.3.4. برامج الخدمات الميدانية

تساهم برامج الخدمات الميدانية، في تنسيق جهد منظمة الأغذية والزراعة في تعبئة موارد الدول الأعضاء، من خلال العمل على حد سواء بوصفها، عاملاً محفزاً، وميسراً في الشراكات مع الدول النامية، والحكومات المانحة، والإدارات الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة .

2.3.4.1. برنامج التعاون الفني الميداني.

2.3.4.2. برنامج التعاون بين المنظمة و الحكومات.

## 2.3.4.1. برنامج التعاون الفني الميداني

أنشئ البرنامج عام 1976، و هو جزء من مصلحة التعاون التقني لمنظمة الفاو، التي تهدف لإستئصال الفقر المدقع والجوع في العالم، و يقدم هذا البرنامج منحا للدول الأعضاء لتنفيذ مشروعات صغيرة، تعالج مشكلات ملحة ونوعية، في قطاعات الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، و هذا كتحفيز لتحقيق التنمية في الأجل الطويل من خلال مشروعات صغيرة.



قام برنامج التعاون الفني الميداني منذ عام 1976، بتمويل ما يقرب من 8700 مشروع بقيمة إجمالية تزيد على بليون دولار أمريكي، و يقدم البرنامج مساعدات من خلال فئات رئيسية من المشاريع، في المجالات التقنية و الإستشارية من مساعدات الطوارئ، الترويج للإستثمار، التدريب، الخدمات الإستشارية، بعثات الصياغة، البرمجة، مساعدات التنمية والتعاون المشترك بين الدول .

2. 3. 4. 1. 1. إنعاش الطاقة الإنتاجية للمجتمعات المحلية .

2. 3. 4. 1. 2. الإستثمار والنهوض بالتمويل التنموي.

2. 3. 4. 1. 3. الخدمات الإستشارية.

2. 3. 4. 1. 4. بعثات برمجة المشاريع الإنمائية.

2. 3. 4. 1. 5. تدعيم تبادل الحلول عبر الحدود.

## 2. 3. 4. 1. 1. إنعاش الطاقة الإنتاجية للمجتمعات المحلية

تعدى التعاون الفني لمنظمة الفاو تقديم المعونة الغذائية في حالات الطوارئ، بل أصبح يلبي الإحتياجات العاجلة، حيث تعمل بسرعة للمساعدة ، و تقادي تقاوم الأوضاع الحرجة من خلال ضمان تمكن الأسر المتضررة من توفير الغذاء لنفسها، توافق على مشروعات البرنامج، للتعجيل بتسليم السلع الزراعية الأساسية كالبذور، و الأسمدة ، التي يمكن أن يدعم الإنعاش السريع للطاقة الإنتاجية.

و يقدم برنامج التعاون الفني المشورة المتخصصة، بالإضافة إلى قيمة محدودة من المعدات والإمدادات، و خدمات الدعم إلى أن تصل المساعدات الأكبر حجما من مصادر أخرى، بالإضافة لدعم خدمات تعبئة الموارد الخارجية الأكبر حجما، و اللازمة لبرامج الإحياء، لبدء تنسيق مساعدات الطوارئ.

## 2. 3. 4. 1. 2. الإستثمار والنهوض بالتمويل التنموي

تهدف المشاريع في هذه الفئة، إلى تحقيق مجموعة من النتائج المكرسة للتنمية المستدامة، بتشجيع زيادة الإستثمار من جانب الحكومات ذاتها، أو بدعم من مؤسسات التمويل الخارجي في مجالات الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، والتنمية الريفية، بتقديم خدمات إستشارية قصيرة الأجل لتحديد مشروعات الإستثمار و تحسين الأداء.

بالإضافة لتنويع مصادر تمويل مشاريع التنمية الريفية، سواء مصادر التمويل الوطنية أو الخارجية بما في ذلك البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمصارف الإقليمية وصناديق التنمية متعددة الأطراف والثنائية، ومؤسسات الائتمان الخاصة، وإجراء دراسات الجدوى، لتحسين البيانات التقنية، وتحديث المسوحات، وإجراء الدراسات الإضافية لإعداد مقترحات الإستثمار، لمساعدة الحكومات على صياغة، وتطبيق التغييرات في السياسات، التي تكون شرطاً أساسياً للحصول على أموال الإستثمار الخارجي للتنمية.

## 2.3.4.1.3 الخدمات الإستشارية

تقدم هذه المشاريع مجموعة من الخبرات التقنية، و الخدمات الإستشارية، تحت تصرف الحكومة التي قد تحتاج إليها، من خلال بعثات قصيرة الأجل لتنظم عدة مجالات، والتي تشمل تنمية القطاع العام، وتحسين عمليات توفير الإئتمان الزراعي.

كما يتم تعزيز نظم تسويق المنتجات الزراعية، بتطوير التعاونيات الفلاحية، و التخطيط الزراعي، و تحسين المهارات العملية للعمالة في الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، بإدخال تكنولوجيات مفيدة، و برامج تدريب للمرأة الريفية، تعليم الناس كيفية صياغة وتنفيذ مشروعات الإستثمار.

بالإضافة لتطبيق التكنولوجيات الجديدة لزيادة الإنتاج، إدارة الآفات والأمراض ومكافحتها، وإنتاج البذور، و تطوير البحوث الزراعية، و تنمية الغابات، من خلال صياغة التشريعات، و السياسات الجديدة في قطاع الزراعة، و الموارد الطبيعية، و وضع برامج للتأهب للطوارئ، وبناء القدرات وإصلاح المؤسسات.

## 2.3.4.1.4 بعثات برمجة المشاريع الإنمائية

تساعد البعثات متعددة التخصصات في تحديد القطاعات، التي تحتاج إلى تعزيز المساعدات التقنية، و دعم هذه المشاريع، و صياغة المقترحات، من أجل تمويل المشاريع الكبرى.

و تعمل البعثات كذلك كحلقة وصل، مع الجهات المتبرعة المهتمة بتمويل المشاريع الإنمائية، من خلال وثيقة أساسية للتفاوض، مع الحكومة المستفيدة، حيث ترسل الفاو بعثة للمساعدة، في صياغة البرنامج الإنمائي، وفي تحديد المدخلات التي ستمولها هذه الجهات المتبرعة [67] ص31.

## 2.3.4.1.5. تدعيم تبادل الحلول عبر الحدود

تستخدم مساعدات برنامج التعاون الفني، كجزء من الدعم الذي تقدمه المنظمة للدول الأعضاء النامية، و الدول التي تمر إقتصادياتها بمرحلة إنتقالية، لتوفير المدخلات التحفيزية، و تعزيز التعاون التقني، و نقل التكنولوجيات الملائمة، التي تحقق فعاليتها، إستناد إلى الترتيبات القائمة للتعاون المعزز، فيما بين المؤسسات و الدول المشاركة.

حيث قام البرنامج أثناء عمله الميداني، بتقديم العديد من المنح، للعديد من الدول لمساعدتها على مواجهة المشاكل التي يعاني منها قطاعها الزراعي منها مساعدة لبنان على إنقاذ غابات الأرز الثمينة من الإصابة بالذباب المنشاري عام 2001، من خلال مشروع برنامج التعاون الفني بميزانية بلغت 150.000 دولارا لدعم إستقصاءات الآفة الجديدة، وإختبار التدابير الملائمة لمكافحتها، وإعتماد التقانات الحديثة لإدارتها، وكذا توفير الدعم اللوجستي، والفني الكفاء، لمنع إنتشار جديد للحشرة، سواء داخل لبنان أو خارجه حيث أصيبت أكبر مواقع أشجار الأرز الاثنى عشر المتبقية في لبنان بأصناف جديدة من الذباب المنشاري، ويقدر أن 80 في المائة من 50.000 شجرة منتشرة عبر 600 هكتار قد أصيبت، وبات خطر فقدان أشجار الأرز وشيكا.

و يعد لبنان حاليا مزودا بالأدوات اللازمة ليس فقط للتعامل مع الإصابة بالحشرة، وإنما كذلك للوقاية من أي انتشار جديد، وبات نظام الرصد والتقييم جزءا من الأساليب الروتينية لإدارة الغابات، ويشرف عليها موظفون من مديرية التنمية الريفية والموارد الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة بالتعاون مع علماء من الجامعة الأمريكية ببيروت، وتستخدم المعلومات لوضع أولويات لمشاريع استئصال الذباب المنشاري، وتقييم فاعليتها وعمل قائمة بالخسارة أو الضرر الناجم عن الحشرة، وأمكن جمع البيانات طوال الأعوام 2003 و 2004 و 2005 لتسجيل التغير في كثافة تجمعات الآفة الحشرية.

قام البرنامج كذلك بمساعدة الشيلي، على تطوير نظام تتبع للإظهار الكامل للمواصفات الدولية الخاصة بسلامة الأغذية، بمساعدة المزارعين على التقيد بالمواصفات الدولية لسلامة الأغذية، بإعتبار أن الشيلي تملك قطاعا زراعي تنافسيا، و أجبرت على تصميم سياسة زراعية، وخاصة في قطاع الثروة الحيوانية، لتلبية الإشتراطات الصحية الصارمة لضمان سلامة الأغذية ، و توفير المعلومات اللازمة عن المنتجات النهائية .

كما قدمت المنظمة عام 2002، المساعدة من خلال مشروع من برنامج التعاون الفني، بميزانية بلغت 120 000 دولار، لتقييم الجدوى الفنية والاقتصادية في إنشاء نظام تعريف الأبقار 2003 يتضمن أداة التعريف لإرفاقها بالحيوانات، و الرمز الرقمي الذي سيعتمد وطريق الجمع بينه وبين السجل القطري لمزارع الأبقار، و استخدام دفاتر سجلات في المزرعة، و إجراءات رصد حركة الحيوانات، و وضع قاعدة بيانات موحدة، و إجراءات عامة لكل محافظة لتنفيذ النظام بشكل تدريجي ، حيث نفذت وزارة الزراعة الشيلية المشروع تنفيذاً كفؤاً، ووفرت الدعم اللوجستي والإداري اللازم، وبعد استكمال المشروع استمر الالتزام والدعم على أعلى مستوى بتصميم برنامج رسمي لتتبع صحة الأبقار، ثم تنفيذه بعد أن أنشأته الحكومة في سبتمبر 2004، و بحلول يناير 2005، كان البرنامج يغطي البلد بأكمله، فأتاح للمزارعين على مستوى القطر ككل إمكانية الاستفادة من تنافسية متزايدة وزيادة فرص تصدير المشتقات الحيوانية.

و مكن البرنامج مزارعي البنغلاديش من الحصول على معلومات التسويق الزراعي و الغذائي، و تصميم إدارة معلومات السوق، ففي 2002 بدأ مشروع بميزانية بلغت 256 500 دولار، لتدريب موظفي مصلحة التسويق الزراعي، على مفاهيم المعلومات التسويقية، وجمع البيانات ومعالجتها، و إعداد مواد تدريبية باللغات المحلية، ووضع نظام نقل البيانات عبر البريد الإلكتروني، و في أكتوبر 2003، بدأت إذاعة بنغلاديش في إذاعة أسعار الحبوب والبقول والخضر والتوابل والأسماك ثلاث مرات أسبوعياً..

و ساعد البرنامج غينيا على زيادة أمنها الغذائي، من خلال الإستزراع السمكي، لقدرته على تخفيف الفقر في الريف، حيث بدأ المشروع الفني بتكلفته 300.000 دولار عام 2001، من خلال توفير التدريب على بناء وإدارة الأحواض، وحصد الأسماك وحفظها، وعند انتهاء المشروع في 2003، كان 34 من مزارعي السمك المدربين الجدد قد أنشئوا 50 حوضاً في 14 قرية ، وكان نقل التقانة ناجحاً في 90 % من الحالات، ويعمل بعض المزارعين الذين تلقوا التدريب على تدريب الأسر الأخرى لإنشاء أحواضهم الخاصة.

## 2.3.4. برنامج التعاون بين المنظمة و الحكومات

يقوم البرنامج من خلال قسم المساعدات في مجال خدمة الدول الأعضاء، في منظمة الفاو، بتقديم المشورة المتعلقة بالسياسات التي تدعم صياغة، وتنفيذ، ورصد، وتقييم الإستراتيجيات الخاصة بالتنمية الزراعية، والريفية، والأمن الغذائي، كما أنه يبسر تعبئة الأموال، من كل من الجهات المتبرعة،

وحكومات الدول، للمشروعات، والبرامج داخل الدول ، ويتحقق عمل هذا القسم من خلال أفرقة في المقر الرئيسي في روما ومن خلال الفروع الميدانية في المكاتب الإقليمية في إفريقيا (أكرا)، وأفريقيا الجنوبية و الشرقية (هراري) ، و في آسيا و المحيط الهادئ (بانجكوك) ، و جزر المحيط الهادئ(أبيا)، وأوروبا الوسطى والشرقية (بودابست) ، و أمريكا اللاتينية ( سانتياجو) ، ومنطقة البحر الكاريبي (برجتاون)، و الشرق الأدنى(القاهرة)، و شمال أفريقيا (تونس).

و يلتزم قسم المساعدات في مجال السياسات، بأهداف إستئصال الفقر المدقع والجوع، من خلال تقديم المساعدة بجمع، وتحليل، ونشر المعلومات الإقليمية، والتطورات العالمية في مجال الزراعة، وتلخيص الدروس المستفادة في الفاو، كما يقدم المشورة في مجال بناء قدرات الدول الأعضاء في التنمية الزراعية والريفية المستدامة والأمن الغذائي، و ذلك من خلال آليات ميدانية .

2. 3. 4. 2. 1. خدمات دعم السياسات الزراعية .
2. 3. 4. 2. 2. تنمية البرامج الزراعية الميدانية .
2. 3. 4. 3. 2. صياغة الإستراتيجيات القطاعية.

## 2. 3. 4. 1. خدمات دعم السياسات الزراعية

يساعد البرنامج الدول الأعضاء في الفاو، على تعزيز قدراتها من أجل صياغة، وتنفيذ سياسات الأغذية والزراعة ، ومصايد الأسماك، والغابات، و التنمية الريفية، مع تطوير السياسة المعيارية لأعمال منظمة الفاو، والإدارات لتقديم المساعدة في مجال السياسات الزراعية للدول الأعضاء، ومن الأمثلة الحديثة على تقديم المشورة في مجال السياسات هو عمل الفاو والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (برنامج التنمية الزراعية الإفريقية الشاملة) بمشاركة الوزراء الأفارقة للزراعة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات التمويل ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وغيرها من أصحاب المصالح الإقليمية ودون الإقليمية .

و يكفل البرنامج الإتصال الوثيق، والتعاون مع الدول الأعضاء، من أجل تحديد المساعدة القطرية، في منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الإحتياجات الميدانية، و التنسيق العام للعمل على تحقيق الشركات الإقليمية.

## 2.3.4.2. تنمية البرامج الزراعية الميدانية

ساعد البرنامج على تنمية البرامج الزراعية الميدانية، من خلال تطوير منظمة الفاو الآليات الميدانية ، بتعبئة موارد الجهات المانحة، وخدمات الإتصال و البرمجة، مع دعم الخدمات الإعلامية المتعلقة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية، على الصعيدين الإقليمي و العالمي.

كما يقدم البرنامج المساعدة في مجال السياسات، والوحدات، والفروع الميدانية بإستعراض خيارات السياسة العامة، وتعزيز القدرات الوطنية على أداء، وتحليل السياسات، وتصميم التنفيذ، و توفير الدعم التقني لسياسات تخطيط المشاريع الزراعية .

## 2.3.4.3. صياغة الإستراتيجيات القطاعية

تشكل الإستراتيجيات القطاعية أساس لسياسة سليمة، لتقديم المشورة، والمساعدة لصياغة الإستراتيجيات الإقليمية القائمة على الدراسات التشخيصية، لتحديد الإحتياجات، وإتاحة المعلومات لصانعي السياسات، والجهات المانحة، لتحسين توجيه السياسات العامة، والمشورة الإستراتيجية، لتحديد مجالات التعاون الإقليمية.

كما أجريت عدة دراسات قطاعية حول الإتجاهات، والتحديات في قطاعات الزراعة، والغابات، ومصادر الأسماك، في أمريكا اللاتينية، و دراسات حول الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية في إفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى)، و دراسات حول النمو الإقتصادي السريع للزراعة، والأمن الغذائي في آسيا، و الدول المطلة على المحيط الهادئ.

من خلال ما تقدم ، نجد أن الآليات البرمجية لمنظمة الفاو ، متنوعة و متفرعة تعتمد على فكرة التعاون المتبادل مع أصحاب المصلحة الدولية و الإقليمية و الوطنية، و من واضعي السياسات في الوزارات المختصة، و المستشارين المتخصصين بالجانب الغذائي و الزراعي، و الغابات، و مصادر الأسماك و تربية الأحياء المائية.

فالبرنامج الخاص بالتنمية الزراعية، تستهدف معالجة التحديات الناشئة أمام الزراعة ، من خلال البرنامج الخاص بالإنتاج الزراعي و نظم الدعم، و الخاص بالسياسات التنموية الغذائية و الزراعية.

يشمل البرنامج الخاص بتنمية مصائد الأسماك و الغابات، و الذي يستهدف سياسات التنمية الرشيدة، و المستدامة لمصايد الأسماك، و تربية الأحياء المائية ، و ضرورة حماية المخزون السمكي، و ضمان إستدامته، بالإضافة لدعم الوظائف الإقتصادية، و الإجتماعية للغابات لدورها الكبير في ضمان إستدامة الأمن الغذائي، كما يساهم البرنامج الخاص بالدعم المستدام، في التعامل مع حتمية التنمية المستدامة في سياق العولمة السريعة، و إستمرار الفقر، و الأسواق الأقتصادية المتقلبة، من خلال البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة، و البرنامج الخاص بالطاقة الحيوية، و إستعمالها المتماشية مع حماية الموارد الطبيعية.

و تهدف برامج الخدمات الميدانية، إلى تعبئة موارد الدول الأعضاء في منظمة الفاو ، بوصفها عاملا محفزا، و ميسرا في الشراكات مع الدول النامية، و الدول المتطورة، و المؤسسات المانحة، من خلال برنامجين أساسيين، فبرنامج التعاون الفني الميداني، يكرس دعم مساعدات الطوارئ، و الترويج للإستثمار، التدريب، الخدمات الإستشارية و مساعدات التنمية، و فيما يتعلق ببرنامج التعاون بين المنظمة و الحكومات ، من خلال تكريس خدمات دعم السياسات الزراعية، و تنمية البرامج الزراعية الميدانية، صياغة الإستراتيجيات القطاعية.

## 2.4. المكاتب الإقليمية

بدأت منظمة الفاو بعملية إعادة التنظيم الأكبر منذ تأسيسها، والهدف الرئيسي من ذلك جعل المنظمة قريبة قدر الإمكان من أعضائها، و تطلب إعادة التنظيم مزيداً من البنى اللامركزية، بنقل قدر أكبر من الصلاحيات، لتشجيع الإبداع و المبادرة، من خلال تعزيز موقع المنظمة كمركز للخبرات الرفيعة، و كمرجع عالمي يتمتع بمسؤوليات واضحة بالنسبة للأنشطة العالمية و الإقليمية و القطرية المحددة.

و تمتلك المنظمة، بالإضافة إلى المقر الرئيسي في روما، شبكة لا مركزية واسعة النطاق مؤلفة من مكاتب إقليمية تقع مهمتها في تنفيذ أنشطة منظمة الأغذية و الزراعة ذات الأولوية، في الإقليم المعني، بإتباع نهج متعدد التخصصات، بالإضافة لتنفيذ برامج إقليمية، و مراقبة مستوى تنفيذها.

و تتمثل أنشطة المكاتب الإقليمية في ضمان نهج متعدد التخصصات، لتنفيذ المشاريع والبرامج بمساعدة فنية من منظمة الفاو، مع رفع تقارير بالإتجاهات الرئيسية في دول الإقليم بالإستناد إلى الأهداف المنشودة على المستوى الإقليمي للأغذية والزراعة، بالإضافة لتنظيم مؤتمر المنظمة الإقليمي، الذي يُعقد كل سنتين، لضمان حوار مع الدول الأعضاء في الفاو، في سياق المكاتب الإقليمية الرئيسية الخمس التي تساهم في الدعم العملي اللامركزي لنشاطاتها .

2. 4. 1. المكتب الإقليمي لإفريقيا .

2. 4. 2. المكتب الإقليمي لآسيا و المحيط الهادئ.

2. 4. 3. المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية و بحر الكارييب.

2. 4. 4. المكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى.

2. 4. 5. المكتب الإقليمي للشرق الأدنى .

## 2. 4. 1. المكتب الإقليمي لإفريقيا

أنشئ المكتب الإقليمي لإفريقيا عام 1957، و مقره في (Ghana)، و التي تقود برنامج عمل متخصص ممول من الدول الأعضاء في منظمة الفاو، من خلال دعم العمل الميداني ، وتقديم المشورة للحكومات بشأن السياسات، والتخطيط، و التنمية الغذائية، و توفير الإمدادات الغذائية، لضمان فرص الحصول على الغذاء اللازم لحياة صحية و منتجة، من خلال نهج متعدد التخصصات يمارس أنشطته بوحدة متخصصة .

2. 4. 1. 1. وحدات دعم التنمية الزراعية.

2. 4. 1. 2. وحدات إدارة الموارد الزراعية.



## 2.4.1.1. وحدات دعم التنمية الزراعية

تشمل أنشطة الوحدات الميدانية، لدعم التنمية الزراعية، مجموعة متنوعة من المشاريع في مجالات الزراعة، مصائد الأسماك والغابات، من خلال التنمية الزراعية، وصياغة سياسة تنمية الأراضي والمياه، والأمن الغذائي.

2.4.1.1. وحدة الهندسة الزراعية .

2.4.1.2. وحدة حماية المحاصيل .

2.4.1.3. وحدة تطوير النظم الزراعية.

2.4.1.4. وحدة تنمية الموارد المائية.

## 2.4.1.1. وحدة الهندسة الزراعية

تعد الهندسة الزراعية عنصرا مهما من عناصر، ونظم الدعم الزراعي، ضمن نشاط منظمة الفاو، والمكتب الإقليمي لإفريقيا، وتعمل الوحدة بشكل وثيق مع دائرة تكنولوجيا الهندسة الزراعية (AGST) بمنظمة الفاو، من أجل تبادل المعلومات التقنية حول الوسائل الزراعية اليدوية، والمعدات الزراعية، بتطوير مستويات التكنولوجيا، وخدمات الصيانة للمعدات الزراعية.

و تعمل الوحدة كذلك على تنمية الإستراتيجيات الوطنية الزراعية، لأن الهندسة الزراعية تشمل جميع مراحل عملية الإنتاج الزراعي الأولي، من خلال إعداد الأرض إلى الحصاد، والتدريبات المباشرة، وإدارة المحاصيل المتبقية، لتمكينها من تطبيق الزراعة المحافظة على النظم البيئية في أفريقيا [259]ص1.

بالإضافة لمساهمة المكتب الإقليمي الإفريقي، من خلال وحدة الهندسة الزراعية، تفعيل مواضيع حفظ التربة الزراعية، بالحد من تدهورها، ودعم جهود المهندسين المتخصصين في التربة، والمشاريع التقنية في أريتريا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، جنوب إفريقيا و غانا... إلخ .

كما تم الإعتماد على المكننة الزراعية، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات على مستوى المزرعة، و الآلات الزراعية التي تشكل جزءا هاما، من سياسات تطوير القطاع التجاري، مع ضمان الترشيح الميداني لسلامة، وفعالية إستخدام المبيدات في إفريقيا، و توفير ضوابط كافية في جميع الدول الأعضاء للمراقبة الصحية لصغار المزارعين، تفاديا لمشاكل التسمم بالمبيدات.

كما تساهم الوحدة في دعم الأنشطة الزراعية للمحاصيل، التي تعتمد على العمل اليدوي ( حيوانات الجر ) ، وخاصة في إنتاج القطن، والفاول السوداني، و دعم إستخدام الحيوانات كمصدر تكميلي للمزرعة للمحافظة على إستدامة الموارد الطبيعية [259] ص2.

## 2. 1. 1. 4. 2. وحدة حماية المحاصيل

تركز وحدة حماية المحاصيل، على تعزيز قدراتها من خلال السياسات، و البرامج على الصعيدين الوطني والإقليمي ، كوسيلة لزيادة الإنتاج الزراعي، لتحقيق الأمن الغذائي ، مع الحفاظ على البيئة، وحفظ التنوع البيولوجي، و هذا من خلال إدارة المبيدات بتقديم المساعدة لدول إفريقيا بالمساندة الفنية، والدعم الإداري، لتنفيذ برامج وطنية، للإدارة المتكاملة للآفات ميدانياً.

بالإضافة لضمان مكافحة المتكاملة للآفات، بتقديم المساعدة لدول المنطقة، لمعالجة المشاكل المرتبطة بإستعمال المبيدات، و إدارة مكافحة الآفات، بإجراء الموافقة المسبقة عن علم بالنسبة لبعض الكيماويات، والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية لضمان الإستخدام المأمون لها .

حيث عقدت وحدة حماية المحاصيل بالتنسيق بين منظمة الفاو و المكتب الإقليمي لإفريقيا عدة ورشات خاصة بمكافحة الآفات منها ورشة عمل حول تطبيق اتفاقية روتردام الخاصة بالموافقة المسبقة عن علم بالنسبة لبعض الكيماويات والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية الذي عقد في نيروبي ، كينيا 13 - 16 يونيو 2000، و ورشة عمل حول الاستخدام المأمون لمبيدات الآفات في جامعة العلوم والتكنولوجيا في كوماسي ، غانا 28 - 29 سبتمبر 2000.

## 2. 1. 1. 4. 3. وحدة تطوير النظم الزراعية

تساهم هذه الوحدة في تطوير النظم الزراعية، بإعتبارها جزءاً من منظمة الفاو ،والمكتب الإقليمي لإفريقيا، و تعمل على تحسين فهم مختلف نظم المزارع ، و تقديم الإرشاد للمزارعين، مع دعم السياسات الزراعية ، من خلال توفير المعلومات وتحسين طرق التحليل.

بالإضافة لمساهمة الوحدة في تحسين الربحية، والإنتاجية، والقدرة التنافسية للمزارع، وغيرها من مؤسسات الأعمال الزراعية، مع التشجيع على إتخاذ القرارات السليمة لإدارة الموارد، والنظم الزراعية في التنمية، بالإضافة لضمان إدارة المزرعة، وإنتاجيتها لضمان خدمة الإقتصاد الوطني، الإقليمي و العالمي.

حيث عقدت وحدة تطوير النظم الزراعية بالتنسيق بين منظمة الأغذية و الزراعة و المكتب الإقليمي لإفريقيا عدة ورشات لتطوير النظم الزراعية منها ورشة عمل حول نظم الحصاد المائي في نيامي (النيجر) من 26. - 29 أكتوبر 1999، و حلقة عمل دولية عقدت في أكرا في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والزراعة ، وتحت عنوان "ختام الحلقة المغذيات للأمن الغذائي في المناطق الحضرية وحماية البيئة" ، من 2. - 6. آب 1999.

## 2. 4. 1. 1. 4. وحدة تنمية الموارد المائية

تساهم هذه الوحدة في تطوير، و تنمية الموارد المائية، بإعتبارها جزءا من منظمة الفاو، و المكتب الإقليمي لإفريقيا، و تعمل على تقييم موارد المياه وإدارتها والحفاظ عليها من أجل التنمية الزراعية المستدامة .  
و تعمل الوحدة كذلك على رصد الحالة الراهنة، لتوافر المياه، وإستدامتها ، وتقديم المشورة الفنية لتحديد مظاهر التدهور البيئي المائي، مع تعزيز أنسب التكنولوجيات، والممارسات الإدارية، فيما يتعلق ببرامج الموارد المائية [260]ص1.

## 2. 4. 1. 2. وحدات إدارة الموارد الزراعية

تساهم منظمة الفاو من خلال وحدات إدارة الموارد الزراعية، على تسيير موارد الزراعة، و الغابات، ومصايد الأسماك، و التنمية الريفية ، و هذا للتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز دور المرأة في التنمية البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية.

2. 4. 1. 2. 1. وحدة إدارة الصناعات الزراعية و ما بعد الحصاد.

2. 4. 1. 2. 2. وحدة إدارة التنمية المستدامة.

2. 4. 1. 2. 3. وحدة سياسة المساعدة.

## 2. 4. 1. 2. 1. وحدة إدارة الصناعات الزراعية و ما بعد الحصاد

تساهم هذه الوحدة، في إدارة الصناعات الزراعية، و ما بعد الحصاد، بإعتبارها جزءا من منظمة الفاو، و المكتب الإقليمي لإفريقيا، و تعمل على إنشاء، وتشغيل شبكة من الجهات المعنية في ما بعد الحصاد، والصناعات الزراعية، تتضمن مكاتب الإستشارات، و الإدارات الحكومية، و مؤسسات

البحوث ، و التعاونيات والجمعيات، والمنظمات غير الحكومية، من أجل إنشاء قاعدة بيانات، وإصدار نشرة إخبارية زراعية [261] ص1.

كما يتم تعزيز وإنشاء الجمعيات القائمة على السلع الأساسية، و مراكز تعزيز تكنولوجيا ما بعد الحصاد و الصناعات الزراعية، بإدخال تكنولوجيات تهيئة البيئة المواتية لتطوير القطاع الزراعي، و تنسيق، وتخطيط، ودعم خسائر ما بعد الحصاد ، وتوليد الدخل لصغار المزارعين .

و تساعد الوحدة السياسات الوطنية للتنمية الزراعية، لتنسيق الأنشطة الوطنية في تكنولوجيا ما بعد الحصاد، والصناعات الزراعية، و الممارسات الزراعية الجيدة ، التخزين، الحفظ و التسويق للمحاصيل الزراعية، مع دعم مشاريع للأسر المعيشية، و توليد دخلهم [261] ص2.

## 2. 4. 1. 2. وحدة إدارة التنمية المستدامة

تساهم الوحدة الفنية في تجسيد التنمية المستدامة في إفريقيا، حيث أنشئت بالتنسيق بين الفاو و المكتب الإقليمي لإفريقيا في يناير 1995، و هي بمثابة مركز مرجعي عالمي للمعرفة بشأن الجوانب الفيزيائية، البيولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة.

و تعمل الوحدة كذلك على زيادة مشاركة سكان الريف، وخصوصا الفقراء في قضايا المساواة بين الجنسين و التنمية، و نقل المعرفة والتكنولوجيا، من أجل ضمان إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، كما تدعم الإصلاح الزراعي، بتطوير البحوث، والإرشاد، والتدريب، مع زيادة الاعتماد على القطاع الخاص، ومبادرات المجتمع المدني، و المشاركة في قاعدة المجتمع الريفي .

## 2. 4. 1. 3. وحدة سياسة المساعدة

تساهم الوحدة الفنية في تجسيد المساعدة الميدانية لإفريقيا، بإعتبارها جزءا من منظمة الفاو والمكتب الإقليمي لإفريقيا، من خلال مساعدة الدول الأعضاء، و التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية الاقتصادية في المنطقة، لدعم السياسة العامة، و تعزيز القدرات الوطنية لأداء السياسات العامة ، وتصميمها وتنفيذها .

و توفر الوحدة كذلك التوجيه التقني، والدعم الفني، لتحليل السياسات الزراعية، والتخطيط لمشاريع التنمية الزراعية والريفية، مع التركيز على العمل القطري، لإدارة نظام المعلومات، و دعم الإستراتيجيات الوطنية، بشأن الأمن الغذائي، و التنمية الزراعية، والريفية للحد من الفقر، بالإضافة للقيادة الميدانية للبرامج الإفريقية، بشكل وثيق مع منظمة الفاو، لإستعراض طلبات المساعدة التقنية، وتنسيق أفكار المشاريع، وتقديم المشورة بشأن أهميتها [262] ص1.

## 2.4.2. المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

يعد أول المكاتب الإقليمية لمنظمة الفاو، أنشئ عام 1947، و مقره في تايلاندا (Thailand) ، و يعد برنامج المكتب الإقليمي جزء من المكاتب اللامركزية في منظمة الفاو، حيث كانت تسميته المكتب الإقليمي لآسيا والشرق الأقصى و كان مقره أول مرة و بشكل مؤقت في الصين، ثم نقل المكتب عام 1948 إلى بانكوك والذي أصبح فيما بعد موقع دائم عام 1953، و في عام 1979 تغير اسمه لمكتب الفاو الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، و يساهم المكتب في حل القضايا المطروحة في المنطقة، من أن نحو 70 % من عدد سكان الريف في العالم ، يعيشون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، و محدودية نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة، و محدودية الموارد الطبيعية مع إرتفاع القاعدة السكانية الضخمة.

و نما اقتصاد المنطقة منذ 1945 بمعدل أسرع، مع إرتفاع معدلات القراءة والكتابة ، وتحسن التغذية، و الصحة العامة، و مشاركة أوسع من جانب المواطنين في صنع القرار ، حيث ساعد المكتب الإقليمي لدول آسيا والمحيط الهادئ، من تقديم المشورة في مجال السياسات، والخبرة الفنية الزراعية، والمصايد السمكية، والغابات لجعل المنطقة آمنة غذائيا للأجيال الحاضرة والمقبلة.

و يهدف المكتب بالتعاون مع الحكومات، و منظمات التكامل الإقليمي إلى تعزيز الأمن الغذائي، و تحقيق تحسينات دائمة في حياة الفقراء، و حماية قاعدة الموارد الطبيعية، وضمان المساواة بين الجنسين في فرص الإستفادة من الزراعة، والتنمية الريفية.

و يتعاون المكتب مع الحكومات و منظمات التكامل الاقليمي كدول آسيا أفغانستان، بنجلاديش، كمبوديا، الصين، بوتان، كوريا الشمالية، الهند، اندونيسيا، إيران، اليابان، كازاخستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، جزر المالديف، منغوليا، ميانمار، النيبال، باكستان، الفلبين، جمهورية كوريا، سيريلانكا ، تايلاند، تيمور الشرقية، أوزبكستان، فييتنام ، و دول المحيط الهادئ: أستراليا، جزر كوك، فيجي، فرنسا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيوزيلاندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونجا.

و بالتعاون الوثيق مع اللجنة الأمامية الاقتصادية و الاجتماعية لآسيا و المحيط الهادئ، و منظمات التكامل الإقليمي مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، و رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، و منتدى جزر المحيط الهادئ، و شركاء التنمية مثل البنك الآسيوي للتنمية،

و المنظمة الإنتاجية الآسيوية (آيو)، و مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا و المحيط الهادئ، و المعهد الدولي لبحوث الأرز .

و من خلال الإطار الإستراتيجي الإقليمي لآسيا و المحيط الهادئ، يتم تأمين الغذاء، والتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، و دعم الاستثمار وتعزيز التعاون التقني بين الدول النامية، من خلال مجموعة من اللجان المتخصصة و البرامج العملية.

2. 4. 2. 1. اللجان المتخصصة .

2. 4. 2. 2. البرامج الميدانية.

## 2. 4. 2. 1. اللجان المتخصصة

يتكون المكتب الإقليمي لمنظمة الفاو في بانكوك من خمسة لجان متخصصة في مجالات الإنتاج الحيواني والصحة، الإحصاءات الزراعية، مصائد الأسماك، الغابات و حماية النباتات.

2. 4. 2. 1. 1. لجنة مصائد الأسماك.

2. 4. 2. 1. 2. لجنة الغابات.

2. 4. 2. 1. 3. لجنة حماية النباتات.

2. 4. 2. 1. 4. لجنة الإحصاءات الزراعية .

2. 4. 2. 1. 5. لجنة الإنتاج الحيواني و الصحة الحيوانية.

## 2. 4. 2. 1. 1. لجنة مصائد الأسماك

أنشئت لجنة مصائد الأسماك لآسيا و المحيط الهادئ عام 1949، و حاليا تتكون من 20 دولة، حيث تعتبر المورد السمكي من مصادر الغذاء الأساسية ، والعمالة والدخل لملايين البشر في آسيا والمحيط الهادئ، حيث يمثل إنتاج الأسماك في هذه المنطقة، نصف الإنتاج العالمي، مع إحتلال هذا القطاع أهمية حاسمة لتحقيق الأمن الغذائي، ويمكن أن يوفر المزيد من الزيادات في إنتاج الأسماك في المنطقة ، بشرط أن تستغل بطريقة مستدامة.

حيث يتم تفعيل الإدارة السليمة، والإستخدام المستدام للموارد السمكية، مع تطوير تقنيات تربية و صيد الأحياء المائية صيد الأسماك، و حفظ مصائد الأسماك الداخلية والبحرية، و تحسين إحصاءات مصائد الأسماك.

## 2.4.2.1.2. لجنة الغابات

أنشئت لجنة الغابات لآسيا و المحيط الهادئ عام 1949، و عضويتها حاليا 33 دولة، حيث تعتبر ان الغابات عنصر مهم للنظام البيئي، حيث تغطي الغابات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 25 % من مساحة اليابسة في العالم ، كما تحتوي على نحو 15 % من غابات العالم، لإحتوائها على ثروة هائلة من الموارد المتجددة، و مساهمتها إسهاما حيويا في البيئة.

و في الوقت الحاضر تغيرت النظرة للغابات فلم يعد ينظر إليها كمجرد مصدر للأعلاف والحطب والخشب، لأن إدارة الغابات أصبحت أكثر تعقيدا، فهي تشمل إدارة مستجمعات المياه ، وعزل الكربون وحفظ التنوع البيولوجي، والسياحة البيئية، بإعتبار لها دور حيوي بتوفيرها الغذاء، وسبل المعيشة للذين يعيشون فيها أو بالقرب منها.

و يلعب المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في الاستخدام الحكيم لغاباتها، و من خلال الأنشطة الميدانية تحاول تفعيل مجموعة من التحديات ومنها الإدارة المستدامة للغابات، و حماية للموارد الطبيعية و الحيوانية و الحشرية المتواجدة فيها.

كما تساهم لجنة الغابات في تعزيز التجدد الطبيعي، وإعادة تأهيل الغابات من أجل ضمان التنوع البيولوجي المستدام، و بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال لسياسات وطنية للغابات، مع تحسين إحصاءات الغابات، لمعرفة المساحات المتبقية، و المنقرضة، و تحديد التدابير لحمايتها.

## 2.4.2.1.3. لجنة حماية النباتات

تضم لجنة حماية النباتات لآسيا و المحيط الهادئ (APPPC) حاليا 25 دولة، و تعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أكبر منتجي الحبوب والبقول والخضروات والفواكه والمحاصيل الصناعية مثل المطاط وجوز الهند والفلل وزيت النخيل، و المنطقة تنتج 90 % من الأرز عالميا، و الذي يقدم أكثر من نصف الطاقة الغذائية اليومية لأكثر من ثلاثة مليارات من البشر في المنطقة، مع العلم أن أكثر من 50 % من المحاصيل الصناعية من العالم تنتج في المنطقة.

و يدعم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، إنتاج النباتات، من خلال تقييم، وتشجيع المحاصيل ذات القيمة العالية للمتميزين البيئات الزراعية الإيكولوجية، مع إدخال النظم المحصولية المحسنة لزيادة إنتاجية المحاصيل النباتية .

كما يتم تحسين ممارسات الإدارة المتكاملة لتطوير المحاصيل البستانية، و التكثيف المستدام لنظم الإنتاج الزراعي، مع تنسيق تدابير الصحة النباتية ، من خلال وضع المعايير الإقليمية، والدولية لتدابير الصحة النباتية موضع التطبيق. [263].

## 2.4.2.1.4. لجنة الإحصاءات الزراعية

يساهم المكتب الإقليمي لمنظمة الفاو لآسيا و المحيط الهادئ، من خلال لجنة الإحصاءات الزراعية ، التي تضم حاليا 25 دولة في التحرر من الجوع ، و تحقيق العدالة الإجتماعية، والتنمية المستدامة، بتلبية المطالب المتزايدة والمتنوعة للأغذية، مما يؤدي لخفض عدد من يعانون من نقص التغذية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية ، وضمان جودة الأغذية والاستخدام الآمن للتكنولوجيات الجديدة ، وتحسين المناطق الريفية .

تساهم لجنة الإحصاءات الزراعية تعزيز سياسات وتكنولوجيات الربط بين الزيادة في الإنتاج، مع الممارسات الزراعية الجيدة المتقدمة للحد من تدهور البيئة، و حماية سلامة السلسلة الغذائية، مع ضرورة الحد من الآثار المترتبة على إخفاقات السوق الضعيفة ، وانعدام الأمن الغذائي للأسر.

كما يتم معالجة مخاطر الأمن البيولوجي، بتبادل المعلومات، والمنتجات الزراعية لتسهيل التجارة الدولية، و حماية الموارد الطبيعية من التدهور بسبب النمو السكاني والتحضر.

بالإضافة للمساهمة في الانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة المكثفة، لأجل التسويق، والتصنيع والإستجابة لتزايد السكان، وتغير أنماط الإستهلاك أدى إلى تدهور المياه، و تلوث التربة ، مما أدى إلى إنخفاض الإنتاجية، مع حماية الأراضي الزراعية، من آثار الكوارث الطبيعية، لتحسين الإدارة، والإستخدام المستدام لموارد الأراضي، تحقيقاً للأمن الغذائي، وتحسين سبل المعيشة.

كما يتم تطوير الإحصاءات الزراعية الوطنية، لرسم السياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي، و الذي يتضمن المسوح الزراعية، و دعم مصادر المعلومات الزراعية، لتمكين صناعات القرار والمهنيين لإستخدامها لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، والمساعدة في مكافحة الجوع. [264].

## 2.4.2.1.5. لجنة الإنتاج الحيواني و الصحة الحيوانية

تأسست لجنة الإنتاج الحيواني و الصحة الحيوانية لآسيا و المحيط الهادئ عام 1975، وعضويتها الحالية 17 دولة، و مناط عمل اللجنة اعتماد الملايين من الأسر الريفية في دول آسيا و المحيط الهادئ ، على الحيوانات المستأنسة، و تعتبر هذه المنطقة موطن ل 30 % من الأنواع الحيوانية



في العالم، و على الرغم من أن المنتجات الغذائية الحيوانية لا تزال تشكل جزءا كبيرا من النظام الغذائي، في الدول النامية ، لكنها تعاني العديد من مشاكل التنمية .

و تعمل اللجنة على تعزيز الإستدامة الإقتصادية والبيئية، حفاظا على المورد الوراثي الحيواني، و تحسين سبل المعيشة للمنتجين، وخاصة صغار منتجي الثروة الحيوانية، و السيطرة على الأمراض الحيوانية العابرة للحدود الوطنية وتعزيز الخدمات البيطرية.

بالإضافة للحد من أسباب فقدان التنوع الجيني للحيوانات، مع التركيز على حماية الثروة الحيوانية المحلية، مع تحسين معايير سلامة الغذاء الحيواني، بتعزيز الخدمات الصحية في كل مراحل الإنتاج من الإنتقاء ، التربية، التغذية، التسويق و الحفظ...إلخ. [265].

## 2. 2. 4. 2. البرامج الميدانية

يمارس المكتب الإقليمي لدول آسيا والمحيط الهادئ، سياساته الإقليمية لدعم لامركزية منظمة الأغذية و الزراعة، من خلال عدة برامج ميدانية متخصصة .

2. 2. 4. 2. 1. برنامج مكافحة المتكاملة لآفات القطن في آسيا .

2. 2. 4. 2. 2. برنامج مكافحة المتكاملة لآفات الخضروات.

2. 2. 4. 2. 3. برنامج السلامة الإحيائية لأغراض الزراعة المستدامة .

2. 2. 4. 2. 4. برنامج الحفظ والإستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية.

2. 2. 4. 2. 5. برنامج أثر التجارة الزراعية والغذائية على الدول الجزرية الصغيرة.

## 2. 2. 4. 2. 1. برنامج مكافحة المتكاملة لآفات القطن في آسيا

يمول البرنامج من قبل الإتحاد الأوروبي، وتنفذه منظمة الفاو، بالتنسيق مع مكتب منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وتشمل الدول المشاركة بنغلاديش، الصين ، الهند ، باكستان، الفلبين و فيتنام، و ما يقرب من 19 مليون لمزارعي القطن، في هذه الدول ما يقرب من نصف إنتاج العالم من القطن.

كما يتم ترشيد المبيدات المستخدمة على القطن، للحد من المشاكل البيئية والصحية، مع دعم الإستراتيجيات مكافحة الآفات الصديقة للبيئة، و تثقيف مزارعي القطن، لدعم النظام البيئي لمكافحة الآفات، و تحقيق جودة التعليم، لعدد كبير من المزارعين من خلال تطوير تقنيات جديدة لإنتاج، ومكافحة الآفات، و مهارات الإدارة ، و تنفيذ دورات تدريبية [266]

## 2. 4. 2. 2. 2. برنامج مكافحة المتكاملة لآفات الخضروات

بدأ تطبيق البرنامج منذ 2002، لصالح ثمانية دول في جنوب و جنوب شرق آسيا (بنغلاديش ، كمبوديا ، الصين ، اندونيسيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والفلبين ، وتايلاند وفيتنام)، بتمويل حكومات كل من أستراليا ، و هولندا ، و النرويج ، ليكون مجموع المبلغ 7.5 مليون دولار، و يهدف المشروع إلى تجسيد آلية الحد من إستخدام المبيدات بشكل كبير في إنتاج الخضروات، بالإضافة لزيادة دخل المزارعين، مع مشاركة المزارعين من خلال التدريب، وبحوث الآفات، والأمراض في محاصيل الكرنب ، اللفت، الطماطم، الباذنجان، البطاطا، الخيار، القرع والفاصوليا .

كما يتم تعزيز قدرات الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، لتنفيذ مكافحة المتكاملة للآفات، والتدريب، والأنشطة الميدانية، و تقديم المشورة للحكومات الوطنية في مجال تعليم المزارعين ، وحماية المحاصيل ، والتنمية الريفية، وتخفيف حدة الفقر [ 266 ]

## 2. 4. 2. 3. برنامج السلامة الإحيائية لأغراض الزراعة المستدامة

يساهم البرنامج في تنمية السلامة البيولوجية، و تطوير الضوابط والقدرات الوطنية، لإدارة علمية للمنافع، والمخاطر المرتبطة بالكائنات المعدلة وراثيا، و هذا بدعم عشرة دول (بنغلاديش ،الصين ،الهند ،اندونيسيا ،ماليزيا ، باكستان ،الفلبين ، سريلانكا ،تايلاند ، فيتنام)، من أجل كما تسخر التكنولوجيا الإحيائية، وفقا للمقاييس العالمية و الإقليمية.

بالإضافة لدعم مراكز البحث العلمي و المعاهد المتخصصة، و الوكالات المتعاونة في آسيا من أجل دعم الأمن الغذائي، مع تعزيز دور التكنولوجيات الحيوية ليس فقط في زيادة الإنتاج ، ولكن في خفض تكاليفه ، وزيادة القيمة الغذائية وتجهيز المنتجات الزراعية، و التعامل بحذر شديد مع تكنولوجيا الكائنات المعدلة وراثيا، لتجنب المخاطر المحتملة على صحة البشر والنظم الإيكولوجية [ 266 ] .

## 2. 4. 2. 4. برنامج الحفظ والإستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية

يمول البرنامج من دولة اليابان، من أجل تنفيذ خطة العمل العالمية للحفظ، والإستخدام المستدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (الموارد الجينية) و تحقيقا للأهداف الإنمائية، كما يتم العمل على مساعدة الدول في تقييم الوضع الحالي للموارد الجينية، من أجل سد الثغرات في المعلومات، و تحديد إحتياجات وأولويات الدول من أجل الحفظ، والإستخدام المستدام للموارد الجينية، مع تحسين

القدرات الوطنية في رصد الموارد الجينية، من خلال تمكينهم من الأدوات الفعالة لقيادة عمليات صنع القرار، وتبادل التجارب الناجحة في مجال إدارة المزرعة.

## 2.4.2.5. برنامج أثر التجارة الزراعية والغذائية على الدول الجزرية الصغيرة

يهدف البرنامج لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة، في المحيط الهادئ، على الوصول إلى الأسواق الخارجية للزراعة، والغذاء، و هي تسعة دول في المحيط الهادئ(جزر كوك وكيريباتي، جزر مارشال ، ناورو ، نيوي ، بالاو ، ساموا ،تونغا ،فانواتو)، و هذا لإعداد القرارات المتعلقة بسياسات التجارة الزراعية، والآثار المترتبة على العضوية في منظمة التجارة العالمية. يساهم البرنامج في تطبيق الأولويات الإقليمية من خلال تعزيز الأمن البيولوجي لصالح الأمن الغذائي، وتجارة المنتجات الزراعية لمواجهة ضغوط العولمة، باستخدام أساليب التكنولوجيا الحيوية، وتحسين نوعية، وحجم السلع الغذائية والزراعية، و دراسة مدى تأثير التكنولوجيا الجديدة على الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، وجودة الغذاء .

كما يتم تمكين الزراعة في إطار إعادة هيكلة السوق المتغيرة، والظروف التجارية المعقدة، بدعم السياسات، والبيئة المؤسسية، التي تمكن قطاع الزراعة في ظل تغير ظروف السوق والتجارة لضمان المكاسب الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، للوصول لتحقيق تجارة عادلة، وتوزيع عادل للتكاليف، والفوائد.

بالإضافة لتحسين سبل المعيشة الريفية، وتمكينها من إستعادة القدرة على التنمية الريفية المستدامة، من خلال الحد من كوارث الجفاف، والفيضانات، والعواصف، والحرائق، والزلازل، والإنفجار البركاني ، و الإحترار العالمي، و الإنزلاقات الأرضية، والأعاصير الاستوائية، و الآفات الحيوانية والنباتية .

مع تعزيز إدارة، وحفظ، والإستخدام المستدام للموارد الطبيعية في آسيا والمحيط الهادئ ، لأن تدهور الموارد الطبيعية، يؤدي لزيادة مخاطر الكوارث الطبيعية، وممارسات زراعية غير ملائمة ، وعدم كفاءة إستخدام المياه في الري، والإفراط في إستخراج المياه الجوفية [ 266 ] .

## 2. 4. 3. المكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى

يعود وجود المكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى إلى عام 1961 في جنيف، ثم نقل في وقت لاحق إلى روما عام 1970، حيث تركز على تبادل المعلومات داخل المنطقة والتعاون بين الدول الأعضاء بشأن جوانب معينة من التنمية الزراعية والريفية.

و إستجابة للتغيرات في أوروبا و بالخصوص الدول التي تمر إقتصادياتها بمرحلة إنتقالية، إتخذت الفاو خطوات هامة من أجل زيادة أنشطتها في المنطقة، فقامت بنقل المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى من روما إلى بودابست في 2007 [267].

تتضمن أنشطة المكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى مجموعة واسعة من التخصصات في التنمية الزراعية، تنمية الأراضي، المياه، سلامة الأغذية، موارد الغابات، مصايد الأسماك ، تخفيف حدة الفقر، البيئة وإدارة الموارد الطبيعية و بناء قدرات المؤسسات.

2. 4. 3. 1. البحوث الزراعية و التكنولوجيا الحيوية.

2. 4. 3. 2. إدارة المعلومات و المعارف الزراعية.

2. 4. 3. 3. تنمية المشاريع الزراعية.

## 2. 4. 3. 1. البحوث الزراعية و التكنولوجيا الحيوية

توفر التكنولوجيا الحيوية أداة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، لقطاع الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، فضلا عن الصناعات الغذائية، فتكنولوجيا الهندسة الوراثية تساهم في إنتاج المنتجات الغذائية لتلبية احتياجات التوسع السكاني على نحو متزايد.

و يعمل المكتب الإقليمي بالتنسيق مع منظمة الفاو، في المساعدة على بناء القدرات في مجال التكنولوجيا الحيوية، والسلامة البيولوجية، ومواءمة الأنظمة، و تقديم المشورة والتوجيه، وتوفير فرص الحصول على معلومات متوازنة، ومحايدة للمساعدة في تحسين الإنتاجية الزراعية، في الدول النامية، والإقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية.

بالإضافة لتقديم مساعدة تقنية، ومالية لتطوير التشريعات الوطنية، في بعض دول منطقة القوقاز ومولدا فيا حول التكنولوجيا الحيوية، والسلامة الحيوية من أجل ضمان الإصلاح الزراعي ، و إحياء البحوث الزراعية، وتطوير حقوق الملكية الفكرية المناسبة ، والتشريعات المتعلقة بالسلامة الإحيائية، و يتعاون المكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى في هذا المجال مع مكتب تبادل المعارف و البحوث و الإرشاد (OEKR)، و الذي يملك خبرة طويلة في مجال الإرشاد الزراعي، و المشاركة

في المبادرات الدولية مثل المنتدى العالمي لتنمية الزراعة و الخدمات الإستشارية، و النظام الأوروبي لشبكات البحوث التعاونية.

## 2. 3. 4. 2. إدارة المعلومات و المعارف الزراعية

يساهم المكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى، في مناقشة صانعي القرار، ومديري البحوث حول نتائج التقييم ، وتحليل نقاط القوة والضعف، الفرص و التهديدات بالنسبة إلى التكنولوجيات الحيوية الزراعية المساهمة في الأمن الغذائي، والتنمية الريفية في منطقة القوقاز ، مع التركيز على العمل المشترك في مجال تنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع شعبة تبادل المعارف و بناء القدرات لدى منظمة الأغذية و الزراعة.

و تعزز الإدارة القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الحيوية الزراعية، والسلامة البيولوجية، وتحليل المخاطر، لزيادة الإنتاج الزراعي والمحافظة عليه، مع تعزيز التنمية الوطنية، ونظم وشبكات المعلومات المتوافقة مع منظمة الفاو، و تعزيز الأبحاث الزراعية لضمان استخدام أكثر كفاءة لنظم المعلومات وقواعد البيانات، و يتعاون المكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى في هذا المجال مع مكتب تبادل المعارف و البحوث و الإرشاد في الفاو، كما يطور شبكات المعارف المتخصصة في أوروبا و آسيا الوسطى.

## 2. 3. 4. 3. تنمية المشاريع الزراعية

تتطلب تنمية المشاريع الزراعية في جميع الدول النامية، و الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية، تعزيز دور القطاع الخاص في دعم الأعمال الزراعية، والصناعات الزراعية، التي تؤثر بشكل متزايد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

حيث يتم تعزيز القدرة التنافسية للزراعة، لتتناسب مع السياسة الديموغرافية، والظروف المناخية والجغرافية، و تقوية الصناعات الغذائية من الشركات الصغيرة والمتوسطة، و تطوير التنافسية الزراعية والصناعات الزراعية، لخلق فرص العمل، والدخل لتعزيز الطلب على المنتجات الزراعية و غير الزراعية، من خلال المناولة، التعبئة، التجهيز، نقل وتسويق المواد الغذائية و المنتجات الزراعية. بالإضافة لتحسين الروابط بين المزارعين، وتجار التجزئة، و مدراء الأعمال الزراعيين، لتحسين المهارات الإدارية للمؤسسات الزراعية، و هذا لتوفير بيئة تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، وبناء الروابط بين المؤسسات المحلية، ودعم الابتكار، والإستثمار في الزراعة، القائم على المعرفة والتكنولوجيات المختلفة لدعم سبل المعيشة .

كما يتم تعزيز التنسيق فيما بين الشركاء التجاريين، و تعزيز نظم الدعم الزراعي، وتقديم الخدمات ، فضلا عن تكنولوجيات الإنتاج، وما بعد الإنتاج لضمان الكفاءة، والفعالية، والقدرة التنافسية ، وربحية المشاريع الزراعية والغذائية، و يتعاون المكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى في هذا المجال مع شعبة الزراعة في منظمة الفاو، بالإضافة لمركز الإستثمار في التقنية في منظمة الفاو، من أجل المساهمة في مساعدة الدول في مجالات إعادة التأهيل الخاص بالقطاع الزراعي، و أنظمة الصرف الصحي، و توفير الخدمات للمنتجين، و ضمان البناء المؤسسي.

## 2. 4. 4. المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية و بحر الكارييب

أنشئ المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عام 1967 [268]، بتنسيق مع منظمة الفاو، من خلال إتفاقية وقعت بين المنظمة وحكومة شيلي، تتألف حاليا من 33 من الدول المشاركة، والإستفادة من أنشطة منظمة الفاو في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي.

و تستند خطة عمل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، على أعمال المؤتمر الإقليمي الذي عقد في البرازيل في أبريل 2008، و الذي حدد الأولويات الإقليمية المستندة على تقديم التعاون التقني، وترجمة المعرفة في مجالات الزراعة ، التغذية، مصايد الأسماك ،الغابات والثروة الحيوانية إلى تطبيقات عملية، من خلال شبكات متخصصة للإستجابة بفعالية للتحديات الراهنة، و إيجاد حلول للمشاكل المشتركة.

2. 4. 4. 1. شبكة التعاون التقني لإدارة مستجمعات المياه .

2. 4. 4. 2. شبكة التعاون التقني للحدائق الوطنية و المناطق المحمية.

2. 4. 4. 3. شبكة التعاون التقني لنظم مراقبة الأغذية والتغذية.

2. 4. 4. 4. شبكة التعاون التقني للتكنولوجيا الحيوية النباتية.

## 2. 4. 4. 1. شبكة التعاون التقني لإدارة مستجمعات المياه

أنشئت شبكة التعاون التقني لإدارة مستجمعات المياه (REDLACH) عام 1980، من أجل تعزيز التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، و تتألف من مؤسسات عامة، و خاصة الغرض منها العمل بشكل تدريجي، على زيادة القدرات التكنولوجية، من خلال تبادل الخبرات و المعرفة ، التعاون التقني ، تعزيز برامج ومشاريع الإستثمار في إدارة مستجمعات المياه .

و تتألف شبكة التعاون التقني لإدارة مستجمعات المياه حاليا من الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، تشيلي، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، جمهورية الدومينيكا، أوروغواي و فنزويلا، و بتنسيق إقليمي من اليابان.

تعمل الشبكة على تيسير تبادل المعلومات، وتعزيز التعاون التقني فيما بين الدول من خلال نشر المعرفة فيما يتعلق باستخدام، وحفظ الموارد الطبيعية، و مستجمعات المياه، بترسيخ مفهوم إدارة أحواض الأنهار، وتحفيز تنفيذها على المستوى الحكومي، والتعاون التقني، و عمليات التدريب، مع توحيد المعايير فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي، والمنهجي لإدارة وحفظ المياه.

بالإضافة لتوثيق العلاقات، وتعزيز الشراكة بين وكالات التعاون التقني، والتمويل المتعددة الأطراف، و تعزيز الإستراتيجيات الإقليمية، وإدارة الأعمال في الأحواض المشتركة، لوضع خطة عمل فيما بين الأعضاء، و تطبيق نهج مشترك للتوفيق بين المصالح المختلفة، و ضمان الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية، و إدارة مستجمعات المياه المتناسب مع إستراتيجيات التنمية الوطنية [269].

## 2.4.4.2. شبكة التعاون التقني للحدائق الوطنية و المناطق المحمية

أنشئت شبكة التعاون التقني للحدائق الوطنية و المناطق المحمية (الحيوانات والنباتات البرية) (REDPARQUES) عام 1983، من قبل دول المنطقة، بدعم من منظمة الفاو، و هي آلية تقنية تتكون من مؤسسات عامة وخاصة تعمل في مجال المناطق المحمية، لزيادة القدرات التكنولوجية والإدارية، على أساس تبادل الخبرات والمعارف.

حيث تساهم الشبكة في الحفاظ على منطقة الأمازون، لتعزيز حفظ، وإدارة الحياة البرية، و الموارد الطبيعية، و تعزيز التعاون التقني بين المؤسسات المهنية في مجال إدارة المناطق المحمية، و تعزيز القدرة التقنية للمؤسسات الوطنية، وتحسين الاستخدام الكفؤ للموارد البشرية والمادية والمالية، مع تعزيز الإستراتيجيات الإقليمية، لتبادل المعلومات التقنية و العلمية الخاصة بالحدائق و المناطق المحمية الوطنية [270].

## 2.4.4.3. شبكة التعاون التقني لنظم مراقبة الأغذية والتغذية

تعد شبكة التعاون التقني بشأن النظم الغذائية، ومراقبة التغذية (SISVAN)، الآلية التي تتألف من المؤسسات التقنية العامة، أو الخاصة، أو المستقلة التي تهدف إلى تشجيع الدول الأعضاء على متابعة المؤتمر الدولي المعني بالتغذية، روما عام 1992، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما عام 1996، بوصفها أساسا لتطوير المعلومات، والخرائط عن إنعدام الأمن الغذائي.

تتألف شبكة التعاون التقني بشأن النظم الغذائية ومراقبة التغذية (SISVAN) من الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، الاكوادور ، السلفادور ، غواتيمالا ، هندوراس ، المكسيك ، نيكاراغوا ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، جمهورية الدومينيكان ، أوروغواي وفنزويلا ، و تعمل الشبكة على تنمية المراقبة المتصلة لسياسة الغذاء، والتغذية، والأمن الغذائي، و زيادة القدرات التكنولوجية القائمة على اعتماد تبادل الخبرات، والمعرفة بين الدول الأعضاء، مع تنمية الموارد التقنية، البشرية والمالية، لتعزيز نظم مراقبة الأغذية و التغذية [271] .

بالإضافة لتنمية القدرات البيطرية، و الرقابية لدول المنطقة لتفادي طوارئ الآفات، والأمراض العابرة للحدود، وتشجيع التعاون الدولي في التصدي لها، مع تعزيز التنمية المستدامة، بتنمية الغابات، والإستخدام المسئول لموارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ، و المحافظة على التنوع البيولوجي، و إستخدام مصادر الطاقة المتجددة، و تجنب أنماط الإستهلاك غير المستدامة .

## 2.4.4.4. شبكة التعاون التقني للتكنولوجيا الحيوية النباتية

تعد شبكة التعاون التقني للتكنولوجيا الحيوية النباتية (REDBIO)، الآلية التي تتألف من المؤسسات التقنية العامة أو الخاصة أو المستقلة التي تهدف إلى تشجيع الدول الأعضاء، بشأن إنتاج الخضروات التي تعد عنصرا أساسيا في عمل المكتب الإقليمي في مجال سلامة الأغذية .

و تسهم الشبكة في ضمان الحفظ، والإستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية، و تعزيز الإجراءات الإبتكارية، و تقنيات البحث في المحاصيل الغذائية، مع تدعيم الممارسات الزراعية الجيدة للمحاصيل النباتية، و نظم تكثيف إنتاج الخضروات [272]، و معالجة مشكلة إرتفاع أسعارالمواد الغذائية، وتعزيز مكافحة الجوع، من خلال رسم خرائط للجوع ، وسوء التغذية في المنطقة، و رصد وتحليل أسعار المواد الغذائية، والتكاليف اللازمة للإنتاج الزراعي، وأثاره على الأسر والدول.



## 2. 4. 5. المكتب الإقليمي للشرق الأدنى

أنشئ المكتب الإقليمي لمنظمة الفاو للشرق الأدنى في القاهرة (مصر) في 29 نوفمبر 1947، مهمته تركز على تنفيذ إستراتيجيات التنمية عن طريق تقديم المساعدة بصورة رئيسية للدول الأعضاء (أفغانستان ، الجزائر ، أذربيجان ، البحرين ، قبرص ، جيبوتي ، مصر ، إيران ، العراق ، الأردن ، كازاخستان ، الكويت ، قرغيزستان ، لبنان ، ليبيا ، مالطا ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، باكستان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الصومال ، السودان ، سوريا ، طاجيكستان ، تونس ، تركيا ، تركمانستان ، الإمارات العربية المتحدة ، أوزبكستان ، اليمن) من خلال مختلف الأنشطة والمشاريع.

و يضم المكتب الإقليمي لمنظمة الفاو للشرق الأدنى خبراء في مختلف مجالات الزراعة والبحوث والتكنولوجيا، الأرض والمياه، إنتاج النباتات و حمايتها، الإنتاج الحيواني والصحة، الصناعة الزراعية ، إدارة المراعي، الغابات، التسويق الزراعي، التخطيط الزراعي، الإرشاد والتدريب والتعليم ، و ينطلق الهدف العام للمكتب الإقليمي للشرق الأدنى من أهداف منظمة الفاو، بالتركيز على عدة نقاط رئيسية تتمثل في تقديم المساعدة التقنية، والمشورة في مجال السياسة العامة للدول الأعضاء في منظمة الفاو، مع بناء قدرات الدول في مجال الأمن الغذائي، التنمية الزراعية ، الغابات و مصائد الأسماك.

بالإضافة لتنظيم الاجتماعات التقنية، ومشاورات الخبراء لإستعراض القضايا الزراعية ذات الإهتمام المشترك، و تنظيم وإجراء المؤتمر الإقليمي، ودورات اللجان الإقليمية لمنظمة الفاو للشرق الأدنى مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء شبكات إقليمية لتبادل المعلومات، الخبرات، تعزيز التعاون التقني بحل المشاكل المشتركة، و القيام بدور فعال في التنمية الزراعية والريفية في المنطقة .

2. 4. 5. 1. لجنة الأنظمة الإقتصادية الغذائية.

2. 4. 5. 2. مصلحة الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية.

2. 4. 5. 3. مصلحة الموارد السمكية.

2. 4. 5. 4. مصلحة الغابات.

2. 4. 5. 5. مصلحة الصناعات الزراعية و التكنولوجيا.

2. 4. 5. 6. مصلحة الإرشاد الزراعي و التعليم و الإتصالات.

## 2.4.5.1. لجنة الأنظمة الاقتصادية الغذائية

تساهم اللجنة في بناء القدرات الوطنية، في مجال معلومات الأمن الغذائي، لكونها لازمة لصياغة برامج عمل أكثر فاعلية، للحد من المجاعات، و من إنعدام الأمن الغذائي، مما يتفق مع توجيهات خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

و تتمثل أنشطة لجنة النظم الاقتصادية الغذائية في تحديد و وصف المجموعات السكانية المعرضة لإنعدام الأمن الغذائي، و تصميم نظم معلومات الأمن الغذائي الوطنية و الإقليمية، و صياغة خطط التأهب للكوارث الوطنية، و تحقيق الأمن الغذائي الوطني، و أساليب الإدارة.

بالإضافة لتحليل سياسات، و برامج الأمن الغذائي، و الدعم الغذائي للدول الأعضاء، كما تشارك في تقدير مستوى وضع الأمن الغذائي الإقليمي و الوطني، مع ضمان تأسيس نظام وطني للمعلومات، عن إنعدام الغذاء، و التعرض لنقص الأغذية، و رسم الخرائط ذات الصلة، مع معرفة مواطن سكتاهم، و جمع المعلومات عبر مسح زراعي مستمر.

مع ضرورة تفعيل المساعدة على تحليل الأمن الغذائي، و فهم الحالة المعيشية للسكان، و تقديم مقترحات لإحداث التغيير، و توفير المعلومات وثيقة الصلة بالعمليات الطارئة القصيرة المدى، لتعزيز الأمن الغذائي للسكان الذين يعيشون في فقر، و غير القادرين على الحصول على ما يلزم من المواد الغذائية، من حيث الكمية، والتنوع [273] .

بالإضافة للمساهمة في حل مشكلة نقص التغذية الناجم عن إستهلاك أقل من الكميات الكافية من البروتين والطاقة، فضلا عن إنتشار حالات نقص المغذيات الدقيقة، بالإضافة لتفادي العادات الغذائية غير الصحية، وأنماط الإستهلاك الإجتماعية السريعة، نتيجة التحضر والتغيرات في نمط الحياة.

## 2.4.5.2. مصلحة الشؤون الاقتصادية و الإجتماعية

تعمل هذه المصلحة على تطوير السياسات والإستراتيجيات، والخطوط الرئيسية، وتوفير الخدمات التقنية والإستشارية لأعضاء منظمة الفاو ، ويشمل هذا وضع إطار لسياسات التخطيط والبرمجة، وصنع السياسات في التنمية الزراعية والريفية، و تجسد المصلحة عمليات جمع و دراسة المعلومات المتعلقة بحالة الأغذية والزراعة و نشرها، مع المساهمة في المفاوضات، والمداولات المتعلقة بتحليل سياسات الأغذية والزراعة، والتجارة، و السلع، و صياغة سياسات الأغذية، و التغذية للتخفيف من نقص التغذية والفقر الريفي، و من أهم المشاريع المنجزة في هذا الإطار، مشروع في الأردن حول مساعدة في التعداد الزراعي، و نظام الإحصاء الزراعي، رقم:tcp/jor/2902، و في السعودية

مشروع تنمية وادي جيزان رقم: utp/sau/013، و المشروع العراقي حول التقسيم البيئي الزراعي،  
رقم: tcp/irq/0167.

## 2. 4. 5. 3. مصلحة الموارد السمكية

تحتل مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية في منطقة الشرق الأدنى أهمية كبيرة ، والعديد من دول المنطقة، قد زادت محاصيلهم السنوية من تربية الأحياء المائية، مثل المغرب و موريتانيا، بسبب الحصول على موارد غنية من المحيط الأطلسي، كما يزيد المصيد في سلطنة عمان ، اليمن ، الصومال، باكستان و إيران، بحيث تحصل على الموارد من المحيط الهندي.

كما تتواجد مصائد أسماك داخلية مثل مصر، جمهورية إيران الإسلامية، العراق ، السودان، سوريا، تركيا ، لبنان، مالطا و قبرص، من إنتاج الأسماك وتربية الأحياء المائية، ومنتجات الرخويات، والقشريات، التي تشكل مصدرا هاما من المواد الغذائية للسوق المحلية [274] .

و تتطلب تنمية موارد المياه العذبة، وتربية الأحياء المائية، في المنطقة المزيد من الإجراءات الواجب العمل من خلالها عبر تطوير المسطحات المائية، والخزانات الصغيرة المنتشرة، في أنحاء الإقليم، عن طريق إستزراع الأسماك، وتطوير طرق إدارة المزارع السمكية، كما يتم تعزيز تربية الأسماك في المياه العذبة والمالحة، وعلى رأس الدول المهتمة بتربية الأسماك في الإقليم مصر، وإيران، وتركيا، والعراق، حيث يشكل إنتاج المزارع السمكية، مصدراً مهماً للغذاء في الأسواق المحلية، و من أهم الأصناف التي تنتجها المزارع السمكية، الأسماك الزعفرانية، تليها بعض الأصناف الأخرى مثل الرخويات والقشريات، و من أهم المشاريع المنجزة في هذا الإطار مشروع سعودي لتطوير مركز مزارع السمكية في جدة رقم: utf/sau/010

كما يتم توفير الدعم اللازم في خطط التنمية، وتوفير الخدمات الإرشادية، وتطوير المعلومات، لمواجهة التحديات القائمة أمام قطاع الأسماك، و هذا بوضع قاعدة بيانات ببيوغرافية عن تكنولوجيا التغذية في المزارع السمكية، وإنتاج الأعلاف السمكية، في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا. بالإضافة لتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص، لدعم التنمية، والتخطيط في مجال تربية الأحياء المائية، و توفير خدمات الإرشاد الزراعي، مع زيادة الإمدادات العالية من بروتين الأعلاف المائية التقليدية، وغير التقليدية، و هذا لتطوير مجال تسويق المنتجات السمكية من خلال الصناعة السمكية، التجهيز، إدارة الجودة و المخاطر، بالتنسيق مع مركز معلومات تسويق و خدمات الإستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية [275] .

## 2.4.5.4. مصلحة الغابات

تغطي الغابات 5،8 % من مساحة إقليم الشرق الأدنى حيث تشمل ما يقرب من 109 مليون هكتار، وهو ما يمثل 2.1 % فقط من مساحة الغابات في العالم، و تنقلص هذه الغابات حالياً بما يقدر بـ 980.000 هكتار سنوياً حيث أنها تتأثر بصورة سيئة بالزحف المستمر للمدن و التوسع الزراعي والتغيرات الاقتصادية والصراعات والحروب الأهلية والإقليمية.

و تتمثل التدابير المتخذة في تشجيع برامج حفظ التنوع البيولوجي، و الإستفادة من الحياة البرية بصورة مستدامة، مع الإدارة المستدامة للجبال و مستجمعات المياه، و تعزيز نظم البحوث الحرجية والإرشاد، وقدرات الدول في مجال السياسات الحرجية، وتقييم ومتابعة الموارد الحرجية، وأراضي الغابات، إلى جانب الترويج لإنتاج، و تسويق المنتجات الحرجية الغير خشبية.

بالإضافة لتقديم المشورة المباشرة من خلال التنسيق، وتبادل المعلومات، وتنفيذ الخطط الحرجية القطرية، و تنفيذ معايير، ومقاييس الإدارة المستدامة للغابات، على المستوى القطري في كل الإقليم، لضمان تشجيع مكافحة التصحر، بدعم الجهود المحلية النشطة لتشجير وإعادة تشجير الغابات المتدهورة في مختلف الدول، و هذا يساهم في تشجيع مشاركة السكان المحليين، في إتخاذ القرارات الخاصة بتحقيق التوازن بين حماية، وتطوير الموارد الحرجية، لكل دولة من دول الإقليم، و من أهم المشاريع المنجزة في هذا الإطار المشروع العراقي حول تحسين إدارة المناحل، و مقاومة أمراض النحل و العسل، رقم: tcr/irq/2801

## 2.4.5.5. مصلحة الصناعات الزراعية و التكنولوجيا

توفر الصناعات الزراعية وسيلة أساسية لتحويل المواد الزراعية الخام، إلى منتجات ذات قيمة مضافة، مع توليد الدخل وإتاحة فرص عمل، ومساهمة في التنمية الاقتصادية ككل، وهي تستخدم تكنولوجيايات، تتراوح بين البساطة الشديدة، مثل تجفيف منتج واحد، إلى التكنولوجيايات الأكثر تعقيداً، مثل إشعاع المنتجات المركبة.

و تتطلب التنمية المستدامة للصناعات الزراعية، ضرورة توفر الكميات المناسبة من المواد الزراعية ذات الجودة العالية، بالإضافة لملائمة أنظمة التسويق، و توافر الموظفين المتدربين، و وجود مصادر للتمويل، و إنعدام هذه الأساسيات يشكل عقبة أمام إقامة صناعات زراعية قابلة للنمو، وفي محاولة لمواجهة هذه المشكلات .

كما تتطلب الاستفادة من المخلفات الزراعية، بغية تخفيض خسائر ما بعد الحصاد، و هذا بتطوير التكنولوجيات الملائمة، لإستعمال المخلفات الزراعية، والمنتجات الثانوية.

كما يتم تحسين وسائل حفظ الأغذية، بإستعمال تكنولوجيات لإبقاء الإنتاج طازجاً لفترات طويلة، و تخفيض الأمراض الناجمة عن الأغذية، وذلك من خلال القضاء على الكائنات الممرضة، و تعزيز تبادل المعلومات حول مكافحة المتكاملة للآفات، من آفات المحاصيل الرئيسية في المنطقة ، كالجراد الصحراوي و آفة الحمضيات، و عقدت حلقة عمل إقليمية خلال الفترة من 30 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 1996 في سوريا حول الحمضيات بحضور علماء من قبرص و مصر و غيران، العراق لبنان، ليبيا، ماطا و المغرب و عمان، باكستان، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، تركيا و تم إقتراح مكافحة آفة الحمضيات صديقة للبيئة.

و تقدم المصلحة كذلك المساعدة التقنية بالإعتماد على تكنولوجيات إدارة المياه، و برامج التدريب، وإقامة شبكات تبادل المعلومات، بين البحوث الوطنية، والإقليمية، ووكالات التنمية، حول تفعيل أدوات تشخيص كفاءة إستخدام المياه من أجل تكلفة منخفضة، وعالية الكفاءة، لتتناسب مع خصائص المنطقة .

بالإضافة لرصد ومراقبة الأمراض الحيوانية المعدية، لمنع إنتشارها في دول المنطقة، و من أهم المشاريع المنجزة في هذا الإطار المشروع الأردني حول إعادة هيكلة نظام تقديم خدمات صحة و إنتاج الحيوانات الأليفة، رقم:tcp/jor/2903، و عبر دعم مختبرات التشخيص البيطري، و معاهد البحوث، و كليات الطب لمعالجة أي مشكلة صحية تصيب الحيوان، برفع مستوى نظم الإنذار المبكر، و قدرة الإستجابة السريعة في حالات الطوارئ.

## 2. 4. 5. 6. مصلحة الإرشاد الزراعي و التعليم و الإتصالات

تتمثل مهمة المصلحة في المساهمة في الجهود المبذولة من أجل حل مشكلات الدول الأعضاء الملحة المتعلقة بالأمن الغذائي و إزالة الفقر و ذلك من خلال دعم الإرشاد، التعليم و الإتصالات الزراعية و الريفية، و تدعم المصلحة قدرات الحكومات، و منظمات التنمية في مساعدة رجال، نساء، و شباب الريف، في الحصول على المعرفة، و المهارات التي يحتاجونها من أجل تحسين، و تطوير إنتاجيتهم و دخولهم، و نوعية معيشتهم، و على إدارة الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها بالأساليب المستدامة.

بالإضافة لتطوير نظم الإرشاد الوطنية، و تشجيع القدرات حتى تلعب دورها في التنمية الزراعية الريفية المستدامة، مع تطوير نظم التعليم الوطنية، حتى تتناسب مع الإحتياجات التعليمية لسكان الريف ، حيث ثبت أن ارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية و خاصة بالنسبة للمرأة ( التي تتعدى 90% في

بعض المناطق ) يشكل عائقاً شديداً في سبيل تنفيذ برامج التنمية الريفية في العديد من دول الشرق الأدنى و المناطق النامية أخرى.

و برغم التطور الحادث في نظم التعليم الوطنية و ارتفاع النسبة الإجمالية للتعليم ما زال الفارق بين مستوى التعليم في الريف و مستوى التعليم في المدينة قائماً، مما يؤدي لضرورة بمساعدة الدول الأعضاء في تحليل مساعيها التعليمية الحالية، حتى تتناسب مع إحتياجات سكان الريف، كما تساعد في صياغة كيفية التدخل المناسب، لإدراج هذه الوسائل ضمن إستراتيجيات مكافحة الفقر.

كما يتم بناء القدرات في مجالات الإتصالات، و تكنولوجيا المعلومات، لخدمة معاهد التعليم، و الإرشاد الزراعي، و تيسير تبادل المعلومات البحثية، و الإرشادية، و التعليمية، على المستوى الوطني و الإقليمي، لتقييم الإحتياجات المؤسسية في مجالات البحث، و التنمية التكنولوجية للتعامل مع تحديات الأمن الغذائي، من تطوير الممارسات الزراعية الجيدة، و ترشيد إستخدام الماء و الأراضي.

بالإضافة لإنشاء قاعدة بيانات للأراضي الزراعية، و هذا لتوثيق، و تقييم مخزونات موارد التربة ، حيث تتميز الأراضي في المنطقة غالباً بأنها قاحلة أو شبه قاحلة، مع محدودية الموارد المائية المتجددة ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، مع توافر الأراضي الصالحة للزراعة في المتوسط نحو 0.20 هكتار للفرد الواحد، مع عدم تجاوب فرص الاستثمار مع الموارد المتاحة من أراضي المنطقة ، تشكل قيوداً على التنمية الزراعية والإنتاج الغذائي، بالإضافة لتعزيز التعاون بين المهنيين، والمخططين، و متخذي القرارات، لضمان تخطيط مستدام، و متكامل لإستعمال الأراضي، مع تعزيز إستخدام الأسمدة المعدنية، و المغذيات النباتية، التي تلعب دوراً هاماً في زيادة الإنتاج الزراعي في المنطقة ، مع ضرورة حماية التنوع الجيني للمحاصيل الغذائية الرئيسية في المنطقة، من تقلصها بسبب الكوارث الطبيعية و النشاط البشري غير المسئول، مثل القمح، الشعير، العدس، البازلاء ، الشوفان، الخرشوف ، الزيتون، العنب، البصل، الثوم و أشجار النخيل.

و في نهاية عرض هذا الفصل، نجد أن آليات العمل اللامركزي، في سياق المكاتب الإقليمية لمنظمة الفاو، جعلت المنظمة قريبة قدر الإمكان من أعضائها، مما شجّع الإبداع والمبادرة، و عزز موقع المنظمة كمركز للخبرات الرفيعة، و كمرجع عالمي يتمتع بمسؤوليات واضحة بالنسبة للأنشطة العالمية والإقليمية والقطرية المحددة.

و يقود المكتب الإقليمي لإفريقيا، برنامج عمل متخصص، من خلال دعم العمل الميداني ، وتقديم المشورة للحكومات بشأن السياسات، والتخطيط، والتنمية الغذائية، و كذا الشأن بالنسبة لمكتب الإقليمي لآسيا و المحيط الهادئ ،الذي يستهدف من خلال لجانته، و برامج الميدانية لتعزيز الأمن الغذائي، و تحقيق تحسينات دائمة في حياة الفقراء، لدول المنطقة.

يضمن المكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى، تخصصات في التنمية الزراعية ، والمياه وسلامة الأغذية ، وموارد الغابات، ومصايد الأسماك ، وإدارة الموارد الطبيعية... إلخ، بالإضافة للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية و بحر الكرايبب، الذي يستند لخطة عمل حددت الأولويات الإقليمية المستندة على تقديم التعاون التقني، من خلال شبكات تعاون تقنية.

كما تركز آليات عمل المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، على تنفيذ إستراتيجيات التنمية ، من خلال لجان متخصصة في الأنظمة الإقتصادية الغذائية، و الموارد السمكية، و الغابات، و الصناعات الزراعية ، للمساهمة في الجهود المبذولة من أجل حل مشكلات الدول الأعضاء الملحة المتعلقة بالأمن الغذائي، و إزالة الفقر، و ذلك من خلال دعم الإرشاد ، التعليم ، الإتصالات الزراعية و التنمية الريفية.

### الفصل: 3

#### شراكات منظمة الأغذية و الزراعة مع التنظيمات الأخر

ترتبط منظمة الفاو بعلاقات رسمية مع غيرها من المنظمات الأخر، كجزء من الإطار العام للحوار [276] ص325، على أساس مجموعة مبادئ توجيهية [277] ص170، سواء تعلق الأمر بالمنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، سواء كانت المنظمات عالمية، أو وكالات متخصصة، أو منظمات إقليمية، أو منظمات غير حكومية، في سياق شراكة لتحقيق الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي [278].

و هناك أحكام خاصة بالتمثيل المتبادل، ويجوز لمنظمة الفاو أن تشارك بصفة مراقب في دورات هذه المنظمات، وفي المؤتمرات أو الاجتماعات الفنية التي تناقش فيها المسائل التي تهم منظمة الفاو، ويجوز للمنظمات أن تشارك في جميع دورات كل من مؤتمر منظمة الفاو ومجلسها، وفي المؤتمرات والاجتماعات الأخرى ذات الصلة التي تعقد تحت رعاية المنظمة.

و تعزز إتفاقية التعاون بين المنظمات و الفاو العلاقات الوثيقة القائمة، للارتقاء بالمجالات المحددة للتعاون المنشود بين المنظمين، كما يجوز للمنظمات ومنظمة الفاو أن تتفقا على عقد اجتماعات مشتركة، لتحقيق أهداف الإهتمام المشترك، وكذلك تنص على إمكانية أن تنشأ المنظمات و الفاو هيئات ولجان مشتركة، أو تبادل المساعدة الفنية.

3. 1. شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة الأمم المتحدة.
3. 2. شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع الوكالات الدولية المتخصصة.
3. 3. شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع التنظيمات الإقليمية.
3. 4. شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع تنظيمات المجتمع المدني.



### 3-1- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة الأمم المتحدة

تعد المنظمة الأممية الهيئة العالمية الرئيسية، لتفعيل تنمية شعوب المعمورة، من خلال التأكيد على إحترام حقوق الإنسان [134] ص75، حيث تعمل بالتنسيق مع منظمة الفاو، على ضمان تمتع كل البشر بحياة صحية، بتنفيذ مشروعات تنموية لكسر حلقة الفقر، و الحرمان اليومي، و دعم المؤسسات التعليمية والصحية، ومشروعات البنية التحتية، لمساعدة التجمعات السكانية، و اللاجئين على العودة إلى أوطانهم .

يتجسد التنسيق بين منظمة الفاو و (UN)، من خلال مجموعة من العلاقات التعاونية، و المتمثلة في أن منظمة الفاو، مسئولة أمام المؤتمر الأممي المكون من حكومات الدول الأعضاء، كما يتم تنسيق عمل الفاو من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأممي، و الذي يستعرض دوريا المسائل السياسية الراهنة، ومواضع القلق الرئيسية، التي تواجه المنظومة الأممية، و يقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين على أساس التوصيات المقدمة بإقرار السياسات العامة الأممية .

كما يعد المدير العام للفاو عضوا في مجلس الرؤساء التنفيذيين، الذي يجتمع من خلاله الرؤساء التنفيذيون للمنظمات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة، بصورة دورية، وبرئاسة الأمين العام الأممي، كما تدعى المنظمة الأممية لحضور فعاليات المؤتمر العام للفاو، بطلب من مديرها العام حسب المادة 1-17 من اللائحة العامة لمنظمة الأغذية و الزراعة [30]، من خلال أجهزتها، و برامجها، و مفوضياتها، و لجانها التي ترتبط بنفس نشاط الفاو.

فمن خلال فعاليات الدورة (36) للمؤتمر العام للفاو المنعقد في 18/ 23 نوفمبر 2009 دعيت كل من هي: أمانة الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، جامعة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، برنامج الأغذية العالمي.

و ترتبط منظمة الفاو بعدد من الشراكات و البرامج الفاعلة مع منظمة (UN)، تجسيدا لدورها الكبير لتحقيق السلام الاجتماعي العالمي، من خلال الأجهزة الرئيسية للمنظمتين، سواء تعلق الأمر بلجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للفاو ، و التي تعمل كمنبر في منظمة الأمم المتحدة خاص بحماية الأمن الغذائي، أو تعلق الأمر ببرامج و مكاتب فرعية تابعة للأجهزة الرئيسية للمنظمة الأممية [279] .

3-1-1-1- لجنة الأمن الغذائي العالمي .

3-1-2- الجمعية العامة للأمم المتحدة.

3-1-3- الأمانة العامة للأمم المتحدة.

3-1-4- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي .

3-1-5- مجلس الأمن الدولي.

### 3-1-1- لجنة الأمن الغذائي العالمي

أنشئت لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS) بواسطة المؤتمر العام لمنظمة الفاو في دورته (18) بموجب القرار (21/75) في 1975 ، باعتبارها من لجان المجلس التي تهدف لتطوير و تقييم وضع الأمن الغذائي العالمي، و تعمل اللجنة كمنبر في منظومة الأمم المتحدة لاستعراض و متابعة السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي [280] .

و كلفت قواعد لجنة (CFS) و عدلت في 2009 لتصبح منتدى سياسي مركزي يعني بحوكمة الأمن الغذائي و التغذوي [281]ص48، بغية إستكشاف أوجه التآزر مع الشراكة العالمية، و تعزيز الروابط الإقليمية، و الدولية، و المحلية، بما في ذلك إنتاج الغذاء و التغذية، و فرص الحصول ماديا و إقتصاديا على الأغذية، و مكافحة الفقر [282]ص1،2.

3-1-1-1- عضوية اللجنة .

3-1-1-2- دورات اللجنة .

3-1-1-3- جدول أعمال اللجنة.

3-1-1-4- إختصاصات اللجنة .



و يكتمل النصاب اللازم لإتخاذ أي إجراء رسمي من جانب اللجنة بحضور ممثلي أغلبية أعضاء اللجنة، حسب المادة 4 فقرة 3. 5 بعنوان: الدورات، اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي/ك [38] ص154، و تكون جلسات اللجنة علنية، ما لم تقرر اللجنة عقد جلسات خاصة لمناقشة أي موضوع في جدول أعمالها، كما يجوز للجنة عقد أي عدد من الجلسات أثناء كل دورة، حسب المادة 5 فقرة 4 من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي/ك ، ص 155 [38] ص155.

### 3-1-1-3- جدول أعمال اللجنة

يعد المدير العام لمنظمة الفاو، و بالتشاور مع رئيس اللجنة جدولاً للأعمال مؤقتاً يوزعه قبل موعد انعقاد الدورة بشهرين على الأقل، على جميع الدول الأعضاء، و الأعضاء المنتسبة في المنظمة، و جميع الدول غير الأعضاء، و المنظمات الدولية المدعوة للحضور. يجوز لجميع الدول الأعضاء في الفاو، و الأعضاء المنتسبة، كل في حدود وضعها أن تطلب من المدير العام قبل الموعد المحدد للدورة بثلاثين يوماً على الأقل، في الأحوال العادية إقتراح موضوع في جدول الأعمال المؤقت ، و يوزع المدير العام عندئذ الموضوع المقترح على جميع أعضاء اللجنة مع الوثائق المطلوبة.

حيث يكون أول بند في جدول الأعمال إعتقاد جدول الأعمال، كما يجوز للجنة إدخال أي تعديلات، أو حذف، أو تنقيحات، أو إضافات على جدول الأعمال بشرط ألا يستبعد أي موضوع أحيل إليها من المجلس، أو بناء على طلب المؤتمر، حسب المادة 6 بعنوان جدول الأعمال و الوثائق من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي/ك [38] ص155.

و تنتخب اللجنة في أول دورة لها رئيساً، و أربعة نواب آخرين للرئيس، من بين ممثلي أعضائها، و يتولى الرئيس، أو نائبه الأول في حالة غيابه، رئاسة إجتماعات اللجنة، و يضطلع بالمهام اللازمة لتسهيل عمل اللجنة، حسب المادة 1 بعنوان: هيئة المكتب، اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي/ك [38] ص154.

### 3-1-1-4- اختصاصات اللجنة

تركز لجنة (CFS) في اختصاصاتها، على دعم العمليات التي تقودها بصورة متناسقة، صوب القضاء على الفقر، و ضمان الأمن الغذائي، و التغذية للإنسانية جمعاء من خلال الترويج لهدف تحقيق الأمن الغذائي العالمي، لضمان تمتع البشر كافة، و في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية و الاقتصادية، على أغذية كافية، و سليمة، و مغذية تلبى حاجاتهم التغذوية و تناسب أذواقهم

الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط، و الصحة، حيث تسهم اللجنة كمُنبر في المنظومة الأممية لاستعراض، و متابعة السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي، على أساس دراسة المشكلات الرئيسية، و القضايا التي تؤثر في أوضاع الأغذية في العالم، و الخطوات التي اقترحت، أو اتخذت لحل هذه المشكلات من جانب الحكومات و المنظمات الدولية المعنية .

كما تدرس اللجنة الانعكاسات التي تلحق بالأمن الغذائي العالمي، نتيجة العوامل الخاصة بعرض المواد الغذائية الأساسية، و الطلب عليها، و المعونة الغذائية و اتجاهاتها، و حالة المخزونات في الدول المصدرة و المستوردة .

و تعزز اللجنة كذلك الأمن الغذائي العالمي، بالتوصية بالإجراءات الملائمة، و رصد عملية تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية، حسب المادة 33 فقرة 5. 6 بعنوان: لجنة الأمن الغذائي العالمي من اللائحة العامة لمنظمة الأغذية و الزراعة [30] ص77 ، و من أجل هذا تم إنشاء فريق عمل خبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي و التغذية في 2010 لتنشيط عمل اللجنة في تحسين الوصول للمعلومات، و تحليل، و تقييم، و دراسات عالية الجودة [284] ص1، و وضع جدول زمني، و نماذج موحدة للتقارير، لضمان عدم تكرار التقارير المماثلة المقدمة للأمم المتحدة و لمنظمة الفاو.

تضع لجنة (CFS) أهداف و مؤشرات مشتركة، قابلة للتحقيق بشأن الأمن الغذائي القطري، و العالمي، بالاستناد لنظام معلومات، و خرائط عن إنعدام الأمن الغذائي، و حساسية الإختلالات الغذائية، مع التنسيق العالمي بتوفير منتدى للمناقشة، بين الحكومات، و المنظمات الإقليمية، و الوكالات الدولية، و المنظمات غير الحكومية، و منظمات منتجي الأغذية [08] ص2.

كما تقدم تقارير منتظمة عن استقرار الأمن الغذائي إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، حسب المادة 33 فقرة 7 بعنوان: لجنة الأمن الغذائي العالمي من اللائحة العامة لمنظمة الأغذية و الزراعة [30] ص78 ، مع التنسيق على الصعيدين الوطني، و الإقليمي بتوفير منتدى تنسيقي ، لتشجيع كفاءة استخدام الموارد، مع اقتسام الممارسات الفضلى على مختلف الأصعدة للحد من سوء التغذية على نحو أسرع و أكثر فاعلية [08] ص3 ، و النهوض بالجهود المتضافرة لأصحاب الشأن في نطاق المبادئ التوجيهية الطوعية لأعمال الحق في الغذاء [08] ص4.

### 3-1-2- الجمعية العامة للأمم المتحدة

تعد الجمعية العامة من الأجهزة الرئيسية لمنظمة (UN)، و هي برلمان عالمي، تمثل فيه جميع دول الأمم المتحدة، حيث تجتمع في دورة سنوية، و استثناء في دورات خاصة، حيث تعمل الجمعية على تفعيل حقوق الإنسان للناس كافة من اجل تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، و تحقيق أسباب النهوض بعوامل التطور [134]ص75.

و هناك ارتباط وثيق بين الجمعية العامة الأممية و منظمة الفاو كوكالة متخصصة، على أساس علاقة تنسيق، و بالخصوص الاختصاص المالي الاستثنائي للجمعية إزاء الوكالة، بالنظر في كل الترتيبات المالية الاحتمالية، و الموازنات الإدارية، و التي قد تعقدها الفاو مع منظمة الأمم المتحدة [17] ص203، 204.

حيث يحق للجمعية العامة أن تنشأ أجهزة ثانوية ضرورية للقيام بوظائفها، و من أهم اختصاصاتها مباشرة و مناقشة كل مسألة تدخل في نطاق الأمم المتحدة، أو تتصل بصلاحيات تباشرها أجهزتها أو وكالات المتخصصة المتصلة بها ، و التي تتكامل إستراتيجياتهما في مجال تعزيز التنمية لشعوب المنظمة [285].

3-1-2-1- برنامج الغذاء العالمي.

3-1-2-2- مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان .

3-1-2-3 - مجلس حقوق الإنسان .

3-1-2-4- البرنامج الأممي المعني بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة.

3-1-2-5- شبكة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية الريفية و الأمن الغذائي .

3-1-2-6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

3-1-2-7- برنامج الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) .

3-1-2-8- برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

### 3-1-2-1-3 برنامج الغذاء العالمي

يعد برنامج الأغذية العالمي (WFP) ، برنامجا مشتركا بين منظمة الفاو (FAO) و منظمة (UN)، لتحقيق أهداف الفاو و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [1948] [24] ص584 ، و منذ إنشائه عام 1963 تمكن من استثمار مبالغ مالية ضخمة، وتوزيع أطنان من المساعدات الغذائية لمكافحة الجوع، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ .

كان برنامج (WFP) برنامجا مؤقتا مدته 3 سنوات، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1714 (د-16) عام 1961، و قرار منظمة الفاو رقم 61/1 عام 1961، ثم تقرر استمراره لدعم المشاريع التنموية، و تقديم المساعدات الغذائية، و تلبية احتياجات الطوارئ ، و تقديم الدعم اللوجستيكي، عبر مشاريع الإغاثة و التنمية لبناء مستقبل أفضل، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2095 (د-20) عام 1965، و قرار مؤتمر الفاو رقم 65/4 عام 1965 ، و بموجب إصلاحات الفاو، فقد إعتبرت برنامج الغذاء العالمي ضمن الفئات التي تشكل هيكله الجماعة الإستشارية للجنة للأمن الغذائي العالمي [283] ص5.

3-1-2-1-3-1 أساس عمل البرنامج.

3-1-2-1-3-2 عمليات البرنامج .

### 3-1-2-1-3-1 أساس عمل البرنامج

يعد تحرير العالم من الجوع، أحد أهداف التنمية للألفية، التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة للقرن الواحد والعشرين، و هو خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع عالميا، ففي نهاية الربع الأخير من القرن العشرين كانت الإنسانية على وشك الانتصار في حربها على الجوع، ففي الفترة من 1970 إلى 1997 تراجع عدد الجوعى من 959 مليونا إلى 791 مليون شخص نتيجة للتقدم الكبير في خفض عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية في الصين والهند، بيد أنه في النصف الثاني من عقد التسعينات، ارتفع عدد الجوعى في الدول النامية بمعدل أربعة ملايين شخص سنويا وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم في الفترة من عام 2000 إلى عام 2002 إلى 852 مليونا منهم 815 مليون شخص في الدول النامية ، 28 مليون شخص في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ، 9 ملايين شخص في الدول الصناعية، أما اليوم، فواحد من بين كل سبعة أشخاص عاجز عن تلبية احتياجاته الغذائية الأساسية ليعيش حياة صحية ونشيطة.





### 3-1-2-1-1-2-1-3- مشكله الغذاء غير الصحي

أوضح برنامج (WFP)، أن الغذاء غير الصحي من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى الإصابة بالأمراض، بسبب الإفتقار للجودة أكثر من الكمية، بالإضافة لإفتقار الغذاء للمكونات الأساسية مثل الفيتامينات والمعادن اللازمة لتحقيق المتطلبات الغذائية في اليوم الواحد، و على هذا الأساس يقوم البرنامج بتعظيم الأثر التغذوي من خلال تدخلاته [287] ص3.

حيث تعتمد أشكال سوء التغذية على حجم المكونات الغذائية، التي لا تتوافر في الوجبة إضافة لعمر الشخص، فمثلا يؤدي نقص البروتينات في الوجبات الغذائية، إلى الإصابة بمرض نقص السكريات ، و ضمور العضلات ، كما يؤدي نقص الفيتامينات والعناصر المعدنية، إلى العديد من الأمراض، فنقص الحديد يؤدي للتعب والكسل، و نقص فيتامين (أ) يؤدي لضعف الجهاز المناعي للأطفال ، كما أن نقص اليود يؤدي لمرض تورم الغدة الدرقية ، و تهديد صحة المواليد الجدد... الخ

### 3-1-2-1-1-3- معالجة أسباب الجوع

يعمل برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة الأغذية و الزراعة ، على تجسيد برامج متكلمة للتنمية الغذائية من خلال معالجة الأسباب التي تؤدي لانتشار الجوع في العالم، و المتمثلة في:

3-1-2-1-1-3- الكوارث الطبيعية .

3-1-2-1-1-3- الحروب .

3-1-2-1-1-3- الفقر .

3-1-2-1-1-3- ضعف البنية الأساسية الزراعية.

### 3-1-2-1-1-3- الكوارث الطبيعية

تمثل الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والعواصف الإستوائية، وفترات الجفاف الطويلة المتزايدة، التي تخلف عواقب وخيمة، ومشكلات غذائية في الدول الفقيرة، فالجفاف حاليا أكثر الأسباب شيوعا لنقص الغذاء في العالم ، ففي العديد من الدول يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الظروف الطبيعية، و يتعامل المزارعون الفقراء مع قلة هطول الأمطار ببيع الماشية لتغطية خسارتهم وسداد ثمن الغذاء [287] ص4.

### 3-1-2-1-3-2 الحروب

يكون الغذاء أحياناً في الحروب بمثابة سلاح، يعمل الجنود من خلاله على تجويع الأعداء بالإستيلاء على الغذاء، والماشية، أو تدميرهم، وبالتالي تتضرر الأسواق المحلية بشكل كبير، و تتلوث الحقول ومياه الآبار مما يجبر المزارعين على التخلي عن أراضيهم، و حدوث أسوأ حالات الجوع في العالم، و التي مازالت متجسدة ليومنا هذا.

### 3-1-2-1-3-3 الفقر

لا يستطيع المزارعون في العديد من الدول النامية شراء البذور لزراعتها، لتوفير الغذاء لأسرهم، كما لا يتوافر لدي الحرفيين المال لشراء المعدات للعمل، ولا يملك آخرون الأراضي أو المياه أو التعليم لإرساء أسس مستقبل آمن، وفي الأخير لا يملك الفقراء المال لشراء أو توفير الغذاء لأنفسهم ولأسرهم، وبالتالي فهم ضعفاء ولا يمكنهم شراء مزيد من الطعام.

### 3-1-2-1-3-4 ضعف البنية الأساسية الزراعية

يعد ضعف البنية الأساسية الزراعية من أسباب المجاعة، حيث تفتقر العديد من الدول النامية إليها، مثل الطرق، المخازن، و وسائل الري، و المبردات، و الأسمدة، وتكنولوجيا الزراعة، وينتج عن ذلك ارتفاع تكلفة النقل، والإفتقار لمرافق التخزين، وعدم إستقرار الموارد المائية، مما يؤدي لقلّة العوائد الزراعية، وإنخفاض فرص تأمين الطعام [288].

### 3-1-2-1-3-4-1 حماية الجوعى في العالم

يعمل برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة الفاو، على حماية مجموعة فئات ضعيفة، و يمكن أن تتأثر بأدنى تحول أو صدمة إقتصادية، أو سياسية، أو إجتماعية:

3-1-2-1-3-4-1-1 سكان الريف.

3-1-2-1-3-4-1-2 الأطفال .

3-1-2-1-3-4-1-3 النساء.

### 3-1-2-1-1-4-1-1 سكان الريف

يعيش نحو ثلاثة أرباع الجوعى في المناطق الريفية، لاسيما في قرى القارتين الآسيوية والإفريقية، حيث إنهم يعتمدون على الزراعة التقليدية، و تكون أراضيهم عرضة للكوارث الطبيعية، مما يدفعهم إلى الهجرة للمدن بحثا عن فرص عمل، هذا يهدد بنقص اليد العاملة الزراعية الريفية، و بالتبعية نقص إنتاجية المحاصيل، و انخفاض كمية الغذاء ، و تضخم أعداد سكان المدن الكبرى بالدول النامية.

### 3-1-2-1-1-4-1-2 الأطفال

يعاني أكثر من 20% من الأطفال دون سن الخامسة في العالم، من انخفاض الوزن نتيجة الجوع المزمن، كما يولد أكثر من 17 مليون طفل سنويا وهم يعانون من انخفاض الوزن كنتيجة لنقص التغذية السليمة قبل و أثناء الحمل، و لا يشعر الطفل بأي دافع للتعرف على العالم المحيط به أو اللعب، و تأخير أو وقف النمو الجسدي والعقلي للأطفال ، و تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عن انعدام الأمن الغذائي أن الأطفال المتأثرين بسوء التغذية في شهور النمو الأولى، تؤدي إلى قصر قامتهم بنحو أربعة سنتيمترات، و تخلف عاما كاملا في المراحل الدراسية عن نظرائه في مثل هذه السن، ويتضح هذا النقص في طول الطفل و التراجع في سنوات الدراسة إلى خسائر اقتصادية للفرد تقدر بنحو 12% خلال حياته.

حيث تساعد التغذية المدرسية على الارتقاء بمستوى الأطفال، من خلال تعزيز التغذية و الحماية الاجتماعية، و الارتقاء بالتعليم عبر زيادة معدلات الحضور، ورفع من أدائهم، و من أعداد الناجحين في مراحل التعليم المختلفة، كما يساعد على نمو قدرتهم العقلية [289] ص2 ، فتوفير الغذاء للأطفال خلال دورة حياتهم هو بمثابة استثمار في الجيل القادم [290] ص1.

### 3-1-2-1-1-4-1-3 النساء

تشير الإحصاءات إلى أن النساء يتأثرن بشكل كبير بالجوع والفقر أكثر من الرجال ، حيث تواجه الجوع سبع سيدات و فتيات من بين كل عشرة الجوعى في العالم، فبينما يعاني نحو 25 % من الرجال في الدول النامية من الأنيميا نظرا لنقص الحديد، فإن 45 % من النساء تتأثرن أيضا بالجوع ، ويؤدي نقص الحديد إلى وفاة أكثر من 300 امرأة أثناء الولادة كل يوم، لاسيما الأم المرضعة التي تحتاج إلى حصص غذائية إضافية، كما يحتل تعليم المرأة أهمية بالغة، فلا تزال تعرف العديد من النساء القليل عن التغذية من أجل الحصول على أقصى استفادة من الغذاء، و هذا ما يضاعف مخاطره

الصحية، مما ينعكس سلبياً على الإنتاج ، و يقلص حقها في الوصول للأصول الأخرى كالأراضي، الموارد الطبيعية، القروض و خدمات الإرشاد [ 54] ص10 و [ 291 ] ص6 .

### 3-1-2-1-1-5- الاستجابة السريعة للطوارئ

يشكل الجوع تهديداً كبيراً و يؤدي لحالة طوارئ، بسبب الكوارث الطبيعية، و الصراعات الأهلية، و الأزمات الاقتصادية التي يتسبب فيها الإنسان، ففي أفقر دول العالم أدت إلى ما يشبه بالانفجار في عدد حالات الطوارئ الغذائية، حيث ارتفعت الكوارث الطبيعية من متوسط 15 حالة سنوياً في الثمانينيات، إلى أكثر من 30 حالة سنوياً منذ عام 2000، كما تضاعفت نسبة الصراعات، أو الإخفاقات الاقتصادية بنحو 35 % منذ عام 1992، و يتركز أغلبها في إفريقيا .

3-1-2-1-1-5-1- تصنيف حالات الطوارئ.

3-1-2-1-1-5-2- تقييم حالات الطوارئ.

3-1-2-1-1-5-3- تطبيق عملية الطوارئ.

### 3-1-2-1-1-5-1- تصنيف حالات الطوارئ

يعمل برنامج الأغذية العالمي، بوصفه أكبر برنامج للمساعدات الغذائية، بالتحرك الدائم لمواجهة الأزمات الإنسانية، و تغطية عمليات الطوارئ ، و بالخصوص في الكوارث الطارئة، و هي الكوارث الطبيعية كالفيضانات، و الحرائق، و انفجار البراكين، و الزلازل، و الموجات البحرية التسونامي... إلخ، التي تؤثر على سبل الحصول على الأغذية، مما تتسبب في نزوح السكان عن مناطقهم الأصلية لمناطق الأمان .

تشمل عمليات الطوارئ أيضاً، الكوارث بطيئة الظهور، كحالات الجفاف، و فقد المحاصيل، و آفات الحشرات، و الأمراض الحيوانية المعدية، و التي تقلل من كمية المحاصيل الزراعية و الإنتاج الحيواني، بالإضافة لحالات الطوارئ المعقدة، و التي تشمل الصراعات، و الاضطرابات الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية واسعة النطاق، مما تدفع الأفراد و الجماعات للنزوح بأعداد كبيرة .

### 3-1-2-1-1-5-2- تقييم حالات الطوارئ

عندما تقع إحدى الصور المذكورة سابقاً، يكون المتضررون بحاجة إلى الغذاء، فينظم برنامج الأغذية العالمي إلى فرق تقييم الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، من أجل المساهمة في تحديد مقدار المعونة الغذائية المطلوبة، و طريقة إيصالها للجوعى.

و يستخدم برنامج الأغذية العالمي هذا التقييم لوضع خطة عمل مفصلة، وتحديد الميزانية المطلوبة، بالتعاون مع المكاتب القطرية ، و يتم اقتراض ما يصل إلى 500 ألف دولار من حساب الاستجابة العاجلة الخاص ببرنامج الأغذية العالمي، وهو حساب ممول من أطراف متعددة لشراء الأغذية، ونقلها إلى الضحايا، و بالخصوص خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عمليات الإغاثة [292] ص1.

### 3-1-2-1-1-5-3- تطبيق عملية الطوارئ

يحتاج المنكوبون لمساعدات تزيد عن ثلاثة أشهر، و تصل ل 12 شهرا إذا إحتاج الأمر إلى عملية ممتدة للإغاثة، والإنعاش، ليتمكنوا من مواصلة حياتهم، وفي هذه الحالة، يضع المكتب القطري خطة عملية الطوارئ قبل توجيه النداء إلى المجتمع الدولي، طلباً للأموال والعون الغذائي .

و يقوم برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة الفاو، بإرسال بعثة ميدانية مشتركة لتقدير الإحتياجات الفورية من المعونات الغذائية، كما تقوم الفاو بتقدير ما يمكنها القيام به، لإعادة الإنتاج الغذائي المحلي، و سبل معيشة سكان الريف إلى سابق عهدها، حيث تقدم عمليات الطوارئ المساعدة للمحتاجين، بتوزيع الأغذية عليهم، أو من خلال الغذاء مقابل العمل، حيث يستعمل برنامج الأغذية العالمي من أجل نقل الأغذية، بجميع وسائل النقل المتاحة من السفن، البوارج، الزوارق، الشاحنات، القطارات، الطائرات، المروحيات، وعمليات الإسقاط الجوي للغذاء، بل يستخدم أيضاً ظهور البغال وثيران الياك والأفيال [287] ص4، 5 ، و بلغت مشتريات البرنامج من الأغذية حوالي 1.25 مليار أمريكي عام 2010 [292] ص1.

### 3-1-2-1-2-1-3-2- عمليات البرنامج

يقدم البرنامج تعاوناً تشغيلياً نشطاً مع منظمة الفاو ، بضمان المساعدات المادية و المالية و التقنية، وفقاً لمعايير موضوعة لاستحقاق المساعدات وفقاً لأولويات، و طلبات المساعدة من الحكومات الراغبة من الاستفادة من برنامج الإستعانة حسب المادة 13 / 2، 4 من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي [293] ص 4،3، حيث تستهدف عمليات البرنامج تمويل المعونة الغذائية و تسيير عمليات الإغاثة المزمّنة، و تقديم الخدمات، من خلال عدة بؤر توتر في العالم و المتمثلة في:

3-1-2-1-2-1-3-1- العمليات في دول القوقاز.

3-1-2-1-2-1-3-2- العمليات في الدول العربية.

### 3-1-2-1-2-1-3-1- العمليات في دول القوقاز

تعد منطقة القوقاز أشد المناطق التي تعاني من الأزمات، و ينشط فيها البرنامج من خلال المساعدات الغذائية، و أنشطة الغذاء مقابل التعليم، أو مقابل العمل، أو مقابل التدريب، نذكر منها:

3-1-2-1-2-1-3-1-1- الشيشان .

3-1-2-1-2-1-3-2-1- أذربيجان.

3-1-2-1-2-1-3-3-1- إيران.

### 3-1-2-1-2-1-3-1-1- الشيشان

عانت جمهورية الشيشان منذ 1999 من الصراعات الداخلية، التي أدت لتدمير بنيتها الأساسية، ونزوح الآلاف من الأشخاص، ووفقاً لبيانات برنامج الأغذية، فإن هناك نقص مزمن في المواد الغذائية، مما أثر على صحة الأطفال، ووضعهم الغذائي لاسيما في المناطق الجبلية في الشيشان، و وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، فإن نحو 56 ألفاً من النازحين داخلياً لا يزالون يقيمون في مستوطنات مؤقتة في الشيشان وإنجوشيتيا، ومنذ توقف الأعمال القتالية، قدمت الحكومة الاتحادية الروسية مساعدات مالية للشيشان من أجل إنعاش البلاد، ولكن رغم الانتعاش الكبير وجهود إعادة التعمير الضخمة في المناطق الحضرية بالشيشان، لا يزال الفقر وانعدام الأمن الغذائي يسودان حياة السكان، لاسيما أولئك الذين يقيمون في مناطق ريفية ونازحين في إنجوشيتيا المجاورة.

حيث قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية للمحتاجين من خلال تمديد عملياته حتى 2008 حيث ركز على أنشطة الغذاء مقابل التعليم لتشجيع 112.000 من أطفال المدارس الابتدائية والثانوية في 408 مؤسسة تعليمية على الالتحاق و البقاء في المدارس لتعزيز قدراتهم التعليمية .

كما ساهمت أنشطة الغذاء مقابل العمل، و التدريب، بتحسين دخول المستضعفين من خلال إعادة تأهيل البنية الأساسية الزراعية المحلية، و تنمية المهارات المطلوبة في سوق العمل لديهم .

### 3-1-2-1-2-1-2-1-أذربيجان

بسبب النزاع القائم على إقليم "ناجورنو كاراباخ"، و الذي أدى لنزوح السكان داخليا، و تعرضهم للخطر مما يتركز الاهتمام بتقديم منح نقدية شهرية، مساعدات غذائية، ومنحهم حق استخدام المرافق العامة مجانا وإعفاءهم من نفقات النقل العام.

تتمثل أنشطة برنامج (WFP) لصالح ما يقرب 300 ألف شخص من النازحين الأذربيجانيين سيظلون يعتمدون على المساعدات الإنسانية، نتيجة محدودة الفرص الاقتصادية في المجال الزراعي وسوق العمل العام، و ساعدت العملية المنتهية في يونيو 2008 نحو 130.000 شخص عن طريق تقديم حوالي 27.000 طن من الغذاء بتكلفة إجمالية قدرها 16 مليون دولار أمريكي، و شملت أنشطة البرنامج في تقديم مساعدات غذائية عامة، كما ساهمت مشاريع الغذاء مقابل التعليم لزيادة معدلات التحاق أطفال المرحلة الابتدائية بالمدارس، و إستقرار معدلات حضور أطفال النازحين بصفة رئيسية .

### 3-1-2-1-2-1-3-إيران

تمكنت إيران منذ إنتهاء حربها مع العراق من إنعاش أوضاعها، رغم بقائها محاطة بالصراعات الأهلية في الدول المجاورة لها، لكنها إحتاجت لمساعدات دولية، مع تدفق اللاجئين من أفغانستان ، و تتمثل أنشطة برنامج (WFP) منذ 1987، بالتعاون الوثيق مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ومكتب شئون الأجانب والمهاجرين في إيران، بتلبية الإحتياجات الغذائية بتوفير ما يزيد عن 28400 طن من الغذاء ل 31.000 لاجئ يقيمون في المخيمات، كما شملت الأنشطة مساعدات غذائية ل 4874 لاجئا عراقيا، و 26691 لاجئا أفغانيا في 17 مخيما، بالإضافة لأنشطة الزيت مقابل تعليم الفتيات في مخيمات اللاجئين العراقيين والأفغان، لنحو 2200 من الطالبات والمدارس وذلك كحافز للحضور إلى المدرسة بانتظام.

### 3-1-2-1-2-2-2- العمليات في الدول العربية

كانت و مازالت المنطقة العربية أشد المناطق التي تعاني من المشاكل الاجتماعية و الأزمات الاقتصادية و النزاعات الداخلية و الصراعات الإقليمية و الحروب الدولية، و هي أهم منطقة ينشط فيها برنامج (WFP)، من خلال المساعدات الغذائية، و أنشطة الغذاء مقابل التعليم، أو مقابل العمل، أو مقابل التدريب، و التي تم تجسيدها في العديد من الدول العربية ، نذكر منها:

3-1-2-1-2-2-2- الأراضي الفلسطينية المحتلة .

3-1-2-1-2-2-2- السودان .

3-1-2-1-2-2-3- العراق.

### 3-1-2-1-2-2-1- الأراضي الفلسطينية المحتلة

شهد الفلسطينيون انخفاضا ملحوظا في مستوى معيشتهم، و في أداء اقتصادهم بسبب القيود الداخلية والخارجية على حركتهم، والسيطرة المحدودة لمواردهم الطبيعية، و منع العمال الفلسطينيين للعودة لأعمالهم في إسرائيل، كما زاد الجدار العازل في الضفة الغربية من عزل آلاف الأشخاص، و تقسيم الأراضي، و تقييد الوصول إلى الخدمات الضرورية، و يعد الوضع في قطاع غزة الأكثر خطورة، حيث أن معدلات الأمن الغذائي لسكانه البالغ عددهم 1.5 مليون شخص في تدهور مستمر، و شمل ذلك تعليق كافة الصادرات الفلسطينية، و انخفاض الواردات، و وضع قيود مشددة على نوعية البضائع التي يسمح لها بالدخول من خلال المعابر الحدودية، والتي تغلقها إسرائيل مراراً لأسباب أمنية نتيجة للهجمات العسكرية التي تنطلق من غزة.

و تتمثل أنشطة البرنامج المستمرة لغاية 2009 في تقديم المعونات الغذائية لنحو 700.000 شخص من السكان الأشد ضعفا، و تقديم الغذاء مقابل العمل و التدريب، و الغذاء مقابل التعليم لتشجيع الأطفال على التمدد في الضفة الغربية و قطاع غزة.

### 3-1-2-1-2-2-2- السودان

يعد السودان من أكثر دول القارة الإفريقية تعقيداً ، بسبب الصراعات و نزوح نحو 2 مليون شخص من إقليم دارفور غرب البلاد من جراء النزاع المندلع في 2003، و في الوقت نفسه يصارع جنوب السودان لاستعادة أوضاعه الطبيعية بعد مرور ما يزيد عن عقدين من الحرب الأهلية ، و تصف



الأمم المتحدة السودان بأنه يعاني من عجز غذائي، وخلف الصراع الذي دار في الجنوب نحو 2 مليون قتيل، وأكثر من 600.000 لاجئ، و بسبب ذلك قدم البرنامج المساعدات الغذائية لقرابة 11 مليون شخص عام 2010 [292] ص1.

و منذ إبرام اتفاق السلام الموقع في يناير 2005 ، وتشكل حكومة وحدة وطنية في أكتوبر 2005، يعمل البرنامج على إدماج قرابة 800.000 شخص في الجنوب، مع تحقيق الإنعاش والتنمية الجوهريّة في هذه النقطة الفاصلة الخطيرة من أجل تعزيز السلام الهش وتشجيع التنمية .

### 3-1-2-1-2-2-3-العراق

يعيش العراقيون عواقب إنسانية فادحة، ناتجة عن أزيد من 25 عاما من الصراع، وتدهور الأداء الإقتصادي، و مع تدهور الوضع الأمني، و قطاعات التعليم، والخدمات الصحية، دفع الكثيرين للفرار من مناطقهم، و زادت معاناتهم لضعف قدرتهم على تأمين إحتياجاتهم الغذائية الأساسية، و تتمثل أنشطة برنامج (WFP) في العراق منذ 1991، في نظام الحصّة التموينية التابع للحكومة، يشمل توزيع حصص غذائية وغير غذائية على سكان العراق، كما إنتهت عملية طوارئ إستغرقت 12 شهرا لغاية 2008 بتكلفة 126 مليون دولار أمريكي لتقديم المعونة الغذائية لنحو 750.000 شخص من النازحين داخليا، بالإضافة إلى نحو 360.000 عراقي فروا إلى سوريا .

و يكمن سر نجاح برنامج الأغذية العالمي، في قدرته على النقل، و الإمداد بالمعونات الغذائية بسرعة وكفاءة، وغالبا خلال يوم واحد من الإخطار بحالة الطوارئ، فإذا لم تكن هناك طرق أو جسور يقوم البرنامج ببنائها، وعندما لا تكون هناك مهابط للطائرات، أو عندما يستحيل الهبوط أو السفر البري نتيجة الإنفلات الأمني فإنه ينظم عمليات إسقاط جوي للغذاء ، و تأهيل الموانئ و السكك الحديدية، و خطوط اتصالات مع العالم الخارجي ، مما أدى بها لإيصال مساعداتها لمختلف بوئر التوتر.

### 3-1-2-2-2-2-3-مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

يجسد مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) ، إلتزام العالم بالمثل العالمية للكرامة الإنسانية في المجتمع الدولي، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، و يعد المفوض السامي لحقوق الإنسان مسئولا على الأنشطة الأممية في ميدان حقوق الإنسان، و أنشئ المنصب عام 1993.

يمثل المكتب الجهاز الرسمي لحقوق الإنسان أمميا، لتمكين الأفراد ومساعدة الدول في الدفاع عن حقوق الإنسان، و ضمان تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أرض الواقع الدولي، و مساندة هيئات حقوق الإنسان بتقديم البحوث، الخبرة و المشورة [294].

و تشكل اللجان المنشأة آلية لمراقبة مدى تطبيق معاهدات حقوق الإنسان الأساسية و منها الحق في الغذاء أداة رئيسية، حيث تتلقى دعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل أداء عدد من المهام، التي تشمل النظر في تقارير الدول الأطراف في المعاهدة، بشكل منتظم، لتقدم اللجنة توصياتها في شكل "ملاحظات ختامية"، بالإضافة لإتخاذ إجراءات التحقيق ، وفحص الشكاوى بين الدول والنظر في الشكاوى الفردية، كما تنشر تفسيرها لمضمون الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان، المعروفة بإسم تعليقات عامة بشأن المواضيع أو أساليب عمله.

3-1-2-2-1-3- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

3-1-2-2-1-3- لجنة القضاء على التمييز العنصري.

3-1-2-2-1-3- لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

3-1-2-2-1-3- لجنة حقوق الطفل.

### 3-1-2-2-1-3- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

تصنف الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ضمن حقوق الجيل الثاني، و هي حقوق الجماعات و الأفراد على حد سواء، و أضحت الجماعة الدولية تبحث عن وسائل لتأكيدا و حمايتها، و إلزام الدول بالعناية بها [295] ص 287.

ترصد اللجنة مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي هيئة للخبراء المستقلين التي تراقب تنفيذ العهد الدولي الذي أعتمد و عرض للتوقيع و التصديق و الانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 2200 ألف(د/21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، و دخل حيز التنفيذ في 3 يناير 1976، وقد أنشئت اللجنة بموجب قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 17/1985 المؤرخ في 28 مايو 1985 للاضطلاع بمهام الرصد المسندة لها [296] ص 246.

تلتزم جميع الدول الأطراف بتقديم تقارير منتظمة عن كيفية تنفيذ العهد، كما تلتزم بتقديم تقرير مبدئي في غضون عامين من قبول العهد ، مرة كل خمس سنوات، و تقدم اللجنة توصياتها للدولة الطرف في شكل "ملاحظات ختامية"، كما تنشر تفسيرها لأحكام العهد المعروفة بإسم تعليقات عامة.

يجسد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أهم حق أساسي و هو الحق في الغذاء، من خلال تصنيف خاص يتضمن إلتزام الدول بإحترامه، و هذا بالإمتناع عن القيام بأعمال تتناقض مع الحق في الغذاء، و توفير الإمكانيات المتساوية للحصول على المواد الغذائية، و تحقيق العمل لكل القادرين عليه، و القضاء على الجوع ، و سوء التغذية، و تكريس العدالة و الإنصاف [295] ص299.

يجسد العهد الإلتزام بحماية الأفراد من أي إنتهاكات لحقوقهم الإنسانية (الحق في الغذاء)، إذ يجب على الدول إتخاذ الإجراءات التشريعية و التنفيذية، و تبني سياسة قومية غذائية (الإنتاج) والعمل على تخصيص التمويل اللازم لها، كما توفر الظروف اللازمة للحد من الجوع من خلال مجموعة من التعليقات منها التعليق العام رقم (3) حول المادة 1 /2 من العهد، و التي أقر بأن الحق في الغذاء الكافي يتضمن مجموعة من الإلتزامات، تتوزع بين الإلتزام بالإحترام بعدم إعاقه فرص الحصول على الطعام، و الإلتزام بحماية هذا الحق و عدم تلويث المحتوى الغذائي، مع الإلتزام بالأداء بانجاز البرامج لضمان زيادة الحصول على الإمدادات الغذائية و تحسين توعيتها[297].

بالإضافة للتعليق العام رقم (12) حول تطبيق المادة 11 من العهد، فتفعيل الحق في الغذاء الكافي يرتكز على مجموعة تدابير وطنية و دولية إستعجالية لضمان حق كل فرد في مستوى معيشي كاف له و لأسرته، و مقبول في سياق ثقافي معين[135] ص15، لارتباطه بالكرامة المتأصلة في الإنسان [298].

حيث تقوم اللجنة بمراقبة مدى تنفيذ أحكام العهد الخاصة بحماية الحقوق، و الحريات الثابتة، و المتساوية المبنية على أساس الحرية، و العدل، و السلام العالمي، و حماية كرامة الإنسان بكفالة مستوى معيشي كاف، و ملائم للأسرة، و توفير الغذاء و الماء، و كفالة حق العمل لضمان كسب الرزق و الغذاء دون تمييز حسب المواد 1 / 2 / 6 / 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية 1966 [299] ص11.

### 3-1-2-2-2- لجنه القضاء على التمييز العنصري

تتكون لجنة القضاء على التمييز العنصري من خبراء مستقلين، حيث تراقب تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، و التي اعتمدت بقرار الجمعية العامة رقم 2106 ألف(د-20) المؤرخ في 21 ديسمبر 1965، و دخلت حيز التنفيذ في 4 يناير 1969 ، و أنشأت اللجنة في 10 يوليو 1969 [44] ص98، حيث تسهر بمراقبة إلتزام الدول الأعضاء بتكريس الحق في الغذاء باعتباره

حقاً غير قابل للتصرف، و بدون أي تمييز من حيث اللون أو الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين، أو المنهج السياسي ، أو الأصل القومي و الاجتماعي، أو النسب...إلخ.

و تلتزم الدول الأطراف بتقديم تقارير منتظمة للجنة عن كيفية تنفيذها، كما تلتزم بتقديم تقرير مبدئي بعد سنة واحدة من الانضمام إلى لجنة الاتفاقية وبعد ذلك مرة كل سنتين، وتبحث اللجنة في كل تقرير و تقدم توصياتها للدولة الطرف في شكل "ملاحظات ختامية"، و تقوم اللجنة بمهام الرصد من خلال الإنذار المبكر، و فحص الشكاوى بين الدول، و النظر في الشكاوى الفردية، و في الأخير تنشر اللجنة تفسيرها لمضمون الأحكام في شكل توصيات عامة.

### 3-1-2-2-3- لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

تعد لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ، هيئة من الخبراء المستقلين التي تراقب تنفيذ إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و التي اعتمدت من قبل الجمعية العامة في قرارها رقم 34/180 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979، و دخلت حيز التنفيذ في 3 سبتمبر 1981، و أنشأت اللجنة في 16 أبريل 1982.

أصبحت المرأة تلعب دورا كبيرا في الزراعة (المساواة بين الجنسين في الزراعة)، و بالخصوص لضمان الأمن الغذائي الأسري، لذا جسدت الفاو مبدأ عدم التمييز لصالح المرأة [28] ص2، 7 ، لتجسيد معيار المساواة ، بتكريس حق المرأة في الأغذية والتغذية، والحصول على الموارد الطبيعية، و على نظم الدعم الزراعي، وسياسات التنمية الريفية، و شبكات الأمان [54] ص14، و حدد هذا من خلال العديد من التوصيات ، أذكر منها التوصية العامة رقم (13) "تساوي أجور الأعمال متساوية القيمة" التي أوصت للدول الأطراف في الاتفاقية على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم(100)، و اعتماد نظم لتقييم الوظائف وفق معايير عدم التحيز لأحد الجنسين [300] .

بالإضافة للتوصية العامة رقم (16) بعنوان " العاملات بلا أجر في المشاريع الأسرية في الريف و الحضر" التي أوصت للدول الأطراف ضرورة ادراج الحالة القانونية و الاجتماعية للنساء العاملات بلا أجر في المشاريع الأسرية [ 301] ، و التوصية العامة رقم (24) " صحة المرأة" التي أوصت للدول الأطراف ضرورة أعمال حق المرأة في الصحة التغذوية طوال فترة حياتها عن طرق الإمدادات الغذائية المأمونة و المغذية الملائمة للظروف المحلية، و تحسين إمكاناتها للحصول المادي و الإقتصادي للموارد الإنتاجية [302] .

و تختص اللجنة بتلقي البلاغات من الأفراد أو المجموعات حول إنتهاكات حقوقهم المحمية بموجب الإتفاقية، و الشروع في إجراء تحقيقات حول الإنتهاكات المنهجية لحقوق المرأة، كما تنظر في تقارير الدول الأطراف، وهذه الإجراءات هي اختيارية، تقدم اللجنة من خلالها توصياتها، و إقتراحاتها للدول المعنية[296] ص248 .

### 3-2-1-3-4- لجنة حقوق الطفل

تمثل لجنة حقوق الطفل هيئة من الخبراء المستقلين، من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة و الكفاءة، التي تراقب تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل 1989 من قبل الدول الأطراف، و يعمل الخبراء بصفتهم الشخصية مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل، و ينتخبون بالاقتراع السري من قائمة المرشحين من كل دولة، و تعمل اللجنة على تجسيد حق الأطفال في الحياة و البقاء و النمو حسب المادة 6(2) و المادة 24 بضرورة توفير عناية خاصة للطفل بسبب عدم نضجه الجسمي و العقلي، قبل مولده و بعده [303] ص3 ، بالعناية الصحية للنساء الحوامل بكل الوسائل التكنولوجية المتاحة، بتوفير الأطعمة المغذية و المياه النظيفة، مع حماية الأمهات الحوامل من سوء التغذية لانعكاساته على المواليد الجدد [135] ص10 ، مع ضمان أعلى مستويات الصحة، بمكافحة المرض و سوء التغذية[53] ص10.

حيث تلتزم الدول الأطراف بتقديم تقارير منتظمة للجنة عن كيفية تنفيذها [134] ص340 ، بالإضافة لتقديم تقرير مبدئي بعد عامين من الانضمام إلى لجنة الاتفاقية، و بعد ذلك مرة كل خمس سنوات، و تبحث اللجنة في كل تقرير، و يتناول اهتماماتها وتوصياتها للدولة الطرف في شكل "ملاحظات ختامية" [296] ص250.

### 3-2-1-3- مجلس حقوق الإنسان

أنشئت الجمعية العامة الأممية مجلس حقوق الإنسان (HRC) بموجب قرار 251 / 60 المؤرخ في 15 مارس 2006 ، حيث أصبح الهيئة الرئيسية الأممية المتخصصة بمسائل حقوق الإنسان ، حيث حل المجلس محل لجنة حقوق الإنسان التي كانت تعد هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، حيث أنشأت اللجنة عام 1946 ، و تعمل على وضع المعايير القانونية الدولية لحماية الحقوق الإنسانية و الحريات الأساسية، كما وضعت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948، ثم ساهمت في وضع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، بموجب العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية و السياسية، و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية 1966، كما أنشأت نظاما للإجراءات الخاصة من خبراء مستقلين و مقررين خاصين .

و على هذا الأساس اضطلع المجلس بجميع ولايات وآليات و وظائف و مسؤوليات الخاصة باللجنة، من خلال مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أساس العمل العالمي و الحيادي و الموضوعي و الإنتقائي، و بالتعاون الوثيق مع منظمة الفاو (FAO) يشارك المجلس في جلسات المؤتمر العام و مجلس منظمة الفاو ، من أجل العمل على الارتقاء بالعمل المشترك، و هذا من خلال:

1-3-2-1-3- نظام الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان.

1-3-2-1-3- الخبراء المستقلين في مجال حقوق الإنسان.

### 1-3-2-1-3- نظام الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان

الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان هو المصطلح الذي أطلق على الآليات التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان، و التي يضطلع بها مجلس (HRC) لمعالجة أوضاع قطرية محددة، أو مسائل مواضيعية في كل أرجاء العالم، حيث تتعاون بهذا الشأن مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان من خلال تقديم المساعدة في مجالي اللوجيستية و الأبحاث لدعمها و تنفيذ ولايتها.

1-3-2-1-3- نظام الإجراءات الخاص بالتمتع الفعلي بحقوق الإنسان.

1-3-2-1-3- نظام الإجراءات الخاص بمواجهة انتهاك حقوق الإنسان.

### 1-3-2-1-3- نظام الإجراءات الخاص بالتمتع الفعلي بحقوق الإنسان

تم إنشاء مجلس (HRC) لضمان التمتع الفعلي بالحقوق الإنسانية و الحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، و هذا من خلال تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان دون تمييز، و بطريقة عادلة و منصفة، و النهوض بالتنقيف و التعلم في مجال حقوق الإنسان و الخدمات الاستشارية، و المساعدة التقنية و بناء القدرات ، بالإضافة لتقديم توصيات للجمعية العامة لمواصلة تطوير القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان، كمنتدى للحوار العالمي بشأن قضايا مواضيعية.

كما يستعرض المجلس بشكل دوري و شامل المعلومات الموضوعية لمدى وفاء الدول الأعضاء بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان لضمان شمولية تطبيقها و المساواة في المعاملة ، بالإضافة للعمل على الاستجابة للحالات الطارئة المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال التعاون الوثيق مع الحكومات و المنظمات الإقليمية و المؤسسات الوطنية و المجتمع المدني، و هذا حسب الفقرة 1 و 2 و 3 و 5 / أ. ب. ج. ه. و من قرار الجمعية العامة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان الخاص بالتنفيذ و المتابعة المتكاملان و المنسقان



### 3-1-2-3-2-1- الخبراء المستقلون المعنيون بالولاية المواضيعية

يسعى الخبراء المستقلون المعنيون بالولاية المواضيعية لمعالجة المسائل الخاصة بحقوق الإنسان، لضمان معالجة انتهاك يهددها، و تقديم توصيات بشأن ذلك، مع التنسيق الفعال مع الجهات الفاعلة وطنيا و دوليا، و من أهم الولايات المواضيعية المتعلقة بنفس اختصاص منظمة الفاو نذكر:

- المقرر الخاص المعني بالآثار الضارة لنقل و طمر المنتجات و النفايات السمية و الخطيرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان 1995، و هذا لزيادة الوعي العام من آثار النفايات السمية على البيئة و الذي يهدد الحق في الغذاء و المياه، و الأمن الصحي، بالإضافة لمواجهة مشكلة تفاوت المعايير القانونية المحلية، و تكاليف التخلص من النفايات، و مراقبة تحركاتها عبر الحدود، و الحد من الاتجار غير المشروع بها [306] .

- المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم 1998، و هذا من خلال الاستثمار في مستقبل الأجيال، فتجسيد الحق في التعليم يؤدي لوضع برامج غذائية متكاملة لصالح المتدربين و بالخصوص في أطوار التعليم الأولى، و مستقبلا سيؤدي لتحسين مستويات معيشة الأفراد و دخولهم لارتباطها بتحسين مناصب عملهم .

- الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان و الفقر المدقع 1998، من خلال مكافحة الفقر المتغلغل على جميع مستويات الشعوب الفقيرة، لأنه يشكل مساسا خطيرا للكرامة الإنسانية [307] .

- المقرر الخاص بالحق في الغذاء 2000، الذي أكد على عدالة الحق في الغذاء، مع التركيز على تلقي المعلومات حول أعماله، بالتعاون مع الفعاليات العالمية و بالخصوص مع منظمة الفاو [308] .

- الخبير المستقل بآثار السياسات الإصلاح الاقتصادية و الديون الخارجية على التمتع بكامل حقوق الإنسان لا سيما الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية 2000، من خلال تأثيرها على قدرة الدول على تنفيذ سياسات و برامج تحسين مستوى الأفراد و لا سيما الفقراء [309] .

- المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية و العقلية 2002، و لا يكون ذلك إلا من خلال غذاء متكامل و صحي و دائم [310] .

- ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا 2004، و هذا من خلال تحسين مستويات معيشة هذه الفئة، و المتابعة المستمرة لحالتها و توفير لها أساسيات الحياة، و إيوائها في مراكز متخصصة مع كل المتطلبات الأساسية من غذاء و ماء و متابعة صحية [311] .

- الخبير الدولي المستقل بحقوق الإنسان المعني بالتضامن الدولي بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان رقم: 2005 /55، من خلال الحد من الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية و المتقدمة، بتعزيز و حماية الحق في التنمية دون تمييز.



- الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بالحصول على مياه الشرب المضمونة و مرافق الصرف الصحي بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم: 22 / 2007، و بالخصوص لصالح الأمومة و الطفولة.

### 3-1-2-3-2-2- الخبراء المستقلون المعنيون بالولاية القطرية

يسعى الخبراء المستقلون المعنيون بالولاية القطرية لمعالجة أوضاع قطرية محددة، من خلال معالجة انتهاكات مست و تمس أقاليم معينة، و بالخصوص في مجال تخصص منظمة الفاو، و تقديم توصيات بشأن ذلك، مع التنسيق مع الجهات الفاعلة و طنيا و دوليا، و من أهم الولايات القطرية :

- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، بموجب قرار 2/1993 ألف و يستمر في عمله لغاية نهاية الاحتلال الإسرائيلي، من خلال التأكيد على تأثير الهجمات و التوغلات العسكرية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة و بالخصوص على قطاع غزة المحاصر، و الحالة المعيشية المزرية للمدنيين، و حاجتهم الفورية للمساعدات الإنسانية الأساسية .

- الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان 1993 / 86، ثم مددت الولاية في 2008 بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 35/07، الذي أكد على ضرورة معالجة الأزمة، و حماية الفئات الضعيفة، و معالجة مشكل الجفاف الذي يؤدي للنزوح هربا من المجاعة .

- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان 2005/82، ثم مددت الولاية في 2007 بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 34/06، من خلال الإقرار بخطورة الوضع الإنساني في المنطقة و بالخصوص في إقليم دارفور، حيث تمنع الحركات المسلحة وصول المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة ، و هي مساعدات ضرورية لبقاء المدنيين أحياء .

- الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان في هايتي 2005 ، حيث تم الإقرار على ضرورة تقديم المساعدة التقنية، و بناء القدرات لمواجهة آثار الأزمة الإنسانية الخطيرة، و إعادة الإعمار ، لتجسيد الأمن البشري، و توفير الإمدادات الغذائية الأساسية و المياه الصالحة للشرب للمشردين، النساء، الأطفال و المسنين.

### 3-1-2-4- برنامج الأمم المتحدة المعنى بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة

ظهر البرنامج الأممي المعنى بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة ( unctad)، في ظروف إقتصادية خاصة، و هي الحوار بين الشمال والجنوب، والمفاوضات بشأن القضايا التي تهم الدول النامية ، بما فيها المناقشات حول البيئة الإقتصادية و السياسية المتغيرة، حيث أصبحت إستراتيجيات التنمية أكثر توجها نحو السوق، مع خصخصة المؤسسات التابعة للدولة، و وجود عدد من الدول النامية في أزمات الديون.

و يؤدي الأونكتاد دورا حاسما في البعد الإنمائي، و معالجة إختلالات العولمة للتغلب على القيود التجارة الدولية المفروضة على الدول النامية ، لضمان مكاسب التنمية والحد من الفقر، و تعزيز التماسك بين إستراتيجيات التنمية الوطنية، والعمليات الإقتصادية العالمية من خلال برامج تقنية:

3-1-2-4-1- برنامج العولمة وإستراتيجيات التنمية .

3-1-2-4-2- برنامج تقليص الديون و دعم التنمية .

3-1-2-4-3- برنامج الإستثمار والتكنولوجيا .

3-1-2-4-4- برنامج التأمين .

3-1-2-4-5- برنامج تطوير المشاريع.

### 3-1-2-4-1- برنامج العولمة وإستراتيجيات التنمية

يساهم البرنامج في النقاش الدولي حول العولمة، وإدارة عواقبها بالنسبة للدول النامية، و بالخصوص في مجال تحسين الظروف الإجتماعية للأفراد، بتشجيع السياسات على الصعيد الوطني، والإقليمي، والدولي، لتفعيل النمو الإقتصادي المستقر، والتنمية المستدامة، كما يدرس بإنتظام الإتجاهات والتوقعات في الإقتصاد العالمي( تجارة الموارد الغذائية)، كما توفر الدعم التقني للدول النامية، في جهودها الرامية إلى الإندماج في النظام المالي الدولي، وإدارة ديونها الخارجية.

### 3-1-2-4-2- برنامج تقليص الديون و دعم التنمية

يساهم البرنامج من خلال فرع المالية، و نظام إدارة الديون، والتحليل المالي، على تحليل قضايا الديون بمشاركته في تقديم المساعدة التقنية في مجالي الديون الخارجية والداخلية، وبناء قدرات

حكومات الدول النامية والإقتصاديات، التي تمر بمرحلة إنتقالية لإدارة ديونها التي تشكل عبئاً على تنميتها الإقتصادية، و التي تنعكس سلباً على أفرادها و مستواهم الإجتماعي .

و يساهم البرنامج في مساعدة الدول النامية، و الدول التي تمر إقتصادياتها بمرحلة إنتقالية ، على التنمية الإدارية المناسبة من خلال الهياكل المؤسسية، والقانونية على الإدارة الفعالة للديون ، و تنسيق النقاش، وتبادل الخبرات حول إدارة الديون[312] .

### 3-1-2-4-3- برنامج الإستثمار والتكنولوجيا

يعمل البرنامج على تحليل إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر، وأثرها على التنمية ، و يساعد على تشجيع الإستثمار الدولي، وفهم إتفاقات الإستثمار الدولية، من خلال تطوير إستراتيجيات المشاريع صغيرة، و متوسطة الحجم ، و مدى ملاءمتها لخصوصية كل مجتمع، مع تحديد خيارات السياسة العامة، وتنفيذ برامج بناء القدرات للتشجيع على إستخدام التكنولوجيات، و توليد فرص العمل ، وزيادة الإنتاجية ، وتعزيز الصادرات .

و يعمل البرنامج كذلك على تحليل إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الإقتصادية طويلة الأجل، بجمع البيانات، وتقديم الخدمات الإستشارية، ومساعدة الدول النامية على المشاركة في المفاوضات الدولية بشأن الإستثمار، و هذا ينعكس إيجاباً على تطوير سياستها الغذائية [313] .

### 3-1-2-4-4- برنامج التأمين

يتمثل الهدف من البرنامج في المساعدة في إنشاء، وتنظيم المنافسة في أسواق التأمين لدى الدول النامية، و الدول التي تمر إقتصادياتها بمرحلة إنتقالية، ببناء توافق في الآراء، وتقديم المشورة في مجال السياسات المستهدفة، لتقديم المساعدة التقنية في مجالات التأمين ضد الكوارث وإدارة المخاطر، لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه الدول الأعضاء.

و يستهدف البرنامج كذلك تطوير التشريعات، و الأنظمة المصرفية، و أنظمة التأمينات على النقل الجوي و البحري ، و على إئتمانات التصدير ، و كذا التأمين على الحياة والصحة، بالإضافة للتأمين على مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب[314] .

### 3-1-2-4-5- برنامج تطوير المشاريع

يساعد الأونكتاد الدول النامية على تنمية مشاريعها، لكي تتمكن من النمو والمنافسة في الإقتصاد العالمي، و تطوير مشاريع تشمل قدرة الشركات على إجتذاب الإستثمارات ورؤوس الأموال، والمشاركة في المنفعة المتبادلة، و الروابط التجارية مع الشركات عبر الوطنية.

يساهم البرنامج في تنفيذ أفضل الممارسات الشفافية والمحاسبة، بمساعدة إقتصاديات المرحلة الإنتقالية، لتيسير تدفق الإستثمارات والتنمية الإقتصادية من خلال تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، و دعم المحاسبة من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يوفر منتدى لتبادل الخبرات، و مساعدة الدول النامية، لضمان أفضل الممارسات نحو التنمية والملكية الفكرية، وسياسات نقل التكنولوجيا، و المشاركة في الأبحاث وتحليل السياسات، والمساعدة التقنية والحوارات بشأن السياسات مع المفاوضين والدبلوماسيين وصانعي السياسات [315].

### 3-1-2-5- شبكة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية الريفية و الأمن الغذائي

تعد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، نهجا للشراكة العالمية من أجل التصدي لتحديات التنمية الريفية على المستوى القطري، أنشئت عام 1997 من قبل المنظمة الأممية، لتحقيق الأهداف المشتركة بتوفير الغذاء للجميع، والحد من الفقر في الريف.

كما تشكل الشبكة الآلية التنفيذية، لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية خمس سنوات بعد الإنعقاد 2002، من خلال ممثلين عن الحكومات، و الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، التي لا بد من مشاركتها بقوة بوصفها عناصر فاعلة للتنمية، وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات بشأن التحديات الإنمائية الرئيسية .

يرتكز عمل شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، و التي تعد من أهم تكويناتها منظمة الأغذية و الزراعة على مواجهة تحديات العولمة من خلال مجموعة من المواضيع [316].

3-1-2-5-1- تنمية الموارد الطبيعية.

3-1-2-5-2- التنمية البشرية .

3-1-2-5-3- التنمية الزراعية في اقتصاد معولم .

3-1-2-5-4- التنمية الريفية المستدامة.

### 3-1-2-5-1- تنمية الموارد الطبيعية

هناك علاقة وطيدة بين الحق في الغذاء الكافي، و الحصول على الموارد الطبيعية [317] ص11، بإعتبارها أساس التنمية الريفية المستدامة، القائمة على حماية الريف من أي تأثيرات سلبية، قد تهدد الأمن الغذائي الريفي و بالتبعية الأمن الغذائي للسكان، لذا يعمل البرنامج على حماية مصادر الغذاء.

3-1-2-5-1- الزراعة.

3-1-2-5-2- الماشية .

3-1-2-5-3- مصائد الأسماك .

3-1-2-5-4- الغابات و الحراجة .

3-1-2-5-5- إستدامة الموارد الطبيعية.

### 3-1-2-5-1- الزراعة

لم تستغل معظم الدول الأقل نموا إمكاناتها المالية في الزراعة ، ويعود ذلك إلى عوامل الإنتاج في الأراضي، والمياه، والمناخ ، و الموارد البشرية، و عدم إستخدام الأساليب الزراعية الحديثة، لذا فالأرض ضرورية للمحاصيل، والغابات، والإنتاج الحيواني، وهكذا فإن توسيع المساحات المزروعة وطينا، أمر أساسي في التخطيط الزراعي، بالإضافة لتنوع الإيكولوجية الزراعية، وتباين الظروف المناخية، و توافر الموارد المائية، مع معالجة مشاكل الهشاشة الإيكولوجية ، و إنخفاض الخصوبة، وإرتفاع معدلات الإصابة بالأمراض، و معالجة مشكل الإفتقار للموارد المالية في العديد من الدول أقل نموا ، يؤدي لإرتفاع الإستثمارات في الأرض.

### 3-1-2-5-2- الماشية

تحتل الثروة الحيوانية ( الماعز، الأغنام، الأبقار) أهمية متزايدة، مما يوفر مصدرا كبيرا للدخل، والتغذية للفقراء في المناطق الريفية، في معظم الدول الأقل نموا، فأقل الدول نموا، لها إحتياجات كبيرة في قطاع تربية المواشي، لكن المفارقة أن حصة هذه الدول عالميا في عدد المواشي، لا يتناسب مع حصتها في الإنتاج العالمي منها .

و ساهم الإعتماد على العمليات التقليدية للإنتاج الحيواني في الدول النامية، و ندرة رأس المال، ونقص التغذية و إنتشار الأمراض في تقليص من نسب إنتاجيتها، لذا يعتبر الإستثمار، و البحث لتطوير

الحبوب، والأعلاف الحيوانية، وتقديم المساعدة لصغار المنتجين، لتمكينهم من الإندماج بصورة أفضل مع تجارة الثروة الحيوانية، والتصنيع، والتسويق.

### 3-1-5-2-1-3 مصادد الأسماك

تتمتع كثير من الدول النامية، و الساحلية بإمكانيات كبيرة في مجال مصايد الأسماك، رغم أن هذه الإمكانيات لم تستغل استغلالاً كاملاً ، والمنتجات السمكية بشكل متزايد تساهم في الاستهلاك الغذائي للسكان ، وإيرادات النقد الأجنبي، حيث أن نسبة 37 % من الإنتاج السمكي متداول عالمياً [318] ص 9 ، مع ضرورة تطوير إمكانيات هذه الدول في تنظيم مصادد الأسماك، للحد من الاستثمار الأجنبي الذي يستغل الموارد الوطنية، لصالح اقتصاديات الخارج.

### 3-1-5-2-1-3 الغابات و الحراجة

تساهم الغابات والأشجار في التنمية الاقتصادية، والأمن الغذائي، من خلال دعم النظم الزراعية، لدورها في التنمية الريفية، حفاظاً على السلامة البيئية، و توليد الدخل و فرص العمل [316] ، و تعتمد المجتمعات الريفية في أقل الدول نمواً على السلع الحرجية، فالخشب مصدر رئيسي للطاقة، التي تمثل ما بين 90-95 % من الإستهلاك المحلي، بالإضافة لصناعة الأخشاب كعنصر هام من عناصر الإقتصاد الوطني لضمان عائدات التصدير، و ما يزيد من أهميتها تحسين التكنولوجيات في مراحل التنمية، والحد من توسع فجوة التكنولوجيا بين الدول النامية و المتطورة.

كما تساهم الحراجة في عملية التكيف، و التخفيف من حدة التغيرات المناخية، فالزراعة الحرجية (الجمع بين الغابات و الزراعة) لها دور كبير في إمتصاص الكربون، و الأشجار تزيد من إستقرار و غنى النظم الزراعية، و تمنح الظلال للمحاصيل و الحيوانات، و تضمن صحة التربة، و تحسن دخل المزارعين من المنتجات الحرجية [95] ص 14.

### 3-1-5-2-1-3 إستدامة الموارد الطبيعية

يتطلب الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية تشريعات قانونية، و وعي قانوني، و مؤسسات رسمية للتوعية في المناطق الريفية [317] ص 12، للحد من تدهور قاعدة الموارد الطبيعية (التربة، والمياه، والغطاء النباتي، والتنوع البيولوجي)، وبالتالي إلى انخفاض في الإنتاجية، وتكثيف الزراعة، أي زيادة إنتاجية الأراضي المزروعة بالفعل لا ينبغي أن يكون تهديداً للبيئة، كما أن التعدي على الأراضي

الهامشية، و الهجرة نحو المدن، و التفكك الإجتماعي غالبا ما ينجم عن إنعدام الخدمات، وفرص العمل في المناطق الريفية، فالنمو السكاني، وممارسات الإدارة غير المستدامة، و عدم المساواة في عملية التنمية، و عدم الحصول على العلم والتكنولوجيا، و الموارد المالية المحدودة، خلق ضغوطا على النظم البيئية، و شكل خطرا على التوازن الإيكولوجي.

### 3-1-2-5-2- التنمية البشرية

يرتكز تطوير الموارد البشرية، على إمكانية دراسة أدوار و احتياجات المزارعين (رجالا و نساء) وغيرها من أفراد الأسرة، من خلال الشروط المختلفة الواجب توفيرها فيما يتعلق بالتعليم والصحة والتغذية، والمعرفة التقنية، و تركز التنمية البشرية على:

3-1-2-5-2-1-3-1- التدريب و الإرشاد .

3-1-2-5-2-1-3-2- السكان و الصحة .

3-1-2-5-2-1-3-3- المرأة الريفية.

3-1-2-5-2-1-3-4- المعلومات و الإتصالات.

### 3-1-2-5-2-1-3-1- التدريب والإرشاد

يعد التعليم الدعامية الرئيسية للتنمية البشرية، وعامل رئيسي في التنمية الزراعية، و قدرات التعليم الإبتدائي ومحو الأمية، والتدريب على المهارات الأساسية، وخدمات الإرشاد لها أثر إيجابي فوري على إنتاجية المزارعين، بالإضافة لقدرته على إستخدام التكنولوجيات الجديدة، وبسرعة أكبر مما يعزز قدرة سكان الريف [319] .

### 3-1-2-5-2-1-3-2- السكان والصحة

يؤثر النمو الديموغرافي في أقل الدول نموا على التنمية، التي تضيف تحديا كبيرا للشعوب والحكومات والمجتمع الدولي، فالزيادات المتوقعة في عدد السكان الإجمالي سيكون لها آثار كبيرة على الإحتياجات الغذائية، والأمن الغذائي، و يشكل تزايد إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية في المناطق الريفية، مشكلة خطيرة للغاية، لأنه يقلل حجم القوى العاملة الزراعية، و يؤدي لخسارة في المهارات، والتسويق وإدارة الموارد، بسبب التأثير على أسواق الإنتاج الزراعي، و زيادة مستويات الإعتلال، و إفقار الأسر المتضررة سيؤدي لإنخفاض في الإنتاج الزراعي، و تفاقم نقص الغذاء في الأجل الطويل.

### 3-1-2-5-2-3- المرأة الريفية

تلعب المرأة الريفية دورا هاما في إنتاج المحاصيل الرئيسية، و تربية حيوانات المزارع ، و يتعزز دورها في تحقيق الأمن الغذائي الأسري في أقل الدول نموا، بسبب إنتشار الحروب، وهجرة الرجال بحثا عن العمل المأجور، و إرتفاع معدل الوفيات، أدى لزيادة عدد الأسر التي ترأسها النساء، مما أدى لتحقيق المساواة الجنسانية في الزراعة .

و أقرت منظمة الفاو أن المرأة في الدول النامية، الدعامة الأساسية للقطاعات الزراعية، و رغم ذلك ما يزال نوع من التمييز على أساس الجنس قائما، فالمزارعون لا يزالون ينظرون للرجل من جانب واضعي السياسات، ومخططي التنمية، فالمرأة تجد صعوبة للوصول إلى موارد الأرض، والإئتمان، و التكنولوجيا، و خدمات الإرشاد والتدريب التي تعزز قدراتها الإنتاجية [320] .

### 3-1-2-5-4- المعلومات و الإتصالات

تشكل المعلومات والإتصالات عناصر أساسية للتنمية الريفية المستدامة، لذا فتحسين قاعدة المعلومات ضرورية لتمكين المزارعين من مستويات معرفية، ومهارات إدارية ، وإكتساب المعلومات، وتبادل الخبرات، و الحفاظ على الموارد [321]ص104 ، و رغم ذلك لا يزال هناك نقص خطير في البنية التحتية الأساسية للإتصالات السلكية واللاسلكية التي تزيد فجوة المعلومات بين الأغنياء والفقراء .

### 3-1-2-5-3- التنمية في إقتصاد معلوم

تواجه الدول الأقل نموا حالة غير مستقرة ، و خصوصا على المزارعين الذين يجدون اليوم صعوبة أكبر للتغلب على التهميش، و التكيف مع البيئة الدولية الجديدة، الناجم عن تكامل الأسواق بسبب العولمة، تحرير التجارة، التغيير التكنولوجي والتعامل مع البيئة المؤسسية الجديدة.

3-1-2-5-1- عولمة الأسواق .

3-1-2-5-2- التحديات التكنولوجية.

3-1-2-5-3-المؤسسات البيئية.

3-1-2-5-4-سياسات الإستثمارية .

3-1-2-5-5-تنويع الإنتاج والصادرات .

3-1-2-5-6- المساعدات الخارجية.



### 3-1-2-3-5-1- عولمة الأسواق

نتيجة تأثر الإقتصاديات الأقل نمواً بالمنافسة في إطار السوق العالمية، فالإزالة التدريجية للحواجز التجارية، وإرتفاع الطلب على منتجات ذات جودة عالية، أصبحت أقل الدول نمواً أكثر عرضة لتقلبات السوق العالمية، مع تذبذب أسعار السلع الأساسية الرئيسية .

### 3-1-2-3-5-2- التحديات التكنولوجية

أدت التحديات التكنولوجية لرفع الإنتاجية الزراعية، مواكبة لزيادة الطلب المحلي على الغذاء، وتلبية الإحتياجات لتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة دخل سكان الريف، مع تطوير تقنيات الري والبنية الأساسية الريفية، والتنمية البشرية والمؤسسات، و التكنولوجيا الإحيائية [322] .

### 3-1-2-3-5-3-المؤسسات البيئية

حيث تخضع التجارة الدولية لضوابط العولمة، مما يتطلب إدماج أقل الدول نمواً على نحو أكمل في الإقتصاد العالمي لمواجهة تحديات الزراعة، من خلال صياغة، وتنفيذ إستراتيجيات التنمية الزراعية، و التركيز على الحوافز الإقتصادية، و تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

### 3-1-2-3-5-4-سياسات الإستثمارية

تساهم السياسات الإقتصادية الإستثمارية في تعزيز إنتاجية الزراعة، وتسهم في إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة، تماشياً مع سياسات تحرير الأسواق الزراعية، و هذا باتاحة دور أكبر للقطاع الخاص، كأداة هامة لدعم النمو الزراعي، و إستقرار الأسعار، و توفير المستثمرين المحليين والأجانب، و إستخدام موارد الإستثمار لتعزيز الإنتاجية الزراعية و الغذائية [323] .

### 3-1-2-3-5-5- تنويع الإنتاج والصادرات

تساهم سياسة التنويع الإنتاجي، في تفادي تعريض المزارعين دون مبرر لتقلبات المناخ والآفات، والأمراض، وإلى تذبذب الأسعار، و فقدان المستقبلي للتنوع المحصولي، و يتطلب تنويع الإنتاج على الحفاظ على إستقرار الإقتصاد الكلي، البيئة السياسية، كفاءة المؤسسات المالية، تعزيز البحث والإرشاد، إعتداد التكنولوجيا، رفع مستوى التسويق و النقل والاتصالات وتنمية الموارد البشرية.

### 3-1-2-5-3-6-المساعدات الخارجية

تمثل المساعدات الخارجية المقدمة للدول الأقل نمواً، لمساعدتها على توليد الإستثمارات اللازمة تحقيقاً للأهداف الإنمائية في مجال الزراعة، و خصوصاً خفض عدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية، و التعجيل بالإنتاجية الزراعية المعتمدة على توافر التكنولوجيات البديلة المستدامة ، والممارسات الزراعية المقللة من تدهور قاعدة الموارد الطبيعية [316] .

### 3-1-2-5-4-التنمية الريفية المستدامة

تعد التنمية الريفية المستدامة لكثير من الدول النامية أهدافاً وطنية، تستهدف الحد من الفقر والجوع في الريف، دون إلحاق أي ضرر بالبيئة حفاظاً على إستدامة النظم الايكولوجية، و تسعى الحكومات لدعم المجتمعات الريفية وغيرها من الجهات الفاعلة في إسهاماتها المتواصلة لتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي ، والتماسك الإجتماعي، والحفاظ على المناظر الطبيعية، لضمان إنتاج فائض من المنتجات الزراعية، و إستدامة الزراعة، و تتمثل إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة مجالين رئيسيين تراعي طائفة واسعة من السياقات الوطنية، لتعزيز الإنتاجية الزراعية، و إدارة البيئة الطبيعية، من خلال أسلوبين رئيسيين.

3-1-2-5-4-1- بناء القدرات وتعزيز المؤسسات.

3-1-2-5-4-2- تعبئة الاستثمار .

### 3-1-2-5-4-1- بناء القدرات وتعزيز المؤسسات

تركز التنمية الريفية المستدامة على إستراتيجيات كسب الرزق، وعدم تدمير البيئة، من خلال تنمية فرص الحصول على التعليم الأساسي، بما في محو الأمية، والمهارات الحياتية، أمر حيوي بالنسبة لمجمل السكان الريفيين، مع تطوير المهارات الفنية، والبيئية، والإقتصادية، التي تمكن من معرفة الآثار البيئية، و وضع السياسات، والتخطيط لإستخدام الأراضي، وإدارتها.

و يتم التركيز كذلك على الوصول إلى المعلومات، وتبادل الخبرات مع المزارعين الفقراء ، و الإستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي توفر فرصاً للمجتمعات الريفية المعزولة للحصول على المعلومات وتبادلها، و تطوير مؤسسات فعالة كالهيئات العامة، و المجتمع المدني، والقطاع الخاص،

و المنظمات غير الحكومية، و إتحادات المزارعين، والعمال الزراعيين، التي تلعب دورا حاسما في الشراكات الجديدة، و ممارسة الإستقلال المالي، و الحفاظ على الشفافية في تسيير الموارد [323].

### 3-1-2-4-5-2- تعبئة الاستثمار

تتطلب التنمية الريفية المستدامة، بناء قدرات الإستثمار من المصادر العامة والخاصة، المحلية والخارجية، مع التركيز على عامل اللامركزية في صنع القرار، بما في ذلك قي تخصيص الموارد، و التخطيط، و إستراتيجية إجتذاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، مع تهيئة الظروف اللازمة لمشاريع قابلة للإستمرار، من أجل السماح للزراعة أن تكون أكثر ربحية، بالإضافة لإقامة التحالفات والشراكات الجديدة بين الدول، دوائر الأعمال، المجتمع المدني، للمزيد من التكامل العالمي، لتمويل التكنولوجيا الزراعية و تعزيز الإنتاجية الغذائية [316].

### 3-1-2-6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعد برنامج (UNDP) شبكة للتنمية العالمية، أنشأ عام 1965 كبرنامج لتقديم المعونات، تشرف عليه الأمم المتحدة، و تقوم الوكالات المتخصصة و على رأسها الفاو، بتنفيذ مشاريعه، و الإشراف عليها [22] ص236، وهي منظمة تدعو إلى التغيير وربط الدول بالمعرفة، والخبرة، والموارد للمساعدة على بناء حياة أفضل، و تطوير القدرات المحلية للدول الأعضاء.

يستهدف البرنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، و بالخصوص تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول 2015، و بالخصوص تطبيق المذكرة التطبيقية حول حقوق الإنسان و الحد من الفقر [2003] [324] ص7، بتنسيق الجهود العالمية لمساعدة الدول على تعزيز الحكم الديمقراطي السليم، و منع الأزمات، و زيادة الإستثمار العام، و تعزيز القدرة الإنتاجية، و إيجاد عمل لائق، و البيئة و الطاقة [325].

و ينسق برنامج (UNDP) الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة، من خلال ضمان الإستخدام الأكثر فعالية، لموارد المعونة الدولية، كما يساعد في تعزيز العمل المشترك في محافل منظمة الفاو، لمساعدة الدول على بناء القدرة المؤسسية و توفير مستشارين للأمن الغذائي [7] ص29.

3-1-2-6-1- رصد تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية.

3-1-2-6-2- برامج تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية.

### 3-1-2-6-1- رصد تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية

تسترشد الإستراتيجية الأممية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتركز على تنسيق الجهود العالمية، والمحلية من خلال حملة تعبئة عن طريق الدعوة لأفضل الإستراتيجيات لتحقيقها، وتقييم خيارات التمويل .

يرصد (UNDP) تقارير التقدم المحرز، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، و دعم الحكومات في تكييف الظروف المحلية، من خلال تحقيق خفض نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف، و خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، و يرصد البرنامج كذلك إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات، والبرامج القطرية، و حماية الموارد البيئية، و تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب مأمونة إلى النصف .

### 3-1-2-6-2- برامج تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية

يدير برنامج (UNDP)، العديد من البرامج التقنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، و تحقيق الأمن الغذائي و بالخصوص في الدول النامية من خلال صناديق تنموية متخصصة.

3-1-2-6-1- برنامج دارفور لمجتمع السلم والإستقرار.

3-1-2-6-2- برنامج فيتنام للتمويل الجماعي.

3-1-2-6-3- برنامج الأمم المتحدة لبناء السلام.

3-1-2-6-4- البرنامج المركزي لأنفلونزا الطيور.

3-1-2-6-5- للوصول للمعلومات .

3-1-2-6-6- البرنامج الإنمائي لإصلاح الإدارة الحكومية.

3-1-2-6-7- برنامج الحد من الإنبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها في الدول النامية.

### 3-1-2-6-1- برنامج دارفور لمجتمع السلم والإستقرار

انشئ صندوق دارفور لمجتمع السلم والاستقرار في 24 أكتوبر 2007 لتشجيع السلام والمصالحة في دارفور، من خلال تنفيذ الأنشطة المجتمعية، و أنشطة الإنعاش، والتنمية، و تعزيز السلام والإستقرار في دارفور، حيث إتفقت مختلف الجهات المانحة بتقديم ما مجموعه 50 مليون دولار، حيث ركز البرنامج على مجالات دعم بناء السلام على المستوى المحلي، و التوسع في تقديم الخدمات

الإجتماعية الأساسية، و تحسين المرافق الرئيسية، مع تعزيز سبل معيشة المجتمعات المحلية، و تحسين الحكم، وسيادة القانون .

### 3-1-2-6-2-2- برنامج فيتنام للتمويل الجماعي

أنشئ برنامج فيتنام للتمويل الجماعي في ديسمبر 2006، على إثر طلب تقدمت به دولة فيتنام الإشتراكية ، و هذا بأن الفيتنام ستكون من الدول الرائدة، من أجل تنفيذ توصيات الفريق رفيع المستوى لتحسين تطبيق الأهداف الإنمائية، بتخصيص موارد جديدة من قبل الجهات المانحة، لدعم الفئات الضعيفة، و تعزيز التخطيط، والتنسيق لعمليات الصندوق، على أساس الأولويات التي حددتها اللجنة المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة [326] .

### 3-1-2-6-2-3- برنامج الأمم المتحدة لبناء السلام

انشئ صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في 11 أكتوبر 2006 استجابة لتزايد الطلب العالمي على الدعم المتواصل للبلدان الخارجة من الصراع ، و التي تعاني من إنهيار منشأتها القاعدية و المؤسسية، و بمساعدات عاجلة، و فورية للدول في مرحلة ما بعد الصراع، من أجل التقليل من خطر الإبتكاس، والعودة إلى الصراع.

و يعمل برنامج بناء السلام على دعم الدول من أجل تحقيق إستقرارها، وتعزيز مؤسساتها الحكومية، و تنمية قدراتها للحفاظ على عملية السلام، من خلال توفير الدعم خلال مرحلة تنفيذ إتفاقات السلام ، و تعزيز التعايش والحل السلمي للصراع، و يساهم البرنامج كذلك على إعادة إنشاء الخدمات الأساسية، والإدارية المتصلة بتطوير القدرات البشرية، والتقنية، و التدخلات الحاسمة المصممة للرد على تهديدات بناء السلام .

### 3-1-2-6-2-4- البرنامج المركزي لأنفلونزا الطيور

يعد البرنامج بمثابة صندوق إستئماني متعدد المانحين، و يمكن الجهات المانحة على تجميع مواردها، بسرعة عاجلة لتوفير التمويل في إطار الإجراءات ذات الأولوية لإستخدامها من قبل الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات في مواجهة الخطر المتزايد لوباء الأنفلونزا، و يكرس البرنامج الإستجابة الفعالة، والمنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة للحد من مخاطر المرض، لدفع جميع الدول على زيادة

تأهبها، بوضع نظام أممي موحد لخطة عمل أنفلونزا الطيور و الأنفلونزا البشرية، مع تعبئة الموارد، و تحديد الإستراتيجيات، لتعزيز التماسك والفعالية والقابلية للتنبؤ [ 327 ]

### 3-1-2-6-2-5- البرنامج الإنمائي للوصول للمعلومات

يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتخفيف من الفقر من خلال تعزيز الوصول للمعلومات، لرفع مشاركة الفقراء في العمل الدائم للتخفيف من الفقر بآليات مختلفة ، من حيث دعم الطرق الممكنة للوصول للمعلومات، و تبادلها دون حواجز، و بأي وسيلة، مع ضمان الإتصال بالطبقات المهتدة، و دعم مشاركتها في عمليات وضع السياسة، التي تعزز الأمن الغذائي و تحد من الفقر.

بالإضافة لتوفير المعلومات متعددة المصادر، لتقييم وضعية الفقراء، بالإتصال وجها لوجه بالفقراء، عن طريق الشبكات الإجتماعية، و المسؤولين الحكوميين المركزيين، و المحليين، و البرلمانين، و الأحزاب، و وسائل الإعلام، و المجتمع المدني، و إتحاد العمال، و المنظمات غير الحكومية، و المنظمات الدينية، و المانحين، و الوكالات الإنسانية، و القطاع الخاص [ 328 ]ص4.

### 3-1-2-6-2-6- البرنامج الإنمائي لإصلاح الإدارة الحكومية

يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتخفيف من الفقر، من خلال تعزيز إصلاح الإدارة الحكومية، التي تنبني على إحداث تغييرات مستمرة في سلسلة من الإجراءات في مجالات تنظيمية، و محلية، و شؤون العاملين، و المالية العامة، و تركز أهداف البرنامج على تحرير الكثير من موارد الدول الفقيرة، و تعزيز قدرتها لتحسين مستوى معيشة أفرادها، مع زيادة الشفافية، و الحد من الفساد، و الوفاء باحتياجات المواطنين، بالإضافة لتحسين أنظمة الأجور، و المزايا المادية المتصلة الذي تؤدي لتحسين حياة الفقراء، مع تعزيز الحق في التنمية بمشاركة في صنع القرار، و المساواة في تقسيم الثروات، و مسانلة الأطراف الفعلة في سياسات الحد من الفقر [ 328 ]ص7-10.

### 3-1-2-6-2-7- برنامج الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها في

#### الدول النامية

أستحدث هذا البرنامج (UN-REDDP) بمثابة تعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و منظمة الفاو في سبتمبر 2008، كأساس لتعاون الدول على تطوير قدراتها، لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، و تدهورها ، و يساهم (UN-REDDP) في تفعيل مصداقية تقنيات قياس،

و الإبلاغ، و التحقق من عمليات خفض الإنبعاثات، و تعزيز الخطوط التوجيهية لبرامج التدريب، مع استعمال أنظمة للاستخدامات التكنولوجية المتاحة، و تقديم أدوات للتخطيط، و المشورة لمساعدة الدول، على تعزيز قدراتها التقنية، و المؤسسية، للقياس و الإبلاغ الوطني [ 329]ص1، كما يتم تجسيد الاستعراض المنهجي للعمليات الميدانية، بمراجعة منهجيات الأدلة القائمة على أساس قياس، و تقييم مخزونات الكربون الأرضي، كما يتم تقييم المصادقية العلمية للدول الطامحة للمشاركة في آليات إدارة الغابات، و الموارد الحرجية، و الاستجابة لتغيرات المناخ، و رصد التنوع البيولوجي [330]ص1.

### 3-1-2-7- برنامج الأمم المتحدة للطفولة

عملت اليونيسيف ( Unicef ) منذ تأسيسها على المساعدة في التأكد من حصول كل طفل على التغذية الجيدة، فالتغذية السليمة تحقق منافع عظيمة، فالأشخاص الذين يتغذون جيداً يتمتعون عموماً بصحة سليمة، و النساء اللواتي يتمتعن بالصحة يستطعن العيش حياة آمنة، فالتغذية الجيدة تفيد المجتمعات و العالم بأسره، و بالمنطق ذاته، فإن سوء التغذية مُدمرٌ، فهو يُسهم جزئياً في أكثر من نصف الوفيات على مستوى العالم، كما يؤدي إلى إدامة حالة الفقر، و يُوهن الفكر و العقل، و يستنزف إنتاجية الأشخاص.

يعتمد الأمن التغذوي للأسرة على الغذاء الصحي، و على مخزون الغذاء و إعداده و التّغذي به، و على المُغذّيات الدقيقة، و الخدمات الصحية الأساسية، و المياه المأمونة و الصرف الصحي و الصحة العامة الجيدة، و بالنسبة للرُّضّع و صغار الأطفال، فإن الأمن التغذوي يعني الرضاعة الطبيعية الخالصة منذ ولادة الطفل و لمدة سنتين أو أكثر، مع أغذية تكميلية لتعزيز تطوره [ 331 ] .

و يعمل المجلس التنفيذي الذي يعد الهيئة التشريعية الحاكمة لليونيسيف على الإشراف على الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، و توفير الدعم الحكومي، و بالتعاون مع منظمة الفاو لتعزيز دور التغذية الجيدة لكل من الأمهات و الأطفال صحياً بمعالجة عدة مشاكل .

3-1-2-7-1- تغذية الأمهات .

3-1-2-7-2- تغذية الأطفال.

3-1-2-7-3- الاحتياجات التغذوية الطارئة .

3-1-2-7-4- وفيات الأمهات أثناء النفاس.

3-1-2-7-5- الرضاعة الطبيعية .

3-1-2-7-6- المغذيات الدقيقة الأساسية .

3-1-2-7-7- التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية.

### 3-1-2-7-1- تغذية الأمهات

يرتكز عمل ( Unicef ) حول ضمان تغذية صحية للمرأة، و ضرورة تحقيق المساواة بينها و بين الرجل في الأسرة، حيث تنتقل الآثار المدمرة لسوء التغذية من جيل إلى الجيل، كما تنتقل فوائد التغذية الجيدة عبر الأجيال.

و يرتبط المستقبل التغذوي للطفل بالبداية التغذوية الجيدة للأم الذي له أثر على النمو الجسدي والعقلي والاجتماعي لأطفالها، حيث تلد الأم المصابة بسوء التغذية المزمن رضيعاً يعاني من نقص الوزن ، و ينمو متفزماً كطفل، ويعاني من سوء التغذية، ففي كل عام يولد 11 مليون طفل بوزن منخفض (أقل من 2.500 غرام) في جنوب آسيا، و 3.6 مليون طفل في إفريقيا (جنوب الصحراء).

في حين أن المرأة جيدة التغذية، لديها فرصة أكبر للمحافظة على حملها، ولدى طفلها فرصة أكبر للنمو بصحة، وإن القضاء على سوء التغذية لدى الأمهات يمكن أن يقلل، بمقدار الثلث تقريباً، حدوث الإعاقات لدى أطفالهن الرضع، ومن المهم أيضاً أن تتناول الأمهات الحوامل مجموعة متنوعة من الأغذية، وأن تتناول المغذيات الدقيقة الأساسية، وأن تأخذ قسطاً كافياً من الراحة.

و تعد الفترة منذ بداية الحمل وحتى إتمام السنة الثالثة من عمر الطفل فترة نمو سريع، و ضرورية لتزويد الطفل بأساس مناعي قوي، فهي الفترة التي تتشكل فيها أجهزة جسم الطفل، و أنسجته، و دمه ، و دماغه، و عظامه، و إمكاناته الفكرية والجسدية، فإذا كان الطفل يعاني من سوء التغذية خلال هذه السنوات ، فالكثير من الضرر الذي يلحق به لا يمكن جبره، فحليب الأم هو الغذاء الكامل يحتوي على كل المغذيات، و المُغذّيات الدقيقة التي يحتاج إليها الرضيع لينمو نمواً طبيعياً .

و حسب تقرير منظمة اليونيسيف حول وضع الأطفال في العالم لعام 1998" فلو أن كل طفل أُرضِعَ رضاعة طبيعية خالصةً لمدة ستة أشهر، لكان من الممكن إنقاذ حياة حوالي (1.3) مليون طفل آخر سنوياً، وملايين الأطفال غيرهم سوف يستفيدون من ذلك، من حيث الصحة، والذكاء والإنتاجية. والرضاعة الطبيعية هي التي تحفز جهاز المناعة عند الرضيع واستجابته إلى اللقاحات، ويحتوي حليب الأم على المئات من الخلايا والبروتينات والدهون والهرمونات والأنزيمات المعززة للصحة، يحتوي على عوامل تحمي الأغشية المخاطية للقنوات المعوية والتنفسية، وعلى خلايا مناعية تكافح بنشاط الالتهابات مما يقي الرضع من الأمراض الناجمة عن الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي العلوي".



### 3-1-2-7-2- تغذية الأطفال

تركز ( Unicef ) على تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، التي تضم عدة مبادئ أساسية تشكل الركيزة التي تبنى عليها حقوق الأطفال، ومنها عدم التمييز، وحق البقاء والنماء، كما أن حقوق الطفل ترتبط بحقوق المرأة و أن إعمال حقوق المرأة أساس لنماء الأطفال و بناء الأسر الصحية.

و يبدأ التخفيف من حدة الفقر بالأطفال، فمعظم سكان العالم الذين يعانون من الفقر هم من الأطفال، إذ يؤدي الفقر إلى إضعاف بيئتهم الحمائية، إضعاف صحتهم، إعاقة نماءهم العقلي والجسدي، يقوض طاقاتهم وثقتهم في المستقبل، وتعليمهم الأساسي [76] ص 3194.

كما أن الفقر ينتقل من جيل إلى آخر، فالأمهات اللاتي يعانين من الفقر يضعن أطفالاً دون معدل الأوزان الطبيعية، وعلى الأرجح يموت هؤلاء الأطفال، وإذا كتب لهم البقاء على قيد الحياة تقل فرصة نمائهم، وتكرر لديهم الأمراض و احتمالات تركهم المدرسة في سن مبكرة.

و تعمل ( Unicef ) بالتعاون مع منظمة الفاو على كسر حلقة الفقر، من خلال الإنفاق على الرعاية الصحية، والتغذية، والتعليم، والنماء الاجتماعي، والعاطفي، والإدراكي للطفل، لتحقيق مجتمع ديمقراطي صحي، أكثر تعليماً و أعلى كفاءة وإنتاجية، مع التركيز على خفض سوء التغذية في أوساط الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلث على الأقل.

### 3-1-2-7-3- الاحتياجات التغذوية الطارئة

يزداد سوء التغذية لدى الأطفال زيادةً بالغة، فمعظم الأطفال لا يموتون بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية، ولكنهم يتوفون نتيجة لنقص الغذاء، أو الافتقار للمياه المأمونة، والرعاية الصحية غير الملائمة، ورداءة مرافق الصرف الصحي وممارسات النظافة الشخصية، مما تخلق ظروفاً تهدد حياتهم.

حيث تزايدت النزاعات المسلحة، والظروف الطارئة خلال التسعينيات، و ارتباطها بأسلوب حربي يتمثل في تجويع المدنيين، حسب المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية، و المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني الخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية، و بحلول 2002 كان طفل واحد من بين كل طفلين في أفغانستان يعاني من سوء التغذية، بسبب عقود من الحروب، والجفاف، وضعف الرعاية الصحية، وفي إفريقيا تحولت الأزمة غذائية إلى

كوارث إنسانية في ليسوتو، وموزنبيق، و زامبيا، ويوجد اليوم أكثر من 35 مليون لاجئ ومشرّد في العالم، 90 % منهم من النساء والأطفال .

و تتمثل أولويات ( Unicef ) في حالة الطوارئ الحيلولة دون حدوث وفيات بين السكان المتضررين، وخاصة بين أشد الفئات ضعفاً (الرضع، و الأطفال، و الحوامل، و الأمهات المرضعات)، وتقيّم اليونيسيف الإحتياجات الغذائية والصحية للسكان المتضررين، وتعمل على حماية ودعم الرضاعة الطبيعية، من خلال تقديم ملاذات آمنة للحوامل والمرضعات، وتوفير المغذيات الدقيقة الأساسية.

كما تدعم مراكز التغذية العلاجية للأطفال، الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، وتوفير الغذاء للأيتام، و توصل الإمدادات التغذوية، و تعزز قدرة الأسر المعيشية على تلبية إحتياجاتها الأساسية من الغذاء وتقديم الرعاية للأطفال والنساء .

### 3-1-2-7-4- وفيات الأمهات أثناء النفاس

يبدأ مستقبل الطفل الغذائي مع حالة الأم، و خصوصاً خلال الحمل و المراهقة، فسوء صحة الأم أثناء النفاس سيؤدي لضعف الجنين، و يعاني الأطفال من الالتهابات، ضعف المناعة، عجز في التعلم، اضطراب النمو الجسدي، وفي الحالات الشديدة يموت الأطفال بعد فترة وجيزة من الولادة.

ومن المرجح أن تلد الأمهات اللواتي تعانين من سوء تغذية المزمن خلال فترة شبابهن، أطفالاً منخفضي الوزن، كما تعاني 50 % من النساء الحوامل من فقر الدم بسبب نقص الحديد الذي يكون مسئولاً عن 20 % من وفيات الأمهات أثناء النفاس.

### 3-1-2-7-5- الرضاعة الطبيعية

تهيء الرضاعة الطبيعية بيئة، تمكّن المرأة من الاحتكاك بطفلها الرضيع، ولامسته جسدياً، وإرضاعه بعد الولادة، خلال الأشهر الستة الأولى، ومواصلة الرضاعة الطبيعية لمدة سنتين أو أكثر، مع استمرار التغذية التكميلية بتقدم الطفل في العمر، لتجسيد أفضل بداية لحياة الأطفال.

و تعد الرضاعة الطبيعية الطريقة المثالية لتوفير أفضل غذاء خلال الأشهر الستة الأولى من حياة الرضيع، والتي تعود بالفائدة على الأطفال، لكن الرضاعة الطبيعية هي أكثر بكثير من الطعام وحده، فهي تحمي الأطفال من الإصابة بالإسهال، و التهابات الجهاز التنفسي الحادة، وتحفز جهاز المناعة لديهم، وتحسن درجة إستجابتهم للتلقيحات.

حيث تساهم ( Unicef ) بالتعاون مع منظمة (fao) على تعزيز ثقافة الرضاعة الطبيعية ضد ثقافة الرضاعة بالقتينة، حيث لوحظ أن العديد من الأمهات لا ترضعن أولادهن رضاعة طبيعية خلال الأشهر الستة الأولى، بل يستعصن عن حليب الأم بالحليب التجاري المنطوي على مخاطر إضافية.

فمنظمة اليونيسيف تطبيق إعلان إينوشينتي (إيطاليا) لعام 1990 المتعلق بحماية وتشجيع ودعم الرضاعة الثديية، و إعلان إينوشينتي(إيطاليا) بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال لعام 2005 من خلال حماية وتشجيع ودعم الرضاعة الطبيعية المتعلق بحماية وتشجيع ودعم الرضاعة الثديية من خلال تعيين منسق وطني للرضاعة الطبيعية من إحدى السلطات المعنية، وإنشاء لجنة وطنية للرضاعة الطبيعية متعددة القطاعات، و سن تشريعات تحمي حقوق الرضاعة الطبيعية للمرأة العاملة، ووضع وسائل لإنقاذ حماية الأمومة.

### 3-1-2-7-6-المغذيات الدقيقة الأساسية

تعمل ( Unicef ) بالتعاون مع منظمة الفاو على تدعيم المغذيات الدقيقة الأساسية التي تساهم في حماية الأطفال و الرضع الصغار من مختلف الأمراض، و المضاعفات الخطيرة الناجمة عن نقص المكونات التغذوية الرئيسية.

و يعاني معظم الأطفال المولدين لأمهات يعانين من نقص اليود، من نقص أداء غدتهن الدرقية التي تنظم النمو، و عيوب في الكلام، و الصمم و تلف أدمغتهم، وفقدان ذكاءهم، و صعوبة التعلم في المدرسة والإستمرار فيها، و قد يؤدي لحالات خطيرة للإجهاض، وولادة الجنين ميتاً.

كما يؤدي نقص الحديد، الذي يعتبر عنصراً أساسياً لصناعة الهيموجلوبين والعديد من الأنزيمات الضرورية للعضلات، والدماغ، وجهاز المناعة، وتزداد متطلبات الجسم منه أثناء الحمل والرضاعة الطبيعية وفترات النمو القوية، وتساعد جرعات التغذية التكميلية من الحديد التي تُعطى أثناء الحمل في الوقاية من فقر الدم، مما يؤدي لأن تلد النساء أطفالاً ذوي وزن منخفض يعانون من الالتهابات.

يجعل نقص فيتامين أ، الذي يشكل عنصراً بالغاً لجهاز المناعة، الأطفال عرضة إلى العمى، و لأمراض الحصبة، و الإسهال، الملاريا وذات الرئة، و إستراتيجيات اليونيسيف تركز على مكملات فيتامين أ، و إغناء الأغذية، وتنويع الأغذية، وتُدريج الرضاعة الطبيعية في فئة تنويع الأغذية، لأن الرضع يحصلون على قدر كبير من فيتامين أ بواسطتها.

### 3-1-2-7-7-7- التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية

هناك ارتباط وثيق بين الأمن الغذائي، و فيروس نقص المناعة البشرية، و على هذا الأساس يتعاون برنامج اليونيسيف مع منظمة الفاو، من أجل خفض نسبة الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة 50 % بحلول عام 2010، من خلال انتقال الفيروس من الأم إلى طفلها.

فعندما يصاب الشخص بالمرض يؤثر على جهازه المناعي، و هذا ينعكس على احتياجاته الغذائية، و من هنا تتوثق الصلة بين المرض و الغذاء بإنتاج أغذية خاصة، لتفادي عوامل نقص الوزن، التعب، بسبب نقص الاستهلاك الغذائي للمرضى لفقدانهم الشهية من جهة، و عدم قدرتهم على العمل لوفير الإمكانيات المادية للحصول على الغذاء من جهة أخرى [332] ص17.

و تتمثل أولويات ( Unicef ) الغذائية إزاء فيروس الإيدز ، بجعل الحق في الغذاء و التغذية من الجوانب المدرجة في برامج العلاج [332] ص10، بتقديم المساعدة للأمهات المصابات بالفيروس مستنيرة بتغذية الرضع، وتلبية الاحتياجات الخاصة لملايين الأطفال الذين يعيشون بالفيروس، و تدعيم الرضع تغذويا لمدة عامين في حالة الفصل عن الأم تفاديا لأمراض المعدية التي تتجاوز نسب وقوعها ست مرات كالإسهال، والتهابات الجهاز التنفسي، بسبب عدم تناوله الحليب الطبيعي [333] .

و يعمل البرنامج على تثقيف النساء المصابات بفيروس الإيدز في الدول النامية، و اللواتي لا يعرفن حالتهم، كما يقدم مساعدات للنساء اللواتي يعانين تعقيداً بسبب الضغوط الاجتماعية، و توفير الفحوص الطبية الطوعية والسرية، و وضع مبادئ توجيهية عن الفيروس، و تعزيز التغذية المثلى للرضع في المستشفيات ، و تشجيع الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الأولى، و قد أظهرت دراسة أجريت في ديربان، جنوب أفريقيا، أن الاقتصار على الرضاعة الطبيعية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من حياة الرضيع تقلل من خطر انتقال الفيروس من الأم إلى طفلها، لان الدراسات بينت مناعية حليب الأم الخاص باحتوائه لعوامل تهاجم الخلايا التي تسهم في انتقال الإصابة بفيروس الإيدز مباشرة .

### 3-1-2-8- برنامج الأمم المتحدة للبيئة

يعمل برنامج (UNEP) الذي أنشأ عام 1972 ، كصوت للبيئة داخل المنظومة الأممية، لإيجاد حلول للمشكلات البيئية، و مكافحة التلوث [ص377] ، و كحافز وميسر لتشجيع الإستخدام الحكيم، والتنمية المستدامة للبيئة العالمية، من خلال طائفة واسعة من الشركاء، بما فيها منظمة الفاو.

و يشمل عمل برنامج (UNEP) التقييم العالمي، والإقليمي، والوطني للظروف البيئية، و تعزيز الإدارة الحكيمة للبيئة، و تيسير نقل المعرفة والتكنولوجيا، و تشجيع الشراكات الجديدة مع مجموعات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، و ضمان تطبيق الإتفاقات الدولية الخاصة بالبيئة .

كما يعمل برنامج (UNEP)، على النهوض بالتعاون الدولي لحماية البيئة، و تقديم الإرشادات العامة، و إبقاء مشكلات البيئة قيد الاستعراض العالمي قصد حلها، من خلال إتزام مجلس إدارة البرنامج، تقديم تقارير دورية من خلال المجلس الإقتصادي و الإجتماعي للجمعية العامة، و لمنظمة الفاو لتقدم التعليقات اللازمة [334] ص11، و إتخاذ التدابير الضرورية من خلال شعب متخصصة.

3-1-2-8-1-1- شعبة التكنولوجيا والصناعة و الاقتصاد.

3-1-2-8-2- شعبة السياسة المائية والإستراتيجية المائية .

### 3-1-2-8-1-1- شعبة التكنولوجيا والصناعة و الاقتصاد

تسعى الشعبة في فرع الاقتصاد والتجارة لبرنامج (UNEP)، على الحفاظ على البيئة بالحد من الفقر، و تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقوية قدرة الحكومات ودوائر الأعمال، والمجتمع المدني على دمج الإعتبارات البيئية في مجال الإنتاج، و تسويق الغذاء :

3-1-2-8-1-1- تصميم إدارة بيئية ملائمة لتجارة مستدامة .

3-1-2-8-2- تصميم إدارة بيئية ملائمة للأدوات الاقتصادية .

3-1-2-8-3- الدعم المتبادل للسياسات التجارية والبيئية.

3-1-2-8-4- تعزيز الزراعة المستدامة .

3-1-2-8-5- تعزيز دور القطاع المالي في التنمية المستدامة.

3-1-2-8-6- حماية المعارف التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية .

### 3-1-2-8-1-1- تصميم إدارة بيئية ملائمة لتجارة مستدامة

لضمان نجاح إستراتيجية الحد من الفقر، و ترجمة النتائج المتوصل إليها إلى تقييمات متكاملة من السياسات العملية التي تساهم في التنمية المستدامة، من خلال تعزيز منهجيات متكاملة من جانب الحكومات الوطنية، والمنظمات الإنمائية، والمنظمات غير الحكومية ، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى .

كما يتم تعزيز وصقل الأدوات التحليلية، و التقويمية للموارد الإقتصادية، والمحاسبة البيئية، مع بناء شراكات عالمية من أجل التنمية المستدامة ، التي تجمع بين الوطنية، والإقليمية، ومؤسسات البحوث، والتدريب لبناء القدرات في مجال الإتصالات و البحوث الميدانية .

### 3-1-2-8-1-2- تصميم إدارة بيئية ملائمة للأدوات الإقتصادية

تؤدي القرارات الإقتصادية التي تتجاهل التكاليف البيئية، مثل التلوث الصناعي ، وإستنفاد الموارد وترك النفقات على عاتق الآخرين يؤدي إلى تفاقم الضرر، كما أن خفض الإعانات والإيرادات الضريبية المتاحة لدعم الحد من الفقر، يجعل التنمية المستدامة أكثر صعوبة للتحقيق .

و يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة و بالخصوص، من خلال فرع المواد الكيماوية في شعبة التكنولوجيا، و الصناعة، و الإقتصاد، على مساعدة الدول على تصميم وإستخدام الأدوات الإقتصادية لدعم التكاليف البيئية ،و الإستجابة لإحتياجات الأطراف من المساعدات التقنية، لبعث الوعي و حلقات العمل التدريبية، لتعزز صنع القرار الوطني بشأن المواد الكيماوية[335] ص4،5، كما يتم تيسير الحوار الوطني من خلال إجتماعات التخطيط [335] ص6 ، وتصحيح السياسات وإخفاقات السوق ، وتؤثر على أنماط الإنتاج والإستهلاك، و وضع الأدوات الإقتصادية التي تتلاءم مع الظروف المحلية وقطاعات محددة .

و بهذا الخصوص أبرمت مذكرة تفاهم بين المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) والمدير العام لمنظمة للفاو، بخصوص الأداء المشترك لوظائف أمانة إتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية [336] ص2.

### 3-1-2-8-1-3- الدعم المتبادل للسياسات التجارية والبيئية

يساهم برنامج (UNEP) في دعم السياسات التجارية والبيئية وتنفيذها، لبناء القدرات، و تعظيم مساهمة التجارة في التنمية المستدامة عن طريق بناء القدرات في الدول النامية .

و تتمثل أنشطة البرنامج في تطوير البحوث العلمية، دعم المشاريع القطرية، تعزيز التدريب، الحوار بشأن السياسات العامة، إقامة الشبكات وتبادل المعلومات، تطبيق الاتفاقات البيئية، ترويج السلع والخدمات البيئية و تعزيز الاعترافات البيئية في اتفاقات التجارة الإقليمية.

### 3-1-2-8-1-4- تعزيز الزراعة المستدامة

يعد القطاع الزراعي مصدرا حاسما بالنسبة للعديد من الدول النامية، باعتباره مصدرا للرزق والأمن الغذائي، لذا يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول على تعزيز الزراعة المستدامة، بتطبيق منهجيات التقييم للزراعة العضوية باعتبارها أداة لحفظ التنوع البيولوجي والبيئة .

كما يساعد الدول النامية على تحديد الآثار المترتبة من التجارة على التنوع البيولوجي ، وتطوير الأدوات الاقتصادية التي تعمل على بناء قدرات تصميم وتنفيذ المكاسب الإنمائية مع التقليل إلى أدنى حد من الأثر على التنوع البيولوجي الزراعي.

### 3-1-2-8-1-5- تعزيز دور القطاع المالي في التنمية المستدامة

يساهم القطاع المالي في التنمية المستدامة من خلال بناء واقع جديد قائم على تسهيل تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية، قائم على تسهيل وصول الدول النامية إلى الأسواق العالمية، لإفتقار الدول النامية للقدرة التقنية، والمالية للإمتثال للأنظمة البيئية، و المعايير الصحية النباتية، و وضع العلامات، و التعبئة، و التغليف، فكل هذه التدابير تكون حاجزا لدخول منتجات التي تصدرها الدول النامية.

و يساهم القطاع المالي كذلك حماية المعارف، والممارسات لدى المجتمعات الأصلية و المحلية، و التي تسهم في الحد من الفقر، ودعم التنمية الريفية المستدامة، و تعزيز دور الزراعة العضوية في الأسواق العالمية، للحفاظ على البيئة المحلية، والتنوع البيولوجي، وخصوبة التربة، و زيادة الغلال، و دخل مزارعي الكفاف في الدول النامية.

### 3-1-2-8-1-6- حماية المعارف التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية

تلعب الفوائد التراكمية للمعارف التقليدية، والإبتكارات التي تعود للمجتمعات الأصلية، دورا كبيرا في التنمية الاجتماعية والإقتصادية، و تعول عليها المجتمعات المحلية لكسب رزقهم، و رفاهم والإدارة المستدامة للنظم الايكولوجية المحلية ، و وفقا لمنظمة الصحة العالمية ، 80 % من سكان العالم يعتمد على الطب التقليدي للاحتياجات الصحية الأولية. في الهند ، على سبيل المثال ، هناك 600000 الأطباء الممارسين المرخصين للطب التقليدي والنظم الصحية و أكثر من 90 % من الأغذية في إفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى المنتجة باستخدام الممارسات الزراعية التقليدية.

كما تعد المعارف التقليدية أمرا لا غنى عنه للبقاء على قيد الحياة، وينطبق ذلك بصفة خاصة في العديد من أقل الدول نموا، فمثل هذه المنتجات القائمة على المعارف التقليدية، والحرف اليدوية، يتم تداولها في الأسواق المحلية، والدولية و قدمت فوائد كبيرة للشركات المصدرة.

كما تستخدم المعارف التقليدية كمدخل في الصناعات الحديثة مثل المستحضرات الصيدلانية، و التجميل، و الزيوت الأساسية، و الصمغ ، و الإضافات الغذائية، ومبيدات الآفات، وفي هذه الحالة إستولت عليها شركات القائمة في الدول المتقدمة، التي تقدم القدرات العلمية والتكنولوجية دون حصول المجتمعات الأصلية على حقوقها.

و تشتمل أدوات حماية المعارف التقليدية ضرورة توثيقها، من خلال الامتثال بصكوك حقوق الملكية الفكرية، و التقاسم العادل لمنافع استغلال المعارف التقليدية، و لموارد التنوع البيولوجي، و مساعدة الدول النامية على بناء قدراتها لاستغلال المعارف التقليدية، لأغراض التنمية والتجارة، و وضع آليات مؤسسية و استشارية بشأن حماية المعارف التقليدية، وتيسير تسويق منتجاتها.

### 3-1-2-8-2- شعبة السياسة والإستراتيجية المائية

تعد المياه العذبة أحد مجالات الإهتمام ذات الأولوية، لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، و من خلال أعماله المتعلقة بالإستراتيجية المائية، يعالج البرنامج قضايا عدم كفاية الكمية، وتدني نوعية المياه، و يعمل على إيجاد تفهم أفضل للصلات بين المياه العذبة، والمناطق الساحلية، والبيئة البحرية.

و يعمل برنامج (UNEP) بالتنسيق مع برنامج الفاو الدولي للتكنولوجيا و البحوث في مجال الري و الصرف (iptrid)، على تسخير التكنولوجيا و الابتكارات لتنمية قدرات الدول النامية لأغراض البيئة، في إطار الجهود الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، و هذا بالتعاون مع المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) تشمل الأنشطة الرئيسية المتصلة بالمياه .

3-1-2-8-2-1- الإدارة العالمية للمياه الدولية.

3-1-2-8-2-2- حماية نوعية المياه العذبة.

3-1-2-8-2-3- السدود والتنمية.



### 3-1-2-8-2-1- الإدارة العالمية للمياه الدولية

تعد الزراعة من القطاعات الرئيسية التي تستخدم فيها المياه عالمياً، وهناك ضغط على المياه لاستخدامها بكفاءة أكبر في مجال الزراعة، لزيادة إنتاج الغذاء، والدخل في المناطق الريفية، من خلال تعزيز المؤسسات المسؤولة عن إدارة المياه، القدرة على التعامل مع هذه المطالب الجديدة، هذه الإصلاحات المؤسسية قد تتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً للظروف المحلية وأهداف الإصلاح.

كما أن تعزيز الخدمات الاستشارية للري يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مساعدة المستخدمين على تبني تقنيات وتكنولوجيات جديدة لزيادة كفاءة استخدام المياه وزيادة الإنتاج، مع تفعيل التحدي العالمي على بناء القدرات، والتدريب، والتعليم، والمهارات، والمعارف لتنمية الموارد المائية، و تجميع للمعلومات عن التدريب، والمؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم [97] ص 138.

### 3-1-2-8-2-2- حماية نوعية المياه العذبة

ترتكز حماية نوعية المياه العذبة، و تحسين جودتها من خلال تعزيز إدارة الصرف من الأراضي المروية للحد من ملوحة التربة، وإعادة الاستخدام الآمن للمياه العادمة المعالجة، والتخفيف من المخاطر الصحية المرتبطة بتلوث المياه .

و يتم تحسين إدارة المياه الزراعية من خلال برنامج التكنولوجيا و البحوث في مجال الري و الصرف (iptrid) تحقيق مستوى من الجودة التي هي مناسبة للاستخدامات المختلفة، و تعزيز بيانات عن إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، ونوعية المياه ، وتبادل المعلومات والحوارات بين أصحاب المصلحة [337] .

### 3-1-2-8-2-3- السدود والتنمية

يتسبب نقص البنية الأساسية الكافية لخدمات المياه تفاقم مشكل ندرة توافر المياه العذبة، ذات نوعية مقبولة، و ندرة فرص الحصول على خدمات المياه، و على هذا الأساس تساهم السدود في زيادة إنتاجية المياه، التي تنعكس على زيادة تنوع الطعام، لإطعام السكان ، سوف يتطلب المزيد من المياه لأغراض الزراعة [97] ص 140.



### 3-1-3-2- شعبة التنمية المستدامة

تعد شعبة التنمية المستدامة (DSD) جزءاً من إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، التي تعمل على دفع عجلة التنمية المستدامة، من واقع دورها كأمانة فنية للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال أنشطة بناء القدرات على مختلف الأصعدة.

و تستعرض شعبة (DSD)، جوانب التقدم المحرزة في تنفيذ جدول أعمال الإستراتيجيات الدولية، بتوفير التدريب على المستوى العملي، لمعالجة القضايا المتعلقة بموضوع الأغذية و الزراعة، المستوطنات البشرية، الطاقة المستدامة، الغلاف الجوي، التنمية الريفية، الأراضي، الجفاف، التصحر، النقل، المواد الكيميائية، إدارة النفايات، أنماط الإستهلاك، الغابات، التنوع البيولوجي، التكنولوجيا الحيوية و الموارد الطبيعية.

### 3-1-3-3- شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية

تعد جزءاً من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، وهي تسعى لتعزيز التعاون الدولي للقضاء على الفقر، وتوليد فرص العمل، والإدماج الاجتماعي، خصوصاً مع المراعاة الواجبة للقضايا المتعلقة بكبار السن، والمعوقين، والأسرة، والشباب، والأشخاص الذين يعيشون في حالات الصراع، والشعوب الأصلية.

و ترصد شعبة (DSPD) الإتجاهات الاجتماعية و الاقتصادية، على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجع المعايير المشتركة للقضاء على الفقر، وتعزيز التكامل الاجتماعي، و دعم عمليات صنع القرار حول إستراتيجيات، وبرامج محاربة الفقر، لا سيما من خلال تعزيز التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، النقابات، الأكاديميين و المجتمع المدني .

حيث يتم تفعيل محاربة أسباب الفقر التي تشتمل على عدم توفر الدخل، و الموارد المنتجة لضمان سبل العيش المستدامة، و مظاهر الجوع، و سوء التغذية، و محدودية فرص الحصول على التعليم ، الخدمات الأساسية ، التمييز و الإستهتاد الاجتماعي [340] ، كما يتم تلبية الإحتياجات الأساسية للقضاء على الفقر، كضرورة أخلاقية، و إجتماعية، و سياسية و اقتصادية للبشرية، لضمان حصول الفقراء على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الإئتمان، و التعليم، و التدريب، مع تمكين الناس الذين يعيشون في فقر، على تصميم، و تنفيذ سياسات متكاملة للقضاء على الفقر، ترتكز على توزيع أكثر إنصافاً للثروة، الدخل و الحماية الاجتماعية .

بالإضافة لدعم الإقتصاد الوطني، لتعزيز سبل المعيشة، وخلق فرص عمل في مكافحة الفقر، مشكلة البطالة و العمالة الناقصة، من خلال دعم ملكية التعاونيات الزراعية، والإنتاج، والخدمات التي تسهم في الحد من الفقر، بإيجاد فرص العمل في إنتاج الأغذية، التسويق، الائتمان، التأمين والنقل [341] .

### 3-1-3-4- فرقة العمل رفيعة المستوى بشأن أزمة الغذاء العالمي

أنشئ الأمين العام فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية في 28 أبريل 2008، والمكونة من رؤساء الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، و بالخصوص منظمة الفاو، والصناديق، والبرامج، و الإدارات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة .

و يتمثل الهدف الأساسي من إنشاء فرقة العمل في تعزيز الإستجابة الموحدة لتحدي أسعار الغذاء العالمية، بما في ذلك تسهيل إيجاد خطة عمل ذات أولويات، وتنسيق تنفيذها، بضمان الفهم، والعمل الشامل، والمتناسق للإستجابة لكل التحديات الغذائية العاجلة، و على المدى البعيد.

تقدم الفرقة كذلك المشورة للأمين العام، حول الإستجابات الملائمة للتحديات الغذائية العالمية، لضمان الأمن الغذائي الذي يركز على الحياة الكريمة، و التعليم السليم، و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع مناقشة و اعتماد إطار عمل شامل، و إستراتيجيات تتسم بالقوة، والتناسق، و التكامل.

بالإضافة لتحقيق إجماع الحكومات، والأطراف الخارجية الرئيسية، على الطريقة المقترحة للتنفيذ، من أجل ترويج رسالة قوية، ومتناسقة، لتبادل المعلومات، و توفير التحليلات، و الإستشارات الجوهرية لقوة المهام بتوفير الدعم اللوجستي لكل من قوة المهام .

### 3-1-3-5- منتدى الأمم المتحدة المعنى بالغابات

تعد الغابات ذات أولوية في الأجندات السياسية المستقبلية، و بالخصوص في مكافحة التصحر، الذي يهدد بإنحصر المساحات الزراعية، و بالتالي ينقص من كمية المحاصيل الزراعية، فالغابات تساهم بفعالية في التخفيف من آثار التغير المناخي [95] ص 9 ، الذي يشكل خطرا على الأمن الغذائي العالمي، لذا ركزت الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الفاو على وضع سياسات متماسكة، لتعزيز الإدارة، والحفظ، والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات.

و يكرس منتدى ( UNFF ) الإلتزام السياسي، والعمل على جميع المستويات، لتنفيذ الإدارة المستدامة بفعالية لجميع أنواع الغابات، ولتحقيق الأهداف المشتركة بشأن الغابات، مع دور الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر ، و ضمان الاستدامة البيئية.

كما يوفر المنتدى إطار عمل وطني و دولي، للحد من إزالة الغابات ، ومنع تدهورها ، وتعزيز سبل العيش المستدامة، والحد من الفقر لجميع الشعوب المعتمدة على الغابات، من خلال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التجارة بالمنتجات، والخدمات الحرجية[342] .

### 3-1-4- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

يعد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، جهازا رئيسيا من أجهزة الأمم المتحدة، و هو الجهاز المفوض من الجمعية العامة لإدارة العلاقة التأسيسية الأومية مع الوكالات[17] ص210 ، لتقديم الاقتراحات، و تطوير العلاقات[22] ص160، و التنسيق مع الوكالات المتخصصة و منها منظمة الفاو، على أساس تقديم دراسات، و تقارير بخصوص الأمور الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، بالإضافة لتقديم التوصيات الخاصة بذلك [343].

3-1-4-1- لجنة التنمية الاجتماعية.

3-1-4-2- لجنة مركز المرأة .

3-1-4-3- لجنة التنمية المستدامة.

### 3-1-4-1- لجنة التنمية الاجتماعية

تعد لجنة التنمية الاجتماعية إحدى اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تتألف من 46 عضوا يتم إنتخابهم من قبل المجلس، ومنذ إنعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام 1995 ، سهرت اللجنة عن متابعة وتنفيذ إعلان كوبنهاغن ، و تجسد اللجنة مهامها من خلال عدة برامج، لتكريس الحق في التنمية، و تحرير البشرية من الجوع، و تكريس الأمن الغذائي .

و تساهم اللجنة في إستعراض خطط، و برامج العمل المتصلة بالفئات الاجتماعية، بتشجيع العمالة الكاملة، والعمل اللائق للجميع، لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، و تحسين فعالية القطاع العام، لحماية الفئات الضعيفة، و تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين.

تعمل اللجنة كذلك على تحقيق التعاون الوطني والدولي، من أجل التنمية الإجتماعية بتبادل الخبرات والممارسات، و بناء شراكات لتطوير سياسات المؤسسات المالية الدولية، وتأثيرها على الإستراتيجيات الوطنية للتنمية الإجتماعية، و تحسين مستوى معيشة الأفراد، و الجماعات[344].

### 3-1-4-2- لجنة مركز المرأة

تعد لجنة مركز المرأة لجنة فنية، تابعة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، لتكريس المساواة بين الجنسين، والنهوض بمستوى المرأة، و صنع سياسات عالمية، لتقييم التقدم المحرز بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، و تحديد التحديات ، وصياغة سياسات ملموسة لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.

و أنشئت اللجنة بموجب قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي في 21 يونيو 1946، بهدف إعداد توصيات وتقارير إلى المجلس، بشأن تعزيز حقوق المرأة في المجالات السياسية والإقتصادية، والمدنية، والإجتماعية، والتعليمية، كما تقدم توصيات إلى المجلس بشأن المشاكل العاجلة، التي تتطلب إهتماماً فورياً في ميدان حقوق المرأة .

تساهم لجنة مركز المرأة في تعميم المنظور الجنساني، من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز، والعنف ضد النساء (توفير الغذاء، منع العمل القسري الزراعي)، و تمويل برامج المساواة بين الجنسين لتمكين المرأة من تحسين ظروف إقتصادها الأسري، و الحصول على الموارد المالية ، و الخدماتية.

### 3-1-4-3- لجنة التنمية المستدامة

أنشئت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة بإعتبارها منتدى رفيع المستوى للتنمية المستدامة، و بإعتبارها هيئة حكومية دولية بموجب قرار المجلس الإقتصادي و الإجتماعي رقم 1993/207، و هذا لضمان متابعة مؤتمر قمة الأرض، و بعد نهاية النقاشات تقدم تقاريرها إلى المجلس الإقتصادي و الإجتماعي [345] ص13.

كما تعد اللجنة منتدى رفيع المستوى للتنمية المستدامة، لإستعراض التقدم المحرز دولياً، وإقليمياً، ووطنياً في وضع سياسة التوجيه، والخيارات المستقبلية لأنشطة تحقيق التنمية المستدامة، و تعزيز الحوار، وبناء شراكة فاعلة تشمل النساء، و الشباب، و الشعوب الأصلية، و المنظمات غير

الحكومية، و السلطات المحلية، و العمال والنقابات العمالية، و دوائر الأعمال والصناعة، و الأوساط العلمية و المزارعين.

و تساهم اللجنة في تعزيز قدرات الدول النامية في الزراعة المستدامة، و الموارد التكنولوجية لتلبية مطالب النمو السكاني المتزايد ، برفع إنتاجية السلع الزراعية، و إدارة مستدامة للموارد الطبيعية، و تحسين تخطيط وإدارة موارد الأراضي، من خلال إدارة النظم الايكولوجية، تفادي التصحر و الجفاف، إزالة الغابات، تغير المناخ، و كله يساهم في تعزيز فرص كسب الرزق في المناطق الريفية.

و تساعد اللجنة كذلك الدول على تعزيز التنمية الريفية، لزيادة إنتاج الأغذية، وتعزيز الأمن الغذائي، من خلال الاستفادة من الحوافز الإقتصادية، وتقاسم المعلومات، ونقل التكنولوجيا، و ضمان إمدادات مستقرة من الناحية التغذوية، و إيصالها للفئات الضعيفة، وللتخفيف من وطأة الفقر، و إدارة الموارد الطبيعية .

### 3-1-5- مجلس الأمن الدولي

ربطت منظمة الفاو بين الأمن الغذائي و السلم العالمي، لأن ضمان استقرار الأوضاع السياسية في المجتمع الدولي له أثر إيجابي على العلاقات الدولية و تجارة المنتجات الزراعية و الغذائية [346] ص50، و الأوضاع الاقتصادية، و بالخصوص على مسائل الأغذية و الزراعة، لأنه لا وجود للزراعة بدون سلام [86] ص20.

و يتطلب ضمان الإحتياجات الغذائية للبشرية عالما يسوده السلام، كما يعتبر في ذات الوقت شرطا لعالم يسوده الاستقرار، لأن الفشل في توفير العرض الكافي و المتناسب مع الطلب العالمي للغذاء، سينعكس سلبا على الأمن العالمي، كما أن عدم الاستقرار الوطني أو الإقليمي أو العالمي سيؤدي للفشل في تحقيق الامن الغذائي، و ضعف التنمية، و زيادة الفجوة بين الشمال و الجنوب، و هو تحد أمام العالم اليوم [76] ص3194 .

فالبيئة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي يسودها السلام هي الركيزة الأساسية التي تضمن الأمن الغذائي و استئصال الفقر، مما يشكل وضعا تتعزز فيه الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية عامل جوهرى لتحقيق الأمن الغذائي للجميع، من خلال توظيف الاستثمارات طويلة المدى في الميدان الزراعي و الغذائي، و تطوير البحوث العلمية، و تصنيف الموارد الوراثية.

تتجسد العلاقة التأسيسية لمجلس الأمن الدولي بمنظمة الفاو من خلال التزام الأخيرة بتدعيم اطر التعاون الدولي الفني حسب المادة 2/48 من الميثاق، بتنفيذ قرارات المجلس مباشرة من خلال العمل في الفاو، من اجل ضمان الحد من انعدام الأمن الغذائي الذي سيؤدي لانتشار سوء أو نقص الغذاء مما يهدد استقرار اقتصاديات الدول، و يفتح المجال لصراعات داخلية مطالبة لتحسين الأوضاع المتردية[17] ص217.

لذا يعمل مجلس الأمن الدولي على تعزيز حقوق الإنسان، بإلزام الدول بحل نزاعاتها بالطرق السلمية، و عدم استعمال القوة في علاقاتها الدولية [347] ص157، 158، و تعزيز الديمقراطية و الشفافية و الحكم الراشد، بالإضافة لتعزيز النظم القانونية و القضائية لحماية حق الإنسان في الغذاء ، و تدعيم القواعد الوطنية، و الإقليمية، و الدولية الرامية للامتثال للقانون الدولي الرامي لتعزيز الأمن الغذائي[348].

3- 1- 5- 1- القرارات الخاصة بالأوضاع الإقليمية.

3- 1- 5- 2- بعثات مجلس الأمن .

3- 1- 5- 3- برنامج النفط مقابل الغذاء.

### 3- 1- 5- 1- القرارات الخاصة بالأوضاع الإقليمية

ساهم مجلس الأمن الدولي، من خلال عدة قرارات خاصة بالأوضاع في بعض المناطق، التي تعاني من عدم ضمان حقوق الإنسان، و حرياته الأساسية على أراضيها، مما انعكس على تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

3- 1- 5- 1- 1- قرار خاص بالوضع في الصومال.

3- 1- 5- 1- 2- قرار خاص بالوضع بقطاع غزة.

### 3- 1- 5- 1- 1- قرار خاص بالوضع في الصومال

اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارا حول الأوضاع المتردية في الصومال بموجب قرار رقم ( 1863 ) الخاص بالوضع في الصومال من جلسة مجلس الأمن رقم 6068 المعقودة في 16 جانفي 2009، و بالخصوص الأوضاع الإنسانية، التي بلغت حدا من الخطورة يستوجب من خلاله، و بالتعاون



مع بعثة الإتحاد الإفريقي، اتخاذ تدابير لتحسين الأوضاع الأمنية اللازمة، لتقديم المساعدات الغذائية والصحية للمتشردين، و اللاجئين، و الأطفال، و غيرهم من المتضررين .

### 3-1-5-2-1 قرار خاص بالوضع بقطاع غزة

إعتبر مجلس الأمن الدولي غزة من خلال قراره رقم (1860) 2009، جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي إحتلت منذ عام 1967، و ستكون جزءاً من الدولة الفلسطينية، كما أكد القرار أن ضمان سلامة، و رفاه المدنيين إلتزام دولي، لذا يتعين على كل الدول تقديم المساعدات الإنسانية من غذاء و ماء، و توزيعهما دون عراقيل في غزة، كما دعى الدول الأعضاء لدعم الجهود الدولية الرامية للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في غزة على وجه الاستعجال، و تقديم التبرعات اللازمة [ 349 ] ، بالإضافة لضمان الإحتياجات الأساسية لسكان غزة، مع تمكينهم من الإستفادة من برامج إعادة الإعمار.

### 3-1-5-2 بعثات مجلس الأمن

يشكل إنتهاك الحق في الغذاء من المواضيع التي يعالجها مجلس الأمن الدولي، من خلال بعثات لتقييم الأوضاع، و الإضطرابات السياسية، و الأزمات الإنسانية، التي تشكل تهديداً للسلام العالمي بسبب الإضطراب في إنتاج، و توزيع الأغذية، و تدمير المحاصيل الزراعية، و الثروة الحيوانية، و مصادر المياه، التي تقوض الإنتعاش المستدام.

3-1-5-2-1 بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور- ليشتي .

3-1-5-2-2 بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفغانستان .

3-1-5-2-3 بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى السودان.

### 3-1-5-2-1 بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور- ليشتي

ركزت بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور- ليشتي 2007، على حالة المتشردين داخليا الذين بلغ عددهم 100.000 متشرد، و رفضهم العودة لمناطقهم الأصلية بسبب إنعدام بيئة سياسية، و أمنية تشجعهم على العودة لمجتمعاتهم المحلية، مع إحراق كل ممتلكاتهم بسبب الصراع الذي نشب منذ 2006 ، لمطالبة الحكومة بتحسين أوضاع الفقراء، حيث أن نسبة 40 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر .

كما أكد مجلس الأمن الدولي أن إخراج هذه الدولة من أزمتها يتطلب التزام المجتمع الدولي على المدى الطويل بتنمية هذه الدولة لتحقيق الاعتماد الذاتي[351] ، و القيام بإصلاحات شاملة تمس كل مجالات الحياة .

### 3-1-5-2-2- بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفغانستان

ذكرت بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفغانستان 2008، أن الحالة الإنسانية في أفغانستان متدهورة جداً، رغم الإمكانيات التي يتوفر عليها هذا البلد، فحسب منظمة الفاو، فأفغانستان تتوافر على الأراضي الزراعية، و موارد المياه لتحسين الإنتاج الزراعي، و أن إصلاح شبكات الري و توسيعها، و زيادة البذور المحسنة ، يمكن من تحسين المحاصيل الغذائية بما يقدر ب3.5 أطنان للهكتار الواحد.

و رغم ذلك فالحالة الإنسانية متدهورة من جراء الكوارث الطبيعية، و إنعدام الأمن، إذ أن قرابة 40% من الأفغانيين، يعيشون في مناطق لا تصلها المعونات الحكومية و غير الحكومية، كما أكد بناء على تقارير منظمة الفاو، أن نحو 40.000 أفغاني يموتون سنوياً بسبب الجوع و الفقر [352]

### 3-1-5-2-3- بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى السودان

ركز تقرير مجلس الأمن الموفدة إلى السودان 2008، و بالخصوص لإقليم دارفور الذي يعاني من سوء الأوضاع الإنسانية، و التدابير الواجب إتخاذها لتحسينها ضرورة توفير الحراسات المرافقة لقوافل المساعدات الإنسانية، و هذا لتحسين دور الوكالات الإنسانية، في توزيع المواد الغذائية.

و إلتزام أطراف النزاع بوقف الأعمال القتالية، و الإنخراط في العملية السياسية، مع تفعيل دور قوات الإتحاد الإفريقي في حماية المدنيين، و موظفي الوكالات المتخصصة، للحد من العنف و الإجرام، الذي يهدد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، مما يقلص وصول الأغذية للضحايا[353].

### 3-1-5-3 برنامج النفط مقابل الغذاء

يركز البرنامج بصفة رئيسية، على ضمان إيصال كميات كبيرة من الأغذية، واللوازم الصحية، و قطع الغيار إلى العراق، للحفاظ على قدرة العراق على تصدير النفط، وزيادة هذه القدرة مع قيام مجلس الأمن بإصدار الأذونات اللازمة، لتمكين العراق من إستمرارية المساعدات الإنسانية.

3-1-5-3-1 لجنة مجلس الأمن بشأن الحالة في العراق و الكويت.

3-1-5-3-2 حساب ضمان لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

3-1-5-3-3 صندوق التنمية العراقي.

### 3-1-5-3-1 لجنة مجلس الأمن بشأن الحالة في العراق و الكويت

أنشئت اللجنة بموجب القرار رقم 661(1990)، و هذا لمنع جميع الدول إستيراد السلع، و المنتجات من العراق أو الكويت، و منع عمليات توريد السلع و الموارد للعراق [354] ص53،54 ، ثم أصدر المجلس القرار رقم 687(1991)، يتضمن عدم الإعتراض على المواد الغذائية التي تخطر بها لجنة مجلس الأمن بشأن الحالة في العراق و الكويت بإعتبارها مواد أساسية لازمة لتلبية الحاجات المدنية الأساسية [355] ص27، ثم أصدر مجلس الأمن قرارا رقم 688(1991) المؤرخ في 5 أبريل 1991 يتضمن ضرورة سماح العراق وصول المنظمات الإنسانية الدولية، دون عائق للمحتاجين، و المتضررين من الحرب و الحصار [135] ص24.

و بعد تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات المتخصصة و منها منظمة الفاو لتقديم المساعدات الإنسانية للعراق و الكويت، و المناطق الحدودية العراقية الإيرانية، و العراقية التركية نتيجة الأوضاع التغذوية، و الصحية الخطيرة للسكان المدنيين العراقيين، تم إقتراح مبيعات العراق النفطية لتمويل شراء الغذاء الأساسي، تحت إشراف مجلس الأمن لضمان التوزيع الواقعي بموجب قرار رقم 706(1991) [356] ص41،43.

و شاركت منظمة الفاو أيضا من خلال فريق التدقيق الداخلي التابع لمكتب المفتش العام الذي يعمل تحت وصاية مكتب المدير العام للفاو، على عمليات مراجعة الحسابات الداخلية لهذا البرنامج، بإعتباره مركز تنسيق الإتصال، مع لجنة التحقيق المستقلة لبرنامج النفط مقابل الغذاء الأممي [357] ص1.

### 3-1-5-3-2- حساب ضمان لبرنامج النفط مقابل الغذاء

وافق مجلس الأمن الدولي بموجب القرار رقم 986 لعام 1995، على إنشاء حساب ضمان للبرنامج، الذي مكن فيه العراق من بيع النفط الخام، بمبلغ لا يتجاوز مجموعه بليون واحد من الدولارات الأمريكية كل 90 يوماً، و يتمثل دور هذا الحساب ضمان رصد بيع النفط العراقي عن طريق أنابيب كركوك ، و يومورتاليك من العراق إلى تركيا، و من ميناء البكر لتحميل النفط و استخدام أمواله لشراء الإحتياجات الإنسانية [358] ص2 ، كإجراء مؤقت لغاية وفاء النظام العراقي بالتزاماته الدولية و الإقليمية [358] ص1.

### 3-1-5-3-3- صندوق التنمية العراقي

حدد مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم 1483(2003) الجلسة 4761 في 22 مايو 2003 ويوضع في عهد المصرف المركزي العراقي ، و يقوم بمراجعة حساباته محاسبون عموميون مستقلون، يعينهم مجلس الأمن الدولي لمراقبة صندوق التنمية العراقي، حيث تصرف أموال الصندوق بالتشاور مع الإدارة العراقية المؤقتة، بشفافية لضمان الإحتياجات الإنسانية العراقية، و إعادة بناء المنشآت الأساسية، و بالخصوص الزراعية و الغذائية [359] ص5.

و بفضل برنامج مجلس الأمن الدولي (النفط مقابل الغذاء) قلت معدلات سوء التغذية بين العراقيين، و بالخصوص لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة، حيث بدأت أولى شحنات الغذاء في الوصول للعراق في مارس 1997، و أولى شحنات الأدوية في مايو 1997، بعدما تم تصدير أول شحنة نفطية في 15 ديسمبر 1996 ، و واصل مجلس الأمن هذا البرنامج خلال المرحلة الثانية عشرة بموجب قراره (447) لعام 2002، وستستمر حتى 3 يونيو 2003

من خلال ما تقدم نجد أن الشراكة القائمة بين الفاو و منظمة الأمم المتحدة، ناجمة عن الحاجة إلى التوسع والدعم، و البرامج المتخصصة، للإرتقاء بالتنمية الغذائية، وتفعيل الأهداف الإنمائية للألفية.

تعد لجنة الأمن الغذائي العالمي، من اللجان الرئيسية للفاو، و هي تعمل كمنتدى عالمي في الأمم المتحدة ، و الذي يعنى بحوكمة الأمن الغذائي العالمي، و التي تستهدف وضع أهداف و مؤشرات مشتركة، قابلة للتحقق بشأن الأمن الغذائي القطري و العالمي.

حيث تستعرض الجمعية العامة الأممية، بالتعاون مع منظمة الفاو الشواغل المشتركة لأعضائها، و بالخصوص السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي ، من خلال برنامج الغذاء العالمي و مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، و برنامج الأمم المتحدة المعنى بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة، و شبكة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية الريفية و الأمن الغذائي، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و برنامج الأمم المتحدة للطفولة، و برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

كما دأبت الأمانة العامة الأممية، على تنظيم العلاقات الداخلية لأجهزة الأمم المتحدة، و تقييم خيارات مواجهة التحديات العالمية، من خلال شعبة النهوض بالمرأة، و شعبة التنمية المستدامة، و شعبة السياسات و التنمية الإجتماعية، و فرقة العمل بشأن أزمة الغذاء العالمي، و المنتدى الأممي المعنى بالغابات.

كما يعد المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، جهاز مفوضا لإدارة العلاقة التأسيسية الأممية مع وكالة الفاو، من خلال لجنة التنمية الإجتماعية ، و لجنة مركز المرأة ، و لجنة التنمية المستدامة. و يتعاون مجلس الأمن الدولي، مع منظمة الفاو لتفعيل الأمن الغذائي بتكريس السلام في المجتمع الدولي، و إعادة تصحيح الأوضاع و تسييرها بعد الصراعات و الإضطرابات، من خلال إصدار القرارات الخاصة بالأوضاع الإقليمية غير المستقرة، و إرسال بعثات متخصصة لمراقبة ( حالات اللاأمن الغذائي)، و تقييم الأوضاع في العمليات الميدانية.

### 3-2- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع الوكالات الدولية المتخصصة

تمثل الوكالة الدولية المتخصصة, هيئة تنشأ بإرادة عدة دول (حكومات), و تهدف لدعم التعاون الدولي في مجال متخصص و غير سياسي, يمس المصالح المشتركة للدول المشاركة فيه, حيث أقر الميثاق الأممي أن الوكالات المتخصصة, تنشأ بمقتضى إتفاقات بين الحكومات, و الجهاز المشرف المعين من الحكومات, و تضطلع بمقتضى نظمها السياسية بإختصاصات دولية غير سياسية, في ميادين الإقتصاد, و الإجتماع, و الثقافة, و التربية, و الصحة, و الطاقة, و الإنسانية...إلخ

ترتبط منظمة الفاو بإعتبارها وكالة دولية متخصصة, بشراكات متنوعة مع مثيلاتها من الوكالات, في إطار التعاون المتبادل, و التنسيق المشترك, و الأنشطة المتكاملة, من أجل ضمان الأمن العالمي, و تحقيق رفاهية الشعوب , في مجالات التنمية المختلفة و المتنوعة.

هناك أحكام خاصة بالتمثيل المتبادل، ويجوز لمنظمة الفاو أن تشارك بصفة مراقب في دورات هذه الوكالات ، وفي المؤتمرات أو الاجتماعات الفنية التي تناقش فيها المسائل التي تهم منظمة الفاو ، ويجوز للوكالات المشاركة في دورات كل من مؤتمر منظمة الفاو ومجلسها، وفي المؤتمرات والاجتماعات الأخرى ذات الصلة التي تعقد تحت رعاية المنظمة.

و تعزز اتفاقية التعاون بين الوكالات و منظمة الفاو، الارتقاء بالمجالات المشتركة للتعاون المنشود، باعتبار أنشطتها مرتبطة و لو جزئياً بالأغذية و الزراعة [361]ص172، و هذا لتعزيز التشاور، و تنسيق الجهود، و المساعدة المتبادلة، لتحقيق أهداف منظمة الفاو ، و بموجب الإصلاحات القائمة في منظمة الفاو، و بالخصوص في لجنة الأمن الغذائي العالمي ، فقد اعتبرت الوكالات ضمن الفئات التي تشكل هيكل الجماعة الاستشارية للجنة [283] ص3.

3-2-1- الشراكة مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الفنية .

3-2-2- الشراكة مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الإجتماعية .

3-2-3- الشراكة مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الإقتصادية.

### 3-2-1- الشراكة مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الفنية

تمارس هذه الوكالات نشاط متخصص، يهدف لترقية مجالات معيشة الشعوب، التي آلت على نفسها تنمية كل مناحي الحياة، و توحيد جهودها لتحقيق ذلك، للوصول لتجسيد الرفاه التقني، بالتحكم بمختلف متغيرات العصر، و مواجهة التحديات المستجدة، و تسخير كل الإمكانيات لتحقيق الأمن الغذائي.

3-2-1-1- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3-2-1-2- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة العالمية للأرصاد الجوية.

### 3-2-1-1- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) مركزا عالميا للتعاون في المجال النووي، وقد أنشأت عام 1957، و تعمل الوكالة مع الدول الأعضاء فيها على تطبيق التكنولوجيات النووية السلمية من خلال فروعها و أجهزتها، لتجسيد شعار الذرة من أجل السلام، حيث يتواجد مقر الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مركز فيينا الدولي (النمسا) ، و المكاتب الإقليمية التنفيذية الموجودة في جنيف (سويسرا) ، نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) ، تورنتو ( كندا) ، وطوكيو ( اليابان)، و تدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراكز البحوث والمختبرات العلمية في فيينا، النمسا ، موناكو، إيطاليا.

و تتشكل (IAEA) من الأمانة العامة، و من فرق متعددة التخصصات المهنية، و موظفي الدعم من أكثر من 90 بلدا، برئاسة المدير العام للوكالة وستة من نوابه، و مجلس المحافظين مؤلف من 35 عضوا، و تصدر الوكالة تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة الأممية ، و عند الإقتضاء ، إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بعدم إمتثال الدول بالتزاماتها بشأن ضمانات الأمن الدولي.

ترتكز الخطة الإستراتيجية للوكالة الدولية للطاقة النووية، على ضمان دعائم التعاون النووي من أجل تحقيق أهداف الألفية الإجتماعية، الإقتصادية و البيئية للتنمية، من خلال تعزيز السلامة والأمن، و العلم والتكنولوجيا، و الضمانات و التحقيق، برفع مستوى الأمن النووي، و الإستجابة لحالات الطوارئ، و تعزيز إسهام الطاقة الذرية في خدمة السلام، و إستخدام النظائر المشعة في الزراعة [19] ص282.







### 3-2-3-1-1-1-1-3- مختبر الزراعة والتكنولوجيا الحيوية

يساهم المختبر في مساعدة الدول الأعضاء على تطوير وتكييف تقنيات التكنولوجيا الزراعية، التي تنطوي على النظائر المشعة لتلاءم الاحتياجات المحلية والظروف البيئية، وتوفير التدريب اللازم لكفاءة استخدام هذه التكنولوجيات.

و يساهم المختبر في تحديد الإشعاع التعريفي للنباتات، لتحسين غلتها في ظل الظروف المحلية القاسية كمقاومة الأمراض، و درجات الحرارة، و الآفات الحشرية، مع وضع منهجيات فعالة، من حيث التكلفة لضمان الاستغلال الأمثل للمياه و الأسمدة، مع تطوير أساليب بيئية لمكافحة الآفات (تقنية الحشرة العقيمة) من أجل السيطرة عليها، كما يعزز إنتاجية مجتمعات السكان الأصليين، لسلاسل المواشي من خلال توصيف وتشخيص الأمراض، و توفير المنهجيات لتحديد العقاقير البيطرية، وبقايا مبيدات الآفات، و تأثيراتها على البيئية و التنوع الإيكولوجي [366]

### 3-2-3-1-1-1-4- مختبر تربية النباتات و علم الوراثة

تساهم التقنيات، والتكنولوجيا الحيوية الحديثة في تطوير أفضل الأصناف الرئيسية للمحاصيل الغذائية والصناعية، و التكاثيف المستدام لنظم إنتاج المحاصيل، بتحسين نوعية المحاصيل للاستخدام المحلي، وأسواق التصدير، من خلال تعزيز التنوع البيولوجي .

و يساهم المختبر في تحسين أنواع المحاصيل المحلية الرئيسية، و تهجين أنواع من النباتات لتصديرها، من خلال زيادة كفاءتها، وفعاليتها، مع ضرورة التنسيق الدولي، والإقليمي لمشاريع البحوث التي تعزز الإجراءات الوطنية و الدولية، و الجهود المبذولة لتطبيق التكنولوجيا الحيوية [21] ص 175 ، كما تكثف نظم إنتاج المحاصيل بتحديد بصمة الحمض النووي للمحصول الأصلي، ثم تعريض العينات لجرعات إشعاعية لتحويل صفاتها الجينية (النبات الطفرة)، ثم وضع مستودع المادة الوراثية لأصناف المحاصيل الممسوخة، و يحتوي هذا المستودع على المادة الوراثية لبذور المسخ [367] .

### 3-2-3-1-1-1-5- مختبر الطوارئ النووية

يساهم هذا المختبر في دراسة الإستراتيجيات لمواجهة الطوارئ النووية، من خلال التعاون مع منظمة الفاو على أساس التخفيف بشكل فعال من وطأة التأثير الفوري لحالات الطوارئ النووية، على المدى القريب في حال وجود خطط استجابة طارئة على مستوي الأغذية والزراعة، من خلال قيام الدول

الأعضاء بالتخطيط مسبقاً لسحب المنتجات الغذائية، الأكثر تلوثاً من سوق الاستهلاك، أو إتلافها بالطرق الملائمة.

بالإضافة لتعزيز شروط السلامة للتأهب للطوارئ النووية، أو الإشعاعية إلى المستويات التوجيهية الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي، بالنسبة إلى النويدات المشعة في الأغذية التي تدخل في حركة التجارة العالمية عقب تلوث طارئ باعتبارها إجراءات معتادة، كما يتعين على السلطة الإدارية المختصة، أن تحدد سلفاً مستويات التدخل المستخدمة في حالات الطوارئ، لاتخاذ إجراءات تصحيحية في حال تخطي المستوى الأقصى المسموح به، و هذا لمراقبة الآثار المشعة في الأغذية.

بالإضافة للالتزام الدول الأعضاء في منظمة الفاو، باتفاقية الإبلاغ التي تفرض على الدولة التي وقعت فيها الحادثة، و إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمعلومات، و المطالبة بالمساعدة الطارئة عن طريق شبكة الاستجابة الطارئة، و خطة إدارة حالات الطوارئ الإشعاعية المشتركة بين المنظمات الدولية، و هي وثيقة إدارية رفيعة المستوى تصف الإطار المشترك بين الوكالات للتأهب والاستجابة لأي حالة طوارئ فعلية أو محتملة أو مرتقبة وتحدد أدوار كل من الوكالات الدولية ومسؤولياتها، وكانت الترتيبات العملية بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالإبلاغ وتبادل المعلومات وتقديم الدعم الفني في مجالي الأغذية والزراعة في حالات الطوارئ الذرية أو الإشعاعية وما بعدها، قد عرضت في ترتيبات التعاون بين المنظمة والوكالة التي دخلت حيز التنفيذ في 25 أبريل/نيسان 2003 ، بما يشمل التقدير والمشورة، و المساعدة الميدانية، و الرصد والعلاج الطبي.

و تقوم منظمة الفاو كذلك بمضاعفة دعمها للدول الأعضاء في حال وقوع الأحداث النووية، لتيسير حصولها على نتائج الأبحاث، و أدوات اتخاذ القرارات، و قواعد بيانات، و خطط التأهب القطرية للطوارئ ، لتقليص الفجوات على صعيد السلامة، و حماية الموارد الطبيعية [368] .

### 3-2-1-1-1-6- مختبر البيئة البحرية

أنشأ هذا المختبر في موناكو عام 1961 كجزء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يتضمن خبراء من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، واللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية، و اليونسكو ، منظمة الأغذية والزراعة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، و يركز على الترويج للتقنيات النووية والنظائر المشعة، وتحسين فهم الموارد الغذائية، وحماية البيئة البحرية من النشاط الإشعاعي من خلال حماية البيئة البحرية، من عائدات صناعة الطاقة، ومراقبة العواقب البيئية.

و يضمن المختبر نقل الأساليب العلمية، والصناعية الحديثة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مع ضمان حماية البيئة البحرية، بالإضافة لمساعدة الدول الأعضاء على فهم، و رصد، وحماية البيئة البحرية، وتنسيق الجوانب التقنية لحماية المحيط الدولي، و البيئة البحرية.

### 3-2-1-1-1-7- مختبر الموارد المائية

تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمساعدة الدول الأعضاء على إستعمال العلوم، والتكنولوجيا النووية في مختلف الأغراض السلمية، بما فيها زيادة قاعدة المعارف الهيدرولوجية العالمية، و إيجاد تفهم أفضل للدورة المائية، مع زيادة القدرة العلمية المتاحة للدول النامية، لتقييم الموارد المائية، من خلال تقييم عالمي لموارد المياه الجوفية، إستناد إلى البيانات المتعلقة بأصلها وعمرها.

كما يساهم المختبر في تحسين إدارة المياه بإستخدام الهيدرولوجيا النظائرية، لمساعدة الدول على توفير معلومات هيدرولوجية عن موارد المياه، و تقييم نوعية المياه، بالإضافة لتطوير مجالات الدراية الفنية للعلوم، والتكنولوجيا النووية، من حيث صلتها بالأغذية والزراعة، الصحة البشرية، البيئة البحرية، البيئة الأرضية و الموارد المائية.

### 3-2-1-1-8- مختبر علم الحشرات

يساعد المختبر السلطات الوطنية الزراعية ، والمنظمات الإقليمية في تنفيذ خطط وطنية أو إقليمية ، لطرق التحكم أو القضاء على الآفات الحشرية التي تهدد المحاصيل الرئيسية ، من خلال التطبيق النووي القائم على الحد من إستخدام المبيدات، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

كما يساهم في إدماج تقنية الحشرة العقيمة، كالأسلوب للمقاومة البيولوجية [ 96]ص9، و هذا بتعريض ذكور الحشرات محل مكافحة للإشعاع فتجعلها عاقر، ثم تسرح في موطنها، و تناسلها مع إناث الحشرات يمنحنا بيوضا غير مخصبة[21]ص177، 178.

بالإضافة لتطوير نظم محسنة لتربية الحشرات وراثيا، والإفراج الجوي، والرصد الميداني حول تقنيات مكافحة الآفات الحشرية، مع إستخدام التقنيات النووية لمراقبة التجارة في الكائنات البيولوجية، و تطبيق البيولوجيا الجزيئية لتطوير سلالات معدلة من الحشرات لمكافحة الآفات مستقبلا.

## 3-2-1-1-2- فرقة العمل الدولية التابعة للفاو المعنية بالأغذية المشتقة من التكنولوجيا

### الحيوية

أنشئت الفرقة من قبل منظمة الفاو عام 1999 ، للنظر في الحالة الصحية والغذائية المترتبة على مثل هذه الأغذية، والتشاور بهدف توفير المشورة العلمية والمعلومات بشأن القضايا ذات الصلة إلى إجراء تقييم لسلامة الأغذية المستمدة من الحيوانات بالحمض الخلوي الصبغي المحور، كما توفر التكنولوجيا الحيوية مزايا لضمان حماية المستهلك، و تتطلع منظمة الفاو لطلب المشورة السليمة حول سلامة الغذاء المعدل وراثيا، بصورة موضوعية لتحديد فوائد ومخاطر الغذاء المعدل وراثيا.

3-2-1-1-2-1- الكشف عن الغذاء المعدل وراثيا.

3-2-1-1-2-2- تقييم سلامة الأغذية المعدلة وراثيا .

3-2-1-1-2-3- مراقبة حساسية الأغذية المعدلة وراثيا .

3-2-1-1-2-4- بناء القدرات و تعزيز التدريب .

### 3-2-1-1-2-3- الكشف عن الغذاء المعدل وراثيا

أنشئت فرقة العمل المعنية بالأغذية المشتقة من التكنولوجيا الإحيائية في مارس 2000، فريق عامل معني بأساليب التحليل (wgam)، يهدف لتجميع قائمة من أساليب للتعرف على المكونات الغذائية المستمدة من التكنولوجيا الإحيائية ، من أجل وضع معايير توجيهية، لتقييم الجوانب التغذوية للأغذية المستمدة من التكنولوجيا الإحيائية.

و تحلل الفرقة الغذاء المعدل وراثيا، من خلال الأدلة العلمية، لكشف المخاطر، وحماية التجارة الغذائية، مع ضرورة الإبلاغ عن وجود العناصر المعدلة وراثيا، أو مشتقاته، من خلال سلاسل الحمض النووي نتيجة للتهجين ، أو عن طريق البروتين من قبل إدراج ترميز الجينات.

### 3-2-1-1-2-3- تقييم سلامة الأغذية المعدلة وراثيا

توفر التكنولوجيا الحيوية أدوات قوية من أجل التنمية المستدامة للزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات ، فضلا عن الصناعات الغذائية، و تلبية إحتياجات التوسع السكاني، وتزايد التحضر، وتعترف الفاو أن الهندسة الوراثية لديها القدرة على المساعدة في زيادة الإنتاج، و أنها تحسن الحالة الصحية لكثير من ذوي الدخل المنخفض من المجتمعات المحلية.

لكن منظمة الفاو على علم بالمخاطر، التي يمكن أن تتعرض بعض جوانب التكنولوجيا الحيوية ، مثل الآثار على صحة الإنسان والحيوان ، و مخاطر نقل السموم ، أو من خلق سموم جديدة أو نقل مركبات للحساسية من نوع واحد إلى آخر ، مما قد يؤدي إلى ردود فعل غير متوقعة، حيث تعتمد هذه التكنولوجيا إلى نظام التقييم الموضوعي الذي يحدد الفوائد والمخاطر لكل منتج أو عملية قبل إصدارها، و الآثار المحتملة على سلامة الأغذية، والمدى الذي يمكن الاستفادة من المنتجات، و الرصد الدقيق لمرحلة ما بعد الإنتاج ضروري لضمان استمرار سلامة على البشر.

### 3-2-1-1-2-3- مراقبة حساسية الغذاء المعدل وراثيا

تقييم مدى حساسية الغذاء المعدل وراثيا هي جزء هام من إختبار السمية، فالحساسية تشمل عددا محدودا من الأفراد ، و الإختبارات المتبعة لتحديد البروتينات التي يمكن أن تؤدي إلى ردود الفعل السلبية ، وإذا كان الغذاء المعدل وراثيا يحتوى على جينات تؤدي إلى الحساسية فيجب أن يكون الغذاء الجديد مسمى لإعلام المستهلك عن آثار الحساسية المتوقعة، و إعطائه الخيار.

### 3-2-1-1-2-3- بناء القدرات وتعزيز التدريب

يساعد الفريق غالبا الدول النامية الأعضاء غير مهيأة للإحاطة بالمخاطر، التي تنطوي عليها الأغذية المعدلة وراثيا ، في مجال بناء القدرات الوطنية، لتعزيز الرقابة على الأغذية، والبرامج من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات الغذائية.

كما يساهم الفريق بمراجعة وتحديث التشريعات الغذائية، و مواومة أنظمة، ومعايير الأغذية مع الدستور الغذائي وغيرها من الصكوك التنظيمية الدولية، تدريب الموظفين التقنيين والإداريين في مختلف التخصصات، ذات الصلة لسلامة الأغذية، و تمويل مشاريع، و برامج التعاون الفني لدعم احتياجات الصناعات الغذائية، و مراقبة سلامة الأغذية وجودتها[369] .

### 3-2-1-2- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة العالمية للأرصاد الجوية

أنشئت منظمة العالمية للأرصاد الجوية بموجب الاتفاق الخاص في المؤتمر (12) لمديري المنظمة 1947، و دخل حيز التنفيذ في 1950، و تعمل المنظمة في تسهيل التعاون الدولي في مجال الجغرافيا الطبيعية، الرصد الجوي في مجالات الزراعة و الأنشطة البشرية الأخرى [19] ص 276.

وضعت منظمة (WMO)، التخطيط الاستراتيجي خلال المؤتمر العالمي الخامس عشر للأرصاد الجوية (جنيف، مايو 2007) لغاية 2011، وهذه الإستراتيجية ثمرة عملية تخطيط موجهة نحو تلبية الأولويات التي حددها أعضاء المنظمة، من خلال المراحل الدورية للتخطيط والتنفيذ والتقييم والتحديث، و تجسد الإستراتيجية إعداد، وتنسيق، و تنفيذ خطط، وبرامج، تمكّن أعضاء المنظمة من أداء أنشطتهم الرئيسية، من خلال المرافق الوطنية للأرصاد الجوية و الهيدرولوجيا، وتشمل هذه الأنشطة رصد، وتقييم جودة الهواء و المناخ، و أوضاع المحيطات، و الدورة العالمية للمياه، و المخاطر الهيدرولوجية الجوية، والتنبؤ بها [370] .

و تساعد الخطة الإستراتيجية الأعضاء كافة، و بناءا على مبادئ منظمة الفاو الخاصة بتغير المناخ على إدماج شواغل المناخ في التخطيط للأمن الغذائي، و تسخير المعلومات والخدمات المتصلة بالطقس، المناخ، الماء، البيئية و إدارة المخاطر الطبيعية لتحسين التكيف مع التغيرات المناخية، و جعل الزراعة ذكية مناخيا، لرفع الإنتاج الغذائي المستدام، و صون التنوع البيولوجي بشكل مستدام [95] ص 17، و هذا من خلال لجان و برامج متخصصة.

3-2-1-2-1- اللجان المتخصصة.

3-2-1-2-2- البرامج المتخصصة.

### 3-2-1-1-2-1 اللجان المتخصصة

أنشئت منظمة (WMO) مجموعة لجان متخصصة، لضمان أمن الموارد الطبيعية الغذائية، و استدامة النمو الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية، وتخفيف حدة الكوارث الطبيعية، و ضمان إصدار تنبؤات، وإنذارات أدق ومناسبة التوقيت، و موثوقة بشأن الطقس والمناخ والماء وما يتصل بها من عناصر، كما أن توفير الخبرات والمشورة العلمية والفنية لدعم تقرير السياسات، واتخاذ القرارات، وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، والإتفاقات المتعددة الأطراف، و هذا من خلال اللجان متخصصة بتنظيم الرصد الجوي، و تحديد التأثيرات المناخية المساهمة في الإنتاج الزراعي.

3-2-1-1-2-1-1 لجنة الأرصاد الجوية الزراعية .

3-2-1-1-2-1-2 لجنة علم المناخ .

### 3-2-1-1-2-1-1 لجنة الأرصاد الجوية الزراعية

تقدم الإرشاد في مجال الأرصاد الجوية الزراعية، من خلال دراسة، واستعراض العلم والتكنولوجيا ، و اقتراح المعايير الدولية، والإجراءات ، و توفر منتدى للدراسة ذات الصلة من القضايا العلمية والتقنية [371] ص19، و تعزز اللجنة التدريب ونقل المعرفة والمنهجيات، و نتائج البحوث بين أعضاء المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، كما تعزز التعاون الدولي الوثيق في المسائل العلمية والتقنية مع المنظمات الدولية الأخرى، و يساهم فريق إدارة اللجنة في إبداء المشورة إلى الرئيس بشأن جميع المسائل المتصلة بعمل اللجنة، و ضمان التكامل الإجمالي للبرنامج وتنسيق مجالات التخطيط الاستراتيجي، و إعادة النظر والبت في الأولويات والجداول الزمنية لتفعيل برنامج فتح المجال للفرق المتخصصة ، وإبداء المشورة لرئيس اللجنة بشأن مسائل التعاون مع سائر اللجان الفنية والدعم للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

3-2-1-1-2-1-1-1 خدمات الأرصاد الجوية الزراعية.

3-2-1-1-2-1-1-2 خدمات تغير المناخ و تأثير الكوارث الطبيعية في الزراعة.





### 3-2-1-1-1-1-3- فريقي خبراء الأرصاد الجوية الزراعية والتنمية الزراعية

#### المستدامة

يسهم الفريق في تقييم تطبيقات الأرصاد الجوية الزراعية، لحفظ وإدارة الموارد الطبيعية، والبيئية لصالح الزراعة، والمراعي، والغابات، ومصايد الأسماك، والمناطق الريفية، مع جمع دراسات الحالة، والتدابير الناجحة لإدارة الأراضي، والتخفيف من تدهورها وطنيا وإقليميا .

و يستعرض الفريق مختلف جوانب الأرصاد الجوية الزراعية، حول زيادة كفاءة استخدام المياه وإدارة مستجمعات المياه، و توفير المعلومات حول الحد من الكوارث الطبيعية في المناطق الساحلية والأراضي المنخفضة، و نظم الإتصالات الجوية الزراعية لتعزيز الزراعة المستدامة .

### 3-2-1-1-2-1-2- خدمات تغير المناخ و تأثير الكوارث الطبيعية في الزراعة

يتمثل الهدف من هذه الخدمات القيام بتحليل حالة المناخ و تغيراته، مع وضع استراتيجيات لتخفيف والتكيف للحد من آثار الكوارث الطبيعية، والمساعدة على تحسين فائدة طويلة الأجل في مجالات الزراعة والتنبؤات المناخية من خلال:

3-2-1-1-2-1-1-1- فريق تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالكوارث الطبيعية.

3-2-1-1-2-1-1-2- فريق الخبراء المعني بمراقبة الأرصاد الجوية و إستراتيجيات المواجهة.

3-2-1-1-2-1-1-3- فريق الخبراء المعني للتأهب لمخاطر الجفاف لأغراض الزراعة المستدامة.

### 3-2-1-1-2-1-1-2-1- فريق تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة

#### بالكوارث الطبيعية

يقدم الفريق تقارير عن تقييم القدرات الحالية في تحليل وتغير المناخ وتقلبه على وجه التحديد ما يتعلق منها بالتأثير على الزراعة والغابات ومصايد الأسماك ، ويشمل تحليل القيم المتغيرة الذروة من الأمطار، والرياح، والتدفقات المياه، والرواسب.

يدعم الفريق سيناريوهات تغير المناخ، والبحث عن تقلب المناخ على الصعيد الوطني لدعم وضع إستراتيجيات للتكيف من أجل المناطق الزراعية ، مع تحديد أوجه القصور في التطبيقات العملية للتنبؤات طويلة المدى للزراعة ، وتقديم توصيات لتحسين التكنولوجيا لصالح الزراعة على المستويين الوطني و الاقليمي .







بالتعاون مع منظمة الفاو، تسهل مواجهة هذه الأخطار، قبل أن تتحول إلى كوارث، و تعمل على تحسين خدمات التنبؤ والإنذار المبكر، و تقييم المخاطر، و رفع مستوى الوعي العام [374] .

و ينصب التركيز على الحد من مخاطر الكوارث و خصوصا الطبيعية، التي تحدث في أنحاء مختلفة وبكل مقاييس التطرف كالفيضانات المفاجئة، و العواصف الرملية ، و الحرارة المتطرفة ، و الجفاف، و الرياح العاتية، و الأمطار الغزيرة، و العواصف الاستوائية، و الثلوج الثقيلة، و الإنهيارات الطينية ، و الرعد، و موجة الصقيع، و حرائق البراري و الغابات ، الضباب الدخاني، الأمطار الحمضية، البراكين .

و تعمل منظمة (WMO) من خلال التعاون مع منظمة (FAO) على التخفيف من آثار الكوارث، وتحسين الصحة والمحافظة عليها ، والتكيف مع تغير المناخ ، وتحسين إدارة موارد الطاقة والمياه ، و إدارة النظم الايكولوجية، وتطوير الزراعة المستدامة، و تكريس الأمن الغذائي .

### 3-2-1-2-1-2-3- خدمات المعلومات و التنبؤات المناخية

تساهم المعلومات المناخية التي يتم جمعها من الخبراء المناخ المتخصصين في المنظمة، و بالتعاون مع منظمة الفاو في استعمالها كوسيلة للتنبؤ، و رصد مختلف التقلبات المناخية التي ستسهم في التنبؤات الزراعية، و هذا بالتنسيق مع برنامج منظمة العالمية للأرصاد الجوية الخاص ببحوث الطقس(wwrp) [375].

3-2-1-2-1-2-3- فريق الخبراء المعني بالتنبؤات المناخية الموسمية

3-2-1-2-1-2-3- فريق الخبراء المعني بالمناخ والمياه

3-2-1-2-1-2-3- فريق الخبراء المعني بالمناخ و البيئة

### 3-2-1-2-1-2-3- فريق الخبراء المعني بالتنبؤات المناخية الموسمية

يكرس الفريق التعاون مع الوكالات، والبرامج ذات الصلة بالاحتياجات البحثية، وإجراء تحسينات في التعاون بشأن المعلومات، والتنبؤات بظاهرة النينيو والنينيا، و دور المناخ في قطاعات المياه والزراعة، و هذا لتفعيل التنمية المستدامة.

### 3-2-1-2-1-2-3-2- فريقي الخبراء المعني بالمناخ والمياه

يساهم الفريق في المحافظة على قدرة الاستجابة العامة لكافة أنشطة خدمات المعلومات، والتنبؤات المناخية، بما فيها من الاحتياجات البحثية حول المناخ، والمياه، والمناخ، والزراعة، والأخطار الطبيعية، من خلال مراقبة علاقة الدورة الهيدرولوجية للمياه بالنشاطات الغذائية، ومدى تأثير عنصر المياه في التربة الزراعية، ومصادر المورد المائي كالأنهار، والبحيرات، والمياه الجوفية.

### 3-2-1-2-1-2-3-3- فريقي الخبراء المعني بالمناخ والبيئة

تعد بيانات الرصد من الطقس، والمناخ حول الغلاف الجوي التي يتم جمعها من خلال المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عاملاً مهماً، لمراقبة شبكات البيانات، ونظم التنبؤ لمساعدة واضعي السياسات على العلم، بحالة البيئة حتى تكون في وضع أفضل لمنع المزيد من التدهور. ويراقب فريق الخبراء حالات عدم هطول الأمطار لفترات طويلة، لأن هذا يؤدي إلى التصحر، فالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية تعالج جوانب التقلبات، والتغيرات المناخية التي تؤثر على البيئة، كتلوث الهواء، والمياه، والتربة، وتهديد نمو التنوع البيولوجي، بالإضافة لحالات ارتفاع درجات حرارة المحيطات، لمسئوليتها عن نقص التبييض على نطاق واسع من الشعب المرجانية، والأسماك مما يؤثر على الإنتاج البحري، بالإضافة للحد من تدهور الموارد الطبيعية، فالنظم الإيكولوجية مثل الأراضي الرطبة، والغابات، والبحيرات، هي جزء هام من النظام الطبيعي للنهر تلعب دوراً هاماً في تخفيف، أو تخزين مياه الفيضانات، التي تستخدم في التنوع البيولوجي، وحتى تستخدم في الري. كما يراقب الفريق طبقة الأوزون، التي تلعب دوراً مركزياً في حماية النباتات، والحياة البحرية، والحيوانات، والناس من الأشعة فوق البنفسجية الضارة للحياة على كوكب الأرض، وأن انتشار الكلوروفلوروكربون الإصطناعي، وغيرها من المواد الكيميائية المسؤولة عن تدمير الأوزون [376].

### 3-2-1-2-2-2- البرامج المتخصصة

يتمثل النشاط الأساسي للبرامج المتخصصة في رصد التغيرات طويلة الأجل لغازات الدفيئة، وتقييم ما لديها من آثار على المناخ، ونوعية الهواء والمياه والنظم الإيكولوجية البحرية والبرية التي تعد من الموارد الطبيعية الغذائية، بالإضافة لمواجهة الحالات المناخية الطارئة التي تهدد الأمن الغذائي.

### 3-2-1-2-2-1- برامج الأرصاد الجوية و الموارد الطبيعية

### 3-2-1-2-2-2- برامج الحالات المناخية الطارئة

### 3-2-1-2-1-2-1-2-3 برامج الأرصاد الجوية و الموارد الطبيعية

يساهم هذا النوع من البرامج في تقديم المعلومات و البيانات اللازمة فيما يتعلق بالأرصاد الجوية ، و علاقتها بالزراعة، و مختلف تأثيراتها على الموارد الزراعية و المائية و البحرية.

3-2-1-2-2-1-2-1-1-1 برنامج الأرصاد الجوية الزراعية

3-2-1-2-2-1-2-1-2-2 برنامج البيئة و بحوث الغلاف الجوي

3-2-1-2-2-1-2-1-3 برنامج الهيدرولوجيا و الموارد المائية

3-2-1-2-2-1-2-1-4 برنامج علوم المحيطات و الأرصاد الجوية البحرية

### 3-2-1-2-2-1-1-1 برنامج الأرصاد الجوية الزراعية

يساعد البرنامج على دعم الإنتاج الغذائي والزراعي ، وتقديم الخدمات الخاصة بالأرصاد الجوية الزراعية إلى المجتمع الزراعي، للمساعدة على تطوير و إستدامة النظم الزراعية ،من خلال تحسين نوعية الإنتاج ، بالحد من الخسائر والمخاطر، وخفض التكاليف، وزيادة الكفاءة في استخدام المياه، والحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث عن طريق المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة [377] .

يساهم البرنامج في إدارة المخاطر الزراعية بالتأهب لمواجهة الأحداث المتطرفة، و مراقبة الجفاف و التصحر ، و تآكل التربة و التأهب له، مع ضمان إمتثال المزارعين للتطبيقات الزراعية للطقس، و تحسين إستخدام تكنولوجيات المعلومات الزراعية، لتقييم المخاطر المناخية الزراعية، و إستراتيجية التأقلم معها، و ضمان كفاءة إستخدام المياه في المناطق القاحلة، و الأمطار الموسمية.

### 3-2-1-2-2-1-2-1-2-2 برنامج البيئة و بحوث الغلاف الجوي

تشمل مختلف التدابير و الإجراءات، التي يتخذها البرنامج في مجال رصد الملوثات من الغازات الضارة الناجمة عن الصناعات والمركبات والأنشطة البشرية، و الدخان الناجم عن احتراق الغابات أو البراري، أو قطع و حرق الغابات، أو من الرماد المنبعث من الانفجارات البركانية.

و يركز البرنامج على رصد الآثار الضارة للضباب الدخاني، وهطول الأمطار الحمضية واتساع ثقب الأوزون، وزيادة الآثار السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري، بالإضافة لرصد آثار الأحوال الجوية المستقرة على تركيز الملوثات في الغلاف الجوي على التربة الزراعية، و المياه الجوفية [378] .



### 3-2-3-1-2-2-1-3- برنامج الهيدرولوجيا و الموارد المائية

يعد الماء عنصر أساسي للحياة، و بالخصوص للري، والأنشطة الزراعية، حيث تتطلب التنمية المستدامة إدارة مستدامة لموارد العالم من المياه العذبة، من خلال قياس المتغيرات الهيدرولوجية، بما في ذلك كمية، ونوعية المياه السطحية، والجوفية، و الإدارة الفعالة للموارد المائية، و تبادل البيانات الهيدرولوجية .

و يطور البرنامج نظم الإنذار المبكر من المخاطر الطبيعية، كأعاصير تسونامي، والأعاصير لحماية الموارد السمكية، بالتعاون مع نظام الرصد الدولي للدورة الهيدرولوجية ، و نظام الهيدرولوجي التشغيلي متعدد الأغراض لمساعدة الدول النامية على الحصول على تكنولوجيا و المعلومات [379] ، و إيصالها لصانعي القرار، و إقامة قاعدة معرفية دقيقة [380] .

### 3-2-3-1-2-2-1-4- برنامج علوم المحيطات و الأرصاد الجوية البحرية

تتمثل مهمة البرنامج توفير نوعي لتوقعات الأرصاد الجوية وخدمات الإنذار، دعماً لسلامة الأرواح والممتلكات في البحر، و بالخصوص لتقديم خدمات لتلبية متطلبات الاستخدام البحري، لضمان أفضل الخدمات لتلبية احتياجات البحارة و الصيادين أينما كانوا في محيطات العالم، كما ينسق البرنامج الخدمة الملاحية ، بالتعاون مع النظام العالمي لرصد المحيطات باستخدام نظام البث العالمي للاستغاثة البحرية، لمراقبة الظواهر السلبية على البيئة الساحلية والبحرية، باعتبار أن المحيطات حيوية لتوفير الغذاء، والطاقة، والمياه، والموارد، وهي عنصر أساسي في نظام مناخ الأرض [371] ص 21.

كما يفعل صور مراقبة الأنشطة البشرية كالتلوث الصناعي، و البقع الزيتية، والإفراط في صيد الأسماك، و مراقبة الأحداث المتطرفة كهبوب العواصف، و التسونامي، و الأعاصير المدارية، و انحسار مساحة القطبين الجليديين الشمالي و الجنوبي، بسبب تغيرات درجة الحرارة، و التي تهدد النظام البيئي البحري، و يطور البرنامج كذلك هيكل الاكتشاف المبكر والإنذار البحري للمخاطر، من خلال رسم الخرائط البحرية، لتخطيط المناطق الساحلية والبحرية، و هذا بتوفير البيانات الأساسية لاستغلالها في مجال تحقيق الأمن الغذائي ذات المورد البحري كاستكشاف الموارد البحرية، و الهندسة البحرية، و هبوب العواصف، و مراقبة خط سير السفينة والملاحة، و رصد التلوث، و الإدارة المستدامة للصيد التجاري و البيئة البحرية [381] .



شمال غربي المحيط الهادئ وجنوب بحر الصين، وبأعاصير الهاريكين في المحيط الأطلسي والبحر الكاريبي وخليج المكسيك وشمال شرقي المحيط الهادئ ووسطه، وبالأعاصير المدارية في المحيط الهندي ومنطقة جنوب المحيط الهادئ.

و يقدم البرنامج كذلك تحذيرات لتعزيز الوعي حول مخاطر الأعاصير على القطاع الزراعي، و على التنمية، بإعتبارها ظواهر قصيرة المدة، ولكنها عنيفة، مع توفير ما يلزم لدعم تقييم مخاطر الكوارث، و الأعاصير المدارية بإنشاء مجالس وطنية للتأهب للكوارث، و اتخاذ تدابير وقائية، لمواجهة الأعاصير المدارية [382] .

### 3-2-1-2-2-3- برنامج الإدارة المتكاملة للفيضانات

تهدف الإدارة السليمة و المتكاملة للفيضانات، تعظيم الاستفادة من صافي المياه الفائضة، و إلى التقليل إلى أدنى حد من الخسائر، بسبب الأحداث الهيدرولوجية المتطرفة، من خلال مواجهة الأضرار الناجمة عن الفيضانات في جميع أنحاء العالم، برفع مستوى الاستثمار الزراعي في السهول الفيضانية، مع إمكانية استغلال مياه الفيضانات لتكون مصدرا حيويا للمياه العذبة .

يجسد البرنامج الإدارة الفعالة للموارد المائية، و التي تتطلب إتباع نهج يربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع حماية النظم الإيكولوجية الطبيعية، لإدارة الروابط بين إدارة الأراضي الزراعية، و استعمالات المياه، كما يطبق البرنامج خطط علمية وتقنية تقدم خدمات للمراقبة، للكشف، والرصد، والتنبؤ، والإنذار المبكر لمواجهة خطر الفيضانات، بالحصول على معلومات عن المخاطر التي تنطوي عليها، والخيارات الممكنة للتخفيف من خطرها.

### 3-2-1-2-2-4- برنامج مراقبة المتغيرات المناخية الأساسية

يركز البرنامج على دعم مراقبة المتغيرات المناخية الأساسية اللازمة بشأن تغير المناخ عالميا، و هذه المتغيرات ضرورية لتطوير، و تنمية قطاع الموارد الطبيعية و الزراعية، من خلال مراقبة درجة حرارة الجو، و تأثيراتها السلبية على الإنتاج الزراعي، و مراقبة الضغط الجوي، و سرعة الرياح و إتجاهها، و نسب هطول الأمطار .

يراقب البرنامج كذلك إرتفاع نسبة الإشعاع الشمسي، و بخار الماء، و بالخصوص الهواء العلوي من غازات ثاني أكسيد الكربون، والميثان، والأوزون ، وغيرها من غازات الدفيئة المعمرة، و

مدى تأثيراتها السلبية على الموارد البحرية، والعوالق النباتية، بالإضافة لمستويات البحر، و تأثيراتها على الأراضي الزراعية المنخفضة.

كما فعل البرنامج صور مراقبة مصبات الأنهار، و استخدام المياه، و المياه الجوفية، و نسب رطوبة التربة، و الغطاء النباتي الأرضي و نوعيته ، مع دراسة مناطق الانتقال بين المناخ الرطب و الجاف المعرضة لأكبر المخاطر المناخية، مع إرتفاع فترات الجفاف، بسبب خطوط التحارر و التماطر، و بالخصوص في صحراء جنوب إفريقيا [72] ص6036.

و في الأخير فإن التعاون بين منظمة الفاو و منظمة الأرصاد الجوية، يرتكز على طريقة تشاركية، لدراسة الإحتياجات اللازمة للدول الأعضاء، عبر الجمع و التحليل الدائمين للبيانات و المعارف لتقدير تأثيرات المناخ، و تعزيز قدرات التكيف معه، و تحسين سبل العيش، و ضمان صون التنوع البيولوجي، و إدارته بشكل مستدام، و تحسين إدارة مخاطر التغير المناخي المتطرف، لصالح الأمن الغذائي العالمي.

### 3-2-2- الشراكة مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الإجتماعية

تمارس هذه الوكالات نشاط متخصص، يهدف لترقية مجالات معيشة الشعوب من الصحة و الغذاء و العمل و العلوم و الثقافة، كما أكدت الدول الأعضاء على توحيد جهودها لتحقيق ذلك، للوصول لتجسيد الرفاه الإجتماعي، بالتحكم بمختلف متغيرات العصر، و مواجهة التحديات المستجدة، و تسخير كل الإمكانيات لتحقيق الأمن الغذائي، و هذا لإنعكاسه على تنمية الوعي، و تحسين مستويات معيشة.

3-2-2-1- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة العمل الدولية.

3-2-2-2- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة الصحة العالمية.

### 3-2-1- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة العمل الدولية

أنشئت منظمة العمل الدولية (ILO) عام 1919، كجزء من معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى ، و في 1946 أصبحت أول وكالة متخصصة ترتبط بالأمم المتحدة، تكرس مبدأ السلام العالمي الذي لا يمكن تحقيقه إلا على أساس العدالة الاجتماعية ، و تتمثل أهمية هذه العدالة في تأمين المساواة، والأمن، والكرامة الإنسانية، و تحسين ظروف العمل بتنظيم ساعات العمل، و تنظيم العمالة ، و الوقاية من البطالة، و توفير الأجر الكافي، للتمتع بالرفاهية المادية، و الحماية من الأمراض المهنية،

و حماية الأطفال والشباب والنساء، و تنظيم التعليم المهني والتقني، و التي تساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد غذائياً و صحياً، و تحد من النسب المرتفعة للفقر و المجاعة[19] ص237 .

و يرتكز التعاون بين منظمة (FAO) و منظمة (ILO) على الاهتمام بالتغذية لدورها الكبير في صحة البالغين و الأطفال، و تأثيرها في تطورهم الاجتماعي و الاقتصادي، كما أن سوء التغذية سيؤدي لتدهور لياقتهم البدنية، و كفاءتهم العقلية، كما يؤدي لاضطرابات عقلية و عاطفية، و هذا ينعكس على تأدية عملهم [76] ص3194.

يوجد تعاون قديم بين منظمة الفاو و منظمة العمل الدولية يرجع لعام 1947، و تعزز أكثر بعد التوقيع على مذكرة تفاهم بين المنظمتين في سبتمبر 2004 لتحديث إطار التعاون لمواجهة تحديات العولمة، حيث تولي المنظمتان اهتماماً كبيراً لتحسين الموارد البشرية، والاجتماعية، والطبيعية، والمادية، والمالية، بطريقة متوازنة، ومنصفة ، وقائمة على المشاركة، من خلال لجان و برامج متخصصة.

3-2-1 - 1- اللجان المشتركة بين الفاو و منظمة العمل الدولية.

3-2-2 - 2- برامج منظمة العمل الدولية .

### 3-2-1 - 1- اللجان المشتركة بين منظمة الفاو و منظمة العمل الدولية

يشمل التعاون بين المنظمتين إنشاء لجان مشتركة، لتنظيم عدة مجالات كإجراء المشاورات بين الوحدات الفنية في المنظمتين، لترجمتها في خطط عمل مشتركة محددة في اتجاهات العمل في قطاع الأغذية والزراعة بتعزيز التفاعل التشغيلي، و التنفيذ المشترك لأنشطة التعاون التقني، وفقاً لمجموعة من اللجان المشتركة، و التي نذكر منها:

و تشكل هذه اللجان أهم ركائز مذكرة التفاهم 2004، و التي تشجع الترابط في السياسات الاقتصادية، و الاجتماعية، و البيئية، و الإنمائية على المستويات العالمية، و الإقليمية، و القطرية، لدعم خطط، و برامج التنمية للحد من الفقر، و تقديم المساعدات الإنمائية، و التقييمات القطرية المشتركة، و جعل الوثائق المعيارية للمنظمتين أكثر ترابطاً وشموليةً لضمان التكامل في أنشطتهما، تعزيزاً لدور الزراعة في الارتقاء بالبعد الاجتماعي، و تشمل مجالات التعاون الرئيسية بين منظمة الأغذية و الزراعة و منظمة العمل الدولية، متابعة تنفيذ مقاصد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 1995، و مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996، و قمة الألفية 2000، و مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002،

ومؤتمر القمة العالمي 2005، ، للحد من الجوع والفقر، و تحسين سبل المعيشة، وإيجاد فرص للعمل بالمناطق الريفية ، و هذا من خلال لجان مشتركة متخصصة .

- 3-2-1 - 1-2 - 1-1- اللجنة المشتركة بشأن العمل اللائق في الزراعة .
- 3-2-2 - 1-2 - 1-1- اللجنة المشتركة حول عمل الأطفال في الزراعة.
- 3-2-3 - 1-2 - 1-1- اللجنة المشتركة لتعزيز دور التعاونيات و منظمات المنتجين.
- 3-2-3 - 1-2 - 1-1- اللجنة المشتركة للسلامة والصحة في العمل.
- 3-2-3 - 1-2 - 1-1- اللجنة المشتركة بسلامة الصيادين و سفن الصيد.
- 3-2-3 - 1-2 - 1-1- اللجنة المشتركة لتقنيات الغابات و الإدارة و التدريب .
- 3-2-3 - 1-2 - 1-1- اللجنة المشتركة لعمليات الإنعاش المبكر في حالات الطوارئ.

### 3-2-1 - 1-2 - 1-1- اللجنة المشتركة بشأن العمل اللائق في الزراعة

تعد الزراعة مصدر لمعيشة ما يقدر 86 % من سكان الريف، حيث يعيش ما يقدر ب 2.5 مليار من سكان الريف في أسر تعمل بالزراعة، وتوفر الزراعة وظائف ل 1.3 مليار شخص من صغار الملاك، والعمال من غير ملاك الأراضي، وتمثل فرص العمل في الزراعة وسيلة مهمة للحد من الجوع. و تركز اللجنة على تعزيز فرص العمل في المناطق الريفية، لكفالة مستويات لائقة من الدخل، وسبل معيشة مستدامة، سواء للعمال الدائمين، الموسميين، المؤقتين، المهاجرين، السكان الأصليين و صغار المزارعين، مع إشراك نقابات العمال، وجمعياتهم في تنفيذ مبادرة الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة لصياغة السياسات الزراعية المتكاملة ، كما تعمل تقوية التعاون بشأن القضايا التي تهم المنظمات، بتوفير العمل اللائق للحد من الفقر، و تحقيق التنمية المستدامة، كأساس لعالم أكثر عدالة و إستقرار، لضمان الحد من أسباب إنخفاض الأسعار العالمية للسلع، و تحسين معيشة صغار المنتجين، و تجسيد التنمية الريفية المستدامة.

### 3-2-2 - 1-2 - 1-1- اللجنة المشتركة حول عمل الأطفال في الزراعة

تضطلع كل من الفاو و منظمة العمل الدولية، بدور مهم في مجال القضاء على عمل الأطفال في الزراعة، حيث تعد الزراعة أكبر قطاع يعمل فيه الأطفال، وتقدر نسبتهم بما يقرب من 70% ، ويعمل أكثر من 132 مليون من الفتيات والأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 عاماً في إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني ، و في مصاد الأسمك والغابات ، مما يهدد مستقبلهم المدرسي و المعرفي

الذي يساعد في نجاتهم من الفقر مستقبلاً، و هناك حالات من العمل القسري للأطفال في صيد الأسماك في إندونيسيا وسري لانكا ، والفلبين ، والهند وباكستان، و السخرة في الزراعة التجارية في حصد قصب السكر والمطاط في البرازيل ، والخضراوات في هندوراس وجنوب إفريقيا.

و لدعم الحركة العالمية، تم توقيع إعلان جديد للنوايا بشأن التعاون حول عمل الأطفال في الزراعة في الثاني عشر من يونيو 2007 ، ضمن فعاليات اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في الزراعة بين الشركاء الفاعلين، منهم منظمة العمل الدولية و الفاو ، كما تنشر اللجنة الوعي بالمخاوف من عمالة الأطفال ، ومراعاتها في الأنشطة والبرامج الحالية للمنظمات الزراعية، و تشجيع الأنشطة التي تستهدف تحسين سبل المعيشة الريفية، وخلق أنشطة بديلة لدر الدخل، و تشجيع العمل، والتعاون في الأنشطة العملية، لضمان عدم عمل الأطفال في الزراعة في مجالات خطيرة، مع تشجيع فرص العمل اللائق للشباب في المناطق الريفية.

### 3-2-1 - 1-2-3- اللجنته المشتركة لتعزيز دور التعاونيات و منظمات المنتجين

تلعب التعاونيات الزراعية دوراً قيماً في منح فرص العمل الزراعية، وغير الزراعية الريفية والحضرية، لتبنيها آليات قوية لتشجيع الأهداف الإجتماعية، مما يضمن الأهداف المرتبطة بتشجيع فرص العمل الكريم واللائق، و حيث تعمل كل من الفاو ومنظمة العمل الدولية في مجال تطوير التعاونيات منذ 1955، بإبرامهما إتفاقاً إضافياً لإتفاقية التعاون لعام 1947.

و يرتكز التعاون على النهوض بالحوار، والتدريب، وجمع، ونشر المعلومات الخاصة بإدارة التعاونيات من أجل دعم الأنشطة المرتبطة بالأمن البشري، و الذي يشمل مكافحة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي و التغذوي.

### 3-2-1 - 1-2-4- اللجنته المشتركة للسلامة و الصحة في العمل

تُعد الزراعة أحد أخطر ثلاث قطاعات للعمل، و وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، يبلغ إجمالي عدد حوادث أماكن العمل المميتة 350.000 عالمياً في جميع المهن سنوياً، يقع نصفها في الزراعة، حيث يعاني الملايين من عمال الزراعة إصابات مهنية خطيرة جراء حوادث أماكن العمل، لذا يشمل عمل اللجنة تدابير الوقاية والحماية الخاصة بسلامة التعامل مع الآلات والمواد ونقلها، والتعامل مع الحيوانات وإنشاء المرافق الزراعية وصيانتها، و تساهم منظمة الفاو بتطبيق إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم(184) الخاصة بالسلامة و الصحة في الزراعة لعام 2001 للحد من الأخطار المهنية

لإستخدام مبيدات الآفات، من خلال برنامج الإدارة المتكاملة للآفات ، و بناء القدرات، وإصلاح السياسات، لتقليل أخطار مبيدات الآفات، و تعتبر منظمة الفاو منذ 1994 مساهماً رئيسياً في إعداد، وتنفيذ معايير، ومدونات ممارسات الوقاية، و التخلص من مبيدات الآفات عالية السمية تدريجياً.

حيث تضمن الفاو معالجة تواجد مخزون مبيدات الآفات، الموقوف إستخدامها وأخطارها على مستوى العالم، بالتعاون على المستوى القطري في مجال الحماية الإجتماعية، والسلامة والصحة المهنية، مع تعزيز التضامن من خلال العمل الجماعي، بين الوقاية الصحية، والحد من الفقر، وتنمية المجتمع، و تقاسم المعرفة المحلية.

### 3-2-1 - 1-2-5- اللجنة المشتركة بسلامة الصيادين و سفن الصيد

يوجد تعاون مستمر منذ عهد بعيد بين منظمة الفاو ومنظمة العمل الدولية، بشأن سلامة الصيادين وسفن الصيد، وقد بدأ التعاون في وضع مدونة السلوك الخاصة بسفن الصيد، والصيادين في أوائل ستينيات القرن العشرين، و الخطوط التوجيهية لتصميم سفن الصيد الصغيرة الموجهة، وبنائها وتجهيزها بالمعدات.

إشتركت الفاو ومنظمة العمل الدولية، بإعداد وثيقة الإرشاد بشأن تدريب، و إعتداد موظفي سفن الصيد عام 2001، كما ساهمت الفاو في حل مشكلة إيواء البحارة، بإقرار إتفاقية العمل بقطاع صيد الأسماك 2007، التي تنطبق على جميع الصيادين وسفن الصيد المشتغلة بعمليات الصيد التجارية ، كما تعاونت الفاو في مجال عمل الأطفال في صيد الأسماك، إذ يشكلون نسبة كبيرة من القوة العاملة في المصايد، ضمن أطقم البحارة ، و تصنيف الأسماك، و مصانع تجهيز الأسماك ، و تسويق الأسماك، و تجارة الأسماك، و صناعة شباك الصيد وإصلاحها، وإنزال القوارب، وتجفيفها ، و طلائها [ 383].

### 3-2-1 - 1-2-6- اللجنة المشتركة لتقنيات الغابات و الإدارة و التدريب

يهدف عمل الفاو في مجال الغابات إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الإجتماعية ، والإقتصادية، والبيئية على ضوء الإدارة المستدامة لموارد الغابات، بالإهتمام بفرص العمل، والأمن، والصحة، وتدريب العاملين في الغابات، لتفعيل التعاون بين الفاو ومنظمة العمل الدولية .

دعمت اللجنة قوة العمل الخاصة بإستغلال الغابات، بما يتضمن فرص العمل، والمؤهلات، وتدريب الموظفين، وتدابير الأمان، بعقدها عدة ورش عمل، ودورات تدريبية في مجالات هندسة



ظروف العمل التطبيقية، و تدريب عمال الغابات المحترفين، و ضمان الملابس ومعدات الأمان في الغابات، و دور المرأة في قطاع الغابات في أوروبا ، و يتمثل أحدث تعاون بين الفاو ومنظمة العمل الدولية هو عمل فريق الخبراء حول أفضل الممارسات وفق الخطوط الإرشادية للعاملين في الغابات، و يعالج المساواة بين الجنسين في الغابات، كما ركزت على تحسين سبل المعيشة الريفية، للأهالي الذين يعتمدون على الغابات، عن طريق رفع مستوى الوعي بصحتهم المعرضة للخطر، و شروط الأمان، و هندسة ظروف العمل، و تقييم أداء العمل اللائق وأساليب العمل المناسبة.

### 3-2-1-1-7- اللجنة المشتركة لعمليات الإنعاش المبكر في حالات الطوارئ

بدأ التعاون العملي بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة في إطار اجتماعات فريق العمل المعني بالإنعاش المبكر ، كجزء من استجابة الأمم المتحدة للزلزال الذي وقع عام 2005 في ولاية كشمير التي تديرها باكستان، للعمل على تقدير مدى الدمار والاحتياجات اللازمة وبناء القدرات، وتطوير أدوات التشغيل والمنهجيات لإعداد نهج مشترك لتوعية الجهات المانحة وحشد الموارد وتعزيز سبل معيشة السكان المتضررين، حيث اعتنقت الوكالتان المبدأ القائل، بأن إنقاذ سبل المعيشة يعني إنقاذ الحياة، وبمعنى آخر إتخاذ إجراءات مبكرة تركز على سبل المعيشة.

و تتضمن الإجراءات وقف تدهور الأوضاع، قبل أن يلجأ السكان إلى الأخذ بإستراتيجيات ضارة للتأقلم، مثل بيع الأصول، واللجوء إلى الهجرة، والإشتغال بالدعارة، مما يزيد من إمكانية تعرضهم للخطر، ويمضي بهم إلى حالة من الفقر المدقع، و الجوع، مع تمكين السكان من استرداد قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم، وبالتالي تعزيز الانتقال من عمليات الإغاثة، إلى عمليات إعادة التأهيل و التنمية.

### 3-2-1-2-2- برامج منظمة العمل الدولية

تعمل منظمة العمل الدولية من خلال برامجها المتخصصة بضمن العمل اللائق و البيئة المأمونة في الأعمال الخطرة كالعمل الزراعي، و صناعة صيد الأسماك، باعتبارهما أساس موارد الغذاء، بالإضافة لتحسين عمل المرأة، و تأمين القيمة الاقتصادية لسوق العمل، من خلال عدة برامج.

3-2-1-2-2-1- برنامج السلامة المهنية و البيئة المأمونة في الزراعة.

3-2-1-2-2-2- برنامج السلامة المهنية و البيئة المأمونة في صناعة صيد الأسماك .

3-2-1-2-2-3- برنامج سوق العمل وتحليل السياسات.

3-2-1-2-2-4- برنامج تحسين عمالة المرأة.



و يسهم البرنامج في تطوير المرافق، والمعدات الخاصة بأنشطة الصيد، التي تضمن ظروف العمل، والمعيشة وفق المعايير المتفق عليها دولياً، مع ضمان دول العلم الامتثال لشروط السلامة المناسبة لسفن الصيد والصيادين وفقاً للاتفاقيات الدولية، ووضع نظام لتفتيش سفن الصيد.

يسهم البرنامج كذلك في توعية السلطات لتدريب الموظفين الميدانيين، لتمكينهم من نقل المعرفة لضمان سلامة الصيادين، ووضع تدابير لتحسين الصحة، والسلامة على متن سفن الصيد كتكملة للقوانين واللوائح الوطنية الخاصة بالسير الآمن لعمليات الصيد، وسلامة سطح السفينة، وسلامة عمليات الصيد، وسلامة الآلات والمعدات الميكانيكية، واحتياطات السلامة الخاصة [386].

كما أكد البرنامج على ضرورة تطبيق تدابير وقائية، لحماية طاقم سفينة الصيد، بضمان الإسعافات الأولية، وتوفير فتحات السطح، والسلام، والروافع، والإضاءة، والتهوية في أماكن العمل والتخزين، والمرافق الصحية، ومرافق مياه الشرب، وتوفير المخازن، ومرافق الطبخ والمشروبات [387].

كما ضمن البرنامج كذلك التصميم والتجهيز الآمن لسفن الصيد الصغيرة، من خلال بناءها وصلاحياتها للإبحار، والآلات والتركيبات الكهربائية، والحماية من الحرائق، والاتصالات اللاسلكية، والمعدات الملاحية [388]، مع التدريب على المهارات الفنية لأطقم سفن الصيد، من أجل تذليل الصعوبات التي تعيق عمل الصيد، لضمان استدامة منتوج الصيد [389]، كما مكن البرنامج مستخدمي سفن الصيد والبحارة من التشخيص الطبي، والعلاج للحد من المشاكل الطبية التي تعيق ممارسة نشاطاتهم بكفاءة كبيرة، مع تدريب أطقم سفن الصيد على الإسعافات الأولية، وعلى الوقاية من الأمراض، لتجنب الإصابات، والأمراض المهنية في البحر [390].

### 3-2-1-2-2-3- برنامج سوق العمل وتحليل السياسات

إستوجب التركيز في عالم معولم، على أسواق عمل تجسد بيئة مؤسسية، وتتيح المرونة للتكيف مع ضمان الدخل، والحماية الإجتماعية، وفرص العمل للعمال، وتحقيق التوازن بين العمالة والحماية الإجتماعية مع الشركاء الإجتماعيين، لتفعيل أسس التنمية العالمية.

و يتطلب تحديد الترابط في السياسات الاقتصادية والإجتماعية، تحديد الأبعاد البيئية للتنمية على الصعيد العالمي، والإقليمي، والقطري، لتعزيز التآزر بين أنشطة منظمة العمل الدولية، ومنظمة الفاو، لدعم خطط، وبرامج التنمية الوطنية، وأطر المساعدة الإنمائية، والتقييمات القطرية المشتركة.

كما يشجع البرنامج الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، باعتبارها أولوية رئيسية للحد من الجوع والفقر ، مع إيلاء اهتمام خاص لتحسين سبل العيش الريفية ، والعمل اللائق وخلق فرص العمل، وتعزيز التفاعل العملي على المستوى الوطني، في تنسيق، وتقييم إحتياجات الدول [391] ص5.

### 3-2-1-2-4- برنامج تحسين عمالة المرأة

يسهم البرنامج في تحسين ظروف عمالة النساء، لأن المزيد منهن عرضة للحصول على إنتاجية، و أجر منخفض، ووظائف ضعيفة، و إنعدام الحماية الإجتماعية، حيث بلغت نسبة البطالة بين الإناث 6.4 % بالمقارنة مع معدل الذكور من 5.7%.

كما يطور البرنامج سياسات جديدة لتشجع سوق عمالة المرأة، بالإبتعاد عن العمالة في الأجور الضعيفة، والعمل بأجر يمكن أن يكون خطوة رئيسية نحو الحرية الإقتصادية، وتقرير مصيرهن المالي، مع تعزيز قدرة المجتمع على تقبل أدوار المرأة الاقتصادية على خلق فرص العمل اللائق، بالإضافة لتركيزه على قيمة الاستثمار في تنمية المرأة، كأمر حاسم لتحقيق المساواة بين الجنسين، و التغلب على العقبات التمييزية للحصول على الوظائف، مع الأخذ بعين الاعتبار الإحتياجات الخاصة للمرأة العاملة في الزراعة، فيما يتعلق الحمل، الرضاعة الطبيعية و الصحة الإنجابية [392] .

### 3-2-2-2-3 - شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة الصحة العالمية

تعد المنظمة سلطة توجيهية ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المجال الصحي، و هي تؤدي دور قيادي في معالجة المسائل الصحية العالمية، وتصميم القواعد والمعايير، وتوضيح الخيارات السياسية، وتوفير الدعم التقني إلى الدول ورصد الاتجاهات الصحية وتقييمها.

و تعمل منظمة الصحة العالمية (WHO) التي أنشأت عام 1946 [22] ص440 و التي بدأت عملها فعليا عام 1948، في بيئة متزايدة التعقيد وسريعة التغير، فقد أصبحت الصحة العمومية تتسع لتشمل قطاعات أخرى تؤثر في الفرص و الحاصلات الصحية، و تكافح المنظمة الأمراض العضوية و العجز الجسماني، بالإضافة للاهتمام بالصحة البدنية و النفسية و الاجتماعية [19] ص245، لهذه التحديات باستخدام برنامج تعاون مع منظمة الفاو من خلال تعزيز التنمية.

أكدت منظمة (WHO) أن الحق في الصحة، لا يتحقق دون إعمال الحق في الغذاء، كما أن تعزيز النظم الصحية، أحد إستراتيجيات الحد من الفقر [332] ص16، من خلال الحصول على التكنولوجيات، و الأدوية الأساسية، و تسخير البحوث و المعلومات، و قياس النتائج ، و رصد الوضع الصحي العالمي الآخذ في التطور [393] ص94 من خلال قسم سلامة الأغذية، باعتباره أمانة مشتركة بين منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية [394] .

3-2-2 -1- سلامة السلسلة الغذائية.

3-2-2 -2- نظم مراقبة الأغذية المتكاملة .

3-2-2 -3- الأغذية والمنتجات الغذائية .

3-2-2 -4- المواد الكيميائية في الأغذية.

3-2-2 -5- الإنتاج و الإستهلاك الغذائي .

3-2-2 -6- الأمراض الحيوانية.

3-2-2 -1- سلامة السلسلة الغذائية

تعد منظمة (FAO) و منظمة (WHO)، مسئولتان في جميع جوانب سلامة الأغذية وجودتها ، وفي جميع مراحل السلسلة الغذائية، من توريد الغذاء الآمن، و الصحي، و المغذي، و الحصاد ، و ما بعد الحصاد، و المناولة، و التخزين، و النقل، و التجهيز، و التوزيع، و إدارة الجودة الغذائية، و منع الأمراض، و حماية المستهلكين، و تشجيع الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية [395] ص1،2.

لذا جاء ميلاد هيئة الدستور الغذائي، لحماية المستهلك، و ضمان الممارسات النزيهة في بيع الغذاء، و تيسير الاتجار به على أسس علمية، و أنشأت هذه الهيئة بموجب قرار من الفاو في دورته(11) في 1961، و منظمة الصحة العالمية بموجب قرار جمعيتها الصحية العالمية في دورتها(16) في 1963 مع اعتماد النظام الأساسي و لائحتها الداخلية ، و الهيئة جهاز دولي، و يشمل تمثيله القارات الخمس، يعقد عادة اجتماعا واحدا كل سنتين في مقر منظمة الأغذية و الزراعة(روما) و مقر منظمة الصحة العالمية(جنيف) على التوالي، كما يمكن عقد اجتماعات استثنائية [136] ص5.

و يتضمن النظام الداخلي لهيئة الدستور الغذائي على الأسس القانونية و المفاهيم و الدوافع لإنشائها، مع تحديد شروط الانضمام للعضوية، و هي مفتوحة لجميع الدول و الأعضاء المنتسبة في كل من منظمة الأغذية و الزراعة و الصحة العالمية، و تتضمن أكثر من 171 بلدا يمثلون 98% من عدد سكان العالم مع المجموعة الأوروبية، أما عن اللائحة الداخلية لهيئة الدستور الغذائي فهي تحدد الإجراءات

العملية الخاصة بتحديد شروط العضوية، و تعيين مكتب الهيئة بما فيها الرئيس و تحديد المسؤوليات، و إنشاء الهيئات الفرعية و تخصيص إعمادات الميزانية و تقديرات المصروفات.

و تشتمل الوفود المشاركة في الجلسات كبار المسؤولين المعيّنين من حكوماتهم، و ممثلين عن الصناعة و منظمات المستهلكين، و المؤسسات الأكاديمية ، كما يمكن حضور الدول غير الأعضاء، والمنظمات الحكومية، و غير الحكومية بصفة مراقب، من أجل عرض وجهات النظر في كل مرحلة من مراحل بإستثناء مرحلة اتخاذ القرار التي تقتصر على حكومات الأعضاء[136] ص6، 7.

3-2-2 -1 -1-1 نهج السلسلة الغذائية.

3-2-2 -1 -2-1 -2-2 -1-2-3 تجارة الأغذية .

3-2-2 -1 -2-2 -3-1 -2-2-3 حماية المستهلك.

3-2-2 -1 -1-1-2-2-3 نهج السلسلة الغذائية

يتطلب إنتاج الأغذية السليمة، من جميع المعيّنين على طول السلسلة الغذائية، الإقرار بأن المسؤولية الأساسية، تقع على عاتق الإنتاج، والتجهيز، والتجارة في الأغذية، والسبيل إلى ذلك هو تعزيز الحلقات المعقدة للوصول إلى المستهلك، من الإنتاج، إلى الكيفية التي يتم جمعها، وتجهيزها، ونقلها، و توزيعها (تجارة الجملة والتجزئة )، و تعبئتها ، و بيعها، و إستهلاكها.

و يركز نهج السلسلة الغذائية على تقوية قواعد بيئة سياسية وتنظيمية، على الصعيد الوطني و الدولي، فضلا عن إنشاء نظم مراقبة الأغذية، والبرامج في جميع مراحل السلسلة الغذائية، مع إعتناء الممارسات الجيدة التي تحدد المبادئ الأساسية للزراعة، بإدارة التربة والمياه، والإنتاج الحيواني، وتخزينها، ومعالجتها، والتخلص من النفايات، والممارسات الصحية الجيدة، وتحليل المخاطر [396] ص1.

3-2-2 -1 -2-2 -1-2-3 تجارة الأغذية

يعد الإتجار في الغذاء مصدرا هاما لعائدات النقد الأجنبي، ومكون حيوي للأمن الغذائي، لذلك أصبحت سلامة الأغذية وجودتها ذات أهمية متزايدة في التجارة الدولية، من أجل تسويق المنتجات الزراعية والغذائية في إطار قواعد التجارة العالمية، و وفقا لمعايير محددة، كما يتم تقديم مقترحات لكل من المدير العام لمنظمة الفاو ، و مدير منظمة الصحة العالمية، بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ برنامج

المواصفات الغذائية المشترك بين المنظمتين لحماية صحة المستهلك، و تقديم المشورة في مجال الممارسات النزيهة لسياسات سلامة الأغذية والتجارة الغذائية.

و تساهم المنظمة أيضا في صياغة المواصفات الموضوعية، و نشرها بين الحكومات باعتبارها مواصفات إقليمية، و عالمية، و رفع مستوى قدرات مختبرات تحليل الأغذية، وخدمات التفتيش، بحيث تلبي المعايير الدولية، و مطابقة شروط الاعتماد، و الامتثال الدولية، مع تعديل المواصفات الغذائية بعد الاستقصاء الملانم على ضوء التطورات العالمية.

### 3-2-2-2-3- حماية المستهلك

يعد حماية المستهلك الحلقة الأخيرة في السلسلة الغذائية، و حمايته دور وطني، و إقليمي ، و دولي ، يكون من خلال تطبيق المعايير الصحية لمراقبة الأغذية، و ضمان جودتها المتوافقة مع المتطلبات الدولية، و بالخصوص حول التخزين، و المناولة، و إعداد الأطعمة في المنزل، كعنصر أساسي من السلسلة الغذائية، كما يتم تحديث المواصفات الغذائية لحماية المستهلك، بتوفير معلومات دقيقة عن صحة الغذاء إلى إستخدام الأغذية بصورة سليمة، و تخزينها بصفة صحية تفاديا للأمراض المنقولة عن طريق الأغذية[136]ص16، مع تطبيق مواصفات الدستور الغذائي لجعل المواصفات عالمية تفاديا للإختلاف الدائم للنظم القانونية و الإدارية، و تباين الأنظمة السياسية و تأثير المفاهيم القطرية لحقوق السيادة[397] ص15.

و تشمل حماية المستهلك كذلك على تفعيل نظافة الأغذية و توسيمها، و معالجة مخلفات المبيدات في الأغذية، و فحص الواردات و الصادرات الغذائية، مع مراقبة نظم إصدار شهادات مطابقة المواصفات على الأغذية المتبادلة دوليا، لتيسير التدفق التجاري، و تجسيد رغبة المستهلك للحصول على أغذية مأمونة و مغذية[397] ص17

### 3-2-2-2-2-2 نظم مراقبة الأغذية المتكاملة

تعد سلامة الأغذية، وجودتها، وحماية المستهلكين من الغش الغذائي، من حقوق الإنسان الأساسية، التي تدعو إليها منظمة (FAO) بالتعاون مع منظمة (WHO)، و اللتان تسهران على تحسين قدرة الدول الأعضاء على أن تنفذ المعايير المناسبة لسلامة الأغذية، ونظم مراقبة جودة الإمدادات الغذائية.

3-2-2-2-2-2-1 إدارة نظم مراقبة الأغذية .

3-2-2-2-2-2-2 تحليل المخاطر .

3-2-2-2-2-2-3 الكائنات الحية الدقيقة في الأغذية.

3-2-2-2-2-2-4 التفتيش و التعقب .

3-2-2-2-2-2-5 علف الحيوان .

3-2-2-2-2-2-6 إدارة الأزمات.

### 3-2-2-2-2-1 إدارة نظم مراقبة الأغذية

تعد النظم الوطنية لمراقبة الأغذية، ضرورية لضمان سلامة الغذاء وحماية المستهلكين، وهي حاسمة لتمكين الدول من ضمان سلامة، و جودة الأغذية، التي تدخل التجارة الدولية وضمان أن الأغذية المستوردة مطابقة للمتطلبات الوطنية، و المعايير العالمية الصارمة لتجارة الأغذية .

و تساهم الشركات التجارية للأغذية، وقطاع تجهيز المنتجات الزراعية في تعزيز فعالية نظم مراقبة الأغذية لتحقيق أكبر حجم للأعمال التجارية للوصول لأسواق تجارية جديدة، ولهذا أهمية خاصة في الدول النامية لأنها تسعى إلى تحقيق تحسين مستويات سلامة الأغذية، وجودتها ومنع الغش والخداع.

### 3-2-2-2-2-2 تحليل المخاطر

جسدت تدابير الصحة والصحة النباتية مسألة تحليل المخاطر بوصفها أداة للسلطات المسؤولة عن سلامة الأغذية الوطنية في تقديم المشورة العلمية من خلال تقييم المخاطر، وإدارتها ثم الإبلاغ عنها من خلال نظم المراقبة المتخصصة، مع تحليل المخاطر من خلال نهج منضبط لتقدير المخاطر على صحة الإنسان وسلامته .



وضع المعايير الخاصة بسلامة الأغذية مع المعلومات، والأدلة اللازمة، لصنع القرار الفعال، لتحديد وتنفيذ التدابير المناسبة للسيطرة على المخاطر، و إدخال تحسينات في مجال الصحة العامة، وتوفير أدوات التدريب لبناء القدرات في مجال سلامة الأغذية وتحليل المخاطر.

### 3-2-2-2-2-3 الكائنات الحية الدقيقة في الأغذية

تستخدم الكائنات الحية الدقيقة في إنتاج العديد من المواد الغذائية الشعبية، مثل الجبن، الزبادي، الخبز، اللحوم المخمرة، و أفادت التقارير أنها تؤدي دور هام في تحسين المناعة، وتقوية وظائف الجهاز الهضمي والتنفسي، و التخفيف من الأمراض المعدية للأطفال.

حيث أصبحت الكائنات الحية الدقيقة في السنوات الأخيرة، تسبب الأمراض كالتفيليات المعوية التي تكون قاتلة أحيانا، مما أدى لتزايد المشكلات الصحية و تعطيل التجارة الدولية ، لذلك تعمل منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة الفاو على إدارة الصحة العامة من خلال تقييم المخاطر الميكروبيولوجية .

### 3-2-2-2-4-4 التفتيش و التعقب

تملك الحكومات الوطنية ولاية لضمان صحة السكان، بالموازاة مع توفير الإمدادات الغذائية، و لتجسيد سلامة الأغذية يتطلب نظام مراقبة للجودة حديث، وفعال في كل مراحل السلسلة الغذائية، على أساس قيام المشرفين على سلامة الإمدادات الغذائية بوضع إجراءات مناسبة لفحص وأخذ العينات والتدقيق في سلامة و جودة الأغذية، لكل من منتجي الأغذية ، ومورديها.

كما يتم تطوير برنامج اقتفاء أثر المنتج في السلسلة الغذائية من الإنتاج، والتجهيز، والتوزيع كجزء مهم من نظام متكامل لمراقبة الأغذية، و تتبع التدابير الممكنة لتحسين إدارة المخاطر ذات الصلة بسلامة الأغذية وصحة الحيوان، لضمان مطابقة المنتج للشروط الصحية، حماية للمستهلك.

### 3-2-2-2-5-5 علف الحيوان

يعد إنتاج الغذاء عملية معقدة، و الهدف النهائي لصناعة الأغذية، ضمان أن يجري إيصال أغذية سليمة، ونافعة للمستهلك، و خلال مرحلة الإنتاج قد يتم إدخال عناصر غير آمنة تسبب أخطار خلال الإنتاج، التجهيز، التخزين، النقل و الإعداد النهائي للإستهلاك، و بالخصوص الأغذية المستمدة من الحيوانات التي تقدم لها أعلاف غير صحية[396] ص2.

كما يتم الفحص الدقيق للأغذية ذات الأصل الحيواني، فعلف الحيوان يمكن أن يكون مصدرا لعدد من الإصابات لحيوانات المزارع، التي يمكن أن تؤدي إلى أمراض للإنسان، كتلوث علف الحيوان بالمركبات الكيماوية وجميع العناصر المشعة، التي يمكن أن تلوث الأطعمة، فالمبيدات الحشرية والمواد الكيماوية الزراعية والصناعية [398] .

### 3-2-2-2-6 إدارة الأزمات

قد تتأثر الأغذية ببعض الأزمات ككارثة طبيعية، أو تلويث متعمد للأغذية، أو سوء المرافق الصحية ، أو الإفتقار إلى المياه الصالحة للشرب، ونقص الظروف المناسبة لإعداد الطعام، يحتمل أن يؤدي إلى تعرض مستهلكي الأغذية الملوثة لأمراض خطيرة، و أزمة في إمدادات الغذاء.

في حالات الأزمات ، و بالخصوص حالات الطوارئ المعقدة (الصراع الداخلي و التشرذ على نطاق واسع، و مجاعة جماعية، و هشاشة المؤسسات الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية) يكون الناس في خطر بسبب سوء التغذية [399]، و تصبح بعض الفئات بحاجة أكبر للطعام الآمن، كالمرضى، و الرضع، و النساء الحوامل، و كبار السن، و توفير الغذاء لهم يتطلب تنظيم وتنفيذ عمليات الإغاثة، من خلال التخطيط للإستجابة، والتأهب لحالات الأزمات لضمان سلامة الأغذية، وحماية المستهلك [400]

و أنشئت منظمة (FAO) بالتعاون مع منظمة (WHO) مركز الأزمة النووية في حالات الطوارئ عام 2005، تتكون من خبراء تقنيين، يقدمون التوجيه في حالة وجود حدث نووي لضمان سلامة الأغذية من المواد المشعة [401] ، كما أنشأت مركز إدارة الأزمات لمكافحة تفشي أنفلونزا الطيور 2006، للتعامل مع أزمة سلامة الأغذية التي مصدرها من الدواجن.

كما تم تفعيل برنامج مشترك بشأن مكافحة الأمراض، في حالات الطوارئ الإنسانية ، بإعتبار أن الأوبئة يمكن أن تشكل تهديد مفاجئ على النظم الصحية، بالإضافة لتعطيل النشاط الاقتصادي والتنمية، مع توفير إطار عالمي للطوارئ الصحية العمومية، بتطوير القدرات الوطنية للتأهب والإستجابة للأوبئة، للحد من كارثية تفاقم العجز في الإمدادات الغذائية [346]ص49.

و تعتمد إدارة المخاطر كذلك على تعزيز السلامة الإحيائية و البيولوجية، والإستعداد لخطر تفشي، و إنتشار مسببات الأمراض الناشئة، عن وباء الأنفلونزا الموسمية، و إلتهاب السحايا، والحمى الصفراء، والطاعون، بالإضافة للحد من حالات الطوارئ الإنسانية، الناجمة عن الصراعات أو الكوارث الطبيعية، و ضمان أولوية الدول المتضررة من الصراعات، و المخاطر المالية.

### 3-2-2-2-3 الأغذية والمنتجات الغذائية

يتجسد التعاون المشترك بين منظمة الفاو و منظمة الصحة العالمية بمراقبة المنتجات الغذائية في كل مراحل إنتاجها، من خلال مجموعة من التدابير التي تنظم المنتجات الغذائية الأساسية.

3-2-2-2-3 الأغذية المحصنة. 1-3-2-2-3

3-2-2-2-3 الفواكه والخضروات الطازجة. 2-3-2-2-3

3-2-2-2-3 المنتجات البحرية . 3-3-2-2-3

3-2-2-2-3 اللحوم ومنتجات اللحوم. 4-3-2-2-3

3-2-2-2-3 لحليب ومنتجات الألبان 5-3-2-2-3

3-2-2-2-3 الوجبات السريعة. 6-3-2-2-3

### 3-2-2-2-3 الأغذية المحصنة

تعد المقويات الغذائية من العناصر الأساسية في الغذاء، بغرض منع، أو تصحيح أي خلل في العناصر الغذائية الأساسية للمستهلكين، فبعض المغذيات الدقيقة لا تتوفر في الطبيعة، فعلى سبيل المثال عدم وجود اليود نتيجة لنقصه في التربة، فتكون المحاصيل ناقصة من المغذيات الدقيقة .

يشتمل تحصين الأغذية ضرورة تحديد مركباتها الأساسية، وتحديد التكنولوجيات لإستخدامها، وتنفيذ آليات الرصد المناسبة، لضمان إغناء الأغذية بالعناصر الدقيقة الضرورية، لجعلها أكثر فائدة لمستهلكيها.

### 3-2-2-2-3 الفواكه والخضروات الطازجة

توفر التجارة الدولية في الفواكه والخضروات الطازجة عائدات حيوية لكثير من البلدان النامية ، والخسائر الناجمة عن عدم كفاية المنتج، وضعف التخزين، والتوزيع يمكن أن يؤدي إلى تناقص العائدات المالية، ومخاطر على صحة المستهلك، و من خلال الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات العامة والخاصة ، والمسؤولين الحكوميين والعاملين في المؤسسات الغذائية حصلوا حول الممارسات الجيدة، لاكتساب مهارات عملية لتحسين سلامة الإنتاج ، والمناولة، والتخزين، والنقل، وتسويق الفواكه، و الخضر الطازجة.

### 3-3-2-2-2-3- المنتجات البحرية

تزداد أهمية المنتجات البحرية، بما فيها الأسماك الطازجة، و الصدفيات، بالنسبة لكثير من صادرات البلدان النامية، فتطوير تربية الأحياء المائية ، وتوسيع الإنتاج البحري لمواجهة تزايد عدد السكان العالم أمر مهم، باعتباره القوة المحركة لتعزيز الأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية لكثير من سكان العالم، و في عام 2001 بدأ العمل الدولي لتقييم المخاطر التي يمكن أن تصيب المأكولات البحرية كالمحار، و الروبيان، و الرخويات، و مختلف الجوانب البيولوجية البحرية لضمان سلامة الأغذية[396] .

### 3-3-2-2-2-3- اللحوم ومنتجات اللحوم

اللحوم ومنتجاتها، وتعبئتها و الإتجار بها عالمياً، دورا مهما في الأمن الغذائي ، والتخفيف من وطأة الفقر في الدول النامية، حيث تعمل منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الفاو بحماية صحة المستهلك، من خلال ضمان سلامة اللحوم، ومنتجات اللحوم، بتقديم المشورة العلمية لمختلف الهيئات الحكومية، بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية لمنتجات اللحوم [396].

### 3-3-2-2-2-3- الحليب ومنتجات الألبان

يعد الحليب غذاء ذات قيمة إقتصادية عالية، ومصدر ممتاز للطاقة، والبروتين ، والفيتامينات، والمعادن، ومع ذلك يعتبر مصدر غذائي مثالي لنمو الجراثيم، لتصبح غير صالحة لإستهلاك البشري. و تتعاون منظمة (WHO) و (FAO) في العديد من العمليات، لإطالة العمر التخزيني للحليب، ومنتجات الألبان، وزيادة التكنولوجيات التي تحسن سلامة وجودة الحليب من التبريد و البسترة، و الضغط العالي ، و هذا لتحسين نوعية الحليب، و تجميعها، و الحفاظ عليها[396].

### 3-3-2-2-2-3- الوجبات السريعة

ساهمت الوجبات السريعة في تغيير العادات الغذائية، و أنماط الوجبات التقليدية عندما ينتقل الناس من المناطق الريفية إلى البيئات الحضرية ، والمدن التي توفر إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأطعمة خارج المنزل ، و التي تباع في الشوارع والمطاعم والأكشاك، و هذا النوع من الأغذية يزيد من فرص انتشار الأمراض و في تدهور البيئة، بسبب نقص أنظمة الرقابة والتفتيش.

و بالتعاون بين منظمة (WHO) و منظمة الفاو جسدت قواعد لممارسات النظافة الصحية لأغذية الشوارع لضمان سلامة الغذاء، من إعداد الطعام، وقواعد النظافة الغذائية الأساسية.

### 2-2-2-3-4 المواد الكيميائية في الأغذية

أثار تلوث المواد الغذائية عن طريق المواد الكيميائية، قلقاً في مجال الصحة العامة، وهو السبب الرئيسي للمشاكل التجارية على الصعيد الدولي، فقد تنشأ من خلال تلوث البيئة بالمعادن السامة، ومركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والديوكسين، أو الاستخدام المتعمد لمبيدات الآفات الحيوانية و المواد الكيميائية الزراعية، و التي تسبب السرطان، واختلال وظيفي في الكلى والكبد ، عدم توازن الهرمونات ، ضعف نظام المناعة ، أمراض العضلات والعظام ، والعيوب الخلقية، وعرقلة نظام العصبية والحسية ، والاضطرابات التناسلية ، ومشاكل الصحة العقلية ، وأمراض القلب والأوعية الدموية ، والشيوخوخة والخرف ، وحالات عجز عن التعلم، بالإضافة للمواد المضافة للأغذية، والملوثات الناتجة عن صناعات الأغذية وتجهيزها يؤثر سلباً على الصحة.

2-2-2-3-4-1- لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية.

2-2-2-3-4-2- لجنة الخبراء المشتركة بشأن بقايا مبيدات الآفات .

2-2-2-3-4-3- البرنامج المشترك بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية.

2-2-2-3-4-4- النظام المشترك بشأن تحليل مصادر الخطر و نقاط التحكم الحرجة.

### 2-2-2-3-4-1- لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية

تمثل لجنة خبراء دولية علمية مشتركة، هدفها تقييم سلامة المواد المضافة إلى الأغذية، وتقييم الملوثات، ومخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، و تساهم في تقييم الأمان للمواد الكيميائية في الأغذية، بالأخذ في الاعتبار تطورات علم السموم، و علم الأحياء المجهرية، و التكنولوجيا الإحيائية، و الكيمياء التحليلية، لتقييم الحدود القصوى للمخلفات العقاقير البيطرية.

و يتم الاعتماد على عدة معايير لتحديد طبيعة المواد المضافة، من خلال تحديد السمية الحادة للمركب، و السمية تحت المزمنة(إختبار 90 يوماً)، و السمية المزمنة ( إختبار طويل المدى) [ 83 ] ص1534، و إمكانية حدوث طفرات جينية، أو تشويه للأجنة، بالإضافة للسلوك الحيوي للمركب، و قابلية امتصاصه و توزيعه في الجسم[ 83]ص1535.

تجتمع اللجنة مرتين في السنة مع جدول أعمال مزدوج ( المواد المضافة إلى الأغذية والملوثات، ومخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية)، و تتمثل مبادئها التوجيهية في تقديم المشورة العلمية إلى كل من المنظمين حول تقييم الأمان للمواد الكيميائية في الأغذية، لتحسين الجودة و السلامة الكيميائية [73] ص 228.

و من أهم المركبات المضافة للأغذية الكلور يحتوي على مركبات تلعب دورا حيويا في سلامة إنتاج وتجهيز ونقل وإعداد الأطعمة من جميع الأصناف، ففي المزرعة يساهم الكلور في تنظيف المياه المستخدمة في الري والثروة الحيوانية ويخفض خطر التلوث من المحاصيل والماشية، و المياه المحتوية على الكلور تستخدم صناعيا لغسل الفواكه والخضروات، و لحماية منتجات الألبان والدواجن والبيض واللحوم ، و الكلور يستخدم على نطاق واسع في الغذاء والتجهيز والنقل لتطهير أسطح العمل، الأدوات والحاويات التي تنقل المنتجات الصالحة للأكل.

### 2-3-2-2-2-4-2- لجنة الخبراء المشتركة بشأن بقايا مبيدات الآفات

تؤدي المبيدات، والمواد الكيميائية السامة المستخدمة لقتل، أو مكافحة الآفات الحشرية ، والأعشاب الضارة والأمراض، إلى مشاكل في الأغذية والأعلاف، و لإدارة مبيدات الآفات، و الحد من الآثار الصحية، والبيئية للمبيدات ، وحماية صحة الإنسان والبيئة ، ودعم التنمية الزراعية المستدامة عن طريق استخدام المبيدات على نحو فعال [402] ص 111.

و تعمل اللجنة منذ 1963 على إجراء التقييمات العلمية من بقايا مبيدات الآفات في الأغذية، ويقدم المشورة إلى لجنة الدستور بشأن بقايا مبيدات الآفات بشأن تحديد الحد الأقصى لبقايا مبيدات الآفات في الأغذية ، والأعلاف، و السلع المتداولة في السوق العالمية [403]

### 2-3-2-2-3-4-3- البرنامج المشترك بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية

طورت منظمة الصحة العالمية نهجا قائما على أساس إدارة الصحة العامة، من مخاطر الأغذية الميكروبيولوجية، من خلال تقييم المخاطر علميا لمعرفة الآثار الصحية الناجمة عن تعرض الإنسان لمخاطر الغذاء، من خلال توصيف المخاطر، بتحديد المعلومات النوعية، والكمية للمخاطر البيولوجية، أو الكيميائية، أو الفيزيائية في الغذاء، و إحتتمالات الضرر الناجم عن تناول الإنسان للغذاء.

و يركز تقييم طبيعة الآثار الضارة البيولوجية، والكيميائية، والفيزيائية في الغذاء، لتوفر المعلومات التي تسمح لصانعي القرار في تحديد التدخلات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين الصحة العامة، وتشمل الأنشطة التطوعية، والمبادرات التعليمية، مع توفير مستويات حماية الصحة العامة من آثار المواد الكيميائية، والبيئية، و السموم، والملوثات التي تنتقل عن طريق الغذاء من المزرعة إلى المائدة للاستهلاك .

و يقيم البرنامج خيارات إدارة المخاطر المتاحة، لإدارة سلامة الأغذية، وصولاً إلى قرار بشأن المستوى المناسب لحماية المستهلك، و تحسين تدابير الرقابة على الأغذية من حيث كفاءتها ، وفعاليتها، المخاطر الذي ينطوي على تدابير تنظيمية لسلامة الأغذية، و الرصد والاستعراض بتحليل البيانات حول سلامة الأغذية وصحة المستهلك، ومراقبة الأمراض.

### 3-2-2-4-4-النظام المشترك بشأن تحليل مصادر الخطر و نقاط التحكم الحرجة

يستهدف هذا النظام تفعيل الخطوط التوجيهية لمنظمة الفاو، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لحماية البضائع، و السلع الغذائية على طول السلسلة الغذائية، من خلال تخفيض نسب التلوث، و كفاءة صحة التغذية أثناء الإنتاج، و التداول، و النقل، بالإضافة لفحص الأغذية، و منح شهادات الاعتماد، لضمان التحكم في مصادر الخطر.

و ساهم النظام المشترك في تشكيل فريق تحليل مصادر الخطر، و نقاط التحكم الحرجة لتوصيف المنتج، و وضع الرسم البياني لانسياب المنتج ، و تحديد كافة المخاطر المحتملة، و التدابير الرقابية اللازمة، لتحديد نقاط التحكم الحرجة، مع وضع نظام رصد لكل منها، مع تحديد الإجراءات التصويبية، و إجراءات التحقق، و أعمال التوثيق، و وضع السجلات [404]ص2.

### 3-2-2-5- الإنتاج و الإستهلاك الغذائي

تتمثل إستراتيجية حماية صحة الإنسان من الأمراض التي تسببها الأغذية، وإدارة سلامة الأغذية يعتمد على نقل التكنولوجيا اللازمة، لإنتاج متكامل لإستهلاك الأغذية للدول الأعضاء، وهذا النهج سيبيح زيادة كبيرة في كفاءة التخفيف من الفقر، وتحليل المخاطر .

3-2-2-5- الإنتاج الأولي.

3-2-2-5- المعالجة و التجهيز.

3-2-2-5- البيع بالتجزئة.

### 3-2-2-1- الإنتاج الأولي

تبدأ سلامة الأغذية من موردي المدخلات الزراعية للمزارعين، والتي تشارك في إنتاج الأغذية كمبيدات الآفات، والعقاقير البيطرية، و الأسمدة، و يمكن أن تشكل مخاطر مختلفة .

كما أن تغذية الحيوانات التي تحتوي على مواد مسببة للأمراض ، بما فيها الجراثيم أو المواد الكيميائية السامة ، كما قد تشكل مخاطر في الإمدادات الغذائية ، كاللحوم الحمراء، منتجات الدواجن ، الأسماك المستزرعة والحاصلات الزراعية [404]ص3.

### 3-2-2-5- المعالجة و التجهيز

ترتكز المعالجة و التجهيز، في ضرورة الإهتمام بنظافة الأغذية، عند ذبح الحيوانات في المسالخ، أو عند إنتاج الحليب في المزارع ، أو عند نقل الأغذية بالمركبات، أو تجهيز، أو تصنيع بإستخدام أساليب تقنية، لضمان سلامة الأغذية، وتمديد عمرها التخزيني، والحد من تلفها، وتسهيل الإتجار بها ، و تطبيقها الصارم، الذي يقلل إلى أدنى حد من المخاطر المحتملة لسلامة الأغذية [405].

### 3-2-2-3- البيع بالتجزئة

تشمل تجارة الأغذية بالتجزئة بيعها، في المتاجر الكبرى، والمحلات التجارية، وفي القطاع غير الرسمي كالغذاء في الشارع، والسوق، و أكشاك الباعة، و فيما يتعلق بالممارسات، وشروط تخزين، ونقل، وتوزيع الأغذية، يمكن أن يكون لها تأثير على سلامة المنتجات الغذائية، مناولة الأغذية، وإعدادها، وتخزينها في مؤسسات الخدمات، تتطلب أحكاما خاصة فيما يتعلق بالنظافة والسلامة،



ومكافحة الآفات، ومراقبة المرافق الصحية، فمعظم الأمراض المنقولة بالأغذية تحدث نتيجة للإعداد الغذائية غير الصحي للإستهلاك [404]ص4.

### 3-2-2-2-6- الأمراض الحيوانية

كان سبب نحو 75 ٪ من الأمراض المعدية الجديدة التي أثرت على البشر على مدى السنوات العشر الماضية، الأمراض الناشئة من حيوان، أو من المنتجات ذات الأصل الحيواني، و معالجة هذه الأمراض، يرتبط بمعالجة الحيوانات الأليفة، والبرية المريضة من بيئتها الطبيعية، أو في المزارع ، و الأسواق والمسالخ، لا سيما في العالم النامي، حيث أن معظمها أثر على أفقر شريحة من السكان.

3-2-2-2-6-1- مراقبة مصادر الأمراض الحيوانية .

3-2-2-2-6-2- مراقبة الأمراض الحيوانية المستوطنة.

### 3-2-2-2-6-1- مراقبة مصادر الأمراض الحيوانية

يكون مصدر الأمراض الحيوانية إما جرثوميا، أو فيروسيا، أو فطريا يصيب الحيوانات في حالة إهمال النظم الصحية، فالتدخلات للسيطرة على الأمراض الحيوانية تتطلب إتخاذ إجراءات منسقة للحد من الأمراض الحيوانية المستوطنة، و منع تطورها لأوبئة حيوانية، تؤثر على الثروة الحيوانية، و تهدد إنتاجية الإمدادات الغذائية ذات مصدر الحيواني .

و عقد الاجتماع الخاص بالمراقبة المتكاملة للأمراض الحيوانية في إفريقيا/ كينيا / 13-15 تشرين الثاني - نوفمبر 2007 ، بمشاركة 14 بلدا إفريقيا (وسط ، شمال وجنوب وغرب) و المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أفريقيا (مثل الاتحاد الإفريقي ، وجماعة شرق إفريقيا)، و خبراء دوليين في الأمراض الحيوانية لتنفيذ خطة لمنع ومكافحة الأمراض في إفريقيا.

### 3-2-2-2-6-2- مراقبة الأمراض الحيوانية المستوطنة

تراقب منظمة (WHO) بالتعاون مع منظمة الفاو الأمراض الحيوانية، التي تهدد الموارد الحيوانية، من خلال مراقبة مختلف الأمراض التي تهدد الغذاء الحيواني و من هذه الأمراض:

- الجمرة الخبيثة(الحمى الفحمية)، التي تعتبر مرضا يصيب في المقام الأول أكالات الأعشاب ، تتسبب فيه جرثومة عصيات الجمرة الخبيثة، و هو من الأمراض الفتاكة[406] ص15 ، يمكن أن ينتقل إلى

البشر عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر مع الحيوانات المصابة، أو التعرض المهني لمنتجات حيوانية ملوثة، و تأخذ الجمره الخبيثة شكلين رئيسيين استنشاق الجمره الخبيثة مهنيًا بالخصوص في الدول الصناعية، أو من خلال أكل لحوم ملوثة بالجرمة الخبيثة وهو ما يمثل أكثر من 95 ٪ من المبلغ عنها الحالات في الدول النامية.

- الجنون البقري، و هو من أخطر الأمراض العصبية، و أعراضه تتمثل في إعتلال الدماغ الإسفنجي، و الحك المفرط، و فقدان الشهية، و فرط اللعق، و الميل العدواني ثم الموت [78] ص125، و ينتج عن تجاهل الأسس العلمية في التغذية المعروفة في تقسيم مملكة الحيوان (اللاحمة و العاشبة) [78] ص127 ، بإستعمال مواد غذائية لا تتناسب طبيعياً مع التمثيل الغذائي الفسيولوجي للبقرة، و بتغذيتها على مساحيق بكميات كبيرة جدا ، و تتكون هذه المساحيق من اللحوم و العظام و الدم و اللحم الفاسد للأغنام النافقة بمرض رعاش الغنم المنتشر في بريطانيا، فجتث الأغنام الفاسدة يتم فرمها كما هي بدمائها المحتجزة في الأوعية الدموية، و البراز في القنوات الهضمية متجاهلين تدابير السلامة.

- الحمى المتموجة (المالطية)، من أشد الأمراض الحيوانية فتكاً، تسببها بكتيريا (Brucella) التي تؤثر على الأبقار والأغنام والماعز والخنازير، تؤدي إلى الإجهاض، و إنخفاض الخصوبة الحيوانية المزمن، و لخفض غلة الحليب، و أعراضه نوبات إرتفاع درجة الحرارة، و الإنهاك المزمن، و الألم والإكتئاب، و لا يبقى إلا إبادة المريضة منها لمنع انتشار المرض.

- حمى الخنازير، التي تنتشر في الدول الأكثر فقراً في إفريقيا، و آسيا، وأمريكا اللاتينية، تسببها ديدان ، و تحدث عدوى للبشر عندما يأكلون لحم الخنزير خام، أو غير مطبوخ جيداً، فتنتقل يرقات الدودة إلى أمعاء الإنسان حيث يمكن أن تنمو إلى أكثر من ثلاثة أمتار، و تبيض هذه الديدان و تنتقل في براز الإنسان و التي يمكن أن تصيب غيره من البشر

- داء المشوكات ( الكيسي)، تسببه يرقات الدودة الوحيدة (echinococcus granulosus)، ينتشر بسبب الدورة الطبيعية بين الأغنام والكلاب، فالكلاب تتغذى على لحوم الأغنام المصابة، و بدورها تلقي البيض في الغائط التي تبلعها الأغنام عند الرعي، ثم يصاب البشر عن طريق المياه الملوثة بالبراز مع المواد التي تحتوي على بيض الدودة، و يكون العلاج عادة ما يكون بعملية جراحية، و السيطرة عن طريق منع الكلاب من أكل لحوم الأغنام غير مطبوخ جيداً، وخاصة فضلات الذبيحة ، والتثقيف الصحي ، و الحد من الكلاب الضالة .

- داء الكلب، من أكثر الأمراض إنتشار ، يسببه فيروس عادة ما يدخل إلى الجسم عن طريق لدغة أو آفة جلدية و تصيب الدماغ، و أقوى علاج هو التطعيم قبل إنتشار المرض، و قد تؤدي للموت في حال عدم معالجتها، كما تؤدي لخسائر كبيرة في الماشية في المناطق الريفية المعزولة .

- مرض النوم ( داء المثقبات الإفريقي البشري)، يقتصر على قارة إفريقيا حيث تنتشر الحشرات الناقلة للمرض ( ذبابة تسي تسي)، و هو مرض مزمن يصيب الحيوانات البرية، والمواشي المحلية، فتصبح موبوءة، و تهدد الثروة الحيوانية في إفريقيا إذا لم تعالج .

### 3-2-3- الشراكة مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية

تمارس هذه الوكالات نشاط متخصص، يهدف لترقية مجالات معيشة الشعوب، التي آلت على نفسها تنمية كل مناحي الحياة، و توحيد جهودها لتحقيق ذلك، للوصول لتجسيد الرفاه الاقتصادي، بالتحكم بمختلف متغيرات العصر، و مواجهة تحديات العولمة، و أنظمة تحرير السوق، و تداول رؤوس الأموال، و تفعيل تدابير، و معايير صارمة في الإتجار بالمنتجات الغذائية، و تسخير كل الإمكانيات لتحقيق الأمن الغذائي .

3-2-3-1- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة التجارة العالمية.

3-2-3-2- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع البنك الدولي.

### 3-2-3-1- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع منظمة التجارة العالمية

أنشئت منظمة (WTO) في 1995، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية 1947، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة، فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً.

لقد شهدت العشرون عاماً الماضية نمواً إستثنائياً في التجارة العالمية، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق، و لقد تطور النظام من خلال سلسلة من الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت المفاوضات عدة مجالات تجارية لغاية 1998.

بدأت مفاوضات جديدة خاصة بالزراعة والخدمات عام 2000 و هذا ما يهيم دراستنا ، فمنظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، فمهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، و ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.

وتعد (WTO) منتدى للمفاوضات و فض المنازعات المتعلقة بالتجارة، مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة، معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب، و هذا لضمان تمتع المستهلك والمنتج بالإمداد المستمر بالسلع، و النتيجة المحققة هي إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام .

و يركز محور النظام التجاري العالمي، و الذي تبلغ فيه قيمة المنتجات الزراعية، و السمكية، و الحرجية سنويا نحو 552 مليار دولار[404] ص1، على إتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي وقعتها أغلبية دول العالم وأقرتها برلماناتها، باعتبارها عقود تكفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية، كما تلزم الدول بأن تحافظ على إستمرارية سياساتها التجارية، بشكل يحقق مصلحة الجميع، و مساعدة منتجي السلع والبضائع، مقدمي الخدمات، المصدرين والمستوردين لإدارة أعمالهم .

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من 140 عضو يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية، و من خلال هيكلها التنظيمي و بالخصوص في مجالها المتخصصة حول مجلس البضائع، مجلس الخدمات، ومجلس الملكية الفكرية(تربس)، و من خلال المجموعات المتخصصة مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار، مجموعة التفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية، مجموعة الشفافية في المشتريات الحكومية، و من خلال الأمانة العامة التي يرأسها المدير العام للمنظمة، وتتمثل و إيجاباتها الرئيسية في تزويد الإسناد الفني ، وتوفير المساعدة الفنية للدول النامية، وتحليل التطورات في التجارة العالمية، وتوفير المعلومات للجمهور و وسائل الإعلام، وتنظيم المؤتمرات الوزارية، و تقديم المساعدة القانونية في عملية تسوية النزاعات، بالإضافة لمراقبة المفاوضات الخاصة بالإتجار بالموارد و السلع.

و في عام 2000 بدأت مفاوضات جديدة خاصة بالزراعة والخدمات، لذلك تظم منظمة التجارة العالمية جهازين أساسيين مرتبطين بالزراعة و الأغذية، كما تعد منظمة (FAO) من المنظمات المراقبة في منظمة (WTO)، و الجهازين هما مجلس التجارة في السلع، و مركز التجارة الدولي.

3-2-3-1-1- مجلس التجارة في السلع.

3-2-3-1-2- مركز التجارة الدولي.





و تلتزم الدول كذلك باتخاذ تدابير للتكيف مع المعايير الدولية للصحة النباتية و الحيوانية، بسبب اختلاف شروط سلامة الأغذية، حسب دولة المنشأ للأغذية، أو المنتج للحيوان أو النبات ، لتكيف الحكومات مع متطلبات هذه الدول، و التوازن بين مصلحة المنتجين المحليين، و الموردين الأجانب.

و تلتزم الدول بإجراء تقييم مناسب للمخاطر، التي ينطوي عليها التدابير الصحية في إدارة سلامة الأغذية، وصحة الحيوان، والنبات، مع ضمان الشفافية في تغيير متطلبات الصحة، والصحة النباتية بإنشاء نقاط الاستعلام للحصول على المعلومات بشأن التدابير القائمة أو الجديدة.

### 3-2-3-1-1-3-3- لجنة التجارة والبيئة

أنشأت لجنة التجارة و البيئة، بموجب القرار الوزاري بشأن التجارة، والبيئة لمنظمة التجارة العالمية عام 1994، وهو مفتوح لجميع أعضاء المنظمة ، مع بعض المنظمات الدولية بصفة مراقب، وتتمثل ولاية اللجنة في الإسهام في تحديد وفهم العلاقة بين التجارة والبيئة، لتعزيز التنمية المستدامة، و حماية البيئة والحفاظ عليها عن طريق تحقيق هدفها المتمثل في الانفتاح التجاري، من خلال قواعد وآلية للتنفيذ، على أسس محددة من خلال:

- الإتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، الذي يعالج الشواغل البيئية، من خلال اعتماد تدابير السياسة العامة المتسقة مع حماية الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الصحة والحياة.

- الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة ، الذي يسعى لضمان مواصفات المنتجات، المعروفة باسم اللوائح والمعايير التقنية، و لتقييم مدى امتثال المواصفات المعروفة باسم إجراءات تقييم المطابقة.

- الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من الملكية الفكرية، بتسجيل براءات الاختراعات لبعض المنتجات الحيوانية، أو النباتية، أو الكائنات الدقيقة، أو المواد المضافة، و التي لا تؤدي لضرر البيئة .

- الاتفاق بشأن الزراعة، بضرورة إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية ، وتوفير أساس لسياسات موجهة نحو السوق، و إصلاح الزراعة على نحو يحمي البيئة، بالإضافة لتفعيل الزراعة العضوية في عدد من الدول النامية التي يمكن أن توفر فرصا تسويقية جديدة للمزارعين، لا سيما صغار المزارعين، كما تحافظ على الموارد الطبيعية [410] .

### 3-2-3-1-2- مركز التجارة الدولي

يعد المركز وكالة تعاون فني مشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية، و منذ عام 1964 ساعد المركز قطاع الأعمال في الدول النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية لتنمية صادراتها، و تحقيق التنمية البشرية المستدامة [21] ص85.

كما يركز على تطوير القدرة التنافسية، و الإمكانيات التجارية، وبخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، والهدف هو تنمية التجارة والخدمات لمساعدة الدول على خلق وظائف أفضل، زيادة الدخل، تعزيز التنمية، الحد من الفقر وكفالة الاستدامة البيئية لشعوبها.

و يفعل مركز التجارة الدولي السياسات الغذائية الأكثر ملائمة لبيئات الأعمال التجارية، من خلال تعزيز المؤسسات التي تقدم خدمات للمصدرين، لتصبح أكثر قدرة على المنافسة، مع تقديم معلومات عن الأسواق الخارجية بشأن تسويق المنتجات من البلدان المتطورة كاللحوم المعلبة و الأسماك و الخضروات و الفواكه [21] ص87 .

كما يساعد المركز صانعي القرار على وضع أطر، وآليات مؤسسية، تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية، والتجارة، مع تطوير قدرات مؤسسات على دعم المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، و توفير المنهجيات، والأدوات اللازمة لتصميم، وتنفيذ إستراتيجيات التصدير، و بناء القدرات في مجال خدمات المعلومات التجارية، وتقديم تحليل السوق، و الاستخبارات التجارية [21] ص89.

### 3-2-3-2- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع البنك الدولي

أصبح البنك الدولي (WB) الذي أنشئ عام 1944، من أهم المساهمين في الأسواق المالية العالمية، وأصبح واحدا من أكثر المقرضين لتمويل الأنشطة الإنمائية و الاقتراض بتكلفة منخفضة وبعرض جيد للعملاء.

و يجسد (WB) دور مهندس للسياسات الاقتصادية، عبر دعم الحق في التنمية من خلال تشجيع الإستثمارات و التنمية المؤسسية، لمساعدة الدول النامية على التقليل من الفقر، و تحسين ظروف المعيشة، فالبنك الدولي يركز على الدول ذات الدخل المتوسط و الدول الفقيرة، و يقدم قروض منخفضة الفائدة بدون فوائد والمنح للدول النامية، لمشاريع القطاعات الإنتاجية الزراعة، مصائد الأسماك، الموارد المائية، الصحة، و التغذية [411] ص526.



و يعزز (WB) النمو الإقتصادي المستدام، في الدول النامية، بتمويل إستثمارات القطاع الخاص ، وتعبئة الأسواق المالية الدولية ، وتقديم الخدمات الإستشارية لقطاع الأعمال التجارية والحكومات، و مساعدة المؤسسات المالية الناشئة على خلق فرص عمل وتوليد الإيرادات الضريبية ، تجسيدا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، و تكريس الأمن الاجتماعي، و هذا من خلال آليات تعاونية مع منظمة الفاو، و يعد (WB) من المؤسسات المالية و الإقتصادية، و بموجب الإصلاحات التي جسدها منظمة الفاو، و بالخصوص في لجنتها للأمن الغذائي العالمي ، التي إعتبرت البنك الدولي ضمن الفئات التي تشكل هيكله الجماعة الإستشارية للجنة.

3-2-3-2-3-1- الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية.

3-2-3-2-3-2- برنامج تركيز القطاع الريفي.

3-2-3-2-3-3- التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية .

3-2-3-2-3-4- البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء .

3-2-3-2-3-5- التحالف من أجل الحكم الرشيد لمصائد الأسماك.

### 3-2-3-2-3-1- الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية

أنشئ الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية (CGIAR)، إستجابة لضرورة مواجهة الفقر في الدول النامية، و من أجل إعادة توجيه السياسات المحلية، و بالخصوص السياسات الزراعية، تحقيقا للأمن الغذائي لكل الدول.

3-2-3-2-3-1-1- عناصر الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية .

3-2-3-2-3-1-2- عمليات الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية.

### 3-2-3-2-3-1-1- عناصر الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية

عقدت الجلسة الافتتاحية للـ (CGIAR) في 19 مايو 1971 في البنك الدولي، و المشاركون في هذا الفريق هو البنك الدولي بمساعدة منظمة الفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، و برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

و يشمل هذا الفريق هيئة العلوم الإستشارية، و هي المجلس العلمي للإستفادة من أحدث العلوم التي تساعد الدول النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي إعتدها المجتمع الإنمائي الدولي، و إستكشاف أفضل السبل لتوحيد، و تعميم فائدة البحوث الزراعية، من خلال مراكز الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية، و طبيعة البحوث التي يدعمها.

3-2-3-1-1-1-2-3-1- المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة.

3-2-3-1-1-2-3-2-2- مركز البحوث الحرجية الدولية.

3-2-3-1-1-2-3-2-3- معهد بحوث الارز الدولي .

3-2-3-1-1-2-3-2-3- المعهد الدولي لإدارة المياه .

### 3-2-3-1-1-2-3-1- المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

أنشئ المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (icarda) عام 1972، و هذا لدراسة الحجم المحتمل لخطر نقص الأغذية، و فقدان الموارد الطبيعية في المناطق الجافة، و آثارها العالمية، حيث تتمثل مهمة المركز في حماية التنوع البيولوجي للمناطق الجافة، و تحسين مستويات معيشة سكان وسط ، و غربي آسيا، و شمالي إفريقيا، و شبه الإستوائية [ 412 ] ، و التي تشكل ثلث أراضي العالم .

و يساهم مركز (icarda)، في زيادة الإنتاج، و تحسين النوعية التغذوية للغذاء، مع الحفاظ ، و صون قاعدة الموارد الطبيعية، و تحسين القطاع الزراعي في المناطق الجافة، و القاسية التي تواجه تحديات معقدة أكثر منها في المناطق ذات الأمطار الوفيرة.

و يساهم (icarda) كذلك على النهوض بالبحوث الزراعية، و بالتبادل الحر للمعلومات، و حماية حقوق الملكية الفكرية ، بما في ذلك المعرفة الأصلية من المزارعين، و تنمية الموارد البشرية، و الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية [413] ص1، و تحسين التغذية، و إنتاجية المجترات الصغيرة (الأغنام و الماعز) ، و إعادة التأهيل و إدارة المراعي [414] ص1.

### 3-2-3-1-1-2-3-2-2- مركز البحوث الحرجية الدولية

يعد المركز الدولي للبحوث الحرجية ( CIFOR )، مرفقا عالميا مخصصا لدفع رفاهية الإنسان، و الحفاظ على البيئة و الإنصاف، و إجراء البحوث التي تمكن من صنع القرار بشأن إستخدام، و إدارة الغابات في الدول الأقل نموا.

و يدعم ( CIFOR ) مشاريع بحثية في إطار برامج الخدمات البيئية، و الاستخدام المستدام للغابات، الذي يجري أبحاثا في مجال التنوع البيولوجي ، و حرائق الغابات، و مستجمعات المياه، و الإدارة المستدامة للمنتجات الحرجية [415] ص1، بالإضافة لبرنامج الغابات و الحكم، و برنامج الغابات و سبل المعيشة، الذي يجري أبحاثا بشأن كيفية إتخاذ قرارات بشأن إدارة الغابات و تنفيذها، و تحسين الممارسات الحرجية المحلية، و الحرجة المجتمعية لتحسين أحوالهم المعيشية.

### 3-2-3-1-1-3-2-3-3 معهد بحوث الأرز الدولي

أنشئ معهد (IRRI) عام 1960، و هو من أكبر مراكز البحوث الزراعية في آسيا ، و مقره في الفلبين، و تتمثل مهمته في للحد من الفقر والجوع ، و تحسين صحة مزارعي الأرز و المستهلكين ، و ضمان إنتاج الأرز المستدامة بيئيا، من خلال التركيز على العمل الجماعي و المشاركة، و التنوع الثقافي و معارف السكان الأصليين و حماية البيئة ، و تنوع النظم القائمة على الأرز، و تتمثل مهمته الأساسية في الجمع بين إمكانية إنتاج الأرز بشكل مستدام ، مع الحد من الآثار البيئية السلبية، و تحسين التغذية و صحة المستهلكين، و المزارعين الفقراء، و المساهمة في تطوير الجيل القادم من علماء الأرز، من خلال توفير الثروة الجينية للأرز، و تبادل الأصول الوراثية.

### 3-2-3-1-1-4-3-2-3-3 المعهد الدولي لإدارة المياه

يساهم المعهد (IWMI) في مساعدة الحكومات على ضمان الإدارة المستدامة للمورد المائي لدوره الأساسي في عمليات الإنتاج، من خلال جمع البيانات الخاصة بمورد المياه، و معالجتها، و تحليلها، و دمجها في سياسات الإنتاج الغذائي لضمان منتجات ذات قيمة، مع تعميم مختلف البيانات على مستوى جداول الإحصاءات، الخرائط، رسوم البيانات و اقتصاد المياه.

### 3-2-3-1-2-3-2-3-3 عمليات الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية

يساهم الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية (CGIAR) في عدة مجالات لتعزيز الأمن الغذائي العالمي، و تقديم الدعم المالي، و التقني للدول التي تعاني مشاكل في سياستها التنموية :

3-2-3-1-2-3-2-3-3-1-2-3-2-3-3 الشراكة الفعالة في الإنتاجية المستدامة.

3-2-3-1-2-3-2-3-2-3-2-3-2-3-2-3-2-3-3 الشراكة الفعالة في الأهداف الإنمائية.

3-2-3-1-2-3-2-3-2-3-3-2-3-2-3-2-3-3 الشراكة الفعالة في البحوث الزراعية.



و يعد الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية الدولية شراكة إستراتيجية، و يضم الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية 64 دولة عضوا لدعم 15 مركزا للبحوث ، يعمل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني فضلا عن الأعمال التجارية الخاصة في جميع أنحاء العالم، وتشمل 26 من البلدان النامية والبلدان الصناعية ، فضلا عن 13 منظمات دولية أخرى واليوم ، أكثر من 8000 من الموظفين والعلماء.

و يعمل الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية في أكثر من 100 بلد في جميع أنحاء العالم، فهو يركز على أحدث العلوم لتعزيز النمو الزراعي المستدام، و تحسين التغذية، والصحة البشرية، و رفع مستويات الدخل، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، و الحد من الجوع ، و تنويع القيمة العالية للسلع والمنتجات، و الابتكار المؤسسي ، و الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية و الحيوانية، التي تجسد الأمن الغذائي العالمي .

و تنوعت البحوث التي أجراها الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية الدولية، و التي حققت فوائد للفقراء والكوكب ومن بين نتائج البحوث و المتمثلة في نجاح المكافحة البيولوجية للعثة، والآفات المدمرة للمحاصيل الجذرية، وذلك أمر حيوي لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا، و جنوب الصحراء الكبرى [416].

و ساهمت البحوث كذلك في مقاومة أمراض الأرز الآسيوي، وأرز الدول الإفريقية، بتقوية مقاومته للآفات المحلية، لضمان إنتاجية محلية مرتفعة، و خفض فواتير إستيراد الأرز العالية، و توليد دخل المجتمعات الريفية، كما تم تطوير أصناف تتحمل الجفاف، و نظم أسمدة جديدة لخصوبة التربة في إفريقيا الجنوبية، حيث أنها عززت الأمن الغذائي وحدثت من الأضرار البيئية للموارد الطبيعية.

نجح فريق بحوث (CGIAR) للبحوث الزراعية، في إيجاد طرق جديدة للكشف عن السموم القاتلة، التي تصيب المحاصيل، مما يجعلها غير صالحة، للإستهلاك المحلي أو التصدير، كما تم دمج الزراعة مع تربية الأحياء المائية لدعم الدخل في مناطق جنوب إفريقيا، و هي طريقة تضاعف دخل الأسر المعيشية، و زيادة إستهلاك الأسماك.

### 3-2-3-2-2-3-2-3 برنامج تركيز القطاع الريفي

تتمثل ولاية البنك الدولي في مساعدة عملائه على الحد من الفقر والنهوض بمستويات المعيشة من خلال النمو المستدام والإستثمار في البشر، لتعزيز وتحسين التنمية الريفية بصورة عامة، و الإقتصاديات الزراعية النامية بصورة خاصة.

و تعد التنمية الريفية المستدامة ضرورية لمواجهة تحديات الحد من الفقر و الجوع، مضاعفة الإنتاج الغذائي، وقف تدهور الموارد الطبيعية و زيادة الدخل الريفي، حيث قام موظفوا القطاع الريفي في البنك الدولي ، بصياغة برامج التركيز للتعجيل بالتنمية الزراعية والريفية من خلال الجهود المركزة للبنك، والجهات المتبرعة والمتعاونة الأخرى.

3-2-3-2-2-3-2-3-1 عناصر برنامج التركيز .

3-2-3-2-2-3-2-3-2-2 عمليات برنامج التركيز .

### 3-2-3-2-3-2-3-1 عناصر برنامج التركيز

ترمي الخبرات المتوافرة لدى برامج التركيز على الإرادة السياسية، والتطبيق الدقيق لأفضل الممارسات لتجسيد الإقراض النوعي، دعماً للمشروعات الريفية، و تحسيناً للأمن الغذائي العالمي.

3-2-3-2-2-3-2-3-1-1 القروض .

3-2-3-2-2-3-2-3-2-1 المنح .

3-2-3-2-2-3-2-3-3-1 الخدمات الإستشارية و التحليلية.

### 3-2-3-2-3-2-3-1-1 القروض

يقدم البنك الدولي نوعين أساسيين من القروض و الإئتمانات، و المتمثلة في قروض الإستثمار، حيث تقدم القروض إلى الدول من أجل تجسيد الأشغال، والخدمات المقدمة، لدعم مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية، في مجموعة واسعة من جوانب التنمية الريفية، و تحسين مستوى معيشة سكان الأرياف، و توفير التمويل لدعم إصلاح السياسات والمؤسسات الريفية[417] .

### 3-2-3-2-1-2-1-المنح

تهدف المنح إلى تسهيل مشاريع التنمية، عن طريق تشجيع الإبتكار، والتعاون بين المنظمات، وأصحاب المصلحة المحليين، على المشاركة في المشاريع، التي تكون ممولة بصورة مباشرة، أو تدار من خلال الشراكات، حيث تستخدم تخفيف العبء عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون، و تحسين المرافق الصحية، وإمدادات المياه، و خلق مبادرات لخفض انبعاث غازات الإحتباس الحراري [417] .

### 3-2-3-2-3-1-الخدمات الإستشارية والتحليلية

يوفر برنامج التركيز التحليل، والمشورة، والمعلومات إلى الدول الأعضاء في المنظمة، حتى يتسنى لهم تطوير الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية، و إدخال تحسينات على شعوبها بتجسيد سياسات تتماشى مع خصوصيات كل منطقة بعدة طرق، تشمل البحوث الإقتصادية بشأن قضايا البيئة، والفقير، والتجارة، والعولمة، مع تقييم التوقعات الإقتصادية بدراسة النظم المصرفية، والأسواق المالية، و التجارة ، والبنية التحتية، وشبكة الأمان الإجتماعي، بالإضافة لتثقيف العملاء في الدول النامية [418]

### 3-2-3-2-3-2-2-عمليات برامج التركيز

تتباين الدول تباينا كبيرا فيما يتعلق بإقتصادياتها و إحتياجاتها الإنمائية، و إنطلاقا من الإدراك بأنه لا يوجد منهج واحد للتنمية الريفية يصلح لجميع البلدان، و تركز إستراتيجية القطاع الريفي على ما لدى البلد من ثروات، وتوزيع الأصول، وطريقة عمل الأسواق، حيث يركز البرنامج، على مشاريع تحفيزية في العديد من الدول ، تجسيدا للأمن الغذائي الإقليمي في :

3-2-3-2-3-1- إفريقيا.

3-2-3-2-3-2- شرق آسيا والمحيط الهادي.

3-2-3-2-3-3- أوروبا الشرقية ووسط آسيا.

3-2-3-2-3-4- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

3-2-3-2-3-5- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

3-2-3-2-3-6- جنوب آسيا.

### 3-2-3-2-2-1- إفريقيا

تعد زيادة الإنتاجية الزراعية أولوية متقدمة في إفريقيا، حيث يعيش أكثر من 70 % من الفقراء في المناطق الريفية، و الزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل، وفرص العمل، وتسهم بأكثر من 30 % من الناتج المحلي الإجمالي في الكثير من الدول الإفريقية، والتحدي هو أن يتم زيادة إنتاج، من زيادة الغلال، وليس من التوسع في المساحة، حيث أن معظم الأراضي الصالحة للزراعة زرعت فعليا.

و ينصب العمل في برامج التركيز الموجهة لإفريقيا، على التعجيل بوتيرة النمو الزراعي، الذي يجرى تقاسمه على نطاق واسع، لتحقيق النمو الزراعي السريع، و النهوض بالاقتصاد الريفي، و استكمال الإصلاحات في المؤسسات، وإصلاح الأراضي، كما تحقق تقدما كبيرا نحو إنشاء مركزين للخبرات الرفيعة، أحدهما في هراري (للجنوب الإفريقي)، والآخر في أبيدجان (لغربي إفريقيا) بتعاون وثيق مع منظمة الفاو، وهما وحدتان لتقديم الخدمات، موجهتين نحو العملاء لمساعدة الدول في إعداد المشاريع وتنفيذها، وصياغة سياسات التدريب، و يعملان كجهتي اتصال مع المؤسسات المتعاونة، لتحسين نوعية المساعدات الإنمائية [419] ص1.

### 3-2-3-2-2-2- شرق آسيا والمحيط الهادئ

أدت الأزمة الاقتصادية الحالية إلى إحداث تحول في الأولويات، نحو العمليات سريعة العائد، و إلى تعديل الأعمال الاقتصادية، والقطاعية لتتوافق مع الإحتياجات القطرية، و تحسين أداء المساعدات الإنمائية في (فيتنام، الصين، الفلبين)، مع مؤسسة التمويل الدولية في إيجاد طرق جديدة لتمويل الأعمال الزراعية، وإصلاح المؤسسات شبه الحكومية بطريقة عملية [419] ص2، 3.

و نظرا لعملية إعادة تقييم الأولويات الإقليمية، تم وضع إستراتيجيتين إقليميتين، بموجب الميثاق الإستراتيجي، إحداها عن نظم الإنتاج الزراعي في المرتفعات، والأخرى عن التسويق، والتصنيع الزراعيين، لتحسين إستغلال الموارد الطبيعية، و التنمية الريفية المحلية، القائمة على عملية السلام بتوفير الفرص لنقل المتمردين السابقين إلى المسار الرئيسي للنشاطات الاقتصادية في الفلبين.



### 3-2-2-2-3-2-3 أوروبا الشرقية ووسط آسيا

تطبق إستراتيجية شاملة للتنمية الريفية، لمعالجة الأداء المنقلب للإقليم في مجال التنمية الريفية، وإصلاح المؤسسات الزراعية، تحرير نظم توزيع المدخلات وتسويقها، تحسين قاعدة الموارد الطبيعية، والإصلاح الاقتصادي كشرط أساسي للإقراض الاستثماري للتنمية الريفية مستقبلاً.

و ينصب التركيز في أوروبا الشرقية ووسط آسيا على مساعدة ألبانيا وأرمينيا وجورجيا وأوكرانيا على وضع سياسات زراعية مشتركة للبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والاستجابة التدريجية للمستويات الدنيا لإصلاح السياسات، وإعادة تنظيم المزارع والأعمال التجارية الزراعية كشرط لتطبيق الإقراض الريفي [419].

### 3-2-2-2-3-2-3 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ينصب التركيز في هذا الإقليم على الحد من الفقر الريفي، في جنوبي المكسيك، وشمالى البرازيل، وغواتيمالا، وتحسين عملية تخصيص الموارد، والحد من الفقر، من خلال الإصلاح الزراعي، ودعم صغار المزارعين، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وإستخدام المناهج المعتمدة على المجتمعات المحلية، وتعزيز الخدمات المالية صغيرة النطاق، ودعم لامركزية دعم المؤسسات الزراعية [419].

### 3-2-2-2-3-2-3 الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تعد المياه من أندر الموارد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتحدي الكبير يتمثل في زيادة كفاءة إستخدام المياه في الزراعة، وصياغة إستراتيجية ريفية، لتحسين إدارة الموارد المائية، وتحسين القدرة التنافسية للزراعة، بزيادة الإستثمارات في إدارة، وصيانة التربة والمياه.

و حققت نشاطات برنامج التركيز في المغرب تقدماً جيداً، وتحرز عملية نشر تقرير إستراتيجية التنمية الريفية وأعدت الحكومة، بمساعدة البنك، مشروع قانون الريف اتساقاً مع الإستراتيجية، كما أحرز تقدم في نشر إستراتيجية المياه في اليمن، ووضع إستراتيجية للمياه في تونس [419] ص5.

### 3-2-3-2-3-2-3-6- جنوب آسيا

ينتشر الفقر، وسوء التغذية، وتدهور الموارد الطبيعية في جنوب آسيا، وتجرى الآن معالجة هذه المشكلات، بدعم عناصر التنمية الريفية، لتحقيق إنفتاح الإقتصاد الريفي، بإشراك المجتمعات المحلية، ودمج عملية التخفيف من وطأة الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية، لزيادة الإنتاجية.

و ينصب التركيز في جنوب آسيا على دمج العديد من النشاطات الجارية في إستراتيجية القطاع الريفي في بنغلاديش، ووضع إستراتيجية شاملة للتنمية الريفية في الهند، والإهتمام بتوفير فرص العمل، والتنمية الريفية، وإدارة المجتمعات المائية، وإصلاح السياسات التجارية .

### 3-2-3-2-3-3- التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض

#### التنمية

بدأ (WB) ومنظمة (FAO) في أغسطس 2002، عملية تشاورية عالمية لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تقييم دولي للمعرفة، والعلوم، والتكنولوجيا الزراعية، بالمناقشات التي جرت في البنك الدولي مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بشأن حالة الفهم العلمي للتكنولوجيا الحيوية، وبتحديد أكثر لعلم نقل الجينات.

حيث عقدت إحدى عشرة جولة بإشراف لجنة توجيهية خلال 2003، وأوصت لإجتماع عام حكومي دولي، عقد في نيروبي، في سبتمبر 2004 بشأن إجراء تقييم دولي لدور المعرفة والعلوم، والتكنولوجيا الزراعية في تخفيض الجوع، وأعداد الفقراء، وتحسين مصادر الأرزاق في المناطق الريفية، وتسهيل التنمية المستدامة بيئياً، وإجتماعياً، وإقتصادياً.

و تمت المصادقة على إجراء تقييم دولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية، الموجهة لأغراض التنمية، باعتباره عملية دولية متعددة الموضوعات، و متعددة الأماكن، و متعددة الأزمنة، باستخدام مكتب مشكل من أصحاب مصلحة، تشترك في رعايته الفاو و البنك الدولي، و بالتعاون مع صندوق البيئة العالمية (GEF)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومنظمة اليونسكو (UNESCO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO).

تعد أهداف التنمية و الإستدامة الواردة في التقييم الدولي، في الاجتماع العام الحكومي الدولي الأول، متسقة مع الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التابعة للأمم المتحدة (MDGs)، و المتمثلة في تخفيض الجوع وأعداد الفقراء، وتحسين مصادر الأرزاق والصحة البشرية في المناطق الريفية، وتسهيل التنمية العادلة المستدامة إجتماعيا، بيئيا و إقتصاديا .

و تمت المصادقة على الموجز العالمي، و الموجز الإقليمية لفائدة صانعي القرارات في إجتماع حكومي دولي عام، عُقد في جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا في أبريل 2008، و صدقت الدول التالية أسماؤها على الموجز العالمي للمسؤولين عن اتخاذ القرارات، و هي أرمينيا، وأذربيجان، والبحرين، وبنغلاديش، وبليز، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، والبرازيل، والكاميرون، وجمهورية الصين الشعبية، وكوستاريكا، وكوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وأثيوبيا، وفنلندا، وفرنسا، وغامبيا، وغانا، وهندوراس، والهند، وإيران، وأيرلندا، وكينيا، وقيرغيزستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولبنان، والجمهورية العربية الليبية، وملديف، وجمهورية مولدوفا، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا، وباكستان، وبنما، وباراغواي، والفلبين، وبولندا، وجمهورية بالاو، ورومانيا، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وجزر سليمان، وسوازيلند، والسويد، وسويسرا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وتيمور الشرقية، وتوغو، وتونس، وتركيا، وأوغندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، وأروغواي، وفيتنام، وزامبيا (58 دولة).

و يدمج التقرير الشامل النتائج الرئيسية للتقييمات العالمية والإقليمية، من خلال عدة موضوعات، تتمثل في الطاقة الأحيائية، والتكنولوجيا الأحيائية، وتغيّر المناخ، وصحة البشر، وإدارة الموارد الطبيعية، والمعرفة التقليدية والابتكار المستند إلى المجتمعات المحلية، والتجارة والأسواق، والمرأة في الزراعة .

3-2-3-2-3-1- عناصر التقييم الدولي.

3-2-3-2-3-2- تحديات التقييم الدولي .

3-2-3-2-3-3- خيارات التقييم الدولي.

### 3-2-3-2-3-1- عناصر التقييم الدولي

يتألف التقييم الدولي من تقييم عالمي، وخمس تقييمات إقليمية، تغطي وسط، وغرب آسيا، وشمال أفريقيا (CWANA)، وشرق وجنوب آسيا والمحيط الهادئ (ESAP)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC)، وأمريكا الشمالية وأوروبا (NAE)، وإفريقيا جنوب الصحراء (SSA).

و يركز التقييم الدولي على إيجاد المعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية في القطاعين العام، والخاص، والحصول عليها، وتعميمها، وإستخدامها فيما يتعلق بالأهداف، باستخدام المعرفة المحلية، والتقليدية، والرسمية، مع تحليل التكنولوجيات، والممارسات، والسياسات، والمؤسسات الحالية، وأثرها على الأهداف الإنمائية [420] ص2، بالإضافة لتقديم معلومات للمسؤولين عن إتخاذ القرارات، في منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الخاصة، والعامّة المختلفة عن خيارات تحسين السياسات، والممارسات، والترتيبات المؤسسية، والتنظيمية لتمكين التكنولوجيا الزراعية من تحقيق الأهداف.

و تشتمل عناصر التقييم الدولي كذلك على الجمع بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، من المستهلكين، الحكومات، الهيئات الدولية، المنظمات البحثية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، المنتجين و الأوساط العلمية، و هذا بتبادل خبراتهم، آرائهم، فهمهم و رؤيتهم للمستقبل، مع تحديد خيارات الإستثمارات المستقبلية، و تحسين القدرات المحلية و الإقليمية من أجل تصميم، وتنفيذ تقييمات مماثلة، والإستفادة منها [420] ص3.

### 3-2-3-2-3-2-3-2-3 تحديات التقييم الدولي

يمنح التقييم الدولي إهتماما خاصا، للوضع الحالي، والقضايا الراهنة، والفرص المحتملة، لإعادة توجيه المعرفة والعلوم والتكنولوجيا، لتحسين المناطق الريفية، كما يعالج قضايا حاسمة بشأن تقديم معلومات للمسؤولين، بشأن قضايا مثيرة للخلاف، و الإنعكاسات البيئية، و آثار المحاصيل المعدلة وراثيا، آثار الطاقة الحيوية، أسعار المواد الغذائية و آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي.

3-2-3-2-3-2-3-2-3-1- تخفيض الجوع و الحد من الفقر.

3-2-3-2-3-2-3-2-3-2- تحسين الصحة والتغذية .

3-2-3-2-3-2-3-2-3-3- زيادة الإستدامة البيئية.

3-2-3-2-3-2-3-2-3-4- ترقية المساواة الجنسانية .

3-2-3-2-3-2-3-2-3-5- تحسين الإدارة المؤسسية والتنظيمية.

### 3-2-3-2-3-2-3-2-3-1- تخفيض الجوع و الحد من الفقر

أسهمت المعرفة، والعلوم، والتكنولوجيا الزراعية الرسمية، والتقليدية، والمحلية، إسهامات إيجابية في معالجة مشاكل الجوع، والأمن الغذائي، والصحة، والتغذية ، حيث أدت الزيادات الكبيرة في



في كثير من المناطق نظرا لتغير المناخ، وزيادة تفاوته على الرغم من أن الإمكانيات المتاحة للمعرفة، والعلوم، والتكنولوجيا الزراعية لتحسين إدارة المياه كبيرة في الزراعة [420] ص 8.

### 3-2-3-2-3-4- ترقيّة المساواة الجنسانية

تشكل المساواة بين الجنسين جزءاً هاماً من المساواة الإجتماعية، فالنساء والرجال، الذين تكون لهم أدوار، ومسؤوليات مختلفة في الأسر وإنتاج الغذاء، كثيرا ما تكون لهم علاقات مختلفة بالمنافع المستمدة من المعرفة والعلوم والتكنولوجيا و الابتكارات الزراعية.

و تشمل أهداف التنمية على تعزيز معارف ومهارات وخبرات النساء، بطريقة أكثر تصميمًا لإتاحة فرص للنساء، حيث أن استفادات المزارعات، والعاملات الزراعيات، و النساء الفقيرات من العلوم والتكنولوجيا الزراعية في صناعات منتجات الألبان، والدواجن، وتربية الحيوانات الصغيرة، و إنتاج الخضروات، والفواكه، والزهور العالية القيمة للتصدير [420] ص 9.

### 3-2-3-2-3-5- تحسين الإدارة المؤسسية والتنظيمية

يرتكز التقييم على مساعدة صغار المنتجين لإستخدام التكنولوجيات الزراعية المستدامة، والخدمات المساندة بصورة مربحة، و الحصول على المعلومات والإئتمان، والوصول إلى الأسواق، ليكونوا في وضع أفضل يمكنهم من خلق فرص واقعية، و إستثمارات، وترتيبات مؤسسية تؤدي إلى تخفيض مخاطر إعتد التكنولوجيات، وتزيد من ربحية المزارع .

كما يساهم التقييم في المساعدة على مساعدة المجتمعات المحلية على إدارة الموارد الطبيعية، كإدارة مستجمعات المياه، وإدارة الغابات الجماعية، والإدارة المتكاملة للآفات والمحاصيل، وتقوية أنظمة البذور المحلية، على مساندة ودمج الإستدامة الإجتماعية والبيئية [420] ص 10.

### 3-2-3-2-3-3- خيارات التقييم الدولي

يمثل التقييم الدولي مشروعا متعدد التخصصات، ومتعدد أصحاب المصلحة، ويتطلب دمج معلومات، وأدوات، ونماذج معرفة محلية و تقليدية (الشعبية)، ولا يدعو التقييم الدولي إلى سياسات أو ممارسات محددة، بل يُقيّم القضايا الرئيسية التي تواجهها المعرفة، والعلوم، والتكنولوجيا الزراعية، ثم يقدم خيارات العمل، التي تحقق أهداف الإستدامة والتنمية.

سيمكن هذا التقييم المسؤولين من إستخدام قاعدة معارف أكثر ثراء، في إتخاذ قرارات السياسات، والإدارة، المتعلقة بقضايا كان ينظر إليها من قبل بمعزل عن بعضها البعض، و هذا بناء على المعرفة المكتسبة من التحليل التاريخي (عادة الخمسين سنة الماضية)، وتحليل بدائل التنمية المستقبلية حتى عام 2050، وتنمية القدرات، والمؤسسات، والسياسات، و الإستثمارات[420] ص11.

3-2-3-2-3-1- الاستثمار في المهارات والتكنولوجيات .

3-2-3-2-3-2- تحسين الأمن الغذائي.

3-2-3-2-3-3- تحسين الصحة والتغذية البشريتين .

3-2-3-2-3-4- تحسين مصادر أرزاق الفقراء الريفيين.

3-2-3-2-3-5- ترقية المساواة الجنسانية.

3-2-3-2-3-6- الإستدامة البيئية.

### 3-2-3-2-3-1- الاستثمار في المهارات والتكنولوجيات

يتطلب تطوير المعرفة، والإحتفاظ بها في القطاع الزراعي، تسهيل وتنمية القدرات عن طريق الإستثمار في التعليم، و تشجيع المهارات، والتكنولوجيات الجديدة، و هذا بزيادة إمكانية الحصول على العلوم التكنولوجية، و المعرفة المستنيرة، بإدارة المزارع وأنظمة الزراعة الإيكولوجية للعاملين في القطاع الزراعي، لضمان إشراكهم في تصميم المناهج.

كما أن تطوير البنية الأساسية واجب لتسهيل إستخدام تكنولوجيا الإتصالات، في الأنظمة التعليمية الرسمية وغير الرسمية، و تعبئة الأموال متنوعة المصادر لمساندة إصلاح التعليم الزراعي [420] ص6 ، مع خلق أطر تنظيمية، لتنفيذ مبادرات بحثية، وخدمات إرشاد، تمكن من إشراك المزارعين في مراقبة وتقييم المخاطر، وتحسين قدرات أنظمة المعلومات الجغرافية، و قدرات التنبؤ بالمعرفة الزراعية، لاتخاذ الاختيارات التكنولوجية الإستراتيجية[420] ص5.

### 3-2-3-2-3-2- تحسين الأمن الغذائي

من التحديات التي ستواجهها الزراعة على مدى الخمسين سنة القادمة عن طريق التطبيق الأكثر توجيهها للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الحالية، وإصلاح المؤسسات، و إتباع مناهج للإدارة الحديثة، وتحقيق طفرات في العلوم والتكنولوجيا.

و يتم العمل على تحسين إدارة الموارد، من التربة والمياه، لزيادة الإحتفاظ بالمياه، وتخفيض معدل التعرية، و تقوية القدرات التنظيمية لمعالجة مشكلة شحة المياه، عن طريق زيادة إنتاجية المياه ، وتوفير قيمة متزايدة لكل وحدة من المياه المستخدمة.

كما يتم إستخدام تقنيات علم الميكروبات، لوقف إنتشار الأمراض في التربة، و إعداد نماذج لديناميكية الآفات، والأنواع الغريبة، لتقليل الإعتماد على الكيماويات، حفاظا على المنظومات الإيكولوجية، و تكثيف الأنظمة المتكاملة للمحاصيل، والأشجار، والماشية، والأسمك، وإدارتها كأنظمة زراعية متعددة الوظائف، بحيث تقل الآثار السلبية على المنظومات الإيكولوجية[420] ص6.

بالإضافة لتحسين أصناف المحاصيل، والماشية، والأسمك، والأشجار التي تطور من خلال عمليات متسارعة، مثل التربية التقليدية التشاركية، المقترنة بمناهج الإنتخاب، ونقل الجينات، و تكيف الأنظمة الزراعية مع آثار تغير المناخ[420] ص2.

### 3-2-3-2-3-3-3-3- تحسين الصحة والتغذية البشريتين

لا يمكن فصل تحسين مستويات الصحة والتغذية عن الأوضاع السياسية والإجتماعية المتأصلة في المناهج المستدامة بيئيا، والتي تشمل وجود جمهور واع ومطلع على المعلومات، وإطار تنفيذي مستنير، ومساءلة حكومية تضمن إدارة المخزون الغذائي، والسيطرة على إنتاج وتسويق وتسعير وتوزيع الغذاء، و الإستعداد لمواجهة الكوارث.

يتم تفعيل الصحة و التغذية البشريتين من خلال تنفيذ ممارسات زراعية جيدة، بدمج العمليات الإيكولوجية عبر أنظمة الإنتاج لضمان الصحة الحيوانية، والنباتية، وكذلك تعزيز سلامة الغذاء، مع تطوير إمكانيات، ومرافق تنفيذ، ومراقبة معايير الصحة المهنية، وسلامة الغذاء للحد من المخاطر الناتجة عن التعرض للكيماويات الزراعية عالية الخطورة، وتشجيع الإدارة البديلة للآفات .

كما تركز الصحة و التغذية البشريتين على تحليل مخاطر الأمن البيولوجي، ومراقبة الأمراض، والإبلاغ عنها، وسلامة المستلزمات الزراعية والبيطرية، ومكافحة مسببات الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء، مع ترسيخ الأنظمة الزراعية الطبيعية، من خلال زيادة الحوافز التسويقية للمنتجات الزراعية الطازجة مثل الفواكه والخضروات[420] ص5.



### 3-2-3-2-3-3-4- تحسين مصادر أرزاق الفقراء الريفيين

تشمل خيارات السياسات التي تمكن الدول النامية من التصدي للأزمات، وتحقيق الأمن الغذائي، والسيادة الغذائية، وتعزيز الديمقراطية، وإشراك القطاع العام في وضع السياسة الزراعية، وتمكين منظمات المزارعين، الحكومات الوطنية، والتكتلات التجارية، والإعتماد على نهج يشمل الإقتصاد بأسره بضمان إمكانية الحصول على الأراضي، والمياه، والسيطرة عليها، لضمان تنوع المحاصيل المحلية.

كما يتم مساندة مصادر الأرزاق في المناطق الريفية، عن طريق تشكيل الأسعار بصورة تتسم بالشفافية، ووجود أسواق تقوم بوظائفها، بهدف تحسين ربحية المزارع الصغيرة، و ترسيخ منافسة عادلة في السوق العالمية لفائدة الدول النامية، وترشيد إستصدار التدابير المشروعة لمكافحة الإغراق، وتوفير حماية مؤقتة لصغار المزارعين، ووضع ترتيبات تعاقدية جديدة [420] ص4.

### 3-2-3-2-3-3-5- ترقية المساواة الجنسانية

يمكن لفتح أسواق المنتجات الزراعية الوطنية أمام المنافسة الدولية أن يتيح منافع إقتصادية، بشرط إنشاء البنية الأساسية، لضمان زيادات عامة في إجمالي الناتج المحلي، من خلال تخفيض الحواجز، وإلغاء التعريفات الجمركية على السلع المجهزة في الدول المتقدمة، والدول النامية.

كما يتم تجسيد نوعية وشفافية أنظمة الإدارة، بزيادة إشراك أصحاب المصلحة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمعرفة، والعلوم، والتكنولوجيا الزراعية، لتحسين نتائج الإستدامة والتنمية [420] ص7، وزيادة إمكانية الحصول على التمويل المتناهي الصغر، ومساندة التجارة الحرة، والزراعة العضوية كاستراتيجيات للتنويع، وإضافة القيمة، وتوفير الحماية القانونية للمعارف التقليدية، والإبتكارات المحلية، لضمان تقاسم منافع الموارد الجينية، والمنتجات المستمدة منها [420] ص3، 7.

### 3-2-3-2-3-3-6- الإستدامة البيئية

يمكن للتقدم في المعرفة، والعلوم، والتكنولوجيا الزراعية، المساعدة في خلق توافق بين النمو الزراعي، والمساواة الإجتماعية، والإستدامة البيئية، من خلال التكيف مع شحة المياه، بتكامل إنتاج الغذاء مع خدمات المنظومات الإيكولوجية، كالأنظمة المتكاملة لزراعة الأرز وتربية الأحياء المائية، والأنظمة المتكاملة لزراعة المحاصيل وتربية الماشية، وتخفيض إستعمال المياه الحقلية، من خلال الري الدقيق، والري بالتنقيط المتناهي الصغر [420] ص3، 5.

بالإضافة لتحسين تصميم، وإدارة السدود، وأنظمة الري الكبيرة للحفاظ على المنظومات الإيكولوجية المائية، والنهرية، وتفادي الإطماء، و التملح [ 420 ] ص3، 6 ، مع تحسين فهم المنافع، والأضرار المحتملة لإنتاج الطاقة الحيوية، بهدف زيادة خلق فرص العمل في المناطق الريفية، وتحقيق التنمية الاقتصادية وكذلك تخفيف آثار تغير المناخ[ 420 ] ص8.

### 3-2-3-4- البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء

في إطار التصدي للآثار الحادة الناجمة عن أزمة الغذاء، والحاجة لاتخاذ تدابير فورية، قامت مجموعة البنك الدولي في مايو 2008، بإنشاء البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء (GFRP) بهدف تقديم إعانة فورية للدول الأشد تضرراً بارتفاع أسعار الغذاء، و تمت بلورة التدابير التي إتخذها البنك الدولي، بالتنسيق مع فرقة العمل الرفيعة المستوى الأممية المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، و منظمة الفاو ، لتنفيذ إطار العمل الشامل المشترك .

#### 3-2-3-4-1- المساعدات المالية.

#### 3-2-3-4-2- البرامج و المبادرات التقنية.

### 3-2-3-4-1- المساعدات المالية

أعلنت مجموعة البنك الدولي، أنها ستساند الجهود العالمية للتغلب على أزمة الغذاء، وذلك من خلال برنامج تمويل سريع بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي لتلبية الإحتياجات الفورية، شاملاً مبلغ 200 مليون دولار من المُنح الموجهة للدول المعرّضة للمعاناة من الأزمة من بين أشد الدول فقراً .

و صرف هذا البرنامج مبلغ 791.4 مليون دولار من 1162 مليون دولار في 35 دولة حتى 11 يونيو 2009، وثمة 28.4 مليون دولار إضافية يجري تخصيصها حالياً لصالح برامج في 5 دول، حيث قامت مجموعة البنك الدولي في أبريل 2009، بزيادة مخصصات البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء إلى ملياري دولار، بهدف تقديم إعانة فورية للدول الأشد تضرراً بارتفاع أسعار الغذاء.

حددت عدة مجالات لصلاف هذه الميزانية، من الحد تكاليف الإنتاج، والتسويق الزراعيين، على سبل كسب عيش الفقراء في العالم، و توفير الغذاء للأطفال، والفئات المعرضة للمعاناة، و توفير المغذيات للحوامل، والمرضعات، والرضع، و تلبية المصروفات الإضافية للواردات الغذائية ، أو لشراء البذور من أجل المواسم الزراعية الجديدة .

حيث قام البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء بصرف المبالغ الآتية لكل من : أفغانستان 8 ملايين دولار أمريكي ، بنغلاديش 130 مليون دولار ، بنين 9 ملايين دولار، بوروندي 10 ملايين دولار، جمهورية أفريقيا الوسطى 7 ملايين دولار، جيبوتي 5 ملايين دولار، إثيوبيا 275 مليون دولار، غينيا 10 ملايين دولار، غينيا - بيساو 5 ملايين دولار، هايتي 10 ملايين دولار، هندوراس 10 ملايين دولار، كينيا 50 مليون دولار، ليبيريا 10 ملايين دولار، مدغشقر 10 ملايين دولار، مالي 5 ملايين دولار، مولدوفيا 7 ملايين دولار، موزامبيق 20 مليون دولار ، جنوب السودان 5 ملايين دولار، توغو 7 ملايين دولار، اليمن 10 ملايين دولار، والضفة الغربية وقطاع غزة 5 ملايين دولار.

### 3-2-3-2-4-2- البرامج و المبادرات التقنية

من خلال أمانة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، يعمل البنك الدولي عبر آليات التنسيق القطرية، والمبادرات الإقليمية القائمة، حيث أنشأ البنك الدولي صندوقاً إستراتيجياً جديداً، متعدد المانحين لتسهيل إنخراط شركاء آخرين، في دعم البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء، وحتى أبريل 2009، قام البنك الدولي بتعبئة 189 مليون دولار من الموارد التمويلية الخارجية لصالح أنشطة ضمن إطار هذا البرنامج، وستتم إتاحة هذه الأموال في شكل منح إلى 16 دولة.

حيث تلقت البنك الدولي مبلغ 50 مليون دولار استراتيجياً من استراليا في أواخر خريف عام 2008 من أجل مشاريع في كمبوديا، جزر المحيط الهادئ، السنغال، فييتنام، زمبابوي، كما تعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم دعم مبدئي من خلال البنك الدولي يبلغ إجمالاً 110.8 مليون يورو من أجل 10 دول، هي إثيوبيا، غامبيا، غينيا بيساو، هندوراس، مالي، كينيا، بنن، جمهورية قيرغيز، لاو، واليمن. ومن المتوقع تلقي مساهمة المفوضية الأوروبية في الربع الأخير من السنة المالية 2009، علاوة على ذلك، خصص الاتحاد الروسي مبلغ 15 مليون دولار لصالح العمل في كل من جمهورية قيرغيز وطاجيكستان.

و ساهم البنك الدولي في زيادة إستثمارات شبكات الأمان، و برامج الحماية الإجتماعية، في قطاعي الرعاية الصحية، والتعليم ، كما تم مساعدة الدول على تطوير أدوات تأمين الأسواق المالية، وإدارة المخاطر، للتصدي لزيادات الأسعار، التي قد تقع في المستقبل، كنظام التأمين على المحاصيل .

### 3-2-3-2-5-1- التحالف من أجل الحكم الرشيد لمصائد الأسماك

يشكل التحالف شراكة بين البنك الدولي و منظمة الفاو، لإقامة نظام بيئي مستدام و متوازن، مع إقتصاد مصائد الأسماك و تربية الأحياء المائية، لا سيما في الدول النامية، لضمان الحماية الكاملة للسلسلة القيمة لصيد الأسماك.

3-2-3-2-3-1- تحسين مشاريع الثروة السمكية.

3-2-3-2-3-2- إدارة الثروة السمكية .

### 3-2-3-2-3-1- تحسين مشاريع الثروة السمكية

يعمل التحالف من أجل الحكم الرشيد لمصائد الأسماك على مساعدة منظمات صناعة المأكولات البحرية، و صغار المنتجين، و سلطات مصائد الأسماك، و الحكومات على تحسين ممارسات الصيد المستدام، ووفقاً لأساليب فعالة لتربية الأحياء المائية، و إدارة بيئية لشركات المأكولات البحرية، حيث جسد التحالف ن أجل الحكم الرشيد لمصائد الأسماك صور المحافظة على النظام البيئي، و المشاركة في مناقشات السياسات العالمية حول إقتصاد صناعة الأسماك، و خلق تحسينات مربحة، و مستدامة لضمان إستمرار النظم الإيكولوجية المحلية، و حياة شعوبها.

### 3-2-3-2-3-2- إدارة الثروة السمكية

تتجسد مراحل إدارة الثروة السمكية في تحديد المؤشرات الإقتصادية لأداء مصائد الأسماك، التي تبين ما إذا كانت عناصر مصائد الأسماك، و تربية الأحياء المائية، في إطار نظام إداري ناجح إقتصادياً، و يحسن الظروف المعيشية للعاملين فيه، و القدرة على توفير الموارد الغذائية .

كما تعتمد إدارة الثروة السمكية على تحديد تقارير الجودة، التي تستند على القياس العملي للحد الأدنى، و التي يجب الوفاء بها في كل مراحل الإستغلال الثروة السمكية، و وضع العلامات الإيكولوجية، و المواصفات الآمنة لصيد السمك، و صناعة المنتجات السمكية و نقلها، و تخزين المنتجات السمكية، و إستهلاكها.

من خلال ما تقدم نجد أن شراكة منظمة الفاو و الوكالات المتخصصة، قائم على التعاون المشترك و المتنوع، و التكامل التخصصي، و التنسيق الميداني، في إطار الأنشطة المتكاملة، من أجل ضمان الأمن العالمي، و تحقيق رفاهية الشعوب، سواء تعلق الأمر بالوكالات المتخصصة في مجال التنمية الفنية، و التنمية الإجتماعية، و التنمية الإقتصادية.

### 3-3- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع المنظمات الإقليمية

ترمي التنظيمات الإقليمية لتوثيق الصلات بين دول متجاورة جغرافياً، أو متجانسة قومياً أو ثقافياً، أو إقتصادياً، أو حضارياً، من أجل تنسيق التعاون بينها في مختلف المجالات، و مساعدتها على الدفاع عن مصالحها، و تحقيق الأمن، و التفاهم بين أعضائها [11] ص 347.

خصص ميثاق منظمة الأممية، الفصل الثامن للمنظمات الإقليمية، حيث أكد الميثاق أنه ليس هناك ما يحول دون قيام اتفاقات أو منظمات إقليمية تعقد لتسوية المشاكل الإقليمية المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين، ما دام نشاطها يتلاءم و مقاصد الأمم المتحدة [11] ص 348.

يتضمن نشاط التنظيم الإقليمي، تجسيد السياسة المشتركة للدول الأعضاء، من خلال تفعيل التعاون في سياق السلام و الأمن الإقليمي، و يشكل الأمن الغذائي الإقليمي، و تحرير شعوب الدول الأعضاء من الجوع و الفقر، أهم هدف يجسد التعاون متعدد الأطراف، بين الدول الأعضاء في مختلف التنظيمات الإقليمية.

و ترتبط منظمة الفاو كوكالة دولية متخصصة، بشراكة متنوعة مع المنظمات الإقليمية، في إطار التعاون المتبادل، و التنسيق المشترك، و الأنشطة المتكاملة، من أجل ضمان الأمن الغذائي الإقليمي، بموجب أحكام خاصة بالتمثيل المتبادل.

يجوز لمنظمة الفاو المشاركة بصفة مراقب، في دورات المنظمات الإقليمية، وفي المؤتمرات أو الاجتماعات الفنية التي تناقش فيها المسائل التي تهتم منظمة الفاو، ويجوز للمنظمات الإقليمية المشاركة في دورات كل من مؤتمر منظمة الفاو ومجلسها، التي تعقد تحت رعاية المنظمة.

و تعزز اتفاقية التعاون بين المنظمات الإقليمية و الفاو الارتقاء بالمجالات المشتركة للتعاون المنشود عن طريق المكتب الإقليمي المختص لمنظمة الفاو، بإعتبار أن أنشطتها مرتبطة و لو جزئياً بالأغذية و الزراعة [421] ص 172، 174، و هذا لتعزيز التشاور، و تنسيق الجهود، و المساعدة المتبادلة، لتحقيق أهداف منظمة الفاو.

3-3-1- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع جامعة الدول العربية

3-3-2- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع الإتحاد الأوروبي

### 3-3-1- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع جامعة الدول العربية

تعد جامعة الدول العربية (LAS) من أهم المنظمات الإقليمية العربية، و التي تستند على فكرة التلاحم الطبيعي، و العضوي، الذي يجب أن يقوم بين دول تعيش في وطن مشترك، و تنتمي لقومية واحدة، و تتحدث لغة واحدة، و تملك تاريخاً و مصالح مشتركة، و تجابه مصيراً مشتركاً.

أنشئت (LAS) في 22 مارس 1945 ، مقرها جمهورية مصر العربية، و تتمثل أغراضها في صيانة استقلال أعضائها، و تحقيق التعاون بينها، و تنسيق خططها في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها، للوصول لتحقيق الأمن العربي [11]ص355.

تعد قضايا التنمية الزراعية، و الأمن الغذائي من أبرز الأمور التي تلقى إهتماماً من (LAS) [276] ص320، لأنها من المنظمات التي أبرمت معها الفوا اتفاقات تسمح لها بالتمثيل على مستواها [422]ص4، نتيجة دورها المحوري في التفاعل مع التطورات الإقليمية، و الدولية المتلاحقة، لتحقيق الأمن الاقتصادي لدول الجامعة، على أسس متينة من العلم والخبرة.

و إدراكاً للمكانة التي تحتلها الزراعة في البنيان الاقتصادي العربي، وإدراكاً بأن الموارد الزراعية العربية، لم تستغل إستغلالاً كاملاً بعد، وأن المستغل منها مازال دون الإستغلال الاقتصادي الأمثل، لذا تعمل الجامعة من خلال سياسات مشتركة، و تنظيمات متخصصة في إطار جامعة الدول العربية.

#### 3-3-1-1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

3-3-1-2- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة .

3-3-1-3- الهيئة العربية للاستثمار والإينماء الزراعي.

3-3-1-4- الصندوق العربي للإينماء الاقتصادي والاجتماعي.

### 3-3-1-1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تعد من أهم المنظمات العربية المتخصصة العاملة في إطار جامعة الدول العربية، وتضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة، وقد تحددت أهدافها لمساعدة الأقطار العربية، في تنمية قطاعاتها الزراعية، والمساهمة في بلوغ التكامل، والتنسيق العربي في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

و نظراً للتشابه في الظروف الطبيعية، والإجتماعية، والإقتصادية في الدول العربية، و تأكيداً لأهمية زيادة الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لإستغلال الموارد المتاحة إستغلالاً إقتصادياً لسد حاجات الدول العربية، و أهمية التنسيق بين خطط التنمية الزراعية، في الدول العربية للإسراع في حل المشكلات الزراعية، للوصول إلى التكامل الزراعي بين هذه الدول.

أنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب إتفاق أقره مجلس جامعة الدول العربية بموجب قراره رقم (2635) بتاريخ 1970/3/11، و اتخذت المنظمة من الخرطوم عاصمة جمهورية السودان مقراً لها، لما يتميز به السودان من موارد زراعية كبيرة يمكن باستثمارها التأثير إيجابياً على الأمن الغذائي العربي ، و قد باشرت أعمالها عام 1972، حيث أبرم إتفاق بين منظمة الفاو، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في يناير 1974، بمقتضى تبادل للرسائل، وتعزيز التعاون في ميادين القطاع الزراعي بما فيها تبادل المعلومات، و المشاورات، و الخبرات، و المشروعات، و آليات الاتصال، و المواد العلمية [423].

ثم صيغ مشروع إتفاقية مشتركة بين منظمة الفاو و منظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2001 لدعم مصلحة المنظمين، في ضوء الخبرة المكتسبة لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي، برفع مستويات معيشة الشعوب، وتحسين كفاءة إنتاج المنتجات الغذائية والزراعية، و عرضت على مجلس الفاو في دورته (121) في أكتوبر 2001، للموافقة عليها ثم أحييت فيما بعد إلى المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين في نوفمبر 2001 .

وهناك أحكام خاصة بالتمثيل المتبادل، حيث يجوز للفاو المشاركة كمراقب في مؤتمرات، أو الإجتماعات الفنية للمنظمة العربية، ويجوز للأخيرة أن تشارك في جميع دورات كل من مؤتمر ومجلس منظمة الفاو، والتي تشارك فيها الدول الأعضاء في المنظمة العربية [422] ص4.

كما يجوز للمنظمة العربية ومنظمة الفاو أن تعقدا إجتماعات مشتركة، تتعلق بالمسائل التي تهم المنظمين، وأن تنشأ هيئات ولجان مشتركة، و إجراء دراسات مشتركة، لزيادة وتعزيز العلاقات الوثيقة القائمة بين المنظمين، وقد كان لجهود المنظمة في مجالات التنمية الزراعية، أثرها الإيجابي على مسارات التنمية الزراعية العربية، ومن خلال هيكلها التنظيمي، بصمات واضحة المعالم في تنسيق العمل التنموي العربي، و مواكبة المستجدات الإقليمية والدولية.

حيث درجت المنظمة خلال كل مرحلة من مراحل عملها على رصد، ومتابعة المتغيرات، وتحديد أولويات، ومجالات عملها لتنسق، وتتفاعل برامجها، وأنشطتها مع التطورات السياسية، والاقتصادية، والتقنية خدمة لقضايا التنمية الزراعية العربية.

3-3-1-1-1-3-3 برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

3-3-1-1-2-3-3 مشاريع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

### 3-3-1-1-3-3 برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية

حدد برنامج تطوير وتحديث العمل بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والذي تم إقراره من الجمعية العمومية للمنظمة في دورتها السابعة والعشرين والتي عقدت في أبو ظبي في الفترة ما بين 28-2002/4/30، مجالات وبرامج العمل المستقبلي في تسعة برامج أساسية اتساقا مع مقتضيات المرحلة الراهنة والمؤثرة في تحديد نوعيات ومستويات الأنشطة الفنية التي يمكن أن تؤديها المنظمة لتلبية الاحتياجات الفعلية للدول الأعضاء وبيان هذه البرامج .

3-3-1-1-1-3-3 برنامج تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

3-3-1-1-2-3-3 برنامج الممارسات الزراعية الجيدة.

3-3-1-1-3-3-3 برنامج التدريب والتأهيل .

3-3-1-1-4-3-3 برنامج التعاون الفني والعلمي.

3-3-1-1-5-3-3 برنامج منطقة التجارة الحرة العربية .

3-3-1-1-6-3-3 برنامج دعم المشروعات التنموية المشتركة

### 3-3-1-1-1-3-3 برنامج تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة

يساهم هذا البرنامج في رصد، و حصر، وتقييم، وترشيد إستخدام الموارد الطبيعية العربية، و حماية الأراضي، و الغابات، و المراعي بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مع ضرورة التنسيق العربي لتفعيل الإتفاقيات العربية، والدولية، في مجال حماية البيئة، والتنوع الحيوي.

كما ساهم البرنامج في خلق فرص عمل بالريف العربي، و الإرتقاء بمستوى التعليم الأساسي، و محو الأمية، و تنمية المهارات، و تطوير دور المرأة في التنمية الريفية، لتحقيق الأمان الإجتماعي بالريف العربي [422] ص18، و إستخدام تقانات حصاد المياه، لدعم الموارد المائية العربية [425] ص9.



بالإضافة لدعم شبكات رصد موارد المياه، وتوفير قواعد المعلومات، و التقييم المستمر لموارد المياه المتاحة و إستخداماتها[424] ص14، وأساليب المحافظة على الموارد المائية كماً ونوعاً [424] ص10، كما أكد على المنظور الإقتصادي للمياه، من خلال تطوير القاعدة التشريعية لإستخدام المياه في الأنشطة الزراعية، و ضمان المشاركة الشعبية في تنظيم إستخدامات المياه[425] ص 14.

### 3-3-1-1-2- برنامج الممارسات الزراعية الجيدة

يرتكز الإلتزام بالممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية، بتطبيق معايير دقيقة من حيث توفير المعلومات الواضحة، و الصحيحة للمستهلك، عن مصدر الغذاء، و تتبعه من المزرعة للمستهلك، و هذا لبناء الثقة في منظومة إنتاج الغذاء، و الرضا الكامل بمستوى جودته و سلامته.

كما يتم الإهتمام بتقليل التأثيرات السلبية على الحياة البيئية، و الزراعة المستدامة، و الرقابة على جودة و سلامة الغذاء، و التوصل للإتفاقيات الشفافة مع المنتجين، لضمان تطابقها مع التشريعات المطبقة عالمياً، و التأكد من الإستخدم الآمن لمستلزمات الإنتاج الزراعي، و الرؤية الإحترافية للزراعة، مع فتح الأسواق الجديدة للمنتجات الغذائية، و توفير المنافسة العادلة.

ساهم البرنامج في تعزيز دور التنظيمات الحكومية، و الأهلية العاملة في مجال نشر ، و تبني الممارسات الزراعية الجيدة، و بالخصوص المتعاملين مع المستوردين من الدول الأجنبية، و إنشاء البنية التحتية، الخاصة بإجراء الفحوصات المخبرية للتربة، المياه و متبقيات المبيدات.

و ركز البرنامج كذلك على نقاط التحكم، و مدى توافقها مع معايير السلامة، من حفظ سجلات الأصناف، و الأصول النباتية، و وقاية المحاصيل، و إدارة المخلفات لمنع التلوث، وإتخاذ الممارسات الصحية السليمة، تفادياً لتلويث المنتج الغذائي في كل مراحل الإنتاج.

### 3-3-1-1-3- برنامج التدريب والتأهيل

يعمل هذا البرنامج على تنمية، و ترقية المهارات الفنية، للكوادر البشرية العاملة بالقطاع الزراعي، و بناء قدرات الأجهزة التدريبية القائمة، و التعامل مع مراكز التدريب الزراعي المتميزة في المنطقة العربية.

كما يساهم في تصميم البرامج المتخصصة لنقل التقانات، و صياغة و تحليل السياسات، و إتخاذ القرارات، مع تطوير مهارات التفاوض على النطاقين الدولي ، و الإقليمي في قضايا الزراعة،

و المياه، و البيئة [424] ص 15، و دفع مسارات التنمية الزراعية العربية، و النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي و المهني، و إعادة التأهيل، و تبادل الخبرات [424] ص 16.

### 3-3-1-1-4- برنامج التعاون الفني والعلمي

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون مع المنظمات، والمؤسسات، والمراكز العربية والإقليمية، والدولية، من خلال تشجيع، ونشر البحوث الزراعية، وتقديم المعونات الطارئة، والإستشارات العلمية للدول الأعضاء.

و يسهل البرنامج كذلك تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية، بزيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ودعم إقامة المشاريع، والصناعات الزراعية، كما يتم جمع، ونشر البيانات، والمعلومات، والإحصاءات المتعلقة بالزراعة والأغذية، وتنسيق الدراسات الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالزراعة، والأغذية، وتنمية المجتمعات الريفية.

### 3-3-1-1-5- برنامج منطقة التجارة الحرة العربية

يستهدف هذا البرنامج متابعة مستوى الأداء، والتطبيق للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومتابعة تطبيق الرزنامة الزراعية العربية، ومتابعة تطوير، وتطبيق قواعد المنشأ التفصيلية للسلع والمنتجات الزراعية العربية، بالإضافة لتنفيذ بعض الدراسات وقواعد البيانات الخاصة بالمنطقة.

يستهدف البرنامج تحقيق التكامل الزراعي و زيادة التنافسية الدولية للمنتجات الزراعية العربية، و هذا بدعم جهود التنسيق، والتكامل بين الدول العربية في مجالات التشريعات، والأنظمة الزراعية، وتوحيد المصطلحات، و السياسات الزراعية، و المشاريع، التي تهتم بالإستثمارات العربية المشتركة وبالإنتاج، والتسويق، ودعم الدول العربية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

### 3-3-1-1-6- برنامج دعم المشروعات التنموية المشتركة

يهتم هذا البرنامج بإتخاذ الترتيبات، والإجراءات اللازمة، لدعم المشاريع التنموية المشتركة من خلال توفير المناخ الإستثماري الملائم و المستقر، لجذب القطاع الخاص للنشاط الزراعي، و إعداد، وتنفيذ، ومتابعة، و تقييم المشروعات الزراعية الرائدة القطرية، والإقليمية، سواء الممولة من المنظمة، أو من مصادر تمويل خارجية.



الغذاء بإجراء دراسة تقييمية عن المخلفات الزراعية في الإقليم العربي للاستفادة من المخلفات الزراعية في الزراعة العضوية ولأعلاف الحيوانات و الدواجن.

كما ساهمت المنظمة في تطوير إنتاجية أهم المحاصيل الزراعية، و إنتاجية الثروة الحيوانية، والسمكية، و الداجنية، و مكافحة الأمراض، والآفات في المحاصيل الزراعية و الحيوانية، بالإضافة لتطوير المشاتل وإنتاج الشتلات، و تطوير إنتاج المحاصيل البستانية، و تربية النحل، وإنتاج العسل، و تطوير إنتاج النخيل.

### 3-3-1-1-2-2-2-1-3-3-2-2-1-1-3-3 تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة

قامت المنظمة بدراسات حول الموارد الطبيعية في الوطن العربي، خاصة بالبيئة الزراعية، من حيث المناخ الزراعي، و مكافحة التصحر، و تنمية وتطوير المراعي، و الثروة الحراجية ، و ترشيد إستخدام المياه وتنمية مواردها، وتحسين كفاءة الري، و إنشاء السدود الصغيرة وحصاد المياه.

كما طورت المنظمة تقانات الإستشعار عن بعد لتعزيز المعلومات الجغرافية، و الزراعية، و إدارتها إلكترونياً، بالإضافة لتطوير إستخدامات الطاقة الشمسية، و تقويم الآثار البيئية للبرامج، والمشاريع الزراعية.

كما عقدت عدة أنشطة بين منظمة الفاو و المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتنمية المراعي والأراضي العشبية ، ففي ليبيا رسمت خرائط الموارد الطبيعية للاستخدام والتخطيط الزراعيين، و في سلطنة عمان تم التعاون الفني لرصد وتقييم المعلومات عن موارد المراعي في إقليم ظفار، و في المغرب تم إنشاء صندوق ائتمان لإدارة الموارد الطبيعية في منطقة تازة، و عن المملكة العربية السعودية فقد تم مسح وتقييم لإدارة المراعي في المملكة العربية السعودية، و في سورية تم إعادة تأهيل المراعي وإنشاء محمية للحياة البرية في السهوب السورية.

### 3-3-1-1-2-2-1-1-3-3-2-2-1-1-3-3 تدعيم المؤسسات الخدمية الزراعية

تشمل أهم الدراسات التي أنجزتها المنظمة، في مجالات تدعيم المؤسسات الخدمية الزراعية، مسح شامل للإرشاد الزراعي العربي، من خلال التجارة الخارجية، و التسويق، و تخزين الحبوب، واللحوم، بالإضافة لمسح شامل للإحصاءات الزراعية العربية، بإنشاء قواعد المعلومات والبيانات، و إستخدام برامج الحاسوب، وتحليل البيانات الإحصائية الزراعية.

أقامت المنظمة مشاريع لإنتاج الأدوية، واللقاحات، والعقاقير البيطرية، و توحيد قوانين إستيراد وتصدير الحيوانات، ومنتجاتها، كما عززت أنشطة التنمية البشرية من خلال الدورات التدريبية، والندوات في مجال إكثار البذور، و التلقيح الإصطناعي، و زراعة الأنسجة الزراعية و الحيوانية، و الميكنة الزراعية، وتنظيم البحوث الزراعية، و الصناعات الغذائية، و إستخدام الرصد الجوي .

كما عقدت عدة ورشات برعاية المنظمة العربية للتنمية الزراعية و منظمة الفاو حول مصايد الأسماك وتنمية الثروة المائية منها ورشة عمل عن المصايد التي لا تضر بالبيئة وتربية الأحياء المائية في سبتمبر 2002 بالتعاون مع المنظمة الإقليمية لحماية بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، و المؤتمر العربي السابع عن تجربة الدول العربية في زيادة وتنمية تربية الأحياء المائية والكائنات الحية المائية (أكتوبر 2002 في القاهرة).

بالإضافة لعقد ندوة إقليمية عن تجارة الأسماك (أكتوبر 2002 في القاهرة)، و المؤتمر العربي عن إدارة مصائد الأسماك (نوفمبر 2002 في صنعاء)، كما عقد اجتماع فني في مسقط، سلطنة عمان، في مايو 2002 لمناقشة صلاحيات لجنة تربية الأحياء المائية مع مشاركين من البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول تنظيم دورة تدريبية عن استخدام وسائل تخفيض المصيد الجانبي في الكويت.

### 3-3-1-1-2-4- التنسيق العربي والإقليمي والدولي

تولي المنظمة إهتماماً خاصاً بالتعاون مع المنظمات، والهيئات، والمؤسسات العربية، والإقليمية، والدولية العاملة في القطاع الزراعي في المنطقة العربية، من خلال توثيق الصلات وتكثيف الإتصالات مع الأجهزة الفنية لتلك المؤسسات، بما فيها الصناديق الإنمائية التمويلية، مع مراعاة التكامل وتفاذي إزدواجية المهام والميزة النسبية لكل جهة.

تساهم المنظمة في تبادل الخبرات والوثائق، والتنسيق في البرامج، والقيام بجهود مشتركة في الدراسات، وتقديم نتائج الدراسات التي تعدها المنظمة في المؤتمرات، والندوات، واللقاءات، و تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية، والتعريف بالمنظمة كبيت الخبرة العربي في المجال الزراعي.

و تقوم المنظمة بإعداد، وتوقيع مذكرات التفاهم، و إتفاقيات التعاون مع العديد من الهيئات، والمؤسسات العربية، والإقليمية، والدولية، لوضع الأطر القانونية للتعاون، وقد نفذت المنظمة مجموعة

كبيرة من الأنشطة، بالتعاون مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية التي يأتي في مقدمتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .

بالإضافة لتنظيمات أخرى تتمثل في معهد التنمية الاقتصادية للبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ، ومراكز البحوث الزراعية التابعة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المركز الدولي للتجارة، المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الإتحاد العربي لمنتجات الأسماك، إتحاد مجالس البحث العلمي العربية، الإتحاد العام للفلاحين والزراعيين العرب، وعدد من الاتحادات العربية المتخصصة الأخرى.

### 3-3-1-2- المراكز العربية لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

أسس المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة عام 1968 ، و مقره بدمشق بالجمهورية العربية السورية ، وهو منظمة عربية متخصصة تعمل ضمن إطار جامعة الدول العربية، بهدف توحيد الجهود القومية لتطوير البحث العلمي الزراعي، في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتبادل المعلومات والخبرات على نحو يمكن من الاستفادة من ثمار التقدم العلمي، ونقل، وتطوير، وتوطين التقانات الزراعية الحديثة، بغية زيادة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق .

و يشرف على عمل المركز جمعية عمومية تتألف من وزراء الزراعة العرب الأعضاء في المركز، ومجلس تنفيذي منتخب يتألف من سبعة ممثلين عن سبع دول عربية، ويتوزع العمل فيه على عدة إدارات متخصصة بإدارة دراسات الأراضي واستعمالات المياه ، و دراسات الثروة الحيوانية، و دراسات الثروة النباتية، والإقتصاد و التخطيط ، حيث يتعاون المركز باعتباره منظمة حكومية، مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والأراضي القاحلة التابع لمنظمة الفاو[422] ص4، و بإمكانية المشاركة كعضو مراقب في جلسات المؤتمر العام للفاو، حول إستراتيجية متعددة الجوانب حول تنمية المناطق الجافة و الأراضي القاحلة .

### 3-3-1-2-1- حماية المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

### 3-3-1-2-2- تنمية المناطق الجافة و القاحلة.



مع التركيز على تبادل التعاون الفني كأحدى الوسائل الفعالة في تنظيم البحث العلمي في العديد من دول العالم المتقدم [426].

### 3-1-3-3- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

تأسست الهيئة عام 1976 كمؤسسة مالية، و إستثمارية عربية، ذات شخصية قانونية، إذ وقّعت إثننا عشرة دولة عربية على الوثائق القانونية، وأعلن نفاذ الإتفاقية والنظام الأساسي للهيئة في 22 مارس 1977، و يمكن للهيئة العربية المشاركة كعضو مراقب في جلسات المؤتمر العام للفاو.

و تساهم الهيئة العربية للإستثمار الزراعي بالتعاون مع الفاو، مع العلم أن الهيئة العربية ممثلة بموجب إتفاق في المؤتمر العام لمنظمة الفاو[422] ص 4، لدعم المشروعات التي تساهم في إنتاج السلع الإستراتيجية، وفقاً لحجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي، من الحبوب (القمح)، الزيوت النباتية(زهرة عباد الشمس، السمسم، بذرة القطن، الزيتون)، الأعلاف الخضراء، الحبوب العلفية ، الألبان ومشتقاتها، اللحوم الحمراء، الدواجن، الأسماك، الخضروات والفواكه، السلع المساندة خاصة الأسمدة و الأدوية البيطرية...إلخ .

3-1-3-3- الأبحاث الزراعية.

3-1-3-3-2- برامج تحديث الزراعة العربية .

3-1-3-3-3- البرامج الإنمائية الزراعية .

### 3-1-3-3- الأبحاث الزراعية

عملت الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، وهي مدعمة بسنوات من الخبرة و فرق متخصصة، على تطوير إستراتيجيات إستثمارية قائمة ومستقبلية، فساهمت بشكل مباشر في جميع مراحل الدراسة، والتقييم، والتأسيس، والتطبيق، بغية تفادي الإبتعاد عن دراسات الجدوى ، وكان التركيز على تبني حزم تقنية متكاملة، وأساليب، وبرامج تسويقية متكاملة.

و قد تم إنشاء قسم الأبحاث الزراعية التطبيقية عام 2001 ، ليتماشى مع تطلعات الهيئة المستقبلية، ورؤيتها في تبني بحوث علمية تطبيقية، تعتمد تقنيات فنية حديثة، و إستخدامها في مشاريع إستثمارية جديدة، بحيث يتم حل المشكلات في المشاريع القائمة، وإعادة تأهيلها، وتطويرها.



فقد طورت الهيئة العربية، التشخيص الميداني للمشاكل الزراعية التي تواجهها ، ومعالجتها بطرق علمية تطبيقية، و تعديل الخطط الزراعية في المشروعات الإستثمارية المستحدثة لضمان نجاح التطبيق، و مواكبة التطورات العلمية الفنية، والتقنية الزراعية الحديثة في العالم.

كما وضعت الهيئة العربية برامج بحثية جديدة، تساعد على إدخال محاصيل وأصناف جديدة، بالإضافة لمساعدة الشركات على إستحداث مختبرات النوعية، و تنظيم اللقاءات العلمية بما يخدم برامج، وتوجهات الهيئة الإستثمارية، و تعزيز أوجه التعاون مع المراكز البحثية، والجامعية العربية والعالمية.

### 3-3-1-2-3-3 برامج تحديث الزراعة العربية

تستهدف البرامج المتخصصة، دراسة و تقييم نتائج التقانات العالمية في العلوم الزراعية، بغرض الإستفادة منها في المشروعات الإستثمارية الزراعية في الوطن العربي، و منها برنامج نقل تقانة الزراعة بدون حرث إلى المزارعين، والمطبق حالياً في الدول المتقدمة، والذي يستند على تطبيق حزم متكاملة من العمليات الزراعية الحديثة والممكنة.

كما شملت برامج التحديث، برنامج توظيف تقنية الزراعة النسيجية، و تطبيقات نتائج الهندسة الوراثية في المشروعات الإستثمارية، و المستحدثان عام 2000، لتطوير واقع وأفاق تطبيق زراعة الأنسجة في الوطن العربي المعممة على وزارات الزراعة، وكليات الزراعة، ومراكز البحث العلمي الزراعية في الدول العربية.

و ركزت برامج التحديث على مواكبة إستخدام المكننة الزراعية الملائمة، و التركيز على الزراعة العضوية في المشروعات الزراعية، حيث بدأ البرنامج عام 2001 ، ويستهدف مواكبة، وتقييم التطورات العالمية في مجال المكننة الزراعية، في مجال إختيار معدات البذر، و المبيدات، و إختيار أنواع الحاصدات، و إستخدام الأسمدة العضوية .

كما شمل برنامج إختيار وتطبيق نظم الري الحديثة في المشروعات الزراعية، و هو من البرامج المستحدثة عام 2001 ، يستهدف دراسة وتقييم إستخدام أنظمة الري الحديثة، في المشروعات الزراعية الحالية والمستقبلية، التحكم بكمية المياه، إقلال الضائعات و تطوير أنظمة الري المحوري و الري بالتقطير .

و لتجسيد هذه البرامج تقوم لجنة البحث العلمي والتطوير التقني وهي لجنة استشارية فنية مختصة يرأسها مستشار رئيس الهيئة وتضم نخبة من خبراء الهيئة وعدد من أساتذة الجامعات والخبراء

المتعاونين مع القسم والمشهود لهم بالكفاءة العلمية والعملية والخبرة الميدانية التطبيقية، بمهام تشخيص المشاكل الفنية والإنتاجية التي تعترض عمل الشركات وإقرار مقترحات المشاريع البحثية اللازمة لحل هذه المشكلات، ومتابعة حسن تنفيذها ميدانياً ونقلها إلى المشاريع الاستثمارية الكبيرة.

كما يعمل على تبادل الخبرات العلمية والعملية وتطوير القدرات العلمية والتطبيقية للخبراء من خلال المشاركة في اللقاءات العربية والعالمية مثل الندوات، المؤتمرات، ولقاءات العمل وذلك لإتاحة الفرصة أمامهم وتوظيفها في خدمة البحث العلمي من أجل الاستثمار الناجح وقد تحقق تنسيق وتعاون مع عدد من المؤسسات منها: الجامعات وكليات الزراعة والطب البيطري العربية، و وزارات الزراعة والمراكز البحثية العربية، و المجموعة الاستشارية للبحوث الدولية ( CGIAR )، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والأراضي القاحلة ( ICARDA ).

### 3-3-1-3-3- البرامج الإنمائية الزراعية

تستهدف الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي في إطار أنشطتها، وبرامجها التي تستهدف الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي العربي، إلى الإسهام في الإنماء الزراعي في المنطقة العربية، وقد تضمنت أنشطتها، إدخال النظم الزراعية الحديثة من أنظمة ري حديثة، وحزم تقنية متكاملة للإنتاج وغيرها من النظم.

كما تشمل إقامة النماذج الرائدة في أنماط الإنتاج المتطور، و نشر النظم الزراعية الحديثة، و تطوير المشاركة في محاربة الفقر على نحو مستدام، و الإسهام في تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية للمجتمعات التي تعاني من العجز الغذائي، مع التركيز على الشرائح الهشة.

شملت الأنشطة التنموية تنفيذ الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي، لمجموعة من البرامج ، منها برامج في جمهورية القمر المتحدة، بتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي من البذور، الأسمدة، المبيدات، معدات الرش، اللقاحات البيطرية للمزارعين الصغار، و تقديم معدات لتربية الماعز لصالح الأسر الفقيرة، و إنشاء وحدة تأجير المكنائ والآلات الزراعية، و تشغيل مختبر للزراعة بهدف توفير شتلات الأصناف المقاومة للأمراض وذات الإنتاجية العالية للموز.

حيث خصص مجلس إدارة الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي مبلغ 300 ألف دولار لتقديم مساعدات عاجلة لمزارعي جمهورية القمر المتحدة شهر مارس 2006، كما تم تزويد 135 أسرة

معدمة بحيوانات الماعز بغرض التربية وتوفير الغذاء لهذه الأسر، و اختيارهم بواسطة لجنة محلية من الأهالي والسلطات بجانب ممثل الهيئة.

كما نفذت الهيئة برامج لرفع معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، حيث خصص مجلس مساهمي الهيئة العربية نسبة 10% من الأرباح لصالح الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، كما ساهمت الهيئة في دعم برامج في أرخبيل سقطرى باليمن، لتلبية الاحتياجات التنموية الأساسية في توفير مياه شرب والصحة والتعليم ، ومساعدة الأهالي في المرتفعات المعزولة على بناء خزانات لحصاد مياه الأمطار لضمان المشرب و السقي[427].

### 3-3-1-4-4- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي

يعد هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة مقرها دولة الكويت، يضم في عضويته الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، و يضم في عضوية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية وعددهم إحدى وعشرون دولة هي : الأردن ، تونس ، الجزائر ، السودان ، العراق ، السعودية ، سوريا ، ليبيا ، مصر ، اليمن ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر ، الصومال ، موريتانيا ، عمان ، فلسطين ، جيبوتي.

حيث صادق المجلس الإقتصادي و الإجتماعي في 16/5/1968 على إتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي، وأعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نفاذ هذه الإتفاقية بتاريخ 18/12/1971، و يمكن للصندوق أن يشارك بصفة عضو مراقب في جلسات المؤتمر العام للفاو.

3-3-1-4-1- أهداف الصندوق العربي.

3-3-1-4-2- عمليات الصندوق العربي.

### 3-3-1-4-1- أهداف الصندوق العربي

يساهم الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي وفقا لإتفاقية إنشائه، في تمويل مشروعات الإنماء الإقتصادي و الإجتماعي في الدول العربية عن طريق تمويل المشاريع ذات الطابع الإستثماري، بقروض تحمل شروطا ميسرة للحكومات، والهيئات، والمؤسسات العامة، مع منح الأفضلية للمشروعات الحيوية للكيان العربي، و للمشاريع العربية المشتركة.

و يساهم الصندوق العربي كذلك في تمويل مشاريع القطاع الخاص، في الدول الأعضاء عن طريق تقديم القروض، والضمانات على باختلافها، وتوفير الخدمات المالية، والفنية، و الإستشارية اللازمة، و إنشاء أو المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التي تهدف إلى تنفيذ، وتمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

كما أنشئ الصندوق و أدار صناديق خاصة، إستهدفت تحقيق أغراض معينة ، تتفق وأغراض الصندوق العربي، ويتم تمويلها من موارده، وأية موارد أخرى ، وتحدد وثائق إنشاء تلك الصناديق أغراضها، وصلاحياتها، وإدارتها، والقواعد المنظمة لعملياتها، بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي.

### 3-3-1-4-2-عمليات الصندوق العربي

تابع الصندوق العربي خلال عام 2006 أنشطته الإنمائية، ودعمه لجهود الدول الأعضاء، في تنفيذ المشاريع، والأنشطة التي توليها أولوية عالية، في برامجها، وخططها للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، وذلك من خلال برنامج الإقراض الذي ركز على مشاريع قطاع النقل ، ومشاريع قطاع الطاقة، ومشاريع المياه والتعليم ، والصناديق الإجتماعية للتنمية، ففي مجال الإقراض ، قدم الصندوق خلال العام 18 قرضا ، بلغت قيمتها الإجمالية 345 مليون دينار. كويتي. ، منها قرض خاص بمشاريع الزراعة والري والتنمية الريفية .

و عملت جامعة الدول العربية على تهيئة الإمكانيات المتاحة، و تعبئة الطاقات و الموارد العربية في إطار الشراكة مع منظمة الأغذية و الزراعة ، لزيادة الإنتاج الغذائي العربي و التحقق من سلامة الغذاء في ظل التنافسية الدولية ، و الإرتقاء بمعدلات التجارة الزراعية البينية، لتحقيق غايات التنمية الزراعية المستدامة، في إطار التكامل الزراعي العربي، حيث قدم الصندوق كذلك 32 معونة عام 2006 ، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 13,9 مليون دينار. كويتي ، منها 8 مليون دينار كويتي خصصت لتنفيذ ثلاثة برامج طارئة خاصة بالغذاء و الزراعة شملت برامج الإغاثة و الإعمار في إقليم دارفور بالسودان ، وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في لبنان والناطقة عن العدوان الإسرائيلي ، ودعم البرنامج العاجل(صحة المصادر الغذائية) لمواجهة مرض أنفلونزا الطيور في الدول العربية [ 428 ] .

### 3-3-2- شراكة منظمة الأغذية و الزراعة مع الإتحاد الأوروبي

يعد الإتحاد الأوروبي (EU) هيئة إقليمية مفتوحة لجميع الدول الأوروبية الديمقراطية، التي تتماشى مع اقتصاد السوق، و التي تمتلك القدرة الإدارية اللازمة للتعامل مع حقوق و التزامات العضوية، و تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأسود.

حددت معاهدة ماستريخت لعام 1992 أنه لأي دولة أوروبية، تحترم مبادئ الحرية، والديمقراطية، و حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وسيادة القانون، أن تقدم طلبا للانضمام لعضوية الإتحاد، وفقا للمعايير المحددة في إجتماع كوبنهاجن 1993، بأن يضمن الأعضاء الجدد إستقرار المؤسسات التي تكفل سيادة القانون، وحماية الأقليات، و ضمان أداء إقتصاد السوق، و دعم أهداف الإتحاد.

يعد (EU) منظمة إندماج، فسياسة الإتحاد كمنظمة هي سياسة أعضائها، و هذا إنعكس على تجسيد سياسة الغذاء السليم في أوروبا، و الذي يدخل ضمن إستراتيجية الأمن الأوروبي، فسلامة الغذاء تمثل أولوية قصوى في أوروبا، من خلال قواعد مشددة لضمان موارد غذائية آمنة، و تقليص المخاطر الغذائية على المستهلك الأوروبي التي تأتي من داخل أو خارج الإتحاد.

و يعمل الإتحاد الأوروبي بالتعاون مع منظمة الفاو بإعتباره عضوا فيها منذ 1991، و هناك تنسيق عملي بينهما من خلال المديرية المتخصصة في المفوضية الأوروبية، و تم الإرتقاء بهذا التعاون من خلال المذكرة التوجيهية للتعاون بين (FAO) و (EU) في سياق الإطار الإقليمي ذات الأولوية ، و مجال سريانها من 01 يناير 2007 إلى 31 ديسمبر 2013 [ 429 ]، و هذا تجسيدا لمختلف الإصلاحات الأوروبية في القطاع الغذائي (الزراعي، الحيواني)، و توفير التمويل لتحسين نوعية المواد الغذائية، و القدرة على المنافسة في السوق الدولية، و الإبتكار في مجال الزراعة، و تجهيز الأغذية، و تنويع الإقتصاديات الريفية، و المحافظة على البيئة، و جعل التجارة العالمية في الموارد الزراعية أكثر إنصافا، عبر تمويل و تفعيل المشاريع الإقليمية، من خلال إستراتيجيات محددة:

3-3-2-1- الإستراتيجية الأوروبية الزراعية المشتركة .

3-3-2-2- الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة تغير المناخ .

3-3-2-3- إستراتيجية سوق زراعية أوروبية مشتركة .

3-3-2-4- الإستراتيجية الأوروبية للممارسات الزراعية المحافظة على البيئة.

3-3-2-5- إستراتيجية الأوروبية لاستدامة الغابات.

### 3-3-2-1- الإستراتيجية الأوروبية الزراعية المشتركة

يعتمد (EU) على إستراتيجية زراعية مشتركة، صارمة في حصول المستهلك الأوروبي على الغذاء السليم والصحي، عال الجودة سواء منتج محليا، أو من خارج الإتحاد، حيث حددت اللجنة الأوروبية في 2 فبراير 2005 إستراتيجية لشبونة للإتحاد الأوروبي]، وتسعى الإستراتيجية لمواجهة الحاجة الملحة لزيادة النمو الإقتصادي، وخلق فرص العمل، و زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، لتوفير أفضل المستويات المعيشة البيئية و الإجتماعية المستدامة.

بالإضافة لتحسين الأمن الغذائي الدائم، وتقليل المخاطر، بالإعتماد على معايير الصحة الغذائية، و مراعاة المعرفة العلمية الحديثة، التي تبدأ من المزرعة، على أساس الأداء الإقتصادي القوي ، و الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية، و الإزدهار للمناطق الريفية، بأربعة عناصر أساسية.

3-3-2-1-1- سياسة ضمان الأمن الغذائي .

3-3-2-1-2- سياسة تقييم المخاطر .

3-3-2-1-3- سياسة الحفاظ على سلامة المستهلك.

3-3-2-1-4- سياسة إصلاح النهج الزراعي.

### 3-3-2-1-1- سياسة ضمان الأمن الغذائي

لا يعني الأمن الغذائي الأوروبي، التوحد في الغذاء، بل التركيز على آليات مشتركة لضمان الأمن الغذائي، بين جميع دول الإتحاد ، مع إتاحة التنوع، و ضمان خصوصية الأغذية التقليدية والمحلية، و تعزيز الجودة، من خلال ضمان معايير صارمة.

3-3-2-1-1-1- معايير جودة الأغذية والأعلاف .

3-3-2-1-1-2- معايير صحة ورعاية الحيوان.

### 3-3-2-1-1-1- معايير جودة الأغذية والأعلاف

يجري رصد العناصر التي تدخل في تكوين، أو إنتاج، أو تجهيز الغذاء بعناية، حيث تبدأ المراقبة في المرحلة الحيوانية والتغذية ، مع إيلاء غذاء الحيوانات التي تنتج، أو تصبح غذاء عناية خاصة، فالأغذية تتأثر بتلوث أنواع معينة من الأعلاف، وخاصة تلك المستخدمة في الزراعة المكثفة.



### 3-3-2-1-2-1- البرنامج الأوروبي للممارسات الزراعية الجيدة

يرتكز البرنامج الأوروبي على وضع معايير، و أساليب لتطوير الممارسات الزراعية في دول غرب أوروبا عام 1997، كتطبيق معايير جيدة لتطوير ممارسات زراعة الخضروات و الفاكهة، و المحاصيل الحقلية، و ممارسات تربية الماشية، الأغنام، الدواجن و إنتاج الألبان

كما يتم تطبيق معايير جيدة لتطوير ممارسات إنتاج الزهور، و النباتات العطرية، و تفعيل القضايا الأخلاقية المتصلة بمخاوف المستهلكين بشأن الأغذية والزراعة الآمنة، و المستدامة، و المستجيبة لسلامة المواد الغذائية، و رفاية الإنسان، و حماية البيئة [433] ص 328، و تأمين المزارع، و تقديم المساعدات الإرشادية، و ضرورة الاتصال بالمستهلك، المنتجين، المصدرين و المستوردين.

### 3-3-2-1-2-2- اللجنة الأوروبية لسلامة الأغذية

تأسست اللجنة عام 2002 ، و لها دور محوري في عملية تقييم المخاطر المرتبطة بالأغذية الجديدة، و أساليب الإنتاج المستحدثة، على أساس تقديم المشورة العلمية، لضمان الصحة الحيوانية ، و ضمان سياسة الأمن الغذائي في الإتحاد الأوروبي.

و تفعل اللجنة الأوروبية الدور الوقائي، من خلال التشاور مع المجتمع العلمي في إدارة المخاطر ، قبل أن يقرر ما إذا كانت الأغذية أو الأعلاف آمنة، أو ما إذا كان يأذن لعنصر معين، أو مضاف للإستعمال ، بتحديد أسباب معقولة للإشتباه من وجود خطر، و تحديد آثاره المحتملة لإتخاذ إجراء بشأن الغذاء، بمعنى تركز اللجنة على المخاطر المحتملة.

كما تقدم اللجنة المشورة العلمية لمؤسسات الإتحاد الأوروبي، حول الجوانب العلمية لإنتاج، و تصنيع، و تسويق الأغذية، والكائنات المعدلة وراثيا، و صحة الحيوان، و الصحة النباتية، مع العمل في حالة الخطر المباشر، بفرض شروط تسويق الأغذية أو الأعلاف، و حظر بيع منتجات بعينها.

كما تقوم اللجنة بتقييم المخاطر المترتبة عن المنتجات المعدلة وراثيا، أو المنتجات المشتقة من الكائنات المعدلة وراثيا، و يتم التقييم الدقيق من قبل علماء مستقلين للتوصل إلى أن الكائنات الحية المعدلة وراثيا ومنتجات المشتقة لا يعرف تأثير سلبي على صحة الإنسان، بمعنى أن الطعام أو الغذاء المعدل وراثيا يجب أن تخضع لترخيص مسبق ، و نفس القواعد بالنسبة لعلف الحيوان [431] ص 4، 5.



### 3-3-2-1-3-3-الصندوق الأوروبي للبحث في الأمن الغذائي

ينفق (EU) سنويا عشرات الملايين من اليورو حرصا على ضمان وجود أساس علمي سليم، لإيجاد سبل جديدة لمنع، أو إكتشاف ظهور الأمراض الحيوانية، ودعم الجهود الرامية للحصول على محاصيل جديدة وأفضل، حيث كلفت البحوث العلمية في نوعية وسلامة الغذاء الاتحاد الأوروبي ميزانية 685 مليون يورو للفترة 2002-2006.

كما يدعم الصندوق أساليب البحث عن تقنيات العلاقة بين النظام الغذائي والصحة، و تتبع جميع مراحل السلسلة الغذائية، و الأساليب التحليلية حول نوعية وسلامة الغذاء، و الكشف عن تهديدات الأمن الغذائي ومكافحة هذه التهديدات، و أساليب وتقنيات الإنتاج الأكثر أمانا للبيئة، و آثار الحيوانات المنتجة للأغذية في نهاية المطاف على صحة الإنسان، و دور العوامل البيئية في الصحة.

### 3-3-2-1-4-2-هيئة سلامة الأغذية الأوروبية

أنشئت هيئة سلامة الأغذية الأوروبية في 2003، من أجل التركيز على تقييم المخاطر، والمشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية، و تعزيز شروط، وممارسات إقتصادية ملائمة في الإتحاد الأوروبي، و تعد هيئة سلامة الأغذية الأوروبية، من أنظمة المراقبة الفعالة للغذاء، بالتعاون مع منظمة الفاو لحماية المستهلكين، و لتمكين الدول من ضمان سلامة وجودة المنتجات الغذائية، و وضع مواصفات دولية، وخطوط توجيهية، لحماية السلسلة الغذائية، و تعزيز نقاط الرقابة الحرجة.

حيث تجسد الهيئة صور حماية المستهلكين من المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية، من خلال توفير الأدلة العلمية، و زيادة شفافية سياسات الإتحاد الأوروبي الخاصة بسلامة الأغذية، برصد والتحقق بأنظمة مراقبة، وإشراف وطنية في جميع مراحل الإنتاج، والمعالجة، والتوزيع [434] ص 13.

كما تفعل سلامة الأعلاف والأغذية بتطبيق قواعد صحة وسلامة تغذية الحيوان (الأعلاف، و عقاقير طبية، و نظافة الأعلاف)، الأمراض الحيوانية، المنتجات الثانوية الحيوانية، المخلفات والمواد الملوثة، مراقبة و إستئصال الأمراض الحيوانية، مياه الشرب والأغذية المحورة وراثياً [434] ص 14.

بالإضافة لضمانها حماية المشتغلين بتجارة الأعلاف والأغذية، لمسئوليتهم في جميع مراحل الإنتاج، والمعالجة، والتوزيع ضمن نطاق تجارتهم عن ضمان إستيفاء المنتجات، وعمليات التصنيع متطلبات قانون الأعلاف والأغذية ذات الصلة بأنشطتهم.

كما تركز على المبدأ الوقائي، والنهج التحوطي، القائم على مناقشة المعضلات الأخلاقية، في مجال الزراعة المستدامة، والتكنولوجيا الحيوية، و المواد الكيميائية، ورعاية الحيوان، و مخاوف المستهلكين، و هذا بتحديد المخاطر و الإحتمالات الفعلية للأضرار[433] ص 330.

### 3-3-2-1-5-2-3-3 مكتب المفوضية الأوروبية للأغذية والشؤون البيطرية

يساهم المكتب من خلال نهج شامل، وموحد فيما يتعلق بعمليات المراقبة الرسمية للأعلاف والأغذية، و وضع، و تنفيذ خطط مراقبة وطنية، وفقاً للتوجيهات العامة المعدة على مستوى الإتحاد، لتحديد الأولويات إستناد إلى المخاطر، وإجراءات المراقبة الأكثر فعالية.

و تلتزم كل دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، بتقديم تقرير سنوي للمفوضية الأوروبية، يشمل معلومات عن تنفيذ خطط المراقبة الوطنية، و نتائج عملياتها، و تحديث خطط المراقبة الأولية، و تلتزم الدول كذلك بتفعيل الأنظمة الخاصة بمراقبة المواصفات والإجراءات الرسمية، ثم المعايير الخاصة بجودة الإنتاج، و تعزيز أنظمة المراقبة الداخلية في مرافق الإنتاج، ونقاط المراقبة الحرجة التي تلعب دوراً هاماً في تقليص مخاطر سلامة الأغذية [434] ص 15.

### 3-3-2-1-6-2-3-3 النظام الأوروبي لإدارة المخاطر و الإنذار المبكر و الإتصالات

يرتكز النظام الأوروبي لإدارة المخاطر، و الإنذار المبكر، و الإتصالات على تفعيل مبدأ التحوط، و الوقاية السابقة للأغذية ، و تم تفعيله نتيجة الدروس المستفادة من أزمة جنون البقر 1996 التي حصلت في بريطانيا، لذلك تم الجمع بين سياسة المصالح الإقتصادية، و حماية الصحة العامة [435] ص 222.

كما يعمل على إتباع نهج متماسك للمساهمة بفاعلية في المناقشة الدولية حول التقيد بمعيار الدستور الغذائي في مجال أمن الغذاء، لإستعادة ثقة المستهلك، مع التعاون المستمر بين السلطات التنظيمية الوطنية، بتكليف تشريعاتها مع متطلبات حركة السلع في الأسواق، و مدى إمتثال المنتجات الزراعية و الغذائية، التي تدخل الأراضي الأوروبية لمعايير النظافة و السلامة، للتقليل من المخاطر على الإنسان و البيئة [435]. ص 219.

### 3-1-2-3-3- سياسة الحفاظ على سلامة المستهلك

حدد الإتحاد الأوروبي آليات لضمان الامتثال للتشريعات بشأن سلامة الأغذية، لتفعيل إستراتيجية الأمن الغذائي، لتزويد المستهلكين على نفس المستوى من الحماية أينما كانوا من خلال أجهزة متخصصة.

3-1-2-3-3- المكتب البيطري للأغذية .

3-1-2-3-3- نظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف .

3-1-2-3-3- نظام صحة طلبات المستهلك.

### 3-1-2-3-3- المكتب البيطري للأغذية

يلعب دورا هاما في التحقق من الإمتثال للتشريعات بشأن سلامة الأغذية، مع دعم من فرق المفتشين عبر الإتحاد الأوروبي و العالم ، لمعرفة ما إذا كانت الآليات المعمول بها، لرصد و الإنفاذ كافية، في ظل الزيارات المفاجئة ، ويجوز للمفتشين الذهاب إلى المنتجين، أو مرافق المعالجة للتحقق من مدى فعالية هذه الآليات في الممارسة العملية.

### 3-1-2-3-3- نظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف

يسمح النظام بتفعيل نشر المعلومات، عن ظهور مخاطر جديدة بالنسبة للمستهلكين، و نشر المعلومات عن المخاطر، و التدابير المتخذة لمنع دخول المنتج في السلسلة الغذائية، على أساس أن المستهلك يريد أن يعرف ما يأكل، و مواصفات الغذاء.

و يساهم النظام في تطوير و مراقبة لوائح الإتحاد حول المنتجات، و الصانع، وأساليب التخزين والتحضير، و تكون هذه المعلومات دقيقة لا يمكن تضليل المستهلك ، و معرفة ما إذا كان الطعام يحتوي على المنتجات المعدلة وراثيا ، مكونات تؤدي للحساسية ، أو المنتجات المشتقة من المواد المعدلة وراثيا.

### 3-1-2-3-3- نظام صحة طلبات المستهلك

يدرك الإتحاد الأوروبي أن المستهلك الأوروبي لا يريد فقط الغذاء المأمون، ولكن الطعام المغذي و الصحي ، وإتباع نظام غذائي صحي بمساعدة المواطن الأوروبي لإتخاذ قرارات واعية، و ضمان أن المنتجات المقدمة له على أسس علمية دقيقة، كمجموعة الأغذية منخفضة الدهون، أو عالية الألياف، و قليلة السكريات، و الحد من الحساسية الغذائية[431] ص 7.

### 3-3-2-1-4- سياسة إصلاح النهج الزراعي للإتحاد الأوروبي

صيغت السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة، لضمان سلامة غذاء المواطن الأوروبي، من خلال إدماج التنمية الريفية في السياسة الزراعية، و وضع قواعد دولية كافية، و أكثر إنصافا لصناعة الأغذية الأوروبية، لتصديرها لبقية العالم، من حيث حماية البيئة، والتنمية الريفية، والإنتاج المستدامة، و رعاية الحيوان، و تطوير المزارع، و العمالة الزراعية، و تجهيز المواد الغذائية، و علف الحيوانات.

كما تعتمد سياسة إصلاح النهج الزراعي على تقديم المساعدات المالية من خلال إستثمارات مرفق الإتحاد الأوروبي للغذاء بالتعاون مع منظمة الفاو لصالح دول العالم الثالث ، لتشجيع المزارعين على إنتاج الغذاء السليم في ظروف صحية، و تنفيذ أساليب الإنتاج الإيكولوجي، لتحقيق دخل معقول للمزارعين، و تحديد أسعار عادلة وأمنة للمستهلكين، و تحديد تكافؤ فرص للوصول إلى أسواق الإتحاد الأوروبي لمنتجات دول العالم الثالث، حيث بلغت استثمارات مرفق الإتحاد الأوروبي في 2011 بالتنسيق مع منظمة الفاو 232 مليون يورو لصالح 35 دولة إفريقية و آسيوية و أمريكا لاتينية، مما مكن منظمة الفاو من تنفيذ 31 مشروعا، و ساعدت أكثر من 22 مليون شخص من خلال دعم الاستثمار في توفير البذور و الأسمدة الممتازة، و الحد من الكوارث الطبيعية لدى الفئات الأكثر ضعفا.

و تضمن سياسة إصلاح النهج الزراعي جودة وتنوع الغذاء، من خلال حماية علامات تسمية المنشأ، أو المؤشرات الجغرافية، و احترام البيئة، و تجنب إستخدام المبيدات الحشرية، و الأسمدة الكيميائية، و هذا لدعم التنمية الريفية كأداة لإعادة هيكلة قطاع الزراعة، ودعم التنوع الزراعي. كما تجسد سياسة الإصلاح هيكلية السياسات الزراعية بتقنيات الإتصالات السلكية واللاسلكية، و النقل، والطاقة، و الهياكل الأساسية للمياه، و توفير رأس المال المحلي، و تحسين التعليم والتدريب، و الإستثمار في رأس المال البشري والمهارات لإستغلال فرص النمو والعمالة الريفية[431]ص8.

### 3-3-2-2- الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة تغير المناخ

يمثل تغير المناخ تحديا كبيرا للزراعة في الإتحاد لأوروبي، بإعتبار أن الأنشطة الزراعية تعتمد على الظروف المناخية، و تعتبر الزراعة، و الثروة الحيوانية مصدر مهم من إثنين من غازات الدفيئة القوية، الميثان وأكسيد النيتروز الناجمان عن الإنبعاثات العضوية، والأسمدة المعدنية والنيتروجين في التربة، و من الحيوانات المجتررة الناجمة عن عمليات الهضم، وتخزين السماد الحيواني.

3-3-2-2-1- اللجنة الأوروبية لمكافحة تغير المناخ.

3-3-2-2-2- المديرية العامة للبيئة الأوروبية.

### 3-3-2-2-1- اللجنة الأوروبية لمكافحة تغير المناخ

تساهم اللجنة الأوروبية لمكافحة تغير المناخ، في مراقبة تغيير تناوب المحاصيل، لتحقيق أفضل إستفادة ممكنة من المياه المتاحة، و من مكونات التربة، مع إستخدام أنواع المحاصيل التي تتلاءم بشكل أفضل مع الظروف الجوية القاسية الجديدة ( تطرف الحرارة و البرودة) [436].

### 3-3-2-2-2- المديرية العامة للبيئة الأوروبية

توفر المديرية العامة للبيئة الأوروبية معلومات تقنية حول مخاطر المناخ، وخيارات التكيف لمجتمع المزارعين، و هذا بتمكين المزارعين لتكييف الهياكل الزراعية، وأساليب الإنتاج الزراعي، و الحيواني، و مواصلة تقديم الخدمات البيئية الريفية الإستشارية والتدريب، لتحسين إدارة الموارد البيئية التي ستكون جزءا أساسيا من إستراتيجية التكيف للزراعة[431] ص10.

### 3-3-2-3- إستراتيجية سوق زراعية أوروبية مشتركة

قدمت اللجنة الأوروبية في 18 ديسمبر 2006، مقترحا لإنشاء سوق مشتركة لجميع المنتجات الزراعية الأوروبية، كخطوة رئيسية في عملية تنظيم، وتبسيط السياسة الزراعية لصالح المزارعين، وإدارات، وشركات المنتجات الزراعية، من خلال التركيز على المنتجات الرئيسية[437].

3-3-2-3-1- المحاصيل الرئيسية.

3-3-2-3-2- الفواكه والخضروات .

3-3-2-3-3- منتجات الألبان .

3-3-2-3-4- لحوم الأبقار و العجول.

3-3-2-3-5- البيض .

3-3-2-3-6- العسل و تربية النحل.

### 3-3-2-3-1- المحاصيل الرئيسية

تشمل مجموعة واسعة من المحاصيل السنوية ذات أهمية أساسية مثل القمح والشعير والذرة و البطاطس، و اللفت، و عباد الشمس، و البازلاء، و زيت الزيتون... الخ، وهي تغطي 40 ٪ من الرقعة الزراعية للإتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز مكانتها في الأسواق العالمية عن طريق تشجيع إنتاج منتجات عالية الجودة لصالح المزارعين، المجهزين، التجار والمستهلكين.

### 3-3-2-3-3-2- الفواكه والخضروات

يتمثل الهدف من الإصلاح، تحسين القدرة التنافسية، و التوجه نحو السوق، والحد من تقلبات الدخل الناجمة عن الأزمات، بتعزيز أدوات الإتصال في أوقات الأزمات، والتدريب، والتأمين، والمساعدة في دعم القروض المصرفية، وتمويل التكاليف الإدارية لإنشاء صناديق الإستثمار المشترك، و يتم كذلك تشجيع الإستهلاك العالي من الفواكه والخضروات في البرامج التشغيلية، و في المؤسسات التعليمية، والمستشفيات والهيئات الخيرية، و تحسين الصحة العامة، وتعزيز الضمانات البيئية بإدراج الفواكه والخضروات في تدابير الصحة والصحة النباتية .

### 3-3-2-3-3-3- منتجات الألبان

تحتل منتجات الألبان أهمية كبيرة في الإتحاد الأوروبي، على أساس أن إنتاج الحليب يتم في كل دولة عضو في الإتحاد الأوروبي دون إستثناء، فمنتجات الألبان و مشتقاتها أهم قطاع في الإتحاد الأوروبي المزدهرة، و المساهمة في الإقتصاد، والعمل.

و يعد الحليب المنتج الأول بكل مشتقاته، فالإتحاد الأوروبي عنصر رئيسي في سوق منتجات الألبان في العالم، بالإضافة إلى العديد من الصناعات الغذائية التي تستخدم منتجات الألبان .

### 3-3-2-3-3-4- لحوم الأبقار و العجول

يتضمن طائفة من التدابير التي تهدف لتحقيق الإستقرار في أسواق الإتحاد الأوروبي ، لضمان العدالة في مستوى المعيشة للمزارعين، و استعادة مستويات إستهلاك لحوم البقر في الإتحاد الأوروبي ، لتقديم لحوم ومنتجات أكثر قدرة على المنافسة عالميا، كما يساهم القطاع الخاص في تطوير أنظمة التخزين العامة للحوم، و إعتاد تدابير لطمأنة المستهلكين بأن سلامة الأغذية، والمعايير التي تشمل لحوم البقر بالإضافة للإمتثال لسلامة الأراضي المزروعة، ومعايير الرعاية الحيوانية .

### 3-3-2-3-3-5- البيض

تتضمن التدابير المتخذة الحفاظ على إستقرار أسعار السوق في هذا القطاع، و تسهيل تسويق المنتجات بضمان معايير التسويق الخاصة بالتصنيف حسب الفئة، و الوزن، و وضع قواعد للتجارة، و تدابير وقائية مواجهة مخاطر السوق، في حالة الأمراض الحيوانية، و الأوبئة العابرة للحدود، لضمان مستوى عادل لمعيشة المزارعين .

### 3-3-2-3-6- العسل و تربية النحل

تتضمن إستراتيجية الإتحاد الأوروبي بخصوص إنتاج العسل و تربية النحل إتاحة فرص للدول الأعضاء لوضع برامج وطنية سنوية، للتعاون الوثيق مع المنظمات التجارية، والتعاونيات من أجل تقديم المساعدة التقنية.

كما يتم ترشيد التنقل، ودعم مختبرات لتحليل العسل، و دعم البحوث التطبيقية لتحسين إنتاج ، و نوعية، و أسعار، و تسويق العسل في إطار إستراتيجية تجارية و صحية تركز على الإستدامة الإنتاجية و البيئية ، و اعتمد المجلس الأوروبي لائحة المفوضية الأوروبية رقم 97/1221 في يونيو 1997 لتحسين إنتاج وتسويق العسل في الإتحاد الأوروبي، و لائحة تفصيلية للمفوضية الأوروبية رقم 97/2300 في نوفمبر 1997 مفصلة لتنفيذ لائحة المجلس

### 3-3-2-4- الإستراتيجية الأوروبية للممارسات الزراعية المحافظة على البيئة

تلعب الشواغل البيئية دورا حيويا في السياسة الزراعية الأوروبية، من خلال تطوير الممارسات الزراعية المحافظة على البيئة، و المناطق الريفية، والروابط بين ثراء البيئة، والممارسات الزراعية، مع تشجيع المزارعين على الإضطلاع بدور إيجابي لتأمين ربحية الزراعة، حيث جسد (EU) برنامج للزراعة المحافظة على الموارد و الذي انشأ في بروكسل في الرابع عشر يناير 1999، و يجمع بين خمسة عشر من الجمعيات الوطنية الأوروبية: بلجيكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، إيرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، روسيا ، سلوفاكيا ، اسبانيا ، سويسرا والمملكة المتحدة، و من خلاله يتم المساهمة في الزراعة البيئية، التي تؤدي لإستدامة النظم الإيكولوجية الزراعية، وتحقيق التوازن بين تنافسية الإنتاج الزراعي، و إحترام الطبيعة، و التماسك بين السياسات الزراعية والبيئية .

3-3-2-4-1- التدابير البيئية الزراعية.

3-3-2-4-2- الزراعة والتنوع البيولوجي.

3-3-2-4-3- الزراعة والكائنات المعدلة وراثيا.

3-3-2-4-4- الزراعة وحماية التربة .

3-3-2-4-5- الزراعة والمبيدات.

3-3-2-4-6- الزراعة والمياه.

3-3-2-4-7- دعم الزراعة العضوية.

### 3-3-2-4-1- التدابير البيئية الزراعية

يطبق (EU) التدابير البيئية الزراعية التي صممت خصيصا لدعم الممارسات الزراعية الجيدة التي تساعد على حماية البيئة والحفاظ على الريف، و هذا بعد خطط البيئة الزراعية في السياسة الزراعية خلال 1980 كأداة محددة لدعم الممارسات الزراعية التي تساعد على حماية البيئة والحفاظ على الريف و هذا تجسيدا لمبدأ أساسي في إستراتيجية دمج الاعتبارات البيئية في عملية الخدمة البيئية في إطار سياسة التنمية الريفية.

و أصبح إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للحفاظ على الطبيعة، من خلال خطط البيئة الزراعية إلزامي بالنسبة للدول الأعضاء، بإلزام إعتداد المزارعين تقنيات زراعية صديقة للبيئة، مقابل الحصول على تعويضات عن التكاليف الإضافية التي تنشأ نتيجة لتغيير الممارسات الزراعية.

يتم مباشرة هذه التدابير عن طريق الصندوق الأوروبي، للضمان و الإرشاد الزراعي ، و هذا من خلال الإدارة المتكاملة للمزارع و الزراعة العضوية، و تحسين تقنيات نقل التكنولوجيا إلى المزارع، مع الحفاظ على المناظر الطبيعية، والمعالم التاريخية، وقنوات المياه، والغابات، و التنوع البيولوجي، و السلالات الحيوانية المهددة بالإنقراض [438].

### 3-3-2-4-2- الزراعة والتنوع البيولوجي

يساهم (EU) بمجموعة من التدابير الخاصة، لوضع حد لفقدان التنوع البيولوجي الزراعي ، من خلال إدارة العديد من الجينات والأنواع، لجميع أشكال الحياة التي تربط الناس بالكائنات الحية والنظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية، و يشكل التنوع البيولوجي الزراعي النظام الإيكولوجي الزراعي (الحيوانات، والنباتات ، والكائنات الدقيقة على مستوى التركيب الوراثي، والأنظمة الإيكولوجية)، و كما هو معلوم أن التغييرات الرئيسية في مجال الزراعة أثرت على توازن التنوع البيولوجي، و بالخصوص تقنية تكثيف الإنتاج الزراعي لتوفير إحتياجات الأسواق الدولية، والذي أصبح يهدد حفظ التنوع البيولوجي.

و من خلال خطة عمل السياسة الزراعية المشتركة الخاصة، بدمج شواغل التنوع البيولوجي في السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي 2001، شجعت و دعمت النظم، والممارسات الزراعية الصديقة للبيئة، و التي تعود بالفائدة على التنوع البيولوجي، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصيانة البنى التحتية الإيكولوجية، و حفظ السلالات الحيوانية و النباتية المحلية المهددة.



### 3-3-2-4-3- الزراعة والكائنات المعدلة وراثيا

يحمي (EU) صحة المواطنين، والبيئة من المخاطر المحتملة، المرتبطة بزراعة، أو تسويق الكائنات الحية المعدلة وراثيا، و هذا منذ عام 1990، وهذا الإطار التنظيمي الذي يهدف إلى حماية صحة المواطنين، والبيئة، و خلق سوق أوروبي موحد لتكنولوجيا الكائنات الحية المحورة جينيا في البيئة من خلال تقييم المخاطر الخاصة بتسويق المنتجات الغذائية المعدلة وراثيا على البيئة، والصحة البشرية المرتبطة بزراعة، مع إلزامية إعلام المواطن الأوروبي بها .

و تضمن سياسة (EU) إلزامية رصد متطلبات السوق، بما في ذلك على الآثار الطويلة الأجل المرتبطة بإستهلاك المنتجات الزراعية المعدلة وراثيا، و ضمان وضع العلامات المميزة للمنتجات، وتعقبها في جميع المراحل الطرح في الأسواق .

كما تجسد سياسة (EU)، مشاورات إلزامية للجنة العلمية قبل طرح المنتجات الزراعية المعدلة وراثيا في الأسواق، و مراقبة سلامة الأعلاف، والإنتاج الحيواني المعدل وراثيا، و هذا بتطبيق الأبعاد الأخلاقية المرتبطة بالأغذية و الزراعة، من خلال السعي لإطلاع صناع القرار، و البحث عن مواقف الجمهور على الهندسة الوراثية في أوروبا [433] ص331.

جسد (EU) المبدأ الوقائي لضبط الأسواق الأوروبية لإدارة المخاطر، بتفعيل مجموعة من تعاليم، و قوانين اليقظة، و الخطط، و التدابير اللازمة لحماية الإنسان، و البيئة من نقل، و مناولة، و إستخدام، و إستهلاك منتجات المعدلة وراثيا، لحماية للتنوع البيولوجي المستدام [435] ص220.

### 3-3-2-4-4- الزراعة وحماية التربة

يسعى (EU) لتعزيز إحترام المعايير الزراعية الجيدة، والظروف البيئية، من خلال حماية التربة من الممارسات غير المتوازنة مع البيئة، لأنه يمكن أن يسبب للتربة فقدانها القدرة على الإضطلاع بمهامها الرئيسية، و ذلك من خلال إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لحماية التربة المكتملة لمختلف البرامج الوطنية .

يركز الإتحاد كذلك على حماية تدهور التربة من التصحر والتآكل، والحد من تلوث التربة (المعادن الثقيلة)، مع الحد من الممارسات الزراعية غير الملائمة، مثل التسميد غير المتوازن، والإفراط

في إستخراج المياه الجوفية لأغراض الري، و إساءة إستعمال المبيدات، و الرعي الجائر، مع وضع خرائط طوبوغرافية لمراقبة كفاءات، و تقنيات إستغلال التربة الزراعية، و نسب إنتاجيتها.

### 3-3-2-4-5- الزراعة والمبيدات

سعى الإتحاد الأوروبي من أجل التقليل إلى أدنى حد، من الآثار البيئية الضارة لمبيدات الآفات النباتية، و الحشرية لضمان الإستخدام السليم لها، من خلال ترشيد محاربة آفات المحاصيل، و تقليل المنافسة من الأعشاب الضارة ، وبالتالي تحسين نوعية المحاصيل و حماية الجودة و السعر و الإنتاجية.

لذلك سعى (EU) لضمان الإستخدام السليم، و التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة لمبيدات الآفات على البيئية من خلال تطوير أنظمة مراقبة منتجات النبات المتعرضة للمبيدات في السوق، و تحديد المستويات القصوى للمخلفات المبيدات في الغذاء.

كما طور (EU) أنظمة حماية نوعية المياه، المتعرضة لمبيدات الآفات، بإدارة المياه السطحية، و المياه الجوفية، و حفظ سجلات الإستخدام الفعلي لمبيدات الآفات، مع خفض نسب إستخدام مبيدات الآفات لحماية التربة، المياه، الهواء، التنوع البيولوجي، بالإضافة لإستخدام تقنيات مكافحة العضوية المتكاملة للآفات.

### 3-3-2-4-6- الزراعة والمياه

توفر السياسة الزراعية المشتركة الدعم لتحسين حالة البنية الأساسية للري، بإعتبار الزراعة المستخدم الكبير لموارد المياه في أوروبا، من خلال تحديد كمية المياه المستخدمة في الري، من خلال عوامل المناخ، و نوع المحاصيل، و خصائص التربة، و نوعية المياه، و الممارسات الزراعية، و أساليب الري، التي تتيح تحسين إنتاجية المحاصيل، و الحد من المخاطر المصاحبة لفترات الجفاف، مما يجعل من الممكن للزراعة أن تكون أكثر ربحية.

يساهم (EU) كذلك في معالجة الشواغل البيئية، كالإفراط في إستخراج المياه الجوفية، و تملح التربة، بتجسيد سياسات التسعير تعزيزا لإستدامة الموارد المائية، لتعكس جميع أنواع التكلفة المرتبطة بها، و التي توفر الحوافز الكافية للمستخدمين الزراعيين لإستخدام موارد المياه بكفاءة في إطار تدابير التنمية الريفية، و حماية نوعية المياه .

### 3-3-2-4-7- دعم الزراعة العضوية

تعد الزراعة العضوية نظام زراعي يسعى لتوفير الغذاء السليم للمستهلك، مع إحترام دورة الحياة الطبيعية، والنظم الايكولوجية، بإعتمادها على عدد من الأهداف والمبادئ، فضلا عن ممارسات مشتركة، تهدف التقليل إلى أدنى حدو من الأثر البشري على البيئة من خلال الممارسات المحافظة على الموارد الطبيعة.

ترتكز الزراعة العضوية على تناوب المحاصيل الزراعية، على نطاق واسع كشرط أساسي لكفاءة إستخدام الموارد الطبيعية، مع وضع قيود صارمة على المبيدات الكيميائية، و إستخدام الأسمدة، والمواد المضافة للأغذية، بالإضافة للإستفادة من الموارد الطبيعية مثل روث المواشي لإنتاج الأسمدة، أو الأعلاف في مزرعة.

و تركز الزراعة العضوية كذلك على إختيار أنواع النباتات، والحيوانات التي تقاوم المرض، وتكيفها مع الظروف المحلية، كم تساهم في تحسين سلسلة التوريد والذي يشمل ( تجهيز الأغذية، والتوزيع، والبيع بالتجزئة) لغاية الوصول للمستهلك، و ضمان ثقته، و حماية للبيئة، و رعاية للكائنات النباتية و الحيوانية، و دعما للمجتمع و الإقتصاد الأوروبي.

تعتمد الزراعة العضوية على دمج الثروة الحيوانية، بصورة كاملة في الزراعة المحافظة على الموارد من خلال الإستفادة من إعادة إستخدام المغذيات، للحد من المشكلات البيئية الناجمة عن تركيز وتكثيف الإنتاج الحيواني، و إستخدام المحاصيل العلفية في تحقيق غرضين مزدوجين هما إنتاج الأعلاف، وتغطية التربة.

### 3-3-2-5- إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لإستدامة الغابات

حددت إستراتيجية (EU) للغابات عام 1998 إطار للإجراءات التوجيهية المتصلة بدعم الإدارة المستدامة للغابات على أساس التعاون، و تنسيق السياسات الغابية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، والسياسات، والمبادرات المتعلقة بالغابات و الحراجة .

و تستند إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للغابات 1998 للعمليات الدولية ذات الصلة ، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام 1992 ، والمؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا (MCPFE) ستراسبورغ 1990 ، و مؤتمر هلسنكي عام 1993، و لشبونة عام 1998 ، و فيينا عام 2003

و تؤكد الإستراتيجية على أهمية الدور متعدد الوظائف للغابات، والإدارة المستدامة للغابات لتنمية المجتمع، من خلال سياسات أوروبية مشتركة، قائمة على المسؤولية المشتركة في الإدارة المستدامة، و تنفيذ الإلتزامات الدولية، و المبادئ، والتوصيات الوطنية، أو دون الوطنية وبرامج الغابات.

جسدت الإستراتيجية كذلك مظاهر المشاركة النشطة في جميع العمليات الدولية المتصلة بالغابات، و دعم البرامج المتخصصة في حماية الغابات في أوروبا، بإعتبارها واحدة من الموارد الطبيعية المتجددة، و تساهم في حفظ الطبيعة الأوروبية .

من خلال ما تقدم نجد أن الشراكة بين منظمة الفاو و المنظمات الإقليمية تركز على إطار من التعاون المتبادل، و التنسيق المشترك، و الأنشطة المتكاملة، لضمان الأمن الغذائي الإقليمي، من خلال منطمتين إقليميتين رئيسيتين، الأولى جامعة الدول العربية بحكم الإلتزام لدولة الجزائر العضو في الجامعة، و التي ساهمت بشكل عملي في تنمية جوانب التنمية الإجتماعية، و الإقتصادية للدول الأعضاء، بالإضافة للإتحاد الأوروبي الذي يعتبر منظمة إندماج تجعل الأمن الغذائي الأوروبي إستراتيجية الإتحاد ككل.

تتعاون جامعة الدول العربية مع الفاو، تحقيقا للأمن الغذائي العربي من خلال سياسة مشتركة، و تنظيمات متخصصة في إطار الجامعة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي، برفع مستويات معيشة الشعوب، والنهوض بحالة أهل الريف، و المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة من خلال حمايتها و تنميتها، و الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، و الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بإعتبارهما مؤسستان ماليتان تستهدفان تمويل المشاريع الإقتصادية ذات الطابع الإستثماري.

و يعد الإتحاد الأوروبي المنظمة الإقليمية الوحيدة العضو في الفاو، و الذي يضمن سياسة الغذاء السليم في أوروبا، بالتعاون مع منظمة الفاو من خلال تجسيد قواعد مشددة لضمان موارد غذائية آمنة، و تقليص المخاطر الغذائية على المستهلك الأوروبي التي تأتي من داخل أو خارج الإتحاد، و جعل التجارة العالمية في الموارد الزراعية أكثر إنصافا، من خلال إستراتيجيات تشمل الزراعة الأوروبية، و تغير المناخ ، و سوق زراعية أوروبية، و الممارسات الزراعية المحافظة على البيئة و إستدامة الغابات.

### 3-4-4- شراكة منظمة الأغذية والزراعة و منظمات المجتمع المدني

تعد منظمة الفاو من أوائل وكالات الأمم المتحدة، التي اعترفت بأن رفع مستويات التغذية، ومستويات معيشة الشعوب الواقعة تحت نطاق اختصاصها، و تأمين تحسينات في كفاءة إنتاج، وتوزيع المنتجات الغذائية، والزراعية، و تحسين ظروف سكان الريف، وبالتالي المساهمة في الإقتصاد العالمي، بضمان تحرير البشرية من الجوع ، يتطلب مشاركة المجتمع ككل، و ربطت منظمة الفاو علاقات مع منظمات المجتمع المدني، سواء في الميدان، أو من خلال الحوار العالمي، وتبادل المعلومات، وأعطت هذه الجهود نتائج إيجابية للغاية، بتوجيه السياسة العامة، والإجراءات التنفيذية المناسبة، وآليات فعالة للتبادل، و بالخصوص في مشاركة المجتمع المدني في إستراتيجيات مكافحة الفقر، من خلال لجنة التخطيط الدولي للمنظمات غير حكومية و منظمات المجتمع المدني من أجل السيادة الغذائية[439].

فمنظمة الأغذية والزراعة لها تاريخ طويل من التعاون مع المجتمع المدني على أساس علاقات مباشرة مع التعاونيات والنقابات ، ومنظمات المزارعين وصيادي الأسماك ، والمستهلكين ، والمرأة الريفية والشباب، ورغم أن منظمة الأغذية والزراعة بدأت العمل مع منظمات غير الحكومية الدولية في أواخر 1940 ، و تم تعزيز هذا التعاون خلال حملة التحرر من الجوع من 1960 إلى أوائل 1980 ، و بعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 جددت منظمة الأغذية والزراعة فعاليتها للوصول إلى المجتمع المدني لتحفيز المشاورات الوطنية والإقليمية والعالمية على الأمن الغذائي لتجسيد السيادة الغذائية ، ثم حددت سياسة وإستراتيجية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني عام 1999 كأساس لتنشيط العلاقات، باستئصال الجوع من جميع البلدان وتحديد هدف مباشر بخفض عدد ناقصي الأغذية في العالم إلى النصف في موعد لا يتجاوز عام 2015.

و اعتبرت منظمات المجتمع المدني و التي لها ولاية محددة في الأمن الغذائي و التغذية، و بموجب الإصلاحات التي جسدها منظمة الفاو، و بالخصوص في لجنة الأمن الغذائي العالمي ، منظمات فعالة ضمن الفئات التي تشكل هيكله الجماعة الاستشارية للجنة[180] ص5، و تعنى منظمات المجتمع المدني بالمسائل الأمن الغذائي و التغذية، و التنظيمات التي تمثل المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة، و صائدي السمك الحرفيين، و مربحي الماشية، و الرعاة، و عمال قطاع التغذية، و النساء، و الشباب، و المستهلكين، و الشعوب الأصلية، و المنظمات غير الحكومية[282] ص5.

3-4-4-1- طبيعة شراكة الفاو و منظمات المجتمع المدني.

3-4-4-2- العمل مع منظمات المجتمع المدني .

### 3-4-1-1- طبيعة شراكة الفاو و منظمات المجتمع المدني

حتمت التحولات العالمية اليوم تطوير علاقة منظمة الفاو مع المنظمات المجتمع المدني، كما أن عولمة الإقتصاد أثر على أدوات السياسة العامة، مما أدى لنقل المزيد من مسؤوليات الخدمات والمبادرة الإقتصادية إلى القطاع الخاص، والمجتمع المدني، و على هذا الأساس، فالأدوار المتغيرة للحكومة، والمجتمع المدني لأكثر الجهات الفاعلة التي تؤثر على الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية.

و شددت الحكومات الأعضاء في منظمة الفاو، على أهمية التحالفات مع منظمات المجتمع المدني، الذي أصبح أكثر بروزا في المناقشات العامة، التي تؤثر في السياسات، و تشكل الرأي العام على المستوى القطري و الإقليمي و العالمي، و رسم السياسات و البرامج للتصدي للتأثيرات السلبية الناجمة عن الصدمات الإقتصادية [281] ص49، لذلك يجب تحديد طبيعة هذه الشراكة تستوجب تحديد مضمونها، و أهم مبادئها، و مجالات الشراكة .

3-4-1-1-1- مضمون الشراكة.

3-4-1-1-2- مبادئ الشراكة.

3-4-1-1-3- إستراتيجيات وألويات الشراكة .

### 3-4-1-1- مضمون الشراكة

ترتبط منظمة الفاو مع فئات عديدة من منظمات المجتمع المدني التي تشمل المنظمات الشعبية، و المنظمات غير الحكومية الإنسانية، و نقابات عمال الزراعة، و رابطات القطاع الخاص، و المنظمات غير الحكومية الإقليمية لتنمية الجنوب، و المنظمات غير الحكومية لتنمية الشمال سواء كانت منظمات غير حكومية متخصصة أو استشارية، و الرابطات المهنية و المؤسسات الأكاديمية و البحثية، فمؤسسات المجتمع المدني تشمل كلا من المنظمات غير الحكومية و المنظمات الشعبية (الرسمية و غير الرسمية )، و الحركات الاجتماعية و وسائل الإعلام ، و كبار رجال الأعمال و مجتمع البحوث العلمية التي تنظم نفسها حول أهداف و مصالح مواضيعية، أما المنظمات غير الحكومية منظمات لا تستهدف الربح ، و أعضائها ليسوا من الجهات الحكومية أو الحكومية الدولية، و هي غالبا لا تمثل كل قطاعات السكان وإنما تقدم خدمات أو تعبئة الرأي العام في المجالات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة.

3-4-1-1-1- آلية الشراكة .

3-4-1-1-2- عناصر الشراكة .

### 3-4-1-1-1- آلية الشراكة

ترتكز الشراكة على خلق بيئة أكثر إيجابية للتعاون مع الشركاء الخارجيين لتحقيق الأمن الغذائي، وإعادة هيكلة التقنية والمشورة في مجال السياسة العامة الأقرب إلى الدول الأعضاء في منظمة الفاو، و الانتقال إلى الإقليمية، و دون الإقليمية، و توسيع إستخدام تكنولوجيا المعلومات، لتحسين الإتصالات داخل وخارج المنظمة، و منذ تولي مدير منظمة الأغذية و الزراعة لمنصبه عام 1994 عمل على تبسيط وإعادة تنظيم العلاقات بين منظمة الأغذية والزراعة و الشركاء الخارجيين لتحقيق الأمن الغذائي.

يتم تنسيق سياسة الفاو وإستراتيجية تعاونها مع المنظمات غير الحكومية، عبر وحدة التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، و من خلال لجنة التنسيق الإدارية، وشبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي، التي تجمع بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

حيث يتم تحديد الأولويات والفرص المتاحة للعمل مع المنظمات غير الحكومية، في المجالات التقنية، من خلال لجنة التخطيط الدولي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل السيادة الغذائية، و هذه اللجنة شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمسائل وبرامج السيادة الغذائية، و تتضمن منظمات اجتماعية تمثل صغار المزارعين، وجماعات الصيادين، والسكان الأصليين، والنقابات العمالية للعمال الزراعيين، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية الفرعية والإقليمية التي تعمل كنقاط اتصال إقليمية، ذات خبرات خاصة في السعي لكسب التأييد والعمل والإعلام حول المسائل المرتبطة بالسيادة الغذائية والزراعة، بالإضافة لمركز الإتصال للمنظمات غير الحكومية الدولية و الذي أنشأ بموجب قرار المؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة، رقم 57/39 للدورة التاسعة لتحديد ترتيبات التشاور والتعاون والاتصال مع المنظمات غير الحكومية الدولية.

### 3-4-1-2- عناصر الشراكة

تعمل فئات منظمات المجتمع المدني ذات الشراكة مع منظمة الفاو، على دعم الزراعة المستدامة، والمساواة بين الجنسين والبيئة، و بناء القدرات والدعم التقني، و حماية المزارعين والمستهلكين، و تعزيز إنصاف السياسات، وصنع القرار التي تجري تحت رعاية الفاو.

كما تشمل عناصر الشراكة ضمان أن يأخذ بعين الإعتبار مصالح جميع قطاعات المجتمع ودعمها، و زيادة فعالية برنامج المنظمة الميداني بالإعتماد على خبرة منظمات المجتمع المدني، في مجالات التخفيف من حدة الفقر، والزراعة المستدامة.

بالإضافة لإعتماد الشراكة على العمل بسرعة، ومرونة بإستهداف الفئات الضعيفة، و بناء الدعم الشعبي، والإرادة السياسية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي، مع جعل منظمة الفاو أكثر شفافية، و توفير العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، للدعم التقني والمؤسسي.

و تجسد شراكة الفاو و منظمات المجتمع المدني، همزة وصل بين منظمات المجتمع المدني، و الحكومات من خلال المنتديات الحكومية الدولية، التي على تحسن وصول المعلومات إلى المجتمع المدني، و للمسؤولين الحكوميين، وصناع القرار، والإسهام في تعبئة الموارد من أجل الأمن الغذائي، و توفير منتديات للتفاعل ، و الحوار، و التشاور البناء، و تعزيز الشراكة كذلك فعالية منظمة الفاو، من خلال المشاريع الميدانية على بناء تجربة المجتمع المدني، في النهج القائمة على المشاركة، وتخفيف حدة الفقر، ودعم الزراعة المستدامة، فضلا عن قدرتها على العمل بسرعة، ومرونة لدعم الإرادة السياسية تحقيقا لأهداف الأمن الغذائي.

### 3-4-1-2- مبادئ الشراكة

تقوم مبادئ شراكة منظمة الفاو، مع منظمات المجتمع المدني على التنسيق مع جميع الجهات الفاعلة الخارجية مع المنظمة، و تشمل المبادئ الأخلاقية، والمعايير التشغيلية التي تطبقها منظمة الفاو، من خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي انعقد في روما في الفترة من 13 إلى 17 نوفمبر 1996، الذي استهدف تجديد الالتزام العالمي على أعلى المستويات السياسية، لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، بالاعتراف بدور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الغذائي.

حيث تركز مبادئ الشراكة على ضرورة التطابق مع ولاية الفاو، بأن تكون أنشطة الشراكة متنسقة مع الفاو لتعزيز فعالية عملها، لتفادي تداخل في شراكات المنظمات الأخرى، بالإضافة للأهداف والمصالح المتبادلة، و مواضيع ذات الإهتمام المشترك للفاو و منظمات المجتمع المدني.

كما تعتمد الشراكة على مبدأ الشفافية، بأن تكون أنشطة الشراكة في متناول الجمهور، مع ضرورة تفعيل صورالمساءلة، من خلال التنفيذ الكامل و الميداني، للمشاريع و البرامج، و على نحو يكفل المسؤوليات، والمساءلة من جانب جميع الشركاء.



### 3-1-4-3 إستراتيجيات وأولويات الشراكة

تتحدد المجالات الوظيفية لعلاقة منظمة الفاو، و منظمات المجتمع المدني، بفعالية التعاون الوثيق فيما بينها من خلال بناء الشراكات في البرامج الميدانية، لتحقيق الهدف الإنساني المشترك، و هو السلام الإجتماعي العالمي، من خلال تفعيل عدة آليات تقنية.

3-1-4-3-1 تبادل وتحليل المعلومات.

3-1-4-3-2 سياسة الحوار .

3-1-4-3-3 البرامج الميدانية .

3-1-4-3-4 المسائل التقنية.

### 3-1-4-3-1 تبادل وتحليل المعلومات

يتم الإعتماد في تجسيد تبادل، و تحليل المعلومات على تحسين الإتصال في مجالات العمل، كشرط أساسي لأشكال أخرى من التعاون، فالمنظمات غير الحكومية تضطلع بدور رائد في برامج التعليم والمعلومات وتوعية الرأي العام بما يتمتعون به من خبرة وتوعية في مجالات البيانات التقنية والتحليلات لقضايا الأمن الغذائي.

و يعد الإتصال جزء من منظمة الفاو، و من خلال شبكة منظمة الفاو للإدارات مراكز تنسيق المنظمات غير الحكومية التي أنشئت لهذا الغرض يساعد على المزيد من قدرات الإتصال مع المنظمات غير الحكومية، و خصوصا مع تطورات الإتصال الإلكتروني، الذي أثرى المعلومات المتاحة للجمهور، و الذي ساهم في التعبئة المعلوماتية للفاو[440] ص2.

كما وضعت منظمة الفاو سياسة الكشف عن المعلومات المزدوج بين منظمة الفاو ، و منظمات المجتمع المدني، حيث شجعت تحالفات لتبادل المعلومات، والمشاريع، والحملات، بما فيها حملة الغذاء للجميع، و دعم المنشورات، والدراسات المشتركة و المتخصصة، و تشجيع الموظفين على المساهمة في منشورات منظمات المجتمع المدني .

جسدت الفاو كذلك سياسة بذل الجهود، للوصول للمعلومات القابلة للإستخدام، لمعرفة الأنشطة الترويجية ضمن إطار برامج الأغذية، و دعم الإحصاءات، بأن تترجم إلى تحليلات تتاح لمنظمات المجتمع المدني، في شكل مطبوع ، وكذلك في شكل إلكتروني .

### 3-4-1-3-2- سياسة الحوار

تمثل شراكة منظمة الفاو ومنظمات المجتمع المدني، منتدى للمفاوضات الدولية ، ومصدرا للدعم بالنسبة للدول النامية، للمساهمة في صياغة السياسات التقنية لمنظمة الفاو، والمعايير في مجال المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات، من خلال إيفاد مراقبين - دون أن يكون لهم حق التصويت- إلى دورات المؤتمر والمجلس، بحضور مستشارين، كما تتلقى من المدير العام لمنظمة الفاو، قبل إنعقاد الدورة جميع وثائق السياسة، أو المسائل التقنية .

كما يمكن أن تبدي منظمات المجتمع المدني رأيها أمام اللجان الفنية للمؤتمر، مع إمكانية المشاركة في المناقشات، بطلب من الرئيس، وبناء على طلب موجه إلى مدير الفاو، و بموافقة من اللجنة العامة لمؤتمر الفاو، كما يجوز المشاركة في المؤتمرات التقنية، أو الحلقات الدراسية حول المواضيع التي تقع ضمن مجالات الإهتمام، مع التبادل المشترك للوثائق، والمعلومات عن الإجتماعات المقررة بشأن المواضيع المتفق عليها مع الأمانة العامة.

بالإضافة لتعاون منظمات المجتمع المدني مع منظمة الفاو، و دوائرها المختصة للنهوض بأهداف المنظمة، و تحديد سبل، و وسائل تنسيق الأنشطة الميدانية بهدف تجنب الإزدواجية والتداخل تدعيما لمشاركة المجتمع المدني في الحوار، وتوسيع الإتصالات، و تعبئة الموارد، و تحليل السياسات القطاعية والبرمجية، و مبادرات التخطيط، و صياغة العمليات الإستشارية الإقليمية للمجتمع المدني [441] .

### 3-4-1-3-3- البرامج الميدانية

تساهم برامج منظمة الفاو الميدانية، في بناء التعاون بين جميع الجهات الفاعلة، ذات الصلة، لتحقيق الأمن الغذائي وأهداف التنمية على قدم المساواة، من خلال تخطيط، وتنفيذ الأنشطة الميدانية، و العمل مع حكومات الدول الأعضاء لتيسير مشاركتهم، و الإستجابة إلى المساعدة التقنية والإحتياجات التدريبية، و تعزيز الشراكات .

تساهم البرامج الميدانية في توثيق التجارب الناجحة وتكرارها، وتنظيم تبادل الزيارات لمنظمة الفاو، والمنظمات غير الحكومية، والمشاريع الميدانية، مع وضع نظام لجمع البيانات، ورصد تطور تعاون منظمات المجتمع المدني و منظمة الفاو، وبرامجها الميدانية، كما تبني البرامج الميدانية المشتركة قدرات منظمات المجتمع المدني، بدعم منظمات المزارعين، و المواد تدريبية للتعاونيات

الزراعية، لتسهيل بيئة مواتية للتنمية الزراعية ، و تحديد الخيارات للحد من غازات الإحتباس الحراري، وإدارة الموارد الطبيعية، و توفير الخدمات للمجتمعات الريفية[104] ص199.

بالإضافة لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني، في تعزيز برامج الفاو من خلال برامج المساعدة التقنية الميدانية، و الإشراف في مرحلة تخطيط البرامج التقنية، و تنظيم إجتماعات مع منظمات المجتمع المدني، لإعطائها المعلومات التفصيلية عن البرنامج الخاص للأمن الغذائي، و تضمن البرامج الميدانية المشاركة في دعم نظم الإنذار المبكر، والتأهب للكوارث، والتخطيط لعمليات الإغاثة وإعادة التأهيل ، و تصميم تدابير الوقاية، و تعزيز الحوار مع منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى تحسين الإغاثة، إعادة التأهيل و التنمية.

### 3-1-4-3-4-المسائل التقنية

يساهم إجراء الإستعراضات الخاصة، بالتعاون بين المنظمات المجتمع المدني، و منظمة الفاو في المجالات الرئيسية، و الموضوعات ذات الاهتمام المشترك من خلال تطوير الحق في الغذاء، بدعم ناجح لعمليات النقاش، والمفاوضات الحكومية، لاعتماد المبادئ التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء في منظمة الفاو، و تطبيق نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 للتحرر من الجوع.

و تعزز الشراكة مسألة تحرير التجارة الزراعية، من خلال التعاون بشأن المسائل التجارية، و التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة للإصلاح على أقل الدول نمواً، والمستوردة للأغذية، و وضع تقييمات لأثر تحرير التجارة على الفئات الضعيفة في الدول النامية.

تشمل المسائل التقنية تطوير آليات الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية، كأمر حاسم للزراعة، والأمن الغذائي، وتوليد الدخل والعدالة الاجتماعية ، بالتعاون بين الحكومة، والمنتجين الريفيين، ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تحسينات مستدامة، و تبادل الخبرات التقنية، و تحديد والمعوقات المحلية، كما تشمل المسائل التقنية المنظمة، دعم نظم المعارف المحلية الزراعية، و النظم الإيكولوجية المحلية، و تصنيف البيانات البيئية، و وضع آليات لتنفيذ سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين، والمشاركة في برامج تطوير التكنولوجيا للاستعمال المستدام لإدارة التنوع البيولوجي .

و يجسد التعاون في المسائل التقنية تدعيم الزراعة العضوية ، كعامل أساسي لضمان الإنتاج المستدام، وتحسين سبل المعيشة، بالتعاون مع الإتحادات الدولية لحركات الزراعة العضوية، و منظمة الفاو، ليتم تبادل المعارف، و إعداد خطط لتنفيذ مشاريع ميدانية مشتركة.

### 3-4-2- العمل مع منظمات المجتمع المدني

تسهم منظمات المجتمع المدني بشكل كبير من خلال رفع صوتها للحد من الفقر، و المنتجين، و حماية البيئة، و المزارعين و الصيادين، و الجمعيات، و التنظيمات العاملة في مجال تخصص الفاو، في إطار شبكات فعالة لها بعد عالمي، للدفاع عن حق الإنسانية في أمنها الغذائي.

3-4-2-1- الرابطة المهنية الدولية.

3-4-2-2- المنظمات الدولية غير الحكومية.

3-4-2-3- معاهد و مراكز البحوث و الدراسات.

### 3-4-2-1- الرابطة المهنية الدولية

تعد الرابطة المهنية الدولية من أهم المنظمات التي ترتبط بمنظمة (FAO)، من خلال تعزيز التعاون المشترك، و المتخصص بين مختلف منظمات المنتجين الفلاحين المنضوية تحت لوائه قصد تحسين الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للمزارعين، و تكريس أفضل الممارسات الزراعية، للحد من الفقر، و تحرير الشعوب من الجوع.

3-4-2-1-1- الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين.

3-4-2-1-2- حركة المزارعين الدولية " طريق الريف".

3-4-2-1-3- الشبكة النسائية من أجل التغيير في الزراعة و إدارة الموارد الطبيعية .

### 3-4-2-1-1- الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

تأسس الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين عام 1946، ويتكون من المنظمات الممثلة للفلاحين على المستوى الوطني، وتتولى المنظمات الأعضاء به تمويله وتسييره من خلال أمانته العامة، والتي تسهر على تطبيق القرارات المصادق عليها من طرف الجلسة العامة واللجنة التنفيذية، و يمول الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين من إشتراكات الأعضاء، والمنظمات التي تمنح على أساس طوعي.

3-4-2-1-1-1- عضوية الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين .

3-4-2-1-1-2- أهداف الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين.

### 3-4-2-1-1-1- عضوية الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

يشترط في أي منظمة تنوي الإنخراط بالإتحاد أن يكون لها تمثيل حقيقي للفلاحين على المستوى الوطني، وتجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة أنواع من التنظيمات الفلاحية المنخرطة في الإتحاد، من النقابات الفلاحية، و الغرف الفلاحية، و يبلغ عدد المنظمات المنخرطة حاليا بالإتحاد الدولي 82 منظمة تنتمي إلى 55 دولة منها 27 دولة في طريق النمو، و تمثل المنظمات المنخرطة بالاتحاد أصنافا مختلفة من الفلاحين، انطلاقا من الضيعات الصغيرة المستغلة بصفة مكثفة، إلى الضيعات الكبرى المترامية الأطراف استراليا والأرجنتين، ويمكن القول بأن الإتحاد الدولي للمنتجين الفلاحين يتولى تمثيل جل المنتجين بالبلدان الصناعية (المتقدمة) ومئات الملايين من الفلاحين بالبلدان السائرة في طريق النمو.

و يقدم الإتحاد الخدمات إلى الأعضاء من خلال الجلسة العامة، التي تنعقد مرة كل سنتين، ويشترك فيها ممثلون عن جميع المنظمات المنخرطة بالإتحاد، للنظر في المشاكل التي تعيشها الفلاحة على الصعيد العالمي، والسعي لإيجاد الحلول الملائمة لها، و ربط علاقات صداقة، وتعاون بين منظمات الفلاحين في مختلف الأقطار [442]

يتم مناقشة مسائل النشاط الفلاحي على المستوى العالمي من خلال اجتماعات اللجان المتخصصة بالمنتجات مثل لجنة الحبوب، لجنة الألبان، لجنة اللحوم والعلف الحيواني، و اللجنة الدائمة للفلاحة بالدول السائرة في طريق النمو، و اللجنة الدائمة للتعاون الفلاحي، و لجنة المرأة والفلاحة، و اللجنة البيئية، و لجنة التعاون والتنمية ، ولجنة الغرف الفلاحية.

و من خلال اللجان الإقليمية لإفريقيا، و آسيا، و أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، و البحر الأبيض المتوسط، من أجل تطوير السياسات الوطنية للأسعار، والمبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية، والأنماط الزراعية، و إقامة علاقات عمل مع أهم المنظمات الحكومية العاملة في ميدان التنمية الفلاحية والريفية، ومن أبرز هذه التنظيمات منظمة الفاو.

### 3-4-2-1-1-2- أهداف الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

يتمثل الدور الأساسي لهذا التنظيم الدولي في إقامة تعاون حقيقي بين مختلف منظمات المنتجين الفلاحين المنضوية تحت لوائه قصد تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لجميع من يحصل على مصدر رزقه من الأرض، مع الاعتراف بدور الزراعة كمهنة في تحقيق الأمن الغذائي ، و ما يزيد من

أهمية الإتحاد إمكانية مشاركته كعضو مراقب في جلسات المؤتمر العام لمنظمة الفاو.

و يعتمد الإتحاد على دعم مزارع الأسرة، بوصفها الأساس للنظام مستدام للزراعة، و تشجيع المزارعين على تجسيد سياسات زراعية تحقيقا لفرص كسب عادل، ومعقول من الزراعة، بالإضافة لتعزيز الممارسات الزراعية التكنولوجية، لتحقيق مستويات عالية من سلامة الأغذية، وجودتها في جميع أنحاء سلسلة الأغذية، وحفظ الموارد الطبيعية [443].

يتطلع الإتحاد كذلك في رؤية عالم خال من الجوع، و تعزيز قدرات المزارعين على التأثير في القرارات التي تمسهم على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال تمكين قادة المنظمات الفلاحية الأعضاء من اللقاء، و تبادل المعلومات، والآراء، و المشاركة في الملئقيات التي يتولى الإتحاد تنظيمها بصفة دورية حول المواضيع المتصلة بالسياسات الفلاحية، أو الأمن الغذائي.

و يضطلع الإتحاد بدور الناطق الرسمي المعترف به للفلاحين، في جميع أقطار العالم، وبصفته تلك يتولى المشاركة بصفة عضو، أو ملاحظ في أشغال العديد من الهيئات الدولية حكومية، أو غير حكومية ولفت النظر إلى القضايا، أو الصعوبات التي يتعرض إليها المنتجون المزارعون، و العمل على بعث تنظيمات فلاحية بالدول التي تفتقر إلى هياكل ممثلة بصفة حقيقية ومستقلة للفلاحين [ 444 ].

يأمن الإتحاد مجالات التعاون بين المنظمات الزراعية، من خلال إجتماع المنتجين لدراسة المتطلبات الغذائية، و الإحتياجات الاستهلاكية لشعوب العالم، وتحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي، على أساس تعزيز رفاه جميع الذين يحصلون القوت من الأرض، و تشجيع المنتجين الفلاحيين على تحسين كفاءة الإنتاج، والتصنيع، والتسويق للسلع الزراعية .

يشارك الإتحاد في الشبكة العالمية، من خلال بناء التآزر العالمي، للوصول إلى الشركاء الدوليين، و المساهمة في صياغة مواقف السياسة الدولية، و تبادلها في المنظومة الأممية، من خلال وفود الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين المشارك في المناقشات متعددة الأطراف، للوصول إلى صانعي القرارات الدولية الرئيسية [445].

و يساهم الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين كذلك في منظمة الفاو، من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي، في متابعة التعهدات التي قدمتها الحكومات الوطنية، و التدخل نيابة عن المزارعين في مطالبة منظمة الفاو في تعزيز الاستثمار في الزراعة، و البنية الأساسية والخدمات.

يحث الإتحاد الدولي للحكومات الوطنية، على الجلوس مع منظمات المزارعين لتنقيح خطط الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، والحصول على البذور، والأسمدة للمزارعين، وتحسين شبكات التوزيع ، و مرافق الموائى والطرق، و تسهيل التجارة، و دعم المرأة في الزراعة والتغذية، والبحث ونقل المعرفة، و خدمات الإرشاد[ 446 ] .

### 3-4-2-1-2- حركة المزارعين الدولية " طريق الريف"

تعد حركة المزارعين الدولية حركة للفلاحين و المنتجين الصغار والمتوسطين، و المرأة الريفية ، والسكان الأصليين في المناطق الريفية، والشباب، والعمال الزراعيين، و تدافع عن القيم، والمصالح الأساسية للمزارعين، مستقلة عن أي سياسة و إقتصاد، أو أي نوع آخر من الإنتماء.

أنشئت الحركة عام 1993 بموجب المؤتمر الأول الذي عقد في مونس في بلجيكا حدد هيكلها و مبادئها التوجيهية و الإستراتيجية، و يمكن للحركة أن تكون عضوا مراقبا في جلسات المؤتمر العام للفاو، و يتمثل الهدف الرئيسي للحركة في تطوير التضامن، والوحدة بين صغار المزارعين والمنظمات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، والعدالة الإجتماعية في العلاقات الإقتصادية العادلة، و تجسيد السيادة الغذائية، من خلال مجال العمل التفاعلي و الميداني.

3-4-2-1-2-1-1- السيادة الغذائية.

3-4-2-1-2-2- لامركزية الإنتاج و التوريد.

3-4-2-1-2-3- عولمة النضال ضد الظلم الإجتماعي.

3-4-2-1-2-4- الإصلاح الزراعي.

3-4-2-1-2-5- حقوق الفلاحين.

3-4-2-1-2-6- الزراعة المستدامة.

### 3-4-2-1-2-1- السيادة الغذائية

تعمل حركة المزارعين الدولية " طريق الريف"، على الإرتقاء بمظاهر السيادة الغذائية، و التي تشمل حق الشعوب في تنظيم إنتاج الأغذية، و إستهلاكها، وفقا لإحتياجات المجتمعات المحلية، مع إعطاء الأولوية لإنتاج الإستهلاك المحلي.

كما تشمل السيادة الغذائية الحق في الحماية الوطنية للإنتاج الزراعي والحيواني، وحماية السوق المحلية من الإغراق من الفوائض الزراعية، و ضمان حقوق صغار المزارعين في الحصول على الأراضي، والمياه، مع حظر القرصنة البيولوجية للثروة النباتية و الحيوانية، و الحد من إحتكار إستغلال براءات الإختراع على الحياة ، و السماح للدول بالحق في إنشاء معايير جودة الأغذية المناسبة لتفضيل شعبها.

و تشمل السيادة الغذائية في حق الشعوب في الحصول على الأغذية السليمة بيئيا، و بأساليب مستدامة، و تحديد ما تحتاجه من غذاء ونظم الزراعة، بالإضافة لحق كل دولة في تطوير قدراتها لإنتاج الأغذية الأساسية، و إحترام التنوع الثقافي، من أجل أمن غذائي، قائم على سياسات زراعية خاصة بكل دولة، تلبية للاحتياجات الداخلية، و تنفيذاً للإصلاح الزراعي ، و وفقا لجميع أشكال الإغراق لحماية الإنتاج المحلي، من المنتجات الأجنبية.

### 3-4-2-1-2-2- لامركزية الإنتاج و التوريد

يتم تطوير الصناعات التجارية الزراعية، بسياسة اللامركزية من حيث الإنتاج، والتصنيع، والتوزيع، و الإستهلاك للمجتمعات المحلية نفسها، و الحد من تدخلات الشركات عبر الوطنية ، التي تركز على المضاربة و الإحتكار.

و تجسد الحركة أفضل الممارسات في مجال إدارة موارد الأراضي، لتحقيق دورات الغذاء المستدام، و القيام بإصلاحات زراعية، بتوزيع الأراضي على الفلاحين والمزارعين، مع توفير الوسائل، والموارد، و التسهيلات لدعم إنتاجية الأراضي، و الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والمحافظة على التنوع البيولوجي .

تسهم الحركة في تطوير حق المرأة في التنمية الريفية، و التي تلعب دورا مركزيا في الأسرة المعيشية، من خلال تكافؤ الفرص، و الحق في المعرفة من أجل نظام غذائي مستدام، و هذا بتوفير وسائل التعليم، التدريب، تبادل المعرفة والمعلومات و الإحتياجات.



### 3-2-1-2-4-3- عولمة النضال ضد الظلم الاجتماعي

يتدعم نضال الفلاحين في جميع أنحاء العالم من أجل الإصلاح الزراعي ، و الكفاح الدولي ضد منظمة التجارة العالمية، من أجل التخفيف من حدة أسعار المواد الغذائية، و أزمة الغذاء العالمية التي تدمر الأسرة الزراعية، و تحل محلها الشركات الصناعية، التي تزيد من أرباحها، في حين أن عدد متزايد من الناس في الجنوب والشمال يتضورون جوعا، ويعانون من سوء التغذية ، كما حددت الحركة المزارعين الدولية " طريق الريف" 17 أبريل، اليوم العالمي لكفاح للفلاحين، و 16 أكتوبر يوم الأغذية العالمي للتعبة حول السيادة الغذائية.

تساهم الحركة في الحد من سلبيات تحرير التجارة، والسياسات العولمة، التي تدمر القدرات الإنتاجية المحلية، والمجتمعات الريفية، بالإضافة للحد من تدهور البيئة، بما في ذلك فقدان التربة، والتنوع البيولوجي، و تلوث الأرض، والمياه، والهواء، و بما أن الغذاء هو حق من حقوق الإنسان الأساسية لا يمكن أن تتحقق إلا في نظام يضمن السيادة الغذائية.

### 3-2-1-2-4-3- الإصلاح الزراعي

تعمل الحركة على مساعدة الفلاحين في مطالبة حكوماتهم للحصول على الأراضي الزراعية، لتطوير منتجاتهم الزراعية، و تحقيق تمثيتهم في المجتمعات الريفية، فمثلا زيارة بعثة الإصلاح الزراعي لحركة المزارعين الدولية " طريق الريف" إلى نيكاراغوا بدعوة من منظمات الفلاحين للمكتب الزراعي من 22 يونيو حتى 29 يونيو 2005 للتحقق من انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق الفلاحين ومجتمعات السكان الأصليين، و تكونت البعثة من وفود هندوراس ، والسلفادور ، وغواتيمالا ، وألمانيا، ونيكاراغوا في سياق "الحملة العالمية للإصلاح الزراعي"، و هذا لدعم المساعي الوطنية فيما يتعلق بالحق في الغذاء والإصلاح الزراعي في نيكاراغوا من خلال التحقق من الوضعية لا سيما الحق في الغذاء والحق في الأرض من الفلاحين ومجتمعات السكان الأصليين.

و حققت بعثة الإصلاح الزراعي لحركة المزارعين الدولية، من حالات محددة في المناطق الريفية من مزرعة سان انطونيو دي أوكاساكا (إدارة ماتاغالبا ) ، تشغل 45 عامل زراعي (37 رجلا و 17 امرأة) لم تدفع أجور عملهم مما أدى لغزو المزرعة من جانب الفلاحين ، ومنذ ذلك الحين كانت هناك أعمال مختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان مثل عمليات الإخلاء ، الضرب والجرح للأشخاص المحتجزين، مما أدى لتدخل الحكومة، و مزرعة La Suana (إدارة ماتاغالبا ) ، فمنذ عام 1990

مجموعة من 55 من العمال المكتسبة عقد الإيجار مع خيار لشراء لممتلكات المزرعة مع انهم عاشوا على مزرعة لمدة 17 عاما ، و شيدوا منازلهم ، و المدرسة ، وركبوا نظام مياه الشرب و الأرض قادرة على إنتاج المنتجات الزراعية، وخلال هذه الزيارات، أظهرت الحكومة بوادر حسن النية السياسية، للوقوف على مشكلة تيسير وصول الموارد اللازمة للمجتمعات المحلية، و لتمليك الأراضي للسكان الأصليين لصالح أصحابها الشرعيين.

قدمت البعثة الدولية توصيات لحكومة نيكاراغوا لإتخاذ تدابير لتحسين الإصلاح الزراعي، تشمل إنترام الحكومة بمكافحة الجوع، وتعزيز الأمن الغذائي ، مع ضرورة حل الصراع الكامن في القطاع الزراعي، و تنفيذ سياسة الإصلاح الزراعي التي تضمن أمن الأراضي و إستخدامها.

كما شملت التوصيات حل المنازعات الزراعية، و حماية حقوق المجموعات الضعيفة، و ترقية الشؤون الإقتصادية، و الإجتماعية، و الثقافية للمرأة الريفية، مع الحفاظ على أعلى قدر ممكن من المشاركة، و الشفافية عند تخطيط، و تنفيذ السياسات العامة، فيما يتعلق بالحق في الغذاء، و الحق في الأرض، و التنمية الريفية منعا للصراعات .

### 3-4-2-1-2-5- حقوق الفلاحين

عملت حركة المزارعين الدولية " طريق الريف"، على حماية حقوق الفلاحين من النساء والرجال، والعمال الزراعيين، والسكان الأصليين، والشباب في المناطق الريفية، و الذين يمثلون نصف سكان العالم، كما أن أزمة الغذاء تعتبر إنتهاكا جسيما لحقوق الفلاحين.

كما تساعد الحركة على الحد من المساس بالموارد الطبيعية للفلاحين، عن طريق مشاريع التنمية الكبرى مثل المزارع الكبيرة، و أنواع الوقود، و السدود الكبيرة، ومشاريع البنية التحتية، و التوسع الصناعي، و قطاع الصناعة الإستخراجية، و السياحة التي تهدد المجتمعات المحلية .

وتساهم الحركة على تكثيف تداول رأس المال في القطاع الفلاحي، لرفع المدخلات الزراعية ، و تحرير التجارة الزراعية نحو سياسات الأمن الغذائي، القائم على التجارة الدولية، مع حماية الفلاحين من الشركات العابرة للقارات، التي تحتكر المعارف الزراعية، و تخلق ثقافة الكائنات الحية المعدلة وراثيا، مع فقدان للكثير من الأنواع والتنوع البيولوجي، كما تدعوا الحركة الحكومات، والبرلمانات، ومؤسسات حقوق الإنسان، و منظمة الفاو، لوضع إتفاقية تضمن حقوق الفلاحين، في ضوء التهديدات،

التي تشكلها الرأسمالية الليبرالية الجديدة، و التي تهدد النظم الغذائية المحلية، و التنمية الريفية حماية للجنس البشري] 447 .

### 3-4-2-1-2-6- الزراعة المستدامة

تعد الليبرالية الجديدة السائدة في النظام الاقتصادي كان السبب الرئيسي للزيادة إفقار وتشريد المزارعين في المناطق الريفية والشعوب في كل مكان، وهي مسؤولة عن التدهور المتزايد للطبيعة ، بما فيها الأراضي، والمياه، والنباتات، والحيوانات، والموارد الطبيعية، بعد وضع كل هذه الموارد الحيوية في ظل النظم المركزية من الإنتاج، والمشتريات والتوزيع ضمن إطار من نظام موجه نحو السوق العالمية.

حيث يعامل النظام الاقتصادي الناس والطبيعة على حد سواء، بإعتبارهما وسيلة لتحقيق غاية بهدف وحيد يتمثل في توليد الأرباح، و ينجم عن تركيز الثروة، والسيطرة في أيدي أقلية صغيرة، تفرض قيود على المزارعين في جميع أنحاء العالم .

تساهم الحركة في إلزام الحكومات بجعل الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية أولوية، من خلال تقديم الدعم لمزرعة الأسرة، إستجابة للإحتياجات المحلية، بالإعتماد على نظم إدارة الشركات، مع قيام الحكومات بإستثمارات طويلة الأجل في الصناعة الزراعية، لتحقيق التنمية الإجتماعية، والإيكولوجية والبنية الأساسية الريفية لإنتاج الأغذية بمعايير الناتج، و إستقرار الإنتاج، و البيئة، و مخاطر المنتج، و تخصص العمالة، و جودة المنتج .

كما تتعاون الحكومات مع الحركة بالتحرك لوقف خصخصة الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الأغذية، لمنع الشركات من السيطرة على موارد الشعوب الضعيفة، حماية للأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي، و لأنواع البذور، ومعارف المناطق الريفية والشعوب الأصلية، كما يضمن للمجتمعات الزراعية الحق في حرية إستخدام مواردها الجينية، و مواردها المائية .

### 3-1-2-4-3- الشبكة النسائية من أجل التغيير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية

أنشئت الشبكة النسائية من أجل التغيير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية (wocan) عام 2004، حيث تعتبر شبكة مهنية عالمية من النساء والرجال، يعملون في الزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، الذين يلتزمون بالتغيير التنظيمي، لتحقيق المساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة بيئياً، و دعم حركة المقاومة الوطنية للنساء على كافة المستويات، وتمكين المرأة الريفية، لمعالجة الثغرات القانونية من خلال التعاون مع الجامعات، والمنظمات الدولية، ومجموعات المجتمع المدني [448] ص.2

3-1-2-4-3- نظام العضوية في الشبكة النسائية .

3-1-2-4-3-2- مجال نشاطات الشبكة النسائية .

### 3-1-2-4-3- نظام العضوية في الشبكة النسائية

إنضم منذ 1 يناير 2005 أكثر من 280 من النساء والرجال، من المتطوعين من 66 دولة، يتكونون من المدربين، والمستشارين في شؤون السياسات، الباحث، الأكاديميين، الطلاب، ورؤساء الإدارات الحكومية، المستشارين، المنسقين، ممثلي الجهات المانحة و موظفي المنظمات الدولية المتخصصين في مجالات الزراعة، الغابات، الثروة الحيوانية والسمكية.

و يعرض الأعضاء تبرعاتهم كمدربين، ومستشارين، و باحثين، وجامعي الأموال، حيث تستضيف الشبكة الإجتماعات، و تنسق الخبرات، و تنظم الإجراءات المتعلقة بنوع الجنس، والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، كما تعالج الشبكة الفجوات الرئيسية التي تنشأ من السياسات المتعلقة بنوع الجنس، داخل قطاعات الزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، مع ترقية الحواجز التنظيمية التي تعترض وصول المرأة لمواقع القيادة، والتأثير على إتخاذ مثل هذه الأدوار و القرارات [448].

كما تمكن الشبكة المرأة مهنيًا، في قطاعات إدارة الموارد الطبيعية، عن طريق تحسين قدراتها، وتوفير الفرص لتبادل المعلومات، والخبرات عالمياً، مع بناء تحالفات لتحقيق مستويات أعلى لتمكين المرأة الريفية من الاستفادة البيئية.

### 3-4-2-1-3-2- مجال نشاطات الشبكة النسائية

تعمل الشبكة في مجالات البحث والتدريب، وتنفيذ المشاريع، والرصد والتقييم، والإدارة، والدعوة، والقيادة، وجمع الأموال من أجل تعزيز المهنية فيما بين المجتمعات المحلية من النساء العاملات في الزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية في جميع أنحاء عالم.

كما تجسد الشبكة المساواة بين الجنسين في الزراعة، و التنمية الريفية، لدور المرأة في كل مراحل الزراعة من الإنتاجية، التجهيز و تقديم الطعام، و بالخصوص في الزراعة الأسرية، كما أن النساء على دراية كبيرة بالمعرفة الزراعية التقليدية الخاصة بالبذور و التنوع الجيني و الغذاء، فالمرأة الريفية مسئولة عن إنتاج أكثر من 70 % من الأغذية في الدول النامية، و بالخصوص المحاصيل الرئيسية كالأرز، القمح، الذرة الصفراء[448].

كما تساهم المساواة بين الجنسين في تنمية التنوع البيولوجي، من خلال تقاسم المعارف، و الممارسات المختلفة عن النباتات، و الحيوانات، من خلال التعرف عن( الثمار البرية، الحقائق النباتية، الأعشاب، البذور)، و الإستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، و التقاسم العادل و المنصف للمنافع الجينية الزراعية، و تطويعها إقتصاديا لمقاومة الأمراض، و الظروف البيئية الصعبة.

و تنظم الشبكة كذلك تغير المناخ، لحماية الفئات الضعيفة في المجتمع الزراعي، و قد تواجه المرأة العاملة في القطاع الفلاحي إنعدام الأمن الغذائي و فقدان سبل العيش، و المشقة بسبب التدهور البيئي، لذا فالمعارف التي تتحصل عليها المرأة حول الظروف المناخية ستساهم في مواجهة الموجات الموسمية للبرد و الحر، و معرفة المخاطر التي تهدد الموارد الطبيعية للأسر كالتصحر، و الذي يهدد سبل كسب لأكثر من 1.2 مليار شخص في 110 دولة، فيتعذر الوصول للأراضي، و المياه ، و يؤثر على خصوبة الأراضي الزراعية، و رعي الماشية[448].

كما تمثل مواضيع الطاقة و المياه، أهم مجالات المساواة الجنسانية، بإعتبارهما عاملين حاسمين للحد من الفقر، و تحسين الصحة و التعليم، و إستدامة البيئة، و تمكين المرأة من الحصول على خدمات الطاقة و المياه، يمكنها من المساهمة في الزراعة و التنمية الريفية.

و تساهم الشبكة في تكريس المساواة بين الجنسين لتنمية الثروة الحيوانية، بإعتبار الثروة الحيوانية (الأبقار، و الأغنام، و الماعز، و الدجاج...إلخ)، عناصر مهمة في الزراعة، و التنوع البيولوجي و مصدر للغذاء، و هذا النشاط يعزز سبل عيش الكفاف للأفراد، و للأسر الريفية و المرأة تساهم كثيراً في هذه النشاطات، كجمع الحليب، المياه، الأعلاف، و رعاية صحة الحيوان، و شراء المواشي[448].

### 3-2-4-2- المنظمات الدولية غير الحكومية

تنشأ هذه المنظمات باتفاق يعقد بين أشخاص و هيئات غير حكومية، لها مجالات عمل متنوعة، و تساهم في إنجازات إنسانية كبيرة، و لا تستهدف تحقيق الربح، بل تعمل على الدفاع عن القيم و المبادئ العادلة [363] ص386،387، لاعتمادها الكبير على دعم و تبرعات خيرية كثيرة، لممارسة نشاطها لصالح الإنسانية.

3-2-4-2-1- الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر .

3-2-4-2-2- منظمة السلام الأخضر.

### 3-2-4-2-1- الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

يعد الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر(IFRCRCS) و الذي تأسس عام 1919 أكبر شبكة إنسانية في العالم، بحكم وجودها، ونشاطها في جميع الدول تقريباً و يتولى تنسيق المساعدة الدولية التي تقدمها الحركة إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والتقنية واللاجئين فضلاً عن المساعدات المقدمة في حالات الطوارئ الطبية وهو يشجع التعاون بين الجمعيات الوطنية ويقوي قدرتها على الاستعداد الفعال لمقاومة الكوارث وتنفيذ البرامج الصحية والاجتماعية اللازمة للإغاثة.



و يساهم (IFRCRCS) في دمج الدول للإلتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، في الإجراءات والتدريبات ذات الصلة، والترويج لهذا القانون لدى الأشخاص المعنيين والهيئات المعنية، كما تعمل على مراقبة مدى توافق الأسلحة مع أحكام القانون الدولي الإنساني، و وضع حد للماسي الإنسانية التي تتمخض عن الألغام المضادة للأفراد.

و يكرس كذلك صور تفادي القيام، بأعمال تؤدي إلى نزوح السكان بدون مبرر، و إحترامهم و حمايتهم، وتوفير المساعدات الملائمة لهم، وتمكينهم من العودة طوعا إلى ديارهم في ظل ظروف سلمية، و أمانة، أو توظيفهم طوعا في مكان آخر، و توفير الحماية، والرعاية، والمساعدات الخاصة للأطفال .

يوفر الإتحاد البضائع والخدمات اللازمة لبقاء السكان المدنيين، وتسهيل وصول المنظمات الإنسانية غير المنحازة إلى السكان المدنيين بسرعة وبدون عقبات وفقا للقانون الدولي الإنساني، و بالتنسيق مع الهيئات الدولية و المحلية، حتى يتسنى لها توفير المساعدة والحماية إلى السكان.

و يراقب (IFRCRCS) الأساليب المستخدمة في النزاعات، كتجويد السكان كوسيلة للقتال، و تعطيل الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مع مناشدة أطراف النزاع المسلح ضمان إستتباب الظروف الأمنية، ليتسنى للجنة الدولية الوصول إلى أماكن النزاع المسلح، والبقاء فيها من أجل حماية ضحايا النزاعات، وتقديم المساعدات اللازمة لهم بالتعاون مع الجمعيات الوطنية [449].



### 3-2-4-2-1-2- العمل الإنساني في أوقات النزاعات والكوارث

يساهم (IFRCRCS) في تقوية آليات التعاون، والتنسيق بين الدول، و الهيئات الإنسانية الأخرى، بوضع الأحكام المتعلقة بحقوق أشد الفئات ضعفا، و بإحتياجاتهم الملحة، بوصفها الأولوية القصوى للأعمال الإنسانية ، كما تعتمد سياسة الإتحاد الدولي على وضع خطط وطنية للتأهب للكوارث، أو تحديثها بالنظم الدولية، كما تتضمن تقييم آثار التغير البيئي مستقبلا على مدى حدوث الكوارث، وشدتها ، وما ينجم عن ذلك من آثار على الإستجابة للكوارث والتأهب لها[450] .

و يركز الإتحاد على حماية حقوق أشد الفئات ضعفا، والإحتياجات الملحة لأشد السكان ضعفا بوصفها الأولوية القصوى للعمل الإنساني، مع اتخاذ تدابير الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين والنازحين، و توفير الظروف الملائمة لموقع المخيمات وحالتها الأمنية ، كما تشجع الإتحاد مجلس الأمن الأممي على أخذ إحتياجات السكان المدنيين بعين الإعتبار قبل فرض العقوبات الإقتصادية[449] .

### 3-2-4-2-3-1-3- الشراكة الإستراتيجية لتحسين حياة الضعفاء

ترتكز الشراكة الإستراتيجية للإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، على تحسين صحة أشد السكان ضعفا بالإستناد إلى تعزيز التعاون القائم بين الدول، والجمعيات الوطنية، مع الحد من التمييز والعنف في المجتمع، بتقديم خدمات الرعاية الصحية كأولية وقائية، مع التركيز على المناطق و الشرائح الأكثر حرمانا، بتلبية الإحتياجات الأساسية، من خلال ضمان مصدرين أساسيين للحياة، الماء و الغذاء .

3-2-4-2-3-1-3-1- الماء.

3-2-4-2-3-1-2-3-1- الغذاء.

### 3-2-4-2-3-1-3-1- الماء

يعد الماء مصدر للحياة، ورمز للخصوبة، غير أنه يحمل المخاوف، ويُنذر بالأخطار، ويُثير الأطماع والنزاعات، وقد حوّلتها وظائفه العديدة إلى مورد حيوي، و حاول الإنسان أن يُنظم إستعماله وإدارته على الدوام، ولكن على عكس القانون المنطبق زمن السلم، فإن القانون الدولي الإنساني، لم يخصص للماء صراحة سوى بعض الأحكام النادرة، فالآثار التي تنجم عن التلوث أو النزاعات المسلحة يمكن أن تجعل العطش أكثر فتكا من السلاح.

يعمل الإتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر على حماية الماء من الآثار المترتبة على الأعمال العدائية، بإعتباره عنصر لا غنى عنه لتلبية الحاجات الأولية للمدنيين المحميين، و الذي لا يمكن فصله عن البيئة بكل معايير الحماية التي تنطبق عليه، من خلال أربع حالات أساسية للحظر تتعلق بحظر إستعمال السم كوسيلة للحرب، و الذي سيهدد مصادر المياه، و بالتالي يهدد الموارد الغذائية التي تستعمل فيها المياه، لري المحاصيل الزراعية.

بالإضافة لحظر تدمير ممتلكات العدو ، و يمكن أن يكون الماء جزءا من الملكية العامة أو الملكية الخاصة ، بحظر تدمير أو مصادرة ممتلكات العدو، ما لم تحتم ضرورات الحرب أعمال التدمير أو المصادرة، و حظر تدمير المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، كالمواد الغذائية، والمناطق الزراعية التي تنتجها، والمحاصيل، والماشية، ومرافق مياه الشرب، وشبكتها، ومنشآت الري، و تأكد هذا المبدأ من جديد في ميثاق محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

مع ضمان الحد الأدنى من الظروف الملائمة لحياة عادية للأشخاص الذين يفترض أن يحميهم، و تلبية الاحتياجات الأولية للإنسان، ونعني بالاحتياجات الأولية الماء و الغذاء، و لا يمكن التفكير في إغاثة الجرحى والمرضى ورعايتهم دون ماء و غذاء، فأفراد الخدمات الطبية بحاجة إلى الماء لمزاولة عملهم، وينطبق ذلك على المعدات والمنشآت الطبية، و المرضى و الجرحى بحاجة للغذاء لاستعادة صحتهم ، و هذا ما تم تحديده في الاتفاقيتين الثالثة والرابعة 1949 فالمادة 20 من الاتفاقية الثالثة تنص على أنه يتعين "على الدولة الحائزة أن تزود أسرى الحرب الذين يتم إجلاؤهم بكميات كافية من ماء الشرب والطعام وبالملابس والرعاية الطبية اللازمة"، و المادة 46 من الاتفاقية ذاتها في حالة نقل أسرى الحرب، وفي المادة 127 من الاتفاقية الرابعة في حالة نقل المعتقلين .

كما يتمثل دور الإتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إتباع نظام للأولويات يستند إلى المصلحة المباشرة للأشخاص المحميين، وكل عمل يهدف إلى تدمير هذه المنشآت والشبكات يتطلب حلاً فورياً، لأن أي تأخير في إصلاح الأعيان المتضررة، يسبب عواقب مأساوية للسكان ، ووسائل بقائهم على قيد الحياة، فمن خلال العمل الوقائي القائم على المساعي الواجب القيام بها، لدى أطراف النزاع لضمان إحترام القانون، لأن أي تعدٍ متعمد على المنشآت المائية، ومستودعات مياه المدينة، يجب أن يكون محل مساع ملائمة بغية وقف الإنتهاكات، وتجنب تكرارها، و إتخاذ التدابير الضرورية لردع مرتكبيها، و تعبئة الرأي العام في فترة النزاع المسلح .

و يعتمد العمل العلاجي للإتحاد الدولي بتوزيع الماء عن طريق الأكياس، أو الصهاريج، وإصلاح نظم الإمداد، وتوزيع الماء، أو نظم صرف المياه المستعملة، بالإستعانة بالمهندسين، والمختصين بالصحة العامة، حيث اضطلعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق منذ شهر مارس 1991، فإننا نلاحظ أنها وضعت برنامجاً لتطهير المياه يستند إلى إعادة تشغيل منشآت معالجة وتوزيع المياه في كل أنحاء العراق، و تسلمت مرافق المياه العراقية المعدات الضرورية للصيانة والمواد الكيميائية اللازمة لمعالجة المياه وبعض قطع الغيار، وبفضل ذلك البرنامج تم تجنب مخاطر أوبئة مثل الكوليرا والتيفوس، وفي عام 1994 نفذت اللجنة الدولية برنامجاً استهدف تزويد مرافق المياه العراقية بقطع للغيار لتتمكن من صيانة أو إصلاح نحو مائة وحدة متوسطة الحجم لمعالجة المياه.

و على هذا الأساس عندما تكون المياه أثناء النزاعات المسلحة هدفاً للحرب، أو تستعمل كوسيلة للحرب، وفي كلتا الحالتين يتعلق الأمر بعنصر لا غنى عنه، لبقاء السكان على قيد الحياة، فإن الحرب التي تشن على المياه، أو بواسطة المياه لا يمكن التوفيق بينها، وبين مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، فالتهديد الذي تتعرض له المياه، هو بعينه التهديد الذي تتعرض له البيئة، لأن المياه تمثل مورداً حيوياً، و ضرورياً للإنسان، و في مختلف الحالات التي تندلع فيها أعمال العنف المسلح (النزاعات، والتوترات، و الإضطرابات)، يتعين على الإتحاد أن يفي بمهامه، بما يسمح له بالتواجد في الميدان، و التصرف دون إبطاء، لإيجاد الحلول المناسبة، بالتعاون مع المنظمات الدولية، و على رأسها منظمة الفاو، لأن بقاء السكان، وتشغيل نظامهم الإنتاجي يتوقفان على الماء [451] ص5، 6.

### 3-4-2-2-1-3-2- الغذاء

يمثل الغذاء للسكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة مسألة لا غنى عنها لبقائهم، كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكدت أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، يؤدي لمعاناة ملايين الأشخاص، مما يجعل ظروف عيشهم أصعب، مما هي عليه أصلاً بالنسبة إلى الفقراء الذين يكافحون لمواجهة ما تخلّفه الحروب، والعنف الداخلي من آثار، وهذا هو الحال خاصة في التشاد، والصومال، واليمن، وأفغانستان، و العراق، و غزة (فلسطين).

كما أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه رغم إرتفاع الأسعار، تعتزم المحافظة على حجم مساعدات الإغاثة المخطط لها، وتستعد أيضاً لتقديم المزيد من المواد الغذائية إلى الأشخاص الأكثر تضرراً من الآثار المجتمعة للنزاع المسلح، والارتفاع في أسعار الغذاء، ومنهم أولئك الذين اضطروا إلى الهروب من منازلهم، والجرحى، المرضى والمحتجزين [451] ص 6، 7.

### 3-2-2-4-2-2- منظمة السلام الأخضر

تعد منظمة السلام الأخضر (GP) منظمة غير ربحية، ممثلة في 40 دولة في أوروبا، وأميركا، و آسيا، والمحيط الهادئ، و ظهرت لحماية و تمثيل من يحتاجون لصوت، و حلول، و تغيير، و العمل الدعوب، و حرصا على إستقلالية قراراتها، ترفض المساهمات المالية الحكومية ، وتعتمد على مساهمات فردية، و هبات من الجمعيات الخيرية، و عملها قائم على الحملات البيئية العالمية.

أنشأت المنظمة عام 1971 بدافع من الحلم بعالم صديق للبيئة يعمه السلام، و كنتيجة للرحلة البحرية التي قام بها ناشطون من فانكوفر الكندية للكشف عن مخاطر الاختبارات النووية السرية التي أطلقتها الولايات المتحدة في جزيرة أمشيتكا قبالة الساحل الغربي لآلاسكا، و يقع المقر الرئيس لغرينيبس في أمستردام في هولندا فيما تتوزع مكاتبها الوطنية و الإقليمية في 41 دولة.

و تعتمد (GP) على مبدأ المواجهة السلمية لعرض المشاكل البيئية وكشف أسبابها للمساعدة على خط طريق نحو مستقبل اخضر يعمه السلام، في سبيل حماية التنوع البيولوجي بكافة أشكاله و الحؤول دون استغلال محيطات العالم وتربيته وهوائه ومياهه العذبة [452] ، وكذا إزالة كافة التهديدات النووية، و هذا ما أكدته الكلمات المأثورة المقتبسة عن الزعيم الهندي الأحمر سياتل، وهي "عند اقتلاع آخر شجرة وتسمم آخر نهر ونفوق آخر سمكة، سنكتشف أننا لا نستطيع أن نأكل المال...)"، و تعتمد المنظمة في حملاتها السلمية على تقنيات متطورة، من خلال نطاق عملها.

3-2-2-4-3-1- الطاقة المسالمة .

3-2-2-4-3-2- المحيطات .

3-2-2-4-3-3- التلوث.

### 3-4-2-2-1- الطاقة المسالمة

تساهم المنظمة في معالجة ظاهرة الاستخدام الخاطئ لمصادر الطاقة التي تؤدي لظاهرة الاحتباس الحراري، و التغير المناخي المتطرف، فالإصرار على حرق الوقود الأحفوري (كالفحم والنفط والفحم) لتوليد الطاقة، يساهم في انبعاث ثاني أكسيد الكربون، مما يؤدي لأثار سلبية على البيئة، من موجات الجفاف، و الفيضانات، و العواصف، و ذوبان الغطاء الجليدي، و موت الحيدان المرجانية [453]

لذلك تعمل (GP) على تفعيل الطاقة المسالمة لحلّ مشكلتي الاحتباس الحراري والطاقة النووية من خلال إعتقاد الحكومات، والشركات، والأفراد موارد الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والطاقة الهوائية، والعمل على تعزيزها كبديل مما يؤدي إلى نمو إقتصادي، و خلق فرص عمل جديدة وحماية البيئة .

3-4-2-2-1- الطاقة الشمسية .

3-4-2-2-2- الطاقة الهوائية.

3-4-2-2-3- الطاقة الحيوية.

3-4-2-2-4- الطاقة المائية.

### 3-4-2-2-1- الطاقة الشمسية

يمكن إستخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء مباشرة، أو للتسخين، أو حتّى للتبريد، حيث ثمة طرق عديدة لإستخدام الطاقة المتأتية عن الشمس، بتحويل ضوء الشمس إلى طاقة حرارية، أو كهربائية، عن طريق الفولطائية الضوئية، أو عن طريق مصانع الطاقة الحرارية الشمسية، بتركيز المرايا الشمسية نحو ضوء الشمس في خط واحد.

حيث تستخدم الحرارة التي تنتج لتوليد البخار، و بدوره يُستخدم البخار الحار والمضغوط جداً، لتشغيل توربينات تقوم بتوليد الكهرباء الضرورية، في المناطق الغنية بهذه الطاقة، و بالخصوص المناطق الصحراوية، و شبه الصحراوية، و الإستوائية، من أجل تطوير السكان الأصليين، و تحسين حياتهم، و ظروف معيشتهم، و إنتاج محاصيلهم الزراعية، و تربية حيواناتهم المعيشية .

كما تستخدم أشعة الشمس للتدفئة والتبريد، إذ يمكن لخزان تجميع الطاقة الحرارية الشمسية على السطح، أن يؤمن المياه الساخنة للمنزل، أو لتدفئة الأبنية السكنية والتجارية، و التبريد بواسطة الطاقة الشمسية، والتدفئة الصناعية، وتحلية المياه، كلها ستساعد على التقليل من إستنزاف مصادر الطبيعة، أو إستعمال مواد مضرّة بالبيئة الضرورية لغذاء الإنسان [454] .

### 3-2-4-2-2-1-2- الطاقة الهوائية

تعد مصدرا للطاقة الأسرع نموا في العالم، تقوم على أبراج طويلة رفيعة وشفرات تدور بشكل متواصل ومطرّد، وتصميمها انسيابي تُشغّل بواسطة الكمبيوتر، تُنقل الطاقة بسرعات متغيّرة إلى مولّد، و يمكن لطاقة الرياح أن تنافس مصانع الفحم الحجري، و أن تنافس الغاز، و يمكن لطاقة الرياح أن تنافس الغاز، ففي 2020 و مع نمو طاقة الرياح المجهّزة بمعدّل 30% ، يصبح تأمين الرياح لـ 12% من طاقة العالم هدفا واقعيّا كلياً، وهذا من شأنه أن يخلق مليوني فرصة عمل، و يوفّر أكثر من 10700 مليون طن من انبعاث ثاني أكسيد الكربون التي تهدد الموارد الطبيعية و الغذائية للبشر، و تملك الولايات المتحدة وحدها ما يكفي من الرياح لتغطّي أكثر من حاجاتها من الطاقة بمعدل 3 مرّات سنة 2020.

كما أن تكاليف بناء مزرعة هواء، مزودة برافعات كبيرة، تعمل على تركيب أبراج التوربين، و حجيرات المحرّك، والشفرات في أعلى قواعد من الإسمنت المسلّح سريعة جداً، تقلل من تكاليف الطاقة، باعتبار أن طاقة الرياح مصدر قابل للتجديد، ولا تتأثر بتقلّبات أسعار الوقود الأحفوري، كما لا تحتاج للتنقيب، أو الحفر لإستخراجها أو لنقلها إلى محطة توليد، ومع إرتفاع أسعار الوقود الأحفوري في العالم، ترتفع قيمة طاقة الرياح فيما تتراجع تكاليف توليدها [455] .

### 3-2-4-2-3- الطاقة الحيوية

تعتمد الطاقة الحيوية على إستخدام المواد العضوية، كالنباتات، و الفضلات الحيوانية، و النفايات المنزلية، و بقايا الخشب، كوقود بواسطة تقنية جمع الغاز، و إذا ما تم إستخدامها بشكل مناسب فإنها تشكل مصدراً قيماً للطاقة المتجددة، لأنها تكاد لا تطلق غاز الدفيئة، إذا ما أستعملت بالشكل صحيح.

و يمكن إستعمال الغازات الناجمة عن تحلل المواد العضوية كغاز الميثان، كوقود لتوليد الكهرباء، كما أن الكتلة الحيوية مورد قابل للتجديد، يمكن إستبداله أو زيادته، عبر تدوير النفايات ، و المياه الراكدة، وتخفيف التلوّث الناتج عن النفايات غير المعالجة، و في المناطق الزراعية يمكن للكتلة الحيوية أن تلعب دوراً هاماً في تأمين التدفئة، والكهرباء للمنشآت الزراعية، و حلا يحترم البيئة [456]

### 3-4-2-2-1-4- الطاقة المائية

تستهدف إلى توليد الطاقة من المياه، حيث تحتوي المياه المتحركة على مخزون ضخم من الطاقة الطبيعية، و يقدر المجلس العالمي للطاقة قدرة الأمواج على إنتاج الطاقة باثنين تيراواط في العام، أي ضعف إنتاج العالم الحالي من الكهرباء، وما يعادل الطاقة التي تنتجها ألفي محطة نפט، غاز، فحم، وطاقة نووية، يمكن أن تزيد الطاقة الإجمالية القابلة للتجديد في محيطات العالم على ما يفوق حاجة العالم الحالية للطاقة بخمسة آلاف مرة، إذا ما تمّ تسخيرها، كما أن المحطات الكهرومائية الصغيرة هي مصدر طاقة لا يلحق الأذى بالبيئة ويتمتع بإمكانية نمو كبيرة، لكنّه لن يبلغ مدها ما لم نعطه الفرصة لذلك.

لذلك يمكن تسخير هذه الطاقة، وتحويلها إلى كهرباء لا يؤدي إلى إنبعاث غازات الدفيئة، و هي مصدر طاقة قابل للتجديد، لأنّ المياه تتجدد باستمرار بفضل دورة الأرض الهيدرولوجية، و يمكن للمياه أن تولد الطاقة بشكل مستمر و متواصل، بمعدّل 24 ساعة في اليوم [457] .

### 3-4-2-2-2-2- المحيطات

يشكل البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للمنظمة صلة وصل بين ثلاث قارات، ويزخر بثروة هائلة تغني الكوكب برمته، غير أن هذه البيئة البحرية تتعرض للنهب، التدمير المنتظم بسبب الصيد الجائر، التلوث والتغير المناخي، كشط الأعماق بالجارفة، الصيد بالشباك المتحركة، تربية الأنواع البحرية، إدخال الأنواع الغريبة، التلوث، شفت الرمل والحصى و النقل البحري التجاري .

3-4-2-2-2-1-1- الصيد الجائر .

3-4-2-2-2-2-2- الشبك المتحركة .

3-4-2-2-2-3- المزارع البحرية.

### 3-4-2-2-1-2- الصيد الجائر

يعد الصيد الجائر مشكلة كبيرة تهدد المورد السمكي، و بالخصوص في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تدل المؤشرات إلى تقلص حجم الأسماك المصطادة بصورة مخيفة، بينما إختفت أنواع أخرى أكبر حجما وأطول عمرا، من محاصيل الصيد التجاري [458] .

حيث أشارت تقديرات منظمة (FAO)، أن بعض الأسماك المعرضة للخطر في المنطقة، والتي تجاوزت أكثر من 65% من كميات الأسماك حد الأمان البيولوجي منها التون الأزرق، أبي سيف،

و المرلين، والبوري الأحمر، والأسبور ، حيث تجري المنظمة بالتعاون مع منظمة الفاو تحقيقات حول الإلتزام بحجم، و كمية الأسماك المسموح بإصطيادها تفاديا للصيد الجائر، و إلتقاط أحجام صغيرة من الأسماك، بالرغم من وجود قوانين تلزم بأحجام محددة.

و تتعاون منظمة (GP) مع (FAO) لحماية الأسماك الفتية، المعرضة للصيد بالجارفة، و الحفاظ على مناطق التزاوج، والنمو لأنواع الأسماك لضمان إدارتها المستدامة، كما تحفز التعاون بين الدول المتقدمة و النامية، للحد من المواد الخطرة والضارة في البيئة البحرية [459] ص5 ، و الحد من صناعة الصيد غير المشروعة والعشوائية والسرية [459] ص8.

كما تساهم المنظمات في تحفيز الدول على تفادي الضغط التجاري، لحماية البيئة البحرية، التي تستخدم بشكل مكثف من قبل الشحن، و بالخصوص في مناطق البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود، البحر الأحمر، خليج عدن، القطب الجنوبي و سواحل جنوب إفريقيا [460]

### 3-2-2-2-2-4-3- الشبك المتحركة

يؤدي استعمال الشبك المتحركة التي يصل طولها 17 كلم، بصورة كثيفة بالرغم من منعها في المتوسط، إلا كارثة بيئية كبيرة، و هذه الظاهرة تطل أنواعا من المخلوقات البحرية الكبيرة كالسلاحف، والدلافين، وأسماك القرش، و هي تهدد البيئة البحرية، و الأمن الغذائي البشري مستقبلا.

### 3-2-2-2-2-4-3- المزارع البحرية

تشهد المزارع البحرية توسعا سريعا، وتؤمن حاليا 30% من البروتين السمكي المستهلك في العالم، و أغلبية الأنواع المرباة في الواقع آكلة للحوم، وتستهلك خمسة أضعاف وزنها من الأسماك البرية، و هذا يشكل خطرا على موارد البشر، بالإضافة لتطلبها مناطق ذات نوعية مياه ممتازة.

و تضيف هذه الممارسات خطر إدخال الأمراض الغريبة إلى بيئة الأسماك المحلية بسبب العلف المستورد الذي سيهدد مجموعات الأسماك المحلية كالسردين و على الصيادين المحليين، مع التنكير بمخلفات تربية الأسماك العضوية والكيميائية و تهديدها للتنوع البيولوجي .

و قامت غرينبيس عام 1988 إثر تحركاتها في إطار الدفاع عن البحار والمحيطات، ومطالبتها بحظر عالمي يمنع إحراق النفايات المشتملة على مركبات الكلور العضوية في البحر نتيجة تأثيرها الخطير على التنوع البيولوجي، و الثروة السمكية في البحار و المحيطات، و في عام 1992 أصبح



الحظر العالمي لاستخدام شباك الصيد الضخمة في عرض البحر ساري المفعول بفضل المنظمة .  
و في 1998 و بضغط من غرينبيس، وافق الاتحاد الأوروبي على أن تكف سفنه تدريجياً عن الصيد  
بالشباك في مياه دول الاتحاد الأوروبي والمياه الدولية ليتم التخلي كلياً عن هذه الممارسة بحلول أواخر  
العام 2001، كما وافقت الشركة النفطية "شل" على إعادة منشأتها النفطية البحرية "برينت سبار" إلى  
اليابسة لإعادة التدوير، و عدم إفراغ محتويات المنشآت المهملة في مياه المحيط

### 3-2-2-4-3- التلوث

بات حوض البحر المتوسط أكثر الأحواض شبه المغلقة تلوثاً في العالم، مما أصبح يشكل  
خطراً حقيقياً على موارده، و على كائناته، و على حياة البشر بسبب أنواع التلوث التي باتت تهدد طبيعته  
الإيكولوجية، سواء كان التلوث ناجماً عن الصناعات بمختلف أشكالها، أو نتيجة محاولة الإنسان إحداث  
تغييرات جينية، بسبب محاولة إدماج الكائنات معدلة وراثياً في سياق النظام البيئي البحري .

3-2-2-4-3- التلوث الصناعي.

3-2-2-4-3- التلوث الجيني.

### 3-2-2-4-3- التلوث الصناعي

تضخ الصناعات آلاف الأطنان من النفايات السامة، بسبب المعادن الثقيلة والملوثات  
العضوية الدائمة، التي تؤثر على صحة البحر، مع ارتفاع نسب كبيرة من الرواسب السامة ( الزئبق  
والزنك والرصاص)، و التي غالباً ما تكون ساحلية، وتبتلع كميات ضخمة من السوائل الصناعية،  
والنفايات الصلبة، و مياه الصرف الصحي، مما يولد مخاطر على مناطق عيش الأسماك، و على مورد  
رزق ملايين من سكان البحر [ 461 ] .

كما أن النقل البحري يشكل أهم عنصر ملوث للمتوسط ، حيث يقدر أن حوالي 220 ألف سفينة  
يفوق وزنها 100 طن تعبر المتوسط سنوياً، ما يوازي ثلث الشحن البحري الدولي، و عدد كبير منها  
ينقل حمولة سامة تلحق أضراراً فادحة بالبيئة البحرية، بالإضافة لرمي بقايا النفط، و مياه غسل  
المستوعبات الكيميائية، و النفايات الزيتية التي تعتبر مصدراً مهماً للتلوث البحري .

فنشطات الشحن البحري تتخلص عمدا من 100 إلى 150 ألف طن من النفط الخام سنويا في البحر، و يتم سنويا شحن حوالي 370 مليون طن من النفط عبر المتوسط (أكثر من 20% من الإجمالي في العالم) ، و غالبا ما تقع تسربات نفطية عرضية بمعدل 10 حوادث في العام، ما يجعل خطر التسربات النفطية الهائلة موجودا كل الوقت في أي بقعة من المتوسط.

و على هذا الأساس ، يتم دوريا تحديد المواد التي تندرج في فئة الملوثات البحرية، من المتفجرات الحساسة، الغازات القابلة للاشتعال، الغازات السامة، السوائل القابلة للاشتعال، المواد الصلبة القابلة للاشتعال، المواد السائلة السامة (كلوريد الكربون ، وثاني كلوريد الايثيلين والفينول، بنزين ، وحامض الفوسفوريك)،المواد الكيميائية، المواد المعرضة للاحتراق التلقائي، المواد المشعة و النفايات الصناعية[462] .

### 3-2-4-2-2-3-2- التلوث الجيني

إزدادت حوادث تلوث المحاصيل المعدلة (جينيا) عالميا، بسبب شركات البيوتكنولوجي، في حين تعتمد هذه الأخيرة عن نفي مسؤوليتها عن تلك الحوادث، و تتجاهل العواقب، حيث نفذ متطوعون من غرينبيس سلسلة من التحركات لإعتراض شحنات الأرز المعدلة جينيا القادمة من الولايات المتحدة إلى أوروبا، ففي ميناء روتردام الهولندية تمكنت السلطات من كشف سلالات أرز ملوث جينيا في شحنات مسجلة على أنها خالية من المواد المعدلة جينيا عند الخروج من الولايات المتحدة، و فضيحة جديدة في كينيا حيث يحتج ناشطون بيئيون وجمعيات المزارعين على تكاثر الأدلة على التلوث الجيني في البلاد من جراء الاعتماد على بذور مصدرها شركة هاي بيونير الأمريكية والتي تعرف بكونها واحد من رواد تجارة البذور في العالم

و تكون حالات التلوث الجيني معقدة، و تؤدي للكثير من المضاعفات الخطيرة، و مع الإنتشار الواسع للتلوث الجين، و بدأت تتضاءل إمكانية تجنب المواد الملوثة جينيا من قبل المستهلكين، و هناك أمثلة عديدة على أغذية تم تلويثها من خلال دمجها بمحاصيل معدلة وراثيا غير صالحة للإستهلاك البشري.

فمثلا تم إستدعاء ممثلي شركة باير للمثول أمام محكمة أميركية ،بعد دعوة قضائية رفعها مزارعي الأرز، وذلك لدورها في تلويث بعض أصناف الأرز، نتيجة إختبار تجريبي كانت قد أجرته بين 1999-2001، و عدم إكترائها بصحة الإنسان ومنع التلوث، بسبب تلوث أصناف الأرز التقليدية بالسلالات التجريبية .

ففي آب 2006، تم العثور على آثار تلوث جيني غير مصدق يحمل رقم "LL601" والمعروف باسم " لبيرتي لينك" والمملوك من قبل شركة باير العملاقة في مجال البيوتكنولوجيا، في منتجات الولايات المتحدة من الأرز، وبذلك تضرر ما يقارب 63 % من صادرات الأرز الأمريكي، وانتشر التلوث الجيني في ما لا يقل عن 30 بلداً، من النمسا إلى غانا وحتى دولة الإمارات العربية المتحدة، و قام كل من الاتحاد الأوروبي والفليبيين بإغلاق أسواقها أمام الأرز الأمريكي، و وصلت الخسارة التجارية إلى 253 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مع عملية استرجاع المحاصيل.

كما عملت (GP) من خلال شبكات المستهلكين، على إختبار المنتجات، وجمع المعلومات المتعلقة بالأغذية، والسياسات الغذائية، وتبسيط الضوء على حالات التلوث، مما دفع في 2001 عدد كبير من الأوروبيين العاملين في مجالات البيع بالتجزئة، وإنتاج الأغذية، و العديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات، بالتعهد بعدم إدخال المكونات المعدلة جينياً على منتجاتهم[463] .

### 3-2-4-3- معاهد و مراكز البحوث و الدراسات

تساهم المعاهد و مراكز البحوث و الدراسات، و بالتعاون مع منظمة الفاو، في تعزيز العمل المشترك لتحرير الإنسانية من الجوع، و الحد من الفقر، بتلبية إحتياجات الدول النامية، من الخدمات الواسعة في مجال المساعدة التقنية، و البحوث، و التدريب ، كما توفر المعاهد و المراكز مجموعة حلول للمشاكل المرتبطة بمشاريع الأعمال الزراعية، من تخصصات الهندسة والتكنولوجيا، و نظم المعلومات الإدارية، و إدارة المغذيات النباتية، وإصلاح السياسات، و تنمية السوق، و توفير حلول للتحديات التي تواجه صناع القرار في القطاع الغذائي .

3-2-4-3-1- معهد الموارد العالمية .

3-2-4-3-2- المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية.

3-2-4-3-3- المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية و شبه الجافة .

3-2-4-3-4- مركز البحوث الحرجية الدولية.

3-2-4-3-5- المركز الدولي لتطوير الأسمدة.

### 3-4-2-3-1- معهد الموارد العالمية

يعد معهداً للأبحاث البيئية، يستهدف إيجاد سبل عملية، لحماية الأرض، وتحسين حياة الناس، و قدرتهم على توفير إحتياجاتهم، و تطلعات الأجيال الحالية و المقبلة، و تساعد في تقديم معلومات موضوعية، ومقترحات عملية لتغيير السياسات، والمؤسسات من شأنها أن تعزز بيئة سليمة، لضمان تطوير المجتمع، و التنمية العادلة

و يساهم المعهد في تطوير البحوث العلمية، في مجالات حماية النظم الإيكولوجية، و تعزيز التنمية السليمة بيئياً، و إجتماعياً، كما يدعم الدول و المؤسسات لإتخاذ القرارات العادلة لضمان سياسات متوازنة بيئياً، و تطوير أفكار الإدارة البيئية الخضراء في الأسواق، كما يساهم المعهد بحوث حماية نظام المناخ العالمي، من الضرر بسبب إنبعاث غازات الدفيئة، كما يتعرض على إحداث تغييرات حقيقية في السياسة، أو السلوك السياسي، و الإجتماعي لتفعيل التنمية البيئية المستدامة .

و يباشر المعهد اختصاصاته من خلال عدة مبادئ أساسية تتمثل في : النزاهة و الصدق، والصراحة والانفتاح في عمل المعهد من أجل ضمان المصداقية وبناء الثقة، و تشجيع التحليلات والاستنتاجات، و المشاركة في المعلومات والأفكار، بالاضافة للابتكار الذي يؤدي إلى التغيير من أجل عالم مستدام، و تطوير الأفكار الجديدة لوقف تسارع معدل تدهور البيئة، كما يركز المعهد على الاستقلال في العمل عن كل الولاءات الشخصية أو المؤسسية ، أو من مصادر الدعم المالي، و استقلال أفكارنا والعمل.

حيث عرض المعهد تقريراً حول غازات الدفيئة التي باتت تهدد إستقرار المناخ العالمي للسنوات التقويمية 2006 و 2007، حيث تضمنت تفاصيل عن مصادر إنبعاث الغازات، و ضرورة إدارة غازات الدفيئة، فإجمالي إنبعاث الغازات في عام 2006 بلغ 1125 طن متري من CO2 ، و 1288 طن متري من CO2 عام 2007.

لذلك يطالب المعهد بضرورة التنسيق الدولي من أجل تطوير البحوث العلمية، و التطبيقية لأساليب خفض إنبعاث غازات الدفيئة، و العمل على آلية التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو ، والمعروفة بإسم وحدات خفض الإنبعاثات المعتمدة[464] .

### 3-2-4-2-3-2- المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية

يسعى المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، إلى تقديم حلول مستدامة لإنهاء الفقر، و هو مدعم من المجموعة الإستشارية للبحوث الزراعية الدولية، حيث تأسس عام 1975 ، مقره واشنطن(الولايات المتحدة الأمريكية)، و تتمثل رؤية المعهد الرئيسية في عالم خال من الجوع وسوء التغذية، التي تقوم على حق الإنسان في الغذاء الكافي، و الوصول إلى الغذاء الكافي، والمأمون للحفاظ على حياة صحية و منتجة .

كما تتمثل مهمة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في وضع سياسة لتوفير حلول للحد من الفقر، والجوع وسوء التغذية، و حماية مصادر الغذاء من خلال فريقين إستشاريين رئيسيين المتمثلين في الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية، و الفريق الإستشاري للمياه والأغذية .

يساهم المعهد في تحقيق الأمن الغذائي المستدام ، وتخفيف حدة الفقر في الدول النامية، من خلال البحث العلمي، في مجالات الزراعة، والثروة الحيوانية، والغابات، ومصايد الأسماك، وإدارة الموارد الطبيعية، كما يقترح من خلال نشر بحوثه، سياسات سليمة، وملائمة محليا، و وطنيا، و دوليا لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وتحسين التغذية، مع التركيز على الدول ذات الدخل المنخفض والفقراء، والإدارة السليمة لقاعدة الموارد الطبيعية التي تدعم الزراعة.

كما تساهم بحوث المعهد في تعزيز سياسة دولية، لتوفير الغذاء العالمي، و تحسين الأمن الغذائي لذوي الدخل المنخفض في الدول النامية، و التعاون بين الجنوب والشمال، من خلال تبادل المعرفة على الصعيدين الوطني، والدولي للمشاكل المتعلقة بالسياسات الغذائية [465] .

شملت دراسات المعهد كذلك إقتراح سياسات تعاونية لتوفير غذاء كافي، و صحي، و شامل لكل الفئات، دون تمييز من خلال التنسيق مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الفاو، والعديد من المنظمات غير الحكومية، لإقتراح سياسات زراعية تحقق التوازن بين الإمكانيات التكنولوجية المتاحة، و المصادر الغذائية الطبيعية، من خلال إستحداث تقنيات زيادة حجم إنتاج الغذاء، و بكميات مياه أقل.

### 3-3-2-4-3- المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية و شبه الجافة

تشمل دراسات المعهد المناطق المدارية و شبه القاحلة، و التي تشمل 55 من الدول النامية التي يسكنها نحو 1.4 مليار نسمة، و 70 ٪ من هؤلاء يعيشون في المناطق الريفية، و تتميز هذه المناطق بأنها بمواسم زراعية قصيرة، و فصول حارة، و فترات جفاف، و خصوبة تربة منخفض جدا، و كثرة الآفات، كلها أسباب تهدد مصير المزارعين، الذين يواجهون مخاطر في تحسين سبل معيشتهم [466] .

و يساهم المعهد في تحسين رفاهية الفقراء، في المناطق المدارية شبه القاحلة، بتمكين الفقراء من خلال العلوم ذات وجه إنساني، و هذا بتعبئة أحدث الابتكارات العلمية، و المؤسسية للتخفيف من حدة الفقر، و تعزيز التنمية البشرية، و حماية البيئة بالنسبة للأسر الريفية الفقيرة [467] ص1، 2. كما يساهم المعهد في تقديم البحوث الخاصة، بالادارة المتكاملة للموارد الطبيعية الوراثة، في المناطق الإستوائية و شبه القاحلة، و التركيز على كسب الرزق، و تحسين رفاه الفقراء و الإنصاف، و الإستدامة، و تحقيق تفاعل بين التكنولوجيا الحيوية، و تربية النبات و علم الزراعة و النظم الإيكولوجية الزراعية و العلوم الإجتماعية.

و تشمل دراسات المعهد المناطق المدارية و شبه القاحلة، إستخدام و إدارة الموارد الطبيعية، و وفقا لتقنيات تحسين محتوى الرطوبة، و الخصوبة، و عمق التربة، و المواد العضوية، من خلال إقامة شركات إستراتيجية مع الوكالات الحكومية، و الجهات المانحة، و منظمات المجتمع المدني، و منظمات المجتمع المحلي، و القطاع الخاص لضمان إبتكارات تناسب المزارعين الإستثمارية، و خيارات إدارة المخاطر [467] ص4.

و تشمل بحوث المعهد كذلك تسخير التكنولوجيا الحيوية لصالح الفقراء، بتطبيق الهندسة الوراثية، و أدوات التشخيص، و المعلوماتية الحيوية، و نهج لتحسين الصفات الوراثة للمحاصيل، و تحسين الغذاء و التغذية، و نوعية العلف، و أدوات الكشف عن العدوى الفيروسية، و الملوثات السامة، و ضمان نقاء نظم إنتاج البذور، كما تدعم بحوث المعهد النمو المستدام في إنتاج المحاصيل، و الدخل الزراعي و الأمن الغذائي و حماية البيئة بتنوع الأصناف الصديقة للبيئة، و التي تتميز بفاعلية من حيث التكلفة، و مكافحة الآفات، و كفاءة نظم إمدادات البذور، و التسويق، و تحسين الصحة البشرية و الحيوانية [467] ص8.

### 3-2-4-3-4- مركز البحوث الحرجية الدولية

يختص مركز البحوث الحرجية الدولية ، بالبحث والمعرفة العلمية في الغابات، وتحسين سبل العيش في المناطق المدارية، و مساعدة صغار المزارعين على الحصول العادل من الموارد الحرجية، مع زيادة الإنتاج وقيمة المنتجات الحرجية، و حماية الغابات الاستوائية المصدر الرئيسي للمواد الغذائية والنباتات الطبية، باعتبار تضم أنواع مختلفة من الحيوانات والنباتات .

و أنشئ مركز البحوث الحرجية الدولية من خلال المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة عام 1993، بعد قمة الأرض لعام 1992 في ريو دي جانيرو التي أكدت على المخاطر التي تعاني منها الغابات باعتبارها مصدرا مهما لغذاء الإنسان.

و يوظف مركز البحوث الحرجية الدولية أكثر من 150 موظفا في مقره في بوغور ، إندونيسيا ، ومكاتبها الإقليمية في البرازيل والكاميرون وزيمبابوي، و تعمل في أكثر من 30 بلدا في جميع أنحاء العالم ولها صلات مع أكثر من 300 من الباحثين في 50 تنظيم دولي وإقليمي ووطني، ويتلقى المركز تبرعات من الحكومات ووكالات التمويل العامة و الخاصة

يسير مركز البحوث الحرجية الدولية برامج بحث، لتلبية إحتياجات الفقراء الريفيين، فضلا عن الإهتمامات البيئية من خلال خطة متوسطة الأجل 2011/2009 ، إذ تشكل الغابات موردا حيويا بالنسبة للفقراء، فالغابات مصدر رئيسي للدخل بالنسبة لعشرات الملايين من الفقراء في المناطق الريفية، و مصدر دخل تكميلي لمئات الملايين من الناس.

و تساهم بحوث المركز في تقديم الخدمات البيئية، لضمان الإستخدام المستدام للغابات من خلال التنوع البيولوجي، والحرائق، و إدارة مستجمعات المياه، وإدارة منتجات الغابات لضمان رفاه السكان في الدول النامية، لا سيما في المناطق المدارية، وتشجيع إعتقاد التكنولوجيات الجديدة المناسبة لضمان للتنمية الوطنية ، و المناطق الإيكولوجية التي تحضا باهتمام أولي من مركز البحوث الحرجية الدولية : الغابات الاستوائية الرطبة في جنوب شرق آسيا ، و الغابات الاستوائية الرطبة في وسط غرب أفريقيا وحوض الكونغو ، و الغابات الاستوائية الرطبة من غرب منطقة الأمازون، و الأراضي المشجرة شرق وجنوب إفريقيا، و الغابات المطيرة في جنوب الهند، و مرتفعات جنوب شرق آسيا، و غابات أمريكا الوسطى.

كما تشتمل برامج بحوث المركز كذلك، تحسين الأساس العلمي المتوازن لإدارة الغابات، والأراضي الحرجية، و الإستخدام المستدام للسلع الحرجية، على نحو يخدم المصالح طويلة الأجل للفقراء، مع تحسين الطرائق والإجراءات، لإدارة الموارد، مع ضمان نشر هذه البحوث عالمياً، و التأثير على وسائل الإعلام الدولية، و المجتمع العلمي الدولي، و على صناع القرار الحكوميين [468] ص4.

### 3-4-2-3-5- المركز الدولي لتطوير الأسمدة

أنشئ المركز الدولي لتطوير الأسمدة (IFDC) بوصفه مركزاً لامتياز ذوي الخبرة في مجال الأسمدة لخدمة احتياجات البلدان النامية، وبالتنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، و المنظمة الأمريكية للتنمية الدولية في تنظيم المؤتمر العالمي للأغذية الذي عقد في روما، إيطاليا، في نوفمبر 1974، من أجل اتخاذ إجراءات لتحسين فعالية الأسمدة الكيماوية، وأساليب جديدة لإنتاج الأسمدة من الموارد غير البترولية، و منح للمركز الدولي في مارس 1977 بموجب المرسوم الرئاسي الأمريكي 11977 حقاً في التكوين، والتمويل، والتشغيل لتطوير معارف الأسمدة في جهود المساعدة الخارجية للبلدان النامية.

فهو مركز غير ربحي، يوفر خدمات واسعة في مجال المساعدة التقنية، و البحوث، والتدريب، وحل المشاكل المرتبطة بمشاريع الأعمال الزراعية، و توفير حلول للتحديات التي تواجه صناع القرار في القطاعات الزراعية الأكثر فعالية من حيث التكلفة وبطريقة فعالة، و يعمل المركز وفقاً لمبدأ اللامركزية من خلال برامج متخصصة، تسمح بتنظيم السوق والباحثين والاختصاصيين في مجال التنمية لتطوير تكنولوجيات، وهذا يشمل المزارعين، والقرى، والمنظمات غير الحكومية، والعديد من المنظمات الوطنية والمؤسسات الخاصة.

و يشتمل برنامج تنمية أسواق الأسمدة، على تنظيم مراحل صنعها من المواد الخام إلى منتجات تامة الصنع، و التسويق، و التخزين، و التوزيع، و التغليف، و مراقبة الجودة، لتوفير أكبر كفاءة في الأسمدة، و إعادة تدوير النفايات العضوية من المناطق الحضرية، والصناعية، وبقايا المحاصيل لتكون مصادر واسعة للإستغلال، و تطوير الزراعة في الدول النامية.

يرتكز برنامج التربة والمغذيات على ضمان زيادة إنتاج الغذاء المستدام، وبطريقة سليمة بيئياً في الدول النامية، من خلال فهم وتطبيق آليات لإعتماد التكنولوجيات الزراعية، و تعزيز كفاءة إنتاج الغذاء، وتحسين خصوبة التربة، و دعم مؤشرات الإستدامة بتقييم الأثر البيئي بين خصائص التربة وتغير المناخ، كما يساهم البرنامج بزيادة الإنتاج الزراعي من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية، لتطوير



الأسواق في الدول النامية، و دول الأسواق الناشئة، و تصميم برامج تعالج إحتياجات المساعدة الإنمائية التي تؤدي إلى الأسواق الزراعية [469] .

و يساهم البرنامج كذلك خلق سياسات مواتية لتحسين خصوبة التربة، في جنوب الصحراء الكبرى، وفقا لسوق التنمية التي تشمل الأنشطة المتصلة بمساهمة القطاع الخاص والتجار والمزارعين، ومنظماتهم ، لتسهيل الحوار بين القطاع العام، و صانعي القرار، كما يساهم المركز الدولي لتطوير الأسمدة، وفقا لبرنامج الهندسة والتكنولوجيا، بالتنسيق بين المنظمات الغذائية والزراعية، والمؤسسات المالية، والمصنعين، والاتحادات التجارية، لتحديد تكلفة الإنتاج التي يتكبدها العميل بالنسبة لغيرها من المنافسين في السوق، و لتوسيع نطاق عمله فقد عزز المركز الدولي لتطوير الأسمدة نشاطاته بنشر العلماء والمتخصصين لتطوير سوق الأسمدة في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك أفغانستان ، ألبانيا ، أنزيبجان ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بوليفيا ، كمبوديا، وكينيا ، وكوسوفو ، ملاوي ، مالي ، المغرب .

من خلال ما تقدم ، فإن دراسة الشراكة بين منظمة الفاو و منظمات المجتمع المدني التي لها ولاية محددة في الأمن الغذائي و التغذية، أن هذه العلاقة تساهم في رفع مستويات معيشة الشعوب الواقعة تحت وصايتها، و تأمين كفاءة إنتاج، وتوزيع المنتجات الغذائية والزراعية، و تحسين ظروف سكان الريف، و المساهمة في الإقتصاد العالمي بمشاركة المجتمع ككل.

و تعد الرابطة المهنية الدولية من أهم التنظيمات التي تتعاون مع الفاو، لإقامة تعاون حقيقي بين مختلف منظمات المنتجين الفلاحين المنضوية تحت لوائه، قصد تحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للمزارعين، كالاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، و حركة المزارعين الدولية " طريق الريف"، و الشبكة النسائية من أجل التغيير في الزراعة، و إدارة الموارد الطبيعية.

كما تتعاون منظمة الفاو مع المنظمات غير الحكومية، كالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، و التي تركز على حماية ضحايا النزاعات المسلحة، و العمل الإنساني في أوقات النزاعات المسلحة والكوارث، و تحسين حياة الضعفاء، بالإضافة لمنظمة السلام الأخضر التي تعتمد على مبدأ المواجهة السلمية، لكشف أسباب المشاكل البيئية، و المساعدة من أجل مستقبل يعمه السلام، في سبيل حماية التنوع البيولوجي بكافة أشكاله.

و أقامت منظمة الفاو شراكات مع العديد من المعاهد و مراكز البحوث و الدراسات التي تعزز العمل المشترك، لتحرير الإنسانية من الجوع، و الحد من الفقر، لتوفير حلول للتحديات التي تواجه صناع القرار في القطاع الغذائي، و تم دراسة على سبيل، معهد الموارد العالمية، و المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية، و المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية و شبه الجافة، و المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية و شبه الجافة، و المركز الدولي لتطوير الأسمدة.

## الخاتمة

من خلال ما تقدم ، نجد أن منظمة الفاو، و في إطار آلياتها التفاعلية، و التشاركية، و الميدانية المتجددة، تواجه مختلف التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي العالمي لشعوب الدول الأعضاء، بوضع أفضل الممارسات لتحقيق الأهداف المشتركة.

حيث شملت الدراسة ثلاثة أبواب رئيسية، حاولت من خلالها الإلمام بكل جوانب الموضوع، لاحتلال منظمة الفاو المركز الفعال و الدور الاستراتيجي في تكريس السلام الاجتماعي العالمي، و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

شملت دراسة الباب الأول المعنون بماهية منظمة الفاو، تحت أربعة فصول و الذي ركزت من خلاله على تحديد مفهوم المنظمة، و نظامها القانوني، و تحديد هيكلها التنظيمي، ونطاق عملها المتخصص، حيث ركزت دراسة الفصل الأول على تحديد مفهوم منظمة الفاو من خلال عناصر جوهرية شملت خصائص منظمة الفاو باعتبارها منظمة دولية، و عالمية، و وكالة متخصصة، تستهدف تحرير الإنسانية من الجوع و الفقر و الأمراض، و تكريس السلام الاجتماعي العالمي.

كما شملت الدراسة نشأة الفاو ، باعتبار أن لها امتداد زمني طويل، حيث ترجع المحاولات الأولى لتنظيم التعاون الدولي لمعالجة مشكلة الأغذية و الزراعة ل1905، كما زاد الاهتمام بهذا المجال في عهد العصبة، و أصبح حاجة ملحة خلال الحرب العالمية الثانية.

تم الحديث كذلك عن مبادئ منظمة الفاو التي تلزم بموجبها الأمم المقرة بدستورها، توطيد الرفاهية العالمية المشتركة لخلق اقتصاد عالمي موسع، و كفالة بيئة متكاملة لاستئصال الفقر، و رفع مستويات معيشة الشعوب، و تحسين كفاءة إنتاج و توزيع المنتجات الغذائية، و النهوض و الارتقاء بحالة أهل الريف، بالإضافة لتحديد أهداف المنظمة بوصفها من منظمات المعارف، التي تضمن بناء القدرات، و المشاركة المتكافئة، و الصحة المستدامة، و تنسيق الشواغل المشتركة.

ركزت في دراسة الفصل الثاني على النظام القانوني لمنظمة الفاو، من خلال تحديد القيمة القانونية للميثاق التأسيسي لمنظمة الفاو، باعتباره معاهدة دولية جماعية، ترتب حقوقا و التزامات قانونية بين أطرافه، كما أنه من حيث المضمون يشكل جزءا من النظام الدستوري للمجتمع الدولي .

كما تم الحديث على الشخصية القانونية الدولية للفاو، التي تحدد وضعها القانوني دوليا، كما تسمح بالمحافظة على وحدة الفاو، و ذاتيتها القانونية التي تجعلها قادرة على المساهمة في الحياة القانونية الدولية، بتحديد شروط تمتع المنظمة بالشخصية القانونية الدولية، و نتائج الاعتراف بها.

تم التركيز في الجزء المخصص بنظام العضوية في منظمة الفاو، باعتبارها منظمة عالمية، بمعنى أنها تفتح المجال لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فهي تجمع بين صفة عضو ( الدول، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، إقليم أو مجموعة من الأقاليم)، و صفة مراقب(للدول، و حركات التحرر، و منظمات دولية حكومية، و منظمات غير الحكومية).

شملت دراسة الفصل الثالث على الهيكل التنظيمي لمنظمة الفاو ، حسب ما هو محدد في دستورها على مجموعة من الأجهزة، التي تجمع الاختصاص القانوني، و الإداري، و التنسيق الوظيفي، من خلال المؤتمر العام، الذي يعتبر جهاز تشريعيًا، يشرف على تخطيط سياسة الفاو و التعبير عن رأي الجماعة الدولية، من خلال مجموعة من القواعد التي تكوين المؤتمر العام، وسير أعماله و مجموع الاختصاصات التي يباشرها.

تم دراسة مجلس منظمة الفاو، باعتباره جهاز تنفيذي عهدت له مهمة، تجسيد القرارات التي تحافظ على الأمن الغذائي في المجتمع الدولي، من خلال مجموعة من القواعد التي تحكم تكوين المجلس، وسير أعماله و مجموع الاختصاصات التي يباشرها.

شملت الدراسة أيضا منصب المدير العام للفاو، الذي يباشر مجموعة من الصلاحيات التي تجمع بين تنظيم شؤون الموظفين في المنظمة، و تنظيم شؤون المالية و الميزانية، و تنظيم أعمال المنظمة، كما تم التطرق للجان الرئيسية التي تنشأها الفاو وفقا لمعايير محددة، لتساهم في مهام الوكالة كلجنة البرنامج، لجنة المالية و لجنة الشؤون الدستورية و القانونية.

و شملت دراسة الفصل الرابع نطاق اختصاص الفاو في قيادة الجهود الدولية، للحد من الجوع و سوء التغذية، و تقليص التعداد المتزايد للذين يعانون من نقص التغذية في العالم، و تتمثل ولايتها الأولى، بضمان الحق في الغذاء، باعتباره حقا مركبا و معقدا، و هو من مؤشرات الأمن الاقتصادي البشري، جامع بين ضمان الأمن الغذائي، التغذوي، المستدام و المكثف ذاتيا، و تحقيقه قائم على العمل التشاركي.

يتمثل الموضوع الثاني، و الذي تسعى منظمة الفاو لتنظيم الموارد الاقتصادية، و التي يقصد بها المنافع التي تشكل المحصلة النهائية، للتفاعل بين الموارد الطبيعية، الغذائية، البشرية و الخدماتية، التي تستهدف إشباع حاجات الإنسان، لأنه أساس العملية الاقتصادية باعتباره عنصرا من عناصر الإنتاج( العمل)، البحث، الاستغلال و الاستهلاك.

يتمثل الموضوع الثالث في التحديات الكبرى، التي تواجهها منظمة الفاو، من خلال نشاطاتها ضمن نظام اقتصادي عالمي دائم التطور، و في ظل تطور تكنولوجي و تقني حديث، حيث تواجه أعضاء المنظمة أربعة تحديات أساسية، تتمثل في الوقود الحيوي، الأغذية المعدلة وراثيا، العولمة الغذائية و الزراعة العضوية.

شملت دراسة الباب الثاني المعنون بآليات منظمة الفاو، على منهج حماية حقوق الإنسان في نطاق المنظمة، على مجموعة من الآليات المتكاملة فيما بينها، و موائمتها مع الأولويات المحلية و القطرية و العالمية، في مجال الأمن الغذائي لصالح شعوب العالم دون تمييز، من خلال أربعة فصول.

تناولت دراسة الفصل الأول الآليات القانونية في منظمة الفاو باعتبارها توفر الوضع المثالي، و المنتدى العالمي كمصدر للمعايير الدولية الخاصة بسياسات الأغذية والزراعة، ومصايد الأسماك والغابات، و تربية الحيوانات، بالاعتماد على مجموعة واسعة من الخبرات القانونية و التقنية و إقرار الإعلانات الدولية و الاتفاقات الدولية، ومدونات السلوك ، و عقد المؤتمرات بشأن المسائل التي تدخل ضمن ولايتها.

اشتملت الآليات القانونية دراسة الإعلانات، التي تتضمن وضع إستراتيجيات، وسياسات إنمائية تتفق مع حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، دون الأخذ بعين الاعتبار القيم الدينية، والعرقية، والخلفيات الثقافية، والمعتقدات الفلسفية، للأفراد، و الاعتراف العالمي بالقواعد الأساسية، التي تتفق عليها الدول الأعضاء في الفاو، و مواجهة أي انتهاك للالتزامات الواجب الامتثال بها.

تشمل هذه المعايير كذلك المدونات، التي تعتبر مجموعة المبادئ، و المعايير، و القواعد التوجيهية الطوعية، يستند مضمونها على قواعد دولية عالمية، موجهة للأعضاء و غير الأعضاء في منظمة الفاو.

كما تشتمل المعايير القانونية أحكام المعاهدات الدولية، التي تعنى بتنظيم مسائل محددة، بمجالات الأغذية والزراعة، ومصايد الأسماك، و تربية الأحياء المائية، والغابات، و تربية الحيوانات، و مواجهة حالات الطوارئ ، أما عن الاتفاقيات الدولية، فهي تستهدف إنشاء مؤسسات دولية خاصة بالمسائل المتعلقة بالأغذية و الزراعة، و التي سترتب التزامات للأطراف المتعاقدة، تتعدى تلك المرتبط بها بمقتضى دستور الفاو.

كما تم التطرق لمؤتمرات منظمة الفاو، التي تجمع بين مؤتمرات القمة العالمية للأغذية، التي تستهدف تجديد الالتزام الدولي من أجل الحد من الجوع، بالإضافة للمؤتمرات العامة لمنظمة الفاو التي تركز على الاستعراض العالمي لحالة الأغذية و الزراعة، أما عن المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الفاو، فهي تعقد لدراسة المشاكل الخاصة بكل إقليم ومجالات الأولوية، في إعداد برنامج العمل الخاص

بكل منطقة كالقارة الإفريقية، الشرق الأدنى، أميركا اللاتينية و بحر الكرايب، أوروبا، آسيا و المحيط الهادئ.

ارتكزت دراسة الفصل الثاني على الآليات التنفيذية لمنظمة الفاو القائمة على ترجمة عملية، و تطبيق ميداني ، للالتزامات والاهتمامات المحددة في مختلف الإعلانات، و المدونات التوجيهية و الاتفاقات الدولية، و المعاهدات، و المؤتمرات بصورة كاملة من خلال آليات تنفيذية.

تشكل إدارات منظمة الفاو، الهيكل التقني في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال إدارة الزراعة و حماية المستهلك، إدارة تنمية الغابات، إدارة مصائد الأسماك و تربية الأحياء المائية، إدارة الموارد الطبيعية و البيئية و إدارة جماعة العمل الحكومية.

كما تتكون منظمة الفاو من مجموعة من اللجان المتخصصة، كلجنة مشكلات السلع، و لجنة مصائد الأسماك، و لجنة الغابات، و لجنة الزراعة، و التي تساهم في تفعيل المعايير العالمية لتحسين جودة الغذاء، بكل مراحلها، تكريسا لإستراتيجية الأمن الغذائي العالمي.

تساهم فرق الخبراء المتخصصة في الفاو، في تقديم الخبرات الفنية، و التقنية حول العديد من المسائل الحساسة، حيث تم دراسة فرق استشارية معنية بمبادئ الأخلاق في الأغذية و الزراعة، و مكافحة التريبانوزوما الحيوانية في إفريقيا، و المعنية بالموارد الوراثية الحرجية، و الفريق المعني بمخلفات المبيدات في الأغذية و البيئة، و المعني بمواصفات المبيدات و تسجيلها و الموافقة عن علم مسبق، و فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي و التغذية.

أنشأت منظمة الفاو كذلك مجموعة من الأنظمة العالمية للحالات الطارئة، و هي تساهم في مواجهة الحالات التي يمكن أن تهدد الأمن الغذائي العالمي، و بالتالي تجعل مصير الشعوب في خطر، بسبب تهديدها لمصادر الغذاء الأساسية، و الموارد الطبيعية، لذا يتم مواجهة هذه الحالات من خلال النظام العالمي للإعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة، و النظام العالمي لمكافحة أنفلونزا الطيور، و نظام الوقاية من طوارئ الآفات و الأمراض الحيوانية و النباتية العابرة للحدود.

أما عن الفصل الثالث فاشتمل على الآليات البرمجية للفاو، و هي مجموع البرامج الفنية و الاقتصادية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الدولية و الإقليمية و الوطنية، و من واضعي السياسات في الوزارات المختصة، و المستشارين المتخصصين بالجانب الغذائي و الزراعي، و الغابات، و مصائد الأسماك، و تربية الأحياء المائية.

و في هذا السياق تم التطرق للبرنامج الخاص بالتنمية الزراعية، و الهادف لمعالجة التحديات الناشئة أمام الزراعة، من خلال البرنامج الخاص بالإنتاج الزراعي و نظم الدعم، و الخاص بالسياسات التنموية الغذائية و الزراعية، كما شملت الدراسة البرنامج الخاص بتنمية مصائد الأسماك و الغابات،

و الذي يستهدف التنمية الرشيدة لمصايد الأسماك، و حماية المخزون السمكي، بالإضافة لدعم الوظائف الاقتصادية، و الاجتماعية للغابات لدورها الكبير في ضمان استدامة الأمن الغذائي.

يساهم البرنامج الخاص بالدعم المستدام، في التعامل مع حتمية التنمية المستدامة في سياق العولمة السريعة، و استمرار الفقر، و الأسواق الاقتصادية المتقلبة، من خلال البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة، و البرنامج الخاص بالطاقة الحيوية المتماشي مع حماية الموارد الطبيعية.

تهدف برامج الخدمات الميدانية، إلى تعبئة موارد الدول الأعضاء في منظمة الفاو ، بوصفها عاملا محفزا، و ميسرا للشراكة مع الدول النامية و المتطورة، و المؤسسات المانحة، من خلال برنامجين أساسيين، فبرنامج التعاون الفني الميداني، بدعم مساعدات الطوارئ، و يروج للاستثمار، و التدريب، و الخدمات الاستشارية، و فيما يتعلق ببرنامج التعاون بين المنظمة و الحكومات، تقدم خدمات دعم السياسات الزراعية، و تنمية البرامج الميدانية، و صياغة الإستراتيجيات القطاعي.

تناولت في الفصل الرابع آليات العمل اللامركزي، في سياق المكاتب الإقليمية لمنظمة الفاو، و هذا لجعل الفاو قريبة قدر الإمكان من أعضائها، و تطلب إعادة التنظيم اللامركزي، بنقل قدر أكبر من الصلاحيات، لتشجيع الإبداع و المبادرة، من خلال تعزيز موقع الفاو كمركز للخبرات الرفيعة، و كمرجع عالمي يتمتع بمسؤوليات بالنسبة للأنشطة العالمية و الإقليمية و القطرية المحددة.

تم دراسة المكتب الإقليمي لإفريقيا، و الذي يدعم العمل الميداني، و يقدم المشورة للحكومات بشأن السياسات، و التخطيط، و التنمية الغذائية، و كذا الشأن بالنسبة لمكتب الإقليمي لآسيا و المحيط الهادئ ، و الذي يستهدف من خلال لجانه، و برامجه الميدانية، تعزيز الأمن الغذائي، و تحقيق تحسينات دائمة في حياة الفقراء، لدول المنطقة.

و كذلك الشأن بالنسبة للمكتب الإقليمي لأوروبا و آسيا الوسطى، الذي يشمل تخصصات في التنمية الزراعية، و المياه و سلامة الأغذية، و موارد الغابات، و مصايد الأسماك ، و إدارة الموارد الطبيعية، بالإضافة للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية و بحر الكارييب، الذي يستند لخطة عمل حددت الأولويات الإقليمية المستندة على تقديم التعاون التقني، من خلال شبكات تعاون تقنية.

تم التطرق لآليات عمل المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، الذي يركز على إستراتيجيات التنمية، من خلال لجان متخصصة في الأنظمة الاقتصادية الغذائية، و الموارد السمكية، و الغابات، و الصناعات الزراعية ، للمساهمة في الجهود المبذولة من أجل حل مشكلات الدول الأعضاء الملحة المتعلقة بالأمن الغذائي، و إزالة الفقر، و ذلك من خلال دعم الإرشاد، التعليم ، الاتصالات الزراعية و التنمية الريفية.

أما دراسة الباب الثالث و المعنون بشراكات منظمة الفاو مع التنظيمات الأخرى، الذي ركزت من خلاله على الطابع العالمي لمنظمة الفاو، و تخصصها الإستراتيجي لتحقيق السلام الاجتماعي، و المرتكز على التعاون التشاركي، العمل متعدد الأقطاب، شراكات لامركزية لضمان التكامل، و بناء علاقات فعالة مع الشركاء، لتحقيق الهدف المشترك، و هو الارتقاء بالحقوق الإنسانية و ضمان تكاملها، و استدامتها، من خلال أربعة فصول .

شملت دراسة الفصل الأول تحت عنوان شراكة الفاو و منظمة الأمم المتحدة ، باعتبار الفاو عضو في أسرة الأمم المتحدة، و شراكاتها ناجمة عن هذا الوضع، القائم على الحاجة إلى التوسع والدعم، و تعزيز الصلات وإمكانيات التآزر مع الأجهزة الرئيسية الأممية، و البرامج المتخصصة، للارتقاء بالتنمية الغذائية، و لا تزال شريكا نشطا في العمل المشترك على الصعيد الدولي ضمن إطار النظام المنسق للأمم المتحدة لتفعيل الأهداف الإنمائية للألفية.

تم دراسة لجنة الأمن الغذائي العالمي، من اللجان الرئيسية للفاو، و هي تعمل كمنتدى عالمي في الأمم المتحدة ، و الذي يعنى بحوكمة الأمن الغذائي العالمي، و التي تستهدف وضع أهداف و مؤشرات مشتركة، قابلة للتحقق بشأن الأمن الغذائي القطري و العالمي.

كما تم استعراض تعاون الجمعية العامة مع منظمة الفاو، حول الشواغل المشتركة، و بالخصوص السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي ، من خلال برنامج الغذاء العالمي، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، البرنامج الأممي المعنى بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة، الشبكة الأممية الخاصة بالتنمية الريفية و الأمن الغذائي، برنامج الأممي الإنمائي، البرنامج الأممي للطفولة و برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

كما تم التطرق لدور الأمانة العامة الأممية، في تنظيم العلاقات الداخلية لأجهزة الأمم المتحدة، و تقييم خيارات مواجهة التحديات العالمية، من خلال شعبة النهوض بالمرأة، و شعبة التنمية المستدامة، و شعبة السياسات و التنمية الاجتماعية، و فرقة العمل بشأن أزمة الغذاء العالمي، و المنتدى الأممي المعني بالغيابات.

شملت دراسة التعاون كذلك، علاقة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، باعتباره الجهاز المفوض لإدارة العلاقة التأسيسية الأممية مع وكالة الفاو، من خلال لجنة التنمية الاجتماعية ، و لجنة مركز المرأة، و لجنة التنمية المستدامة، بالإضافة لتعاون مجلس الأمن الدولي مع الفاو، بتكريس السلام في المجتمع الدولي، و إعادة تصحيح الأوضاع و تسييرها بعد الصراعات و الاضطرابات، من خلال القرارات الخاصة، و إرسال بعثات المراقبة، و تقييم العمليات الميدانية.



شملت دراسة الفصل الثاني المعنون بشراكة منظمة الفاو و الوكالات المتخصصة الأخرى في التعاون المشترك و المتنوع، في إطار التعاون المتبادل، و التنسيق المشترك، و الأنشطة المتكاملة، من أجل ضمان الأمن العالمي، و تحقيق رفاهية الشعوب ، سواء تعلق الأمر بالوكالات المتخصصة في مجال التنمية الفنية، و التنمية الاجتماعية، و التنمية الاقتصادية.

يرتكز التعاون بين منظمة الفاو و نظيراتها من الوكالات ذات الطابع الفني، في التحكم بمختلف متغيرات العصر، و مواجهة التحديات المستجدة، و تسخير كل الإمكانيات لتحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من الوكالات، حيث تساهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان دعائم التعاون النووي لتعزيز السلامة والأمن الغذائي، في مجال البيئة والزراعة و مكافحة الفقر، و ضمان صحة الأغذية، و نشر الطرق الزراعية المحافظة على البيئة، من خلال الشعبة المشتركة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية و الزراعة، و فرقة العمل الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الفاو المعنية بالأغذية المشتقة من التكنولوجيا الحيوية .

و بالنسبة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فهي تضمن رصد و تقييم جودة الهواء، و المناخ، و أوضاع المحيطات، و الدورة العالمية للمياه، و المخاطر الجوية والتنبؤ بها، من خلال لجنة الأرصاد الجوية الزراعية، و لجنة علم المناخ ، و من خلال برامج متخصصة كبرامج الأرصاد الجوية و الموارد الطبيعية، و برامج الحالات المناخية الطارئة.

كما يركز التعاون بين منظمة الفاو و نظيراتها من الوكالات ذات الطابع الاجتماعي في ترقية معيشة الشعوب من الصحة، و الغذاء، و العمل، و العلوم، و الثقافة، و توحيد جهودها لتحقيق ذلك، للوصول لتجسيد الرفاه الاجتماعي من خلال منظمة العمل الدولية، التي تضمن الكرامة الإنسانية بتحسين ظروف العمل، باعتباره مصدرا لتحسين الظروف المعيشية بتعاون وثيق مع الفاو، من خلال لجان مشتركة بشأن العمل اللائق في الزراعة، و عمالة الأطفال الزراعيين، و السلامة و الصحة في العمل، و سلامة الصيادين و سفن الصيد، و من خلال برامج خاصة بالسلامة المهنية، و البيئة المأمونة في الزراعة، و صيد الأسماك، و سوق العمل، و عمالة المرأة.

و في نفس السياق أيضا تساهم منظمة الصحة العالمية، التي تضمن بالتعاون مع الفاو تعزيز النظم الصحية كأحد إستراتيجيات الحد من الفقر، من خلال قسم سلامة الأغذية المشترك بين المنظمتين، لضمان سلامة الأغذية على طول السلسلة الغذائية، و مراقبة الأغذية المتكاملة، و المواد الكيميائية في الأغذية، و إدارة الأزمات و الأمراض الحيوانية، و مراقبة صارمة من الإنتاج إلى الاستهلاك الغذائي.

و عن التعاون الحاصل بين منظمة الفاو و نظيراتها من الوكالات ذات الطابع الاقتصادي للوصول لتجسيد الرفاه الاقتصادي، بمواجهة تحديات العولمة، و أنظمة تحرير السوق ، و تفعيل تدابير و معايير صارمة في الاتجار بالمنتجات الغذائية، و تسخير كل الإمكانيات لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال منظمة التجارة العالمية، التي تعد محور النظام التجاري العالمي، بضمان تمتع المستهلك و المنتج بالإمداد المستمر بالسلع، و النتيجة المحققة هي إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام، من خلال مجلس التجارة في السلع الذي يتيح نظاما تجاريا متعدد من المزايا والفوائد، و مركز التجارة الدولي الذي يركز على تطوير القدرة التنافسية، و الإمكانيات التجارية، و تنمية التجارة والخدمات لمساعدة الدول على خلق وظائف أفضل، و زيادة الدخل، وكفالة الاستدامة البيئية لشعوبها.

بالإضافة للبنك الدولي، الذي يلعب دورا فعالا كمهندس للسياسات الاقتصادية، وتعزيز التنمية المؤسسية لقطاعات الإنتاجية الزراعية، و مصائد الأسماك ، و الموارد المائية، لمساعدة الدول النامية على الحد من الفقر، و تحسين ظروف المعيشة، من خلال الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية، و برنامج تركيز القطاع الريفي لتجسيد الإقراض النوعي دعما للمشروعات الريفية، و التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية، و البرنامج العالمي للتصدي للأزمة الغذاء.

كما شملت دراسة الفصل الثالث على أسس الشراكة بين منظمة الفاو و المنظمات الإقليمية بشراكات متنوعة مع المنظمات الإقليمية، في إطار التعاون المتبادل، و التنسيق المشترك، و الأنشطة المتكاملة، من أجل ضمان الأمن الغذائي الإقليمي، و الارتقاء بالمجالات المشتركة للتعاون المنشود عن طريق المكاتب الإقليمية المختصة لمنظمة الفاو.

تتعاون جامعة الدول العربية مع الفاو، تحقيقا للأمن الغذائي العربي من خلال سياسة مشتركة، و تنظيمات متخصصة لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي، برفع مستويات معيشة الشعوب، والنهوض بحالة أهل الريف، و المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، و الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي باعتبارهما مؤسستان ماليتان تستهدفان تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري.

يعد الإتحاد الأوروبي المنظمة الإقليمية الوحيدة العضو في الفاو، و الذي يضمن سياسة الغذاء السليم في أوروبا، من خلال قواعد مشددة لضمان موارد غذائية آمنة، و تقليص المخاطر الغذائية على المستهلك الأوروبي التي تأتي من داخل أو خارج الإتحاد، و جعل التجارة العالمية في الموارد الزراعية أكثر إنصافاً، من خلال إستراتيجيات تشمل الزراعة الأوروبية، تغير المناخ ، سوق زراعية أوروبية، الممارسات الزراعية المحافظة على البيئة و استدامة الغابات.

أما عن الفصل الرابع الذي شمل دراسة الشراكة بين منظمة الفاو و منظمات المجتمع المدني، التي لها ولاية محددة في الأمن الغذائي و التغذية، على رفع مستويات معيشة الشعوب الواقعة تحت نطاق اختصاصها ، تأمين كفاءة إنتاج، توزيع المنتجات الغذائية و الزراعية، تحسين ظروف سكان الريف، المساهمة في الاقتصاد العالمي بمشاركة المجتمع ككل.

حيث تم التطرق للرابطات المهنية الدولية التي تتعاون مع الفاو، لإقامة تعاون حقيقي بين مختلف منظمات المنتجين الفلاحين المنضوية تحت لوائه، قصد تحسين الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للمزارعين، كالإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، و حركة المزارعين الدولية " طريق الريف"، و الشبكة النسائية من أجل التغيير في الزراعة و إدارة الموارد الطبيعية.

تم دراسة تعاون منظمة الفاو مع المنظمات غير الحكومية، كالإتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، و الذي يركز على حماية ضحايا النزاعات المسلحة، و العمل الإنساني في أوقات النزاعات المسلحة والكوارث، و تحسين حياة الضعفاء، بالإضافة لمنظمة السلام الأخضر التي تعتمد على مبدأ المواجهة السلمية، لكشف أسباب المشاكل البيئية، و المساعدة من أجل مستقبل يعمه السلام، في سبيل حماية التنوع البيولوجي بكافة أشكاله.

كذلك تم التطرق لعلاقة الفاو مع العديد من المعاهد و مراكز البحوث و الدراسات، و التي تعزز العمل المشترك، لتحرير الإنسانية من الجوع، لتوفير حلول للتحديات التي تواجه صناعات القرار في القطاع الغذائي، و تم دراسة على سبيل المثال معهد الموارد العالمية، و المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية، و المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية و شبه الجافة، و المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية و شبه الجافة، و المركز الدولي لتطوير الأسمدة.

من خلال ما تقدم ، نصل إلى أن الطابع العالمي لمنظمة الفاو، و تخصصها الإستراتيجي الهادف لتحقيق السلام الاجتماعي للبشرية، يرتكز على تعاون تشاركي، و شراكات لامركزية، من أجل ضمان التكامل، و بناء علاقات فعالة مع الشركاء على أساس المزايا و الإيجابيات التي يقدمها كل طرف لتحقيق الهدف المشترك، و هو الارتقاء بحقوق الإنسان من خلال التركيز على :

- 1- تحقيق مفاهيم السلام الاجتماعي العالمي، بربط الأمن الغذائي بالأمن التغذوي، و الأمن البشري بالأمن الاقتصادي، بتعاون منظمة الفاو مع المنظمة الأممية و أجهزتها و برامجها المتخصصة، لإعمال حق كل إنسان دون تمييز بأي شكل من الأشكال في الحصول على غذاء دائم و آمن، و حق الإنسان في التحرر من الجوع، لأنه يشكل انتهاك للكرامة الإنسانية.
- 2- ضرورة حصول جميع الناس و في جميع الأوقات على أغذية كافية و سليمة و مغذية، و تلبية احتياجاتهم التغذوية ، و تناسب أنواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة نشطة و صحية، و هذا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإضافة لتجسيد المساواة الجنسانية، من خلال القضاء على التمييز ضد المرأة لضمان حصولها على موارد الدخل و الأرض و المياه.
- 3- تجسيد الحق في التنمية عبر تدعيم قطاعات الزراعة، مصائد الأسماك، التربية الحيوانية، الأحياء المائية، الغابات، و المنتجات المعدلة وراثياً، بالإضافة لتطوير مصادر النمو، و تحسين مستويات معيشة الأفراد و الجماعات، و بالخصوص في المناطق الريفية.
- 4- الارتقاء بالحق في العمل كعامل من مهم للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا بتعاون الفاو مع منظمة العمل الدولية، عبر تطوير سوق العمل في كل ميادين التنمية، و هذا لتنويع مصادر الدخل، و تأمين سبل الرزق، و تطوير الاقتصاد الريفي.
- 5- تفعيل الحق في بيئة سليمة، بالحد من تأثيرات النشاطات الزراعية، و قطع الأشجار، و التغيرات المناخية عبر التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالإضافة لتعزيز الحق في المياه عبر تطوير خدمات الري و السدود، و الاستثمارات الخاصة بتخزين، و جني المياه، و تجديد المشاريع القائمة، و توسيع المشاريع الصغيرة.
- 6- تطوير الحق في التعليم باعتباره أكثر الأصول قيمة، و بالخصوص لسكان الريف الراغبين في العثور على الفرص التشغيلية، و الارتقاء بمستوى النساء الريفيات، و تدعيم العمل المهني و المتخصص في مجالات الزراعة و تربية المائيات و الإنتاج الحيواني، عبر دعم المؤسسات التجارية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

7- تدعيم الحق في الصحة حيث تعمل منظمة الفاو بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية على ضمان الأمن التغذوي، و منع انتشار الأمراض العابرة للحدود، و التي يكون مصدرها من الغذاء، أو تسبب أضراراً بالمنتجات الغذائية، بالإضافة لمواجهة الأزمات الصحية التي تهدد اليد العاملة، و بالتالي تؤثر سلباً على الإنتاجية الغذائية و تدمر سبل الرزق.

8- التركيز على الحق في الاستثمار من خلال تعزيز فرص الحصول على موارد الإنتاجية الأساسية في التنمية الريفية كأمر جوهري للحد من الفقر لا سيما في الدول النامية، حيث أن استهداف المناطق الريفية يعد هدف مركزي للتحديات المتزايدة التي تواجه المنتجين الفقراء، صغار المزارعين، مجتمعات الصيد و المؤسسات المحلية.

9- تعزز منظمة الفاو أنماط التعاون الدولي من خلال تحديد مصادر إضافية لتمويل مكافحة الجوع و الفقر، من خلال المؤسسات المالية الدولية، و الوكالات الدولية المتخصصة و صناديقها، بالإضافة للارتقاء بالتعاون الدولي لا سيما بالحد من الكوارث، الأمراض و الآفات، النزاعات المسلحة بالتنسيق مع المنظمات الحكومية و غير الحكومية، و هذا لضمان الأمن المستدام.

10- تعمل منظمة الفاو على حماية حقوق الشعوب و الفئات الضعيفة، من خلال تحقيق التنمية المؤسساتية، كتعزيز حقوق الملكية، إدارة الأراضي، المياه، الرعاية الصحية، و تسهيل الحصول على القروض، و بالخصوص للنساء الريفيات، و حماية الأطفال و النساء، و الأقليات و الشعوب الأصلية.

ترتكز منظمة الأغذية و الزراعة على ثمانية أقطاب رئيسية للارتقاء بأنماط حقوق الإنسان، و لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، و ضمان تكامله و استدامته، من خلال:

#### 1- إدارة نظم الإنتاج الغذائي

تتطلب تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، مع الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية ، تكثيف فعالية نظم الإنتاج، من خلال تعزيز نظم إدارتها خاصة على مستوى صغار المنتجين، و هذا يتطلب اعتماد أكثر كفاءة، و إدارة الممارسات الزراعية المستدامة، من خلال:

- إدارة نظم الإنتاج المحصولي، بالاعتماد على زراعة تراعي حفظ الموارد على أساس المحافظة على الغطاء العضوي لحماية التربة الأساسية من الشمس و المطر و الرياح و لتغذية بكتيريا التربة، و لتكوين مستويات مناسبة من المادة العضوية للتربة ، مما يساهم في عمليات التثمين المستدام للإنتاج.

- إدارة نظم الإنتاج الحيواني، بالاعتماد على ممارسات الإنتاج الحيواني المحافظ على البيئة، بتفادي تدهور الأراضي في المناطق شبه القاحلة بسبب الرعي الجائر، و الذي انعكس سلباً على التنوع

البيولوجي الغابي، و زاد من إنبعاثات غازات الدفيئة، بالإضافة للإدارة المتكاملة لمخلفات المسالخ، والتي تلوث المياه الجوفية و التربة.

- السياسات المساندة للفقراء في مجال الثروة الحيوانية، من خلال حماية مصالح الفقراء لدى وضع سياسات الثروة الحيوانية، بدعم إعانات الإنتاج والتصدير، و تنظيم الأسواق المحلية، و مراقبة تحركات الحيوانات، والتفتيش البيطري، تنظيمًا للجوانب المتعلقة بتجارة الحيوانات.

## 2- تعزيز الثقافة الغذائية

يتم تعزيز الثقافة الغذائية بالتركيز على إقامة الحدائق في المدارس، و المستشفيات، لتعزيز دور المجتمع المحلي في الاستفادة من المنافع التعليمية و التغذوية، التي تركز على زراعة المحاصيل البستانية والفاكهة، و تربية الدواجن، أو الحيوانات الصغيرة، لتكوين أجيال بيئية من خلال:

- تعزيز المشاريع المجتمعية الصغيرة، و تأثيراتها على مستوى الأمن الغذائي بالنسبة للطلبة، و أفراد المجتمع المحلي تفعيلاً لبرامج استئصال الجوع، مع زيادة فائدة، و نوعية التعليم الموجه للأطفال في الريف والحضر، من خلال التعليم النشط وإدراج المهارات العملية في المنهج الدراسي.

- تزويد أطفال المدارس بخبرات عملية بشأن إنتاج الأغذية، وإدارة الموارد الطبيعية، والتقنيات الجديدة التي يمكن أن يحملوها معهم إلى مزارع أسرهم أو حدائق عائلاتهم، و تحسين تغذية الطلاب من خلال استكمال برامج التغذية المدرسية بأغذية طازجة، و مغذية غنية بالمغذيات الدقيقة، و زيادة معرفة الأطفال لفائدة الأسرة بأسرها .

## 3- إدارة الصحة الغذائية

ترتكز إدارة الصحة الغذائية على مجموعة من التدابير التي تضمن إنتاجاً غذائياً صحياً، في كل مرحلته، إلى غاية وصوله للمستهلك، مع التركيز أيضاً على أن يكون خالياً من المواد الضارة التي يمكن أن تجعل هذا الغذاء مصدراً للمرض و الآفات، التي تهدد حياة البشر، و هذا من خلال:

- مكافحة أمراض و آفات الحيوانات والنبات، من خلال سياسة مكافحة البيولوجية بدلاً من المكافحة الكيماوية للآفات، و التي تشمل تحديد عناصر المكافحة الملائمة، و ضمان فهم السكان المحليين للمخاطر، و نهج منظم للاستعداد لاحتمالات حدوث غزوات الآفات والأمراض، و تبادل الخبرات

و البيانات الحديثة، وترتيب أولويات العمل، وخطط الاتصال للتصدي بسرعة و فعالية للطوارئ الغذائية.

- بناء و تقييم قدرات الصحة النباتية، بتعزيز قدرة الدول على التجارة في السلع الزراعية، لتفادي حدوث غزوات متكررة للأفات الغريبة، بتعزيز إجراءات التفتيش، و دعم البرامج المؤسسية، و تنفيذ المعايير الدولية، و مناقشة قضايا الصحة النباتية بين أصحاب الشأن الرئيسيين العالميين والإقليميين و المحليين.

- المراقبة المبكرة للأمراض على مستوى المجتمع المحلي، من خلال استخدام المتخصصين لتحديد حالات الإصابة بالأمراض الحيوانية، وإعداد تقارير عنها، لتفادي غزوات الأمراض الحيوانية المحتملة محلياً، باستخدام تكنولوجيات المعلومات، والاتصال الجديدة، وبرمجيات رسم خرائط الأمراض.

- بناء المؤسسات في مجال سلامة الأغذية، من خلال الحد من مخاطر انعدام سلامة الأغذية، بإقامة إطار مؤسسي ، لإدارة سلامة الأغذية ومراقبتها، و تقديم المشورة بشأن بلورة البرامج الملائمة، و تعزيز القدرات النوعية، و تحديث المختبرات الغذائية، وخدمات التفتيش، لتلبية معايير السلامة الدولية.

#### 4- تحسين سلامة أغذية الشوارع

وضع الممارسات الجيدة لقطاع الأغذية غير النظامي ، بوصفه مصدراً للدخل وحصول السكان الضعفاء على الأغذية من الناحيتين المادية والاقتصادية في العديد من المراكز الحضرية ، وترويجها لضمان سلامة وجودة الأغذية والمشروبات التي تباع في الشوارع من خلال:

- الاعتراف بمخاطر الأمراض التي تحملها الأغذية نتيجة انعدام النظافة العامة، و وجود الممارسات غير السليمة الكامنة في هذا القطاع.

- إجراء مسوحات اجتماعية اقتصادية للبائعين، والمستهلكين، ومواقعهم داخل المدن، و مستوى النظافة العامة للأغذية المباعة في الشوارع بما في ذلك ملاحظة الممارسات خلال إعداد ومناولة الأغذية، مع تحليل عينات من الأغذية لرصد التلوث ، و تقييم البنيات الأساسية للصحة (توافر مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وغير ذلك) .

- تقديم التوصيات العملية لتحسين الظروف السائدة في القطاع وتقرير سلامة الأغذية المباعة في الشوارع بما في ذلك عادة دورات تدريبية مخصصة للبائعين والمفتشين والمنتجين وغيرهم وحملات

توعية للمستهلكين حول أكشاك بيع الأغذية، ودورات المياه في مواقع بيع أغذية الشوارع وعبوات التخلص من النفايات .

- استخدام نهج تشاركي بعقد اجتماعات مع روابط المستهلكين والسلطات الوطنية والبلدية والمنظمات غير الحكومية ، من خلال حلقات عمل وطنية لتحسين هذا القطاع.

## 5- التغذية وحماية المستهلك

يعد الفقر السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي، و بالخصوص بين سكان المناطق الريفية، و هذا من خلال إستراتيجية تعتمد على زيادة الفرص و الخيارات المتاحة للأفراد وبالخصوص الفئات المحرومة، وتحسين إنتاجية الموارد، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل في الريف وتحسين فرص الحصول على الغذاء ب:

- تعزيز سبل العيش المستدام في الريف، بتحسين الفرص المتاحة لفقراء الريف، كعامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تنويع وتدعيم سبل معيشتهم ، و الاستفادة من إمكانات التآزر بين الزراعة ، وصيد الأسماك والغابات وتربية الحيوانات ، و تعزيز المساواة الجنسانية في الموارد الاقتصادية والاجتماعية.

- الوصول للفئات الضعيفة والمحرومة، بالقضاء على الفقر، من خلال معالجة مباشرة وفورية لنقص التغذية وسوء التغذية، لتشكله تهديدا خطيرا على الصحة، ويحول دون النمو الطبيعي للأطفال، ويقلل من القدرة العقلية الإنتاجية وتخفف من نسب البالغين الأصحاء.

- تنفيذ العمل المفاهيمي والمنهجي على شبكة الأمان الاجتماعي، وذلك لضمان أنها تؤدي إلى تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية للفئات الضعيفة والمحرومة، وإعداد إطار الحفاظ على والأسر والمجتمعات المحلية ، وغير الرسمي في القطاع التجاري (الوجبات السريعة).

## 6- اعتماد تكنولوجيا تكثيف نظم الإنتاج المستدام.

تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان مع الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية ، يتطلب تكثيف فعالية نظم الإنتاج ، خاصة على مستوى صغار المنتجين، وهذا يتطلب اعتماد أكثر كفاءة وإدارة الممارسات الزراعية المستدامة، باعتماد التكنولوجيا المتطورة، التي تجسد التنمية الريفية المستدامة ، و التي تجعل الإنتاج يتجاوز مستوى الكفاف و قادر على المنافسة التجارية ، من خلال:



- رصد التقدم المحرز في التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية ، وتحليل إمكاناتها لتعزيز نظم الإنتاج في الدول الأعضاء ، و هذا بتحديد التأثير الدولي لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والاستدامة.
- تقييم تقنيات تكثيف وتنويع المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك ونظم الإنتاج، بالإضافة للمخاطر المرتبطة بتطبيق التكنولوجيا البيولوجية الجديدة .
- تشجيع البحوث التطبيقية التي تستهدف بصورة خاصة اعتماد تقنيات محسنة، لتغذية النباتات وإدارة الآفات ، من خلال المشاركة بين المنتجين والمزارعين و التجاربيين.
- تعزيز الإنتاج المستدام وتجهيز المحاصيل والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك والأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية ، مع التركيز على الحد من الفوارق بين نتائج البحوث والإنتاجية الفعلية .

#### 7- الاستخدام المستدام لموارد الأغذية والزراعة

- رفاه الأجيال الحالية والمقبلة معرض للخطر، ولا سيما في الدول النامية بسبب تدهور التربة ، وندرة المياه، والتلوث، والملح، وتدمير الغابات، والاستغلال المفرط للموارد البحرية، و زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، وفقدان الموارد الجينية والتنوع البيولوجي، ويتمثل التحدي في إيجاد توازن مناسب بين الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، من خلال:
- تطوير وتعزيز نظم الإدارة المتكاملة للموارد في مجالات مثل المياه وإدارة المناطق الساحلية والموارد العابرة للحدود ، وإدارة الموارد المائية والغابات والموارد الجينية للأغذية والزراعة .
- تعزيز الاتصالات عبر القطاعية ودون القطاعية والسياسات وآليات التعاون بين المؤسسات ذات الصلة (وزارات ، ومؤسسات البحوث ، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني) وبناء القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية من أجل الإدارة المتكاملة للموارد .
- تيسير تبادل الخبرات على المستويين الوطني والإقليمي والعالمي، وتعزيز الرصد والتقييم وتقييم الموارد الطبيعية لتحسين عملية صنع القرار للإدارة الفعالة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

## 8- التأهب والاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ

تعد الوقاية الوسيلة العملية للتعامل مع حالات الطوارئ الغذائية والزراعية، الناجمة عن الكوارث الطبيعية ، وكوارث الإنسان مثل الحروب والصراعات الداخلية، أو الناجمة عن الاضطرابات غير متوقعة في النظم المالية والاقتصادية ، و هذا من خلال:

- تعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث والقدرة على التخفيف من أثر حالات الطوارئ التي تؤثر في الأمن الغذائي والقدرات الإنتاجية لسكان الريف.

- تقييم الاحتياجات وصياغة وتنفيذ برامج للإغاثة وإعادة التأهيل ، وصياغة سياسات الاستثمار التي تحبذ الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى إعادة التعمير والتنمية في مجال الأغذية والزراعة .

- تعزيز القدرات المحلية وآليات التعامل من خلال توجيه اختيار الممارسات الزراعية والتكنولوجيات وخدمات الدعم ، وتعزيز القدرة على التكيف، بالإضافة لتشجيع الانتقال من الإغاثة، إلى الانتعاش في القطاعات الغذائية والزراعية.

بسبب مختلف التحديات التي تواجه منظمة الفاو، و من خلال دورها الريادي في الارتقاء بالسلام الاجتماعي، بتكريس أبعاد الأمن الغذائي العالمي ، الذي يعد مؤشرا جوهريا لضمان السلم و الأمن الدوليين، و ضمان التوازن بين الاحتياجات الإنسانية للغذاء، و الاحتياجات البيئية، و ضمان حقوق الأجيال المستقبلية، و هذا لا يكون إلا من خلال التزام أعضاء المجتمع الدولي باتخاذ تدابير وقائية، لتفادي مضاعفات تهدد صحة الأرض، و هذا من خلال الأخذ بالاقترحات التالية :

- 1- إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية الهشة ، بمنع تدهور ما لا يمكن إصلاحه في النظم الإيكولوجية الهشة، وتحديد الاتجاهات، و تكاليف الأخطار التي تهدد هذه النظم، لا سيما في الدول النامية.
- 2- رصد وتقييم حالة النظم الإيكولوجية الهشة ، و وضع معايير ومؤشرات لإدارتها المستدامة و بناء القدرات من أجل تقييم الأثر البيئي، وتحليل المخاطر .
- 3- تعزيز إدارة المعارف بتوفير المعلومات، وعمليات التقييم كإجراء حيوي لاتخاذ القرارات على نحو فعال، و وفقا لمنهجية واقعية، للتكامل مع المعلومات، والتحليلات الإحصائية المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة نحو تحقيق الأمن الغذائي للجميع.
- 4- الحفاظ على سلسلة البيانات الأساسية للأغذية والزراعة، و تعزيز عمليات تقييم منتظمة، لمختلف التحديات التي تواجه شعوب الدول الأعضاء ، و هذا للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة لحالة الأغذية والزراعة، و مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية ، الغابات، و التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الموارد.
- 5- تجسيد نظام عالمي للزراعة و الأغذية و التغذية، من خلال الاستعراض و المتابعة الدائمة للسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي، و دراسة المشاكل، و مواجهة التحديات التي تعرقل مسار التنمية و تكرس السلام الاجتماعي العالمي.
- 6- شحذ الإرادة السياسية للدول الأعضاء، لتفعيل آليات و برامج متكاملة تستهدف توفير الحاجات الأساسية للبشر، و استنباط حلول تقنية للتخفيف من وطأة الفقر، و مساعدة الفئات الضعيفة، في إطار التعاون المتبادل ، و العمل التشاركي للوصول لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- 7- ترشيد الأمن الغذائي العالمي، من خلال إستراتيجية قطرية و إقليمية و عالمية، بجعل أبعاد الأغذية و الزراعة في جدول الأعمال السياسي الدولي، و التأثير على الحكومات و أصحاب الشأن الرئيسيين، للالتزام بالأهداف الرئيسية، محددة المعالم و الإطار الزمني للقضاء على الجوع ، و الحد من سوء التغذية.
- 8- تعزيز دور شبكات الأمان و البرامج الاجتماعية، لمساعدة عديمي الأمن الغذائي، و الفئات الضعيفة، و شديدة الحساسية، في إطار نظام ممنهج للحماية، بالانتقال من الإغاثة إلى إدارة المخاطر، و التأهب لها مسبقا، بإستراتيجيات قطرية و أسرية شاملة.

9- الانتقال من المشاريع إلى النظم، بالتحول من المشاريع المتفرقة، إلى النظم القطاعية المتكاملة، ذات الأهداف المبرمجة، و القائمة على سياسات سوق العمل، كالمعاشات تقاعدية، و التأمين على البطالة، و التأمين الصحي، و سياسات تعليمية (التعليم مقابل الغذاء، و المطاعم المدرسية)، بالإضافة لجعل شبكات الأمان مكون رئيسي لإستراتيجيات النمو الشامل .

10- تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، من خلال إطار استراتيجي، و نهج متعدد التخصصات، لتوسيع نطاق الشراكات، في مجالات الموارد الجينية، و حماية النباتات، و جودة الأغذية و سلامتها ، و مصادد الأسماك، و الصحة الحيوانية، و حيازة الأراضي و المؤسسات الريفية ، و حماية البيئة لضمان الشراكة اللامركزية.

و في الأخير أنهى كلامي بمقولة العماد الأصفهاني : إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا كان أحسن، و لو زيد كذا كان يستحسن، و لو قدم هذا لكان أفضل، و لو ترك هذا لكان أجمل، و هو من أعظم العبر، و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

## قائمة المراجع

- 1- أ.د. سهيل حسين الفتلاوي- موسوعة القانون الدولي (التنظيم الدولي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مكتب دار الثقافة للتصميم و الإنتاج، عمان، 2007.
- 2- أ.د. عمر سعد الله، د. أحمد بن ناصر- قانون المجتمع الدولي المعاصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
- 3- المدير العام لمنظمة الفاو. جاك ضيوف- مقال بعنوان: إصلاح الأمم المتحدة - لأبد من تغيير الوكالات المتخصصة أيضا، سبتمبر 2005، موقع: [www.fao.org](http://www.fao.org)
- 4- اختصاصات منظمة الأغذية و الزراعة، مصلحة الشؤون العامة و الإعلام لمنظمة الأغذية و الزراعة- مستودع وثائق منظمة الأغذية و الزراعة، موقع المنظمة: [www.fao.org](http://www.fao.org).
- 5- الجزء الثاني بعنوان: برنامج العمل المتوسط الأجل، الباب الأول: السياسة العامة و التوجيه، الخطة المتوسطة الأجل 2006 /2011، مصلحة الشؤون العامة و الإعلام لمنظمة الأغذية و الزراعة .
- 6- وثيقة بعنوان: التجديد و الميزانية و الموظفون/ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، موقع: [www.fao.org](http://www.fao.org).
- 7- Why FAO?, Society Revue , Volume 25, Number 6 /September 1988, ISSN 0147-2011 (Print) 1936-4725 (Online) , DOI: 10.1007/BF02695771, New York .
- 8- تقرير بعنوان: الوثيقة الثانية لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي- النسخة النهائية، لجنة الأمن الغذائي العالمي/ الدورة 35، البند الثالث من جدول الأعمال، روما 14، 15، 17 أكتوبر 2009، رقم: K7197/A، 2009/2Rev.2 : CFS .
- 9- د. نشأت عثمان الهلالي- التنظيم الدولي، أكاديمية الشرطة، دار النهضة العربية، مطابع الطوابجي التجارية ، 1994-1995.
- 10- د. أحمد أبو الوفا محمد- الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية للنشر، دار قاصد كريم للطباعة ، القاهرة، 1985-1986.
- 11- د. محمد المجذوب- التنظيم الدولي (النظرية العامة و منظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة) ، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة (7)، لبنان، 2002، ص126، 127.
- 12- د. محمد السعيد الدقاق - التنظيم الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، مطابع الأمل، لبنان، بدون سنة.
- 13- دستور منظمة الأغذية و الزراعة
- 14- ميثاق الأمم المتحدة 26 يونيو 1945، إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.
- 15- الوثيقة رقم C59/32 - لجنة الشؤون الدستورية والقانونية- مجموعة المبادئ التوجيهية بشأن الاتفاقات الخاصة بإقامة العلاقة بين منظمة الأغذية و الزراعة و المنظمات الدولية الحكومية.
- 16- تقرير مؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة رقم 37/ 53 الخاص بالترتيبات الخاصة بالتشاور و التعاون و الاتصال مع المنظمات الدولية غير الحكومية .
- 17- د. حازم محمد عتلم- المنظمات الدولية الإقليمية و المتخصصة، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 18- د. محمد المجذوب- التنظيم الدولي (النظرية العامة و منظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة) ، الطبعة (7)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
- 19- د. محمد عبد الرحمان الدسوقي - قانون المنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة)، الجزء الثاني، الإسراء للطباعة، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2006.
- 20- إعلان روما الخاص بالأمن الغذائي، مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي / روما، إيطاليا 13-17 /11/1996.

- 21- إسماعيل العربي- التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية، طبعة جديدة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.
- 22- د. حسن نافعة- الأمم المتحدة في نصف قرن (دراسة في تطور التنظيم الدول منذ 1945).
- 23- لمحة تاريخية عن منظمة الأغذية و الزراعة- منظمة الأغذية و الزراعة في ميدان العمل . www.fao.org
- 24- د. صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي- حق التنمية الاقتصادية و حمايته دوليا، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2005.
- 25- Stephen Devereux, Why does famine persist in Africa?, Revue Food Security, Volume1, Number1/ Février2009, ISSN: 1876-4517 (Print) 1876-4525 (Online), DOI: 10.1007/s12571-008-0005-8.
- 26- القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن برنامج الإصلاح في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، مراكش 1994.
- 27- تقرير بعنوان : المساهمة في بناء عالم متحرر من الجوع ( أفاق المستقبل)- منظمة الأغذية و الزراعة و الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2015.
- 28- دراسة تشريعية لمنظمة الأغذية و الزراعة بعنوان: الجنس و القانون – حقوق المرأة في الزراعة، رقم: 92-5-104849-5، روما، 2002.
- 29- الطريق إلى المستقبل 2015 ، منظمة الأغذية و الزراعة تساعد البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، موقع: www.fao.org.
- 30- اللائحة العامة لمنظمة الأغذية و الزراعة.
- 31- اللائحة الداخلية لمجلس منظمة الأغذية و الزراعة /د.
- 32- اللائحة الداخلية للجنة برنامج منظمة الأغذية و الزراعة / ه.
- 33- اللائحة الداخلية للجنة المالية لمنظمة الأغذية و الزراعة /ج.
- 34- اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع لمنظمة الأغذية و الزراعة/ ز.
- 35- اللائحة الداخلية للجنة مصائد الأسماك لمنظمة الأغذية و الزراعة/ح.
- 36- اللائحة الداخلية للجنة الغابات لمنظمة الأغذية و الزراعة/ط.
- 37- اللائحة الداخلية للجنة الزراعة لمنظمة الأغذية و الزراعة/ي.
- 38- اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي لمنظمة الأغذية و الزراعة/ك.
- 39- اتفاقية فيينا للمعاهدات 1969.
- 40- د. علي يوسف الشكري- المنظمات الدولية و الإقليمية و المتخصصة( دراسة في عصبة الأمم المتحدة و الجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الصحة العالمية و جمعية الهلال الأحمر الليبي)، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ، 2003.
- 41- الاتفاقية الخاصة بمزايا و حصانات الوكالات الدولية المتخصصة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 179(2) في 21 نوفمبر 1947 .
- 42- فتوى محكمة العدل الدولية بعنوان: التعويض عن الأضرار المتكبدة في خدمة الأمم المتحدة – 11 ابريل 1948، موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، رقم ST/LEG/SER.F/1:
- 43- أ. د.سهيل حسين الفتلاوي، د.غالب عواد حوامدة- موسوعة القانون الدولي (القانون الدولي العام- مبادئ القانون الدولي العام)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مكتب دار الثقافة للتصميم و الإنتاج، 2009، الأردن.
- 44- د.عبد الكريم علوان خضير- الوسيط في القانون الدولي العام ( الكتاب الرابع- المنظمات الدولية)، دار مكتبة التربية ناشرون، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت، 1997.
- 45- تقرير مؤتمر منظمة الأغذية و الزراعة ، دورة (29) ، روما. 7 / 18 / 11 / 1997، رقم الوثيقة: ISBN92-5-604105-7. ISSN0256-1174.

- 46- موقع المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، [www.ilo.int.public/tribunal](http://www.ilo.int.public/tribunal).
- 47- النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، معتمد من قبل مؤتمر العمل الدولي 9 أكتوبر 1946، المعدل من جانب المؤتمر في 29 يونيو 1949، و المعدل في 11 يونيو 2008.
- 48- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إدارة شؤون الأعلام، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.
- 49- اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المعتمدة و المعروضة للتوقيع و التصديق و الانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لوضع الاتفاقيات الدولية لحماية ضحايا حروب المعقودة في جنيف من 21 ابريل - 12 أغسطس 1949، و دخلت حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1950.
- 50- البروتوكول الإضافي الأول الملحق ب اتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية ، المعتمد و المعروض للتوقيع و التصديق و الانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد القانون الدولي الإنساني المنطبق على المنازعات المسلحة و تطويره بتاريخ 8 يونيو 1977، و الذي دخل حيز التنفيذ في 1978 .
- 51- البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، المعتمد و المعروض للتوقيع و التصديق و الانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد القانون الدولي الإنساني المنطبق على المنازعات المسلحة و تطويره بتاريخ 8 يونيو 1977، و الذي دخل حيز التنفيذ في 1978 .
- 52- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (روما)، المعتمد في 17 يوليو 1998.
- 53- دراسة تشريعية لمنظمة الأغذية و الزراعة بعنوان: المرأة و الحق في الغذاء - القانون الدولي و ممارسات الدول، وحدة الحق في الغذاء، شعبة الاتصالات، رقم: 3-106176-5-92-978-2008.
- 54- قرار رقم 57 /43 المتعلق ببيان المبادئ الخاصة بمنح صفة المراقب للدول، ملحق بدستور منظمة الأغذية و الزراعة.
- 55- قرار رقم 57 /44 المتعلق ببيان المبادئ الخاصة بمنح صفة المراقب للمنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية/ ف، ملحق بدستور منظمة الأغذية و الزراعة.
- 56- قرار رقم 57 /39 المبادئ الخاصة بالتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية- إنشاء صفة الاتصال للمنظمات الدولية غير الحكومية.
- 57- سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن العلاقات مع المنظمات الدولية غير الحكومية" الفقرة 19 (أ) (النصوص الأساسية، الجزء الثاني، القسم ع)، (المرفق دال- أ).
- 58- سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن العلاقات مع المنظمات الدولية غير الحكومية"، الفقرة 21 (أ) (المرفق دال- ب).
- 59- سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن العلاقات مع المنظمات الدولية غير الحكومية"، الفقرة 25 (المرفق دال- ج).
- 60- أ.د. جمال عبد الناصر مانع- التنظيم الدولي ( النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة)، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.
- 61- موقع مكتب الخدمات الاستشارية القانونية التابع لمنظمة الفاو، 2009، [www.fao.org/corporatecommunications](http://www.fao.org/corporatecommunications).
- 62- موقع مكتب تقييم الخدمات لدى منظمة الفاو، 2009، [www.fao.org/pbe](http://www.fao.org/pbe).
- 63- موقع مكتب المفتش العام لدى منظمة الفاو، 2009، [www.fao.org/avd](http://www.fao.org/avd).
- 64- دنبييل صبحي الطويل- الحرمان و التخلف في ديار المسلمين (كتاب الأمة)، سلسلة فصلية عن رئاسة المحاكم الشرعية و الشؤون الدينية، الطبعة الأولى، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، 1984.
- 65- تقرير منظمة الأغذية و الزراعة بعنوان: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (الأزمات الاقتصادية-التأثيرات و الدروس المستفادة)، منظمة الفاو- فرع سياسات النشر الالكتروني و دعمه/ شعبة الاتصال، رقم: ISBN978-92-5-606288-8 ، 2009.

- 66- أ.د.حسن عبد القادر صالح- الموارد و تنميتها (أسس و تطبيقات على الوطن العربي)، الطبعة الأولى، الشركة الجديدة للطباعة و التجليد، مكتبة محمد جميعان للتوزيع، الأردن، 2002.
- 67-Barbara Huddleston , Why FAO?, Society Revue , Volume 25, Number 6 /September 1988, ISSN 0147-2011 (Print) 1936-4725 (Online) , DOI: 10.1007/BF02695771, the Food Security and Information Service of the Food and Agriculture Organization, USA, New York .
- 68- د. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، فبراير 1998 .
- 79- فرانك ايليس، ترجمة الدكتور إبراهيم يحيى الشهابي، السياسات الزراعية في البلدان النامية، منشورات وزارة الثقافة ، جمهورية العربية السورية، 1997.
- 70- مقال بعنوان: سلة الغذاء لبرنامج التغذية العالمي، موقع : [www.wfp.org](http://www.wfp.org).
- 71- وثيقة بعنوان: وضع المواصفات و الأعمال المعاييرية الأخرى- السعي الدؤوب لتوفير غذاء آمن للجميع، موقع: [www.fao.org](http://www.fao.org).
- 72- د.سعيد محمد الحفار- الموسوعة البيئية العربية ، المجلد 7 بعنوان: القضايا البيئية العالمية، وحدة الدراسات البيئية لجامعة قطر، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، قطر، 1418/1419هـ- 1998م.
- 73-J. Hutchinson' The status of FAO and codex alimentarius developments on vegetable proteins, Revue Journal Of The American Oil Chemists Society, Volume 56, Number 3/Mars 1979,ISSN: 0003-021X (Print) 1558-9331 (Online),DOI: 10.1007/BF02671459 .
- 74- د. محمد السيد عبد السلام- التكنولوجيا الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت فبراير 1982.
- 75- د. محمد عبد البديع – الاقتصاد البيئي و التنمية، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر و التوزيع، القاهرة (مصر)، 2006.
- 76- د.سعيد محمد الحفار- الموسوعة البيئية العربية ، المجلد 4 بعنوان: الكرة الحية (نظري و تطبيقي)، وحدة الدراسات البيئية لجامعة قطر، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، قطر، 1418/1419هـ- 1998م.
- 77- موقع برنامج السيطرة على وباء البدانة العالمي ، [www.who.int/nutrition](http://www.who.int/nutrition) and development for health
- 78- د. محمد محمد عبده إمام، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة (دراسة مقارنة في القانون الإداري)، بدون طبعة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، القاهرة، 2004.
- 79- د. أحمد عبد الكريم سلامة- قانون حماية البيئة (مكافحة التلوث. تنمية الموارد الطبيعية)، دار النهضة العربية للنشر ، الإسراء للطباعة، (القاهرة) مصر، 2002/2003.
- 80- د. حسن أحمد شحاته - البيئة و التلوث و المواجهة( دراسة تحليلية)، القاهرة، بدون سنة.
- 81- د. كمال حمدي ابو الخير- مشكلات المنظمات التعاونية و غير التعاونية، بدون طبعة، الناشر مكتبة عين شمس، القاهرة، 2005 .
- 82- د.علي محمد المكاوي - الإنسان و البيئة و الصحة(دراسة في علم الاجتماع)، القاهرة، بدون سنة.
- 83- د.سعيد محمد الحفار- الموسوعة البيئية العربية ، المجلد 1 بعنوان: البيئة ( مفاهيم، فلسفة، مشكلات)، وحدة الدراسات البيئية لجامعة قطر، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، قطر، 1418/1419هـ- 1998م.
- 84- أ. إبراهيم علي الجندي- الأمن الصناعي و حماية البيئة من التلوث، بدون طبعة، بدون دار نشر، القاهرة، بدون سنة.
- 85- أ.د.محمد احمد عويضة- التلوث روماتيزم العصر، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، القاهرة، 2004.



86-Membres du Groupe De Travail, Evaluation nutritionnelle et sanitaire des aliments issus de l'agriculture biologique, Agence Française De Sécurité Sanitaire Des Alimentes (AFSSA), République Française, juillet 2003 .

87- د بركات محمد مراد- الإسلام و البيئة (رؤية إسلامية حضارية)، بدون طبعة، بدون دار نشر، القاهرة، بدون سنة.

88- د. ممدوح حامد عطية، د. سحر مصطفى حافظ- المخاطر الإشعاعية بين البيئة و التشريعات القانونية في الوطن العربي، الطبعة 1، دار الفكر العربي للطبع و النشر، البردي للجمع الإلكتروني و الطباعة، 2005/هـ 1425م، القاهرة.

89- د عمار طراف- التلوث البيئي و العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت.

90- د. سعيد محمد الحفار- الموسوعة البيئية العربية ، المجلد 3 بعنوان: صحة البيئة، وحدة الدراسات البيئية لجامعة قطر، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، قطر، 1418 / 1419 هـ- 1998م.

91- د. عبد المنعم موسى إبراهيم- حماية المستهلك (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.

92- د. سعيد محمد الحفار- الموسوعة البيئية العربية ، المجلد 2 بعنوان: التلوث و اقتصادياته، وحدة الدراسات البيئية لجامعة قطر، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، قطر، 1418 / 1419 هـ- 1998م.

93-Harvey S. James Jr, Sustainable agriculture and free market economics: Finding common ground in Adam Smith, Revue Agriculture And Human Values, Volume 23, Number 4/Décembre 2006, ISSN: 0889-048X (Print) 1572-8366 (Online), DOI: 10.1007/s10460-006-9020-6.

94- الأستاذ. الدكتور. نجم الغراوي، الدكتور. عبد الله حكمت النجار- إدارة البيئة (نظم و متطلبات و تطبيقات)، الطبعة 1، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 1427 هـ / 2007م.

95- تقرير بعنوان: آثار تغير المناخ بالنسبة للأمن الغذائي و إدارة المواد الطبيعية في أفريقيا، المؤتمر الإقليمي (26) لإفريقيا، لواندا- أنغولا، 7/3 مايو 2010، رقم: ARC/10/8 . K7542/A.

96-Ibrahim Nahal , Principes D'Agriculture Durable , Editions ESTEM /RUPEIF-UREF (Editions Scientifiques, Techniques Et Médicales) , Paris, 1998.

97- د. محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

98- أ.د. عطا الله أحمد أبو حسن، د. سمير فؤاد علي توفيق، أ.د. السيد عزت قنديل، أ.د. إبراهيم السيد خير الله- الموارد الطبيعية المتجددة في المناطق الجافة و شبه الجافة، بدون طبعة، منشأة المعارف- جلال حزي و شركائه، مطبعة عصام جابر، القاهرة 2005م-1426هـ.

99- د. حمد بن محمد آل الشيخ - اقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، توزيع مكتبة العبيكان، 1428 هـ / 2007م.

100- وثيقة بعنوان: مصائد الأسماك و تربية الأحياء المائية/ الأسماك مصدر للغذاء، و سبل المعيشة و التجارة، موقع: [www.fao.org](http://www.fao.org).

101- د. أحمد محمد عبد العال- الأخطار البيئية و سكان السودان، بدون طبعة، بدون دار النشر، بدون سنة، القاهرة.

102-Patrice Grimaud & Mohamed Sserunjogi & Milton Wesuta & Nelly Grillet & Moses Kato & Bernard Faye, Effects of season and agro-ecological zone on the microbial quality of raw milk along the various

levels of the value chain in Uganda, Accepted: 4 November 2008 / Published online: 19 November 2008.

103-Philippe Collomb, A quelles conditions l'agriculture peut-elle répondre aux divers besoins du monde ?.

104-Jan Ros, Matthijs Hisschemöller, Floor Brouwer and Gert-Jan vanden Born , Book: Agriculture And Climate ,Beyond 2015, Participatory approaches for a transition in agriculture: the case of the Netherlands , Volume 46, ISSN: 1383-5130,ISBN: 978-1-4020-4063-4 (Print) 978-1-4020-4368-0 (Online), DOI: 10.1007/1-4020-4368-6, 2006.

105-Jean-Christophe Kroll ,Une politique Mondiale Pour Nourrir Le Monde, Springer Paris, 978-2-287-71810-6 (Print) 978-2-287-71811-3 (Online),France, 2007.

106- أ.أحمد بك ندى- من حسن الصناعة في علم الزراعة (الزراعة)، الجزء الأول، بدون طبعة، بدون دار نشر، القاهرة، بدون سنة.

107- د. أحمد طاهر أحمد- الأمن الحيوي في صناعة الدواجن، موقع وزارة البيئة و المياه للإمارات العربية المتحدة: [www.moew.gov.ae](http://www.moew.gov.ae)

108- تقرير منظمة الأغذية و الزراعة بعنوان: حالة الموارد السمكية و تربية الأحياء المائية في العالم 2008، أدرة مصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية، الفاو، إعداد فرع سياسات النشر الإلكتروني و دعمه، شعبة الاتصال FAO ISSN1020-5519، ISBN978-92-5-606029-7 ، روما 2009.

109- تقرير بعنوان: دور تربية الأحياء المائية في التنمية المستدامة، المؤتمر العام، الدورة الرابعة والثلاثون، روما، 17-24 نوفمبر 2007، رقم: 2007/INF/16 C .

110- د. محمد علي الفراء، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، سبتمبر 1979.

111-John F. Caddy and W. A. Fisher, FAO interests in promoting understanding of world seaweed resources, their optimal harvesting , and fishery and ecological interactions , Hydrobiologia Revue, Volume 112, Number 2/Mai 1985 , ISSN: 0018-8158 (Print) 1573-5117 (Online), DOI: 10.1007/BF00006793 .

113- د. كمال حمدي أبو الخير- مشكلات المنظمات التعاونية و غير التعاونية، بدون طبعة، الناشر مكتبة عين شمس، القاهرة، 2005.

114-Fao , Intereconomics Revue ,Volume 4,Number8/Aout 1969, ISSN 0020-5346 (Print) 1613-964X (Online), DOI 10.1007/BF02930179.

115- برتران بادي، ماري-كلود سموتس، ترجمة سوزان خليل- انقلاب العالم (سوسويولوجيا المسرح الدولي) ، بدون طبعة، دار العالم الثالث، القاهرة، بدون سنة.

116- تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بعنوان: الزراعة في العالم لفترة 2030/2015 ، موقع: [www.fao.org](http://www.fao.org).

117- د. عادل محمد زايد- إدارة الموارد البشرية (رؤية إستراتيجية). بدون طبعة، بدون دار نشر، القاهرة، 2003.

118- الدليل السريع لتعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار استراتيجي الجديد لمنظمة الفاو بعنوان: المساواة بين الجنسين في الزراعة و التنمية الريفية، 2009.

119-Gilles Chomel Et Marcel Robert , Dictionnaire Critique De L'automobile - petit Glossaire De L'altermobilité , Carfree Editions 2008, République Française.

120- تقرير بعنوان: الغابات و الطاقة، المؤتمر العام، الدورة الرابعة والثلاثون، روما، 17-24 نوفمبر 2007، رقم: C 2007/INF/17 .

121- تقرير بعنوان : الطاقة الحيوية ، البند 7 من جدول الأعمال لجنة الزراعة لمنظمة الأغذية و الزراعة، الدورة التاسعة عشرة، روما، 13-16 أبريل/2005 ، رقم: COAG 2005/Inf.7

122- دراسة تشريعية لمنظمة الأغذية و الزراعة بعنوان: الحق في الغذاء و تأثير الوقود الحيوي السائل (الوقود الزراعي) ، FAO/18079/M ، روما 2008، رقم: 9-106174-5-92-978.

123- مقال بعنوان: التقرير الدولي المشترك (OECD) و(FAO) الخاص بالأفاق الزراعية للفترة 2007-2016 حول تزايد الطلب على الوقود الحيوي يهدد بارتفاع أسعار المواد الغذائية، [www.dw-world.de/popups](http://www.dw-world.de/popups) .

124- محمد جبر العمر ، أزمة الغذاء في العالم، مجلة نضال الفلاحين/ العدد التاسع و الأربعون-أيلول 2008، الاتحاد العام للفلاحين السوريين.

125- تقرير البنك الدولي بعنوان: التنمية في العالم 2008 (الزراعة من أجل التنمية)، [www.siteresources.worldbank.org](http://www.siteresources.worldbank.org) .

126- د. جمعة حرب- حرب المورثات القادمة، مدونة نوافذ البيئة، 14 فبراير 2010، الساعة 12.23 ، موقع: [www.envi.maktoobblog.com](http://www.envi.maktoobblog.com) .

127- د.محمد أبو خميس- الأغذية المعدلة وراثيا، موقع: [www.pr.sv.net/aw/2005](http://www.pr.sv.net/aw/2005).

128- الاتفاق المشترك بين منظمة الأغذية و الزراعة و منظمة الصحة العالمية بخصوص مبادئ تقييم المخاطر ذات العلاقة بالأغذية المشتقة 2003.

129- د. إيهاب سلام- السيادة بين الاقتصاد و السياسة، بدون طبعة، بدون دار نشر، القاهرة، 2005.

130- حسن زعرور- "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات"، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية ،موقع: [www.lebarmy.gov.lb](http://www.lebarmy.gov.lb).

131- لا للعملة الرأسمالية، مركز الدراسات الاشتراكية-وحدة الدراسات، موقع: [www.e-socialists.net](http://www.e-socialists.net) .

132- بروفيسور. دوناتو رومانو- الزراعة و الفقر و التنمية الريفية في ظل العولمة، 20 كانون الأول 2005 ، قسم المعلومات و الاتصالات (المركز الوطني للسياسات الزراعية)، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي السورية.

133- ديسرى الجوهري- الجغرافيا السياسية و المشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1993.

134- نخبة من أساتذة القانون- حقوق الإنسان (أنواعها و طرق حمايتها في القوانين المحلية و الدولية)، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 2008.

135- دراسة تشريعية لمنظمة الأغذية و الزراعة بعنوان: الحق في الغذاء الكافي في حالات الطوارئ، مكتب الشؤون القانونية، رقم: 1-104885-5-92، روما، 2002.

136- هيئة الدستور الغذائي و طريقة عملها، موقع: [www.codealimentarius.net](http://www.codealimentarius.net).

137- إنجازات الدستور الغذائي، الموقع: [www.codealimentarius.net](http://www.codealimentarius.net).

138- المدونة الدولية الخاصة بالصيد الرشيد. 1995.

139- مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها/ النسخة المنقحة في 2001 .

140- مدونة التفتيش على واردات الأغذية و صادراتها، المرفق التاسع رقم: TC/M/Y5871Ar/1/6.05/300 ، البند 4 من جدول أعمال المنتدى العالمي الثاني المشترك بين

منظمة الأغذية و الزراعة و منظمة الصحة العالمية لإقامة نظام فعال لسلامة الأغذية بعنوان " تعزيز الإدارات الرسمية المعنية بمراقبة سلامة الأغذية "، بانكوك، تايلاند، 12-14 أكتوبر 2004 .

- 141- مدونة التفتيش على واردات الأغذية و صادراتها، المرفق التاسع رقم: TC/M/Y5871Ar/1/6.05/300 ، البند 4 -1 من جدول أعمال المنتدى العالمي الثاني المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لإقامة نظام فعال لسلامة الأغذية بعنوان " تحديد مسؤوليات ومهام مختلف أصحاب الشأن ضمن إستراتيجية قطرية للرقابة على الأغذية "، بانكوك، تايلند، 12- 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2004 .
- 142- مدونة تحديد مستويات النويدات المشعة في الأغذية في أعقاب التلوث النووي العارض. 2004.
- 143- مدونة تقييم وإدارة سلامة الأغذية البحرية وجودتها منظمة الأغذية و الزراعة 2007، الوثيقة التقنية بشأن مصائد الأسماك، رقم 444.
- 144- وثيقة تكميلية لدستور الفاو بعنوان المبادئ و الإجراءات التي ينبغي أن تحكم المعاهدات و الاتفاقيات المعقودة بمقتضى المادتين 14 و 15 من الدستور .
- 145- اتفاق إنشاء لجنة مصائد الأسماك لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ 26 فبراير 1948 .
- 146- اتفاق إنشاء الهيئة العامة لمصائد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط 24 سبتمبر 1949.
- 147- الاتفاقية الدولية لحماية النباتات 1951 .
- 148- اتفاق لجنة حماية النباتات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في 26 نوفمبر 1955 .
- 149- اتفاق إنشاء لجنة منظمة الفاو لمكافحة الجراد الصحراوي في جنوب غرب آسيا 1963 .
- 150- اتفاق إنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى 1965 .
- 151- اتفاق لإنشاء هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في شمال غرب أفريقيا 1970 .
- 152- اتفاق إنشاء لجنة الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية لآسيا والمحيط الهادئ 1973 .
- 153- اتفاق تعزيز الامتثال الدولي بتدابير حفظ وإدارة سفن الصيد في أعالي البحار 1993.
- 154- اتفاق إنشاء لجنة اسماك التونة في المحيط الهندي 1993 .
- 155- اتفاق إنشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية 2000 .
- 156- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 2001 .
- 157- المعاهدة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي 1966، بصيغتها المعدلة بموجب البروتوكول المعتمد في باريس في 10 يوليو 1984 ، والبروتوكول الذي اعتمد في مدريد يوم 5 يونيو 1992 .
- 158- اتفاق بإنشاء إنشاء مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ، الوثيقة الختامية للمؤتمر للمفوضين المعني كوالالمبور ، ماليزيا ، 29 يوليو 1978 ، و معدلة من قبل مجلس الإدارة في دورته العادية السادسة في كانون الأول / ديسمبر 1987 ودخلت حيز النفاذ في 9 يناير 1988 .
- 159- اتفاق إنشاء مركز التنمية الريفية المتكاملة لأفريقيا 1979 ، الوثيقة الختامية لاتفاق إنشاء مركز التنمية الريفية المتكاملة لأفريقيا في أروشا ، تنزانيا ، 18-21 سبتمبر 1979 ، و عدل من قبل مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية التي عقدت في 3 مايو 1985 .
- 160- اتفاق لإنشاء مركز إقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية و الكاريبي 1981، الوثيقة الختامية لمؤتمر المفوضين بشأن إنشاء المركز الإقليمي، كرا كاس ، فنزويلا ، 8-11 سبتمبر 1981، بروتوكول تعديل المبرم في بنما يومي 16 و 17 يوليو 1985 .
- 161- اتفاق إنشاء المنظمة الدولية لتسويق الخدمات الإعلامية و المشورة التقنية للمنتجات السمكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كوالالمبور ( ماليزيا ) 9-13 كانون الأول / ديسمبر 1985، و المعدل من قبل مجلس إدارة منظمة INFOFISH في دورته العاشرة التي عقدت في كوالالمبور ، ماليزيا في الفترة من 12 إلى 15 ديسمبر 1995 .
- 162- اتفاق إنشاء منظمة لحماية النباتات في الشرق الأدنى ( NEPPO ) 1993 .
- 163- اتفاق إنشاء مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية ( INFOSAMAK ) 1993 ، المعدل في 1995 .
- 164- اتفاق مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ( INFOPECA ) ، 1994 .
- 165- اتفاق إنشاء منظمة مصائد أسماك بحيرة فيكتوريا / كيسومو ، كينيا ، 30 يونيو 1994 ،

- بصيغته المعدلة من قبل مجلس الوزراء في دورته الثانية ، 12 نوفمبر 1998 .
- 166- اتفاقية إنشاء المنظمة الدولية للتنمية مصائد الأسماك في أوروبا الشرقية والوسطى (EUROFISH) 2000.
- 167- اتفاقية حفظ وإدارة الموارد السمكية في جنوب شرق المحيط الأطلسي 2006.
- 168- القرار رقم: 1/ 97 بعنوان: صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، في 17/11/1997، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الدورة التاسعة و العشرين ، روما، 1997.
- 169- القرار رقم 3/91 بعنوان: حقوق السيادة للدول على مواردها الوراثية، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، الدورة السادسة و العشرين، روما، 1991.
- 170- تقرير بعنوان:التقرير المرحلي السادس عن تنفيذ خطة العمل لإدماج المرأة في عملية التنمية،المؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة، الدورة(30)، روما.12-1999/11/23.
- 171- تقرير بعنوان:مذكرة إعلامية عن السلامة الحيوية،المؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة، الدورة(30)، روما.12-1999/11/23، رقم:C99/INF/25.X3387A .
- 172- تقرير بعنوان: سير أعمال المساواة بين الجنسين و التنمية 2002 /2007، رقم:06/ C2003، j، a0255.
- 173- تقرير بعنوان: تنفيذ خطة عمل خاصة باستئصال ذبابة تسي تسي و مرض المثقبيات من بلدان الإفريقية، رقم:07/ C2003، a0088، j.
- 174- تقرير بعنوان: التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل دولية بشأن منع صيد غير دون إبلاغ و دون تنظيم و رده و القضاء عليه، رقم:21/ C2003، j، a0043.
- 175- وثيقة بعنوان:الغابات و الطاقة، المؤتمر العام، الدورة الرابعة والثلاثون، روما، 17-24 نوفمبر 2007، رقم:17/ INF/2007 C .
- 176- وثيقة بعنوان: دور تربية الأحياء المائية في التنمية المستدامة، المؤتمر العام، الدورة الرابعة والثلاثون، روما، 17-24 نوفمبر 2007، رقم:16/ INF/2007 C .
- 177- وثيقة بعنوان: زيادة القدرة على التأهب للتهديدات وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والتصدي لها على نحو فعال، المؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة، الدورة السادسة والثلاثون : روما، 18-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 ، رقم:1/ ADD.1.K5917A /2-ADD.1 C2009 .
- 178- وثيقة بعنوان: حالة تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية، المؤتمر العام لمنظمة الفاو، الدورة السادسة والثلاثون روما، 18-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، رقم: C2009/22-09CONF /K6005/A.
- 179- وثيقة بعنوان: الإستراتيجية العالمية للإحصاءات الزراعية والريفية، المؤتمر العام لمنظمة الفاو، الدورة السادسة والثلاثون روما، 18-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، رقم: C2009/23-conf/09k6331/a.
- 180- تقرير بعنوان: دور المؤتمرات الإقليمية للمنظمة في لجنة الأمن الغذائي العالمي المصلحة، المؤتمر الإقليمي (26) لإفريقيا، لواندا- أنغولا، 7/3 مايو 2010، رقم: ARC/10/3.010/ARC/K7563A.
- 181- تقرير بعنوان: تنمية مصائد الأسماك في الألفية الثالثة(تحديات و فرص)، المؤتمر الإقليمي (22) لإفريقيا 4- 8 فبراير 2002 القاهرة، رقم:5.Y6053A/ARC/02/INF.
- 182- تقرير بعنوان: خطة عمل منظمة الفاو لمساواة الجنسين و التنمية 2002/2007، المؤتمر الإقليمي (22) لإفريقيا 4- 8 فبراير 2002 القاهرة، رقم:6.Y6054A/ARC/02/INF.
- 183- تقرير بعنوان: برنامج مكافحة التريبانوزوما الإفريقية، المؤتمر الإقليمي (22) لإفريقيا 4- 8 فبراير 2002 القاهرة، رقم:8.Y6057A/ARC/02/INF.
- 184- تقرير بعنوان: إقامة نظم اقتصادية لاحتياط الأمن الغذائي الإقليمي، المؤتمر الإقليمي الثالث و العشرون لإفريقيا 1- 5 مارس 2004 ( جوهانسبورغ- جنوب إفريقيا)، رقم: ARC/04/

.4.4.J1661A

- 185- تقرير بعنوان: إطار استراتيجي لمنظمة الفاو من أجل سد الفجوة الرقمية، المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لإفريقيا 1-5 مارس 2004 ( جوهانسبورغ- جنوب إفريقيا)، رقم: ARC/04/INF/10.J1460A.
- 186- تقرير رقم: ARC/06/3 بعنوان: تعزيز القدرة التنافسية للزراعة وإدارة الموارد الطبيعية في ظل العولمة والتحرير لتدعيم النمو الاقتصادي، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، مالي، من 30 يناير إلى 3 فبراير / 2006.
- 187- تقرير رقم: ARC/06/4 بعنوان: تطوير البذور في أفريقيا، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، من 30 يناير إلى 3 فبراير 2006.
- 188- تقرير رقم: ARC/06/INF/5 بعنوان: سياسات التكنولوجيا الحيوية في إنتاج الأغذية، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، من 30 يناير إلى 3 فبراير 2006.
- 189- تقرير رقم: ARC/06/INF/6 بعنوان: الحرائق في نقطة الالتقاء بين الزراعة و الحراجة، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، مالي، من 30 يناير إلى 3 فبراير / 2006.
- 190- تقرير رقم ARC/06/INF/7 بعنوان: الإصلاح الزراعي وسياسات الأراضي والأهداف الإنمائية للألفية، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا، باماكو، من 30 يناير إلى 3 فبراير 2006.
- 191- تقرير بعنوان: التجارة داخل إفريقيا- القضايا و التحديات و عمليات التنفيذ لتحقيق الأمن الغذائي و الحد من الفقر، المؤتمر الإقليمي (25) لإفريقيا، (نيروبي/ كينيا)، 16-20 يونيو 2008، رقم: ARC/08/5 - ARC-08/K1590a .
- 192- تقرير بعنوان: تنفيذ توصيات المؤتمرات الإقليمية التي عقدت في الفترة 2008 /2009، المؤتمر العام لمنظمة الفاو /الدورة (36) روما، 18 /23 نوفمبر 2009، رقم: C2009/INF/12، K6003A.
- 193- تقرير بعنوان: قضايا الطوارئ على المستويين العالمي و الإقليمي، المؤتمر الإقليمي (25) لإفريقيا، (نيروبي/ كينيا)، 16-20 يونيو 2008، رقم: ARC/08/4 - ARC-08/K1663a .
- 194- تقرير بعنوان: النهوض بإدارة مياه الزراعة- أولوية تنفيذ الركيزة الأولى في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في الريف، المؤتمر الإقليمي (25) لإفريقيا، (نيروبي/ كينيا)، 16-20 يونيو 2008، رقم: ARC/08/4 - ARC-08/K1667a .
- 195- تقرير بعنوان: آثار تغير المناخ بالنسبة للأمن الغذائي و إدارة المواد الطبيعية في أفريقيا، المؤتمر الإقليمي (26) لإفريقيا، لواندا- أنغولا، 7/3 مايو 2010، رقم: ARC/10/8 . K7542/A .
- 196- تقرير بعنوان: تحديات و فرص إنتاج الوقود البيولوجي في البلدان الأفريقية، المؤتمر الإقليمي (26) لإفريقيا، لواندا- أنغولا، 7/3 مايو 2010، رقم: ARC/10/INF/6.K7587/A .
- 197- تقرير بعنوان: تقييم مرض جنون البقر و الحمى القلاعية ( انعكاساتها على الشرق الأدنى)، المؤتمر الإقليمي (26) للشرق الأدنى بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة 9-13/3/2002، رقم: NERC/02/INF/5.Y3064A.
- 198- تقرير بعنوان: التكنولوجيا الحيوية بشأن الزراعة و الغابات و الأسماك، المؤتمر الإقليمي (26) للشرق الأدنى بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة 9-13/3/2002، رقم: NERC/02/INF/8.Y3063A .
- 199- تقرير بعنوان: حفظ طويل الأجل لتخفيف و إدارة الجفاف، المؤتمر الإقليمي (26) للشرق الأدنى بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة 9-13/3/2002، رقم: NERC/02/INF/4.Y6067A .
- 200- تقرير بعنوان: تحرير التجارة، المؤتمر الإقليمي (26) للشرق الأدنى بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة 9-13/3/2002، رقم: NERC/02/5.Y6139A.

- 201- تقرير بعنوان: إسهام الغابات و الأشجار في إدارة المياه و الأمن الغذائي في الشرق الأدنى ، المؤتمر الإقليمي(27) للشرق الأدنى (13- 17 مارس 2004)(دوحة، قطر)، رقم:NERC/04/INF/5.J1308A.
- 202- تقرير بعنوان: ترويج البحوث و الإرشاد في الميدان الزراعي و تحقيق التنمية المستدامة ، المؤتمر الإقليمي(27) للشرق الأدنى (13- 17 مارس 2004)(دوحة، قطر)، رقم NERC/04/INF/7.J1310A.
- 203- تقرير بعنوان: الزراعة في الشرق الأدنى عام 2050 (التوقعات والتحديات )، المؤتمر الإقليمي (29) للشرق الأدنى، القاهرة (مصر) 1- 5 مارس 2008 ، رقم: NERC/08/03 .
- 204- تقرير بعنوان: إدارة مبيدات الآفات بإقليم الشرق الأدنى، المؤتمر الإقليمي (29) للشرق الأدنى، القاهرة (مصر) 1- 5 مارس 2008 ، رقم: NERC/08/K1530a- NERC/08/INF/6- REV.1 .
- 205- تقرير بعنوان: التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود في الشرق الأدنى مع تركيز خاص على أنفلونزا الطيور ، المؤتمر الإقليمي (29) للشرق الأدنى، القاهرة (مصر) 1- 5 مارس 2008 ، رقم: NERC/08/K1651a- NERC/08/ 4-REV.1 .
- 206 -Le Développement Socio-économique, Base Des Actions Entreprises Par la FAO En Amérique Latine Et dans Les Caraïbes, Vingt-huitième Conférence Régionale De La FAO Pour L'Amérique Latine Et Les Caraïbes,Guatemala,26- 30 avril2004, N.LARC/04/3.J1490F .
- 207- Initiative Pour La Révision et La Mise A Jour Des Politiques Et Stratégies National En Matière D'agriculture de d2veloppement Rural Et De Sécurité Alimentaire, Vingt-huitième Conférence Régionale De La FAO Pour L'Amérique Latine Et Les Caraïbes,Guatemala,26- 30 avril2004, N.LARC/04/INF/8.J1697F .
- 208- تقرير بعنوان: الأمن الصحي للأغذية- تطبيقات البلدان المتقدمة في اجتماع الدستور الغذائي، المؤتمر الإقليمي (30) لأمريكا اللاتينية و الكرايب- برازيليا/ البرازيل، 14-18/04/2008، رقم: LARC/08/INF/7- W/K1757/F.
- 209-Maladies Transfrontières,Trentième Conférence Régionale De La FAO Pour L'Amérique Latine Et Les Caraïbes ,Brasilia-Brésil ,14-18avril2008,N.LARC/08/3-W/K1478/f .
- 210-Perspectives Et Enjeux De La Production De Biocarburants Pour La Sécurité Alimentaire Et L'Environnement En L'Amérique Latine Et Aux Caraïbes,Trentième Conférence Régionale De La FAO Pour L'Amérique Latine Et Les Caraïbes ,Brasilia- Brésil ,14-18avril2008,N.LARC/08/4-W/K1481/f .
- 211- تقرير بعنوان: الأمن الغذائي و التغذية: حق الإنسان في الغذاء، المؤتمر الإقليمي (31) لأمريكا اللاتينية و بحر الكرايب، بنما سيتي- بنما 26- 30 أبريل 2010، رقم: LARC/10/2.K7836S .
- 212- تقرير بعنوان : تغير المناخ وأثاره على الإنتاج الزراعي و الغابات و مصائد الأسماك في أمريكا اللاتينية و بحر الكرايب ، المؤتمر الإقليمي (31) لأمريكا اللاتينية و بحر الكرايب، بنما سيتي- بنما من 26- 30 أبريل 2010، رقم: LARC/10/3.K7837S.
- 213- تقرير بعنوان:المسائل المتصلة بحالات الطوارئ الإقليمية و العالمية : المخاطر و الإدارة استجابة لحالات الطوارئ في قطاعات الزراعة و الغابات و مصائد الأسماك في أمريكا اللاتينية و بحر الكرايب ، المؤتمر الإقليمي (31) لأمريكا اللاتينية و بحر الكرايب، بنما سيتي- بنما من 26- 30 أبريل 2010، رقم: LARC/10/8.K7808S .

214- تقرير بعنوان:الحالة في هايتي و عملية إعادة الأعمار- الاعتبارات المتعلقة بالأمن الغذائي و الزراعة ، المؤتمر الإقليمي (31) لأمريكا اللاتينية و بحر الكارييب، بنما سيتي- بنما من 26- 30 أفريل 2010، رقم: LARC/10/INF/16.K7940S.

215-Rapport Relatif Aux Actives De la Fao Dans La Région Europe 2002- 2003, Vingt-quatrième Conférence Régionale De FAO Pour L'Europe , 5-7 mai 2004, (France),N.ERC/04/02.J2104F.

216- Sécurité Sanitaire Et Qualité Des Aliments En Europe :Aspect Relatifs à La Qualité à L'équilibre Nutritionnel,à L'Importance Des Terres Agricoles Et Au Patrimoine Culturel (Terroirs), Vingt-quatrième Conférence Régionale De FAO Pour L'Europe , 5-7 mai 2004, (France),N.ERC/04/04.J1875F.

217- Recherche Agricole:Son Role Et Sa Contribution Au Développement Rural Durable, Vingt-quatrième Conférence Régionale De FAO Pour L'Europe , 5-7 mai 2004, (France) ,N.ERC/04/5.J1764F,p.3.

218-Programme Visant à Comblir Le Fossé Numérique Rural De Façon à Réduire L'Insécurité Alimentaire Et La Pauvreté, Vingt-quatrième Conférence Régionale De FAO Pour L'Europe , 5-7 mai 2004, (France) ,N.ERC/04/INF/6.J1878F.

219-Opinion De La Région Europe Sur Le Rôle De La FAO En Tant Que Fournisseur De Bien Collectifs Au Niveau Mondial,VINGT-CINQUIÈME Conférence Régionale Pour L'Europe , Riga(Lettonie)-8-9Jun2006 ,N.ERC/06/4-W7623/f, p.3

220-Renforcement De La Coopération Régionale Pour La Lutte Contre La Grippe Aviaire Hautement Pathogène En Europe, Y Compris Dans Les Pays De Cei, vingt-cinquième Conférence Régionale Pour L'Europe,Riga(Littonie),8-9Jun2006, N.ERC/06/5- W/J7730/f.

221-Situations D'Urgence Mondiales Régionales,Vingt-sixième Conférence Régionale De La FAO Pour L'Europe,Innsbruck(Autriche)26-27Jun2008, N.ERC/08/INF/8-W/K2472/f .

222-Promotion Des Produits Agricoles Et Alimentaires Traditionnels De La Région :Une Nouvelle Etape Sur La Voie Du Développement Rurale Durable ,Vingt-Sixième Conférence Régionale De La FAO Pour L'Europe,Innsbruck(Autriche)26-27Jun2008, N.ERC/08 /4-W/K2473/f .

223-La FAO Et L'Adaptation Aux Changements Climatiques Dans La Région Europe Rôle Que Pourrait Jouer La FAO Et Observations Sur Méthodologie ,Vingt-sixième Conférence Régionale De La FAO Pour L'Europe,Innsbruck(Autriche)26-27Jun2008,N.ERC/08/3-SUP.1-W/K2554/f .

224-Policy Response To Challenges In Agricultural And Rural Development In The Europe And Central Asia region : Sharing Experience And Enhancing Cooperation In The Region , Conférence Régionale Pour L'Europe (ERC) Vingt-septième Session , Yerevan (Arménie),10-14Mai2010,N.ERC/10/7,K7854F.



225-Mise En Œuvre Du PTB Pour 2010-2011 Et Domaines D'Action Prioritaires Pour La Région Europe Au Cours De L'Exercice Biennal Suivant 2012-2013, Conférence Régionale Pour L'Europe (ERC) Vingt-septième Session , Yerevan(Arménie),10-14Mai 2010, N.ERC/10/05 ,K7684F.

226- تقرير بعنوان: بناء المؤسسات لتعزيز الإرشاد الزراعي، مؤتمر المنظمة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ (27)، بكين(الصين)، 17- 21 مايو 2004، رقم: APCR/04/3.J1700E.

227- تقرير بعنوان: الأرز في الزراعة المستدامة و التنمية الريفية في آسيا و المحيط الهادئ، مؤتمر المنظمة الإقليمية لآسيا و المحيط الهادئ (27)، بكين(الصين)، 17- 21 مايو 2004، رقم: APCR/04/2.J1699E.

228- تقرير بعنوان: اثر تغير المناخ على الزراعة في آسيا و المحيط الهادئ، مؤتمر المنظمة الإقليمية لآسيا و المحيط الهادئ (27)، بكين(الصين)، 17- 21 مايو 2004، رقم: APCR/04/INF/9.J1704E.

229-Politiques,Stratégies Et Options Techniques Pour fair Face à La Pénurie D'Eau,VINGT-NEUVIÈME Conférence Régionale De La FAO Pour L'Asie Et Le Pacifique, Bangkok (Thaïlande ) , 26-31Mars2009,N.APCR/08/2Add.1- W/K1775/f.

230-Pour Un Secteur Agroalimentaire Et Agro-industriel Compétitif Dans Le Contexte De Mondialisation Et De LA Libéralisation Des échange,VINGT-NEUVIÈME Conférence Régionale De La FAO Pour L'Asie Et Le Pacifique, Bangkok (Thaïlande ) , 26-31Mars2009,N.APCR/08/3Add.1- W/K1776/f.

231- موقع إدارة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية : [asewww.fao.org/economic/](http://asewww.fao.org/economic/)

232- موقع شعبة الإنتاج الحيواني و صحة الحيوان : [www.fao.org/ag/againfo/home](http://www.fao.org/ag/againfo/home)

233- تقرير بعنوان الإنتاج الحيواني، موقع شعبة الإنتاج الحيواني و صحة الحيوان : [www.fao.org/ag/againfo/themes/animal\\_production](http://www.fao.org/ag/againfo/themes/animal_production)

234- تقرير بعنوان الثروة الحيوانية و صحة الحيوان، موقع شعبة الإنتاج الحيواني و صحة الحيوان : [www.fao.org/ag/againfo/themes/animal\\_health](http://www.fao.org/ag/againfo/themes/animal_health)

235- موقع الشعبة المشتركة بين منظمة الفاو و الوكالة الدولية للطاقة الذرية: [www-naweb.iaea.org/nafa](http://www-naweb.iaea.org/nafa)

236- شعبة التغذية و حماية المستهلك: [www.fao.org/ag/agn](http://www.fao.org/ag/agn)

237- موقع شعبة الإنتاج النباتي و ووقاية النباتات : [www.fao.org/agriculture/crops](http://www.fao.org/agriculture/crops)

238- موقع شعبة التجارة و الأسواق [www.fao.org/economic.est](http://www.fao.org/economic.est)

239- موقع شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية : [www.fao.org/es/esa](http://www.fao.org/es/esa)

240- Michael Gane , Forest Strategy ( Strategic Management and Sustainable Development for the Forest Sector), CHAPTER 6: ORGANIZATIONS AND INSTITUTIONS, DOI: 10.1007/978-1-4020-5965-0\_6 , ISBN: 978-1-4020-5964-3 (Print) 978-1-4020-5965-0 (Online) , 2007.

241- موقع إدارة الغابات : [www.fao.org/forestry](http://www.fao.org/forestry)

242- موقع إدارة مصائد الأسماك و تربية الأحياء المائية بمنظمة الفاو : [www.fao.org/fishery](http://www.fao.org/fishery)

243- التقرير الخاص باقتراحات الحكومات وأصحاب المصلحة بوضع الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري/ الدورة الأولى لجماعة العمل الحكومية الدولية روما، 24-26/3/2003، رقم الوثيقة: IGWG RTFG 1/ 2.

- 244- الضميمة رقم (1) ، مستخرج من تقرير الدورة (13) لمؤتمر منظمة الأغذية و الزراعة 1965، بشأن اللجان و أفرقة العمل و قوائم الخبراء.
- 245- دليل الأجهزة الدستورية و مجموعات الخبراء بالمنظمة الأغذية و الزراعة 2002.
- 246- تقرير بعنوان: دور منظمة الأغذية و الزراعة في حالات الطوارئ/ الحماية و الإنعاش و تحسين الأوضاع، موقع: [www.fao.org](http://www.fao.org).
- 247- تقرير بعنوان: زيادة القدرة على التأهب للتهديدات وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والتصدي لها على نحو فعال، المؤتمر العام لمنظمة الأغذية و الزراعة، الدورة السادسة والثلاثون : روما، 18-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 ، رقم: ADD.1.K5917A /ADD.1/2-C2009 .
- 248- توقعات الأغذية، النظام العالمي للأعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة، إدارة الأعلام العلمي للإنذار المبكر، العدد الرابع، ديسمبر/ كانون الأول، رقم : J3877/4 ، 2004.
- 249- السلع الغذائية و حالات أوضاع الإمدادات الغذائية و أفاق المحاصيل، النظام العالمي للأعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة، إدارة الأعلام العلمي للإنذار المبكر، رقم 3، تشرين أول 2005.
- 250- التقرير الخاص لبعثة المحاصيل و إمدادات الأغذية و التغذية إلى العراق ، النظام العلمي للأعلام و الإنذار المبكر للتغذية و الأغذية، 23 /09 /2003، رقم: DOCS/JO465/A.
- 251- موقع النظام العالمي للأعلام و الإنذار المبكر للأغذية و الزراعة: [www.fao.org/giews](http://www.fao.org/giews)
- 252- موقع نظام الطوارئ للوقاية من الأمراض والأفات الحيوانية العابرة للحدود: [www.fao.org/ag/againfo/programmes](http://www.fao.org/ag/againfo/programmes)
- 253- وثيقة بعنوان: نظام الوقاية من طوارئ الآفات و الأمراض النباتية و الحيوانية العابرة للحدود (إبقاء السلسلة الغذائية آمنة)، [www.fao.org](http://www.fao.org) .
- 254- موقع مركز طوارئ المنظمة لعمليات مكافحة الجراد: [www.fao.org/eclo](http://www.fao.org/eclo)
- 255- موقع شعبة حماية الإنتاج النباتي: [www.fao.org/ag/agp](http://www.fao.org/ag/agp) .
- 256- موقع قسم عمليات الطوارئ و إعادة التأهيل: [www.fao.org/reliefoperations](http://www.fao.org/reliefoperations)
- 257- الخطة متوسطة الأجل 2006 /2011 لمنظمة الأغذية و الزراعة للتعاون من أجل بناء عالم متحرر من الجوع، الجزء الثاني: برنامج العمل متوسط الأجل. الباب الثاني: البرامج الفنية و الاقتصادية، الإنتاج الزراعي و نظم الدعم، مصلحة الشؤون العامة و الإعلام، موقع: [www.fao.org](http://www.fao.org)
- 258- وثيقة بعنوان: الطاقة الحيوية، البند 7 من جدول الأعمال لجنة الزراعة لمنظمة الأغذية و الزراعة، الدورة التاسعة عشرة، روما، إيطاليا، 13- 16 أبريل 2005 ، رقم: COAG 2005/Inf.7
- 259- موقع وحدة الهندسة الزراعية بالمكتب الإقليمي الإفريقي التابع لمنظمة الأغذية و الزراعة: [www.fao.org/world/regional/raf/workprog/agric/crop](http://www.fao.org/world/regional/raf/workprog/agric/crop)
- 260- موقع وحدة تنمية الموارد المائية بالمكتب الإقليمي الإفريقي التابع لمنظمة الأغذية و الزراعة: [www.fao.org/world/regional/raf/workprog/agric/water](http://www.fao.org/world/regional/raf/workprog/agric/water).
- 261- موقع وحدة إدارة الصناعات الزراعية و ما بعد الحصاد بالمكتب الإقليمي الإفريقي التابع لمنظمة الأغذية و الزراعة:
- [www.fao.org/world/regional/raf/workprog/agric/agro](http://www.fao.org/world/regional/raf/workprog/agric/agro).
- 262- موقع وحدة سياسة المساعدة بالمكتب الإقليمي الإفريقي التابع لمنظمة الأغذية و الزراعة: [www.fao.org/world/regional/raf/workprog/agric/policy](http://www.fao.org/world/regional/raf/workprog/agric/policy).
- 263- موقع لجنة حماية النباتات لآسيا و المحيط الهادئ (APPPC) [www.ippc.int](http://www.ippc.int)
- 264- موقع لجنة الإحصاءات الزراعية لآسيا و المحيط الهادئ التابعة لمنظمة الأغذية و الزراعة: [www.fao.org/es/ess/meetings/apcas22](http://www.fao.org/es/ess/meetings/apcas22).

- 265- موقع لجنة الإنتاج الحيواني و الصحة الحيوانية لآسيا و المحيط الهادئ: [www.aphca.org](http://www.aphca.org)
- 266- موقع المكتب الإقليمي لآسيا و المحيط الهادئ [www.fao.org/countryprofiles](http://www.fao.org/countryprofiles)
- 267- موقع
- 268- موقع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، [www.rlc.fao.org](http://www.rlc.fao.org)
- 269- موقع شبكة التعاون التقني لإدارة مستجمعات المياه المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، [www.rlc.fao.org/es/tecnica/redes](http://www.rlc.fao.org/es/tecnica/redes).
- 270- موقع شبكة التعاون التقني للحدائق الوطنية و المناطق المحمية لمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، [www.rlc.fao.org/es/tecnica/parques](http://www.rlc.fao.org/es/tecnica/parques).
- 271- موقع شبكة التعاون التقني لنظم مراقبة الأغذية و التغذية لمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، [www.rlc.fao.org/es/tecnica/sisvan](http://www.rlc.fao.org/es/tecnica/sisvan).
- 272- موقع شبكة التعاون التقني لمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، [www.rlc.fao.org/es/tecnica/redbio](http://www.rlc.fao.org/es/tecnica/redbio)
- 273- موقع لجنة الأنظمة الاقتصادية الغذائية/ المكتب الإقليمي للشرق الأدنى. [www.fivims.org](http://www.fivims.org)
- 274- موقع المكتب الإقليمي للشرق الأدنى. [www.fao.org/world/regional/rne](http://www.fao.org/world/regional/rne)
- 275- موقع مركز معلومات تسويق و خدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية. [www.infosamak.org](http://www.infosamak.org)
- 276- ديسرى الجوهري- الجغرافيا السياسية و المشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1993.
- 277- قرار رقم 59/69 بعنوان: المبادئ التوجيهية بشأن العلاقات بين منظمة الأغذية و الزراعة و المنظمات الدولية الحكومية/ن.
- 278- المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم التقدم لإعمال الحق في غذاء كافي في سياق الأمن الغذائي الوطني، مجلس منظمة الأغذية و الزراعة، 2004.
- 279- موقع الشراكة بين منظمة الأمم المتحدة و منظمة الفاو: [www.fao.org/partnerships/partner-un](http://www.fao.org/partnerships/partner-un)
- 280- موقع لجنة الأمن الغذائي العالمي: [www.fao.org/cfs/cfs-home](http://www.fao.org/cfs/cfs-home)
- 281- التقرير العالمي بعنوان: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (أزمات اقتصادية- تأثيرات و دروس مستفادة)، رقم: 8-606288-92-5-ISBN978-09/410، 10876/1/8، 2009
- 282- الوثيقة الثانية بعنوان: إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي- النسخة النهائية، لجنة الأمن الغذائي العالمي/ الدورة 35، البند (3) من جدول الأعمال، روما 14، 15، 17 أكتوبر 2009، رقم: K7197/A، 2009/2Rev.2 :CFS.
- 283- تقرير بعنوان: دور المؤتمرات الإقليمية للمنظمة في لجنة الأمن الغذائي العالمي المصلحة، المؤتمر الإقليمي (26) لإفريقيا، لواندا- أنغولا، 7/3 مايو 2010، رقم: ARC/10/3.010/ARC/K7563A.
- 284- وثيقة بعنوان: القواعد و الإجراءات لعمل فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي و التغذية (وافق عليها مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 27 يناير 2010)، رقم: 010/HLPE/K7126a، 2010.
- 285- موقع الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة: [www.un.org/en/ga](http://www.un.org/en/ga)
- 286- النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، تقرير مؤتمر منظمة الأغذية و الزراعة في دورته (29)، روما 7-18/11/1997، رقم: ISSN0256-1174 . ISBN92-5-604105-7.
- 287- مطبوعة برنامج الأغذية العالمي بعنوان: الغذاء المناسب في الوقت المناسب، شعبة الاتصالات و السياسات العامة و الشراكات مع القطاع الخاص، مايو/ أيار 2011، موقع: [www.wfp.org](http://www.wfp.org).
- 288- موقع برنامج الغذاء العالمي: موقع: [www.wfp.org](http://www.wfp.org)

- 289- مطبوعة بعنوان: دقيقتان لمعرفة معلومات عن الوجبات المدرسية، يوليو 2011، موقع: documents.wfp.org .
- 290- مطبوعة بعنوان: تغذية العقول، الأيام الألف الأولى و ما بعدها، 2011، موقع: www.wfp.org.
- 291- مطبوعة بعنوان: مساعدة نساء على مساعدة أنفسهن، النساء و برنامج الأغذية العالمي، مارس/ آذار 2011، موقع: www.wfp.org.
- 292- مطبوعة بعنوان: مكافحة الجوع في العالم، برنامج الأغذية العالمي، سبتمبر/ أيلول 2011، www.wfp.org.
- 293- وثيقة بعنوان: دور منظمة الأغذية و الزراعة في حالات الطوارئ/ الحماية و الإنعاش و تحسين الأوضاع: www.fao.org.
- 294- موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، www.ohchr.org.
- 295- د. ساسي سالم الحاج- المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان و المكان، دار الكتاب الجديد المتحدة (لبنان)، دار أويا للنشر و التوزيع (الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الليبية)، مؤسسة فؤاد بعينو للتجليد (بيروت).
- 296- د. نبيل مصطفى إبراهيم خليل - آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان (دراسة نظرية و تطبيقية على ضوء تنفيذ المعاهدات الدولية و الإقليمية و الوكالات المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان)، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2005.
- 297- التعليق العام رقم (3) لعام 1990 بحول المادة 1/2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، بعنوان طبيعة التزامات الدول الأطراف .
- 298- التعليق العام رقم (12) لعام 1999 ، حول المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية " الحق في الغذاء الكافي".
- 299- المواد 1 / 2 / 6 / 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية 1966، مجموعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان/ المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك ، 1993.
- 300- توصية العامة رقم (13) بعنوان: "تساوي أجور الأعمال متساوية القيمة"، الدورة (8) للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لعام 1989.
- 301- توصية العامة رقم (16) بعنوان: "العاملات بلا أجر في المشاريع الأسرية في الريف و الحضر"، الدورة (10) للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لعام 1991.
- 302- توصية عامة رقم (24) بعنوان: " صحة المرأة " ، الدورة (20) للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لعام 1999.
- 303- د. حسن محمد هند، د. مصطفى الحبشي- النظام القانوني لحقوق الطفل، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر و البرمجيات، المدينة المنورة للتجليد الفني، مصر، 2007.
- 304- الفقرة 1 و 2 و 3 و 5 / أ. ب. ج. ه. و من قرار الجمعية العامة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان الخاص بالتنفيذ و المتابعة المتكاملان و المنسقان لنتائج مؤتمرات الرئيسية و مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانيين الاقتصادي و الاجتماعي و الميادين المتصلة بهما – متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، الجمعية العامة، الدورة الستون، البنجان 46 و 120 - 24 فيفري 2006، رقم: A/60/L.48.
- 305- صحيفة الوقائع رقم 27 / الحملة العالمية لحقوق الإنسان، رقم: 5567- 1014 .ISSN. 2001، موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان: WWW.OHCHR.ORG.
- 306- تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار الضارة لنقل و طمر المنتجات و النفايات السمية و الخطيرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان، رقم: 5 / 5 / CRH / A ، الدورة الخامسة لمجلس حقوق الإنسان، المؤرخ في 11 حزيران 2007.
- 307- تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان و الفقر المدقع، رقم: 3 / 5 / CRH / A ، الدورة الخامسة لمجلس حقوق الإنسان، المؤرخ في 11 حزيران 2007.

- 308- تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء ، رقم: A /CRH /4 /30 ، الدورة الخامسة لمجلس حقوق الإنسان، المؤرخ في 11 حزيران 2007.
- 309- تقرير الخبير المستقل بآثار السياسات الإصلاح الاقتصادي و الديون الخارجية على التمتع بكامل حقوق الإنسان لا سيما الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، رقم: A /CRH /4 /10 ، الدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان، المؤرخ في 21 مارس 2007.
- 310- تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية و العقلية، رقم: A /CRH /4 /28 ، الدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان، المؤرخ في 28 مارس 2007.
- 311- تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، رقم: A /CRH /4 /38 ، الدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان، المؤرخ في 20 مارس 2007.
- 312- موقع برنامج الأمم المتحدة المعني بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة  
WWW.UNCTAD.ORG :
- 313- برنامج الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، برنامج الأمم المتحدة المعني بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة : WWW.UNCTAD.ORG
- 314- برنامج التأمين ، برنامج الأمم المتحدة المعني بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة  
WWW.UNCTAD.ORG :
- 315- برنامج تطوير المشاريع، برنامج الأمم المتحدة المعني بالعولمة و التحرر و التنمية البشرية المستدامة : WWW.UNCTAD.ORG
- 316- موقع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي: [www.rdfs.net](http://www.rdfs.net)
- 317- دراسة تشريعية لمنظمة الفاو بعنوان: الحق في الغذاء و الوصول إلى الموارد الطبيعية، وحدة الحق في الغذاء، الفاو، روما، 2008، رقم: 0-106177-5-92-978.
- 318- دراسة التشريعية لمنظمة الأغذية و الزراعة بعنوان: مصائد الأسماك – إعمال الحق في الغذاء في التشريعات الوطنية، روما 2009، رقم: 2-106483-5-92-978.
- 319- مقال بعنوان: التعليم و الإرشاد و التدريب، شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي : WWW-rafs-net
- 320- مقال بعنوان: قضايا الجنسين، شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي  
WWW-rafs-net :
- 321- Développement Durable، Quelles Politiques ?، OCDE (Organisation de Coopération Et Développement Economiques، 2001، France.
- 322- مقال بعنوان: سبل الإدارة، شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي :  
[www.rdfs.net/themes/governance](http://www.rdfs.net/themes/governance)
- 323- مقال بعنوان: البيئة و الموارد الطبيعية، شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي : [www.rdfs.net/themes/environment](http://www.rdfs.net/themes/environment)
- 324- المذكرة التطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الامم المتحدة الانمائي، افريل 2005.
- 325- تصريح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون حول تجسيد الأهداف الإنمائية للألفية 2015.
- 326- برنامج فيتنام للتمويل الجماعي، موقع برنامج الامم المتحدة الانمائي: [www.undp.org](http://www.undp.org)
- 327- البرنامج المركزي للأفلونزا الطيور (cfia)، موقع برنامج الامم المتحدة الانمائي:  
[www.undp.org](http://www.undp.org)
- 328- الجزء الأول من المذكرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوصول للمعلومات، أكتوبر 2003.

- 329- مقال بعنوان: تقييم الأنظمة الأنظمة المتاحة، الأربعاء 19 مايو 2010، موقع البرنامج الأممي بالتعاون بشأن الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها في البلدان النامية UN- .org .www. REED Programme
- 330- مقال بعنوان: الاستعراض المنهجي، الخميس 20 مايو 2010، موقع البرنامج الأممي بالتعاون بشأن الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات و تدهورها في البلدان النامية UN-REED .org .www. Programme
- 331- موقع برنامج الأمم المتحدة للطفولة [www.unicef.org](http://www.unicef.org)
- 332- دراسة تشريعية لمنظمة الأغذية و الزراعة بعنوان: الحق في الغذاء في سياق فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، وحدة الحق في الغذاء، روما 2009، رقم: 6-106175-5-92-978
- 333- فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز و الاطفال، موقع: [www.unicef.org/aids](http://www.unicef.org/aids)
- 334- وثيقة بعنوان: حسن إدارة البيئة الدولية، اجتماع الفريق الحكومي الدولي المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية، نيويورك 18 أبريل 2001، رقم: UNEP/IGM/1/2
- 335- المساعدة التقنية بموجب اتفاقية روتردام ، اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية و مبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، الاجتماع الرابع/ البند 6 (ج) من جدول الأعمال المؤقت، روما 27- 31 أكتوبر 2008 ، رقم: UNEP/FAO/RC/COP.4/17
- 336- تقرير بعنوان: مذكرة تفاهم بين المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة(اليونيب) والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بخصوص الأداء المشترك لوظائف أمانة اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية ، الاجتماع الثاني المشترك بين منظمة الفاو و برنامج الأمم المتحدة للبيئة، روما 27- 30 سبتمبر 2005، البند 6 (و) من جدول الأعمال المؤقت، رقم: UNEP/FAO/RC/COP.2/14/ADD.1
- 337- موقع برنامج الفاو الدولي للتكنولوجيا و البحوث في مجال الري و الصرف. [www.fao.org/landandwater/pt/rid](http://www.fao.org/landandwater/pt/rid)
- 338- موقع الأمانة العامة للامم المتحدة، موقع [www.un.org/ar/mainbodies/secretariat](http://www.un.org/ar/mainbodies/secretariat) :
- 339- موقع شعبة النهوض بالمرأة. [www.un.org/womenwatch/daw](http://www.un.org/womenwatch/daw)
- 340- موقع شعبة التنمية المستدامة. [www.un.org/esa/dsd](http://www.un.org/esa/dsd)
- 341- موقع شعبة السياسات و التنمية الاجتماعية. [www.social.un.org](http://www.social.un.org)
- 342- موقع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. [www.un.org/esa/forests](http://www.un.org/esa/forests)
- 343- موقع المجلس الإقتصادي و الإجتماعي [www.un.org/en/ecosoc](http://www.un.org/en/ecosoc) :
- 344- موقع لجنة التنمية الاجتماعية. [www.un.org/esa/population/cpd](http://www.un.org/esa/population/cpd)
- 345- تقرير بعنوان: حسن إدارة البيئة الدولية، اجتماع الفريق الحكومي الدولي المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية، نيويورك 18 أبريل 2001، رقم: UNEP/IGM/1/2
- 346- Peter Scott and Richard Strange، Book: The Role Of Plant Pathology In Food Safety And Food Security، Book Series : Plant Pathology in the 21st Century، Volume 3، DOI: 10.1007/978-1-4020-8932-9، ISBN: 978-1-4020-8931-2 (Print) 978-1-4020-8932-9 (Online)، 2010.
- 347- د. قادري عبد العزيز- حقوق الانسان في القانون الدولي و العلاقات الدولية (المحتويات و الاليات)، بدون طبعة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
- 348- موقع مجلس الأمن الدولي : [www.un.org/Docs/sc](http://www.un.org/Docs/sc)
- 349- قرار رقم (1863) الخاص بالوضع في الصومال ، جلسة مجلس الأمن رقم 6068 المعقودة في 16 جانفي 2009.

- 350- قرار رقم (1860) الخاص بالوضع بقطاع غزة، جلسة مجلس الأمن رقم 6063 المعقودة في 8 جانفي 2009.
- 351- تقرير بعثة مجلس الأمن الدولي الموفدة إلى تيمور- ليشتي في الفترة من 24- 30 نوفمبر 2007.
- 352- تقرير بعثة مجلس الأمن الدولي الموفدة إلى أفغانستان في الفترة من 21- 28 نوفمبر 2008، رقم الوثيقة: S2008/782 .
- 353- تقرير بعثة مجلس الأمن الدولي الموفدة إلى السودان في الفترة من 31 مايو- 10 جوان 2008.
- 354- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1990)661 المؤرخ في 6 آب 1990 ، الرمز: 354 ذ (91).
- 355- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1991)687 المؤرخ في 3 أبريل 1991، الرمز: 41585-93.
- 356- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1991)706 المؤرخ في 15 آب 1991 (رقم 41585-93).
- 357- مقال بعنوان: فريق التدقيق الداخلي التابع لمكتب المفتش العام، 2009، موقع: [www.fao.org/aud](http://www.fao.org/aud).
- 358- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 986 (1995) المؤرخ في 14 أبريل 1995 .DISTR.GENERAL.S/RES/986(1995)14APRIL1995 n.95-10986.
- 359- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2003)1483 الجلسة 4761 في 22 مايو 2003 ، الرمز: 0336851، S/RES/1483.2003.
- 360- المرفق الأول بعنوان: المبادئ التوجيهية بشأن الاتفاقيات الخاصة بإقامة علاقات رسمية بين منظمة الأغذية والزراعة و المنظمات الدولية الحكومية.
- 361- الجزء ب بعنوان مدى استحسان عقد اتفاقيات رسمية، من المرفق الأول بعنوان: المبادئ التوجيهية بشأن الاتفاقيات الخاصة بإقامة علاقات رسمية بين منظمة الأغذية والزراعة و المنظمات الدولية الحكومية.
- 362- Gestion De La Privatisation Et De La Restructuration Des Services Publics De Distribution (Eau، Gaz Et électricité)، Organisation Internationale Du Travail ، Programme Des Activités Sectorielles(Bureau International Du Travail )، première édition 1999، Exposition personnelle، Identité 1997، Musée des Beaux Arts، Caracas. Venezuela، ISBN92.2.21449-3.
- 363- د. عبد الفتاح مراد- منظمة التجارة العالمية و العولمة و الألفية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة.
- 364- إدارة التربة و المياه بالوكالة الدولية للطاقة الذرية-[www.naweb.iaea.org/nafa/swmn](http://www.naweb.iaea.org/nafa/swmn)
- 365- إدارة الإنتاج و الصحة الحيوانية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية-[www.naweb.iaea.org/nafa/aph/](http://www.naweb.iaea.org/nafa/aph/)
- 366- التقانات الحيوية الزراعية في مجالات المحاصيل و الحراثة و الثروة الحيوانية و مصائد الأسماك و التصنيع الصناعي [www.fao.org/biotech/fao-documents](http://www.fao.org/biotech/fao-documents)
- 367- إدارة الغذاء و حماية البيئة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية-[www.naweb.iaea.org/nafa/fep/](http://www.naweb.iaea.org/nafa/fep/)
- 368- إدارة التأهب النووي و الإستجابة للأحداث النووية و الإشعاعية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية : [www.naweb.iaea.org/nafa/emergency](http://www.naweb.iaea.org/nafa/emergency)
- 369- موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية [WWW.IAEA.ORG](http://WWW.IAEA.ORG)
- 370- موقع منظمة العالمية للأرصاد الجوية: [www.wmo.int](http://www.wmo.int)

- 371- مطبوعة بعنوان: لمحة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية/ العمل معا من أجل مراقبة عمل الطقس و المناخ و الماء و فهمها و التنبؤ بها، 2009، موقع: [www.wmo.int](http://www.wmo.int) .
- 372- موقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية [WWW.WMO.ORG](http://WWW.WMO.ORG)
- 373- وثيقة بعنوان: أدوات خاصة بالمعلومات الزراعية البيئية و دعم القرارات من أجل التنمية المستدامة، البند(8) من جدول أعمال، لجنة الزراعة، الدورة (17) روما 31 مارس- 4 ابريل 2003، رقم: COAG/2003/7.
- 374- موقع برنامج منظمة الأرصاد الجوية للحد من مخاطر الكوارث [www.wmo.int/page/prog/drr](http://www.wmo.int/page/prog/drr)
- 375- البرنامج العالمي لبحوث الطقس. [www.wmo.int/page/prog/arep/wwrp](http://www.wmo.int/page/prog/arep/wwrp)
- 376- موقع برنامج البيئة لمنظمة الأرصاد الجوية .  
[www.wmo.int/themes/environment-programme](http://www.wmo.int/themes/environment-programme)
- 377- موقع برنامج الأرصاد الجوية الزراعية. Agricultural Meteorology Programme .  
[www.wmo.int/pages/prog/Agmp](http://www.wmo.int/pages/prog/Agmp)
- 378- برنامج البيئة و بحوث الغلاف الجوي، [www.wmo.int/prog/arep](http://www.wmo.int/prog/arep)
- 379- موقع نظام الرصد الدولي للدورة الهيدرولوجية (SOCYHW)
- [www.wmo.int/prog/whycos](http://www.wmo.int/prog/whycos)، و نظام الهيدرولوجي التشغيلي متعدد الأغراض (SMOH)
- [www.wmo.int/prog/homs](http://www.wmo.int/prog/homs)
- 380- برنامج الهيدرولوجيا و المواد المائية. [www.wmo.int/prog/hwrp](http://www.wmo.int/prog/hwrp)
- 381- موقع النظام العالمي لرصد المحيطات [www.ioc-goos.org](http://www.ioc-goos.org)
- 382- موقع برنامج الأعاصير والأعاصير المدارية لمنظمة الأرصاد الجوية :  
[www.wmo.int/prog/www/tcp](http://www.wmo.int/prog/www/tcp)
- 383- إتفاقية رقم 188 الخاصة بالعمل في قطاع صيد الأسماك 2007، الدورة السادسة والتسعون لمؤتمر منظمة العمل الدولية في 14 يونيو 2007.
- 384- إستراتيجية منظمة العمل الدولية للسلامة والصحة و البيئة المأمونة في الزراعة، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، أكتوبر 1999 .
- 385- وثيقة بعنوان: مصادد الأسماك و تربية الأحياء المائية/ الأسماك ، مصدر للغذاء و سبل المعيشة و التجارة ، موقع: [www.fao.org](http://www.fao.org) .
- 386- مدونة منظمة الأغذية والزراعة للصيد الرشيد عام 1995 .
- 387- مدونة سلامة الصيادين وسفن الصيد بالتعاون بين منظمة الفاو و منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية، 1970 .
- 388- المبادئ التوجيهية الطوعية لتصميم و بناء و تجهيز قوارب الصيد الصغيرة بالتعاون بين منظمة الفاو ومنظمة العمل الدولية 1980 .
- 389- الوثيقة التوجيهية بشأن معايير التدريب والمراقبة بالتعاون بين منظمة الفاو ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية، 2000 .
- 390- الدليل الطبي الدولي للسفن ، بالتعاون بين منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الصحة العالمية، 1988 .
- 391- الميثاق العالمي لفرص العمل، الانتعاش من الأزمة، مؤتمر العمل الدولي، اللجنة الجامعة المعنية بالإستجابات للأزمة، الدورة الثامنة و الستون ، جنيف، حزيران/ يونيو 2009، رقم: C.PI./A.3(REV)، ILC98-(REV)-2009-6-312-AR.DOC .
- 392- مقال بعنوان: اتجاهات العمالة العالمية للمرأة 2008 " المزيد من النساء في سوق العمل ، ولكن أكثر من نصف جميع النساء العاملات في وظائف الفئات الضعيفة "، موقع منظمة العمل الدولية: [www.ilo.org](http://www.ilo.org)



- 393- الفصل الخامس من التقرير الخاص بالصحة في العالم- نظم تمويل الصحة – الطريق إلى التغطية الشاملة 2010.
- 394- أعمال المنتدى العالمي الثاني المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للمسؤولين عن إدارة سلامة الأغذية / بانكوك، تايلاند، 14-12 أكتوبر/ تشرين الأول 2004.
- 395- إنجازات الدستور الغذائي، الموقع: [www.codealimentarius.net](http://www.codealimentarius.net).
- 396- الإستراتيجية العالمية لسلامة الغذاء: مأمونية المواد الغذائية من أجل صحة أفضل، رقم: 7154574492، موقع:
- [www.who.int/foodsafety/publications/general/global\\_strategy](http://www.who.int/foodsafety/publications/general/global_strategy)
- 397- مقال بعنوان: سلامة الغذاء. موقع منظمة الصحة العالمية. [www.who.int/foodsafety](http://www.who.int/foodsafety)
- 398- أعمال اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة و منظمة الصحة العالمية المعني بعلف الحيوان و تأثيره على سلامة الأغذية ، 8-12 تشرين الأول / أكتوبر 2007 ، روما ، إيطاليا .
- 399- تقرير بعنوان: حالات الطوارئ المعقدة، موقع:
- [www.who.int/environmental\\_health\\_emergencies/complexemergencies](http://www.who.int/environmental_health_emergencies/complexemergencies)
- 400- تقرير بعنوان: الفيئات الضعيفة ، موقع:
- [www.who.int/environmental\\_health\\_emergencies/vulnerable\\_groups](http://www.who.int/environmental_health_emergencies/vulnerable_groups)
- 401- تقرير بعنوان: الحوادث الكيماوية و الإشعاع النووي: [www.ifrc.org/technological\\_accidents](http://www.ifrc.org/technological_accidents)
- 402- Développement Durable ، Quelles Politique ? ، OCDE( Organisation De Coopération Et De Développement Economiques، 2001،France.
- 403- موقع لجنة الخبراء المشتركة بشأن بقايا مبيدات الآفات منظمة الصحة العالمية. [www.who.int/foodsafety/jmpr](http://www.who.int/foodsafety/jmpr)
- 404- وثيقة بعنوان: وضع المواصفات و الأعمال المعيارية الأخرى-السعي الدؤوب لتوفير غذاء آمن للجميع، موقع منظمة الأغذية و الزراعة : [www.fao.org](http://www.fao.org).
- 405- مقال بعنوان: سلامة تجهيز الغذاء. [www.who.int/foodsafety/fs\\_management](http://www.who.int/foodsafety/fs_management).
- 406- أ.د. شوقي ضيف، د.حامد عبد الفتاح جوهر، د. عبد العظيم حفني صابر، د. عبد الله اسماعيل بنيه، د. محمد رشاد طوبي، معجم البيولوجيا في علوم الأحياء و الزراعة، الجزء الأول، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات، الهيئة العامة لشئون مطابع الأميرية، 2003، مصر.
- 407- الإعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية 20 تشرين الثاني / نوفمبر 2001 ، المعتمد في 14 نوفمبر 2001.
- 408- إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية 22 كانون الأول / ديسمبر 2005، المعتمد في 18 ديسمبر 2005.
- 409- المادة 20 من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات).
- 410- موقع منظمة التجارة العالمية [WWW.WTO.ORG](http://WWW.WTO.ORG)
- 411- الوحدة رقم(27) بعنوان: البنك الدولي و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
- 412- الولاية الجغرافية للمركز، موقع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) التابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية: [www.icarda.org](http://www.icarda.org).
- 413- تاريخ المركز، موقع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) التابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية: [www.icarda.org](http://www.icarda.org).
- 414- الولاية البحثية للمركز، موقع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) التابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية: [www.icarda.org](http://www.icarda.org).
- 415- برامج أبحاث الغابات، موقع مركز البحوث الحرجية الدولية (سيفور) التابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية: [www.cifor.org](http://www.cifor.org).

- 416- موقع الفريق الإستشاري للبحوث الزراعية [WWW.CGIAR.ORG](http://WWW.CGIAR.ORG)
- 417- موقع البنك الدولي الخاص بالمنتجات المصرفية. [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)
- 418- موقع البنك الدولي الخاص بالصناديق الائتمانية و المنح. [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)
- 419- نوانز أوكيدجب- برامج التركيز لدى البنك الدولي، شبكة التنمية الريفية و الأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإدارية. [www.rdfs.net](http://www.rdfs.net).
- 420- الموجز العالمي لمبادرة التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية (IAASTD)، اجتماع حكومي دولي في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا في أبريل 2008.
- 421- الجزء ب بعنوان مدى استحسان عقد اتفاقيات رسمية، من المرفق الأول بعنوان: المبادئ التوجيهية بشأن الإتفاقيات الخاصة بإقامة علاقات رسمية بين منظمة الأغذية و الزراعة و المنظمات الدولية الحكومية.
- 422- وثيقة بعنوان: قبول الممثلين والمراقبين من المنظمات الدولية لحضور الدورة/ المرفق باء - المنظمات الحكومية الدولية المدعوة إلى حضور المؤتمر/ المنظمات التي أبرمت معها المنظمة اتفاقات تسمح لها بالتمثيل، المؤتمر العام لمنظمة الفاو في دورته(36) المنعقد في 18 / 23 نوفمبر 2009، رقم: C2009 /13- K6418/A .
- 423- أعمال لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لمنظمة الأغذية و الزراعة/ الدورة الثانية والسبعون روما، 8-2001/10/9 (اتفاقية مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية)، موقع: [www.fao.org](http://www.fao.org)
- 424- إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 / 2025 ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية / جامعة الدول العربية، رجب 1428 ، أب 2007 .
- 425- دراسة أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بعنوان: تعزيز استخدام تقانات حصاد المياه في الدول العربية ، البرنامج الرئيسي لتنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة، 2002.
- 426- موقع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة: [www.acsad.org](http://www.acsad.org)
- 427- موقع الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي: [www.aaaid.org](http://www.aaaid.org)
- 428- موقع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي: [www.arabfund.org](http://www.arabfund.org)
- 429- المذكرة التوجيهية للتعاون بين (FAO) و (EU) في سياق الإطار الإقليمي ذات الأولوية ، و مجال سريانها من 01 يناير 2007 إلى 31 ديسمبر 2013، موقع: [www.fao.org/lifeadmin/templates/europeanunion/documents](http://www.fao.org/lifeadmin/templates/europeanunion/documents)
- 430- موقع المديرية العامة للتنمية الزراعية و الريفية بالمفوضية الأوروبية : [www.ec.europa.eu/agriculture](http://www.ec.europa.eu/agriculture)
- 431- وثيقة إستراتيجية الأوروبية " من المزرعة إلى مائدة / الغذاء السليم في أوروبا" ، اللجنة الأوروبية ، المديرية العامة للصحافة والاتصالات(الاتحاد الأوروبي)، تموز / يوليه 2004.
- 432- موقع المديرية العامة للصحة و المستهلك بالمفوضية الأوروبية: [www.ec.europa.eu/dgs/health](http://www.ec.europa.eu/dgs/health)
- 433- Jeffrey Burkhardt<sup>1</sup>، Paul B. Thompson، and Tarla Rae Peterson، The first European congress on agricultural and food ethics and follow-up workshop on ethics and food biotechnology: A US perspective، Revue Agriculture And Human Values، Volume17 ، Number4/Décembre2000، ISSN: 0889-048X (Print) 1572-8366 (Online) ، DOI: 10.1023/A:1026578524499، Kluwer Academic Publishers، Printed in the Netherlands.
- 434- مدونة التفتيش على واردات الأغذية و صادراتها، المرفق التاسع رقم: TC/M/Y5871Ar/1/6.05/300 ، البند 4 -2 من جدول أعمال المنتدى العالمي الثاني المشترك بين منظمة الأغذية و الزراعة و منظمة الصحة العالمية لإقامة نظام فعال لسلامة الأغذية بعنوان " أنظمة

مراقبة سلامة الأغذية في أوروبا- آفاق جديدة بشأن أسس قانونية متجانسة "، بانكوك، تايلند، 12- 14 أكتوبر 2004 .

435- Mondialisation et régulation-cadre des marchés، LE PRINCIPE DE PRÉCAUTION ET LE DROIT ALIMENTAIRE DE L'UNION EUROPÉENNE ، Revue internationale de droit économique، I.S.B.N.2804139093، doi: 10.3917/ride.162.0219 ، 2002.

436- موقع : [www.ec.europa.eu/climateaction](http://www.ec.europa.eu/climateaction)

437- موقع المديرية العامة للتجارة الدولية في المفوضية الأوروبية:

[www.ec.europa.eu/trade](http://www.ec.europa.eu/trade)

438- القواعد الأساسية لسياسة التنمية الريفية للفترة 2007 إلى 2013، و لائحة مجلس الجماعة الأوروبية رقم 2005/1698.

439- موقع لجنة التخطيط الدولي للمنظمات غير حكومية و منظمات المجتمع المدني من أجل السيادة الغذائية، [www.fao.org/sard](http://www.fao.org/sard)

440- توسيع نطاق الشراكات و التحالفات/ اتجاه الإستراتيجية، الخطة متوسطة الأجل 2002 / 2007 ، موقع: [www.fao.org/docrep](http://www.fao.org/docrep).

441- تقرير بعنوان: الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة 2000-2015 / التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية ، الموقع: [www.fao.org](http://www.fao.org).

442- موقع الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ، [www.ifap.org](http://www.ifap.org)

443- الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين/ التنمية المستدامة:

[www.ifap.org/issues/sustainable-development](http://www.ifap.org/issues/sustainable-development)

444- الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين / التنوع البيولوجي:

[www.ifap.org/issues/biodiversity](http://www.ifap.org/issues/biodiversity)

445- الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين/ إدارة المخاطر - [www.ifap.org/issues/risk-management](http://www.ifap.org/issues/risk-management)

446- المؤتمر العالمي المعني برعاية الحيوانات بمشاركة الإتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، بعنوان "وضع معايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية للعمل" في القاهرة، 20-22 تشرين الأول / أكتوبر 2008.

447- المؤتمر الدولي لحقوق الفلاحين في جاكرتا ( اندونيسيا) ، من 20 إلى 24 من حزيران / يونيه 2008 ، في الذكرى الستين السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

448- الخطة الإستراتيجية 2011 / 2015 الخاصة بإعادة تنظيم الشبكة النسائية من أجل التغيير في الزراعة و إدارة الموارد الطبيعية (wocan) ، [www.wocan.org](http://www.wocan.org).

449- خطة عمل للفترة ما بين 2000 - 2003/المعتمدة خلال المؤتمر الدولي السابع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنعقد في جنيف من 31 أكتوبر إلى 6 نوفمبر 1999.

450- موقع الخطة الإستراتيجية للإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر 2020. [www.ifrc.org/who\\_we\\_are/vision\\_and\\_mission/strategy2020](http://www.ifrc.org/who_we_are/vision_and_mission/strategy2020)

451- التقرير السنوي للجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2007 .

452- موقع منظمة السلام الأخضر

[www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture](http://www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture).

453- موقع منظمة السلام الأخضر/ الطاقة المسالمة

[www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture/peaceful-energy](http://www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture/peaceful-energy).

- 454- موقع منظمة السلام الأخضر / الطاقة الشمسية  
[www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture/peaceful-energy/solar](http://www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture/peaceful-energy/solar).
- 455- موقع منظمة السلام الأخضر / الطاقة الهوائية  
[www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture/peaceful-energy/wind](http://www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture/peaceful-energy/wind)
- 456- موقع منظمة السلام الأخضر / الطاقة الحيوية  
[www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture/peaceful-energy/biomass](http://www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture/peaceful-energy/biomass)
- 457- موقع منظمة السلام الأخضر / الطاقة المائية  
[www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture/peaceful-energy/hydroelectric](http://www.greenpeace.org/international/campaigns/agriculture/peaceful-energy/hydroelectric)
- 458- موقع منظمة السلام الأخضر / إنقاذ المحيطات. oceans  
[www.greenpeace.org/international/campaigns/](http://www.greenpeace.org/international/campaigns/)
- 459- تقرير لجنة مصايد الأسماك / الدورة الرابعة والعشرون روما، إيطاليا، 2001 مجموعة العمل المتخصصة المشتركة بين منظمة الأغذية و الزراعة والمنظمة البحرية الدولية المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ، روما، 9-11/10/2000 .
- 460- تقرير لجنة حماية البيئة البحرية / المنظمة البحرية الدولية / الدورة الخامسة والخمسين في الفترة الممتدة بين 9-13 أكتوبر 2006 .
- 461- موقع منظمة السلام الأخضر / الكيماويات السامة.  
[www.greenpeace.org/international/campaigns/toxics](http://www.greenpeace.org/international/campaigns/toxics)
- 462- تقرير لجنة السلامة البحرية/ منظمة البحرية الدولية، الدورة الثانية والثمانين: 29 نوفمبر - 8 ديسمبر 2006 .
- 463- موقع منظمة السلام الأخضر / رفض الهندسة الجينية  
[www.greenpeace.org/international/campaigns/geneticengineering](http://www.greenpeace.org/international/campaigns/geneticengineering)
- 464- موقع معهد الموارد العالمية: [www.wri.org](http://www.wri.org)
- 465- موقع معهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية: [www.ifpri.org](http://www.ifpri.org)
- 466- موقع المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية و شبه الجافة: [www.icrisat.org](http://www.icrisat.org)
- 467- الخطوط العريضة لإستراتيجية للمعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق المدارية و شبه الجافة عام 2015، (مناطق غرب ووسط أفريقيا، شرق وجنوب إفريقيا ، وآسيا) .
- 468- التقرير السنوي بعنوان: التركيز على الغابات / حان وقت العمل، 2010، موقع: [www.cifor.org/publications/pdf](http://www.cifor.org/publications/pdf)
- 469- موقع المركز الدولي لتطوير الأسمدة . [www.ifdc.org](http://www.ifdc.org)